أنطونيو غرامشي

دفاتر السجن

(مختارات)



ترجمة:
معز مديوني - صبا قاسم

منشورات الجمل



أنطونيو غرامشي: دفاتر السجن (مختارات)

مكتبة
t.me/soramnqraa

أنطونيو غرامشي: دفاتر السجن (مختارات)
ترجمة: **معز مديوني - صبا قاسم**
Antonio Gramsi: Selections from the Prison Notebooks
الطبعة الأولى ٢٠٢٣

منشورات الجمل - الشارقة - ص.ب: ٧٣١١١
الإمارات العربية المتحدة

Postfach 1127 - 71687 Freiberg a. N. Germany
www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

أنطونيو غرامشي

دفاتر السجن

(مختارات)

ترجمة:

معز مديوني ـ صبا قاسم

منشورات الجمل

شكر

يود المحرران التعبير عن شكرهما لمعهد غرامشي في روما، أصحاب حقوق التأليف والنشر **لدفاتر سجن غرامشي**، للإذن بنشر هذه المختارات، والسّماح بالعودة إلى مخطوطة غرامشي التي في حيازة المعهد ونسخها. وهما يشكران بخاصّة الدكتورة إلسا فوبيني والبروفسور فالنينو جيبراتانا من فريق عمل المعهد، والمدير فرانكو فيري، لما قدموه من عوْنٍ. وقد أتت مبادرة نشر هذا المجلد من قبل روجر سيمون وستيف بودنغتون اللّذين أشرفا على التقدم المُنْجَز من خلال تقديمهما اقتراحات لا تقدر بثمن، ومن دون أي مقابل، ولولا ذلك لاستغرق هذا العمل وقتًا أطول ليكتمل.

ونود الاعتراف بأننا مدينان لبعض الكتب التي من دونها لم يكن بالإمكان كتابة المقدمة العامة. وأهم هذه المصادر هي سلسلة كتب حول تاريخ الطبقة العاملة في تورين، والتاريخ المبكر للحزب الشيوعي الإيطالي لـ باولو سبريانو. وكانت سيرة جوزيبي فيوري، وأرشيف تاسكا المنشور في أنالي فيلترينيلي عام ١٩٦٠ و١٩٦٦، ومجموعة تقرير مؤتمر الكومنترن الموجودة في مكتبة ماركس التذكارية لازمةً.

ويرغب جيفري نويل سميث أن يشكر كل من ساعد أو شارك في إعداد أقسام هذه الطبعة، ويخص بالذكر روزاليند دلمار التي تعاونت دائمًا عند إنجاز هذا العمل منذ البداية. ويشكر أيضًا جون ميرنغتون وإيان ستيمان ونورمان جيراس ومايكل إيغانزو وشيرلي هيل الذي أعدّ رقْنا خاليا من الأخطاء للقسم الذي ترجمه.

استهلال

الطبعات الحالية:

تتكون هذه الطبعة من مجموعة مختارة من نصوص **دفاتر السجن** *Quaderni del carcere* التي كتبها غرامشي في السجن بين عامي ١٩٢٩ و٥١٩٣. ولا توجد حتى الآن طبعة نقدية من دفاتر السجن باللغة الإيطالية، على الرغم من أن هناك واحدة قيد الإعداد بمعهد غرامشي في روما. لقد أصدر ناشر تورينو إينودي الطبعة الأولى التي تحتوي على الجزء الأكبر من المادة الأصلية لكتابة غرامشي، باستثناء الترجمات والمسودات المرفوضة، في ستة مجلدات بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥١، تحت رئاسة تحرير فيليس بلاتو. وتحتوي الطبعة نفسها على مجلد **رسائل السجن** (١٩٤٧)، وقد استُبدلت بطبعة أكثر اكتمالاً، وسلسلة من مجلدات كتابات ما قبل عام ١٩٢٦، من الفترة السابقة لسجن غرامشي. وترتكز مختاراتنا على طبعة إينودي لدفاتر السجن، مع إضافة نصٍّ أو نصّين من النصوص التي لم تُنشر سابقًا، مع إعادة ترتيبٍ طفيفة في بعض المواضع. ويتم تقديم إشارات إلى إينودي، أو إلى مختارات أخرى، أو ترجمات أعمال غرامشي في هذه الصفحات على النحو الآتي:

دفاتر السجن:

MS . **المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه**، عام ١٩٤٨.

Int . **المثقفون وتنظيم الثقافة**، عام ١٩٤٩.

Ris . **عصر النهضة**، عام ١٩٤٩.

NM . **ملاحظات حول مكيافيلّي، في السياسة والدولة الحديثة**، عام ١٩٤٩.

LVN . **الأدب والحياة القومية**، عام ١٩٥٠.

PP . **الماضي والحاضر**، عام ١٩٥١.

الرسائل:

LC. **رسائل من السجن**، حُرّرت من قبل S. Caprioglio and E. Fubini، إينودي العالم الجديد، تورين، عام ١٩٦٥.

إصدارات أخرى مشار إليها:

GF 2000 صفحة لغرامشي، حررها N. Gallo and G. Ferrata المجلد الأول: «في زمن النضال، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦»، الكتب الأساسية، ميلانو، ١٩٦٤. يُنشر في الصفحات ٧٩٧ ـ ٨١٩ من هذا المجلد مقالُ غرامشي حول قضية الجنوب (قد كتبه قبل اعتقاله مباشرة): **بعض مواضيع القضية الجنوبية**، ويشار إليها باسم «**بعض القضايا**».

(ويتكون المجلد الثاني من الرسائل. وهناك مجلدان آخران قيد الإعداد).

OC. **أعمال مختارة لأنطونيو غرامشي**، باريس، ١٩٥٩.

احتوت ترجمة إنكليزية سابقة لبعض أعمال غرامشي الواردة في هذا المجلد، مع واحدة أو اثنتين من الكتابات السابقة، ترجمها وحررها لويس ماركس، وقد تم نشرها من قبل لورانس وويشارت في عام ١٩٥٧، تحت عنوان: **الأمير الحديث ومقالات أخرى**. ويوجد كذلك عدد من المختارات الإيطالية، وترجمات أعمال غرامشي إلى لغات أخرى. وللحصول على ببلوغرافيا انتقائية لأعمال غرامشي، نحيل القارئ إلى ملاحظة في نهاية الترجمة الإنكليزية لسيرة جوزيبي فيوري لغرامشي (**أنطونيو غرامشي، حياة ثوريّ**، ترجمة توم نايرن، كتب اليسار الجديد، لندن عام ١٩٧٠.

مذكّرات السجن لغرامشي

ثمة عاملان يجعلان من مشكلة إنجاز مجموعة مختارة من **دفاتر السجن** لغرامشي معقدة وهما: الطابع المجزأ للكتابات نفسها، وعدم وضوح مكانة **دفاتر السجن** في مقاصد غرامشي. وانطلاقًا من بعض المراجع الموجودة في المذكرات ورسائله من السجن، يمكن الحصول على بعض الدلالات حول الكيفية التي أرادها غرامشي سبيلا لأنْ يُفهَم. إذ بعد فترة وجيزة من اعتقاله كتب إلى أخت زوجته تاتيانا (١٩ مارس ١٩٢٧: **رسائل السجن** ص ٥٧ ـ ٦٠) حول مشروع كتابة شيء ما «يتأبّدُ»)، وهو أمر من شأنه أن يساعد على احتوائه، ويجعله يركّز على حياته الباطنية. يذكر غرامشي خطة لتاريخ المثقفين الإيطاليين، مع دراسات حول اللغويات ومسرح بيرانديللو وسلاسل روايات والذوق الأدبي الشعبي. وفي رسالة أخرى إلى تاتيانا (١٥

ديسمبر/كانون الأوّل: **رسائل السجن** ص٣٨٩ ـ ٩٢) يكتب: «إن التفكير بشكل حيادي، أو الدراسة لأجل الدراسة أمر صعب بالنسبة إلي... لا أحبّ رمي الحجارة في الظلام، بل أحب أن يكون لدي محاور أو خصم ملموس»، ويتحدث عن «الطبيعة الجدلية» لتكوينه الفكري بأكمله. وفي وقت مبكر من عام ١٩٣٢، وفي ملحوظة في أحد **دفاتر السجن**، يصفُ برنامج «المقالات الرئيسة» بشكل أوسع نطاقًا من السابق، مع محتوى سياسي وفلسفي، وهو محتوى متقارب إلى حد ما مع خطوطه العريضة العامة التي خلصنا إليها في **مذكرات السجن**. هذا هو البرنامج الذي يشكل الأساس في ترتيب محتوى **مذكرات السجن** التي قام بها محررو إينودي بعد الحرب. ومع ذلك، ما تزال هناك العديد من الصعوبات. لقد أجبرت أمور عدة غرامشي على ترك ما لم يفْرغْ منه، والتخلي عنه، أو تعديل بعض الخطط، ومن تلك الأمور: تدهور وضعه الصحّي وعدم توفّر الكتب في السجن. ومع نقله إلى عيادة السجن في عام ١٩٣٣، وانتعاش جزئي لاحق، بدأ بإعادة النسخ والترتيب وصياغة كثير من مواد **مذكرات السجن** السابقة، لكنه قام بذلك بمزيد من الحذر، فأزال أية كلمات أو عبارات باقية حية، مثل: اسم ماركس، أو كلمة «طبقة» التي قد تلفت انتباه رقيب السجن مما يعني انتهاء عمله. والأهم من ذلك كله، في إحدى مذكرات **دفاتر السجن** التي تحمل عنوان «قضايا المنهج» يحذر، ظاهريًا عن ماركس لكن بالتساوي إن لم يكن أكثر قابلية للتطبيق عن نفسه، من عمل غير مكتمل أو غير منشور مع الأعمال المنشورة المعتمدة من قبل المؤلف خلال حياته. ويشير في المذكرة نفسها أيضًا إلى الأهمية والصعوبات الكامنة في إعادة بناء السيرة الذاتية الفكرية للمؤلف. سيكون القيام بهذه المهمة ـ فيما يتعلق **بدفاتر السجن** ـ عملاً ذا قيمة كبيرة، ولكنه عمل معقد ـ أيضًا. في حالة عدم القيام بذلك، ونظرًا إلى الظروف التي كُتبت فيها النصوص، فإنه لا لبس بأية تأكيدات حول هدف مشروع غرامشي ووضعه النظري، كما وردت أو رُسمت في **دفاتر السجن**، فهي تخمينية ـ بالضرورة ـ ويجب الاعتراف بها على هذا النحو.

الطبعة الحالية: الاختيار والترجمة:

بينما يمكن تفسير الملاحظات المذكورة أعلاه بكونها مجرد تحذير من التعاطي معها على أنها نصوصٌ نهائية أو أنها لا لبس فيها، غالبًا ما يكون شكلها مؤقتًا وغايتها مبهمة أو غير مؤكدة إلى حد ما، فإنّ مشكلة الطابع المتشظّي لمخطوطة غرامشي الأصلية تطرحُ قضايا أكثر إلحاحًا؛ إذ يبلغ عدد **مذكرات غرامشي في السجن** ثلاثًا

وثلاثين مذكرة، وتحتوي العديد منها ملاحظات حول كثير من المواضيع المختلفة التي كتب بعضها خلال سنتين، فكانت مكتوبة بسرعة، وبطريقة غير مترابطة، أما المذكرات الأخرى فقد كانت موضوعة في **دفاتر السجن**، لإدراجها داخل الهيكل الرئيس لنقاشات غرامشي على الأرجح. إن النصوص الأطول التي لا يمكن الشك في تماسكها وترتيبها العام، غالبًا ما يتم تنقيحها جزئيًا، وبطريقة لا بد فيها أثناء تعديل النص من دمج المقاطع المنقحة أو المعاد صياغتها مع مقاطع لم تكن مكتوبة إلاّ في مسودات سابقة. وقد اتبعنا فيما يتعلق بتصنيف الملاحظات ـ بناء على الموضوع وترتيب بنود معينة عمومًا ـ الخطوط المبينة في طبعة (اينودي) التي توفر الأساس للنص المستخدم في الترجمة. واهتمامًا منا بتوضيح العرض لم نتردد في الوقت نفسه في الخروج عن نظام ترتيب (إينودي) أينما بدا لنا هذا مبررًا على أسس فيلولوجيّة، وذلك بالرجوع إلى النسخة الأصلية **لدفاتر السجن**. وقد أرفقنا عند الحاجة بين معْقوفيْن تاريخ كتابة **دفاتر السجن** التي أُخذ منها النص (كما هو الحال في الأقسام السياسية). النصوص التي استخدمناها هي كما يلي.

تتلازم المقالات التي تتمحور حول المثقفين والتعليم في النسخة الأصلية لمخطوطة غرامشي (**دفاتر السجن** XXIX وما يتلوها، ١ ـ ١٢). وقد قمنا بترجمة النصوص كما ظهرت في مجلد (إينودي) **حول المثقفين** في الصفحات ٣ ـ ١٩، ٩٧ ـ ١٠٣، ١٤ ـ ١٠٦.

واستدعت الأقسام المتمحورة حول السياسة والتاريخ الإيطالي إعادة الترتيب، سواء فيما يتعلق بطبعة (إينودي) أم بالنسخة الأصلية **لدفاتر السجن**، علمًا وأن «ملاحظات حول التاريخ الإيطالي» الموجودة في هذه الطبعة أتت بشكل أساسي من مجلد إينودي الثاني حول **النهضة الإيطالية**. كُنّا قد أضفنا مقطعًا لم يُنشر من قبلُ وهو «مادة مقال نقدي حول تاريخي كروتشه»، ودمجنا في النص مقطعًا من مجلدات إينودي الثاني و**المادية التاريخية** وملاحظات حول **مكيافيلي** و**الماضي والحاضر**. وضُمّنت جميع «الملاحظات حول السياسة» باستثناء نص واحد لم يُنشر سابقًا، وهو «النقد الذاتي ونفاق النقد الذاتي» في مجلد إينودي **ملاحظات حول مكيافيلي والماضي والحاضر**؛ إذ قمنا داخل الأقسام السياسية بتفريع كل قسم تقريبيًا إلى جزأين عن الحزب والدولة، فترتيب إينودي ـ هنا ـ لم يكن مرضيًا، ولكن كان من المستحيل أيضًا اتباع **دفاتر السجن** التي كتب فيها العديد من النصوص المبكرة، وكانت المصدر الرئيس للملاحظات التي دُوّنت عامي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤، فكانت الملاحظات التالية أكثر صقلاً، لكنها لم تتصف بالتماسك الداخلي. وتتواجد

مسودات بعض النصوص نفسها جنبًا إلى جنب مع ملاحظات حول مواضيع ذات صلة، في عدد آخر من دفاتر السجن، وقد تمت الكتابة بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٣. وبعيدًا عن استنساخ كل هذه النصوص، أو نظام نقدي بالغ الأهمية، فإنه لا بديل عن إعادة ترتيب من هذا النوع تقدم للقارئ مجموعة نصوص مختارة شاملة ومترابطة بشكل معقول قدر الإمكان، مع توضيح ذلك من خلال التواريخ المرفقة تقريبًا في نهاية كلّ مقطع من مقاطع مشروع غرامشي في نسخته الأصلية.

إن مقال (النزعة الأمريكية والفورديه) المستمد من أحد **دفاتر السجن**، ذا الرقم خمسة، والذي تُرجم كما يظهر، قد أعيد ترتيبه قليلاً، في **ملاحظة حول مكيافيلي**.

كانت النصوص الفلسفية قد تُرجمت مع تغيير طفيف واحد أو تغييرين اثنين بالطريقة التي ظهرت بها في مجلد إينودي الثاني **المادية التاريخية**. وترجمت مقالات (بعض النقاط المرجعية الأولية) و(الملاحظات النقدية حول محاولة في علم الاجتماع الشعبي) كاملة إلى حد ما في نسخة **دفاتر السجن** الأصلية. وكان ما عُنون باسم (قضايا الفلسفة والتاريخ) و«بعض القضايا في دراسة فلسفة البراكسيس» نتائج لإعادة الترتيب من قبل محرري إينودي.

هدفت ترجمتنا إلى الجمع بين الأسلوب الإنكليزي المقروء بشكل مُستساغ مع احترام المحتوى الدقيق ونكهة النسخة الأصلية التي استطاعت بطابعها المجزأ الموجز أن تخدع رقيب السجن، وتظهر على تلك الترجمة الآثار الواضحة للظروف الصعبة التي كُتبت بها. كانت تعطى للماركسيين والشيوعيين المعروفين جيدًا أسماء بديلة في **دفاتر السجن**، فكان يشار إلى ماركس باسم مؤسس فلسفة البراكسيس، ولينين باسم (إليتش) أو(فيليش)، وتروتسكي بـ«ليون دافيدوفينيش» أو «برونشتاين»... وهكذا. وعلى نحو مماثل كانت بعض مفاهيم الماركسية اللينينية المحددة مثل الصراع الطبقي أو دكتاتورية البروليتاريا ملثمة تحت عناوين ذات ملامح سلمية؛ إذ تُركت هذه العبارات والأسماء في شكلها الأصلي كما استخدمها غرامشي، لكن أُوضحت معانيها ما بين معقوفات في النص، أو من خلال هوامش. أما بالنسبة إلى المفاهيم فلم يتم ذلك للحفاظ على روح النص الأصلي وحسب، ولكن كذلك لتجنب فرض التفسير المبسط للعبارات التي غالبًا ما تكون لها قيمة مفاهيمية خاصة بها، وهكذا فإن فلسفة البراكسيس مرادف للماركسية، ومصطلح مستقل استخدمه غرامشي ليعرّف ما اعتبره سمة أساسية للفلسفة الماركسية، والصلة المتينة التي يوجدها بين النظرية والتطبيق، وبين الفكر والعمل.

إلى جانب مسائل الرقابة، فإن مصطلحات غرامشي عرّضت المترجم إلى عدد من الصعوبات. كُنّا قد حاولنا قدر الإمكان مقاربة كل مصطلح لغرامشي مع ما يعادله من مصطلح أصلي، لكن في بعض الحالات ثبت أن ذلك أمرٌ مستحيل، لاسيما مع بعض الكلمات التي تتمحور حول فعلٍ ما (direzione, dirigente, direttiivo)، وكُنّا قد اتّبعنا هنا على نحو جزئي الاستعمال الانغليزي البسيط الذي فرضه السياق (direzione تعني القيادة؛ class dirigente تعني الطبقة الحاكمة). ولكنّنا ترجمنا في بعض المواضع dirigente وdirettiivo على أنّها directive أي التوجيه بغاية المحافظة على ما يُمثّل تمييزًا مفهوميًا رئيسيًا لدى غرامشي، بين السلطة القائمة على الاستيلاء وممارسة «الإدارة» direction أو «الهيمنة» hegemony. وفي هذا السياق تجدر الإشارة ـ أيضًا ـ إلى أن مصطلح الهيمنة «hegemony» لدى غرامشي له وجهان: فمن ناحية يتناقض مع الاستيلاء «domination» ومن ناحية أخرى يُستخدم مصطلح «hegemony» على أنه معاكس لـ«corporate» للتشاركية أو «economic - corporate الاقتصاد التشاركي» لتحديد مرحلة تاريخية تتجاوز فيها مجموعة بعينها موقع وجودها وحالة دفاعها عن مكانتها الاقتصادية، وتطمح إلى تبوّء موقع القيادة على الساحة السياسية والاجتماعية. ويسمي غرامشي الطبقات أو المجموعات غير المهيمنة بـ«التابعة» أو «الخاضعة»، أو في بعض الأحيان (الأداتية المنتجة)، فحافظنا على مصطلحات غرامشي الأصلية على الرغم من الغرابة التي تظهرها بعض الكلمات في اللغة الإنكليزية وصعوبةِ تمييز أي اختلاف منهجي، في استخدام غرامشي، بين الخاضعة أو التابعة. ولم يكن المعنى الهيغلي لكلمة «اللحظة»، أي وجه من وجوه وضعية في تجلياتها العينية (وليست ضرورةً الزمنية)، يُعدُّ «لحظة» وحسب، بل كان يُعدُّ أحيانًا «وجها». وعلى الرغم من القيود التي وضعها ماركس (في **الأيديولوجيا الألمانية**) على تعاطي هذه الكلمة، إلاّ أنها تتكرر بكثرة عند غرامشي وبكلا المعنيين، وما عمّق الالتباس هو أن الإيطالية، على عكس الألمانية، لا تميز بين معنيي الكلمة وفقًا للجنس اللغوي. في حالات معينة عندما كنا نواجه صعوبة مع أية كلمة أو مفهوم، كنا نحيل القارئ إلى حاشية موضّحة حيثُ تكون الترجمة غير مؤكدة على الإطلاق. وفضلنا بعامّة أن تكون الحاشية كثيرة بدلاً من أن تكون قليلة جدًا، على افتراض أن القراء الذين على دراية بتاريخ الأممية الثالثة قد يجدون بعض التفسيرات، حتى وإن كانت أساسية، لبعض المفردات

المتخصصة لفلسفة كنْط، في حين أنّ الفلاسفة الذين يعرفون هيغل وماركس بشكل جيّد يجدون أنفسهم غرباء قليلاً في ما تعلّق بعصر النهضة الإيطالية.

وقد تُرجمت الملاحظات والمقالات بما يخص التعليم والكتابة حول عصر النهضة الإيطالية، وفي السياسة من قبل كوينتين هوير. وتُرجمت الملاحظات حول المثقفين، وحول الأمركة والفوردية، والأقسام الفلسفية من قبل جوفري نويل سميث. مع استثناء قسم خلفية غرامشي الفكرية، المقدمة العامة تمت ترجمتها من قبل كوينتن هوار.

الهوامش

يُشار إلى الهوامش الإنغليزية للمحرريْن والمترجميْن بأرقام، أما ملاحظات غرامشي الواردة في النص الأصلي فهي مرفقة بعلامة نجمة.

واخترنا لتسهيل الإحالات وضع كلّ الهوامش على الصفحات التي يُحال فيها عليها، بدلا من وضع هوامش المحررين في آخر كل قسم أو في نهاية الكتاب. وهذا يعني أنّه كان ينبغي في بعض المناسبات وضع هامش المحررين أسفل أحد هوامش الكاتب.

مقدمة عامـــة

بحلول خريف عام ١٩٢٦، كان أوّل نظام فاشي في العالم قد استولى على السلطة لمدة أربع سنوات في إيطاليا، وكان طابعه لا يزال إلى حد كبير موضع خلاف، ولاسيما داخل الحزب الشيوعي الإيطالي والأممية الثالثة. فهل كان ظاهرة قومية محددة أم مقدمة لتوجّه دولي؟ وهل كان ذلك تكوينًا اجتماعيًا ـ سياسيًا جديدًا أم أنه مجرد مكافئ إيطالي لأشكال أخرى أكثر تقليدية لرد الفعل ـ مثل حركة المئات السود الروس بعد عام ١٩٠٥، أو القمع المناهض للعمالة الذي دمر الاشتراكية الأمريكية في السنين الأولى من هذا القرن، أو **فريكوربس** (الوحدات التطوعية الألمانية) التي دعمت الحكومة الاجتماعية الديمقراطية لنوسكا وشيدمان في ألمانيا بعد عام ١٩١٨؟ وهل يكمن جوهرها في أساسها الاجتماعي في البرجوازية الصغيرة المدنية والبرجوازية الريفية، أو في دورها كأداة أكثر وحشية جديدة لهيمنة رأس المال؟

ترافقت هذه الشكوك حول كيفية تعريف الفاشية بشكل مساوٍ مع شكوك حول استقرارها وآفاقها التاريخية. وكان يُعتقد بشكل واسع من طرف القادة الشيوعيين أنّ الطبقة الحاكمة هي التي قررت أن يكون الاختيار الفاشي باهظ التكلفة، وتحولت إلى بديل ديمقراطي اجتماعي. كانت الفكرة القائلة بأن الديمقراطية الاجتماعية هي «الجناح اليساري للبرجوازية» مقبولة بشكل عام، على سبيل المثال، من قبل الشيوعيين الإيطاليين منذ أن وضعها زينوفييف أول مرة عام ١٩٢٢ (وبحلول عام ١٩٢٤ أصبح هذا هو «الجناح الأيسر للفاشية»). بالإضافة إلى ذلك لم يقمع الفاشيون المؤسسات السياسية البرجوازية. في الواقع، بقي الأعضاء الشيوعيون يجلسون في البرلمان الذي يسيطر عليه الفاشيون. وخلال الأزمة التي عقبت الاغتيال الفاشستي للنائب الاشتراكي الديمقراطي ماتيوتي في يونيو/حزيران ١٩٢٤، كان النظام قد بدأ يشهد ارتباكا، وتراجع أنصاره. لكن في الواقع كانت للسلطة الفاشية أسس قوية

للغاية. وقد افتتحت نظام قمع أكثر دقة وكفاءة بشكل لا يقارن بأي شكل سابق من أشكال ردود الأفعال. وبحلول عام ١٩٢٥ كان واضحًا تمامًا أن أية فكرة عن مخطط تقسيم في المستقبل القابل للتوقّع تحت تأثير قوة التناقضات الداخلية الخاصة بها، كانت وهمًا. وظل موسوليني طوال عام ١٩٢٦ يلعب بشكل فعال مع أحزاب المعارضة لعبة الفأر والقط، على الأقل على المستوى القانوني.

أخيرًا، في خريف عام ١٩٢٦، وبحجة محاولة مزعومة لاغتياله، قرر موسوليني وضع نهاية حتى لمظهر الديمقراطية البرجوازية التي ظلّت قائمة. فتم حظر ما بقي من منظمات معارضة ومنشوراتها، وأطلق سلسلة جديدة واسعة النطاق من الاعتقالات في أنحاء البلاد كلها، ومن بين المعتقلين كان أنطونيو غرامشي، الذي كان عضوًا في البرلمان، لكن النظام لم يكن يعنيه موضوع الحصانة البرلمانية. وكان قد شغل أيضًا وظيفة الأمين العام للحزب الشيوعي، منذ أغسطس/آب ١٩٢٤. وكان عمره ٣٥ عامًا. وفي محاكمته عام ١٩٢٨، أنهى المدعي العام خطبته بالطلب الشهير من القاضي: «يجب أن نوقف عمل هذا الدماغ مدة عشرين عامًا!» ولكنْ، على الرغم من أنه كان من المقرر أن يموت غرامشي قبل انتهاء تلك السنين العشرين، تم إطلاق سراحه بعد أن تدهورت حالته الصحية جدًا، كي يموت تحت الحراسة في عيادة وليس في السجن، لكن لم ينجح سجانوه في منع دماغه من العمل. وكان نتاج تلك السنين من الموت البطيء في السجن ٢٨٤٨ صفحة من الملاحظات المكتوبة بخط يده؛ ليتم تهريبها من المشفى، وتخرج إلى إيطاليا بعد وفاته، ومن بينها هذه المجموعة.

لن تقوم مقدمتنا بأية محاولة لتقديم **تأويل** عام حول دفاتر غرامشي في السجن، لكنّها ستركز على إعطاء لمحة موجزة عن التجربة السياسية والثقافية التي شكلت خلفية ونقطة انطلاق لكتابة غرامشي خلال فترة سجنه.

الحياة المبكرة

وُلد أنطونيو غرامشي عام ١٨٩١، في بلدة أليس الصغيرة في سردينيا. إذ جاء والده في الأصل من نابولي، وكان يحلم بأن يصبح محاميًا. لكنّ وفاة والده الذي كان عقيدًا في الشرطة الإيطالية، اضطرته إلى التخلي عن دراسته، فوجد عملاً في بلدة صغيرة في سردينيا تدعى غيلارزا، وهناك قابل والدة غرامشي، وهي ابنة مفتش ضرائب، وحقّق نتائج نادرة بالنسبة إلى منطقة تبلغ نسبة الأمية فيها تسعين بالمئة، وكان قادرًا على القراءة والكتابة. لكن طموحات الزوجين حيال أطفالهم قد تحطمت

عندما تم إيقاف والده عن العمل عام ١٨٩٧ من دون أجر، بسبب شُبهة اختلاس المال العام. ووضع في العام التالي تحت الإقامة الجبرية. وفي عام ١٩٠٠ حُكم عليه بالسجن لمدة ست سنين تقريبًا.

لم يكن مهمّا تعيين مدى الذّنب في التهمة التي وُجّهت إليه، لأنها كانت، وبلا شك، نتيجة معارضته للحزب السياسي الموجود في السلطة المحلية. فالفساد في ذلك النوع من المجتمع متفش بكل الأحوال. والحقيقة المرة أن والدة غرامشي كانت مضطرة إلى تربية أولادها السبعة بمفردها، وفي ظروف الفقر المدقع من دون أي مصدر للدخل غير أرباح هزيلة تجنيها من الخياطة، وعائدات بيع قطعة أرض صغيرة، وذلك منذ عام ١٨٩٨ إلى عام ١٩٠٠ حين أطلق سراح زوجها ووجد عملاً جديدًا، على الرغم من أنّه عمل أدنى.

وشكلت صحة أنطونيو مشكلة إضافية. حيث كان لديه تشوه في العمود الفقري، وقد حاول الأطباء علاجه من خلال تعليقه بعارضة في أعلى السقف، وعندما كبر أصبح منحني الظهر، وبالكاد كان طوله خمسة أقدام. وعانى أيضًا من اضطرابات داخلية جعلته قريبًا من الموت عندما كان طفلاً صغيرًا، وكانت تتكرر أثناء بلوغه وفي حياته، مصحوبة بمضاعفات عصبية شديدة، آلت إلى موته في السنّ السادسة والأربعين.

بدأ أنطونيو الدراسة في غيلارزا عام ١٨٩٨، لكن تعليمه توقف لسنتين في نهاية تعليمه الابتدائي، لأن أحدًا من أشقائه لم يكسب مالاً وكان عليه الخروج إلى العمل. وأتاح له إطلاق سراح والده العودة إلى المدرسة، في بلدة سانتولوسورجيو المجاورة. كانت مدرسة سيئة للغاية، لكنْ، على الرغم من ذلك وبفضل قوة التصميم والإرادة والمساعدة التي قدمتها خلفيته العائلية المثقفة، تمكن في عام ١٩٠٨ من اجتياز امتحان القبول في المدرسة الثانوية في كاغلياري.

وعندما أقام في كاغلياري مع أخيه الأكبر جينارو، وهو عامل من ذوي الياقات البيضاء عاد مؤخرًا من الخدمة العسكرية في تورينو. جينارو، حولته خبرته في البر إلى ناشط اشتراكي، ساعد على إدخال أنطونيو إلى عالم السياسة. ومن عام ١٩٠٦ اعتاد أن يرسل منشورات اشتراكية إلى أخيه الأصغر في البيت. أما الحدث الآخر الذي كان له تأثير بنيوي فيه فهو موجة الاحتجاج الاجتماعي التي اجتاحت سردينيا في السنة نفسها، وقد تم قمعه بوحشية من قبل قوات البر.

لقد أعطى الشكل الذي اتخذه القمع، سواء كان عسكريًّا أم قانونيّا، دفعًا كبيرًا

لقضية سردينيا القومية، ومن هنا كان ولاء غرامشي الأول لهذه القضية. وقد قادت تجربة حركة الطبقة العاملة في تورينو غرامشي إلى التخلي عن ارتباطه بالقومية في حد ذاتها، لكنه لم يفقد البتّة همّه واهتمامه الذي انشغل به في هذه السنوات المبكرة بمشاكل الفلاحين، والجدلية المعقدة للعوامل الإقليمية والطبقية. وأظهرته مقالة باقية فريدة من أيام دراسته في كاغلياري وهو يتطوّر من وجهة النظر السردينية المحلية المعادية للاستعمار إلى وجهة النظر الدولية العالمية، وبيّنته ـ بقدر ما كان معارضًا عنيفًا للإمبريالية الأوربية في الصين ـ مكررًا للشعار المفضل في أيام دراسته: «ارموا الصينيين في البحر».

استُدعيت القوات البرية لقمع الفلاحين السردينيين فيما بعد في عام ١٩٠٦، ومن ناحية ثانية كان على غرامشي أن يكتشف الوجه الآخر للموضوع، وهو استخدام القوات البرية لعزل عمال مدينة تورينو، فاتجه النزاع ـ بشكل عام ـ ليكون بين «الشمال» الصناعي و«الجنوب» الريفي لطمس كثير من القضايا الطبقية الأساسية. فمنذ عام ١٨٨٧، كانت الصناعة المتنامية للشمال محبذة من قبل السياسات الحمائية التي أبقت على رأس المال الأجنبي، وأمّنت سيطرته على السوق المحلية. وقد وفّرت هذه السياسة الحمائية أسس مجتمع قائم على مصالح فعالة بين رأس المال الصناعي الكبير، ومنظمات الطبقة العاملة الإصلاحية، وهو مجتمع من المصالح عززته سياسات جيوفاني جيوليتي السياسي البرجوازي الحاكم في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وباستثناء منتجي الحبوب في الوسط والشمال، كان تأثيره على إيطاليا الزراعية كارثيًا. وباستثناء مُنتجي الحُبوب، لم يعد الفلاحون قادرين على تصدير منتجاتهم، واضطروا في الوقت نفسه إلى شراء منتجات الصناعة الإيطالية بدلاً من السلع الأرخص بكثير، والمصنعة في البلدان الصناعية الأكثر تقدمًا. كان هذا الأساس الرئيس لما أصبح يُعرف بـ «القضية الجنوبية». وكانت إحدى تبعاتها أن الاشتراكية التي انتشرت في الجنوب والجزر لم تكن اشتراكية الحزب الاشتراكي في إيطاليا أو نقابات العمال، بل مزيجًا من النظريات الليبرالية والاشتراكية التي يمكن أن تُعزى إلى أفكار ونشاط كارلو بيساكان خلال عصر النهضة الإيطالية، والتي تم نشرها بشكل خاص من قبل غايتانو سالفيميني في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وكانت هذه «النزعة الجنوبية» على الأغلب وبشكل شبه مؤكد مشكّلة لموقف غرامشي السياسي، حينما وصل إلى تورينو في عام ١٩١١. وكان لغاتانو سالفيميني ـ وهو اشتراكي قديم استقال من الحزب بسبب إصلاحاته ولامبالاته تجاه هموم المناطق الريفية والجنوبية ـ تأثير فكري عظيم وكبير في تكوين بنية غرامشي السياسية.

حصل على منحة دراسية مخصصة للطلاب الفقراء من سردينيا إلى جامعة تورينو عام ١٩١١، بعد أن تمكن من تعويض الخسائر الناجمة عن تعليمه المبكر المتقطع والرديء، مُنجزًا الامتحان في الوقت نفسه بصفته طالبا وصديقا مستقبليا ورفيقا شيوعيا لبالميرو تولياتّي. كانت هبة المنحة الدراسية شحيحة بشكل بائس، وأنهك البرد وسوء التغذية صحة غرامشي التي كانت تعاني في الأصل من عدم الاستقرار. فقد كان طوال الفترة الممتدة ما بين ١٩١٣ و١٩١٥ مريضًا للغاية، واضطر في النهاية إلى التخلي عن دراسته رغم موهبته، خصوصًا في الفيلولوجيا واللسانيات عمومًا، ورغم تشجيع العديد من معلميه. لكنْ، هناك من ناحية ثانية سبب أكثر أهمية من وضعه الشخصي المستحيل جعله يقرر مغادرة الجامعة، وهو التزامه السياسي المتزايد.

التكويـن الفكري

كانت بداية احتكاكه بالعالم الثقافي في زمنه خلال سنوات دراسته في جامعة تورينو. وقد خلقت أوجه القصور في إيطاليا الليبرالية، رواجًا معينًا للأفكار الاشتراكية حتى في الأوساط البرجوازية، وكانت لدى العديد من أساتذة الجامعة روابط وصلات بالحركة الاشتراكية. وكان من أهمهم أومبرتو كوزمو، وهو مؤرخ للأدب وباحث في دانتي، وقد أصبح غرامشي صديقا له، لكنه فيما بعد انتقده بسبب نمطه البرجوازي في التعامل مع حركة العمال، وأنيبال باستور الذي حضر غرامشي محاضراته عن الماركسية. وهنا، تعرّف على شعار «فلسفة البراكسيس» ذي الطابع الهيغلي الذي ارتبط به في علاقة بالغة الأهمية استمرت حتى نهاية حياته العملية.

إن مصطلح «فلسفة البراكسيس» الذي يعرف اليوم من خلال ربطه مع دفاتر غرامشي في السجن والذي تم استخدامه في هذه الدفاتر جزئيًا بمعناه الحرفي على أنّه تعبير لطيف عن خداع رقيب السجن، هو الذي دخل إلى إيطاليا من قبل أنطونيو لابريولا، الماركسي النظري الوحيد والأهم قبل الحرب العالمية الأولى. مات لابريولا في عام ١٩٠٤ وقد كان فيلسوفًا ومؤرخًا، إذ في وقت متأخر إلى حد ما من حياته اقترب من الماركسية ومن المشاركة في الحركة الاشتراكية، جالبًا معه آثارًا واضحة من بنية فكرية هيغلية. ورأى أن جوهر الماركسية يكمن في العلاقة الفريدة التي أنشأتها بين النشاط النظري والعملي، وحافظت على وحدة الفلسفة والتاريخ؛ فميز نفسه عن المدرسة الهيغلية بشكل رئيس من خلال تشديده على أولوية العلاقات المتماسكة القائمة على أسس الوعي. وكانت أفكار لابريولا، وبخاصة فيما يتعلق

بتفسير التاريخ، مؤثرة للغاية، لكن بشكل أساسي في الدوائر الفكرية وغالبًا بشكل مشوه، أكدته مثاليتها الكامنة على حساب قاعدتها المادية. ودخلت عبارة «فلسفة البراكسيس» على وجه الخصوص في أسلوب التعبير ذي الاتجاه المضاد للمادية، وكان من دعاته الرئيسيين رودولفو موندلفو، وبطريقة هامشية، جيوفاني جنتيلي.

لقد حُدّد دور جنتيلي في تطوير الماركسية الإيطالية بشيء واحد: ترجمته في البداية إلى الإيطالية لعمل ماركس **أطروحات عن فيورباخ** التي فسرها بشكل مثالي بأنها تشير إلى عملية الإدراك أكثر من العالم الواقعي، وعلاقة الإنسان به. وكانت مغازلة جنتيلي للماركسية موجزة وسطحية، فسرعان ما تحولت نظريته في البراكسيس إلى فلسفة «الفعل المحض»، والتطوعية وإيحاء الفاشية المبكرة. وأصبح فيما بعد المنظّر الرئيس للفاشية، وأُعِدم من قبل الثوار خلال المقاومة.

كان موندلفو شخصية أكثر خطورة بكثير، بعد وفاة لابريولا، فيلسوف الاشتراكية الإيطالية الرائد. كانت مساهمته الرئيسة في الماركسية تكمن في محاولته الوصل بين ماركس «الفلسفي» وإنغلز الأكثر تجريبية، ويُعد موندلفو ومدرسته أيضًا مسؤولين إلى حد كبير عن التفسير المثالي لـ(لابريولا). إن استخدام لابريولا وموندلفو وغرامشي المشترك للعبارة نفسها «فلسفة البراكسيس» قد قاد بعض المعلقين إلى وضع المفكرين الثلاثة في قالب مثالي مشترك، إنها رؤية يجب التعامل معها بحذر. إحدى ميزات فكر غرامشي الناضج اتفاقه في وجه من الوجوه مع أفكار موندلفو، وذلك في التهوين المتواصل للعنصر المادي في عمل ماركس، والذي يُستبدل عند غرامشي، على الأقل، بالتشديد على» المحايثية immanentism» والقضاء على الميتافيزيقيا. يظهر غرامشي نفسه ناقدًا لـ(موندلفو)، ومهتمًا بإعادة فرض الماركسية الجوهرية لـ(لابريولا) ضد كل من هؤلاء الماركسيين الذين انتقدوه لأجل المثالية والمثاليين الذين طالبوا به لأجل أنفسهم. وتماهى نهج موندلفو للماركسية بثقافته الخاصة في هذه الفترة المبكرة؛ إذ أكد ما أشار إليه غرامشي نفسه، فيما يتعلق بماركس. وهناك تمييز بين الثقافة الفلسفية الشخصية للمؤلف وما قرأه واستوعبه أو رفضه في فترات مختلفة من حياته، وبين فلسفته الأصلية.

ثمة تأثير ثقافي وفلسفي أكثر أهمية على غرامشي في أعوامه الأولى، تمثل في تأثير بنيدتو كروتشه. وقد كان كروتشه تلميذ لابريولا، ولفترة وجيزة ما بين ١٨٩٥ و١٩٠٠ أعلن نفسه ماركسيًا، وسرعان ما انشق معلنًا أن الماركسية مفيدة من حيث هي قانون بسيط للبحث والتقصي التاريخي وحسب «ومعلنًا بغطرسة مميزة» وفاة

الماركسية النظرية في إيطاليًا»، فتزامن ذلك مع انشقاقه. لا يمكن المبالغة في تقدير تأثير كروتشه على الثقافة الإيطالية بأكملها حتى وقتنا الحاضر. فعلى الرغم من تخليه عن الماركسية إلاّ أن العديد من أفكاره استمرت بتأثيرها المدوي بين شباب اليسار المثقف في فترة ما قبل الفاشية لاسيما علمانيته، ومعارضته لإيوديولوجية الفلسفة الوضعية التي كانت سائدة سابقًا. سياسيًا، كان دوره غامضًا دائمًا، فحملت دعواته للتجديد الأخلاقي دلالات خطيرة، وهذا ما بينه دعمه لموسوليني في أوائل العشرينات. لكن ارتباطه المستمر مع منظّر مذهب النقابوية (جورج سوريل) ساعد باستمرار على إبقاء الوهم القائل إن فلسفته يمكن أن تكون فلسفة لليسار.

لو عُدنا إلى أيام دراسته لوجدنا غرامشي يصف نفسه ناقدًا ذاتيًا، وقد كان في شبابه «متحيزًا لكروتشه»، وكان يلف العديد من مقالاته المبكرة إطار كروتشه بشكل جلي. ويجب أن نميز هذا التأثير الكروتشي الشخصي، على الرغم من أنه واضح ثقافيًا، على غرامشي نفسه بدقة عن الموقف الذي ينبثق من **دفاتر السجن**، حيث يعتبر كروتشه أكثر موضوعية من حيث هو فيلسوف، وشخصية مهيمنة في الثقافة المعاصرة. معظم **دفاتر سجن** غرامشي الفلسفية مكرسة لنقد فلسفة كروتشه بشكل صارم في علاقتها بالماركسية، ويشير في كتاباته في السجن بشكل مستمر إلى الحاجة لمحاربة فلسفة كروتشه باعتبارها إيديولوجيا منتشرة ونظامًا فلسفيًا محددًا. وحصر كروتشه في دور دوهرنغ في بعض الأحيان، حتّى يُدمَّر بشكل جدلي، لكنّنا نجده في كثير من الأحيان يراه على غرار هيغل مفكرًا، يمكن أن يُستفاد من عمله في النضال من أجل تجديد الفكر الماركسي وتحريره من التراكمات.

يرتبط جوهر نقد غرامشي الناضج لفلسفة كروتشه بتقليص الأخير للحركة التاريخية لصراع المتناقضات إلى مجرد ديالكتيك مفهومي، «ديالكتيك التباينات». في حين أن غرامشي قال: إن مثل هذا المشروع المخطط قد يكون له مكانه في فلسفة مجتمع يتم فيه القضاء على صراعات حقيقية، حيث تحققت وحدة المعرفة والكينونة المستحيلة في مجتمع طبقي أخيرًا، ولم تتمكن من تقديم وصف واقعي ملموس لتاريخ حدده بشكل رئيس صراع طبقي. ويتماشى هذا التجريد للعالم الحقيقي إلى عالم أثيري من المفاهيم المتميزة في الفلسفة الكروتشية مع رفض راديكالي للسياسة. تسمح «المقولات» المتميزة لنسق كروتشه بوجود أربعة علوم، الاستطيقا، والاقتصاد، والمنطق والإتيقا، وهي علوم ترتبط بالسعي، على التوالي، وراء الجميل، والنافع، والحقيقي والخيّر... ويمكن أن تكون السياسة في هذا المفهوم فقط كيانًا مركبًا، ومجرد «عاطفة»، من دون أية قيمة فلسفية. وعلى النقيض من ذلك، الشخصيات

السياسية في فكر غرامشي، من الوجهة الفلسفية، مثل النشاط البشري الأساسي، وسائل يحتك من خلالها وعي الفرد مع العالم الطبيعي والاجتماعي في أشكاله كلها.

النقد الذي يعارض عبره غرامشي المثالية الكروتشية في مذكرات **دفاتر السجن** يحركه الوعي بضرورة تدمير التأثير الذي امتلكته الفاشية الكروتشية وكروتشه نفسه على جوانب الحياة الثقافية والسياسية الإيطالية كلها، أكثر مما يحركه اهتمام مجرد لكشف أوجه القصور الفكري. وكان للكثير مما قاله كروتشه وفعله قيمة إيجابية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، مثل تعاطفه اليساري، وإعادة تقييمه التقاليد «الرومانسية» في الثقافة الإيطالية من فيكو مرورًا بـ(دي سانكتيس) حتى الوقت الحاضر، ومعارضته الفلسفة الوضعية المعاصرة، وصعود الفاشية، وموقف كروتشه المبهم تجاهه الذي حول دوره إلى دور رجعي وضار، مناقضًا جنتيلي. لم يلعب كروتشه دورًا مباشرًا ونشطًا في صياغة السياسة الثقافية الفاشية، وتمكن من اكتساب سمعة فكرية من خلال الامتناع عن الحياة العامة بعد عام ١٩٢٦. لكن الحقيقة الراسخة هي أنه لم يدعم النظام في البداية، وأن الطابع النظري لمعارضته فيما بعد كان من النوع غير السياسي والفردي وكان تأثيره على الطبقات الفكرية التي تخضع لنفوذ كروتشه في أفضل الأحوال مصدر إلهام لانسحاب معين من ابتذال الفاشية، لكنه في أحيان أخرى روج لعادة «التبرير» فيما يتعلق بالنظام الأكثر شمولاً من أي استفزاز يسببه تمجيد هيغل المفترض للملكية البروسية.

قدمت الحرب والفاشية اختبارًا قاسيًا للعديد من الفنانين والمثقفين التقدميين **والطلائعيين** بجانب كروتشه. ومن بين هؤلاء الذين دعموا أو كانوا على الأقل متواطئين مع النظام: دانونزيو، بيرانديلو، مارينتي والشاعر المستقبلياتي، بريزليني الجنوبي، رئيس تحرير سابق لمجلة **لافوتشه**، وماريو ميسيرولي، وآخرون لا حصر لهم. وكان كثير منهم شخصيات مهمة في تكوين غرامشي الثقافي، في كل مرة شغلوا مناصب متقدمة في عالم الثقافة الإيطالية، وقبل نضوج ماركسية غرامشي وأخذها شكلها النهائي. تأثر غرامشي وكل شيوعيي مجموعة جريدة **أوردينه نوفو** في تورينو بالهياج الثقافي لأعوام ما قبل الحرب، وهو ما يعطي إشارة إلى تعقيد وارتباك الوضع الإيطالي، حيث أن مجموعة مثل المستقبلياتيين، على سبيل المثال ويعادلهم بالروسية مجموعة بقيادة ماياكوفسكي، قد لعبوا دورًا قياديًا في تشكيل الرواد السوفييت، فتحولوا في إيطاليا إلى بيانولا الفاشية. وأيا كان الأمر فإنه كان على قضية المثقفين الإيطاليين برمتها، بنزعتهم الجهوية وكوسموبوليتيتهم ودورهم في بنية سلطة الكنيسة والدولة، ولاسيما في الجنوب، أن تُصبح الموضوع الرئيس لتفكير غرامشي في

السجن. فلم يكن نقده طائفيا. وهو يبدأ من تقييم واقعي للوهن الموضوعي للنخبة المثقفة الإيطالية، بهدف استعادة تلك الأفكار والقوى التي بإمكانها أن تسهم في تشكيل وعي «قومي ـ وطني» بالاقتران مع قوة صاعدة للبروليتاريا. وليست المثالية الكروتشية، رغم تحيزها الواضح المضاد للشعبوية، مرفوضة تمامًا، إذ تم استخدام سماتها التي أثرت بشكل إيجابي في غرامشي في شبابه، باعتبارها مساعدة لانتقاد الماركسية للأرثوذكسية ذاتها.

السياسة الاشتراكية في تورينو

عندما وصل غرامشي إلى تورينو، كانت المدينة هي العاصمة الحمراء لإيطاليا، وكان لغرامشي أن يطلق عليها اسم بيتروغراد إيطاليا، موطن صناعاتها الأكثر تقدمًا، وقبل كل شيء موطن شركة **فيات**. وبحلول نهاية الحرب، ستصبح **فيات** أكبر منتج للجرارات في أوروبا، وسيزداد عدد عمالها من ٤٠٠٠ في عام ١٩١٣ إلى ٢٠٠٠٠ في عام ١٩١٨، بحلول عام ١٩١٥ كانت تصدّر سيارات مدرعة وطائرات إلى بلدان حلف الوفاق بكميات كبيرة. وارتفع عدد سكان تورينو من حوالي ٤٠٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩١١ (عشرون بالمئة منهم عمال صناعيون) إلى أكثر من ٥٠٠٠٠٠ في عام ١٩١٨ (ثلاثون بالمئة منهم عمال صناعيون)، هذا مع حقيقة أن من بين خمسة إلى عشرة بالمئة من عدد السكان كانوا في الجيش، فلم يكن هؤلاء مشمولين في مجموع عام ١٩١٨. لقد كانت نسبة النساء في الطبقة العاملة في تورينو ٤٠ بالمئة، وهنّ كنّ في طليعة الثورات البروليتارية الكبرى التي هزت المدينة ما بين ١٩١٢ و١٩٢٠.

كانت إحدى نتائج الطابع الخاص لرأسمالية تورينو، على عكس المدن الصناعية الكبرى في البلاد، راضية نسبيًا بالطفرة التي واجهتها ما بين عامي ١٩١٤ ـ ١٩١٥، وبالتالي فقد فضّلت سياسة الحياد التي دعا إليها جيوليتي. وكانت مصانع القطن والصوف ما تزال تشكّل إلى حدّ بعيد الجزء الأكبر من صناعة تورينو قبل كل الصناعات الثقيلة من الحديد، والصلب، والفحم، والشحن التي كُسبت من الحرب، وتم كبح صناعة السيارات التي كانت متجهة لتجاوزها بسرعة، بأوامر من بلدان الوفاق المتحاربة، التي لا ترى حاجة للتدخل المباشر في الحرب. وقد استوعبت أية قوى عاطلة عن العمل يمكن أن تجدها بين المهاجرين الجدد، وخصوصًا بين العنصر النسائي من السكان. لقد كانوا عمالة قليلة المهارة مصممة ـ قبل كل شيء ـ على إدخال أساليب جديدة لرفع الإنتاجية: أي منهج التيلرة الذي اهتم به كلّ من لينين وغرامشي كثيرًا، والحفاظ على الاستقرار الصناعي بقدر الإمكان.

كانت المهمة الأخيرة على درجة عالية من الأهمية. وكانت بروليتاريا تورينو الأكثر تقدمًا ونضالية في إيطاليا. ففي وقت مبكر من الأعوام ١٩٠٤ ـ ١٩٠٦، أظهرت درجة عالية من التضامن والاستعداد للنزول إلى الشارع. وعلى الرغم من أنها عانت سلسلة من الهزائم الهائلة في عام ١٩٠٧، والتي تلتها سنون شهدت أوج «الاستقرار الصناعي» الجيوليتاني والنمو السريع لحركة نقابة العمال التعاونية، ومع ذلك وفي عام ١٩١٢، شرع عمال المعادن (غير المنظمين نقابيًا) في إضراب «حتى النهاية». وقد تمت هزيمته بعد خمسة وسبعين يومًا من النضال. لكنّ عمال المعادن خرجوا مرة أخرى، وهذه المرة بقيادة الاتحاد العام للعمال، في ربيع ١٩١٣، وبعد ٩٣ يوما حقق الإضراب انتصارًا كبيرًا (وهو جزئيًا نتيجة لتدخل الحكومة ضد تعنت الموظفين الخطير). وشكّلت هذه الصراعات خلفية لأعوام غرامشي الأولى في تورينو، ظفرت به من جنوبيته الشابة الفتية، ما يدل على أن العمال كانوا العدو الحقيقي للصناعيين الشماليين، على الرغم من تعاون قادتهم الإصلاحيين، وبالتالي فإنهم كانوا الحليف المحتمل وقادة جماهير الفلاحين في الجنوب. وازدادت نضالات بروليتاريا تورينو بشكل أكبر مع اقتراب الحرب، وبعد اندلاعها، فأصبحت في الوقت نفسه تحمل طابعًا سياسيًا أكثر. وكانت المراحل الرئيسة في هذا المسار هي الإضراب العام في يونيو/حزيران عام ١٩١٤، تبعها القمع الدموي لمظاهرة مناهضة للحرب في أنكونا، المظاهرات الأضخم المناهضة للحرب والإضراب العام في مايو/أيار عام ١٩١٥، وقبل كل شيء تمرد أغسطس/آب عام ١٩١٧.

عندما وصل غرامشي إلى تورينو، كان هناك اثنان من المؤثرين المهيمنين على جيل الشباب من الاشتراكيين، وهما: سالفيميني وموسوليني الزعيم المعترف به من قبل الجناح اليساري للحزب، ورئيس تحرير جريدة **أفانتي!** جريدة الحزب. وقد دُرست حملة سالفيميني المحتدمة ضد عدم اكتراث قادة الطبقة العاملة الإصلاحيين بمحنة الفلاحين الجنوبيين، إذ عارض سالفيميني بعنف التوسع الإمبريالي في ليبيا عام ١٩١٢، وتعرض للضرب من قبل بلطجية الحكومة، ولُقبت جريدته **بالوحدة**، ما يعني ضمنًا وجوب النضال لأجل تحقيق الوحدة الحقيقية بين الشمال والجنوب على أساس المساواة بعد أعوام. وفي عام ١٩٢٣، اقترح غرامشي الاسم نفسه للجهاز الجديد للحزب الشيوعي الإيطالي، «لأنه... يجب علينا أن نولي أهمية خاصة للقضية الجنوبية». وكان تأثير موسوليني كبيرًا، إنه ناقد قاس بالقدر نفسه للبعثة الليبية، ولسلبيات مسؤولي الحزب الإصلاحي، إذ كتب موسوليني في لهجة جورج سوريل معبّرا عن استعداد الجماهير للقتال وإمكانية الإضراب العام سلاحًا في الحرب

الطبقية. وكان في هذه الفترة كذلك معارضا متحمّسا لكلّ أشكال النضال. فقد سمح له شبابه وميله إلى العمل التطوّعي بكسب إعجاب وولاء الجيل الشاب، والذي فقده حينما أصبح لسان دفاع عن التدخل الإيطالي خلال الحرب.

ولفهم الحياة الداخلية المعقدة للاشتراكية الإيطالية في هذه الأعوام، علينا أن نؤكّد أنّ الحزب نفسه كان واحدًا من القوى الفاعلة، فلم يكن أيّ من الاتحاد الفيدرالي لنقابة العمال الاشتراكيين ولا النواب الاشتراكيين في البرلمان، ولا المستشارين الاشتراكيين المحليين، ولا المؤسسات التعاونية القوية، خاضعًا بأي معنى فعال لأي انضباط حزبي. لقد كان الشاغل الرئيس لقيادة الحزب طوال أعوام الحرب هو القيام بدور وحدوي فيما يتعلق بهذه القوى المختلفة. وقد لا يكون هذا الدور ذا طابع ثوري، على الرغم من أن بعض قادة الحزب على الأقل كانوا ثوريين حقيقيين بصفة شخصية. وفي الوقت نفسه، اتجهت القيادة بشكل مطرد إلى اليسار (قولاً على الأقل) ردًا على عدم الشعبية المتزايدة للحرب، والتضامن المتزايد للعمال الصناعيين، وفيما بعد الأثر الهائل للثورات الروسية. اجتمعت هذه الضغوط المتضاربة لإنتاج «التشديد maximalism» (وهي مرادف إيطالي ـ للوسطية ـ التي كانت ظاهرة دولية بعد الحرب، وكان أهم تعبير عنها هو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الذي سيطر على اليسار الإيطالي إلى أن سحقته الفاشية، وكان منه جاسينتو مينوتي سيراتي، رئيس تحرير جريدة **أفانتي** بعد انشقاق موسوليني، وهو الهيئة الأكثر أهمية واحترامًا.

خلال أعوام الحرب، برز اليمين الإصلاحي الذي يرتكز في المقام الأول على نواب البرلمان ونقابات العمال، ويقوده تراتي وتيرفيس ودي أراغونا، بمثابة الكيان المتماسك. وكانت صفته المميزة الرئيسة، وخصوصًا بعد هزيمة كارثية للجيش الإيطالي في كابرويتو عام ١٩١٧، كامنة في استعداده لقبول شعارات وطنية. وتم تحديد موقف الحزب الرسمي من قبل سكرتير الحزب لازاري على أنّه «لا دعم ولا تخريب»، إذ أن المصدر الرئيس للمعارضة داخل الحركة هو الجدل حول إمكانية تقديم الدعم أو عدم تقديمه إلى مختلف اللجان (لمساعدة ضحايا الحرب، والتعبئة الصناعية، وما إلى ذلك). فقد شُكلت لمساعدة المجهود الحربي. وكان اليمين موافقًا على المشاركة في هذه الأمور، لكن قيادة الحزب بقيت وفية لمبادئها «الممتنعة». وعلى الرغم من الوجه الإيجابي قدر الإمكان، فإنه كان لهذا بعض الآثار السلبية للغاية في وقت لاحق، فللقيادة موقف «يساري» كاف لمنع ظهور أي حزب **يساري** منظم فعال حتى بعد الحرب لوقت طويل، في حين لم يكن هناك معنى ثوري حقيقي في ممارسته. وفي الوقت نفسه أُبعدت بشكل عميق الطبقات البرجوازية الصغيرة،

سريعة التأثر بالشعارات الوطنية، والتي توفر الأساس الاجتماعي للفاشية. وعلى الرغم من وجود «يسار» منتشر داخل الحزب فقد نصب نفسه كفصيل «عنيد ـ ثوري» في منتصف عام ١٩١٧، إلاّ أنه تداخل إلى حد كبير مع قيادة الحزب. واختلف عن السياسة الرسمية أساسًا بشأن قضايا «المبدأ» في إصرارها على أن العنف أمر لا مفر منه باعتباره مولدًا للثورة. وينبغي طرد الإصلاحيين المتعاونين مع اللجان، وينبغي رفض الاعتراف بالمفهوم البرجوازي لـ«الأمة»، وما إلى ذلك. ودعا الفصيل إلى تشجيع أكبر للمقاومة الجماعية للحرب، لكنه لم يضع قطُّ أية استراتيجيا متميزة حقًا. وعلى الرغم من أنّ الفصيل «المتعنت» لعام ١٩١٧ كان بطريقة ما رائد الفئة الشيوعية من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٠، فإنّ ذلك استمر وقتًا قصير الأجل. وقام بدور ضمير الحزب بدلاً من أن يكون بديلاً له، بقيادة يسارية، وأصبح أغلب أعضائه البارزين، وسطيين بدلاً من شيوعيين على غرار ليفورنو (انظر أدناه).

لقد أصبح فرع تورينو من الحزب الشيوعي الإيطالي يضم ١٠٠٠ عضوٍ عند اندلاع الحرب، وكان أربعة أخماس منهم من العمال. وسرعان ما خفض التجنيد الإلزامي هذا المجموع إلى ما لا يزيد عن خمسمئة، وفي خضم الحرب، وعلى الرغم من التصاعد الكبير للوعي الثوري بين الجماهير، تم تخفيض إضافي عن طريق قمع الشرطة. وحتى في العام الأخير من الحرب توقف القسم تقريبًا عن امتلاك أي وجود عام. فالحزب أصبح أثناء الحرب واحدًا من معاقل الجناح المتعنت للحرب، وانطبق هذا بشكل خاص على الأعضاء الأصغر سنًا، مثل غرامشي.

كان أنجيلو تاسكا أول رفيق ومعلم سياسي لغرامشي بعد وصوله إلى تورينو. وقد أصبح فيما بعد زعيم الجناح اليميني في الحزب الشيوعي الإيطالي، إلى حين طرده المنعطف اليساري في عام ١٩٢٩. وتاسكا هو ابن عامل في السكك الحديدية، وُلد في نفس عام ولادة غرامشي، كان ناشطًا في الحزب الاشتراكي منذ عام ١٩٠٩. وأعطى لغرامشي في مايو/أيار عام ١٩١٢ نسخة من كتاب **الحرب والسلام** مع إهداء «إلى زميلي طالب اليوم، وزميلي المقاتل، وآمل أن يكون زميل الغد». انتقل غرامشي في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩١٢ إلى الشارع الذي يسكن فيه تاسكا، وبعد عام واحد انتقل إلى المبنى نفسه، وانضمّ في الوقت ذاته تقريبًا إلى الحزب الاشتراكي. وتبوأ تاسكا مكانة وطنية عالية داخل الحزب في مؤتمر الشباب عام ١٩١٢، عندما اشتبك مع أماديو بورديغا الذي هيمن على الحزب الشيوعي الإيطالي في أعوامه الأولى، وبعد ذلك قاد فصيله اليساري حتى طرده في عام ١٩٣٠. وبورديغا هو ابن عالم اقتصاد زراعي، نشأ في بيئة اشتراكية مثقفة في نابولي، وبسبب طاقته الهائلة،

وصفه غرامشي بأن لديه القدرة على العمل بطاقة ثلاثة أشخاص مجتمعين، وسرعان ما فرض نفسه زعيمًا للمعارضة المتعنتة للاشتراكية الإصلاحية التي هيمنت على تنظيم الحزب المحلي. بينما كان شباب تورينو الاشتراكيون، وفي رد فعلهم ضد سلبية القادة الاشتراكيين القدامى، متأثرين قبل كل شيء بالمثالية الكروتشية وطوعية سوريليان، وبجنوبية سالفيميني، وتجربة الصراعات البروليتارية الجماعية للمدينة الصناعية الأكثر تقدمًا في إيطاليا، أخذ ردّ فعل بورديغا مسارًا مختلفًا. فقد حارب من أجل العودة إلى الأرثوذكسية الماركسية، وكان عنيدًا ذا مبادئ. لكنه كان يُظهر أيضًا عدم المرونة بالفعل والدغمائية التي ميزت حياته السياسية، وقاتل، من ناحية ثانية، من أجل منظور وطني لاستراتيجيا ثورية، في الوقت الذي كان فيه غرامشي ما يزال يفكر في المصطلحات المحلية. وقد كان لهذا العامل قبل أي شيء، إلى جانب فهمه المبكر لدور الحزب الثوري، الدور الذي ضمن سيطرته على الحزب الشيوعي الإيطالي من البدء.

في مؤتمر الشباب لعام ١٩١٢ المذكور أعلاه، كان تاسكا قد طالب بضرورة أن تكون أفانغوارديا، وهي الجريدة الشابة والناطقة الرسمية للحزب، حاملة للواء الثقافة الجديدة، ومشرّعة في تجديد الإرث الفكري للاشتراكية الإيطالية. فسخر بورديغا من هذه «النزعة الثقافية» «والحاجة لدراسة ما أعلنه مؤتمر معلمي المدارس، وليس لمؤتمر الاشتراكيين»، وما إلى ذلك. وكتب غرامشي، بعد سنين في **مذكرات السجن**، عن هذا الصدام: «إن تطرف [بورديغا] الاقتصادي هو ما كانت تبرّره غالبا انتهازية [تاسكا] الثقافية... لكنْ، ألم يتم الرد على تلك الانتهازية، والعكس صحيح بكون التطرف الاقتصادي يبرّر الانتهازية الثقافية؟ ولم يكن في الواقع لا هذا ولا ذاك 'مبررا'، ولا ينبغي له أن يبرَّر، بل يجب أن يُوضّحا بشكل واقعي بصفتهما وجهين توأمين للنضج ذاته والبدائية نفسها». فكان إنجاز غرامشي في الحزب الشيوعي الإيطالي أن يفوز به بعيدًا عن بورديغا من دون تسليمه لتاسكا.

خلال هذه السنين الأولى في تورينو، تعرف غرامشي أيضًا على قادة مستقبلاتيين آخرين، من الحزب الشيوعي الإيطالي لاسيما تولياتّي وتيراتشيني. وهذان الأخيران شكلا مع غرامشي وتاسكا نواة للتعاون المسؤول عن إنشاء جريدة **لو أوردينه نوفو** في عام ١٩١٩، وكان هناك ميل لإعادة قراءة شراكتهم من حيث هم مجموعة في أعوام الحرب، ولكنّ ذلك لم يحدث. كان تولياتّي أساسًا صديقًا طالبًا، بدأ نشاطه السياسي مع نهاية الحرب. وعندما اندلعت الحرب قام بالتطوع للخدمة في السلك الطبي. واستُدعي تاسكا فورًا في مايو/أيار عام ١٩١٥. واعتُقل تيراتشيني الذي انضم لمنظمة

الشباب الاشتراكي في عمر السادسة عشرة في عام ١٩١١، في أيلول/سبتمبر ١٩١٦، وذلك بسبب توزيعه دعاية مناهضة للحرب. وبعد شهر جُنّد في سجن أيضًا. فقضى غرامشي لوحده أعوام الحرب في تورينو.

كانت المبادرة السياسية الأولى لغرامشي خطأً فادحًا، إذ كلفته ثمنًا غاليًا في أكتوبر/تشرين الأوّل ١٩١٤ عندما بدأ موسوليني يبتعد عن موقف الحزب الرسمي المتعلق بالحياد في الحرب، فكتب غرامشي مقالة في صحافة الحزب دفاعًا عنه. ولم يكن الخطأ مفاجئًا، نظرًا لقلة خبرة غرامشي السياسية، إذ كان موسوليني زعيمًا بلا منازع من الجناح اليساري للحزب الاشتراكي الإيطالي ولا أحد، بالطبع، توقع مساره في المستقبل. ولم تكن عالمية لينين معروفة تمامًا في إيطاليا في ذلك الوقت. فما كان يحث غرامشي قبل أي شيء هو ازدراؤه سلبية موقف الحزب الرسمي «لا دعم ولا تخريب»؛ لأنه لم تكن في الواقع إلاّ سياسة «الأيدي النظيفة». وكتب غرامشي: «ينظر الثوريون إلى التاريخ على أنه خلق لروحهم الخاصة، كأنه مكوّن من سلسلة متواصلة من القاطرات العنيفة في الطرف الآخر من المجتمع، الإيجابية والسلبية على حد سواء، ويحضرون لأقصى ظروف مواتية لأجل شد الحبل النهائي (الثورة). يجب ألا يكونوا راضين عن الشعار المؤقت 'الحياد المطلق'، بل أن يحولوه إلى «الحياد النشط والفعال». وسرعان ما سيصبح واضحًا، بطبيعة الحال، أن منظور موسوليني كان مختلفًا جدًا. ولم يتجرأ غرامشي على الطباعة مرة أخرى لأكثر من عام. فعلى الرغم من سجل معارضته ـ الذي لا تشوبه شائبة ـ للحرب الإمبريالية، كانت تهمة «سياسة التدخل» في السنين اللاحقة موجهة إليه من قبل المعارضين السياسيين، بسبب هذه المقالة الوحيدة.

انضم غرامشي، مع ذلك في عام ١٩١٥ إلى طاقم جريدة **غريدو ديل بوبولو** الأسبوعية للحزب الاشتراكي، وأصبح صحفيًا لوقت كامل. وخلال أعوام الحرب، تطور إلى معلّق سياسي، فكتب عن كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في تورينو، من إضرابات ومظاهرات الطبقة العاملة في تورينو، والأحداث الدولية من قبيل مؤتمر زيمروالد، أو المذابح الأرمينية، وبصفته ناقدًا مسرحيًا في جريدة **أفانتي** جريدة الحزب اليومية، ابتداء من عام ١٩١٦ فصاعدًا. إذ كان أول من أدرك أهمية بيرانديلو، وامتد تأثيره بعيدًا خارج صفوف الحزب نفسه. وفي عام ١٩١٦، تحدث غرامشي علنًا لأول مرة، عن رومين رولاند، والثورة الفرنسية، وكومونة باريس، وتحدث (وهو مأخوذ وكأنه على خشبة مسرح لمسرحية **إبسن بيت الدمية**)، عن تحرير المرأة. وقبل عام ١٩١٧ لم يحتل غرامشي أي جزء بارز من حياة

تنظيم تورينو الحزبي من ناحية أخرى، إذ كان عام ١٩١٧ نقطة التحول في تكوينه السياسي، إنه عام الثورات الروسية، وعام التمرد البروليتاري في تورينو.

عندما وصلت أخبار ثورة فبراير في روسيا، لم يكن غرامشي يشك في أهميتها، على الرغم من التقارير الصحفية الخاضعة للرقابة. وفي وقت مبكر من ٢٩ أبريل/ نيسان ١٩١٧، كتب في جريدة **إيل غريدو ديل بوبولو**، جريدة الحزب الأسبوعية. «الصحافة البرجوازية... قد أخبرتنا كيف استبدلت السلطة الاستبدادية بسلطة أخرى لم يتم تحديدها بوضوح، إنها التي يأملون أن تكون سلطة برجوازية. فأنشؤوا توازيًا بين الثورة الروسية والثورة الفرنسية، ووجدوا أن الأحداث متشابهة....، نحن مقتنعون، من ناحية ثانية، أن الثورة الروسية ليست مجرد حدث، بل هي عمل ثوري، ويجب أن تتحوّل بشكل طبيعي إلى نظام اشتراكي». وعلى الرغم من ذلك فإن فهم غرامشي لما حققه البلاشفة على وجه حقيقي، أو حتى معرفة من كان البلاشفة على وجه التحديد كان ما يزال محدودًا جدًا (انظر، على سبيل المثال مقالته «كيرنسكي شيرنوف») في ١٩١٧/٩/٢٩. لم يدرك بعد مطلقًا أهمية نظرية لينين وممارسة حزب الطليعة الثوري، واستجاب لتأكيد الإرادة البروليتارية التي أدركها في الثورة البلشفية؛ إذ كتب بعد أكتوبر/تشرين الأول مقالة مشهورة، ذات أهمية كبيرة رغم مفاهيمها المثالية الخاطئة بشكل واضح، وهي بعنوان «الثورة ضد رأس المال ـ الثورة ضد كتاب **رأس المال**». في هذه المقالة عارض إنجاز لينين تأكيدًا على الإرادة الثورية ضد الحتمية التي هيمنت على الأممية الثانية، وهي حتمية تبرر بتفسير إيجابي كتاب **رأس المال** لماركس؛ لأن في رأيه «البلاشفة... ليسوا ماركسيين... لم يجمع البلاشفة على أساس أعمال القائد أية عقيدة خارجية، مكونة من تأكيدات عقائدية. هم يعيشون فكر ماركس الذي لا يمكن أن يموت أبدًا، وهو استمرار للفكر المثالي الإيطالي والألماني، والذي أفسدته القشور الطبيعية والإيجابية». مقارنة مع تأكيد ماركس نفسه بأنه لم يكن «ماركسيا» واضحًا، كان غرامشي بالفعل ماركسيًا أكثر مما كان يدرك، لكن ما فعله، وبشكل حاسم، رفضه «الماركسية» التي رأت أن هناك ضرورة قاتلة لتشكل البورجوازية في روسيا، ولتفتح حقبة رأسمالية، قبل أن تفكر البروليتاريا بالنهوض من مطالبها الطبقية، ومن ثورتها»، وبعبارة أخرى «ماركسية» المناشفة أو الأممية الثانية.

ربما كان تأثير الثورة الروسية عام ١٩١٧ أكثر سرعة في تورينو من أي مكان آخر في أوروبا، فقد كان العداء للحرب شائعًا في المدينة منذ البداية، ونما بقوة مع استمرار الصراع. وتخللت الأشهر الأولى من عام ١٩١٧ صعوبات صناعية عديدة

انطلقت لمواجهة آثار نقص الغذاء وارتفاع الأسعار؛ وكانت النساء العاملات في الطليعة، وبخاصة في مصانع النسيج. وانتشرت فكرة «القيام بالشيء نفسه كما في روسيا» كالنار في الهشيم عندما بدأت أخبار ثورة فبراير/شباط بالتسرب. وبحلول مايو/أيار كان محافظ المدينة يطالب الحكومة بإعلان مقاطعة تورينو «منطقة حرب». وحثّ المتحدثون الاشتراكيون العمال على «حضور الاجتماعات في المستقبل... مع مسدسات....» لاستخدامها ضد الشرطة، وشددوا على أنه «من الضروري عدم إضاعة الوقت، بل العمل بنشاط لأجل عصيان مسلح عام، والحصول على عقد من القنابل..»، وما إلى ذلك. لم تُصحب هذه الكلمات النارية، في الحقيقة، بتحضير ملموس خطير لأي عمل من هذا القبيل من جانب القادة الاشتراكيين، لكنهم سلبوا مخيلة جماهير العمال في تورينو، والعديد من العمال في المدن الإيطالية الأخرى. وكان هناك موقف إيجابي من جاسينتو مينوتي سيراتي: في ٨ مايو/أيار، إذ جادل في اجتماع وطني للقيادة الاشتراكية بأنه ينبغي عليهم أن يتولوا مسؤولية تنسيق النضالات الحالية، بهدف توجيهها نحو عصيان مسلح عام. وبعد فشل اقتراحه حث في وقت لاحق على الاعتدال حيال المتعنتين في تورينو، تماشيًا مع الأولوية التي كان يتوق إلى مواصلتها، كي يمنح للحزب وحدته.

وفي أغسطس/آب عام ١٩١٧، بمناسبة إفلاس آخر لمخزون الخبز، ثارت بروليتاريا تورينو في عصيان عفوي، وارتفعت المتاريس في مناطق سكن الطبقة العاملة. فكان مركز المدينة محاصرًا، ولم تكن هناك أية منظمة إلى جانب المتمردين تزوّد من قبل الفوضويين الإيطاليين. وكان القادة الاشتراكيون المتعنتون عاجزين مثل النواب الإصلاحيين، أو مسؤولي نقابات التجارة. عجز القادة الاشتراكيون بشكل متكرر خلال السنين الثلاث المقبلة. ودام العصيان المسلح لمدة أربعة أيام، فكان من الضروري إدخال المدافع الرشاشة والدبابات إلى المعركة قبل سقوط المتاريس الأخيرة، فقُتل نحو خمسين عاملاً في المواجهة، وما يناهز الألف في وقت لاحق، وبعضهم سُجنُوا، أو أرسلوا إلى الجبهة بأمر من المحكمة. وقد كشفت أحداث أغسطس/آب بوضوح دراماتيكي عن الروح الثوري الهائل للبروليتاريا في تورينو، وعدم كفاءة منظماتها السياسية.

لم يكن غرامشي يشغل أي منصب مهم داخل فرع حزب تورينو، قبل أحداث أغسطس، لكن في أعقابها عندما اعتُقل القادة الاشتراكيون كلهم تقريبًا، انتُخب بـ«اللجنة المؤقتة» التي وجهت الأنشطة شبه السرية، والتي رُدّ الحزب إليها حتى نهاية الحرب. وأصبح أيضًا رئيس تحرير **إيل غريدو ديل بوبولو**، وكان يمثل مركزًا رئيسًا

في الوقت الذي كانت فيه الصحافة الجانب الوحيد تقريبًا لنشاط الحزب القادر على الاستمرار بصفة قانونية، فكان موقفه السياسي يتطور في اتجاه الانفصال ـ ليس مع مركزية قيادة الحزب وحسب، بل أيضًا مع «صفوية» اليسار المتعنت. وفي أكتوبر عام ١٩١٧ انعقد اجتماع بين القادة الرئيسيين للفصيل المتعنت المذكور في وقت سابق وممثلين عن قيادة الحزب، من بينهم سيراتي ولازاري، وعقب ذلك في نوفمبر/ تشرين الثاني عقد مؤتمر سري في فلورنسا؛ بهدف العمل على منصة مشتركة قبل المؤتمر الوطني القادم للحزب. بحلول هذا الوقت كانت النقطة الرئيسة الوحيدة التي فصلت «المتعنتين» وحزب الوسط، على الرغم من إثباته مسألة حاسمة تجسّدت في وجهات نظرهم بشأن ما ينبغي القيام به حول الإصلاحيين، فلم يكن الوسط مستعدًا لطردهم. وحضر غرامشي المؤتمر بصفته واحدًا من المندوبين من تورينو، على الرغم من أنه لم يكن عضوًا في الفصيل المتعنت (الذي هيمن على تنظيم حزب تورينو). وكانت النتيجة النهائية للمؤتمر هي إعلان دعم مؤتمرات زيمروالد وكينثال للاشتراكيين المناهضين للحرب، وإدانة رسمية للإصلاحيين، توراتي والبقية، الذين توصلوا إلى تسوية مع الوطنية الاجتماعية. وهذا كان مثالاً على صفوية الاشتراكية المتطرفة الإيطالية، المعنية، قبل كل شيء، بالحفاظ على المبادئ، وعدم تقديم استراتيجيا ملموسة للعمل السياسي.

لكنّ بورديغا، من ناحية ثانية، والذي تجاوزت معارضته للحرب من عام ١٩١٤ شعار «اللادعم، واللاتخريب» الذي رفعته القيادة، كان أقرب الاشتراكيين الإيطاليين خلال هذه الفترة إلى المواقف اللينينية. وقدم خطابًا اختتمه بالكلمات التالية: «من الضروري العمل، البروليتاريا في المصانع متعبة، لكنها مسلحة. ويجب أن نعمل». وتحدث غرامشي عن دعمه. والتقى الزعيمان المتعنتان لجناح الحزب اليساري للمرة الأولى. وبدأ غرامشي يحضر للمرة الأولى أنشطة الحزب، في الوقت الذي تمتع بورديغا بالفعل بمكانة وطنية بصفته واحدًا من أروع القادة على امتداد الأعوام الخمسة الماضية. وفي الثلاثة الأعوام التي كان من المقرر أن تتخلّل الفترة ما بين هذا الاجتماع وتأسيس الحزب الشيوعي في ليفورنو، كان غرامشي يبرُز على أنّه منظر رئيس لحركة مجلس المصانع التي ركزت على نضالات القسم الأكثر تقدمًا في البروليتاريا الإيطالية في تورينو، وعلى هذا النحو أصبح شخصية وطنية. لكنْ، من وجهة نظر النشاط الحزبي، كان بورديغا زعيمًا بلا منازع لليسار الذي أصبح أول فصيل شيوعي داخل الحزب الاشتراكي الإيطالي وفيما بعد داخل الحزب الشيوعي

الإيطالي. لم يبدأ غرامشي حتى عام ١٩٢٣ بالبحث في تلك السطوة، في الأحداث جميعها، إذ كان يجب أن يكون الجمع بين التعنت والتركيز على العمل في خطاب بورديغا إلى مؤتمر فلورنسا قد أثر في غرامشي. فقد كان موقفه السياسي مختلفًا في الواقع عن موقف بورديغا، لكنهما تشاركا بنفاد صبر تام مع سلبية قادة الحزب. وكان من قبيل الصدفة في هذا الاجتماع أن تعرض غرامشي لأول اتهام من قبل متحدث متطرف من «العمل التطوعي» و«البرغسونية»، وهو الاتهام الذي غالبًا ما تكرر من قبل المعارضين في السنين التالية.

في عام ١٩١٨، بعد أن انتهت الحرب، كانت فكرة الثورة على جدول الأعمال المشترك لدى الجانبين حول الصراع الطبقي في إيطاليا، كما هو الحال في معظم قارة أوربا، ولكنْ، بالإضافة إلى إعلان أكتوبر/تشرين الأوّل الهائل، وإمكانية تحقق الثورة الاشتراكية، حتى في البلد الذي تبدو فيه الظروف الموضوعية «غير ناضجة»، كان التأثير مزدوجًا، وكان ثمة نوعان من الدروس المستفادة. أولاً: كان الدرس الأبرز للمسلحين الحزبيين في كل مكان هو الدور الذي لعبه الحزب الثوري على درجة عالية من التنظيم والانضباط. في إيطاليا، كان أسرع من قدّر هذا الدرس هو أماديو بورديغا، وهذا ما يفسر، أكثر من أي شيء، هيمنته المطلقة على الحزب الشيوعي الإيطالي عند تشكيله. لكنْ، حمل أكتوبر/تشرين الأوّل معنى آخر بالنسبة إلى الجماهير البروليتارية يُعدّ أوليًا، إذ كان هذا هو تركيب السلطة السوفييتية. واجتاحت فكرة هذه المؤسسات الجديدة من السلطة البروليتارية ـ والتي كان بإمكانها أن تلعب دورًا في العملية الثورية وتوفر الأساس المؤسساتي للدولة البروليتارية ـ العالم. ووفّرت ألمانيا في عام ١٩١٨ المثال الأكثر شيوعًا، ولفتًا للنظر لهذا العامل الملهم، مع نشوء عفوي لمجال العمال والجنود في أنحاء البلاد جميعها. وكان تأثير النموذج السوفييتي هائلاً في إيطاليا، وفي تورينو البروليتارية؛ إذ خلال السنين الثلاث اللاحقة أصبح غرامشي منظرًا وداعيًا لمحاولة محاكاة ذلك النموذج في تورينو، وكانت إحدى نتائج هذا الخيار تأخير فهمه للأهمية المركزية للحزب الثوري، لدرجة أنه لم يلعب دورًا في تشكيل الحزب الشيوعي الإيطالي. ولكنْ، في الوقت نفسه، كان يعني أن غرامشي كان في قلب النضال الرئيسي للطبقة العاملة الإيطالية في فترة ما بعد الحرب ـ وهو صراع من شأنه أن يغذي الحزب الشيوعي الإيطالي الجديد بقاعدة أساسية من طبقته العاملة. أضف إلى ذلك أن كتابات غرامشي عن هذه الفترة ما زالت تحتفظ بأهميتها النظرية وملاءمتها حتى هذا اليوم.

أوردينه نوفو (الهرمية الجديدة)، «السنوات الحمراء»، وتأسيس الحزب الشيوعي الإيطالي:

انتهت الحرب في عام ١٩١٨، وتميزت السنتان التاليتان باقتناع مستمر ومتنام من جانب معظم الطبقة الحاكمة في إيطاليا، كما بين جماهير العمال والاشتراكيين، أن الثورة حتمية وأنها كانت مسألة وقت فقط. وبحلول الوقت الذي تأسس فيه الحزب الشيوعي الإيطالي في عام ١٩٢١، كانت الموجة الثورية في حالة انحسار. فهُزم العمال وفقدوا ثقتهم في إمكانية الثورة. ذلك أنّ الرأسمالية الكبيرة التي صُدمت بما قدمه جيوليتي من تنازلات لا لزوم لها لفائدة الطبقة العاملة والاشتراكيين، كانت تبحث عن وسيلة أكثر حدة، فبدأت الفرق الفاشية بعثاتها العقابية في خريف عام ١٩٢٠. ولا يمكن بالتأكيد الفصل في النقاش حول ما إذا كانت الثورة محتملة الحدوث في عامي ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ بشكل قاطع؛ لكن ما هو مؤكد هو أن الطبقة الحاكمة لم تتمكن من الاستمرار في الطريقة القديمة، ولم تكن الطبقات المضطهدة مستعدة للاستمرار بالطريقة القديمة. ولم يوجد حزب الطليعة الثوري الذي كان لازمًا للهجوم على الدولة البرجوازية حتى بعد انتهاء الأزمة الثورية.

علاوة على ذلك، الفكرة التي تقول إن الطبقة الحاكمة لا يمكن أن تستمر بالطريقة القديمة، تحتاج فحصًا دقيقًا. وصحيح أنه لم تكن هناك أحزاب من الطبقة الحاكمة لتواجه الحزب الاشتراكي الإيطالي المنتشر بسرعه، لكن كانت تحكم البلاد ائتلافات مؤقتة من الزمر البرلمانية وأتباع فرديين. وتبعت الحرب أزمة اقتصادية كارثية، حيثُ فقدت الليرة ثمانية بالمئة من قيمتها بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٠، وارتفع العجز في الميزانية من ٢١٤ مليون في فترة ١٩١٤ ـ ١٩١٥ إلى ٢٣،٣٤٥ مليون في ١٩١٨ ـ ١٩١٩، مع العبء الضريبي الرئيس الهابط على البرجوازية الصغيرة، وانخفض إنتاج القمح من ٥٢ مليون قنطار في ١٩١١ ـ ١٩١٣ إلى ٣٨ مليون في عام ١٩٢٠، و٤٠ بالمئة من العجز في ميزان المدفوعات يعزى إلى الواردات الغذائية، وانخفض الإنتاج بعد الحرب بنسبة ٤٠ بالمئة في الصناعات الهندسية، ٢٠ بالمئة في المواد الكيميائية، ١٥ بالمئة في مجال التعدين، وما إلى ذلك؛ وارتفعت أسعار الفحم في عام ١٩٢٠ بنسبة ١٦ مرة أكثر مما كانت عليه في عام ١٩١٣...إلخ، وهو وضع لم يكن بلا حل كما يبدو للحكومات المختلفة. صحيح أنه كان هناك شعور عام بالعجز، في الصحافة البرجوازية وبين السياسيين البرجوازيين، في مواجهة نمو الميليشيات الصناعية والتقدم المحرز للحزب الاشتراكي الإيطالي، لكن كان هناك جانب آخر لهذه الصورة، فقد

دعمت الحرب الرأسمالية الإيطالية، وكانت عملية تجميع مركزة لرأس المال تسير بخطى متسارعة. وارتفع معدل الربح في الصناعة بين عام ١٩١٥ وعام ١٩١٧، من ٤,٢٦٪ إلى ٧,٧٥٪، ففي القطاعات المتقدمة كان التقدم دراماتيكيًا، وعلى سبيل المثال: الصلب ٦,٣٪ ـ ١٦,٥٥٪، تصنيع المركبات ٨,٢٪ ـ ٣٠,٥٪. وتضاعف إنتاج الحديد والصلب خمس مرات خلال الحرب، وزادت شركات، مثل فيات، رأس مالها عشرة أضعاف. وكان لهذه التطورات تأثير كارثي على القطاع الزراعي للاقتصاد، من خلال القضاء على أعداد كبيرة من الشركات الصغيرة، ممّا ساعد على تحويل طبقات برجوازية صغيرة مهمة إلى بروليتارية. ومع ذلك، فإن رأس المال الصناعي كان على وجه الخصوص وفق مزاج واثق وعدواني في فترة ما بعد الحرب. وكانت لدى سياسي برجوازي على الأقل، وهو جيوليتي، استراتيجيا سياسية متماسكة تتمثل في تقييد أرباب العمل الأكثر تعنّتًا، ودعم زعماء النقابات العمالية الإصلاحيين. وأثبتت هذه الاستراتيجيا نجاحًا كبيرًا، وقبل كل شيء في الشهر الحاسم لاحتلال المصانع من سبتمبر/أيلول عام ١٩٢٠. وقد يكون من الخطأ تصوير الفاشية على أنها الملاذ الأخير اليائس للطبقة العاملة المهددة. على العكس من ذلك، عقِب هزيمة الطبقة العاملة في عام ١٩٢٠ قرار الصناعيين الكبار وجيوليتي بأن اللحظة قد حانت لاستبدال القفازات المخملية بالقبضة الحديدية، وقدموا الدعم المالي والموافقة الضمنية على التوالي للفرق الفاشية.

من أجل فهم «الخوف الكبير» للبرجوازية الإيطالية في هذه الفترة، من الضروري فهم طابع «التطرف» الذي هيمن على الحزب الاشتراكي الإيطالي. وإثر الحدث، اتحد صحفيون من كل اتجاه سياسي في الرأي على أن الحزب لم يفكر بجدية أبدًا في أية خطة حول كيفية صنع الثورة، ولم يقم بأية استعدادات جادة لذلك. ومع هذا خلقت، في ذلك الوقت، التصريحات الشفهية لقادته وانضمام الحزب للأممية الثالثة انطباعا مختلفًا جدًا. وقد تم سابقًا ذكر العملية التي بواسطتها نقل قادة الحزب مواقفهم إلى اليسار، من عام ١٩١٧ وصاعدًا، للتلاقي مع «المتعنتين». وعندما تأسست الأممية الثالثة في مارس ١٩١٩، وعلى الرغم من أن مبعوثيه لم يتمكنوا من الوصول إلى موسكو في الوقت المناسب لحضور المؤتمر الأول، أعلن الحزب الاشتراكي الإيطالي على الفور انضمامه، فكان القرار الذي تم التصديق عليه في مؤتمر الحزب الاشتراكي الإيطالي في أكتوبر/تشرين الأوّل بأغلبية ساحقة. وفي هذا المؤتمر، صوتت الأغلبية بنسبة ٦٥ بالمئة لصالح قرار يدعو لتنصيب السوفييت بدلاً من مؤسسات الديمقراطية البرجوازية، ولنظام انتقالي لديكتاتورية البروليتاريا. ففي

الانتخابات العامة التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١٩، حصل الحزب الاشتراكي الإيطالي على ما يقرب مليوني صوت، وعاد ١٦٥ نائبًا إلى البرلمان، من أصل ٥٠٨ من المقاعد. وارتفعت عضوية الحزب من ٢٠,٠٠٠ في نهاية الحرب إلى ٨٧,٠٠٠ في عام ١٩١٩، ١٨٠,٠٠٠ في عام ١٩٢٠. وارتفعت العضوية في الاتحاد النقابي الاشتراكي من ٢٥٠,٠٠٠ إلى مليونين. ولكن على الرغم من لغته الثورية، إلاّ أن الحزب الاشتراكي الإيطالي لم ينظم نفسه للانتفاضة ولا سعى وراء البروليتاريا الصناعية (وهي أقوى بتضاعف يناهز أربعة ملايين في هذا الوقت) بين الفلاحين والعمال الزراعيين (كل واحد منهم يمثل أربعة ملايين آخرين تقريبًا). على الرغم من أن الفلاحين كانوا يحتلون الممتلكات الإقطاعية في الجنوب طوال أعوام الثورة، لم يقم الحزب بأية محاولة لتنسيق نضالاتهم، وسمح للحزب الشعبي الكاثوليكي بتنظيم كتلة من الفلاحين الصغار في شمال ووسط إيطاليا. ولم ينفّذ أيّ عمل جاد في الجيش، ولم ينظّم البروليتاريا عسكريًا. وأخيرًا عزل البرجوازية الصغيرة الحضرية والضباط المسرّحين من الخدمة، وفشل في توجيه استيائهم (الناجم عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي الحرج) من الطبقة الحاكمة.

وفي أبريل/نيسان عام ١٩١٩، اتخذ غرامشي وتاسكا وتولياتّي وتيراتشيني قرارًا بإجراء «مراجعة للثقافة الاشتراكية» أسبوعيًا. وبعد سنة، عندما تحولت جريدة **أوردينه نوفو** إلى شيء مختلف جدًا، كتب غرامشي بشكل انتقادي لأهدافهم الأولى: «عندما قرر، في أبريل/نيسان عام ١٩١٩، ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة منّا البدء بنشر مراجعة لجريدة **أوردينه نوفو** هذه، لم يكن لدى أحد منا أية فكرة حول تغيير وجه العالم، أو فتح حقبة تاريخية جديدة، لا أحد منا (ربما: كان للبعض تخيلات لـ٦٠٠٠ مشترك في جريدة خلال بضع أشهر) كانت لديه أوهام وردية حول نجاح محتمل للمشروع. من كنا نحن؟ ماذا كنا نمثل؟ ما الشعار الذي كان علينا تقديمه؟ للأسف! وجهة النظر الوحيدة التي وحدتنا، في اجتماعاتنا تلك الفترة، كانت ترتكز على حماس غامض لثقافة بروليتارية غامضة، أردنا أن نعمل، ونعمل، ونعمل، شعرنا أننا محاصرون، من دون وجهة نظر منظورة، ووسط الحياة المحمومة لتلك الأشهر التي تلت الهدنة، عندما بدت كارثة المجتمع الإيطالي وشيكة.» كُتبت هذه الكلمات في سياق جدلي ديالكتيكي، ضد أنجيلو تاسكا؛ لأنه من يونيو/حزيران ١٩١٩ وصاعدًا، وجد غرامشي، المدعوم من قبل تولياتّي وتيراتشيني، «شعارًا» لتوصيف جريدة **أوردينه نوفو**، بفكرة مجالس المصانع من حيث هي معادل إيطالي للسوفييت. وقد واجه معارضة متزايدة من تاسكا. ومع ذلك، فمن المؤكد أنه لا غرامشي ولا الآخرين

استطاعوا أن يكوّنوا فكرة في أبريل/نيسان ١٩١٩ عن المسار الذي سوف تتخذه نضالات البروليتاريا في تورينو، ولا عن التأثير الذي سوف تمارسه جريدتهم المتواضعة بين العاملين في المدينة.

في الأحداث جميعها، يكتب غرامشي بعد أقل من شهر من ظهور أول عدد: «قد دخلت تاريخ الصراع الطبقي مرحلة حاسمة بعد تجربة روسيا الملموسة: فقد اكتسبت الثورة الدولية شكلاً وهيئة منذ أن اخترعت البروليتاريا الروسية (بالمعنى البرغسوني) دولة المجالس آملة في تجربتها باعتبارها طبقة مستغلة؛ إذ تمدّ إلى الجماعة كلها نظامًا وترتيبًا يجمع بين الشكل البروليتاري للحياة الاقتصادية، وينظم في المصانع لجان التسوق، وشكل حياتها السياسية المنظم في جمعيات الحي، في أقسام القرية والبلدة، في الاتحادات المحلية والإقليمية التي يتم التعبير فيها عن الحزب الاشتراكي». لقد كانت فكرة لجان التسوق الداخلية، بحلول يونيو/حزيران النواة المحتملة لمجالس المصانع، التي ستكون المرحلة الأولى في إنشاء «السوفييت» الإيطالي، والتي عبر عنها غرامشي في افتتاحية **أوردينه نوفو** «ديمقراطية الطبقة العاملة» بعبارات لا لبس فيها. وأصبحت هذه الدراسة السمة المميزة لجريدة **أوردينه نوفو**، والفريق الذي تجمع حولها. ففي أثناء الثمانية عشر شهرا التالية، أصبحت الجريدة المحرك الأيديولوجي للنضال البروليتاري في تورينو والذي لم يكن الأكثر قدمًا في تلك السنوات الثورية في إيطاليا وحسب، بل أقنع قادة الأممية الثالثة بأن ثورة بروليتارية كانت وشيكة. وعلى الرغم من أن تداولها كان حوالي ٣٠٠٠ نسخة في عام ١٩١٩، وبلغ المتوسط على الأكثر ٥٠٠٠ نسخة في عام ١٩٢٠، إلاّ أنها كانت «منظمًا» حقيقيًا بالمعنى اللينيني. وكلاهما لعب دورًا أساسيًا في تنظيم مجالس المصانع في جميع المصانع من أي حجم كانت في تورينو، وزودت الحزب الشيوعي الإيطالي بجزء كبير من قاعدة الطبقة العاملة.

ليس هذا هو المكان المناسب لتحليل الموقف النظري الذي تحقق في جريدة **أوردينه نوفو** الأسبوعية خلال العشرين شهرًا من وجودها، ومعالمها الرئيسة. لكن من ناحية ثانية، يجب أن يشار إلى نقاط شغفها الرئيسة بإيجاز، من أجل تقدير علاقتها مع فكر غرامشي الناضج. لقد كانت فكرة «السوفييت» عملة مشتركة موحدة لليسار الإيطالي في هذه الفترة من الإصلاحيين من جهة أماديو بورديغا والتي عنونت مجلته بعنوان **السوفياتية الثانية**، وأيضًا في الجهة الأخرى. لكن **أوردينه نوفو** ميزت نفسها عن بقية اليسار في أربع طرق مهمة: أولاً: وهو الأهم، أنها ربطت نظرياتها مباشرة بممارسة الطبقة العاملة في تورينو، فكان لديها **برنامج** لتحقيق النظام السوفياتي،

وحاربت لأجل البرنامج. وبحلول صيف عام ١٩٢٠، كانت هناك مجالس في جميع المصانع الرئيسة للمدينة. ثانيًا: كان ينبغي أن تكون المؤسسات الجديدة مستقلة تمامًا عن منظمات الطبقة العاملة التقليدية، وكان من المفترض أن تكون هناك مؤسسات **البروليتاريا بأكملها**، بما في ذلك العمال غير المنظمين والفوضويين، وما إلى ذلك. وقد هاجمت قطاعات اليسار الإيطالي جميعها هذا المفهوم بشدة، وكان تاسكا السبب الحقيقي للمعارضة. نظر مفهوم غرامشي إلى هذه المجالس باعتبارها مؤسسات يمكن أن تُمارس الديكتاتورية البروليتارية بموجبها، مؤسسات تقف صوب الجمعيات «الطوعية»، «الخاصة» مثل الحزب والنقابات العمالية في علاقة «الدولة» مع «الحكومة». وكانت هذه التبعية الظاهرة للمنظمات التقليدية للطبقة العاملة مصدر فضيحة لليسار ككل، والذي تحدث عنه سيراتي من دون شك عندما أكد على أن «ديكتاتورية البروليتاريا هي ديكتاتورية الحزب الاشتراكي الواعية».

وفي المرتبة الثالثة: رأت **أوردينه نوفو** في مجالس المصانع والسوفياتية الإقليمية التي سترتكز في وقت لاحق على أنّها أجنة الدولة الاشتراكية في المستقبل. ورابعًا: ادعت أن: «التطور الحقيقي للعملية الثورية يحدث تحت السطح، في غموض المصنع، وفي غموض وعي الجماهير الشاسعة التي تُخضعها الرأسمالية لقوانينها»، «تكون الثورة بروليتارية وشيوعية فقط بقدر ما تكون تحررا للقوى المنتجة والبروليتارية»؛ «يجب علينا نحن، بصفتنا ماركسيين، أن نسعى جاهدين إلى فهم أحكام مشكلة السلطة لدى الكائن الحي المنتج».

وقد هوجمت هذه الأفكار، على وجه الخصوص، من قبل بورديغا بشدة، بصفتها شكلا من التدرج. «تلك سمة، سواء اعتبرتها إصلاحية أو نقابية، تُعرَّف من المنظور الخاطئ الذي يرى أنّ البروليتاريا قادرة على تحرير نفسها بكسب أرضية في العلاقات الاقتصادية، في حين أن الرأسمالية ما تزال تحتفظ بسلطة سياسية من خلال سيطرتها على الدولة». ولم يكن بورديغا على خطأ بلفت النظر إلى النزعات النقابية في فكر غرامشي في ذلك الوقت. وتأثرت الأفكار المتطورة في صفحات **أوردينه نوفو** بشكل عميق بكل من دانيال دي ليون، منظر اتحاد العمال الصناعيين في العالم، وحركة ممثلي النقابات العمالية البريطانية. وفوق ذلك، قلّل غرامشي من شأن دور الدولة، فلم يستوعب دور الحزب الثوري في تنظيم الاستيلاء على السلطة، لكنْ في الوقت نفسه، يعتبر من المفارقة أن يكون بورديغا الذي ثمّن في وقت مبكر نتائج الثورة البلشفية، وكان قبل غرامشي بعامين مدركًا الحاجة للانفصال تنظيميًا عن الأممية الثانية، لم يفهم فهمًا كافيا الحاجة إلى الانفصال عن الأممية الاشتراكية الثانية

إيديولوجيًا أيضًا، وكان عليه أن يستمر في مشاركة مفهومها الميكانيكي للعلاقة بين الحزب والجماهير.

بسبب جدارة **أوردينه نوفو** الفائقة كان فهمها لدور الجماهير وعملهم العفوي، في العملية الثورية فهمًا دقيقًا، وبشكل غريب، في ضوء اتهام «النزعة التطوعية» الذي كثيرًا ما وجه إليهم، في هذه السنين. وكان الماركسيون الإيطاليون الوحيدين الذين حاولوا طرح مشكلة الثورة في مصطلحات غير تطوعية. فقد كتب غرامشي، في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١٩: «حتى لو نجحت أقلية ثورية في الاستيلاء على السلطة بعنف، فإن هذه الأقلية سيتم الإطاحة بها في اليوم التالي برد فعل قوات مرتزقة الرأسمالية... الثورة الشيوعية ضرورية في إيطاليا؛ لأسباب دولية أكثر منها أسباب كامنة متأصلة في عملية تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني... تجد الثورة أن الجماهير الشعبية الكبيرة في إيطاليا ما تزال غير متبلورة، ما تزال مجزأة...» وكان ذلك، في رأي غرامشي، من خلال خلق كائنات عضوية حية قادرة على توحيد الجماهير وتوجيه عفويتهم وحسب. فالثورة يمكن أن تحظى بإجماع الأغلبية، ومن ثم يتحقق التغلب على سلطة الدولة الرأسمالية بشكل نهائي.

لكنْ، لم يبدأ غرامشي بشكل صحيح في إنشاء علاقة بين المؤسسات الجماهيرية والحزب الثوري إلاّ في أبريل/نيسان عام ١٩٢٠، عشية إضراب عمال المعادن الكبير في تورينو. حينئذ كتب مقالة مخصصة إلى مندوبي الحزب الاشتراكي الإيطالي، ووُصفت من طرف لينين بأنها «تتماشى بالكامل مع المبادئ الأساسية للأممية الثالثة»، بعنوان «لأجل تجديد الحزب الاشتراكي». وقال فيها على نحو ملحوظ: «إن وجود أيّ حزب شيوعي متماسك ومنضبط بقوة، من خلال مصنعه ونقابة العمال والنوى التعاونية فيه، والتنسيق والمركزية داخل اللجنة التنفيذية الخاصة بكل نشاط بروليتاري ثوري، شرط أساسي لا غنى عنه لأجل الشروع في أية تجربة سوفياتية». لكنْ، مع مجيء هذا الوقت، وعندما كان على غرامشي أن يعترف بمرارة بالنقد الذاتي في السنين اللاحقة، كانت مهمة التنسيق الوطني للنشاط الثوري للبروليتاريا قد تأخرت كثيرًا. وكان إضراب عمال المعادن في الحقيقة نقطة بارزة من النضال الجماهيري الثوري في أعوام ما بعد الحرب. ولم يحاول فريق **أوردينه نوفو**، إلاّ بعد هزيمته، أن ينسى خلافاته النظرية مع بورديغا، من أجل المشاركة في عملية إنشاء حزب شيوعي إيطالي، ولم يكن ذلك إلاّ بعد هزيمة احتلال المصانع في سبتمبر/أيلول، أي بعد النهاية الفعالة لفترة النهوض الثوري في ما بعد الحرب. فالحزب شُكّل، في الواقع، بناءً على بنود بورديغا.

حرض إضراب أبريل/نيسان أرباب العمل. وكان هدفهم صراحة إنهاء «السلطة المزدوجة» في المصانع، نعني تدمير أو إضعاف **اللجان الداخلية**. ولم يكن نجاحهم على الرغم من إضراب شهر من عمال المعادن، وعشرة أيام إضرابا عامًا في جميع أنحاء تورينو ومقاطعة بيدمونت، وتنظيم سوفييتي مدني هزمه عمال مسلحون، بسبب القوة المسلحة الضخمة التي كانت تتركز في المدينة، ووجود جيش من الشرطة... مدافع ورشاشات في جميع النقاط الاستراتيجية» كما وصفها غرامشي ـ لكن أثّر فشل رفاق تورينو في الحصول على دعم الحزب أو نقابات العمال على الصعيد الوطني، واستقطاب العمال خارج بيدمونت، وفشلهم في التنظيم في وقت سابق على نطاق وطني، بشكل مدمّر. وعُزلت تورينو وحيدة. ورفضت جريدة **أفانتي!** طباعة البيان الذي طرحه قسم تورينو على الحزب والداعي إلى تضامن العمال في بقية أنحاء البلاد. ونقلت السلطة التنفيذية للحزب اجتماع مجلسها الوطني من تورينو إلى ميلانو خلال الاضراب، وتم تجاهل نداءات **أوردينه نوفو** من أجل طرح قضية العصيان بشكل عاجل. ومع أن نتيجة الإضراب كانت حلاً وسطًا يحد من سلطة المفوض العام لم ينظر إليها على الفور في تورينو على أنها نقطة تحول حاسمة. إلاّ أنها كانت اللحظة التي تم فيها التحقق من التقدم البروليتاري في فترة ما بعد الحرب.

كان صيف عام ١٩٢٠ فترة حرجة لمجموعة **أوردينه نوفو**. ففي مايو/أيار بدأ بورديغا بتنظيم فرع شيوعي وطني، وكان في الخريف السابق قد دعا إلى اجتماع في فلورنسا للمجموعات اليسارية المتنوعة داخل الحزب الاشتراكي، وأطلق قسمه الخاص على نفسه اسم «الجزء الرافض الممتنع عن التصويت». وقد جعل الامتناع الانتخابي بالفعل الميزة التفاضلية الأساسية لمواقفه. وقامت الأممية الثالثة التي كانت تنصح بضبط النفس، لأنها كانت تأمل أن يحظى الشيوعيون بأغلبية في الحزب الاشتراكي الإيطالي، بإرسال ممثّل. وحضر غرامشي بصفة مراقب. واقترح غرامشي، نيابة عن رفاق تورينو الذين لم يكونوا بالفعل أعضاء في فرع بورديغا الممتنع عن التصويت، أنه ينبغي تشكيل فرع شيوعي وطني على قاعدة الامتناع عن التصويت، تماشيًا مع توصيات الأممية الثالثة. ورُفض ذلك، وعاد غرامشي إلى تورينو معزولاً. وضاعت وحدة مجموعة **أوردينه نوفو** في هذه الأشهر. وظهرت معارضة تاسكا إلى العلن لدراسة موضوع مجلس المصانع كله كما وضعه غرامشي، وحث على العودة إلى منظمات الطبقة العاملة التقليدية. وتقرب تيراتشيني وتولياتّي من الشيوعيين الذين سيطروا على فرع تورينو من الحزب الاشتراكي الإيطالي، وشارك الأول في قيادة الحزب، ولم يتبعوا غرامشي في تحركاته إزاء بورديغا، لكنهم شكلوا فصيلهم

«الانتخابي» مُنافسًا» للمتعنتين عن التصويت. فقضى غرامشي الأشهر التالية في تأسيس مجموعات تعليم الشيوعية في المصانع، ودعا لاحقًا تولياتّي وتيراتشيني «إلى إعادة الانضمام إلى تاسكا». ولم تكن **أوردينه نوفو** قادرة على التنظيم على الصعيد الوطني بعد لحظة أبريل الحاسمة مثلما كانت من قبلُ.

عقد الكومنترن مؤتمره الثاني في يوليو/تموز عام ١٩٢٠، فاصطف المندوبون من طرف بورديغا مع الزعيم النقابي الإصلاحي دي أراغونا، واستُقبل الجميع بحرارة، وعلى وجه الخصوص سيراتي الذي عرف لينين منذ مؤتمر زيمروالد. وبدأت الانتقادات الموجهة لسيراتي، بسبب عزوفه عن طرد الإصلاحيين، بالظهور فعلاً رغم الأوهام التي ساورت الطابع الثوري للحزب الاشتراكي الإيطالي بشكل مؤكد. وهي أوهام استمرت على الأقل لمدة ثلاث سنين أخرى، فكانت سببًا رئيسًا لمقاومة الحزب الشيوعي الإيطالي الطويلة لسياسة الجبهة المتحدة. علم المندوبون الإيطاليون بموافقة لينين على مواقف **أوردينه نوفو** مملوئين دهشةً وقلقًا، وكان الأساسان الرئيسيان لبرنامج المؤتمر مجسدين بـ٢١ نقطة أُريد منها إثبات عدم مقبولية المقترح لسيراتي ولشيوعية لينين، الجناح اليساري. ونشأ اضطراب وُجِّهَ في مراحله الأولى ضد بورديغا من دون سواه، والأمر ليس دقيقًا تمامًا لتقديم انحرافات «اليمين» و«اليسار» بالدرجة نفسها. وانعقد المؤتمر في لحظة من الثقة الكبيرة في الآفاق الثورية، وتنامى الدعم الدولي بسرعة هائلة، فتقدم الجيش الأحمر نحو وارسو. وكانت هناك ضرورة فورية لمهمة خلق الثورة التي جعلت من الضروري جدًا طرد الإصلاحيين، وتشكيل أحزاب شيوعية كافية لتلك المهمة. فكانت الانتهازية اليمينية هي العدو، والشيوعية اليسارية مجرد اضطراب يجب تجاوزه. وتخلى بورديغا عن سياسة الامتناع عن التصويت بعد تصويت المؤتمر، وكان سيراتي متعنتًا في رفضه تغيير اسم الحزب الاشتراكي الإيطالي، ومعه بورديغا، متمسكين بطرد خصومهما من المؤتمر؛ إذ صمم بورديغا على استبعاد «الوسطيين» كلهم، وليس فقط على تأسيس الحزب الشيوعي الإيطالي. ولم تكن الفجوة الحقيقية بينه وبين الأممية حول قضية الامتناع عن التصويت غير المهمة نسبيًا بسبب وجهات النظر الثورية لهذه الفترة، بل حول القضية الأكثر أهمية، ألا وهي ضرورة كسب غالبية الطبقة العاملة. فكان موقف بورديغا، باستمرار، موقفا متزمتًا بكل ما تحمل الكلمة من معنى؛ إذ ينبغي أن يكون الحزب صافيًا وصارمًا، فحينما يتبع السياسات الصحيحة ستتبع جماهير الطبقة العاملة أثره. ولم تكن فكرة محاولة الفوز بأغلبية الحزب الاشتراكي الإيطالي مهمة بالنسبة إليه؛ لأنه كان بالفعل مقتنعًا باعتدالهم الثابت. من ناحية أخرى، عارض الحركات

الجماهيرية، مثل مجالس مصانع تورينو التي لم يسيطر عليها الحزب بصرامة، فكانت نتيجة أسلوبه هذا الشلل بصورة شبه تامة.

بيد أنّ تفوّق بورديغا بين الشيوعيين في الحزب الاشتراكي الإيطالي كان كليًا. فقد كان الأكثر تعنتًا بين قادة اليسار، وقد عبر شوطًا طويلاً، فكان أول من تنظم على المستوى الوطني. ذلك أنّه شارك موقفه المناهض للوسطية مع كل اليسار، ولاسيما منظمة الشباب الذين نفد صبرهم، ورغبوا في إنهاء علاقتهم بالحزب الاشتراكي الإيطالي؛ إذ لا يمكن منعهم من تأسيس فرع شيوعي شبابي مستقل بمفردهم في أغسطس/آب عام ١٩٢٠. وكان ذلك بالضبط بسبب موقف غرامشي المناهض للوسطية كما هو حال بورديغا، فاستغرق وقتًا طويلاً لمواجهة عواقب معارضته في جوانب أخرى لقيادة بورديغا. وبالفعل، لم ينأى غرامشي بنفسه بوضوح عن موقف بورديغا فيما تعلق باستراتيجية الجبهة المتحدة على الإطلاق، حتى بعد اعتقاله على الأقل، واستمر بعد ذلك جزئيًا وحسب. ومن المؤكد أن الاختلافات مع بورديغا كانت موجودة منذ البداية. لكنْ، كان على غرامشي أن يتكلم (عام ١٩٢٣) على الطريقة التي تأسس بها الحزب الشيوعي الإيطالي، أي أن يتحدث عن الفشل في كسب أغلبية العمال الاشتراكيين إلى الحزب الجديد، فكان ذلك «بلا شك أعظم انتصار لرد الفعل»: وهذا ليس رأيا مشتركًا يتقاسمه معه بورديغا. وفي الأحداث جميعها كان صيف عام ١٩٢٠ اللحظة التي فقدت فيها **أوردينه نوفو** وحدتها، وبشكل مؤقت، حس الاتجاه، فتعزز تفوق بورديغا بين الشيوعيين الإيطاليين بشكل حاسم.

في سبتمبر/أيلول عام ١٩٢٠، عندما كان المندوبون الإيطاليون عائدين من مؤتمر الأممية الشيوعية، اندلعت عملية احتلال المصانع في ميلانو، وسرعان ما انتشرت في أنحاء البلاد جميعها. وهذا ما أكده غرامشي في وقت لاحق؛ إذ كانت هذه المواجهة خيارًا وحيدًا لأرباب العمل، مهما كانت استجابة البروليتاريا. واحتل عمال مصنع روميو المصنع عند تهديد غلق المصانع في وجه العمال، وشجعوا النقابات على انتشار هذا التكتيك نحو المصانع الأخرى، بصفته خطوة دفاعية في النضال الصناعي. لكنْ، سرعان ما اتخذت الحركة طابعًا ونطاقًا واسعيْن تجاوزا توقعات أي شخص، وكانت النقابات في المقام الأول؛ إذ أصبح الأثر الحقيقي لأفكار وإثارة **أوردينه نوفو** أمرًا مفروضا. وظهرت مجالس المصانع في كل مكان، وليس في تورينو وحسب، وفي الصناعة الهندسية، واستمر الانتاج في العديد من الأماكن، ولاسيما في تورينو، وفي كل مكان ممكن، وقام العمال بتسليح المصانع متوقعين ضربة مضادة من الدولة. لكنْ، على الرغم من أن الحركة كانت إلى حد بعيد ذات النطاق الأعظم من بين

جميع نضالات الطبقة العاملة في هذه الفترة الثورية في إيطاليا، فإن كفة الميزان كانت مرجحة ضد العمال، وكانت النقابات العمالية تبحث منذ البداية عن حل توفيقي. وحين تحدى قادة النقابات العمالية الإصلاحيون قيادة الحزب الاشتراكي، لأسباب تكتيكية، بهدف الوفاء بوعودهم، مستعدّين لتقديم استقالتهم حينما يريد الحزب الاشتراكي الإيطالي تولي قيادة النقابات مباشرة وتنظيم العصيان المسلح، رفض قادة الحزب الاشتراكي الإيطالي الأمر على الفور. فكانوا هم أيضًا حريصين على إيجاد مخرج من الوضع الذي خرج عن سيطرتهم. وسألوا ممثلي تورينو (الذين كان من بينهم تيراتشيني، فضلاً عن المتطرفين الذي سينضمون إلى الحزب الشيوعي الإيطالي في مؤتمره التأسيسي في ليفورنو مثل جيناري) ما إذا كانت بروليتاريا تورينو مهيأة للأخذ بزمام القيادة في محاولة التمرد لأجل السلطة. لكنْ، أُلقي بممثلي تورينو ـ بصرف النظر عن شكوكهم المبررة للغاية نظرا لأحداث أبريل/نيسان ـ مثل كبش الفداء، فعلموا جيدًا أن الأسلحة والتحضير العسكري لعمال «بتروغراد» إيطاليا لا تكفي تمامًا لمثل هذا المشروع. **وقد** تكون **أوردينه نوفو** زرعت **فكرة** ألهبت مخيلة الجماهير، وربما حدد المتعنتون وجزء جماعة بورديغا الممتنع عن التصويت موقفًا رفض التنازلات جميعها. لكنْ، حتى هذه القوى ـ وعلى الأقل المنظمات الجماهيرية، والحزب والنقابات العمالية ـ لم تبذل أية محاولة جادة لتنظيم البروليتاريا على أساس وطني، لشن هجوم ثوري على الدولة الرأسمالية. وكان كل ما على جيوليتي الذي أصبح رئيس الوزراء مرة أخرى في يونيو/حزيران أن يفعله هو أن يكبح جماح أرباب العمل المتهورين الذين أعربوا عن رغبتم في إرسال قوات ـ وهو عمل ربما أثار رد فعل حشود الجماهير الهائلة على وجه التحديد، وهذا هو الشيء الذي كان يمكن أن يؤدي بمفرده إلى تصعيد المواجهة لتصل إلى صراع من أجل سلطة الدولة ـ والانتظار حتى يدرك العمال تمامًا أن كلمات قادتهم الثورية كانت خطبًا بلاغية فارغة. لم تكن هناك صعوبة في التوصل إلى حل توفيقي عن طريق عرض شراكة صناعية. وكان ينبغي أن يقابلها نجاح مماثل من قبل سياسي بورجوازي متوعد آخر بعد ثمانية وأربعين عامًا في فرنسا، حتى إن مصطلح «المشاركة» الذي استُخدم بمهارة من قبل دي غول في عام ١٩٦٨ استخدمه جيوليتي سابقًا مع أن الأخير تحدث أيضًا عن «سيطرة اتحاد العمال». وفي الأحوال جميعها كان الطعم كافيًا للقيادة الإصلاحية لاتحاد العمال الإيطالي الذي كان ينتظر أن يتم خطفه وجلبه إلى الأرض وحسب. ذلك أنّه تم التوصل إلى حل وسط، وأُلغي احتلال المصانع. وكانت مجموعة **أوردينه نوفو** التي ترجمت مفهومها الموضوعي إلى ممارسة ثورية من قبل

الطبقة العاملة في إيطاليا كلها عاجزة تمامًا عن الصعيد الوطني ـ التنظيمي. فقد حُسمت القضايا فيما بين جيوليتي واتحاد العمال الإيطالي، وانتهت المرحلة الثورية الإيطالية ما بعد الحرب بشكل فعلي.

وعلى الرغم من نجاح جيوليتي، لم يكن أرباب العمل راضين عن التنازل الذي قام به. واعتبر العديد «السيطرة» الوهمية التي كان مستعدًا لمنحها للنقابات تهديدًا قاتلاً لمواقفهم من السلطة. وفي خريف عام ١٩٢٠، بدأت فرق فاشية بتنفيذ غارات نيابةً عن مالكي الأراضي شمال إيطاليا ووسطها ضد كل الجمعيات الفلاحية الاشتراكية والكاثوليكية، وضد البلديات التي يسيطر عليها الاشتراكيون مثل بلدية بولونيا أو صحف اشتراكية مثل صحيفة تريستا **إيل لافوراتور** اليومية. وخلال تلك الفترة، صبّ عدد من الصناعيين الأموال في منظمة موسوليني، وفي الاحتمالات كلها كان جيوليتي أيضًا مصدرًا لتمويل الفاشيين. ومن ناحية ثانية وجه بونومي وزير حرب جيوليتي الاشتراكي السابق في أكتوبر/تشرين الأوّل عام ١٩٢٠ تعميمًا يشجع فيه بشكل فعال الضباط المسرّحين كي ينضموا إلى الفاشية. وكان التطور المبكر الكامل للفاشية من الظاهرة الهامشية لعام ١٩١٩ إلى الظاهرة الجماهيرية لعام ١٩٢٠ قد تم بتواطئ واسع النطاق من جانب الدولة.

اتخذ الفرع الشيوعي داخل الحزب الاشتراكي الإيطالي، خلال هذه الفترة نفسها، شكلاً عاما، فأعد لمؤتمر الحزب الوطني في يناير/كانون الثاني عام ١٩٢١ في ليفورنو. وشُكّلت أقسام شيوعية في أنحاء البلاد جميعها. فقد أثبت فشل احتلال المصانع ما قاله الشيوعيون منذ شهور بأن قادة الوسط من الحزب الشيوعي لم يتمكنوا من خلق ثورة، وأنه يصر على التوصيات الواردة في نقاط مؤتمر الأممية الشيوعية البالغ عددها ٢١ نقطة. ويبدو أن مؤتمر الأممية الشيوعية قد اعتقد خلال هذه الفترة أن يستحوذ الشيوعيون على أغلبية الحزب الاشتراكي الإيطالي. وقد شارك غرامشي هذا الوهم. لكنّ غرامشي لم يتبنَّ رأي مؤتمر الأممية الشيوعية المحدود حول الأهداف التي يجب اتباعها في مواجهة قادة الوسط. وبينما كانت الأممية الشيوعية مهتمة بتأمين قبول نظامها والبنود الحادية والعشرين رفض غرامشي، مثل بورديغا، رفضًا قاطعًا ماضي الاشتراكية الإيطالية التي تعتبر مسؤولة عن الهزائم في العامين الماضيين. ووصف توليانّي حدة رفضه: «إن انشقاق ليفورنو كان بشكل أساسي، وبالدرجة الأولى، نضالاً ضد المركزية... قاتلنا الجذر والفرع ضد توراتي وموديغلياني (الإصلاحييْن)، لكن بالنسبة إلى سيراتي، نحن نكرهه.. فالإصلاحيون

ليسوا العقبة الرئيسة، بل الوسطية المتطرفة.» لقد كان هذا الموقف هو السبب الرئيس لمقاومة الحزب الإيطالي الطويلة لتوجيهات الكومنترن.

كان تفوق بورديغا واضحًا في البيان الرسمي للفرع الشيوعي الذي نشر في ١٥ أكتوبر/تشرين الأوّل عام ١٩٢٠ في ميلانو بشأن تواقيع بورديغا وغرامشي وتيراتشيني. وكان موضوع **أوردينه نوفو** بأكمله غائبا، وغابت أية إشارة إلى العلاقة بين الحزب والجماهير، وإلى الديمقراطية السوفييتية، وإلى التنظيم في المصانع، وما إلى ذلك. وكان التركيز على الانضباط والمركزية، ونقاء المبادئ. وكانت هناك اختلافات مؤكدة في وجهات النظر بين مختلف مكونات مستقبل الحزب الشيوعي الإيطالي بصرف النظر عن الأفكار التي قُدمت في **أوردينه نوفو** والتي حقًا لم يتخلّ عنها غرامشي بشكل كلي كما كانت ستظهرها الأحداث اللاحقة. فكان هناك اختلاف واضح في وجهة النظر فيما يتعلق بالآفاق السياسية العامة، في حين رفض بورديغا أهمية الفاشية، معتبرًا أن «الحل» الديمقراطي الاجتماعي كان الأرجح للطبقة العاملة كي تتبناه. وكتب غرامشي في وقت مبكر من أبريل/نيسان عام ١٩٢٠، أن الاحتمالين كانا ردّ فعل أسود أو ثورية بروليتارية (على الرغم من أنه كان سيتخلى عن هذا الرأي في السنين القادمة، ويتحدث في مناسبات متكررة عن احتمال التوصل إلى حل ديمقراطي اجتماعي). لكن كليهما كانا مقتنعين بأن الثورة كانت ما تزال في غاية الأهمية على جدول الأعمال المباشر. وكان غرامشي في هذا الوقت مقتنعًا أيضًا بأن الطريقة الوحيدة الممكنة التي يمكن من خلالها تشكيل الحزب الشيوعي كانت مستندة إلى بنود بورديغا.

وفي الأحوال جميعها، توجه المندوبون الشيوعيون إلى ليفورنو ٥٨،٧٨٣ صوتا مقارنة مع أصوات الوسطيين البالغة ٩٨،٠٢٨، وأصوات الإصلاحيين البالغة ١٤،٦٩٥صوتا. وكان أول شيوعي تحدث ثاندينو ترانكيلي (المعروف لاحقًا بإغنازيو سيلون) رئيس تحرير صحيفة **الشباب**، وطلب من المندوبين الشيوعيين أن «يحرقوا تمثال الوحدة». وغادروا المؤتمر وهم يتغنون بالأممية، وعقدوا مؤتمرهم التأسيسي في قاعة مجاورة. وانتخبت اللجنة المركزية ستة أعضاء ممتنعين عن التصويت، واثنين من **أوردينه نوفو** (غرامشي وتيراتشيني)، وسبعة متطرفين سابقين. لكن بورديغا كان في الواقع مهيمنًا بشكل كلي أكثر مما قد تظهره هذه الأرقام. إذ إنه جذب كل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إلى وجهات نظره بشكل سريع، مع استثناء جزئي وحيد لغرامشي الذي كان معزولاً تمامًا. وهذا قبل ثلاث سنين من قدرته على إيجاد الثقة

السياسية، وتأسيس المواقف السياسية المستقلة التي ستسمح له بتحدي قيادة بورديغا للحزب الجديد.

الحزب الشيوعي الإيطالي بقيادة بورديغا أعوام ١٩٢١ ـ ١٩٢٣

لم يكن غرامشي في وقت انعقاد مؤتمر ليفورنو وتأسيس الحزب الشيوعي الإيطالي قد بلغ الثلاثين من عمره. وكان لديه أقل من أربع سنين من النشاط السياسي الجدي. إذ شكّلت السنوات الثلاث التي تلت ـ السنوات التي شهدت توطيد السلطة الفاشية في إيطاليا عودة الثورة على الصعيد الدولي، وبدايات النضال من أجل السلطة داخل الحزب الروسي، والخلافات المتزايدة بين الحزب الإيطالي والأممية الثالثة ـ فترة من الغموض، بل وأحيانًا الأمل في مسيرة غرامشي السياسية. وإلى حين نشر أعماله كلها للسنين ما بين ١٩٢٢ و١٩٢٦، ومعرفة المزيد عن حياته ونشاطه في موسكو (مايو/أيار ١٩٢٢ ـ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٣)، وفيينا (ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٣ ـ مايو/أيار ١٩٢٤) لن يكون من الممكن إعادة بناء سيرته السياسية بالكامل لهذه السنين المصيرية، على أمل حلول الوقت الذي تتم فيه كتابة مقدمة إنكليزية لكتابات غرامشي المبكرة، وملئ العديد من الثغرات. وعلى أيّ حال، قمنا بتحديد أهدافنا لإعطاء إشارة تخطيطية تمامًا للسياق التاريخي المعقد الذي أدرج فيه نشاط غرامشي السياسي من ثلاثة محددات رئيسة ومترابطة: التطورات الدولية والجبهة الموحدة، والتطورات الإيطالية والفاشية، والنضال ضد بورديغا وتاسكا داخل الحزب.

كانت فترة الثورة المحتملة في الغرب في أعقاب الحرب العالمية الأولى وثورة أكتوبر/تشرين الأول، بالنسبة إلى معظم المؤرخين الذين يكتبون بنظرة تأملية اليوم، وجيزة، وسارت على نحو فعال بحلول عام ١٩٢١ على أقصى تقدير. ولا يُعدّ هذا السياق المكان المناسب لمناقشة صحة هذا التقرير، لكن لابد من التشديد على أنها ليست بأي حال وجهة نظر الشيوعيين في مطلع العشرينات، مع كل الانتكاسات والهزائم. فالفكرة القائلة إن الثورة البروليتارية لم تعد على جدول الأعمال المباشر هي السمة المميزة للديمقراطيين الاجتماعيين، ورُفضت بشدة من قبل جميع التيارات داخل الأممية الثالثة.

مثّل رد الكومنترن على ما كان في ذلك الوقت انحسارا **مؤقتا** من المد الثوري، وبالأساس سياسة الجبهة الموحدة. وقد ميزت هذه استراتيجيا الكومنترن، على الرغم من التقلبات التفسيرية، على الأقل حتى عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦. فكانت فكرتها

الأساسية أن الشيوعيين الآن بعد أن طردوا أو انشقوا عن الإصلاحيين ينبغي أن يسعوا إلى إشراكهم في أشكال من العمل المشترك. ذلك وحده ما يمكنهم من الفوز بأغلبية الطبقة العاملة التي لديها اهتمام أساسي بالوحدة، سواء في العمل الدفاعي أم العدواني، كما قال لينين: «إن الهدف والمعنى من تكتيكات الجبهة المتحدة يتمثلان في جذب المزيد والمزيد من جماهير العمال للنضال ضد رأس المال، حتى لو كان ذلك يعني تقديم عروض متكررة لقادة الأممية الثانية والثانية والنصف لشن هذا الكفاح معًا. عندما تكون أغلبية العمال قد أسست بالفعل طبقتها السوفياتية، وليس القومية (أي بالاشتراك مع البرجوازية)، وأطاحت بالسيطرة السياسية للبرجوازية، فإن تكتيكات الجبهة المتحدة بالطبع لا تتمكن من طلب التعاون مع الأحزاب مثل المناشفة والحزب الثوري الاشتراكي؛ لأنها قد تحولت إلى معارضة للسلطة السوفياتية». ومرة أخرى: «إذا كان ما يزال هناك أشخاص في الاجتماع الموسع للسلطة التنفيذية ممن لم يفهموا حقيقة أن تكتيك الجبهة الموحدة سوف يساعدنا على الإطاحة بزعماء الأممية الثانية والثانية والنصف، فهؤلاء الناس يجب أن يمتلكوا عددًا إضافيًا من المحاضرات الشعبية والخطب لتلاوتها عليهم» (**الأعمال المختارة**، المجلد٤٢، ص٤٠١ و٤١١). وكان شعار «لأجل الجماهير» الذي أطلق في المؤتمر العالمي الثالث في عام ١٩٢١ يمثل اعترافًا بأنه في معظم الحالات (مع وجود استثناءات مثل بلغاريا) لم تكن الأحزاب الشيوعية متبوعة من قبل غالبية العمال، وأنّه لم يكن بالإمكان بلوغ الثورة إلاّ بهؤلاء العمّال.

تطلب التكتيك الجدلي البارز صراعًا بلا هوادة ضد انحرافات اليسار واليمين في تفسيره. وفي نهاية المطاف انزلق في تعرجات «اليمين» و«اليسار» للأعوام ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ و١٩٢٩ ـ ١٩٣٤. فكان عدد من الأحزاب من بينها الحزب الشيوعي الإيطالي يملك أعظم تردد في قبول الوسطيين المكروهين بأي شكل من الأشكال كحلفاء محتملين، حتى لو كان الموضوع يضر بمصداقيتهم جزئيًا. ذلك أنّهم رفضوا فكرة ضرورة الفوز بأغلبية الطبقة العاملة. وتميز التاريخ الكامل للحزب الشيوعي الإيطالي بسلسلة من الخلافات مع الكومنترن التي أضاءت هذه النقطة. واستعد الشيوعيون الإيطاليون ـ وهنا لم يختلف غرامشي أو تولياتّي عن بورديغا ـ لقبول ما كان يطلق عليه الجبهة المتحدة «من القاعدة». لكنْ، بشكل واضح كان هذا بمنزلة رفضٍ للتكتيك؛ لأن السبب الوحيد لذلك هو استحالة إقامة اتصال مباشر مع أغلبية الطبقَة العاملة أو تمرير زعماء قادتهم الإصلاحيين أو الوسطيين.

من جهة أخرى، وفي تلك السنوات من الارتداد الثوري وُجد ضغط قوي جدًّا

للقبول بتخلي الإصلاحيين عن المنظور الثوري، حتى وإن لم يكن ذلك بالضرورة عن وعي. فكان خطر «التصفية» واقعًا دائمًا في أذهان الشيوعيين ـ مثل بورديغا أو غرامشي ـ الذين أدركوا أن الكومنترن أقرّ باستمرار ما اعتبروه آمالاً كاذبة في الحزب الشيوعي الإيطالي وتفاوض مع قادته مباشرة وهم الذين كانوا يدركون فقط أن المؤيد الرئيس للجبهة المتحدة داخل الحزب الإيطالي كان تاسكا تحديدا. فشكّوا في أنه لا يشاركهم روحهم المتماسك المنادي بالقطيعة مع تقاليد الاشتراكية الإيطالية بأكملها. وأعرب تولياتّي عن مثل هذه المخاوف عندما تحدث في اجتماع اللجنة المركزية عن توجيه الكومنترن لمتابعة سياسة الانصهار مع الحزب الاشتراكي الإيطالي بعد طرد الإصلاحيين قائلاً: «إن أكبر خطر كان وما يزال، تحت غطاء سياسة الاندماج، هو أنه سيكون هناك نمو لنزعات لا يمكن أن نسمّيه بشيء آخر سوى 'تصفية' للحركة والحزب الشيوعي. ذلك ما ذكرتُ أعلاه بأنّ أول وأهم إنجاز في وعي الجماهير الإيطالية سوف ينسى». وكان الإنجاز قيد البحث هو «إظهار ضرورة حدوث كل تطور سياسي مستقبلي للبروليتاريا الإيطالية على أسس مختلفة بشكل جذري عن تلك التي كانت تقليدية في الحركة الاشتراكية.

عادت جذور الانشقاق بين الحزب الشيوعي الإيطالي والكومنترن، بالطبع، قبل أن يتم الإعلان عن سياسة الجبهة الموحدة في ديسمبر/كانون الأوّل عام ١٩٢١. وأدان لينين بشدة امتناع بورديغا عن التصويت في عام ١٩٢٠، وانتقدت الأممية الثانية بشدة موقف الحزب الشيوعي الإيطالي من قوات **طليعة الشعب** في صيف ١٩٢١، (انظر الهامش ٢٥ في الصفحة ٢٣٠ أدناه). واصطف الحزب الإيطالي مع القيادة الجديدة للحزب الألماني في «نظرية الهجوم» (التي صاغها بشكل خاص بيلا كون) في المؤتمر العالمي الثالث في يونيو/حزيران. فكانت هذه النظرية موضع انتقادات قاسية من تروتسكي في تقريره الرئيس إلى المؤتمر. وعندما دافع عنه تيراتشيني، الناطق الرسمي للحزب الشيوعي الإيطالي، وجد نفسه مجرد طرف متلقٍّ لواحد من أكثر انتقادات لينين الجدلية المدمرة. وقد استشهد تيراتشيني بمواقف المؤتمر العالمي السابق لدعم وجهات نظر الحزب الشيوعي الإيطالي، لكن السنة التي فصلت بين المؤتمرين شهدت إعلان السياسة الاقتصادية الجديدة، وفشل «أعمال فعالية مارس/أذار» في ألمانيا ونموًا سريعًا للفاشية الإيطالية. وقد كتب زينوفييف في نهاية مارس/أذار، وتحت ضغط السياسة الاقتصادية الجديدة مقالاً يتحدث فيه عن بطء وتيرة الإيقاع الثوري. وعلى الرغم من حجج الأحزاب الإيطالية والألمانية المهمة لنظرية الهجوم، اتسم المؤتمر بعزم جديد على الفوز بأغلبية الطبقة العاملة وأطلق شعار «إلى

الجماهير» في إشارة للجبهة الموحدة. أضف إلى ذلك بروز خلاف رئيس حول السياسة داخل إيطاليا، دام هذا الخلاف حتى فترة الجبهة الشعبية في الثلاثينات. وتعلق ذلك بالموقف الذي ينبغي اتخاذه تجاه الحزب الاشتراكي الإيطالي في هذا الصيف من عام ١٩٢١. وكانت لدى قادة الحزب الشيوعي الإيطالي شكوك عميقة في الآمال التي أقرتها الأممية الثانية في الحزب الاشتراكي الإيطالي، فلم يطرد الأخير الإصلاحيين، لكن اعتقدت الأممية الثانية عمومًا بأنهم سوف يفعلون وأن على الحزب الشيوعي الإيطالي آنذاك الاندماج معهم، بينما عارض قادة الحزب الشيوعي الإيطالي تمامًا أي منظور من هذا القبيل، حتى لو طُرد الإصلاحيون.

أُطلقت سياسة الجبهة الموحدة رسميًا من قبل السلطة التنفيذية للكومنترن في ديسمبر/كانون الأوّل عام ١٩٢١، وذلك يعني عملاً مشتركًا بين الأحزاب اليسارية المتنافسة، وفي مجال النقابات العمالية. فعارضه الحزب الإيطالي بشدة؛ إذ كان مستعدا، على الأكثر، لقبول تطبيق محدود له في مجال النقابات العمالية. وذهب تولياتّي إلى القول في اجتماع اللجنة المركزية نفسه لعام ١٩٢٣ المذكور أعلاه: «... كان من الواضح أنه بعد وقت قصير من تشكيلنا بصفتنا حزبا مستقلا، كنا نقاوم أي تحول تكتيكي قد... يجعل جماهير الحزب والبروليتاريا تنسى ما كان الأول بالنسبة إلينا، وفاز بقوة الموقف... فكانت لدينا تحفظات حول تطبيق فوري من قبلنا للجبهة الموحدة في المجال السياسي...». وهاجم تيراتشيني مرة أخرى السياسة الجدية بأكملها في الاجتماع التنفيذي الموسع لفبراير/شباط عام ١٩٢٢، ووُبّخ من قبل لوناشارسكي ووراديك وتروتسكي وزينوفييف أيضًا.

استمر الخلاف طوال عام ١٩٢٢. فعقد الحزب الشيوعي الإيطالي في مارس/أذار مؤتمره الثاني في روما. أما أطروحات المؤتمر (انظر الهامش ١٠٣ في الصفحة ٢٠٠ أدناه) التي قام بورديغا وتيراتشيني بصياغة الجزء الرئيس من تكتيكاتها فقد هاجمها تروتسكي وراديك نيابة عن السلطة التنفيذية للأممية الثالثة للكومنترن، ومرة أخرى من قبل كولاروف ممثل الكومنترن في المؤتمر نفسه تم الرد على كولاروف لا من قبل بورديغا وتيراتشيني وحسب، بل من قبل غرامشي الذي أكّد على أن الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي أرادت الأممية الثالثة للشيوعيين الاندماج فيه كان في الأساس حزب فلاحين بدلاً من أن يكون حزبا بروليتاريا. وكان تدخل كولاروف ذا أهمية حاسمة بالنسبة إلى التطورات المستقبلية في الحزب؛ إذ حفز ظهور جماعة معارضة يمينية برئاسة تاسكا، المساند للتطبيق الكامل لسياسة الجبهة الموحدة. ولم تكن الأقلية المناسبة ممثلة في الهيئات القيادية للحزب، إلى حدود اللحظة التي أُكّد

فيها على السلطة التنفيذية البورديغية من قبل المؤتمر من حيث هو كتلة موحدة. وأُرسل غرامشي إلى موسكو ممثلاً للحزب الشيوعي الإيطالي إلى المجلس التنفيذي للكومنترن.

اتسع الخلاف بين الحزب الإيطالي والكومنترن أكثر فيما تبقى من العام، وهاجم زينوفيف الإيطاليين بشدّة لعدم المشاركة في **تحالف العمال** ـ وهي جبهة من النقابات العمالية شُكّلت بمبادرة من اتحاد السكك الحديدية النقابية الفوضوية التي قدّم إليها اتحاد العمال العام الإيطالي دعمه. ومن ناحية أخرى، انتقد الحزب الشيوعي الإيطالي بشدة مفاوضات زينوفييف مع الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي طرد في أكتوبر/تشرين الأوّل الإصلاحيين، وأكد التصاقه بالكومنترن. وكانت هناك اختلافات جوهرية واضحة حول طبيعة الفاشية في المؤتمر العالمي الرابع في نوفمبر/تشرين الثاني حول شعار «حكومات العمال»، وقبل كل شيء حول مسألة الاندماج مع الحزب الاشتراكي الإيطالي.

وفيما يتعلق بالفاشية، اتجه زينوفييف في كلمته الافتتاحية إلى رفضها باعتبارها ظاهرة عابرة. وركز هجومه على الديمقراطيين الاجتماعيين الذين يعرفهم الآن على أنّهم «الجناح اليساري للبرجوازية». لكنّ تقرير راديك عن الهجوم الرأسمالي كان في تناقض ملحوظ، وربما تأثر كثيرًا بغرامشي. وشدد على المكونات البرجوازية الصغيرة للفاشية والطائفية التي أظهرتها المنظمات البروليتارية تجاه المحاربين القدامى، ومساعدة البرجوازية الكبيرة في صعود الفاشية إلى السلطة، مع التأكيد مجددًا على أن التناقض الطبقي الأساسي ما زال قائمًا بين البرجوازية والبروليتاريا. وكان هذا التحليل المعقد متناقضًا بشكل حاد مع تحليل بورديغا الرافض في التقرير الرئيس إلى المؤتمر حول الفاشية أي تمييز بين الهجوم الرأسمالي العام والفاشية، متحدثًا عن التقارب الأخير مع الديمقراطية الاجتماعية، واصفًا الفاشية بأنها حركة وحدة كبيرة للطبقة المهيمنة، وذاكرًا أن «الفاشية لم تدخل أيّ عناصر جديدة إلى السياسة البرجوازية التقليدية أو الإيديولوجية.» ومال المؤتمر كله إلى قبول وجهة نظر راديك حول خطر الفاشية الإيطالية، وهو ما يكاد يكون مستوحى من غرامشي. بيد أنّه من المفارقات الكافية أن غرامشي نفسه توقع إمكانية النصر الفاشي في إيطاليا في وقت مبكر جدًا، وطور العناصر الأساسية للتحليل الكافي للظاهرة الجديدة تذبذب في تحليله على مدى سنين. وبقي بورديغا بشكل مميز مواليًا بلا هوادة لوجهة نظره الأحادية. لكنّ غرامشي أظهر مثل بقية قادة الحزب الشيوعي الإيطالي حالة من عدم اليقين المستمر، مع تأكيد الأصول البرجوازية للفاشية، وتناقضاتها الداخلية، ومكونها الزراعي،

وهيمنة رأس المال النقدي، ووظيفتها بصفتها تعبيرًا عن الطبقة الحاكمة بأكملها. إلى حدّ ما، تاسكا هو من أثّر أكثر من تبيين الحدس المبكر لغرامشي في السنين المقبلة، والذي بدا الأكثر اتساقا في تركيزه على خصوصية الفاشية، في حين أن غرامشي لم يكن متحررًا من تأثير بورديغا.

اختلف الإيطاليون بشكل حاد عن أغلبية المؤتمر الرابع حول قضية «حكومات العمال» ـ وهو شعار وضعه زينوفييف، وهاجمه بورديغا. وكان الشعار بالفعل أكثر غموضا، إذ كان ينبغي تفسيره بطرق متباينة على نطاق واسع خلال الأعوام اللاحقة، لاسيما من جانب زينوفييف نفسه. لكن نقطة الخلاف الحقيقية كانت مسألة الاندماج مع الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي كان موضوع نقاش مطول. وكان غرامشي وبورديغا والمندوبون الآخرون الذين ينتمون إلى الأغلبية مطمئنين في مقاومتهم لضغط الكومنترن. وأيّد تاسكا، من ناحية أخرى، بشدة مقترحات الاندماج. وخلال المناقشة، بدا أن تروتكسي قد حاول إقناع غرامشي بأن يميز نفسه عن بورديغا، وسأل فيما إذا كان لكل مندوب إيطالي منفرد حرية التصويت كما يشاء. وعندما لم تنتج عن هذا أية نتيجة، شن تروتسكي هجومًا لاذعًا على المواقف الإيطالية: «هذا كان الخلاف **الأشد قوة** بين الحزب الشيوعي الإيطالي والأممية الشيوعية، أي شيء آخر يعني تمزقا مفتوحا... وغرامشي يُطالب بميزة التعنت لإيطاليا. وفيما يتعلق بمسألة الجبهة الموحدة قمت بتشكيل تكتل فرنسا وإسبانيا. وقد اعترف الآخرون بأنهم كانوا على خطأ، لكنك ترفض القيام بذلك.. أنت تستمر في تكرار الخطأ نفسه في كل قضية... نقترح عليك أن تقبل بالانضمام الجمعي [للحزب الاشتراكي الإيطالي] أولاً، ومن ثم يمكنك إجراء اختيار فردي بعد ذلك... فحينما لا يكون لديك تعاطف الجماهير العريضة، فلن تكون قادرًا على الحفاظ على وجود قانوني شرعي، وحينما تكون عازما على الحد من قاعدتك سوف ينتهي بك الأمر بأن تكون بلا أية قاعدة على الإطلاق وسيتم اعتبارك هرطقة». وفي النهاية، في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني، سُلّم إنذار بتوقيع لينين وتروتسكي، وزينوفييف وراديك وبوخارين إلى الحزب الإيطالي. ثم ظهر تصدّع ولو لفترة وجيزة لأول مرة في الأغلبية التي تتبع بورديغا، في حين أن بورديغا كان يفضل قبولاً رسميا بحتا للانضباط، لكنْ بسبب سياسة فعالة، لعدم تطبيق توجيهات الكومنترن، لم يوافق غرامشي؛ إذ كان يخشى من أن يكون استمرار المقاومة سببا في جلب الأقلية اليمينية وتاسكا إلى السلطة في الحزب. وشاركه غالبية المندوبين الإيطاليين رغبته في سياسة أكثر فعالية من تلك التي يفضلها بورديغا، فكانت النتيجة أن غرامشي وسوتشيمارّو جنبا إلى جنب مع تاسكا قد شاركا

في لجنة الاندماج التي رسخها المؤتمر، في حين قاطعها بورديغا. ومع ذلك، فإن اختلاف الرأي بين بورديغا وغرامشي كان ما يزال بشكل أساسي تكتيكيا مع أن غرامشي ادعى لاحقًا أنه لم يجرؤ على الضغط عليه أكثر من ذلك في غياب الدعم بين قادة الحزب الشيوعي الإيطالي في إيطاليا، وخوفًا من تسليم السلطة في الحزب إلى تاسكا. وفي الأحوال جميعها، كانت العواقب ضئيلة؛ إذ تم حل مشكلة الاندماج مرة واحدة ولمدة شهرين بعد ذلك من قبل الأغلبية داخل الحزب الاشتراكي الإيطالي ـ على الرغم من طرد الإصلاحيين، وضد جميع توقعات الكومنترن ـ لفائدة المناهضين للاندماج بقيادة نانّي Nenni.

بدأ الكومنترن في هذا الوقت بإجراء تحقيقات جادة فيما يتعلق بإمكانية تغيير قيادة الحزب الشيوعي الإيطالي مع أنه في وقت مبكر من خريف ١٩٢١، قُدّمت مقترحات إلى غرامشي للانضمام إلى السلطة التنفيذية للحزب من أجل العمل كتأثير موازي ضد بورديغا. وقام راكوسي ـ الذي كان مع كوسينن وهومبرت من الأمناء الثلاثة للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في هذه الفترة ـ بعرض القيادة على غرامشي مباشرة، مع ما وصفه غرامشي ساخرًا بـ«الحساسية الدبلوماسية التي كانت سمة له». فكان رد غرامشي هو رفض الإحراج في فكرة أن مشاكل الحزب الشيوعي الإيطالي يمكن أن تحل بمثل هذه الوسائل الماكرة. وفي الواقع لا يمكن التشديد بقوة على استحالة فهم الانتقال من قيادة بورديغا في أعوام ١٩٢١ ـ ١٩٢٣ إلى قيادة غرامشي في الأعوام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦، بالرجوع إلى تأثير الكومنترن. فمن الضروري أيضًا النظر في التاريخ الفعلي للحزب والتجربة السياسية في إيطاليا، والسياق الذي يتعين العمل فيه.

تشكّل الحزب الشيوعي الإيطالي في الفترة الأولى من إرهاب الفاشية الواسع الانتشار. وعلى الرغم من أنه تزعّم في ليفورنو بأصوات مندوبين بما يعادل ثلثي أصوات المركز المتطرف، فقد أثبت بعد الانقسام أن قوته أصغر بكثير. وفي الانتخابات العامة في أبريل/نيسان ١٩٢١، فاز الشيوعيون بـ٢٩٠ ألف صوت، في حين فاز الاشتراكيون بأكثر من مليون ونصف مليون صوت. وكانت عضوية الحزب حوالي ٤٠,٠٠٠ في عام ١٩٢١، وكان يضمّ ٩٨ بالمئة من العمال، وأقل من النصف بالمئة (٢٤٥) من المثقفين، في حين استمر العنف الفاشي في تلك الصائفة، وانخرط موسوليني في الوقت نفسه في مناورات برلمانية معقدة. وقام الحزب الاشتراكي الإيطالي ـ الذي عارض بشدة أية مقاومة مسلحة للفاشية ونشر فعلاً في جريدة **أفانتي** في أغسطس/آب، مقتطفا من قصة بابيني عن المسيح عنوانًا رئيسًا: «**لا تقاوم!**» ـ بتوقيع اتفاق للسلام مع الفاشيين. وكانت أزمة اقتصادية صعبة تهيمن على

الوضع في عاميْ ١٩٢١ ـ ١٩٢٢. وبرز ضعف الحكومات البرجوازية المتعاقبة. وانخفضت الأجور بنسبة ٣٠ بالمئة تقريبًا، وكان هناك نصف مليون عاطل عن العمل في بداية عام ١٩٢٢ ، فانخفضت عضوية الاتحاد العام للعمال الإيطاليين من مليونين إلى ٨٠٠,٠٠٠، وعضوية الحزب الاشتراكي الإيطالي من أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ في ليفورنو إلى ١٠٠,٠٠٠ في أكتوبر/تشرين الأوّل عام ١٩٢١، ٧٠,٠٠٠ في أكتوبر/ تشرين الأوّل عام ١٩٢٢ قبل مؤتمر الحزب، و٢٥,٠٠٠ بعد طرد الإصلاحيين أثناء المؤتمر. وخلال الأشهر الأولى من عام ١٩٢٢ ، كان هناك **حوار أصمّاء** مستمرا بين الحزب الشيوعي الإيطالي، المعادي لأي تحالف مع المنظمات اليسارية الأخرى، ولكنّه يضغط من أجل القيام بإضراب عام، واتخاذ إجراءات مباشرة ضد الفاشية؛ والاتحاد العام للعمال الإيطاليين بقيادة الإصلاحيين الهادف إلى فصل نفسه عن الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي يهيمن عليه المتطرفون، وتشكيل حزب عمال يمكنه المشاركة في تحالف حكومي؛ والحزب الاشتراكي الإيطالي الذي تم حبسه في مزيج عقيم من التعنت اللفظي مع سلبية تامة في الممارسة العملية. وفي صيف عام ١٩٢٢ ، اندلع العنف الفاشي من جديد، ودُعي لإضراب عام أخير في ٣١ يوليو/ تموز. فكان هذا تخريبًا فعالاً من قبل قادة الاتحاد العام للعمال الإيطاليين، وسُحق من قبل قوات المكافحة الفاشية. وكان هذا العمل الأكثر جرأة بمثابة التعبير الأضخم الأخير عن المقاومة الشعبية للفاشية. فأثرت هزيمته تأثيرًا سلبيًا على معنويات البروليتاريا. وعندما زحف موسوليني إلى روما في أكتوبر/تشرين الأوّل عام ١٩٢٢ ، لم تجد دعوة الحزب الشيوعي الإيطالي لإضراب عام أية استجابة. فانخفضت عضوية الحزب الشيوعي الإيطالي خلال عام ١٩٢٢ ـ على الرغم من أن مقاومته كانت أفضل بكثير من الأحزاب اليسارية الأخرى ـ إلى حوالي ٢٥،٠٠٠ في سبتمبر/أيلول.

كان الاستيلاء الفاشي على السلطة في أكتوبر/تشرين الأوّل عام ١٩٢٢ متوقعًا بما فيه الكفاية، وقد تبعته موجة واسعة من القمع. وفي أواخر عام ١٩٢٢ وبداية عام ١٩٣٢ ، سُحقت معظم منظمات الحزب المعارض والصحافة، فكتب تيراتشيني في فبراير/شباط عام ١٩٣٢ : «لقد أطلقت الحكومة الفاشية العنان لجولة معاداة الشيوعية التي أُعلن عنها منذ فترة طويلة. وفي أسبوع واحد ألقت الشرطة القبض على أكثر من ٥٠٠٠ رفيق، بما في ذلك جميع أمناء المنطقة، ومنظمي النقابات الشيوعية جميعهم، وأعضاء المجالس المحلية كلهم. أضف إلى ذلك نجاحها في الاستيلاء على جميع أموال حزبنا، وتقديم ما قد يكون ضربة قاتلة لصحافتنا... فطُورد رجل

صادق من قبل الشرطة برفقة فرق فاشية... إن حزبنا لا يخضع، ولا يستسلم، مع أن ربع أعضائنا تحت الاعتقال، وتبعثرت منظمتنا، وأُسكتت صحافتنا، بُدّدت أغصاننا، حرمنا من زعيمنا الرفيق بورديغا الذي يتعرض لخطر شخصي، للموت أو التعذيب. لقد استأنف الحزب الشيوعي الإيطالي بالفعل وظيفته ونشاطه». وبالفعل، وعلى الرغم من أن المنظمة غير الشرعية للحزب أثبتت وجود نقاط ضعف خطيرة في هذا الاختبار الأول لفعاليته، فإنّه سُجّلت بعض النجاحات المهمة، ولاسيما نشر طبعة سرية من جريدة **أوردينه نوفو** وتوزيعها (الآن يومية الحزب)، وعقد عدد من الاجتماعات العلنية على الرغم من جو الترهيب. ومع ذلك فإن الضربة التي أصابت الحزب الشاب لا تحتاج إلى تأكيد. وهو مؤشر للفشل التام في تقدير مخاطر الفاشية تحت قيادة بورديغا. وسيكون من المجحف الادعاء أن قيادة الحزب الشيوعي الإيطالي كانت مسؤولة عن استيلاء الفاشية على السلطة ـ كما بيّن كُلٌّ من تاسكا وراديك في أوقات مختلفة ـ لكنها قللت من شأنها بشكل خطير، واستمرت بفعل ذلك حتى عام ١٩٢٦. وحتى غرامشي لم يصل قبل اعتقاله إلى تقدير ثابت وكاف لخصوصية النوع الجديد من النظام. أما بالنسبة إلى بورديغا، فإنه أشار في عام ١٩٤٢ إلى أن «الثورة المضادة البرجوازية بالنسبة إلينا هي دليل على حتمية الثورة» ملخصًا ببلاغة رفضه الحازم فكرة أن الاستيلاء الفاشي على السلطة شيء لا يدعو إلى القلق على الإطلاق.

الفترة الانتقالية في الحزب الإيطالي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤

يشير إلقاء القبض على بورديغا والضربة الهائلة التي كانت قد تعرضت لها منظمة الحزب إلى أن الوقت حان بشكل جدي للكومنترن، كما ذكر آنفا، للبحث عن إمكانية إحداث تغييرات في قيادة الحزب الشيوعي الإيطالي، بغاية جلب الحزب إلى اتجاه يتماشى مع اللحظة التي فرضت فيها الظروف الخارجية تغييرات مؤقتة على أي حال. وكان يجب مضي أكثر من عام قبل ظهور قيادة جديدة متماسكة مع مواقف متمايزة بشكل حاد عن مواقف بورديغا ومواقف تاسكا، وكان يجب انقضاء عام آخر بعد ذلك قبل أن تكسب القيادة الجديدة سيطرة لا تتزعزع.

ومع ذلك يجب التأكيد على أنّ أهمية ما كان قد حدث، لم يكن موضع تقدير في ذلك الوقت من قبل القادة الشيوعيين الإيطاليين المعنيين. فطوال عام ١٩٢٣، استمر كل من غرامشي وتيراتشيني وتولياتّي وسوتشيمارّو والأعضاء الآخرين في «وسط» المستقبل لعام ١٩٢٤ في دعم بورديغا مع استثناء جزئي من غرامشي. وقد فعلوا ذلك

بدافع الاقتناع. واستمروا جميعهم، بما في ذلك غرامشي، باعتبار تاسكا واليمين خطرا رئيسيا. ومالت الأممية الثانية، خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٢٣، إلى إلقاء اللوم على الفشل في الاندماج مع الاشتراكيين ونجاحات الفاشية عند باب الحزب الشيوعي الإيطالي. وكان هذا رأي تاسكا. ومالت تقاريره إلى الكومنترن خلال هذه الفترة بشكل متزايد إلى افتراض طابع العطاء للقيادة، فكانت النتيجة توحيد صفوف الأغلبية وراء بورديغا. تُظهر المراسلات المتبادلة في أواخر عام ١٩٢٣، ومطلع عام ١٩٢٤ بين الأعضاء المستقبليين لقادة «الوسط» للأعوام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ خوف الجميع من خطر فوز تاسكا بالسلطة في الحزب مع دعم الكومنترن. فلم يرغب الكل في التفكير بأي نوع من القطيعة مع بورديغا، أضف إلى ذلك استمرارهم جميعهم ومعهم غرامشي في تقاسم الجزء الأكبر من وجهات نظر بورديغا، على الرغم من أنهم أصبحوا أكثر قلقا بشأن الصدع مع الكومنترن الذي تنطوي عليه هذه الأفكار. وعلى الرغم من ذلك وفقًا لغرامشي نفسه، وبناء على المراسلات المشار إليها أعلاه بدأت مجموعة «الوسط» تتشكّل ابتداء من تاريخ المؤتمر العالمي الرابع، وفعلت ذلك فقط بطريقة غير منظمة، وبوعي ضئيل. وفي نهاية عام ١٩٢٣، وبعد انتقاله إلى فيينا في نوفمبر/تشرين الثاني، اتخذ غرامشي المبادرة في سلسلة من الرسائل إلى تولياتّي، تيراتشيني، سوتشيمارّو، ليونيتي وآخرين، لتشكيل مجموعة رائدة جديدة من دون بورديغا أو أتباعه.

تألفت السلطة التنفيذية للحزب الشيوعي الإيطالي في السنين الأولى من وجودها من خمسة رجال، جميعهم أنصار أقوياء لبورديغا، على الرغم من اختلاف ماضيهم السياسي قبل ليفورنو؛ بورديغا نفسه، ومعه غريكو، تيراتشيني، ريبوسي وفورتيكياري. والآن أُوقف بورديغا وغريكو، وذهب فورتشياري الذي كان مسؤولاً عن التنظيم غير القانوني للحزب إلى موسكو لمناقشة طريقة أفضل لتنظيم المقاومة للنظام الفاشي، وترك تيراتشيني قائدًا **فعليًا** للحزب داخل إيطاليا، وبناء على اقتراح الكومنترن، اختار توليِاتّي وسوتشيمارّو للسلطة التنفيذية المؤقتة الجديدة، وتاسكا للجنة المركزية؛ إذ أُرسل هذا الأخير إلى باريس لتنظيم رابطة المهاجرين الإيطاليين هناك (كان هناك ٤٥٠٠٠ عاملٍ إيطالي مهاجر في فرنسا في عام ١٩٢١، ٢٠٠٠٠٠ في عام ١٩٢٤، وأكثر من ٤٠٠٠٠٠ بحلول عام ١٩٢٦)، فدُعي تيراتشيني نفسه إلى موسكو في أبريل/نيسان، وأُرسل سوتشيمارّو إلى برلين، وتُرك توليِاتّي في قيادة الحزب الفعالة داخل إيطاليا.

في الثاني عشر من يونيو/حزيران عام ١٩٢٣ عقد اجتماع للسلطة التنفيذية

الموسعة للكومنترن، وكانت مكرسة بشكل كبير للمسألة الإيطالية. فوصل استقطاب القوى داخل قيادة الحزب الشيوعي الإيطالي إلى نقطة عالية جديدة، وشكّل وجود بورديغا في السجن موقفًا متماسكًا على نحو متزايد. وفي نهاية المطاف، قد تؤدي سياسة الكومنترن تجاه إيطاليا إلى تصفية الحزب الشيوعي الإيطالي؛ إذ كان الكومنترن نفسه يظهر علامات انحطاطه، وكان الحزب الإيطالي حركة يسارية تناضل ضد هذا الانحطاط. وعلى الطرف الآخر، كان تاسكا يحث على القبول الكامل لخط الكومنترن. أضف إلى ذلك أنه كان منخرطًا في مفاوضات ثلاثية معقدة مع الكومنترن ومع فصيل «الأممية الثالثة» الأقلية الجديدة داخل الحزب الاشتراكي الإيطالي (بقيادة سيراتي). ووجد غرامشي، تيراتشيني، تولياتّي، وأعضاء مستقبلانيين لمجموعة الوسط لما بعد عام ١٩٢٤ أن هذا الاصطفاف يعد تهديدًا خطيرًا، واستمر في التضامن مع بورديغا.

قرر الكومنترن إقامة قيادة مؤقتة، على شكل سلطة تنفيذية مؤقتة مؤلفة من فورتيشياري، وسوتشيمارّو وتولياتّي من «الأغلبية» القديمة، وتاسكا وفوتا من الأقلية. وكان بورديغا معارضًا لهذا الحل، داعيًا إلى سياسة الامتناع عن التصويت بشكل كلي لـ«كل قوى الأقلية»؛ ثم أقنع فورتيكياري بالانسحاب من السلطة التنفيذية المعينة (استُبدل بجيناري). وتردد كل من سوتشيمارّو وتولياتّي في البداية، لكن وقع إقناعهما بقبول منصبيهما من قبل غرامشي. وكان الموقف الآن واحدًا من أكثر التعقيدات تطرفًا؛ إذ رشح الكومنترن لأول مرة قيادة حزب جديدة ضد رغبات أغلبية مرشحيها، وكان بورديغا وفورتيكياري وغيركو وريبوسي من السلطة التنفيذية الأصلية للحزب الشيوعي الإيطالي قد فضلوا سياسة عدم تعاون متعنتة في أية سلطة تنفيذية مفروضة. وكان تولياتّي وتيراتشيني وسوتشيمارّو غير راضين على حد سواء عن فرض حل، لكن أُقنعوا من قبل غرامشي بأن مخاطر القبول أقل من مخاطر السماح للقيادات اليمينية. وكتب تولياتّي أخيرًا للآخرين بأنه مستعد لقبول المنصب الممنوح له من قبل السلطة التنفيذية للكومنترن بشرط أن تشكّل مجموعة القيادة القديمة نفسها بصفتها فرعا، وتبدأ جدلاً مفتوحًا مع الأممية الثانية، ومع الأقلية في الحزب عن طريق سلسلة من التصريحات المبدئية والجدالات التي يجب ألاّ تبلغ فقط إلى الأممية الثانية، بل يتم نشرها بين الجماهير، كما في حالة الخلاف التكتيكي بين بورديغا وغرامشي في المؤتمر العالمي الرابع قبل ثمانية أشهر، وكانت الأغلبية البورديغية ما تزال غير منقسمة بشأن مسائل جوهرية، ولكن في هذه الحالة، كانت العواقب العملية للخلاف على التكتيكات أكبر بشكل لا يقارن. وفي هذه المرحلة بدأ غرامشي

بالبحث عن وسيلة للخروج من المأزق العقيم الذي وجد الحزب الإيطالي نفسه فيه، على الرغم من أنه كان قبل ستة أشهر، وقبل أن يبدأ على نحو ملموس، يبين إمكانية إنشاء أغلبية وسط جديدة من دون بورديغا.

تواجد غرامشي بحلول صيف عام ١٩٢٣ في موسكو لمدة عام، واللافت أن ما يعرف عن هذه الفترة في حياته كان قليلاً. فواحدة من أكثر ملامح الاستغراب في كتاباته المنشورة هي غياب أية انعكاسات أو حتى أوصاف لروسيا كما عرفها في الثمانية عشر شهرًا التي قضاها هناك، في الفترة الحاسمة في تاريخ الثورة. وما أمكن استخلاصه من كتاباته ومصادر خارجية هو مجرد عدد قليل من العناصر العارية. فقد كان مريضًا جدًا في الأشهر الأولى من إقامته، والتي قضاها داخل العيادة وخارجها، وحضر المؤتمر العالمي الرابع الذي سبق أن نوقش جزؤه أعلاه، والتقى بجوليا شُشت، ووقع في حبها، فقضى معها بضعة أشهر في موسكو. وعندما جاءت إلى إيطاليا في العامين ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، كانت فترة فاصلة من السعادة الشخصية في حياة غرامشي الذي كان يتوقع باستمرار إرجاعه إلى إيطاليا. ولكن مسألة إصدار أمر بإلقاء القبض عليه جعلت الأمر مستحيلاً. وأرسل لتروتسكي بعض المعلومات عن المستقبلياتية الإيطالية، بناء على طلب الأخير؛ لإدراجها كملحق للطبعة الأصلية من **الأدب والثورة**. ومن المرجح أن نشاطاته في الكومنترن جعلته على اتصال مع راديك وزينوفييف، وعندما غادر موسكو، وغادر هذا الأخير، أخبره عن عزمه على اقتراح شعار جديد من «جمهورية الاتحاد السوفياتي إلى إيطاليا». وفي النهاية أظهرت رسائله المكتوبة من فيينا إلى تولياتّي وتيراتشيني وغيرهما أن تعاطفه السياسي في هذ الوقت كان مع اليسار في الحزب البلشفي.

يصعب جدًا الحكم، بناء على أساس المواد المنشورة حتى الآن، على جوهر موقف غرامشي العام من بورديغا خلال السنوات الأولى من وجود الحزب الشيوعي الإيطالي. فمن ناحية، هناك العديد من الوثائق التي تدل على تطابق كبير بين المواقف في جميع القضايا المهمة. ومن ناحية أخرى، هناك شهادة غرامشي الخاصة بأن دوافعه لقبول سياسات بورديغا لفترة طويلة كانت تكتيكية أساسًا، وأنه، في وقت لاحق، لام نفسه بمرارة لعدم انفصاله عن بورديغا في وقت أبكر. وفي الأحوال جميعها، بدا واضحًا أن هذه الاختلافات لا تتعلق كثيرًا بمسائل التحليل الشامل، أو بالاستراتيجية كما العلاقة بين النظرية والممارسة. وبينما تقاسم وجهات نظر بورديغا على نطاق واسع في الجبهة المتحدة وطبيعة الديمقراطية الاجتماعية، وبينما لم يتم حتى الآن التوصل إلى أية استنتاجات متسقة جدًا مما **كان** يُشكّل تحليلاً مختلفا

للفاشية، فإنه اختلف بشكل واضح مع افتقار بورديغا لأية استراتيجية إيجابية داخل إيطاليا، مع تصوره الكامل للحزب، وعلاقته بالجماهير، ومع عدم المرونة، وبخاصة في مواجهة الأممية الثانية.

هناك وثيقتان تعطيان فكرة جيدة عن مواقف غرامشي في صيف عام ١٩٢٣، واللتان تظهراه بعد الاجتماع التنفيذي الموسع في يونيو/حزيران (عندما انتقده زينوفييف بسبب مواربته بشأن مسألة الاندماج مع الأممية الثالثة) وقد بدأ مشروع وضع نهج جديد لمشكلة القيادة على الرغم من أنها ما تزال تعارض بشدة سياسة الكومنترن بشأن الاندماج. أولاً، في مذكرة حول «العلاقات بين الحزب الشيوعي الإيطالي والكومنترن»، موجودة في أرشيف الحزب. كتبَ الشيوعي الإيطالي: «تعتزم الأغلبية الحالية للحزب الشيوعي الإيطالي الدفاع حتى النهاية عن موقعها ودورها التاريخي في إيطاليا، حيث يجب أن يكون الحزب الشيوعي الموحد مركزًا إيديولوجيًا لا اشتراكيًا تقليديًا ولا حلاً وسطًا. ومع ذلك، نحن ندافع عن مستقبل الثورة الإيطالية... ربما نرتكب أخطاء، ونحن على استعداد لتعديلها، لكننا لسنا على استعداد للسماح للمركز بجذب عناصر جدد واستيعابها من خلال إدخالها إلى الفرع الإيطالي للكومنترن لكي يتحولوا إلى أساس جديد يمثل أفرادًا يرغبون في عقد تسوية مع الاشتراكيين حول القضية الأساسية. يجلب موقف الكومنترن ونشاط ممثليه التفكك والفساد في صفوف الشيوعية، فقررنا النضال ضد العناصر التي من شأنها تصفية حزبنا، وضد العناصر الفاسدة؛ إذ أن حالة عدم الشرعية والنفي تجعل هذا الأمر إلزاميا، ولا نريد أن يتكرر في إيطاليا ما حدث في المجر ويوغسلافيا؛ إذ تلقى الكومنترن أيضًا بضع ضربات ونحن نرد الضربات، فلا ينبغي أن نلام على ذلك، ومن الخطأ أن يتحالف المرء مع عناصر غير جديرة بالثقة». وتتألف الوثيقة الثانية من رسالة بُعث بها في أواخر يوليو/تموز إلى عدد من الرفاق، ومن بينهم تولياتّي، وتيراتشيني، وفورتيكياري وليونيتي. وقد كتب فيها غرامشي: «أنا مقتنع تمامًا أنه في الوقت الحاضر لا يمكن أن تأتي نتائج مفيدة من أية مناقشة تقتصر على الجوانب التنظيمية والقانونية لمسألة القضية الإيطالية، ومثل هذه مناقشة لا يمكن إلاّ أن تزيد الأمور سوءًا، وتجعل مهمتنا أكثر صعوبة وخطورة. فما يتعين علينا القيام به هو العمل بشكل ملموس، من خلال نشاط الحزب والعمل السياسي الذي يتكيف تمامًا مع الوضع الإيطالي، لإثبات أننا نحن ما ندعيه تمامًا، والعمل على التخلي عن موقف 'عباقرة لا يقدرون.' هذا الموقف الذي حافظنا عليه حتى الآن». فالفقرة الأخيرة تعبير واضح بما فيه الكفاية عن انتقادات غرامشي لبورديغا في هذه اللحظة.

ومع هذا ما يزال من المستحيل تتبع مسار التطور السياسي لدى غرامشي في هذه السنين بشكل كامل، كما سبق وأشرنا إلى ذلك. وتمثل الوثائق المذكورة أدلة لا لبس فيها على العناصر الأساسية لموقفه في صيف عام ١٩٢٣، إنها تظهر حماقة الرأي القائل إن غرامشي كان ببساطة «رجل الكومنترن». وقد دخل القيادة بدلاً من بورديغا العنيد. وإنْ كان هناك رجل الكومنترن فإنه تاسكا. ولم يختلف غرامشي عن بورديغا في إدانته سياسة الكومنترن. وتظهر الوثائق، من الناحية الأخرى بداية وصول غرامشي إلى تقدير سياسة بورديغا التي لم تكن مختلفة عن حكمه العدائي السابق على الجمود «المتعنت» لقادة الحزب الاشتراكي الإيطالي في نهاية الحرب. ومن وقت دخوله الأول الأعرج في البصم على موضوع الحياد في عام ١٩١٤، كانت إحدى ثوابت موقف غرامشي هي رأيه في ضرورة أن تدخل السياسة الثورية بشكل فعال في التاريخ حتما. ولم تكن ماثلة ببساطة في اعتماد المواقف «الصحيحة» وانتظار إثبات صحتها، وانتظار المسار التاريخي لتوفير الظروف التي تقع فيها الإطاحة بالطبقة الحاكمة، والاعتراف بالثوريين الحقيقيين من قبل الجماهير إيذانا ببدء الاشتراكية. وكان في هذه الصائفة من عام ١٩٢٣ تباين حاد جدًّا بين بورديغا وغرامشي بالفعل، على الرغم من التداخل الكبير بين وجهات نظرهما. وكان ثمة تقاسم تقدير مشترك للأهمية الحاسمة للدفاع عن الحزب ضد «التصفية» التي كانت ـ من وجهة نظرهما ـ تهديدًا من طرف اتفاقات الكومنترن مع الوسطيين المشكلين للحزب الشيوعي الإيطالي. وخلص بورديغا إلى أن الأممية الثانية آخذة في التحلل، فكان من الضروري تنظيم أممية معارضة لمحاربة ذلك الانحطاط. في حين أن غرامشي خلص في الواقع إلى أنه ينبغي على الحزب الاضطلاع الكامل بمهمة خلق الثورة في إيطاليا إذا لزم الأمر ضد الأممية الثانية. وكتب في رسالة بعد بضعة أشهر من فيينا: «يعالج أماديو الأمور من وجهة نظر أقلية الأممية، لكن علينا أن نقارب الأمور من وجهة نظر الأغلبية الوطنية». ولعب هذا الاختلاف في المنظور دورًا حاسمًا في وقت لاحق في تحديد موقف غرامشي من الصراع داخل الحزب في روسيا.

تواجد الحزب الشيوعي الإيطالي في حالة شبه شرعية طوال عام ١٩٢٣، ولم يكن محظورا، لكن قادته ومسلحيه وصحافته كانوا خاضعين للقمع المستمر والمضايقات، فكان أبريل/نيسان نقطة متدنية فيما يتعلق بالعضوية مع ما يزيد قليلاً عن ٥٠٠٠ في الحزب، وشهد الصيف تراكمًا بطيئًا إلى نحو ثمانية آلاف ونصف في شهر نوفمبر/تشرين الثاني. لكنْ، في سبتمبر/أيلول اعتُقل تولياتّي وتاسكا وفوتا وجيناري، وهم أربعة من الأعضاء الخمسة في السلطة التنفيذية الجديدة. وجرت في

أكتوبر/تشرين الأوّل أول محاكمة للشيوعيين. وكانت انتصارًا كبيرًا لبورديغا، وبلغ هذا الانتصار ذروته حدّ الإفراج عنه. وفي ديسمبر/كانون الأوّل، أُطلق سراح تولياتّي وتاسكا وآخرين. لكنْ، في وقت متأخر من ديسمبر/كانون الأول وفي يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٤ خفّضت تدابير قمعية جديدة مرة أخرى من نشاط الصحافة الشيوعية حتى وصلت حدّ الصمت التام.

عاد بورديغا إلى نابولي في أكتوبر/تشرين الأوّل بعد إطلاق سراحه، ورفض أي موقع قيادي. وبدلاً من ذلك قام بصياغة رسالة مفتوحة إلى المقاتلين الحزبيين جميعهم تهدف إلى إعادة تأكيد وجهات نظر الأغلبية القديمة من الحزب الشيوعي الإيطالي في مواجهة الكومنترن والأقلية اليمينية. وكان تولياتّي وسوتشيمارّو وآخرين جميعًا أول من استعد للتوقيع، لكن رفض غرامشي بأسلوب موجه، وفي سلسلة من الرسائل تفوق الثلاثة المذكورين أعلاه، ليونيتي وجيناري وتريسّو وكاميلا رافيرا. وكان للمجموعة الوسطية وجود ملموس لأول مرة. وانتقل غرامشي في نوفمبر/تشرين الثاني من موسكو إلى فيينا لتولي مسؤولية مكتب الكومنترن الذي تأسس حديثا من أجل العمل المناهض للفاشية. وكانت هذه اللحظة هي التي يبدو فيها أخيرًا أنه قد قرر الشروع في إنشاء أغلبية الوسط الجديدة من دون بورديغا، والعمل على رأب الصدع مع الكومنترن. وعلى الرغم من أنه لم يتغلب، بأي حال من الأحوال، على وجهات نظر الكومنترن بشأن سياسة الجبهة الموحدة، ولم يكن مستعدًا ليتبع بورديغا على طريقته لخلق معارضة دولية، وكان معاديًا، على نحو متزايد، لحرمان سياساته داخل إيطاليا.

كان ما اقترحه غرامشي وسيلةً للخروج من المأزق الذي وجد الحزب الشيوعي الإيطالي نفسه فيه استراتيجية جديدة للحزب في إيطاليا. وهي استراتيجية ذات صلات وثيقة مع موضوعية جريدة **أوردينه نوفو** القديمة لعامي ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، وتجديدًا شاملاً للحزب نفسه، مستوحاة من مفهوم مختلف تمامًا عن مفهوم بورديغا. وفي وقت مبكر من سبتمبر/أيلول عام ١٩٢٣، في رسالة إلى السلطة التنفيذية للحزب الشيوعي الإيطالي، مكتوبة من موسكو حول موضوع اقتراح إقامة صحيفة يومية جديدة للطبقة العاملة بالتعاون مع تيار «الأممية الثالثة» الذي كان في مسار طرده من الحزب الاشتراكي الإيطالي، بدأ غرامشي نزع بعض المواضيع التي كانت مصدر إلهام لكل من ممارسته السياسية بين الأعوام ١٩٢٤ و١٩٢٦، وكذلك كتابات السجن. واقترح **الوحدة** اسما للصحيفة الجديدة، وشعار «جمهورية العمال والفلاحين الاتحادية» وسيط «إعداد إيديولوجي» لنظام سوفياتي. ويمثل هذا القلق من «القضية

الجنوبية» مع الشكل الملموس الذي قد يتخذه تحالف العمال والفلاحين في إيطاليا شيئًا جديدًا تمامًا في الحزب الإيطالي في ذلك الوقت. فقد أعاد إحياءُ المواضيع الرئيسة لجريدة **أوردينه نوفو** اقتراح تشكيل **لجان داخلية** معارضة للقيادة الإصلاحية للاتحاد العام للعمال الإيطاليين، وتميل بشكل متزايد إلى حل وسط مع الفاشية.

أوضح غرامشي ـ في الأشهر التي تلت ذلك، في سلسلة من الرسائل إلى أعضاء آخرين من مجموعة «الوسط» الجديدة من قادة الحزب الشيوعي الإيطالي، العناصر الرئيسة للاستراتيجيا الجديدة التي اقترح ضرورة النضال لأجلها. ويجب أن يكون الهدف الرئيس هو الفوز بقاعدة جماهيرية حقيقية للحزب الشيوعي الإيطالي. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح غرامشي، في ١ مارس/أذار أربعة مجالات رئيسة من المبادرة: ١ ـ الدعاية المكثفة حول شعار حكومة الفلاح والعامل. ٢ ـ النضال ضد الأرستقراطية العمالية، بهدف تعزيز تحالف بين جماهير العمال في الشمال وجماهير الفلاحين في الجنوب، وإنشاء لجنة تنظيمية خاصة بالجنوب. ٣ ـ برنامج مكثف للتثقيف السياسي داخل الحزب، بهدف استبدال الانقسامات الداخلية القائمة، وتوسيع القيادة. ٤ ـ تكثيف النشاط الشيوعي بين السكان المهاجرين، وقبل كل شيء في فرنسا. وطرح غرامشي، في رسائل لاحقة، فكرة «فيدرالية» للجنوب، وشدد على أهمية محاولة تحفيز نوى مجالس المصانع في المستقبل (كان هذا واحدًا من العناصر الجوهرية لاستراتيجيا الحزب الشيوعي الإيطالي في السنين التالية، حتى لحظة اعتقال غرامشي)، ومناقشة المراحل الانتقالية المحتملة التي قد تتدخل بين هزيمة الفاشية وثورة البروليتاريا. وتحدث عن أهمية فوز الطبقة العاملة في ميلانو في المواقع الشيوعية شرطا مسبقا للثورة في إيطاليا.

بيد أنّ ما يُمكن أن يكون أهمّ من الأهداف الاستراتيجية الجديدة التي بينها غرامشي، هو التصوّر الجديد للحزب الذي قام بطرحه في هذه الرسائل، وفي الرسالة الرئيسة للمراسلات جميعها، المكتوبة في ٩ فبراير/شباط عام ١٩٢٤. وكتب ما يلي: «كان يتمثل خطأ الحزب في إعطاء الأولوية بطريقة مجردة لمشكلة التنظيم التي كانت تعني عمليا وببساطة إنشاء جهاز من الموظفين الذين يمكن أن يعتمدوا على الأرثوذكسية مقابل وجهة النظر الرسمية... لقد كان الحزب الشيوعي ضد تشكيل خلايا المصانع. وتعد أية مشاركة للجماهير في النشاط والحياة الداخلية للحزب، باستثناء المناسبات الكبيرة وبعد صدور مرسوم رسمي من الوسط، خطرًا على الوحدة والمركزية، ولم يُنظر إلى الحزب على أنه نتيجة لعملية جدلية تكون فيها الحركة العفوية للجماهير الثورية، وتنظيم وتوجيه إرادة تجمع الوسط، منظورا إليها على أنها

مجرد شيء معلق في الهواء، شيئًا مستقلا بذاته وذا إنمائية ذاتية، شيئًا ستنضم إليه الجماهير عندما يكون الوضع جيدًا وذروة الموجة الثورية في أعلى نقطة لها، أو عندما يقرر مركز الحزب الشروع في هجوم ومواقف على مستوى الجماهير من أجل إثارتهم وقيادتهم إلى العمل. بطبيعة الحال، وبما أن الأمور لا تُنْجز بهذه الطريقة، تشكلت مناطق العدوى الانتهازية من دون أن يعرف المركز شيئًا عنها، وكان لها انعكاس في المجموعة البرلمانية لاحقًا في شكل أكثر عضوية، وفي الأقلية». وكانت استمرارية هذا النقد للحزب الشيوعي الإيطالي تحت قيادة بورديغا مع تحليل غرامشي المبكر للتشدد واضحة. وكان ينبغي توسيع نطاقه وتنظيره بشكل كامل في بعض المقاطع الرئيسة لدفاتر السجن. ففي هذا الوقت بدأ غرامشي يطور هذه المواضيع في صفحات **أوردينه نوفو** التي أعيد إحياؤها بصفتها هيئة نظرية في مارس/أذار؛ إذ كتب الأرقام الأولى تقريبًا بمفرده في فيينا، ورأى بوضوح الاستعراض الجديد باعتباره عنصرًا أساسيًا في الحملة المكثفة للتعليم السياسي الذي كان ضروريا في حصول الحزب على استراتيجيا سياسية جديدة.

في ربيع عام ١٩٢٤، استعد الحزب الشيوعي الإيطالي لمحاربة الانتخابات العامة، في ظل قانون انتخابي جديد مرجح، وفي جو من الرعب وتزوير الانتخابات. وقد نجحت الفاشية في جذب شرائح واسعة من البورجوازية والبرجوازية الصغيرة وراء قائمتها الانتخابية، والآن حصلت على دعم الفاتيكان، (الشيء الذي أدى إلى انقسام في الحزب الشعبي، انظر الهامش ١٤، ص٦٢). وكان مدعومًا من قبل مراكز حاسمة لرأس المال النقدي والصناعي، ففضلت معظم أحزاب المعارضة مقاطعة الانتخابات. لكن عندما أعلن الحزب الشيوعي الإيطالي أنه سيشارك الأحزاب الأخرى المناهضة للفاشية اقترح الحزب الشيوعي الإيطالي كتلة انتخابية، فقُوبلت بالرفض. لذلك شكل قائمته الخاصة جنبًا إلى جنب مع «أعضاء الأممية الثالثة» الذين طُردوا من الحزب الاشتراكي الإيطالي، وانضموا إلى الحزب الشيوعي الإيطالي رسميًا بعد المؤتمر العالمي الخامس في يونيو/حزيران. وكان ممثل الكومنترن في إيطاليا خلال هذه الفترة (ج. همبرت دروز) نشطًا في الضغط على قادة الحزب الشيوعي الإيطالي بشكل خاص. وبنى سياسة «مرنة» تجاه القوى الفاشية الأخرى، فعمل بشكل وثيق جدًا مع تاسكا وفوتا عضوي الأقلّية في السلطة التنفيذية.

كان لدى الحزب الشيوعي الإيطالي، في وقت الحملة الانتخابية، نحو ١٢٠٠٠ عضوٍ (إذ تم إدراج ٢٠٠٠ «من أعضاء الأممية الثالثة»). وكان لدى منظمة الشباب ٥٠٠٠ شخص آخر. وسيطرت لجنة النقابات الشيوعية على حوالي سدس الـ١٢٠

ألف عضوٍ الذين بقوا في الاتحاد العام للعمال الإيطاليين عندما ظهرت جريدة **الوحدة/يونيتا** اليومية للحزب في فبراير/شباط. وقد حققت توزيعا يقارب ٢٥٠٠٠. وظهرت جريدة **أوردينه نوفو** الجديدة في مارس/أذار في ٦٠٠٠ نسخة، فحقق الحزب نجاحًا معتدلاً في الانتخابات؛ إذ انتخب ١٦ عضوًا في البرلمان، وحافظ على توصيته مقارنة بانتخابات عام ١٩٢١ أفضل بكثير من الأحزاب الاشتراكية. وكان من بين المنتخبين غرامشي الذي عاد إلى إيطاليا في مايو/أيار.

انفجر مشكل بورديغا مرة أخرى خلال الحملة الانتخابية عندما رفض هذا الأخير أن يقود أو يُدرَج بإطلاق في القائمة الانتخابية للحزب، وهو الآن في موقف معارضة متعنتة على الصعيدين الوطني والدولي، ويمكن الحصول على فكرة في ما يتعلّق بموقف أتباعه في هذا الوقت (على الرغم من أن غرامشي كان يشدد على أن بورديغا نفسه لا يحمل مثل هذه الآراء) من محادثة جرت بين همبرت دروز وغريكو في ذلك الوقت (أحد أتباع بورديغا بلا شك) والتي ذكرها دروز لزينوفييف في ١٥ فبراير/شباط عام ١٩٢٤. قال غريكو: «لدى الأممية والحزب خطّ معادٍ للشيوعية، فمن واجب بعض القادة، عندما يرون انحرافًا خطيرا، أن يرفضوا اتباع الانضباط... وبعض الرفاق مُقدّر عليهم أن يكونوا قادة إن أمكن القول. وبورديغا، مثل لينين، واحد من هؤلاء الرجال الذين لا يمكن تطبيق الانضباط عليهم بقدر ما يمكن تطبيقه على غيرهم من أعضاء الحزب. فمهمتهم التاريخية هي تطبيق الانضباط على الآخرين، وليس احترامه».

في مايو/أيار، بعد أيام قليلة من عودة غرامشي إلى إيطاليا، أقام الحزب الشيوعي الإيطالي مؤتمرًا استشاريًا قرب كومو. وقُدّمت ثلاث مجموعات منفصلة من الأطروحات من قبل اليسار (على توقيعات بورديغا وغريكو وفورتيكياري وريبوسّي)، والوسط (على توقيعات جيناري وليونيتي ورافيرا وسوتشيمارّو وتولياتّي)، واليمين (على توقيعات تاسكا وفوتا وبرتي). على الرغم من أنها لم تكن سوى حالة استشارية، إلاّ أنّ التصويت على هذه الأطروحات كان مؤشرًا جيدًا لتوازن قوى الحزب الشيوعي الإيطالي في تلك اللحظة. وأظهر أن الوسط ملك أغلبية ضئيلة في اللجنة المركزية تفوق اليمين، ولكن اليسار الذي رفض بالطبع المشاركة في الهيئات القيادية للحزب، كان أقوى بكثير من الفصيلين الآخرين المجتمعين في جهاز الحزب.

انتقدت أطروحات اليمين، الخط الكامل للحزب الشيوعي الإيطالي منذ ليفورنو،

ومع الترحيب بتشكيل الوسط الجديد الذي حدث بمسؤولية مشتركة مع اليسار لهذا الخط، توقفت عند مواقف المؤتمر العالمي الرابع ـ على الرغم من أنها كانت، كما سيتبين لنا، هذه المرة في مرحلة المراجعة، وأنّ اليمين أظهر وعيه بذلك من خلال التحذير من تفسير واسع جدًا لشعار «حكومات العمال». واتخذت أطروحات الوسط التي وضعها تولياتّي، بينما كان غرامشي ما يزال في فيينا ودعمه عند عودته، موقفا تمثّل في كون القيادة القديمة كانت على حق في النضال ضد الأقلية، لكن على خطأ في معارضة خط المؤتمر الرابع. وقد رفضوا أطروحات روما، وقبلوا تفسيرًا محدودًا للجبهة المتحدة. وكما فعل زينوفييف في المؤتمر العالمي الخامس، عرّفوا الديمقراطية الاجتماعية بأنها «الجناح اليساري للفاشية». ورأوا في «حكومات العمال» شعار تعبئة مفيد لإقناع قطاعات الجماهير الأكثر تخلفا بأنّ الاستيلاء على السلطة كان على جدول الأعمال. لكنّهم حذروا من الوهم الذي يقول إنه يجب أن تكون هناك مراحل وسيطة قبل تطبيق الديكتاتورية البروليتارية، وذكروا بأن «وجود نظام دكتاتوري مسلح دائم يفتح أمام إيطاليا فترة من الثورة الدائمة». وعرفوا الفاشية بأنها «الدكتاتورية المسلحة لجزء من البرجوازية الرأسمالية ومالكي الأراضي الكبار». وقدم اليسار مجموعة أطروحات تعيد ببساطة التأكيد على صحة أطروحات روما، وكل الخط الذي يتبعه الحزب منذ ليفورنو، وتتهم الكومنترن بوضع آمال زائفة في الحزب الاشتراكي الإيطالي، وتؤكد على مخاطر الجبهة الموحدة وشعارات حكومة العمال.

أحيلَ الوضع بأكمله داخل الحزب إلى المؤتمر العالمي الخامس الذي عقد في الشهر التالي. وحلّ القيادة الذي سوف يقرره الكومنترن ما يزال غير مؤكد. ومع ذلك فقد تغير قدر كبير في الحزب في الأشهر السابقة. كان موقف بورديغا متمثّلا في إثبات أن أي تغيير في خط الكومنترن ككل يجعل من الممكن لليسار المشاركة مرة أخرى في قيادة الحزب، واعتبر الوسط الجديد كما لو أنه استسلم إلى تاسكا، ورأى أن اليمين كان بمثابة القيادة المنطقية في ضوء استراتيجيا الكومنترن الحالية. ومن ناحية أخرى، لم يعد لديه حق احتكار سياسة الكومنترن بالكامل، أضف إلى ذلك، كما سنرى، في أعقاب الأحداث الألمانية، كان المد يتحرك ضده في الأممية الثانية. ومع هذا اقترب تاسكا نفسه إلى حد ما من الوسط منذ منتصف مارس/أذار عام ١٩٢٤ وصاعدًا، في سياق تعاونه مع تولياتّي على رئاسة الحزب. علاوة على ذلك، ولعدة أسباب (بما في ذلك الأسباب الشخصية) فقد كان حريصًا على الانسحاب لفترة من المسؤوليات القيادية. وفي الحقيقة استقال من السلطة التنفيذية في أبريل/ نيسان.

كان الوسط في الحقيقة أقوى بكثير مما هو عليه في كومو. فعلى مدى السنين اللاحقة استوعب تاسكا ومعظم اليمين، وهزم اليسار داخل المنظمة الحزبية بإجمال، ولم يتغلّب على تصنيفها وملفها وحسب، ولكن كذلك على العديد من قادتها ومنهم غريكو في عام ١٩٢٥. فالتصوّر الجديد للحزب نفسه، والاستراتيجيا المميزة داخل إيطاليا التي بدأ غرامشي في صياغتها في تبادله للرسائل مع تولياتّي وتيراتشيني وآخرين في أوائل عام ١٩٢٤، كانت في تناقض حاد مع ما كان قد حدث من قبل. ولكن العامل الحاسم في تغيير القيادة بين عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤ كان بلا شك على المستوى الدولي أو المواقف الخاصة، والدور الذي يلعبه الكومنترن، والأهم من ذلك، في المعنى الأوسع من الطريقة التي صُوّرت بها العلاقة بين الأبعاد الوطنية والدولية للثورة. وكتب غرامشي في الرسالة الهامة المؤرخة بتاريخ ٩ فبراير/شباط التي سبق الإشارة إليها: «أماديو... يعتقد أن تكتيك الأممية يعكس الوضع الروسي، أي أنه وُلد على أرض الحضارة الرأسمالية المتخلفة والبدائية. بالنسبة إليه، هذا التكتيك طوعي للغاية ومسرحي، لأنه مع إرادة ذات مجهود رهيب كان من الممكن حصول الجماهير الروسية على نشاط فعل ثوري لم يحدده الوضع التاريخي. ويعتقد أنه بالنسبة إلى البلدان الأكثر تقدمًا من أوربا الوسطى والشرقية فإن هذا التكتيك ليس ملائما أو حتى غير مجدٍ. ففي هذه الدول تعمل الآلية التاريخية وفقا لكل المخططات المعتمدة في الماركسية: توجد هناك الحتمية التاريخية التي كانت مفقودة في روسيا، ويجب أن تكون المهمة الأساسية، تنظيم الحزب، هدفا في حد ذاته. وأعتقد أن الوضع مختلف تمامًا. أولاً: لأن المفهوم السياسي للشيوعيين الروس تشكل على أساس أممي، وليس على أساس قومي. ثانيًا: لأنه في أوربا الوسطى والشرقية لم يقتصر تطور الرأسمالية على تشكيل طبقات بروليتارية واسعة وحسب، بل أيضًا نتيجة لذلك خلق الطبقة العليا الأرستقراطية العمالية، مع إلحاقه بالبيروقراطية النقابية والفئات الاجتماعية الديمقراطية. وهذا التصميم الذي كان في روسيا موجهًا مباشرة، وقاد الجماهير إلى الشوارع نحو اندلاع ثورة، كان في أوربا الوسطى والغربية معقدًا من قبل كل هذه البنى الفوقية السياسية التي نشأت عن التطور الأكبر للرأسمالية. وهذا يجعل عمل نشاط الجماهير أبطأ وأكثر حذرا، وبالتالي يتطلب من الحزب الثوري استراتيجيا وتكتيكات أكثر تعقيدًا وأطول أجلاً من تلك التي كانت ضرورية للبلاشفة في الفترة ما بين آذار/مارس ونوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١٧. وفي الحقيقة يوجد لدى أماديو هذا المفهوم، فهو يسعى إلى تحقيق انتصاره لا على الصعيد القومي وحسب، ولكن أيضًا على الصعيد الأممي، مما يعني شيئًا واحدًا: إنه رجل مقتنع،

ويناضل بمهارة ومرونة كبيرتين لتحقيق هدفه، لتجنب الإخلال بأطروحاته، وتأجيل أية عقوبات في الكومنترن قد تمنعه من الاستمرار حتى الفترة التاريخية التي تحرم فيها الثورة في أوربا الغربية والوسطى روسيا من موقف الهيمنة الذي تحمله اليوم. ولكنْ، ينبغي علينا نحنُ، غير المقتنعين بالحقيقة التاريخية لهذا المفهوم، أن نواصل تحالفنا معه سياسيا. فإعطاؤه المكانة الدولية التي يتمتع بها حاليًا شيء آخر تمامًا. أما أماديو، فيعالج الأمور من وجهة نظر أقلية أممية. ولكن يجب علينا أن نتناول الأمور من وجهة نظر الأغلبية الوطنية.

الحزب الشيوعي الإيطالي بقيادة غرامشي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦

يمكن النظر إلى العامين اللّذين قاد فيهما غرامشي الحزب الشيوعي الإيطالي على أنهما ختام حقبة، الحقبة التي افتتحتها ثورة أكتوبر/تشرين الأوّل وقد قامت فيها الأحزاب الشيوعية الفردية بتطوير تحليلاتها النظرية واستراتيجيتها من حيث فرضية واحدة أساسية، واقع الثورة. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن العديد من الشيوعيين لم يعتقدوا بعد ذلك بأن الثورة كانت على جدول الأعمال المباشر، ولاسيما خلال «الفترة الثالثة». ويعني ذلك أنه ابتداء من مطلع عام ١٩٢٤ أصبحت سياسات الكومنترن مرتبطة بشكل متزايد بالنضال في الحزب الروسي. وبحلول عام ١٩٢٧ أصبحت التطورات الروسية هي العامل الحاسم.

وهكذا وُجدت مرحلة انتقالية في الفترة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦، وهي مهمة جدًا لتأكيد أن مجال المناورة ما زال قائما في هذه الفترة بالنسبة إلى حزب فردي مثل الحزب الشيوعي الإيطالي. فالتوافق بين استراتيجية الكومنترن واستراتيجية الحزب الإيطالي بعد المؤتمر العالمي المهم في يونيو عام ١٩٢٤ لم تكن مجرد مسألة سبب ونتيجة، بل كانت نوعا ما مسألة مُنقلب «يسار» تكتيكي، عن طريق تداخل الكومنترن مع «يساريّة الحزب الشيوعي الإيطالي الموجودة مسبقا. ويتضح ذلك بواسطة الأحداث اللاحقة؛ لأنه في ربيع عام ١٩٢٥، كان على الكومنترن أن يعكس تحول «اليسار» بعد سقوط ماكدونالد في بريطانيا وهريوت في فرنسا، وصعود هيندنبرغ في ألمانيا إلى السلطة، وقمع الحزب الشيوعي الألماني، والتوحيد الجديد لنظام موسوليني في إيطاليا، والمنعطف الرجعي للأحداث في بولندا واستونيا، والحديث عن الاستقرار المؤقت للرأسمالية. ومع ذلك لم يكن هناك منعطف يميني مقابل في خط الحزب الإيطالي الذي لم يكن يخضع لأية تعديلات كبيرة حتى بعد اعتقال غرامشي. وقد يكون جزءٌ من سبب حرية المناورة التي يكشف عنها ذلك ـ على الرغم من انشقاق

الأحزاب الشيوعية في هذه الفترة نفسها ـ هو علاقات السلطة المعقدة للغاية في الكومنترن في هذا الوقت. وكان زينوفيف رئيسا للأممية الثانية خلال هذه الفترة، وكان في عام ١٩٢٤ متحالفًا مع ستالين، ومهاجما لتروتسكي بسبب سياساته «المناهضة للفلاحين». وبحلول عام ١٩٢٦، كان متحالفا مع تروتسكي، ومهاجما لستالين وبوخارين بسبب سياساتهما «المؤيدة للفلاحين». لكن مع أوائل عام ١٩٢٥، بدأ اليمين البوخاريني يظهر داخل الكومنترن. وكانت له أهمية خاصة بالنسبة إلى الحزب الإيطالي إذ أن همبرت دروز الذي ذكر من قبل على أنّه ممثّل للكومنترن في إيطاليا خلال عام ١٩٢٤، وبصفته زميلاً وثيقا لتاسكا خلال تلك الفترة، عاد إلى موسكو في عام ١٩٢٥ لتولي مسؤولية القسم اللاتيني للأممية الشيوعية. وأقام دروز علاقات ممتازة مع بوخارين، وسقط معه في عام ١٩٢٩. ويبدو أن نتيجة هذا الوضع المعقد هو أن زينوفييف من جهة واليمين البوخاريني من جهة أخرى ألغيا بعضهما بعضًا بشكل فعال لهذه الفترة، مما أدى إلى أنه كان من الممكن لسياسات «اليسار» في بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا أن تتعايش مع سياسات «اليمين» في بلدان مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أو يوغسلافيا، وكانت العوامل المحددة قومية وليست دولية في كل حالة.

يكتسي هذا التواتر أهمية حاسمة في فهم التنسيقات السياسية الأساسية لكتابات غرامشي في السجن. وهذا له استمرارية عضوية مع العالم السياسي الذي كان يسير فيه غرامشي قبل اعتقاله، لأنه يُظهر انفصالاً جذريا عن العالم السياسي الذي كان قائما في الوقت الذي كتبت فيه. وربما كان هذا سببا رئيسا في الغموض والطابع غير المباشر لبعض الانعكاسات السياسية المركزية في **دفاتر السجن**، حول الثورة في الغرب، وحول الحزب، والدولة، وما إلى ذلك. فمن المؤكد أن السبب الرئيس لعدم ملاءمة العديد من المحاولات المبذولة لتفسير غرامشي من حيث المعايير التي ليس لها معنى في عامله السياسي: الجبهة الشعبية والستالينية... إلخ، ويجب أن يسعى أي تنظير لعمل غرامشي إلى وضعه في سياقه التاريخي الحقيقي، وأن يسعى إلى شرح كل عناصره المتناقضة أحيانًا، وليس بعضها فقط.

كما ذكرنا من قبلُ، تقرّر بعد مؤتمر كومو إحالة الوضع القيادي في الحزب الإيطالي إلى المؤتمر العالمي الخامس القادم الذي سيعقد في أواخر يونيو/حزيران عام ١٩٢٤. وشمل المندوبين الإيطاليين، بورديغا وتولياتّي وتيراتشيني وتاسكا وسيراتي وغريكو وليونيتي وبيرتي، وجميعهم وصلوا إلى موسكو في وقت مبكر من الشهر (غرامشي وسوتشيمارّو، من ناحية ثانية، لم يكونا قد غادرا إيطاليا بعدُ عندما

اندلعت أزمة ماتيوتي في ١٢ يونيو/حزيران، فألغيت مغادرتهما). ويمكن تفسير الاستراتيجيات المحددة في المؤتمر العالمي الرابع على أنها ردود على المسار الفعلي للأحداث التاريخية، على الأقل في أوروبا. ولا يمكن فهم المنقلب «اليساري» الذي عقب أكتوبر/تشرين الأوّل من عام ١٩٢٣ المنعكس في المؤتمر العالمي الخامس، إلاّ من حيث الصراع الداخلي الذي اندلع بالفعل في الاتحاد السوفياتي، ومن حيث مناورة زينوفييف لتحويل اللوم عن الكارثة الألمانية.

أطلق زينوفييف وستالين في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٢٣ حملة ضد «التروتسكية»، ونشرت الجريدة السادسة والأربعين برنامجهما السياسي، ونشر تروتسكي مقالات مساره الجديد. وفي أكتوبر/تشرين الأوّل شارك الحزب الألماني بقيادة براندلر في محاولة انتفاضة متمردة فاشلة؛ إذ قام زينوفييف بالتخطيط للتمرد في موسكو، أما الاتصال بين موسكو والحزب الشيوعي الإيطالي فقد تكفّل به راديك شخصيًا. وبعد الهزيمة، جعل زينوفييف براندلر كبش الفداء لهذه القضية برمتها، وتحالف تروتسكي الذي كان يؤمن بإمكانية الثورة في ألمانيا، مع راديك الذي لم يكن ليدافع عن براندلر في تحمل المسؤولية. وقد دعم زينوفييف يسار الحزب الألماني بقيادة فيشر وماسلوف، وحلا محل براندلر. واتهم هذا الأخير باليمينية. فأخذ زينوفييف زمام المبادرة في تحول الكومنترن بشكل حاسم إلى اليسار، وقد صُممت هذه المناورات أساسًا لمنع الكارثة الألمانية التي تستخدمها المعارضة الروسية لتشويه سمعة زينوفييف نفسه. مكتبة سُر مَن قرأ

رُسمت خطوط المعركة علنا. ففي المؤتمر الخامس كان قادة الأغلبية الروسية مشغولين قبل ذلك بمنع المعارضة من الفوز بحلفاء دوليين. وكان المرشح الواضح لقيادة الفرع الدولي في دعم المعارضة الروسية هو بورديغا، مع أن تروتسكي قد قاد الهجوم على رفض الأخير للجبهة المتحدة في المؤتمر الرابع، وعلى اعتناقه «نظرية الهجوم» في الثالث؛ بسبب التقارب الواضح بين وجهات نظر بورديغا حول انحطاط الكومنترن، ووجهات نظر تروتسكي حول الانحطاط داخل الحزب البلشفي. وسعى زينوفييف إلى منع هذا التحالف من خلال دمج بورديغا في قيادة الكومنترن بمنصب نائب الرئيس. ورأى في الانحباس بين الوسط واليسار الحل الأفضل للتصدّعات الداخلية في صلب الحزب الشيوعي الإيطالي، ونتيجة للتحول التكتيكي إلى اليسار الذي قام به بعد الهزيمة الألمانية لم يعد ينظر لتاسكا واليمين بالأمر نفسه.

بيد أن هذه الخطط تحطّمت على صخور بورديغا، فكان مستعدًا لقبول وظيفة في

السلطة التنفيذية للكومنترن، لأنه يحتاج إلى الحفاظ على الاتصالات الدولية في ضوء وجهة نظره المتعلقة بتنظيم فصيل أقلية يساري دولي. لكنه رفض أي منصب قيادي داخل الحزب الشيوعي الإيطالي. ومن المفارقات، أن المؤتمر الخامس في الوقت نفسه حوّل خط الأممية الشيوعية إلى حد كبير إلى المواقف التي كان يدافع عنها بورديغا - وهي جبهة متحدة من الأسفل، وتجسد نضالا على جبهتين ضد الفاشية وضد الديمقراطية الاجتماعية، وما إلى ذلك. (الخط الذي اتبعته قيادة غرامشي للعامين المقبلين)، وفي الوقت نفسه عاين عزل بورديغا النهائي من الناحية التنظيمية. وقدم بورديغا للمؤتمر الرئيس تقريرًا عن الفاشية، وكان هناك جدال قليل مع ضغط مساو قام بوضعه هو على النضال ضد الفاشية والديمقراطية الاجتماعية. وتحدث تولياتّي عن الديمقراطية الاجتماعية بصفتها جناحا يساريا للفاشية، واختلف عن بورديغا حول مسائل التركيز أكثر من مسائل الجوهر، مؤكدًا على الحاجة إلى جعل الحزب الشيوعي الإيطالي حزبا شعبيًا، والحاجة إلى مزيد من العمل بين الفلاحين، وغير ذلك. ولخص زينوفييف عمل المؤتمر، متحدثا عن بدائل محتملة للرأسمالية في عصر «أزمة لا يمكن علاجها»: «إن الديمقراطيين الاجتماعيين من الجناح اليميني للحركة العمالية هم في مسار تحوّل، إذ يتحول المزيد والمزيد إلى الجناح اليساري للبرجوازية، وفي أماكن أخرى إلى جناح الفاشية، وهذا السبب في أنه من غير الصحيح تاريخيا الحديث عن 'انتصار الفاشية على الديمقراطية الاجتماعية'». إن الفاشية والديمقراطية الاجتماعية (بالقدر الذي يهم قادتهما) هما يشكلان اليدين اليمنى واليسرى للرأسمالية الحديثة التي ضعفت إلى حد ما عقب الحرب الإمبريالية الأولى، وفي المعارك الأولى ضد الرأسمالية. ومهما فعل موسوليني وبوانكاري من جهة، أو ماكددونالد وهيريوت من جهة أخرى، لصالح الثورة البروليتارية، سواء أخذوا طريق «الديمقراطية» أم طريق الفاشية كانت النتيجة ضئيلة. فجميعهم يحملون المياه إلى طاحونة الثورة البروليتارية» (انظر الهامش ٧٠، ص١٦٩). وعبّر هذا تمامًا عن وجهة نظر بورديغا. ومع ذلك، ما زال يفضل البقاء في المعارضة داخل الحزب الشيوعي الإيطالي. ولذلك، عندما كانت اللجنة المركزية والتنفيذية مرشحة من قبل لجنة خاصة في ختام المؤتمر، منح الوسط المركز أغلبية في الهيئتين كلتيهما، مع تمثيل الأقلية لليمين و«الكومنترن» اللذين أصبحا الآن عضوين رسميين في الحزب. وتتألف السلطة التنفيذية الجديدة من غرامشي وتولياتّي وسوتشيمارّو من الوسط، وميرسو من اليمين (لم يُرد تاسكا الوظيفة، لكنه كان في اللجنة المركزية الجديدة) ومعهم من كان

اشتراكيًا وأمميا شيوعيا سابقا. وبعد شهرين انتُخب غرامشي لمنصب الأمين العام الجديد للحزب.

شكّل المؤتمر العالمي الرابع ظاهريا تحولاً إلى اليسار، وبما أنّ التحليلات التي صاغها بشكل عام توافقت مع تحليلات كل من اليسار والوسط في الحزب الشيوعي الإيطالي، فقد رأبت الصدع نهائيًا بين الحزب الإيطالي والأممية الشيوعية. لكنْ، ما كان غرامشي يقدّر أهميته حقا، هو ما يفسر التحول الكبير في مواقفه الدولية، ولاسيما حول روسيا نفسها، بين ربيع عام ١٩٢٤ وربيع عام ١٩٢٥. والجواب، حتى لو كان جوابًا غير كامل بالضرورة، فهو ضروري لفهم الفقرات الرئيسة في **دفاتر السجن**.

كتب غرامشي في فبراير عام ١٩٢٤ قائلًا: «مضى عام، تمامًا مثلما لم أؤمن من قبل أن الأممية الشيوعية كانت تتحول إلى اليمين... لا أعتقد اليوم أنها تتحرك إلى اليسار». ورفض التفسير البسيط للهزيمة الألمانية الذي قدمه زينوفييف، القائل إن براندلر كان يمينيا. ووصف غرامشي استراتيجية براندلر في عام ١٩٢٣ بأنها ضرب من الانقلاب. ووضع جانبا السؤال حول أي من الفصيلين المتنازعين في الحزب الألماني سيتولى القيادة ـ براندلر/ ثالهيمر قبل أكتوبر/تشرين الأوّل، أو فيشر الذي هو تحت حماية زينوفييف، وماسلوف الذي استبدلهما بعد الهزيمة ـ من كان «يمينًا» ومن كان «يساريا»، إذ كان هذا السؤال «بيزنطيًا». وعلاوة على ذلك كان، في هذا الوقت، متعاطفًا على نطاق واسع مع آفاق اليسار في الحزب الروسي، فكتب: «من المعروف جيدًا أنه في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١٧، بينما كان لينين وغالبية الحزب ذاهبين إلى وجهة نظر تروتسكي، ويعتزمون الاستيلاء لا على السلطة السياسية وحسب، بل على السلطة الاقتصادية أيضًا، بقي زينوفييف وكامينيف على رأي الحزب التقليدي، وأرادا حكومة ائتلافية ثورية مع المناشفة والثوار الاجتماعيين... وفي الجدل الأخير الذي اندلع في روسيا بدا واضحًا أن تروتسكي والمعارضة بشكل عام نظرًا إلى الغياب المطول لليمين عن قيادة الحزب، وكانا منشغلين كثيرًا بخطر العودة إلى العقلية القديمة التي من شأنها أن تضر بالثورة، مطالبين بتدخل أكبر من العناصر البروليتارية في حياة الحزب، وتقلص السلطات البيروقراطية، فهما يريدان أساسًا ضمان الطابع الاشتراكي والبروليتاري للثورة، ومنع الانتقال التدريجي إلى تلك الديكتاتورية الديمقراطية ـ درع الرأسمالية النامية ـ التي كانت ما تزال برنامج زينوفييف في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١٧. ويبدو لي أن هذا هو الوضع في الحزب الروسي... والمستجد الوحيد هو مقطع بوخارين إلى زينوفييف وكامينيف ومجموعة ستالين».

لكنْ، ابتداء من ربيع عام ١٩٢٤ وما تلاه، كان هناك ضغط متزايد على الأحزاب الشيوعية للانضمام إلى الأغلبية في الحزب الروسي. وانطلاقًا من الفقرات المقتبسة، يبدو واضحا أن غرامشي لم يقبل شخصيًا نسخة الصراع داخل الحزب الروسي التي نُشرت في دوائر الكومنترن في هذا الوقت. لكن أربعة عوامل رئيسة مترابطة حددت توافقًا كبيرًا مع المجموعات المهيمنة المتعاقبة داخل الحزب الروسي من هذه الفترة وما بعدها. ولم يكن هذا التوافق على الأقل بحلول عام ١٩٢٦ تكتيكيا وحسب، لكنه كان مرتكزًا على الاقتناع. وفي المقام الأول، تم تمرير شروط الصراع في روسيا إلى الشيوعيين الأجانب عبر جهاز الكومنترن الذي أصبح بدوره أداة لهذا الصراع بصورة متزايدة. ثانيًا، رأب غرامشي الصدع مع الكومنترن وقبل بشكل كامل ضوابط الأممية الشيوعية أساسًا لقيادة الوسط الجديد واختلافها الرئيس مع بورديغا. ثالثًا، أصبحت قضايا المعارضة الروسية واليسار في الحزب الإيطالي مختلطة بشكل لا ينفصم في منتصف العشرينات. وأثارت المواقف التي اعتمدها تروتسكي وبورديغا أسئلة مماثلة فيما يتعلق بالنظام الحزبي وتشكيل الفروع، ومع هذا ففي الفترة من عام ١٩٢٥ إلى ١٩٣٠ تحالف بورديغا مع تروتسكي دوليًا، فأصبح من المستحيل على الحزب الإيطالي مناقشة المسائل الروسية من دون الرجوع إلى وضعه الداخلي. وأخيرًا، توجهت استراتيجية غرامشي في إيطاليا، بشكل متزايد، نحو الفلاحين الجنوبيين، واهتم بتشكيل تحالف العمال والفلاحين، وفي عام ١٩٢٦ رأى أن مواقف المعارضة المشتركة المتظافرة في روسيا تعتبر تهديدًا لهذه الأخيرة. وهذه العوامل الأربعة اجتمعت، بطريقة متناقضة في كثير من الأحيان كما سنرى، لتحدد تغيير غرامشي للمواقف، إذ تنعكس التناقضات في **دفاتر السجن**. واندلعت أزمة ماتيوتي في ١٢ يونيو/حزيران قبل أقل من شهر من عودة غرامشي إلى إيطاليا من فيينا، عندما اغتيل الزعيم الديمقراطي الاجتماعي من قبل البلطجية الفاشية، وبدا النظام فجأة ضعيفا ومقسما داخليا؛ وظهر داعموه مرتعدين مهتزين، واكتسبت المعارضة الثقة، وشهدت الأشهر الأولى من قيادة غرامشي هامشًا جديدًا لمناورة الحزب، ونموًا كبيرًا في قوته. ومع ذلك، فإن الأزمة لم تكن عميقة جدًا كما اعتقد القادة الشيوعيون. وكانت السنتان المتبقيتان من وجود الحزب الشيوعي الإيطالي العلني في إيطاليا إجراء دفاعيا طويلاً ضد نزاعات جمة جدًا.

كان غرامشي قد عارض، في وقت مبكر من عامي ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ الرأي السائد في الحزب الإيطالي الذي يقول إنّ الديكتاتورية الفاشية أو العسكرية كانت مستحيلة. ووفقًا لروايته، فقد حال دون إدراج هذا الرأي في أطروحات روما. ومع ذلك، كما

أشرنا من قبل، لم يحقق في السنين التي عقبت تقديرًا كافيًا للظاهرة الفاشية، بل كان من المستحيل في ذلك الوقت التنبؤ بالقدرات الكاملة للفاشية بصفتها شكلاً جديدًا وفريدًا من أشكال الحكم الرجعي البرجوازي حتى قبل اندلاع أزمة ماتيوتي. وفي ربيع عام ١٩٢٤، كتب بالفعل عن إمكانية «بديل» اجتماعي ديمقراطي يحل محل الفاشية، وكان ينتقد بورديغا للتقليل من التناقضات الداخلية للرأسمالية الإيطالية ولإيمانها بأن الأشكال المحددة للحكم البرجوازي كانت عرضية، وأن المنظور الوحيد كان أزمة النظام الرأسمالي، والنهوض الثوري، والتحول الجماعي إلى الشيوعية التي ستنتجها بالضرورة هذه الأزمة. وبدا النظام مقسمًا وغير واثق عندما قتل ماتيوتي، وأصبح غرامشي، أكثر من أي وقت مضى، على قناعة بأن البديل الديمقراطي الاجتماعي كان وشيكا، وأن هذا من شأنه أن يضع الثورة البروليتارية مرة أخرى على جدول الأعمال المباشر.

من السهل رؤية أوجه التشابه والاختلافات بين وجهات نظر غرامشي وبورديغا. فكلاهما ارتكزا على الإيمان بالأزمة العامة للنظام البرجوازي وبواقع الثورة، وقد قبل كل منهما بالجبهة المتحدة «من الأسفل» وحسب، وشددا على ضرورة النضال لا ضد النظام نفسه وحسب، بل كذلك على قدم المساواة أو حتى في المقام الأول ضد الديمقراطيين الاجتماعيين، «الجناح اليساري للبرجوازية». ولكنْ، بينما رأى بورديغا أن الفاشية والديمقراطية الاجتماعية مجرد شكلين متغيرين من الحكم البرجوازي، رفض فكرة أنه إذا كان اعتُمد شكل أو آخر من قبل الرأسمالية الإيطالية يمكن أن يكون لأي منهما أية نتيجة للحزب الشيوعي الإيطالي. وتوقع استبدالا مباشرا للنظام القائم من قبل ديكتاتورية البروليتاريا. وكان مفهوم غرامشي أقل اختزالية. لقد حلل دائمًا الفاشية من زاوية القاعدة الاجتماعية، ورأى تفككها من زاوية فصل أجزاء من هذه القاعدة، وقبْل كل شيء البرجوازية الصغيرة الحضرية. وكان يعتقد أن «البديل» الديمقراطي الاجتماعي من شأنه أن يكون مرحلة انتقالية قصيرة الأجل، وغير مستقرة بطبيعتها المتشابهة مع نظام كيرنسكي في الاتحاد السوفياتي، وأنها ستؤدي سريعا إلى فترة من الحرب الأهلية. لكنه اعتقد أيضًا أنه بداية سقوط الفاشية قد تشهد زيادة في الدعم للمنظمات الديمقراطية الاجتماعية.

تركت أحزاب المعارضة البرلمان بعد قتل ماتيوتي، والتفت في تجمع بديل في أفنتين، وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي الإيطالي قد شارك في البداية في هذا، إلاّ أن موقفه من الأحزاب الأخرى المناهضة للفاشية لم يتغير. ففي اجتماع اللجنة المركزية في منتصف يوليو/تموز، قال سوتشيمارّو إن هناك نتيجتين محتملتين

للأزمة، فالجناح الأكثر تعنتا من الفاشية سوف يؤسس نظامًا ديكتاتوريًا أكثر، أو سيكون هناك اتفاق بين الفاشيين وأحزاب المعارضة. ووافق غرامشي على هذا التقييم، وشدد على أنه لا يمكن الإطاحة بالفاشية إلاّ بالنضال الجماهيري. وفي اجتماع آخر للجنة المركزية في الشهر التالي، أقر غرامشي بأن أحزاب المعارضة الديمقراطية ظلت محور محاربة الفاشية الشعبية، لكنه أكد أنه يجب مكافحتها لهذا السبب ذاته، ووصف معارضة أفنتين بأنها «شبه فاشية». ومن بين هذه المواقف كان الاعتقاد بأن الفاشية في تفكّك، وأن القوى الحقيقية للدولة البرجوازية ستنتقل إلى المعارضة التي كانت الخطر الرئيس. ويرى غرامشي أن استراتيجية الحزب الشيوعي الإيطالي في هذه الحالة يجب أن تكون محاولة شاملة للسيطرة على أغلبية البروليتاريا، واختار إنشاء لجان المصانع باعتبارها هدفا مباشرا فوريا.

نلخّص منظور غرامشي في هذه الفترة، في رفض كل من رأي اليسار المتطرف القائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي انتقال بين الفاشية وديكتاتورية البروليتارية (وجهة نظر ميزت الفترة الثالثة)، والرأي اليميني الذي يقول: إن الأهداف الشيوعية ينبغي أن تكون محددة في الوقت الراهن لمكافحة الفاشية، واستعادة الديمقراطية البرجوازية، وأنه ينبغي تعليق الحرب ضد الديمقراطيين الاجتماعيين، مما يعني أنه ستكون هناك فترة انتقالية مستقرة بين الفاشية والبروليتاريا (وهي وجهة نظر ميزت الفترة من عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٢٨. ولكنْ، في ظل هذين النقيضين، كان ما يزال هناك مجال كبير للخطأ، ويبدو أنه لا يمكن إنكار أن غرامشي وقادة الحزب الشيوعي الإيطالي الآخرين قللوا من شأن قوة التطور الداخلي للنظام الفاشي وإمكانياته.

تميز تاريخ الحزب الشيوعي الإيطالي برمته في السنتين المتبقيتين من الوجود شبه القانوني بهذا الفشل في التقدير الذي كان في حالة غرامشي نفسه تقريبًا واحدًا من العوامل الرئيسية لقراره البقاء في إيطاليا حتى اعتقاله. وكانت عودة نواب الحزب الشيوعي الإيطالي إلى البرلمان في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٢٤ مستوحاة من الاهتمام لفضح معارضة أفنتين في حال انهيار الفاشية التي توقعها الحزب، وكلّ فكرة باستثناء الجبهة الموحدة «من الأسفل» كانت ما تزال مرفوضة. وعندما عاد الفاشيون أخيرًا في يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٥، وتلت خطاب موسوليني الذي يتحمل مسؤولية قتل ماتيوتي موجة جديدة من القمع، كان ينظر إليها من قبل الحزب على أنها مجرد حلقة، وما يزال يتوقع حلا وسطا بين الفاشية والمعارضة بثقة. (وينبغي تأكيد أن أحزاب المعارضة الأخرى قد أجرت تقييمًا خاطئًا للوضع الحقيقي،

وأصدرت أحزاب أفنتين بيانا في هذا الوقت أعلنت فيه أن «المعركة الأخلاقية قد انتصرت بالفعل»).

ارتفع عدد الأعضاء في الحزب الشيوعي الإيطالي في نهاية عام ١٩٢٤ إلى نحو ٢٥٠٠٠ ألف شخص، وجرت إعادة إنشاء جهاز قانوني للفروع والاتحادات جنبا إلى جنب مع الخلايا السرية خلال الأشهر التالية لموت ماتيوتي. فكان ما يزال هناك حزب الطبقة العاملة ذو الأغلبية الساحقة، وما يزال يؤمن إيمانا راسخا بحتمية هزيمة الرأسمالية العالمية في أعقاب ثورة أكتوبر/تشرين الأول. وقد اعتبر كل تعزيز للقمع على أنه علامة على ضعف الطبقة العاملة. ويجب التأكيد على أن اليسار ما يزال يهيمن على تنظيم الحزب بعامّة في انتخابات لجان الاتحاد الفدرالي الجديدة التي جرت بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول عام ١٩٢٤. وما يزال بورديغا يسيطر على أغلبية الاتحادات، وأهمها: تورينو وميلانو وروما ونابولي على سبيل الذكر لا الحصر. غير أن القيادة شاركت على نطاق واسع الرأي الذي عبر عنه بورديغا بإيجاز في وقت سابق من العام: «إن الثورة البرجوازية المضادة بالنسبة إلينا هي دليل على حتمية الثورة».

لم يعرقل الصراع داخل الحزب في الاتحاد السوفياتي على الإطلاق الوضع الداخلي للحزب الشيوعي الإيطالي حتى هذا الوقت، وفي الأطروحات التي أعدها مؤتمر كومو ـ الذي عقد في أعقاب المرحلة الأولى المفتوحة من الصراع الذي عارض زينوفييف وكامينيف وستالين إلى تروتسكي وإلى الجريدة السادسة والأربعين ـ ظل بورديغا واليسار صامتين بشأن المسألة الروسية. وأعرب تولياتّي والوسط عن تأييد عام للأغلبية في الحزب البلشفي، مع التشديد على الحاجة إلى معرفة مفصلة بالقضايا المطروحة. وقام فقط تاسكا واليمين بإثارة المسألة بطريقة موضوعية، وهاجما تروتسكي لتعريض وحدة القيادة البلشفية للخطر، تماشيا مع عرض زينوفييف للقضية. صحيح أنه خلال المؤتمر نفسه، لمس غرامشي أول تشابه بين مواقف تروتسكي وبورديغا ونظام الحزب على التوالي، لكن هذا التشبيه لم يتكرر مرة أخرى حتى السنة التالية.

توقف الصراع الداخلي داخل الحزب الروسي مؤقتا، ولو ظاهريا، في المؤتمر العالمي الخامس. لكنْ، أعيد فتحه عندما نشر تروتسكي دروسه في شهر أكتوبر/تشرين الأوّل في خريف عام ١٩٢٤. وبعد ذلك بدأ بورديغا يتماشى دوليا مع تروتسكي ـ وهو تماشٍ كان من المفترض أن يستمر بشكل متقطع حتى عام ١٩٣٠،

وكان من المفترض أن يقود غرامشي وقادة الحزب الشيوعي الآخرين للنظر في صراع الحزب الروسي إلى حد كبير من منظور صراعهم مع بورديغا. وناقش الحزب الشيوعي الإيطالي في الواقع المسألة الروسية في اجتماع اللجنة المركزية في فبراير/شباط عام ١٩٢٥، بعد أن أصدر تروتسكي إعلانًا عن النظام. وفي الأعوام التالية، وبطبيعة الحال، كانت الأحداث في روسيا تأخذ أهمية متزايدة بالنسبة إلى الحزب الشيوعي الإيطالي.

وظهر نوع التناقضات التي أدى إليها الانسجام بشكل كبير في سياق هذه المناقشة الأولى في فبراير/شباط عام ١٩٢٥. وتناول بورديغا بعض الأطروحات التي قدمها تروتسكي في كلمة عن «وجهات نظر التنمية العالمية» في يوليو/تموز الماضي، حول موضوع القوة المتزايدة للرأسمالية الأمريكية وهيمنتها المتزايدة على أوروبا. وهاجم غرامشي هذه التوقعات على النحو الآتي: «نحن نرفض هذه التوقعات التي من شأنها أن تؤجل عبر تأجيل الثورة إلى أجل غير مسمى، التكتيكات بأكملها من الأممية الشيوعية التي يجب أن تعود إلى النشاط الدعائي والتحريضي بين الجماهير. علاوة على ذلك، فإنها ستحول تكتيكات الدولة الروسية، بمجرد تأجيل الثورة الأوربية لفترة تاريخية كاملة. وبعبارة أخرى إذا كانت الطبقة العاملة غير قادرة لفترة طويلة على الاعتماد على دعم البروليتاريا في بلدان أخرى، فمن الواضح أن الثورة الروسية يجب تعديلها. وكانت القضايا التي قدمها غرامشي حقيقية - فقد وضع ستالين نظريته عن «الاشتراكية في بلد واحد» للمرة الأولى قبل بضعة أسابيع فقط. لكنْ، من الواضح أن أطراف النقاش عُكست في عرض غرامشي (بالمناسبة، ربما كانت هذه المناقشة هي منشأ اهتمام غرامشي اللاحق بالطابع الخاص للرأسمالية الأمريكية التي تطورت بشكل خاص في هوامش «الأمركة والفوردية».

ولكنْ، حتى في اجتماع اللجنة المركزية، لم يكن التركيز الأساسي موجّها نحو مناقشة أية مسألة نظرية من هذا القبيل، وإنما نحو مشكلة الفروع داخل الحزب. وعلى أساس ذلك، تعيّن التماثل بين بورديغا وتروتسكي في أغلب الأحيان خلال السنين اللاحقة. وكانت هذه هي فترة بلشفة الأحزاب الشيوعية، وتوافقها الوثيق مع الحزب الروسي. وتحدث غرامشي في اجتماع اللجنة المركزية في مايو/أيار عن البلشفية باعتبارها استقرارا لينينيا للأحزاب الشيوعية، وعرّفت النزعة البورديغية على أنها نزعة إقليمية ترفض الاندماج في منظمة عالمية. (بورديغا من جانبه، وصف استراتيجة غرامشي على أنها نزعة محافظة تنظر في مشكلة الثورة من الناحية الوطنية حصرًا). في وقت سابق، في مارس/أذار، وفي اجتماع السلطة التنفيذية الموسع

الخامس للكومنترن الذي وضع فيه المؤتمر الخامس، وأعيد تعريفه بحس «يميني» حاسم، وضع ستالين ضغوطا مباشرة على سوتشيمارّو، تشمل هجوما على تروتسكي في خطابه الذي أعده حول البلشفية والنضال ضد بورديغا. وقد قدّم بورديغا نفسُه في فبراير/شباط مقالاً للدفاع عن تروتسكي للنشر في جريدة **الوحدة**، فكانت مسألة الفروع بشكل عام، ومسألة النضال ضد بورديغا على وجه الخصوص، ومسألة تروتسكي آنئذ متشابكة بشكل لا ينفصم.

خلال ما بقي من عام ١٩٢٥، كانت للأحداث في روسيا تداعيات مباشرة وكانت أقل في إيطاليا، ونُشرت مقالة بورديغا وخطاب سوتشيمارّو في موسكو حول تروتسكي من قبل جريدة **الوحدة** في يوليو/تموز، لكن من دون أية مناقشة مرافقة. وعلى أيّ حال، خلال هذه الفترة انسحب تروتسكي من الصراع الداخلي داخل الاتحاد السوفياتي، وبدأت الانشقاقات بين ستالين وبوخارين من جهة وزينوفييف وكامينيف من جهة أخرى تظهر بسرعة. فقاوم غرامشي التيار الحالي الموجود في ذلك الوقت في الكومنترن باستمرار، وذلك للحد من الخلافات الجوهرية وتحويلها إلى نزاعات فصائل بسيطة. وفي هذه الفترة، كان الكومنترن بشكل عام يتبع الدور القيادي الذي أُعطيَ لزينوييف في اجتماع السلطة التنفيذية الموسع الخامس المشار إليه من قبل، في استيعاب المعارضة اليمينية واليسارية باعتبارها «انتهازية يمينية». ولم يقبل غرامشي قطّ بهذا النوع من المزيج الخام، واستمر في الحديث عن الميول اليمينية واليسارية بصفتهما كيانين منفصلين. وعندما أُعلن عن موعد المؤتمر الثالث القادم للحزب، اقترح أن تكون مناقشة المؤتمر السابقة فرصة للتفكير العام، لا حول الدولة الداخلية للحزب وحسب، بل حول المسائل الأساسية التي يواجهها تحالف العمال والفلاحين، وما إلى ذلك.

بيد أنّ الوضع لم يكن يسمح بهدوء من هذا القبيل، نعني النقاش غير المنحاز. فكان مسار البلشفة يُضعف قوة اليسار في الحزب، وساهمت عدة عوامل في هذه العملية: نزاع اليسار مع الكومنترن ورفضه الانضباط الأخير، ونشاط غرامشي داخل الحزب، خصوصًا بين الشباب، والعدد الجديد من المسلحين الذين انضموا إلى الحزب في الفترة التي تلت مقتل ماتيوتي، والتأثير الحتمي من قبل مجموعة من الوسط أدارت الحزب تنظيميًا. فلم يكن من المستغرب أن يكون رد فعل اليسار في يونيو/حزيران على هذه الخسارة لدعمها بتنظيم صريح لفصيل بعينه، وتشكيل **لجنة انتيسا** ـ التي سرعان ما أدانتها السلطة التنفيذية للحزب والكومنترن، وحُلّت بعد إنذار من هذا الأخير. وفي الحقيقة حدث تشكيل هذه اللجنة بالتزامن مع موجة جديدة من

القمع الفاشي أضرت باليسار بعد ذلك. وفي الوقت الذي عقد فيه أخيرًا المؤتمر الثالث للحزب في يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٦، كان الوسط يسيطر على ٩٠ بالمئة من الحزب. وكان الانعكاس الكلي لنقاط قوة كل من اليسار والوسط قد تم في ثمانية عشر شهرا منذ كومو، ولم يكن من المستغرب أن يعقد مؤتمر ليون في جوٍّ تغذيه الاتهامات المريرة بالتجزؤ من جهة، وبالممارسات غير الديمقراطية باسم «البلشفة» من جهة أخرى.

طوال عام ١٩٢٥، كشف النظام الفاشي الطابع الديكتاتوري لحكمه، ولم يُتخلّ عن وجهة نظر الحزب الشيوعي الإيطالي التقليدية المعادلة للفاشية والديمقراطية الاجتماعية، ولكنها بدأت الآن مصحوبة بوعي جديد بالفاشية من حيث هي موحّد للطبقة الحاكمة والمعبّر عن مصالحها، «وقد أعادت الفاشية إلى البرجوازية وعي الطبقة وتنظيمها». وكتب غرامشي في فبراير/شباط، في الوقت نفسه تقريبًا، إلى جوليا في موسكو أنه لم يعد من الممكن أن نتوقع «أية نهاية وشيكة جدًا للفاشية من حيث هي نظام...» لكن إذا حدث شيء، فمن شأنه أن ينقُل الحزب الشيوعي الإيطالي أبعد إلى اليسار تحت تأثير القمع الجديد. واستمر غرامشي بالحديث عن الحاجة إلى تصفية الحزب الاشتراكي الإيطالي وقبضته على الجماهير، وكان لتحقيق هذا الهدف أن يقوم الحزب بحملات حول شعار «لجان العمال والفلاحين»، ولكن الآن، بالإضافة إلى ذلك، تحدث غرامشي عن الحاجة إلى «وضع جدول الأعمال على أنّه أجندة... والإعداد للتمرد. وتشهد الأحداث السياسية الأخيرة على بداية مرحلة أصبح فيها التمرد هو الوسيلة الوحيدة للجماهير للتعبير عن إرادتهم السياسية».

اعتُقل تولياتّي في أبريل/نيسان عام ١٩٢٥. ومع ذلك، عُفي عنه في يونيو/حزيران من العام نفسه. وفي أغسطس/آب، بينما كان يجري الإعداد للحزب، كي يتوارى عن الأنظار مرة أخرى بشكل كامل، اكتُشفت أمانة الحزب واعتقل تيراتشيني، وكان تركيز نشاط الحزب الشيوعي الإيطالي الرئيس على النضال من أجل الاستقلال الذاتي للنقابات. وفي أكتوبر/تشرين الأوّل، وقع اتحاد أرباب العمل اتفاقا مع «الشركات» الفاشية (نقابات مزيفة)، إذ مُنحت هذه الأخيرة حقوق المساواة الوحيدة، وقُمعت **المفوضية الداخلية**، وانخفض الاتحاد العام للعمال الإيطاليين إلى حدود ما كان عليه من قبل، واستعد قادة الإصلاحيين بالفعل إلى حلّه بشكل كامل على الرغم من أن هذا كان يمنعهم من خوض صراع فصائل مرير ضد الشيوعيين داخل النقابات. لقد كانت استراتيجية الحزب الشيوعي الإيطالي مزدوجة: من أجل بناء لجان مصانع مستقلة، والدفاع عن استقلال الاتحاد العام للعمال الإيطاليين، حتى «تولد من جديد

حركة النقابات تحت سيطرتنا»، كما قال غرامشي. وفي هذه المرحلة، ظهر خلاف جديد مع تاسكا في اللجنة المركزية بشأن مسألة أصبحت هامة جدًا في العام التالي. ذلك أن تاسكا انتقد كامل محاولة تحفيز تشكيل لجان المصانع المستقلة، خارج هيكلية النقابات المعمول بها (كان هذا الخلاف هو نفسه الخلاف الذي نشأ في الفترة بين ١٩١٩ و١٩٢٠). ودعا إلى مبادرة تجاه الحزب الاشتراكي الإيطالي ومحاولة التوصل إلى اتفاق مع قادة الاتحاد العام الإصلاحي للعمال الإيطاليين من أجل العمل المشترك للدفاع عن استقلال بقايا النقابات التجارية.

في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٢٥، سُحقت الصحافة المعارضة أخيرًا، ووُضعت تحت سيطرة الفاشية، مع استثناء جزئي للأجهزة الاشتراكية والشيوعية، **أفانتي** **والوحدة**، اللتين كان يسمح بوجودهما بشكل شبه قانوني. وعلى الرغم من أنّ القادة الشيوعيين لم يتوقفوا عن الحديث عن إمكانية التوصل إلى حل توفيقي بين الفاشية والمعارضة الدستورية بحلول نهاية عام ١٩٢٥، لم يقوموا بأي تمييز بين النضال المناهض للفاشية والثورية الاشتراكية، ولم يبدلوا حكمهم على الحزب الاشتراكي الإيطالي باعتباره المعقل الأخير للرجعية البرجوازية، واستمروا طوال عام ١٩٢٦ في مقاومة الجهود التي بدأها الكومنترن، لإقناعهم باتباع سياسة جبهة موحدة جادة. واستمرت اعتقالات الشيوعيين بشكل مطرد خلال خريف عام ١٩٢٥، فاضطر الحزب إلى إعادة تنظيم نفسه تقريبًا خلال هذه الفترة التي كان يستعد فيها لمؤتمره الثالث الذي تأجل بعد اعتقال تيراتشيني. ولكن كان من المقرر الآن أن يجري في ليون في يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٦. وما عُدّ ضربا من الإنجاز هو أنه خلال عام ١٩٢٥ حافظ الحزب الشيوعي الإيطالي على عضويته في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وبحلول نهاية العام كان لديه نحو ٢٧٠٠٠ عضوٍ، منظمين إلى حد كبير في إطار خلايا، ومع ذلك، وإلى حد كبير فقد أعضاء الطبقة العاملة نتيجةً للقمع، وقد عوض ذلك عن طريق زيادة التجنيد بين الفلاحين.

ومع نهاية عام ١٩٢٥، كان قادة الحزب يقرون بأن الوضع كان في الواقع جديدًا من الناحية النوعية. وبدأ غرامشي الآن بصياغة مفهوم استراتيجي جديد طوره في أطروحات المؤتمر، وفي مقاله عام ١٩٢٦ بشأن المسألة الجنوبية، وكانت العناصر الرئيسة لهذا المفهوم الجديد كما يلي: كانت الفاشية قد نجحت في توحيد الطبقة الحاكمة الإيطالية، ولكن التناقضات الاقتصادية لا يمكن حلها، وسوف تميل تدريجيًا إلى فصل الطبقات الوسطى ـ وخاصة في الجنوب ـ عن الكتلة الفاشية. ويعني هذا المنظور أنه يجب النظر إلى التحالف بين البروليتاريا الشمالية والفلاحين الجنوبيين

انطلاقًا من شروط جديدة. وفي اجتماع اللجنة المركزية في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٢٥ قال غرامشي: «يكون الوضع ثوريًا عندما تكون البروليتاريا في الشمال قوية. فحينما تكون البروليتاريا في الشمال ضعيفة، فإن الفلاحين يقعون خلف البرجوازية الصغيرة. وعلى العكس من ذلك، يمثل فلاحو جنوب إيطاليا عنصر قوة وتحفيزًا ثوريًا للعمال في الشمال، ومنه إن العمال الشماليين والفلاحين الجنوبيين هم القوى الثورية المباشرة (٨ بالمئة من فلاحي الجنوب يسيطر عليهم الأساقفة) الذين يجب أن نكرس لهم اهتمامنا كله. وحينما ننجح في تنظيم الفلاحين الجنوبيين، سنكون قد كسبنا الثورة، في لحظة اتخاذ إجراء حاسم. ذلك أنّ نقل القوات المسلحة للبرجوازية من الشمال إلى الجنوب لمواجهة تمرد الفلاحين الجنوبيين المتحالفين مع البروليتاريا الشمالية سيتيح فرصًا أكبر للعمل. ومن ثم فإن مهمتنا العامة واضحة: تنظيم عمال الشمال وفلاحي الجنوب وإقامة تحالف ثوري». وبالفعل، كان محور العمل الشيوعي في الفترة الأخيرة من وجوده شبه القانوني في إيطاليا هو إنشاء منظمات ركائزية في المصانع، وتكثيف العمل بشكل كبير بين الفلاحين.

شهد مؤتمر ليون التحدي الأكبر الأخير من قبل اليسار داخل الحزب الشيوعي الإيطالي، فكانت القضايا الأساسية في مناقشة ما قبل المؤتمر هي البلشفية والعلاقات مع الأممية الشيوعية. وتحولت منصة اليسار إلى معارضة للبلشفية، وبخاصة لإعادة التنظيم على أساس خلايا المصنع التي رأت فيها خلقا لأساس شراكة جديدة، وإدانة ما ادعى أنه كان «تكتيك» قيادة الوسط. فقد وُضعت مسؤولية ظهور الانقسام عند باب القيادة والكومنترن. وهاجم غرامشي والوسط، من ناحية أخرى، بعنف «الانقسام»، وقالا إنّه ينبغي النظر إلى البلشفية على أنها دماء للحزب الشيوعي العالمي الحقيقي، وأن معارضتها كانت نتيجة بقايا مقاطعات. وتعطي أطروحات المؤتمر التي نشرها غرامشي في أكتوبر/تشرين الأوّل، وصاغها بالتعاون مع تولياتّي، السيرة الذاتية الأكثر احتمالاً لتحليل القيادة واستراتيجيتها في هذه الفترة الأخيرة من الوجود شبه القانوني. وتنكر هذه الأطروحات التقليد الاشتراكي بأكمله في إيطاليا قبل ليفورنو؛ إذ شددت على الجدة النوعية التي أدخلتها ثورة أكتوبر/تشرين الأوّل اللينينية، (وهذا كان يناقض بشكل ملحوظ وجهة نظر بورديغا الذي أعرب عنه في رسائل روما عام ١٩٢٢، من كون الحزب الشيوعي الإيطالي كان استمرارا للتقليد اليساري المتعنت داخل الحزب الاشتراكي الإيطالي، وأنّ لينين قد أحيا الماركسية الحقيقية بدلاً من إضافة أي شيء جديد). وذهبت هذه الرسائل إلى تأكيد عدم وجود ثورة ممكنة للإطاحة بالرأسمالية في إيطاليا باستثناء الثورة البروليتارية؛ لتوصيف كتلة الطبقة الحاكمة للصناعيين

الشماليين ومالكي الأراضي الجنوبيين؛ لتحليل دور البروليتاريا التي تمت مقارنتها مع بروليتاريا ما قبل الثورة في روسيا الصغيرة عدديا، ولكنها متقدمة وعالية التركيز، والتي تأكّدت قوتها نظرا للطبيعة المتغايرة والمتخلفة للهيكلية الاجتماعية الإيطالية؛ لتصف كيف أصبحت الفاشية التي كانت قاعدة أصلية في البرجوازية الصغيرة الحضرية، والبرجوازية الريفية، أداة للطبقة الرأسمالية. وقد عرفت الفترة بأنها مرحلة الإعداد للثورة. ذلك أن التركيز كان على التناقضات الداخلية للفاشية، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيارها الوشيك، والتركيز كذلك على التناقضات بين الإمبريالية، لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي جعلت خيار الحرب غير مستبعد. وذهبت هذه الأطروحات إلى صياغة مفهوم تحالف بين البروليتاريا الشمالية والفلاحين الجنوبيين، وتحديد قوات المعارضة المناهضة للفاشية على أنها روابط كثيرة في سلسلة من ردود الفعل تمتد من الفاشية إلى الحزب الاشتراكي الإيطالي، ورفض فكرة أن أية مرحلة ديمقراطية بعد الفاشية كانت ممكنة، وأن أية مرحلة انتقالية من شأنها أن تكون قصيرة وغير مستقرة، وأن تؤدي بسرعة إلى اندلاع الحرب الأهلية. وأخيرًا أعطيت الجبهة المتحدة تعريفًا محتملا هو الأكثر انحسارا، باعتباره مجرد وسيلة لكشف الإصلاحيين.

استمر مؤتمر ليون نفسه لمدة أسبوع، وشملت المناقشات الصعبة للغاية التجربة الكاملة التي استمرت خمس سنين من وجود الحزب. واستمر تقرير غرامشي الرئيس أربع ساعات، واستمر رد بورديغا سبع ساعات! وكان يهيمن على المؤتمر الصراع الإيديولوجي بين قيادة الوسط واليسار، فاستثمر كل جانب من جوانب التحليل والتكتيكات والاستراتيجية. ومع هذا، كان ذلك كافيًا، عندما ظهرت الخلافات مع تاسكا أيضًا في مناقشة استراتيجية النقابات ولجان المصانع (ويجب أن نتذكر أن اليمين لم يكن موجودًا من حيث هو توجّه منذ المؤتمر العالمي الخامس، ولكنّه احتُوي بشكل فعال من قبل القيادة الجديدة)، وكشف ردّ الوسط ـ غرامشي وسوتشيمارّو على وجه الخصوص ـ عن عدوانية كبيرة مثل تلك التي أُظهرت تجاه اليسار. وتحدث غرامشي عن: تصور يميني مرتبط بالرغبة في عدم الاشتباك بشكل جدي مع البيروقراطية الإصلاحية النقابية التي تعارض بشدة أي منظمة للجماهير». وقد شددنا بالفعل بما فيه الكفاية على عناصر الاستمرارية بين قيادات اليسار والوسط التي لا تحتاج إلى تأكيد كون الاختلافات بين غرامشي وتاسكا كانت أساسية، كتلك التي نجدها بين غرامشي وبورديغا. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى عمق هذه الاختلافات، ثمّة الكثير مما يمكن قوله عن نوع القيادة التي يمارسها غرامشي ويبذل

كل جهد لضمان أن تكون الاتجاهات داخل الحزب ممثلة في الهيئات القيادية للحزب. وهذه المرة نجح في إقناع بورديغا بالانضمام إلى اللجنة المركزية، مع ممثل آخر لليسار. وظل تاسكا أيضًا في اللجنة المركزية، وسلطة تنفيذية جديدة ـ بعد فترة قصيرة يُعاد تسميتها إلى اللجنة السياسة ـ مكونة من غرامشي وتيراتشيني (المحرر من السجن بعد فترة وجيزة من المؤتمر)، وتولياتّي وسوتشيمارّو وكاميلا رافيرا ورافازولي وغريكو. وأُرسل تولياتّي بعد شهر من المؤتمر إلى موسكو ممثّلا عن الحزب الشيوعي الإيطالي إلى الكومنترن.

لم تكن هناك مناقشة للمسألة الروسية في مؤتمر ليون. وكانت هذه اللحظة هي التي انفجر فيها الصراع بين ستالين وبوخارين من جهة وزينوفييف وكامينيف وكروبسكايا من جهة أخرى في المؤتمر الرابع للحزب البلشفي في ديسمبر/كانون الأوّل عام ١٩٢٥. وكان تروتسكي صامتا تقريبًا لمدة سنة، وانضم في أبريل/نيسان عام ١٩٢٦ إلى القوات مع زينوفييف وكامينيف. لكنْ، تقريبًا بعد ليون مباشرة عقد اجتماع اللجنة التنفيذية الموسع السادس في موسكو، وشكل الصراع داخل الحزب الجديد في روسيا خلفيته. وكان زينوفييف بطبيعة الحال رئيس الكومنترن، وأصبح من الضروري بالنسبة إلى ستالين وبوخارين منعه من استخدام المنظمة الأممية قاعدةً للسلطة. لذلك طلبت اللجنة المركزية للحزب الروسي من الفروع الوطنية ألا تنقل مناقشة المسألة الروسية إلى صفوف الأممية الشيوعية، ومع ذلك، لم يُحسبوا مع بورديغا.

ترأس تولياتّي الوفد الإيطالي، فشمل غريكو وجيناري وبيرتي وبورديغا وآخرين. وعندما التقى الوفد قبل المؤتمر لمناقشة مسودات الأطروحة التي قدمها زينوفييف، وأعلن بورديغا أن روسيا واجهت منظورين محتملين: التقدم نحو الاشتراكية، أو عدم مواصلة هذا التقدم، ذكر أنه على الأممية الشيوعية أن تقوم بتحليل هذه الإمكانيات، وأن الفروع الوطنية الفردية يمكن أن تتدخل وينبغي لها أن تتدخل، وهذا يعني بالطبع تحديًا مباشرًا للجنة المركزية الروسية، وقرّرت الوفود الإيطالية ـ بعد أن ترك بورديغا الاجتماع ـ أن تطلب من الحزب الروسي الحصول على معلومات عن الوضع الروسي. وفي اليوم التالي عُقد اجتماع جديد للمندوبين الإيطاليين كان قد رُتّب مع ستالين. وذكر بيرتي أن بورديغا عقد اجتماعا طويلاً مع تروتسكي. وفي جميع الأحوال، حدثت مواجهات عنيفة طويلة ـ أدت إلى الحرج الكبير للمندوبين الإيطاليين الآخرين ـ بين ستالين وبورديغا، إذ تراوحت أسئلة الأخير بين الموقف الذي اتخذه ستالين تجاه الحكومة المؤقتة في عام ١٩٢٧ قبل عودة لينين والسياسات

الحالية المتبعة في الاتحاد السوفياتي تجاه الفلاحين الوسطيين. وأدلى بورديغا بخطاب معارضة وحيد في اليوم التالي، في الجلسة العامة للمؤتمر، واستمر خطابه لمدة أربع ساعات، وكان التعبير الأوسع عن تحليله العلاقة بين الثورة الروسية والأممية الشيوعية والثورة في الغرب: «قيل لنا: ليس لدينا سوى حزب واحد حقق ثورة منتصرة، وهذا هو الحزب البلشفي الروسي؛ لذلك يجب علينا اتباع المسار الذي قاد الحزب الروسي إلى النصر. وهذا صحيح تمامًا، لكنه ليس كافيا، فالحزب الروسي حارب في ظروف خاصة، أي في بلد لم تكن فيه الأرستقراطية الإقطاعية قد هُزمت بعد من قبل البرجوازية الرأسمالية. فمن الضروري بالنسبة إلينا أن نعرف كيف نهاجم دولة برجوازية ديمقراطية حديثة، من جهة، لديها وسائلها الخاصة لإفساد وتضليل البروليتاريا، ومن الجهة الأخرى يمكن أن تدافع عن نفسها على أرض الصراع المسلح على نحو أكثر فعالية مما كان الاستبداد القيصري قادرًا على القيام به. ولا تظهر هذه المشكلة في تاريخ الحزب الشيوعي الروسي... وقيل لنا: إن الحل الصحيح مكفول بالدور القيادي للحزب الروسي، لكنْ هناك تحفظات على ذلك. فما العامل الرئيس داخل الحزب الروسي نفسه؟ هل يكون الحرس القديم اللينيني؟ ولكن بعد الأحداث الأخيرة من الواضح أن هذا الحرس القديم قابل للتقسيم... يكمن الحل الصحيح في مكان آخر... فمن الضروري أن نستند إلى كل الأممية الشيوعية، على الطليعة البروليتارية في العالم كله. فمنظمتنا مثل الهرم ويجب أن تكون كذلك، لأن كل شيء يجب أن يتدفق من القطاعات الفردية نحو قمة مشتركة، لكنّ هذا الهرم متوازن في قمته، وهو غير مستقر أيضًا، ويجب أن يتحول في الاتجاه الآخر... وبالنظر إلى أن الثورة العالمية لم تتطور بعد في بلدان أخرى، من الضروري وضع السياسة الروسية في أقرب علاقة بسياسة الثورة العامة للبروليتاريا... وأساس هذا الكفاح هو بالتأكيد، وفي المقام الأول، الطبقة العاملة الروسية وحزبها الشيوعي، ولكن من الضروري أيضًا أن نؤسّس على البروليتاريا في البدان الرأسمالية، وعلى وعيها الطبقي الذي تشكل نتيجة علاقتها الحية بالعدو الطبقي. ولكي تحل مشكلة السياسة الروسية داخل المجال المغلق للحركة الروسية كانت المساهمة المباشرة من قبل الأممية البروليتارية الشيوعية ضرورية». ونحنُ نقتبس من الخطاب أحيانًا، لأنه يعطي فكرة عن مكانة بورديغا (كان تقريبًا بطل الرواية الرئيس للمؤتمر، فبالكاد لم يتناول الخطاب واحدة أو أخرى من حججه)؛ بسبب التشابه بين أطروحاته على الاختلاف بين الثورة في روسيا وتلك الموجودة في الغرب وبعض أفكار غرامشي الأكثر أهمية في السجن. وتولي الحلقة مرحلة جديدة في الصراع الداخلي للحزب

الإيطالي، في حين أعلن بورديغا خلال المناقشة أن «تاريخ لينين تاريخ الكسور»، وكان تولياتّي الآن صريحًا في رأيه «إن الخطر الأكثر ضراوة هو خطر اليسار المتطرف».

خلال صيف عام ١٩٢٦، عانت المعارضة المشتركة التي شكلت في أبريل/نيسان، من أول هزيمة كبيرة لها في يوليو/تموز على يد لجنة النقابات الأنغلوسوفيتية، واستُبعد زينوفييف من المكتب السياسي. وكان تولياتّي الذي عمل بشكل وثيق مع همبرت دروز خلال هذه الفترة في موسكو قد تعرض إلى ضغوط مستمرة من قبل دروز وبوخارين للعمل من أجل إحداث تحول في الخط «اليساري» للحزب الشيوعي الإيطالي، ولاسيما في مجال النقابات العمالية. ومال إلى مواقفهم في أبريل/نيسان ـ وهذه الحقيقة صارت ذات أهمية كاملة بعد اعتقال غرامشي، عندما أصبح تولياتّي الزعيم الفعال للحزب. (في الشهر نفسه، طرح تولياتّي اقتراحا ماكيافيليا إلى حد ما في الأمانة اللاتينية للكومنترن، يتمثّل في ضرورة أن يُدعى تروتسكي إلى كتابة مقال جدلي ضد بورديغا، وأن يكتب تاسكا مقالاً آخر ضد اليمين في الحزب الفرنسي، مساهمةً في النضال ضد انحرافات اليسار واليمين). لكن في إيطاليا، لم تغير قيادة الحزب موقفها تجاه النقابات العمالية التي كان قادتها الإصلاحيون، في الواقع، ينضمون إلى الطلب الفاشي بحل الاتحاد العام للعمال البريطانيين رسميا بعد بضعة أشهر فقط على مدار العام.

عقب الاجتماع التنفيذي الموسع، احترم الحزب الشيوعي الإيطالي طلب الحزب الروسي بعدم التدخل في صراعه الداخلي أو التعليق عليه، فعندما اتخذت تدابير يونيو/حزيران ضد المعارضة المشتركة نشرت جريدة **الوحدة** مذكرة موجزة ـ ربما من قبل غرامشي ـ دعما للتدابير التأديبية المتخذة، ولكنها تحدّ من التعليق على مسألة الكسور، وعدم الدخول في جوهر مضمون النقاش. بيد أن تولياتّي أشار في سبتمبر/أيلول من موسكو إلى أن حظر مناقشة المسألة الروسية ينبغي اعتباره غير صالح. ونشر غرامشي سلسلة من المقالات ذات الصبغة الجدلية (الموجهة ضد تقارير الصحف الفاشية) التي لم تمثل تعبيرًا كاملاً عن دعم الأغلبية في الحزب الروسي على الرغم من عدم التدخل المباشر في المناقشات الروسية بشكل خاص، وكتب ما يلي: «من المحتم أن تظهر اختلافات في كتلة الفلاحين، وأن ينشأ الفلاحون الأغنياء والمتوسطون، لكن حقيقة أن الأوائل سيكونون دائمًا أقلية صغيرة يعني أن مصالحهم سوف تتصادم مع مصالح جماهير الفلاحين الفقراء والأجراء، ولن يصبح نفوذهم

السياسي خطرًا، لأن التحالف بين الفلاحين الفقراء والعمال ستعززه هذه التطورات ذاتها». ولا شك في أن غرامشي قبل رأي الأغلبية في الحزب الروسي القائل إنّ الخط الذي دافعت عنه المعارضة المشتركة من شأنه أن يهدد تحالف العمال والفلاحين. بل أنّه قال في الرسائل الشهيرة التي كتبها في أوائل أكتوبر/تشرين الأوّل، قبل اعتقاله مباشرة، نيابة عن السلطة التنفيذية للحزب الشيوعي الإيطالي للجنة المركزية الروسية.

في أول هاتين الرسالتين، أعرب غرامشي عن دعم القيادة الحزبية رسميًا أغلبية ستالين/بوخارين في الحزب الروسي، وقبِل رأي الأغلبية القائل إن المعارضة المشتركة تعرّض تحالف العمال والفلاحين إلى الخطر، وأنها كانت متهمة بنشاط الكسور. وفي الوقت نفسه أعرب غرامشي عن مخاوف الحزب الإيطالي بشأن المسار الذي كان يتخذه الصراع الداخلي الروسي، وشدد على أن «الوحدة والانضباط لا يمكن أن يكونا ميكانيكيين وقسريين، بل يجب أن يكونا بموجب الإخلاص والقناعة، وليسا نتيجة وحدة عدو مسجون أو محاصر - يفكر طوال الوقت في كيفية الهروب أو القيام بهجوم مضاد غير متوقع». وفي الرسالة الثانية، أجاب غرامشي بشدة كبيرة جدًا عن الأسباب التي طرحها تولياتّي في موسكو، لعدم نقل رسالة الحزب الشيوعي الإيطالي الأولى إلى اللجنة المركزية الروسية التي وجهت إليها، نافيًا هذه الأسباب، قائلاً إنّها «أُفسدت من قبل البيروقراطية»، وغير ذلك. وكتب ببلاغة كبيرة جدًا عن أهمية «الخط اللينيني» الذي يكافح من أجل وحدة الحزب، وليست الوحدة الخارجية وحسب، بل النوع الأكثر عمقا والمنطوي على عدم وجود خطّين سياسيّيْن يتفرّعان في كل سؤال داخل الحزب. وأعرب عن تشاؤمه بشأن فرص الحزب البلشفي في أن يكون قادرا في الواقع على الحفاظ على الوحدة التي رأى أنها عنصر قوّة على غاية الأهمية. وأكد مرة أخرى على أن رسالة الحزب الشيوعي الإيطالي الأصلية كانت «لائحة اتهام كاملة للمعارضة».

في عام ١٩٢٦، كان الهامش الأخير من شبه الشرعية المتبقية للحزب الشيوعي الإيطالي قد تراجع تدريجيًا إلى حد أنّه في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني أغلقت الأفواه الفاشية أخيرًا من طرف بقايا المعارضة التي سمح لها بالوجود حتى ذلك الحين. لقد كان هذا العام حاسمًا في تطور الفاشية، والآن وتحت تأثير التناقضات الاقتصادية المتنامية بدأ ولأول مرة وضع أساس الدولة المؤسسية والسياسات الاقتصادية التداخلية التي كانت تميز النظام في الثلاثينات. وبدأ الحزب الشيوعي الإيطالي، وخاصة مع غرامشي، تدريجيًا في صياغة تحليل أكثر تماسكا وتطورا للنظام والقوى الاجتماعية المتناقضة التي دعمته مما كان عليه في السابق. ومع ذلك، لم يتغير الخط

الأساسي، ففي أكتوبر/تشرين الأول، كان بإمكان السلطة التنفيذية أن تصدر توجيهًا جاء فيه: «إن مشكلة الحزب الاشتراكي الإيطالي بالنسبة إلينا هي جزء من المشكلة الأكثر عمومية المتعلقة بإعادة تنظيم البروليتاريا الصناعية التي وضعها حزبنا نفسه. إن الحزب المتطرف عامل فوضى وارتباك الجماهير: فهو يمثل عنصرًا سلبيا من الوضع الذي سوف يتعين إلغاؤه والقضاء عليه». وفوق ذلك، كان تاسكا ما يزال يجد، في أغسطس/آب، ضرورة أن يكتب لغرامشي كون «الأزمة الاقتصادية الحالية لا تجد في دفة قيادة الدولة طبقة صغيرة بورجوازية تتأرجح سياسيا فريسةً سهلة للذعر عندما تواجه حالة من هذه الجدية، إنها تجد مجموعة رأسمالية محددة جيدًا، متجانسة تتمتع بتجربة سياسية... الأوجه النموذجية للفترة الحالية...بقايا.. والاستيلاء المباشر على جهاز الدولة من قبل رأس المال الكبير، ودور هذا الأخير الحاسم والقيادي في سياسة الحكومة». واستخلص تاسكا، بشكل ملحوظ، استنتاجات متشائمة من النوع الذي يجعل غرامشي يعتبره «مصفى». ولكن في صيف عام ١٩٢٦، لم يكن بالإمكان اعتبار تشاؤمه أمرًا غير مبرر.

جرت محاولة مزعومة لاغتيال موسوليني في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٢٦، من قبل صبي يبلغ من العمر ١٥ عاما. وقد اتخذت كذريعة لموجة جديدة من القمع، واجتمع مجلس الوزراء في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني، وصاغ مجموعة من قوانين الطوارئ، كي تناقش في البرلمان في الجلسة التاسعة. وقد تم تصميمها للقضاء على بقايا الديمقراطية البرجوازية في إيطاليا. ووضع الحزب خططًا لفرار غرامشي إلى سويسرا، لكنه لم يكن يرغب في المغادرة. وقد دفعته تقارير صحفية إلى الاعتقاد بأن نواب أفنتين هم وحدهم في خطر فقدان حصانتهم البرلمانية. وقرر، بصفته نائبا شرعيا، المشاركة في النقاش حول القوانين الجديدة. وما يزال يعتقد بشكل شبه مؤكد أن التناقضات الداخلية للطبقة الحاكمة الإيطالية من شأنها أن تجعل إزالة العقبات المتبقية التي ما تزال قائمة أمام النظام أمرا غير محتمل. علاوة على ذلك، ينبغي أن نتذكر أنه لا يمكن لأحد في الحزب أن يتنبأ بعقوبة العشرين عامًا التي سيحصل عليها الشيوعيون، والأهم من ذلك هو أن النظام الفاشي كان يقترب من مثل هذا المستقبل الممتد أمامه. والسبب الرئيس لرفض غرامشي مغادرة روما حين كان يجب أن يبدو اعتقاله شبه مؤكد. وقد ذكرت كاميلا رافيرا لتولياتّي: «أنطونيو... لاحظ أنه لا ينبغي اتخاذ مثل هذه الخطوة إلاّ عندما يرى العمال أنفسُهم بأنها مبررة وضرورية تمامًا، حيث يجب على القادة أن يبقوا في إيطاليا حتى يصبح من المستحيل تمامًا لهم أن يفعلوا ذلك». في رسالة «السيرة الذاتية» المكتوبة في

السجن، يؤكد غرامشي هذا: «لقد كانت القاعدة تتمثّل في أنّه ينبغي على القبطان أن يكون آخِر من يتخلى عن سفينته عندما تغرق، وأنه يجب أن يغادر فقط عندما يكون الجميع على متن السفينة آمنا، بل إن بعضهم قد ذهب إلى حد الادعاء أنه في مثل هذه الحالات «يجب» على القبطان أن يغرق مع سفينته. وتعد مثل هذه التأكيدات أقل عقلانية مما تبدو عليه. ومن المؤكد أنه قد تكون هناك حالات معينة لا يوجد فيها سبب لعدم قيام القبطان بإنقاذ نفسه أولا، لكن إذا كانت هذه الحالات أساسًا لقاعدة عامة، فما الضمان أن يكون القبطان قد فعل كل شيء: (١) لمنع حدوث غرق السفينة (٢) لتقليل الخسائر البشرية والمادية بمجرد حدوثها (الخسائر المادية التي تمثل الخسائر البشرية في المستقبل) إلى الحد الأدنى؟ القاعدة «المطلقة» إنه، في حال غرق السفينة، يكون القبطان آخر من يغادر السفينة، بل قد يموت معها، يمكن أن توفر هذا الضمان. لكن من دون ذلك، تصبح الحياة الجماعية مستحيلة، لأنه لن يكون أحد مستعدًا لقبول المسؤولية، أو مواصلة النشاط الذي ينطوي على وضع حياتهم في أيدي الآخرين».

السـجن

منذ اعتقال غرامشي الذي عزله فعليا عن الأحداث في العالم الخارجي، سنعطي لمحة وجيزة وحسب عن التطورات في الحزب الشيوعي الإيطالي والكومنترن من بعد ذلك. ففي عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٨، تراجع الحزب إلى نواة صغيرة من المسلحين المقاتلين الذين يعملون في الخفاء وربما عددهم ٦٠٠٠ في عام ١٩٢٧، وأقل من ذلك في السنين المتعاقبة، إلى أن وصل إلى أدنى نقطة في عام ١٩٣٤، عندما كانت العضوية (وفقا لتقديرات الكومنترن) حوالي ٢٥٠٠. وكانت القيادة في ذلك الوقت في المنفى. وفي عامي ١٩٢٧ و١٩٢٨ ـ فترة هيمنة بوخارين في الكومنترن ـ تكونت نواتها من توليياتّي وغريكو وتاسكا، وظهرت المعارضة اليسارية في هذه السنين، فركزت على منظمة الشباب، وقادتها لونغو وسيكيا، وعلى المواقف التي أشارت إلى قادة «الفترة الثالثة». وفي عام ١٩٢٩، حدث المنقلب اليساري في روسيا والأممية الشيوعية، وسحق بوخارين واليمين. وعارض تاسكا ذلك، وهو ممثل الحزب الشيوعي الإيطالي في موسكو، فطُرد من الحزب الشيوعي الإيطالي خلال الخريف، وتقبل توليياتّي وغريكو مناصب لونغو والشباب. (وهو ما تسبب في قول بورديغا: «الحزب يعود إلي»). وبدلاً من شعارات «الثورة الشعبية» لعامي ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ضد الفاشية ـ «المرحلة الانتقالية» التي ستتبع الثورة الشعبية، «التجمع الجمهوري» الذي

ينبغي أن يكون الهدف المتوسط ـ تحدثت القيادة الآن عن صعود المد الثوري في إيطاليا، وسقوط الفاشية الوشيك، واختفاء القاعدة الاجتماعية للإصلاحية، واستحالة انتقال بين الفاشية والديكتاتورية للبروليتاريا ووفقا لهذه الأطروحات اقترحوا في مارس/أذار عام ١٩٣٠ إعادة مركز الحزب إلى إيطاليا.

في أواخر عام ١٩٢٩، ظهرت معارضة داخل اللجنة السياسية، وادعى ثلاثة من أعضائها الثمانية ـ ليونيتي وتريسو ورافازولي ـ أن تغيير الخط من «اليمين» الذي يرمز إليه تاسكا إلى خط «اليسار» كما أثاره لونغو، كان ضربا من الانتهازية، وأن هناك حاجة إلى نقد ذاتي خطير. ومع ذلك لم يكن موقف «الثلاثة» موقفا قويا جدًا من الناحية التكتيكية، لأنه ينطوي في الوقت نفسه على المطالبة بالنقد الذاتي لخط اليمين السابق، ومعارضة التغيير إلى خط اليسار الجديد. وبلغت الحالة ذروتها فيما يتعلق باقتراح إعادة مركز الحزب إلى إيطاليا. وقام «الثلاثة» الذين كانوا في الواقع مسؤولين عن تنظيم الحزب السري، وعن الصحافة السرية، وعن العمل النقابي الشيوعي، (فقد تم حل الاتحاد العام للعمال الإيطاليين من قبل زعماء الإصلاحيين، وأعيد تشكيله تحت قيادة الشيوعية كمنظمة سرية) بمعارضة هذا لأنّه ضرب من الانتحار، واقترحوا خطة لبناء منظمة سرية من نوع أقل طوعية. لقد هزم «الثلاثة» بصعوبة، وبعد وقت قصير تواصلوا مع تروتسكي في هذه الفترة التي طُردوا منها (بشأن برينكيبو). وكانت التجربة الكاملة للتحول اليساري كارثة بالنسبة إلى الحزب الإيطالي. وتفتت القيادة، إذ طُرد خمسة من بين الأعضاء الثمانية في اللجنة السياسية لعام ١٩٢٨، بحلول عام ١٩٣١، (تاسكا و«الثلاثة» وسيلون الذي كان ضحية أخلاقية وسياسية في هذه الفترة). وما يزال بورديغا رسميا عضوا في اللجنة المركزية مع أنه في السجن. وقد طرد في عام ١٩٣٠. أضف إلى ذلك اعتقال المسلحين الذين أعيدوا إلى إيطاليا بصفتهم جزءًا من السياسة الجديدة تقريبًا لرجل أو امرأة، وانخفضت العضوية داخل البلد كما ذكرنا إلى نسب ضئيلة بحلول عام ١٩٣٤ مع نهاية فترة اليسار.

بعد اعتقال غرامشي، نُقل إلى جزيرة أوستيكا قبالة الساحل الشمالي لصقلية. وكانت الأسابيع الستة التي قضاها في الحجز هناك هي الأخيرة التي تمتع فيها بحرية حركة نسبية، واتصال موسع مع متشددين آخرين. وكان من بين زملائه السجناء بورديغا، فتعاون الاثنان في تنظيم دورات تعليمية للمحتجزين السياسيين، وعلّم غرامشي التاريخ والجغرافيا ودرس الألمانية، وكان بورديغا مسؤولاً عن الجانب العلمي. لكن في ٢٠ يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٧، نُقل غرامشي إلى ميلانو،

واستغرقت الرحلة تسعة عشر يوما مع سجناء آخرين نُقلوا، في أغلب الأوقات، مربوطين بسلاسل، من سجن إلى سجن على طول شبه الجزيرة. وأُعيد إلى روما لمحاكمته بعد أكثر من عام في ميلانو، فاحتُجز في عزلة دائمة تقريبًا، ولم يتخللها إلاّ ظهور **وكلاء محرضين** موضوعين خصيصًا لمشاركته زنزانته، ومن دون مرافق للقراءة أو الكتابة بخلاف عدد محدود من الرسائل الشخصية.

كان من المقرر أن تجري المحاكمة في ٢٨ مايو/أيار عام ١٩٢٨، لتكون نموذجا سياسيا، وأنشئت محكمة خاصة للحكم على غرامشي وتيراتشيني وسوتشيمارّو وعشرين آخرين مدّعى عليهم. واتهم السجناء بتنظيم تمرد مسلح، والحجج أو الأدلة القانونية لا صلة لها بالموضوع إلى حد كبير. وقرر النظام تأكيد الإدانة، وضرورة أن تكون مشفوعة بعقاب مثالي. وقال النائب العام: «يجب علينا أن نوقف هذا الدماغ عن العمل لمدة عشرين سنة»، مشيرًا إلى غرامشي. وصدر الحكم في ٤ يونيو/حزيران: اثنان وعشرون عامًا لتيراتشيني الذي كان المتحدث الرئيس عن السجناء، وعشرون عامًا لكل من غرامشي وسوتشيمارّو وروفيدا، وأحكاما شديدة بالمثل على المدعى عليهم الآخرين.

وصل غرامشي إلى سجن توري في ١٩ يوليو/تموز، بعد رحلة مُرعبة أخرى في أسفل إيطاليا حيث تبعد حوالي عشرين ميلاً عن باري، وهو في حالة انهيار قريب من المرض والإرهاق. وكان هذا بيته المعدّ للأعوام الخمسة والنصف المقبلة، حتى اضطرهم تدهور حالته الصحية إلى نقله إلى عيادة السجن في فورميا. وبدأ العمل على **دفاتر السجن** في توري من فبراير/شباط عام ١٩٢٩ وما بعده. فالظروف في توري أفضل قليلاً ممّا كانت في ميلانو، إذ سُمح له بالكتابة وتلقي الكتب. ولأن له اتصالاً محدودًا مع زملائه السجناء من الناحية الأخرى، كانت صحته تسوء وكان عليه أن يكون مشغولاً بالعمل الفكري. ومع ذلك كان يحاول أن يخفي عن نفسه أنه قد لا يبقى على قيد الحياة حتى نهاية فترة سجنه. لكن لتتفاقم معاناته الأخرى كان هناك صمت غير مبرر من جوليا التي قضت معظم هذه السنين في عيادات موسكو مع سلسلة من الأمراض العصبية. ومن ناحية ثانية، استقرت شقيقة جوليا الكبرى تاتيانا في إيطاليا، وكانت قادرة على أن تقدم له بعض الدعم الذي علمت أن جوليا لم تكن قادرة على تقديمه، وإرسال الأخبار العادية إليه من جوليا نفسها وطفليهما.

عندما سمحت له إمكاناته الصحية، قرأ غرامشي بنهم أي شيء أُتيح له استلامه. وكان الوصول إلى النصوص الماركسية مقيدًا بالسجن والرقابة، فاضطر إلى استكمال

قراءته النسخ الأصلية بالرجوع إلى التعليقات والانتقادات. وتقاطع العديد من المقاطع المقتبسة من ماركس والموجودة في الأقسام الفلسفية والاقتصادية من **دفاتر السجن** مع تلك المقتبسة من قبل بينيديتو كروتشه في كتاب **المادية التاريخية والاقتصاد الماركسي**. وعندما لم يتمكن من قراءة الكتب قام بقراءة المجلات والدوريات، فبقي على اتصال بالتطورات الثقافية. وفي الوقت نفسه استخدم قراءته بمثابة المواد لنقد حماقة البرجوازية وارتباك وتخلف الحياة الفكرية الإيطالية في ظل الفاشية. وكتب بغزارة، مالئًا دفاتره بشكل منهجي بيد صغيرة ودقيقة ومشاكسة، فنقل الاقتباسات، ومارس الترجمة بالإضافة إلى تطوير أفكاره الخاصة.

كتب كذلك رسائل إلى أصدقائه المباشرين والذين ربطته بهم علاقات - إلى تاتيانا وجوليا وطفله الأصغر سنا الذي ولد بعد اعتقاله ولم يره مطلقًا ولا أمه وإخوته في سردينيا. وتعتبر هذه الرسائل وثيقة استثنائية عن مثابرة الإنسان، وتحسب على أنها من كلاسيكيات الأدب الإيطالي الحديث. في بعض الأحيان تتسم بالشكوى، وفي كثير من الأحيان مستكينة، نادرا ما تفضي إلى رثاء الذات، لكن بدلاً من ذلك كانت مدعومة باستمرار برغبة ملحة في نقل المعلومات والأفكار والمشاريع أو ببساطة المودة. وأكثر ما يلفت النظر هو الشعور الذي تعطيه عن المثابرة المستمرة في مواجهة الحرمان والمعاناة الجسدية المروعة. وهو انطوائي ومزاجي، ويميل إلى الرواقية، إذ كان غرامشي قليل الاعتماد على شيء باستثناء قوة الإرادة ووعيه بانتمائه، وحتى خلال هذه الفترة من العجز والعزلة، كان يتجه نحو حركة ثورية. ولهذا السبب الأخير، رفض بعناد أي امتياز أو معاملة خاصة في السجن يمكن أن تعني ضمنيًا الاعتراف بالمزايا التي يمنحها النظام، لكن بدلاً من ذلك قاتل بضراوة من أجل حقوقه القانونية الدقيقة بصفته سجينا سياسيا.

حينما نعلم أن غرامشي خلال أعوام السجن هذه كان في الوقت نفسه على علم بالتطورات السياسية خارج السجن (بخلاف ما يمكن أن يحصل عليه من الصحافة الفاشية)، فإنّه كانت هناك بعض الاحتمالات للنقاش السياسي في النصف الثاني من العام ١٩٣٠. وفي يوليو/تموز، قام شقيقه جينارو بزيارته، وبناء على تعليمات تولياتّي أبلغه بمعارضة «الثلاثة» وطردهم قبل شهر. وأبلغ جينارو تولياتّي أن غرامشي وافق تمامًا على التدابير المتخذة ضد «الثلاثة». لكن بعد سنوات، أي خلال الستينات، قال لفيوري كاتب سيرة غرامشي: إنه كان قد كذب لإنقاذ شقيقه من أية إدانة محتملة من قبل حزب «الانتهازية»، وإن غرامشي في الواقع اعتبر معارضة «الثلاثة» لحركة اليسار

مبررة تمامًا. ويتطابق هذا التقرير مع التقرير الذي أرسله إلى الحزب في عام ١٩٣٣ من قبل شيوعي كان زميل غرامشي في السجن وهو أثوس ليزا. ونشأت مناقشات عنيفة بين السجناء السياسيين في توري، وفقا لأثوس ليزا، خلال ساعاتهم اليومية من التمرين، بعد أن انتقد غرامشي حركة «اليسار»، وسياسة «الهجوم الأمامي»، وعناصر النزعة القصوية، والتقليل من شأن قوة النظام الفاشي الذي ينطوي عليها. لقد استمرت النقاشات لبعض الوقت، فاتفق أغلبية السجناء مع غرامشي، والأقلية، ومنهم ليزا، على دعم الخط الرسمي في ذلك الوقت. ومن بين المواضيع التي حددها غرامشي في سياق المناقشة، وفقا لليزا، كانت على النحو التالي: ١ ـ لا غنى عن مفهوم الحزب من حيث هو كيان يجمع بين مثقفين عضويين من البروليتاريا، إذا كان الهدف هو وصول البروليتاريا إلى السلطة. ٢ ـ الحاجة إلى منظمة عسكرية قادرة على تولي سلطة الدولة البرجوازية، ولكنها منظمة عسكرية تُصوَّر لا من الناحية الفنية الضيقة، بل من الناحية السياسية بالأساس. ٣ ـ أهمية شعار وسيط «الجمعية التأسيسية»، من حيث هي أول وسيلة للفوز بحلفاء البروليتاريا في نضالها ضد الطبقة الحاكمة. وبعد ذلك بمثابة طريق كفاح ضد «مشاريع الإصلاح السلمي جميعها، والتي تظهر للطبقة العاملة الإيطالية أن الحل الوحيد الممكن في إيطاليا هو الثورة البروليتارية». ٤ ـ الحاجة إلى الاستعاضة عن شعار المؤتمر العالمي الخامس القديم بـ«العامل» وحكومة الفلاحين من قبل «جمهورية العمال والفلاحين السوفيات في إيطاليا».٥ ـ تعريف الفاشية على أنّها شكل محدد من ردود الفعل البرجوازية التي اتسمت بهيمنة متزايدة داخلها على رأس المال. لكنْ، من الضروري البحث عن أصولها في بعض السمات المحددة للتطور التاريخي الإيطالي ـ غياب ثورة برجوازية حقيقية (ما يعني عدم وجود ثورة برجوازية في إيطاليا، ولكن الفاشية نفسها كانت الشكل الإيطالي المشوه للثورة البرجوازية)، وعدم إقامة وحدة الطبقة البرجوازية، وزن الكنيسة الكاثوليكية التي كانت خلفيتها المباشرة «توازي القوى» بعد الحرب العمالية الأولى، مع كل من الطبقات الأساسية، والبرجوازية والبروليتاريا التي كانت منقسمة هي كذلك لهزم الجهة الأخرى. ٦ ـ وجود جميع الشروط الموضوعية لاستيلاء البروليتاريا على السلطة، ولكن الضرورة الملحة ـ شرطا مسبقا لمثل هذا الاستيلاء على السلطة ـ لتحقيق هيمنة البروليتاريا على الفلاحين.

لذلك ليس من المستغرب أن تكشف رسائل غرامشي من السجن عن شعور العزلة التي كانت أكثر من مجرد عزلة مادية، بل تفاقمت بشكل رهيب بسبب الانشغال السياسي والقلق حول جوليا بشكل كبير في آن. وذلك ما أجبر غرامشي مرة أخرى

على الانطواء على نفسه، في معظم الوقت، ولاسيما مع اقتراب نهاية إقامته في توري، فقد كان مريضًا جدًا وعاجزًا حتى عن القراءة أو الكتابة، أحدب الظهر، ومريضًا يعاني على الأقل من ثلاثة أمراض رئيسية، حتى عندما كان حرًا وقادرًا على التمتع بالعناية الطبية اللازمة والحفاظ على نظام غذائي خاص. وكانت أعوامه في السجن معاناة مع الموت دامت أحد عشر عاما، وسقطت أسنانه، وانهار جهازه الهضمي حتى إنه لم يكن بإمكانه تناول الطعام الصلب القاسي. وأصبح أرقه مزمنا فكان يقضي أسابيع لا ينام أكثر من ساعة أو ساعتين ليلا، وكانت لديه اضطرابات عنيفة حيث كان يتقيأ الدم، وعانى من الصداع العنيف لدرجة أنه كان يضرب رأسه على جدران زنزانته. وعلى ضوء هذه الخلفية، ينبغي النظر في إنجاز **دفاتر السجن.** فعندما اعتقل لأول مرة كتب إلى تاتيانا: «أنا مهووس بفكرة أنه ينبغي عليّ القيام بشيء ما للخير إلى الأبد... أريد ـ بعد خطة ثابتة ـ أن أخصص نفسي بشكل مكثف ومنهجي لبعض المواضيع التي سوف تمتصني، وتسلط الضوء على حياتي الداخلية». وكان أول ما يهمه المقاومة، وإيجاد وسيلة للتجاوب مع تحول وجوده الذي فرضه السجن، والذي يترتب عليه التحول من المشاركة في مشروع جماعي إلى العزلة وخطر التخلي عن الذات، ومن النضال اليومي إلى منظور يحتاج أن يكون ذا طابع طويل الأمد، ومن تفاؤل الإرادة الضرورية لأي نشاط سياسي إلى حالة اليأس في كثير من الأحيان التي اقترب منها غرامشي خلال سجنه. ذلك أنّ أكبر خطر على أي سجين سياسي هو أنه في ظل تأثير وضعه الجديد ستفقد أسباب نضاله في الماضي ومحنته الحالية صلاحيتها بالنسبة إليه. وكتب غرامشي ذات مرة ـ معلقًا على بعض أبيات شعر كتبها بيني، فقال: «السجن ملف ملفق بدقة، فهو إذ يهدئ فكر المرء، يجعل منه أسلوبا»، «هل كان بيتي حقًا في السجن؟ ربما ليس لوقت طويل، فالسجن ملف محبوك بدقة ويدمر الفكر تمامًا. إنه يعمل مثل حرفي ماهر أعطي جذعا جميلاً من خشب الزيتون لينحت به تمثالاً للقديس بطرس، فنحت قطعة هنا وقطعة هناك وشكل الخشب بقسوة، وعدله ووضحه، وانتهى الأمر بمقبض مخرز إسكافي». ومن والواضح أنه منذ بداية سجنه، قرر غرامشي أنه لا نهاية لكفاحه. إن رؤيته الأكثر بلاغة عن الطبيعة الجديدة لهذا الكفاح هي ملاحظة عنوانها «حوار». «لقد تغير شيء ما، في الأساس، وهذا واضح، فما هو؟ أرادوا جميعهم من قبلُ أن يكونوا حرّاثي التاريخ؛ ولكي يلعبوا أدوارًا فعالة، كان على كل واحد منهم أن يلعب دورًا فعالاً. لم يرغب أحد في أن يكون «سمادًا» للتاريخ، ولكن هل من الممكن أن تحرث الأرض من دون أن تضع السماد أولا؟ لذلك فإن المزارعين و«السماد» على غاية من

الضرورة. وهو ما يعترف به الجميع من الناحية المجردة، ولكن ماذا عن الممارسة العملية؟ إنه السماد لأجل السماد، بل التراجع إلى الظلال، إلى الغموض. لقد تغير شيء الآن؛ لأن هناك من يكيفون أنفسهم «فلسفيًا» مع كونهم «السماد»، من يعرفون أن هذا هو ما يجب أن يكونوا عليه ويكيفون أنفسهم على ذلك. وهو أمر يشبه مشكلة رجل يحتضر كما يقول المثل، ولكن هناك فرق كبير؛ لأنه عند نقطة الموت يكون الموضوع إجراءً حاسمًا لمدة زمنية فورية لحظية. بينما في حالة السماد تكون المشكلة طويلة الأجل، وتطرح نفسها مرة أخرى في كل لحظة. فأنت تعيش لمرة واحدة، كما يقول المثل، فأنت لا تواجه فجأة خيار اللحظة التي ستقامر فيها، وهو خيار يتوجب عليك فيه أن تقيم البدائل خلال ومضة، ولا يمكن تأجيل قرارك. فالتأجيل مستمر، وعلى قرارك أن يكون متجددا. لذلك يمكن القول إن شيئًا ما قد تغير. حتى الخيار بين أن تعيش ليوم واحد كأسد، أو أن تعيش لمئة عام كخروف ليس متاحا. أنت لا تعيش كأسد حتى لدقيقة واحدة، فأنت بعيد عن ذلك، أنت تعيش كشيء أقل دونية من خروف لسنين وسنين، وتعرف أنه عليك أن تعيش هكذا. تتصور بروميثيوس الذي التهمته الطفيليات بدل أن يهاجمه النسر. لقد خلق العبرانيون صورة أيوب، وتمكن الإغريق فقط من تصور بروميثيوس، لكن العبرانيين كانوا أكثر واقعية، وأكثر قسوة وبطلهم أكثر واقعية للحياة».

عندما ظهرت الأخبار عن حالة غرامشي إلى العالم الخارجي، شنت حملة دولية في دوائر مناهضة للفاشية للمطالبة بالإفراج عنه، فكانت الحملة التي نظمها بييرو سرافا الصديق القديم لغرامشي والمقيم الآن في إنكلترا ناجحة بشكل جزئي، ففي نهاية عام ١٩٣٣، نُقل غرامشي من توري إلى عيادة في فورميا، وهي بلدة صغيرة في منتصف الطريق بين روما ونابولي، وكان النقل ضرورة طبية عاجلة. وفي العام الأخير في توري، بسطت الأمراض قبضتها على كامل جسده، وكان يموت بسبب نقص الرعاية الطبية. وفي فورميا بدأ يتعافى تدريجيًا إلى حد ما، وكان قادرًا على استئناف العمل في **دفاتر السجن**. وعلى الرغم من حالته المحفوفة بالمخاطر، وفي انتهاك للقانون الجنائي الفاشي نفسه، كان ما يزال محتجزًا بصفته سجينًا، إذ حُوّلت غرفته إلى زنزانة سجن، وتعرض للمضايقات من قبل الحراسة القاسية.

على أي حال، جاء نقله إلى فورميا متأخّرا وفات الأوان لإنقاذه. وضمن الضغط المتجدد الدولي مُنح حرية مؤقتة، وفقا لحقوقه الدستورية، على الرغم من أن هذا في الواقع لم يكن يعني أكثر من إزالة القضبان عن نافذته مما يعني السماح له بالخروج للمشي. وفي أغسطس/آب عام ١٩٢٥، نُقل إلى عيادة مناسبة «كيسيسانا»

في روما، وكان حينها يعاني من تصلب الشرايين، وعدوى السل في الظهر والمعروف باسم مرض بوت ومن السل الرئوي، فكان عرضة لارتفاع ضغط الدم والذبحة الصدرية والنقرس واضطرابات معدة حادة. وكان من المقرر أن تنتهي فترة سجنه في ٢١ أبريل/نيسان عام ١٩٣٧، وبعد ذلك كان يأمل حينما تسمح حالته الصحية في أن يقضي فترة النقاهة في سردينيا، لكن عندما حان الوقت كان مريضًا جدًا للانتقال من العيادة، فمات في ٢٧ أبريل/نيسان. وتمكنت تاتيانا ـ أثناء اتخاذ ترتيبات الجنازة ـ من تهريب ثلاثة وثلاثين مذكرة من غرفة غرامشي عبر حقيبة دبلوماسية إلى موسكو. فكانت بمثابة «التركيز على حياتي الداخلية»، والاستمرار في زنزانة سجن غرامشي من حياته بصفته ثوريا.



قد تكون هناك حاجة إلى تقديم الاعتذار عن الطابع غير المتوازن والتخطيطي لهذه المقدمة، والثغرات التي لا مفر منها. وقد قررنا منذ البداية أنه لا ينبغي أن تكون هناك محاولة لتقديم أي تفسير عام لدفاتر سجن غرامشي نفسها، أو أية محاولة لمناقشة أهمية فكره داخل الماركسية إجمالا. وربما عانى غرامشي أكثر من أي كاتب ماركسي منذ لينين من التفسير الجزئي والحزبي، من قبل المؤيدين والمعارضين على حد سواء، فقراءة **دفاتر السجن** بجدية وبكل تعقيدها هي أفضل علاج لهذا. ورأينا أيضًا أنه بالنظر إلى المساحة المحدودة، ينبغي لنا تجنب تكرار ما هو موجود بالفعل في اللغة الإنكليزية، ولاسيما السير الذاتية لفيوري وكاميت، وستُملئ الفجوات الأخرى لاسيما فيما يتعلق بالصراعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إيطاليا في أوائل العشرينات، والدور الذي لعبته القوى المناهضة للفاشية باستثناء الحزب الشيوعي الإيطالي عندما تم نشر مجموعة مختارة من كتابات غرامشي في وقت مبكر. ورأينا أنه لا غنى عن إعطاء الأولوية للتجربة السياسية المركزية لحياة غرامشي، باعتبارها حالة ثورية للصراع الطبقي في تورينو، ولتشكيل الحزب الشيوعي الإيطالي، وصعود وتوطيد الفاشية والنقاشات الاستراتيجية التي جرت في الحزب الشيوعي الإيطالي وفي الكومنترن في تلك السنين. بطبيعة الحال، فإن التجربة السياسية المركزية بيّنت أن غرامشي كان أقل قدرة على الكتابة علنًا عن السجن، وكانت النتيجة أن تلك المقاطع من **دفاتر السجن** التي ناقش فيها الفاشية، أو استراتيجية الشيوعية، هي بالضرورة مبهمة وموسعة. وليكون هناك أساس يمكن من خلاله تفسير هذه المقاطع، من الضروري فهم التجربة السياسية التي تعتبر **دفاتر السجن** تعليقا عليها وحصيلة ثمارها. وبمعنى أعم، أيضا، لا يمكن تقييم المؤسسة الفكرية بأكملها، والتي تمثلها **دفاتر**

السجن، إلاّ فيما يتعلق بخبرة غرامشي السياسية السابقة، ففهم هذه التجربة وحده يجعل من الممكن التمييز بين التنمية وإعادة التقييم النقدية للآراء السابقة.

حاولنا نقل شيء على مستوى قادة الحزب الشيوعي الإيطالي في سنواته الأولى، وهو مستوى ربما لا مثيل له في أية دولة أخرى من أحزاب الأممية الثالثة في ذلك الوقت. وقد حاولنا أن نبين أن أيًا منها لم يكن يحتكر المواقع الصحيحة. في الواقع، كيف أمكنهم ذلك عندما تشكّل الحزب بعد هزيمة الطفرة الثورية التي عقبت ثورة أكتوبر/تشرين الأوّل والحرب العالمية، وعندما تم في غضون شهرين من تأسيسه الاستيلاء الفاشي على السلطة بحيث كانت تجربته في الواقع إجراءً دفاعيا طويلاً ومريرًا ضد صعوبات جمة؟ لقد حاولنا أن نبين أن تاسكا كان لديه تقدير أكثر واقعية من اليسار والوسط للمغزى الكامل للفاشية، وأن بورديغا كان لديه وعي أكبر من الوسط أو اليمين بتداعيات الأحداث في روسيا وفي الأممية الثانية عموما على الأحزاب الشيوعية الفردية. وقد حاولنا بيان كيفية نجاح غرامشي، في الفترة القصيرة التي قاد فيها الحزب الشيوعي الإيطالي، في مكافحة التطرف، و«الطائفية» والنزعة الاقتصادية لدى بورديغا، والتشاؤم و«التصفية» والنزعة الثقافية لدى تاسكا، مع السعي إلى تطوير ممارسة سياسية لينينية حقيقية سواء من حيث المعايير الداخلية أو الاستجابة للنشاط العفوي للجماهير. وفشل كل من بورديغا وتاسكا في فهم العلاقة الجدلية بين حزب الطليعة والعفوية الجماهيرية، إذ نظر بورديغا إلى الحزب باعتباره نخبة ينبغي عليها قبل كل شيء أن تحرس نفسها ضد أي تلوث لمبادئها «النقية». أما تاسكا، من الناحية الأخرى، فلم يفهم أبدًا الفرق النوعي بين الحزب اللينيني وأحزاب الأممية الثانية. أضف إلى ذلك اتحاد كليهما في شكوكهما من مجالس المصانع في عامي ١٩١٩ و١٩٢٠. وفي المقابل، تحولت استراتيجية غرامشي تمامًا إلى خلق منظمات الطبقة المستقلة من البروليتاريا والفلاحين، وذلك في استمرارية مع مفاهيم **أوردينه نوفو**، لكنها الآن في علاقة ديالكتيكية مع حزب الطليعة الذي يمكنه وحده أن ينظم أخذ السلطة والقتال لأجل الثورة داخل الكائنات الطبقية، وهذه هي الخلفية التي يجب أن تُقرأ من خلالها **دفاتر السجن**.

I

قضايا التاريخ والثقافة

١
المثقفون

مقدمة

الحجة الرئيسية التي تطرحها محاولة غرامشي تشكيل المثقفين هي حجة بسيطة. فهو لا يعتبر تصور «المثقفين» من حيث هم فئة اجتماعية متميزة مستقلة عن الطبقة سوى خرافة. فكل البشر عند غرامشي يمكن أن يكونوا مثقفين فيما دلّ عن امتلاك الذكاء واستخدامه، ولكنهم ليسوا كلهم مثقفين من حيث الوظيفة الاجتماعية. وينقسم المثقفون بالمعنى الوظيفي إلى مجموعتين، أولا هناك المثقفون «التقليديون»، كالأدباء والعلماء وغيرهم الذين تحيط بموقعهم في فواصل المجتمع هالة مستمدة من العلاقات الطبقية السابقة والحالية، وتخفي روابطهم بمختلف التكوينات الطبقية التاريخية. ثانيًا، هناك المثقفون «العضويّون»، وهم العنصر المنظم والمفكر في طبقة اجتماعية أساسية. إن مهنة هؤلاء المثقفين العضويين التي ربما تكون أية وظيفة تمثل طبقتهم، لا تميزهم بقدر ما تميز وظيفتهم في توجيه أفكار وتطلعات الطبقة التي ينتمون إليها عضويّا.

وتؤثر مضامين هذا المفهوم المبتكر جدًا في جميع جوانب فكر غرامشي. إنها تتصل بشكل فلسفي مع مقولة (ص٣٢٣) أن «جميع البشر فلاسفة» ومع مناقشة غرامشي الكاملة المتعلقة بنشر الأفكار الفلسفية والإيديولوجية داخل ثقافة بعينها. وهي تتعلق بأفكار غرامشي حول التعليم (صص ٢٦ ـ ٤٣) التي تشدد على الطابع الديمقراطي للوظيفة الثقافية، وعلى الطابع الطبقي لبنية المثقفين خلال مرحلة المدرسة. كما أنها تشكل أساس دراسته للتاريخ وبخاصة عصر النهضة الإيطالية، إذ

يرى غرامشي أن المثقفين، بالمعنى الواسع للكلمة، يقومون بأداء وظيفة الوساطة الأساسية في صراع القوى الطبقية.

والأهم من ذلك، ربما، هو الدلالات التي يحملها هذا التصور بالنسبة إلى الصراع السياسي. وقد اتجهت الديمقراطية الاجتماعية لكاوتسكي إلى النظر إلى العلاقة بين العمال والمثقفين في الحركة الاشتراكية نظرة ميكانيكية، حيث يقدم المثقفون - لاجئين من الطبقة البرجوازية - النظرية والإيديولوجية (وأحيانًا القيادة) للقاعدة الجماهيرية من غير المثقفين، أي العمال. وقد رُفض هذا التقسيم للعمل داخل الحركة رفضًا شديدًا من قبل لينين الذي يعلن في **ما يجب القيام به**، أنه في الحزب الثوري «يجب طمس جميع الفروق بين العمال والمثقفين...». ويرتبط موقف لينين من المثقفين ارتباطا وثيقا بنظرية حزب الطليعة، وعندما يكتب عن الحاجة إلى نقل الوعي الاشتراكي إلى الطبقة العاملة من خارجها، فإن الجهة التي يتوقعها للقيام بها ليست المثقفين التقليديين وإنما الحزب الثوري نفسه، حيث يُدمَجُ فيه العمال والمثقفون المحترفون السابقون من أصل بورجوازي في وحدة واحدة متماسكة. ويقوم غرامشي بتطوير هذا التصور اللينيني بطريقة جديدة، وذلك بربطه بقضايا الطبقة العاملة برمّتها. فالطبقة العاملة، مثل البرجوازية من قبلها، قادرة على تطوير مثقفيها العضويين من داخل صفوفها، وتكون وظيفة الحزب السياسي، سواء كان جماهيريا أو طليعيا، هي توجيه نشاط هؤلاء المثقفين العضويين، ويكون همزة الوصل بين الطبقة العاملة وقطاعات معينة من نخبة المثقفين التقليديين. ويُحدّد المثقفون العضويّون للطبقة العاملة من خلال دورهم في الإنتاج وفي تنظيم العمل، ومن جهة أخرى من خلال دورهم السياسي «القيادي» الذي يتركز في الحزب. ومن خلال المسؤولية الواعية، التي تستند إلى استيعاب أفكار وكوادر الطبقات المثقفة البرجوازية الأكثر تقدما، يمكن للبروليتاريا أن تتخلص من النزعة الطائفية الدفاعية ومن الانحراف الاقتصادي والتقدم نحو فرض هيمنتها.

تكوين المثقفين

هل المثقفون فئة اجتماعية مستقلة وقائمة بحد ذاتها، أم أن لدى كل فئة اجتماعية صنف مخصوص بها من المثقفين؟ القضية معقدة هنا، بسبب تنوع الأشكال التي تتخذها العملية التاريخية الحقيقية لتكوين فئات مختلفة من المثقفين حتى هذا اليوم. وأهم هذه الأشكال نجد شكلَيْن:

١. إن كل فئة اجتماعية تتواجد في عالم الإنتاج الاقتصادي، إذ تؤدي وظيفتها الأساسية وتخلق معها بشكل عضوي، طبقة[1] أو أكثر من المثقفين فتقدم لها التجانس والوعي بوظيفتها، لا في المجال الاقتصادي وحسب، بل أيضًا في المجالين الاجتماعي والسياسي. فيخلق المنظم الرأسمالي إلى جانبه فني الصناعة، والمتخصص في الاقتصاد السياسي، ومؤسسي الثقافة الجديدة، ومبدعي نظام قانوني جديد، وما إلى ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظم نفسه يمثل أعلى مستوى من حيث التطور الاجتماعي، إذ يتميز بأنه قيادي [*dirigente*][2] ذو قدرات فكرية معينة: فيجب أن تكون لديه قدرة فكرية خاصة، لا في المجال المحدود لنشاطه ومبادرته وحسب، ولكن في مجالات أخرى أيضًا، على الأقل تلك التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج الاقتصادي. ويجب أن يكون منظما قادرا على تنظيم الجماهير؛ فيجب أن يكون المنظم قادرا على خلق «الثقة» لدى المستثمرين في أعماله، ولدى الزبائن بمنتوجه، وما إلى ذلك.

إن لم يكن يتعيّن على جميع المنظمين، فإن نخبويا على الأقل من بينهم هو من يتعيّن عليه أن يكون ذا قدرة على تنظيم المجتمع بشكل عام، ابتداء من أجهزة الخدمات المعقدة وصولاً إلى جهاز الدولة، بسبب الحاجة إلى خلق الظروف الأكثر ملاءمة لتوسيع طبقتهم الخاصة؛ أو على أقل تقدير يجب أن يكون لديهم القدرة على اختيار من يمثلونهم (الموظفين المتخصصين) الذين يعهد إليهم بهذا النشاط المُنَظم للنسق العام للعلاقات القائمة خارج مجال الأعمال نفسها. ويمكن ملاحظة أن المثقفين «العضويين» الذين تُشكّلهم أية طبقة جديدة جنبًا إلى جنب مع ذاتها

---

(١) كان لا بدّ من ترجمة كلمة «*ceti*» الإيطالية إلى «strata»، طبقة [شريحة]، على الرّغم من عدم تطابق دلالتيهما المصاحبة؛ وذلك لعدم وجود بديل. وتجدر الإشارة إلى أنّ غرامشي كان يميل، لأسباب تتعلق بالرّقابة، إلى عدم استخدام كلمة «طبقة» في السّياق الذي يُظهر دلالتها الماركسية، مفضلاً تعبير «فئة اجتماعية» الأكثر حيادا. ومع ذلك، فكلمة «فئة» ليست أخف من كلمة «طبقة» دائمًا. وتجنبًا لأي التباس استخدم غرامشي تعبير «الفئة الاجتماعيّة الأساسيّة» ليؤكد أنه يقصد الطبقات الاجتماعيّة الأساسيّة (البرجوازيّة، البروليتاريا) بمعناها الماركسي الدّقيق؛ إذ تتحدد تلك الطبقات بموقعها في علاقات الإنتاج الأساسية. أما التجمعات الطبقيّة التي ليس لها هذا الدور الأساسي فيطلق عليها عادةً تعبير «الطوائف أو الطبقات المغلقة» «Castes» (الارستقراطية،...إلخ). أما كلمة «صنف» «category» التي تظهر أيضًا في هذه الصفحة فيميل غرامشي إلى استخدامها بمعناها الإيطالي الدارج، أي: أعضاء حرفة أو مهنة. وقد حاولنا الالتزام في هذه الطبعة قدر الإمكان بالمعنى الحرفي لكلمات غرامشي (انظر الملاحظة حول معجمية غرامشي، ص ١٢).

(٢) راجع الملاحظة المتعلّق بمصطلحات غرامشي في المقدّمة.

وتطورهم خلال تطورها، يمثلون في أغلب الأحوال «تخصصات» في بعض الجوانب الجزئية للنشاط الأصلي للنوع الاجتماعي الجديد الذي برز على يد الطبقة الجديدة[*].

حتى الإقطاعيين كانوا يمتلكون قدرة فكرية عالية ومقدرة عسكرية. وكان يعتبر فقدان الأرستقراطية لاحتكارها للقدرة التقنية العسكرية إيذانًا بأزمة النظام الإقطاعي. وأما قضية تكوين المثقفين في العالم الإقطاعي وفي العالم الكلاسيكي السابق، فتُعتبر قضية ينبغي دراستها بشكل منفصل: ويتبع هذا التشكيل والوضع طرقا ووسائل يجب دراستها بشكل ملموس. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن كتلة الفلاحين تؤدي وظيفة أساسية في عالم الإنتاج، إلاّ أنها لا تخلق مثقفين «عضويين» خاصين بها، ولا «تستوعب» أيّة شريحة *stratum*[٣] من المثقفين «التقليديين»، على الرغم من أن الفئات الاجتماعية الأخرى تستمد منها معظم مثقفيها، فضلاً عن أن نسبة عالية من المثقفين التقليديين من أصول فلاحية[٤].

٢ ـ بيد أنّ كلّ فئة اجتماعية «أساسية» تبرز في التاريخ انطلاقًا من البنية الاقتصادية السابقة، من حيث هي تعبير عن تطور تلك البنية، كانت قد وجدت (على مر التاريخ وحتى الوقت الحاضر) فئات من المثقفين الموجودين من قبلُ والتي تبدو بالفعل

(*) كتاب موسكا **مبادئ علم السياسة** (طبعة جديدة موسعة، ١٩٢٣) يستحق البحث في هذا الصدد. إن ما يسمى «الطبقة السياسيّة» لدى موسكا ليس سوى فئة مثقفي الجماعة المهيمنة. يمكن ربط مفهوم موسكا لـ«الطبقة السياسيّة» بمفهوم باريتو للنخبة، وهي محاولة أخرى لتفسير الظاهرة التاريخية للمثقفين ووظيفتهم في حياة الدولة والمجتمع. يعتبر كتاب موسكا خليطًا هائلاً من الأفكار، ذا طابع سوسيولوجي وضعي، أضف إلى ذلك تحيزه بحكم انخراطه في القضايا السياسيّة المباشرة، وذلك ما يجعله عسر الهضم، وأقل حيوية من وجهة نظر أدبيّة.

(٣) «الطبقة السياسيّة» عادة ما تُترجم إلى الإنكليزية بـ«الطّبقة الحاكمة»، وهو أيضًا عنوان النّسخة الإنكليزية لكتاب موسكا (ج. موسكا، **الطبقة الحاكمة**، نيويورك، ١٩٣٩). كان غايتان وموسكا (١٨٥٨ ـ ١٩١٤) من الرّواد الإيطاليين الكبار في نظرية النخب السياسية جنبًا إلى جنب مع باريتو وميشيلز، على الرغم من التعاطف مع الفاشية، فكان موسكا محافظًا ناظرًا إلى النخبة نظرة سكونية أكثر من أتباعه.

(٤) ولاسيما في جنوب إيطاليا. راجع أدناه «الاختلاف بين وضع مثقّفي الحضر ومثقّفي الرّيف»، وحجّة غرامشي العامة، هنا، كما في موضع آخر من **دفاتر السجن**، أن الارتباط العضوي الشخصي الفلاحي الأصل بطبقته ينتهي حينما يصبح مثقفًا (قسًا أو محاميًا، إلخ). تكمن واحدة من الاختلافات الأساسيّة بين الكنيسة الكاثوليكية والحزب الثّوري للطّبقة العاملة، من الناحية المثالية، في حقيقة أنّ البروليتاريا ينبغي أن تكون قادرة على توليد مثقّفيها «العضويين» الخاصّين بها داخل الطّبقة، ويبقى هؤلاء المثقّفون مثقفي طبقتهم

ممثّلة لاستمرارية تاريخية لم تقطعها حتى أعمق التغييرات الأكثر تعقيدًا وراديكالية في الأشكال السياسية والاجتماعية.

أكثر هذه الفئات من المثقفين نموذجية هم رجال الكنيسة الذين ولفترة طويلة (في مرحلة برمتها من التاريخ، وهي التي اتسمت جزئيا بهيمنة هذا الضرب من الاحتكار) احتكروا الخدمات الهامة: الأيديولوجية والدينية والتي هي فلسفة وعلوم ذلك العصر، جنبًا إلى جنب مع المدارس والتعليم والأخلاق والعدالة والأعمال الخيرية، والأعمال الحميدة، وما إلى ذلك. ويمكن اعتبار فئة رجال الدين ما كوّن فئة المثقفين المرتبطين عضويا بأرستقراطية مالكي الأراضي. وهي تتمتع بمركز قانوني مساو لها، فهي تشاركها في ممارسة حقوق الملكية الإقطاعية للأرض، والاستفادة من امتيازات الدولة المتعلقة بهذه الممتلكات(*). ولكنّ الاحتكار الذي يمارسه رجال الكنيسة في مجال البنية الفوقية(**) لم يكن خاليا من صراع ولم يكن من دون حدود. وهنا حصلت الولادة، بأشكال متنوعة (ينبغي أن تدرس بشكل ملموس وعميق) لفئات مختلفة، شجعتها وساعدت على توسّعها القوة المتزايدة للسلطة المركزية للملك، حتى قيام الحكم المطلق. وهكذا تكونت فئة من البرجوازيين الذين أصبحوا نبلاء، لهم امتيازاتهم الخاصة، تلك الشريحة من الإداريين والعلماء والمنظرين والفلاسفة العلمانيين، إلخ.

وعندما اكتشفت هذه الفئات المختلفة من المثقفين التقليديين من خلال «روح الانتماء إلى الجسد الواحد» استمراريتها التاريخية من دون انقطاع ومؤهلاتها الخاصة، قدمت نفسها على أنها فئة اجتماعية متميزة ومستقلة عن الفئة الاجتماعية المسيطرة.

(*) الأطباء، بالمعنى الواسع للكلمة، أهم فئات المثقّفين بعد رجال الكنيسة، أي أولئك الذين يناضلون، أو يبدو أنهم يناضلون، ضدّ المرض والموت. نلاحظ أن هناك علاقة بين الدّين والطب، وما تزال هناك في بعض المناطق مستشفيات بين أيدي جماعات دينيّة؛ إذ تؤدي بعض الوظائف التّنظيميّة، وبصرف النّظر عن حقيقة أنّه أينما ظهر الطبيب يظهر الكاهن (طرد الأرواح الشريرة، وأشكال مختلفة من المساعدة، وما إلى ذلك) فالعديد من الشخصيات الدينيّة يُنظر إليها على أنه تشكّل «معالجين» عظماء إلى الآن، بدءًا من فكرة المعجزات وصولا إلى حد إحياء الموتى، وقد دام الاعتقاد طويلًا أنّه يمكن الشفاء بالاعتماد على (الإيمان بالله والغيب) حتّى في بيوتِ الملوك...... إلخ.

(**) جاء المعنى العام «للمثقف» أو «المتخصّص» من كلمة «إكليروس» (كاتب، رجل دين) في العديد من اللغات ذات الأصول الرومانسية أو المتأثّرة بشدة من هذا الجانب، من خلال الكنيسة اللاتينية، بواسطة اللغات الرومانسية، جنبًا إلى جنب مع متلازمتها المرتبطة بها (laico lay، layman) (بمعنى غير خبير أو غير متخصص الموجودتين في كثير من اللغات الرومانيّة الأصل، أو تلك التي تأثرت بها إلى حد بعيد من خلال اللغة اللاتينية للكنيسة.

وكانت لهذا التقييم الذاتي آثار بعيدة المدى في المجال السياسي والإيديولوجي وعواقب ذات أهمية واسعة المدى. ويمكن للفلسفة المثالية برمّتها أن ترتبط بسهولة بهذا الموقف المُعلن من طرف التركيبة الاجتماعية للمثقفين، ويمكن أن تُعرّف على أنّها تعبير عن تلك اليوتوبيا الاجتماعية التي يتصور فيها المثقفون أنهم «مستقلون» ومتميزون، وأن لهم شخصيتهم الخاصة، الخ.

بيد أنّه ينبغي على المرء أن يلاحظ أنه إذا كان البابا وكبار رجال الكنيسة يعتبرون ارتباطهم بالمسيح والرسل أقوى من ارتباطهم بالسيناتور أنيلي والسيناتور بيني[٥]، فإن هذا لا ينطبق على جنتيلي وكروتشه، على سبيل المثال: كروتشه على وجه الخصوص يشعر أنّه مرتبط ارتباطًا وثيقًا بأرسطو وأفلاطون، لكنه لا يخفي، من ناحية ثانية، صلاته بالسيناتور أنيلّي وبينّي، وهنا بالضبط يمكن للمرء أن يميز الطابع الأكثر أهمية لفلسفة كروتشه.

ماهي الحدود «القصوى» لقبول مصطلح «المثقف»؟ هل يمكن للمرء أن يجد معيارًا واحدًا لتحديد الطابع المميز لجميع أنشطة المثقفين المتفرقة والمتنوعة، وتمييزها في الوقت نفسه وبطريقة أساسية عن أنشطة التكتلات الاجتماعية الأخرى؟ ويبدو لي أن الخطأ الأكثر انتشارا في الأسلوب كامن في البحث عن هذا المعيار للتمييز في صلب الطبيعة الجوهرية لأنشطة المثقفين، بدلا من البحث في مجمل نسق العلاقات التي تقوم داخلها هذه الأنشطة (وبالتالي جماعات المثقفين الذين يجسدونه) داخل المركّب العام للعلاقات الاجتماعية. وفي الواقع إن عامل البروليتاريا، على سبيل المثال، لا يتميز على وجه التحديد بعمله اليدوي أو الآلي، ولكن بأدائه لهذا العمل في ظروف محددة وعلاقات اجتماعية محددة (بصرف النظر عن اعتبار أن العمل البدني البحت لا وجود له، وحتى عبارة تايلور «الغوريلا المدربة»[٦] ليست إلاّ تعبيرًا مجازيا. يبين الحد الذي يمكن أن يذهب إليه اتجاه بعينه: ففي أي عمل عضلي، حتى الأكثر تدنّيا وآلية، لابد من توفّر حد أدنى من المؤهلات الفنية، أي الحد الأدنى من النشاط الفكري الإبداعي. وقد لاحظنا بالفعل أن المنظم، بحكم وظيفته ذاتها، يجب أن يمتلك إلى حد ما قدرا بعينه من المؤهلات ذات الطابع

---

(٥) رؤساء شركة **فيات** ومونتيكاتيني (المواد الكيمياوية) على حدّ السواء. وبالنسبة إلى أغنالّي الذي كانت لغرامشي تجربة مباشرة معه خلال فترة **الأورديني نوفو**، انظر الهامش ١١، ص٣٨٤.

(٦) بالنسبة إلى فريدريك تايلور ومفهومه للعامل اليدوي باعتباره «غوريلا مدرّبة»، راجع مقالة غرامشي **الأمركة والفوردية**، في الصفحات ٣٧٥ ـ ٤١٨ من هذا المجلّد.

الفكري على الرغم من أن دوره في المجتمع لا يتم تحديده من قبل هذه المؤهلات، بل من خلال العلاقات الاجتماعية العامة التي تميز على وجه التحديد وضع المنظم في الصناعة.

وعليه، يمكن للمرء أن يقول، إنّ كل البشر مثقفون، ولكن ليس لكل إنسان وظيفة المثقف في المجتمع.(*) وعندما يميز المرء بين المثقفين وغير المثقفين، فإن المرء لا يشير في الواقع إلاّ إلى الوظيفة الاجتماعية المباشرة للفئة المهنية من المثقفين، أي أن المرء يأخذ بعين الاعتبار العنصر الغالب في نشاطهم المهني النوعي، سواء كان الإبداع الثقافي أو الجهد العضلي ـ العصبي. وكان هذا يعني أنه لو أمكن للمرء أن يتحدث عن المثقفين، لما أمكنه الحديث عن غير المثقفين، لأنه لا وجود لغير المثقفين. لكنْ، حتى العلاقة بين جهود الوضع الفكري الدماغي والجهد العضلي العصبي ليست دائمًا نفسها، حتى أن هناك درجات متفاوتة من النشاط الفكري المحدد، ولا يوجد أي نشاط بشري يمكن أن يستبعد منه كل شكل من أشكال المشاركة الفكرية: لا يمكن الفصل بين **الإنسان الصانع** وبين **الإنسان العاقل**(٧). كل إنسان، في النهاية، يقوم، خارج نشاطه المهني، بشكل من أشكال النشاط الفكري، أي أنه «فيلسوف»، وفنان، وذواق، ويشارك الآخرين رؤيتهم الخاصة للعالم، ولديه خط واع من السلوك الأخلاقي، وبالتالي يساهم في الحفاظ على رؤية بعينها للعالم أو تعديلها، أي أنه يخلق أنماطا جديدة من التفكير.

إن مشكل خلق طبقة جديدة من المثقفين هو مشكل التطوير النقدي للنشاط الفكري الموجود لدى الجميع بدرجة معينة من التطور، وذلك بتغيير نسبته إلى النشاط العضلي العصبي، لتحقيق توازن جديد بينهما ولضمان أن يصبح الجهد العضلي العصبي نفسه، باعتباره أحد عناصر النشاط العملي العام، الذي يجدد باستمرار العالم المادي والاجتماعي، لضمان أن يصبح أساسًا لمفهوم جديد ومتكامل للعالم. يتمثّل النمط التقليدي الشائع للمثقف في الأديب، والفيلسوف والفنان. ولذلك فإن الصحفيين، الذين يدعون أنهم أدباء وفلاسفة وفنانون، يعتبرون أنفسهم مثقفين «حقيقيين». وفي العالم الحديث، يجب على التعليم التقني الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل الصناعي حتى على المستوى البدائي والغير مؤهل، أن يشكل أساس خلق مثقف من نوع جديد.

(*) وهكذا؛ بما أنّه لا يمكن لكلّ شخص أن يقلي زوجين من البيض أو يرتق ثوبًا، فلا نقول بالضّرورة: إن كّل واحد طباخ وحائك.

(٧) أي الإنسان الصانع (أو حامل الآلة) والإنسان العاقل.

على هذا الأساس، عملت مجلة **أوردينه نوفو**[8] على تطوير أشكال بعينها من العقلانية وتحديد مفاهيمها الجديدة. ولم يكن هذا أقل أسباب نجاحها، فقد كان هذا التصور يتوافق مع الطموحات الكامنة ويتطابق مع تطور الأشكال الحقيقية للحياة. ولم يعد أسلوب المثقف الجديد يعتمد على البلاغة التي هي المحرك الخارجي والمؤقت للمشاعر والعواطف، ولكن في المشاركة الإيجابية في الحياة العملية، (من حيث هو بنّاء منظم، مهمته هي «الإقناع الدائم»، وليس في كونه مجرد خطيب (لكنه متفوق في نفس الوقت على الفكر الرياضي المجرد) بدءًا من التقنية بما هي عمل إلى التقنية بما هي علم وإلى المفهوم الإنساني للتاريخ الذي يبقى المرء من دونه «متخصصًا: ولا يصبح «قائدًا»[9] (متخصصًا وسياسيًا).

وبالتالي، تشكلت تاريخيًا فئات متخصصة لممارسة الوظيفة الثقافية، وقد ارتبطت هذه الفئات بجميع الفئات الاجتماعية، ولكن بشكل خاص في علاقة بما هو أهمّ، وارتبط تطورها الشامل والمعقد بالفئة الاجتماعية المهيمنة. إن أحد أهم خصائص أي جماعة تتجه نحو الهيمنة هو كفاحها من أجل استيعاب المثقفين التقليديين وإخضاعهم «إيديولوجيا»، لكنّ هذا الاستيعاب والفتح يتم بشكل أسرع وأكثر فعالية كلما نجحت الجماعة المعنية في إعداد مثقفيها العضويين.

إن التطور الهائل لنشاط التعليم بالمعنى الواسع، وتطور تنظيمه في المجتمعات التي انبثقت من العالم الإقطاعي، هو مؤشر على الأهمية التي اكتسبتها الوظائف الثقافية والفئات الفكرية في العالم الحديث. بالتوازي مع محاولة تعميق وتوسيع «الجانب الفكري» لدى كل فرد، كانت هناك أيضًا محاولة لمضاعفة وتضييق مجال مختلف التخصصات. ويتجلى هذا في المؤسسات التعليمية على جميع المستويات، وصولاً إلى الهيئات القائمة على تنمية ما يسمى بـ«الثقافة الرفيعة» في جميع ميادين العلوم والتكنولوجيا.

تعتبر المدرسة الأداة التي يقع من خلالها خلق وتطوير المثقفين من مختلف

---

(٨) **أوردينه نوفو** مجلة كان غرامشي رئيس تحريرها خلال الفترة التي كان فيها ناشطا في تورينو، وعمل بصفته «مراجعا أسبوعيًا للثقافة الاشتراكيّة» في عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٠. راجع المقدمة، ص ٣٣ وما عقبها.

(٩) «Dirigente» «قائد» تتضمن هذه الجملة الشديدة الإيجاز البالغة التّركيز عددا من أفكار غرامشي الرئيسة عن إمكانية قيادة البروليتاريا الثقافيّة من خلال السيطرة على عملية العمل، والتمييز بين المثقّفين العضويين للطبقة العاملة والمثقّفين التقليديّين خارجها، وعن وحدة النّظرية والممارسة باعتبارها مبدأ ماركسيا أساسيا، ...إلخ.

المستويات. ويمكن قياس مدى تعقيد الوظيفة الثقافية في الدول المختلفة بشكل موضوعي بحسب عدد المدارس المتخصصة ومستوياتها: فكلما كانت «المساحة» التي يغطيها التعليم أكثر اتساعا، كلما ازدادت «مستويات» التعليم «العمودي»، وكان عالم الثقافة والحضارة في الدول أكثر تعقيدا. ويمكن العثور على نقطة مقارنة في مجال تكنولوجيا الصناعة: حيث يمكن قياس مستوى تصنيع أي بلد بمستوى تجهيزه لإنتاج المعدات التي تصنع الآلات، ولصناعة أدوات أكثر دقة من أي وقت مضى لإنتاج تلك الآلات، إلخ. والبلدان الأفضل تجهيزًا في مجال صناعة أدوات معامل التجارب العلمية، وفي صناعة الأدوات اللازمة لاختبارها، هي البلدان الأكثر تعقيدًا من الناحية التقنية ـ الصناعية، وتتمتع بأعلى مستوى حضاري...إلخ. وينطبق الشيء نفسه على إعداد المثقفين وعلى المدارس المتخصصة لهذا الإعداد؛ مدارس ومعاهد ثقافية رفيعة، في هذا المجال أيضا، لا يمكن فصل الكمية عن الجودة، فالتخصصات التقنية والثقافية الأكثر تنوعا لا يمكن إلاّ أن تتطابق مع الحد الأقصى لانتشار التعليم الأساسي وأقصى قدر من الرعاية لتوسيع المستويات المتوسطة عدديا قدر الإمكان. وبطبيعة الحال، فإن هذه الحاجة إلى توفير أوسع قاعدة ممكنة لاختيار وتطوير المؤهلات الفكرية الراقية لتقديم بنية ديمقراطية للثقافة الرفيعة والتكنولوجيا الرفيعة المستوى لا تخلو من عيوب: إنها تخلق إمكانية حدوث أزمات بطالة واسعة في صفوف الطبقات المثقفة الوسطى، وفي كل المجتمعات الحديثة يحدث هذا بالفعل.

يجدر بنا أن نلاحظ أنّ عملية تكوين فئات المثقفين المختلفة في الواقع الملموس لا تحدث على أرضية الديمقراطية المجردة، بل وفقًا للمسارات التاريخية التقليدية المحددة. لقد نضجت الفئات التي عادة ما «تنتج» المثقفين. وتتطابق هذه الطبقات مع الفئات التي تخصصت في «الادخار»، أي البرجوازية الصغيرة والمتوسطة من مالكي الأراضي، وبعض شرائح البرجوازية الحضرية الصغيرة والمتوسطة. إن التوزيع المتفاوت لأنواع التعليم المختلفة (الكلاسيكية والمهنية)[١٠] على الساحة «الاقتصادية» وتباين الطموحات المتغيرة لمختلف الفئات داخل هذه الشرائح المحددة، هو الذي يمنح شكل إنتاج مختلف فروع الاختصاصات الفكرية. وهكذا تنتج البرجوازية الريفية

(١٠) يعتمد النظام المدرسي الإيطالي بعد المرحلة الإلزامية على التّقسيم بين التعليم الأكاديمي («الكلاسيكي» و«العلمي») والتدريب المهني للأغراض المهنيّة على المستوى التّقني والأكاديمي. وتميل كليات «العلوم» إلى التركيز في المناطق الصناعيّة الشمالية.

في إيطاليا، على وجه الخصوص، موظفين حكوميين وأشخاصًا محترفين، في حين تنتج البرجوازية الحضرية فنيين صناعيين. وبالتالي، فإن شمال إيطاليا إلى حد كبير هو الذي ينتج الفنيين بينما جنوب إيطاليا ينتج الموظفين والمهنيين.

ليست العلاقة بين المثقفين وعالم الإنتاج مباشرة كما هو الحال مع الفئات الاجتماعية الأساسية، ولكنها، بدرجات متفاوتة، «تتوسط» نسيج المجتمع كله ومركّب البنية الفوقية، والتي يكون مثقفوها، على وجه التحديد، من «الموظفين». ينبغي أن يكون من الممكن قياس «الطبيعة العضوية» لمختلف شرائح المثقفين ودرجة ارتباطها بفئة اجتماعية أساسية، وتحديد تدرج وظائفها والبنية الفوقية ابتداء من الأسفل وصولا إلى الأعلى (من القاعدة التحتية صُعودا). وما نستطيع فعله، في الوقت الراهن، هو تحديد «مستويين» رئيسيين للأبنية الفوقية، أحدهما هو المستوى الذي يمكن تسميته بـ«المجتمع المدني»، وهو مجموعة من الهيئات التي يطلق عليها عادة «الهيئات الخاصة». والمستوى الآخر هو «المجتمع السياسي» أو «الدولة». ويقابل هذين المستوين: من ناحية، وظيفة «الهيمنة» التي تمارسها الفئة الحاكمة في المجتمع، ومن ناحية أخرى «بالهيمنة المباشرة» أو القيادة التي تمارس من خلال الدولة وحكم «القانون». وهي بالتحديد وظائف تنظيمية ورابطة. فالمثقفون هم «نواب» المجموعة الحاكمة والذين يمارسون الوظائف الثانوية للهيمنة الاجتماعية والحكم السياسي. وهذه الوظائف تشمل:

١ ـ إن الموافقة «التلقائية» التي تمنحها الجماهير العريضة من السكان للاتجاه العام المفروض على الحياة الاجتماعية من قبل المجموعة الأساسية المهيمنة؛ تعود «تاريخيًا» إلى الهيبة (وبالتالي الثقة) التي تتمتع بها المجموعة المهيمنة بسبب وضعها ووظائفها في عالم الإنتاج.

٢ ـ يفرض جهاز القوة القسري للدولة «قانونيًا» الانضباط على تلك المجموعات التي لا «توافق» سواء بشكل إيجابي أو سلبي، وقد تم تشكيل هذا الجهاز لمواجهة المجتمع برمّته تحسّبا للحظات الأزمة التي تتعرض لها القيادة والسيطرة إذا ما فشلت الموافقة التلقائية.

تؤدي هذه الطريقة في طرح المشكلة إلى توسيع مفهوم المثقف إلى درجة كبيرة، لكنها الطريقة الوحيدة التي تمكن المرء من الاقتراب إلى الواقع الملموس لتناوله بطريقة محددة. كما يصطدم هذا التوسع في مفهوم المثقف بالمفاهيم المسبقة عن الطبقة. وتؤدي وظيفة تنظيم الهيمنة الاجتماعية وهيمنة الدولة بالتأكيد إلى تقسيم بعينه

للعمل، وبالتالي إلى تسلسل هرمي كامل للمؤهلات اللازمة لوظائف بعضها لا ينتسب في الظاهر إلى وظائف القيادة والتنظيم. على سبيل المثال، توجد في جهاز قيادة المجتمع والدولة، سلسلة كاملة من الوظائف ذات الطابع اليدوي والفعال (العمل غير التنفيذي، وكلاء بدلاً من المسؤولين أو الموظفين)[(١١)]. ويُعتبر مثل هذا التمييز ضروريا. وفي الواقع، يجب التمييز كذلك بين مستويات النشاط الفكري المختلفة، من حيث خصائصها الجوهرية، وفقا للمستويات التي تمثل في لحظات المعارضة الشديدة اختلافا نوعيا حقيقيا ـ على أعلى مستوى سيكون مبدعو مختلف العلوم والفلسفة والفن وما إلى ذلك، وفي أدنى مستوى «الإداريون» الأكثر تواضعا وإفشاء للتراث الفكري التقليدي الموجود والمتراكم.[(*)]

طرأ في العالم الحديث على فئة من المثقفين، بهذا المعنى، توسع غير مسبوق. فقد ولّد النظام الديمقراطي ـ البيروقراطي عددًا هائلاً من الوظائف التي لا تبررها ضرورات الإنتاج الاجتماعية، على الرغم من أنها تبررها الضرورات السياسية للمجموعة الأساسية المتسلّطة[(١٢)]، ومن ثم تصور لوريا[(١٣)] «للعامل» غير المنتج (ولكن غير منتج بالنسبة إلى من؟ وإلى أي نمط إنتاج؟). وهو مفهوم يمكن تبريره جزئيًا إذا أخذنا في الحسبان حقيقة أن هذه الأعداد الهائلة من الموظفين تستغل مكانتها لتأخذ لنفسها قسمًا كبيرًا من الدخل القومي. حقق تكوين الجماهير نظاما معياريًا للأفراد من الناحية النفسية ومن حيث التأهيل الفردي، كما أنتجت الظاهرة

---

(١١) تعني كلمة «*funzionari*» ـ كما يستخدمها الإيطاليّون المستويات الوسطى والعُليا من البيروقراطية. وتُستخدم، في هذا الموضع، مقابل كلمة «*administators (amministratori)*» بمعنى أولئك الذين يقتصر عملُهم على تنفيذ «*administer*» القرارات الصادرة عمّن سواهم. وعبارة «non-executive work» «عمل غير تنفيذي» هي ترجمة لعبارة «*impiego di ordine e non di concetto*» وتُشير إلى الفوارق بين العمل المكتبي clerical work الكبار والمتوسطين.

(*) تُقدم المنظمات العسكريّة، هنا مجددا، نموذجًا عن التّدرج المعقّد بين صغار الضُّباط وكبارهم والموظّفين العامين، ناهيك عن صف الضُّباط الذين تزيد أهميتهم بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأجزاء جميعها تشعر بالتّضامن. وبالفعل إن الطبقات الدنيا هي التي تعرض الأسس الأكثر وضوحا لروح العمل الجماعيّ الذي تستمد منه بعض «الغرور» الذي يجعلها مفتوحة على النكت والمزاح السّخيف.

(١٢) «*boria*» هي إحالة على فكرة لدى فيكو (انظر الهامش ٤١، ص٢٤٩).

(١٣) بالنسبة إلى لوريا، راجع الهامش ١٠٨ في الصفحة ٥٥٠. أما مفهوم «العمال غير المنتجين» فهو ليس في الواقع اكتشاف لوريا، ولكنْ يعود أصله إلى تعريفات ماركس للعمل المنتج وغير المنتج في **رأس المال**، فكان لوريا بأسلوبه المُميز قد جعله مبتذلا وأورده على أنّه اكتشافه الخاص.

نفسها مع باقي الجماهير المنمطة الأخرى: فالمنافسة التي تجعل من التنظيمات الضرورية للدفاع عن المهن، البطالة، فائض الإنتاج في المدارس والهجرة، إلخ.

الاختلاف بين موقف مثقفي المدن وموقف مثقفي الريف

كان مثقفو المدن ينمون مع نمو الصناعة وكانوا قد ارتبطوا بثرواتها. ويمكن مقارنة وظيفتهم بوظيفة صغار الضباط في الجيش، فليس لديهم مبادرة ذاتية لوضع خطاطات البناء، ومهمتهم هي تحقيق الترابط المحكم بين المنظمة والكتلة الجماهيرية الأساسية، والتنفيذ الفوري لخطة الإنتاج التي يقررها المسؤولون الصناعيون العاميون، ومراقبة مراحل العمل الأولية. على العموم يمكن القول إن مثقفي المدينة العاديين منمّطون للغاية. في حين أن كبار مثقفي المدينة يرتبطون أكثر فأكثر بالمسؤولين الصناعيين العامّيين أنفسهم.

أما مثقفو الريف فهم في الغالب «تقليديون»، أي أنهم مرتبطون بكتلة الجماهير الاجتماعية لأهل الريف وبالبرجوازية الصغيرة في المدن (لاسيما المدن الصغيرة) التي لم يتم بلورتها وتحريكها من قبل النظام الرأسمالي. ويجمع هذا النوع من المثقفين بين الجماهير الفلاحية والإدارة المحلية والدولة (المحامين وكتاب العدل، إلخ). وبسبب هذا النشاط، أصبحت لديهم وظيفة سياسية ـ اجتماعية مهمة، لأنه يصعب فصل الوساطة المهنية عن السياسية. وعلاوة على ذلك: في الريف، يتمتع المثقف (الكاهن، المحامي، كاتب العدل، المعلم، الطبيب، إلخ)، على مستوى أعلى أو على الأقل مستوى معيشة مختلف عن مستوى معيشة الفلاحين العاديين. وبالتالي يمثل نموذجا اجتماعيا للفلاح ليتطلع إليه في طموحه في الهروب من حالته أو تحسينها. ويحلم الفلاح دائمًا لأن يصبح واحدٌ من أبنائه على الأقل مثقفا (وبخاصة كاهنا)، وبالتالي يصبح رجلاً نبيلاً ويرفع المستوى الاجتماعي للأسرة عبر تسهيل الحياة الاقتصادية من خلال العلاقات التي لابد وأن يكتسبها مع بقية طبقة النبلاء. وإن موقف الفلاح حيال المثقف موقف مضاعف ويبدو متناقضا، فهو يحترم الوضع الاجتماعي الذي يتمتع به المثقفون وبشكل عام موظفو الدولة، لكنه يتظاهر بازدرائهم، مما يعني أن إعجابه بهم يمتزج أحيانًا بمشاعر غريزية من الحسد والغضب المتهور. لا يستطيع المرء أن يفهم أي شيء من الحياة الجماعية للفلاحين وجراثيم التنمية الموجودة داخلها، إذا لم يأخذ بعين الاعتبار ولم يفحص بشكل عيني وبعمق تبعيتهم الفعلية للمثقفين. إذ يرتبط كل تطور عضوي لجماهير الفلاحين، إلى حد معين، بحركات المثقفين ويعتمد عليها.

أما بالنسبة إلى مثقفي المدن، فتلك مسألة أخرى. فالفنيون في المصانع لا يمارسون أية وظيفة سياسية على الجماهير العاملة، أو على الأقل هذه هي المرحلة التي استُبدلت. وفي بعض الأحيان، بدلاً من ذلك، يحدث العكس، وتمارس الجماهير العاملة، على الأقل من خلال مثقفيها العضويين، نفوذا سياسيًا على الفنيين.

تظل النقطة المركزية في القضية هي التمييز بين المثقفين بصفتهم صنفا عضويا لكل فئة اجتماعية أساسية والمثقفين بصفتهم صنفا تقليديا. ويترتب على هذا التمييز سلسلة كاملة من القضايا والأسئلة المحتملة للبحث التاريخي.

إن المشكلة الأكثر إثارة للاهتمام هي تلك التي ترتبط، عند دراستها من وجهة النظر هذه، بالحزب السياسي الحديث وأصوله الحقيقية وتطوراته والأشكال التي يتخذها. فما هي طبيعة الحزب السياسي من حيث علاقته بقضية المثقفين؟ يجب التمييز بين عدة أمور:

١ ـ ليس الحزب السياسي بالنسبة إلى بعض الفئات الاجتماعية سوى طريقتها الخاصة في تكوين وتطوير صنفها الخاص من المثقفين العضويين بشكل مباشر في المجال السياسي والفلسفي وليس فقط في مجال تقنية الإنتاج. وعلى هذا النحو يتكون هؤلاء المثقفون، وليس في الواقع بطريقة أخرى، نظرا للطابع العام وظروف تكوين وحياة وتنمية الفئة الاجتماعية.(*)

٢ ـ بالنسبة إلى كل الفئات، الحزب السياسي هو بالتحديد الجهاز الذي يضطلع داخل المجتمع المدني بنفس الوظيفة التي تضطلع بها الدولة، وعلى نحو أكثر تركيبًا وعلى نطاق أوسع، في المجتمع السياسي. وبعبارة أخرى، إنه مسؤول عن تحقيق التلاحم بين المثقفين العضويين لمجموعة بعينها ـ المجموعة الحاكمة ـ والمثقفين التقليديين[١٤]. ويمارس الحزب هذه الوظيفة باعتماد تام على وظيفته الأساسية، وهي خلق العناصر المكونة له ـ تلك العناصر المكونة لفئة اجتماعية ولدت وطورت من حيث هي فئة «اقتصادية» ـ وتحويلها إلى مثقفين سياسيين مؤهلين وقادة ومنظمين

(*) في إطار تقنية الإنتاج يتم تكوين تلك الطّبقات التي يمكن أن يُقال عنها: إنها تتوافق مع ضُباط الصّف في الجيش. وهذا يعني، بالنّسبة إلى البلدة، عمّالاً ماهرين ومختصين. وبالنّسبة إلى الرّيف (بطريقة أكثر تعقيدًا) تتوافق مع المزارعين والمزارعين المأجورين، بما أن هذه الأنواع من الفلاّحين تتوافق عمومًا بشكلٍ أو بآخر مع نوع الحرفيين الذين يعتبرون عمّالاً ماهرين في اقتصادِ العصور الوسطى.

(١٤) على الرغم من أنّ هذا المقطع معنيّ ظاهريا بسوسيولوجيا الأحزاب السياسيّة بشكلٍ عام، من الواضح أنّ غرامشي مهتم بشكل خاص، في هذا الموضع، بنظريةِ الحزبِ الثوري، والدّور الذي يلعبه المثقّفون داخله. راجع مقدمة هذا القسم.

لجميع الأنشطة والوظائف الكامنة في التطور العضوي لمجتمع متكامل، سواء كان المدني أو السياسي. وفي الواقع يمكن القول إن الحزب السياسي، في مجاله، ينجز وظيفته بشكل كامل وعضوي أكثر مما تفعله الدولة في مجالها وهو كما هو معروف أوسع بكثير. ويندمج المثقف الذي ينضم للحزب السياسي لفئة معينة مع المثقفين العضويين في الفئة نفسها، ويرتبط ارتباطًا وثيقا بها. ويحدث هذا من خلال المشاركة في حياة الدولة إلى درجة محدودة وقد لا يحدث أبدا. في الواقع يعتقد العديد من المثقفين أنهم يشكّلون الدولة، وهو اعتقاد على ضوء حجم الفئة، ويؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج مهمة وإلى تعقيدات سيئة بالنسبة إلى الفئة الاقتصادية الأساسية التي هي **في الواقع** الدولة.

القول إنه ينبغي اعتبار جميع أعضاء الحزب السياسي مثقفين إنما هو مدعاة إلى السخرية والتصوير الكاريكاتوري. ولكنْ، لو فكّر المرء في الأمر لتبيّن له أنّه لا شيء بلغ دقّة أكثر من ذلك. هناك بالطبع فروق في المستوى يتعين التمييز بينها، قد يكون لدى الحزب نسبة أكبر أو أقل من المثقفين من أعضائه في المستويات العليا أو في المستوى الأدنى، لكن هذه ليست هي القضية. ما يهم هو الوظيفة القيادية والتنظيمية، أي التثقيفية، والفكرية. فلا ينضم التاجر إلى حزب سياسي من أجل القيام بأعمال تجارية، ولا رجل الصناعة من أجل إنتاج المزيد بتكلفة أقل، ولا الفلاح ليتعلم طرقا جديدة للزراعة، حتى وإن وجد التاجر أو الصناعي أو الفلاح ما يلبي بعض هذه الحاجات داخل الحزب.(*)

لتحقيق هذه الأغراض، وضمن حدود بعينها، تنشأ جمعيات مهنية لتكوّن الإطار الملائم للنهوض بالنشاط الاقتصادي ـ التجاري للتاجر أو الصناعي أو الفلاح. وفي الحزب السياسي، تتخطى عناصر الفئة الاجتماعية الاقتصادية لحظة تطورها التاريخي وتُصبح عناصر فاعلة في أنشطة أكثر عمومية، ذات طابع قومي ودولي. وتصبح وظيفة الحزب السياسي هذه، بشكل أكثر وضوحاَ من خلال تحليل تاريخي ملموس لكيفية تطور الفئتين، العضوية والتقليدية للمثقفين، في سياق تاريخي وطني مختلف من بلد إلى آخر، وفي سياق تطور الفئات الاجتماعية الأساسية المختلفة داخل كل أمة، ولاسيما تلك الفئات التي يغلب الطابع الآلي على نشاطها الاقتصادي.

إن تشكيل المثقفين التقليديين هو المشكلة الأكثر إثارة للاهتمام تاريخيًا. وهي بلا

(*) يميل الرأيُ العام إلى معارضة هذا، مع الحفاظ على أنّ التّاجر أو الصّناعي أو الفلاّح الذي ينخرط في فعل «التّسييس» يخسر بدلاً من أن يكسب، وذلك أسوأ الأنواع بإطلاق إنه أمر قابل للنّقاش.

شكّ مرتبطة بالعبودية في العالم الكلاسيكي وبوضع الرجال المحررين من أصل يوناني أو شرقي في التنظيم الاجتماعي للإمبراطورية الرومانية.

ملاحظة: يرجع تغيير شرط المنزلة الاجتماعية للمثقفين في روما في الفترة ما بين العصرين الجمهوري والإمبراطوري (التحول من نظام أرستقراطي ـ طائفي إلى نظام ديمقراطي بيروقراطي) إلى القيصر، الذي منح المواطنة للأطباء ولأساتذة العلوم الليبرالية لتشجيعهم على العيش في روما وحتى يغري الآخرين بالقدوم إلى هناك. («يجعل الأطباء الرومانيون ومعلّمو الفنون الحرّة من المواطنين أكثر رغبة في الحياة داخل المدينة» «*Omnesque medicinam Romae professos et liberalium artium doctores, quo libentius et ispi urbem incolerent et coeteri appeterent civitate donavit*»، **حياة القيصر**، XLII). ولذلك اقترح القيصر: ١ ـ توطين المثقفين الموجودين فعلاً في روما، وبالتالي خلق فئة مستقرة من المثقفين، لأنه من دون إقامة دائمة لهم لا يمكن خلق أي تنظيم ثقافي. ٢ ـ جذب أفضل المثقفين من جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية إلى روما، وبالتالي تعزيز المركزية على نطاق واسع. وبهذه الطريقة ظهرت فئة مثقفي «الإمبراطورية» في روما الذين يُشكّل رجال الدين الكاثوليك امتدادًا لهم، والذين تركوا الكثير من البصمات في تاريخ المثقفين الإيطاليين، مثال ذلك «النزعة الكوسموبوليتية» التي يتميزون بها، والتي استمرت حتى القرن الثامن عشر.

لا يُمثّل هذا الفصل بين جماهير كبيرة من المثقفين والطبقة الحاكمة في الإمبراطورية الرومانية فصلا اجتماعيا وحسب، وإنما كذلك هو فصل وطني وجنسي، وهو يتكرر بعد سقوط الإمبراطورية انطلاقًا من التقسيم بين المحاربين الجرمان والمثقفين من أصل روماني، خلفاء العبيد المحررين. وتشابكت هذه الظاهرة وتداخلت مع ولادة وتطوير الكاثوليكية والتنظيم الكنسي الذي استحوذ لقرون عديدة على الجزء الرئيسي من الأنشطة الفكرية ومارس احتكار التوجيه الثقافي، وتوقيع العقوبات الجنائية ضد أي شخص يحاول أن يعارض أو حتى يهرب من الاحتكار. ويُمكننا في إيطاليا ملاحظة هذه الوظيفة الكوسموبوليتية لمثقفي شبه الجزيرة، والتي تختلف فاعليتها من فترة إلى أخرى. والآن، ننتقل إلى إظهار أوجه الاختلاف التي تظهر على الفور في تطور المثقفين في عدد من البلدان الأكثر أهمية، بشرط التحقق من صحة هذه الملاحظات وتفحصها بعمق أكبر.

أمّا بالنسبة إلى إيطاليا، فإنّ الحقيقة المركزية هي على وجه التحديد ماثلة في

الوظيفة الدولية أو الكوسموبوليتية لمثقفيها، والتي هي سبب مؤثر ونتيجة لحالة التفكيك التي بقيت عليها شبه الجزيرة منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية حتى عام ١٨٧٠.

أما فرنسا فتقدم مثالاً لشكل مكتمل ومتناغم لتطور طاقات الأمة وفئات المثقفين على وجه الخصوص. فالتكتّل الاجتماعي الجديد الذي ظهر في عام ١٧٨٩ سياسيا على مسرح التاريخ، كان مُعدًّا بالكامل للقيام بجميع وظائفه الاجتماعية. وبالتالي يمكن أن يناضل من أجل بسط السيادة الكاملة على الأمة. ولم يكن من الضروري تقديم أيّة تنازلات جوهرية للطبقات القديمة، ولكنْ، بدلاً من ذلك، استطاع أن يخضعها لأهدافه الخاصة. ووُلد أوّل نمط من الخلايا الفكرية من النوع الجديد جنبا إلى جنب مع ميلاد نظيراتها الاقتصادية الأولى. وحتى التنظيم الكنسي تأثر بصراعات مبكرة بين الكنيسة والدولة. يفسر هذا البناء الثقافي الضخم الدور الذي لعبته الثقافة في فرنسا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد كان دورًا ذا إشعاع خارجي كوسموبوليتي ودولي وساهم في توسيع الهيمنة الإمبريالية بطريقة عضوية. إن تجربة فرنسا مختلفة جدًّا عن التجربة الإيطالية، التي تأسست على هجرة أشخاص متفرقين ولم يكن لها انعكاس على القاعدة الوطنية، بل على العكس ساهمت في جعل بناء قاعدة وطنية صلبة أمرا مستحيلاً.

في انكلترا، يختلف تطور المثقفين عن فرنسا، فالتشكّل الثقافي الاجتماعي الجديد الذي نشأ على أساس التنظيم الصناعي الحديث، كان قد أظهر تطورا اقتصاديًا ـ تجاريا رائعا لكنه ما يزال يتلمس طريقة للتقدم في المجال الفكري ـ السياسي. وكانت هناك فئة واسعة للغاية من المثقفين العضويين نشأت مع المجموعة الاقتصادية على الأرضية عينها، أرضية الصناعة. ولكنْ، نجد في المستويات الأعلى أنّ طبقة مالكي الأراضي القديمة تحافظ على موقعها الاحتكاري الفعلي. فهي قد فقدت تفوقها الاقتصادي، لكنها حافظت لفترة طويلة على تفوق سياسي ـ ثقافي. وقد تم استيعابهم على أنهم «مثقفون تقليديون» وفئة قيادية في الجماعة الجديدة الحاكمة. كانت الطبقة الأرستقراطية القديمة المالكة للأرض مرتبطة بالصناعيين ارتباطا وثيقا. وهذا النوع من الارتباط هو ما وحّد المثقفين التقليديين والطبقات السائدة الجديدة في البلدان الأخرى.

وتجلّت الظاهرة الانكليزية أيضًا في ألمانيا، ولكنها معقدة بسبب عناصر تاريخية وتراثية أخرى. فكانت ألمانيا، قبل إيطاليا، مركزًا لمؤسسة إيديولوجية عالمية تتجاوز الحدود القومية، وهي **الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الألمانية**، وقدمت بعض

الكوادر للمواطنة العالمية، مما أفقر طاقتها المحلية، وأثار المعارك التي انبثقت عن مشاكل التنظيم الوطني، وأبقى على التفتت الإقليمي الذي تميزت به العصور الوسطى. وحدثت التنمية الصناعية في إطار غلاف شبه إقطاعي استمر حتى نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩١٨، وحافظ اليونكرز *Junkers* على تفوق سياسي - ثقافي، وفاقوا في هذا المضمار نظراءهم في انغلترا. فقد كانوا المثقفين التقليديين للصناعيين الألمان، لكنهم احتفظوا بامتيازات خاصة ووعي قوي بكونهم فئة اجتماعية مستقلة، نظرا لحيازتهم قوة اقتصادية كبيرة على الأرض، والتي كانت أكثر «إنتاجية»[١٥] منها في انكلترا. ويشبه اليونكرز البوروسيون الطبقة الكهنوتية العسكرية المغلقة، تتمتع باحتكار فعلي للوظائف القيادية والتنظيمية في المجتمع السياسي، ولكنها تمتلك في الوقت نفسه قاعدة اقتصادية خاصة بها. وبالتالي لا تعتمد بشكل حصري على ليبيرالية المجموعة الاقتصادية السائدة. علاوة على ذلك، وعلى خلاف الطبقة الأرستقراطية الإنكليزية المالكة للأرض، شكل اليونكرز طبقة الضباط في جيش نظامي كبير، مفضلين المحافظة على **روح الوحدة داخل الجسد** الواحد وعلى احتكارهم للشأن السياسي[١٦](*)[١٧].

في روسيا تتباين الملامح: أُنشأت المنظمة السياسية والاقتصادية التجارية من قبل النورمان (الفارنجيين varangians)، وأنشأ الإغريق البيزنطيون التنظيم الديني. وفي فترة لاحقة نقل الألمان والفرنسيون التجربة الأوربية إلى روسيا. وأنشأوا أوّل هيكل متماسك لبنية التاريخ الروسي. فقد كانت القوى الوطنية خاملة وسلبية، واستقبالية. غير أن هذا قد يكون بالتحديد السبب في استيعابها وتمثلها الكامل للمؤثرات الأجنبية، وللأجانب أنفسهم وروسنتهم. ونجد الظاهرة العكسية في مرحلة تاريخية أحدث. ألا وهي ظاهرة هجرة نخبة من أنشط أعضاء المجتمع وأكثرهم فاعلية وإقداما

---

(١٥) ربما يستخدم غرامشي كلمة «المنتجة» هُنا بالمعنى الماركسي على وجه التحديد للإنتاج ذي فائض القيمة، أو على أيّ حال، الفائض.

(16) Max Weber, *Parlament und Regierung im neugeordnetum Deutschand*. English translation in *From Max Weber: Essays in Sociology*, ed. H. H. Gerth and C. Wright Mills.

(*) يُمكن أن نعثر في كتاب ماكس فيبر، **البرلمان والحكومة في النظام الجديد بألمانيا (١٦)**، على عدد من العناصر، وذلك بغاية بيان كيف أن احتكار السلطة السياسية من طرف النبلاء هو ما هدّد بظهور عدد كبير من الكوادر البرجوازيّين ذوي الخبرة الواسعة، وكيف أنّه كان سببا للأزمات البرلمانية المتتالية وتفتُّت الأحزاب الليبرالية والدّيمقراطية. ومن هُنا، تأتي أهمية المركز الكاثوليكي والدّيمقراطية الاجتماعية اللذين نجحا خلال فترة الإمبراطوريّة إلى حدّ معتبر في بناء برلمان خاصّ بهما وطبقة قيادية، إلخ.

(١٧) أي إلى حدود تشكل جمهورية فايمار عام ١٩١٩.

إلى الخارج، وتمثلهم لثقافة أكثر بلاد الغرب تقدما ولخبراتها التاريخية، من دون أن تفقد مع ذلك أهم الخصائص الجوهرية لأمتها. أي من دون أن تفصم عرى ارتباطها العاطفي والتاريخي بشعبها. وقد عادت إلى بلادها، بعد أن أنهت مرحلة تلمذتها الفكرية، وفرضت الصحوة على الشعب الروسي فرضا، متخطية في هذه العملية مراحل تاريخية بأكملها. ويتمثل الفرق بين النخبة، والنخبة التي استوردها (بطرس الأكبر مثلا) من ألمانيا، في طابعها الوطني ـ الشعبي المميز. ولم يكن ممكنا أن تستوعبها سلبية الشعب الروسي الخامل، لأنها كانت تمثل رد فعل روسْيا الايجابي على جمودها التاريخي.

وعلى أرضية أخرى، وعلى الرغم من اختلاف الظروف اختلافا كاملا زمانيا ومكانيا، يمكننا مقارنة الظاهرة الروسية بميلاد الأمة الأمريكية (في الولايات المتحدة الأمريكية). فالمهاجرون الانغلوسكسونيون أنفسهم، نخبة فكرية، بل وعلى الأخص، **نخبة** أخلاقية. إننا نتحدث بالطبع عن المهاجرين الأوائل، عن الرواد، أبطال المعارك السياسية والدينية في انجلترا الذين هُزموا وإن لم يذلّوا أو يستسلموا في بلدهم الأصلي. لقد جلبوا معهم إلى أمريكا، بالإضافة إلى الطاقة المعنوية وقوة الإرادة، مستوى بعينه من الحضارة، أي مرحلة بعينها من التطور التاريخي الأوربي، ظلت تنمي القوى الكامنة في طبيعة أمريكا، في تربيتها البكر، عندما نقلها هؤلاء الرجال، وذلك بإيقاع أسرع بما لا يقارن بما حدث في أوروبا القديمة، حيث توجد سلسلة من الكوابح (المعنوية والفكرية والسياسية والاقتصادية، التي تتجسد في قطاعات بعينها من السكان وبقايا النظم السابقة التي ترفض أن تموت) التي تولد مقاومة الإسراع بخطى التقدم، وترفض الرقابة على أية مبادرة، فتتبدد في الزمان والمكان.

وفي حالة الولايات المتحدة، يلاحظ المرء افتقارها إلى المثقفين التقليديين إلى حد كبير، ولهذا كان هناك توازن مختلف بين المثقفين بعامة. وعلى أساس القاعدة الصناعية، كان هناك تطور كبير لمختلف أنواع الأبنية الفوقية الحديثة. ولم تكن ضرورة التوازن محدّدة بحسب الحاجة إلى اندماج المثقفين العضويين والمثقفين التقليديين، وإنما بحسب الحاجة إلى صهر أشكال الثقافة المختلفة التي جلبها المهاجرون ذوي الأصول القومية المختلفة في بوتقة الثقافة القومية الواحدة. والافتقار إلى طبقة واسعة تكونت على مر الزمن من المثقفين التقليديين، كتلك التي نجدها في صلب الحضارات القديمة، يفسر لنا ـ جزئيا على الأقل ـ وجود حزبين سياسيين كبيرين وحسب (قارن هذا بحال فرنسا، ليس في فترة ما بعد الحرب وحسب، عندما

أصبح تكاثر الأحزاب ظاهرة عامة) كما يفسر أيضًا الظاهرة المناقضة لها تمامًا، ظاهرة الانتشار الهائل للطوائف الدينية.(*)

وثمة ظاهرة أخرى في الولايات المتحدة تستحق الدراسة، ألا هي نشأة عدد مذهل من المثقفين الزنوج الذين استوعبوا الثقافة والتكنولوجيا الأمريكية. وينبغي ألا ننسى ما قد يكون لهؤلاء المثقفين الزنوج من تأثير غير مباشر على الجماهير المتخلفة في أفريقيا، وهو بالفعل تأثير مباشر، بمجرّد التثبت من صحة هاتين الفرضيتين: ١ ـ أن تستخدم النزعة التوسعية الأمريكية زنوجا أمريكيين بمثابة وكلاء لها في فتح السوق الأفريقية، وفي نشر الحضارة الأمريكية (حدث شيء من ذلك وإن كنا نعرف إلى أي مدى). ٢ ـ أن يشتد النضال من أجل توحيد الشعب الأمريكي على نحو يدفع الزنوج إلى الهجرة، وعودة أكثر العناصر المثقفة استقلالا ونشاطا إلى أفريقيا، أي تلك العناصر الأقل استعدادًا للإذعان لأي تشريع قد يصدر في المستقبل ويكون أكثر إذلالا لهم من الأعراف الاجتماعية الشائعة الراهنة. وتترتب عن هذا التصور نتيجتان: ١ ـ نتيجة لغوية: هل يمكن أن تصبح اللغة الانجليزية لغة الثقافة والمثقفين في أفريقيا، فتحل وحدة اللغة ذلك الحشد من اللهجات الموجودة؟ ٢ ـ هل يمكن أن يكون لهذه الشريحة من المثقفين قدرة على الاستيعاب والتنظيم كافية لإضفاء طابع «وطني» على شعور الزنوج البدائي الحالي بكونهم جنسا محتقرا. فتصبح للقارة الأمريكية وظيفة أسطورية، تصبح الوطن المشترك لكل الشعوب السوداء؟ يبدو لنا حاليا أن روح الزنوج القومية والعنصرية، سلبي أكثر منه ايجابي. وهو نتاج لصراع البيض لعزل الزنوج وكبتهم. ولكنْ، ألم يكن هذا هو حال اليهود حتى القرن الثامن عشر وعلى امتداده؟ يمكن أن تُصبح ليبيريا التي تأمركت، وأضحت الانجليزية لغتها، قبلة الزنوج الأمريكيين، وأن تجعل من نفسها بيدمونت بنسخة أفريقية(١٨).

ينبغي في اعتقادنا أن نضع في الاعتبار بعض الشروط الأساسية عند النظر في مسألة المثقفين في أمريكا الوسطى والجنوبية. فلا توجد فيها فئة واسعة من المثقفين التقليديين. غير أن هذا لا يعني أن المسألة تطرح نفسها هنا كما تطرح في الولايات المتحدة. فجذور تطور تلك البلدان يرجع في الحقيقة إلى أنماط الحضارة الإسبانية

(*) أعتقد أنه احتُسب من هذه أكثر من مئتين. ومرة أُخرى يجب على المرء أن يُقارن حالة فرنسا والصراع الشّرس الذي انطلق للحفاظ على الوحدة الدينيّة والأخلاقيّة للشعب الفرنسي.

(١٨) الإشارة هُنا إلى الدور القيادي الذي تحمّلته بيدمونت خلال عصر النّهضة، داخل الولايات الإيطالية. وحول تحليل غرامشي لهذه الظاهرة، انظر «وظيفة بيدمونت»، صص ٢٠١ ـ ٢٠٣.

والبرتغالية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتي تتميز بتأثرها بحركة الإصلاح المضاد وبالطفيلية العسكرية. وتتمثل العناصر المتبلورة المقاومة للتغيير، والتي ما تزال باقية حتى الآن، في رجال الدين والطبقة العسكرية المغلقة، وهما فئتان من المثقفين التقليديين تحجرتا وبقيتا على صورتهما الموروثة عن البلد الأوروبي الأم. لقد كانت القاعدة الصناعية محدودة للغاية فلم تسمح بتطور أبنية فوقية معقدة، فغالبية المثقفين من النمط الريفي. ولما كان كبار مالكي الأرض هم الطبقة المسيطرة، وكانت الكنيسة تستحوذ على أملاك واسعة، فقد ارتبط هؤلاء المثقفون برجال الدين وكبار المالكين. والتركيب القومي للسكان مختل للغاية، حتى بين السكان البيض. وزاد الأمر تعقيدًا وجود جماهير غفيرة من الهنود الذين يشكلون في بعض البلدان أغلبية السكان. ويمكننا أن نقول، إنه ما يزال يوجد في تلك المناطق من القارة الأمريكية، وضع مماثل للوضع الذي شهده **الكفاح الثقافي** ***kulturkampf***، ومحاكمة دريفوس[١٩]، حيث لم يكن العنصر العلماني البرجوازي قد بلغ بعد المرحلة التي يكون فيها قادرا على إخضاع نفوذ ومصالح رجال الدين والعسكريين للسياسة العلمانية للدولة الحديثة. ومن هنا كان التأثير الكبير لحركة الماسونيين الأحرار، وأشكال التنظيم الثقافي الأخرى، مثل «الكنيسة الوضعية» في معارضة النزعة اليسوعية. وتثبت الأحداث الأخيرة (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٠) دقة هذه الملاحظات، ابتداء من كفاح كالس الثقافي في المكسيك[٢٠]، إلى حدود العصيان الشعبي المسلح في الأرجنتين والبرازيل والبيرو والشيلي وبوليفيا.

نجد في الهند والصين واليابان أنماطا أخرى لتكوين فئات المثقفين، ولعلاقاتهم بالقوى الوطنية. ففي اليابان نجد تكوينا للمثقفين من الطراز الإنجليزي والألماني، أي

---

(١٩) «الكفاح الثّقافي» اسم أُطلق على النّضال من قِبل بسمارك، في السّبعينات من القرن العشرين، مع الدّعم الليبرالي ضدّ المعارضة الكاثوليكية للهيمنة البروسية. لقد تزامنت قضية دريفوس Dreyfus في فرنسا التّي استمرّت منذ إدانتها الأولى في عام ١٨٩٤ حتى تبرئَته نهائيًا في عام ١٩٠٦ مع معركة كبرى، إنها معركة العلمنة الكاملة لنظامِ التعليم الفرنسيّ. وقد أدّت هذه القضية إلى استقطابِ المُجتمع الفرنسي إلى يمينٍ عسكريٍّ مُؤيدٍ للكنيسة الكاثوليكية، ومعادٍ للسّامية، وإلى يسار ليبرالي واشتراكي مناهض للكنيسةِ الكاثوليكية، ويُمكن اعتبار «الكفاح الثّقافي» وقضية دريفوس مظهرين من مظاهرِ النضال الديمقراطي البرجوازي ضد بقايا القوى الاجتماعيّة الرّجعيّة.

(٢٠) كان بلوتاركو إلياس كولز رئيسًا للمكسيك في الفترة من عام ١٩٢٤ إلى حدود عام ١٩٢٨، وفي عهدِه طُبّق ما تضمّنه الدُستور من أحكامٍ خاصة بالدّين والتّعليم على الرّغم من المعارضة الكاثوليكية العنيفة.

حضارة صناعية تنمو داخل غلاف إقطاعي ـ بيروقراطي ـ له سماته الخاصة التي لا تقبل الخطأ.

ونجد في الصين ظاهرة النص المكتوب، وهي تعبير عن انفصال المثقفين عن الشعب. وتتجلى كذلك الفجوة الهائلة التي تفصل بينهما، في الصين والهند، في الحقل الديني. إن قضية تباين فئات المجتمع المختلفة، واختلاف طرائق فهمها وممارستها للدين نفسه، وخاصة بين رجال الدين والمثقفين والشعب، هي قضية تحتاج إلى الدراسة بعامة، لاسيما وأن هذا الاختلاف موجود بدرجة أو بأخرى في كل مكان، ونجد أقصى أشكاله تطرفا في بلدان شرق آسيا. وهو طفيف نسبيا في البلاد البروتستانتية. (حيث يرتبط انتشار الطوائف بالحاجة إلى تحقيق التلاحم الكامل بين المثقفين والشعب، والذي يؤدي إلى إعادة إنتاج التصورات الفعلية للجماهير الشعبية بكل ما فيها من فجاجة على المستويات التنظيمية العليا) وهو اختلاف جدير بالملاحظة في البلدان الكاثوليكية، وإنْ تفاوت مداه من بلد إلى آخر. فهو ملحوظ بدرجة أقل في الأجزاء الكاثوليكية من ألمانيا، وفي فرنسا، وبدرجة أكبر في ايطاليا، وبخاصة في الجنوب وفي الجزر. وهو في الحقيقة كبير جدًّا في شبه جزيرة أيبيريا وفي بلدان أمريكا اللاتينية. ويتسع نطاق هذه الظاهرة في البلاد الأرثوذكسية. وهنا لابد من التسليم بوجود ثلاث مراتب في الدين الواحد: كبار رجال الدين والرهبان، ورجال الدين العلمانيين، والشعب. ويصل هذا الاختلاف في شرق آسيا إلى حد لا يصدقه عقل، حيث لا علاقة البتة لدين الشعب بدين الكتب، وإن حملا ذات الاسم.

٢
في التربية

مقدمة

في عام ١٩٢٣، قامت حكومة موسوليني بإجراء إصلاح كبير في مجال التعليم الإيطالي يعتبر الأول منذ توحيد البلاد قبل ستين عامًا، واعتمدت نظام تعليم بيدمونتي كما نص عليه مرسوم كاساتي لعام ١٨٥٩. وصِيغَ الإصلاح من قبل الفيلسوف المثالي جيوفاني جنتيلي الذي كان يشغل منصب وزير التربية في حكومة موسوليني وقد دُعي باسمه. لكن الخطوط الرئيسية وضعها كروتشه الذي كان يشغل المنصب نفسَه في حكومة جيوليتي عام ١٩٢١. وفي العقود الأولى من هذا القرن، قام جنتيلي وكروتشه بتطوير نقد واسع النطاق للنظام المدرسي القائم، ووصماه بـ«التلقين» بالمعنى الضيق والرسمي والعقيم، وليس «التعليم». وهاجما بشكل خاص تعلم مقررات الفلسفة والأدب والقواعد اللاتينية عن ظهر قلب. وكانت المفردات الرئيسية لإصلاح جنتيلي هي «التعليمية» و«التعليم النشط»، وكان الهدف من اعتراض غرامشي في كتاباته على التعليم في جزء منه هو فضح الطابع البلاغي لهذه الشعارات، وإظهار الممارسة التي تكمن وراءها.

ما تزال الأفكار التي شغلت غرامشي في كتاباته حول التعليم محور النقاش التربوي اليوم: أي العلاقات بين التعليم والطبقة الاجتماعية والمهنيّة vocationalism وإيديولوجيا التعليم والتعليم المدرسي «الشامل». لذلك، يجب فهم المواقف التي تنشأ من انتقاداته لإصلاح جنتيلي في ضوء حالته الشخصية. على ما يبدو يمثّل التقريظ «المعتدل» للمناهج الدراسية وسيلة سمحت لغرامشي بالتحايل على رقابة

السجن، من خلال تمويه المستقبل (أي النظام المثالي) باعتباره ماضيا من أجل انتقاد الحاضر. وبطريقة مختلفة، ينبغي فهم إصرار غرامشي على قيم الانضباط والعمل في التعليم من زاوية تاريخه الخاص. فقد كان بعيدًا عن معاداة تقاليد روسّو في التعليم، على الرغم من انتقاده لها. ويظهر موقفه بشكل أوضح في تعليقه هذا: «ما تزال المدرسة الفعّالة النشطة في مرحلتها الرومانسية، إذ أصبحت فيها عناصر النضال ضد المدرسة الميكانيكية واليسوعية مبالغة بشكل غير صحي وذلك من خلال الرغبة في تمييز نفسها بشكل حاد عن الأخيرة ولأسباب جدلية. من الضروري دخول مرحلة العقلانية «الكلاسيكية» والعثور على المصدر الطبيعي لتطوير الأساليب والأشكال المناسبة في النهايات التي ينبغي بلوغها. بيد أنّ النشأة في بيئة ريفية متخلفة ومحرومة من التعليم الكافي والمستمر، جعلت من نجاح غرامشي في الجامعة انتصارًا لغرض فكريّ، على الرغم من اعتلال صحته ونقص التغذية وإفراطه في العمل. كان لتجربته الفردية دورٌ في تركيزه المتكرر على التعلم باعتباره عملاً. (تمامًا مثلما دفعته تجربته في طفولته إلى تقدير قيمة التعليم الذي يحارب «الفولكلور» و«السحر».)

إن العلاقة بين السيرة الذاتية والتأثير الاجتماعي في فكر غرامشي أكثر عمقًا وتعقيدًا مما قد يوحي هذا إليه. لأنه عند خلق مثقفي الطبقة العاملة التي يهتم بها هو، كانت حياته تمثل تاريخ تكوين مثل هذا المثقف. وربما كتب في المقطع الرئيسي من تحليله: «كان من الصواب محاربة المدرسة القديمة، لكن إصلاحها لم يكن بهذه البساطة كما كان يبدو. لم تكن القضية قضية المناهج الدراسية بل كانت قضية البشر، وليس البشر الذين يعلّمون أنفسهم وحسب، بل قضية مركّب اجتماعي بأكمله يعبّرون عنه.» ويلخص هذا الرأي الطابع الديالكتيكي برمته للتعليم الذي كان موضوع الملاحظات السابقة. وتعتبر الإشارة إلى المستقبل التي تُنتج مثقفين من الطبقة العاملة، أمرا أساسيا بالنسبة إلى فكر غرامشي. إنها المنظور الثوري الذي يبني تحليله بالكامل. في النهاية، فإن العمل الذي ينطوي عليه التعليم ويؤكده غرامشي إلى حد كبير هو في نفس الوقت العمل الذي تجاوز من خلاله شخصيًا بيئته والعمل المطلوب في تشكيل حزب ثوري من الطبقة العاملة ـ أي «المثقفين العضويين» في المقام الأخير.

يمكن أن نلاحظ بعامّة أنّ كلّ الأنشطة العملية في الحضارة الحديثة كانت قد صارت معقدة للغاية، وتشابكت العلوم[١] مع الحياة اليومية، وأنّ كل نشاط عملي كان يميل إلى خلق نوع جديد من المدرسة لمنفّذيه ومختصّيه، وبالتالي كان يميل إلى خلق مجموعة من المثقفين المتخصصين على مستوى أعلى للتعليم في هذه المدارس. وهكذا، إلى جانب نوع المدارس التي يمكن تسميتها «إنسانية» ـ وهو أقدم شكل من المدرسة التقليدية، المصممة لتنمية ثقافة عامة متجانسة داخل كل فرد، أي القوة الأساسية للتفكير والقدرة على إيجاد سبيل للمرء في الحياة ـ فقد خُلق نظام كامل من المدارس المتخصصة، وعلى مستويات مختلفة، لخدمة القطاعات المهنية بأكملها، أو المهن المتخصصة والمعرفة ضمن حدود دقيقة. قد يقال، في الواقع، إن أزمة التربية المستمرة مرتبطة اليوم على نحو دقيق بحقيقة أن عملية التمايز والتخصص هذه تجري على نحو عشوائي، من دون مبادئ واضحة ودقيقة، ومن دون خطة مدروسة جيدًا وراسخة بشكل واع. وتعتبر أزمة المناهج الدراسية وتنظيم المدارس، أي الإطار العام لسياسة تكوين الكوادر الفكرية الحديثة، إلى حد كبير توسيعا وتشعبًا للأزمة العضوية العامة والأكثر شمولاً.

كان التقسيم الأساسي للمدارس، الكلاسيكية والمهنية، صيغة عقلانية: فالمدرسة المهنية خاصة بالطبقات المنتجة[٢]، والمدرسة الكلاسيكية خاصة بالطبقات المهيمنة وللمثقفين. وكان تطوير قاعدة صناعية في كل من المدن والأرياف يعني حاجة متزايدة لنوع جديد من المثقف المدني. وإلى جانب المدرسة الكلاسيكية تطورت المدرسة الفنية (مهنية ولكن ليست يدوية)، وطرح هذا علامة استفهام على مبدأ البرنامج العملي للثقافة العامة، وهو برنامج إنساني للثقافة العامة ارتكز على أساس التقاليد اليونانية الرومانية. ويمكن القول إنّه كان على هذا البرنامج من بعد وضعه موضع مساءلة أن يحكم عليه بالفشل، لأن قدرته التكوينية كانت إلى حد كبير تستند إلى مكانة عامة مؤكدة لشكل معين من أشكال الحضارة.

---

(١) «العلوم» بمعنى فروع المعرفة الإنسانية، وليس بالمعنى الدقيق الذي اتخذته الكلمة منذ الثورة الصناعية.

(٢) **الطبقة المنتجة** *classi strumentali* **مفردة استخدمها غرامشي بالتبادل مع مفردتي الطبقة الحاكمة** *classi subalterni* و**الطبقة التابعة** *classi subordinate.* ويبدو أنه ليس هناك بديل عن الترجمة الحرفية لكل منها والتي من شأنها أن تترك للقارئ مطلق الحرية في اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت هناك لمحات دلالية مختلفة بينهما. راجع أيضًا الفقرة الأخيرة من «تاريخ الطبقات التابعة في الصفحات ١٤٧ ـ ١٥٠.

يتمثل التوجه اليوم في إلغاء كل نوع من أنواع التدريس الذي يكون «بلا منفعة» (أي الذي لا يخدم مصالح مباشرة) أو«تكوينيا» ـ بمعنى أنه يحافظ على رؤية ضيقة لخدمة نخبة صغيرة من السيدات والسادة الذين ليس عليهم أن يقلقوا بشأن ما يضمن لهم عملا في المستقبل. ويوجد عوضًا عن ذلك، نمو مطرد للمدارس الفنية المتخصصة حيث يتم تحديد مصير التلميذ ونشاطه المستقبلي مسبقا. ويجب أن يعتمد الحل العقلاني للأزمة هذه الخطوط. أولاً، التعليم الأساسي العام، وإضفاء ثقافة تكوينية إنسانية عامة؛ إذ من شأن هذا أن يحقق التوازن الصحيح بين تطوير القدرة على العمل اليدوي (من الناحية الفنية والصناعية) وتطوير القدرات اللازمة للعمل الفكري. انطلاقًا من هذا النوع من التعليم العام، ومن خلال التجارب المتكررة في عملية التوجيه المهني، ينتقل التلاميذ إلى إحدى المدارس المتخصصة أو إلى العمل الإنتاجي.

يجب على المرء أن يضع في اعتباره الميل المتنامي صوب كل نشاط عملي لكي ينشئ مدرسته الخاصة والمتخصّصة، تمامًا مثل أي نشاط فكري ثقافي يميل إلى خلق جمعياته الثقافية؛ إذ تمارس الأخيرة وظيفة المؤسسات ما بعد المدرسية، وتكون متخصصة في تنظيم الشروط التي يمكن من خلالها مواكبة التقدم الذي يُمكن تحصيله في المجال العلمي المحدد.

قد يلاحظ أيضًا أن الهيئات التداولية تميل بدرجة متزايدة إلى تقسيم نشاطها إلى جانبين «عضويين»: نشاط تداولي يعتبر جوهرها، ونشاط ثقافي تقني تُدرس فيه القضايا التي يتوجب عليهم اتخاذ القرارات بشأنها من قبل خبراء ويتم تحليلها بشكل علمي. وقد خلق النشاط الأخير بالفعل هيئة بيروقراطية كاملة بهيكلية جديدة؛ وبصرف النظر عن الأقسام المتخصصة للخبراء الذين يقومون بإعداد المواد التقنية للهيئات التداولية، يتم إنشاء هيئة ثانية من الموظفين ـ أي «متطوعين» لا مبالين، يقع اختيارهم بشكل مختلف من أهل الصناعة والمصارف والمؤسسات المالية. هذه هي إحدى الآليات التي من خلالها تسيطر بيروقراطية العمل الوظيفي في نهاية المطاف على الأنظمة الديمقراطية والبرلمانية؛ إذ تُوسّع هذه الآلية بشكل عضوي، وإليها يُجذب المتخصصون الكبار من المشاريع الخاصة التي تأتي للسيطرة على كل من الأنظمة الحاكمة والبيروقراطيات. وما ينطوي عليه الأمر هو بالضرورة تنمية عضوية تميل إلى دمج الموظفين المتخصصين في تقنية السياسة مع الموظفين المتخصصين في قضايا إدارة الأنشطة العملية الأساسية للمجتمعات الوطنية الكبرى والمعقدة المعاصرة. ومن هنا فإن أية محاولة لطرد هذه الاتجاهات من الخارج لا تعطي أية نتيجة غير المواعظ الأخلاقية والعبارات البلاغية.

وهكذا أثيرت مسألة تعديل تدريب الموظفين الفنيين السياسيين، واستكمال ثقافتهم وفقًا للضروريات الجديدة، وخلق موظفين متخصصين من نوع جديد سيتابعون النشاط التداولي. فالنمط التقليدي للزعيم «السياسي» الذي أُعدّ للقيام بالأنشطة القانونية الرسمية وحسب، قد تجاوزه الزمن ويمثل خطرًا على حياة الدولة: إذ ينبغي على القائد أن يمتلك الحد الأدنى من الثقافة الفنية العامة التي تسمح له على الأقلّ بمعرفة كيفية الفصل بين الحلول التي وضعها الخبراء، وبالتالي اختيار الحل الأنسب من وجهة نظر «تأليفية» للتقنية السياسية، إن لم يكن «خلق» الحل الصحيح بشكل مستقل.

كان صنف من الهيئة التداولية التي تسعى إلى دمج الخبرة الفنية التقنية اللازمة لإدارتها بشكل واقعي قد ذُكر في موضع آخر[٣]، في تقرير لما حدث في لجان التحرير الخاصة ببعض المراجعات، عندما عملت هذه اللجان في الوقت نفسه بصفتها لجان تحرير ومجموعات ثقافية. وتنتقد المجموعة من حيث هي هيئة، وبالتالي فهي تساعد على تحديد مهام المحررين المفردين الذين ينظِّم نشاطهم وفقا لخطة وتقسيم العمل الذي يُرتّب بشكل عقلاني سلفا. ومن خلال وسائل النقاش والنقد الجماعيين (ما يتألّف من اقتراحات ونصائح وتعليقات على الأسلوب ونقد بنّاء يرمي إلى التعلّم المشترك) يعمل فيه كل فرد بصفته مختصًا في حقله الخاص به ويساعد على تكميل خبرة الجماعة، ارتفع مستوى معدل المحررين الأفراد بشكل ناجح كي يصل إلى الذروة أو امتلاك أقصى مهارة - وبالتالي ليس مجرد التأكيد على تعاون عضوي ومختار لأجل المراجعة، بل أيضًا خلق الظروف المناسبة لنشوء مجموعة متجانسة من المثقفين، مدربة لخلق نشاط «كتابة» منهجي ومنتظم (لا في بنود المقالات القصيرة أو المنشورات الموضعية وحسب، بل أيضًا الدراسات العضوية والتركيبية).

من المؤكّد أنه في هذا الضرب من النشاط الجماعي، تنتج كل مهمة اقتدارات وإمكانيات عمل جديدة، بما أنها تخلق باستمرار ظروفا عضوية جديدة للعمل: ملفات، وجرودًا ببيليوغرافية، ومكتبة تضم أهم الأعمال المتخصصة والأساسية، إلخ. ويتطلب مثل هذا النشاط صراعا جامحا ضد الاستسلام لعادات التجربة السطحية، والارتجال، والحلول «الخطابية». ويجب أن يتم العمل على وجه

---

(٣) **المثقفون وتنظيم الثقافة**، ص ٢٣٥ وما يتلوها.

الخصوص في شكل مكتوب، تمامًا مثل الشكل الذي تُكتب فيه المقالات النقدية ـ في صيغة ملاحظات مقتضبة وموجزة: وهذا ما يُمكن بلوغه حينما تُوزّع الموادّ في حينها، إلخ. وتدوين الملاحظات والمقالات النقدية هو مبدأ ديالكتيكي بات ضروريا بسبب الحاجة إلى محاربة العادات التي تشكلت في الخطابات المطوّلة، والغوغائية والهذر. ويعتبر هذا النوع من العمل الثقافي ضروريا لأجل توجيه المتعلمين ذاتيًا نحو نظام التخصص في الدراسة الذي تقدمه مهنة التدريس الأرثوذكسية، لأجل تطبيق التيلرة في العمل الثقافي(٤). وبالتالي فإن فائدة مبدأ «شيوخ سانتا زيتا» التي يتحدث عنها دي سنكتيس في مذكراته عن مدرسة نابولي لباسيليو بيوتي(٥) هي فائدة التقسيم الطبقي المحدد للكفاءات والمواقف، وتشكيل مجموعات عمل تحت إرشاد من هم أعلى مهارة وأكثر تطورا وبمقدورهم تسريع تدريب من هم أقل خبرة.

عندما يريد أحد ما دراسة التنظيم العملي للمدرسة العامة، ستكون إحدى أهم القضايا هي المراحل المتنوعة لعملية التعليم، أي المراحل التي تتوافق مع عمر التلاميذ وتطوّرهم الأخلاقي ـ الفكري ومع الأهداف التي تضعها المدرسة نفسها. يجب أن تهدف المدرسة العامة، أو مدرسة التكوين الإنسانوي (مع أخذ مصطلح «الإنسانوية» بمعنى شامل أكثر مما هو عليه في المعنى التقليدي) أو الثقافة العامة، إلى إدخال الشباب والشابات إلى النشاط الاجتماعي بعد إيصالهم إلى مستوى معين من النضج، ومن المقدرة على الإبداع العملي والثقافي، واستقلالية التوجه والمبادرة. إن تحديد العمر المناسب لحضور المدرسة الإلزامية يعتمد على الظروف الاقتصادية العامة، لأن هذه الظروف قد تجعل من الضروري طلب مساهمة إنتاجية مباشرة ومعينة من الشباب والشابات، أو حتى الأطفال. وتحتم المدرسة العامة أن تكون الدولة قادرة على الالتزام بالنفقات التي تقع على كاهل الأسرة واللازمة لإعالة الأطفال في المدرسة. بعبارة أخرى، إنها تنقل ميزانية الإدارة الوطنية من الأعلى إلى الأسفل، حيث توسعها بشكل لم يسبق له مثيل وتجعلها أكثر تعقيدا. وتتوقف الوظيفة الكاملة للتعليم وتكوين الأجيال الجديدة على كونها خاصة ثم تصبح عامة؛ وبالتالي

---

(٤) حول تحليل غرامشي للتيلرة، انظر «الأمركة والفوردية»، أسفله ص ٣٩٩ وما عقبها.

(٥) يروي دي سنكتيس في مذكراته كيف أنّه في طفولته بنابولي كانوا يحملونه لتعلم الإيطالية الأدبية في مدرسة خاصة بأرستقراطية المدينة تُدار في منزله من طرف الماركيز بيوتي. وبيوتي تُحيل على الأبناء الكبار الذين «كان حكمهم ذا ثقل كبير، وكلّما تكلّم أحدهم، صمت كل شخص آخر، ويكون الماركيز فوق الجميع، مبجّلا» مثل **شيوخ سانتا زيتا**، إحالة على دانته، *Inferno*, Xxi, 38، والشيوخ هم قضاة مدينة لوكا، التي كان حاكمها القديس زيتا.

يمكن أن تشملهم في مجملها، من دون انقسام المجموعة أو الطبقات الاجتماعية. بيد أنّ هذا التحول بالنشاط المدرسي يتطلب توسعا غير مسبوق في التنظيم العملي للمدرسة، أي الأبنية والمادة العلمية وهيئة التدريس، إلخ. ويجب على وجه الخصوص الزيادة في فريق هيئة التعليم، إذ أنّه كلما كان الفارق بين عدد المعلمين والتلاميذ صغيرا، كلما زادت كفاءة المدرسة ـ وهذا ما من شأنه أن يقدم مشاكل أخرى صعبة الحل. إن مسألة الأبنية المدرسية ليست بسيطة أيضًا، لأن هذا النوع من المدارس ينبغي أن يكون على شاكلة كلية، مع مهاجع نوم وقاعات طعام ومكتبات متخصصة وغرف مصممة لحلقات البحث الدراسية، إلخ. وبالتالي، فإنّه يجب على النوع الجديد من المدرسة أن يكون مخصّصًا لمجموعات محدودة وحسب، مكونة من الشباب الذين اختيروا من خلال المنافسة أو الموصى بهم من قبل مؤسسات مشابهة.

ينبغي على المدرسة العامة أن تتوافق مع الفترة التي تمثلها اليوم المدارس الابتدائية والإعدادية، ويعاد تنظيمها لا في ما يتعلق بمحتوى وطريقة التعليم وحسب، بل أيضًا في ما يتعلق بترتيب مختلف مراحل العملية التعليمية. أولاً، يجب ألاّ تدوم المرحلة الابتدائية أكثر من ثلاث أو أربع سنوات، وإضافة إلى نقل المفاهيم «الأساسية» للتعليم المدرسي من قراءة وكتابة ومسائل حسابية وجغرافيا وتاريخ، يجب أن تتعامل مع جانب من جوانب التعليم المهملة، أي مع «الحقوق والواجبات»، مع المفاهيم الأولية للدولة والمجتمع باعتبارها عناصر أساسية لمفهوم جديد للعالم الذي يتحدى المفاهيم التي تنقلها مختلف البيئات الاجتماعية التقليدية، أي تلك المفاهيم التي يمكن وصفها بالفولكلورية. والقضية التعليمية هي واحدة من المقاربات العقائدية التي تزيد من إنتاجية النهج العقائدي والذي يجب أن تترك بصمته على هذه السنوات الأولى. أما بقية المسار التعليمي، فلا ينبغي أن يستمر أكثر من ست سنوات، بحيث يكون من الممكن إكمال جميع صفوف المدرسة العامة في سن السادسة عشرة أو الخامسة عشرة.

قد يعترض أحدهم قائلاً إنّ هذا المسار منهك لأنه سريع جدًا، بما أنّ الهدف هو تحقيق النتائج التي تهدف إليها المنظمة الحالية للمدرسة الكلاسيكية ولا تستطيع تحقيقها. لكنّه سيكون على المنظمة الجديدة ككل أن تحتوي في حد ذاتها على العناصر العامة التي تجعل المسار التعليمي بطيئًا جدًا اليوم، على الأقل بالنسبة إلى جزء من التلاميذ. ماهي هذه العناصر؟ في سلسلة كاملة من الأسر، خصوصًا في الشريحة المثقفة، يجد الأطفال في حياتهم العائلية إعدادًا ومدًا واستكمالاً لحياة

المدرسة؛ إنهم «يتنفسون»، كما يُعبّر على ذلك، كمية كاملة من المفاهيم والمواقف التي تسهّل عملية التعليم بالمعنى الحقيقي. إنهم يعلمون ويطورون معرفتهم للغة الأدبية، أي أساليب التعبير والمعرفة التي تتفوق بشكل تقني على الوسائل التي يمتلكها العضو العادي في مجتمع الدراسة بين أعمار السادسة والثانية عشرة. وهكذا فإن أطفال المدينة، بسبب عيشهم في المدينة، قد استقبلوا في سنّ السادسة من عمرهم عددًا من المفاهيم والمواقف التي تجعل مسيرتهم المدرسية أسهل، وأكثر نفعا، وأكثر سرعة. وينبغي في التنظيم الأساسي للمدرسة العامة إنشاء أساسيات لهذه الظروف على الأقل ـ ولا نتحدث عن حقيقة بديهية تتمثل في أنه بالتوازي مع المدرسة العامة ستتطور شبكة من رياض الأطفال والمؤسسات، حتى قبل سن التمدرس، وسوف يعتاد الأطفال على نظام جمعي بعينه ويكتسبون مواقف ومفاهيم ما قبل مدرسية. في الحقيقة، يجب تنظيم المدرسة العامة كما تُنظّم الجامعة، مع حياة جامعية نهارا وليلا، محررة من الأشكال الحالية للانضباط الميكانيكي والمنافق؛ إذ ينبغي على الدروس أن تتم بشكل جماعي، بمساعدة المعلمين وأفضل التلاميذ، حتى خلال فترات ما يسمى بالدراسة الفردية، إلخ.

والمشكل الأساسي هو ما تفرضه مرحلة المسيرة المدرسية التي تمثلها اليوم مرحلة الإعدادية والثانوية[٦]، والتي لا تختلف اليوم على الإطلاق، بقدر ما يتعلق الأمر بنوع التعليم، عن المراحل السابقة ـ باستثناء افتراض النضج الفكري والأخلاقي للتلميذ، بما يتناسب مع عمره والتجربة التي تراكمت لديه من قبل.

في الحقيقة، ما بين مرحلة التعليم الثانوية *liceo* والجامعة، أي بين المدرسة والحياة، هناك قفزة، أي قطيعة حقيقية في المسار، وليس ممرا عقلانيا من الكمية (العمر) إلى الجودة (النضج الأخلاقي والفكري). ينتقل التلميذ من تعليم دغمائي محض، يلعب فيه الحفظ عن ظهر قلب دورًا كبيرًا، إلى مرحلة الإبداع، مرحلة العمل المستقل الحر. ومن المدرسة، حيث تخضع دراسته لنظام مفروض وتسيطر عليه السلطة، ينتقل التلميذ إلى مرحلة الدراسة أو العمل المهني الذي يكون فيه الانضباط الذاتي الفكري والاستقلال الأخلاقي غير محدودين نظريا. ويحدث هذا مباشرة بعد أزمة المراهقة، عندما لا تكون حماسة العواطف الغريزية الأولية قد حلت

---

(٦) ربما يكون أقرب معادل باللغة الانكليزية لـ ginnasio and liceo هو المدرسة الإعدادية والثانوية الأمريكية، على الرغم من أنها تكوّن في النظام الإيطالي مدارس انتقائية (مثل مدارس قواعد اللغة الانكليزية) التي تقود إلى التعليم الجامعي.

صراعها مع قيود الشخصية والضمير الأخلاقي الذي يكون في طور التكوين. علاوة على ذلك، في إيطاليا، حيث لا يكون مبدأ عمل «حلقة البحث الدراسية «على نطاق واسع في الجامعات، يكون هذا الانتقال أكثر ميكانيكية وشدة.

على النقيض، يجب أن تصوّر المرحلة الأخيرة من المدرسة العامة ويبنى هيكلها من حيث هي مرحلة حاسمة، تهدف إلى خلق القيم الأساسية «للإنسانية»، والانضباط الذاتي الفكري والاستقلال الأخلاقي المعنوي الضروري لأجل التخصص اللاحق ـ سواء كان ذا طابع علمي (دراسات جامعية) أو ذا طابع عملي منتج فوري (صناعي، خدمة مدنية، منظمة التجارة، وما إلى ذلك). يجب أن تبدأ دراسة وتعلم الأساليب الإبداعية في العلوم وفي الحياة في هذه المرحلة الأخيرة من المدرسة، ولا تكون بعدُ احتكارا للجامعة أو هي تترك المجال مفتوحا للصدفة في الحياة العملية. ويجب أن تساهم هذه المرحلة من المدرسة بالفعل في تطوير عنصر المسؤولية المستقلة لدى كل فرد، أي يجب أن تكون مدرسة إبداعية. وينبغي التمييز بين المدرسة الإبداعية والمدرسة النشطة، حتى في الشكل المعطى لهذه الأخيرة من خلال طريقة دالتون[7]. فالمدرسة العامة بأكملها هي مدرسة نشطة، على الرغم من أنه من الضروري وضع حدود على الأيديولوجيات التحررية في هذا المجال والتأكيد على واجب الأجيال الراشدة البالغة، أي الدولة، لـ «لقولبة وتشكيل» الأجيال الجديدة. وما تزال المدرسة النشطة في مرحلتها الرومانسية، حيث أصبحت فيها عناصر محاربة المدرسة الميكانيكية واليسوعية مشطّة بشكل غير صحّي ـ من خلال الرغبة في تمييز نفسها بحدة عن الأخيرة ولأسباب جدلية. من الضروري الدخول في المرحلة «الكلاسيكية» والعقلانية، والعثور في النهاية على المصدر الطبيعي لتطوير الأشكال والطرق المناسبة.

---

(٧) وُصف منهج دالتون، وهو تطوير لأفكار مونتسّوري، في موضع آخر من طرف غرامشي (**المثقفون وتنظيم الثقافة**، ص١٢٢): «التلاميذ أحرار في حضور أيّ درس (سواء كان عمليا أو نظريا) يرغبون فيه، على أساس أنّه مع نهاية كل شهر يكونون قد أكملوا البرنامج المعدّ لهم. فالانضباط مسؤولية التلاميذ أنفسهم. هذا النظام يعاني من خلل كبير: فالتلاميذ يؤجلون في الغالب القيام بواجباتهم إلى الأيام الأخيرة من الشهر، وهذا ما يهدد الجدية في التعليم ويشكّل صعوبة أساسية للأساتذة الذين يُفترض فيهم أنّهم يقدّمون لهم العون لكنّهم مشغولون بالعمل ـ بينما لا يكون لديهم ما يقومون به في الأسابيع الأولى من الشهر. (إن نظام دالتون هو ببساطة استمرار لمناهج الدراسة في المدرسة الثانوية التي تحصل في الجامعات الإيطالية، وهي مناهج يكون فيها للطالب الحرية الكاملة في دراساته: ففي بعض الجامعات يجري الطالب عشرين امتحانا ويحصل على شهادته النهائية في السنة الرابعة أو الخامسة، ولا يعرف الأستاذ المحاضر الطالب إلاّ قليلاً»).

تمثل المدرسة الإبداعية ذروة المدرسة النشطة. في المرحلة الأولى، يكون الهدف هو الانضباط، ومن ثمة التسوية ـ أي الحصول على نوع معين من «التوافقية» التي يمكن أن تسمى «ديناميكية». وفي المرحلة الإبداعية، وعلى أساس تحقيق «التجميع» للنوع الاجتماعي، يكون الهدف هو توسيع الشخصية ـ التي أصبحت مستقلة وذات مسؤولية في الوقت الراهن، ولكنْ مع وعي أخلاقي واجتماعي متين ومتجانس. وبالتالي، لا تعني المدرسة الإبداعية مدرسة «المخترعين والاكتشافيين»؛ إنها تشير إلى مرحلة وطريقة بحث ومعرفة، وليس إلى «برنامج» محدد مسبقًا مع التزام بالأصالة والابتكار بأي ثمن. وتشير إلى تعليم يحدث من خلال جهد تقائي ذاتي من التلميذ، مع قيام المعلم بممارسة دور المرشد الودود وحسب ـ كما يحدث أو يجب أن يحدث في الجامعة. فاكتشاف الحقيقة ذاتها، من دون اقتراحات أو مساعدة خارجية، يعني الخلق ـ حتى لو كانت الحقيقة شأنا قديما. إنها تشير إلى التمكن من المنهج، وتشير إلى أنه حالما دخل المرء مرحلة النضج الفكري قد يكتشف فيها حقائق جديدة. ومن ثم في هذه المرحلة، يُنفّذ النشاط المدرسي الأساسي في الحلقات الدراسية، وفي المكتبات وفي المختبرات التجريبية؛ وخلال ذلك، تُجمع البيانات العضوية لتوجيه مهني.

يعني ظهورُ المدرسة العامة المشتركة بدايةَ علاقات جديدة بين العمل الفكري والصناعي، لا في المدرسة وحسب، بل في الحياة الاجتماعية كلها. وبالتالي، فإن المبدأ الشامل سوف ينعكس على جميع مكونات الثقافة، وتحويلها وإعطائها محتوى جديدًا.

في البحث عن المبدأ التربوي

كان هناك في المدرسة الابتدائية القديمة عنصران يساهمان في التكوين العلمي للأطفال(٨). ويتمثلان في تعليمهم مبادئ العلوم الطبيعية، وفكرة الحقوق والواجبات المدنية. وكان الهدف من الأفكار العلمية هو إدخال الطفل في **الشؤون الاجتماعية** *societas rerum*، عالم الأشياء، في حين كانت الدروس في الحقوق والواجبات تهدف إلى انخراطه في صلب الدولة، وفي المجتمع المدني. وتتعارض الأفكار العلمية التي

(٨) نعني ما قبل إصلاح جنتيلي ـ انظر مقدّمة هذا القسم، والهامش ١٤ ص ٢٣٠.

تعلمها الأطفال مع المفهوم السحري للعالم والطبيعة التي استوعبوها من بيئة غارقة في الفولكلور[٩]، بينما تتعارض فكرة الحقوق والواجبات المدنية مع النزوع نحو البربرية الفردية والمحلية ـ وذلك بعد آخر للفولكلور. فالمدرسة تُحارب الفولكلور وكل بقايا المفاهيم التقليدية للعالم. لقد علّمت نظرة أكثر حداثة مرتكزة بشكل أساسي على إدراك الحقيقة البسيطة والأساسية التي مفادها وجود قوانين طبيعية موضوعية مستعصية يجب على الإنسان تكييف نفسه عليها إذا أراد أن يتقنها، وأن هناك قوانينَ اجتماعية ورسمية هي نتاج النشاط البشري، أنشأها البشر ويمكن أن يغيرها البشر لصالح التنمية الجماعية. تنشئ قوانين الدولة والمجتمع هذه نظامًا إنسانيًا مكّن البشر تاريخيًا من السيطرة على نظام قوانين الطبيعة، وهو ما سهّل عملهم على نحو أفضل. ذلك أنّ العمل هو الأسلوب المحدد الذي يشارك به الإنسان بحيوية في الحياة الطبيعية من أجل تحويلها وتكوينها الاجتماعي بشكل أكثر عمقًا وعلى نطاق واسع.

وهكذا، يستطيع الواحد منّا أن يقول إن المبدأ التعليمي الذي كان أساس المدرسة الابتدائية القديمة، هو ما يتمثل في فكرة العمل. ولا يمكن تحقيق العمل الإنساني بكل قوته على التوسع والإنتاجية من دون معرفة دقيقة وواقعية بالقوانين الطبيعية ومن دون نظام قانوني ينظم الحياة المشتركة بين البشر. وعلى البشر احترام هذا النظام من خلال الموافقة التلقائية، وليس بشكل خارجي مفروض. فيجب أن يكون هذا النظام ضرورة يعترفون بها ويعتبرونها مصدر حرية لأنفسهم، وليست مجرد نتيجة للإكراه. كانت فكرة العمل (النشاط النظري والعملي) هي المبدأ التعليمي الكامن في المدرسة الابتدائية، لأنه من خلال العمل يُستدخل النظام الاجتماعي ونظام الدولة (الحقوق والواجبات) ضمن النظام الطبيعي ويُعرَّف. فاكتشاف العلاقات بين الأنظمة الطبيعية والاجتماعية يتم بواسطة العمل، وبواسطة النشاط النظري والعملي للإنسان، حيث يخلق العناصر الأولى للحدس بالعالم التي تكون خالية من السحر والخرافات. ويوفر الأساس للتطوير اللاحق للمفهوم التاريخي الديالكتيكي للعالم الذي يفهم الحركة والتغيير، والذي يقدر مجموع الجهود والتضحيات التي كلفها الماضي للحاضر والتي سيكلفها الحاضر للمستقبل، وتصور العالم المعاصر على أنه توليف للماضي، لجميع الأجيال السابقة التي قدّمت نفسها للمستقبل. كان هذا هو الأساس الحقيقي للمدرسة الابتدائية. وسواء أنتجت كل ثمارها أو كان المعلمون الفعليون يدركون طبيعة مهمتهم

---

(٩) انظر أعلاه الصفحة ١٢٥ في استعمال غرامشي لمفردة «فولكلور». انظر كذلك الهامش ٥ في الصفحة ٤٢٣.

ومحتواها الفلسفي، فتلك قضية أخرى. ويتطلب هذا تحليلاً لدرجة الوعي المدني لأمة بأسرها كان فيها هيكل التدريس مجرد تعبير، بل تعبيرًا ضعيفًا ـ ومن المؤكّد أنّه ليس **طلائعيًا**.

لا يصحّ بالكامل أن يكون «التلقين» شيئًا مختلفا تمامًا عن «التعليم»[١٠]. وقد كان التركيز المفرط على هذا التمييز خطأ خطيرًا من طرف التربويين المثاليين، ويمكن رؤية آثاره بعدُ في النظام المدرسي حينما أعادوا تنظيمه. ولكي يكون التلقين متميزًا تمامًا عن التعليم، يجب أن يكون التلميذ سلبيًا تمامًا، يتلقّى ميكانيكيا المفاهيم التجريدية ـ وهو أمر عبثي ومرفوض «بشكل تجريدي» من طرف أنصار المنهج التربوي المحض على وجه التحديد في معارضتهم لمجرّد التعليم الآلي. ويصبح «اليقيني» «صحيحا» في وعي الطفل[١١]. لكن وعي الطفل ليس شيئًا فرديًا (لا يزال أقل فردنة)، فهو يعكس قطاع المجتمع المدني الذي يشارك فيه الطفل، والعلاقات الاجتماعية التي يتم تشكيلها داخل أسرته، وحيّه، وقريته، إلخ. ويعكس الوعي الفردي لدى الأغلبية الساحقة للأطفال العلاقات الاجتماعية والثقافية المختلفة والعدائية لتلك التي يتم تمثيلها في المناهج المدرسية: وبالتالي يصبح «اليقيني» من ثقافة متقدمة «حقيقيًا» في إطار ثقافة متحجرة عفا عنها الزمن. لا توجد وحدة بين المدرسة والحياة، لذلك لا توجد وحدة أوتوماتيكية بين التعليم والتلقين. في المدرسة، لا يمكن تحقيق العلاقة بين التعليم والتلقين إلاّ من خلال العمل الحي للمعلم. لهذا يجب أن يكون على بينة من التباين بين نوع الثقافة والمجتمع الذي يمثله ونوع الثقافة والمجتمع الذي يمثله التلاميذ، ويكون واعيا بالتزامه بتسريع وتنظيم تكوين الطفل بما يتفق مع السابق ويتعارض مع الأخير. إذا كانت هيئة التدريس غير كافية وتم حلّ العلاقة بين التعليم والتلقين، وكانت قضية التعليم

---

(١٠) حول هذا التمييز الدارج لدى مفكري التربية المتأثرين بجنتيلي وغروتشه، انظر مقدمة هذا القسم.

(١١) أُقيم هذا التمييز من طرف فيكو، في كتابه **العلم الجديد** لعام ١٧٢٥. الفقرة ٣٢١: «يُعدّ 'اليقيني' في النواميس التباسا في الحكم لا يحميه سوى النفوذ، إلى حد أنها تصير عندنا صعبة التطبيق، لكننا نضطر إلى تطبيقها لكونها يقينية. وفي اللاتينية تعني *certum* و*commune*، اليقنين والشائع، وهما متقابلان». الفقرة ٣٢٤: «يُعدّ الحق في النواميس بمثابة النور اليقيني حيث يكون العقل الطبيعي هو ما ينيرها. حتى أنّ فقهاء القانون معتادون دائمًا على قول **الحق هو** *verum est* لقول **القويم هو** *aequum est*». الفقرة ١٣٧: البشر الذين لا يعرفون ما هو حقّ في الأشياء يحذرون من التمسّك بما هو يقيني، حتى أنهم حينما لا يشبعون عقولهم بالمعرفة (العلم *scienza*)، تهدأ إراداتهم على الأقلّ عند الوعي (*conscinza*)». **العلم الجديد**، ترجمة برغن وفيش، كورنال، ١٩٦٨.

متجذرة من خلال أطر تمجّد التعليم، فإن عمل المعلم سيكون نتيجة لذلك غير كاف. ستكون لدينا مدارس بلاغية، غير جادة، لأن الصلابة المادية لما هو «يقيني» ستكون مفقودة، وما هو صحيح سيكون مجرد كلمات: أي، على وجه التحديد، ضربا من الخطابة.

يكون هذا التدهور أكثر وضوحا في المدرسة الثانوية، في مناهج الأدب والفلسفة. كان التلاميذ في السابق يكتسبون «تكوينا ما» أو «عدّة» (بحسب الذوق) حول وقائع ملموسة. أما الآن فيجب أن يكون المعلم على وجه التحديد فيلسوفا وفنّانا، ولا يزعج التلميذ نفسه بالحقائق الملموسة ويملأ رأسه بالصيغ والكلمات التي لا تعني عادة شيئًا عنده، وينساها دُفعة. وكان من الصواب محاربة المدرسة القديمة، لكن إصلاحها لم يكن بهذه البساطة كما بدا. والقضية لم تكن قضية المناهج الدراسية النموذجية بل قضية البشر، ولم تكن تتعلق بالبشر الذين هم في الواقع معلمون أنفسهم بل بالتعقيد الاجتماعي بأكمله الذي يعبرون عنه. في الواقع، يمكن لمدرّس متواضع أن يتأكد من أن تلامذته أصبحوا أكثر اطلاعا، على الرغم من أنه لن ينجح في جعلهم أكثر تعلّما؛ إذ يمكنه أن يكرس وعيا بيروقراطيا دقيقا للجزء الميكانيكي من التعلم ـ وحينما يتمتع التلميذ بذكاء نشط، سينظّم ما عنده من «رصيد معرفي»، مستعينا بخلفيته الاجتماعية. ولن يكون في المناهج الدراسية الجديدة التي تتزامن مع تراجع عام لمستوى مهنة التدريس، أي «رصيد معرفي» يحتاج إلى التنظيم. ذلك أنّه يجب أن تلغي المناهج الجديدة الاختبارات تمامًا؛ إذ أنه لإجراء اختبار الآن يجب أن يكون خاضعا للحظّ أكثر من ذي قبل. فالتاريخ هو دائمًا تاريخ، أيا كان الفاحص، والتعريف هو دائمًا تعريف. لكن هل هو مجرد حكم جمالي أو مجرد تحليل فلسفي؟

لم تكن الكفاءة التعليمية للمدرسة الثانوية الإيطالية القديمة، كما نظمها مرسوم كاساتي[١٢]، مطلوبة (أو مرفوضة) في هدفها المعلن من حيث هي نظام «تعليمي»، بل لأن هيكلها ومنهجها كانا تعبيرين عن النمط التقليدي للحياة الفكرية والأخلاقية، وعن المناخ الثقافي المنتشر في جميع أنحاء المجتمع الإيطالي من خلال التقاليد القديمة. وما أحدث الأزمة في التعليم هو أن هذا المناخ وطريقة الحياة كانتا في حالة احتضار، والمدرسة أصبحت معزولة عن الحياة. لن يعني انتقاد المناهج وهيكلية النظام القديم شيئًا إذا لم يضع المرء هذا الوضع في الحسبان. وهكذا نعود إلى

(١٢) ظلّ مرسوم كاساتي لعام ١٨٥٩ أساس النظام التربوي الإيطالي إلى حدود إصلاح جنتيلي عام ١٩٢٣.

مشاركة التلميذ النشطة في المدرسة، والتي لا يمكن أن توجد إلاّ حينما تكون المدرسة مرتبطة بالحياة. وبقدر ما يعمل البرنامج الجديد على تأكيد فعلي وبناء نظري لنشاط التلميذ والتعاون المشترك مع الأستاذ، بقدر ما يكون مُعدّا كما لو أن التلميذ يواجه محض سلبيّة.

في المدرسة القديمة، كانت الدراسة النحوية للسانين اللاتيني واليوناني، إلى جانب دراسة الآداب والتاريخ السياسي الخاصين بهما، بمثابة المبدأ تربويا ـ لأن المُثل العليا الإنسانية التي تمثلها أثينا وروما، كانت منتشرة في كل المجتمع، وكانت عنصرًا أساسيًا من الحياة الوطنية والثقافية. وحتى الطابع الميكانيكي لدراسة قواعد اللغة انتعش من خلال المنظور الثقافي. ولم يكن تعليم الحقائق الفردية من أجل مطلب عملي أو نشاط مهني فوري. وبدت الغاية خالية من المنفعة، لأن الاهتمام الحقيقي تعلّق بالتطور الداخلي للشخصية، وتكوين الشخصية من خلال استيعاب الماضي الثقافي كله للحضارة الأوربية الحديثة، والنهل منه. ولم يتعلم التلاميذ اللاتينية واليونانية لكي يتحدثوا بهما، أو ليصبحوا نوادل أو مترجمين شفويين أو كتابًا تجاريين. لقد تعلموهما من أجل معرفة حضارة اليونان وروما ـ وهي الحضارة التي كانت شرطا مسبقا ضروريا لحضارتنا الحديثة: وبعبارة أخرى، لقد تعلموهما ليكوّنوا أنفسهم ويعرفوا أنفسهم بشكل واع. كان تعلم اللاتينية والإغريقية يحدث من خلال تعلّم القواعد الخاصة بهما، بشكل ميكانيكي؛ لكن الاتهام بالشكلية والصعوبة غير عادل وغير مناسب. ففي مجال التعليم، يتعامل المرء مع الأطفال الذين يجب أن يغرس فيهم عادات معينة من الاجتهاد والدقة والتوازن (حتى الاتزان الجسدي)، والقدرة على التركيز على مواضيع معينة محددة، والتي لا يمكن الحصول عليها من دون التكرار الميكانيكي للأفعال المنهجية والصارمة. هل يمكن لباحث في سن الأربعين أن يكون قادرا على العمل لمدة ١٦ ساعة على طاولة عمله إذا لم يكن، وهو طفل، وبشكل قسري، ومن خلال الإكراه الميكانيكي، قد اكتسب العادات النفسية الجسدية المناسبة؟ وإذا رغب أحد في إنتاج علماء عظماء، يتعين عليه البدء من هذه المرحلة وممارسة الضغط في جميع أنحاء النظام التعليمي لكي ينجح في خلق تلك الآلاف أو المئات أو حتى العشرات من العلماء من أعلى مستويات الجودة اللازمة لكل حضارة. (بالطبع، يمكن للمرء أن يحسن الكثير في هذا المجال من خلال توفير الأموال الكافية للبحث، من دون الرجوع إلى الأساليب التعليمية لليسوعيين).

تُعلّم اللاتينية (أو بالأحرى تُدرَس) عن طريق تحليلها إلى أصغر أجزائها ـ تحليلها

مثل الشيء الميت، وهذا صحيح، لكنّ كل التحليلات التي يقوم بها الأطفال يمكن أن تكون حول أشياء ميتة وحسب. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أن حياة الرومان تعتبر أسطورة وقد كانت مهتمة إلى درجة ما بالطفولة وتواصل اهتمامها بها، لذلك يوجد دائمًا كائن حي أكبر في الكائن الميت. وهكذا، فإن اللغة ميتة، ويتم تحليلها مثل جسم خامل، مثل جثة على طاولة التشريح. لكنها دائمًا تعود إلى الحياة مرة أخرى في الأمثلة والقصص. هل يمكن للمرء أن يدرس اللغة الإيطالية بالطريقة نفسها؟ هذا غير ممكن. لا يمكن دراسة أية لغة حية مثل اللاتينية: لأنها **ستبدو** عبثية. ولا يعرف أي طفل اللاتينية عندما يبدأ دراستها انطلاقًا من هذه الأساليب التحليلية. وتظهر اللاتينية (مثل اليونانية) للخيال كأنها أسطورة، حتى بالنسبة إلى المعلم. ولا أحد يدرس اللاتينية من أجل تعلم اللغة. ولفترة طويلة، نتيجةً لتقاليد علمية وثقافية يمكن دراسة أصلها وتطورها، تمت دراسة اللاتينية باعتبارها عنصرا في المناهج المثالية، وهو عنصر يجمع بين سلسلة كاملة من المتطلبات التربوية والنفسية. وقد تمت دراستها من أجل تعويد الأطفال على الدراسة بطريقة محددة، وتحليل الجسم التاريخي الذي يمكن معالجته على أنّه جثة تعود باستمرار إلى الحياة؛ من أجل تعويدهم على المنطق، والتفكير بشكل تجريدي وتخطيطي مع بقائهم قادرين على العودة من التجريد إلى الحياة الحقيقية الفورية، لرؤية ما هو عام وما هو خاص في كل حقيقة أو معطيات، ولتمييز المفهوم عن الحالة المخصوصة.

فما هو المعنى التربوي الأخير الناتج عن المقارنة المستمرة بين اللاتينية واللسان الذي يتكلمه شخص ما؟ إنه ينطوي على التمييز وتحديد الكلمات والمفاهيم؛ مبيّنا بالكامل أوجه المنطق الشكلي، ابتداء من التناقض بين الأضداد إلى تحليل الأمور البيّنة؛[١٣] ويكشف عن الحركة التاريخية للغة برمتها، التي عُدّلت عبر الزمن، وهي في حالة تطوّر وليست ثابتة. وفي السنوات الثمانية من **المدرسة الإعدادية والثانوية**[١٤] تتمّ دراسة التاريخ الكامل للغة الحقيقية، بعد أن تم تصويره في لحظة مجردة على شكل قواعد للغة. وقام الشاعر والكاتب أنيوس بدراستها (أو بالأحرى من كلمات بقايا الاثني عشر لوحا) وصولاً إلى الفايدروس والكتاب المسيحيين في اللاتينية: فتم تحليل المسار التاريخي من نبعها حتى موتها ـ أو الموت الظاهري، لأننا نعرف أن الإيطالية، والتي تتناقض معها اللاتينية باستمرار في المدرسة، هي

---

(١٣) عن مفهوم كروشه لـ«تحليل البيّن»، انظر المقدمة ص. ٢٠

(١٤) انظر الهامش ٦ الصفحة ١٢٦.

اللاتينية الحديثة. ولا تدرس قواعد اللغة فقط في عصر معين (وهو تجريد) أو مفرداتها، بل أيضا، على سبيل المقارنة، قواعد ومفردات كل مؤلِّف على حدة ومعاني كل مصطلح في «فترة» أسلوبية معينة. وهكذا يكتشف الطفل أن قواعد اللغة لدى الفايدروس ومفرداته هي ليست ذاتها لدى شيشرون، ولا لدى بلاوتوس، ولا لاكتنسيوس أو ترتوليانوس، وأن نفس العلاقة بين الأصوات لا تحمل نفس المعنى في فترات مختلفة ولمؤلفين مختلفين. وتُقارَن باستمرار اللاتينية والإيطالية؛ وتكون كل كلمة مفهومًا ورمزًا تأخذ أشكالا مختلفة من المعنى وفقا للفترة والكاتب في كل من اللغتين موضوع المقارنة. يدرس الطفل التاريخ الأدبي للمؤلّفات المكتوبة في تلك اللغة، والتاريخ السياسي وإنجازات البشر الذين يتحدثون تلك اللغة. وما يحدد تعليمه هو هذا المجمع العضوي، واتباعه ذاك المسار ولو بالمعنى الحرفي، ومروره بتلك المراحل المختلفة، إلخ. وكان قد تعمّق في دراسة التاريخ واكتسب فهمًا تأريخيًا للعالم والحياة صار بمثابة الطبيعة الثانية ـ شبه التلقائية ـ ، إذ لا ترسخ في الأذهان بشكل متجانس مع قصد تعليمي معلن. وقد تم تعلم هذه الدراسات من دون أن يكون لها هدف صريح معلن للقيام بذلك، مع تدخل «تعليمي» صغير من جانب المعلم: لقد تعلموا لأنهم أعطوا التعليمات. وتم اكتساب الخبرة المنطقية والفنية والفلسفية من دون وعي ذاتي مستمر. فوق كل ذلك تم اكتساب خبرة فلسفية تركيبية من التطور التاريخي الفعلي. وهذا لا يعني أن اللاتينية واليونانية تمتلكان خصائص جذرية في المجال التربوي. هذا هو التقليد الثقافي بأكمله، والذي يكون خارج المدرسة بشكل خاص، وينتج في مثل هذه الظروف. على أي حال، يمكن للمرء أن يرى اليوم، مع التغييرات في فكرة الثقافة التقليدية، الطريقة التي تكون فيها المدرسة في أزمة وبها تتم دراسة اللاتينية واليونانية.

سيكون من الضروري استبدال اللاتينية واليونانية باعتبارهما نقطة ارتكاز المدرسة التكوينية، وسيتم استبدالهما. بيد أنّه لن يكون من السهل توزيع واستخدام المسألة الجديدة أو المسائل الجديدة في شكل تعلّميّ didactic يمكن انطلاقًا منه الحصول على نتائج مساوية من حيث التعليم وتكوين الشخصية العامة، انطلاقًا من الطفولة المبكرة إلى عتبة اختيار الكبار لمهنهم. ذلك أنّه ينبغي لما تم تعلمه في هذه الفترة، أو الجزء الأكبر منه، أن يظهر ـ أو يبدو أنه يظهر للتلاميذ كذلك ـ غير ذي أهمية، أي ألاّ تكون لديهم أغراض عملية فورية أو فورية للغاية. ويجب أن يكون تكوينيًا، وفي نفس الوقت «مفيدا» ـ وبعبارة أخرى غنيا من حيث الوقائع الملموسة. ففي المدرسة الحالية، أدت الأزمة العميقة في الثقافة التقليدية ومفهومها للحياة والإنسان

إلى تدهور تدريجي. وتبدأ المدارس من النوع المهني، أي تلك المصممة لتلبية الاهتمامّات الفورية والعملية، بالتغلب على المدرسة التكوينية التي هي «غير مهتمّة» بشكل مباشر. ويتمثل الجانب الأكثر تناقضًا في كل شيء في أن هذا النوع الجديد من المدارس يظهر ويُنظر إليه على أنه ديمقراطي، في حين أنه في الواقع مُعدّ لا لإدامة الاختلافات الاجتماعية وحسب، بل لبلورتها على غرار التعقيدات الصينية.

كانت المدرسة التقليدية حكرا على فئة ثريّة، لأنها كانت موجهة إلى الجيل الجديد من الطبقة الحاكمة، والمقرر أن يحكم هو بدوره: لكنها لم تكن نخبوية في أسلوب التدريس. لم يكن صحيحا أن التلاميذ يتعلمون كيف يحكمون هناك، ولا صحّ القول إن هذه المدرسة تميل إلى إنتاج رجال موهوبين، مما يعطي لطابعها وجها اجتماعيا من نظام التدريس. يتم تحديد هذا الطابع الشخصي من الحقيقة التي تقول إنّ كل فئة اجتماعية لديها نوعها الخاص بها من المدارس، وتهدف إلى استمرار وظيفة تقليدية محددة، حاكمة أو تابعة. وحينما يريد المرء أن يكسر هذا النمط، يحتاج، بدلاً من مضاعفة وتصنيف أنواع مختلفة من المدارس المهنية، إلى إنشاء نوع واحد من المدارس التكوينية (الابتدائية والثانوية) التي ستقود الطفل إلى مرحلة اختياره للعمل، وتشكيله خلال هذا الوقت بصفته شخصًا قادرًا على التفكير والدراسة والحكم ـ أو السيطرة على من يحكم.

وبالتالي، يتجه تضاعف أنواع المدارس المهنية إلى إدامة الاختلافات الاجتماعية التقليدية؛ ولكنْ، بما أنّها ترمي في ظل هذه الاختلافات إلى تشجيع التنويع الداخلي، فهي تترك الانطباع بأنها ديمقراطية في منحاها. ويمكن أن يصبح الشغيل عاملاً ماهرًا، على سبيل المثال، والفلاح مسّاح أراض أو مهندسا زراعيا صغيرا. لكن الديمقراطية، بحكم تعريفها، لا يمكن أن تعني أن العامل غير الماهر يمكن أن يصبح ماهرًا. إنها تعني أن أيّ «مواطن» يمكن أن «يحكم» وأن المجتمع يضعه، حتى ولو بشكل مجرّد، في إطار عام لتحقيق ذلك. تميل الديمقراطية السياسية إلى توافق الحكام والمحكومين (بمعنى الحكومة بموافقة المحكومين)، وتكفل لكل شخص غير حاكم تدريبًا مجانيًا في المهارات والإعداد التقني العام اللازم لتحقيق هذه الغاية. لكن نوع المدرسة التي تتطور الآن باعتبارها مدرسة للناس لا يميل إلى الحفاظ على هذا الوهم لأنه يتم تنظيمه بشكل أكثر اكتمالاً بطريقة تقيد التجنيد في الطبقة الحاكمة المؤهلة تقنيًا، في سياق اجتماعي سياسي يجعل من الصعب على نحو متزايد «المبادرة الشخصية» للحصول على مثل هذه المهارات والإعداد التقني ـ السياسي. وهكذا نعود بالفعل إلى عملية التقسيم إلى عقارات متبلورة وثابتة من الناحية القانونية

بدلاً من التحرك نحو تجاوز التقسيمات الطبقية. ويُعدّ تضاعف المدارس المهنية التي تتخصص بشكل متزايد منذ بداية حياة الطفل التعليمية أحد أبرز مظاهر هذا الاتجاه. من الملاحظ أن البيداغوجيا الجديدة قد ركزت نقدها على «الدغمائية» في مجال التعليم وتعلّم الوقائع العينية ـ وهذا يعني بالتحديد في المجال الذي تكون فيه بعض الدغمائية ضرورية على وجه الخصوص ولا يمكن إعادة استيعابها وحلها إلاّ في دائرة كاملة من العملية التعليمية التربوية (لا يمكن تدريس القواعد التاريخية في فصول المدرسة المتوسطة الإعدادية). ومن الناحية الأخرى، فقد أجبرت على قبول إدخال الدغمائية **بامتياز** في مجال الفكر الديني، وكانت النتيجة أن نُظر إلى التاريخ الكامل للفلسفة ضمنيا على أنه سلسلة من الهذيان والأوهام[١٥]. وفي درس الفلسفة، يُفقر المنهج الجديد التدريس ويخفض من مستواه في الممارسة (على الأقل بالنسبة إلى الغالبية العظمى من التلاميذ الذين لا يتلقون المساعدة الفكرية خارج المدرسة من عائلتهم أو البيئة المنزلية، والذين يتوجب عليهم تكوين أنفسهم بمفردهم عن طريق المعرفة التي يتلقونها داخل قاعة الدرس) ـ على الرغم مما يبدو عقلانيا جدًا وجيدا، جيدًا كأي يوتوبيا. وتبدو الفلسفة الوصفية التقليدية المدعومة بدرس في تاريخ الفلسفة وقراءة عدد معين من الفلاسفة، في الممارسة هي الأفضل. وقد تكون الفلسفة الوصفية القائمة على التعريف ضربا من التجريد العقائدي، تمامًا مثل القواعد والرياضيات، لكنها ضرورة تعليمية وفعالة. ف«واحد يساوي واحد» هي فكرة مجردة، لكنها لا تقود أحدًا إلى الاعتقاد أن الذبابة الواحدة تساوي فيلا واحدا. وقواعد المنطق الشكلي عبارة عن تجريدات من نفس النوع، إنها تتصرف مثل قواعد التفكير الطبيعي. لكنها ما تزال بحاجة إلى دراسة، لأنها ليست شيئًا فطريًا، بل يجب الحصول عليها من خلال اكتسابها بواسطة العمل والتفكير. ويفترض المنهج الجديد أنه يمكن امتلاك المنطق الشكلي بالفعل عندما تفكر ولكنه لا يفسر كيف يتم

---

(١٥) كان إصلاح جنتيلي الذي قدّم التعليم الديني الإجباري بالمدارس الإيطالية، وتبريرات جنتيلي لذلك موضع نقد من طرف غرامشي في **المثقفون وتنظيم الثقافة**، صص ١١٦ ـ ١١٨: «... ليس تفكير جنتيلي... سوى توسيع لفكرة كون 'الدين هو خير للشعب' (الشعب = الطفل = المرحلة الأولى من التفكير التي يتوافق معها الدين، إلخ). يعني ذلك التخلّي (المقصود) عن مطلب تكوين الشعب... فتاريخانية جنتيلي هي ضرب منحطّ: إنها تاريخانية الفقهاء الذين لا تكون العقدة عندهم عقدة نظرا لكونها عقدة 'تاريخية.' علاوة على ذلك، تُعدّ أفكاره غامضة إلى الحد الأقصى وملتبسة. فأن يكون العرض 'الدغمائي' للأفكار العلمية وبعض 'الأسطورة' ضروريا في المرحلة الابتدائية، فذلك لا يعني أن العقيدة والأسطورة تتعلقان ضرورة بالدين». إلخ.، انظر الهامش ١٤، ص ٢٣٠.

الحصول عليه، بحيث يفترض أنه فطري في الممارسة العملية. ويشبه المنطق الشكلي القواعد النحوية: حيث يتم استيعابه بطريقة «حية» حتى لو كانت عملية التعلم الفعلية تخطيطية ومجردة بالضرورة. ذلك المتعلم ليس متلقيا سلبيا أو ميكانيكيا، أو سجلّ حواشي - حتى لو كان التوافق الليتورجي للامتحانات يجعله في بعض الأحيان يظهر على ذلك النحو. إن العلاقة بين هذه الأشكال التعليمية وعلم نفس الطفل دائمًا نشطة ومبدعة، تمامًا مثل علاقة العامل بأدواته النشطة والإبداعية. ويُعتبر التقويم calibration مجموعة معقدة من التجريد، ولكن من دونها لا يمكن إنتاج كائنات حقيقية تكوّن العلاقات الاجتماعية، والتي تجسد ضمنيا في الأفكار.

الطفل الذي يُتعبه ضرب **بربارا بارالبتون**(١٦) هو يقوم حتما بمهمة مرهقة، ومن المهم ألا يقوم إلاّ بما هو ضروري بإطلاق، لا غير. ويصح كذلك القول إنّه سيكون ثمة دائمًا مجهود لتعلم الانضباط المادي وضبط النفس. فعلى التلميذ أن يخضع في الواقع إلى تدريب نفسي - فيزيائي. وعلى الكثيرين أن يقتنعوا بأنّ التعلّم هو كذلك مهنة، وهي مهنة مرهقة جدًا، بأساليب تعلّمها الخاصة بها - بما في ذلك العضلات والأعصاب وكذلك العقل. إنّه مسار تأقلم، عادة نحصل عليه بمجهود كبير، ضجر، وحتّى مؤلم. والمشاركة الواسعة في التعليم الثانوي هي ما تجلب معها ميلا لتسهيل الانضباط في الدراسة وطلب «الأساليب المريحة». بل أنّ البعض يتصوّر أنّ صعوبات التعلم اصطناعية، بما أنّهم اعتادوا على التفكير بالعمل اليدوي باعتباره عرقا وكدحا وحسب. وتبقى المسألة معقدة. ومما لا شك فيه هو أنّ طفل العائلة التقليدية المثقفة يكتسب هذا التكيف الجسدي النفسي بسهولة أكثر. قبل أن يدخل قاعة الدرس، لديه العديد من المزايا يتفوق بها على رفاقه، ويمتلك خبرات تعلمها من بيئته العائلية: إنه يركز بسهولة أكثر، لأنه اعتاد على «الجلوس بثبات»، إلخ. وبالمثل، ابن عامل المدينة يعاني أقل عندما يذهب إلى العمل في المصنع مما يعانيه ابن الفلاح أو الفلاح الشاب الذي انفطر على حياة الريف. هذا هو سبب اعتقاد العديد من الناس في أن صعوبة الدراسة تخفي بعض» الخدع» التي تعوقهم - أي، عندما لا يعتقدون ببساطة أنهم أغبياء بطبيعتهم. فهم يرون «الرجل المهذّب»(١٧) - وتعني صفة «الرجل المهذّب» لدى الكثيرين، وبخاصة في الريف، المثقف - ينافس بسرعة وبسهولة ظاهرة، العمل الذي يكلّفهم دموع أبنائهم ودمهم، ويعتقدون في وجود «حيلة». ومستقبلا، قد تصير

---

(١٦) بربارا بارالبتون، هي كلمات نحفظها لتذكر الأقيسة المنطقية الكلاسيكية.

(١٧) عبارة *signore* في هذا الإطار لا تشكّل المرادف الدقيق «للرجل المهذّب»، انظر أسفله، ص ٣٦٨.

مثل هذه الأسئلة حادّة إلى الحد الأقصى وستكون ضرورية لمقاومة الميل إلى تسهيل ما به لا يمكن أن يصير سهلا من دون تشويه. فلو كان غرضنا هو إنتاج طبقة جديدة من المثقفين، بما في ذلك الذين يستطيعون بلوغ أقصى درجات الاختصاص، انطلاقًا من فئة اجتماعية لم تكن قد طوّرت تقليديا المواقف المناسبة، لكان علينا حينئذ أن نواجه صعوبات غير مرتقبة لتحقيق الانتصار.

٣

ملاحظات حول التاريخ الإيطالي

المقدمة

خطط غرامشي لتنظيم مذكراته حول التاريخ الإيطالي في دراسة بعنوان» الإصلاح، النهضة». وعلى الرغم من ذلك، ففي هذا الحدث، كان قسم صغير نسبيًا من كتاباته التاريخية مهتما بالظواهر التاريخية المحددة التي عادة ما كانت مفهومة في صلب هذه التعيينات، ويوفّر لنا عنوان غرامشي مع ذلك نقطة انطلاق حيث نحاول من خلالها عزل الاهتمامّات الأساسية والمفاهيم الأساسية التي يقارب من خلالها التجربة التاريخية الإيطالية.

يميز غرامشي بين «نهضتين» مختلفتين تمامًا: «...كانت النهضة حركة ضخمة، بدأت بعد عام ١٠٠٠، حيث كانت فيها الإنسانوية والنهضة (بالمعنى الضيق للكلمة) لحظتين ختاميتين ـ لحظتين كانتا تقعان في المقام الأول في إيطاليا، في حين أن العملية التاريخية الأكثر عمومية كانت أوربية وليست إيطالية وحسب. كانت الإنسانوية والنهضة، من حيث أنهما تعبيران أدبيان لهذه الحركة التاريخية الأوربية، على الرغم من أن جزءًا مهمًا منها حدث في إيطاليا مع الكومونات، وتحديدًا في إيطاليا... بينما في بقية أوربا، بلغت الحركة العامة ذروتها في الدول القومية ومن ثم في التوسع العالمي لإسبانيا وفرنسا وانكلترا والبرتغال. أما في إيطاليا فما كان يتوافق مع الدولة القومية لهذه البلدان هو تنظيم البابوية من حيث هي دولة مطلقة... وهو ما قسّم بقية إيطاليا، إلخ. وقد يُنظر إلى عصر النهضة على أنه التعبير الثقافي عن عملية تأريخية خلقت فيها طبقة مثقفة جديدة في إيطاليا ذات أبعاد أوربية. تنقسم هذه الطبقة إلى فرعين: أحدها يمارس وظيفة عالمية في إيطاليا، مرتبطة بالبابوية، وهو ذو طبيعة رجعيّة؛ بينما تم تشكيل

الآخر خارج إيطاليا، من المنفيين السياسيين والدينيين، ومارس وظيفة عالمية تقدمية في مختلف البلدان التي تواجد فيها، أو شارك في تنظيم الدول الحديثة بصفته عنصرا تقنيا في القوات المسلحة، وفي السياسة وفي الهندسة، إلخ».

وهكذا، فإن مصطلح «عصر النهضة» يتضمن عددًا من الاهتمامَات الرئيسية لغرامشي: فشل البرجوازية المجتمعية الإيطالية (انظر الهامش ٤، ص٥٣) في تجاوز مرحلة «الاقتصاد التشاركي» وإنشاء دولة قومية؛ والتخلف التاريخي الخاص لإيطاليا الذي نتج عن ذلك؛ والخصائص «العالمية» الارتدادية للمثقفين الإيطاليين التقليديين، والمرتبطة بدور البابوية، إلخ.

كما أن مصطلح «الإصلاح» بالنسبة إلى غرامشي ليس بالمصطلح البسيط أو أحادي المعنى. وبقدر ما استخدمه للتأكيد على المشاركة الشعبية، والتي اعتبرها سمة من سمات اللوثرية والكالفينية على النقيض من عصر النهضة، قد يكون هناك تساؤل حول مدى توافق هذا مع الواقع التاريخي. ويرى غرامشي أن الماركسية تنطوي على «الإصلاح»: «تتوافق فلسفة البراكسيس مع حركة الإصلاح البروتستانتي بالإضافة إلى الثورة الفرنسية: فالفلسفة سياسة والسياسة فلسفة.» (انظر أيضًا «ملاحظات موجزة عن سياسة مكيافلي»، صص ٢٣٠ ـ ٢٣١). نجد في عمل غرامشي مفهومين متعارضين لكنّهما موحّدان جدليًا، إذ جعل تحولهما وعدم اتساق مزيجهما بإطلاق من الصعب جدًّا الوصول إلى أي تفسير نهائي لفكره. يمكن أن تكون الثورة/ الإصلاح هنا مرتبطة بالثنائيات الغرامشية الأخرى المجتمع المدني/ الدولة، القوة/ الاتفاق، الهيمنة/ القيادة، حرب المناورة/ حرب المواقع، وما إلى ذلك. وهي تتكرر في كل **دفاتر السجن**. (انظر، على سبيل المثال الصفحة ١٧٠ والهامش ٧١ في تلك الصفحة).

كان التركيز الرئيسي، في هذا الحدث الخاص بالكتابة التاريخية هو النهضة. وقد بدأ تحليله ببيان «المعيار المنهجي الذي يجب أن تقوم عليه دراستنا... وأنّ تفوق فئة اجتماعية ما يتجلى بطريقتين، هما «الهيمنة» و«القيادة الفكرية والأخلاقية». وكانت النهضة الإيطالية، بالنسبة إلى غرامشي، تتميز بغياب العنصر الثاني، وبشكل ملموس بغياب المكافئ الإيطالي لليعاقبة. (ما يقصده غرامشي بـ«اليعقوبي» هو ما سيُناقش بشكل أكثر اكتمالاً في مقدمة «الأمير الحديث» أدناه. ورأى جوهر «اليعقوبية» باعتبارها إخضاعًا لـ«الريف» إلى «المدينة» في علاقة عضوية، أي تنظيم «موافقة» الفلاحين.)

كانت المشكلة الأساسية التي واجهت غرامشي متمثلة في تحديد نقاط الضعف المحددة للدولة القومية الإيطالية التي انبثقت من النهضة الإيطالية ـ نقاط الضعف التي

بلغت ذروتها في ظهور قوة الفاشية بعد ستين سنة. وكان تحليله معقدا، حيث كانت نقطة انطلاقه قضية ما لم تكن عليه النهضة الإيطالية. لم يقم ماتسيني وحزب العمل و«اليعاقبة» المحتملين بأية محاولة لإثارة الفلاحين واستدراجهم إلى عملية الوحدة الوطنية. فلم يقوموا بأي إصلاح زراعي. وبالتالي، فشلوا في إعطاء النهضة الإيطالية أي بعد أو شعبية أو حتى أن يقدموا لأنفسهم أية قاعدة صلبة. (بالمناسبة، أدى هذا الجانب من الكتابة التاريخية إلى نقاش تاريخي كبير في إيطاليا: انظر أطروحة روساريو روميو ـ التي تم تطويرها حول **النهضة الإيطالية والرأسمالية** (١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) ـ إن غياب الإصلاح الزراعي في الواقع هو ما لعب دورًا «تقدميا» فيما يتعلق بنمو الرأسمالية الصناعية الإيطالية، وكذلك النقاش بين روميو وجيرشينكرون في **تشكيل الصناعة الإيطالية** (١٩٦٣). وكانت النتيجة أن «ما كان منخرطا لم يكن فئة اجتماعية» قادت مجموعات أخرى، بل كانت دولة [بيدمونت] هي ما «قادت» المجموعة التي كان ينبغي أن تكون «رائدة»، على الرغم من وجود قيود مسلّطة عليها، من حيث هي قوة. فما تعلّق به الأمر إنما هو «ثورة سلبية».

يعد استخدام غرامشي لمفردة «الثورة السلبية» في صميم فكره السياسي. ونشأت المفردة مع فينتشنزو كوكو (انظر الهامش ١١ ص ١٥٤) الذي استخدمها في البداية لوصف الافتقار إلى المشاركة الجماعية في ثورة نابولي عام ١٧٩٩ والأصول «الخارجية» لهذه الأخيرة؛ وفي وقت لاحق جاء كروتشه **للدفاع** عن مثل هذه «الثورات السلبية» بصفتها أفضل من الثورات العنيفة إذ تُدمج القاعدة الشعبية في النموذج الفرنسي. (بالمناسبة، يستخدم لينين أيضًا المصطلح في **أزمة المنشفية** (١٩٠٦) لكنْ، لا يوجد أي دليل على أن غرامشي كان يعرف هذا النص). ويستخدم غرامشي العبارة بطريقتين مختلفتين: أولا، في شيء قريب من إحساس كروتشه الأصلي، في معنى الثورة من دون مشاركة جماهيرية (ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القوى الخارجية) ـ مثال النهضة الإيطالية؛ ثانيا، في معنى التحوّل الاجتماعي «الجزئي» الذي يحدث كما لو كان تحت سطح المجتمع، في الحالات التي لا يمكن للطبقة التقدمية التقدم فيها بشكل مفتوح ـ مثال تقدم البرجوازية في ترميم فرنسا بعد عام ١٨١٥ (الثورة/استعادة النظام القديم: انظر ص ٢١٦ أدناه)، أو تطور المسيحية في الإمبراطورية الرومانية.

على الرغم من أن غرامشي يدين صراحة أية دعوة لـ«الثورة السلبية» من حيث هي برنامج، إلاّ أن استخدامه لهذه المفردة غالبا ما يكون غامضًا. وهذا هو الحال بشكل خاص عندما يربطها مبدئيا بـ«حرب المواقع»، وهو بحد ذاته لا يعني بأي حال من

الأحوال مفهوما ثابتا أو أحادي المعنى في كتابة غرامشي (انظر المقدمة إلى «الدولة والمجتمع المدني»). من ناحية أخرى، يستخدم غرامشي مفهوم «الثورة السلبية» لمواجهة بعض المشاكل المركزية للتحليل الثوري والاستراتيجيا. وفي الفقرتين الأخيرتين من هذا القسم، حيث يعلق على تأريخ كروتشه وكذلك دوره المعاصر، ومرة أخرى في القسم المعنون الأمركة والفوردية» أدناه، يربط غرامشي مفهوم الثورة السلبية بالنظام الفاشي الإيطالي. فالنظر إلى الأخير على أنّه شكل انتقالي قابل للمقارنة في بعض الطرق بحكم نابليون الثالث، يطرح سلسلة من الأسئلة. فما هو التعديل في صلب التوازن الأساسي للقوى الاجتماعية التي تجري تحت سطح الفاشية؟ كيف يقوم كروتشه بتنظيم «موافقة» طويلة الأجل للحكم البرجوازي؟ ماهي أهمية أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد التي كانت شائعة في أمريكا الجديدة، وفي إيطاليا الفاشية؟ ماهي التناقضات الاقتصادية الأساسية في ظل الفاشية، وكيف سيتم التعبير عن ذلك سياسيا؟ كيف يمكن للطبقة العاملة أن تطور وتحتفظ بدرجة ما من التنظيم الطبقي والوعي حتى في ظل دولة المؤسسات التشاركية؟

لا يقدم غرامشي إجابات واضحة عن جميع هذه الأسئلة. فالإحساس بالتجانس الذي يستخلصه في الفترة ما بعد ١٨١٥ في أوربا والفترة التي يكتب فيها (انظر الجمل الأخيرة من هذا القسم) هو ببساطة التأكيد على أنه حتى عندما يكون الهجوم المباشر مستحيلا، قد تكون هناك ثورة سلبية؛ حيث يستمر الصراع الطبقي على الرغم من الاستقرار الظاهري للنظام الفاشي. ومع ذلك، فإننا نقترب من إحدى المفارقات الكبرى في فكر غرامشي، وهو حرج لم يجد له أي جواب. لأن هناك اختلافا جذريا بين وضع البرجوازية في ظل أشكال الدولة الإقطاعية أو البرجوازية السابقة، وبين البروليتاريا في ظل الحكم البرجوازي. في الحالة الأولى، يمكن لعلاقات الإنتاج الرأسمالي أن تتطور داخل الدولة الإقطاعية، إلى أن ينفجر «الدرع القرني carapace» في مرحلة معينة من الزمن. بيد أنّ الأمر ليس على ذلك النحو في الحالة الأخيرة. من المستحيل تمامًا لعلاقات الإنتاج الاشتراكية أن تتطور «داخل» الرأسمالية. ولا شك أنه لهذا السبب، عندما يتطرق غرامشي إلى هذه المعضلة ـ وهي أيضًا قضية كيف يمكن الإطاحة بالفاشية ـ نجده يميل إلى طرح الأسئلة أكثر من تقديم الأجوبة. ولأنه لم تتم الإطاحة بأي نظام فاشستي من قبل القوى الداخلية، فإنّ ما يحسب له هو أنه رفض أية صيغة سهلة، أو أحادية الجانب، وقد أقنع نفسه برفض الانحرافات المزدوجة اللامنطقية للهجوم المباشر و«التصفوية liquidationism». من الواضح أن هذه المشكلات مرتبطة ارتباطا وثيقا أيضًا ببيان غرامشي الذي يقول:

«يمكن لفئة اجتماعية، بل ويجب عليها بالفعل «القيادة» [أي أن تكون مهيمنة] قبل الفوز بالسلطة الحكومية (وهذا في الواقع أحد الشروط الرئيسية للاستيلاء على هذه السلطة)». لهذا انظر مقدمة «الدولة والمجتمع المدني».

تسلسل زمني لتاريخ إيطاليا

٤٧٦م: انقراض الإمبراطورية الرومانية نهائيًا في الغرب، تلتها فترات حكم القوط الشرقيين وحكم لومبارد في ما يُسمّى الآن بإيطاليا ـ تخللتها محاولات لتوسيع السلطة البيزنطية، وبخاصة في الجنوب.

القرن الثامن: صعود البابوية من حيث هي قوة إقليمية؛ وضم مملكة لومبارد من قبل شارلمان.

٨٠٠: تتويج شارلمان إمبراطورًا رومانيًا مقدسًا.

٩١٢: تتويج أوتو من ولاية سكسونيا إمبراطورًا رومانيا مقدسا، ويُعرف باسم أوتو الأول. وعلى مدى القرون الأربعة اللاحقة، سوف يهيمن على التاريخ الإيطالي الصراع من أجل التفوق بين الأباطرة الألمان والبابوية. ففي الجنوب، احتل العرب صقلية (٨٢٧ ـ ١٠٧٢). ثم عقبهم النورمان حتى عام ١١٨٩، عندما ورثها الإمبراطور هوهنستوفن هنري السادس، بموجب الزواج.

القرن الثاني عشر: ظهور الكومونات في الشمال ووسط إيطاليا، إذ كوّنت المدن الصناعية والتجارية المزدهرة التي نشأت خلال هذه الفترة جمهوريات ذات حكم ذاتي وسيطرت على المناطق المحيطة.

القرن الثالث عشر: رأى الأباطرة الألمان في ظهور هذه المدن خطرًا يهددهم، فدعموا مالكي الأراضي الإقطاعيين، الذين كانوا أساس حزب الغيبليين، ضدّها. ودعمت البابوية المواطنين والتجار الذين شكلوا حزب «الغيبليين». وفي الصراعات الداخلية بين المدن وداخلها القائمة بين الأحزاب المتنافسة، تم القضاء على طبقة مالكي الأراضي الإقطاعيين فعليا في شمال ووسط إيطاليا حوالي عام ١٣٠٠. وفي القرن الثالث عشر ظهرت اللغة الإيطالية بصفتها لغة أدبية في مرحلة أولى في صقلية في بلاط فريدريك الثاني، وبعد ذلك في توسكانا مع دانتي (١٢٦٥ ـ ١٣٢١).

القرن الرابع عشر: أصبحت الكومونات التي تعود إلى العصور الوسطى تحت سيطرة **شيوخهم** أو مجالس الأعيان ـ ومع الوقت انفردت سلالة واحدة قوية بالسيطرة على معظم المدن الإيطالية. وفي عام ١٣٠٠ وصاعدًا، كانت خمس ولايات مهيمنة

على إيطاليا: فلورنسا وميلانو والبندقية والدولة البابوية ومملكة نابولي (التي حكمتها سلالة أنجو). وصقلية التي أطاحت بالحكم الأنجفي عام ١٢٨٢ : حصل الأنجفيون عليها بالزواج في عام ١٢٦٥). وابتداء من عام ١٣٠٢ كانت تحت حكام أراغون. وفي الفترة من ١٣٤٧ إلى ١٣٤٨، توفي تقريبًا ثلث سكان إيطاليا (ما يصل إلى ٦٪ في بعض المدن) بسبب الطاعون [الموت الأسود].

القرن الخامس عشر: كانت السلالات العائلية التي هيمنت على ولايات المدن في شمال ووسط إيطاليا قد استمدّت شرعيتها في الغالب من قبل البابا أو الإمبراطور: فقد فتح **مجلس الشيوخ** *signoria* الطريق أمام ظهور **الإمارات** *principato*. وازدهر عصر النهضة (بالمعنى التقليدي الضيق) في ميديتشي فلورنس، سفورزا ميلانو، بابال روما، وفي مجموعة من المدن الصغيرة. وبقيت البندقية جمهورية. **وفي** عام ١٤٤٢ نجح ألفونس أراغون في الوصول إلى مملكة نابولي (كان قد حكم صقلية من قبل).

١٤٩٤: بعد عامين من وفاة لورنز دي ميديشي، غزا تشارلز الثامن ملك فرنسا إيطاليا للمطالبة بتاج نابولي. ومع حلول عام ١٥٢٩ كانت ميلانو ونابولي تحت الحكم الإسباني. وكتب مكيافيلي (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) بدقة خلال هذه الفترة من الغزوات الأجنبية والحد الأقصى من التفكك بين الولايات الإيطالية.

من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر: كانت إيطاليا تحت السيطرة أو الاحتلال التام. وظلت نابولي (أي تقريبًا كل الأراضي الإيطالية جنوب روما) تحت الهيمنة الإسبانية إلى حدود عام ١٧١٣، وتحت الهيمنة النمساوية إلى حدود عام ١٧٣٥، وحكمتها سلالة البوربون الإسبانية إلى حدود اقتراب جيوش نابليون وإعلان جمهورية البارثينوب عام ١٧٩٨. وبقيت ميلانو إسبانية إلى حدود عام ١٧١٣، ثم من بعد ذلك نمساوية إلى حدود غزو نابليون عام ١٧٩٦. وفقدت فلورنس استقلالها عام ١٥٣٢ وألحقت بدوقية توسكانا الكبرى التي كانت بالفعل دولة ظلّ بيد النمسا عام ١٧٣٧. وظلت الدولة البابوية مستقلة رسميا، كما هو الحال في جمهورية البندقية إلى حدود ظهور نابليون عامي ١٧٩٧ ـ ١٧٩٨. وتشكلت دويلات صغيرة مختلفة بمثابة الكيانات المستقلة في وسط إيطاليا خلال هذه الفترة: بارما، جنوة، لوكا، ماسّا ـ كارارا، مودينا، إلخ. وتنازلت إسبانيا عن صقلية إلى دوق سافوي عام ١٧١٣، وتنازلت سافوي عنها إلى النمسا في عام ١٧٢٠؛ وفي ١٧٣٨ اتحدت مع نابولي تحت حكم البوربون الإسبانية. وأخيرًا برزت سافوي بصفتها دولة قوية في القرن

السابع عشر. في عام ١٧١٣، استحوذ دوق سافوي على صقلية، ولكن في عام ١٧٢٠ اضطر إلى استبدال الأخيرة بسردينيا، لتصبح من بعد ذلك مملكته معروفة باسم مملكة سردينيا (على الرغم من أن إقليمه الرئيسي هو في الواقع ما أصبح يُسمّى الآن بيدمونت).

١٧٩٦ ـ ١٨١٥ غزو نابليون لإيطاليا سمح مؤقتا بتوحيد إيطاليا، وكان له تأثير على الحياة السياسية والاجتماعية في الإقليم.

١٨١٥ مؤتمر فيينا. حيث أصبحت النمسا القوة المسيطرة في جميع أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية، واحتلت لومباردي. وفينيتو ودويلات من وسط إيطاليا، وحمت البوربون المرمّمة في نابولي، والبابوية ومملكة سردينيا (سردينيا وبيدمونت).

١٨٢٠، قمع انتفاضات الكاربوناري الصاعد في بيدمونت ونابولي بمساعدة نمساوية.

١٨٣٠ ـ ١٨٣١، قمع الانتفاضات في مودينا، وبارما وخاصة في الولايات البابوية من قبل النمساويين.

١٨٣٤، صعود ماتسيني فاشل، بقيادة رامورينو، في جنوة ضد الملكية السافوية في سردينيا وبيدمونت.

١٨٤٨ ـ ١٨٤٩، انتفاضات ضد النمسا في جميع أنحاء شمال ووسط إيطاليا، وقد حدد النظام الملكي في بيدمونت الآن لنفسه أن يصبح النواة والقوة المهيمنة لإيطاليا الموحدة. وفي مارس/أذار ١٨٤٨، أعلن الملك كارلو ألبرتو أن إيطاليا «ستعتمد على قواها الذاتية»، وأعلن الحرب على النمسا. وفي مايو/أيار ١٨٤٨ انتفض شعب ميلانو انتفاضة «الأيام الخمسة»، وأخرجوا النمساويين من المدينة. وأُعلنت الجمهورية مرة أخرى في البندقية تحت قيادة مانين. وفي يناير/كانون الأول عام ١٨٤٩، أعلنت روما نفسها جمهورية. ومع ذلك، وفي مارس/أذار ١٨٤٩ هُزم جيش ببيدمونت على يد النمساويين في نوفارا، وفي الأشهر التالية أعاد النمساويون سيطرتهم الكاملة. وسقطت روما في يونيو/حزيران والبندقية في أغسطس/آب.

١٨٥٣، قمع انتفاضة روما المناهضة للنمساويين.

١٨٥٤، شاركت بيدمونت، تحت وزارة كافور، بشكل رمزي نوعا ما في حرب القرم إلى جانب فرنسا، وتلك خطوة افتتاحية في محاولة دبلوماسية حازمة للحصول على الدعم الفرنسي.

١٨٥٨ التحالف بين فرنسا وبيدمونت.

١٨٥٩، الحرب بين فرنسا وبيدمونت من ناحية والنمسا من ناحية أخرى، وبعد الانتصارات في ماجنتا وسولفيرنيو، حصلت بيدمونت على لومباردي من النمسا، وتنازلت بدورها على نيس وسافوي إلى فرنسا.

١٨٦٠، انضمت دول وسط إيطاليا (باستثناء الدولة البابوية) إلى بيدمونت. ونجحت حملة غاريبالدي على صقلية أخيرًا وسقطت سلالة بوربون في الصقليتين.

١٨٦١، إعلان مملكة إيطاليا، وعاصمتها تورينو، وبعد ذلك (١٨٦٤) في فلورنس.

١٨٦٦ بروسيا هزمت النمسا؛ وحصلت إيطاليا، لكونها حليفا لبروسيا، على فينيتو.

١٨٦٧ منعت القوات الفرنسية غاريبالدي من السير في روما، وهزمته في مينتانا.

١٨٧٠، خلال الحرب الفرنسية البروسية، انسحبت القوات الفرنسية واحتل جيش بيدمونت روما التي أصبحت عاصمة إيطاليا الموحدة. ورفض البابا قبول نهاية سلطته الإقليمية أو شرعية الدولة الإيطالية الجديدة، وانسحب بشكل رمزي إلى الفاتيكان.

١٨٨٥، الغزو الإمبريالي الإيطالي لإريتريا والصومال.

١٩١٢، الاحتلال الإيطالي لليبيا.

١٩١٥، دخلت إيطاليا في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا وفرنسا؛ ومع نهاية الحرب، نالت مكافأة تتمثل في منحها تريستا وترينتينو وجنوب تيرول، على حساب النمسا.

ويستبعد هذا التسلسل الزمني التخطيطي للغاية، سياسة ما بعد السيادة، أي السياسة الإيطالية الداخلية - التي يغطيها نص غرامشي على نطاق واسع، وفي حواشيها.

تاريخ الطبقات المحكومة: المعايير المنهجية

تحققت الوحدة التاريخية للطبقات الحاكمة في صُلب الدولة، ويُكوّن تاريخها بالأساس تاريخ الدول ومجموعات الدول. وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الوحدة هي مجرد وحدة قانونية وسياسية (على الرغم من أن مثل هذه الأشكال من الوحدة لها أهميتها أيضا، وليس بالمعنى الحرفي المحض). فالوحدة التاريخية

الأساسية، على وجه التحديد، ناتجة عن العلاقات العضوية التي تقوم بين الدولة أو المجتمع السياسي من ناحية و«المجتمع المدني»[1] من ناحية ثانية.

والطبقات المحكومة، بحكم تعريفها، ليست موحدة ولا يمكن أن تتوحد على النحو الذي تصير فيه قادرة على تكوين «دولة»: ولذلك، فإن تاريخها متداخل مع تاريخ المجتمع المدني، ومن ثمّة مع تاريخ الدول أو مجموعات الدول. وبالتالي، فإنه من الضروري دراسة ما يلي: ١ ـ التكوين الموضوعي للفئات الاجتماعية المحكومة، من خلال التطورات والتحولات التي تحدث في مجال الإنتاج الاقتصادي؛ وكذلك توزعها الكمي وأصولها في الفئات الاجتماعية السابقة لها، والتي تحفظ عقليتها وأيديولوجيتها وأهدافها لفترة من الزمن؛ ٢ ـ انتماء الجماعات المحكومة ـ الإيجابي أو السلبي ـ للتشكيلات السياسية المهيمنة، ومحاولاتها للتأثير على برامج هذه التشكيلات من أجل فرض مطالبها الخاصة، والنتائج المترتبة على هذه المحاولات في تحديد عمليات التحلل أو التجديد أو التكوين الجديد التي تمر بها تلك التشكيلات؛ ٣ ـ ولادة أحزاب جديدة من الجماعات الحاكمة، تهدف إلى الحفاظ على موافقة الجماعات المحكومة واستمرار السيطرة عليها؛ ٤ ـ الأشكال التي تنتجها الجماعات المحكومة نفسها، من أجل فرض مطالبها ذات الطابع المحدود والجزئي؛ ٥ ـ تلك الأشكال الجديدة التي تؤكد استقلالية المجموعات المحكومة، ولكن ضمن الإطار القديم؛ ٦ ـ تلك الأشكال التي تؤكد على الاستقلال الذاتي، ...إلخ[2].

يمكن توسيع هذه المراحل بشكل أكبر، مع إضافة أطوار انتقالية أو تركيبات متعددة. ويجب على المؤرخ أن يسجل، ويكتشف أسباب، خط التطوير نحو الاستقلال الذاتي التام، بدءًا بالمراحل الأكثر بدائية. كما يجب عليه أن يتقصى كل مظهر من مظاهر «روح الانقسام» السوريلانية Sorelian[3]. لذلك، فإن تاريخ أحزاب المجموعات المحكومة معقد للغاية أيضا. إذ يجب أن يشمل جميع تداعيات نشاط الحزب، في جميع أنحاء منطقة الجماعات المحكومة، وكذلك على مواقف

---

(١) حول استخدام غرامشي لمفردة «المجتمع المدنيّ»، راجع مقدمة **الدولة والمُجتمع المدني**، صص ٣٠٥ ـ ٣٠٨.

(٢) تشيرُ الأصناف الثّلاثة الأخيرة على الأرجح إلى النّقابات والأحزاب الاشتراكيّة والأحزاب الشّيوعية على التّوالي.

(٣) انظر الهامش ٤، ص ٢٢٤.

الجماعات الحاكمة ذاتها. يجب أن يشمل كذلك تداعيات الإجراءات الأكثر فعالية (الفعالة بسبب دعم الدولة) التي تقوم بها الجماعة الحاكمة على الجماعات المحكومة وأحزابها. وسوف تمارس إحدى هذه الجماعات المحكومة، أو تميل إلى ممارسة هيمنة معينة من خلال وساطة حزب معين؛ ويجب أن يتم تحديد ذلك من خلال دراسة تطور جميع الأحزاب الأخرى أيضا، بقدر ما تتضمن عناصر من المجموعة المهيمنة أو مجموعات محكومة أخرى تخضع لهذه الهيمنة.

يمكن إنشاء العديد من مبادئ البحث التاريخي من خلال دراسة قوى التجديد التي قادت النهضة في إيطاليا: فقد استولت هذه القوى على السلطة وتوحّدت في صُلب الدولة الإيطالية الحديثة، بفضل نضالها ضد قوى أخرى محددة تلقّت العون من طرف قوى تابعة أو حلفاء. ولكي تتحوّل إلى دولة، عليها إخضاع أو تصفية القوى الأولى والفوز بالموافقة الفعالة أو السلبية للقوى الثانية. لذلك، على البحث في كيفية تطور هذه القوى المجددة، انطلاقًا من جماعات محكومة إلى جماعات مهيمنة ومسيطرة، أن يُحدّد المراحل التي مرت بها لبلوغ ذلك: ١. التمسك بالحكم الذاتي عن الأعداء الذين اضطروا إلى إلحاق الهزيمة بها، و٢. دعم المجموعات التي ساعدتها بشكل نشط أو سلبي؛ وكانت هذه العملية برمتها ضرورية تاريخيا قبل أن تتوحد في شكل دولة. وانطلاقًا من هذين الأساسين بالتحديد، يمكن قياس الوعي التاريخي والسياسي الذي تحققه قوى التجديد تدريجيا في المراحل المختلفة ـ وليس فقط بمقياس انفصالها عن القوى المهيمنة سابقا. فعادة ما يكون هذا الأخير هو المعيار الوحيد المعتمد، وما ينتج عن ذلك هو تاريخ أحادي الجانب ـ وأحيانًا غياب كامل للفهم، كما هو الحال في تاريخ إيطاليا، منذ عهد الكومونات. لم تكن البرجوازية الإيطالية قادرة على توحيد الشعب حولها، وكان هذا هو سبب هزائمها وتقطّع تطوّرها[٤].

---

(٤) من الواضح أنَّ مصير كومونات العُصور الوسطى في إيطاليا ـ أي: المُدن المستقلة ذاتيًا ـ وفشل برجوازيّتها في التّوحد على المستوى القومي ـ هي إحدى المشاكل الأساسية في تاريخ التّأريخ الإيطالي، وتتكرّر في أجزاء **دفاتر السّجن** جميعها، وإنْ كانت بشكلٍ خاص مُجزّأة، على سبيل المثال: «لا غنى عن كتاب بربادورو في الشُؤون الماليّة لمجتمع فلورنسا لرؤية كيف أنَّ البرجوازيّة المجتمعيّة لم تنجح في تجاوز مرحلة الاقتصاد التّشاركي، أيْ: في إنشاء الدولة بموافقة المحكومين» تكون قادرة على التطوير، وقد أثبت تطوّر الدّولة أنّ ذلك لا يكون ممكنا إلاّ في إمارة، وليس في جمهوريّة طائفيّة». (**عصر النهضة**، ص ٩).

وأن تكون البرجوازيّة الطائفيّة قد فشلت في تجاوزِ المرحلة التّأسيسيّة، فذلك لا يعني القول إنّها=

في النهضة الإيطالية أيضا، منعت الأنانية الضيقة قيام ثورة سريعة وقوية على غرار

=شكّلت دولة، بما أنّ الكنيسة والإمبراطوريّة هما اللتان شكّلتا الدول. هذا يعني أنّ الكومونات لم تتخطَّ النظام الإقطاعي، ومن الضروري قبل كتابة أي شيء، قراءة كتاب Gioacchino Volpe الثاني في العُصور الوسطى (ص ١٠)، ومن الضروري تحديد مدى أهمية ' الدّولة 'في صلب الدّولة الطائفيّة: دلالة ' تشاركيّة 'محدودة، ما يعني أنّها غير قادرة على تطوير ما هو أبعد من الإقطاع المتوسط، أي: الذّي نجح في الإقطاع المُطلق_ دون ملكية ثالثة، إذا جاز التّعبير، الذّي كان موجودًا قبل عام ١٠٠٠ ميلادي، وكانَ في حد ذاته ناجحًا من خلال النّظام الملكي المُطلق في القرن الخامس عشر، وصولاً إلى الثّورة الفرنسيّة. كان هناك انتقال عُضوي من الكومونات إلى نظامٍ لم يعد إقطاعيًا في البلدان الضعيفة وحده. لم تكن الكومونات في إيطاليا قادرة على تجاوز المرحَلة التضامنية، فقد انتصرت الفوضى الإقطاعية في شكلٍ مناسبٍ للوضعِ الجديد، ثم أتت فترة الهيمنة الأجنبيّة. (**عصر النهضة**، ص ١٨). يرسُم غرامشي خطّةَ البحث التّاريخي في أحد الهوامش (**النهضة والتّاريخ السّابق**، النّهضة، ص٣)، ويُخصّص قسمًا «للعُصور الوسطى، أو حقبة الكومونات، حيث تتشكّل الفئات الاجتماعيّة المدنيّة الجديدة بطريقة جزيئيّة، دون أنْ تصل العملية إلى مرحلةِ النضج الأعلى مثل فرنسا وإسبانيا وغيرها. وعلى الرّغم من طابعها المتشظّي، من الواضح أنّ دفاتر غرامشي حول «الكومونات في العُصور الوسطى من حيث هي مرحلة اقتصاديّة تشاركيّة للدّولة الحديثة» أساسيّة لتحليلهِا الكاملِ لخصوصيّة التّطور التّاريخي الإيطالي. انظر أيضًا، على سبيل المثال» وجوب أن يوضع في الاعتبار معيار آخر للبحث، من أجل تأكيد الأخطار الكامنة في طريقة المقارنة التاريخيّة بصفتها معيارا تفسيريًا. كانت المركزيّة، سواء كانت سياسيّة أو إقليميّة أو اجتماعيّة، ضئيلة في الدّولة القديمة التي تعود إلى العُصور الوسطى على حدٍ سواء، وكانت الدّولة، بمعنى ما، كتلة ميكانيكيّة من الفئات الاجتماعيّة، وفي كثير من الأحيان من عرقٍ مختلف داخل دائرة الضّغط السّياسي - العسكري التي كانت تُمارس بقسوة في لحظاتٍ معيّنة فقط، فكان للمجموعات المحكومة حياة خاصة بها، مؤسسات خاصة بها، إلخ. وأحيانًا كانت لهذه المؤسّسات وظائف حكومية جعلت من الدّولة اتحادًا للفئات الاجتماعية ذات وظائف متباينة لا تخضع لأية طريقة - وهي حالةٌ تُبرِز في أوقات الأزمات بوضوح شديد ظاهرة «القوّة المزدوجة». وكانت المجموعة الوحيدة المُستبعدة من أية حياة اجتماعية منظّمة بحد ذاتها هي مجموعة العبيد (مثل البروليتاريا الذين لم يكونوا عبيدا) في العالم الكلاسيكي، ومجموعة البروليتاريا والعبيد والفلّاحين في عالم العُصور الوسطى. ومع ذلك، وعلى الرغم من العديد من وجهات النظر، كان عبيد العالم القديم وبروليتاريا القرون الوسطى في الظروف نفسها، ولم تكن حالتهم متطابقة، فالمحاولة التّي قام بها Ciompi في فلورنس عام ١٣٧٨، لم يكن لديها بالتأكيد تأثير ناتج عن المحاولة المماثلة التّي قام بها العبيد في العُصور القديمة (يطلب سبارتكوس أن يتم إدخاله إلى الحكومة بالتّعاون مع العوام، إلخ..)، بينما في العُصور الوسطى كان التحالف بين البروليتاريين والشّعب، وحتّى أكثر من ذلك كان دعم البروليتاريا لدكتاتوريّة الأمير، أمرًا ممكنًا، ولم يكن هناك شيء مثل هذا ممكنًا بالنسبة إلى عبيد العالم الكلاسيكيّ. وتستبدل الدّولة الحديثة خضوع الكتلة الميكانيكيّ للفئات الاجتماعيّة إلى المجموعة المُسيطرة والحاكمة، فتلغي بعض الاستقلاليّة الذّاتيّة التّي تولد من جديد في أشكالٍ أخرى كالأحزاب والنّقابات والجمعيات الثّقافيّة. وتلغي الديكتاتوريات المُعاصرة بشكل قانوني هذه الأشكال الجديدة من الاستقلاليّة أيضًا، وتسعى جاهدةً لدمجها ضمن نشاط الدولة، وتصبح المركزيّة القانونية للحياة القومية بأكملها في أيدي المجموعة المُسيطرة ' شمولية'» (**عصر النهضة**، ص. ١٩٥ _ ٦).

الثورة الفرنسية. هذه هي واحدة من أهم المشاكل، وهي واحدة من أكثر الأسباب خصوبة للصعوبات الخطيرة، في كتابة تاريخ الفئات الاجتماعية المحكومة، وبالتالي التاريخ (الماضي) للدولة الإيطالية.

إن تاريخ الفئات الاجتماعية المحكومة هو بالضرورة مجزأ ومقطّع. وهناك بلا شك ميل إلى الوحدة (أو هناك مراحل انتقالية للوحدة) في النشاط التاريخي لهذه الجماعات، لكن هذا الميل انقطع باستمرار بسبب نشاط المجموعات الحاكمة. لذلك لا يمكن إثباته إلاّ عند اكتمال دورة تاريخية وحينما تنتهي هذه الدورة بنجاح. فالمجموعات المحكومة تخضع بشكل دائم لممارسة الجماعات الحاكمة، حتى عندما تتمرد وتنتفض: وحده «النصر الدائم» هو ما يُبطل تبعيتها، لكن هذا لا يتم على الفور. ففي الواقع، حتى عندما تظهر منتصرة، فإن المجموعات المحكومة تكون فقط متحمسة للدفاع عن نفسها (وهي حقيقة يمكن إثباتها من خلال تاريخ الثورة الفرنسية حتى عام ١٨٣٠ على الأقل). لذلك يجب أن يعامل المؤرخ كل أثر للمبادرة المستقلة من جانب المجموعات المحكومة على أنه ذو قيمة لا تقدر بثمن. وبالتالي، لا يمكن معالجة هذا النوع من التاريخ إلاّ من خلال الدراسة العيانية، وكل دراسة تتطلب كمية هائلة من المواد التي يصعب جمعها في كثير من الأحيان [١٩٣٤ ـ ١٩٣٥].

قضية القيادة السياسية في تكوين وتنمية الأمة والدولة الحديثة في إيطاليا(٥)

إن المشكلة الكاملة للعلاقة بين مختلف التيارات السياسية للنهضة الإيطالية ـ في علاقاتها مع بعضها البعض، وعلاقاتها مع الفئات الاجتماعية المتجانسة أو التابعة

---

(٥) هناك مشكلة حقيقيّة في ترجمة الكلمة الإيطاليّة «القيادة *dirigere*» «ومركّباتها: *direzione, dirigente, diretto, direttivo,* "*Dirigere* إلخ. وتعني *dirigere* أن «توجّه»، وهُنا، يقابلها غرامشي بـ«السّيطرة»، ونترجمها نحن «فعل القيادة»، «الزّعيم» هي اسم الفاعل لـ«القيادة» ـ مثال: «زعيم طبقي» هو المعادل المعياري لـ«الطّبقة الحاكمة» ـ وهي اسم يتمثل في الكلمة العادية «الزّعيم» (السّياسيّ)؛ إذ يستخدمها غرامشي، كما هو الحال في هذه الفقرة، في موضع معارض مخالف للمهيمن، فقمنا بترجمتها بـ«القائد». «المدير» صفة تعني» موجه»، حيث تمّت ترجمة اسم الفاعل «قاد». «وقد تمت ترجمة» Direttivo الإدارة» بـ«التّوجيه»، على الرّغم من عدم وجود مثل هذه الصفة في الإنكليزية «Direzione الاتّجاه» وتُعطى معانٍ مختلفة لكلمة «اتّجاه» في اللغة الإنكليزية، لكن أيضًا الكلمة العادية «القيادة leadership)»، ترجمت على هذا النحو عادةً. يمكن القول إنّه يمكن تحقيق نسخة أفضل في اللّغة=

=الإنكليزية، دون تشويه فكرة غرامشي، من خلال اعتبار «direzione الاتّجاه» و«egemonia الهيمنة» قابلين للتّبادل، كما في التّرجمة الإنكليزية القياسيّة للينين، على سبيل المثال، في «اثنين من تكتيكات الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة»، تُستخدم كلمة «hegemony الهيمنة» لترجمة «rukovodstvo الإدارة» التي يمكن ترجمتها أيضًا «قيادة»، ومن المؤكد أن تُترجم عادةً على أنها «direzione الإدارة التوجيه» في الإيطالية. ومع ذلك، ونظرًا لأهمية هذه المفاهيم في عمل غرامشي، والتغييرات في استخدامه لها، شعرنا أنه من الأمانة اختيار الإنكليزية الجيدة ـ على الرغم من حرج استخدام «lead قاد» و«leading فعل القيادة» في بعض المقاطع.

علاوة على ذلك، من المؤكّد أنّ غرامشي لا يستخدم دائمًا «egemonia السّيطرة» بشكل تبادلي مع «direzione الإدارة» ـ ويستخدمها في بعض الأحيان بمعنى «direzione الإدارة، التّوجيه، الإشراف»، بالإضافة إلى «dominazione السّيطرة»، على سبيل المثال في المقطع الأخير المذكور في الهامش السابق. وبالنسبة إلى مفهوم غرامشي الأكثر استخدامًا، راجع **المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه**، صص ٢٠١ ـ ٢٠٢: «يجب أن يكون تفكير كروتشه، على أقل تقدير، موضع تقدير بصفته قيمة مفيدة، وهكذا يمكن القول: إنه لفت الانتباه بقوة إلى أهمية الحقائق الثّقافية والفكرية في التّطور التّاريخي، وإلى وظيفة المثقّفين العظام في الحياة العضوية للمجتمع المدني والدّولة، وإلى لحظةِ الهيمنة والموافقة شكلا ضروريا من الكتلة التّاريخية الملموسة. وهذا ليس شيئًا «غير مجد» يثبت أنّه بالتّزامن مع كروتشه، أعظم منظّر حديث لفلسفة البراكسيس [لينين]، على أرضية النّضال السّياسي والتنظيم ومع المصطلحات السياسية، أعطى ثقلاً جديدًا ـ في معارضة اتجاهات «الاقتصاد» المختلفة ـ إلى جبهة النّضال الثّقافي، وبناء عقيدة الهيمنة مكمّلا لنظريّة الدولة من حيث هي قوة، والشّكل الحالي للمذهب الثمانين لثورة «الثّورة الدّائمة». بالنّسبة إلى فلسفة البراكسيس، فإن مفهوم التّاريخ السّياسي الأخلاقي، بقدر ما هو مستقلّ عن أي تصوّر واقعي، هو ما يمكن قبوله بصفته قانونا «تجريبيّا» للبحث التّاريخي ليظل في ذهنه باستمرار أثناء دراسة التّطور التّاريخي وتحليله، بما أنّ المطلوب هو الوصول إلى تاريخ متكاملٍ وليس إلى تاريخ جزئيّ وخارجيّ (تاريخ القوى الاقتصادية بحد ذاتها..) راجع أيضًا **رسائل مِنَ السجن**، صص ٤٨٢ ـ ٤٨٣: «دراستي عن المثقّفين هي مشروع ضخم...وعلاوةً على ذلك، أنا أتقدم بمفهوم المثقّف إلى حدٍّ كبير، ولا أقتصر على المعنى المُعتاد، الذي يُشير فقط إلى المثقّفين العُظماء. وتؤدي هذه الدراسة أيضًا إلى تحديدات معينة لمفهوم الدّولة الذي يُفهم عادةً على أنّه مجتمع سياسي (أو دكتاتوري؛ أو جهاز قسري لجعل كتلة الشّعب متوافقة مع نوع الإنتاج المحدّد والاقتصاد المحدّد في لحظة معينة، وليس بصفتها توازنا بينَ المجتمع السّياسي والمجتمع المدني (أو هيمنة فئة على المجتمع الوطني بأسره الذي يمارسه من خلال ما يسمى بالمنظّمات الخاصة، مثل الكنيسة والنقابات والمدارس، إلخ). ويعمل المثقّفون في المُجتمع المدني بالتّحديد بشكلٍ خاص (بنديت كروتشه، على سبيل المثال، إنه نوع من البابا العلماني، وأداة فعّالة للغاية؛ لأجل الهيمنة) ـ حتى وإن وجد نفسه في بعض الأحيان في خلافٍ مع حكومةٍ أو أخرى، إلخ.). وأعتقد أن هذا المفهوم لوظيفة المثقّفين، يُسلّط الضّوء على السّبب، أو أحد أسباب سقوط الكومونات التي تعود إلى العُصور الوسطى، أي حكم الطّبقة الاقتصاديّة التّي لم تثبت القدرة على إنشاء فئتها الخاصة من المثقّفين، وممارسة الهيمنة والدّيكتاتوريّة. لم يكن لدى المثقّفين الإيطاليين شخصية ذات شعبيّة قوميّة، لكنها كانت شخصية عالمية على شكل نموذج الكنيسة. وسواء باع ليوناردو التّصميمات الخاصة بتحصينات فلورنسا إلى دوق فالنتينو أم لا، فتلك مسألة لا مبالاة عنده. وكانت الكومونات (حالة ـ دولة) نقابية، لم تنجح في تجاوز هذه المرحلة لتصبح دولة متكاملة=

الموجودة في مختلف الأقسام (أو القطاعات) التاريخية في الإقليم الوطني ـ يمكن تلخيصها في المسند الواقعي الأساسي التالي. يمثل المعتدلون[٦] فئة اجتماعية متجانسة نسبيًا، وبالتالي خضعت قيادتهم إلى تذبذبات محدودة نسبيا (على أي حال، خاضعة لخط تطور تقدمي عضوي)؛ في حين أن ما يسمى حزب العمل[٧] لم يرتكز

=كما حدّث مكيافيلي عبثًا دون جدوى؛ إذ حاول هذا الأخير، من خلال إعادة تنظيم الجيش تنظيم هيمنة المدينة على الرّيف، ويمكن أن يطلق عليه أول يعقوبي إيطالي (الثّاني كان كارلو كاتانيو، لكنّه كان يمتلك كثيرًا من الأوهام الغريبة في رأسه) ويترتّب على ذلك اعتبار عصر النهضة حركة رجعيّة وقمعيّة، على النّقيض من تطور الكوميونات، وما إلى ذلك. انظر **ملاحظات حول مكيافيلّي، في السياسة والدولة الحديثة**، ص٦٠: «الهيمنة والدّيمقراطيّة. من بين العديد من معاني الدّيمقراطيّة، المعنى الأكثر دقّة وواقعيّة من وجهة نظري الذي يمكن التّوصل إليه فيما يتعلق بمفهوم «الهيمنة» في نظام الهيمنة، وتوجد ديمقراطيّة بين المجموعة «الرّائدة» والمجموعة التّي «تقود»، فيما يتعلّق بتطوّر الاقتصاد، ومنه، فإن التّشريع الذي يعبّر عن مثل هذا التّطور يحابي الانتقال الجزيئي من المجموعات التي «تقود» إلى المجموعة «الرائدة». كانت هناك ديمقراطيّة إمبرياليّة إقليميّة ـ في الإمبراطوريّة الرومانيّة ـ في منح الجنسية إلى الشّعوب التي تم احتلالها، إلخ. لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطيّة في ظل الإقطاع؛ بسبب دستور المجموعات المُغلقة [أي: العقارات والشّركات وما إلى ذلك]».

في المسودة السابقة من عامي ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠، كانت هذهِ المذكّرة الطّويلة حول النّهضة الإيطاليّة مُعنونة «القيادة السّياسية الطّب، فيُقرأ: «...تهيمن الطبقة عبر طريقتين، بمعنى «الرّيادة» و«الهيمنة»، وهي تقود الطبقات التي تكون حليفة لها، وتهيمن على تلك التي تكون عدوّة لها؛ لذلك يمكن للطّبقة (ويجب) أن «تقود»، حتى قبل الوصول إلى السّلطة. فعندما تكون في السّلطة تصبح مهيمنة، لكنّها تواصل «القيادة» أيضًا... يجب أن تكون هناك «هيمنة سياسيّة» حتى قبل وصول السّلطة الحكومية، ويجب ألاّ يعتمد المرء فقط على القوّة، والقوّة الماديّة التي يُعطيها مثل هذا الموقف من أجل ممارسة القيادة السّياسية أو الهيمنة».

(٦) نشأ الحزب المعتدل الذي تأسّس رسميًا في عام ١٨٤٨ من حركة الغالف المحدثة (الغيبليين) (راجع الهامش ٩، ص١٥٣). وكانت أول وثيقة له هي **الآمال الإيطالية** لسيزار بالبو (١٨٤٤)، وألهمت أفكارُه إصلاحات الأعوام ١٨٤٦ ـ ١٨٤٧. وقف في البداية إلى جانب إنشاء كونفدرالية بين الولايات الإيطاليّة، وطالبَ بإصلاحات، وسن دساتير في كل ولاية، وتم تجاوزه إلى حدٍّ ما في عام ١٨٤٩، لكن تأثيره زاد خلال السّنين العشر من ١٨٤٩ ـ ١٨٥٩ تحت قيادة ديأزيليو وكافور، فتخلّى عن فكرة الفيدرالية، وكان في الواقع الأداة الرئيسة على مستوى المؤسّسات السّياسية للوحدة القومية في الأعوام ١٨٥٩ ـ ١٨٦١، والمستفيد الرّئيس من النّهضة الإيطاليّة، وبعد وفاة كافور في عام ١٨٦١ أصبح اليمين في البرلمان الإيطالي، وتولّى السّلطة حتّى عام ١٨٧٦.

(٧) تأسّس **حزب العمل** من قبل ماتسيني في مارس١٨٥٣، بعد هزيمة ثورة فبراير/شباط في ميلانو، وانحلال الرّابطة القوميّة الإيطاليّة. كان حزبًا جمهوريًا، لكن أهدافه العامة كان يرمز إليها الشّعار «الله والشّعب». بعد عدّة سنين من الوجود الهش تم تنشيطه من خلال تأثير غاريبالدي في عام ١٨٥٩، ولعب دورًا مهمًا في تنظيم حملة الألف في صقلية. انضم معظم أعضاء إيطاليا إلى «اليسار» البرلماني بعد توحيدها، وانضمت الأقلية إلى الحزب الجمهوري.

تحديدًا على أية طبقة تاريخية، وحُسمت التذبذبات التي خضعت لها أوساطه القيادية، في نهاية المطاف، لمصالح المعتدلين. بعبارة أخرى، كان حزب العمل تاريخيا تحت قيادة المعتدلين. وكان القول المنسوب إلى فيتوريو إيمانويل الثاني أنه «يضع حزب العمل في جيبه»، أو شيئًا من هذا النوع دقيقًا عمليًا ـ لا بسبب علاقات الملك الشخصية مع الملك غاريبالدي وحسب، بل لكون حزب العمل كان في الواقع» بشكل غير مباشر» تحت قيادة كافور والملك.

إن المعيار المنهجي الذي يجب أن تعتمد عليه دراستنا الخاصة هو ما يلي: أنّ تفوق فئة اجتماعية يتجلى بطريقتين، من حيث «السيطرة» ومن حيث «القيادة الفكرية والأخلاقية». وتهيمن فئة على الفئات المتخاصمة، فتميل إلى «تصفيتها»، أو ربما تخضعها بالقوة المسلحة، وتقود جماعات مشابهة وحليفة. ويمكن للفئة الاجتماعية المعنية أن تمارس «القيادة» قبل الفوز بالسلطة الحكومية (وهذا في الواقع أحد الشروط الأساسية لفوز هذه السلطة)؛ فتصبح مسيطرة باستمرار عندما تمارس السلطة، ولكن حتى حينما تُمسك بها بقوة في قبضتها، يجب عليها الاستمرار في «القيادة» كذلك. ويبقى حزب العمل تحت قيادة المعتدلين حتى بعد ١٨٧٠ و١٨٧٦. وما يسمى بـ«النزعة التحويلية transformism[٨]» لم يكن سوى تعبير برلماني عن فعل الهيمنة الفكرية والأخلاقية والسياسية هذا. وفي الواقع قد يقول المرء إنّ حياة الدولة بأكملها منذ عام ١٨٤٨، تميزت بالنزعة التحويلية ـ بمعنى آخر تميزت بتشكيل طبقة حاكمة أكثر اتساعا، ضمن الإطار الذي وضعه المعتدلون بعد عام ١٨٤٨ وانهيار الوهم الجديد عن «الغلف الجديد»[٩] والطوباويات

(٨) النّزعة التّحويلية: استُخدم هذا المُصطلح منذ عام ١٨٨٠ فصاعدًا لوصف العملية التي تميل من خلالها ما تُسمى بالأحزاب اليسارية واليمينية «التاريخية» ـ التي انبثقَت من النّهضة الإيطالية ـ إلى التقارب من حيث برامِجها خِلال السّنوات التي تلت ذلك، إلى حدود إنهاء أي اختلاف جوهري بينهما، وبخاصة بعد وصول «اليسار» إلى السّلطة في ظل حكم ديبريتيز في عام ١٨٧٦ (راجع الهامش ٢٣ في الصفحة ٣٢٥ أدناه) وبدأ الأخير بتجنيد وزرائه بشكلٍ عشوائي من كِلا جانبي البرلمان. وتفكك الحزبان الرّئيسان لليسار واليمين إلى زمرٍ وتكتلاتٍ شخصية ميَزت الحياة البرلمانية الإيطالية حتى الفاشية. لقد بدأ الحزب الاشتراكي بعد ظهوره منذ مطلع القرن الماضي عملية استقطاب في السّياسة حسب الأشكال الطّبقية، وهي عملية ألقت الفاشية القبض عليها قبل أن تخلق البرجوازية حزبًا سياسيًا حيويا (على الرغم من أن الحزب الشيوعي ـ راجع الهامش ١٤، ص ١٥٧ ـ كان يحاول للقيام بذاك).

(٩) كانت الغيلفية الجديدة حركة كاثوليكية ليبرالية في إيطاليا، في النّصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد تمت صياغة هذه المفردة من قبل أعدائها (وكان الغيلف هو الحزب البابوي في العصور الوسطى وقبل النّهضة الإيطالية)، لكن أعضاء الحركة تبنوها؛ لأنهم اعتقدوا أن البابوية قبل النهضة كانت تُجسّد=

الفيدرالية[١٠]. تضمن تشكيل هذه الطبقة استيعابا تدريجيا لكنّه مستمر، وتحقق بطرق مختلفة في فعاليتها، للعناصر النشطة التي أنتجتها الفئات المتحالفة ـ وحتى تلك التي جاءت من المجموعات المتعادية وبدت معادية بصورة متناقضة. بهذا المعنى أصبحت القيادة السياسية مجرد جانب من جوانب عملية الهيمنة ـ بقدر استيعاب النخبة المعادية؛ يعني قطع الرأس والإبادة في كثير من الأحيان لفترة طويلة جدًا.

ويبدو واضحا من سياسات المعتدلين أنه يمكن، بل ويجب، أن تكون ممارسة الهيمنة حتى قبل الصعود إلى السلطة، وأنه ينبغي الاعتماد فقط على القوة المادية التي تمنحها السلطة من أجل ممارسة القيادة الفعلية. لقد كان الحل الدقيق لهذه المشاكل هو الذي جعل من الممكن قيام النهضة القومية الإيطالية بالشكل الذي تم تحقيقه (وبحدوده) ـ بصفتها «ثورة» من دون «ثورة»، أو «ثورة سلبية» لاستخدام تعبير كوكو بمعنى مختلف قليلاً عن ذلك الذي قصده كوكو[١١].

=وحدة إيطاليا، واستقلالها. كان هدفهم بناء فيدرالية إيطالية تحت حكم البابا، من أبرز شخصياتهم البارزينجي وبيرتي (راجع الهامش ٣٦ في الفصل ٢٤٧) ومانزوني، مؤلف كتاب «الخطيب» (راجع الهامش ٧٣ في الفصل الأول). أثبتت المُثل العليا للحركة بشكل نهائي أنها وهميةٌ عندما أنشأت النّهضة الإيطالية دولة إيطالية قومية تحت حكم الملكية في بيدمونت، وعندما رفض البابا الاعتراف بِتلك الدولة، انضم مُعظم أعضاء الغيلفية الجديدة إلى الملكية. ويُمكن أن يُنظَر إليها على أنها مقدمة حزب الشعب (راجع الهامش ١٥٧)، وفي نهايةِ المطاف سلف الحزب الديمقراطي المسيحي اليوم.

(١٠) كانت هُناك ميول فيدرالية متنوعة في إيطاليا قبل النهضة الإيطالية، بالمقارنة مع المفهوم الوحدوي لدولة إيطاليا المستقبلية من قبل ماتسينيو غاريبالدي من جهة وكافور ومَلَكيّة بيدمونت من جهة أخرى. وتراوحت هذه الميول بين الفيدرالية الجديدة لغويبرتي جيوبيرتي، والفيدرالية الليبرالية الراديكالية لبالبو وأديأزيغليو (راجع الهوامش السابقة)، والفيدرالية الليبرالية الراديكالية لكاتانيو (راجع الهامش ١١٢ ص٢٠٩)، والفيدرالية الجمهورية الديمقراطية لفيراري (راجع الهامش ٢٣ أدناه ص١٦٠).

(١١) كان فينتشنزو كوكو (١٧٧٠ ـ ١٨٢٣) مُفكرًا مُحافِظًا في نابولي ذا تأثير في المراحلِ المُبكرة من النّهضة الإيطالية، ولَعِب دورًا ثانويًا في جمهورية البارثينوبية عام ١٧٩٩ (انظر الهامش ٦٣، ص١٨٨) انطلاقًا من الشعورِ بالواجب العام (كان موظفًا مدى الحياة) بدلاً من أي التزام بعينه بمبادئها، وتم نفيهُ على أثرها. في المنفى قرأ بورك وديمايستر، ورأى أنه يجب تجنُب الثّورة بأي ثمن، بما أنّها كانت مُدمرة «للتقاليد» التي تُبنى عليها الحضارة. في «دراسةٍ تاريخية عن جمهورية نابولي عام ١٧٩٩»، وصف تلك الحقبة بأنها ثورة سلبية؛ لأنها كانت من إنتاج طبقة بورجوازية «مُستنيرة»، و«عقلانيين تجريديين»، و«يعاقبة»، يُقلِدون النّماذج الفرنسية (وبدعم من الجّيوش الفرنسية)، ولا تتضمن المُشاركة الجماهيرية. وفي السّنين التي تلَت ذلك تم استخدام مفهوم «الثّورات السّلبية»؛ لأجل الدعوة إلى إجراء إصلاحات من أجل منع الثّورة على النّموذج الفرنسي، وكان مؤيدًا متحمسًا لحكم نابليون، وتولى وظائف عامة في ظل حكمه (١٨٠٦ ـ ١٨١٥). ويُمكن النّظر إليه على أنه المنظّر لما أسماه=

بأي شكل من الأشكال، وبأية وسيلة، نجح المعتدلون في إنشاء جهاز (أو آلية) لهيمنتهم الفكرية والأخلاقية والسياسية؟ إنها أشكال، والتي يمكن أن يطلق عليها «الليبرالية» ـ وبعبارة أخرى من خلال المبادرة الفردية، «الجزيئية»، «الخاصة» (أي ليس من خلال برنامج حزبي تم إعداده وتشكيله وفقا لخطة، قبل الإجراء العملي والتنظيمي). ومع ذلك، كان هذا «طبيعيا» بالنظر إلى هيكلة ووظيفة الفئات الاجتماعية التي يمثلها المعتدلون، وهم الطبقة القيادية، والمثقفون العضويون[١٢].

بالنسبة إلى حزب العمل، قدمت المشكلة نفسها بشكل مختلف، وكان ينبغي اعتماد أشكال تنظيمية مختلفة. كان المعتدلون مثقفين طبيعيين تكيفوا بطريقة بفضل الطابع العضوي لعلاقاتهم بالفئات الاجتماعية التي عبروا عنها. (فيما يتعلق بسلسلة كاملة منهم، فقد تمت المطابقة بين الممثِّل والممثَّل، وبعبارة أخرى، كان المعتدلون طليعة حقيقية وعضوية للطبقة العليا التي ينتمون إليها اقتصاديا. كانوا مثقفين ومنظمين سياسيين، وفي الوقت نفسه رؤساء شركات، أو مزارعين أغنياء، أو مدراء عقارات، أو أصحاب مشاريع تجارية وصناعية، إلخ). وفي ضوء هذا التكثيف أو التركيز العضوي، مارس المعتدلون جذبا قويا «عفويا» على كامل كتلة المثقفين من كل درجة والذين كانوا موجودين في شبه الجزيرة الإيطالية، في حالة «مشتتة»، «متجزئة»، لتوفير متطلباتهم، وعلى نحو مرضي، من التعليم والإدارة. وقد يكتشف المرء هذا الاتساق المنهجي لمعيار البحث التاريخي السياسي: القائل إنه لا وجود لفئة مستقلة من المثقفين، ولكن كل طبقة اجتماعية لديها شريحة خاصة بها من المثقفين، أو تميل إلى تشكيل واحدة، ومع ذلك، فإن المثقفين من الطبقة التقدمية (والمتماسكة) بشكل تاريخي، في الظروف المعينة، يمارسون قوة الجذب تلك، ، وينتهي بهم الأمر إلى إخضاع مثقفي الطبقات الاجتماعية الأخرى؛ وبذلك فإنهم يقومون بخلق نظام من التضامن بين جميع المثقفين، مع روابط ذات طبيعة نفسية (الاعتداد بالنفس، وما

=غرامشي (بعد إدغار كوينت) «الثورة_استعادة النظام القديم». (راجع **المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه**، صص٣٨٢ ـ ٣٨٣): «ينبغي دراسة الطّريقة التي صاغَ فيها لفنشنزو كوكو مفهوم «لثّورات السّلبية» والتي كان يُقصد بها (بعد التّجربة المأساوية لجمهورية بارثينوبين عام ١٧٩٩)، أن تكون بمنزلة تحذير، لخلق مزاج وطني ذي طاقة أكبر ومبادرة ثورية شعبية، تم تحويله في عقول الغيلفيين الجُدد والمُعتدلين، في حالة الذّعر الاجتماعي، إلى تصور إيجابي، لبرنامج سياسي... التصميم على التنازلِ عن العرش والاستسلام في أول تهديد خطير لثورة إيطالية من شأنها أن تحظى بشعبية كبيرة، أي وطنية بشكل جذري».

(١٢) بالنسبة إلى مفهوم «المُثقفين العضويين»، راجع «تكوين المثقفين» في الصفحات ٩٩ ـ ١٠٨ أعلاه.

إلى ذلك) وغالبًا ما تشده عصبية الأنواع المغلقة (ذات طابع ثقافي ـ قانوني، تشاركي، إلخ). وتجلّت هذه الظاهرة «تلقائيًا» في الفترات التاريخية التي تكون فيها الطبقات الاجتماعية المعنية تقدمية بالفعل ـ أي مما يجعل المجتمع بأسره يتحرك قدما إلى الأمام، وليس فقط لتلبية متطلباته الوجودية، ولكنه يزيد باستمرار من كوادره لغزو مجالات جديدة من النشاط الاقتصادي والإنتاجي. ولكن بمجرد أن تستنفد الطبقة الاجتماعية المهيمنة وظيفتها، فإن الكتلة الإيديولوجية تميل إلى الانهيار؛ عندئذ يمكن الاستعاضة عن «العفوية» بكلمة «الإرغام» في أشكال أقل إقناعا وغير مباشرة، إذ تبلغ ذروتها في إجراءات الشرطة المباشرة والانقلابات العسكرية.

لم يستطع حزب العمل، ـ بسبب طبيعته ـ أن يمتلك قوة جذب مماثلة، بل كان في حد ذاته منجذبا ومتأثرًا: وذلك لسببين، أولهما، نتيجة ظاهرة الترهيب (الخوف من الإرهاب مثل الرعب في عام ١٧٩٣، عززته الأحداث التي وقعت في فرنسا في الفترة ما بين ١٨٤٨ و١٨٤٩) مما جعله يتردد في تضمين برنامجه بعض المطالب الشعبية (على سبيل المثال، الإصلاح الزراعي)؛ أما السبب الثاني، فهو أن بعض شخصياته البارزة (غاريبالدي) كانت خاضعة للقادة المعتدلين، وإن كان خضوعًا متقطعًا. لكي يصبح حزب العمل قوة مستقلة، ولكي ينجح على الأقل في طبع حركة النهضة الإيطالية بشخصية أكثر ديمقراطية وشهرة بشكل ملحوظ (أكثر من ذلك ربما لم يكن من الممكن تحقيقه، نظرا لأسس الحركة نفسها)، كان عليه أن يتعامل مع النشاط «التجريبي» للمعتدلين (والذي كان تجريبيا فقط بالمعنى المجازي، لأنه يتوافق تمامًا مع الهدف) ببرنامج حكم عضوي يعكس المتطلبات الجوهرية للجماهير الشعبية، وفي المركز الأول للفلاحين. وبمعنى آخر كان عليه أن يواجه الجاذبية «التلقائية» للمعتدلين، من خلال المقاومة وشن هجوم مضاد، «منظمًا» وفقًا لخطة.

وكمثال نموذجي عن الانجذاب التلقائي الذي قام به المعتدلون، قد يستحضر المرء تشكيل وتطوير الحركة «الكاثوليكية الليبرالية»[١٣] التي أخافت البابوية كثيرًا،

(١٣) نمَت الحركات الكاثوليكية الليبرالية في العديد من الدولِ الأوربية_ فرنسا، بلجيكا وإيطاليا وإنكلترا وغيرها، في مطلعِ القرن التاسع عشر ومنتصفِه، وضمت الحركةُ بشكلٍ خاص الغيلف الجديد في إيطاليا (راجع الهامش ٩، ص١٥٣). كان أساسها الأيديولوجي المشتركَ قبول القسم الرئيس للفكر الليبرالي البرجوازي في ذلك الوقت. في إيطاليا، وبعد الضّربة التي وجهها البابا لأنصارهِ بالانسحاب إلى لاتران في عام ١٨٧٠، اختفت الكاثوليكية الليبرالية إلى حدٍ ما، ولكن كما يُشير غرامشي، يُمكن اعتباره بمنزلة مقدمة حركة «التحديث» (راجع الهامش الموالي).

ونجحت جزئيًا في شل حركتها؛ وزعزعت معنوياتها؛ ودفعت بها في الفترة الأولى إلى الجنوح إلى أقصى اليسار (مع تدابير التحرير التي قام بها بيوس التاسع)؛ وفي فترة لاحقة دفعتها إلى الجنوح يمينًا أكثر مما رغبت فيه؛ وفي نهاية المطاف كانت سبب عزلتها في شبه الجزيرة الإيطالية وفي أوربا. ولقد أثبت النظام البابوي أنه قد تلقن الدرس كما أثبت جدارته في المناورة ببراعة في الآونة الأخيرة. إن الحداثوية أولا، وبعدها الشعبوية[14]، هي حركات تشبه الحركة الليبرالية الكاثوليكية للنهضة الإيطالية، ويرجع ذلك في جزء كبير منها إلى قوة التجاذب التلقائي الذي يمارس من قبل النزعة التاريخية الحديثة للمثقفين العلمانيين من الطبقات العليا من جهة، ومن جهة أخرى من قبل الحركة العملية لفلسفة التطبيق العملي[15]. وحاربت البابوية الحداثوية باعتبارها اتجاهًا يهدف إلى إصلاح الكنيسة والدين الكاثوليكي، لكنها شجعت الشعبوية ـ أي الأسس الاجتماعية الاقتصادية للحداثوية ـ واليوم مع بيوس الحادي عشر صارت محور سياساتها العالمية.

لكن حزب العمل افتقر حتى إلى برنامج حكومي محدد. في جوهره، كان دائمًا، أكثر من أي شيء آخر، هيئة تحريضية ودعائية في خدمة المعتدلين. والواقع أن الخلافات والنزاعات الداخلية لحزب العمل، والكراهية الهائلة التي أثارها ماتسيني بين رجال الأعمال الأكثر شجاعة (غاريبالدي، وفيليتشي أورسيني[16]، إلخ ضد

---

(١٤) كانت الحداثويةُ حركة فكرية تطورت في صفوف الكاثوليك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. كانت أهدافُها المُعلنة هي جعل الكنيسة تتناغم مع ثقافةِ العالم المعاصر ومجتمعه، خاصةً مع التطورات الجديدة في التفكير العلمي والاجتماعي. وقد أدانها المرسوم البابوي **الرثائي** *lamentabili* في **الرعاية** *pascendi* عام ١٩٠٧. مع ذلك، من خلال كتابات رومولو موري شكلت سابقة أيديولوجية مهمة للديمُقراطية المسيحية المُعاصرة.

تأسس الحزب الشعبي على يد لويجي ستورزو وآخرين في يناير عام ١٩١٩. وارتكز على الأحزاب الاجتماعية المسيحية السّائدة في أنحاء أوربا جميعِها في ذلك الوقت، وتم تشجيعهُ في البداية من البابوية (بصفته حركة سياسية موجهة إلى الخارج، وليس باتجاه إصلاح الكنيسة نفسها على غرار الحداثة)، وسُرعان ما انتشر الحزب بسرعة_ لاسيما في المناطق الزراعية في شمال ووسط إيطاليا، حيثُ أقامت نقابات «بيضاء» كانت قوتها بين الفلاحين الصغار تفوق في غالب الأحيان على منافسيها «الحُمر». وبعد التذبذب في موقفه من الفاشية بين ١٩٢١ و١٩٢٥ (لم يكن ستوزو مستعدًا لِقبول الضغط البابوي من أجل الإقامة)، تم قمعُها في عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ كما هو حال أحزاب المُعارضة الأخرى. وعاودت الظهور بصفتها حزبا ديمقراطيا مسيحيا بعد سُقوط الفاشية.

(١٥) تكونت النزعتان الحداثوية والشّعبوية تحت تأثير كروتشه وجنتيلي من ناحية، والاشتراكية من ناحيةٍ أُخرى، وكانتا تهدفان إلى الرد عليهما معًا.

(١٦) انفصلَ فيليتشي أورسيني (١٨١٩ ـ ١٨٥٨) ـ بعد المشاركة في المراحل المُبكرة من النهضة الإيطالية=

نفسه شخصيا وضد أنشطته، كانت ناجمة عن افتقار الحزب إلى قيادة سياسية حازمة. كانت هذه المجادلات الداخلية في معظمها مجردة مثل مواعظ ماتسيني، ولكن من الممكن استخلاص دلائل تاريخية مفيدة منها (يكفي ذكر أمثلة كتابات بيساكاني[(١٧)]، على الرغم من أنه ارتكب أخطاء سياسية وعسكرية لا يمكن إصلاحها، مثل معارضة ديكتاتورية غاريبالدي العسكرية في الجمهورية الرومانية). وكان حزب العمل غارقًا في الخطاب التقليدي للأدب الإيطالي. إنه يخلط بين الوحدة الثقافية التي كانت قائمة في شبه الجزيرة، والتي اقتصرت على شريحة رقيقة جدًا من السكان، وملوثة بكوسموبوليتانية الفاتيكان مع الوحدة السياسية والإقليمية للجماهير الشعبية العظيمة التي كانت غريبة عن هذا التراث الثقافي، أو عديمة الاهتمام به حتى وإن افترضنا أنها على علم بوجوده. يمكن إجراء مقارنة بين اليعاقبة وحزب العمل. سعى اليعاقبة بعزم إلى ضمان وجود رابطة بين المدينة والريف، ونجحوا في تحقيق الانتصار. كانت هزيمتهم من حيث هم حزبٌ بعينه ترجع إلى حقيقة أنهم في مرحلة معينة وقفوا ضد مطالب عمال باريس. لكن في الواقع؛ استمر نابليون بنهجهم في شكل آخر، واليوم، بامتعاض للغاية، يستمر بنهجهم الاشتراكيون الراديكاليون بقيادة هيريوت ودالادييه.

في الأدب السياسي الفرنسي، كانت ضرورة ربط المدينة (باريس) بالريف بيّنة بشكل حي ومعبّرا عنها. يكفي أن نذكر سلسلة الروايات التي كتبها أوجين سو[(١٨)]،

=باعتباره تابعًا لماتسيني_ عن الأخير في منتصفِ الخمسينات، وقام بمحاولة في عام ١٨٥٨ لاغتيال نابليون الثالث؛ لذا تم إعدامه.

(١٧) كان كارلو بيساكاني (١٨١٨ ـ ١٨٥٧) رجلًا بارزًا في النّهضة القومية ومناضِلًا ومنظّرًا عسكريًا، وعرف بدعوته لِتأسيس جيوش الفلاحين، وشن «حرب الانتفاضة القومية». وأثنى غرامشي على إدراكه حاجة عنصر «اليعاقبة» في النّهضة الإيطالية، لكنّه قال: إنه يجب مقارنتُه بالناردونيين الرُّوس. ولِد بيساكوني بنابولي، من أصولِ أرستقراطية، وأصبح مهندسًا عسكريًا. في عام ١٨٤٧ هربَ من نابولي، وانضم إلى الفيلق الأجنبي عام ١٨٤٨، وعادَ إلى إيطاليا عندما اندلع القِتال في ميلانو، ووصل إلى روما في مارس ١٨٤٩ بعد إعلان الجمهورية (راجع الهامش ٩٠، ص١٩٩)، وأصبح الرّوح المُحركة لمجلس الحرب في المدينة، وقام بصفته قائدًا عامًا بتنظيم دفاعات المدينة قبل تعيين ماتسينيلل للجنرال روسيلي (راجع الهامش ١١١، ص٢٠٩). وبعد سقوط الجمهورية، انسحب إلى جنوة، ونشر كتابه **خوض الحرب في إيطاليا على ما بين ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩**، وعبَّر فيه عن خِلافاته مع غاريبالدي. لقد عارض مفهوم غاريبالدي للديكتاتورية الثّورية باعتباره مفهومًا عسكريًا بحتًا للغاية، وغير ديمقراطي؛ لأنه لم يرفض مشاركة الجماهير الشعبية. انتحر بيساكاني في عام ١٨٥٧ بعد فشل الإنزال في سابري جنوب نابولي.

(١٨) أوجين سو (١٨٠٤ ـ ١٨٥٧) مؤلف سلسلة من الروايات المشهورة للغاية عن الحياة في باريس والتي نُشِرت على مراحل في ١٨٤٠ و١٨٥٠، على سبيل المثال: **أسرار باريس** (١٨٤٢ ـ ١٨٤٣)،=

والتي تم نشرها في إيطاليا على نطاق واسع جدًا (يُظهر فوغازارو في روايته **العالم القديم الصغير** فرانكو مايروني الذي يتلقى سرا من سويسرا الحلقات المتتالية من **أسرار الشعب**؛ وكانت في الواقع محترقة على يد الجلاد العام في بعض المدن الاوربية ـ فيينا، على سبيل المثال). تشدد روايات سو بإصرار خاص على ضرورة الاهتمام بالفلاحين وربطهم بباريس. وكان سو الروائي الشعبي في التراث السياسي اليعقوبي، و«المرجع الرئيسي» لهيريوت ودالاديي[١٩] من وجهات نظر عديدة (الأسطورة النابليونية، ومناهضة الكهنوتية، ومناهضة اللاهوتية، والإصلاح البرجوازي الصغير، والنظريات الجزائية العقابية، وما إلى ذلك).

صحيح أن حزب العمال كان ـ ضمنيًا ـ دائمًا معاديًا لفرنسا وفقًا لإيديولوجيته الماتسينية (قارن مقالة أومديو حول **التفوق الفرنسي والمبادرة الإيطالية، في ١٩٢٩، في كريتيكا**، ص ٢٢٣ وما يليها)، لكنه وجد في تاريخ شبه الجزيرة تقليدًا يمكن أن يعود على نفسه ويدمرها. إن تاريخ الكومونات[٢٠] في العصور الوسطى غني بالتجارب ذات الصلة بذلك: حيث بحثت البرجوازية الوليدة عن حلفاء بين الفلاحين ضد الإمبراطورية وضد الإقطاع المحلي. وإنه لصحيح أن القضية معقدة بسبب الصراع بين البرجوازية والنبلاء الذين يتنافسون على العمالة الرخيصة. فالبرجوازية تحتاج إلى وفرة من العمالة، والتي لا يمكن توفيرها إلاّ من قبل الجماهير الريفية ـ لكن النبلاء يريدون أن يبقى الفلاحون مقيدين بالأرض: وهذا ما يفسر هروب الفلاحين إلى المدن حيث لا يستطيع النبلاء التسلط عليهم. على أي حال، وعلى الرغم من اختلاف الوضع، فإنه من الواضح أنه يوجد دور للمدينة في تطور الحضارة المجتمعية باعتبارها عنصرا قياديا، المدينة التي تعمق النزاعات الداخلية في الريف وتستخدمها كأداة سياسية ـ عسكرية لإنهاء الإقطاع). لكن مكيافيلي، المعلم الأكثر كلاسيكية في فن السياسة بالنسبة إلى الطبقات الحاكمة الإيطالية، كان قد طرح المشكلة أيضًا ـ بشكل طبيعي وفق أحكام ومعطيات عصره وبناء على هموم زمانه. فكان شديد الاستيعاب في كتاباته السياسية ـ العسكرية لضرورة إخضاع الجماهير

=**اليهودي المترحّل** (١٨٤٤ ـ ١٨٤٥)، **الخطايا الرئيسية السّبعة** (١٨٤٧ ـ ١٨٤٩)، **أسرار الشعب** (١٨٤٩ ـ ١٨٥٧). وإذ في بيئة شعبية، احتوت على مزيج من الأفكار الإنسانية والديمقراطية الغامضة. سَخِر ماركس في **العائلة المقدسة** من أسرار باريس وناشريها المثاليين

(١٩) «الراديكاليين» الفرنسيين البارزين في العشرينات والثلاثينات كلاهما شغلا منصب رئيس الوزراء.

(٢٠) انظر الهامش ٤، ص ١٤٨.

الشعبية عضويًا إلى الطبقات الحاكمة، من أجل إنشاء ميليشيا وطنية قادرة على القضاء على جيوش المرتزقة(٢١). ربما ينبغي أن يكون كارلو بيساكاني في علاقة بهذا الموضوع مع مكيافيلي؛ بالنسبة إليه، فإن مشكلة إشباع المطالب الشعبية (بعد إثارتها عن طريق الدعاية) تُرى بشكل أساسي من وجهة النظر العسكرية. فيما يتعلق ببيساكاني، تحتاج بعض التناقضات في تصوره إلى تحليل. وقد نجح بيساكاني، وهو أحد نبلاء نابولي، في الحصول على سلسلة من المفاهيم السياسية العسكرية التي تم تداولها بالتجارب العسكرية للثورة الفرنسية ونابليون، ونقلت إلى نابولي خلال عهد جوزيف بونابرت ويواكيم مورات(٢٢) ـ لكن بشكل خاص من خلال التجربة المباشرة لضباط نابولي الذين قاتلوا مع نابليون(*). لقد أدرك بيساكاني أنه من المستحيل، من دون سياسة ديمقراطية، أن تكون هناك جيوش وطنية مع التجنيد الإجباري، لكن كرهه لاستراتيجية غاريبالدي وعدم ثقته في غاريبالدي لا يمكن تفسيرهما. كانت لديه تجاه غاريبالدي نفس مواقف الازدراء الذي حملته هيئة الأركان العامة **للنظام القديم** تجاه نابليون.

الشخص الآخر الذي يحتاج إلى دراسة تتعلق بقضايا عصر النهضة الإيطالية هو جيوسبي فيراري(٢٣)، ولكن ليس على الأرجح بفضل ما يسمى بأعماله الكبرى ـ خليط حقيقي من التشويش والارتباك ـ بقدر ما هو بالنسبة إلى منشوراته ورسائله. مع ذلك، كان فيراري إلى حد كبير خارج الواقع الملموس لإيطاليا؛ أصبح غاضبًا جدًا. وغالبا ما كانت تبدو أحكامه أكثر حدة مما هي عليه في الواقع، نظرا لأنه قدم برامج فرنسية إلى إيطاليا، تمثل ظروفا أكثر تقدمًا بكثير من تلك الموجودة في إيطاليا. قد

---

(٢١) لدراسة مشروع مكيافيلي «ميليشيا مواطن»، راجع مقدمة «الأمير الحديث». كانت شركات الثروة من جيوش المرتزقة بقيادة **كوندوتييري** التي هيمنت على إيطاليا في القرنين الرّابع عشر والخامس عشر، واستولت في حالات عديدة على السّلطة في المدن التي وظفتها، وأسست سُلالات.

(٢٢) جوزيف بونابرت، شقيق نابليون بونابرت، كان ملك الصّقليتين من عام ١٨٠٦ ـ ١٨٠٨؛ وكان مورات ملكا خلال الفترة ١٨٠٨ ـ ١٨١٥.

(*) في نعيه لكادورنا في *Nuova Antologia*، في مارس ١٩٢٩، يصر السّيد مسيرولي على أهميةِ هذه التّجربة والتّقاليد العسكرية في نابولي، مِن خلال بيانيل على سبيلِ المثال، في إعادة تنظيم الجيش الإيطالي بعد عام ١٨٧٠.

(٢٣) جيوسيبي فيراري (١٨١١ ـ ١٨٧٦)، فيلسوف ومؤرخ عاش في المنفى في فرنسا من عام ١٨٣٨ إلى عام ١٩٥٩، وكتب أعمالاً مُختلفة، وطرحَ وجهة نظر الفيدرالية الديمُقراطية العامة. ونشطَ في مجال السّياسة البرلمانية حتى وفاتِه، كشخصية راديكالية معزولة إلى حدِ ما وقفت خارج عملية التّحول التي ميزت الحياة البرلمانية الإيطالية في تلك السّنين. انظر أدناه الصفحات ١٥٢ ـ ١٧٢.

يقول المرء إن فيراري، فيما يتعلق بإيطاليا، وجد نفسه في وضعية «الحفيد»، وأن حكمته كانت بمعنى «الإدراك الانعكاسي». ومع ذلك، يجب أن يكون السياسي رجلاً فعالاً في العمل، ويعمل لأجل الحاضر. لم ير فيراري أن هناك رابطًا وسيطًا كان مفقودًا بين المواقف الإيطالية والفرنسية، وأن هذا الرابط كان بالضبط هو نفسه الذي لابد من لحامه بسرعة حتى يتسنى نقله إلى ما يليه. كان فيراري عاجزًا عن «ترجمة» ما كان فرنسيًا إلى شيء ما إيطالي، وبالتالي أصبحت «حدته» عنصر ارتباك، حفزت طوائف جديدة ومدارس صغيرة، لكنها لم تؤثر على الحركة الحقيقية.

لو تعمق المرء في القضية، لتبيّن له أن الاختلاف بين العديد من أعضاء حزب العمل والمعتدلين كان، من جوانب عديدة، من «مزاج شخصي» أكثر منه فارقًا سياسيا عضويا. وقد انتهى المطاف بمصطلح «اليعاقبة» إلى اكتساب معنيْين: هناك المعنى الحرفي، الذي تميز تاريخيا، بأنه يدل على حزب معين في الثورة الفرنسية، والذي تصور تطور الحياة الفرنسية بطريقة بعينها، وفق برنامج بعينه، على أساس قوى اجتماعية بعينها؛ وهناك أيضًا المناهج الخاصة بالنشاط الحزبي والسلطوي التي اعتمدها اليعاقبة، والتي تتميز بالحيوية القصوى والحسم والتصميم، وتعتمد على الاعتقاد المتعصب في فضل هذا البرنامج وتلك الطرق. وفي اللغة السياسية تم الفصل بين وجهي المذهب اليعقوبي، وأصبح مصطلح «اليعاقبة» مستخدما لنعت سياسي نشيط وحازم ومتعصب، لأنه يقتنع قناعة متعصبة بفضائل أفكاره المرَضيّة، على أيّ حال. وشدد هذا التعريف على العناصر المدمرة المستمدة من كراهية الخصوم والأعداء، أكثر من العناصر البناءة المستمدة من جعل مطالب الجماهير الشعبية مطالب المرء ذاته؛ أي يشدد على الطابع الطائفي للزمرة والشلة، وعلى الفردية الجامحة، أكثر من تشديده على الطابع السياسي الوطني. وهكذا، عندما يقرأ المرء أن كريسبي[٢٤] كان يعقوبيا،

---

(٢٤) فرانشيسكو كريسبي (١٨١٨ ـ ١٩٠١) بدأ حياته مُستقلاً ذاتيًا في صقلية في البداية، مُرتبطًا بماتسيني، وتحول إلى تبني فكرة الدَّعوة إلى دولةِ إيطالية ما بعد النَّهضة الإيطالية. قام في عام ١٨٥٩ بتنظيم تمرد في صقلية، ولعبَ دورًا مهمًا في بِعثة غاريبالدي عام ١٨٦٠. أصبحَ نائبًا برلمانيًا عن اليسار في عام ١٨٦٥ بعدَ تحقيق الوحدةِ الوطنية، وانفصل عن ماتسينيو، وانضم إلى النِّظام الملكي، ثم شغِل منصِب وزير الدَّاخلية، ورئيس الوزراء في مناسبات مُختلفة بين عامي ١٨٧٦ و١٨٩٦، وكان أكثر المُدافعين عن التَّوسع الاستعماري الإيطالي، ولاسيما في إثيوبيا. قمعَ الفاشية في صقلية (راجع الهامش اللاحق) بوحشيةٍ شديدة من نواحٍ كثيرة في ١٨٩٣ ـ ١٩٩٤، ويُمكن اعتباره مؤشرًا للحركات القومية والفاشية في القرن العشرين.

فإنه يجب أن يُفهم هذا الوصف بمعناه المهين. في برنامجه، كان كريسبي معتدلا بكل بساطة. كان هوسه اليعقوبي الأكثر نبلاً هو تحقيق الوحدة السياسية الإقليمية للوطن. كان هذا المبدأ دومًا هو البوصلة التي حددت له توجها، ليس فقط في فترة عصر النهضة القومية، بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكن أيضًا في الفترة التالية، عندما كان عضوا في الحكومة. وكان كريسبي رجل عواطف قوية، كان يكره المعتدلين من حيث هم أفراد: رأى فيهم أشخاصًا متأخرين في الالتحاق بالركب، رأى فيهم أبطال اللحظة الأخيرة؛ الأشخاص الذين كانوا سيصنعون السلام مع الأنظمة القديمة لو صاروا دستوريين؛ أناسا مثل المعتدلين في توسكانيا الذين تشبثوا بمظاهر الدوق الأكبر، وهم يخشون هروبه. ولم يكن لديه ثقة كافية في وحدة يحققها من هم ليسوا موحدين. ومن ثم ربط نفسه بالنظام الملكي الذي أدرك أنه سيكون وحدويا بحزم لأسباب سلالية، واعتنق مبدأ هيمنة بييدمونت بحيوية وحماس لا يستطيع سياسيو بييدمونت أنفسهم مطابقتها. حذر كافور من معالجة قضية الجنوب من خلال وضعه تحت طائلة الأحكام العرفية: أعلن كريسبي الأحكام العرفية وأقام محاكم عسكرية في صقلية بعد الحركة الفاشية(٢٥)، واتهم قادة الفاشية بالتآمر مع انكلترا لانفصال صقلية (شبه معاهدة بيزاكينو)(٢٦). وتحالف كريسبي مع الاقطاعيين الصقليين بشكل وثيق، لأن خوفهم من مطالب الفلاحين جعل منهم الطبقة الأكثر تمسكا بالوحدة، في نفس الوقت الذي كانت فيه السياسة العامة ترمي إلى تعزيز الصناعة الشمالية عن طريق حرب الرسوم الجمركية ضد فرنسا واعتماد الحماية الجمركية. لم يتردد كريسبي في إغراق الجنوب والجزر في أزمة تجارية مرعبة، بما أنّه كان قادرا على تعزيز هذه الصناعة التي يمكن أن تعطي البلاد الاستقلال الحقيقي، والذي من شأنه بناء كوادر الفئة الاجتماعية المهيمنة: وعُرفت هذه السياسة بسياسة صناعة المصنّع. وخلال الفترة ١٨٦١ ـ ١٨٧٦ كانت حكومة اليمين قد شكّلت فقط، وبشكل محتشم، الظروف الخارجية العامة للتنمية

---

(٢٥) انتشرَت «رابِطات العُمال»، بقيادة الاشتراكيين، في أنحاء صقلية جميعها في ١٨٩٢ ـ ١٩٩٣. وكانت بالأساس مُنظمات فلاّحية، هدفُها الرّئيس مُصادرة العقارات الكبيرة وتوزيع الأراضي، وحققت نجاحًا كبيرًا في تأمينِ العقود المُحسنة بين الفلاحين ومُلاّك الأراضي في عام ١٨٩٣ ـ ١٨٩٤ تحتَ تأثير الأزمة الاقتصادية آنذاك، فانتفضَ الفلاحون في أنحاء الجزيرة جميعها، وقام كريسبي بقمعهم بقسوةٍ كبيرةٍ.

(٢٦) لقد أُشيع أن اتصالات تمت في بيساكوينو بالقُرب من باليرمو، بين ممثلي الفاشية والإنكليز، بِهدف فصل جزيرة صقلية عن إيطاليا وإقامة دولة مُستقلة فيها.

الاقتصادية ـ أي عقلنة الأجهزة الحكومية، وبناء شبكات الطرقات والسكك الحديدية والتلغراف ـ وقد أنعشت الأحوال المالية للبلاد، بعد أن أثقلت كاهلها حروب النهضة. وحاول اليسار أن يعالج الكراهية التي نشأت بين أبناء الشعب بسبب سياسة الضريبة الأحادية الجانب التي استفزت اليمين، لكنه نجح في التصرف كصمام أمان وحسب: فقد استمر في سياسات اليمين من خلال عبارات وشخصيات الجناح اليساري. ومن ناحية أخرى، أعطى كريسبي للمجتمع الإيطالي الجديد دفعة حقيقية إلى الأمام: لقد كان الرجل الحقيقي للبرجوازية الجديدة. غير أن شخصيته تتميز بالانفصال بين الأفعال والأقوال، بين القمع وأهدافه، بين الأداة المستخدمة والضربة المُسددة؛ وتناول بندقية قديمة صدئة كما لو كانت قطعة من المدفعية الحديثة. وترتبط سياسة كريسبي الاستعمارية أيضًا بهوسه بالوحدة، وفيه أثبت أنه قادر على فهم البراءة السياسية لميزوغيورنو. طلب الفلاح الجنوبي أرضا، وكريسبي الذي لم يرد (أو لم يستطع) أن يمنحها له في إيطاليا ذاتها، والذي لم تكن لديه رغبة في الدخول في «اليعقوبية الاقتصادية»، فابتكر سراب الأرض الاستعمارية ليتم استغلالها. لقد كانت إمبريالية كريسبي متحمسة وفصيحة، من دون أي أساس اقتصادي أو مالي. أما أوربا الرأسمالية، الغنية بالموارد والتي وصلت إلى النقطة التي بدأ فيها معدل الربح في الكشف عن ميلها للهبوط[٢٧]، فكانت لديها حاجة لتوسيع مجال استثماراتها التي تضاعف دخلها؛ وهكذا، بعد عام ١٨٩٠، تم إنشاء الإمبراطوريات الاستعمارية العظيمة. ولكن إيطاليا التي لا تزال غير ناضجة لم يكن لديها رأس مال لازم للتصدير فقط، بل كان عليها أن تلجأ إلى رأس المال الأجنبي لتلبية احتياجاتها الملحة. ومن ثم كان هناك افتقار إلى أي دافع حقيقي وراء الإمبريالية الإيطالية، واستعيض عنها بالمشاعر الشعبية القوية للفلاحين، العازمين على نحو أعمى على حيازة الأراضي. لقد كانت المسألة الاستعمارية حاجة ماسة إلى سياسة داخلية لابد من حلها، وكان ذلك من خلال الدفع الجانبي للحل إلى ما لا نهاية له. من هنا، فإن سياسة كريسبي كانت معارضة من قبل الرأسماليين (الشماليين) أنفسهم الذين كانوا أكثر رغبة في أن يروا في إيطاليا المبالغ الضخمة التي تم إنفاقها في إفريقيا. ولكن كريسبي الجنوبي كان مشهورا بخلق «أسطورة» الأرض سهلة المنال.

---

(٢٧) راجع **رأس المال**، المُجلد الثَّالث، القسم ٣، والهامش ٣، ص٣٧٨ أدناه.

ترك كريسبي طابعا عميقا على عدد هائل من المثقفين الصقليين (وقد شكّل هؤلاء، على الرغم من أنه كان يؤثر على جميع المثقفين الإيطاليين، النواة الأولى للاشتراكية القومية التي تطورت ـ لاحقًا ـ بسرعة كبيرة)(٢٨). وقد قام بخلق هذا التعصب الوحدوي الذي أوجد جوًا دائمًا من الريبة ضد أي شيء قد يكون له أثر من آثار الانفصالية. غير أن هذا (بشكل مفهوم) لم يمنع مالكي الأراضي الصقليين من الاجتماع في باليرمو في عام ١٩٢٠، وتوجيه إنذار نهائي ضد حكومة «روما» يهددون فيه بالانفصال؛ مثلما لم يمنع العديد من هؤلاء من الاستمرار في الاحتفاظ بالجنسية الإسبانية، ولا من الدعوة للتدخل الدبلوماسي لحكومة مدريد (كما حدث مع دوق بيفونا في عام ١٩١٩) لحماية مصالحهم، مهددة بتهييج الفلاحين للعودة من الحرب. إن موقف الفئات الاجتماعية المختلفة من النهضة القومية الإيطالية من عام ١٩١٩ إلى ١٩٢٦ يساعد على الكشف والتأكيد على بعض نقاط الضعف في النهج الوحدوي من طرف كريسبي، والتأكيد على بعض التعديلات التي ساهم بها جيوليتي. ولم تكن هذه التعديلات كثيرة في الواقع، بما أنّ جيوليتي التزم باتباع الطرق التي اتبعها كريسبي. واستبدل جيوليتي «يعقوبية» كريسبي المزاجية بالاجتهاد والمثابرة البيروقراطيين؛ وحافظ على «سراب الأرض» في السياسة الاستعمارية، لكنه دعم أيضًا سياسة هي من منظور عسكري «دفاعية»، وبافتراض أنه من الضروري تهيئة ظروف حرية التوسع في المستقبل. ولم يتم عزل حادثة الإنذار النهائي للمالكين الأغنياء الصقليين في عام ١٩٢٠، حيث يمكن اقتراح تفسير آخر ـ بناء على الطبقات العليا اللومباردية السابقة الذين هددوا في بعض المناسبات «بالسير بمفردهم» وإعادة تشكيل دوقية ميلانو القديمة (وهي سياسة مؤقتة للابتزاز تجاه الحكومة) ـ بما أنّ التفسير الأصلي لم يكن موجودًا في الحملات التي يديرها ماتينو من عام ١٩١٩ حتى إقالة الإخوة سكارفوجليو(٢٩). ذلك أنه سيكون من العبث أن نعتقد أن هذه الحملات قد تم تعليقها بالكامل في الهواء، وبعبارة أخرى لا علاقة لها بشكل ما بتيارات الرأي العام والحالات الذهنية التي بقيت دفينة، كامنة،

---

(٢٨) أي الحزب القومي الذي أسسه الاشتراكيون السّابقون والنقابيون بشكلٍ فعال، كما بيّن غرامشي في بعض المواضيع (مثل: كوراديني، صاحِب مفهوم» الأُمم البروليتارية»)، والفاشية التي ادّعت أنها حركة اشتراكية قومية.

(٢٩) ورثَ الأخوة كارلووباولو وأنطونيو سكارف وجليو صحيفة ماتينو عن والدهم، لكنّهم طُردوا منها عندما سيطر عليها مصرف نابولي في عام ١٩٢٨.

محتملة نتيجة لأجواء الترويع التي أوجدتها النزعة الوحدوية. ودافع ماتينو في مناسبتين عن الأطروحة التالية: أن الجنوب انضم إلى الدولة الإيطالية على أساس تعاقدي، ألا وهو قانون ألبرتو[٣٠]، ولكن ذلك استمر (ضمنيا) في الحفاظ على شخصية حقيقية وملموسة خاصة بالجنوب، ولها الحق قي التخلص من روابط الدولة الوحدوية إذا كان الأساس التعاقدي متحيزًا بأي شكل من الأشكال، أي إذا تم تعديل دستور١٨٤٨. وتمت صياغة هذه الأطروحة في ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ردًا على تعديل دستوري في اتجاه واحد، وتكررت في ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ضد مشروع تغيير من نوع آخر[٣١]. يجب على المرء أن يضع في الاعتبار أهمية دور **ماتينو** في الجنوب (كانت أيضًا الصحيفة الأكثر توزيعًا). كانت **ماتينو** دائمًا مؤيدًا لكريسبي ونزعة التوسع، إذ حددت ملامح الإيديولوجيا الجنوبية التي تعبر عن الجوع إلى الأرض ومعاناة الهجرة، وكلاهما يستدعي شكلاً مبهمًا من أشكال الاستعمار الاستيطاني. يجب التذكير أيضًا بالنقاط التالية حول **ماتينو**: ١. حملتها العنيفة للغاية ضد الشمال بمناسبة محاولة صناعيي المنسوجات اللومبارديين السيطرة على بعض صناعات القطن الجنوبية؛ وهي محاولة وصلت إلى النقطة التي كاد يُنقل فيها المصنع إلى لومباردي، بعد التمويه أنه في هيئة خردة معدنية للتهرب من التشريعات في المناطق الصناعية؛ وهي محاولة أحبطت على وجه التحديد من قبل الصحيفة، والتي ذهبت إلى حد نشر رثاء للبوربون وسياساتهم الاقتصادية (حدث هذا في عام ١٩٢٣)؛ ٢. الاحتفال «المحزن» و«الحنين» لماريا صوفيا[٣٢] والذي نشر في عام ١٩٢٥، وأثار ضجة وفضيحة كبرى.

ومن أجل تقييم هذا الموقف من **ماتينو** تقييمًا دقيقًا، يجب أن تؤخذ بعض

---

(٣٠) أصدر كارلو ألبرتو، ملك سردينيا (بيدمونت) دستورا لبيدمونتفي ٤ مارس عام ١٨٤٨. قضى هذا الدّستور الذي سُمّي «قانون ألبرتين» بقيام برلمان ومجلس وزراء مسؤول تجاه البرلمان، بدلاً من أن يكون مسؤولاً تجاه الملك، وجرى توسيع صلاحيات هذا التشريع لتشمل سائِر المناطق الأخرى التي انضمَت إلى بيدمونت عند تكوين مملكة إيطاليا الموحدة.

(٣١) في ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ على ضوء تهديد الثورة الاشتراكية، وفي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ على ضوء توطيد السّلطة الفاشية، واستبدالها التدريجي لمؤسسات الديمقراطية البرجوازية بنظامِها الديكتاتوري الخاص بها.

(٣٢) ماريا صوفيا (١٨٤١ ـ ١٩٢٥) آخر ملوك البوربون على الصقليتين. بعد سقوط جايتا في ١٨٦١، هربت هي وزوجها فرانشيسكو الثاني، أولاً إلى روما ثم بعد عام ١٨٧٠ إلى المنفى في باريس وميونيخ في وقت لاحق، ولم تتوقف أبدًا عن التَّخطيط لاستعادة النِظام الملكي البوربوني.

المؤهلات في الحسبان: وأهمها الطابع المغامر والفاسد لسكارفوجلي(*)(٣٣)(٣٤)، وعدم احترافهم السياسي والأيديولوجي. ولكن من الضروري الإصرار على حقيقة أن ماتينو كانت الصحيفة ذات التداول الأكبر في الجنوب، وأن سكارفوجلي ولدوا صحفيين، وبعبارة أخرى امتلكوا تلك الوسيلة السريعة و«المتعاطفة» مع أعمق تيارات الرأي العام الشعبي الذي يجعل من الممكن نشر الصحافة الصفراء.

هناك عنصر آخر في تقييم الأهمية الحقيقية للسياسات الوحدوية المهووسة لكريسبي، وهي مجموعة الأحاسيس التي نشأت في الشمال تجاه الجنوب. فكان فقر الجنوب تاريخيا «ما لا يمكن تفسيره» بالنسبة إلى الجماهير الشعبية في الشمال. لم يفهموا أن الوحدة لم تتم على أساس من المساواة، وإنما على أساس هيمنة الشمال على الجنوب في صيغة إقليمية للعلاقة بين المدينة والريف ـ وبعبارة أخرى، فإن الشمال بشكل ملموس كان «الأخطبوط» الذي أثرى نفسه على حساب الجنوب، وأن الزيادة الاقتصادية والصناعية تتناسب بشكل مباشر مع إفقار الاقتصاد والزراعة في الجنوب. يعتقد الإنسان العادي من شمال إيطاليا أنه إذا لم يحقق الجنوب أي تقدم بعد أن تم تحريره من القيود التي وضعها نظام بوربون في طريق التنمية الحديثة، فإن هذا يعني أن أسباب الفقر ليست في الظروف الاقتصادية والسياسية الخارجية، ولكنها أسباب داخلية، فطرية لدى سكان الجنوب ـ وتزايد ذلك حينما كان هناك إيمان عميق

(*) ينبغي التَّذكير أن ماريا صوفي سَعت باستمرار إلى التدخُل في الشُؤون الداخلية لإيطاليا، من خلال التَّعطش للانتقام، إن لم يكن مع أي أمل في استعادة مملكة نابولي ـ حتى وإن كان المبلغ المالي لِهذا الغرض كبيرا، كما يبدو بما لا شك فيه. ونشرت جريدة **يونيتا** في عام ١٩١٤ أو ١٩١٥، هجومًا حادًا على إيريكو مالاتيستا الذي تم التأكيد فيه على أن أحداث يونيو ١٩١٤ (الهامش ٣٣) قد تكون بِرعاية وتمويل من قبل هيئة الأركان العامة النمساوية، من خلال الوسيط زيتا دي بوربون (الهامش ٣٤)، بالنظر إلى علاقات «الصداقة» التي لا تنقطِع أبدًا بين مالاتيستا وماريا صوفيا على ما يبدو، ففي عمله **[البشر والأشياء في إيطاليا القديمة]** يُشير بينيدت كروتشه مرةً أخرى إلى هذه العلاقات فيما يتعلق بمحاولة إنقاذ أحد الفوضويين الذي ارتكَب هجومًا إرهابيًا، وهي محاولة أعقبتها تمثيلات دبلوماسية للحكومة الفرنسية من قبل الحكومة الإيطالية؛ لوقف أنشطة ماريا صوفيا هذه. وينبغي تذكر حكايات ماريا صوفيا التي رواها سينورا، المعتاد أن يزور الملكة السَّابقة في عام ١٩١٩ لرسم صورتِها، عندما قيل وفُعل كل شيء، لم يردّ مالاتيستا على هذه الاتهامات، كما كان يجب عليه أن يفعل (وهذا مشكوك فيه إلى حدٍ كبير). صحيحٌ أنه رد في رسالةٍ ورقيةٍ سريةٍ طبعها في فرنسا سكيتشي فسماه حامِل المِعول.

(٣٣) كان «الأسبوع الأحمر» في أنكونا في يونيو ١٩١٤، عندما أطلقت القوات النَّار على مُظاهرة مُناهضة للحرب التي كانت ذروتها مُظاهرة موجَّهة من قِبل مالاتيستا، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، وإصابة ١٥ آخرين، وأدى ذلك إلى إضراب عام ومُظاهرات في أنحاء البلاد جميعها.

(٣٤) كانت زيتا دي بوربون آخر إمبراطورة نمساوية مجرية.

بالثروة الطبيعية الكبيرة للمنطقة. وبقي هناك تفسير واحد ـ وهو العجز العضوي للسكان، وهمجيتهم، ووهنهم البيولوجي. هذه الآراء المنتشرة بالفعل («إن تشرد شعب نابولي[٣٥] خرافة تعود لفترة طويلة) تم توحيدها وتنظيرها فعليا من قبل علماء اجتماع الوضعوية (نيسفورفو، سيرجي، فيرن، أورانو، الخ)[٣٦] إذ أضفوا عليها طابع «الحقيقة العلمية» في فترة الخرافات حول العلم. وهكذا نشأ جدل بين الشمال والجنوب حول موضوع العرق، وحول تفوق أو دونية الشمال والجنوب (قارن كتاب كولاجاني المدافعة عن ميزوجيورنو في هذا الصدد[٣٧]، وكل سلسلة **المجلة الشعبية**). في هذه الأثناء، استمر الاعتقاد في الشمال بأن الجنوب كان بمثابة قيد على تطور إيطاليا، وهي قناعة تقول بأن الحضارة الصناعية الحديثة في شمال إيطاليا كانت ستحقق تقدما أكبر من دون هذه القيد. ثم شهدت السنوات الاولى من هذا القرن بدايات رد فعل جنوب قوية حول هذا الموضوع بالذات. في مؤتمر سردينيا لعام ١٩١١، الذي عُقد تحت رئاسة الجنرال رودجيو، تم إجراء حساب لمئات الملايين من الليرات التي تم انتزاعها من سردينيا في الخمسين سنة الأولى من الدولة الموحدة. ثم جاءت حملات سالفيميني[٣٨] ـ التي وصلت إلى ذروتها في تأسيس جريدة الوحدة، وقد شنها بالفعل في جريدة فوس (انظر العدد الخاص لـ*Voce* حول **قضية الجنوب**، والذي تم نشره لاحقًا ككتيب). وفي سردينيا بدأت حركة مستقلة، تحت قيادة أومبرتو كاو، والتي كان لها أيضًا جريدة يومية بعنوان (*Il Paese* **البلاد**). في تلك

---

(٣٥) Lazzaronismo الفقير المُتشرد، وفي الإسبانية منlazaro فقير (وهي بدورِها مُستمدةٌ من شخصية الكتاب المقدس من لعازر المتسول)، من القرن السَّادس عشر فصاعدًا أطلقَ الحُكام الإسبان هذه الكلمة على «الرُّعاع» الحضر في نابولي (مِن خلال مد المُدن الأخرى)، في نابولي، كانت هذه البروليتاريا الفرعية ملكية قوية، وفي عام ١٧٩٩ ثارت في سانسلفيست ضِد النِّظام البرجوازي اليعقوبي في الجمهورية البارثينوبية، وواصلت كونها معقِل البوربون حتى النِّهاية. كان المُصطلح بحد ذاتِه تحقيرًا، مُشددًا على الظُّروف البائسة لتلك البروليتاريا الفرعية وكسلِها المُفترض، وخيانة الأمانة، وهذه الدلالات التي يشيرإليها غرامشي.

(٣٦) كان ألفريدو نيسفورو، من مواليد ١٨٧٦، عالِم اجتماع، وعالم الجريمة، فكتبَ العديد من الدراسات حول الفقر والجريمة، وما إلى ذلك، لاسيما في نابولي؛ إذ شغل منصبًا في الجامعة. ناقش في كتاب **الإيطاليون من الشمال والإيطاليون من الجنوب** الدونية البيولوجية لجنوبيي الإيطاليين، وقد قدم جيوسيبي سيرجيو إنريكوفيري حججًا مُماثلة (راجع الهامش ٤٧ في القسم الثاني) وباولوأورانو.

(٣٧) **أحداث صقلية والاتهامات الموجهة إليهم، وإيطاليا في عام** ١٨٩٨ : أعمال الشَّغب التفاعُلية.

(٣٨) لدراسة سالفيميني وتأثير «نزعته الجنوبية» على غرامشي الشَّاب، راجع المُقدمة العامة، صص ١٨، ٢٣ و ٢٤.

السنوات المبكرة من القرن تم إنشاء «كتلة ثقافية» معينة ـ «كتلة إيطاليا»؛ كان يقودها كروتشه وغيوستينو فورتوناتو، وسعت إلى طرح قضية الجنوب من حيث هي مشكلة قومية قادرة على تجديد الحياة السياسية والبرلمانية(٣٩). فليس تأثير كروتشه وفورتوناتو فقط، ولكن مساهماتهما، تركت بصمتها في كل مجلة من مجلات جيل الشباب الذي كانت لديه ميول ديمقراطية ليبرالية واقترح بشكل عام تجديد شبابه، وإضفاء الطابع المحلي على الحياة والثقافة القومية في جميع المجالات ـ في الفن والأدب والسياسة. كان هذا هو الحال مع جريدتي *Voce* و*Unità*، ولكن أيضًا مع جريدة *Patria* (الوطن) في بولونيا و *Azione Liberale*في ميلانو، وحركة الشباب الليبرالية بقيادة جيوفاني بوريلي، إلخ(٤٠). وقد ازداد تأثير هذا التكتل أكثر عندما وصل الأمر إلى تحديد الخط السياسي لصحيفة **كوريري دي لا سيرا** (بريد المساء)؛ وبعد الحرب، وبفضل الوضع الجديد، ظهرت إلى الأضواء من خلال صحيفة **لا ستامبا** أيضًا (على يد كوزمو، وسلفاتوريلي، وأيضًا من خلال امبروسيني) وفي جيوليت مع ضم كروتشه في حكومة جيوليتي الأخيرة(*)(٤١). وتطورت الحركة إلى أقصى حد لها، والتي كانت أيضًا بداية تفكيكها في الوقت ذاته. وكان من المقرر تحديد هذا المغزى في موقف بييرو غربيتي الخاص ومبادراته الثقافية(٤٢). فالجدل

---

(٣٩) يطور غرامشي تحليله للدور الذي لعبه كروتشه وفورتوناتو بمزيدٍ من التفاصيل في مواضيع حرة، في المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه ص ١٧٣، وأدناه (صص١٨٩ ـ ١٩١) في «العلاقة بين المدينة والرّيف». كان فورتوناتو، المُحافظ الليبرالي، واحدًا من أكثر الكُتاب «الجنوبيين» أهمية، ومؤلف الجنوب والدولة الإيطالية،١٩١١.

(٤٠) جيوفاني بويلي (١٨٦٩ ـ ١٩٣٢) مؤسس الحركة الشّبابية الليبرالية في عام ١٩٠٠، وكان هدفُها إعادة إحياء منطقة البحر المتوسط «اللاتينية» في عام ١٩٠٠ على أنها ملكية ومتزمتة واستعمارية.

(*) يقدم ج. بريزوليني تفسيرًا متحيزًا لهذِه الحركة المُعقدة والمُعقدة جدًا، على الرغم من حقيقة أنه كان يُمثل تجسيدًا نموذجيًا له، ومع ذلك، كوثيقة أصلية، لا تزال هناك الطّبعة الأولى من الثّقافة الإيطالية ١٩٢٣ من قبل بريزوليني نفسه ـ لاسيما على ضوء أوجه تقصيرها.

(٤١) كان جيوسيبي بريزوليني (من مواليد عام ١٨٨٢) قوميًا غامضا في البداية، وعلى مقرُبة من إنريكوكو راديني (راجع الهامش ٢٨، ص١٦٤)، ومن ثم تفاعل مع كروتشيا بمشاعر تعاطفية، من ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ قام بتحرير جريدة *La Voce.* عندما تولى الفاشيون السُلطة، سُرعان ما كيَّف نفسه مع الوضع الجديد. احتوت الطّبعة الأولى من كتابِه الثّقافة الإيطالية (الذي نُشر في عام ١٩٢٣ ولكن كُتبَ قبل وصول الفاشيين إلى السلطة) العديد من المقاطع، ومنها نجد وصفا مجانيا نسبيا لجريدة أوورديني نوفو OrdineNuovo 1919-1920 ـ حذفه بريزوليني في الإصدارات اللاحقة، من أجل تجنُب الإساءة إلى النّظام.

(٤٢) أسس بييرو غوبيتي (١٩٠١ ـ ١٩٢٦) جريدة الطّاقة الجديدة الصادرة كل أسبوعين في عام ١٩١٨،=

الذي قام به جيوفاني أنسالدو (والمتعاونون معه مثل «كالكانتي»، وفرانشيسكو تشيكوتّي) ضد جيدو دورسو هو الوثيقة الأكثر تعبيرًا من هذه الوجهة وأسفر عن[٤٣] الجوانب الهزلية التي تبدو الآن واضحة في المواقف القتالية والترهيبية للنزعة

=عن عمر يناهز ١٧ عامًا، وكان ابن أحد بائعي تورين، في البداية، متأثرًا بقوة بسلفيني، لكنه ذهبَ إلى ما هو أبعد من «الليبرالية»، أي: الليبرالية البراغماتية، في موقفِه من ثورة أكتوبر والطَّبقة العامِلة الماركسية مع أنه كان غير اشتراكي صراحةً، إلاّ أنه حيّا ثورة أكتوبر وعمل لينين وتروتسكي من حيث هو تحرر هائل للشعب الروسي، وكانت مواقفه مُرتبكة للغاية، ومع ذلك جلبته إلى اليسار الثوري في السنين الآتية للحرب مباشرة. كَتب، على سبيل المثال (في ١٩١٩): «إن التجربة الماركسية في روسيا فشلت بالتأكيد. والاعتراضات القديمة للاقتصاد الليبرالي أقوى من أي وقتٍ مضى ضد مؤيدي الطبقية جميعهم ـ فالبلشفية ليست سوى دليل آخر على ذلك، لكن....الثورة الرُّوسية لا تقتصر على التَّجربة الاشتراكية، ويتم وضع قواعد دولة جديدة هناك. لينين وتروتسكي ليسا فقط من البلاشفة، بل هُما رجلي عمل قد أيقظا شعبًا وخلقا روحًا جديدة له... عمل لينين وتروتسكي... هو في الأساس نفي للاشتراكية، وتأكيد الليبرالية وتمجيدها...». ويبدو أنه تأثر بشكلٍ خاص بالإرهاب والشّيوعية لدى تروتسكي.: كردٍ على كاوتسكي، وجعلته مواقفه المرتبكة هدفًا للجدل في صفحات أوردينى نوفو، من كل من غرامشي وتوجلياتي، اللذين هاجما مثاليته، لكنه كان قلقًا بشكلٍ حقيقي على عكس سلفيني، مع المشاكل النَّظرية التي أثارها المد الثوري لثورة الطبقة العاملة في تلك الفترة، والمُناظرات المُنظمة في صفحات إنرجينوف *EnergieNuove* حول الاشتراكية، بِمُساهمات من كروتشه، إينوديو موندولفو ولوريا مثلًا. اقتربَ من مجموعة أوردينى نوفو خلال عام ١٩٢٠، قبل كل شيء تحت تأثير حركة مجلس المصانع؛ لأنه يُشاركهم في وجهة نظرهم بأن تحالف العُمال والفلاحين هو المفتاح لما رآه ثورة «ديمقراطية» في إيطاليا. وفي يناير ١٩٢١، عندما أصبحت أوردينى نوفو يومية، طُلب منه أن يُصبح ناقدًا مسرحيًا، وأسهم ـ أيضًا ـ في العديد من مراجعات الكتب.أسس أسبوعية جديدة La *RivoluzioneLiberale*الثورة الليبرالية في فبراير ١٩٢٢، وكان من بين مُساهميها أمندولا وباريتو وميسيرو ليوفورتوناتو وإينودي وظهر انيوليليو باسو وكارلو ليفي ومالابارتوسالفات وريلي ـ على سبيل المثال لا الحصر. لقد جعل هذه الأسبوعية قبل كل شيء هيئة معارضة مريرة للفاشية، وكان غربيتي صريحًا في معارضتِه أي أوهام بأن الفاشية يمكن احتواؤها بطريقةٍ أو بأخرى داخل النِّظام، أو أنه سيتم ترويضها بالتعامل معها. في معارضته الفاشية، اقتربَ غوبيتي للغاية من الماركسية (راجع مثلًا، كتابه زمن ماركس)، واستندَ بموقفه بالكامل إلى فكرة أن الطبقة العاملة وحدها التي تستطيع هزيمة الفاشية. واستمر نشاطُه، بما في ذلك تأسيس دار للنشر في عام ١٩٢٣، وجريدة تصدُر كل أسبوعين، ومجلة الثورة *الليبرالية La Rivoluzione Liberale*. استمر رغم مضايقات الشرطة المستمرة حتى نهاية عام ١٩٢٥، قرر الذَّهاب إلى المنفى عندما كان ممنوعًا من التَّحرير أو نشر أي شيء آخر، وتوفي على الفور من التهاب القصبات وقصور القلب. حلل غرامشي أهمية غوبيتي في كتابه مواضيع حرة.

(٤٣) كان غيدودورسو (انظر مناقشة غرامشي له في «بعض المواضيع ») مُؤلف مجلة الثّورة الليبرالية، وفيها دعا إلى الإطاحة بالدولة الإيطالية المركزية، وكذلك بالطبقة الحاكمة التقليدية في الجنوب. كان أنسالدو وسيكوتي مُساهمين في هذا الوقت في مجلة الثورة الليبرالية لجوبيتي (مع أن أنسالد أصبح في وقت لاحق فاشيًا، زمن الحملة الحبَشية)، الذي دافع عن وحدة إيطاليا بأي ثمن ـ إذ رفع من أهمية عودة البوربونيين إذا ما تكسَّر الرَّابط الوحدوي.

التوحيدية المتعصبة حتى تساعد في فعل ذلك(*)(٤٤).

من هذه الملاحظات والتحليلات لبعض عناصر التاريخ الإيطالي بعد الوحدة، يمكن استخلاص بعض المعايير التي تساعد على تقييم موقف المواجهة بين المعتدلين وحزب العمل، والتحقيق في «الحكمة» السياسية لكل من الطرفين ومختلف الاتجاهات التي تنافست على القيادة السياسية والإيديولوجية لحزب العمل. فمن الواضح أنه من أجل مواجهة ذاته بشكل فعال مع المعتدلين، كان على حزب العمل أن يتحالف مع الجماهير الريفية، خاصة في الجنوب، وكان يجب أن يكون «يعقوبيا» ليس فقط في «الشكل» الخارجي، وفي المزاج، ولكن على الأخص في المحتوى الاجتماعي والاقتصادي. إن الارتباط بين مختلف الطبقات الريفية، وهو ما تم تحقيقه في كتلة رجعية بواسطة مختلف الطبقات الثقافية المناصرة للسلطة التشريعية لرجال الدين، وذلك للتوصل إلى تشكيل ليبرالي قومي جديد، هو ما كان ممكنًا فقط من خلال الحصول على الدعم من اتجاهين: من جماهير الفلاحين، من خلال قبول مطالبهم الأساسية وجعلها جزءًا لا يتجزأ من برنامج الحكومة الجديد، ومن مثقفي الطبقات الوسطى والدنيا. وقد تم تأييدهم والتأكيد على القضايا الأكثر قدرة على إثارة اهتمامهم (فآفاق تشكيل جهاز حكومي جديد، مع إمكانيات التوظيف التي توفرها، ستكون بالفعل عنصرًا لجذبهم ـ هذا الاحتمال قابل للتحقيق، لأنه يعتمد على تطلعات الفلاحين).

إن العلاقة بين هاتين الممارستين علاقة جدلية ومتبادلة: إذ أظهرت تجربة العديد من البلدان، أولا وقبل كل شيء فرنسا في فترة الثورة العظيمة، أنه إذا انتقل الفلاحون من خلال النبضات «التلقائية»، فسيبدأ المثقفون في التراجع. وبالمقابل، إذا وضعت مجموعة من المثقفين نفسها على أساس جديد من السياسات الملموسة لصالح الفلاحين، فسينتهي بها الأمر بالاعتماد على مناصر أكثر أهمية من الجماهير. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يقول إنه، نظرا لتناثر وعزل سكان الريف، وبالتالي صعوبة

(*) أن يكون على أسنالدو في ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ التفكير في إمكان جعل النَّاس يؤمِنون بعودة البروبونيين إلى نابولي، فذلك أمر لا يُمكن تصوره من دون معرفة السَّوابق جميعها للمسألة والمسارات الخفية التي اتخذها الجدل، بمعانيها الخفية والتلميحات الغامِضة إلى حالة غير الشّروع، ومع ذلك من اللافت للنظر أنه حتى بين بعض العناصر الشَّعبية الذين قرؤوا أورياني، كان الخوف موجودًا في الوقت الذي كان فيه من المُمكن استعادة بوربون في نابولي، وتفكُك أكثر اتساعًا لوحدة الدَّولة.

(٤٤) كان ألفريدو أورياني (١٨٥٢ ـ ١٩٠٩) روائيًا ومجادلاً، وكانت موضوعاته تتعلق بالمصير القومي. على هذا النحو كان رائد الفاشية. كتب غرامشي عددًا من المُلاحظات النَّقدية حوله.

صهرهم في منظمات صلبة، فمن الأفضل بدء الحركة من المجموعات المثقفة. ومع ذلك، وبشكل عام، فإن العلاقة الجدلية بين الإجراءين هي التي يجب أن تبقى في الحُسبان. وقد يقال أيضًا إنه من المستحيل تقريبًا إنشاء أحزاب فلاحين بالمعنى الدقيق للكلمة. فقد يتم إنشاء حزب الفلاحين لكن فقط كتيار قوي للرأي، وليس في أشكال تخطيطية للتنظيم البيروقراطي. ومع ذلك، فإن وجود هيكل تنظيمي أولي يعتبر فائدة كبيرة، لأنه يلعب دور جهاز فرز، وللسيطرة على المجموعات المثقفة ومنع المصالح الطبقية من نقلها بشكل ما إلى مواقع مختلفة عن المواقع المرجوة.

يجب مراعاة هذه المعايير عند دراسة شخصية جوسيبي فيراري، الذي كان «خبير» حزب العمل في الشؤون الزراعية. ومن الضروري أيضًا أن ندرس عن كثب موقف فيراري تجاه العمال الزراعيين، أي الفلاحين الذين لا يملكون أرضا والذين يعيشون بدخل العمل اليومي (المأجور). وعلى هؤلاء ارتكز جزء بارز من مواقفه الإيديولوجية، والتي لا تزال بعض المدارس الفكرية تلجأ إليه وتقرأ أعماله (أعمال فيراري التي أعيد طباعتها من قبل موناني، مواد تمهيدية من قبل لويجي فابري). يجب الاعتراف بأن قضية العمال الزراعيين صعبة للغاية، وحتى اليوم من الصعب جدًا حلها. بشكل عام، يجب مراعاة المعايير التالية: إن العمال الزراعيين حتى يومنا هذا هم ببساطة من الفلاحين بلا أرض ـ (وبالتالي كان الأمر كذلك في فترة النهضة) ـ وهم ليسوا عمال صناعة زراعية تطورت من خلال تمركز رأس المال وتقسيم العمل. علاوة على ذلك، في فترة النهضة، كان العمل المقيد الثابت أكثر انتشارا من العمل الموسمي. وبالتالي، فإن نفسية العمال الزراعيين، مع كل الاستثناءات، هي عينها نفسية المزارع أو مالك الأرض الصغير[*].

في الجنوب وحيث كان الطابع الحرفي للعمالة الزراعية واضحًا جدًا، لم تكن القضية مطروحة بنفس الحدة كما كان الحال في نهر بو حيث كان أكثر تقنعًا. لكنْ، حتى في الآونة الأخيرة، كان وجود مشكلة العمال الزراعيين الحادة في نهر بو يرجع جزئيًا إلى أسباب خارجة عن الاقتصاد: ١ ـ زيادة عدد السكان، والتي لم تجد

(*) تجدر الإشارة إلى الجدل الدّائر بين السيناتور تاناري والباسينيفيرست في *Resto del carlino* وفي *Perseveranza* الذي حدث في نهاية عام ١٩١٧ ومطلع عام ١٩١٨، بشأن تطبيق الشّعار: «الأرض للفلاّحين»، الذي أُطلق خلال هذا الوقت. كان تناري مؤيدًا للشعار، وكان باسيني ضدَّ الشعار. استندَ باسيني إلى تجرُبته كصانعٍ زراعي كبير، كمالك للشواغل الزِّراعية التي تقدم فيها تقسيم العمل حتى الآن إلى جعل الأرض غير قابلةَ للتجزئة؛ بسبب اختفاء الفلاحين الذين يعملون لحسابهم وظهور عامل حديث.

متنفسا في الهجرة كما هو الحال في الجنوب، وتم الحفاظ عليها بشكل مصطنع من خلال سياسة الأشغال العامة؛ ٢ ـ سياسة عدد مالكي الأراضي الذين لم يرغبوا في توحيد السكان العاملين في طبقة واحدة من العمال الزراعيين وزارعي الأسهم؛ فأدخلوا المناوبة بين المحاصصة واستئجار الأرض من أجل تحقيق اصطفاء أفضل محاصصين مميزين الذين سيكونون حلفاءهم. وكان في كل مؤتمر لمالكي الأراضي من منطقة بو يشهد نقاشا حول ما إذا كانت المحاصصة أو الإيجار المباشر للأرض أكثر فائدة، ومن الواضح أن الاختيار كان لدوافع ذات طابع اجتماعي ـ سياسي. خلال النهضة، ظهرت مشكلة العمال الزراعيين في بو في شكل ظاهرة فقر رهيبة. ينظر إليه من قبل الخبير الاقتصادي توليو مارتيلو في كتابه **تاريخ الأممية** الذي كتب في ١٨٧١ ـ ١٨٧٢، وهو عمل يجب أن يوضع في الحُسبان لأنه يعكس العواطف السياسية والشواغل الاجتماعية في الفترة السابقة.

علاوة على ذلك، ضعفت مكانة فيراري بسبب «فيدراليته»؛ خصوصًا في حالته ـ يعيش في فرنسا ـ يبدو هذا وكأنه انعكاس للمصالح الحكومية والقومية لفرنسا. وهنا يجب تذكر برودون، مع كتيباته ضد الوحدة الإيطالية التي حاربت بشكل مُعلن مصلحة الدولة الفرنسية والديمقراطية. في الواقع، كانت الاتجاهات الرئيسية للسياسة الفرنسية تعارض بشدة الوحدة الإيطالية. حتى يومنا هذا، «يلوم» الملكيون (بينفيل وشركاؤه) نابليون الأول والثالث بسبب تغذية وهم «القومية». وقد ساعد ذلك في ضمان تحقيق الوحدة القومية في ألمانيا وإيطاليا، مما أدى إلى خفض المكانة النسبية لفرنسا التي «يجب أن تكون محاطة بسرب من الدول الصغيرة على شاكلة سويسرا حتى تكون «آمنة».

وبعد عام ١٨٤٨، شكل المعتدلون كتلة قومية تحت سيطرتهم الخاصة ـ مؤثرين على القائدين الأكثر بروزًا لحزب العمل، ماتسيني وغاريبالدي، بطرق مختلفة وبشكل مختلف. لقد فعلوا ذلك بالضبط تحت شعار «الاستقلال والوحدة»، من دون الأخذ بعين الاعتبار المحتوى السياسي الملموس لمثل هذه الشعارات. إن مدى نجاح المعتدلين في سعيهم إلى تحويل الانتباه عن النواة إلى القشرة يظهر، من بين أمثلة أخرى كثيرة، من خلال هذا التعبير لغوراتزي في رسالة إلى الطالب الصقلي(*): «أيًا كان ما نرغب فيه ـ سواء كان ذلك استبدادًا أو نظامًا جمهوريًا أو أي شيء آخر ـ

(*) تم النَّشر في أرشيف صقلية التَّاريخية عن طريق أوجينيو دي كارلو، والمُراسلات بين غوراتزي وكاتِب العدل فرانشيسكو باولمنريلا، أُعيد نسخها في *Marzocco*، وفي ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٩.

دعونا لا نسعى إلى الانقسام فيما بيننا. مع هذا المبدأ التوجيهي، يمكن أن ينهار العالم وسنظل نجد الطريق مرة أخرى.» على أي حال، كان نشاط ماتسيني بأكمله مكرسًا بشكل ثابت لوعظ مستمر ودائم للوحدة.

فيما يتعلق بموضوع اليعقوبية وحزب العمل، هناك عنصر يجب تسليط الضوء عليه وهو ما يلي: إن اليعاقبة فازوا بمهامهم في «قيادة» الحزب من خلال النضال حتى الموت؛ لقد فرضوا أنفسهم على البرجوازية الفرنسية، بالمعنى الحرفي، مما جعلها في وضع أكثر تقدما بكثير من نوى البرجوازية الأقوى في الأصل التي كانت ترغب في الحصول عليها، بل وحتى أكثر تقدما من ذلك الذي كان يجب أن تسمح به المعطيات التاريخية ـ وبالتالي استثارة أشكال مختلفة من ردود الأفعال المضادة للثورة وتمهيد الطريق أمام الدور الذي قام به نابليون الأول. إنّ السمة اليعقوبية المتميزة (ولكن قبل ذلك، أيضًا كرومويل و«الرؤوس المستديرة») وبالتالي الثورة الفرنسية بأكملها، تقوم على دفع الوضع لخلق أمر واقع لا رجعة فيه، وعلى مبادرة مجموعة من الرجال النشطين للغاية والعازمين الذين يقودون البرجوازية إلى الأمام مع ركلات على مؤخرتها. ويمكن وصف ذلك على النحو التالي: كانت المرتبة الثالثة أقل الطبقات تجانسا؛ إذ كانت لديها نخبة مثقفة شديدة التنوع والتشتت، وهي مجموعة كانت متقدمة جدًا اقتصاديا ولكنها معتدلة سياسيا. إلاّ أن وضع الأحداث سيتخذ اتجاهًا مثيرًا جدًا للاهتمام. في البداية، طرح ممثلو المرتبة الثالثة فقط تلك الأسئلة التي تهم الأعضاء الماديين الفعليين للطبقة فقط، أي مصالحهم «الفئوية» المباشرة (وتستخدم فئوية بالمعنى التقليدي للمصالح الأنانية والفورية الضيقة لفئة معينة). والواقع أن رواد الثورة إصلاحيون معتدلون، صرخوا بصوت عال لكنهم لم يطالبوا إلاّ بالقليل جدًا. وبشكل تدريجي نمت نخبة جديدة لا يتعلق اهتمامها فقط بإصلاحات «فئوية»، ولكنه كان يميل إلى تصور البرجوازية بصفتها طبقة مهيمنة على جميع القوى الشعبية. وحدث هذا الاختيار من خلال عاملين: مقاومة القوى الاجتماعية القديمة، والتهديد الدولي. لم تكن القوى القديمة ترغب في التنازل عن أي شيء، وإذا ما ارتضت التنازل عن أيّ شيء فذلك بهدف كسب الوقت والتحضير لهجوم مضاد. وكان من الممكن أن تكون المرتبة الثالثة قد سقطت في هذه «المزالق» المتتالية لولا عمل نشط من اليعاقبة الذين عارضوا كل هدنة في العملية الثورية، وأرسلوا إلى المقصلة ليس فقط عناصر المجتمع القديم الذي كان يحتضر، ولكن أيضًا ثوار الأمس ـ والذين أصبحوا اليوم رجعيين. وبالتالي كان اليعاقبة الحزب الوحيد للثورة الجارية، بقدر ما لم يمثلوا فقط الاحتياجات والتطلعات الفورية للأفراد

الفعليين الذين شكلوا البورجوازية الفرنسية، بل كانوا يمثلون الحركة الثورية ككل، باعتبارها تطورا تاريخيا لا يتجزأ. وكانوا الحزب الوحيد للثورة لأنهم يمثلون احتياجات مستقبلية كذلك، ومرة أخرى، لا فقط احتياجات هؤلاء الأفراد المعينين، ولكن أيضًا لجميع المجموعات الوطنية التي يجب استيعابها في إطار المجموعة الأساسية القائمة. ومن الضروري التأكيد في وجه مدرسة فكرية منحازة ومناهضة للتاريخ، على أن اليعاقبة كانوا واقعيين على طريقة مكيافيلي وليسوا مجرد حالمين. كانوا مقتنعين بالحقيقة المطلقة لشعاراتهم حول المساواة والأخوة والحرية، والأهم من ذلك، أن الجماهير الشعبية العظيمة التي حركها اليعاقبة وزجوا بها في النضال كانت أيضًا مقتنعة بحقيقتها. إن لغة اليعاقبة وأيديولوجيتهم وأساليب عملهم تعكس تمامًا متطلبات العصر، حتى لو كانت «اليوم»، في موقف مختلف وبعد أكثر من قرن من التطور الثقافي، قد تظهر «مجردة» و«مهووسة». وبطبيعة الحال فقد عبروا عن تلك المتطلبات وفقا للتقاليد الثقافية الفرنسية. أحد الأدلة على ذلك هو تحليل لغة اليعاقبة التي يمكن العثور عليها في **العائلة المقدسة**[٤٥]. ومثال آخر هو اعتراف هيغل[٤٦] نفسه، بأن لغة اليعاقبة الحقوقية ـ السياسية ومفاهيم الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والتي يتم الاعتراف بها اليوم بأنها تحوي الحد الأقصى من التحديد والتي شكلت منبعا للتاريخاوية الحديثة ـ متوازية بشكل تام ويقبل أحدها أن يُترجم إلى لغة الآخر. كانت الضرورة الأولى هي إبادة قوات العدو، أو على الأقل الحد منها لدرجة العجز من أجل جعل الثورة المضادة مستحيلة. والثانية هي توسيع كوادر البرجوازية في حد ذاتها، ووضع هذه الأخيرة على رأس جميع القوى الوطنية. هذا يعني تحديد المصالح والمتطلبات المشتركة بين جميع القوى الوطنية، من أجل وضع هذه القوى في الصراع ودفعها إلى التحرك، والحصول على نتيجتين: (أ) معارضة هدف أوسع نطاقا لضربات العدو، أي خلق علاقة سياسية عسكرية مواتية للثورة. (ب) لحرمان العدو من كل منطقة آمنة يمكن فيها تجنيد جيوش من نوع جيش فيندي[٤٧]. على الرغم من السياسة الزراعية لليعاقبة، كان بالإمكان أن تصبح الفندية قريبة من باريس.

---

(٤٥) العائِلة المُقدسة، لورانسو ويشارت، لندن، ١٩٥٦، صص ١٦٠ ـ ١٦٧، في الفصل السَّادس، القسم ٣ (ج).

(٤٦) في الجزء الثالث مثلًا، الجزء الثالث من مُقدمة لفينومينولوجيا الرُّوح، وفي مُحاضراته دروس في تاريخ الفلسفة، راجع صص ١٥٨ ـ ١٦٦.

(٤٧) خِلال الفترة ١٧٩٣ ـ ١٧٩٦ قام مُلَّاك الأراضي والكهنة بِتنظيم حرب عصابات الفلاحين ضد الجُمهورية في منطقة فيندي غرب فرنسا.

ترتبط مقاومة فيندي بشكل دقيق بالمسألة القومية التي أصبحت محتدمة بين شعوب بريتاني وبشكل عام بين تلك المناوئة لشعار «جمهورية واحدة وغير قابلة للتجزئة» وبين السياسة المركزية البيروقراطية العسكرية ـ وهو شعار وسياسة لم يتمكن اليعاقبة التخلي عنهما من دون الانتحار السياسي. وحاول الجيروندييون استغلال الفيدرالية من أجل سحق باريس اليعقوبية، ولكن القوات الإقليمية التي جُلبت إلى باريس انضمت إلى الثوار. وباستثناء مناطق هامشية بعينها، حيث كان التفريق القومي (واللغوي) كبيرًا للغاية، ثبت أن القضية الزراعية أقوى من تطلعات الاستقلال الذاتي. فقبلت فرنسا الريفية هيمنة باريس. وبعبارة أخرى، فهمت أنه من أجل القضاء النهائي على النظام القديم، كان عليها أن تشكل كتلة مع العناصر الأكثر تقدما في الفئة الثالثة، وليس مع المعتدلين في جيرونديين. إذا كان صحيحا أن اليعاقبة «أرغموا» على فعل شيء، فمن الصحيح أيضًا أن هذا يحدث دائمًا في اتجاه التطور التاريخي الحقيقي. ولم يكتف اليعاقبة بتنظيم حكومة برجوازية؛ أي جعل البرجوازية هي الطبقة المهيمنة ـ فعلوا أكثر من ذلك. لقد أسسوا الدولة البرجوازية، وحولوا البرجوازية إلى الطبقة القائدة المهيمنة للأمة، وبعبارة أخرى أعطوا الدولة الجديدة أساسًا دائمًا وبنوا الأمة الفرنسية المعاصرة الموحدة.

على الرغم من كل شيء، بقي اليعقاقبة على أرض برجوازية وهو ما يتجلى في الأحداث التي ميزت نهايتهم، كحزب يُطرح في قالب محدد جدًا وغير مرن، كما كان حالهم بعد وفاة روبيسبير. تمسكوا بقانون لوشابيلي، لم يكونوا مستعدين للتنازل للعمال عن حق التنظيم؛ ونتيجة لذلك اضطروا إلى إصدار «قانون الحد الأقصى»[٤٨]. وهكذا حطموا الجبهة الباريسية: وإذا بقواتهم الهجومية، المجمعة في الكومونة، تناثرت في خيبة أمل، وانتصر تيرميدور. وهكذا بلغت الثورة حدودها الطبقية القصوى. وقد انتهت سياسة التحالفات والثورة الدائمة بطرح أسئلة جديدة لم يكن بالإمكان حلها في ذلك الوقت؛ لقد أطلقت العنان لقوات عنصرية كانت الديكتاتورية العسكرية هي الوحيدة التي نجحت في احتوائها[٤٩].

(٤٨) قضى قانون لوشابيليه من يونيوعام ١٧٩١ بحل النقابات الحرفية التي قد نجت من النِّظام القديم. مع أنه كان إجراء برجوازيًا «تقدميًا» في مفهومه، إلاّ أنه استُخدم في النِّصف الأول من القرن التاسع عشر لحظر قيام جمعيات العُمال. أما قانون الحد الأقصى فقد حدد سقفًا لأسعار المواد الغذائية والأجور، فدق بذلك إسفينا بين اليعاقبة والعمال.

(٤٩) يُشير غرامشي هنا إلى ما وصفه في مكان آخر الشعار الثامن والأربعين لل«الثَّورة المُستمرة»، الذي طرحه ماركس لأول مرةٍ خِلال موجة الثَّورات البرجوازية عام ١٨٤٨، اعتقادًا منه أن ذلك يؤدي=

في حزب العمل لم يكن هناك أي وجه شبيه بالنهج اليعقوبي هذا، أي لم نجد هذه الإرادة الحديدية المصممة على التحول إلى حزب «قائد». بطبيعة الحال يجب أخذ الاختلافات بين البلدين بعين الاعتبار: ففي إيطاليا أظهر الصراع نفسه على أنّه صراع ضد المعاهدات القديمة والنظام الدولي القائم، وضد قوة أجنبية ـ النمسا ـ التي مثلتها وأيدتها في إيطاليا، واحتلت جزءًا من شبه الجزيرة وسيطرت على الباقي. ونشأت هذه المشكلة في فرنسا أيضا، لكن بمعنى ما، إذ أصبح الصراع الداخلي في مرحلة معينة صراعًا قوميًا يُخاض على الحدود. ولكن هذا لم يحدث إلاّ بعد فوز

=مُباشرة إلى ثوراتٍ بروليتارية. راجع على وجهِ الخُصوص» خطاب اللجنة المركزية للرّابطة الشّيوعية» عام ١٨٥٠: «بينما ترغب البرجوازية الدّيمقراطية الصّغيرة في الوصول بالنتيجة إلى الثّورة بأسرع ما يُمكن، ومع الإنجاز الأقصى، للمطلب المذكور أعلاه، فإن اهتمامنا ومهمتنا هما جعل الثّورة دائمة، حتى يتم إجبار الطبقات المالكة كلها على الخروج من موقع هيمنتها، إلى أن تستولي البروليتاريا على سُلطة الدولة... يجب أن تكون صرخة معركتهم: ’الثورة مُستمرة’».

انظر المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، صص ١٩٨ ـ ١٩٩: «وجد تطور اليعقوبية (من حيث المضمون) وشكل الثورة المستمر القائم فعليا في المرحلة النشيطة للثورة الفرنسية، «اكتماله’ القانوني ـ الدستوري في النظام البرلماني. حقق هذا الأخير خلال الفترة التي كانت فيها الطاقات «الخاصة» في المجتمع أكثر وفرة، الهيمنة الدائمة للطبقة الريفية على حساب الشعب برمته في صلب الشكل الهيغلي للحكم، مع وجود اتفاق منظم ومستمر. (لكنّ تنظيم الاتفاق هذا كان رهين مبادرة خاصة، وكان على هذا النحو سمة أخلاقية أو إتيقية، لأنه كان اتفاقا معطى «إراديا» بشكل أو بآخر). و«الحدّ» الذي كان قد عارضه اليعاقبة في قانون لي شابلبي وفي قانون الحد الأقصى وقع تجاوزه وأُجبر بشكل تدريجي على التراجع خلال المسار بأكمله، والذي كان فيه النشاط التوسعي والعملي (الاقتصادي والقانوني ـ السياسي) قد استُبدل. كانت القاعدة الاقتصادية قد وُسّعت باستمرار وعُضدت على وقع التطور الصناعي والتجاري. وصعدت هذه العناصر الاجتماعية التي كانت مسنودة بشكل كبير بالطاقة وروح الاستثمار لترقى من مستوى الطبقات الدنيا كي تصبح طبقات حاكمة. كان المجتمع برمّته في مسار تكوّن وتفكك مستمرين، مشفوعا بتشكلات أكثر تعقيدا مع إمكانات أثرى. واستمر ذلك، بشكل عام، إلى حدود مرحلة الإمبريالية ليُتوّج بالحرب العالمية. وفي هذا المسار، استُبدلت حالات العصيان بالقمع، وتوسيع دائرة المعاناة السياسية والقيود، واستُبدلت حرية الانتماء بالقيود المسلّطة على الحرية أو بإعدامها... والتمرين ’العادي’ للهيمنة في الحقل الكلاسيكي للنظام البرلماني تجسّد من دون قوّة مع الجمع بين القوّة والاتفاق، بما يقيم موازنة بينهما بشكل تبادلي، ومن دون قوّة مهيمنة بشكل كبير على الاتفاق. وبالفعل، كانت تلك المحاولة بغاية تأمين كون القوة تظهر لتكون قاعدة لاتفاق الأغلبية، ويُعبّر عنها بما يُسمّى أجهزة الرأي العام ـ الجرائد والجمعيات ـ التي هي، في بعض الحالات، تتضاعف بشكل اصطناعي. ما بين الاتفاق والقوة، يوجد الفساد/التزوير (الذي هو سمة بعض الوضعيات حينما يكون من العسير ممارسة وظيفة الهيمنة، وحينما يكون شلّ الخصم (أو الخصوم) قائما على شراء ذمّة قادته ـ سرّا، أو في حالة خطر دائب، بشكل علني ـ بغاية زرع العار والالتباس في صفوف الجماعة. وعقب الحرب العالمية، انفتحت هوّة في كلّ مكان في جهاز الهيمنة، وصارت ممارسة الهيمنة صعبة بشكل دائم وجانبية.

الثورة على كل التراب الوطني، وتمكن اليعاقبة من استخدام التهديد الخارجي كحافز لمزيد من التعبئة الداخلية: فقد فهموا جيدًا أنه من أجل إلحاق الهزيمة بالعدو الخارجي لا بد من سحق حلفائه داخليا، ولم يترددوا في تنفيذ مذابح سبتمبر/ أيلول[٥٠]. أما في إيطاليا، على الرغم من وجود علاقة مماثلة، سواء صريحة أو ضمنية، موجودة بين النمسا وما لا يقل عن شريحة من المثقفين والنبلاء ومالكي الأراضي، إلاّ أنه لم يتم شجبها من قبل حزب العمل؛ أو على الأقل لم يتم شجبها بالطاقة المناسبة وبطريقة أكثر فعالية من الناحية العملية، ولم تصبح قضية سياسية حقيقية. بل تحولت «بشكل عجيب» إلى مسألة كرامة وطنية، وأدت لاحقًا إلى إثارة سلسلة من الجدالات العقيمة والتي استمرت حتى بعد عام ١٨٩٨[*][٥١]. فيما يتعلق بمحاولات الدفاع عن الموقف تجاه النمسا ـ والتي كان البعض منها مؤخّرا ـ

---

(٥٠) بين ٢ و٥ سبتمبر/أيلول ١٧٩٢، وبناء على إصرار ملحوظ من مارا، تم ذبح ١٢٠٠ سجين ملكي، كانوا مُتهمين بالخيانة النّاجمة عن الهزائم التي مُنيت بها الجيوش الثّورية قبل معركة فالمي.

(*) انظر مداخل فهرست الكتاب في *Critica Sociale* عقب استئناف الطبع، وكتاب رومولادو بونفاديني *Mezzo secolo di patriottismo* نصف قرن من الوطنية، ميلانو ١٨٨٦. ينبغي استعادة مسألة «الشهادات» (انظر الهامش ٥١) فريديريكو في هذا الغرض: يؤكد بونفاديني في الكتاب المذكور أعلاه، في هامش، على أنه كان قد رأى جمّاع «الشهادات» في الأرشيف الحكومي بميلانو، وهو يحيل على ثمانين ملفًا. وكان آخرون ينكرون دائمًا وجود هذه الشهادات بإيطاليا، وهذا ما يُبيّن عدم نشرها. وفي مقال (نُشر عام ١٩٢٥) من طرف السيناتور سالاتا، أراد القيام ببحث في الأرشيف الفيانّي بخصوص وثائق تتعلّق بإيطاليا، يوجد تصريح بكون الشهادات كان قد عُثر عليها، وستُنشرُ. وحينما نأخذ بعين الاعتبار حقيقة كون سيفيلاّ كاتوليكا تحدّت الليبراليين لنشره، مؤكّدة أنّه لو عُرفت لأثارت ضجة، على الأقلّ بشأن وحدة الدولة. وبخصوص مشكل كونفالونييري، تُعدّ الحقيقة الأكثر جلبا للانتباه، في أنه على خلاف غيره من الوطنيين صُفح عنه من طرف النمسا، فانسحب كونفالونييري، وهو الذي كان سياسيا بارزا، من الحياة العملية، وحافظ بعد إطلاق سراحه على بعض الحذر. ينبغي إعادة فحص مشكل كونفالونييري من جديد بالكامل، بمعية الموقف الذي صدر عنه وعن رفاقه، ويوجد تحليل معمّق في مذكّرات كتبها بعض الأفراد المنخرطين (وهم يكتبون أي شيء). وبشأن الجدال الذي أثاروه، فإنّ مذكّرة الفرنسي ألكسندر أندريان هامّة في هذا المضمار. فهو يُعامل كونفالونييري باحترام كبير وإعجاب، بينما يهاجم جيورجيو بالافيتشينو لضعفه.

(٥١) «*costituti*» هي تحديدا تصريحات أُعلنت أثناء التحقيق السابق للمحاكمة. ولا يوجد مقابل انغليزي واضح لهذه الكلمة.

فريديريكو كونفالونييري (١٧٨٥ ـ ١٨٤٦) هو متآمر، وهو مبتكر وصحفي. كان عضوا في «إيطاليكي» المعارضة لنابليون، واللاحقة لفيديراتي المعارضة للنمسا، مع علاقات واسعة مع الدوائر الليبرالية الفرنسية. وقد حاول تقديم الإنارة بالغاز والقوارب البخارية النهرية خلال تلك الفترة. وفي عام ١٨٢١، نظم انتفاضة بلمباردي تطابقا مع انتفاضة بيدمونت خلال العام نفسه. أُوقف، وبقيت سلسلة استجوابه ومقاضاته إلى حدود عام ١٨٢٣، حينما حُكم عليه بالموت ـ على الرغم من أنّ ذلك استُبدل بحكم السجن مدى الحياة، والمنفى لاحقا.

المفترض من قبل الأرستقراطية اللومباردية، خاصة بعد محاولة العصيان في ميلانو في فبراير/شباط ١٨٥٣ وخلال فترة ولاية ماكسيمليان(٥٢)، تجدر الإشارة إلى أن اليساندرو لوزيو، الذي كان دائمًا عمله التاريخي مغرضا ووحشيا ضد الديمقراطيين، ذهب إلى حد تبرير الخدمات المخلصة التي قدمها سالفوتي إلى النمسا: بالكاد تكون فيها روح اليعاقبة! فالملاحظة الساخرة في الحوار والتي قدمها ألفريدو بانزيني في كتابه **حياة كافور** ـ والتي كانت كأنها غثاء وضرب من اليسوعية ـ بشأن «جلد النمر» نتجت عن موقف أرستقراطي خلال زيارة لميلانو من طرف فرانتز جوزيف!(٥٣) إن مفاهيم ميسيرولي وجوبيتي ودروسو، إلخ، حول النهضة الإيطالية باعتبارها **الفتح الملكي** ينبغي دراستها من جميع وجهات النظر هذه.

بما أنّ الحزب اليعقوبي لم يوجد في إيطاليا، فإنه يجب البحث عن الأسباب في المجال الاقتصادي، أي في الضعف النسبي للبرجوازية الإيطالية وفي المناخ التاريخي المتغير في أوربا بعد عام ١٨٤٥. إن الحد الذي وصل إليه اليعاقبة في سياستهم الرامية إلى إقناع الطاقات الشعبية الفرنسية بالقوة للتحالف مع البرجوازية بواسطة قانون لو شابلييه وقانون **الحد الأقصى**، ظهر في عام ١٨٤٨ على أنه «شبح» كان يهدد بالفعل ـ واستغلته النمسا بمهارة، والحكومات القديمة وحتى كافور استغله (بصرف النظر تمامًا عن البابا). ولم تستطع البرجوازية أن تُوسّع هيمنتها بشكل أكبر على الشرائح الشعبية الكبيرة ـ التي نجحت في تبنيها في فرنسا ـ (لا يمكن أن تكون إلاّ لأسباب ذاتية أكثر منها موضوعية)؛ لكن العمل الموجه نحو الفلاحين كان ممكنا دائمًا بالتأكيد. الاختلافات بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا كانت في المسار الذي من خلاله تولت البرجوازية السلطة (وانكلترا). فقد كان المسار في فرنسا هو الأغنى من حيث التطورات، ومن حيث العناصر السياسية النشطة والإيجابية. أما في ألمانيا، فقد تطورت بطرق تشبه في بعض النواحي ما حدث في إيطاليا، وفي أشياء أخرى حدثت في انكلترا. ففي ألمانيا، فشلت حركة ١٨٤٨ نتيجة للتركيز البرجوازي الهزيل (فقد تم تقديم الشعار من النوع اليعقوبي من قبل أقصى اليسار الديمقراطي: «الثورة

---

(٥٢) كان الدُوق ماكسيميليان من النمسا نائِب حاكِم لومبارديا من ١٨٥٧ إلى ١٨٥٩. إن محاولة التمرُد النِمساوية من ٦ فبراير/شباط عام ١٨٥٣ التي تضُم العُمال والحرفيين ومُستوحاة من أفكار ماتسيني، كانت فاشلة؛ فلم يدعمها الأرستقراطيون.

(٥٣) يُقيم بانزيني تعارض بين رفض كافور تقديم أي احترام رسمي للإمبراطور النّمساوي عندما زار مُمتلكاته الإيطالية في عام ١٨٥٧ وموقف الأرستقراطية اللومباردية الذي نقد التّكريم_ بما في ذلك سيدة واحدة زينت شُرفتها بجلد نمرِ على شرفِه.

الدائمة»)، ولأن مسألة تجديد الدولة كانت متداخلة مع المسألة القومية. والواقع أن حروب ١٨٦٤ و١٨٦٦ و١٨٧٠[٥٤] حلت كلا من المسألة القومية، وبشكل انتقالي، حلت المسألة الطبقية: فحصلت البرجوازية على القوة الاقتصادية الصناعية، لكن الطبقات الإقطاعية القديمة ظلت هي الحاكمة في الدولة السياسية، مع امتيازات واسعة في الجيش وفي الإدارة والملكية العقارية. وإذا كانت هذه الطبقات القديمة تحظى بأهمية كبيرة في ألمانيا وتتمتع بامتيازات واسعة، فلأنها كانت تمارس وظيفة قومية، وأصبحت تمثّل «مثقفي» البرجوازية، الذين يملكون مزاجًا خاصًا تمنحهم إياه أصولهم الطبقية والتقاليد. في انكلترا التي سبقت فرنسا في ثورتها البرجوازية، لدينا ظاهرة مشابهة للثورة الألمانية، هي ظاهرة الاندماج بين القديم والجديد ـ هذا بصرف النظر عن الطاقة القصوى «لليعاقبة» الانكليز، أي «برلمانيو» كرومويل. وبقيت الطبقة الأرستقراطية القديمة بصفتها طبقة حاكمة، تتمتع ببعض الامتيازات، وأصبحت أيضًا الشريحة المثقفة للبرجوازية الانكليزية (يجب أن يضاف أن الطبقة الأرستقراطية الإنكليزية لديها بنية مفتوحة، وتجدد نفسها باستمرار مع عناصر قادمة من المثقفين والبرجوازية)[*][٥٥]. إن التفسير الذي قدمه أنطونيو لابريولا حول الحقيقة التي تقول إن اليونكرز والكنيسة استمروا في السلطة في ألمانيا، على الرغم من التطور الرأسمالي الكبير، إنما يدل على التفسير الصحيح: إن العلاقات الطبقية التي أوجدتها التنمية الصناعية، ضمن حدود الهيمنة البرجوازية التي تم التوصل إليها ونظرا إلى الانقلاب في موقف الطبقات التقدمية، قد حرضت البرجوازية على ألا تكافح بكل قوتها ضد النظام القديم، ولكن للسماح لجزء من واجهة هذا الأخير أن يدوم، وتخفي وراءه هيمنتها الحقيقية.

إن هذه الاختلافات في المسار الفعلي الذي يتجلى فيه التطور التاريخي نفسه في بلدان مختلفة يجب أن يرتبط لا فقط بمجموعات متباينة من العلاقات الداخلية داخل

---

(٥٤) مع الدّنمارك والنّمسا وفرنسا على حد السواء.

(*) بعض الملاحظات التي احتوى عليها استهلال ترجمة انغلز للطاوباوية والعلم، في حاجة إلى النظر في هذا الإطار. وهي جديرة بأن نستحضرها في بحث يتعلق بالمثقفين ودورهم التاريخي الاجتماعي. (انظر الهامش ٥٥)

(٥٥) والمرجع هو اشتراكية إنجلز: الطوباوي والعلمي. الجزء الرَّئيس من المُقدمة للطبعة الإنكليزية عام ١٨٩٢ ذو صلة بإشكالية غرامشي هنا. راجع ماركس/إنجلز، الأعمال المُختارة، المُجلد الثاني، ص ١٠٥ ـ ١١٥، لورانسو ويشارت، لندن، ١٩٥٨. راجع أيضًا «الأُسس الموضوعية» للطبقة الحاكِمة والهامش ٦، ص٣١٤.

الدولة المختلفة، ولكن أيضًا بالعلاقات الدولية المختلفة (عادة ما يتم التقليل من العلاقات الدولية في هذا النوع من البحث). إن روح اليعاقبة الجريئة والشُجاعة، ترتبط بالهيمنة التي مارستها فرنسا لفترات طويلة في أوروبا، وكذلك ترتبط بوجود مركز مدني مثل باريس وبالمركزية التي تحققت في فرنسا بفضل الملكية المطلقة. فالحروب النابليونية من ناحية أخرى، حتى وإن كانت خصبة من الناحية الفكرية لتجديد أوربا، إلاّ أنها من خلال تدميرها الهائل للقوى البشرية ـ وكان هؤلاء أكثر الرجال جرأة حبًا للمغامرة ـ أضعفت لا فقط الطاقة السياسية المتمردة لفرنسا بل لسائر الأمم أيضا.

من المؤكد أن العلاقات الدولية كانت مهمة للغاية في تحديد خط تطور النهضة الإيطالية، لكن تمت المبالغة فيها من قبل حزب المعتدلين لأغراض حزبية. وتعتبر قضية كافور جديرة بالملاحظة في هذا الصدد. قبل حملة كوارتو(٥٦) وعبور المضيق، كان كافور يخشى مبادرة غاريبالدي كما يخشى الشيطان، بسبب التعقيدات الدولية التي قد تخلقها مبادرته. ثم كان هو نفسه مدفوعا بالحماسة التي تسببت فيها «حملة الألف» في الرأي الأوروبي لتصل إلى النقطة التي رأى فيها أنه من الممكن قيام حرب جديدة فورية ضد النمسا. كان لدى كافور انحراف دبلوماسي مهني، مما دفعه إلى تضخيم الصعوبات، ودفعه إلى المبالغة «التآمرية»، وإلى اجتراح معجزات (وهي إلى حد كبير وببساطة كانت مثل المشي على حبل مشدود) في مجالات الحذاقة والمناورة. على أي حال تصرف كافور بشكل بارز كرجل حزبي. وسواء كان حزبه يمثل في الواقع المصالح القومية الأعمق والأكثر ديمومة، ولو كان من ناحية توحيده للمصالح المشتركة للبرجوازية والجماهير الشعبية، ودفعها إلى المدى الأقصى فإنها مسألة أخرى(*).

---

(٥٦) كان ذلك في كوارتو، بالقُرب من جينوا، حيث عاش غاريبالدي قبل رحلة صقلية، ومن هناك أبحرَت الرِّحلة.

(*) بخصوص شعار «اليعاقبة» [الثوة الدائمة] الذي صيغ عامي ١٨٤٨ ـ ١٩٤٩، فإنّ ثراءه المعقّد جدير بالدراسة. وإذ استعيد مرة أخرى، وصيغ في إطار نظام، وطُوّر وتعيّن فكريا من طرف جماعة بارفوس برونشتاين [تروتسكي]، أكّد عدم مطابقته وعدم جدواه عام ١٩٠٥، وعقب ذلك. فقد صار شيئًا مجردا ينتمي إلى مخبر العلماء. والتوجّه [البلشفي] الذي عارضه في هذا الشكل الحرفي، ولم يعتمده بالفعل «عن قصد»، طبّقه في الواقع على نحو يُلحَق بالتاريخ الراهن والعيني والمُعاش، وتبنّاه في إطار الزمان والمكان، من حيث هو شيء انبثق عن كل المسامّ الخاصة بمجتمع مخصوص كان عليه أن يتبدّل، ومن حيث هو تحالف بين فئتين اجتماعيتين [نعني البروليتاريا والفلاحين] مع سيطرة الفئة الحضرية. فأنت تجد في الحالة الأولى مزاج اليعاقبة من دون مضمون سياسي ملائم. وتجد في الحالة الثانية مزاجا يعقوبيا ومضمونا منحدرا عن العلاقات التاريخية الجديدة، لا عن نمط حرفي وثقافوي.

عند دراسة القيادة السياسية والعسكرية المفروضة على الحركة الوطنية قبل وبعد عام ١٨٤٨، من الضروري تسجيل بعض الملاحظات الأولية حول المنهجية والمصطلحات. فلا ينبغي أن تُفهم القيادة العسكرية فقط بالمعنى التقني الحرفي، أي فيما يتعلق باستراتيجية وتكتيكات جيش بييدمونت، أو قوات غاريبالدي أو مختلف الميليشيات العشوائية التي ظهرت خلال التمردات المحلية (الأيام الخمسة في ميلانو، ومعركة الدفاع عن البندقية والدفاع عن الجمهورية الرومانية وانتفاضة بالارمو في عام ١٨٤٨، إلخ). ينبغي فهمها بمعنى أوسع، معنى يرتبط ارتباطا وثيقا بالقيادة السياسية بشكل صحيح. فالمشكلة الأساسية التي يجب مواجهتها من وجهة النظر العسكرية هي طرد القوة الأجنبية من شبه الجزيرة، النمسا، التي كان تحت تصرفها واحد من أكبر الجيوش في أوربا في ذلك الوقت، والتي لم يكن مؤيدوها في شبه الجزيرة نفسها، علاوة على ذلك، في بيدمونت، قليلين أو ضعفاء. وبالتالي، كانت المشكلة العسكرية هي: كيف ننجح في حشد قوة تمردية كانت قادرة لا فقط على طرد الجيش النمساوي من شبه الجزيرة، بل ومنعه أيضًا من العودة إلى الهجوم المضاد ـ نظرا إلى أن الطرد العنيف قد يعرض البنية المعقدة للإمبراطورية للخطر، وبالتالي تصهر جميع القوى المهتمة بتماسك الإمبراطورية وراء مشروع إعادة غزو إيطاليا.

قُدّمت العديد من الحلول المجردة للمشكلة، جميعها متناقضة وغير فعالة. وحتى عام ١٨٤٨ كان شعار بييدمونت «إيطاليا ستخوضها لوحدها»، لكنه كان يعني هزيمة كارثية. فكانت سياسات الأحزاب اليمينية في بييمدونت في ترددها والتباسها وخجلها، وتهوّرها في الوقت نفسه، هي السبب الرئيسي وراء هذه الهزيمة. فتلك الأحزاب، والتي لم تستطع سوى المكر، كانت سبب انسحاب جيوش الدول الإيطالية الأخرى، وجيوش نابولي وجيوش روما، وعندما أظهروا مبكرا جدًا أنهم يريدون توسيع بييمدونت وليس توسيع كونفدرالية إيطالية. فهم لم يدافعوا عن حركة المتطوعين، وإنما عارضوها. باختصار، أرادت أحزاب اليمين البيدمونتي النصر معقودًا لجنرالات بييدمونت، في حين أن هؤلاء كانوا غير قادرين على القيادة في حرب صعبة. لقد كان غياب السياسة الشعبية كارثيا. فكان الفلاحون اللومبارديون والفينيسيون المسجلون في النمسا من أكثر الأدوات فعالية لخنق ثورة فيينا، وبالتالي ثورة إيطاليا. بالنسبة إلى الفلاحين، كانت الحركة في لومباردي، مثل حركة فيينا، حركة محصورة بالنبلاء والطلاب. في حين كان على الأحزاب القومية الإيطالية، من خلال سياساتها، أن تحقق أو تساعد في انهيار الإمبراطورية النمساوية، بدلاً من سياسات المراوحة والتذبذب التي أدت إلى تحويل الأفواج الإيطالية (في الجيش

النمساوي) إلى واحدة من أصلب دعائم الرجعية النمساوية. ففي الصراع بين بيدمونت والنمسا، لم يكن الهدف الاستراتيجي هو تدمير الجيش النمساوي واحتلال أراضي العدو، لأن هذا سيكون هدفا طوباويا بعيد المنال. لكن كان بالأحرى أن يكون الهدف الاستراتيجي هو الذي يؤدي إلى حل التماسك الداخلي في النمسا، ومساعدة الليبراليين في الحصول على السلطة بحزم وتغيير الهيكل السياسي للإمبراطورية إلى دولة فيدرالية، أو على الأقل خلق حالة طويلة من الصراعات الداخلية داخلها والتي من شأنها أن تعطي مساحة لالتقاط الأنفاس للقوات الوطنية الإيطالية، والسماح لها بإعادة تجميع نفسها سياسيا(*) وعسكريا(٥٧)..

وبعد الهزيمة، وعندما بدا أن المشروع بأكمله معرض للخطر، سعى الذين أعلنوا الحرب تحت شعار «سوف تخوضها إيطاليا بمفردها» إلى كسب الدعم الفرنسي. وحدث هذا بالضبط في الوقت الذي كان فيه الرجعيون قد وصلوا إلى السلطة في فرنسا، جزئيا نتيجةً لدعم النمسا، وهم أعداء قيام دولة إيطالية موحدة قوية، مثلما هم أعداء لتوسيع بييدمونتي(٥٨). فلم ترغب فرنسا في إعطاء بيدمونت جنرالا من ذوي الخبرة، وكان على الأخيرة أن تلجأ إلى خدمات تشيرزانوفسكي.

وهكذا كانت القيادة العسكرية مسألة أكبر من قيادة الجيش والعمل وفق الخطة الاستراتيجية التي كان على الجيش تنفيذها. كما شملت التعبئة السياسية الثورية للقوى

(*) الخطأ نفسه ارتكبته سونّينو خلال الحرب العالمية، وكان ذلك في وجه متظاهري كادورنا. لم يرد سونّينو تدمير إمبراطورية هابسبرغ، ورفض كل سياسة قائمة على الجنسيات. (انظر الهامش اللاحق). وحتى بعد كابوتّو، وقع تبني سياسة وطنية في المقابل وعلى نحو مالثوسي، وهي بالتالي لم تؤدّ إلى نتائج أسرع كما كان يُتوقّع.

(٥٧) يعني ذلك أيّ تأييد لحق تقرير المصير الذي قد سمحَ لإيطاليا بتشكيل تحالفات مع مُختلف الأقليات الإثنية الساخطة داخل إمبراطورية هابسبورغ. كان جورجيوسونينو (١٨٤٧ ـ ١٩٢٤) سياسًا محافظًا، ورئيسًا للوزراء في عام ١٩٠٦، ومرة أخرى في عام ١٩٠٩، وزيرًا للخارجية خِلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٥ ـ ١٩١٨) لأجل كادورنا، راجع الهامش ص٢٤٣ أدناه.

(٥٨) هُزم جيش بييدمونت بقيادة تشرزانوفسكي على يد النّمساويين في نوفارا في مارس/أذار ١٨٤٩، كما عبرَّ عنه ماركس في صِراع الطّبقات في فرنسا: «تعرَّض بيدمونت لِلضرب، وكان تشارلز ألبرت قد تنازل عن العرش، وطرقَ الجيش النمساوي أبواب فرنسا». يمضي ماركس؛ ليصف كيف أن الحملة الفرنسية على إيطاليا، بدلاً من اتباع هدفها المُعلن بدعم الإيطاليين ضد النّمسا، تدخلت في الواقع ضد الجّمهورية الرُومانية. وفي ١١ ماي، رفضت الاجتماع الوطني عقوبة العزل ضد بونابارت ووزرائه. وكما وضّح ماركس: «المجلس الدستوري... تبنّى... في ١١ ماي أنّ التحالف المنمّق السلبي للجمهورية الفرنسية مع الشعوب المتصارعة يعني تحالفها الفاعل مع القوى الأوربية المضادة للثورة.

الشعبية التي ستثور بظهر العدو وتعوق تحركاته وخدماته اللوجستية؛ وإنشاء قوات مساعدة وقوات احتياطية ضخمة يمكن من خلالها استخلاص أفواج جديدة، والتي من شأنها أن تعطي للجيش «المحترف» جوا من الحماس والعزيمة.

لم تُنفَّذ سياسة التعبئة الشعبية حتى بعد عام ١٨٤٩؛ في الواقع، كانت هناك صراعات سخيفة حول أحداث عام ١٨٤٩ من أجل ترويع التيارات الديمقراطية. وانشغلت السياسة القومية اليمينية، خلال الفترة الثانية من النهضة الإيطالية، بالبحث عن مساعدة من فرنسا النابليونية، وخلق توازن بين قوة النمسا والتحالف الفرنسي. وهكذا أدت سياسات اليمين في عام ١٨٤٨ إلى تأخير توحيد شبه الجزيرة لأكثر من عقدين.

كان لتردد القيادة السياسية والعسكرية، والتذبذبات المستمرة بين الاستبداد والشرعية الدستورية، تداعياتها الكارثية داخل جيش بييدمونت أيضا. وقد نشير ببعض الثقة إلى أنه كلما زاد عدد الجيش ـ سواء بالمعنى المطلق ككتلة مجندة أو بالمعنى النسبي كنسبة من الرجال المعينين أي وفق نسبة المجندين مقارنة بإجمالي مجموع السكان ـ كلما زادت أهمية القيادة السياسية مقارنة بالقيادة الفنية العسكرية المحض. كان جيش بييمدونت يتمتع بقدرة قتالية عالية في بداية حملة ١٨٤٨ : فقد اعتقد اليمينيون أن هذه الروح القتالية كانت تعبيرًا عن روح عسكرية سلالية مجردة، وبدؤوا في وضع الحواجز لتقييد الحريات الشعبية ولجم التطلعات إلى مستقبل ديمقراطي. مما أدى إلى تراجع «معنويات» الجيش. هنا يكمن جوهر الجدل بأكمله حول «نوفارا المميتة». في نوفارا، لم يرغب الجيش في القتال، وبالتالي هُزم. اتهم «اليمينيون» الديمقراطيين بإدخال الجيش في السياسة فانقسم بعضهم على بعض: وهو اتهام غير باطل، بما أن الدستور قد «قام بتأميم» الجيش على وجه التحديد، وجعله عنصرا من عناصر السياسة العامة، وبالتالي عززه عسكريا. ويعتبر هذا الاتهام باطلاً من حيث أن الجيش لا يحتاج إلى الانقساميين، لكي يتحسس التغيير في القيادة السياسية، من خلال تراكم جمهرة من التغيرات الطفيفة، قد يبدو كل منها تافهًا، لكنها تؤدي إلى ولادة مناخ خانق. وبالتالي فإن أولئك المسؤولين عن الانشقاقات هم أولئك الذين غيروا القيادة السياسية، من دون أن يتوقعوا النتائج العسكرية التي سوف تترتب عن ذلك، هؤلاء الذين استبدلوا سياسة سيئة بالسياسة الجيدة السابقة، لأنها تنسجم مع هدفهم. ويمثل الجيش أيضًا «أداة» لتحقيق هدف معين، لكنه يتكون من بشر يفكرون وليس من الروبوتات التي يمكن استخدامها في حدود تماسكها الميكانيكي والجسدي. حتى إذا كان المرء يستطيع، بل يجب عليه، في هذه الحالة أيضا، أن

يتكلم بما هو مناسب للهدف، فإنه من الضروري أيضًا أن تكون مشروطة جميعًا بما يتوافق وطبيعة الأداة ذاتها. إذا ضربت مسمارًا بمطرقة خشبية بنفس القوة التي ستضربه بها بمطرقة فولاذية، فسوف يدخل المسمار إلى المطرقة بدلا من الجدار. إن القيادة السياسية الصائبة ضرورية حتى مع وجود جيش من المرتزقة المحترفين (حتى في أفواج المرتزقة تتطلب حدًّا أدنى من القيادة السياسية، بالإضافة إلى القيادة الفنية ـ العسكرية)؛ فكيف إذا كان الأمر يتعلق ضرورة بجيش قومي مجند؟ وتصبح المسألة أكثر تعقيدًا وصعوبة في حروب المواقع[٥٩]، والتي تخوضها الجماهير الضخمة القادرة على تحمل الضغط العضلي والعصبي والنفسي الهائل بمساعدة احتياطي كبير من القوة الأخلاقية. فقط القيادة السياسية البالغة المهارة القادرة على مراعاة أعمق لتطلعات ومشاعر تلك الجماهير البشرية، يمكن أن تمنع التفكك والهزيمة.

يجب أن تكون القيادة العسكرية دوما خاضعة للقيادة السياسية، أو بعبارة أخرى يجب أن تكون الخطة الاستراتيجية هي التعبير العسكري عن سياسة عامة معينة. بطبيعة الحال، قد يكون السياسيون في حالة معينة غير مؤهلين، بينما في الجيش هناك قادة يجمعون بين القدرة العسكرية والقدرات السياسية: هكذا كان الحال مع قيصر ومع نابليون. لكننا رأينا أن تغيير السياسات في حالة نابليون، مقترنا بافتراض أنه كان يمتلك أداة عسكرية، كانت عسكرية في صورة مجردة، هو ما أدى إلى سقوطه. وحتى في الحالات التي تتحد فيها القيادة السياسية والعسكرية في نفس الشخص، فإن اللحظة السياسية هي التي يجب أن تسود على اللحظة العسكرية. إن كتاب **شروح** ليوليوس قيصر هو مثال كلاسيكي على المزيج الذكي بين الفن السياسي والفن العسكري: ولم ير الجنود في قيصر فقط قائدًا عسكريًا كبيرًا وإنما بشكل خاص زعيمهم السياسي، زعيم الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن بسمارك، بعد كلوزفيتس، حافظ على تفوق اللحظة السياسية على اللحظة العسكرية. بينما سجل غليوم الثاني، كما سجل لودفيغ، ملاحظات غاضبة على جريدة كانت تنقل رأي بسمارك. وهكذا فاز الألمان تقريبًا بكل المعارك ببراعة، لكنهم خسروا الحرب.

هناك اتجاه معين للمبالغة في تقدير مساهمة الطبقات الشعبية في النهضة الإيطالية، مع التركيز بشكل خاص على ظاهرة المتطوعين. وقد كتب أتوري روتا في **نوفا ريفيستا ستوريكا** في عامي ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ أخطر الكتابات وأكثرها عمقا حول هذا

---

(٥٩) راجع «النِّضال السياسي والحرب العسكرية» في الصفحات ٣٢٧ ـ ٣٣٧ أدناه، ومُقدمة «الدَّولة والمُجتمع المدني» في الصفحات ٣٠٥ ـ ٣٠٨.

الموضوع. إضافة إلى الملاحظة التي وردت في هامش آخر[٦٠] حول الأهمية التي يجب منحها للمتطوعين، ينبغي الإشارة إلى أن كتابات روتا نفسها تُظهر كيف تم النظر إلى المتطوعين بعدم الرضا والتخريب من قبل سلطات بيدمونت ـ وهو ما يؤكد قيادتهم السياسية العسكرية السيئة. ويمكن لحكومة بييدمونت أن تجند الجنود بالقوة داخل أراضيها بالتناسب مع سكانها، تمامًا كما يمكن للنمسا أن تفعل في أراضيها وبالتناسب مع عدد أكبر من السكان. إن قيام حرب شاملة على أساس هذه الشروط كان دائمًا كارثيا على بيدمونت بعد وقت معين. وبالنظر إلى المبدأ القائل إن «إيطاليا سوف تخوضها لوحدها»، كان من الضروري إما أن تقبل على الفور باتحاد كونفدرالي مع الولايات الإيطالية الأخرى، أو اقتراح وحدة إقليمية على أساس شعبي جذري بحيث تُشجع الجماهير على أن تثور ضد الحكومات الأخرى، وتشكيل جيش من المتطوعين، يهبُّ لنجدة البيدمونتيين. لكن هنا تكمن المشكلة. إذ لم تكن الاتجاهات اليمينية في بيدمونت ترغب في الحصول على مساعدة، معتقدةً أنها يمكن أن تهزم النمساويين بقوات بيدمونت النظامية وحدها (ومن غير المفهوم كيف كان بإمكانهم الحصول على مثل هذا الافتراض)، أو ربما كانت ترغب في الحصول على المساعدة المجانية (وهنا أيضًا من غير المفهوم كيف يمكن للسياسيين الجديين أن يطلبوا مثل هذا الأمر السخيف). وفي الحياة الواقعية، لا يمكن للمرء أن يطالب بالحماس، ويقدم التضحية، إلخ، من دون أن يقدم أي شيء في المقابل، حتى حينما يتعلّق الأمر برعايا البلد ذاته؛ فكيف إذا كان الأمر يتعلق بالطلب من رعايا من خارج ذلك البلد أن يقدموا الشيء ذاته بناء على برنامج عام ومجرد وبناء على إيمان أعمى في حكومة بلد بعيد. هذه كانت مأساة عامي ١٨٤٨ و١٨٤٩، ولكن من المؤكد أنه من العدل إنصاف الشعب الإيطالي. فيجب أن تنسب المسؤولية عن الكارثة إما إلى المعتدلين أو إلى حزب العمل ـ وبعبارة أخرى، في التحليل الأخير، إلى عدم النضج والفعالية الهائلة للطبقات الحاكمة.

هذه الملاحظات المتعلقة بأوجه القصور في القيادة السياسية والعسكرية في النهضة الإيطالية يمكن أن تقابلها حجة تافهة للغاية تقول: «لم يكن هؤلاء الرجال ديماغوجيين، ولم يدخلوا في الديماغوجية». وهناك تفاهة أخرى واسعة الانتشار تستخدم للرد على الأحكام السلبية التي تصدر بشأن القدرات الاستراتيجية لقادة الحركة الوطنية تتمثل في تكرار الادعاء بأن قدرة الحركة القومية على العمل ترجع إلى جدارة

(٦٠) راجع «النّزعة التطوعية والجماهير الاجتماعية»، صص ٣٠٠ ـ ٣٠٣ أدناه.

الطبقات المثقفة بمفردها. حيث يكون من الصعب رؤية أين تكمن الجدارة. فجدارة الطبقة المثقفة، بسبب وظيفتها التاريخية، هي قيادة الجماهير الشعبية وتطوير عناصرها التقدمية. وحينما تكون الطبقة المثقفة غير قادرة على أداء وظيفتها، يجب على المرء ألا يتحدث عن الجدارة وإنما عن انعدامها ـ وبعبارة أخرى، عن عدم النضوج والضعف الجوهري. وبالمثل، من الضروري أن نكون واضحين حول مصطلح، ومفهوم الديماغوجية، إذا ما أخذ المرء الديماغوجية بمعناها الأولي. هؤلاء الرجال في واقع الأمر لم يكونوا قادرين على قيادة الشعب، ولم يكونوا قادرين على إثارة حماسه وإلهاب عواطفه. هل حققوا على الأقل الغاية التي وضعوها لأنفسهم؟ قالوا إنهم يهدفون إلى إنشاء دولة حديثة في إيطاليا، وهم في الحقيقة، أنتجوا دولة لقيطة. كانوا يهدفون إلى تحفيز تكوين طبقة حاكمة مكثفة وحيوية، ولم ينجحوا، وكانوا يهدفون إلى دمج الشعب في إطار دولة جديدة، ولم ينجحوا. ومن عواقب ذلك الفشل الحياة السياسية المتردية من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٠٠، وظهور نزعة التمرد الأساسية والدائمة للطبقات الشعبية الإيطالية، والوجود الضيق والمصدوم للطبقة الحاكمة المتشتتة والجبانة. ونتيجة ذلك أيضًا هو الموقف الدولي للدولة الجديدة التي تفتقر إلى الاستقلال الذاتي لأنها استنزفت داخليا بواسطة البابوية وبالسلبية المتجهمة للسواد الأعظم من الشعب. وفي الواقع كان يمينيو النهضة ديماغوجيين كبارًا. لقد حولوا الشعب ـ الأمة إلى أداة، إلى شيء، وحطوا من قيمته. وهنا تكمن الديماغوجية الأعظم والأكثر ازدراء. ونعني بالتحديد أن المصطلح قد افترضته الأحزاب اليمينية عندما جادلت ضد أحزاب اليسار ـ على الرغم من أن الاحزاب اليمينية دائمًا كانت هي التي أظهرت أسوا ديماغوجية، وهي غالبا ما ناشدت حثالة المجتمع (مثل نابليون الثالث في فرنسا). [١٩٣٤ : الإصدار الأول ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠].

العلاقة بين المدينة والريف خلال النهضة الإيطالية وفي بنية الانتماء القومي

لا تسير العلاقات بين سكان المدينة وسكان الريف بنسق واحد، ولاسيما في إيطاليا. لذلك من الضروري تحديد ما هو المقصود بـ«الحضري» و«الريفي» في الحضارة الحديثة، وما هي التركيبات التي قد تنجم عن حقيقة كون الأشكال القديمة والعتيقة لا تزال موجودة في التركيب العام للسكان، إذا ما تمت دراسته من وجهة نظر أكبر وأقل كثافة. ففي بعض الأحيان، تحدث المفارقة بحيث يكون النمط الريفي هو أكثر تقدمية من النوع الحضري المزعوم.

تكون المدينة» الصناعية» دائمًا أكثر تقدمية من الريف الذي يرتبط بها بشكل عضوي. لكن ليست كل المدن الإيطالية «صناعية»، بل أن عددًا أقل من المدن الصناعية عادة ما يكون صناعيًا. هل المدن الإيطالية «المئة» مدنٌ صناعية؟[٦١] هل تكتل السكان في المراكز غير الريفية التي تبلغ مثليها تقريبًا في فرنسا، يبين أن التطور الصناعي في إيطاليا هو ضعف نظيره في فرنسا؟ إن التمدن في إيطاليا ليس ظاهرة صرفة ولا «خاصة»، من ظواهر التطور الرأسمالي أو من ظواهر الصناعة الكبيرة. فنابولي التي كانت لفترة طويلة أكبر مدينة إيطالية والتي لا تزال واحدة من أكبر المدن، ليست مدينة صناعية: ولا روما ـ التي هي في الوقت الحاضر أكبر مدينة إيطالية. ومع ذلك، توجد في هذه المدن التي تنتمي إلى العصور الوسطى أيضًا نويات قوية لسكان من نمط مدني حديث؛ ولكن ما هو موقعهم النسبي؟ إنهم مغمورون ومظلومون ومطحونون من قبل الجزء الآخر، وهو ليس من النوع الحديث، ويشكل الغالبية العظمى. إنها مفارقة «مدن الصمت»[٦٢].

توجد في هذا النوع من المدن، بين جميع الفئات الاجتماعية، وحدة إيديولوجية مدنية ضد الريف، وهي وحدة لا تفلت عنها حتى النوى الأكثر حداثة من حيث الوظيفة المدنية (وهناك مثل هذه النوى). هناك كراهية وازدراء إزاء «الفلاحين»، وتنتظم جبهة مشتركة ضمنية ضد مطالب الريف، والتي، حينما يتم تحقيقها، ستجعل من المستحيل وجود هذا النوع من المدينة. في المقابل، وفي الريف نفور، ليس أقل تشددًا أو اتقادًا ـ تجاه المدينة، لكل المدينة وجميع الفئات التي تشكلها، وقد يكون حقدًا فطريًا. إن هذه العلاقة العامة معقدة جدًا في الواقع، وتظهر في أشكال تبدو متناقضة ظاهريًا. واكتسبت أهمية كبيرة إبان الصراعات التي رافقت النهضة الإيطالية، عندما كانت أكثر من ذلك بكثير وأكثر فعالية مما هي عليه اليوم.

---

(٦١) يعرف غرامشي «المدن المئة» في الماضي والحاضر، ص ١٩٤، بأنها «التكتُّلات المكوّنة من البرجوازية الرِّيفية في بلدات ما، والتكتُل في قُرى الفلاحين من جماهير كبيرةٍ من الزراعيين والفلاَّحين الذين لا يملكون أرضًا في المناطق التي توجد فيها مناطق واسعة من الأراضي (بوغلييه، صقلية)».

(٦٢) أطلقَ دانونزيو تسمية «مُدن الصَّمت» على سلسلة من القصائد، بشكل أساسي سوناتات، في كتابه إلترا، وهو الكِتاب الثاني. هذه المدن_في رارا، بيزا، رافينا، ريميني، أسيزي، سبوليتو، غوبيو، أوربينو، بادوفا، لوكا، بستويا، براتو، بيروجيا، سبيلو، مونتيفالكو، نارني، تودي، أورفيتو، أريزو، كورتونا، برغامو، كارارا، فولتيرو، فيشينزا، بريشيا_ وجميع هذه المدن كان لها ماضٍ عريق، ولكنها الآن ذات أهميةٍ ثانويةٍ، وبعض منها لا يعدو أن يكون مُجرد قريةٍ تقع في ساحة نصبٍ تاريخي تشهد على مجدها.

أول مثال على هذه التناقضات الظاهرية يمكن دراسته في حقبة الجمهورية البارثينوبية ١٧٩٩[٦٣]. حيث سُحقت المدينة من قبل الريف الذي انتُظم في عصابات الكاردينال روفو ـ لسبب مزدوج. ففي المرحلة الأرستقراطية الأولى وفي المرحلة البرجوازية اللاحقة، تم إهمال الريف تمامًا. ومن جهة ثانية فرضت الجمهورية حجرًا على قيام انتفاضة من النوع اليعقوبي، وصادرت ممتلكات أصحاب العقارات، الذين كانوا ينفقون مداخيلهم الزراعية في نابولي، وبالتالي حرمت الجماهير الكبيرة من مصادر دخلها ومعيشتها. فلم تحصد تلك الجمهورية غير مبالاة شعب نابولي، إذا لم نقل حصد عدائهم. علاوة على ذلك، ظهر تشكّل جنيني للعلاقة التاريخية بين الشمال والجنوب، وهي علاقة مماثلة لتلك الموجودة بين المدينة العظيمة وريف شاسع. ولم تكن تلك العلاقة، في الواقع، علاقة عضوية طبيعية بين مقاطعة ريفية وعاصمة صناعية، وإنما برزت بين منطقتين شاسعتين تتميزان بالتقاليد المدنية والثقافية المختلفة جدًا، وقد أبرزت بذلك ملامح وعناصر صراع القوميات. ما كان لافتا بشكل خاص خلال فترة النهضة الإيطالية كان حقيقة أنه، في الأزمات السياسية، كان الجنوب هو السباق بالمبادرة: ١٧٩٩ نابولي، ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ باليرمو، ١٨٤٧ ميسينا وصقلية، ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨ صقلية ونابولي. أما الحقيقة الأخرى التي كانت بارزة، فهي الطابع الخاص لكل من هذه الحركات المفترضة في وسط إيطاليا، وهي أشبه بمنتصف الطريق بين الشمال والجنوب؛ واستمرت فترة المبادرة الشعبية (أو الشعبية نسبيا) من ١٨١٥ عام حتى عام ١٨٤٩ وبلغت ذروتها في توسكانا والولايات البابوية (يجب أن يعتبر دائمًا الروماني واللونيجياني منتميين إلى المركز الوسط). وتكررت هذه الخصائص أيضًا: أحداث يونيو ١٨١٤ التي بلغت ذروتها في مناطق معينة من مناطق

(٦٣) أُعلنَت جمهورية بارثينوبيا في نابولي في يناير/كانون الثاني عام ١٧٩٩، عندما اقتربَ جنود نابليون. وكانت الجمهورية من عمل برجوازية «اليعاقبة» المُستنيرة، وهو جزءٌ كبير من الطبقة الأرستقراطية بالمدينة، انضمَ إليه (على سبيل المثال فينسينزوكوكو راجع الهامش ١١، ص١٥٤ أعلاه)، لكن القوات الفرنسية كبحَت الأهداف الثّورية للبرجوازية النابولية، وحالت دون تقويض الإقطاعية التي كان من المُمكن أن تفوز بالرِّيف، وقامَ الكاردينال روفو، بِدعم من بريطانيا، بإثارة الرِّيف ضد المدينة. وعندما أُجبر الفرنسيون على الانتكاسات العسكرية في مارس/أذار، كانت أيام الجمهورية معدودة، وكان النِّظام البرجوازي يتعرض للهجوم من الخارج ومن حركة «سانفيديستي»_ وهي حركة تدعم البروبونيين صفوف البروليتاريا المثلى في الداخل، واستسلمَت فيبونيو بعد عرض عفو سخي من روفو، ثم تبرأ البوربون من هذا العفو، وتلا ذلك قمعٌ شرس، مع ١٢٩ عملية إعدام ووضع الآلاف في السجن والمنفى، الشيء الذي أهلك المُثقفين في نابولي، ودمر أخيرًا أي أساس توافقي لحكم بوربون.

الوسط (رومانيا ومارتشي)؛ فالأزمة التي بدأت في صقلية في عام ١٨٩٣ ، وانتشرت في الجنوب ولونيجيانا، وبلغت ذروتها في عام ١٨٩٨ في ميلانو؛ وفي عام ١٩١٩ كانت هناك غزوات لأراضي الجنوب وفي صقلية، وفي عام ١٩٢٠ ، قامت حركة احتلال المصانع في الشمال[٦٤]. إن هذا التزامن النسبي والتناغم من جهة يظهر وجود هيكل سياسي اقتصادي متجانس نسبيا منذ عام ١٨١٥ في إيطاليا. ويُظهر أن القطاع الأضعف والأكثر هامشية كان أول القطاعات مبادرة في الأزمات.

يمكن أيضًا دراسة العلاقة بين المدينة والريف والمتعلقة بين الشمال والجنوب من حيث اختلاف المفاهيم الثقافية والمواقف العقلية. وتم بالفعل تقديم تلميح إلى حقيقة أن كروتشه وفورتوناتو، في بداية القرن، تزعما الحركة الثقافية بالشمال (المثالية ضد الوضعية، والكلاسيكية ضد النزعة المستقبلانية)[٦٥]. وتجدر الإشارة إلى أن صقلية تميز نفسها عن الجنوب، بما في ذلك من الناحية الثقافية: فإذا كان من الممكن النظر إلى كريسبي على أنه رجل الصناعة الشمالية، فإن بيرانديلو أيضًا أقرب إلى تمثيل المدرسة المستقبلانية. وجنتيلي والواقعية أيضًا أقرب إلى الحركة المستقبلانية (وتفهم بالمعنى الواسع، على أنها معارضة للكلاسيكية التقليدية؛ أي كشكل من أشكال الرومنطيقية المعاصرة)[٦٦]. وتختلف طبقات المثقفين في الشمال والجنوب من حيث البنية والأصل: ففي جنوب إيطاليا، لا يزال نوع المثقف المهيمن هو المحامي

---

(٦٤) كانت أحداث يونيو ١٨١٤ عبارةً عن سلسلة من الثورات البرجوازية، فيما يتعلق بمحاولة مورا لتوحيد إيطاليا من قاعدته في نابولي. هُزم مورا من قبل النِّمسا وبينفيتولينتيو، وفروا إلى كورسيكا. أطلق النمساويون موجةً من القمع تستهدف الليبراليين البرجوازيين المتورطين في الانتفاضة. بالنسبة إلى الفاشية الصقلية لعام ١٨٩٣ ـ ١٨٩٣ ، راجع الهامش ٢٥ ، ص١٦٢). وفي عام ١٨٩٨ تظاهر عُمال ميلانو ضد ارتفاع الأسعار ونقص الغِذاء، وتم قمعهم بشكلٍ دموي من قِبل الجِنرال بافابيكاريس. لاحتلال المصانع في عام ١٩٢٠ ، راجع المقدمة العامة، ص xliii.

(٦٥) راجع الهامش ٧٢، والهامش ٣٩، ص١٦٨.

(٦٦) كان كريسبي وبيرانديللو وجنتيلي صقليين.

وتم إطلاق الحركة المُستقبلية من قبل مارتيني في بيانه المُستقبلي لعام ١٩٠٩ ، واحتفى بحيوية العصر الحديث، لاسيما في التقدُّم التِقني. في رسالة ١٩٢٢ إلى تروتسكي الذي كان قد طالبه بمعلوماتٍ عن مُستقبلية كتابه الأدب والثورة، وصف غرامشي كيف أن العُمال قبل الحرب العالمية «قد رأوا في المُستقبلية عناصِر الصِراع ضد الثَّقافة الأكاديمية في إيطاليا، المُعادية والغريبة عن الجماهير الشَّعبية...». لكن اتخذ المُستقبليون خِلال الحرب مواقف تُرحِب بالتدخُل الاستعماري، وتقاربت مواقفهم من جهة مع الفاشية، ومن جهة أخرى مع قومية دانونزيو، وفي النهاية كان مارينيتي مرشحًا برلمانيًا على قائمة موسوليني في عام ١٩١٩.

المبتذل الذي يتوسط بين الجماهير الفلاحية ومالكي الأراضي وأجهزة الدولة. وفي الشمال فإن نوع المثقف المهيمن هو «التقني» في المصانع، الذي يعمل كحلقة وصل بين كتلة العمال وإدارة المصانع. أما الصلة مع الدولة فهي وظيفة المنظمات النقابية العمالية والأحزاب السياسية، بقيادة طبقة مثقفة جديدة تمامًا (نقابة الدولة الحالية[٦٧]، والتي أدت إلى الانتشار المنظم لهذا النوع الاجتماعي على المستوى القومي بطريقة أكثر تماسكًا وشمولاً مما كان ممكنًا لنقابات العمال القديمة، وبمعنى ما أداة توحيد معنوي وسياسي).

يمكن دراسة هذه العلاقة المعقدة بين المدينة والريف في البرامج السياسية العامة التي تكافح من أجل فرض نفسها قبل أن يستولي الفاشيون على السلطة الحكومية. فكان برنامج جيوليتي[٦٨] والليبراليين الديمقراطيين يهدف إلى خلق كتلة «حضرية» (من الصناعيين والعمال) في الشمال؛ وأن تكون هذه الكتلة أساسًا لنظام الحماية الاقتصادية، وتعزيز الاقتصاد والهيمنة الشمالية. وتم تقليص دور جنوب إيطاليا إلى حالة سوق شبه استعمارية، ومصدر للمدخرات والضرائب، وكان يتم ضبطه عن طريق اتخاذ تدابير من نوعين: أولا، إجراءات الشرطة: أي قمع لاذع للحركات الشعبية، وما يرافقه من مذابح بحق الفلاحين.[*] ثانيا، تدابير الشرطة السياسية: أي التفضيل الشخصي لطبقة «المثقفين» ـ في شكل وظائف في الإدارة العامة؛ والترخيص لنهب الإدارة المحلية مع الإفلات من العقاب؛ وتطبيق التشريع الكنسي بشكل أقل صرامة من أي مكان آخر، وترك مساحات كبيرة من الأوقاف بيد رجال الدين، إلخ ـ وهو ما يعني دمج العناصر الجنوبية الأكثر نشاطا «بشكل فردي» في القيادات العليا للدولة، مع امتيازات «قضائية» بيروقراطية خاصة، إلخ. وبالتالي فالطبقة الاجتماعية التي كان بإمكانها تنظيم وتوحيد السخط الجنوبي المزمن، أصبحت بدلاً من ذلك أداة

---

(٦٧) أي «الاتحادات المِهنية» التي كان العُمال ينتمون إليها بشكلٍ إلزامي في إيطاليا الفاشية.

(٦٨) سيطرَ جيوفاني جيوليتي (١٨٤٢ ـ ١٩٢٨) على السّياسة البرلمانيّة الإيطالية خلال أعوام ١٩٠٠ ـ ١٩١٤، وكان رئيس الوزراء في الأعوام ١٨٩٢ ـ ١٨٩٣، ١٩٠٦ ـ ١٩٠٩، ١٩١١ ـ ١٩١٤ و١٩٢٠ ـ ١٩٢١ (عندما شجّع الفاشيين على أنّهم قوة موازنة للاشتراكيين). يقوم غرامشي بتحليل سياسته بمزيد من التّفاصيل في بعض المواضيع.

(*) في نعي جيوليتي في مختارات جديدة، في الأول من أغسطس عام ١٩٢٨، أعرب المُشاهد (ميسورلي) عن دهشته؛ لأن جيوليتي كان يعارض بشدة أي نشر للاشتراكية أو النقابية في الجنوب، ولكن في الواقع يُعتبر الأمر طبيعيًا وواضحًا؛ لأنّ الإصلاحات الحمائية للطّبقة العاملة، والتّعاونيات والأشغال العامة لا تكون ممكنة إلاّ إذا كانت جزئيّة، وبعبارةٍ أخرى، فإن كل امتياز يفترض مسبقًا تضحية شخص ما واستغلاله.

لسياسة الشمال، وهو نوع من الشرطة الخاصة المساعدة. ولم ينجح السخط الجنوبي، بسبب الافتقار إلى القيادة، في أن يعبر عن نفسه بالشكل السياسي المألوف؛ فمظاهره التي تجد تعابيرها في الاضطراب الفوضوي فقط، قُدمت «كقضية تخص الشرطة» والمحاكم. في الواقع، حرض رجال مثل كروتشه وفورتوناتو على هذا الشكل من الفساد، حتى بشكل سلبي وغير مباشر، من خلال مفهومهم المهووس عن الوحدة[*][٦٩].

كان هناك أيضًا عامل أخلاقي سياسي لا ينبغي نسيانه؛ وهو حملة التخويف التي شنت ضد كل تأكيد، مهما كان موضوعيًا، بأن هناك دوافع للصراع بين الشمال والجنوب. قد يتذكر المرء انتهاء التحقيق في قضية بايس ـ سيرا في سردينيا، بعد الأزمة التجارية في العقد ١٨٩٠ ـ ١٩٠٠؛ وأيضًا كان الاتهام، الذي ذكر سابقا، الموجه من قبل كريسبي ضد فاشيي صقلية، بأنهم عملاء لصالح الإنكليز[٧٠]. وكان هذا الشكل من النزعة الوحدوية الهستيرية سائدًا بشكل خاص بين المثقفين الصقليين (نتيجةً لضغط الفلاحين الكبير على طبقة نبلاء الأرض، وكذلك نتيجة لشعبية كريسبي المحلية)؛ حتى أنها كشفت عن نفسها مؤخرا في هجوم ناتولي ضد كروتشه بسبب إشارة غير ضارة إلى انفصال صقلية في علاقة بمملكة نابولي (انظر رد كروتشه في **كريتيكا**)[٧١].

كان برنامج جيوليتي «غضبيًا» بسبب عاملين: الأول ظهور المتعصبين في الحزب الاشتراكي إلى المقدمة تحت قيادة موسوليني، ومغازلتهم الجنوبيين (تبادل حر، انتخابات مولفيتا، إلخ)، الأمر الذي قوض الكتلة المدنية الشمالية؛[٧٢] والعامل

(*) راجع حلقة فورتوناتو . سالفيميني في ما يتعلّق بالوحدة، سردها بريزوليني في الطّبعة الأولى من الثقافة الإيطاليّة.

(٦٩) بالنسبة إلى فورتوناتو، راجع الهامش ٣٩، ص١٦٨. وبالنسبة إلى لساليميني، انظر ص XX وما يليها من المقدمة العامة. نشرت مجلة الوحدة التي أسّسها سالفميني أعوام ١٩١١ ـ ١٩١٥ و١٩١٨ ـ ١٩٢٠، واقترح على غرامشي اسم الهيئة الرّسمية اللاّحقة للحزب الشيوعي الإيطالي الذي تأسّس في عام ١٩٢٤. في الطبعة الأولى لـ الثقافةِ الإيطالية (راجع الهامش ٤١، ص١٦٨)، كتب برزوليني عن الوحدة: «عنوانها جاء من السناتور فورتوناتو، المَعنية بـ «وحدة إيطاليا» التي، بالنّسبة إلى عقل المؤرّخ، قد بدت بشكل دائم كأنه المتُحقق بشكل صلب لا بشكل كامل».

(٧٠) راجع الهامش ٢٦، ص١٦٢.

(٧١) راجع لويجي ناتولي، المُطالبات من خلال الثّورات الصقلية من ١٨٤٨ ـ ١٨٦٠، وعلّق عليها غرامشي في الماضي والحاضر، صص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٧٢) بالنسبة إلى الجناح المتصلّب من الحزب الاشتراكي الإيطالي، راجع المقدمة العامة، كانوا يعارضون=

الثاني: إقرار حق الاقتراع العام، الذي أدى إلى زيادة القاعدة البرلمانية لجنوب إيطاليا إلى حد غير مسبوق، وجعل الفساد الفردي صعبا (كثرة عدد الناخبين جعل عملية الرشوة صعبة ـ وبالتالي ظهور البلطجية السياسية). فغير جيوليتي التحالفات: واستعاض عن الكتلة المدنية (أو بالأحرى جعلها مقابلها، وذلك لمنع انهيارها الكامل) «بميثاق جينتيلوني»(٧٣). ونتج عن ذلك في نهاية المطاف تكوّن كتلة بين الصناعة الشمالية ومزارعي الريف «العضوي والعادي» (تزامنت القوى الانتخابية الكاثوليكية جغرافيا مع تلك الاشتراكية: أي أنها كانت منتشرة في الشمال والوسط)؛ ونالت الكتلة الجديدة دعما إضافيا في الجنوب وكذلك ـ على الأقل إلى حد يكفي لـ«تعديل» بشكل مرض عواقب توسيع جمهور الناخبين.

كان البرنامج الآخر أو النهج السياسي العام هو النهج الذي يمكن أن يطلق عليه اسم كورييري ديلا سيرا، أو لويجي ألبيرتيني(٧٤). ويمكن اعتباره تحالفًا بين قسم من الصناعيين الشماليين (برئاسة أسياد صناعة النسيج والقطن والحرير ـ وهم يمثلون الأصل، وبالتالي من دُعاة التبادل الحر) وبين الكتلة الريفية للجنوب الإيطالي. ودعم كوريري سالفيميني ضد جيوليتي في انتخابات مولفيتا من عام ١٩١٣ ودعم أولا وزارة سالاندرا ومن ثمّ وزارة نيتي(٧٥) ـ وبعبارة أخرى، دعم أول حكومتين تم

=أي تعاون، ولو بشكل غير مباشر، مع البرجوازيّة الحكوميّة ـ ومن ثم كان من المستحيل أن تستمر الكتلة الفعّالة بين جيوليتي والقادة الإصلاحيين للحزب الاشتراكي الإيطالي. كان موسوليني، بصفته رئيس تحرير جريدة أفانتي، المتحدّث الرّسمي حتى انشقاقه في عام ١٩١٤. وبالنسبة إلى انتخاب مولفيتا، عام ١٩١٣، راجع الفقرة الآتية؛ كما يشرح غرامشي، فقد ظهرت جريدة «كوريراديلاسيرا»، صوت الصناعيين اللومبارديين؛ إذ استكشف تحالفًا جديدًا مع «الكتلة الجنوبيّة» مكان سياسة جيوليتي غيرلاالعمليّة مع القادة الإصلاحيين للطّبقة العاملة الشّمالية.

(٧٣) في انتخابات عام ١٩١٣، جاءت أول انتخابات في ظِل حق الاقتراع العام ـ توصل جيوليتي إلى اتفاقٍ مع الكونت جنتيلوني، رئيس الاتّحاد الانتخابي الكاثوليكي لإيطاليا، حيث سيدعم النّاخبون الكاثوليك المرشّحين الحكوميين من أجل وقف تقدُّم الاشتراكيين.

(٧٤) أصبحَ لويجي ألبرتيني (١٨٧١ ـ ١٩٤١) رئيس تحرير كوريري دي لاسيرا في عام ١٩٠٠، وأسّسها لتكون الصَّحيفة البرجوازية الكُبرى في إيطاليا. فقد كان محافظًا ليبراليًا، يشجّع على التّدخلِ في الحربِ ولكنّه مناهض للفاشية. تمَّت إقالته من رئاسةِ تحريرِ الصّحيفة في عام ١٩٢٥، لينضوي بعدها كوريبي مُتماشيًا مع النّظام الفاشي.

(٧٥) . كان أنطونيو سالاندرا (١٨٥٣ ـ ١٩٣١)، سياسيًا برجوازيًا يمينيًا، شغل منصب رئيس الوزراء في الأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٥؛ واضطر إلى الاستقالةِ تحت ضغط الحياديين بسبب دعمِه للتّدخل في الحرب، ولكنّه أصبحَ رئيسًا للوزراء مرةً أخرى عامي ١٩١٥ ـ ١٩١٦ بعد أن فاز ونجح مؤيدو التدخل في المعركة.

تشكيلها من قبل السياسيين الجنوبيين(*)[76].

إن توسيع حق الاقتراع في عام ١٩١٣ أثار أول بوادر تلك الظاهرة والتي سوف تبلغ ذروتها في أعوام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ نتيجةً للخبرة التنظيمية السياسية التي اكتسبتها الجماهير الفلاحية خلال الحرب ـ أي الانهيار النسبي للكتلة الريفية الجنوبية، وانفصال الفلاحين عن مالكي الأراضي الكبار بقيادة جزء من المثقفين كانوا ضباطا خلال الحرب. وهكذا ولدت الدعوة السردينية (ساردیزمو)[77]، وقام الحزب الإصلاحي الصقّلي (أو ما يسمى بكتلة بونومي البرلمانية والنواب الصقليين الإثنين والعشرين)[78]، بجناحها الانفصالي المتطرف الذي تمثله **سيسيليا نوفا**؛ ونشأت في الجنوب الإيطالي مجموعة التجديد المكونة من المحاربين القدماء الذين حاولوا إقامة أحزاب عمل إقليمية مشابهة لحزب ساردينيا(**)[79]. في هذه الحركة، تتناقص الاستقلالية الذاتية لجماهير الفلاحين بشكل تدريجي من سردينيا عبر الجنوب الإيطالي إلى صقلية، اعتمادًا على القوة المنظمة والهيبة والضغط الإيديولوجي الذي مارسه ملاك الأراضي الكبار. في صقلية يكون هؤلاء منظمين تنظيمًا جيدًا وموحدين، أما في سردينيا من ناحية أخرى يكون لهم أهمية أقل نسبيًا. إن الاستقلال النسبي

(*) يجب أن نعتبر الصقليين على نحو منفصل. فقد كان لهم دائمًا نصيب الأسد في الوزارات من عام ١٨٦٠ فصاعدًا، وتولّى العديد منهم منصبَ رئيس المجلس ـ على عكس بلدان الجنوب، فكان أول قائد لهم سالاندرا. يعود تفسير هذا الغزو الصّقلي إلى سياسة الابتزاز التّي مارستها أحزاب الجزيرة التي ظلّت تضمر روحًا «انفصاليّة» لصالح إنكلترا. كان اتّهام كريسبي، بشكلٍ غير مدروس، تعبيرًا عن قلقٍ استحوذَ على المجموعة الأكثر حساسيّة ومسؤولية في الفئة الحاكمة الوطنية.

(٧٦) انظر الهامش ٢٦، ص ١٦٢.

(٧٧) حركة استقلالية ساردينية، تطوّرت بعد الحرب العالميّة الأولى. تأسّس حزب العمل الساردينى عام ١٩٢٠، لكنّه انقسم عندما جاء الفاشيون إلى السّلطة، فانضمَّ قسمٌ منه إلى الفاشية، وانضمَّ آخر، بقيادة إيميل ولوسو، إلى المعارضة الإفانتينية؛ فتمَّ نفي قادتها، ولكنّهم عادوا ليحيوا الحزب خلال فترة المُقاومة (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥).

(٧٨) كان إيفانو بونومي (١٨٧٣ ـ ١٩٥٢) في البداية إشتراكيًا إصلاحيًا، فطرد من الحزب الاشتراكي الإيطالي مع بيسولاتي في عام ١٩١٢، وبقي في البرلمان كسياسي وسطي مستقل، وشغل منصب رئيس الوزراء في الأعوام ١٩٢١ ـ ١٩٢٢.

(**) انظر مراجعة توراكا *Volontà*، تحول الشعب الروماني، إلخ.

(٧٩) فرامشيسكو توراكا (١٨٥٣ ـ ١٩٣٨)، أُستاذ الأدب المقارن، والإيطالي في وقتٍ لاحق، في جامعة نابولي، وسيناتور منذ عام ١٩٢٠.

للطبقة المثقفة المعنية يختلف وفق منطق مماثل ـ أي في تناسب عكسي مع الاستقلال النسبي لملاك الأراضي.(*)

من أجل تحليل الوظيفة الاجتماعية والسياسية للمثقفين، من الضروري أن نتذكر وندرس موقفهم النفسي تجاه الطبقات الأساسية التي احتكوا بها في شتى المجالات[٨٠]. هل لديهم موقف «أبوي» تجاه الطبقات الوظيفية؟ هل يعتقدون أنهم يمثلون التعبير العضوي عنها؟ هل لديهم موقف «تبعي» للطبقات الحاكمة، أو أنهم يعتقدون أنهم أنفسهم قادة لتلك الطبقات الحاكمة، وجزء أساسي منها؟ وخلال فترة النهضة الإيطالية، كان لما يسمى حزب العمل موقف «أبويّ»؛ فلم يحرز سوى نجاح محدود في إقامة صلة بين الجماهير الشعبية العريضة وبين الدولة. ولم تكن النزعة «التحويلية»[٨١] سوى تعبير برلماني عن استيعاب حزب العمل وبطريقة جزئية من قبل المعتدلين، وعن كون الجماهير الشعبية محرومة من القيادة بدلا من أن تكون مستوعبة في حضن الدولة الجديدة.

إن العلاقة بين الريف والمدينة هي نقطة الانطلاق الضرورية لدراسة القوى الدافعة الأساسية للتاريخ الإيطالي، والنقاط المبرمجة التي يجب على ضوئها أن نعالج ونحاكم سياسات حزب العمل خلال فترة النهضة الإيطالية. وبشكل تخطيطي، الحصيلة أقرب إلى التالي: ١ ـ القوة المدنية الشمالية؛ ٢ ـ القوة الريفية الجنوبية؛ ٣ ـ القوة الريفية الشمالية الوسطى؛ ٤ ـ القوة الريفية في صقلية؛ ٥ ـ قوة سردينيا. وتحافظ أولى هذه القوات على مهام «القاطرة» في أي حال؛ لذلك ما هو مطلوب هو البحث عن تركيبات مختلفة «أكثر فائدة» لبناء «قطار» التقدم عبر التاريخ بأقصى سرعة ممكنة. في الوقت نفسه كانت القوة الأولى تعاني من مشاكلها الخاصة: أي المشاكل الداخلية المتعلقة بالتنظيم، وكيفية التعبير عن التجانس الخاص بها وبلورتها، ومشاكل القيادة العسكرية السياسية (هيمنة بييدمونت[٨٢]، العلاقة بين ميلانو وتورينو، إلخ). ومن الثابت في الأمر أنه إذا حققت هذه القوى مستوى معينا من الوحدة والجاهزية

(*) لا ينبغي فهم «المُثقفين» على أنهم الطَّبقة المقصودة عادةً بهذا المُصطلح، وإنما كل الطَّبقة الاجتماعية التي تُمارس وظيفة تنظيمية بالمعنى الأوسع للكلمة ـ سواء كان ذلك في مجال الإنتاج، أم في مجال الثَّقافة، أم في الإدارة السِّياسية، وهي تتوافق مع صف الضُّباط وصغار الضُّباط في الجيش، وأيضًا بشكلٍ جزئي الضُّباط الكبار.

(٨٠) راجع «تكوين المُثقفين»، صص ٩٨ ـ ١٠٨ وما عقبها.

(٨١) راجع الهامش ٨ ص ١٥٣ أعلاه.

(٨٢) راجع «وظيفة بيدمونت»، صص ٢٠١ ـ ٢٠٣ أدناه.

القتالية، فإنها تمارس وظيفة القيادة «الغير مباشرة» على القوى الأخرى تلقائيا. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الموقف المتعنت من النضال ضد الهيمنة الأجنبية والذي اتخذته تلك القوى، خلال مراحل مختلفة من النهضة الإيطالية، قد أدى إلى إثارة القوى التقدمية في الجنوب. من هنا كان التزامن النسبي، لا التطابق الزمني، الذي نشأ بين الحركات في سنوات ١٨٢٠ ـ ١٨٢٦ و١٨٣١ و١٨٤٨[٨٣]. وفي سنتي ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠ بلغت هذه «الآلية» التاريخية السياسية ذروة فاعليتها، حين بدأ الشمال بالنضال، وانحاز إليه الوسط سلميًا (او شبه سلمي)، وانهارت دولة البوربون في الجنوب تحت وقع اندفاع قوات غاريبالدي (المحدودة الزخم). وحصل هذا لأن حزب العمل (غاريبالدي) تدخل في الوقت المناسب، بعد أن نظم المعتدلون (كافور) الشمال والوسط؛ أي أنّ تنسيق التزامن النسبي لم يكن بفعل قيادة واحدة («المعتدلون وحزب العمل»)، بل كان بفعل التعاون «الآلي» بين قيادتين اثنتين نجحتا في تحقيق التكامل والاندماج بينهما.

ولذلك كان على القوة الأولى أن تعالج مشكلة تنظيم القوى الحضرية للقطاعات الوطنية الأخرى، وبخاصة في الجنوب. وكانت هذه المشكلة هي الأكثر صعوبة، محفوفة بالتناقضات والتيارات التي أطلقت سيولا من المشاعر الجيّاشة (كان الحل الهزلي لهذه التناقضات هو ما يسمى بالثورة البرلمانية لعام ١٨٧٦)[٨٤]. إلاّ أن حل تلك التناقضات، لهذا السبب بالذات، كان أحد تصالبات تطور الأمة. فالقوى الاجتماعية متجانسة اجتماعيًا، وبالتالي يجب أن تحتل مواقع المساواة الكاملة. كان هذا صحيحًا من الناحية النظرية، ولكنْ، تاريخيا كانت المسألة مطروحة بشكل مختلف: فكانت القوى المدنية في الشمال وبشكل واضح على رأس قطاعها القومي، إلاّ أن هذا لم يكن ليصح على مثيلاتها في الجنوب، أو أنه لم يكن يصح بالقدْر نفسه. لذا كان على القوة المدنية في الشمال أن تقنع نظيرتها في الجنوب بأن وظيفتها القيادية ينبغي أن تقتصر على ضمان «قيادة» الشمال على الجنوب في إطار العلاقة العامة بين المدينة والريف. بعبارة أخرى، فإن وظيفة القوى الحضرية الجنوبية

---

(٨٣) ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ كان عام الموجة الأولى من الثورات «الكربونارية» في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا واليونان، إلخ. وحدها الثورة اليونانية حققت إنجازات دائمة، غير أن الانتفاضات حققت نجاحات نسبية في مُختلف الدول الإيطالية وبخاصة في بييدمونت ونابولي. اندلعت الموجة الثَّانية من الانتفاضات الكاربونارية سنة ١٨٣١ ومسَّت مودينا وبارما والدولة البابوية بنوع خاص.

(٨٤) في عام ١٨٧٦ شكل «اليسار» في البرلمان أول حكومة له.

القيادية لا يمكن أن تكون سوى لحظة لاحقة من لحظات الوظيفة القيادية الأشمل التي يمارسها الشمال. وتولدت أعنف التناقضات عن سلسلة الوقائع هذه. فلا يمكن اعتبار القوة المدنية الجنوبية قوة خاصة بها، بمعزل عن الشمال. على أن طرح المسألة على هذا النحو كان يعني التمهيد سلفا لإحداث صدع «قومي» غير قابل للالتئام ـ صدعا من الخطورة بحيث يتعذر علاجه ولو بحل فيدرالي. وكان سيعني أيضًا التوكيد على وجود أمم مختلفة، لم يتحقق في ما بينها ما يتعدى التحالف الدبلوماسي ـ العسكري ضد عدو مشترك هو النمسا. (وهذا يعني باختصار أن عنصر الاجتماع والتضامن لا يتعدى وجود عدو «مشترك»). والحقيقة أنه توجد بعض «جوانب» للمسألة القومية، ليس كلها ولا حتى الجوهري منها. وكان الجانب الأكثر خطورة هو الموقع الضعيف للقوات المدنية الجنوبية في علاقتها بالقوى الريفية، وهي علاقة مختلة، كانت تتخذ أحيانًا شكل إخضاع المدينة عمليا للريف. فالصلات الوثيقة بين القوة المدنية الشمالية والقوى المدنية الجنوبية منحت الأخيرة القوة الناجمة عن تمثل هيبة الأولى، ومكنتها من مساعدة القوة المدنية الجنوبية على نيل استقلالها وعلى اكتساب الوعي لوظيفتها القيادية التاريخية على نحو «ملموس» وليس فقط على نحو نظري مجرد، مقترحة عليها الحلول اللازمة للمشكلات الإقليمية الكبرى. فكان من الطبيعي أن تتواجد في الجنوب كتل قوية معارضة للوحدة. وفي كل الأحوال وقع العبء الأكبر في حسم الوضع على عاتق القوى المدنية الشمالية التي لم يكن عليها أن تقنع «الإخوة» في الجنوب وحسب، بل أن تباشر بإقناع نفسها أيضًا بذلك النظام السياسي باعتباره كيانا قائما بحد ذاته. وبالتالي من الناحية العملية طرحت المسألة نفسها في وجود مركز قوي للقيادة السياسية، فاضطرت الشخصيات القوية والشعبية من الجنوب والشمال على التعاون معه. وهكذا فإن مشكلة تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب ارتبطت بشكل وثيق وإلى حد كبير مع مشكلة خلق التماسك والتضامن بين جميع القوى الحضرية على الصعيد القومي(*).

وبدورها طرحت القوى الريفية في الشمال والوسط سلسلة من القضايا التي يتعين على القوة الحضرية في الشمال معالجتها كي تستطيع إقامة علاقة طبيعية بين الريف والمدينة، ولكي تستبعد التدخلات والتأثيرات الخارجية في عملية تطور الدولة الجديدة. وينبغي التمييز بين تيارين داخل تلك القوى الريفية: التيار العلماني، والتيار الإكليريكي ـ النمساوي. كان التيار الإكليريكي هو الأقوى في لومبارديا ـ فينيتو كما

(*) ينطبق هذا التحليل على المناطق الجنوبية الثلاث: نابولي والبر الإيطالي، وصقلية وسردينيا.

في توسكانيا وجزء من الدولة البابوية. وأما القوة العلمانية فكانت الأقوى في بييدمونت، ولكن تأثيرها كان متفاوتًا في سائر المناطق الإيطالية أيضًا ـ ليس فقط في مناطق الوصاية Legations البابوية (وبخاصة منطقة رومانيا) بل أيضًا في مناطق أخرى، بما فيها الجنوب نفسه والجزر. ولو أن القوى الحضرية الشمالية نجحت في حل تلك القضايا المباشرة، لكانت لعبت دور الريادة في حل القضايا المشابهة على الصعيد الوطني كله. غير أن حزب العمل فشل فشلاً ذريعًا في التصدي لتلك المجموعة من القضايا كلها، والحقيقة أنه اقتصر على تحويل مسألة الجمعية التأسيسية ـ التي لا تعدو كونها الإطار السياسي حيث يمكن أن تتركز فيه تلك القضايا ويوجد لها حل قانوني ـ إلى مسألة مبدئية وإلى نقطة جوهرية في برنامجه. فلا يمكن للمرء أن يقول إنّ الحزب المعتدل قد فشل، طالما أن أهدافه تمثّلت في التوسيع العضوي لبييدمونت وتجنيد الجنود في جيش بييدمونت بدلا من تعميم التمرد أو نشر جيوش الأنصار التي يقودها غاريبالدي على نطاق واسع جدًا.

لماذا لم يطرح حزب العمل المسألة الزراعية طرحًا شاملاً؟ كان واضحًا ألا يطرحها المعتدلون: ذلك أن مقاربتهم للمسألة الوطنية كانت تتطلب تكتل كل القوى اليمينية ـ بما فيها طبقات كبار ملاكي الأراضي ـ حول بييدمونت كدولة وكجيش. فتهديد النمسا بحل المسألة الزراعية لصالح الفلاحين ـ وهو تهديد جرى تنفيذه في غاليسيا ضد النبلاء البولونيين ولصالح الفلاحين الروثينيين[(٨٥)] ـ لم يؤدّ فقط إلى إرباك جميع الإيطاليين الذين كانت مثل هذه الإجراءات ستهدد مصالحهم وتسبب كل التذبذات في الطبقة الأرستقراطية (أحداث ميلانو في فبراير/شباط ١٨٥٣، وتقديم الولاء من قبل جلّ عائلات ميلانو الكبيرة إلى فرانتس على إثر إعدامات بلفيوري)[(٨٦)]؛ بل أدى إلى شل «حزب العمل» ذاته والذي كان يفكر في هذا المجال مثل المعتدلين، واعتبر أن «القومي» شأن الأرستقراطي ومالكي الأراضي، وليس الملايين من الفلاحين. وبعد فبراير ١٨٥٣ فقط بدأ ماتسيني يطلق تلميحات متقطعة ذات طبيعة ديمقراطية (انظر مراسلاته خلال تلك الفترة)، لكنه لم يكن قادرا على تجذير برنامجه المجرد التجذير الحاسم. هنا ينبغي دراسة السلوك السياسي لأنصار

(٨٥) في عام ١٨٤٥ ثار النُبلاء والبرجوازية ضد النمساويين، وأخمد النمساويون الانتفاضة بتعبئة الفلاحين الروثينيين في المنطقة، إذ وعدوهم بتقديم الأرض لهم مُقابل دعمهم.

(٨٦) بالنسبة إلى تمرد ملانو في فبراير ١٨٥٣، راجع الهامش ٥٢، ص ١٧٨. في وقت لاحق من العام نفسه أعدم النمساويون عددًا من أتباع ماتسينيفيوادبيلفيور، بالقُرب من فيرونا.

غاريبالدي في صقلية عام ١٨٦٠ ـ وهو سلوك سياسي أملاه عليهم كريسبي: إذ تم قمع الانتفاضة الفلاحية ضد البارونات بلا رحمة، وتم انشاء «الحرس الوطني» المعادي للفلاحين. وأبلغ تعبير عن ذلك السلوك الحملة القمعية التي شنها نينو بيكسيو على منطقة كاتانيا، حيث كانت أعنف الانتفاضات الفلاحية. لكن حتى في مقالة جيوسيبي سيزار آبا، هناك عناصر تُظهر أن المسألة الزراعية كانت المحرك الأساسي لتحرك الجماهير الغفيرة: يكفي أن نستذكر حديث آبا مع الراهب الذي خرج يستقبل أنصار غاريبالدي عقب إنزال مارسالا[٨٧]. في بعض قصص فيرجا القصيرة، توجد مشاهد رائعة عن انتفاضات الفلاحين، التي أخمدها الحرس الوطني عن طريق الترهيب والإعدامات الجماعية[٨٨]. وجدير بالذكر ان هذا الجانب من حملة «الألف» لم يتعرض للدراسة والتحليل إلى الآن.

أدى الفشل في طرح المسألة الزراعية إلى استحالة حل مشكلة الاكليركية وموقف البابا المعادي للوحدة[٨٩]. وفي هذا الصدد، كان المعتدلون أكثر جرأة من حزب العمل: صحيح أنهم لو يوزعوا ممتلكات الكنيسة بين الفلاحين، لكنهم استخدموها لإنشاء شريحة جديدة من مالكي الأراضي الكبار والمتوسطين المرتبطين بالوضع السياسي الجديد. ولم يترددوا في وضع اليد على الملكيات العقارية، حتى لو اقتصرت مصادراتهم على ملكيات الراهبات. أضف إلى ذلك، فقد أصيب حزب العمل بالشلل في عمله تجاه الفلاحين من خلال رغبة ماتسيني في إجراء إصلاح ديني. فلم يكن هذا ليثير اهتمام الجماهير الريفية الواسعة، بل على العكس من ذلك جعلهم عرضة لمن يريد تحريضهم ضد الهرطقة الجديدة. والثورة الفرنسية مثال ساطع على حقيقة أن اليعاقبة الذين نجحوا في سحق جميع الأحزاب اليمينية بما فيهم

(٨٧) في كتاب جيوسيني آبا «نوتيريللي دي اونو داي ميللي»، يروي المؤلف كيف أن راهبًا جاء يستقبل أنصار غاريبالدي، وروى لهم في حديثٍ بليغ عطش الفلاحين للأرض.

(٨٨) وبخاصة رواية الحُرية وهي تقرير عن المجزرة بحق وجهاء محليين ارتكبها سُكان إحدى القرى ممن ألهبت حماستهم فكرة أن غاريبالدي قد حمل إليهم الحُرية والمُساواة. بعد المجزرة، اكتشفَ الفلاحون أنهم لا يستطيعون تدبير أمورهم من دون «السَّادة» ـ وهو من السِّمات المُميزة لشعبية فارغا المُحافظة بشكل أساسي ـ ثم سيقوا إلى السجن في المدينة، من دون حتى أن يفهموا أي ذنب ارتكبوا. تختتم الرواية حين يعلن أحد السُّجناء الذين صدر بحقهم الحكم: «إلى أين أنتم ذاهبون بي؟ إلى السجن؟ لماذا؟ لماذا؟ لم يكن لي ولو ذراع أرض واحدة؟ ألم يقولوا أن الحُرية قد حلّت علينا؟».

(٨٩) المقصود برفض البابا القبول بنهاية ولايته الزمنية على الدول البابوية، ومعارضته اللاحقة للوحدة الإيطالية قبل قيام النهضة الإيطالية، ورفضِه التَّصالح مع الدولة الإيطالية بعدها، وصولا إلى عقدِ اتفاق «الكونكوردا» سنة ١٨٢٩.

الجيرونديين على خلفية المسألة الزراعية، ولم يوفقوا في الحيلولة من دون تشكيل تحالف ريفي ضد باريس وحسب، بل وأيضًا في مضاعفة أعداد مؤيديهم في الأرياف، أن هؤلاء اليعاقبة الفرنسيين تضرروا كثيرًا من محاولات روبسبيير استصدار اصلاح ديني، علما أنه كان لذاك الاصلاح أهميته الفورية ودلالته المباشرة في (*)المسار التاريخي(٩٠) الحقيقي(٩١).

المعتدلون والمثقفون

لماذا كان لابد أن يكون للمعتدلين اليد العليا فيما يتعلق بغالبية المثقفين. لنتحدث عن جيوبرتي(٩٢) وماتسيني كمثالين. قدم جيوبيرتي للمثقفين فلسفة بدت مبتكرة وفي نفس الوقت قومية، من شأنها مثلاً أن تضع إيطاليا على الأقل في نفس المستوى مع الدول الأكثر تقدمًا، وإعطاء هيبة جديدة للفكر الإيطالي. من الناحية الأخرى، لم يقدم ماتسيني سوى عبارات مبهمة، وإيحاءات فلسفية، قد بدت ثرثرة فارغة بالنسبة إلى العديد من المثقفين، خصوصًا أبناء نابولي (وقد علمهم الأب غالياني السخرية من مثل هذه الأساليب في التفكير والمنطق)(٩٣).

مشكلة المدرسة: نشاط من جانب المعتدلين لإدخال المبدأ التربوي القائم على نظام المراقبة (كونفالونير؛ كابوني، إلخ)؛ حركة فرانت آبوري والمدارس الأساسية، المرتبطة بمشكلة الفقر(٩٤). وظهرت بين المعتدلين الحركة التربوية الوحيدة الملموسة

(*) سيكون من الضروري دراسة السِّياسة الزراعية الحقيقية للجمهورية الرومانية بعناية، والطابع الحقيقي للمهمة القمعية التي يعهد بها ماتسيني إلى فيليشي أورسيني في رومانيا ومارتشي: في هذه الفترة حتى عام ١٨٧٠ (وحتى بعد ذلك)، كان مُصطلح «اللصوصية» يعني دائمًا الفوضى، التي تتخللها أعمال عنف يحاول بها الفلاحون الاستيلاء على الأرض.

(٩٠) تم إعلان الجمهورية الرومانية في يناير/كانون الثاني عام ١٨٤٩، وتم انتخاب ماتسيني لرئاسة الثلاثي الذي يحكمها. سقطت على يد الفرنسيين بعد حصارٍ دام لمدة ثلاثة أشهر في يونيو من العام نفسه.

(٩١) انظر الهامش ١٦، ص ١٥٧.

(٩٢) راجع الهامش ٣٦، ص ٤٩٢.

(٩٣) كان الأب غالياني (١٧٢٨ ـ ١٧٨٧) خبيرًا اقتصاديًا في نابولي (عارض التِّجارة الحُرة ونظريات الفيزيوقراطيين) وكان رجل معرفة، ولوحظ أنه من حيث هو رجل ذكي، كان نموذجيًا للشريحة المُثقفة العقلانية المستنيرة في نابولي التي كانت ستصبح «يعاقبة» جمهورية البارثينو بين عام ١٧٩٩.

(٩٤) ابتكر بيل ولانكستر نظام المراقبة في أواخر القرن الثامن عشر في إنكلترا، وقام كونالونييري بأول محاولة لإدخالها إلى إيطاليا في ١٨١٩ ـ ١٨٢١. كان جينو كابوني (١٧٩٢ ـ ١٨٧٦) مؤرخًا ومربيًا وسياسيًا، ومؤلف كتاب مُقتطفات في التَّعليم عام ١٨٤١، وعبر فيه عن تشكيكه في أية محاولة يقوم=

بدلا من المدرسة «اليسوعية»؛ فكان محتمًا عليها أن تكون فعالة، سواء بين العلمانيين الذين تمنحهم شخصية مستقلة داخل المدرسة، أوبين رجال الدين الليبراليين والمناهضين للمسيحية (أثار فيرانتي آبورتي العداء الشديد عندما هشمت مبادراته الاحتكار الكنسي فكان الإيواء والتعليم للأطفال اللقطاء). إن الأنشطة المدرسية ذات الطابع الليبرالي أو التحرري لها أهمية كبيرة في فهم آلية هيمنة المعتدلين على المثقفين. إذ أن النشاط المدرسي، على جميع مستوياته، له أهمية هائلة (اقتصادية كذلك) للمثقفين من جميع المستويات. وفي ذلك الوقت كان لها أهمية أكبر مما هي عليه اليوم، نظرًا لضيق نطاق البنى الاجتماعية وقلة عدد الطرق المفتوحة أمام مبادرة البرجوازية الصغيرة. (أما اليوم، فإن الصحافة والأحزاب السياسية والصناعة وأجهزة الدولة الشاسعة، وما إلى ذلك، قد وسعت من إمكانيات التوظيف إلى حد غير مسبوق).

إن هيمنة مركز القيادة على المثقفين تؤكد نفسها بطريقتين: الأولى: بواسطة تصور مفهوم عام للحياة، وفلسفة (جيوبيرتي)، التي تقدم لأتباعه «كرامة» فكرية وثقافية وتوفر مبدأ التمايز عن الإيديولوجيات القديمة التي تسيطر عليها القسرية وكونها تمدهم بالأسلحة للنضال ضد تلك الإيديولوجيات؛ ثانيا: بواسطة برنامج دراسي ومبدأ تعليمي وطرق تدريس مبتكرة تثير اهتمام الشريحة الأكثر تجانسا والأكثر تعددًا بين المثقفين (أي المدرسين، من معلمي المرحلة الابتدائية إلى أساتذة الجامعة)، وتمنحهم الفرصة لممارسة نشاط خاصّ بهم في المجال التقني.

كان لمؤتمرات العلماء التي تم تنظيمها مرارًا وتكرارًا في فترة النهضة الإيطالية المبكرة تأثير مزدوج: التأثير الأول: أعادوا تنظيم مثقفي الدرجة العليا، إذ عملوا

=بها المُعلمون لتحديد تطور «النّشاط الروحي «للأطفال» من الخارج سلفًا. هذا النّوع من التّأثر بروسو، أي: نظرية التعليم الليبرالية، انتُقد من قبل غرامشي، على سبيلِ المثال المثقفون وتنظيم الثقافة، ص ١١٥: «يُعتقد أن عقل الطفل يشبه حبلا من الخيوط التي يُساعِدها المُعلم على التحرر، وفي الحقيقة إن كل جيل يعلّم الجيل الجديد، أي يُشكّله، والتّعليم نضالٌ ضد الغرائز المُرتبطة بالوظائف البيولوجية البدائية، هو نضالٌ ضد الطبيعة، ليُسيطر عليها ويخلق إنسانًا «مُعاصرًا».

كان فيرانتي أبورتي (١٧٩١ ـ ١٨٥٨) مُربيًا، ومؤسس مدارس (للأطفال الناشئة) في إيطاليا (كريمونا ١٨٢٩، وما إلى ذلك). كانت إيديولوجية هذه المدارس مُستمدة من روسو وبيستالوزي؛ فكان أول نموذج لهذه المدارس هو مدرسة أوين (للأطفال الناشئة) في اسكتلندا، وعارضتهُم الكنيسة بقوة في إيطاليا، سواء بسبب دلالاتهم الإيديولوجية الليبرالية، أو بسبب التّحدي الذي يمثلونه لاحتكار رجال الدِّين للتعلم في هذا المجال.

على تنسيقهم ومضاعفة نفوذهم. التأثير الثاني: حققوا تركيزًا أكثر سرعة وتوجيهًا أكثر حسمًا من مثقفي المستويات الدنيا الأقل الذين يميلون عادة إلى متابعة أساتذة الجامعات والعلماء الكبار، من خلال روح طائفية مهنية.

وتقدم دراسة المراجعات الموسوعية والتخصصية جانبًا آخرَ من هيمنة المعتدلين. إذ قدم حزب مثل حزب المعتدلين على إشباع كل احتياجات جمهور المثقفين العامة التي يمكن أن تقدم من قبل الحكومة (من قبل حزب الحاكم) من خلال خدمات الدولة. فبعد الأعوام ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩، قدمت دولة بيديمونت خدمة مثالية فيما يتعلق بهذه الوظيفة التي كان الحزب الحاكم الإيطالي يهتم بها. ورحبت بالمثقفين المنفيين، وقدمت نموذجًا لما ستفعله دولة موحدة في المستقبل [١٩٣٤].

وظيفة بيدمونت

كانت وظيفة بيدمونت في فترة النهضة الإيطالية هي وظيفة «الطبقة الحاكمة». في الحقيقة، لم يكن ما ينطوي عليه الأمر هو وجود نواة لطبقة حاكمة متجانسة في جميع أنحاء شبه الجزيرة تتكون نزعتها الوحدوية الكبيرة بتكون الدولة القومية الإيطالية الجديدة. فهذه النواة موجودة بلا شك، لكن نزعتها الوحدوية كانت تمثل إشكالاً كبيرًا. والأهم من ذلك، أنهم ـ كل في مجاله الخاص ـ لم يكونوا «قياديين»[٩٥]. إذ يفترض في «القائد» أن يقود، فمن هم الذين تقودهم هذه النواة؟ في الواقع هذه النواة لا ترغب في أن «تقود» أي شخص، أي أنها لا ترغب في تحقيق ربط مصالحها وتطلعاتها مع مصالح وتطلعات المجموعات الأخرى. إنها ترغب في «الهيمنة» وليس «القيادة». وبالإضافة إلى ذلك، تطمح أن تهيمن مصالحها بدلاً من أشخاصها؛ وبعبارة أخرى، أرادت قوة جديدة، مستقلة عن كل تسوية وشرط، لتلعب دور حكَم الأمة: وهذه القوة كانت بيدمونت وبالتالي من هنا استمد النظام الملكي وظيفته. وهكذا كان لدى بيدمونت دور يمكن مقارنته، من جوانب معينة، مع دور حزب، أي بوظيفة أفراد قياديين في فئة اجتماعية (وفي الحقيقة كان الناس

---

(٩٥) تعرض هذه الفقرة صعوبات في الترجمة (انظر الهامش ٥، ص ١٥٠). يستخدم غرامشي كلمة (القائد، dirigente) هنا، سواء بمعناها المعتاد أن تقوم «بالحكم»، أو بمعنى «أن تهيمن» ـ عندما قمنا بترجمتها بـ«الريادة»، وكان علينا بشكل حتمي التَّضحية باللغة الإنكليزية الجيدة، حرصًا على الإخلاص للنص الأصلي لغرامشي.

يتحدثون دائمًا عن «حزب بيدمونت»): وكان لبيدمونت ميزة إضافية هي أنها دولة تملك جيشا وسلكا دبلوماسيا، إلخ.

تعتبر هذه الحقيقة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى مفهوم «الثورة السلبية»[٩٦]، وهي حقيقة مفادها أن الأمر لم يكن متعلقا بفئة اجتماعية «تقود» فئات أخرى، بل كانت دولة، على الرغم من أن لها قيودًا تكبل سلطتها، إلاّ أنها «تقود» المجموعة التي كان ينبغي أن تكون «قائدة» وتمكنت من وضع جيش وقوة سياسية دبلوماسية تحت تصرّفها. يمكن للواحد منّا أن يحيل على ما كان يسمى وظيفة «بيدمونت» في اللغة السياسية التاريخية الدولية. وقد لعبت صربيا قبل الحرب دور «بيدمونت» البلقان. (إضافة إلى ذلك، فإن فرنسا بعد عام ١٧٨٩ ولسنوات عديدة، حتى الانقلاب الذي قام به لويس نابليون، كانت بهذا المعنى بيدمونت أوروبا). ويعود سبب عدم نجاح صربيا بالقدر الذي نجحت به بيدمونت، إلى حقيقة أنه بعد الحرب حدثت صحوة سياسية للفلاحين، لم تكن معروفة بعد عام ١٨٤٨. وإذا درسنا عن كثب ما يحدث في مملكة يوغسلافيا، فإننا نجد أن القوى «الصربية» أو تلك المؤيدة للهيمنة الصربية داخلها هي قوى تعارض الإصلاح الزراعي. وفي كل من كرواتيا وغيرها من المناطق غير الصربية نجد أن هناك كتلة ثقافية ريفية مناهضة للصرب، وأن القوى المحافظة مواتية لصربيا. في هذه الحالة أيضا، لا توجد مجموعات «هيمنة» محلية ـ فهي تحت هيمنة صربيا؛ وفي هذه الأثناء، لم تتمتع القوى الانقلابية بأهمية كبيرة، من حيث وظيفتها الاجتماعية. وقد يتساءل أي شخص يراقب شؤون الصرب ـ ولو بشكل سطحي ـ ما كان سيحدث لو أن ما يسمى بفرقة من النوع الذي حدث حول نابولي وفي صقلية من عام ١٨٦٠ إلى ١٨٧٠، حدث في يوغسلافيا بعد عام ١٩١٩. ولا شك أن الظاهرة هي نفسها، ولكن الثقل الاجتماعي والتجربة السياسية لجماهير الفلاحين مختلفة تمامًا منذ عام ١٩١٩ عما كانت عليه بعد عام ١٨٤٨. والشيء المهم هو تحليل أهمية وظيفة «بيدمونت» في الثورات السلبية بشكل أعمق ـ أي حقيقة أن الدولة تحل محل الفئات الاجتماعية المحلية في قيادة نضال جديد. إنها إحدى الحالات التي يكون فيها لهذه المجموعات وظيفة «الهيمنة» دون «القيادة»: إنها تمارس الديكتاتورية من دون أن تمارس الهيمنة. وسوف تمارس الهيمنة من قبل جزء من الطبقة الاجتماعية على الطبقة بأكملها، وليس من قبل الأخيرة على قوى أخرى

(٩٦) راجع الهامش ١١، ص ١٥٤، وصص ٢٠٣ ـ ٢١٧ أدناه.

من أجل إعطاء القوة للحركة بزخمها وتجذير مسيرتها إلخ، على نمط نموذج «اليعاقبة».

هدفت الدراسات إلى إيضاح أوجه التماثل بين الفترة التي تلت سقوط نابليون وما عقبها من حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨. ولا يتم النظر إلى هذه المقارنات إلاّ من خلال وجهتي نظر: التقسيم الإقليمي، فالهدف الأبرز والظاهري للمحاولة هو وضع منظمة قانونية مستقرة للعلاقات الدولية (التحالف المقدس وعصبة الأمم). ومع ذلك، يبدو أن أهم سمة يجب دراستها هي تلك التي سميت بـ«الثورة السلبية» ـ وهي مشكلة لا يعتبر وجودها واضحًا، لأنه لا يوجد توازن خارجي مع فرنسا في الأعوام ١٧٨٩ ـ ١٨١٥. ومع ذلك، يدرك الجميع أن حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ تمثل فترة تاريخية، بمعنى أن سلسلة كاملة من الأسئلة التي تراكمت بشكل فردي قبل عام ١٩١٤ قد شكلت على وجه التحديد «الذروة»، إذ عدلت البنية العامة للعملية السابقة. يكفي التفكير في الأهمية التي تولتها ظاهرة نقابات العمال، وهو مصطلح عام يتم فيه تجميع مشاكل مختلفة وعمليات التنمية، ذات أهمية ودلالات مختلفة، معًا (النظام البرلماني، والتنظيم الصناعي والديمقراطية والليبرالية، إلخ)، لكنها تعكس بشكل موضوعي حقيقة أن قوة اجتماعية جديدة قد شكلت، ولها وزن لم يعد من الممكن تجاهله، إلخ. [١٩٣٣]

مفهوم الثورة السلبية

يجب أن يكون مفهوم «الثورة السلبية»[٩٧] مستمدًا من المبدأين الأساسيين من مبادئ العلم السياسي: المبدأ الأول، أنه لن يختفي أي تكوين اجتماعي طالما أن القوى المنتجة التي تطورت داخله لا تزال تجد مجالاً للمضي قدمًا. المبدأ الثاني، هو أن المجتمع لا يضع لنفسه مهامًا لم تتحقق الظروف الضرورية الملائمة لحلها، وما إلى ذلك[٩٨]. وغني عن القول أنه يجب أولا تطوير هذه المبادئ بشكل حاسم في جميع تداعياتها، وتطهير كل بقايا «النزعة الآلية والنزعة القدرية». لذلك يجب

(٩٧) راجع الهامش ١١، ص ١٥٤؛ وكذلك «مُقدمة إلى ملاحظات حول التّاريخ الإيطالي»، صص ١٣٩ ـ ١٤٢.

(٩٨) هذه المبادئ التي استَشهد بها غرامشي من الذاكرة، من مقدمة ماركس لنقد الاقتصاد السّياسي: «لم يفن أي نظام اجتماعي قبل أن تطوّرت جميع القوى الإنتاجية التي يجد لها حيزًا فيها؛ ولا تظهر علاقات جديدة أرقى قبل نضوج الظروف المادية لوجودها في رحم المُجتمع القديم نفسه؛ ولذلك، فإن البشرية تحدد لنفسها فقط مثل هذه المهام التي يمكنها حلها...».

الرجوع إلى وصف اللحظات الثلاث الأساسية التي يمكن تمييز «وضع» أو توازن القوى فيها، مع أكبر قدر ممكن من التركيز على اللحظة الثانية (توازن القوى السياسي)، وخصوصًا اللحظة الثالثة (التوازن السياسي ـ العسكري)[٩٩].

يمكن ملاحظة أن بيساكاني، في **مقالاته**، يهتم بهذه اللحظة الثالثة تحديدًا: على عكس ماتسيني، فهو يدرك تمامًا أهمية وجود جيش نمساوي قوي في إيطاليا، جيشًا مستعدًا دائمًا للتدخل في أي نقطة في شبه الجزيرة. وإضافة إلى ذلك، تقف وراءه كل القوة العسكرية لإمبراطورية هايسبورغ ـ أي صفوفا جاهزة من جيوش تعزيز جديدة. هناك لحظة تاريخية أخرى يجب تذكرها وهي تطور المسيحية في كنف الإمبراطورية الرومانية. كما أن الظاهرة الحالية المتمثلة بالمذهب الغاندي المنتشر في الهند، ونظرية تولستوي الخاصة بعدم مقاومة الشر، لهما الكثير من القواسم المشتركة مع المرحلة الأولى من المسيحية (قبل مرسوم ميلانو)[١٠٠]. وتعتبر الغاندية والتولستوية تنظيرات ساذجة «للثورة السلبية» مصبوغة بصبغة دينية. ولا بد من الإشارة إلى بعض الحركات المسماة «حركات التصفية»[١٠١] والردود التي أثارتها، فيما يتعلق

---

(٩٩) بالنسبة إلى اللحظات الثلاث التي يشير إليها غرامشي، راجع «تحليل المواقف»، صص ٢٧٣ ـ ٢٨٣ أعلاه.

(١٠٠) المرسوم الذي اعترف فيه قسطنطينوس بأن المسيحية هي الدين الرسمي للإمبراطورية في، ٣١٣ بعد الميلاد.

(١٠١) يمكن أن يكون هذا إشارة إلى نزعة التَّصفية في الحزبِ الاشتراكي الديمُقراطي الروسي خلال عام ١٩٠٨ وفي السنين الآتية التي أُدينت في مؤتمر الحزب الخامس في ديسمبر عام ١٩٠٨، وكان موضوع العديد من الهجمات التي شنها لينين والذي حدد جوهرها باعتبارها رغبة الحزب في التخلي عن النَّشاط غير القانوني، ومع ذلك، يبدو من المُرجح أن تكون الإشارة إلى أحداث سابقة داخل الحزب الشيوعي الإيطالي. وبين عامي ١٩٢٢ و١٩٢٤، كان السَّبب الرئيس لاستمرار دعم غرامشي لبورديغا هو خوفه من «تصفية» تاسكا واليمين، أي استعدادهم لقبول تفسير سياسة الجبهة المتحدة (وهو تفسير كان أيضًا على سبيل المصادفة تفسيرًا للكومنترن) الذي سيؤدي إلى الاندماج مع الحزب الاشتراكي الإيطالي و«التصفية» الفعالة للحزب الشيوعي الإيطالي كما تشكل في ليفورنو. راجع، على سبيل المِثال، تبادُل الرسائِل بين غرامشي بييرو سرافا، في جريدة أوردينه نوفو، أبريل/نيسان عام ١٩٢٤. تم دمج اليمين في القيادة، وبعد اعتقال غرامشي عام ١٩٢٥، قاد كل من توغلياتي وتاسكا الحزب. وبعد ميل الكومنترن لليسار في عام ١٩٢٩، تم توجيه تهمة «التَّصفية» إلى تاسكا ـ الذي كان مقربًا من بوخارين وهم برتدروز، إلخ ـ الذي مثلهم، في فترة اليمين الممتدة في عامي ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، كما أن غرامشي اهتم دائمًا بتأسيس موقف جدلي، رافضًا «أنصار التَّصفية» الذين يقومون بثورةٍ سلبية في إطار برنامج، ويتخلون عن المنظور الثوري، وكذلك أولئك الذين يتفاعلون ضد هذا من خلال أنشطة دعوية ميكانيكية وطوعية؛ للقيام بهجوم جبهي لا يؤدي فقط إلاّ إلى=

بإيقاع وشكل أوضاع معينة (وبشكل خاص ما يتعلق باللحظة الثالثة). وستكون نقطة انطلاق الدراسة هي عمل لينسينزو كوكو حول هذا الموضوع؛ ولكن من الواضح أن عبارة كوكو عن ثورة عام ١٧٩٩ في نابولي لا يمكن أن تكون أكثر من تلميح، حيث تم تعديل هذا المفهوم بالكامل وإثرائه.

هل يمكن لمفهوم «الثورة السلبية»، بالمعنى الذي نسبه فنسينزو كوكو إلى الفترة الأولى من النهضة الإيطالية، أن يرتبط بمفهوم «حرب المواقع» خلافا «لحرب المناورة»؟[١٠٢] وبعبارة أخرى، هل بقي لهذين المفهومين من معنى بعد قيام الثورة الفرنسية. وهل يمكن تفسير/ فهم شخصيتي برودون وجيوبرتي التوأمين بناء على الذعر الذي أثاره «عهد الإرهاب» عام ١٧٩٣ مثلما نفسر/ نفهم السوريلينية بناء على الذعر الذي أعقب مجازر باريس عام ١٨٧١؟ بمعنى آخر: هل يوجد تطابق تام بين حرب المواقع وبين الثورة السلبية؟ أم هل توجد، على الأقل، حقبة تاريخية كاملة، فعلية كانت أو محتملة، يتطابق فيها المفهومان، إلى أن تتحول حرب المواقع مجددًا إلى حرب مناورة؟

يجب الحكم على فترات «الردة» حكمًا «ديناميًا» باعتبارها «مراوغة القَدَر» كما يسمّيها فيكو[١٠٣]. إلاّ أنّ المسألة هنا هي: في النزاع بين كافور وماتسيني ـ حيث كان كافور يدعو إلى الثورة السلبية/حرب المواقع، فيما ماتسيني داعية المبادرة الشعبية/ حرب المناورة ـ ألا يتخلى كلاهما بنفس القدر من الأهمية؟ ولكن يجب الأخذ في الحسبان أنه فيما كان كافور واعيًا بدوره (إلى حد ما أقله) بمقدار ما كان واعيًا بدور ماتسيني، لا يبدو أن هذا الأخير كان واعيًا بدوره هو أو بدور كافور. ولو أنّ ماتسيني، على عكس ذلك، امتلك مثل هذا الوعي ـ بعبارة أخرى، لو أنه كان سياسيًا واقعيًا لا رسولاً رؤيويًا (أي، لو أنّ ماتسيني لم يكن ماتسيني) ـ لاختلف

=الهزيمة، وهو في الواقع مُخلص لتفسيره المُتعلق بـ«المنظور المزدوج» للمؤتمر العالمي الخامس، ضد كل من الحقبة «اليمينية» المُمتدة من عام ١٩٢٧ إلى ١٩٢٨ وحقبة «اليسار» التي أعقبت ذلك.

(١٠٢) راجع صص ٣٢٧ ـ ٣٣٧، ومقدمة «الدولة والمجتمع المدني، صص ٣٠٥ ـ ٣٠٨.

(١٠٣) العِبارة الفعلية ليسلفيكو_ ربما تكون صدى لـ «مكر العقل» لدى هيجل ـ لكن الفكرة هي أن نظرية فيكو عن العناية الإلهية تقول: إن البشر أنفسهم بنوا العالم وفقًا لخطة إلهية لم يكونوا على علم بها. «من أجل الابتعاد عن أهواء البشر التي ترتكز على مصالحهم الخاصة، من أجل أن يعيشوا مثل الوحوش البرية في البراري، لقد صنعت [العناية الإلهية] المؤسسات المدنية التي ربما يعيشون فيها ضمن المُجتمع البشري.» فيكو، العلم الجديد، كورنيل،١٩٨٦، ص ٦٢.

التوازن الحاصل عن نشاط الرجلين، ولرجح رجحانا واضحًا لمصلحة ماتسيني وتياره. بعبارة أخرى، لكانت الدولة الإيطالية قد أُنشئت على قاعدة أقل تخلفًا وأكثر حداثة. وبما أن مواقف مماثلة تنشأ دائمًا تقريبًا في كل تطور تاريخي، يجب على المرء أن يرى ما إذا كان من غير الممكن الاستفادة من هذا المبدأ العام في العلوم السياسية والفنية. يمكن للمرء أن يطبق على مفهوم الثورة السلبية (من خلال توثيقه من النهضة الإيطالية) على المعيار التفسيري للتغيرات الجزئية والتي تقوم في الواقع بتعديل تركيبة القوى الموجودة مسبقًا، وبالتالي تصبح مصفوفة للتغييرات الجديدة. وهكذا رأينا في النهضة الإيطالية، كيف تم تعديل تركيبة القوى المعتدلة تدريجيًا بانحياز عناصر متجددة من حزب العمل إلى المذهب الكافوري (بعد عام ١٨٤٨)؛ بحيث تم تصفية الغلفية الجديدة[١٠٤]، ومن ناحية أخرى تم إفقار حركة ماتسيني (تذبذبات غاريبالدي، وما إلى ذلك، تنتمي أيضًا إلى هذه العملية). ولذلك، فإن هذا العنصر هو المرحلة الأولى من الظاهرة التي يطلق عليها فيما بعد «التحول»[١٠٥]، والتي لم تبرز أهميتها كشكل من أشكال التطور التاريخي حتى الآن، على ما يبدو، وقد تم التأكيد عليها بشكل كاف.

لمتابعة الفكرة القائلة إنّه، بينما كان كافور يدرك دوره بالقدر الذي كان فيه على دراية تامة بدور ماتسيني، لم يكن لهذا الأخير، ونتيجة وعيه الضعيف أو المعدوم بدور كافور، في الواقع سوى معرفة بذاته. ومن هنا جاءت تذبذباته (على سبيل المثال في ميلانو في الفترة التي أعقبت الأيام الخمسة[١٠٦]، وفي مناسبات أخرى) ومبادراته الغير مناسبة ـ والتي أصبحت بالتالي عوامل مفيدة فقط لسياسات بيدمونت. وهذا مثال عن المسألة النظرية، في كتاب **بؤس الفلسفة**، عن كيفية فهم الديالكتيك[١٠٧]. لم يفهم برودون ولا ماتسيني ضرورة أن يسعى كل عضو من أعضاء المعارضة الديالكتيكية إلى أن يكون هو ذاته نفسه تمامًا ويضع في النضال كل «الموارد» السياسية والأخلاقية التي يمتلكها، لأن ذلك فقط هو ما يمكن أن يحقق «تجاوزا» جدليا حقيقيا لخصمه. وسوف يتم الرد على أن هذا لم يكن مفهومًا من قبل جيوبيرتي

(١٠٤) راجع الهامش ٩، ص ١٥٣.
(١٠٥) راجع الهامش ٨، ص ١٥٣.
(١٠٦) الانتفاضة في مايو عام ١٨٤٨ ضد النمساويين.
(١٠٧) راجع بشكلٍ خاص الفصل الثاني.

أو منظري الثورة السلبية أو «ثورة/ استعادة(*) النظام القديم»(١٠٨) أيضا، لكن في الواقع، قضيتهم مختلفة. «فعدم فهمهم» النظري يعبر في الواقع عن ضرورة «الأطروحة» لتحقيق تطورها الكامل، وصولاً إلى النقطة التي يمكن أن تنجح في دمج جزء من النقيض نفسه ـ بالترتيب، أي عدم السماح لنفسها أن «يتم تجاوزها» في المعارضة الجدلية. تتطور الأطروحة وحدها في الواقع إلى أقصى إمكاناتها لأجل النضال، حتى تصل إلى النقطة التي تستوعب فيها حتى ممثلي الأطروحة النقيض: في هذا بالتحديد تتكون الثورة السلبية أو الثورة/استعادة النظام القديم.

ولا بد هنا من وقفة للنظر في مشكلة تحوّل الصراع السياسي من «حرب مناورة» إلى «حرب مواقع». حدث مثل هذا التحوّل في أوروبا بعد ١٨٤٨، وهذا ما لم يستوعبه ماتسيني وأتباعه، على عكس ما فعله آخرون، وقد تكرر التحول نفسه بعد ١٨٧١، إلخ. صار حينئذ من الصّعب على أمثال ماتسيني استيعاب المسألة، نظرًا إلى أنّ الحروب العسكرية لم تكن قد وفّرت النموذج لذلك ـ والحال أنّ النظرية العسكرية كانت تنحو منحى حرب المناورة. وعلينا هنا أن نبحث عمّا إذا كان من تلميحات دالة لهذا الموضوع عند بيساكاني الذي كان المنظّر العسكري لماتسيني.

ومع ذلك، فإن السبب الرئيسي لدراسة بيساكانو هو أنه كان الشخص الوحيد الذي حاول منح حزب العمل محتوى جوهريا وليس مجرد محتوى رسمي ـ كنقيض يتخطى المواقف التقليدية. لا يمكن أن يقال، أنه من أجل تحقيق مثل هذه النتيجة التاريخية، كانت انتفاضة مسلحة شعبية ضرورة حتمية ـ كما اعتقد ماتسيني إلى درجة الهوس (أي ليس واقعيًا، ولكن بإيمان تبشيري). إن التدخل الشعبي الذي لم يكن ممكنًا في الشكل المركّز والآني للتمرد، لم يحدث حتى في الشكل «المشتت» الشعري للضغط غير المباشر ـ على الرغم من أن هذا الضغط كان ممكنًا، وربما كان في الواقع فرضية لا غنى عنها بالنسبة إلى الأول. لقد أصبح الشكل المركز أو الفوري مستحيلا بواسطة التقنية العسكرية في ذلك الوقت ـ لكن بشكل جزئي فقط؛ وبعبارة أخرى، فإن الاستحالة موجودة بقدر ما لم يسبق ذلك الشكل المركّز والآلي من

(*) يجب النظر في الأدبيات السياسية التي أنتجها علماء الماركسية في القرن الثامن عشر، لكن لا يبدو أن هُناك كثيرًا من الأمل في هذا الاتجاه. ما حدث في إيطاليا، على سبيلِ المثال، تمت دراستُه بمُساعدة كُتب الملك بولتون، وما إلى ذلك.

(١٠٨) كان الملك بولتون (١٨٦٠ ـ ١٩٣٧) مؤرخًا إنكليزيًا، ومؤلف كتب حياة ماتسيني (١٩٠٢)، تاريخ الوحدة الإيطالية (١٨٩٩، الترجمة الإيطالية ١٩٠٩ ـ ١٩١٠)، والفاشية في إيطاليا (١٩٣١).

خلال الإعداد الأيديولوجي والسياسي الطويل، والذي تم تصميمه سلفا لإحياء المشاعر الشعبية وتمكينها من التركيز والوصول إلى لحظة الانفجار في نفس الوقت.

بعد عام ١٨٤٨، وحدهم المعتدلون من قاموا بعمل نقد للطرق التي أدت إلى الهزيمة. (في الحقيقة، جددت الحركة المعتدلة بأكملها نفسها بتصفية الغلفية الجديدة، وتسلم رجال جدد المراكز القيادية العليا.) على النقيض من ذلك، تمنعت الماتسينية عن أي نقد ذاتي، أو بالأحرى، إن النقد الذاتي الوحيد هو ما تم عن طريق التصفية، بمعنى أن العديد من العناصر تخلت عن ماتسيني وجاءت لتشكل الجناح اليساري لحزب بيدمونت. وكانت المحاولة «الأرثوذكسية» الوحيدة ـ أي من الداخل ـ هي مقالات بيساكاني. لكن هذه لم تصبح منصة لسياسة عضوية جديدة، على الرغم من حقيقة أن ماتسيني نفسه أدرك أن بيساكاني لديه «مفهوم استراتيجي» عن الثورة القومية الإيطالية.

ويمكن دراسة أوجه أخرى للعلاقة بين «الثورة السلبية» و«حرب المواقع» في النهضة القومية الإيطالية. وأهمها الوجه المتعلق بـ«العنصر البشري» و«التعبئة الثورية». يمكن مقارنة الوجه المتعلق بـ«العنصر البشري» بدقة مع ما جرى في الحرب العالمية الأولى من حيث العلاقة بين الضباط المحترفين وبين ضباط الاحتياط من جهة والعلاقة بين المجندين والمتطوعين/الفدائيين من جهة أخرى. إن المعادل للضباط المحترفين في النهضة القومية الإيطالية هم الأحزاب السياسية النظامية، العضوية، التقليدية، إلخ... التي ما إن دقت ساعة الفعل (سنة ١٨٤٨) حتى كشفت عن عجزها، أو ما يشبه العجز، فجرفتها أمواج المدّ الشعبي ـ الماتسيني ـ الديمقراطي العاتي. كانت تلك الأمواج فوضوية، هلامية، إذا جاز التعبير، ومهما يكن، فقد حققت، في ظل قيادة مرتجلة... نجاحات كانت دون أدنى شك أعظم من تلك التي حققها المعتدلون: إذ أظهرت الجمهورية الرومانية والبندقية قوة مقاومة عظيمة[١٠٩]، وفي الفترة التي تلت عام ١٨٤٨، انتظمت العلاقة بين القوتين، القوة النظامية والقوة «لكارِزميّة»، حول شخصي كافور وغاريبالدي وأنتجت أعظم النتائج (على الرغم من أن كافور هو الذي صادر النتائج).

ارتبط هذا الوجه «الشخصي» بـ«التعبئة». وتجدر الإشارة إلى أن الصعوبة التقنية التي أحبطت مبادرات ماتسيني على الدوام كانت «التعبئة الثورية». وإنه لمثير في هذه

(١٠٩) الجمهورية الرومانية بقيادة غاريبالدي، والبندقية بقيادة مانين، صمدتا لعدة أشهر ضد النمساويين في عام ١٨٤٩ على الرغم من الإحباط بعد هزيمة بيد مون تفينوفارا.

الرؤية دراسة محاولة رامورينو احتلال سافوي، مع محاولات الإخوة باندييرا وپيساكاني، إلخ[110]، وإجراء المقارنة في ما بينها وبين الوضع الذي واجهه ماتسيني في ميلانو عام ١٨٤٨ وفي روما عام ١٨٤٩، وهي أوضاع لم يملك ماتسيني القدرة على ضبطها[111]، وكان محكومًا على تلك المحاولات التي اقتصرت على قبضة من الأفراد أن يقضى عليها في المهد. إن معجزة كانت مطلوبة للحيلولة دون أن تتولى القوى الرجعية، الممركزة والمالكة لحرية الحركة (لأنها لم تكن تواجه أية حركة شعبية عريضة) سحق مبادرات من نمط تلك التي قام بها رامورينو وپيساكاني وباندييرا، حتى لو حظيت تلك المحاولات بإعداد أفضل مما تم. أما في الفترة الثانية (١٨٥٩ ـ ١٨٦٠)، فقد تحققت «تعبئة ثورية» (وهو ما كانه «جيش الألف» الذي قاده غاريبالدي) أولاً؛ لأن غاريبالدي نجح في أن ينفصل عن القوى القومية الپييدمونتية، وثانيًا لأن البحرية البريطانية وفرت حماية فعلية للإنزال في مارسالا ولاحتلال پالِرمو وشلّت قدرات بحرية آل بوربون. والواقع أنّ الفرصة سنحت لماتسيني ـ في ميلانو بعد «انتفاضة الأيام الخمسة»، كما في روما الجمهورية ـ لكي يقيم مراكز تطوّع من أجل تعبئة عضوية، لكنه لم تكن لديه أية نية للقيام بذلك. وكان هذا مصدر نزاعه مع غاريبالدي في روما وسبب عدم فاعلية مساعيه في ميلانو بالمقارنة مع كاتانيو والمجموعة الديمقراطية الميلانية[112].

على أيّ حال، وعلى الرغم من أن أحداث النهضة القومية أظهرت الأهمية الكبرى

---

(١١٠) حاول رامورينى غزو سافوا في عام ١٨٣٤. ونزل أخوة باندیرا في كالابريا في عام ١٨٤٤، وانتحر بيساكاني (راجع الهامش ١٧، ص ١٥٨) بعد فشل إنزاله في سابري عام ١٨٥٧.

(١١١) في عام ١٨٤٨، بعد تمرد «الأيام الخمسة» الناجح في ميلانو والانسحاب النمساوي إلى «رُباعي» المدن المُحصنة، وصل ماتسيني إلى ميلانو، وأسس جريدة إيطاليا للشعب، ومع هذه الهيئة، حاول أن يُقاوم فكرة دمج بيدمونت ولومباردي، لِصالح هدفه الخاص بإقامة جمهورية إيطاليا موحدة، وفشلَ في الحصول على دعم شعبي لآرائه. وفي عام ١٨٤٩ (راجع الهامش ٩٠، ص ١٩٩) ترأس ماتسيني الجمهورية الرومانية. إن سياسته المُتمثلة في إسناد دفاعات المدينة إلى الجيش النظامي بدلاً من محاولة تعبئة السُّكان جميعهم، يرمز لها بتعيينه روسيلي، وهو جنرال في الجيش النِّظامي، بدلاً من غاريبالدي لقيادة قوات الدِّفاع عن المدينة.

(١١٢) كان كارلو كاتانيو (١٨٠١ ـ ١٨٦٩) رئيس التحرير المؤثر في بوليتكنكو خلال الأيام الخمسة (راجع الهامش السابق) ترأس مجلس الحرب في ميلانو. في هذا الوقت كان مؤيدًا لسياسة الملكية في بيدمونت، ومع ذلك، انتقل لمُعارضة الأخيرة بشدة، لاعتقاده بأن الثورة البرجوازية الإيطالية يجري التضحية بها لِصالح طموحات بيبدمونت. وفي عام ١٨٦٧ أصبح نائبًا في البرلمان الإيطالي، لكنه رفضَ أداء قسم الولاء لعرش سافوا.

للحركات الشعبية «الديماغوجية» التي يقودها قادة ارتجاليون رمت بهم الأقدار على رأسها، إلاّ أن الحقيقة هي أن القوى التقليدية العضوية هي التي سيطرت على تلك الحركات، بعبارة أخرى، سيطرت عليها الأحزاب العريقة، ذات القادة الذين بنيتهم قائمة على نحو عقلاني. والحال أنّ أحداثًا سياسية مماثلة قد ولدت نتائج متطابقة. (ومن الأمثلة على ذلك، غلبة الأورليانيين على القوى الشعبية الديمقراطية الراديكالية في فرنسا عام ١٨٣٠، بل إن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ هي مثال على ذلك أيضًا، حيث مثّل نابليون، في نهاية المطاف، انتصار القوى البرجوازية العضوية على القوى البرجوازية الصغيرة اليعقوبية). والأمر ذاته يتكرر مع انتصار قدامى الضباط المحترفين على ضباط الاحتياط في الحرب العالمية الأولى، إلخ. على أي حال، إنّ غياب أي إدراك لدور الطرف الآخر لدى القوى الشعبية الراديكالية منعها من أن تدرك دورها هي، الإدراك الكامل، وحرمها بالتالي من أن يكون لها ثقلها في ميزان القوى النهائي بنسبة قوة تدخلها الفعلية، وبالتالي من أن تفرض نتيجة أكثر تقدمًا ترتكز على أسس أكثر تقدمية وأكثر حداثة.

وفيما يتعلق بمفهوم «الثورة السلبية» أو «الثورة/استعادة النظام القديم» في النهضة القومية الإيطالية، تجدر الملاحظة أنه يجب الكثير من الدقة في طرح المسألة التي تسميها بعض مدارس كتابة التاريخ مسألة العلاقة بين الظروف الموضوعية والظروف الذاتية في صنع الحدث التاريخي. ويبدو بديهيًا أنّ ما يسمى بالظروف الذاتية لا يمكن أن تكون مفقودة عندما تتوافر الظروف الموضوعية، إلاّ بمقدار ما يكون التمييز مجرد تمييز ذي طابع تعليمي. وبالتالي، إنّ النقاش إنما يبلغ حجم القوى الذاتية ودرجة تمركزها، وبالتالي العلاقة الجدلية في ما بين قوى ذاتية متصارعة.

من الضروري تجنب طرح القضية على أسس «ثقافية» بدلاً من طرحها على أسس تاريخية ـ سياسية. لا جدال في أنّ «البصيرة» الثقافية لظروف الصراع أمر لا غنى عنه. إلاّ أنّ هذه البصيرة تصير قيمة سياسية بمقدار ما تصير هوى موزعًا وبمقدار ما تشكل ركيزة لإرادة صلبة. في العديد من الأعمال الأخيرة حول النهضة الإيطالية، تم «الكشف» عن وجود أفراد رأوا كل شيء بوضوح (نذكر تأكيد بييرو جوبيتي على أهمية أورناتو[١١٣]. لكن هذه الاكتشافات تدمر ذاتيا، وبالتحديد لكونها رؤى؛ فهم

(١١٣) لم يترك لويجي أورناتو (١٧٨٧ ـ ١٨٤٢)، وهو مُفكر غامِض من بيدمونت، أي أعمال منشورة باستثناء ابتذال ماركوس أوريليوس، لكنه يتمتع بِسمعةٍ عالية، على سبيل المثال مع جيوبيرتي. وحيّاه هغوبيتيه في البيان الرسمي في أول عدد من مجلة الثورة الليبرالية بوصفه «فيلسوف ثورات عام ١٨٢١»... إلخ.

يبرهنون أن ما كان ضالعًا في ذلك لم يكن أكثر من الانعكاسات الشخصية التي تمثل اليوم شكلاً من «الإدراك المتأخر». هل هم المعتدلون، الذين كانوا يمثلون «القوى الذاتية» الحقيقية للنهضة الإيطالية؟ من دون أدنى شك كان «المعتدلون» تحديدًا لأنهم كانوا أيضًا على علم بدور حزب العمل وبفضل هذا الوعي، كانت «ذاتيتهم» ذات جودة أعلى وأكثر حسمًا من نوعية الحزب. ففي تعبير فيتوريو إيمانويل «لقد وضعنا حزب العمل في جيبنا»، وهو تعبير الرقيب، ثمة حس تاريخي ـ سياسي، يفوق كل ما قاله وفعله ماتسيني. [١٩٣٣]

خاتمة أولى

أطروحة «الثورة السلبية» من حيث هي تفسير لفترة النهضة الإيطالية، ولكل حقبة تميزت بالاضطرابات التاريخية المعقدة. فوائد ومخاطر هذه الأطروحة. خطر الانهزامية التاريخية، أي اللامبالاة، لأن الطريقة الكاملة لطرح القضية قد تحث على الإيمان بنوع من القدرية، وما إلى ذلك. ومع ذلك يبقى المفهوم ديالكتيكيّا، وبعبارة أخرى، يفترض، بالفعل مسلمات حسب الضرورة، نقيضا قويا يمكن أن يقدم بشكل متواصل جميع إمكاناته من أجل التنمية. ومن هنا فإن نظرية «الثورة السلبية» لا باعتبارها برنامجا، كما كان الحال بالنسبة إلى الليبراليين الإيطاليين في النهضة الإيطالية، ولكن من حيث هي معيار للتفسير، في غياب عناصر الأنشطة الأخرى إلى حد كبير. (وبالتالي، نضال ضد إدمان المورفين السياسي الذي ينضح من كروتشه ومن تاريخيته). (يبدو أن نظرية الثورة السلبية هي نتيجة طبيعية ضرورية لمقدمة نقد الاقتصاد السياسي). مراجعة بعض الأفكار الطائفية حول نظرية الحزب، وهي نظريات تمثل بدقة شكلاً من أشكال القدرية من نوع «الحق الإلهي». تطور مفاهيم الحزب الجماهيري وحزب النخب الصغيرة، والوساطة بين الاثنين. (الوساطة النظرية والعملية: هل من الممكن نظريا وجود مجموعة، صغيرة نسبيا لكنها لا تزال ذات حجم كبير، دعونا نقول أقوى آلاف المرات، متجانسة اجتماعيًا وأيديولوجيًا، من دون وجودها يبرز وضع حالة واسعة النطاق وحالة ذهنية مماثلة تحول فقط الأسباب الميكانيكية والخارجية وبالتالي العابرة دون التعبير عنها؟) [١٩٣٣]

مادة مقالة نقدية حول تاريخيْ كروتشه، تاريخ إيطاليا وأوروبا[١١٤]

العلاقة التاريخية بين الدولة الفرنسية الحديثة التي خلقتها الثورة والدول الحديثة الأخرى في قارة أوروبا. وتعتبر المقارنة مهمة للغاية ـ شريطة ألا تكون على أساس المخططات الاجتماعية المجردة. بل يجب أن ترتكز على دراسة أربعة عناصر: ١ ـ الانفجار الثوري في فرنسا مصحوبا بالتحول الجذري والعنيف للعلاقات الاجتماعية والسياسية؛ ٢ ـ المعارضة الأوربية للثورة الفرنسية ولأي امتداد لها على أسس طبقية؛ ٣ ـ الحرب بين فرنسا، في ظل الجمهورية ونابليون، وبقية أوروبا ـ في البداية، من أجل تجنب خنقها عند الولادة، ومن ثم بهدف إقامة هيمنة فرنسية دائمة تتجه نحو إنشاء إمبراطورية عالمية؛ ٤ ـ ثورات وطنية ضد الهيمنة الفرنسية، وولادة الدول الأوربية الحديثة من خلال موجات صغيرة متتالية من الإصلاح بدلاً من الانفجارات الثورية مثل الانفجارات الفرنسية الأصلية. تكونت «الموجات المتعاقبة» من مزيج من النضالات الاجتماعية، وتدخلات السلطات العليا للنظام الملكي المستنير، والحروب الوطنية ـ مع الإشارة إلى الظاهرتين الأخيرتين السائدتين الغالبتين. وتعتبر فترة «استعادة النظام القديم» هي أغنى التطورات في هذا النوع؛ إذ تصبح عملية الاستعادة السياسة الأولى التي تجد من خلالها النضالات الاجتماعية إطارات مرنة بما يكفي للسماح للبرجوازية بالوصول إلى السلطة من دون اضطرابات دراماتيكية، من دون آلة الإرهاب الفرنسية. وهكذا تُزاحُ الطبقات الاجتماعية القديمة من مركزها المهيمن إلى مرتبة «حاكمة»، ولكن لا يتم القضاء عليها، كما لا توجد أية محاولة لتصفية هذه الطبقات من حيث هي كلٌّ عضوي؛ وبدلاً من أن تُصبح طبقة، تصير «طائفة» ذات خصائص ثقافية ونفسية محددة، لكن ليس لها أيّ وظائف اقتصادية سائدة. هل يمكن تكرار هذا «النموذج» لإنشاء الدول الحديثة في ظروف أخرى؟ هل يمكن تكرار ذلك، أم يمكن أن نقول إنه على الأقل جزئيا يمكن أن تحدث تطورات مماثلة في شكل ظهور اقتصادات تم التخطيط لها؟[١١٥] هل يمكن تكرارها في جميع الولايات، أم أنها حكر على الدول الكبيرة فقط؟ والسؤال ذو أهمية قصوى، لأن نموذج فرنسا وأوربا خلق عقلية تتميز بكونها «تخجل من نفسها» أو كونها «أداة من

---

(١١٤) تاريخ إيطاليا من عام ١٨٧١ إلى ١٩١٥، وتاريخ أوربا في القرن التاسع عشر.

(١١٥) راجع «الأمركة والفوردية» في الصفحات ٣٧٥ ـ ٤١٥ التي تُستهلّ بنص يوضح ما يعنيه غرامشي «بالاقتصاديات المخططة». راجع أيضًا «تاريخ أوربا منظورا إليه على أنه «ثورة سلبية»، صص ٢١٥ ـ ٢١٨.

أدوات الحكم». هناك مسألة هامة تتعلق بما سبق وهي الوظيفة التي ظن المثقفون أنهم حققوها في هذه العملية الطويلة والمغمورة من الانقسام السياسي والاجتماعي لعملية الاستعادة. كانت الفلسفة الألمانية الكلاسيكية فلسفة هذه الفترة، وبثت الحيوية في الحركات الليبرالية القومية من عام ١٨٤٨ إلى عام ١٨٧٠. وهنا أيضًا المكان المناسب لنشير إلى المقارنة الهيغلية (تم نقلها إلى فلسفة البراكسيس) بين الممارسة الفرنسية والنزعة التأملانية الألمانية[١١٦]. في الحقيقة يمكن توسيع هذه المقارنة: فما يعتبر ممارسة بالنسبة إلى الطبقة الأساسية يصبح «عقلانية» وتأملا بالنسبة إلى مثقفيها (على أساس هذه العلاقات التاريخية يجب شرح كل نزعات الفلسفة المثالية الحديثة).

إن تصوّر الدولة وفقًا للوظيفة الإنتاجية للطبقات الاجتماعية لا يمكن تطبيقه ميكانيكيًا بغاية تفسير التاريخ الإيطالي والأوربي من الثورة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر. على الرغم من أنه من المؤكد أنه بالنسبة إلى الطبقات الإنتاجية الأساسية (البرجوازية الرأسمالية والبروليتاريا الحديثة) فإن الدولة يمكن تصورها فقط باعتبارها الشكل الملموس لعالم اقتصادي معين، لنظام إنتاج محدد، وهذا لا يعني أن العلاقة بين الوسائل والغايات يمكن تحديدها بسهولة أو أن تأخذ شكل مخطط بسيط، واضح للوهلة الأولى. فصحيح أن الاستيلاء على السلطة وتحقيق عالم منتج جديد لا يمكن فصلهما، وأن الدعاية لأحدهما هي دعاية للآخر، وأنه في الحقيقة من قبيل المصادفة وحدها أن وحدة الطبقة المهيمنة ـ الاقتصادية والسياسية في آن واحد ـ لا تكمن إلاّ في هذا التزامن.

لكن المشكلة المعقدة تنشأ من علاقة القوى الداخلية في البلد المعني، ومن علاقة القوى الدولية، ومن الموقع الجيوسياسي للبلد. في الحقيقة، قد يكون الدافع نحو التجدد الثوري هو الاحتياجات الملحة للبلد المعين، في ظروف معينة، ومن ثم حصل الانفجار الثوري في فرنسا، منتصرًا دوليًا أيضًا. ولكن قد يكون الدافع وراء التجديد سببه مجموعة من القوى التقدمية التي هي بحد ذاتها هزيلة وغير كافية (على الرغم من أنها تتمتع بإمكانيات هائلة، لأنها تمثل مستقبل بلدها) مع وجود وضع دولي موات لتوسيعها وانتصارها. وبينما أثبت كتاب رافايلي تشاسكا عن «أصول البرنامج القومي»، أنه توجد في إيطاليا نفس المشاكل الملحة الموجودة في **نظام**

---

(١١٦) انظر الهامش ٤٦، ص ١٧٤.

الحكم القديم في فرنسا، وقوة اجتماعية مثّلت وفسرت هذه المشاكل بدقة بالمعنى الفرنسي، فقد أثبت كذلك أن هذه القوى كانت ضعيفة وأن المشاكل بقيت على مستوى «سياسات ضيقة الأفق»(١١٧). وعلى أي حال، يمكن للمرء أن يرى كيف، ومتى لا يكون دافع التقدم مرتبطًا ارتباطًا وثيقا بالتقدم المحرز في التنمية الاقتصادية المحلية الواسعة التي تم تقليصها وكبتها، بل يكون انعكاسا للتطورات الدولية التي تنقل تياراتها الإيديولوجية إلى الأطراف ـ وهي تيارات نشأت على أساس التطور الإنتاجي للدول الأكثر تقدما ـ فلا تكون المجموعة التي تمثل حامل لواء الأفكار الجديدة هي المجموعة الاقتصادية بل الطبقة الفكرية المثقفة، ومفهوم الدولة التي ينادون بها يغير السمة؛ لقد تم تصويره كمطلق عقلاني في حد ذاته. ويمكن صياغة المشكلة على النحو التالي: بما أن الدولة هي الشكل الملموس لعالم إنتاجي خصب وبما أن المثقفين هم العنصر الاجتماعي الذي يؤخذ منه أفراد الحكم، فالمثقف الذي لا يرتكز بقوة على مجموعة اقتصادية قوية سوف يميل إلى تقديم الدولة بوصفها مطلقة؛ وبهذه الطريقة يتم تصور وظيفة المثقفين على أنها مطلقة ومميزة، ويتم ترشيد وجودها التاريخي وكرامتها بشكل مجرد. إن هذا الدافع أساسي لفهم المثالية الفلسفية الحديثة بشكل تاريخي، وهو مرتبط بأسلوب تشكيل الدول الحديثة في أوربا القارية باعتباره «رد فعل وتصعيد قومي» للثورة الفرنسية (وهو دافع أساسي لفهم مفاهيم «الثورة السلبية» و«الثورة/ عودة النظام القديم»، ولإدراك أهمية المقارنة الهيغلية بين مبادئ اليعقوبية والفلسفة الألمانية الكلاسيكية). يمكن ملاحظة أن بعض المعايير التقليدية للتقييم التاريخي والثقافي لفترة النهضة الإيطالية يجب أن يتم تعديلها، وفي بعض الأحيان يجب أن يتم قلبها: ١ ـ ربما تكون التيارات الإيطالية التي «وصفت» بعقلانيتها الفرنسية ونزعتها التنويرية المجردة هي في الحقيقة تنتمي إلى الواقع الإيطالي، بقدر ما هي في الواقع تتصور أن الدولة هي الشكل الملموس للتنمية الاقتصادية الإيطالية الجارية؛ إذًا، يتطلب محتوى مشابه شكلاً سياسيًا مشابهًا؛ ٢ ـ «اليعاقبة» الحقيقيون (بالمعنى الازدرائي الذي استمدت مصطلحه بعض التيارات التأريخية) هي تيارات يبدو فيها أن أغلب السكان

(١١٧) تم استعراض كتاب سياسكا من قبل موندولفو في مقال حول تفسيرات النَّهضة الإيطالية التي كُتبت في عام ١٩١٧، وأعاد غرامشي نشر جزء منه في جريدة صرخة الشّعب، في ١٦ مايو ١٩١٨. القوة الاجتماعية المُشار إليها هي بوضوح الحزب الاشتراكي الإيطالي والقوى الاشتراكية بشكل عام.

الأصليين طوّروا تقليدًا إيطاليًا[118]. لكن في الواقع، هذا التيار هو «إيطالي» فقط لأن الثقافة كانت ولقرون عديدة هي المظهر «القومي الوطني» الإيطالي الوحيد؛ هذا مجرد وهم لفظي. أين كان أساس هذه الثقافة الإيطالية؟ لم يكن في إيطاليا؛ هذه الثقافة «الإيطالية» هي استمرار لكوسموبوليتية العصور الوسطى المرتبطة بتقاليد الإمبراطورية والكنيسة. وهي مفاهيم عالمية ذات ركائز «جغرافية» في إيطاليا. كان المثقفون الإيطاليون من الناحية الوظيفية يمثلون مركز الثقافة العالمية الكوسموبوليتية؛ فقد استوعبوا وطوروا نظريا انعكاسات الحياة الإيطالية المعاصرة الأكثر صلابة وأصالة. ويمكن رؤية هذه الوظيفة لدى مكيافيلي أيضًا، على الرغم من محاولة مكيافيلي تحويلها إلى أهداف وطنية (من دون نجاح ومن دون أية نتيجة ملموسة). في الحقيقة، كان **الأمير** تطورا في التجربة الإسبانية والفرنسية والإنكليزية خلال معاناة الوحدة الوطنية ـ التي لم تكن في إيطاليا تشرف على القوى الكافية، أو حتى تثير الكثير من الاهتمام. بما أن ممثلي التيار التقليدي يرغبون في أن يُطبقوا على إيطاليا مخططات فكرية عقلانية، صحيح أنها عملت في إيطاليا لكن على أسس عفا عنها الزمن بدلاً من صدورها عن الاحتياجات القومية المباشرة، فإنهم من كانوا اليعاقبة بالمعنى الازدرائي للكلمة... [١٩٣٢]

تاريخ أوربا باعتباره «ثورة سلبية»

هل من الممكن كتابة تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر من دون معالجة عضوية للثورة الفرنسية والحروب النابليونية؟ وهل من الممكن أن يكتب تاريخ إيطاليا في العصور الحديثة من دون صراعات عصر النهضة الإيطالية؟ في كلتا الحالتين، يستبعد كروتشه، لأسباب خارجية ومقصودة، لحظة النضال التي يتم فيها تشكيل الهيكل وتعديله، وبوضوح يطلق تاريخ لحظة التوسع الثقافي أو الأخلاقي السياسي. هل لمفهوم «الثورة السلبية» أهمية «حاضرة في الوقت الحالي»؟ هل نحن في فترة «عودة النظام القديم ـ ثورة» ليتم ترسيخها بشكل دائم، ليتم تنظيمها أيديولوجيا، ليتم

(١١٨) هذه التيارات هي، بالشكل الخارجي الظاهري، الجمهوريون، الماتسينيون، إلخ، (متأثرة بأفكار الثورة الفرنسية) من ناحية، والمعتدلون من الناحية الأخرى. ومع ذلك، من الصعب ألا نقرأ في هذا تعليقًا غير مباشر حول اليسار/الشيوعي/الاشتراكي المعاصر واليمين الفاشي/القومي على التوالي. انظر أيضًا «الحزب السياسي».

تمجيدها بشكل غنائي؟ هل علاقة إيطاليا باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هي نفس علاقة ألمانيا (وأوربا) كنْط وهيغل إزاء فرنسا روبسبير ونابليون؟

نماذج من التاريخ السياسي الأخلاقي. يبدو أن **تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر** هو عمل التاريخ السياسي الأخلاقي الذي من المتوقع أن يصبح نموذجًا للتأريخ الكروتشي المقدم إلى الثقافة الأوروبية. ومع ذلك، يجب أن تؤخذ دراساته الأخرى بعين الاعتبار أيضا: تاريخ مملكة نابولي. **تاريخ إيطاليا من ١٨٧١ حتى عام ١٩١٥. ثورة نابولي لعام ١٧٩٩؛ وتاريخ حقبة عصر الباروك في إيطاليا.** ولكن الأكثر غرابة وانكشافًا هو **تاريخ أوروبا** و**تاريخ إيطاليا.** فيما يتعلق بهذين العملين، تنشأ الأسئلة في وقت واحد: هل من الممكن أن يكتب تصور تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر من دون معالجة عضوية للثورة الفرنسية والحروب النابليونية؟ وهل من الممكن أن يكتب تاريخ إيطاليا في العصور الحديثة من دون دراسة نضالات عصر النهضة الإيطالية؟ وبعبارة أخرى: هل هو عرضي، أو هل هو دافع متحيز، أن يبدأ كروتشه رواياته من عام ١٨١٥ و١٨٧١؟ أي أنه يستبعد لحظة الصراع؛ اللحظة التي تتشكل فيها القوى المتصارعة، يتم تجميعها واتخاذ مواقفها؛ اللحظة التي يتلاشى فيها نظام أخلاقي سياسي وآخر يتشكل من النار والصلب. اللحظة التي يتفكك فيها نظام العلاقات الاجتماعية وينهار، وآخر ينشأ ويؤكد نفسه؟ هل هو عرضي أم لا بحيث يؤخذ على محمل الجد تاريخ لحظة التوسع الثقافي أو الأخلاقي السياسي؟ يمكن للمرء أن يقول، إذًا، إن كتابة **تاريخ أوربا** ليس سوى جزء من التاريخ، والجانب «السلبي» للثورة العظيمة التي بدأت في فرنسا في عام ١٧٨٩ والتي امتدت إلى بقية أوربا مع الجمهورية والجيوش النابليونية ـ من خلال إعطاء النظام القديم دفعة قوية، ولم ينتج عن ذلك الانهيار الفوري كما في فرنسا، ولكن في تآكلهم «الإصلاحي» الذي استمر حتى عام ١٨٧٠.

هنا تبرز المشكلة في ما إذا كان هذا البناء الكروتشي، بطبيعته المتحيزة، لا يمتلك مرجعا معاصرا وفوريا؛ ما إذا كان لا يهدف إلى خلق حركة إيديولوجية مقابلة للفترة التي يتعامل معها كروتشه، أي فترة الثورة ـ استعادة النظام القديم، حيث كانت المطالب التي وجدت في فرنسا تعبيرًا عن اليعاقبة والنابليونية مرضية بجرعات صغيرة، بشكل قانوني، بطريقة إصلاحية ـ بطريقة تمكنت من الحفاظ على الوضع السياسي والاقتصادي للطبقات الإقطاعية القديمة، ومن تجنب الإصلاح الزراعي،

وعلى وجه الخصوص، لتجنب الجماهير الشعبية التي تمر بفترة من الخبرة السياسية مثل ما حدث في فرنسا في سنوات اليعقوبية، في عام ١٨٣١، وفي عام ١٨٤٨. ولكن، وفي الظروف الحالية، هل هي ليست الحركة الفاشية بالتحديد التي تتوافق في الواقع مع حركة الليبرالية المعتدلة والمحافظة في القرن الماضي؟

وقد لا يخلو من الأهمية القول إنه في السنوات الأولى من تطورها، ادعت الفاشية استمرارًا لتقليد اليمين «التاريخي» القديم. قد يكون واحدًا من الجوانب العديدة المتناقضة للتاريخ (وهي خدعة للطبيعة، وضعناها في لغة فيكو)، أن كروتشه، ومع انشغالاته الخاصة، قد أسهم في الواقع في تعزيز الفاشية - أي تأثيثها بشكل غير مباشر مع مبرر فكري، بعد أن ساهم في تطهيره من الخصائص الثانوية المختلفة، ومن النوع الرومانسي السطحي ولكن مع ذلك تُزعج صفاته الكلاسيكية التي صاغها غوته. يمكن تقديم الفرضية الأيديولوجية بالشروط التالية: إن هناك ثورة سلبية كامنة في حقيقة أنه - من خلال التدخل التشريعي للدولة، ومن خلال التنظيم التشاركي - يتم إدخال تعديلات بعيدة المدى نسبيًا في الهيكل الاقتصادي للبلد من أجل إبراز عنصر «خطة الإنتاج»؛ وبعبارة أخرى، يتم زيادة التنشئة الاجتماعية والتعاون في مجال الإنتاج، من دون أن تلامس (أو على الأقل لا تتجاوز التنظيم والسيطرة) الاستيلاء الفردي والجماعي على الربح. في الإطار الملموس للعلاقات الاجتماعية الإيطالية، يمكن أن يكون هذا هو الحل الوحيد الذي يتم من خلاله تطوير القوى الإنتاجية للصناعة تحت إشراف الطبقات الحاكمة التقليدية، في منافسة مع التشكيلات الصناعية الأكثر تقدما في البلدان التي تحتكر المواد الخام وتراكم مبالغ مالية ضخمة.

وسواء تم وضع مثل هذا المخطط موضع التنفيذ أم لا، وإلى أي مدى، فإن الأهمية نسبية فقط. ما هو مهم من الناحية السياسية والأيديولوجية هو أنه قادر على خلق فترة من التوقع والأمل، خاصة في بعض الفئات الاجتماعية الإيطالية مثل الكتلة الكبيرة للبرجوازية الصغيرة في المناطق الحضرية والريفية. وهو بذلك يعزز نظام الهيمنة وقوى الإكراه العسكري والمدني تحت تصرف الطبقات الحاكمة التقليدية.

وبالتالي، فإن هذه الأيديولوجيا تفعل بمثابة عنصر من عناصر «حرب المواقع» في المجال الاقتصادي الدولي (المنافسة الحرة والتبادل الحر هنا يتطابق مع حرب المواقع)، تمامًا كما تفعل «الثورة السلبية» في المجال السياسي. في أوربا من عام

١٨١٥ إلى عام ١٨٧٠ كانت هناك حرب حركة (سياسية) في الثورة الفرنسية وحرب مواقع طويلة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٧٠. في عصرنا الحالي، جرت حرب الحركة السياسية من مارس عام ١٩١٧ حتى مارس عام ١٩٢١؛ وعقبت ذلك حرب المواقع التي يعتبر تمثيلها ـ من الناحيتين العملية (بالنسبة إلى إيطاليا) والأيديولوجية (بالنسبة إلى أوربا) فاشيًا. [١٩٣٥]

II

ملاحظات حول السياسة

١
الأمير الحديث

مقدمة

ربما يكون مفهوم «اليعقوبية» هو الذي يؤسس بشكل أوضح وأدق للموضوع الناظم الذي يربط بين كل كتابات غرامشي في السجن حول التاريخ والسياسة. كان مكيافيلي «يعقوبي النزعة مبكرًا»؛ في حين فشل ماتسيني وأتباعه في أن يكونوا «يعاقبة» عصر النهضة الإيطالية؛ «لذلك فالأمير الحديث» ـ أي الحزب الشيوعي ـ ينبغي أن ينظم ويعبر عن إرادة جمعية شعبية قومية، وبعبارة أخرى، يجب أن يكون قوة «يعقوبية»، تُبقي الفلاحين تحت هيمنة البروليتاريا، وترفض كل أشكال النزعة الاقتصادية، والنقابية، والعفوية.

إن ما ميز التاريخ الإيطالي هو حقيقة أن «قوة اليعاقبة الفعالة كانت مفقودة». والقضية الآن هي حول ما إذا كانت البروليتاريا المدنية قد حققت «تنمية ملائمة في مجال الإنتاج الصناعي ومستوى معينا من الثقافة التاريخية والسياسية». ولا يمكن إنجاز مهمتها التاريخية إلاّ إذا «انفجر السواد الأعظم من المزارعين الفلاحين في آن واحد في الحياة السياسية». وتهدف كتابات الحزب الشيوعي التي جُمّعت في هذا القسم إلى تحديد نوع الحزب الذي يمكن أن يلعب دور «الأمير الحديث».

في نسخة سابقة من الفقرة المعنونة بـ«الحزب السياسي»، عنون غرامشي ما كتبه بـ«ماركس ومكيافيلي»، وبدأ كالآتي: «يمكن تطوير هذه الفكرة عبر دراسةٍ ذات شقين: دراسة العلاقات الحقيقية بين الاثنين كمنظرين للسياسات العسكرية، وللعمل؛ وكتاب يستمد من المذاهب الماركسية نظامًا مفصليا للسياسات المعاصرة من نوع **الأمير**. وسيكون موضوع الدراسة هو الحزب السياسي، في علاقاته مع

الطبقات والدولة: وليس الحزب كفئة اجتماعية، بل الحزب الذي يسعى إلى تأسيس الدولة: «لماذا يعلق غرامشي هذه الأهمية على مكيافلّي؟ لأن «مكيافلّي كان في إيطاليا ممثل الاعتراف بأن النهضة لا يمكن أن تكون حقيقية من دون تأسيس الدولة القومية»؛ «ففكر مكيافلّي السياسي كان رد فعل على عصر النهضة الإيطالي [بالمعنى الضيق]؛ وقد كانت احتجاجًا على السياسة وضرورة وطنية للتقرب من الشعب كما فعلت الممالك المطلقة لفرنسا وإسبانيا....» فلم تكن رغبة مكيافلّي في الوحدة القومية لإيطاليا على شكل رغبة مجردة فقط؛ بل كان لديه برنامج، وكان برنامجًا كشف عن نزعته اليعقوبية المبكرة». كان يعتزم من خلال إنشاء ميليشيا مواطنة أن يجلب جموعا كبيرة من المزارعين الفلاحين إلى الحياة السياسية. بالنسبة إلى غرامشي، لم يكن فقط دليلاً لليعقوبية «التاريخية»، بل دليلاً لليعقوبية «الحديثة» - أي للشيوعيين - في مهمتهم المتمثلة في تشكيل تحالف العمال والفلاحين. في تعريفه للشيوعيين واليعقوبية، كان غرامشي يقوم بتطوير وتوسيع موضوع كان قد تناوله لينين - والذي كتب في يوليو عام ١٩١٧ أن «'اليعقوبية' في أوروبا أو على خط الحدود بين أوربا وآسيا في القرن العشرين ستكون حاكم الطبقة الثورية، والبروليتاريا، التي يدعمها الفلاحون الفقراء ويستفيدون من الأساس المادي القائم لأجل التقدم نحو الاشتراكية، لم تتمكن فقط من توفير كل الأشياء التي لا تنسى والمتأصلة والعظيمة التي قدمها اليعاقبة في القرن الثامن عشر، بل حققت انتصارا دائمًا على مستوى العالم لصالح الشعب العامل».

تتناول الملاحظات الواردة في هذا القسم قضية «الأمير الحديث» من عدة زوايا؛ إذ تقوم بتحليل طبيعة حزب سياسي؛ والعلاقات بين الأحزاب والطبقة والدولة؛ والمخاطر الإيديولوجية للنزعة الاقتصادية والطوعية العفوية، التي يجب عليه أن يكافح ضدها؛ إنه نوع من النظام الداخلي الغير بيروقراطي وهو أمر ضروري إذا أريد له أن يكون فعالاً. لكن إذا كانت هناك فقرة واحدة تلخص مفهوم غرامشي للحزب الثوري أكثر من أي شيء آخر، فستكون الجمل الافتتاحية للقسم المعنون بـ«التنبؤ والمنظور» الذي يستحضر فيه سنتور مكيافلّي باعتباره رمزًا «للمنظور المزدوج» الذي يجب أن يميز الحزب الثوري (والدولة). ينبغي على الحزب أن يجمع بين مستويين «من القوة والموافقة، والسلطة والهيمنة، والعنف والحضارة، والإثارة والدعاية، والتكتيكات والاستراتيجيا» في وحدة جدلية. وربما يرى المرء هنا محاولة لدراسة النضال الذي قام به غرامشي في الحزب الشيوعي الإيطالي ضد بورديغا من ناحية وتاسكا من ناحية أخرى. يمثل بورديغا في هذا المخطط عزلة غير واقعية للحظة القوة

والسيطرة، إلخ، ويمثل تاسكا عزلة موازية للحظة القبول والهيمنة؛ إذ ينفصل كل من المنظور القصير الأجل والطويل على التوالي عن الآخر بشكل ميكانيكي وخاطئ. وقد سعى غرامشي إلى وضع تصور لوحدة المنظورين.

ملاحظات موجزة حول سياسة مكيافلّي

إن الميزة الأساسية لكتاب **الأمير** هي أنه لا يشكّل معالجة منهجية لموضوعه، بل هو عمل «حي»، تندمج فيه الأيدولوجيا السياسية والعلوم السياسية في شكل درامي لـ«أسطورة». لقد اتخذت العلوم السياسية إما شكلاً طوباويًا أو شكل أطروحة علمية في ما قبل مكيافلّي. لكنه من خلال الجمع بين الشكلين، أعطى مكيافلّي شكلاً خياليًا فنيًا لتصوره من خلال تجسيد العنصر العقلاني المذهبي في شخص الكوندوتييري[(١)]، الذي يمثل رمز «الإرادة الجمعية» بشكل حي وتجسيمي. ولكي يصور العملية التي يتم فيها تشكيل إرادة جمعية محددة لها أهدافها السياسية المحددة، لم يلجأ مكيافلّي إلى حجج طويلة الأمد، أو تصنيفات متحذلقة لمبادئ ومعايير خاصة لطريقة العمل، بل من خلال صفات وخصائص وواجبات ومتطلبات شخص ملموس، وهذا هو ما يحفز الخيال الفني لأولئك الذين يريد إقناعهم، ويعطي المشاعر السياسية[(*)] شكلاً ملموسًا أكثر[(٢)(٣)].

---

(١) راجع الهامش ٢١، ص ١٦٠.

(*) يجب البحث بين الكتّاب السّياسيين الذين سبقوا مكيافيلي، لمعرفة ما إذا كانت هناك أمثلة أخرى مثل كتاب الأمير، فالطّابع الأسطوري للكتاب سبب نهايته؛ فبعد أن رسم مكيافيلي الكوندوتيير المثالي، يقوم باستدعاء الكوندوتيير الحقيقي بأن يحييه تاريخيًا، وذلك في مقطع ذي تأثير فنّي. يطبع هذا الاستجداء العاطفي مجمل الكتاب بطابع درامي. يطلق لويجي روسو على مكيافيلي لقب فنّان السّياسة، كما يستخدم كلمة «أسطورة»، ولكن ليس بالمعنى الذي أُشير إليه أعلاه.

(٢) «الكوندوتيري الحقيقي» أي لورينزو دي ميديشي، «الذي يتوجه إليه الأمير، ومن تمّت دعوته في الفصل الأخير الشهير من العمل «لتحقيق كلمات بترارك»: «الفضيلة ضدّ الغضب، حمل السلاح، [سوف تحمل الفضيلة السّلاح ضدّ الغضب؛ وقد تكون المعركة قصيرة، لأنَّ البسالة القديمة لم تنته بعد في قلوب الإيطاليين]».

(٣) لويجي روسو: المقدّمة النّقدية لمكيافيلي، المُدرجة في صور ورسومات تاريخيّة، باريس ١٩٣٧. لم نتمكّن من تتبُّع المكان الأصلي وتاريخ النّشر. في هامش آخر (ملاحظات حول مكيافلّي، في السياسة والدولة الحديثة، ص ٢٣٩١) كتب غرامشي: «روسّو، في كتابه مُقدمات نقديّة، يُعالج أمير مكيافيلي حول الديكتاتورية (لحظة السّلطة والفرد)، والخطابات في أُطروحته عن الهيمنة (لحظة العالمية والحُريّة). إنَّ مُلاحظة روسو صحيحة، على الرّغم من وجود تلميحات إلى لحظةِ الهيمنة أو الموافقة=

يمكن دراسة **الأمير** لمكيافلّي على أنه مثال تاريخي لأسطورة سوريل[٤] ـ أي أيديولوجيا سياسية لا يمكن التعبير عنها في شكل طوباوية جامدة ولا كنظرية مستخلصة، بل عن طريق خلق صورة خيالية ملموسة تعمل على إثارة شعب مشتت وممزق وتنظم إرادته الجمعية. والطابع الطوباوي في كتاب **الأمير** كامن في حقيقة أن الأمير لم يكن له وجود تاريخي حقيقي. ولم يقدم نفسه على الفور وبشكل موضوعي إلى الشعب الإيطالي، بل كان تجريدًا نظريًا بحتًا، أي رمزًا للزعيم القائد والكوندوتيير المثالي. ومع ذلك، في حركة دراماتيكية ذات تأثير كبير، يتم جمع عناصر العاطفة والأسطورة الموجودة في هذا الكتاب معًا وتحيا في الختام، في

=في الأمير أيضًا، إلى جانب السّلطة أو القوّة، وبالمثل، فإنَّ المُلاحظة صحيحة، وهي أنّه لا توجد مُعارضة مبدئيّة بينَ المُدير العام [راجع الهامش ٥١، ص٣٤٦] والجُمهورية. فما ينطوي عليه الأمر هو ركود لحظتين من السُّلطة والعالمية». راجع «التّنبؤ والمنظور»، صص ٢٦٧ ـ ٢٧١.

(٤) كان جورج سوريل (١٨٤٧ ـ ١٩٢٢) المنظر الرئيس للنقابية الثّورية، ومؤلّف تأملات حَول العُنف (١٩٠٦). كان لهُ تأثير كبير على برغسون وماركس، ولعبَ دورًا كبيرًا في فرنسا وإيطاليا ـ تأثيره على سبيل المثال على موسوليني. كان عمله عبارة عن مزيجٍ من عناصرٍ مُتباينة للغاية، يعكس التّحولات التي مرَّ بها مُناهض لليعاقبة، داعية اشتراكي، متشدّد ثوريّ، وواعظ من اليمين المُتطرّف (في الواقع شبه ملكي)، داعية للتجدّد الأخلاقي السّلطوي المُعادي للبرجوازيّة، المُتعاطف مع الثّورة البلشفية. وفي تأمُّلات حول العُنف، طوّر سوريل فكرة الإضراب العام باعتباره أُسطورة ـ في الواقع» الأسطورة التي تتكون فيها الاشتراكية بالكامل، أية مجموعة من الصّور القادرة على استحضار غريزي لكلّ المشاعر التي تتوافق مع مُختلف مظاهر الحرب التي تقوم بها الاشتراكية ضدَّ المُجتمع الحديث». الأساطير «التي تكمن فيها جميع ميول الشّعب أو الحزب أوالطبقة «. إنه يُقارن بين الأسطورة بهذا المعنى واليوتوبيا» التي تقدم سرابًا خادعًا عن المُستقبل للشّعب». (مثال آخر على الأسطورة كان «طريق الوهم» لماتسيني الذي «عمل بشكلٍ أكبر؛ لأجل تحقيق الوحدة الإيطالية مما عمله كافور وكل السّياسيين في مدرسته»). فكرة الإضراب العام «تدمّر كل النّتائج النّظرية لكل سياسة اجتماعيّة مُمكنة، ينظر مؤيدوه إلى الإصلاحات الأكثرُ شعبيّة باعتبارها ذات طابع يشبه طابع الطّبقة الوسطى، بقدر ما يشعرون بالقلق، لا شيء يُمكن أن يُضعف المُعارضة الأساسية للحرب الطّبقية.» ويركّز الإضراب العام على «الانقسام بين الطّبقات المعادية، من خلال تحويل كل انتفاضة فرديّة للعُنف إلى عمل في الحرب الطبقية. «الانقسام»، بالنّسبة إلى سوريل، هو ما يُعادل الوعي الطّبقي، للطبقة لنفسها، مثلاً «عندما لم تعُد تجرؤ الطبقات الحاكمة على الحكم، وتشعر بالخجل من وضعها المُتميّز، وتكون حريصة على التّقدم على أعدائها، وتُعلن عن خوفها من كل انشقاقات في المجتمع، يصبح من الصّعب الحفاظ في أذهان البروليتاريا على هذه الفكرة من الانقسام، فهي التّي بدونها لا تستطيع الاشتراكية أن تؤدي دورَها التّاريخي.» أفكار حول العُنف، كتب كولير، ١٩٥٠، صص ١٢٤ ـ ١٢٦، ١٣٣ ـ ١٣٥، ١٨٦.

المناشدة للأمير «الموجود فعلاً». يناقش مكيافلّي طوال الكتاب ما يجب أن يكون عليه الأمير إذا أراد أن يقود شعبًا ليؤسس دولة جديدة؛ ويطور حجته بمنطق قوي وتجرد علمي. وفي الختام، يندمج مكيافلّي مع الناس، ويجعل من نفسه الشعب ولا نعني الشعب بصفة «عامة»، بل الشعب الذي أقنعه مكيافلّي بحجته، الشعب الذي أصبح مكيافلّي تعبيره الواعي وعرف نفسه به. وتظهر الحجة «المنطقية» برمتها على أنها ليست سوى انعكاس ذاتي للشعب ـ وهي عملية تفكير داخلية انبثقت في الوعي الشعبي وتختم نفسها بصرخة ملحة متقدة. يصبح هذا الاتقاد مرة أخرى «عاطفة»، ويصبح حمّى، ويصبح رغبة متعصبة للعمل. ولهذا السبب ليست خاتمة **الأمير** شيئًا خارجيًا، مفبركًا، خطابيًا، بل يجب أن تُفهم كجزء ضروري للعمل ـ وأيضًا كعنصر يمنح العمل كله لونه الحقيقي، ويجعله نوعًا من «البيان السياسي».

ويمكن دراسة كيف أنّ عجز سوريل عن تطوير تصوّره للإيديولوجيا على أنّها أسطورة هو فهم للحزب السياسي، توقف عند فكرة النقابة. صحيح أنه بالنسبة إلى سوريل، ليست النقابة، من حيث هي تنظيم لإرادة جمعية، هي ما تعبر عن «الأسطورة»، بل النشاط العملي للنقابة ولإرادة جمعية عاملة. وبرأيه النشاط العملي الأسمى هو الإضراب العام ـ أي «نشاط سلبي»، إذا جاز التعبير، من النوع السلبي والمبدئي (ويمكن إعطاء طابع إيجابي فقط من خلال تحقيق اتفاق مشترك بين مختلف الإرادات المجتمعة)، وهو نشاط لا يتوخى مرحلة «نشطة وبناءة» خاصة به. وبالتالي كان لدى سوريل صراع بين ضرورتين: ضرورة الأسطورة، وضرورة نقد الأسطورة ـ فإن «كل خطة محددة مسبقًا هي طوباوية ورجعية». وتُترك النتيجة لتدخل غير عقلاني، وللصدفة (بالمعنى البرغسوني لـ«الوثبة الحيوية»)[5] أو تركتها

---

(٥) بالنسبة إلى مفهوم هنري برغسون الرّئيس حول «الوثبة الحيوية» أو «الاندفاع الحيوي»، راجع بشكلٍ خاص القسم الأخير من الفصل الأوّل من كتاب التطوّر الخلاّق، على النّقيض من النّظريات «الآليّة» التي «تبيّن لنا البناء التدريجي للآلة تحت تأثير الظروف الخارجية»، وإلى النّظريات «النهائية» التي تقول «تمّت جميع الأجزاء بناء على خطة مُسبقة مع وجهة نظر لنهاية محدّدة»، يقترح برغسون أنّ هناك «دافعًا أصيلاً للحياة»، وهو ميل إلى التّصرف بشأن مسألة خاملة. كانت آثار هذه النّظرية تطوّعية متطرفة: «قبل تطور الحياة... تبقى بوابات المستقبل مفتوحة على مصراعيها، إنّه خلق يستمر إلى الأبد في فضيلة حركة أولية». التّركيز على الفرصة: «تجاه هذا العمل [أي: بمعنى العمل على المادة الخاملة] ليس محددًا سلفًا، وهُنا، تنوع الأشكال التي لا يمكن التّنبؤ بها والتّي تزرع الحياة في تطورها على امتداد مسارها». التّطور الخلاّق، لندن، ١٩٥٤.

«للعفوية»(*)[6].

(*) هذا هو التّناقُض الضّمني الذي يجب مُلاحظَته بين الطريقة التي يطرح فيها كروتشه قضية التّاريخ ومناهضة التّاريخ من ناحية، ومن ناحية أخرى بعض أنماط التّفكير الأخرى لدى كروتشه: نفوره من «الأحزاب السّياسية» والطريقة التي يطرح بها مسألة «التّنبؤ» بالحقائق الاجتماعية (راجع المُحادثات المهمة، السّلسلة الأولى، صص ١٥٠ ـ ١٥٢)، مراجعة كتاب لودوفيكو ليمنتاني التنبؤ بالحقائق الاجتماعية، تورينو، بوكا ١٩٠٧)؛ إذ كانت الحقائق الاجتماعية لا يُمكن التّنبؤ بها، ومفهوم التّنبؤ لا معنى له، ثمَّ لا يُمكن أن يكون اللاعقلاني سوى المُهيمن، وينبغي أن تكون أية مُنظّمة من الرّجال مُناهضة التّاريخ من أجل «التّحيُّز». الشيء الوحيد المُمكن القيام به هو حل كل مُشكلة عملية مفردة طرحتها حركة التّاريخ كما تأتي، ومع معايير عفويّة، تكون الانتهازية الخط السّياسي الوحيد المُمكن. (راجع مقال كروتشه: الحزب بما هو حاكم في الثقافة والحياة الأخلاقية).

(٦) حول مفهوم كروتشه عن التاريخ و«التاريخ المضادّ»، انظر المقدمة العامة؛ «مشاكل التاريخ والفلسفة»، أدناه. وانظر الهامش ١٩، ص ٢٣٥. وحول «نفوره من الأحزاب السياسية»، انظر «السياسة بما هي علم قائم الذات»، صص ٢٣٤ ـ ٢٤١، أدناه. كان موقف غرامشي في الواقع متمثلا في كون غروتشه تحديدا حقق هو نفسه اشتغال «حزب سياسي» (انظر بخاصة بعض المسائل، والهامش ٣٩، ص ٢٤٨)، وهو ينظم «القيادة» وهيمنة البرجوازية في الوقت نفسه على أنها فاشية أُعطيت شكلا انتقاليا لـ«سيطرتها». في الواقع، ساند غروتشه الفاشية بشكل مبدئي، وواصل ذلك داخل مجلس الشيوخ، حتى عقب مقتل ماتيوتي عام ١٩٢٤ ـ وبالفعل إلى حدود منع معارضة أفنتين عام ١٩٢٥. ومن بعد ذلك، حافظ على موقف نقدي إزاء الفاشية، لكنْ ليس على الشكل الذي يمنعه من العيش والنشر في إيطاليا. وعلى مستوى النظرية السياسية، كان نشاطه الرئيس موجها ضد «فلسفة البراكسيس»، وساهم في منظور غرامشي ـ بصرف النظر عن مقاصده الذاتية ـ في دعم الفاشية. انظر أدناه، «تاريخ أوربا منظورا إليه على أنه ثورة سلبية»، صص ٢١٥ ـ ٢١٨ وما عقبها. وكذلك رسائل السجن، صص ٦٣١ ـ ٦٣٣: «أعتقد أنك تغالي في فهم موقف كروتشه الراهن، وتنظر إليه على أنه معزول أكثر مما هو عليه... فكروتشه نشر نسبة معتبرة من رؤاه الحالية في بوليتيكا، ونشرها كلّ من كوبولو وروكو، وزير [العدل]. وفي رأيي، ليس كوبولا وحده، ولكن آخرون كثيرون أيضًا على قناعة بأهمية الموقف الذي اتخذه كوروتشه، والذي يفرز وضعية يصير فيها من الممكن منح الجماعات الحاكمة الجديدة والتي نشأت منذ الحرب تربية حقيقية بشأن الحياة العامة. وحينما تدرس كل التاريخ الإيطالي منذ عام ١٨١٥، سترى أن مجموعة حاكمة صغيرة هي التي نجحت منهجيا في استيعاب كل السياسيين الذي لفظتهم الحركات المتعددة والانقلابية في أصلها. وما بين عام ١٨٦٠ وعام ١٨٧٦، وقع استيعاب الحزب الماتسيني والغاريبالدي من طرف الملكية، ولم تُترك سوى بقية غير ذات أهمية عاشت بصفتها ممثلة لحزب العمل، ولكنّ أهميتها لم تكن إلاّ فولكلورية أكثر من كونها تاريخية ـ سياسية. كانت تلك الظاهرة تسمّى «التحويلية»، ولكنها لم تكن ظاهرة معزولة؛ لقد كانت مسارا عضويا عوّض، أثناء تشكّل الطبقة الحاكمة، ما كان قد حدث في فرنسا أثناء الثورة وتحت حكم نابليون، وفي انغلترا تحت حكم كروموال. وبالفعل، حتى بعد ١٨٧٦، تواصل المسار، بشكل جزيئي. وأخذ حجما كبيرًا عقب الحرب، حينما لم تعد الجماعة الحاكمة التقليدية قادرة على استيعاب وهضم القوى الجديدة التي ألقت بكاهلها الأحداث. لكن هذه الجماعة الحاكمة هي أكثر «مكرا» واقتدارا أكثر مما كان يمكن أن يتوقعه أحد: فالاستيعاب صعب ومرهق، ولكنه يحدث على أي حال، بفضل استقبال عدة أساليب ووسائل.=

لكنْ، هل يمكن لأسطورة ما أن تكون «غير بناءة»؟ كيف يمكن لأداة أن تكون فعالة، بناء على رؤية سوريل للأشياء، إذا تركت الإرادة الجمعية في المرحلة البدائية والأولية من تكوينها المجرد، عند التمايز («الانفصال») ـ حتى عندما يكون هذا التمايز عنيفا أي بتدمير العلاقات الأخلاقية والقانونية القائمة؟ ألن تزول هذه الإرادة الجمعية التي لا تزال بتكوينها البدائي جدًا، وتتفتت إلى ما لا نهاية له من الإرادات الفردية التي تتبع مسارات منفصلة ومتضاربة في المرحلة الإيجابية؟ وبالإضافة إلى ذلك إن التدمير والنفي لا يمكن أن يتواجدا من دون توكيد وبناء ضمني ـ وهذا ليس بالمعنى «الميتافيزيقي»، ولكن من الناحية العملية، أي سياسيًا من حيث هو برنامج حزبي. وفي حالة سوريل، من الواضح أنه وراء العفوية هناك الميكانيكية البحتة، ووراء الحرية (إرادة ـ قوة الحياة) حد أقصى من الحتمية، وراء المثالية مادية مطلقة.

لا يمكن للأمير الحديث، الأمير الأسطورة، أن يكون شخصية حقيقية، وفردًا ملموسًا.. لا يمكن أن يكون إلاّ كائنًا عضويًا، عنصرًا مجتمعيًا مركبًا تبدأ فيه الإرادة الجمعية التي قد ظهرت من قبل واستطاعت لدرجة ما أن تثبت نفسها فعليا، أن تأخذ شكلاً ملموسًا. لقد قدم لنا التاريخ هذا الكائن العضوي وهو الحزب السياسي أي الخلية الأولى التي تتجمع فيها بذور إرادة جمعية تنشد الكونية والكلية. ففي العالم الحديث، فقط الأعمال السياسية التاريخية التي تتصف بأنها وشيكة الحدوث ومباشرة وتحكمها ضرورة الحركة السريعة، هي التي يمكن أن تتجسد أسطوريا في فرد ملموس.. ولا تكون هذه السرعة ضرورية إلاّ نتيجة خطر كبير ووشيك، يثير المشاعر والتعصب ويقضي على الحس النقدي والسخرية القادرة على تدمير الشخصية «الكاريزمية» للزعيم ـ الكوندوتييري (كما حدث في مغامرة بولنجي)[7]. لكن عملاً

=وإن نشاط كروتشه هو واحد من هذه الأساليب والوسائل. وبالفعل، ربّما أنتج تعليمه الكمية الأكبر من «السائل المعِديّ» لمساعدة مسار الهضم. وإن سياق التاريخ الإيطالي، في سياقه التاريخي الفعلي، هو ما يجعل عمل كروتشه يبدو أقوى آلية من أجل «مطابقة» القوى الجديدة مع مصالحها الحية (وليس فقط مصالحها المباشرة، وإنما كذلك المستقبلية)، إلى حد أن الجماعة المهيمنة اليوم تمتلك، وأعتقد أن هذه الأخيرة تقرّ بجدواه، ظهورات سطحية لا محالة».

(٧) الجنرال بولانجر (١٨٣٧ ـ ١٨٩١) كان وزير الحرب في ١٨٨٦. وأصبحَت الحكومة خائفة من شعبيّتِهِ؛ فطردوه، وأرسلوه إلى كليرمون فيران. أسسَّ حزب بولانيست التي دعت إلى جمعية تأسيسيّة جديدة، والتّجديد العسكري للأمة، وإصلاح «الانتهاكات البرلمانية». تمَّ انتخابه بأغلبية ضخمة في الجمعية الوطنية، وبدأ كأنّه يحاول الانقلاب ـ الذي كان من المُمكن أن ينجح بالفعل ـ ولكنّه تردّد، وفرَّ بعد ذلك من البلاد؛ خوفًا من الاعتقال الوشيك (١٨٨٩).

عفويًا من هذا النوع، بسبب طبيعته، لا يمكن أن يكون طويل المدى، وأن يكون ذا طابع عضوي. لكنّه سيكون مناسبًا في معظم الحالات لاستعادة النظام القديم وإعادة تنظيمه، وليس لتأسيس دول جديدة وبُنى اجتماعية وقومية جديدة (كما هو الحال مع **الأمير** لمكيافلّي، حيث كان موضوع استعادة النظام القديم مجرد عنصر بلاغي مرتبط بالمفهوم الأدبي لكون إيطاليا أصلها روما وعليها استعادة نظامها وسلطتها)[*]. وسيكون هذا العمل دفاعيًا أكثر منه إبداعًا أصيلاً، فيه وجودٌ لإرادة جمعية وهنت وتشتتت وانهارت انهيارًا خطيرًا لكنه ليس نهائيًا وكارثيًا، ولكن من الضروري إعادة تركيزها وتقويتها بدلاً من إعادة خلق إرادة جمعية جديدة من الصفر، وتوجيهها نحو أهداف ملموسة وعقلانية، لكن عقلانيتها وعينيتها لم تختبرها تجربة تاريخية معروفة عالميًا.

إن الطابع المجرد لتصوّر سوريل عن الأسطورة يتضح في نفوره (الذي يأخذ طابعًا عاطفيًا لكراهية أخلاقية) من اليعاقبة الذين كانوا بالتأكيد «تجسيدًا مطلقًا» لأمير مكيافيلي[8]. وينبغي على الأمير أن يكون فيه جزء مكرس لليعقوبية (بالمعنى المتكامل الذي حمله هذا المفهوم تاريخيًا، والذي يجب أن يحمله نظريًا)، كمثال على تشكيل وتنفيذ ملموس لإرادة جمعية كانت، وإن في بعض جوانبها، قد تكونت حديثًا. وينبغي تعريف الإرادة الجمعية والإرادة السياسية بشكل عام، بمعنى حديث: الإرادة هي الوعي الفاعل للضرورة التاريخية، هي بطل دراما تاريخية فعالة وحقيقية.

ويجب تخصيص أحد الأقسام الأولى «للإرادة الجمعية»، وذلك بطرح القضية

(*) لم يستوحِ مكيافيللي مفهومه السياسي حول ضرورة دولة إيطالية موحدة من نماذج وأمثلة الممالك الملكية الكبيرة لفَرنسا وإسبانيا فقط، بل من تاريخ روما أيضًا. لكنْ، علينا أن نلاحظ أنّ ذلك لا يمثل سببا للخلط بين ماكيافلّي والتقليد الخطابي الحرفي. ذلك أن هذا العنصر ليس إقصائيًا ومفروضا مسبقا، ولا كون الضرورة إلى دولة قومية عظمى نتجت عنه. علاوة على ذلك، فإن هذه الإحالة على روما، هي أقلّ تجريدا مما تبدو عليه، وذلك حينما تؤخذ في سياقها الحقيقي الخاص بالمناخ الثقافي للإنسانية وعصر النهضة. وفي الكتاب السابع من فن الحرب، نقرأ: «تبدو هذه المقاطعة (إيطاليا) قد وُلدت من أجل استعادة الأشياء الميْتة إلى الحياة، كما كُنا قد عاينّا في الشعر، وفي الرسم وفي النحت» ـ فلماذا إذًا، لا يُمكن أن نكتشف مرّة أخرى مهارة عسكرية كذلك؟ إلخ. على الواحد أن يُجمّع كل المراجع الأخرى من هذا الصنف بغاية تأسيس صورتها المناسبة.

(٨) بالنسبة إلى مفهوم غرامشي حول العلاقة بين مكيافيلي واليعاقبة والحزب الشيوعي، راجع مقدمات «قضايا التاريخ الإيطالي» وبالنسبة إلى هذا القسم (صص ١٣٩ ـ ١٤٢ وكذلك ٢٢١ ـ ٢٢٢). راجع أيضًا «مواد مقالة نقدية عن كتابي كروتشه حول التاريخ»، صص ١١٤ ـ ١١٨ وما عقبها. وفي عصر النهضة يعرف غرامشي «اليعقوبية التاريخية» بأنّها: «اتّحاد المدينة والرّيف».

على النحو التالي: «متى يمكن القول إن شروط صحوة وتطوير الإرادة الجمعية القومية ـ الشعبية متوفرة؟[٩] ومن ثم ضرورة القيام بتحليل (اقتصادي) تاريخي للبنية الاجتماعية لدولة محددة والعرض «الدراماتيكي» للمحاولات التي قامت خلال قرون لأجل إثارة هذه الإرادة، إلى جانب أسباب الإخفاقات المتتالية. لماذا لم يكن هناك نظام ملكي مطلق في إيطاليا في زمن مكيافلّي؟ على الواحد أن يعود إلى نهاية الإمبراطورية الرومانية (قضية اللغة، ومشكلة المثقفين، إلخ)، وفهم وظيفة الكومونات في العصور الوسطى، ومغزى الكاثوليكية إلخ[١٠]. باختصار، يتعين على المرء أن يعرض الخطوط العريضة للتاريخ الإيطالي بمجمله عرضًا ملخصًا على أن يكون دقيقًا. يجب البحث عن أسباب فشل المحاولات التي قامت بغاية خلق إرادة جمعية قومية ـ شعبية في وجود فئات اجتماعية محددة تشكلت عند تفكك البرجوازية المجتمعية؛ وفي الطابع الخاص للفئات الأخرى التي تعكس الوظيفة الدولية لإيطاليا باعتبارها مقرًا للكنيسة وأمينة على الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهلم جرا. وقد نتج عن هذه الوظيفة ونتائجها وضعًا داخليًا يمكن تسميته «اقتصاديا ـ تشاركيا»[١١] أي سياسيًا، أسوأ أشكال المجتمع الإقطاعي، والأقل تقدمية والأكثر ركودًا. فقد افتقر دائمًا لقوة يعقوبية فعالة ولم يكن ممكنا أن تتشكل؛ وهي القوة التي أيقظت ونظمت الإرادة الجمعية القومية الشعبية لأمم أخرى، وأدت إلى تأسيس دول حديثة. فهل

---

(٩) بالنّسبة إلى مفهوم الشّعبية الوطنية، راجع الهامش ٦٥، ص ٥١٤.

(١٠) بخصوص مناقشة غرامشي لـ«سؤال اللغة»، انظر المثقفون وتنظيم الثقافة، صص ١١٥ ـ ١٢٠، إلخ. وقد حاربت الكنيسة الكاثوليكية خلال القرون الوسطى ضد استعمال اللغة العامّية بغاية المحافظة على اللاتينية بصفتها لسانا «كونيا»، على أساس أن ذلك شكّل العنصر الأساسي في هيمنتها الفكرية. دانته على سبيل المثال، شعر برغبة شديدة في الدفاع عن إيطالية فلورنس في الكوميديا الإلهية، ووصف غرامشي ظهور اللهجة الفلورنسية بكونها «عاميّة نبيلة». «أدّى ظهور الكومونات إلى تطوير اللهجات العاميّة، وأنتجت الهيمنة الفكرية لفلورنس لهجة مشتركة، وعاميّة نبيلة... وسقوط الكومونات مع بروز النظام الملكي، وخلق نظام حاكم مستقل عن الشعب، بلور هذه العاميّة على النحو نفسه الذي تبلورت فيه اللاتينية الفكرية. وصارت الإيطالية مرّة أخرى لسانا مكتوبا لا شفهيا وحسب، لسان الباحثين أكثر منه لغة الأمّة». كان سؤال اللغة مبسّطا على مستوى واحد خلال القرن التاسع عشر، حينما هزمت اللاتينية الفكرية اللاتينية بما هي لسان التعلّم، وحينما وقع تبنّيها على أنها لسان الدولة القومية الجديدة. ولكنها استمرّت في صلب وجود اللهجات الأخرى على أنها «اللغة ـ الأم» في العديد من المناطق الإيطالية إلى حد اليوم، على الرغم من تطوّر الإعلام والتربية الكونية خلال هذا القرن. بخصوص الكومونات، انظر الهامش ٤، ص ١٤٨.

(١١) بالنسبة إلى مفهوم «الاقتصاد التشاركي»، انظر الهامش ٤، في ص ١٤٨، وكذلك ملاحظات حول معجميّة غرامشي، ص xiii.

تواجدت الشروط اللازمة لهذه الإرادة أخيرًا، أو بالأحرى ما هي العلاقة الحالية بين هذه الشروط وبين القوى المعارضة لها؟ كانت قوى المعارضة هي الطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض، وبشكل أكثر عمومية، الملكية الزراعية ككل. فالسمة الإيطالية المميزة لها هي «برجوازية ريفية»(١٢) خاصة، وهي إرث طفيلي ورثته العصور الحديثة من تفكك طبقة البرجوازية الطائفة المجتمعية (المدن المائة، مدن الصمت)(١٣). وبالنسبة إلى الشروط الإيجابية، فيجب البحث عنها في وجود فئات اجتماعية مدنية قد بلغت التطور الكافي في مجال الإنتاج الصناعي ومستوى معينا من الثقافة التاريخية ـ السياسية. ويُعتبر تشكيل أي إرادة جمعية قومية شعبية مستحيلاً، إلاّ إذا ما انتفضت كل جماهير الفلاحين في الحياة السياسية وفي وقت واحد. وقد فهم مكيافلّي ذلك من خلال إصلاح الميليشيا، وهو ما أنجزه اليعقوبيون في الثورة الفرنسية. فإدراك مكيافلّي هذا يكشف عن يعقوبية مبكرة لديه كانت بمثابة نواة (خصبة إلى حد ما) لمفهومه للثورة القومية. ويظهر كل التاريخ منذ عام ١٨١٥ وصاعدًا جهود الطبقات التقليدية لمنع تشكل إرادة جمعية من هذ النوع، وللحفاظ على قوة «الاقتصادية التشاركية» داخل نظام دولي ذي توازن سلبي.

ينبغي تكريس جزء مهم من **الأمير الحديث** لقضية الإصلاح الأخلاقي والثقافي، أي لقضية الدين أو الرؤية للعالم. ونجد أيضًا في هذا المجال غياب اليعقوبية في التقاليد القائمة والخوف منها (وكان آخر تعبير فلسفي عن مثل هذا الخوف هو موقف كروتشه المالتوسي للدين)(١٤). ويجب على الأمير الحديث أن يكون، وليس بإمكانه

---

(١٢) حول «البرجوازية الريفية»، انظر الهامش ٦١، ص ١٨٧ وحول «الانقلابي»، انظر صص ٣٦٨ ـ ٣٧٢ وما عقبها.

(١٣) انظر الهامشين ٦١ و٦٢، ص ١٨٧.

(١٤) يحيل غرامشي هنا على مالتوس، كعادته، وذلك لكي يشير ببساطة، إلى خوف الجماهير، أو هو يزدري منه. ففي المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، صص ٣٢٢ ـ ٣٢٧، يناقش موقف كروتشه من الدين، وسمة «الإصلاحية» التي يمثلها. ينقد غرامشي كروتشه لكونه لم يفهم أنّ «فلسفة البراكسيس بحركتها الجماهيرية الواسعة، مثّلت، وهي بالفعل كذلك، مسارا تاريخيا شبيها بالإصلاح، مقابل الليبيرالية التي أنتجت نهضة محدودة وضيقة خاصة بفئات ثقافية بعينها... وكروتشه هو بالأساس مضاد للاعتراف (لا يمكن اعتباره مضادا للدين بناء على تعريفه للواقع الديني) وفلسفته في نظر العديد من المثقفين الإيطاليين... كانت فكرا أصيلا وإصلاحا أخلاقيا شبيها بعصر النهضة... لكنّ كروتشه لم «يتوجّه إلى الشعب»، ولم يرد أن يصير عنصرا «وطنيّا» (تمامًا مثلما أن أناس عصر النهضة ـ على خلاف اللوثريين والكالفينيين ـ لم يكونوا عناصر «وطنية»)، ولم يرد تشكيل مجموعة من التلاميذ... الذين كان بإمكانهم تحويل فلسفته إلى فكر شعبيّ ومحاولة جعلها عنصرا تربويا، انطلاقًا من=

إلاّ أن يكون، المبشر والمنظم لإصلاح أخلاقي وثقافي، وهو ما يعني أن عليه خلق أسس التطور المستقبلي لإرادة جمعية قومية شعبية من أجل تحقيق شكل متفوق وشامل للحضارة الحديثة.

فالنقطتان الأساسيتان هما: تشكيل إرادة جمعية شعبية قومية، يكون الأمير الحديث بالنسبة إليها هو المنظم والتعبير العملي الفعال في الوقت نفسه؛ والنقطة الثانية هي الإصلاح الأخلاقي والثقافي، أي يجب هيكلة العمل برمته. أما نقاط البرنامج الملموسة فيجب أن تضم إلى الجزء الأول، أي عليها أن تنتج عن النقاط التي نوقشت «**دراماتيكيا**»، ولا تكون عرضًا باردًا متحذلقًا للحجج.

هل يمكن أن يحدث إصلاح ثقافي، وهل يمكن تحسين وترقية شرائح المجتمع الدنيا ثقافيًا، من دون أن يسبق ذلك إصلاح اقتصادي وتغيير في موقعهم في الحقول الاقتصادية والاجتماعية؟ فالإصلاح الثقافي والأخلاقي ينبغي أن يكون مرتبطًا ببرنامج إصلاح اقتصادي ـ في الحقيقة، إن برنامج الإصلاح الاقتصادي هو بحد ذاته الشكل الملموس الذي يتم فيه كل إصلاح ثقافي وأخلاقي. والأمير الحديث، كما يتطور، يحدث ثورة في النظام الكلي للعلاقات الثقافية والأخلاقية، لأن تطوره يعني على وجه التحديد أن كل عمل معين سيُنظر إليه على أساس ضرره ونفعه، على أساس فضيلته أو شره، مع اعتبار الأمير الحديث المرجعية الوحيدة، أي على أساس مساعدة الأمير الحديث أو معارضته إياه. فيحتل الأمير في ضمائر الناس، مكانة الإله أو الحتمية القاطعة، ويصبح أساس العلمانية الحديثة وأساس العلمنة الكلية لجميع جوانب الحياة ولكل العلاقات التقليدية. [١٩٣٣ ـ ٣٤: الإصدار الأول ١٩٣١ ـ ٣٢].

=المدرسة الابتدائية (ومن ثمة تربوية، خاصة بالعامل العادي والفلاح، نعني بذلك ابن الشعب). ربّما كان ذلك مستحيلا، لكنّه كان جديرا بالمحاولة، ولكونه لم يُجرّب، فذلك أمر هام.» ويواصل غرامشي نقد منظور كروتشه في كون الدين ملائما للجماهير، في الوقت الذي كانت فيه نخبة قليلة من المثقفين البارزين قادرة على بناء تصور عقلاني للعالم. كان كروتشه وزيرا للتربية في حكومة جيوليتي لعامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، وقدّم مخططا لإعادة تنظيم النظام التربوي القومي. وكان هذا المخطط هو ما أعاد تقديم تعليم ديني في المدارس الابتدائية ـ الشيء الذي لم يوجد منذ مرسوم كاساتي عام ١٨٥٩ الذي وضع الأساس للنظام التربوي لإيطاليا ما بعد عصر النهضة. في الواقع، تخلّى جيوليتي عن المخطط، لكنّ خطوطه الرئيسية كانت حُذفت من طرف جنتيلي، بصفته وزيرا للتربية في أول حكومة فاشية عام ١٩٢٢، ووضع مرسوم جنتيلي الذي صار مُفعّلا عام ١٩٢٣. (انظر الهامش ١٥، ص١٣٦).

بالنسبة إلى مفهوم «الثقافي من حيث هو إصلاح أخلاقي» (المأخوذ عن رينان)، انظر «فلسفة البراكسيس في الثقافة الحديثة»، صص ٤٨٢ ـ ٤٩٣. ولا بد من ملاحظة كون الكلمة الإيطالية ريفورما *riforma* تترجم في الوقت نفسه بـ«إصلاح» reform و«إعادة التشكيل» reformation في الانغليزية.

مكيافلّي وماركس[١٥]

يعتبر التجديد الأساسي الذي أدخلته فلسفة البراكسيس إلى علم السياسة والتاريخ إثباتا لعدم وجود «طبيعة بشرية» مجردة، وثابتة لا تتغير (وهو مفهوم مستوحى من الفكر الديني والمتعالي)، لكن الطبيعة البشرية هي مجموع العلاقات الاجتماعية المحددة تاريخيًا، وبالتالي هي حقيقة تاريخية يمكن التحقق منها، ضمن حدود معينة، بمناهج الفيلولوجيا والنقد. وبناء على ذلك ينبغي اعتبار علم السياسة بمحتواه الملموس وصياغته المنطقية، كائنًا عضويًا ناميًا. ومع ذلك، لابد من الإشارة إلى أن الطريقة التي طرح فيها مكيافلّي قضية السياسة (أي تأكيده الضمني على أن السياسة نشاط مستقل له قوانينه ومبادئه الخاصة والمتميزة عن قوانين ومبادئ الدين والأخلاق ـ وهو طرح تترتب عنه نتائج فلسفية هامة، ويُدخل مفهومًا جديدًا للأخلاق والدين، أي رؤية شاملة للعالم جديدة) لا تزال موضع نقاش ومعارضة حتى يومنا هذا، ولم تنجح بعد في أن تصبح «منطقا عاما». ماذا يعني ذلك؟ هل يعني ذلك أن الثورة الفكرية والأخلاقية الموجودة في فكر مكيافلّي لم تتحقق بعد، ولن تصبح شكلاً عامًا واضحا للثقافة القومية؟ أم هل لذلك مغزى سياسي آني؛ هل يشير ذلك إلى الهوة الموجودة بين الحاكم والمحكوم، ليشير إلى وجود ثقافتين ـ ثقافة الحكام وثقافة المحكومين ـ وإلى أنه لدى الطبقة الحاكمة مثل الكنيسة موقف خاص تجاه عامة الناس، موقفا تمليه ضرورة عدم الفصل بينها وبينهم من جهة، وضرورة إبقائهم على قناعتهم بأن مكيافلّي ليس هو إلاّ الشيطان بعينه من جهة أخرى؟

وهنا تُطرح مسألة أهمية مكيافلّي في عصره، والأهداف التي وضعها لنفسه في كتبه، وبشكل خاص **الأمير**. فلم تكن أفكار مكيافلّي، في عصره، ثقافة كتب بحتة، يستملكها مفكرون معزولون، لم تكن مذكرة سرية يتم تداولها بين المبتدئين. لم يكن أسلوب مكيافلّي أسلوب مترجم بيانات منهجي للأطروحات في العصور الوسطى والنزعة الإنسانوية. بل على العكس من ذلك، كان أسلوب رجل العلم، أسلوب من يحث على ما هو عملي، أسلوب بيان حزب. بالتأكيد إن التفسير الأخلاقي الذي قدمه فوسكولو[١٦] تفسير خاطئ نظريا؛ ولكن لأجل أي هدف؟ هل هو هدف

---

(١٥) لم تعطِ هذه المُلاحظة أي عنوان في نسختها المُترجمة النّهائية هُنا؛ لذلك قد أعطيناها العنوان الذي استخدمه غرامشي للنّسخة الأولى.

(١٦) كتب فوسكولو في قصيدته الشّهيرة (على المقابر) «عندما رأيت النّصب التذكاري حيث وضع جسد ذلك الرّجل العظيم/ حتى وهو يعضد صولجان الحكام، يزيل أوراق الغار ويكشف لشعوبهم الدّموع=

أخلاقي أم سياسي؟ من الشائع القول إن معايير مكيافلّي للسلوك السياسي تُمارس ولا يُعترف بها. ويُقال إن السياسيين العظماء يبدؤون بشجب مكيافلّي، وبإعلان معارضتهم له، وذلك كي يتمكنوا من تطبيق معاييره مع التظاهر بالتقوى. ألم يكن مكيافلّي نفسه مكيافلّيا فقيرًا، أي أحد هؤلاء الذين يعرفون مكائد اللعبة وبحماقة يلقنونها لغيرهم، في حين تدعو المكيافلّية الشعبية إلى العكس من ذلك؟ وقد أكد كروتشه أن المكيافيلية علم، تخدم الرجعيين والديمقراطيين على حد سواء، تمامًا كما تخدم المبارزة الماهرة كلاً من الشرفاء واللصوص للدفاع عن النفس وللقتل؛ وأنه بهذا المعنى كان يجب فهم رأي فوسكولو. ويقول مكيافلّي نفسه إن ما كتبه يُمارس في الواقع، وقد مورس دائمًا من قبل عظماء التاريخ. لذلك، لا يبدو أنه كان يكتب لأولئك الذين يعرفون؛ ولا كان أسلوبه أسلوب تجريد علمي؛ وليس من الممكن أن يُعتقد أنه قد توصل إلى فرضياته حول علم السياسة عن طريق التأمل الفلسفي ـ وهو أمر كان سيشكل معجزة في هذا المجال في عصره، حتى أنه ما يزال يلقى نفس المعارضة والعداء. لذا بإمكان المرء أن يقول إن ميكافيلي فكّر بأولئك الذين لا يعرفون، وأنهم هم من يعتزم تثقيفهم سياسيًا. إلاّ أن هذه الثقافة لم تكن سلبية بمعنى تلقينهم كره الطغاة، ـ كما فهم فوسكولو؛ بل كانت ثقافة إيجابية لأولئك الذين يرون ضرورة استخدام وسائل معينة لأجل الوصول إلى أهداف محددة، حتى إن كانت هذه الوسائل هي وسائل الطغاة.

إن أي شخص يولد في بيئة طبقة حاكمة بشكل تقليدي، يكتسب تلقائيًا خصائص سياسيّ واقعي، نتيجة لتكوينه التربوي الذي يتلقاه من محيطه العائلي والذي تسود فيه المصالح السلالية والأبوية. من هو إذن «الذي لا يعلم»؟ إنها الطبقة الثورية في ذلك الوقت، إنه «الشعب» الإيطالي أو «الأمة» الإيطالية، ديمقراطية المواطن التي أنتجت سافوناورلا وبييرو سوديريني، وليس كاستروتشيو أو فالنتينو[١٧]. يبدو أن مكيافلّي

=والدّماء التي أُريقت»، وبكلمات أخرى اعتبر فوسكولو أن مكيافيلي يكشف عن طغيان الحكّام حتى وهو يقوي سلطاتهم. لكنّ غرامشي يدين أخلاقوية هذا الاختزال لماكيافلي إلى أقل ما يكون من تشجيع «كارهي الطاغية». ولمزيد البحث في مناقشة غرامشي لتأويل فوسكولو وغيره لماكيافال، انظر ملاحظات حول مكيافيلّي، في السياسة والدولة الحديثة، صص ٢١٢ ـ ٢١٦.

(١٧) سافوناورلا (١٤٥٢ ـ ١٤٩٨) راهب دومينيكاني بشّر بإصلاح الكنيسة، اكتسبَ دعمًا شعبيًا كبيرًا، ولاسيما في فلورنس ـ وخصوصًا عند غزو تشارلز الثامن في عام ١٤٩٢ بدا وكأنّه يحقق ما توقّعه. كان قائد دولة ثيوقراطية فلورنس في الأعوام ١٤٩٥ ـ ١٤٩٨، وحاولت البابويّة إيقاف وعظه من خلال تهديده بالطّرد، وتمّ إحراقه باعتباره هرطوقيا.

رغب في إقناع هذه القوى بضرورة وجود «قائد» يعرف ما يريد وكيفية الحصول عليه، وبضرورة تقبله وبحماس حتى لو أن أفعاله قد تتعارض، فعليًا أو ظاهريًا، مع إيديولوجيا العصر السائدة ألا وهي الدين.

عُثر على موقف مكيافلّي السياسي في فلسفة البراكسيس. ووُجدت أيضًا ضرورة الوقوف «ضد مكيافلّي»، ضرورة تطوير نظرية سياسية وتقنية سياسية ـ على الرغم من الاعتقاد القوي أنها سوف تكون بجانب الطرف «الذي لا يعلم»، لأن هذا هو المكان الذي توجد فيه القوة التقدمية العسكرية ـ أي قد يكون مفيدًا لكلا الجانبين في النزاع. في الواقع، هكذا يتم إحراز نتيجة مباشرة، وهي انحلال الوحدة المرتكزة على أيديولوجيا تقليدية؛ وحتى يحدث ذلك، سيكون من المستحيل على القوات الجديدة أن تعي شخصيتها المستقلة. وقد ساعدت المكيافيلية على تحسين التقنية السياسية التقليدية للفئات الحاكمة المحافظة، وهو يشبه تمامًا ما قامت به فلسفة البراكسيس. إلاّ أنه لا ينبغي إخفاء طابعها الثوري الأساسي، وهو الطابع الذي لايزال إلى اليوم ويفسر النزعات المضادة لمكيافلّي، من اليسوعيين إلى مناهض المكيافيلية المتزمت باسكوال فيلاري[١٨]. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤؛ الطبعة الأولى ١٩٣١ ـ ١٩٣٢).

السياسة بما هي علم قائم الذات

إن القضية الأولى التي يجب طرحها وحلها في دراسة مكيافلّي هي قضية السياسة بما هي علم مستقل، والمكانة التي يحتلها أو ينبغي أن يحتلها العلم السياسي في تصور منهجي (متماسك ومنسجم) للعالم، أي في فلسفة البراكسيس.

إن التقدم التي أحرزته دراسات كروتشه حول مكيافلّي وحول العلم السياسي

بيار سوديريني (١٤٥٢ ـ ١٥٢٢) كان سياسًا فلورنتيني، تمَّ انتخابه مدعيًا عامًا في فلورنس، ووضع أسس إصلاح قانوني، ودعمَ فكرة مكيافيلي لإنشاء ميليشيا. ومن ناحية ثانية، احتفل مكيافيلي بوفاته بوحشية في الليلة التي مات فيها بيير سوديريني، اقتربت روحه من أبواب الجحيم، لكن صرخ بلوتو: روح أحمق! لا مكان في الجَحيم!

دوق فانتينو، المعروف باسم سيزار بورجيا (١٤٧٦ ـ ١٥١٧)، ابن الكاردينال رودريغو بورجيا، كان مدبّر مكائد، وجنديًا لامعًا، وجعل منه مكيافيلي بطل الأمير.

كاستروشيو كاستراكاني (١٢٨١ ـ ١٣٢٨) أيضًا كونديوتييري، وحكم لوكا.

(١٨) كتب باسكوالي فيلاري (١٨٢٦ ـ ١٩١٧)، وهو مؤرّخ وسياسي، كُتبا عن عن سافونارولا ومكيافيلي (نيكولا ماكيافلّي وعصره، ١٨٧٧ ـ ١٨٨٢)، وكانت قراءته لماكيافال ساذجة وأخلاقية إلى الحد الأقصى.

يتضمن بشكل أساسي (كما في مجالات أخرى من نشاط كروتشه النقدي) حل سلسلة من المشاكل الوهمية أو الخاطئة أو التي طرحت بطريقة خاطئة[١٩]. وقد ارتكز كروتشه على تمييز لحظات الروح، وعلى تأكيده على لحظة الممارسة، على الروح العملية والمستقلة رغم ارتباطها دائريًا بالواقع كله، وذلك من خلال جدلية المتمايزات. وفي فلسفة البراكسيس، لا يمكن أن يكون التمايز بين لحظات الروح المطلق، وإنما بين مستويات البنية الفوقية. فالقضية إذن، هي قضية إقامة وضع جدلي للنشاط السياسي (وللعلم بالمقابل) كمستوى محدد من البنية الفوقية. ويمكن للمرء أن يقول، كإشارة أولى وملاحظة تقريبية، إن العمل السياسي هو بالتحديد اللحظة الأولى أو المستوى الأول؛ أي اللحظة التي تكون فيها البنية الفوقية في المرحلة المباشرة للتأكيد الإرادي البسيط، والمرتبك وفي مراحله البدائية.

بأي معنى يمكن تعريف السياسة بالتاريخ، وبالتالي تعريف كل الحياة بالسياسة؟ كيف يمكن أن يُفهم كل نظام البنى الفوقية على أنه تمايزات سياسية؟ وبالتالي كيف يبرر إدخال مفهوم التمايز إلى فلسفة البراكسيس؟ ولكن هل يمكن الحديث عن جدلية التمايزات، وكيف يُفهم تصوّر الدائرة الذي يحتوي مستويات البنية الفوقية؟ وكيف يُفهم تصوّر «الكتلة التاريخية»، أي الوحدة بين الطبيعة والروح (البنية والبنية الفوقية)، ووحدة الأضداد والتمايزات؟

هل يمكن إدخال معيار التمايز في البنية أيضا؟ وكيف يمكن فهم البنية؟ وكيف يمكن ضمن العلاقات الاجتماعية، تمييز العناصر «التقنية» و«العمل» و«الطبقة»، إلخ وفهمها بالمعنى التاريخي وليس بالمعنى الميتافيزيقي؟ نقد موقف كروتشه؛ ولأغراض جدالية، يعتبر البنية «إلهًا متخفيًا»، و«باطنًا» يناقض «ظاهر» البنية الفوقية. وكيف وقع التوصّل إلى هذه الـ«ظهورات» تاريخيًا واصطلاحيًا؟

---

(١٩) هاجم كروتشه بشكل ملحوظ أيّ تأويل أخلاقي لماكيافلّي (كما فعل مع ماركس)، مثل تأويل فيلاري، «بالنسبة إليه، عيب ماكيافلّي الأساسي هو أنّه أخفق في رؤية المشكل الأخلاقي... يبدأ ماكيافلّي بتأسيس حقيقة ما: ظروف الصراع التي تجد فيها المجتمعات نفسها. ثمّ يعطي من بعد ذلك قواعد بحسب هذا الظرف الموضوعي. لماذا... عليه أن ينشغل بإتيقا الصراع».

الفقرات الموالية تناقش بعض الأوجه التقنية لفلسفة كورتشه. وبخصوص «جدلية المتمايزات» انظر المقدمة، ص ٢١. وبخصوص مفهوم كروتشه عن العاطفة، انظر الهامش ٣٥، ص ٤٤٥. والتمييز بين البنية الفوقية والبنية، و«الظهورات»، يناسب حديث كروتشه عن «التاريخ المضاد» لمجلس أوكسفورد الفلسفي عام ١٩٣٠، حينما هاجم ما فهمه على أنه ماركسية ـ وما يشير إليه غرامشي باستمرار هو في الواقع ماركسية شعبية ـ وذلك لاختزال «البنية الفوقية» في مجرد «ظهور» (فينومان)، إلخ. وبخصوص مفهوم النومان الكنطي، انظر صص ٤٦١ ـ ٤٦٢.

من المثير للاهتمام معرفة كيف طور كروتشه نظريته الخاصة عن الخطأ والمصدر العملي للخطأ انطلاقًا من هذه النظرة العامة. ويعتبر كروتشه أن مصدر الخطأ «عاطفة» مباشرة ـ أي عاطفة ذات طابع فردي أو جماعي. ولكن ماذا ينتج عن «العاطفة» ذات الأهمية التاريخية البعيدة المدى، أي العاطفة بما هي مقولة؟ إن العاطفة / الاهتمام المباشر الذي يعتبر مصدر الخطأ هي اللحظة التي تسمى في الأطروحات حول فويرباخ «**القذارة اليهودية**». ولكن كما أن اتجاه العاطفة /**القذارة اليهودية** يؤدي إلى الخطأ المباشر، فإن العاطفة الانفعالية للفئة الاجتماعية الواسعة تؤدي إلى الخطأ الفلسفي، في حين أن هناك عنصرا وسيطا بين الاثنين وهو الخطأ الأيديولوجي الذي يتناوله كروتشه بشكل منفصل.

إن المصطلح المهم في هذه السلسلة: «الأنانية (الخطأ المباشر) ـ أيديولوجيا ـ فلسفة» هو مصطلح «الخطأ». وهو مرتبط بمختلف مستويات الانفعال، ولا ينبغي أن يُفهم بالمعنى الأخلاقي أو المذهبي، بل بالمعنى «التاريخي» البحت والجدلي، أي بمعنى «ما تهاوى تاريخيًا وسقط» ـ بمعنى الطابع الغير مؤكد لكل الفلسفة، بمعنى «الموت/الحياة»، بمعنى الكينونة/الليس»، أي بمعنى المصطلح الجدلي الذي يجب أن يتجاوزه الأخير في حركة تقدمه.

وهذا ما تعنيه المصطلحات «ظاهر apparent» و«ظهور appearance» ولا شيء آخر. وهي مبررة رغم المعارضة العقائدية. وهي تأكيد على الطبيعة القابلة للتلف لجميع الأنظمة الأيديولوجية، إلى جانب التأكيد على أن كل الأنظمة لديها صلاحية تاريخية وهي ضرورية («يكتسب الإنسان الوعي بالعلاقات الاجتماعية على الصعيد الإيديولوجي»[٢٠]: أليس هذا تأكيدًا على ضرورة وصلاحية «الظواهر»؟ [١٩٣٣ ـ ٣٤: الإصدار الأول ١٩٣٢ ـ ٣٣.]

إن مفهوم كروتشه للسياسة/العاطفة يستثني الأحزاب، لأنه لا يعقل التفكير في انفعال منظم ودائم. فالانفعال الدائم يعتبر حالة النشوة القصوى والتشنج وهو ما يعني العجز عن العمل. فهو يستثني الأحزاب، ويستثني كل خطة للعمل مرسومة مسبقًا. إلاّ أن الأحزاب موجودة وخطط العمل المرسومة مسبقًا تُنفذ وغالبًا ما تنجح بدرجة

---

(٢٠) الاقتباس الدّقيق، من مقدمة ماركس لنقد الاقتصاد السّياسي هو: «ينبغي دائمًا التّمييز بين التّحول المادي للظّروف الاقتصادية للإنتاج التي يُمكن تحديدها بدقة في العلوم الطّبيعية والقانونيّة والسّياسية والدّينية أو الجمالية أو الفلسفية ـ أي الأشكال الأيديولوجيّة التي يُصبح فيها البشر واعين بهذا الصّراع) أي ما بين قوى الإنتاج الماديّة للمجتمع، وعلاقات الإنتاج القائمة) ومحاربته.

مدهشة. إذن هناك خلل في مفهوم كروتشه. ولا يكفي أن نقول إنه ليس لوجود الأحزاب أهمية قصوى من الناحية القصوى، لأن الحزب الذي يقوم بالعمل عندما تحين لحظة العمل ليس هو نفسه الحزب الموجود مسبقًا. ورغم وجود حقيقة جزئية في ذلك، إلاّ أن وجود نقاط التطابق بين الحزبين يجيز القول بأن الكائن العضوي موجود في الحالتين.

لكنْ، لكي يكون مفهوم كروتشه جائزًا، ينبغي أن يكون من الممكن تطبيقه على الحرب، أي تفسير وجود الجيوش النظامية، والأكاديميات العسكرية، وسلك الضباط. فالحرب أيضًا «انفعال»، بل إنها أكثر الانفعالات حدة وتوترًا؛ فهي لحظة الحياة السياسية؛ وهي استمرار سياسة معينة بأشكال مختلفة. إنه من الضروري، إذن، تفسير كيف يصبح الانفعال «واجبًا» أخلاقيًا ـ أي واجبًا في القانون الخلقي وليس في الأخلاق السياسية.

بالنسبة إلى الخطط السياسية التي ترتبط بالأحزاب باعتبارها تكوينات دائمة، نتذكر ما قاله مولتكه[٢١] عن الخطط العسكرية؛ إن الخطط العسكرية لا يمكن أن تتبلور وتُطبق بوجه خاص، إلاّ بقدر ما تكون نواتها وتصميمها المركزي متوتّرين. لأن تفاصيل العمل تعتمد إلى حد معين على تحركات الخصم. إنها على وجه التحديد في تفاصيل الانفعال الذي يعبر عن نفسه. لكن لا يبدو أن مبدأ مولكته يعمل لتبرير مفهوم كروتشه. ثمة شيء لابد من شرحه وهو نوع انفعال هيئة الأركان العامة التي وضعت الخطة ببرودة و«بشكل محايد». [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ : الإصدار الأول ١٩٣١ ـ ١٩٣٢.]

إذا كان مفهوم الانفعال الكروتشي باعتباره لحظة سياسية، يصطدم بصعوبة تفسير وتبرير التكوينات السياسية الدائمة كالأحزاب، والجيوش الوطنية وهيئات الأركان، لأنّه من المستحيل تصور انفعال منظم بشكل دائم لا يتحول إلى عقلانية وتأنٍّ، وبالتالي يفقد صفة الانفعال، فإن الحل يكمن في تحديد السياسة والاقتصاد. وتصبح السياسة هي العمل الدائم وتولد منظمات دائمة بمقدار ما تساوي نفسها بالاقتصاد. ولكن هذا الأخير متميز، لذلك يجوز الكلام بشكل منفصل عن الاقتصاد والسياسة، والحديث عن «الانفعال السياسي» باعتباره دافعا مباشرا للعمل، وهو دافع يولد على

---

(٢١) كان الجنرال مولتكه (١٨١٦ ـ ١٨٤٨) رئيس هيئة الأركان الألمانية، ١٩٠٦ ـ ١٩١٤ وخلفه شليفن، وألقي باللّوم على تعديلات على «خطة شليفن» الشهيرة للحرب ضد فرنسا في فشل ألمانيا في إلحاق الهزيمة بالفرنسيين في عام ١٩١٤، وأدّت إلى إقالته. يوضّح التاريخ الحديث أنّه كان كبش فداء في الواقع.

أسس «دائمة وعضوية» للحياة الاقتصادية لكنه يتجاوزها بما يضفيه من عواطف وتطلعات تخضع بجوها المتأجج، حياة الإنسان الفردية لقوانين مختلفة عن تلك التي تحكم المصلحة الفردية، إلخ. [١٩٣١ ـ ١٩٣٢].

إلى جانب مزايا دراسات مكيافيلي الحديثة المستمدة من كروتشه، ينبغي الإشارة أيضًا إلى المبالغات والتشوهات التي أوحت إليها. وقد انتشرت عادة اعتبار مكيافيلي رجل السياسة بشكل عام، إنه «عالم السياسة» لكل عصر.

ويجب اعتبار مكيافيلي تعبيرًا ضروريًا عن زمنه، بالإضافة إلى التزامه الوثيق بشروط ومقتضيات زمنه التي نتجت عن: ١ ـ النزاعات الداخلية في الجمهورية الفلورنسية، وفي البنية الخاصة بالدولة العاجزة عن تحرير نفسها من بقايا الكومونات، أي من شكل من أشكال الإقطاع الذي أصبح عائقًا؛ ٢ ـ الصراعات بين الدولة الإيطالية فيما بينها، لتحقيق توازن القوى في جميع أنحاء إيطاليا والذي عرقله وجود البابوية وغيرها من مخلفات الإقطاعية والبلديات من أشكال الدولة على أساس المدينة وليس الأرض. ٣ ـ صراعات الدول الإيطالية، والتي تتفاوت في التكاتف، من أجل إقرار توازن أوروبي في القوة، وبتعبير آخر، في التناقضات بين متطلبات توازن داخلي في إيطاليا، ومتطلبات الدول الأوروبية التي تتصارع من أجل الهيمنة.

وقد تأثر مكيافيلي بالنموذجين الفرنسي والإسباني، فهما البلدان اللذان أسسا دولاً ذات وحدة إقليمية متماسكة؛ إذ يقوم «بمقارنة اهليليجية» (على حد تعبير كروتشه) ويخلص إلى قواعد دولة قوية بشكل عام ودولة إيطالية قوية على وجه بالخصوص. إن مكيافيلي رجل يمثل عصره؛ وعلمه السياسي يمثل فلسفة زمانه التي تسعى إلى تنظيم الملكيات القومية المطلقة، وهي الشكل السياسي الذي يسمح بتطوير إضافي لقوى الإنتاج البرجوازية. ويمكن أن يلمح المرء لدى مكيافيلي، وعلى شكل جنيني، فصلا بين السلطات والبرلمانية (النظام التمثيلي) أيضًا. وقد تحولت «ضراوته»[٢٢] لتوجه ضد رواسب العالم الإقطاعي، وليس ضد الطبقات المتقدمة. وعلى الأمير أن يضع حدًا للفوضى الإقطاعية. وهذا ما قام به الدوق فالنتينو في رومانيا، معتمدًا على الطبقات المنتجة، من تجار ومزارعين. ونظرًا للصفة العسكرية ـ المتسلطة التي يتصف بها قائد الدولة، وهي صفة مطلوبة في فترة الصراع من أجل إرساء سلطة جديدة وترسيخها، فإن الإشارة الطبقية التي يتضمنها «فن الحرب» يجب فهمها بتعميمها على

---

(٢٢) ضراوة، كتب مكيافيلي: «كان سيزار بورجيا يُعتبر قاسيًا: ومع ذلك، فإنّ قسوته هذه قد أعادت لرومانيا، وحدتها، وجعلتها آمنة. وهكذا يجب على الأمير ألاّ يُمانع إذا كانت معروفا بأنّه قاسٍ».

الهيكل العام للدولة: فإذا شاءت طبقات المدن إنهاء الاضطراب الداخلي والفوضى الخارجية، فإن عليها الاعتماد على جماهير الفلاحين، وتبني قوة عسكرية أمينة مخلصة من نوع مختلف جدًا عن جماعات المرتزقة(٢٣). ويمكن للمرء أن يقول إن المفهوم السياسي الأساسي يهيمن على مكيافلّي، وهو ما جعله يرتكب أخطاء في المجال العسكري. فهو يولي فرق المشاة جل تفكيره، وهم الذين يمكن تجنيدهم من خلال العمل السياسي، وكنتيجة لذلك، فهو يحكم بشكل سيّء على أهمية المدفعية. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤: الإصدار الأول ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠.]

ويلاحظ لويجي روسّو (في **مقدّمة لفكر ماكيافلّي**) بشكل صحيح أن فن الحرب يتضمن الأمير بداخله، لكنه يفشل في استخلاص كل استنتاجات ملاحظته. ففي فن الحرب، ينبغي اعتبار مكيافيلي رجل سياسة عليه أن يهتم بالنظرية العسكرية. فنظراته أحادية الجانب (بالإضافة إلى خصوصيات أخرى مثل نظرية الكتائب(٢٤) تنتج عن حقيقة أن التقنية العسكرية ليست في مركز اهتمامه، والتي يتعامل معها فقط بقدر ما تقتضيه نظريته السياسية. ومن ناحية ثانية، لا ينبغي ربط فن الحرب فقط بالأمير بل ينبغي أيضًا ربط تاريخ فلورسنا به؛ وهذا ما يهدف بدقة ليكون بمثابة تحليل للظروف الواقعية في إيطاليا وأوروبا، إذ من هذه الظروف تنبع المطالب المباشرة التي يتضمنها الأمير. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤]

إن إلقاء نظرة ثانوية على مكيافيلي وتكون أشد ارتباطًا بالعصر الذي عاش فيه، يؤدي إلى تقييم أكثر اتفاقًا والتاريخ، لما يسمى مناهضي مكيافيلي، على الأقل لمن هم أكثر سذاجة. فالأمر ليس أمر مناهضين لمكيافيلي، بل أمر سياسيين يعبرون عن مقتضيات عصرهم أو ظروف تختلف عن تلك التي أثرت على مكيافيلي. أما الشكل الجدلي فليس سوى طارئ أدبي. ويبدو لي أن النموذج المثالي لهؤلاء هو جون بودان

---

(٢٣) راجع الهامش ٢١، ص ١٦٠.

(٢٤) كان بانديلو (١٤٨٠ ـ ١٥٦٢)، مؤلّف مجموعة شعبيّة من القصص إحداها كانت مخصّصة لجيوفاني دي ميديشي، المعروف باسم Giovanni delle Bande Nere، الكوندوتيير الشهير. وفي إهدائه، يذكر باندالو بشكل ماكر كيف أنّه ذات يوم «شغلنا ماسيري نيكولو [أي ماكيافلّي] ذلك اليوم لمدة تفوق الساعتين تحت وهج الشمس بينما كان يُعدّ ثلاثة آلاف جندي من المشاة بحسب الأمر الذي كان قد كتبه ـ من دون أن ينجح في تنظيمهم». حينئذ كان جيوفاني، باقتراح خاص من باندالّو، قد دعا ماكيافلّي للعودة، وقام هو بنفسه بقيادة الجيوش «في طرف عين». انظر ملاحظات حول مكيافلّي، في السياسة والدولة الحديثة، صص ٢٢٠ ـ ٢٢١. نظرية الكتائب لدى ماكيافلّي كانت قد تشكّلت في فن الحرب.

(١٥٣٠ ـ ١٥٩٦)، الذي انتخب نائبًا في الجمعية العمومية في بلوا عام ١٥٧٦ وأقنع ممثلي الشعب برفض طلب تقديم الدعم للحرب الأهلية.(*)

خلال الحروب الأهلية في فرنسا، كان جون بودان ناطقا باسم الحزب الثالث المسمى حزب «السياسيين» ـ وهو حزب يدافع عن وجهة نظر المصلحة الوطنية، وتوازن داخلي للطبقات يهيمن عليه الشعب عبر الملك. ويبدو من البديهي أن تصنيف بودان بين المناهضين لمكيافيلي مسألة سطحية تعالج القشور. فبودان يرسي العلم السياسي في فرنسا على أساس أكثر تقدمًا وتعقيدًا من الأساس الذي عرفه مكيافيلي في إيطاليا. فالقضية بالنسبة إلى بودان ليست قضية تأسيس الدولة الموحدة الإقليمية (القومية)، أي العودة إلى عهد لويس الحادي عشر، بل هي قضية توازن قوى اجتماعية تتصارع داخل دولة قوية وذات جذور متأصلة. فما يثير اهتمام بودان هو لحظة الرضوخ وليست لحظة القوة. إذ يتجه المنحى معه إلى تطوير الملكية المطلقة: ذلك أن الشعب مدرك لقوته وكرامته، أنه يعرف جيدًا أن مصير النظام الملكي مرتبطة بمصيره الخاص وبتطوره، مما يجعله يملي شروطه ثمنًا لرضوخه، ويميل إلى تقييد الحكم المطلق. وفي فرنسا، كان مكيافلّي يخدم الرجعية، إذ تمكن من أن يخدم لتبرير الحفاظ على العالم على الدوام في «المهد» (حسب تعبير برتراندو سبافنتا)(٢٥)؛ وهذا هو تبرير ضرورة مناهضة مكيافيلي بصورة جدلية.

تجدر الإشارة إلى أن الوضع في إيطاليا الذي درسه مكيافيلي كان يفتقد لمؤسسات تمثيلية متطورة ولها أهميتها في الحياة الوطنية كالجمعية العمومية في فرنسا. وعندما يلاحظ، بشكل مقصود، أن المؤسسات البرلمانية في إيطاليا تم استيرادها من الخارج(٢٦)، فإنه لا يأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحقيقة تعكس ظروف تأخر السياسة

(*) عمل بودان (*Methodus ad facilem historiarum cognitionem*) منهج معرفة مستساغة للتاريخ، يُظهر تأثير المناخ على أشكال الدولة، ويلمح إلى فكرة التقدم، وما إلى ذلك. وفي الجمهورية (١٥٧٦) يُعبر عن آراء الشّعب والعلاقة بين الشّعب. والخدام السبع Heptaplomeres (وغير المنشور إلى حدود العصر الحديث)، وفيه يقارن بين الأديان جميعًا، ويبررها على أنها تعبيرات مختلفة عن الدين الطبيعي الذي هو وحده عقلاني، وعلى أنها جديرة بالاحترام والتسامح بشكل متساو.

(٢٥) بيرتراندو سبافينتا (١٨١٧ ـ ١٨٨٣)، فيلسوف تأثّر بالمثالية الألمانية، وقبل كل شيء تأثّر بهيغل، عمل كثيرًا ليدخل هيغل إلى إيطاليا، وكان مُبشّرًا بكروتشه وجنتيلي، وكان مُعاديًا لجيوبيرتي بشكلٍ خاص، والفكر الكاثوليكي بشكلٍ عام، وكان عضوًا في مجلس الشيوخ (عن اليمين) حتى عام ١٨٧٦.

(٢٦) أي بواسطة المُتحذّثين باسم الفاشية، مُبرّرًا إلغاء المؤسسات البرلمانية.

الإيطالية والتاريخ الاجتماعي من ١٥٠٠ إلى ١٧٠٠ ـ وهي حالة تولدت إلى حدّ بعيد نتيجة غلبة العلاقات العالمية على العلاقات الداخلية المشلولة والمجمدة. فإذا كان هيكل الدولة الإيطالية قد دُمر، بسبب السيطرة الأجنبية، في المرحلة شبه الإقطاعية، مما نتج عنه وضع جعل إيطاليا خاضعة للهيمنة الأجنبية، قد يشكل حقًا استيرادًا للأشكال البرلمانية؟ وفي الحقيقة تضفي هذه المؤسسات البرلمانية شكلاً على عملية التحرير الوطني، وعلى الانتقال إلى دولة حديثة إقليمية (مستقلة وقومية). ومن ناحية ثانية كانت هناك مؤسسات تمثيلية، لاسيما في الجنوب وصقلية، أضيق بكثير مما عرفته فرنسا بسبب ضعف نمو طبقة الشعب في تلك المناطق، وهذا ما حول المجالس التمثيلية إلى وسائل حفاظ على الفوضى ضد المحاولات الابتكارية للنظام الملكي، ولكن في غياب البرجوازية عليها أن تعتمد على دعم الغوغاء(*)(٢٧). وأن يكون على مكيافيلي تعيين برنامجه ونزعته إلى ربط المدينة بالريف بالمعنى العسكري، فذلك أمر يقبل الفهم حينما يعتبر أحدنا أنه يمكن ألا تُفهم اليعقوبية الفرنسية من دون توفّر ثقافة فيزيوقراطية، يكون تعبيرها عن الاقتصاد والأهمية الاجتماعية للفلاح المالك. وقد درس جينو أرياس نظريات مكيافيلي الاقتصادية (في دورية **حوليات الاقتصاد** في جامعة بوكوني في ميلانو)، ولكن التساؤل هو فيما إذا كانت هناك نظريات اقتصادية عند مكيافيلي. وتكمن المسألة في إمكانية ترجمة مكيافيلي السياسية إلى تعابير اقتصادية. ويجب التركيز على معرفة ما إذا كان مكيافيلي الذي عاش في الفترة التجارية البحتة، قد سبق الزمن سياسيًا وعبر مسبقًا عن متطلبات وجدت تعبيرًا لاحقًا، عند الفيزوقراطيين(**). [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤، الطبعة الأولى، ١٩٣١ ـ ١٩٣٢]

(*) تذكر دراسة أنطونيو بانيلا عن مناهضي المكيافيليين المنشورة في Marzocco في عام ١٩٢٧ (أو حتى في عام ١٩٢٦)، في إحدى عشرة مقالة: راجع كيف حكُم فيها على بودين مقارنة مع مكيافيلي، وكيف طرحت قضية مناهضة المكيافيلية بشكلٍ عام.

(٢٧) لازاري، راجع الهامش ٣٥، ص ١٦٧.

(**) هل كان بالإمكان الحديث عن جون جاك روسو أيضًا من دون ثقافة فيزيوقراطية؟ لا يصح في ما يبدو لي القول بأن الفيزيوقراطيين مثّلوا على الأرجح المصالح الزراعية، وأن مصالح الرأسمالية الحضرية لم تكن قائمة قبل الاقتصاد الكلاسيكي. مثّل الفيزيوقراطيون قطيعة مع الماركنتيلية ومع النظام النقابي، وهم مرحلة في طريقها نحو الاقتصاد الكلاسيكي. لكنْ، يبدو لي أنه بالتحديد لهذا السبب عينه مثّلوا مجتمعا مستقبليا أكثر تعقيدا من ذلك الذي كانوا يصارعون لأجله، وحتى ذلك الذي يُشتق مباشرة من توكيداتهم. فلغتهم مرتبطة بشكل كبير بذلك العصر، وتعبر عن التقابل المباشر بين المدينة والريف، ولكنها تسمح بتوسّع=

ينبغي التأكيد على أن العناصر الأولى، أي الأشياء الأساسية، هي أول ما يُنسى. ومن ناحية ثانية، لو تكررت هذه الأشياء باستمرار لأصبحت أعمدة السياسة وأي عمل جماعي.

والعنصر الأول هو وجود فعلي لحكام ومحكومين، لقادة وتابعين. فعلم وفن السياسة بأكمله مرتكز على هذه الحقيقة الأولية والثابتة (تبعًا لشروط عامة بعينها)[٢٨]. وأصل هذه الحقيقة هو في حدّ ذاته قضية ينبغي دراستها بشكل منفصل (على الأقل، يمكن للمرء، ويجب عليه، أن يدرس كيفية تقليل أهمية هذه الحقيقة إلى الحد الأدنى وإزالتها، عن طريق تغيير بعض الشروط التي تعمل في هذا المعنى)، ولكن حقيقة وجود حكام ومحكومين وقادة وتابعين لا تزال موجودة. ونظرًا لهذا الواقع، فإنه يتعين الوصول إلى أكثر الطرق فعالية (استنادًا إلى أهداف معينة)؛ وبالتالي إلى كيفية تهيئة القادة بأفضل الطرق (والمرحلة الأولى في علم وفن السياسة تتضمن هذا الشيء)؛ ومن ناحية أخرى كيفية معرفة خطوط المقاومة الأضعف أو الخطوط الأكثر عقلانية لكسب طاعة المحكومين والتابعين. في عملية تشكيل القادة، ثمة أمر أساسي: هل النية هي وجوب وجود حكام ومحكومين، أم أنّ الهدف هو خلق الظروف التي تجعل من هذا التقسيم غير ضروري؟ وبعبارة أخرى، هل الافتراض الأولي هو ضرورة الانقسام الأبدي للجنس البشري، أو الاعتقاد أن هذا التقسيم هو حقيقة تاريخية تتوافق مع ظروف معينة؟ ومع ذلك ينبغي فهم أن هذا التقسيم بين الحكام والمحكومين - وعلى الرغم من أنه يعود في التحليل الأخير إلى التقسيم بين الفئات الاجتماعية - موجود في الحقيقة، في وضع الأشياء كما هي، كما يمكن العثور عليها داخل المجموعة نفسها، حتى وإن كانت متجانسة اجتماعيًا. وقد يقال إن هذا التقسيم ينشأ عن تقسيم العمل، إنه حقيقة تقنية، وأولئك الذين يعتبرون كل شيء تقنيا، ضرورة «تقنية»، وما إلى ذلك. فهم بذلك يتأملون هذا الوجود المشترك للمسببات المختلفة لأجل الهروب من المشكلة الأساسية.

=الرأسمالية على حساب الفلاحة كي تصير مرئية. وقانون «دعه يعمل، دعه يمر»، أي الصناعة الحرة والمشاريع الحرة، لا يرتبط حتما بمصالح المزارعين.

(٢٨) أي بمعنى تحت ظروف المُجتمع المدني. بالنسبة إلى العنصر الأول لغرامشي، هُنا، راجع هيغل: فلسفة التّاريخ، دوفر ١٩٥٦، ص. ٤٤: «الأهميّة الأساسية هي، إذن، التّمييز بين الحاكم والمحكومين...»

بما أن هذا التقسيم موجود بين الحكام والمحكومين حتى داخل نفس الفئة، ينبغي إرساء المبادئ المعينة وملاحظتها بدقة. لأنه في هذه المسألة تبرز الأخطاء الأكثر خطورة، وهي أخطاء تبرز نفسها بأكثر أشكال الضعف إجرامًا وأكثرها صعوبة على التصويب. فالاعتقاد الشائع هو أن الطاعة يجب أن تكون تلقائية، ولا تتطلب أي براهين على ضرورتها وعقلانيتها، بل إنها غير قابلة للنقاش (ويعتقد البعض وأسوأ من ذلك، يتصرف على أساس أن الطاعة «ستأتي» من دون التماس لها، أو الإشارة إلى الطرق المؤدية لها). وهكذا يكون من الصعب تخليص القادة من العادات الدكتاتورية[٢٩] أو إيمانهم بأن شيئًا سيحدث لأن القائد مقتنع بصحته وبعقلانيته: فإذا لم يحدث الشيء هذا سيلقى اللوم على من كان «يجب أن يفعل».." إلخ. وبالتالي من الصعب استئصال العادة الإجرامية المتمثلة في عدم تجنب التضحيات الغير ضرورية عبر الإهمال. ومع هذا يُظهر المنطق السليم أن معظم الكوارث الجمعية (السياسية) تحدث لأنه لم تُبذل أية محاولة لتتجنب التضحيات الغير ضرورية. وقد سمع الجميع حكايات الضباط القادمين من الجبهة عن الجنود الذين كانوا على استعداد للتضحية بحياتهم عند الضرورة والذين كانوا يتمردون عندما يشعرون بأنهم مهملون، على سبيل المثال: الفرقة التي أمضت أياما عديدة من دون طعام لتعذر وصول الإمدادات إليها بسبب الأوضاع الصعبة والتي تمردت عندما حرمت من وجبة واحدة نتيجة الإهمال أو البيروقراطية، إلخ.

إن هذا المبدأ يعمم ليشمل جميع الإجراءات التي تتطلب التضحيات. وبالتالي، وبعد كل هزيمة كارثية، من الضروري أولا وقبل كل شيء تحديد مسؤوليات القادة، وذلك بصراحة شديدة. على سبيل المثال: جبهة حربية مؤلفة من أقسام عديدة، وكل قسم له قادته. فمن الممكن أن يُلقى على عاتق قادة قسم واحد المسؤولية على هزيمة معينة هي أكبر مما يُلقى على عاتق قادة آخرين؛ لكنها مسألة درجة ـ وليست مسألة خلو أحد من المسؤولية).

وبما أن المبدأ الذي يفترض وجود قادة وتابعين، وحكام ومحكومين قد أُرسي، فإنه من الصحيح أن الأحزاب كانت حتى الآن هي الطريقة الأكثر فعالية لتطوير القادة

---

(٢٩) كان لويجي كادورنا (١٨٥٠ ـ ١٩٢٨) القائد الأعلى للقوات المُسلحة الإيطالي حتى الهزيمة في كابوريتو عام ١٩١٧، وكان مسؤولاً عليه. وكانت الحرب غير شعبيّة على نطاقٍ واسع بحلول عام ١٩١٧، وسخط الجنود الإيطاليون كان عاملًا مهمًا في الهزيمة، واتُّخذ غرامشي كادورنا رمزًا للقائد السلطوي الذي يبذل أية محاولة ليكسب «رضوخ» هؤلاء الذين يقودهم.

والقيادة. (وربما تُظهر الأحزاب نفسها تحت أسماء مختلفة، حتى أنها تسمّي أنفسها ضد الحزب أو «سلب الأحزاب»؛ وفي الحقيقة، حتى من يسمون «المستقلين» هم رجال من الحزب، ولكنهم فقط يرغبون في أن يكونوا «قادة أحزاب» بفضل من الله أو حماقة من يتبعهم[٣٠].

تطوّر المفهوم العام المحتوى في عبارة «روح الدولة»[٣١]. فلهذا التعبير معنى دقيق للغاية ومحدد تاريخيًا. لكن القضية هي: هل يوجد شيء ما مشابه لما يسمى «روح الدولة» في كل حركة جدية، وهذا يعني في كل حركة ليست مجرد تعبير تعسفي عن الفردية بل لها ما يبررها بدرجة أو بأخرى؟ وفي الوقت نفسه يفترض «روح الدولة» «الاستمرارية»، سواء مع الماضي، بمعنى مع التقاليد، أو مع المستقبل؛ أي أنه يستلزم أن يكون كل عمل لحظة من لحظات عملية معقدة، بدأت بالفعل وسوف تستمر. إن ما يُدعى تحديدًا في بعض الحالات «روح الدولة»، هو المسؤولية عن هذا المسار، تجاه كون المسؤول عاملا فعالا، تجاه الارتباط مع القوى «المجهولة» ماديًا ولكن مع ذلك يشعر المرء أنها نشطة وفاعلة والتي تؤخذ بعين الاعتبار على أساس أنها «مادية» وموجودة ـ وتُدعى في حالات معينة روح الدولة». ومن الواضح أن هذا الوعي بـ«الديمومة» ينبغي أن يكون ملموسًا وليس مجردا، أي لا يتجاوز حدودًا معينة، دعونا نقول إن أدنى حدود يمكن الأخذ بها هي جيل من قبل وجيل من بعد. وهي مدة غير قصيرة لأنه لا يمكن أخذ الجيل على أنه ثلاثون سنة مجردة ـ أي آخر ثلاثين ماضية وثلاثين لاحقة على التوالي. بل يجب أن يؤخذ بشكل عضوي، مما يمكن فهمه بسهولة بالنسبة إلى الماضي على الأقل: فنشعر اليوم

---

(٣٠) غالبًا ما وصف الفاشيون حزبهم بأنه «مناهض الحزب»، وأحب موسوليني أن يسهب في «نزعته الفرديّة».

(٣١) مصطلح استخدمه هيغل، على سبيل المثال في فلسفته التاريخ: «إن روح الشّعب هذه روح مُعينة ومُحددة، فهذا الروح، يتضمن تلك الأشكال الأخرى من وعي الأمة التي تمت مُلاحظتها.... بحكم جوهر الهوية الأصلية لجوهرها ومضمونها وموضوعها، تُعتبر هذه الأشكال موحدة بشكل لا ينفصل عن روح الدولة. ولا يمكن لهذا الحزب السياسي أن يوجد إلاّ في علاقة بهذا الدين المخصوص، تمامًا كما هو في هذه الدولة أو تلك، هذه الفلسفة أو تلك أو هذا النظام أو الفن.» هيغل، م.م، ص ٥٣.

وتمَّ اعتماد فكرة «روح الدولة» من قبل الفاشية، راجع على سبيل المثال موسوليني، خطاب إلى مجلس النواب، ١٣ مايو: «ماذا ستكون الدّولة إذا لم يكن لها روح، وأخلاق، وهذا ما يعطي القوة لقوانينها، ومن خلالها تنجح في تأمين طاعة مواطنيها؟ فليس واضحًا تمامًا ما يدور في خلد غرامشي هُنا، عندما يشير إلى «معنى دقيق محدّد تاريخيًا» للتعبير.

بارتباطنا بالبشر الذين أصبحوا مسنين، والذين يمثلون بالنسبة إلينا الماضي الذي لا يزال يحيا بيننا، والذي نحن مضطرون إلى معرفته وأخذه بعين الاعتبار ويشكل أحد عناصر الحاضر وأحد أسس المستقبل. ونشعر بارتباط عاطفي مع أطفالنا، والأجيال التي تولد وتترعرع، والتي نشعر بالمسؤولية تجاهها. (إن عبادة التقاليد، التي لها قيمة مقصودة، هي شيء مختلف، فهي تنطوي على الاختيار والهدف المحدد ـ أي أنها أساس لأيديولوجيا). ومن ناحية ثانية، إذا كان بالإمكان القول إن «روح الدولة» بهذا المعنى موجود في كل شيء، فمن الضروري من وقت إلى آخر مكافحة التشوهات أو الانحرافات عنه.

«العمل لأجل العمل»، النضال لأجل النضال، إلخ. وبشكل خاص، الفردية التافهة التي ليست سوى إشباع للنزوات العابرة إلخ. (في الحقيقة، ما تزال القضية هي السياسة المضادة الإيطالية[٣٢]، والتي تأخذ هذه الأشكال التصويرية الغريبة المختلفة). فالفردية ما هي إلاّ سياسة مضادة وحشية؛ والتعصب الطائفي هو سياسة مضادة، وإذا ما دُرست بعناية تكون شكلاً من أشكال التتبع الشخصي، مفتقرًا إلى الروح الحزبي الذي يُعتبر المكون الأساسي في «روح الدولة». والدليل على أن الروح الحزبي المكون الأساسي في «روح الدولة» هو أحد الدلائل الأكثر أهمية وبروزًا. ومن الناحية الأخرى، ليست الفردية إلاّ عنصرا وحشيا، «يُعجب به الأجانب»، مثل سلوك نزلاء حديقة الحيوان. [١٩٣٣]

الحزب السياسي

لقد قيل إن بطل **الأمير** الجديد لا يمكن أن يكون في العصور الحديثة بطلاً فرديًا، بل يكون حزبًا سياسيًا. أي الحزب المحدد الذي يهدف إلى تأسيس نوع جديد من الدولة (والذي قد تأسس تاريخيًا وعقلانيًا لهذا الهدف)، في أوقات مختلفة وضمن العلاقات الداخلية المختلفة لأمم مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في تلك النظم التي تسمي نفسها بالكليانية[٣٣]، يأخذ الحزب الوظيفة التقليدية لمؤسسة العرش، ويكون الحزب شموليًا على وجه التحديد

---

(٣٢) راجع الماضي والحاضر، صص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣٣) من المهم الإشارة إلى أن غرامشي لم يستخدم هذه الكلمة بالمعنى الازدرائي الذي اكتسبته في الأيديولوجيا البرجوازية اليوم، أي إنه مصطلح محايد للغاية بالنسبة إليه. وفي بعض الأحيان نترجم الكلمة بـ«الكوكبي».

لأنه يقوم بهذه الوظيفة. وعلى الرغم من أن كل حزب هو تعبير عن فئة اجتماعية، عن فئة اجتماعية واحدة فقط، ومع ذلك وفي بعض الظروف تمثل بعض الأحزاب فئة واحدة بمعنى أنها تقوم بمهمة إحداث التوازن والتحكيم بين مصالح فئتها ومصالح فئات أخرى، وتتأكد من أن تطور الفئة الممثلة يتم مع موافقة ومساعدة فئات مختلفة معها، هذا إن لم تكن هذه فعلاً فئات مضادة. فالصيغة الدستورية للملك، أو رئيس الجمهورية، الذي «يملك ولكنه لا يحكم» هي التعبير القانوني عن وظيفة التحكيم هذه، والتأكيد على أن الأحزاب الدستورية لا تقوم «برفع القناع» عن العرش أو عن الرئيس. كما لا تعتبر المسؤولية الحكومية وعدم مسؤولية رئيس الدولة عن الأعمال الحكومية سوى تحايل قانوني للأسس العامة لمبدأ الوصاية على وحدة الدولة، أي لموافقة المحكومين على أعمال الدولة بصرف النظر عن التكوين الشخصي والحزبي للحكومة.

تفقد هذه الصيغة معناها في الحزب الكلياني؛ وبالتالي يقل شأن المؤسسات التي تعمل بموجبها. لكن وظيفة المؤسسة هذه تدخل في صلب الحزب الذي سيمجد المفهوم المجرد «للدولة»، ويسعى بطرق مختلفة ليعطي الانطباع أنه يعمل بفعالية ونشاط بصفته «قوة محايدة». [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤: الإصدار الأول ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢.]

هل النشاط السياسي ضروري (بالمعنى الدقيق للكلمة)، لكي يتمكن المرء من الحديث عن «حزب سياسي»؟ من الملاحظ أنه في العالم الحديث وفي العديد من البلدان، قد انشقت الأحزاب العضوية[٣٤] الأساسية إلى أجزاء تدعي كل منها أنها هي «الحزب» أو أنها حزب مستقل وذلك بسبب متطلبات النضال ولأسباب أخرى. لذلك فغالبًا لا تنتمي الهيئة العامة المثقفة للحزب العضوي إلى أي من الأجزاء هذه، بل تعمل كقوة قيادية لها موقفها المستقل فوق الأحزاب، ويعتقد الجمهور في بعض الأحيان أنها كذلك فعلاً. ويمكن دراسة هذه الوظيفة بدقة أكبر إذا بدأ المرء من اعتبار صحيفة (أو مجموعة من الصحف) أو مجلة (أو مجموعة من المجلات) «كحزب» أو «كجزء من حزب» أو «وظيفة حزب محدد». وبناء عليه يمكن التفكير بوظيفة جريدة **تايمز** في انكلترا؛ أو وظيفة جريدة كوريير ديلا سيرا[٣٥] في إيطاليا؛ أو مرة أخرى

---

(٣٤) بالنسبة إلى استخدام غرامشي للمصطلح «عضوي»، راجع. «تكوين المثقفين»، صص ٩٨ ـ ١٠٨ وما عقبها.

(٣٥) تم إنشاء جريدة كوريري، تحت رئاسة ألبرتيني، لتكون التعبير الإيديولوجي الرئيسي عن الصناعيين في ميلانو، وأقرب ما يكون إلى هيئة وطنية للبرجوازية الإيطالية، قبل الفاشية. وفي ظل الفاشية، كانت تتماشى مع النظام، ولكن منذ ذلك الحين استعادت دورها السابق.

دور ما يسمى «الصحافة الإعلامية»[٣٦] التي تدعي أنها «لا سياسية»، أو حتى الصحافة الرياضية والتقنية. ومن ناحية ثانية، بالنسبة إلى البقية، تكشف هذه الظاهرة عن جوانب مثيرة للاهتمام في الدول التي يوجد فيها حزب وحيد استبدادي يحكم. وذلك لأن وظائف مثل هذا الحزب لم تعد سياسية مباشرة، بل ينحصر نشاطها في المجالات التقنية والإعلامية والنظام العام وفي الأثر الأخلاقي والثقافي. فتأثيرها السياسي غير مباشر. لأنه في أحزاب أخرى مصرح بها، لا بد من وجود أحزاب، فعلية أو بسبب النزعات الموجودة، غير قابلة للقمع قانونيًا، أحزابا ينتقدها المرء ويناضل ضدها وكأنه يلعب لعبة الغميضة. على أي حال، في هذه الأحزاب تكون الوظائف الثقافية هي السائدة، مما يعني أن اللغة السياسية تصبح اصطلاحية. وبعبارة أخرى، يتم تمويه القضايا السياسية بالقضايا الثقافية، وبالتالي تصبح غير قابلة للحل.

لكنْ، هناك حزب تقليدي واحد له طابع «غير مباشر» بالأساس - وهو بعبارة أخرى، حزب يقدم نفسه بشكل صريح على أنه حزب «تربوي» (**الخشب** *lucus*، إلخ)[٣٧] وأخلاقي وثقافي. هذه هي الحركة الفوضوية. وحتى ما يسمى عملا مباشرا (إرهابيا) يُنظر إليه على أنه «دعاية» قدوةً بمثال. ويؤكد هذا أن الحركة الفوضوية ليست مستقلة، لكنها موجودة على هامش الأحزاب الأخرى، «لتثقيفها». ويمكن للمرء أن يقول إن «الفوضوية» كامنة في كل حزب عضوي. (ما «الفوضويون المثقفون أو النظريون «سوى جانب من جوانب هذه «الهامشية» بالنسبة إلى الأحزاب الكبرى للفئات الاجتماعية الحاكمة؟). وقد كانت طائفة الاقتصاديين[٣٨] في حد ذاتها جانبًا تاريخيًا لهذه الظاهرة.

وبالتالي، يبدو أن هناك نوعين من الحزب يرفضان فكرة عمل سياسي مباشر. النوع الأول هو حزب مكون من نخبة من رجال الثقافة المضطلعين بمهمة تأمين قيادة أيديولوجية عامة وثقافية لحركة تضم أحزابًا عديدة متحالفة (هي في الحقيقة أقسام من حزب عضوي واحد). أما النوع الثاني فهو حزب تم تشكيله، في الفترة الأحدث

---

(٣٦) صحف الأخبار بالمعنى الحرفي. يكتب غرامشي: «يتم التمييز بين ما يسمى الصحافة الإعلامية و«اللاحزبية» (أي من دون حزب صريح) والهيئة الرسمية لحزب معين؛ بين صحيفة موجهة للجماهير الشعبية أو الصحف «الشعبية» والتي تستهدف الجمهور المحدود بالضرورة.

(٣٧) الخشب لا يلمع *Lucus a non lucendo* : مثال شهير عن إتيمولوجيا مغلوطة للقرون الوسطى، وتعني «الخشب» *Lucus* يُسمّى كذلك لأنه لا يلمع *lux*»، نعني أن الفوضويين يزعمون أنهم مربّون، وغرامشي يبيّن بشكل ساخر أن ذلك قد يعود إلى أنهم لا شيء سوى هذا الصنف.

(٣٨) نعني فيزيوقراطيي القرن الثامن عشر في فرنسا.

عهدًا، من الجماهير وليس من النخبة، الجماهير التي ليست لها وظيفة سياسية إلاّ وظيفة الولاء العام، من النوع العسكري، لمركز سياسي مرئي أو غير مرئي (غالبًا ما يكون المركز المرئي هو آلية قيادة القوى التي لا ترغب في إظهار نفسها كليًا، بل تعمل بشكل غير مباشر من خلال وكلاء أو «أيديولوجيا وكيلة»[٣٩]. والجماهير موجودة ببساطة «للمناورة»، وتسعد بالعظات الأخلاقية والمؤثرات العاطفية والأساطير المسيانية المتعلقة بعصر ذهبي منتظر، حيث تزول فيه وتشفى بشكل تلقائي جميع التناقضات الحالية والمآسي. [١٩٣٣]

ولكتابة تاريخ حزب سياسي، من الضروري في الحقيقة، مقارنة سلسلة من المشاكل الأقل بساطة من تلك التي واجهها روبرت ميشلز[٤٠] على سبيل المثال، فهو يعتبر خبيرًا في هذا الموضوع. ماذا سيكون تاريخ الحزب؟ هل سيكون مجرد عرض بسيط للحياة الداخلية لتنظيمه السياسي؟ كيف سيكون نشوؤه، والمجموعات الأولى التي تشكل منها، والمناظرات الأيديولوجية التي بنى خلالها برنامجه وتصوره الشامل للعالم والحياة؟ في هذه الحالة سيكون المرء أمام تاريخ مجموعات فكرية معينة، أو حتى في بعض الأحيان أمام سيرة سياسية لشخصية واحدة. ولذلك يجب أن يكون للدراسة إطار عمل أوسع وأكثر شمولية.

لا بد أن يُكتب تاريخ جمهور معين من الناس الذين تبعوا مؤسسي الحزب، وحافظوا عليهم بإيمانهم بهم وبولائهم وانضباطهم، أو الذين انتقدوهم «واقعيًا» بتشتتهم أو بعدم استجابتهم لدعوة ما منهم. ولكن هل سيتكون الجمهور فقط من أعضاء الحزب؟ هل سيكون كافيًا تتبع المؤتمرات والتصويت، إلخ.، أي العلاقة الكاملة للأنشطة وأنماط الوجود التي تعبّر من خلالها كتلة الحزب عن إرادتها؟ من

---

(٣٩) ينبغي أن يشير هذا النوع الثاني من الأحزاب إلى الفاشية. ويشير النوع الأول من «الحزب» على الأرجح إلى دور كروتشه. راجع المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، ص ٢٧٠: «إن الحزب كأيديولوجية يتفوق على المجموعات المباشرة المختلفة. في الواقع، اتسم الحزب الليبرالي في إيطاليا بعد عام ١٨٧٦ بالطريقة التي قدم بها نفسه على أنه رقم من المجموعات والفروع الإقليمية والقومية 'في نظام مفتوح.' كل ما يلي كان أجزاء من الليبرالية السياسية: الليبرالية الكاثوليكية للحزب الشعبي؛ القومية؛ النقابات الملكية للحزب الجمهوري؛ جزء كبير من الاشتراكية؛ الراديكاليون الديمقراطيون؛ المحافظون؛ سونينو وسالاندرا؛ جيوليتي، أورلاندو، نيتي وكروتشه كان منظرًا لكل هذه المجموعات؛ ورئيس الدعاية المركزية الذي استفادت منه كل هذه المجموعات؛ والقائد القومي للحركات الثقافية التي نشأت لتجديد الأشكال السياسية القديمة. راجع «تاريخ أوربا من حيث هو ' ثورات سلبية'»، صص ٢١٥ ـ ٢١٨ وما عقبها.

(٤٠) راجع الهامش ٧٩، ص ٥٢٣.

الواضح أنه سيكون ضروريًا أخذ الفئة الاجتماعية التي يكون الحزب هو تعبيرها وعنصرها الأكثر تقدمًا بعين الاعتبار. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون تاريخ أي حزب إلاّ تاريخ فئة اجتماعية معينة. لكن هذه الفئة ليست معزولة؛ فلديها أصدقاء، وحلفاء ومعارضون وأعداء. ولا يمكن أن ينبثق تاريخ حزب معين إلاّ من خلال تصوير معقد للحياة الاجتماعية ولحياة الدولة (وغالبا ما يكون مع تشعباتها الدولية). من هنا، قد يُقال إن كتابة تاريخ حزب ما ليس إلاّ كتابة التاريخ العام لدولة ما من وجهة نظر أحادية من أجل تسليط الضوء على جانب مميز من جوانبها. وسيكون للحزب أهمية ووزن بدرجة أكبر أو أقل إلى الحد الذي يكون فيه نشاطه حاسمًا في تحديد تاريخ ذلك البلد.

وهكذا من الطريقة التي كتب فيها تاريخ حزب ما، ينبثق مفهوم المؤلف عن ماهية الحزب وما يجب أن يكون عليه. وسيصبح المتعصب مبتهجًا بسبب المسائل الداخلية الصغيرة التي ستكون لها، بالنسبة إليه، أهمية باطنية وستملأه بالحماس الصوفي الباطني. إلاّ أن المؤرخ، وعلى الرغم من أنه يعطي كل شيء أهميته الخاصة ضمن إطار عام، سيركز على الفعالية الحقيقية للحزب، أي على مقدرته المحددة وعلى مساهمته الإيجابية والسلبية في خلق أو منع حدوث أحداث أخرى.

إن معرفة الوقت الذي تشكل فيه حزب فعليًا، أي عندما أصبحت له مهمة محددة ودائمة، تؤدي إلى نقاشات عديدة، وأيضًا إلى نوع من الغرور الذي لا يقل سخفًا وخطورة عن «غرور الأمم»[٤١] الذي تكلم عنه فيكو. صحيح أنه من المستحيل أن يصل حزب إلى درجة التشكل الكامل والنهائي، بمعنى أن كل تطور جديد يخلق مهام ووظائف جديدة، بمعنى أنه بالنسبة إلى أحزاب معينة تصدق المفارقة التي تقول إنها تكتمل وتتشكل بالكامل فقط عندما تزول عن الوجود، أي عندما يصبح وجودها لا لزوم له تاريخيًا. وهكذا، وبما أن كل حزب هو فقط تسمية لطبقة ما، فمن الواضح أن الحزب الذي يضطلع بإزالة الانقسام الطبقي سوف يكتمل عندما يزول من الوجود لأنه لن يكون هناك وجود للطبقات وبالتالي للأحزاب التي يعبّر عنها. لكنني

---

(٤١) «حول غرور الأمم»، هناك مقولة ذهبية لـDiodorus Siculus كل أمة، وفقًا له، يونانية كانت أم بربرية، لديها نفس الغرور قبل أن تخترع الأمم الأخرى وسائل الراحة في الحياة البشرية ويعود تاريخها المتذكر إلى بداية العالم.» وعندما يتحدث غرامشي عن «غرور الحزب» ربما يكون في ذهنه عبارة زينوفييف في المؤتمر العالمي الرابع، والتي كانت موجهة بشكل خاص ضد الحزب الشيوعي الإيطالي إذ أشار إلى خطر التباهي الشيوعي أو الغرور.

أود أن أشير هنا إلى لحظة محددة من عملية التطوير هذه، هي اللحظة التي يمكن فيها وجود شيء ما أو عدم وجوده ـ بمعنى أن ضرورة وجود هذا الشيء لم تصبح «أمرًا حتميًا» بعد، وإنما تعتمد إلى درجة كبيرة على وجود أفراد يتمتعون بإرادة استثنائية وقوة إرادة استثنائية.

متى يصبح الحزب ضروريًا تاريخيًا؟ عندما تصبح شروط «انتصاره»، وحتمية تقدمه لاستلام سلطة الدولة، في حالة التشكل على الأقل، إذ تسمح بذلك بتطوره المستقبلي. ولكن هل من الممكن القول، وبناء على هذه الظروف، إنه لا يمكن تحطيم الحزب بالوسائل العادية؟ للإجابة على هذا السؤال، من الضروري تطوير النقاش: لأجل وجود الحزب، لا بد من تظافر ثلاثة عناصر (أي ثلاث مجموعات من العناصر) أساسية:

١ ـ عنصر جماعي يتألف من أناس عاديين يشاركون بانضباطهم وولائهم وليس بروح مبدعة أو قدرة تنظيمية. صحيح أنه لا وجود للحزب من دون هؤلاء، لكن صحيح أيضًا أنه لا يقتصر على هؤلاء وحدهم. فهم يشكلون قوة متى وجد من يمركزهم وينظمهم ويبث فيهم روح الانضباط. وفي غياب هذه القوة المتماسكة، سوف يتبعثرون ويتشتتون ويتلاشون إلى اللاشيء. من المسلم به أن أيًا من هذه العناصر قد يصبح قوة متماسكة، لكني أتحدث عنهم بالتحديد في اللحظة التي لم يصبحوا فيها بعد وليسوا في حالة تمكنهم أن يصبحوا كذلك، أو أنهم إن كانوا كذلك فهم في حلقة محصورة غير فعالة سياسيًا ولا نتيجة لها.

٢ ـ عنصر التماسك الرئيسي، الذي يمركز كل القوى على الصعيد القومي ويجعلها فعالة وقادرة وهي قوى لو تركت وحدها لما كان لها أدنى أثر أو كان لها أثر ضئيل جدًا على الأكثر. ويتميز هذا العنصر بقدرات مركزة ومتماسكة وتعمل بأقصى درجة من التلاحم؛ وهي مبتكرة (الابتكار الذي يُفهم باتجاه معين، وفقًا لاتجاهات معينة للقوة ووجهات نظر معينة). صحيح أيضًا أنه ليس بإمكان هذا العنصر وحده تشكيل حزب، لكن قدرته على تشكيل حزب أكبر من قدرة العنصر الأول. وفي هذا العنصر يمكن الحديث عن جنرالات من دون جيش، لكن في الحقيقة تشكيل جيش أسهل بكثير من تشكيل جنرالات. لذلك صحيح أن الجيش الموجود بالفعل سوف يُحطم إذا اختفى جنرالاته، إلاّ أن وجود مجموعة موحدة من الجنرالات ويجمعهم توافق داخلي وأهداف واحدة يسهل عملية تشكيل جيش حتى حيث لا وجود له.

٣ ـ العنصر الوسيط الذي يربط العنصر الأول بالثاني ربطًا ليس «جسديًا» فقط بل أيضاً معنويًا وفكريًا. في الواقع، لكل حزب نسب «محددة»[٤٢] بين العناصر الثلاثة هذه، ويتم تحقيق أكبر قدر من الفعالية عندما تتحقق هذه «النسب المحددة».

في ضوء هذه الاعتبارات، من الممكن القول إنه لا يمكن القضاء على الحزب بالطرق العادية. لأنه إذا وجد العنصر الثاني بالضرورة (وإذا لم يوجد، فإن المناقشة لا معنى لها)، فإن ظهوره مرتبط بوجود شروط مادية موضوعية، حتى ولو كان لا يزال في حالة مجزأة وغير مستقرة، فلا بد من تشكل العنصرين الآخرين: العنصر الأول الذي يشكل بالضرورة الثالث باعتباره امتدادًا له ووسيلة لتعبيره عن نفسه.

ولكي يحدث ذلك، لا بد أن تتشكل قناعة حديدية بضرورة حل معين لقضايا حيوية. ومن دون هذه القناعة لا يتمكن العنصر الثاني من التشكل. إذ يمكن القضاء على هذا العنصر بسهولة أكثر بسبب ضعفه عدديًا، لكنه من الضروري إذا تم القضاء عليه أن يكون قد ترك خميرة يمكن إعادة تشكيله منها. وأين يمكن أن توجد الخميرة بشكل أفضل وبإمكانات تشكيل أفضل في غير العنصرين الأول والثالث، اللذين يعتبران الأقرب إلى الثاني من حيث الطبيعة؟ وبذلك يصبح نشاط العنصر الثاني في تشكيل هذه الخميرة أمرا أساسيًا، لذلك يجب البحث عن المعايير التي ينبغي بموجبها الحكم على العنصر الثاني؛ ١ ـ فيما يفعله في الحقيقة؛ ٢ ـ فيما يهيئه من احتمال أنه سيقضى عليه. ومن الصعب القول أيا من هاتين الحقيقتين هو الأهم. لأن ضرورة التفكير بإمكانية الهزيمة في الصراع تجعل تهيئة خلفية للحزب بنفس أهمية ما يقام به لتحقيق النصر.

فيما يتعلق بغرور الأحزاب، يمكن القول إن هذا أسوأ من غرور الأمة الذي تحدث عنه فيكو. لماذا؟ لأن أمة ما ليس بوسعها إلاّ أن تكون، ومن الممكن دائمًا، ربما بقليل من حسن الطويّة واستدعاء النصوص، اكتشاف أن وجودها يحمل المصير والأهمية. ومن ناحية أخرى، قد يزول الحزب من الوجود إذا هو أراد ذلك. وينبغي ألا ننسى أبدًا أنه في الصراع بين الدول، من مصلحة كل منها أن تكون الخلافات الداخلية قد أضعفت الأخرى، والأحزاب هي بالتحديد عناصر الصراعات الداخلية. إذن، يمكن دومًا طرح التساؤل عما إذا كان وجود الأحزاب نابعًا من قوتها، كضرورة حقيقية، أم أنه فقط لخدمة مصالح الآخرين (ولا يتم إغفال هذه النقطة في الجدال،

---

(٤٢) راجع «نظرية النسب الثابتة»، صص ٢٨٨ ـ ٢٩٠.

بل إنه في الواقع موضوع متكرر دومًا وخصوصًا عندما لا يكون الجواب موضع شك، الأمر الذي يعني أن الشك كان قائمًا لكنه زال). وبطبيعة الحال، فإن أي شخص يسمح لنفسه أن يتمزق بسبب تلك الشكوك فهو أحمق. وللقضية هذه، سياسيًا، أهمية آنية. ففي تاريخ ما يسمى بمبدأ القومية، ثمة عدد كبير من حالات التدخل الأجنبي في شؤون دولة ما لصالح أحزاب قومية تعرقل نظامها الداخلي؛ هذا لدرجة أنه عندما يتحدث المرء عن سياسة كافور «الشرقية»[٤٣]، على سبيل المثال، يتساءل عما إذا كانت قضية «سياسة»، أو خطا دائمًا للعمل، أو بصدد خدعة آنية لإضعاف النمسا قبل ١٨٥٩ ـ ١٨٦٦. وبالمثل، يمكن رؤية تدخل بسمارك في حركة ماتسيني في أوائل السبعينات من القرن الماضي (مثل قضية بارساتني)[٤٤]، لإضعاف إيطاليا من خلال تغذية نزاعاتها الداخلية، وذلك بسبب خطر التحالف الفرنسي الإيطالي المحتمل ضده. وبالمثل، يرى البعض تدخل هيئة الأركان العامة النمساوية في حوادث عام ١٩١٤[٤٥] على ضوء الحرب القادمة. كما يمكن أن نرى، فإن قائمة الأمثلة طويلة، ومن الضروري وجود أفكار واضحة حول هذا الموضوع. وبالتالي فإن كل من يقوم بعمل ما إنما يلعب لعبة غيره، إلاّ أن المهم هو أن يلعب كلٌ دوره على طريقته هو، أي أن يربح كليًا. في جميع الأحوال يجب احتقار غرور الحزب واستبدالها بحقائق ملموسة. ومن المؤكد أن أي شخص يعزز الغرور، أو يفضله على حقائق ملموسة، لا ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد. ومن غير الضروري أن نضيف القول إنه ينبغي على الأحزاب تجنب حتى المظهر «المبرر» لكونها تلعب لعبة غيرها، وبشكل خاص إذا كان الغير هو هذا دولة أجنبية. ولكن لا يمكن لأحد منع أحد من القيام بذلك.

من الصعب إنكار أن جميع الأحزاب السياسية (الأحزاب التي تمثل فئات تابعة أو تلك التي تمثل فئات حاكمة) تمارس وظيفة الشرطة، أي وظيفة حماية نظام سياسي وقانوني معين. وحينما يتم إثبات ذلك بشكل قاطع، ينبغي طرح القضية بشروط

---

(٤٣) أي السياسة التي تحالفت بموجبها بيدمونت مع انكلترا وفرنسا وأرسلت قوات للقتال في حرب القرم ضد روسيا عام ١٨٥٥.

(٤٤) في ٢٤ مايو عام ١٨٧٠، هاجم بيترو بارسانتي ثكنة في بافيا مع أربعين من الأتباع الجمهوريين، وهو يصرخ «تحيا روما! تحيا الجمهورية! تسقط الملكية!». وتم اعتقاله وأعدم رميًا بالرصاص في ٢٧ أغسطس عام ١٨٧٠.

(٤٥) انظر الهاش ٣٣، ص ١٦٦.

أخرى: كيف تمارس هذه الوظيفة؟ هل تكتسب شكل القمع أو التعتيم، أي هل هي رجعية أم تقدمية؟ هل يقوم الحزب بوظيفته كشرطة ليحافظ على نظام خارجي، يعتبر مقيدًا لقوى التاريخ الحية، أم أنه يقوم بها وهدفه رفع الشعب إلى مستوى حضاري جديد، يكون النظام السياسي والقانوني أحد وجوهه في البرنامج السياسي؟ في الواقع، هناك دائمًا من يخالف القانون: ١ ـ من بين العناصر الاجتماعية التي يحرمها القانون ؛ ٢ ـ من بين العناصر التقدمية التي يعوقها القانون؛ ٣ ـ من بين العناصر التي لم تصل بعد إلى مستوى الحضارة الذي قد يمثله القانون. إذن، يمكن أن تكون وظيفة الحزب بمثابة شرطة وظيفة تقدمية أو رجعية. فهي تكون تقدمية عندما تسعى إلى إبقاء القوى الرجعية التي حرمها القانون، داخل حدود الشرعية، وعندما تسعى إلى دفع الجماهير المختلفة لتصل إلى مستوى الشرعية الجديدة. وتكون رجعية عندما تسعى إلى خنق قوى التاريخ الحية، والحفاظ على شرعية تم تجاوزها، وأصبحت لا تاريخية، وبالتالي خارجية. إلى جانب ذلك، فإن وظيفة الحزب المعني تقدم معايير تمييزية. عندما يكون الحزب تقدميًا، فإنه يعمل «ديمقراطيًا» (بمعنى المركزية الديمقراطية)، وعندما يكون الحزب رجعيًا فإنه يعمل بيروقراطيًا (بمعنى المركزية البيروقراطية). ولا يكون الحزب في الحالة الأخيرة سوى منفذ بسيط، لا يفكر. فهو، من الناحية التقنية جهاز شرطة، واسمه «حزب سياسي» هو ببساطة مجاز ذو طابع أسطوري. [١٩٣٣]

تبرز مشكلة فيما إذا كان للصناعيين الكبار حزب دائم خاص بهم. يبدو لي أن الرد هو بالسلب. فالصناعيون الكبار يستخدمون كل الأحزاب الموجودة، على التوالي، ولكن ليس لديهم حزب خاص. ولا يعني هذا إطلاقًا أنهم «ملحدون» أو «لا سياسيون»: فمصالحهم تتفق مع توازن معين يستقيم بدعمهم هذا الحزب أو ذاك من الأحزاب المختلفة التي تشكل شطرنج السياسة (وذلك فقط باستثناء، حزب العدو الذي لا يمكن دعمه حتى بصفته حركة تكتيكية). ومع ذلك، إذا كان من المؤكد أن الأمور تجري كما تقدم في الأوقات «العادية»، ففي الحالات الاستثنائية، وهذا ما يحسب حسابه (كالحرب في حياة أمة) يصبح حزب الصناعيين الكبار هو حزب الفلاحين الذين يملكون حزبًا دائمًا. ويمكن رؤية مثال هذه الملاحظة في انكلترا حيث ابتلع حزب المحافظين الحزب الليبرالي، على الرغم من أنه كان يبدو تقليديًا أنه حزب الصناعيين.

ويوضح الوضع الانكليزي في نقاباته الكبيرة هذه الحقيقة. ففي انكلترا، وباعتراف الجميع، ليس هناك حزب بشكل رسمي على نطاق واسع ويطرح نفسه كنقيض للصناعيين[٤٦]. ولكنْ، هناك تنظيمات عمالية جماهيرية، وقد لوحظ في بعض اللحظات الحاسمة، كيف تنقلب بنية هذه التنظيمات رأسًا على عقب وتحطم العوائق البيروقراطية (كما حصل في عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٦). ومن ناحية أخرى، هناك مصالح دائمة تربط بين الصناعيين والفلاحين برابط وثيق (وخصوصًا اليوم بعد أن أصبح نظام الحماية الجمركية بعامّة، زراعيًا وصناعيًا معًا)؛ ولا يمكن إنكار أن الفلاحين هم أكثر تنظيمًا، من «الناحية السياسية» من الصناعيين، وهم أكثر اجتذابًا للمثقفين، وأكثر «استمرارية» في التوجيهات التي يقدمونها، إلخ. فمصير الأحزاب «الصناعية» التقليدية، مثل الحزب «الليبرالي والراديكالي»[٤٧] الانكليزي، والحزب الراديكالي الفرنسي (على نحو مختلف جدًا)، وحتى الحزب «الراديكالي الإيطالي» الأخير والمرثي[٤٨] على غاية من الأهمّيّة. فماذا تمثل هذه الأحزاب؟ إنها حلقة وصل بين الطبقات، كبيرة وصغيرة، وليست طبقة واحدة كبيرة. وهذا هو سبب تواريخها المختلفة ونهاياتها المختلفة. وكانت البرجوازية الصغيرة هي التي تمنحها قواتها القتالية البشرية، لأنها كانت دائمًا في ظروف دائمة التغير عن أوضاع الطبقات الأخرى داخل المجموعة، إلى أن يتم التحول الكلي. واليوم تمد قوات «الأحزاب الديماغوجية»[٤٩]، وليس ذلك شيئًا يصعب فهمه.

ويمكن القول، بشكل عام، في تاريخ الأحزاب هذا، إن المقارنة مع البلدان المختلفة مفيدة وحاسمة في البحث عن أسباب التغيرات العميقة. إنه يصحّ أيضًا بخصوص الجدل بين الأحزاب في البدان «التقليدية» ـ حيث توجد «بقايا» «الكاتالوج» التاريخي بأكمله.

---

(٤٦) أي لا يوجد حزب شيوعي جماهيري. لم يعتبر غرامشي، بالطبع، حزب العمل على أنه حزب معاد للصناعيين.

(٤٧) أي الحزب الليبرالي في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، بجناحه الراديكالي، وربما مع إشارة إلى الفترة التي تلت عام ١٨٧٠ عندما كان الراديكاليون تحت قيادة تشامبرلين وكان ديلك وبرادلار جمهوريين وتأثرا بالأفكار الاشتراكية.

(٤٨) الحزب الإيطالي الراديكالي كان فرعاً صغيرًا من حزب العمال.

(٤٩) أي الأحزاب الفاشية.

تصوّرات للعالم والمواقف العملية: الكوكبية[٥٠] والجزئية

إن المعيار الأساسي للحكم على تصوّرات للعالم ولاسيما المواقف العملية هو ما يلي: هل يمكن تصور العالم أو الإجراء العملي من حيث هما معزولان، يحملان المسؤولية كاملة عن الحياة الاجتماعية؟ أم أن هذا مستحيل، ويجب أن يُنظر إليهما بمثابة الإدماج أو الإنجاز ـ أو القوة المضادة ـ لتصوّر آخر للعالم أو لموقف عملي؟ عند التأمل، يمكن الملاحظة أن المعيار حاسم من أجل الحصول على حكم مثالي على كل من التغييرات المثالية والعملية، ويمكن أن يُنظر إليه كذلك على أنّه لا يكتسب آثارا عملية ضئيلة.

من الرموز الطوطمية الشائعة، الاعتقاد في أنه من الطبيعي أن يوجد كل شيء لا يمكن أن يكون إلاّ موجودا، وأنه لا يملك أية حيلة في وجوده، وأن محاولات الإصلاح مهما فشلت، لن تؤدي إلى توقف الحياة. لأن القوى التقليدية ستستمر في العمل وستستمر في الحفاظ على الحياة. هناك بعض الصحة، بالتأكيد، في طريقة التفكير هذه؛ ولو لم يكن الأمر كذلك، لكان الأمر كارثيًا. وإذا تعدت طريقة التفكير هذه حدودًا معينة فإنها تصبح مشكّلة لخطر (كما في بعض حالات «كلما ساءت الأمور كلما كان ذلك أفضل»)[٥١]، وعلى أي حال، كما قيل، فإن المعيار قائم على حكم فلسفي وسياسي وتاريخي. ومن المؤكد أنه إذا نظر المرء إليه عن كثب، فإن بعض الحركات تعتبر نفسها هامشية فقط؛ أي أنها تفترض بالفعل حركة أساسية يمكنها تطعيمها من أجل إصلاح بعض العيوب المفترضة أو الحقيقية. وبعبارة أخرى، بعض الحركات إصلاحية بحتة.

لهذا المبدأ أهمية سياسية، لأن الحقيقة النظرية القائلة إنّ لكل طبقة حزبًا واحدًا، تظهر عند نقاط التحول الحاسمة، حيث تجتمع التجمعات المختلفة التي قدمت كل منها نفسها كحزب» مستقل»، في كتلة موحدة. فالتعددية التي كانت موجودة في السابق كانت «إصلاحية» بحتة، بمعنى أنها كانت تهتم بالقضايا الجزئية. بمعنى ما، كانت التعددية تقسيمًا للعمل السياسي (مفيدًا، ضمن حدود). لكن كل جزء يفترض الآخر، لدرجة أنه في اللحظات الحاسمة ـ وبعبارة أخرى بالضبط عند طرح القضايا الأساسية ـ تحققت الوحدة، وظهرت الكتلة إلى الوجود. ونستنتج أنه في بناء

---

(٥٠) تم استخدام كلمة Global لترجمة كلمة totalitari.

(٥١) أي فكرة أنه «كلما ساءت الأمور، كلما كان أفضل».

الأحزاب، من الضروري منحهم طابعًا «موحدًا» بدلا من تأسيسها على مسائل ثانوية؛ لذلك، يجب الحرص على أن يكون هناك تجانس بين القيادة وعامة الناس التابعين، بين القادة والجماهير. وحينما ينتقل الزعماء، في اللحظات الحاسمة، إلى «حزبهم الحقيقي»، تصبح الجماهير مشلولة وغير فعالة. قد يقول المرء إنه ما من حركة فعلية تدرك طابعها العالمي بداهة. ولكن يتم ذلك بالتدريج من خلال التجربة ـ وبعبارة أخرى، عندما تدرك الحركة حقيقة أنه لا شيء يوجد بشكل طبيعي (بالمعنى الغير معتاد للكلمة)، بل يوجد بسبب وجود ظروف معينة لا يمكن أن يبقى اختفاؤها من دون آثار. وبالتالي، فإن الحركة تكتمل، وتفقد صفاتها التعسفية «التعاضدية»، وتصبح مستقلة حقًا، بمعنى أنه لكي تحصل نتائج معينة، تقوم بخلق الشروط المسبقة الضرورية، وتكرس في الواقع كل قواها لخلق هذه الشروط المسبقة [١٩٣٣].

بعض الجوانب النظرية والعملية في «النظرية الاقتصادية»

الحركة الاقتصادوية النظرية[٥٢] من أجل التجاربة الحرة، نقابية نظرية. ينبغي النظر إلى أي درجة كانت النقابية النظرية مشتقة من فلسفة البراكسيس، وإلى أي درجة كانت نتاجًا للنظريات الاقتصادية للتجارة الحرة ـ أي في التحليل الأخير، لليبرالية.

---

(٥٢) عرف لينين الاقتصادوية بطرق مختلفة، لاسيما في ما يجب أن تكون؟ على سبيل المثال «الاتجاه السياسي الأساسي للاقتصادوية ـ دع العمال يستمرون في النضال الاقتصادي (سيكون من الأصح القول النضال التجاري، لأن الأخير ينطوي على سياسة الطبقة العاملة تحديدًا) والسماح للمفكرين الماركسيين بالاندماج مع الليبراليين من أجل «النضال» السياسي. وقد أقام لينين تعارضا بين الاقتصادوية الخاصة بحزب الطليعة التي بإمكانها أن توحد المثقفين والعمال، وتجلب النظرية الاجتماعية «من الخارج» وبين البروليتاريا ـ التي هي في مسارها الخاص بها، لا يطوّر نشاطها التلقائي سوى «وعي اتحاد نقابي»».

يقصد غرامشي بالـ«النقابية النظرية» ما هو مكتوب باللغة الانكليزية ببساطة «syndicalism» ـ تعني الكلمة الإيطالية «sindacalismo» كلًا من «النقابية» و«اتحاد النقابات». وكان يوجد تقليد نقابوي قوي في صلب الطبقة العمالية الإيطالية، وبشكل ملحوظ في صلب الفوضويين والنقابيين الفوضويين. وقد لعب العمال الفوضويون دورًا رياديا في صلب العديد من النضالات الصناعية أثناء الحرب والسنوات التي لحقت مباشرة الحرب، وبخاصة في تورين، حيث هاجم غرامشي، خلال فترة أوردينه نوفو، الوجه الطائفي للعديد من الاشتراكيين إزاءهم. ومن جهة أخرى، كان القادة النقابيون ـ الفوضويون، بتوجيه من أرتورو لابريولا، غامضين سياسيا، على الأقل. كان لابريولا اختراقيا عام ١٩١٥، وعلى الرغم من أنه صار لاحقًا مضادا للفاشية، فإن العديد من القادة النقابيين الفوضويين تحوّلوا ما بين القومية والفاشية، في مسار ربطه غرامشي بـ«التحويلية» في صلب السياسيين البرجوازيين عقب النهضة الإيطالية. (انظر الهامش ٨، ص ١٥٣ ومواضيع أخرى).

ومن ثم ينبغي النظر في ما إذا لم تكن الاقتصادوية، في أكثر أشكالها تطورًا، إلاّ نتاجًا مباشرًا لليبرالية، وإن كانت لها، حتى في أصولها، علاقة قليلة جدًا بفلسفة البراكسيس، علاقة خارجية ولفظية بحتة.

من هذا المنطلق ينبغي دراسة الجدل بين إينودي وكروتشه حول الاستهلال (١٩١٧) الجديد لكتاب كروتشه «المادية التاريخية»[٥٣]. ثمة حاجة، بحسب إينودي، إلى أن نأخذ في الحسبان أدبيات التاريخ الاقتصادي المستوحاة من الاقتصاد الكلاسيكي الإنكليزي، والتي يمكن إشباعها بالمعنى الآتي. الأدب المقصود، عبر أثر سطحي لفلسفة البراكسيس، هو ما أنشأ الاقتصادوية ومن ثمّ، عندما ينتقد إينودي (بشكل دقيق جدًا، ونقول الحق هنا) بعض الانحطاطات الاقتصادية، فإنه ينسى المثل القديم القائل بأن مَنْ بيته من زجاج لا يحق له أن يرمي الناس بالحجارة. إن العلاقة بين إيديولوجية التجارة الحرة والنقابية النظرية واضحة بشكل خاص في إيطاليا، إذ أن إعجاب النقابيين مثل لانزيلو وشركائه بباريتو معروف جدا[٥٤]. ومع ذلك، فإن أهمية الاتجاهين مختلفة للغاية. ينتمي الأول إلى فئة اجتماعية مهيمنة وتوجيهية؛ بينما الأخير ينتمي إلى فئة لا تزال تابعة، ولم تكتسب بعد الوعي بقوتها، وإمكانياتها، وكيف يتم تطويرها، وبالتالي لا تعرف كيفية الهروب من المرحلة البدائية.

تستند أفكار التجارة الحرة على خطأ نظري ليس من الصعب تحديد أصله العملي؛ وهي ترتكز على التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني[٥٥]، وهو

---

(٥٣) كان لويجي إينودي (١٨٧٤ ـ ١٩٦١) سياسًا ليبراليًا واقتصاديًا بارزًا، شارك في معارضة أفنتين للفاشية في ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥، وأصبح محافظ بنك إيطاليا بعد سقوط الفاشية، وبعد ذلك رئيس الجمهورية في الأعوام (١٨٤٥ ـ ١٩٥٥). صدر كتاب كروتشه المادية التاريخية والاقتصاد الماركسي أول مرّة عام ١٩٠٠، ولكنّ كروتشه عام ١٩١٧، أضاف استهلالا جديدا للطبعة الثالثة شرح فيه الأسباب التي دفعته إلى تأليف الكتاب: ما رآه على أنه آثار مجدية للماركسية على حياة المثقفين الإيطاليين خلال عقد ١٨٩٠ ـ ١٩٠٠، وبشكل ملحوظ تأثيرها على الدراسات التاريخية. ونُشرت تعليقات أينودي في ريفورما سوسيالي، يوليو ١٩١٨، ص ٤١٥.

(٥٤) كان أغوستينو لانزيلو (١٨٨٦ ـ ١٩٥٢) فوضويا نقابيًا، ومؤلف كتاب عن سوريل الذي انضم إلى الفاشية وأصبح عضوًا في المجلس الوطني للمؤسسات الفاشية في عام ١٩٣١. حلل غرامشي العملية التي انضم بموجبها العديد من النقابيين الفوضويين إلى القومية والفاشية في مواضيع أخرى. (انظر كذلك الهامش ٨، ص ١٥٣). ويُعرف باريتو اليوم بشكل جيّد بفضل نظريته عن النخب، ولكنه كان كذلك اقتصاديا بارزا ومنظرا للتجارة الحرة.

تمييز يتم عرضه على أنه تمييز عضوي، في حين أنه في واقع الأمر منهجي. وبالتالي، يتم التأكيد على أن النشاط الاقتصادي يعود إلى المجتمع المدني، وأنه يجب على الدولة عدم التدخل في تنظيمه. ولكن بما أن المجتمع المدني والدولة في الواقع الفعلي يتماثلان، فيجب توضيح أن مبدأ الحرية الاقتصادية ـ دعه يعمل دعه يمر» ـ هو أيضًا شكل من أشكال «التنظيم» الحكومي، أدخلته وحافظت عليه الوسائل التشريعية والقسرية. وهي سياسة متعمدة، واعية بأهدافها الخاصة، وليس التعبير التلقائي والعفوي للحقائق الاقتصادية. وبالتالي، فإن الليبرالية القائمة على الحرية الاقتصادية ـ أي دعه يعمل دعه يمر ـ هي برنامج سياسي، يهدف إلى تغيير ـ بقدر ما يتحقق ـ الموظفين الذين يضطلعون بقيادة الدولة، وتغيير البرنامج الاقتصادي للدولة نفسها ـ وبعبارة أخرى توزيع الدخل القومي.

قضية النقابية النظرية مختلفة. إذ نتعامل هنا مع مجموعة ثانوية، تمنعها هذه النظرية من أن تصبح مهيمنة على الإطلاق، أو من أن تتطور إلى ما بعد مرحلة الاقتصادوية المؤسساتية وترتفع إلى مرحلة الهيمنة السياسية الأخلاقية في المجتمع المدني، والهيمنة على الدولة. أما في حالة الليبرالية القائمة على الحرية الاقتصادية (دعه يعمل دعه يمر)، يتعامل المرء مع جزء بسيط من الطبقة الحاكمة التي لا ترغب في تعديل هيكلية الدولة، بل السياسة الحكومية فقط؛ وترغب في إصلاح القوانين التجارية، وبشكل غير مباشر فقط تلك القوانين الصناعية (لأن الحماية، خاصة في البلدان ذات السوق الفقيرة والمقيدة، تحد من حرية المشاريع الصناعية وتساعد في خلق الاحتكارات بشكل غير صحي). ما يوضع على المحكّ هو تناوب أحزاب الطبقة الحاكمة على الاضطلاع بمهام الحكم، وليس تأسيس وتنظيم مجتمع سياسي جديد، ناهيك عن تأسيس نوع جديد من المجتمع المدني. وفي حالة الحركة النقابية النظرية، تكون المشكلة أكثر تعقيدًا. فلا يمكن إنكار أنه تمت التضحية فيها باستقلال المجموعة الثانوية التي تدعي أنها تمثلها لأجل الهيمنة الفكرية للطبقة الحاكمة، وذلك لأن النقابية النظرية هي مجرد جانب من الليبرالية القائمة على الحرية الاقتصادية يبررها عدد قليل من الأطروحات من فلسفة البراكسيس ـ الممارسة الثورية، المشوهة والخارجة عن سياقها. لماذا وكيف تأتي هذه «التضحية»؟ يتم استبعاد تحويل المجموعة الثانوية إلى مجموعة مهيمنة، إما لأن المشكلة لم تُعتبر (الفابية ـ اشتراكية

(٥٥) راجع مقدمة «الدولة والمجتمع المدني»، صص ٣٠٥ ـ ٣٠٨.

التدرج، دي مان[٥٦]، جزء هام من حزب العمل)، أو لأنها تطرح في صورة غير ملائمة وغير فعالة (الاتجاهات الاجتماعية ـ الديمقراطية بشكل عام)، أو بسبب الإيمان بإمكانية القفز مباشرة من مجتمع طبقي إلى مجتمع يتسم بالمساواة الكاملة ويمتلك اقتصادًا نقابيًا.

إن موقف الاقتصادوية من تعبيرات المبادرة والعمل والإرادة السياسية والفكرية هو على أقل تقدير غريب ـ وكأنها لم تنبثق عضويًا من الضرورة الاقتصادية، ولم تكن التعبير الفعال الوحيد عن الوضع الاقتصادي. وبالتالي، من التناقض تفسير الطرح الملموس لمشكلة الهيمنة على أنه إخضاع المجموعة التي تسعى إلى الهيمنة. لا شك أن الهيمنة تستلتزم أخذ مصالح الفئات المهيمن عليها وتطلعاتها بعين الاعتبار، أي أنها تستلزم تحقيق توازن إلى حد معين. وبعبارة أخرى، أن تقدّم الفئات الرائدة تضحيات ذات طابع اقتصادي مؤسساتي. لكن ما من شك أيضاً أن تلك التضحيات وتلك التسوية لا تمس الأساسيات؛ لأنه إذا كانت هذه الهيمنة سياسية أخلاقية، فيجب أن تكون اقتصادية أيضًا وأن تستند على الوظيفة الأساسية التي تمارسها المجموعة الرائدة في النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي.

وتظهر الاقتصادوية في العديد من الأشكال الأخرى إلى جانب الليبرالية القائمة على الحرية الاقتصادية والنقابية النظرية. فكل أشكال الامتناع الانتخابي تنتمي إليها (مثال نموذجي هو امتناع رجال الدين الإيطاليين بعد عام ١٨٧٠، والذي أصبح أكثر توهجًا بعد عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩١٩ وتشكيل حزب الشعب[٥٧]؛ فكان التمييز العضوي الذي صنعه رجال الدين بين إيطاليا الحقيقية وإيطاليا الشرعية نقلاً للتمييز بين العالم الاقتصادي والعالم السياسي ـ الشرعي)؛ وهناك العديد من أنواع الامتناع الانتخابي، بمعنى أنه يمكن أن يكون هناك شبه امتناع، وربع امتناع عن التصويت، إلخ. ويرتبط الامتناع عن التصويت بصيغة «كلما زاد الأمر سوءا، كلما كان أفضل»، وأيضًا بصيغة ما يسمى «التعنت» البرلماني لمجموعات معينة من النواب[٥٨].

---

(٥٦) كان هنري دي مان (١٨٨٥ ـ ١٩٥٣) ديمقراطيًا اجتماعيًا بلجيكيًا، وما هو ملحوظ أنه كاتب عمل حول الإصلاحية ما بعد ماركس (١٩٢٩). كتب في عام ١٩٣٤ برنامج الانتقال السلمي إلى الاشتراكية، والمعروف باسم «خطة دي مان»، وشغل منصب الوزير من عام ١٨٣٥ إلى ١٩٣٨. وفي عام ١٩٤٦ حكم عليه بالسجن بتهمة التعاون مع الألمان خلال احتلال بلجيكا.

(٥٧) راجع الهوامش ١٤، ص ١٥٧؛ ٧٣، ص ١٩٣؛ ٨٩، ص ١٩٨.

(٥٨) بالنسبة إلى «المتعنتين» راجع الهامش ٧٢، ص ١٩١ والمقدمة العامة. ساعد بعض من الجناح المتعنت للحزب الاشتراكي الإيطالي على تشكيل الحزب الشيوعي في عام ١٩٢١، وبقي آخرون في

فالاقتصادوية لا تعارض دائمًا العمل السياسي والحزب السياسي، لكن هذا الأخير لا يُنظر إليه على أنه مجرد منظمة تعليمية مماثلة في النوع للنقابية. وإحدى نقاط العودة إلى دراسة الاقتصادوية، ولتفهم العلاقات بين البنية والبنية الفوقية، هي المقطع المعنون بـ«بؤس الفلسفة» حيث يقول إن مرحلة مهمة في تطور فئة اجتماعية معينة هي التي تناضل فيها عناصر فردية من النقابات لا من أجل مصالحها الاقتصادية فحسب، بل من أجل حماية وتطوير المؤسسة نفسها(*)(٥٩)(٦٠). في هذا الصدد، ينبغي تذكر قول انغلز بأن الاقتصاد المصدر الرئيس للتاريخ «في آخر التحليل»، (يمكن العثور عليه في رسالتين له حول فلسفة البراكسيس صدرتا أيضًا باللغة الإيطالية)(٦١)؛ ولابد من ربط هذا القول مع قول ماركس في المقدمة **لنقد الاقتصاد السياسي**، من أنه في المجال الأيديولوجي يصبح البشر واعين بالنزاعات ضمن العالم الاقتصادي.

توجد نقاط عديدة في هذه الملاحظات تعتبر أن فلسفة البراكسيس منتشرة على نطاق واسع أكثر بكثير مما هو معترف به عادة. إن هذا التأكيد صحيح إذا كان المقصود هو أن انتشار الاقتصاد التاريخي (كما يسمي البروفيسور لوريا(٦٢) نظرياته الغير متماسكة بشكل أو بآخر) واسع، وبالتالي قد تغيرت البيئة الثقافية تمامًا عن الوقت الذي بدأت فيه فلسفة البراكسيس نضالها. قد يقول المرء، مستخدما المصطلحات الكروتشية، بأن أعظم بدعة ولدت من رحم «دين الحرية» هي نفسها

فصيل= =الأغلبية «المتطرف» من الحزب الاشتراكي الإيطالي. لكن هذا الفصل يبدو على نحو أكثر تخصيصا ضد بورديغا، وغيابه، إلخ.

(*) انظر الجملة تحديدا (الهامش اللاحق). بؤس الفلسفة، هو لحظة أساسية في تشكيل فلسفة البراكسيس. يمكن اعتباره بمثابة تطور للأطروحات حول فيورباخ، في حين أن العائلة المقدسة ـ وهو عمل عرضي ـ يمثل مرحلة وسيطة بشكل غامض، كما هو واضح من المقاطع المكرسة لبرودون وبخاصة للمادية الفرنسية. إن المقطع المكرس حول المادية لفرنسية يعتبر فصلاً من التاريخ الثقافي ـ وليس مقطعًا نظريًا كما يفسر غالبا ـ وهو مثير للإعجاب من حيث هو تاريخ ثقافي. أذكر الملاحظة التي تعتبر أن نقد برودون وتفسيره للجدلية الهيغلية الواردة في بؤس الفلسفة قد امتدّ إلى جيوبيرتي وإلى هيغلية الليبراليين المعتدلين الإيطاليين بشكل عام. الموازاة بين برودون ـ جيوبرتي، وعلى الرغم من كونهما يمثلان مرحلتين سياسيتين ـ تاريخيتين غير متناغمتين، فإنه تحديدا ولهذا الغرض يمكن أن يكونان على غاية من الأهمية والوظيفية.

(٥٩) بؤس الفلسفة، لورنس وويشارت، لندن، ١٩٥٦، صص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٦٠) انظر الهامش ٣٦، ص ٤٩٢.

(٦١) انظر الهامش ٧٤، ص ٥٢٠

(٦٢) انظر الهامش ١٠٨، ص ٥٥٠.

أيضًا تدهورت مثل الديانة الأرثوذكسية، وانتشرت كـ«خرافة» ـ وبعبارة أخرى، قد تفاعلت مع الليبرالية القائمة على الحرية الاقتصادية وأنتجت الاقتصادوية.

بعض خصائص الاقتصادوية التاريخية: ١ ـ في بحثها عن الروابط التاريخية لا تميز بين ما هو «دائم نسبيًا» وبين ما هو متقلب عابر، ويُقصد بالحقيقة الاقتصادوية المصلحة الذاتية للفرد أو فئة صغيرة، بالمعنى المباشر و«اليهودي القذر». وبعبارة أخرى، لا تأخذ بعين الاعتبار تشكيل الطبقة الاقتصادي بجميع علاقاتها المتأصلة، بل هي تضمر دوافع المصلحة الشخصية الوضعية والمرابية، وخاصة عندما تتخذ أشكالاً يعرفها القانون على أنها «إجرامية»؛ ٢. الاعتقاد الذي يجعل التنمية الاقتصادية تابعة لمسار التغيير الفني في أدوات العمل. وقد قدم البروفيسور لوريا عرضًا لهذا الاعتقاد في التطبيق، في مقالته عن التأثير الاجتماعي للطائرة في دورية راسّغنا المعاصرة في عام ١٩١٢؛ ٣ ـ المبدأ الذي بموجبه يتم تطوير التنمية الاقتصادية والتاريخية اعتمادًا مباشرًا على التغييرات في بعض عناصر الإنتاج المهمة ـ أي اكتشاف مادة خام جديدة أو محروقات، وما إلى ذلك ـ مما يستلزم تطبيق طرق جديدة في الإنشاءات وتصميم الآلات. في الآونة الأخيرة كانت هناك مطبوعات كاملة حول موضوع البترول: يمكن قراءة مقال أنطونيو لافيوزا في مجلة «أَنْطولوجيا الجديدة Nuova Antologia» بتاريخ ١٦ مايو عام ١٩٢٩ كمثال نموذجي. إن اكتشاف أنواع جديدة من الوقود وأشكال جديدة للطاقة، تمامًا كما هو الحال في اكتشاف المواد الخام الجديدة القابلة للتحويل، هو أمر بالغ الأهمية، لأنه يمكن أن يغير مركز كل دولة من الدول؛ لكنه لا يحدد مجرى الحركة التاريخية، إلخ.

وغالبًا ما يهاجم الناس النزعة الاقتصادوية التاريخية اعتقادًا منهم أنهم يهاجمون المادية التاريخية. هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع مقالة منشورة في مجلة باريس *Avenir* في ١٠ أكتوبر عام ١٩٣٠ (وأعيد إنتاجها في *Rassegna settimanale della Stampa Estera* [مراجعة أسبوعية للصحف الأجنبية] في ٢١ أكتوبر عام ١٩٣٠، صص ٢٣٠٣ ـ ٢٣٠٤)، والتي يمكن اقتباسها باعتبارها نموذجية: «لقد سمعنا منذ فترة، خاصة منذ الحرب، أن المصلحة الذاتية هي التي تحكم الأمم وتحرك العالم إلى الأمام. لقد كان الماركسيون هم الذين اخترعوا هذه الأطروحة التي أعطوها عنوانًا عقائديًا «المادية التاريخية». ففي الماركسية الصرفة، يعتبر البشر ككل مطيعين للضرورة الاقتصادية وليس لعواطفهم الخاصة. السياسة عاطفة. والوطنية عاطفة. هاتان الإلهتان المستبدتان تعملان فقط كواجهة في التاريخ. في الحقيقة، يمكن تفسير تاريخ الشعوب على مر القرون بالتفاعل المتجدد والمتغير باستمرار لأسباب مادية. فكل

شيء اقتصاد. وقد تناول العديد من علماء الاقتصاد والفلاسفة «البرجوازيين» هذا الأمر. إنهم يتظاهرون بأنهم قادرون على تفسير السياسة الدولية العالية لنا من خلال السعر الحالي للحبوب أو النفط أو المطاط. وهم يستخدمون كل ما لديهم من براعة لإثبات أن الدبلوماسية محكومة بالكامل بمسائل التعريفات الجمركية وأسعار التكلفة. وتجد هذه التفسيرات رواجًا متزايدًا. فلها بعضُ مظهر علمي، وتنطلق من نوع من الشكوك المتفوقة التي ترغب في أن تظهر على أنها أعلى مراتب الحذق. هل ثمّة عواطف في السياسة الخارجية؟ ومشاعر في الشؤون الداخلية؟ كفى ذلك! هذه الأشياء تناسب الناس العاديين. أما ذوو العقول العظيمة، فهم يعرفون أن كل شيء محكوم بقانون العرض والطلب. والآن هذه هي الحقيقة المطلقة الزائفة. إنه لأمر خاطئ تمامًا أن تسمح الشعوب لنفسها بأن تكون محكومة بالمصلحة الذاتية، وصحيح تمامًا أنها بشكل أساسي مدفوعة بالرغبة في نيل المكانة والإيمان العميق بها. فمن لا يفهم هذا، لا يفهم أي شيء. ويشرح المقال المعنون بـ«الرغبة في البهرج») أمثلة عن السياسة الإيطالية والألمانية، ويقول إنها تحكمها اعتبارات البحث عن البهرج، ولا تمليها المصالح المادية. باختصار، يتضمن المقال كمية كبيرة من النقاط الجدلية والمبتذلة الموجهة ضد فلسفة البراكسيس؛ لكن الهدف الحقيقي هو ضد النزعة الاقتصادوية المبتذلة من مثل ما نجده مع لوريا. ومع ذلك، فإن المؤلف لا يقوم على حجج قوية من نواح أخرى أيضًا. وهو لا يفهم أن «المشاعر» قد تكون مجرد مرادف للمصالح الاقتصادية، وأنه من الصعب الدفاع عن القول بأن النشاط السياسي هو حالة دائمة من العاطفة الخام والتشنج. في الحقيقة، هو نفسه يصور السياسة الفرنسية على أنها «عقلانية» منهجية ومتماسكة، بمعنى: خالية من جميع العناصر العاطفية، إلخ.

في شكلها الأكثر انتشارًا كخرافة اقتصادية، تفقد فلسفة البراكسيس جزءًا كبيرًا من قدرتها على التوسع الثقافي بين الطبقة العليا من المثقفين، مهما كان ما يمكن أن تكسبه في صفوف الجماهير الشعبية والمثقفين من الدرجة الثانية، الذين لا يريدون أن يرهقوا أدمغتهم لكنهم لا يزالون يرغبون في الظهور بمعرفة كل شيء، وما إلى ذلك. وكما كتب انغلز، يجد الكثير من الناس أنه من الملائم للغاية التفكير في أنهم يستطيعون أن يمتلكوا التاريخ بأكمله وكل الحكمة السياسية والفلسفية في جيوبهم بتكلفة بسيطة ومن دون متاعب، متركزين في عدد قليل من الصيغ القصيرة. وينسون أن الأطروحة التي تؤكد أن البشر واعين لفكرة أن الصراعات الأساسية على مستوى الأيديولوجية ليست نفسية أو أخلاقية في طابعها، ولكن هيكلية ومعرفية؛ إذ يشكلون

إطارًا لفهم السياسة، وبالتالي التاريخ، باعتباره خداع سوق مستمر ومنافسة في الشعوذة وخفة اليد. وهكذا ينحط النشاط «النقدي» إلى فضح الألاعيب، واكتشاف الفضائح، والتطفل على حساب جيوب الشخصيات العامة.

وبالتالي، ما يُنسى هو أن «الاقتصادوية» أيضا، أو يفترض أنها كذلك، مبدأ موضوعي للتفسير (موضوعي ـ علمي)، فإنه ينبغي على البحث عن المصلحة الذاتية المباشرة أن ينطبق على جميع جوانب التاريخ، على أولئك الذين يمثلون «الأطروحة» وكذلك على أولئك الذين يمثلون «النقيض». علاوة على ذلك، يتم أيضًا نسيان مقترح آخر لفلسفة البراكسيس، ويقول إنّ «المعتقدات الشعبية» والأفكار المتشابهة هي نفسها قوى مادية. وأدى البحث عن مصالح «يهودية قذرة» في بعض الأحيان إلى أخطاء مبتذلة وكوميدية في التفسير، مما كان له رد فعل سلبي على مكانة العقيدة الأصلية. لذلك من الضروري محاربة النزعة الاقتصادوية لا فقط في نظرية التأريخ، ولكن أيضًا وبشكل خاص في نظرية وممارسة السياسة. في هذا المجال، يمكن أن يستمر النضال، بل يجب أن يستمر، من خلال تطوير مفهوم الهيمنة ـ كما تم في الممارسة العملية في تطوير نظرية الحزب السياسي[٦٣]، وفي التاريخ الفعلي لأحزاب سياسية معينة (النضال ضد نظرية ما يسمى بالثورة الدائمة ـ والتي كان يقابلها مفهوم الديكتاتورية الثورية الديمقراطية[٦٤]؛ مدى الدعم المقدم إلى الإيديولوجيات

---

(٦٣) من طرف لينين، ما الذي يجب فعله؟ إلخ.

(٦٤) لم تكن نظرية تروتسكي عن الثورة الدائمة بالفعل مشكَّلة قبل كتابته «موازنات وآفاق» لعام ١٩٠٦. لكنّه في عام ١٩٠٥ كان قد نشر كُتيبا عنوانه «الفترة الممتدة إلى حدود ٩ يناير» ونُشر مع استهلال قام به بارفوس يذكر فيه: «حكومة تصريف الأعمال الثورية بروسيا ستكون حكومة الديمقراطية العمّالية... حكومة متناغمة ذات أغلبية اجتماعية ديمقراطية». واختلف هذا الموقف في آن مع موقف المناشفة الذين اعتقدوا أن الثورة كانت بالضرورة برجوازية المنحى وأنه على الديمقراطيين الاشتراكيين أن يتبنوا موقف انسحابيا، واختلف كذلك عن موقف البلاشفة الذي وقفوا تحديدا دفاعا عن «دكتاتورية ثورية ديمقراطية للعمال والفلاحين». والنصّان الرئيسيان للينين (قبل كتابته بحثان في الديمقراطية الاشتراكية) اللذان يطوّران المفهوم الأخير «ديمقراطية اشتراكية وحكومة تصريف الأعمال الثورية»، و«الدكتاتورية الثورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين» هما يجادلان المناشفة، بيد أن الأوّل يضمّ قسما يوجّه نص بارفوس، ولكنه يحذر من بعض الأخطاء التي احتوى عليها، وبشكل ملحوظ الجمل القائلة إن حكومة تصريف الأعمال الثورية ستكون حكومة اشتراكية ديمقراطية. «هو المستحيل»، كتب لينين: «...لأنّها وحدها الدكتاتورية الثورية المدعومة من طرف الأغلبية الساحقة من الشعب يُمكن أن تكون دائمة... بيد أن البروليتاريا الروسية تمثّل في الوقت الحالي أقلّية الشعب في روسيا. ولا يمكن أن تصير الأغلبية الأعظم والساحقة إلاّ حينما تتحد مع فئة شبه البروليتاريا، نعني فئة البرجوازية الصغيرة الحضرية والفقراء الريفيين. ومن المؤكد أن هذا التشكيل لقاعدة اجتماعية من أجل دكتاتورية ثورية=

التأسيسية[٦٥]، إلخ). ويمكن دراسة كيفية الحكم على بعض الحركات السياسية أثناء تطورها، كالحركة البولانجية (من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٠ تقريبًا)[٦٦] أو قضية محاكمة دريفوس أو حتى الانقلاب في الثاني من ديسمبر/كانون الأوّل (تحليل العمل الكلاسيكي لماركس حول الموضوع[٦٧] والنظر في مدى الأهمية النسبية التي تعطى من ناحية للعوامل الاقتصادية المباشرة، ومن ناحية أخرى إلى دراسة «الأيديولوجيات») دراسة ملموسة. في مواجهة هذه الأحداث، يطرح رجل الاقتصاد السؤال التالي: «لمن كانت المبادرة المباشرة في القضية؟»، ويجيب عن سؤاله بنقاش ساذج ومغالط بالقدر نفسه: تمتّعَ بالمبادرة المباشرة جزءٌ معين من الطبقة الحاكمة. علاوة على ذلك، حتى لا يُرتكب أي خطأ، يقع الاختيار على هذا الجزء الذي له بشكل واضح وظيفة تقدمية، ويتحكم في مجمل القوى الاقتصادية. يمكن للمرء أن يكون على يقين من أنه لن يحدث خطأ، لأنه، بالضرورة، حينما تستلم الحركة موضع الدراسة السلطة، عاجلاً أم آجلاً، سينتهي الجزء التقدمي من الفئة الحاكمة بالسيطرة على الحكومة الجديدة، وجعلها أداة لتحويل جهاز الدولة لمصلحته الخاصة.

بالتالي، هذا النوع من العصمة رخيص جدًا وخالٍ لا فقط من كل نتيجة نظرية، بل أيضًا من كل أهمية سياسية ومن كل فعالية عملية: بشكل عام، لا تنتج شيئًا سوى عظات أخلاقية، وأرقام لا نهاية لها من المشاكل الشخصية. عندما تحدث حركة من نوع الحركة البولانجية، يجب أن يتم تطوير التحليل الواقعي على النحو التالي «١ ـ المحتوى الاجتماعي للجماهير التابعة للحركة. ٢ ـ ماهي وظيفة هذه الجماهير في ميزان القوى ـ والتي هي في طور التحول، كما تظهر الحركة الجديدة من خلال مجيئها إلى الوجود؟ ٣ ـ ما هي الأهمية السياسية والاجتماعية لتلك الأهداف التي

=ديمقراطية ممكنة ومرغوب فيها، سيؤثر في تشكيل حكومة ثورية وسيؤدي لا محالة إلى مشاركة، وحتى هيمنة، أكثر الممثلين المنسجمين للديمقراطية الثورية في صلبها». فشعار دكتاتورية ثورية ديمقراطية كان بالطبع ما تخلى عنه لينين والبلاشفة عقب ثورة فبراير ١٩١٧، ولكنّه أُحيي من جديد في صلب الجدالات داخل الحزب خلال منتصف العشرينات، وبخاصة في علاقة ببولندا والثورة الصينية.

(٦٥) نعني الثقل الكبير «لحشود البرجوازية الصغيرة الحضرية والفقراء الريفيين»، التي أحيل عليها في المقطع الخاص بلينين في الهامش السابق، بخصوص التوازن القائم بشأن القوى الاجتماعية بروسيا. ولهذه الطبقة أهداف ديمقراطية أو دستورية. نعني أنها أرادت مجلس دستوريا كي تضع كل ثقتها في الإصلاحات الدستورية. انظر مقال لينين «الوهم الدستوري»، في يوليو ١٩١٧.

(٦٦) انظر الهامش ٧، ص ٢٢٧.

(٦٧) نعني ماركس، ١٨ برومير للويس بونابارت.

يطرحها قادة الحركة والتي تجد موافقة عامة حولها؟ مع أي احتياجات فعالة تتوافق؟ ٤ ـ فحص مطابقة الوسائل لبلوغ الأهداف المقترحة؛ ٥ ـ فقط في التحليل الأخير، وصياغته من الناحية السياسية لا الأخلاقية، يصبح بالإمكان تقديم الفرضية التي تعتبر أن مثل هذه الحركة سوف تكون بالضرورة منحرفة، وتخدم نهايات مختلفة تمامًا عن تلك التي تتوقعها جماهيرها. لكن الاقتصادوية تطرح هذه الفرضية سلفا، عندما لا توجد حقيقة ملموسة (بمعنى أنه لا يوجد أي شيء يظهر على هذا النحو كدليل على الحس السليم ـ وليس نتيجة لتحليل «علمي» مقصورة على ذلك) لدعم ذلك. وهكذا يبدو أنه اتهام أخلاقي بالازدواجية وسوء النية، أو (في حالة أتباع الحركة)، بالسذاجة والغباء. وعليه، يصبح النضال السياسي سلسلة من المواجهات بين أولئك الذين يملكون المارد في المصباح ويعرفون كل شيء من ناحية وبين أولئك الذين يخدعهم زعماؤهم بشكل لا يمكن تحمله ويرفضون تصديقه. علاوة على ذلك، حتى تتمكن هذه الحركات من اكتساب السلطة، من الممكن دائمًا أن نفكر في أنها ستفشل، وبعضها قد فشل بالفعل (البولانجية نفسها فشلت على هذا النحو ثم تم سحقها نهائيا من قبل الحركة الدرايفوسية؛ حركة جورج فالوا؛ وحركة الجنرال غايدا)[٦٨]. لذلك يجب توجيه البحث نحو تحديد نقاط القوة والضعف. تؤكد فرضية «الاقتصادوية» على عناصر القوة المباشرة ـ أي توافر دعم مالي مباشر أو غير مباشر (وتوجد جريدة تدعم على نطاق واسع الحركة في شكل من أشكال الدعم المالي غير المباشر). ولكن هذا ليس كافيًا. وفي هذه الحالة أيضا، لا يبلغ تحليل ميزان القوى ـ على جميع المستويات ـ ذروته إلاّ في الهيمنة والعلاقات الاقتصادية السياسية. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ : الإصدار الأول ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢].

---

(٦٨) كان جورج فالوا مفكرا فاشيا فرنسيا، كوّن في مطلع هذا القرن «دائرة برودون» التي كان فيها سوريل عضوا. وعقب الحرب العالمية، نظّم حركة ترمي إلى «ثورة قومية»، تقوم على الموظفين القدامى وتستلهم فكرها من موسليني. وكانت تكره بالقدر نفسه «البلشفية» و«البلوتوقراطية». وتبنى خلال الثلاثينات شكلا من نظرية «التقارب» معتبرا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي يتحركان معا نحو شكل مجتمعي تكنولوجي ونقابي.
كان الجنرال رودولف غايدا، آمرا في الفيلق التشيكي تحت سلطة كولشاك خلال الحرب الأهلية في روسيا، وعُزل من الجيش التشيكي بتهمة التآمر العسكري خلال العشرينات، وشكّل خطًا فاشيا من أجل إصلاح انتخابي نجح في الحصول على ثلاثة مقاعد خلال انتخابات ١٩٢٩ بتشيكوسلوفاكيا. وحينما دخلت النازية البلاد، تمنى أن يصير حاكمها الشهير، ولكن، ومن دون شكّ لم يثقوا في ماضيه الوطني وأصيب بالخيبة.

هناك نقطة واحدة يجب إضافتها كمثال على ما يسمى بنظريات التعنت هي عنصر البغض الجامد من حيث المبدأ لما يسمى الحلول الوسط(٦٩)، التي يمكن تسميتها «الخوف من الأخطار». من الواضح أن هذا النفور المبدئي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصادوية. لأن التصور الذي يستند عليه النفور لا يمكن أن يكون إلاّ اقتناعًا صلبا بوجود قوانين موضوعية للتطور التاريخي الذي يشبه في النوع القوانين الطبيعية، بالإضافة إلى الاعتقاد في غائية محددة سلفًا تشبه غائية الدين: لأن الظروف المواتية ستظهر حتمًا، بطريقة غامضة إلى حد ما، وتؤدي إلى أحداث مجددة. فمن الواضح أن أي مبادرة متعمدة تميل إلى تهيئة وتخطيط هذه الشروط ليست فقط عديمة الفائدة ولكنّها كذلك ضارة. جنبًا إلى جنب مع هذه المعتقدات القدرية، هناك اتجاه «نحو المستقبل» للاعتماد على نحو أعمى ومن دون تمييز على الخصائص التنظيمية للنزاع المسلح. ومع ذلك، فإن هذا أيضًا لا يخلو تمامًا من المنطق ومن الاتساق، لأنه يظن بأن تدخل الإرادة مفيد للتدمير وليس لإعادة الإعمار (وهذا ما يحدث بالفعل في لحظة التدمير ذاتها). التدمير مصمم ميكانيكيا وليس دمارا/ إعادة بناء. في مثل هذه الأساليب من التفكير، لا يتم أخذ عامل «الزمن» بعين الاعتبار، ولا حتى في التحليل الأخير عامل «الاقتصاد». لأنه لا يوجد فهم لحقيقة أن العوامل الإيديولوجية الجماعية تتخلف دائمًا وراء الظواهر الاقتصادية الشاملة، وبالتالي، في لحظات معينة، يتم تباطؤ التوجه التلقائي بسبب العامل الاقتصادي، أو إعاقته أو كسره مؤقتًا من قبل العناصر الإيديولوجية التقليدية ـ ومن ثمّة، يجب أن يكون هناك كفاح واع ومخطط لضمان كسب فهم متطلبات الوضع الاقتصادي للجماهير، والتي قد تتعارض مع سياسات القيادة التقليدية. إن المبادرة السياسية المناسبة ضرورية دائمًا لتحرير الاتجاه الاقتصادي من لجام السياسات التقليدية ـ أي لتغيير الاتجاه السياسي لقوى معينة ينبغي استيعابها في سبيل تشكيل كتلة تاريخية سياسية متجانسة وجديدة، بلا تناقضات داخلية. وبما أن هناك قوتين «متشابهتين» لا يمكن لحامهما إلاّ في كائن حي جديد، إما من خلال سلسلة من التنازلات أو بقوة السلاح، إما عن طريق ربطهما ببعضهما البعض كحليفيْن أو بإخضاع إحداهما إلى الأخرى بالقوة. ويصبح السؤال متعلّقا بتوفر

(٦٩) في تعليقه عن «المتعنتين» (انظر الهامش ٥٨، ص ٢٥٩)، يظهر غرامشي في الغالب، كما هو الحال هنا، مشيرا كذلك ـ أو حتى على نحو مخصوص ـ إلى مواقف أماديو بورديغا (انظر المقدمة العامة). كان بورديغا من بين أولئك الاشتراكيين الذين انتقدهم لينين في اشتراكية الجناح اليساري، فوضى طفليّة، والذي كان فصله الثامن عنوانه، على سبيل السخرية، «لا تنازلات».

هذه القوة اللازمة، وما إذا كان «مفيدا» لاستخدامه. فإذا كان اتحاد القوتين ضروريًا من أجل هزيمة الثالثة، فإن اللجوء إلى السلاح والإكراه (حتى لو افترضنا أنها متوفرة) لا يمكن أن يكون أكثر من فرضية منهجية. ويصبح الاحتمال الملموس الوحيد هو الحل الوسط. فيمكن استخدام القوة ضد الأعداء، ولكن ليس ضد ذلك الجزء من الذات الذي يرغب المرء في استيعابه بسرعة، الشيء الذي يتطلب «حسن النية» والحماس. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤: الإصدار الأول، ١٩٣٢].

التنبؤ والمنظور

ثمة نقطة أخرى ينبغي تحديدها وتطويرها وهي «المنظور المزدوج» في العمل السياسي وفي الحياة القومية. يمكن أن يقدم المنظور المزدوج(٧٠) نفسه على

(٧٠) كما هو موضح في الفقرة التالية، فإن هذا المقطع يعني عند غرامشي الوحدة الجدلية للحظات القوة والرضا في العمل السياسي. وتعود مفردة «المنظور المزدوج» إلى المؤتمر العالمي الخامس للكومنترن. وعقبت المؤتمر سلسلة طويلة من الهزائم بالنسبة إلى الثورة عالميا، وصولا إلى الهزيمة الألمانية لعام ١٩٢٣. وكان زينوفييف، وهو من نجح في وضع محميّيْه فيشر وماسلوف على رأس الحزب الألماني وإلقاء اللوم عليهما بسبب الهزيمة أمام باب برندلر، وهو من طُرد من مهمّة القيادة، قلقا بشأن تقديم الحلقة كاملة لكونها لم تكن ذات أهمّية حاسمة، وأن الثورة الألمانية ما تزال رهينة المستقبل المباشر. وكان تروتسكي ورادك يؤكدان على أنّ البرجوازية الأوربية كانت تتحرك في اتجاه حلّ «عمّاليّ» لأزمتها السياسية عقب الحرب، مع الأحداث المشهودة في انغلترا وفرنسا. وتحت قيادة زينوفييف، تبنّى المجلس نتيجة لذلك حلاّ قوامه التنازل، لكي يسمحا بقيام الثورة وتعميم الحلّ «العمّاليّ». المقطع الثالث عشر حول أطروحات تكتيكية عنوانه «منظوران». وهو يذكر:
«كانت مرحلة الثورة العالمية قد بدأت. ودرجة تطوّرها بشكل عام أو بشكل مخصوص، درجة التطور في الأحداث الثورية في قارة بعينها أو دولة بعينها، لا يمكن التنبّؤ بها بشكل دقيق. فالوضعية برمتها تفتح منظورين: أ. تباطؤ ممكن وتطوّر طويل المدى للثورة البروليتارية؛ ب. من جهة أخرى، كانت الأرضية في صلب الرأسمالية قد صارت ملغومة إلى هذا الحد، وأن تناقضات الرأسمالية في رمّتها كانت قد تطوّرت بشكل سريع إلى حد أن الحلّ داخل دولة أو أخرى قد يأتي في المستقبل القريب.
لا بد على الكومنترن أن يبني تكتيكه على إمكان المنظورين. وينبغي على مناورات الكومنترن أن تُنظّم بشكل تكون فيه قادرة على التعوّد على تغيير نسق النموّ، ويكون ذلك في كل الأحوال حتّى عبر نسق نموّ مطوّل للأحداث، كي يظلّ بمثابة حزب الحشود الشيوعية للثورة البروليتارية الذي يجذب إليه الجماهير ويدرّبهم على الصراع الثوري.
استمرّ هذا المنظور الثنائي مميزا لمعركة الكومنترن خلال السنوات اللاحقة. وهو ما أكّده زينوفييف مثلا خلال في المؤتمر السادس عام ١٩٢٦. وعلى الرغم من أنّ صياغته الأصلية من طرف زينوفييف كانت جراء الاعتبارات التكتيكية، فإن غرامشي بدا كما لو أنه واصل النظر إليه بصفته أمرا استحسنه الخط «اليميني» خلال أعوام ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨، وكذلك الخط «اليساري» للمرحلة الثالثة، وكان قد شعر بأنّ=

مستويات مختلفة، من أبسط مستوى إلى الأكثر تعقيدًا؛ ولكن يمكن اختزالها نظريًا إلى مستويين أساسيين، يتوافقان مع الطبيعة المزدوجة لقنطور مكيافلّي[٧١] ـ وهو نصف حيوان ونصف إنسان. إنها مستويات القوة والرضا والسلطة والهيمنة والعنف والحضارة، اللحظة الفردية واللحظة الشاملة («الكنيسة» و«الدولة»)، مستويات التحريض والدعاية، والتكتيكات والاستراتيجيا، إلخ.

وقد اختزل البعض نظرية «المنظور المزدوج» إلى شيء تافه ومبتذل، إلى مجرد

=توجهاته يمكن أن تكون معمّمة على كل المراحل في الوقت الذي لم يكن فيه إمكانٌ لهجوم جبهوي. وبحسب آثوس ليزا (انظر المقدمة العامّة)، تحدث غرامشي عن «المنظوريْن» خلال مناقشاته التي جرت أحداثها مع مساجين توري. وقال إنّه رجّح فيهما أن توجد مرحلة انتقالية ما بين سقوط الفاشية ودكتاتورية البروليتاريا، وأنّه على تكتيكات الحزب أن تأخذ هذا الأمر في الحسبان. من جهة أخرى، وبشأن نقده لأولئك «الذين كانوا قد اختزلوا نظرية 'المنظورين' في... لا شيء سوى شكلين من 'المباشريّة'، إلخ»، فإنهم يتحركون ضد أيّة استراتيجيا تفصل لحظة القوّة عن لجنة الإجماع.

(٧١) «يجب أن تفهم، أن هناك طريقتين للقتال: إما بالقانون أو بالقوة. الطريقة الأولى هي للبشر بالطبع، والثانية للوحوش. لكنْ، وبما أن الطريقة الأولى غالبًا ما تُثبت عدم ملاءمتها، يكون على المرء اللجوء إلى الثانية. لذلك يفهم الأمير كيف يستخدم الوحش والإنسان. وقد علّم الكتّابُ القدامى الأمراءَ هذا الأمر بواسطة أمثولة، حينما وصفوا كيف أنّ أخيلوس وأمراء آخرين من العالم القديم أُرسلوا لكي يتربّوا على يدي خيرون، القنطور، كي يدرّبهم على طريقته. وتعني الأمثولة في مجملها إذ تجعل من المعلّم نصف وحش ونصف إنسان، أنّه على الأمير أن يعرف كي يتصرّف طبقا للطبيعتين، وهو من دون ذلك لا يمكن أن يحافظ على بقائه» (ماكيافلّي، الأمير، بنغوين، ١٩٦١، ص ٩٩). انظر كذلك ملاحظات حول مكيافيلّي، في السياسة والدولة الحديثة، صص ٢١٩ ـ ٢٢١): «يتمثّل تقرير غويتشيندريني في أنّ شيئيْن ضروريّان لحياة الدّولة: السلاح والدّين. ويمكن لوصفة غويتشندريني أن تُترجم على نحو آخر، بما هي وصفة أقلّ عُنفا: القوّة والإجماع، الإكراه والإقناع، الكنيسة والدولة، المجتمع السياسي والمجتمع المدني، السياسة والأخلاق (التاريخ الإتيقي السياسي لكورتشه)، القانون والحرية، النظام والانضباط الذاتي، أو (بضرب من الحكم الضمني القائم على ذوق تحرري) العنف والتزوير. وعلى أيّ حال، كان الدين في صلب التصور السياسي لعصر النهضة إجماعا، وكانت الكنيسة مجتمعا مدنيًا، جهاز هيمنة الجماعة الحاكمة. ذلك أن الأخيرة لم تكتسب جهازها الخاص بها. نعني أنها لم تمتلك تنظيما ثقافيا وفكريا خاصا بها، وإنما نظرت إلى التنظيم الكوني الكنسي على أنّه ذلك النظام. والشكل الوحيد الذي اختلف فيه ذلك عن القرون الوسطى هو أن الدين كان مُتصوّرا بشكل صريح ومحلّلا على أنه حكم غير كافٍ *instrumentum regni*. وانطلاقًا من وجهة النظر هذه، كان لا بد من دراسة سعي اليعاقبة التأكيد على تشكيل طائفة «الكائن الأسمى». وبدا ذلك بمثابة المحاولة لخلق هوية بين الدولة والمجتمع المدني، بغاية توحيد العناصر المشكلة للدولة على نحو دكتاتوري (بالمعنى العضوي الواسع للدولة+المجتمع المدني)، وفي محاولة شرسة للاستيلاء على الحياة الشعبية والوطنية في قبضة واحدة. ولكنّ ذلك يبدو أيضًا بمثابة الجذر الأوّل للدولة العلمانية الحديثة، المستقلة عن الكنيسة، والتي تجد في صلبها وفي صلب حياتها الخاصة والمعقدة كل عناصر الشخصية التاريخية».

شكلين من «المباشرية» يتعاقب الواحد تلو الآخر ميكانيكيًا في الوقت المناسب، مع «قرب» أكبر أو أقل. في الحقيقة، كلما كان «المنظور» الأول «مباشرًا أكثر» وأوليًا جدًا، كلما كان الثاني أكثر «بعدًا» (ليس في الزمن' بل في إطار علاقة جدلية)، معقدة وطموحة. وبعبارة أخرى، قد يحدث مثلما يحدث في الحياة الإنسانية، أنه كلما اضطر الفرد أكثر للدفاع عن وجوده المادي المباشر، كلما قدر له التمسك والتعرف على أعلى قيم الحضارة والإنسانية، بكل تعقيداتها [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ : الإصدار الأول ١٩٣١ ـ ١٩٣٢].

من المؤكد أن التوقّع يعني فقط رؤية الحاضر والماضي بوضوح على أنهما حركة. رؤيتهما بوضوح: بعبارة أخرى، تحديد العناصر الأساسية والدائمة للعملية بدقة. لكنْ، من السخف التفكير في «توقّع موضوعي بحت». إن أي شخص يتنبأ هو شخص يملك في الحقيقة «برنامجا» لأجل انتصاره. هذا لا يعني أن التنبؤ يجب أن يكون دائمًا تعسفيًا وغير مبرر، أو ببساطة مؤقتا. قد يقول المرء إنه حسب المدى الذي يرتبط فيه الجانب الموضوعي للتنبؤ ببرنامج ما، فإنه يكتسب موضوعيته وذلك، ١ ـ لأن المشاعر القوية ضرورية لتشجيع العقل وهي تساعد على توضيح الحدس؛ ٢ ـ لأن الواقع هو نتاج لتطبيق الإرادة البشرية على مجتمع الأشياء (إرادة العامل على الآلة)؛ لذلك إذا استثنينا جميع العناصر التطوعية، أو إذا كانت إرادات الآخرين التي يعتقد أحدهم أنها عنصر موضوعي في التفاعل العام للقوى، فإن المرء يشوه الحقيقة نفسها. فقط الإنسان الذي يريد شيئًا قويًا يمكنه تحديد العناصر الضرورية لتحقيق إرادته.

ومن ثم، فإن الاعتقاد في وجود تصوّر مخصوص للعالم والحياة بعامّة، يقوم في حد ذاته على طاقة توقّعية عليا، إقرار خاطئ إلى أقصى درجات الخطأ سطحية وحمقًا وابتذالاً. ومن المؤكد أن وجود تصور للعالم هو مفهوم ضمني في كل التنبؤات، وبالتالي فإذا كان الأخير عبارة عن سلسلة عشوائية من المفاهيم الاعتباطية أو رؤية كلية متسقة ومتماسكة أمر لا يخلو من الأهمية، فإنه يكتسب هذه الأهمية على وجه التحديد في العقل الحي للفرد الذي يقوم بالتنبؤ، والذي من خلال قوة إرادته يجعلها تتحقق. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في حالة التنبؤات التي يقوم بها الأشخاص الذين يدعون أنهم «محايدون» إنها مليئة بالمضاربة الخاملة وبومضات من حدة الذهن والتخمينات الأنيقة. عندما يوجد برنامج معد للتحقيق على يد صاحب «التنبؤ» كاف ليضمن الوصول إلى الحيثيات ـ أي إلى تلك العناصر التي يقع عليها فعل التنبؤ كونها «قابلة للتنظيم» وكونها قابلة للقيادة ولإعادة القيادة. ويتناقض هذا مع

الطريقة المعتادة للنظر في المشكلة. لأنه من المعتقد بشكل عام أن كل عمل تنبؤ يفترض مسبقًا تحديد قوانين الانتظام على غرار قوانين العلوم الطبيعية. ولكن بما أن هذه القوانين غير موجودة بالمعنى المطلق أو الميكانيكي المفترض، لا يتم اتخاذ أي حساب لإرادة الآخرين، ولا يعتبر تطبيقه «متنبأ به». وبالتالي، فإن كل شيء مبني على فرضية اعتباطية وليس على الواقع [١٩٣٣]

غالبا ما تؤدي الواقعية السياسية «المفرطة» (سطحية وميكانيكية) إلى التأكيد على أن رجل الدولة يجب أن يعمل فقط في حدود «واقع فعلي»؛ أي أنه لا ينبغي أن يشغل نفسه بما «يجب أن يكون» بل فقط بما «هو واقع». وهذا يعني أنه لا ينبغي أن ينظر أبعد من أنفه. وقد قاد سوء الفهم هذا باولو تريفيس إلى أن يرى «السياسي الحقيقي»(٧٢) في غوتشيارديني بدلا من مكيافلّي.

يجب التمييز لا فقط بين «الدبلوماسي» و«السياسي»، بل أيضًا بين العالم السياسي والسياسي النشط. ويمكن للدبلوماسي أن يعمل فقط داخل حدود الواقع الفعلي، لأن نشاطه المحدد ليس خلق بعض التوازن الجديد، بل الحفاظ على توازن قائم في إطار قانوني بعينه. وبالمثل، ينبغي على عالم السياسة أن يبقي نفسه في حدود الواقع الفعلي. لكن مكيافلّي ليس مجرد عالم: إنه مناضل ورجل لديه عواطف قوية، وسياسي نشط، يرغب في خلق توازن جديد للقوى ولذلك لا يمكنه إلاّ أن يهتم «بما يجب أن يكون» بالطبع ليس بالمعنى الأخلاقي). وبالتالي لا يمكن طرح السؤال على هذا الشكل، فهو أكثر تعقيدا. بعبارة أخرى، يجب النظر فيما إذا كان «ما يجب أن يكون» عملاً اعتباطيًا أو ضروريًا؛ إذا كان إرادة ملموسة من جهة أو وهما فارغا، وتوقا وأحلام يقظة من جهة أخرى. إن السياسي النشط خالقٌ، ومُبادر؛ ولكنه لا يخلق من لا شيء ولا يتحرك في الفراغ المشوش لرغباته وأحلامه. إنه يعتمد على الواقع الفعلي، لكن ما هو هذا الواقع الفعلي؟ هل هو شيء ثابت وساكن، أم على الأرجح علاقة لقوى في حركة مستمرة وتغيير في الموازين؟ لو طبّق أحدهم إرادة المرء لخلق توازن جديد بين القوى الموجودة بالفعل والعاملة ـ استنادًا إلى القوة الخاصة التي يعتقد المرء أنها تقدمية وتقويتها لمساعدتها على تحقيق النصر ـ لظلّ

---

(٧٢) يشير غرامشي إلى مقال فرانشيسكو غوتشياردينى حول الواقعية السياسية في مجلة التاريخ الجديدة، نوفمبر/تشرين الثاني، ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٣٠. انظر كذلك «مرحلة الاقتصاد المؤسساتي للدولة»، ص ٢٧١. وكان غوتشياردينى دبلوماسيا ومؤرخا فلورنسيا وصديقا لمكيافيلي وغالبًا ما اختلف معه. وكان شخصية محافظة أكثر. انظر كذلك الهامش ٣، ص ٢٢٣.

المرء يتحرك على أرض الواقع الفعلي، ولكنه يفعل ذلك من أجل السيطرة عليه وتجاوزه (أو المساهمة في ذلك). إذن، ما «يجب أن يكون» هو بالتالي أمر ملموس. إنه في الواقع التفسير الواقعي والتاريخي الوحيد للواقع، إنه التاريخ والفلسفة الفعالة الوحيدة، هذا وحده السياسة.

إن التعارض بين سافونارولا ومكيافلّي ليس تعارضًا بين ما هو موجود وما يجب أن يكون (فقرة روسو بكاملها حول هذه النقطة هي فقط **آداب**)[(٧٣)]، ولكن، من بين المفاهيم التي يجب أن تكون: المفهوم المجرد والوهمي لسافونارولا، والمفهوم الواقعي لمكيافلي ـ واقعي حتى لو لم يصر في الواقع حقيقة مباشرة، حيث لا يمكن للمرء أن يتوقع فردًا أو كتابًا لتغيير الواقع ولكن فقط لتفسيره والإشارة إلى خطوط العمل الممكنة. كان مكيافلّي محدودًا وبشكل ضيّق فقط من حيث هو «فرد على وجه الخصوص»، وكاتبٌ، وليس قائدًا لدولة أو جيش. وهذا الأخير، هو فرد كذلك، ولكنّه يمتلك تحت تصرفه قوات دولته أو جيشه وليس مجرد جيوش كلمات مكتوبة. لكنْ، لا يمكن للمرء أن يقول إن مكيافلّي نفسه كان «نبيًا أعزلَ»، فمن شأن هذا أن يقلل من المكانة التي يمثلها. لم يقل مكيافلّي أبدًا إنّ لديه أي فكرة أو نية في تغيير الواقع، إنما قال إنه درس بشكل ملموس كيف كان يجب على القوى التاريخية أن تتصرف لكي تكون فعالة. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤: الإصدار الأول ١٩٣١ ـ ١٩٣٢].

مرحلة الاقتصاد المؤسساتي في الدولة

يمثل غوتشيارديني خطوة إلى الوراء في العلوم السياسية فيما يتعلق بمكيافلّي. هذا هو ما يعني «تشاؤم» غوتشيارديني. تراجع غوتشيارديني إلى الفكر السياسي الإيطالي المحض، في حين أن مكيافلّي قد بلغ الفكر الأوربي. من المستحيل أن نفهم مكيافلّي من دون الأخذ بعين الاعتبار بحقيقة كونه وضع التجربة الإيطالية في أوربا (المرادف آنذاك للتجربة الدولية): كانت «إرادته» ستكون طوباوية، لولا التجربة الأوربية. ويصبح نفس مفهوم «الطبيعة البشرية» مختلفًا في الحالتين. وتحتضن «الطبيعة البشرية» لمكيافلّي «الإنسان الأوربي»، الذي تجاوز في فرنسا وإسبانيا بشكل فعال مرحلة تفكك الإقطاع عن طريق نظام الملكية المطلقة: ومن هنا فإن إنشاء نظام ملكي مطلق وحدوي في إيطاليا لا تمنعه «الطبيعة البشرية» بل الظروف الانتقالية التي يمكن

---

(٧٣) روسّو، م.م، انظر الهامش ٣، ص ٢٢٣. كتب روسّو «إن سافونارولا دين محض، بينما مكيافيلي علم وتقنية وسياسة بحتة.» حول ساونارولا، انظر الهامش ١٧، ص ٢٢٣.

أن تتغلب عليها الإرادة. يعتبر مكيافلّي «متشائما» (أو من الأفضل واقعيا) وهو يرى البشر، والدوافع وراء أفعالهم: أما غوتشيارديني فليس متشائما، بل هو متشكك وبسيط. يرتكب باولو تريفيس(*) مجموعة من الأخطاء في حكمه على غوتشارديني ومكيافلّي. لم يقم بتمييز واضح بين «السياسة» و«الدبلوماسية»، وهذا بالضبط هو سبب تقييماته الخاطئة. في السياسة، في الواقع، سيكون لها أهمية أكبر بكثير من الدبلوماسية. العقوبات الدبلوماسية، تميل إلى الحفاظ على الأوضاع الناشئة عن صدام سياسات الدول المختلفة؛ أنها فقط مجازية إبداعية، أو بمقاربة فلسفية («كل النشاط البشري مبدع»). وتتعامل العلاقات الدولية مع توازن القوى الذي لا يكون فيه لأي عنصر من عناصر الدولة سوى وزن محدود للغاية. فلورنسا، على سبيل المثال، ربما كان لها وزن معين لو أنها صارت أقوى. ولكن هذا النمو في قوتها، حتى لو كان قد تحسن موقفها في ميزان القوى الإيطالي والأوربي، لم يكن من الممكن التفكير فيه حتمًا في التحول الشامل للتوازن نفسه. لذا فإن الدبلوماسية، من خلال عادات الكهنة ذاتها، تميل إلى التشكك وإلى ضيق العقل المحافظ.

وفي العلاقات الداخلية لدولة ما، يكون الوضع مؤاتيا أكثر للمبادرة المركزية، في ما فهمه مكيافلّي على أنه إرادة تحكّم. فحكم دي سانكتيس عن غوتشارديني هو أكثر واقعية بكثير مما يعتقد ترافيس[٧٤]. ينبغي أن يُسأل لماذا كان دي سانكتيس أفضل استعدادًا من تريفيس لتقديم هذا الحكم الأكثر دقة بشكل علمي وتاريخي. شارك دي سانكتيس في لحظة إبداعية من التاريخ السياسي الإيطالي، وهي لحظة تحولت فيها فاعلية الإرادة السياسية إلى إيقاظ قوى جديدة وأصيلة بدلا من مجرد حساب القوى التقليدية التي كانت تُعتبر غير قادرة على التطوير وإعادة التنظيم (التشكيك السياسي المتشدد)، فكشفت عن كل إمكاناتها لا فقط في فن تأسيس دولة من الخارج، بل أيضًا في إتقان العلاقات الدولية، من خلال تجديد الطرق المهنية والعرفية الدبلوماسية (مع كافور). كان الجو الثقافي مؤاتيا لمفهوم أكثر شمولية للعلم وفن السياسة. ولكن، لنفترض أنه لم يكن هناك ذاك الجو، فهل كان من المستحيل على دي سانكتيس فهم مكيافلّي؟ فالجو الذي وفرته اللحظة التاريخية أثرى مقالات دي سانكتيس بشفافية عاطفية مما جعل الحجة أكثر تعاطفا وحركة، وجعل العرض العلمي أكثر تعبيرًا

(*) انظر الواقعية السياسية لفرنشسكو غوتشرديني، في مجلة التاريخ الجديد، نوفمبر/ديسمبر، ١٩٣٠

(٧٤) دي سنكتيس أدان «أنانية» غوتشرديني، انظر الهامش ٩٠، ص ٢٩١.

وجمالية من الناحية الفنية؛ لكن المحتوى المنطقي والعلمي السياسي كان يمكن التفكير فيه حتى في فترات من رد الفعل الأشد سوادًا. هل يمكن أن يكون رد الفعل كذلك فعلاً إراديًا؟ أليس هو الحفاظ على فعل متعمد؟ فلماذا يجب أن تكون إرادة مكيافلّي «طوباوية مثالية»، ولماذا تكون إرادة الشخص الذي يريد الحفاظ على ما هو موجود، ولمنع إنشاء وتنظيم قوى جديدة من شأنها أن تزعزع وتحول التوازن التقليدي، ثورية وليست طوباوية مثالية؟ يلخص العلم السياسي عنصر «الإرادة»، ولا يأخذ بعين الاعتبار النهاية التي تُطبق عليها إرادة معينة. إن السمة «الطوباوية المثالية «لا تنطبق على الإرادة السياسية بشكل عام، بل على الوصايا المحددة غير القادرة على الربط بين الوسائل، وبالتالي فهي ليست الإرادات، بل نزوات خاملة، وأحلام وأشواق، إلخ.

كانت ريبية غوتشيارديني (وليس تشاؤم الذكاء، والذي يمكن دمجه مع تفاؤل الإرادة في صفوف السياسيين الواقعيين النشطين[(٧٥)] ذات مصادر أخرى: ١ ـ العادة الدبلوماسية: أي عادة من النشاط الثانوي التابع (بيروقراطي تنفيذي) الذي يجب أن يقبل إرادة (الإرادة السياسية لحكومة الدبلوماسيين أو السيادية) وهو أمر غريب عن قناعات الدبلوماسيين الفردية. (قد يكون صحيحا، وهو شعور خاص به، بقدر ما يتماشى مع قناعاته الخاصة، لكنه قد لا يفعل ذلك. وقد أدت حقيقة كون الدبلوماسية أصبحت بالضرورة مهنة متخصصة إلى هذه النتيجة، من خلال السماح للدبلوماسي بالاستقلال عن سياسات الحكومات المغايرة، إلخ). والنتيجة هي الشك، والنقاش العلمي، والأفكار المسبقة غير العلمية. ٢ ـ الإدانات الفعلية لغوتشياردينى الذي كان محافظًا، في السياق العام للسياسة الإيطالية، ومن ثمّ صاغ نظريًا آراءه الخاصة وموقفه السياسي الخاص، إلخ.

---

(٧٥) انظر الماضي والحاضر، ص ٩٩: «في أحلام اليقظة والهوامات. هم يظهرون غياب العريكة والسلبية. وقد يظن الواحد أن أمرا ما طرأ فوتّر ميكانيزم الضرورة. وكانت أن صارت المبادرة الفردية حرّة. كل شيء مستساغ. ويستطيع كل واحد أن يفعل ما يريد، وأن يبحث عن سلسلة برمتها من الأشياء قد يحتاجها في الوقت الحاضر. في الحقيقة، إنه الحاضر الذي أدار رأسه وهو متجه نحو المستقبل. أُطلق العنان لكلّ شيء مقموع. في المقابل، من الضروري توجيه الانتباه بعنف نحو الحاضر كما هو عليه، ونحن نروم تغييره. تشاؤم الذكاء، وتفاؤل الإرادة» [١٩٣٢]. كانت مسلّمة رومان رولان «تشاؤم الذكاء وتفاؤل الإرادة» قد صارت لدى غرامشي ضربا من الشعار المبرمج مع مطلع ١٩١٩ في صفحات بأوردينه نووفو.

إن كتابات غوتشيارديني هي على خاصة بحقبة زمنية أكثر مما هي علوم سياسية، وهذا هو حكم دي سانكتيس. تمامًا مثلما أن عمل باولو تريفيس خاص بفترة زمنية أكثر مما هو تاريخ العلوم السياسية. [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢]

تحليل الوضعيات. علاقات القوة

إن دراسة كيفية تحليل «الوضعيات»، أي كيفية إنشاء مستويات مختلفة من علاقات القوى، يوفر فرصة لعرض أولي لعلم وفن السياسة ـ بوصفه مجموعة من القواعد العملية للبحث وملاحظات تفصيلية مفيدة لإيقاظ اهتمام بالواقع الفعلي ولتحفيز الأفكار السياسية الأكثر صرامة والأكثر قوة. ويجب أن يقترن ذلك بشرح ما هو مقصود في السياسة من خلال استراتيجية وتكتيكات، من خلال «خطة» استراتيجية، من خلال الدعاية والتحريض، من خلال هيكل القيادة[٧٦] أو علم التنظيم السياسي والإدارة.

يجب على الملاحظات المستقاة من المجال الخُبري التي يتم تضمينها عادة كما اتفق في أعمال علم السياسة (يمكن أن تؤخذ **مبادئ العلوم السياسية** لموسكا نموذجا) أن تجد لها، من حيث هي مجرّدة ووهمية عادة، مكانًا في مستويات علاقات القوى المختلفة ابتداء من علاقات القوى على الصعيد الدولي (يُمكن هنا إدراج الملاحظات المكتوبة حول تعريف السلطة العظمى، تداخلا بين الدولة وأنظمة الهيمنة، ومن ثمة مفهوم الاستقلال والسيادة بالقدر الذي تكون فيه القوى الصغرى والوسطى معنية[٧٧] إلى العلاقات الموضوعية داخل المجتمع ـ بعبارة أخرى، درجة تطور القوى المنتجة ـ إلى علاقات القوى السياسية والحزبية أي النظم المهيمنة داخل الدولة، وإلى العلاقات السياسية المباشرة أو (العسكرية بالقوة). وهذا بألا تكون الملاحظات مجردة.

هل العلاقات الدولية تسبق أو تتبع (بشكل منطقي) العلاقات الاجتماعية الأساسية؟ لا شك أنها تتبعها. إن أي ابتكار عضوي في البنية الاجتماعية، من خلال تعبيراته الفنية العسكرية، يعدل العلاقات المطلقة والنسبية بشكل عضوي في المجال الدولي أيضًا. حتى الموقع الجغرافي لدولة قومية لا يسبق بل يتبع (منطقيًا) التغييرات

---

(٧٦) كلمة Organica ليس لها نظير في اللغة الانكليزية، فهي تعني تنظيم القوات المسلحة وتقسيمها إلى قوات وأسلحة مختلفة.

(٧٧) انظر ملاحظات حول مكيافلّي، في السياسة والدولة الحديثة، صص ٢٣٩ و٢٦٥ وما يعقبها.

الهيكلية، على الرغم من أنه يتفاعل معها إلى حد معين (بالضبط إلى المدى الذي تفعل فيه البنية الفوقية على البنية والسياسة على الاقتصاد، وما إلى ذلك). ومن ناحية ثانية، فإن العلاقات الدولية تتفاعل بشكل سلبي ونشط مع العلاقات السياسية (الهيمنة بين الأحزاب). بقدر ما تكون الحياة الاقتصادية لأمة تابعة للعلاقات الدولية، بقدر ما سوف يمثل حزب معين هذه الحالة ويستغلها، بهدف منع الأحزاب المتنافسة كسب اليد العليا (يمكن تذكر خطاب نيتي الشهير حول الاستحالة التقنية للثورة الإيطالية). من هذه السلسلة من الحقائق، قد يستنتج المرء أن ما يسمى «حزب الأجانب»(٧٨) ليس في الحقيقة ما يسمى عادة هكذا، ولكن على وجه التحديد الحزب الأكثر قومية الذي، في الواقع، لا يمثل الكثير من القوى الحية لبلده، كما تبعية هذا البلد والاستبعاد الاقتصادي لأمم مهيمنة أو لعدد معين.(*) [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤]: الإصدار الأول [١٩٣١ ـ ١٩٣٢]

ينبغي طرح مسألة العلاقة بين البنية والبنية الفوقية وحلها بدقة من أجل التوصل إلى تحليل صحيح للقوى العاملة في تاريخ فترة ما ولتعيين علاقات هذه القوى. يجب أن يقوم مبدآن بتوجيه المناقشة: ١ ـ أنه لا مجتمع يحدد مهامّا يتطلب حلّها ظروفًا ضروريّة وكافية غير موجودة بالفعل فيه أو على الأقل في طور النشوء والتطور؛ ٢ ـ لا مجتمع ينهار ويمكن استبداله حتى يتطور إلى جميع أشكال الحياة المتضمنة في علاقاته الداخلية(**). من خلال التفكير في هذين المبدأين، يمكن للمرء الانتقال إلى تطوير سلسلة كاملة من المبادئ الإضافية للمنهجية التاريخية. وفي الوقت نفسه، عند دراسة بنية ما، من الضروري التمييز بين الحركات العضوية (الدائمة نسبيًا) وبين الحركات التي يمكن أن يطلق عليها «عرضية»(٧٩). وتعتمد الظاهرة العابرة بشكل كبير

---

(٧٨) مصطلح يُستخدم بخاصة للحديث عن الأحزاب الشيوعية من قبل اليمين القومي، وفي وقت سابق من الأحزاب المتأثرة بأفكار الثورة الفرنسية. وهذه الأخيرة ـ حزب العمل لماتسيني هو مثال على ذلك ـ كانت لها في الواقع روابط مع الليبراليين في بلدان أخرى.

(*) إشارة إلى العنصر الدولي الذي «يقمع» الطاقات المحلية، ويمكن العثور عليه في مقالات ج. فولب المنشورة بكاريري دالا سيرا بتاريخ ٢٢ و٢٣ مارس/أذار ١٩٣٢.

(**) «ليس ثمة نظام اجتماعي يزول من قبْل أن تنمو كل القوى الإنتاجية والتي يوجد لها موضع في صلبه. ولا يمكن لعلاقات الإنتاج الرفيعة والجديدة أن تظهر قبْل نُضوج الشروط المادية التي تؤدي إلى وجودها، في صلب المجتمع. ومن ثمّة، لا ينظم البشر أنفسهم إلاّ لتحقيق هذه الغايات، بما أنّ التثبّت عن كثب في الأمر يجعل من هذه الغايات لا تظهر إلاّ بتوفّر الشروط المادية من حيث هي حلّ أو على الأقل ضرورية في مسار تشكلها.» ماركس، استهلال نقد الاقتصاد السياسي.

(٧٩) في الماضي والحاضر، صص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ كتب غرامشي: «يمكن تعريف العابر على أنه جملة من=

على الحركات العضوية حتى تتأكد، ولكن ليس لها أي أهمية تاريخية بعيدة المدى. فهي تثير نقدًا سياسيًا ذا أثر طفيف وسياسي يومي يخص القسم الصغير من الفئات الحاكمة والشخصيات المسؤولة مباشرة عن السلطة. من ناحية أخرى، تؤدي الظواهر العضوية إلى نقد اجتماعي تاريخي، موضوعه تكتلات اجتماعية أوسع تتخطى الشخصيات العامة والموظفين الكبار. وعندما تدرس فترة تاريخية، تتضح الأهمية الكبرى لهذا التمييز. فإن حدثت أزمة، واستمرت أحيانًا لعقود، تعني هذه المدة الاستثنائية أن التناقضات البنيوية المستعصية قد ظهرت (وصلت مرحلة النضج)، وأن القوى السياسية التي تكافح للحفاظ والدفاع عن البنية الحالية نفسها تبذل كل جهد ممكن لعلاجها، ضمن حدود معينة، والتغلب عليها. هذه الجهود المتواصلة والمستمرة (ونظرًا لأن ليس هناك تشكيل اجتماعي قد اعترف أبدًا بأنه قد تم استبداله) تشكل أساس «الظرفي»، وبناء على هذا الأساس تنظم قوى المعارضة التي تسعى إلى إثبات أن الظروف الضرورية والكافية موجودة بالفعل لجعل ذلك ممكناً، وبالتالي حتميًا، فإن إنجاز بعض المهام التاريخية إلزامي، لأن أي تقصير أمام واجب تاريخي يزيد من الاضطراب، ويهيئ الظروف أمام الكوارث الأخطر. وينجح العرض في التحليل الأخير ويكون «صحيحًا» فقط إذا أصبح الأمر واقعًا جديدًا، إذا انتصرت قوى المعارضة؛ فعلى الفور، يتم تطويره ضمن سلسلة من الجدالات الأيديولوجية والدينية والفلسفية والسياسية والقانونية التي يمكن تقدير حجمها إلى الحد الذي تكون فيه مقنعة، وتغيير التصرف الموجود مسبقًا للقوى الاجتماعية.

من الأخطاء الشائعة في التحليل السياسي التاريخي عدم القدرة على إيجاد العلاقة الصحيحة بين ما هو عضوي وما هو ظرفي. ويؤدي هذا إلى تقديم الأسباب على أنها تعمل بشكل مباشر وهي في الحقيقة تعمل بشكل غير مباشر، أو لتأكيد أن الأسباب المباشرة هي الوحيدة الفعالة. في الحالة الأولى، هناك إفراط في «الاقتصادوية»، أو التشدد العقائدي. وفي الحالة الثانية، فائض من «الإيديولوجيا». في الحالة الأولى هناك مبالغة في تقدير الأسباب الميكانيكية، وفي الحالة الثانية مبالغة في العنصر

=الظروف التي تحدّد السوق في مرحلة ما، على أساس أن هذه الظروف تُدرك في صلب حركة. نعني أنها تشكّل مسار تقاطعات متحوّلة باستمرار، مسارَ الدورة الاقتصادية... وفي السياق الإيطالي، يظلّ معنى الوضعية الاقتصادية الملائمة أو غير الملائمة ظرفيا: والوجه الظرفي هو جملة الخصائص المباشرة والعابرة لوضعية اقتصادية ما... والبحث في صيغة العبور هو بالتالي مرتبط عن قرب بالسياسة المباشرة، بالتكتيك والتحرّك، بينما ترتبط 'الوضعية' بـ'الاستراتيجيا' والبروباغندا، إلخ».

الإرادي والفردي. يجب تطبيق التمييز بين «الحركات» العضوية والأحداث والحركات العرضية أو «الظرفية» على جميع أنواع الأوضاع والمواقف؛ ليس فقط لتلك التي يحدث فيها تطور ارتدادي رجعي، بل أيضًا إلى تلك التي يحدث فيها تطور تدريجي أو تطور نحو الازدهار، أو التي تكون فيها القوى الإنتاجية راكدة. ويصعب تحديد العلاقة الجدلية بين فئتي الحركة، وبالتالي بين نوعي البحث. ومن ناحية ثانية، إذا كان الخطأ خطيرًا في التأريخ، فإنه يصبح أكثر خطورة في فن السياسة، عندما لا يكون إعادة بناء التاريخ الماضي ولكن بناء التاريخ المعاصر والمستقبل الذي يكون على المحك(*). إن رغبات المرء وأشواقه الأساسية والأكثر مباشرية هي السبب وراء الخطأ، حيث تحل محل تحليل موضوعي ونزيه. ويحدث هذا لا بوصفه وسيلة واعية لتحفيز العمل، ولكن من حيث هو خداع للذات. في هذه الحالة، يلدغ الثعبان الأفعى، وبعابرة أخرى، يكون الديماغوجي هو الضحية الأولى لديماغوجيته الخاصة.

وتكتسب هذه المعايير المنهجية مغزاها الكامل في حال تطبيقها لمعاينة أحداث تاريخية ملموسة. وبالإمكان إجراء هذه المعاينة للأحداث التي وقعت في فرنسا من عام ١٧٨٩ إلى ١٨٧٠. كما أنه ينبغي دراسة كل أحداث هذه الفترة لأجل التوصل إلى عرض أوضح للموضوع. فالحقيقة هي أن البذور التي نتجت في عام ١٧٨٩ لم تثمر تاريخيًا إلاّ في غضون محاولة إنشاء الكومونات (١٨٧٠ ـ ١٨٧١)، أي أن الطبقة الجديدة المناضلة في سبيل استلام السلطة لم تقضِ على ممثلي المجتمع القديم الرافضين الإقرار بالهزيمة وحسب، بل إنها قضت على الفئة الأكثر حداثة والتي أدت إلى تجاوز البنية الجديدة التي نتجت عن أحداث ١٧٨٩، وبذلك برهنت على قوتها وحيويتها بالمقارنة مع القديم والحديث معًا.

(*) الفشل في اعتبار اللحظة الفورية لـ«علاقات القوى» مرتبط ببقايا المفهوم الليبرالي الرائج ـ وفيه كانت النقابوية تمثل ظاهرة تعتبر نفسها أكثر تقدمًا في الوقت الذي كانت فيه تتراجع إلى الوراء. في الحقيقة إن المفهوم الليبرالي الرائج، الذي يؤكد على العلاقات بين القوى السياسية المنظمة في مختلف أشكال الحزب (صحيفة وانتخابات برلمانية ومحلية، والتنظيم الجماعي للأحزاب، والنقابات بالمعنى الدقيق للكلمة)، أكثر تقدمًا من النقابوية، التي أعطت أهمية أساسية للعلاقة الاقتصادية الاجتماعية الأساسية. وراعى المفهوم الليبرالي الرائج العلاقة الاجتماعية ـ الاقتصادية أيضًا (كما تشير العديد من الإشارات بوضوح)، ولكن إلى جانب ذلك أصر على العلاقة بين القوى السياسية التي كانت تعبيرًا عن الأولى وتحتويها في صلب الواقع. وهذا البقايا من التصور الليبرالي العنيف يمكن أن توجد في إطار سلسلة برمتها من الأعمال تزعم أنها على صلة بفلسفة البراكسيس، وهي التي أنشأت الاشكال اللانهائية من التفاؤل والحماقة.

وفي عامي ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ فقدت مجموعة مبادئ الاستراتيجيا والتكتيكات السياسية التي نتجت ممارسةً عام ١٧٨٩، والتي تطورت أيديولوجيا فعاليتها. (تلك التي تلخص في صيغة «الثورة الدائمة»؛ وسيكون من المثير للاهتمام أن دراسة مقدار تغلغل الصيغة في استراتيجية ماتسيني ـ على سبيل المثال، في تمرد ميلان عام ١٨٥٣ ـ وإذا حدث ذلك بوعي أو لا). إن أحد الدلائل على صحة وجهة النظر هذه هو عدم اتفاق المؤرخين (ومن المستحيل أن يتفقوا) على وضع حدود مجموعة الأحداث التي تشكل الثورة الفرنسية. بالنسبة إلى البعض (سافيميني، على سبيل المثال) كانت الثورة مكتملة في فالمي حيث شكلت فرنسا دولتها الجديدة وأظهرت أنها قادرة على تنظيم القوة السياسية العسكرية اللازمة لتأكيد سيادتها الإقليمية. بالنسبة إلى لآخرين، استمرت الثورة حتى تيرميدور، بل ويتحدث هؤلاء عن ثورات مختلفة (فيعتبرون ١٠ أغسطس/آب(٨٠) هي ثورة منفصلة، إلخ(*)). ويثير تفسير ثيرميدور وعمل نابليون الخلافات الحادة. هل كانت ثورة أم ثورة مضادة؟ بالنسبة إلى الآخرين، تاريخ الثورة يستمر حتى أعوام ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧٠ وحتى الحرب العالمية لعام ١٩١٤. كل هذه الآراء صحيحة جزئيًا. في الواقع، لم تتركب التناقضات الداخلية التي تطورت بعد عام ١٧٨٩ في بنية المجتمع الفرنسي إلى درجة نسبية إلاّ في الجمهورية الثالثة. وقد تمتعت فرنسا الآن بستين سنة من الحياة السياسية المستقرة بعد ثمانين عامًا من التشنجات على فترات متباعدة: ١٧٨٩، ١٧٩٤، ١٧٩٩، ١٨٠٤، ١٨١٥، ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧٠. وبالتحديد فإن دراسة هذه «الفترات» من التردد المتفاوت والتي تمكن المرء من إعادة بناء العلاقات من جهة بين البنية والبنية الفوقية، ومن جهة أخرى بين تطور الحركة العضوية وحركة عابرة عرضية في البنية. يمكن للمرء أن يقول في غضون ذلك إنه يمكن العثور على الوساطة الدياكتيكية الجدلية بين المبدأين المنهجيين اللذين تمت صياغتهما في بداية هذه المذكرة في الصيغة التاريخية السياسية للثورة الدائمة.

إن مسألة ما يسمى علاقات القوى هي جانب من جوانب المشكلة نفسها. «غالبًا ما يقرأ المرء في الكتابات التاريخية «التعبير العام: «علاقات مواتية للقوى، أو غير المواتية، لهذا الاتجاه أو ذاك». وهكذا، وبشكل نظري، فإن هذه الصيغة لا تفسر شيئًا، أو لا شيء تقريبًا ـ لأنها ببساطة تكرر مرتين الحقيقة التي تحتاج إلى تفسير،

---

(٨٠) في ١٠ أغسطس/آب عام ١٧٩٢ كان قصر تويلري قد سُحق، وسقطت المملكة.

(*) انظر الثورة الفرنسية، من طرف أ. ماتييز، في سلسلة كولن.

تارة كحقيقة وتارة كقانون مجرد وتفسير. لذلك يتكون الخطأ النظري من تحويل ما هو مبدأ بحث وتفسير إلى «علة تاريخية».

في الوقت نفسه، يجب التمييز بين اللحظات أو المستويات المختلفة في «علاقات القوى»، وهي بشكل أساسي ما يلي:

١ ـ علاقة القوى الاجتماعية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية، موضوعية ومستقلة عن الإرادة البشرية، والتي يمكن قياسها بأنظمة العلوم الدقيقة أو الفيزيائية. ويوفر مستوى تطور القوى المادية للإنتاج أساسًا لظهور الطبقات الاجتماعية المختلفة. هذه العلاقة هي ما هي: واقع عنيد لا يمكن لأحد تغيير عدد المصانع أو عدد عمالها أو عدد المدن أو سكان المناطق الحضرية المعينة، إلخ. تتيح دراسة هذه البيانات الأساسية اكتشاف توفر الظروف الضرورية والكافية لتغيير مجتمع ـ وبعبارة أخرى، يمكن التحقق من درجة واقعية وعملية مختلف الأيديولوجيات التي ولدت عن أساس واحد، أي على أساس التناقضات التي قد ولدتها أثناء تطورها.

٢ ـ لحظة لاحقة هي علاقة القوى السياسية؛ بمعنى آخر، تقدير لدرجة التجانس والوعي والتنظيم الذي تحققه الطبقات الاجتماعية المختلفة. ويمكن تحليل هذه اللحظة والتمييز فيها بين مستويات مختلفة، مقابل لحظات مختلفة من الوعي السياسي الجماعي كما تجلّت في التاريخ حتى الآن. المستوى الأول والأهم هو المستوى الاقتصادي المؤسساتي حيث يشعر التاجر أنه ملزم بالوقوف إلى جانب تاجر آخر، وكذلك شأن الجهة المصنعة إلى جانب جهة مصنعة أخرى، وما إلى ذلك. لكن التاجر لا يشعر بعد بالتضامن مع الجهة المصنعة؛ وبعبارة أخرى، إن أعضاء المجموعة المهنية يدركون وحدتهم وتجانسهم والحاجة إلى تنظيمهم، لكن في حالة الفئة الاجتماعية الأوسع، لم يكن الأمر كذلك بعد. اللحظة الثانية هي التي يتحقق فيها الوعي بتضامن المصالح بين أفراد الطبقة الاجتماعية، في هذه المرحلة، تطرح قضية الدولة ـ ولكن على أساس التوصل إلى المساواة السياسية ـ القانونية مع الفئات الحاكمة فقط: يُزعم أن اليمين يشارك في التشريع والإدارة، حتى أنه يقوم بإصلاح هذه ـ ولكن ضمن البنية الأساسية القائمة. لحظة ثالثة هي حين يعي المرء أن مصالحه النقابية، في تطورها الحاضر والمستقبلي، تتجاوز الإطار النقابي لفئة اقتصادية بحتة، ويمكن أن تصبح مصالح فئات ثانوية أخرى أيضا. هذه هي المرحلة السياسية البحتة، وتمثل انتقالاً واضحًا من البنية إلى مجال البنية الفوقية المعقدة. إنها المرحلة التي تصبح فيها الأيديولوجيات النامية مسبقًا: «حزبًا»، ثم تتواجه وتتصارع مع بعضها

البعض، إلى أن تصبح واحدة منها، أو على الأقل مجموعة منها، مائلة إلى أن تنتصر، لتصبح صاحبة اليد العليا، وتمتد عبر المجتمع ـ إذ لا يتحقق انسجام بين الأهداف الاقتصادية والسياسية وحسب، بل أيضًا تتحقق وحدة فكرية ومعنوية، مما يطرح جميع المسائل التي يحتدم فيها الصراع لا على الصعيد النقابي بل على المستوى «العالمي»، مما يعني خلق هيمنة فئة اجتماعية أساسية على مجموعة من المجموعات التابعة لها. وصحيح أن الدولة يُنظر إليها على أنها عضو في مجموعة بعينها، ويهدف إلى تهيئة ظروف مواتية لتوسيعٍ أقصى للأخيرة. لكن يتم تصور تطوير وتوسيع مجموعة معينة، ويقدم، باعتباره القوّة المحركة للتوسع العالمي، ولتطوير الطاقات «الوطنية». بعبارة أخرى، يتم تنسيق المجموعة المسيطرة بشكل ملموس مع المصالح العامة للجماعات التابعة، وحياة الدولة تعتبر عملية مستمرة من التكوين وتحل محل التوازن غير المستقر (على المستوى القضائي) بين مصالح المجموعة الأساسية وتلك الخاصة بالمجموعات التابعة التي تسود فيها مصالح المجموعة المسيطرة، ولكن فقط إلى نقطة معينة، أي بمعنى لم تصل إلى حد المصالح الاقتصادية النقابية بدقة.

في التاريخ الحقيقي، تمتزج هذه اللحظات بشكل متبادل أفقيا وعموديًا، إذا جاز التعبير، وفقًا للنشاط الاجتماعي الاقتصادي(أفقيًا) وإلى البلاد (عموديًا)، وتتلاحم وتتباعد بطرق مختلفة. يمكن تمثيل كل من هذه المجموعات بواسطة تعبيرها الاقتصادي والسياسي المنظم. من الضروري أيضًا الانتباه إلى أن العلاقات الدولية تتداخل مع هذه العلاقات الداخلية في الدول القومية، وخلق مجموعات جديدة وفريدة من نوعها وملموسة تاريخيًا. إن نشر إيديولوجيا معينة، على سبيل المثال، ناشئة في بلد متقدم للغاية، في بلدان أقل نموًا، تؤثر على التركيبات المحلية(*)(٨١).

(*) كان الدين على سبيل المثال مصدرا لمثل هذه التداخلات الوطنية العالمية والأيديولوجية السياسية، وكذلك حال التنظيمات العالمية ـ الماسونية، الروتارية، اليهود، الدبلوماسية الهادفة. وهذه تقترح حلولا سياسية ذات أصل تاريخي متنوّع، وتساهم في تحققها في بعض الدول ـ وهي تعمل بمثابة الأحزاب السياسية العالمية التي تعمل في صلب كل أمة مع تركيز كلّيّ على القوى العالمية. ويمكن لعقيدة ماسونية أو روتارية أو يهودية، إلخ، أن تُصنّف في إطار مقولة اجتماعية من مثل «المثقفين» الذين كانت وظيفتهم على الصعيد العالمي توسّط الحدود القصوى لجعل الاكتشافات التقنية «ذات صبغة اجتماعية»، وهي التي توفرّ الميل نحو أنشطة القيادة وتوزّع حدود التنازلات، والطرق للخروج من وضعية ما، في الحلول القصوى.

(٨١) انظر الهامش ٤٧، ص ١٧٤.

وتكون هذه العلاقة بين مختلف القوى القومية والقوى الدولية أكثر تعقيدًا بسبب وجود تقسيمات إقليمية داخل كل دولة، لكل منها بنيتها المختلفة وعلاقات مختلفة من القوة على جميع المستويات (هكذا كانت فندي متحالفة مع القوى الرجعية العالمية، ومثلتها داخل الوحدة الإقليمية الفرنسية؛ وبالمثل مثلت ليون في الثورة الفرنسية عقدة معينة من العلاقات، وما إلى ذلك).

٣ ـ اللحظة الثالثة هي مرحلة علاقات القوى العسكرية، والتي برهنت بشكل متكرر عن كونها جوهرية. (يتأرجح التطور التاريخي باستمرار بين اللحظتين الأولى والثالثة، بوساطة الثانية). لكن هذا الأمر غير متمايز، وغير قابل للتعيين بشكل تخطيطي. هنا أيضًا، يمكن تمييز مستويين: المستوى العسكري بالمعنى العسكري التقني البحت، والمستوى الذي يمكن تسميته سياسيًا ـ عسكريًا. فعلى مدار التاريخ، ظهر هذان المستويان في مجموعة كبيرة ومتنوعة من التركيبات. مثال نموذجي يمكن استخدامه كحالة من الحالات، هو علاقة القمع العسكري الذي تمارسه دولة ما على أمة تسعى إلى تحقيق الاستقلال الوطني. العلاقة هنا ليست عسكرية بحتة، بل سياسية ـ عسكرية؛ ولا يمكن تفسير هذا النوع من القمع إلاّ بوجود حالة من التفكك الاجتماعي للناس المضطهدين، وسلبية الأغلبية بينهم؛ وبالتالي لا يمكن إنجاز الاستقلال بقوى عسكرية بحتة، بل بالقوى العسكرية والقوى العسكرية ـ السياسية على حد السواء. فإذا كان على الأمة المضطهدة، وقبل الشروع في النضال من أجل الاستقلال، أن تنتظر حتى تسمح لها الدولة المهيمنة بتنظيم جيشها بالمعنى الدقيق والتقني للكلمة، فعليها أن تنتظر مدة طويلة. (وقد يحدث وتسمح الدولة المهيمنة للأمة المضطهدة بامتلاك جيش خاص بها، لكن سيعني هذا أن جزءًا كبيرًا من النضال يُثمر على الصعيد السياسي ـ العسكري). لذلك ستعارض الأمة المضطهدة في البداية القوة العسكرية المهيمنة بقوة سياسية ـ عسكرية فقط»، أي بشكل من أشكال العمل السياسي الذي يمتاز بإثارة تداعيات ذات طابع عسكري بمعنى ١ ـ أن لديه القدرة على تدمير الإمكانية الحربية للأمة المهيمنة داخليًا ؛ ٢ ـ أنه سيفرض على القوة العسكرية المهيمنة المتسلطة أن تحل وتبعثر نفسها على مساحة كبيرة من الأراضي، وبالتالي إبطال جزء كبير من إمكاناتها العسكرية. يمكن ملاحظة الغياب الكارثي للقيادة السياسية العسكرية في فترة النهضة الإيطالية، خصوصًا في حزب العمل (بسبب عجز خلقي)، وأيضًا في حزب بييدمونت المعتدل، سواء قبل أو بعد ١٨٤٨، ولكن السبب في هذه الحالة ليس العجز بل «المالتوسيانية السياسية الاقتصادية» ـ أو هو بعبارة أخرى، عدم استعداد الحزب حتى لذكر إمكانية إجراء

إصلاح زراعي، كونه لم يرغب في رؤية مجلس تأسيسي وطني، لكنه فقط هدف لتوسيع ملكي في بيدمونت على حساب إيطاليا برمتها بغض النظر عن اعتبارات الحدود أو قيود ذات منشأ شعبي وعلى أساس الاستفتاء الإقليمي فقط.

مسألة أخرى مرتبطة بما سبق هي ما إذا كانت الأزمات الاقتصادية هي السبب المباشر للأزمات التاريخية الأساسية. ورد الجواب ضمنيًا في الفقرات السابقة، حيث تم النظر في المسائل التي ليست سوى طرق أخرى لتقديم مسألة قيد النظر الآن. ومع ذلك، من الضروري، لأسباب تعليمية يقتضيها وجود جمهور معين، دراسة كل السبل التي تقدم فيها مسألة نفسها كما لو كانت مشكلة جديدة ومستقلة. من المستبعد القول إن الأحداث التاريخية الأساسية هي نتيجة الأزمات الاقتصادية المباشرة. بإمكان هذه الأزمات خلق أرضية أكثر خصوبة، طرقا معينة من التفكير، ولطرح وحل مسائل تتعلق بمجمل التطور المستقبلي للحياة القومية. علاوة على ذلك، فإن جميع التأكيدات المتعلقة بفترات الأزمات أو الازدهار قد تؤدي إلى إصدار أحكام من جانب واحد. ولقد أكد ماتييز معارضًا للتأريخ التقليدي الشائع لمجرى تاريخ الثورة الفرنسية، الذي «يكتشف» قبليًا أزمة تتزامن مع كل تمزق كبير للتوازن الاجتماعي، على أن الوضع الاقتصادي نحو عام ١٧٨٩ كان جيدًا نوعًا ما، لذلك لا يمكن القول إن سقوط الدولة المطلقة كان بسبب أزمة الفقر. لابد من ملاحظة أن الدولة كانت في خضم أزمة مالية خطيرة وتدرس أيا من الأنظمة الاجتماعية المتميزة، ويجب أن تتحمل أعباء التضحيات والأعباء اللازمة لإعادة ترتيب الأموال الملكية وأموال الدولة. أيضا، إذا كان الوضع الاقتصادي للبرجوازية مزدهرًا، فإن وضع الطبقات الشعبية بالتأكيد لم يكن جيدًا سواء في المدن أو في الريف وخصوصًا أولئك الذين عانوا من الفقر المزمن. على أي حال، لم يختلّ توازن القوى نتيجة للأسباب الميكانيكية المباشرة، أي فقر الفئة الاجتماعية ذات المصلحة في كسر التوازن، والتي كسرته فعليًا. إنما جاء ذلك في سياق نزاعات على مستوى أعلى من عالم الاقتصاد المباشر؛ نزاعات متعلقة بـ«مكانة» الطبقة (المصالح الاقتصادية المستقبلية)، وبقنوط الشعور بالاستقلال والسيادة والسلطة. إن المسألة الخاصة بالمصاعب الاقتصادية أو عافيتها باعتبارها سببا للوقائع التاريخية الجديدة ماهي إلاّ جانب جزئي من مسألة علاقات القوى على مختلف المستويات. فالتغييرات تحدث إما لأن حالة العافية مهددة من قبل المصلحة الذاتية الضيقة لفئة منافسة، أو لأن المشقة أصبحت لا تطاق ولا قوة مرئية في المجتمع القديم قادرة على تخفيف ذلك وإعادة تأسيس الحياة الطبيعية بالوسائل القانونية. ومن هنا يمكن القول إن جميع هذه العناصر هي تعبير ملموس عن التقلبات

العرضية لمجمل العلاقات الاجتماعية للقوى التي يحدث على أساسها انتقال الأخيرة إلى علاقات سياسية للقوى، وتبلغ ذروتها في العلاقة العسكرية التي تلعب دورًا حاسمًا.

إذا كان مسار التنمية هذا من لحظة إلى أخرى مفقودًا ـ وهو في الأصل مسار يكون الفاعلون فيه بشرا وإرادات واقتدارات ـ فإنه لا فائدة منه، وقد تكون النتائج متناقضة: إما أن يقاوم المجتمع القديم ويؤكد نفسه (فرصة لالتقاط الأنفاس)، من خلال الإبادة الجسدية للنخبة من الطبقة المنافسة ونشر الرهبة في صفوف الجماهير الاحتياطية، أو تدمير متبادل للقوى المتنازعة، وإقامة سلام بواسطة الموت، ولكن تحت رقابة حارس أجنبي. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤، الإصدار الاول ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢]

لكن أهم ملاحظة يجب الانتباه إليها عند تحليل ملموس لعلاقات القوى هي التالية: إن مثل هذه التحليلات لا يمكن ويجب ألا تكون غاية في حد ذاتها (إلا إذا كان القصد من ذلك هو مجرد كتابة فصل عن التاريخ الماضي)، ولكنها تكتسب أهمية فقط إذا كانت تعمل لتبرير نشاط عملي معين، أو مبادرة الإرادة. يكشف هذا التحليل عن نقاط المقاومة الأقل حيث بالإمكان استعمال القوة الإرادية بشكل مثمر للغاية؛ وهو يقترح عمليات تكتيكية مباشرة؛ كما أنه يشير إلى كيفية إطلاق حملة تحريض سياسي، وما هي اللغة التي ستفهم بشكل أفضل من قبل الجماهير، إلخ. فالعنصر الحاسم في كل حالة هو القوة المنظمة والمُعدة منذ وقت طويل والتي يمكن استعمالها عندما يتم الحكم على أن الحالة مواتية (ويمكن أن تكون مواتية فقط بقدر ما توجد مثل هذه القوة، وتكون مليئة بالروح القتالية). لذا فإن المهمة الأساسية هي التأكد بشكل منهجي من تشكيل هذه القوة وتطويرها وجعلها أكثر تجانسًا وتضامنًا وإدراكًا لذاتها. ويتضح هذا من التاريخ العسكري، ومن العناية والاهتمام في كل فترة بأن تكون الجيوش مُعدة مسبقًا لتكون قادرة على شن الحرب في أي لحظة. إن القوى العظمى كانت عظيمة بشكل دقيق لأنها كانت في كل الأوقات على استعداد للتدخل بشكل فعال في الظروف الدولية المواتية ـ كانت مواتية بدقة لأن هناك إمكانية ملموسة للتدخل الفعال فيها. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤: الإصدار الأول ١٩٣١ ـ ١٩٣٢].

حول البيروقراطية

١ ـ مع تطوّر الأشكال السياسية والاقتصادية تاريخيا، تشكّل نوع جديد من الموظف «المهني» المدرب فنيًا على العمل البيروقراطي (المدني والعسكري). هذه حقيقة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى العلوم السياسية ولأي تاريخ من الأشكال التي

تتخذها الدولة. هل كانت هذه العملية ضرورية. أو، كما يدعي الليبراليون «الخالصون»، أنها انحطاط فيما يتعلق بمبدأ **الحكم الذاتي**؟[٨٢] من المؤكد أن كل شكل من أشكال المجتمع والدولة قد واجه مشكلة خاصة متعلقة بالموظفين، وقام كل منها بطرحها وحلها بطريقته الخاصة؛ فلكل مجتمع نظام اختيار خاص به، ونوعه الخاص من الموظفين الذين سيتم تدريبهم. إن إعادة بناء الكيفية التي تطورت بها كل هذه العناصر ضرورة قصوى. تتزامن مسألة الموظفين جزئيًا مع مسألة المثقفين. ولكن إذا كان صحيحًا أن كل شكل جديد للمجتمع والدولة قد يتطلب نوعًا جديدًا من الموظفين، فمن الصحيح أيضًا أن الفئات الحاكمة الجديدة لم تنجح، على الأقل في البداية، تجاهل المصالح التقليدية الراسخة ـ أي بمعنى سلك الموظفين القائم والذي تشكل قبل وصولهم إلى السلطة (لاسيما في المجالات العسكرية والكنسية). بإمكان وحدة العمل الذهني واليدوي، والروابط الوثيقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية (بحيث لا يهتم الموظفون المنتخبون فقط بالسيطرة على شؤون الدولة بل أيضًا يهتمون بتنفيذها) أن تكون بواعث إلهام لنهج جديد في حل مسألة المثقفين فضلاً عن مشكلة الموظفين.

٢ ـ هناك علاقة بين مسألة البيروقراطية وتنظيمها «الأمثل» وبين النقاش حول ما يسمى بـ«المركزية العضوية» و«الديمقراطية المركزية» (والتي على الرغم من اسمها لا

---

(٨٢) يضع غرامشي في نصّه العبارة الانغليزية بين قوسين. ويبدو أنّه يقصد بها الظاهرة، والحال أنه في انغلترا على وجه الخصوص كانت بعض الوظائف التي هي تحت مسؤولية الدولة قد ارتدت إلى أجساد أو مؤسسات محلية مستقلة ورسمية. في الماضي والحاضر، صص ٢٦١ ـ ٢٦٢، في الهامش الخاص بـ«الحكم الذاتي والبيروقراطية»، يكتب غرامشي: «الحكم الذاتي هو مؤسسة أو استعمال سياسي وإداري يفترض مسبقا بعض الشروط المخصوصة: وجود شريحة اجتماعية تعيش عبر الكراء، وقد جُرّبت تقليديا على مستوى الشؤون العمومية، وتنعم ببعض البهرج في صفوف الطبقات الشعبية جراء استقامتها وحيادها (وكذلك بسبب بعض الخصائص النفسية، من قبيل قدرتها على ممارسة النفوذ بشكل صارم ونزيه، ولكن من دون تعال أو تكبّر). وهكذا نفهم أن الحكم الذاتي لم يكن ممكنا في انغلترا إلاّ حينما لم تكن طبقة مالكي الأراضي، إضافة إلى وضعية الاستقلال الاقتصادي، في صراع عنيف مع الشعب (كما حدث في فرنسا) ولم تكن لها تقاليد عسكرية منظمة (كما هو الحال في ألمانيا)، مع موقف موحد وسلطوي ينبع منها. تغيّر معنى الحكم الذاتي في الدول غير الانغلوسكسونية: الصراع ضد مركزية البيروقراطية الحكومية، حيث وجود مؤسسات خاضعة لبيروقراطية محكومة مباشرة من الأسفل. صارت البيروقراطية ضرورية: ينبغي طرح السؤال عن تشكيل بيروقراطية نزيهة ولا منحازة، لا تتحوّل إلى استغلال للوظيفة على النحو الذي يجعل منها مستقلة عن كل شكل من رقابة النظام التمثيلي. ويمكن القول إن كل شكل مجتمعي يمتلك مقاربته الخاصة عن مشكل البيروقراطية، وهذه أمور مختلفة لا محالة».

تمت للديمقراطية المجردة بصلة، فالحال أن الثورة الفرنسية والجمهورية الثالثة قد طورتا أشكالاً من المركزية العضوية غير معروفة بالنسبة إلى النظام الملكي المطلق أو إلى نابليون الأول[٨٣]. على المرء أن يبحث ويدرس العلاقات السياسية والاقتصادية الحقيقية التي تجد شكلها التنظيمي، وصياغتها ووظيفتها في مختلف مظاهر المركزية الديمقراطية والعضوية في جميع المجالات: في حياة الدولة (دولة وحدوية، اتحاد

---

(٨٣) حول «المركزية العضوية»، انظر ملاحظات حول مكيافيلّي، في السياسة والدولة الحديثة، ص ٢١٠: «ما يُسمّى بـ«المركزية العضوية» يقوم على المبدأ القائل إن جماعة سياسية ما تُنتقى بموجب الالتفاف حول من يُمسك الحق بقوّة، من استنار بفضل العقل، من عثر على القوانين الطبيعية السليمة في صلب التطور التاريخي، وهو لا يخطئ حتى على المدى البعيد، حتى إذا كانت الأحداث الحالية تُبطل ذلك». وفي ملاحظات حول ماكيافلّي، في السياسة والدولة، صص ٢٥٥ ـ ٢٥٦: «يتشكل الجسد الجماعي من أفراد معزولين يشكلّون جسدا كما لو أنهم منحوا أنفسهم، وقد قبلوا بالفعل ترتيبا مخصوصا وقيادة مخصوصة. وحينما يرى كل عضو مفرد الجسد الجماعي على أنه وحدة خارجة عنه، فمن البديهي أن هذا الجسد لا يستمر في الوجود، ويصير ضربا من هوامات الفكر، شيئًا مزيفا... وما هو مذهل ومخصوص، هو أن تشيئة من هذا النوع تحدث في الأجساد «الإرادية»، لا تلك التي هي ذات صفة عمومية أو حكومية، مثل الأحزاب والنقابات. والهدف هو أن نرى العلاقة بين الفرد والجسد من حيث هي ثنائية. إنها تتجه نحو موقف خارجي نقدي للفرد مقابل جسد جماعي (لو أن الموقف لا يتمثل في ضرب من الإعجاب المتحمس والخالي من النقد). وعلى أيّ حال، إنها علاقة تشيئة. فالفرد ينتظر من الجسد الجماعي التحرّك، حتى حينما لا يفعل هو نفسه شيئا، ولا يعكس ذلك بالتحديد، لكون موقفه واسع النطاق (تصوّر قائم على حس مشترك، يرتبط بسلبية الطبقات الشعبية الواسعة)، وكل فرد إذْ يرى أنه على الرغم من عدم تدخله، فإن شيئًا ما ما يزال يحدث، ويهدف إلى اعتباره قائما، فوق الأفراد، بمثابة وجود وهمي، تجريدا للجسد الجماعي، ضربا من الألوهية المستقلة، لا تفكر بذهن عياني، وإنما ما تزال تفكّر وهي لا تتحرّك بأرجل بشرية، إلخ.

«قد يبدو أن على الأيديولوجيات، مثل المثالية الراهنة (أوغو سبيريتوس) والتي تعيّن هوية الفرد والدولة، أن تربي من جديد الأفراد والوعي. ولكنْ، لا يبدو أنّ ذلك يحدث بالفعل، لأن هذا التعيين هو لفظي أو لفظوي. ويمكن أن نقول الشيء نفسه على كل شكل مما يُسمّى بـ«المركزية العضوية» التي تقوم على افتراض ـ لا يكون صحيحا إلاّ في بعض اللحظات الاستثنائية، حينما يكون الطموح الشعبي متقدا ـ أن تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم محدّدة انطلاقًا من حقيقة كون الحكام يُشبعون مصالح المحكومين وبالتالي 'عليهم' أن يحصلوا على إجماعهم. نعني أنه عل الأفراد أن يكونوا متماهين مع الكل ـ وهو (مهما كان عليه الجسد العضوي)، ممثَّل من طرف الحكام» (انظر الماضي والحاضر، صص ١٦٠ ـ ١٦١. ولا بد كذلك من ملاحظة كون بورديغا واليسار عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، وبشكل خاص في أطروحاتهم حول كونغرس ليون، كانوا قد تحدثوا عن الحاجة إلى الكومنترن والأحزاب الشيوعية الفردية حتى «يدركوا المركزية العضوية»، وكانوا قد عارضوا ممارسات هذا الحزب القائم، وعلى وجه الخصوص الوجه البلشفي. لكن، من البيّن أنّ غرامشي يعتمد على مفهوم «المركزية العضوية» بمثابة المقولة العامة للتنظيم السياسي، كما هو الحال في المقطع الذي يشير إلى الثورة الفرنسية والجمهورية الثالثة.

المنظمات، اتحاد الدولة الفيدرالية، اتحاد فيدرالي لدول أو دولة فيدرالية، إلخ)؛ في العلاقات بين الدول (التحالفات والأشكال المختلفة «للتجمعات» السياسية الدولية)؛ في حياة الجمعيات السياسية والثقافية (الماسونية، نادي الروتاري، والكنيسة الكاثوليكية)؟ في اتحاد النقابات التجارية والاقتصادوية (الكارتيلات الاحتكارات والصناديق الاستئمانية)؟؛ في نفس البلد، في بلدان مختلفة، إلخ.

ظهرت في الماضي (ما قبل ١٩١٤) نقاشات حول موضوع الهيمنة الألمانية في مجال الثقافة العليا، وفي أوساط بعض القوى السياسية الدولية: هل كانت هذه الهيمنة في الواقع حقيقية، وممّ كانت تتكون بالفعل؟[٨٤] وقد يُقال: (أ) إنه لا توجد روابط عضوية أو انضباطية تكفل هذا التفوق، وهو ما يعني بالتالي مجرد ظاهرة من التأثير الثقافي المجرد وظاهرة مكانة غير مستقرة للغاية؛ (ب) أن التأثير الثقافي لا يؤثر بأي حال من الأحوال على النشاط الثقافي الذي هو على العكس مجزأ ومترجم ومن دون توجه شامل. وبالتالي لا يمكن للمرء الحديث عن أي نوع من المركزية هنا، لا عضوية ولا ديمقراطية، ولا من أي نوع آخر، ولا خليط من هذه كلها. لقد شعرت مجموعاتٌ أنّ غياب الرابط هذا هو ما شكل ميزة هذه الحالة. ومع ذلك، فإن مثل هذا الوضع يستحق الدراسة، لأنه يساعد على شرح العملية التي أدت إلى صياغة نظريات المركزية العضوية. وهي بالتحديد تعتبر نقدًا أحادي الجانب وفكريا لتلك القوى المشتتة والمضطربة.

في الوقت نفسه، من الضروري التمييز بين نظريات المركزية العضوية. فمن جهة هناك نظريات تخفي برنامجًا دقيقًا للغلبة الحقيقية لجزء واحد على الكل (سواء كان الجزء يتألف من شريحة مثل المثقفين، أو من مجموعة محلية «متميزة»). من جهة أخرى هناك النظريات التي هي ببساطة ووضوح وجهات نظر من جانب واحد للطائفيين والمتعصبين، والتي، على الرغم من قدرتها على إخفاء برنامج الغلبة (عادة غلبة فرد واحد، مثل البابا المعصوم ـ التي حولت الكاثوليكية إلى نوع من عبادة البابا)، لا تبدو مباشرة وكأنها تخفي أي برنامج من هذا القبيل كواقعة سياسية مدركة. فالاسم الأكثر دقة هو المركزية البيروقراطية. فلا يمكن العثور على «العضوية» إلاّ في المركزية الديمقراطية، وهو ما يعني أنّ «المركزية» متحركة ـ أي التعديل المستمر للمنظمة استنادًا للحركة الحقيقية، وتناغمًا بين الضغوطات القادمة من الأسفل وبين

---

(٨٤) من المحتمل أن تكون المحاضرة حول تأثير هيغل والمثالية الألمانية على المثاليين الإيطاليين (كروتشه وجنتيلي)، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني خلال الأممية الثانية.

الأوامر الصادرة من الأعلى، والإدراج المستمر لعناصر تبرز من أعماق الجماهير في الإطار الصلب لجهاز القيادة الذي يوفر الاستمرارية والتجميع المنتظم للخبرات. إن المركزية الديمقراطية «عضوية» لأنها من جهة تأخذ بعين الاعتبار الحركة التي هي الوسيلة العضوية لكشف الحقيقة التاريخية، والتي لا تتصلّب ميكانيكيًا في البيروقراطية؛ ولأنها في نفس الوقت تأخذ بعين الاعتبار ما هو مستقر ودائم نسبيًا، أو يتحرك على الأقل في اتجاه يمكن التنبؤ به بسهولة، وما إلى ذلك. يتجسد عامل الاستقرار داخل الدولة في التطور العضوي للنواة المركزية للفئة الحاكمة، تمامًا كما يحدث على نطاق محدود داخل الأحزاب. ويشير انتشار المركزية البيروقراطية في الدولة إلى أن الفئة الحاكمة قد تشبعت وأنها تحولت إلى زمرة ضيقة تميل إلى المحافظة على امتيازاتها الأنانية عن طريق السيطرة أو حتى خنق ولادة قوى المعارضة - حتى لو كانت هذه القوى متجانسة مع المصالح الأساسية السائدة (على سبيل المثال في الأنظمة الحمائية المتطرفة التي تكافح ضد الليبرالية الاقتصادية). في الأحزاب التي تمثل طبقات فرعية اجتماعيًا، يكون عنصر الاستقرار ضروريًا لضمان تأمين الهيمنة، ليس للفئات المتميزة بل للعناصر التقدمية - تقدمية عضويًا بالمقارنة مع القوى الأخرى التي، على الرغم من ارتباطها وتحالفها، إلاّ أنها غير متجانسة ومترددة.

على أي حال، يجب التأكيد على أن المظاهر غير الصحية للبيروقراطية المركزية حدثت بسبب الافتقار إلى المبادرة والمسؤولية في مستوياتها الدنيا، وبعبارة أخرى بسبب عدم النضج السياسي للقوى الهامشية، حتى عندما كانت متجانسة مع الفئة الإقليمية المهيمنة (ظاهرة بيدمونتي[٨٥] في العقود الأولى من الوحدة الإيطالية). قد يكون خلق مثل هذه الحالات مدمرًا وخطرًا للغاية في الهيئات الدولية (عصبة الأمم).

تقدم المركزية الديمقراطية صيغة مرنة يمكن تجسيدها بأشكال مختلفة كثيرة؛ إنها تحيا بقدر ما يتم تفسيرها وتتكيف باستمرار مع الضرورة. فهي بحث نقدي لما هو مطرد في عدم الانتظام الظاهري من ناحية، ومن ناحية أخرى لما هو متحيز وحتى معارض في الانتظام الظاهري، من أجل تنظيم والربط عن كثب ما هو مشابه. ولكن في مثل هذه الطريقة يبدو أن التنظيم والترابط عمليان وضرورة «استقرائية»، تجريبية، وليسا نتيجة عملية عقلانية، واستنتاجية مجردة - أي طريقة نموذجية يقوم بها المثقفون الخالصون (أو محض حمير). في الحقيقة، هذا الجهد المتواصل لفصل العنصر

---

(٨٥) نقل المؤسسات البيدمنتية بالكامل إلى المناطق الإيطالية الأخرى عقب توحيد البلاد.

«الدولي» و«الأحادي» عن الواقع القومي والمحلي هو نشاط سياسي ملموس حقيقي، النشاط الإنتاجي الوحيد للتقدم التاريخي. إنه يتطلب وحدة عضوية بين النظرية والممارسة، بين الفئات المثقفة والجماهير الشعبية، وبين الحكام والمحكومين. من وجهة النظر هذه، تفقد معادلات الوحدة والفيدرالية جزءًا كبيرًا من أهميتها في حين أنها تحتفظ بوخزتها السامة في المفهوم البيروقراطي، حيث لا توجد وحدة في النهاية بل مستنقع راكد، على السطح الهادئ و«الأبكم»، ولا اتحاد فيدرالية بل «كيسا من البطاطا»[٨٦]، أي بمعنى تجاوز ميكانيكية «الوحدات» الفردية من دون أي رابط بينها. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤: الإصدار الأول ١٩٣٢].

نظرية النسب الثابتة[٨٧]

يمكن استخدام هذه النظرية بشكل مفيد لتوضيح ـ ولإظهار قابلية التطبيق العامة ـ العديد من المقترحات المتعلقة بعلم المنظمات (دراسة الجهاز الإداري، التركيب الديمغرافي، إلخ) وأيضًا فيما يتعلق بالسياسيات العامة (في تحليل الحالات أو علاقات القوى، ومسألة المثقفين، وما إلى ذلك). بالطبع يجب أن يوضع في الاعتبار أن اللجوء إلى نظرية النسب الثابتة ليس له سوى قيمة تخطيطية ومجازية. وبعبارة أخرى، لا يمكن تطبيقه ميكانيكيًا، لأن العناصر النوعية (أو القدرة الفنية والفكرية للمكونات الفردية) في المجموعات البشرية هي الغالبة، وهذا لا يمكن قياسه رياضيًا. من هنا يمكن القول إنّ لكل جماعة بشرية أوجها الخاص المحدد بنسب ثابتة.

يمكن لعلم المنظمات على وجه الخصوص أن يستفيد من هذه النظرية، ويتضح ذلك في حالة الجيش. لكن لكل شكل من أشكال المجتمع نوعه الخاص من الجيش، ولكل نوع من الجيش مبدأه الخاص به من النسب الثابتة، والتي تتغير أيضًا حتى بتغير الأسلحة والاختصاصات. هناك علاقة محددة بين العساكر وضباط الصف ومن برتبة الملازم الأول، الضباط الكبار والقيادات العامة والأركان العامة المشتركة،

---

(٨٦) البرومير الثامن عشر للويس بونابارت، كان ماركس قد كتب: «كل عائلة مزارع هي تقريبا مكتفية بذاتها، فهي تُنتج مباشرة علاقة تبادلية مع الطبيعة أكثر مما يحدث في علاقتها مع المجتمع. فنجد المنزل الصغير، الفلاح وعائلته، إلى جانب منزل صغير آخر متكون من فلاح وعائلته. وعدد قليل من هذا النوع يشكّل قرية، ويكوّن عدد من القرى مقاطعة. وعلى هذا النحو، تتشكّل الطبقة الكبرى من الأمة الفرنسية بواسطة إضافة بسيطة من أحجام متماثلة، مثلما أنّ تجميع البطاطا في سلّة يكوّن سلّة من البطاطا». ماركس وانغلز، أعمال مختارة، موسكو، ١٩٥٨، المجلد ١، ص ٣٣٤.

(٨٧) انظر ص ٢٨٩.

إلخ. كما أن هناك علاقة بين مختلف الأسلحة وبين أجهزتها المتخصصة، إلخ. ويتطلب كل تغيير في أي من الأجزاء وجود توازن جديد لمجموع الأجزاء ككل، إلخ.

يمكن رؤية النظرية في التطبيق سياسيًا في الأحزاب أو النقابات أو المصانع، وكيف أن لكل فئة اجتماعية قانونها الخاص بها بنسب ثابتة، والتي تختلف وفقًا لمستوى ثقافتها، واستقلاليتها، وروح المبادرة والشعور بالمسؤولية وحسب درجة انضباط أعضائها الأكثر تخلفًا وثانوية.

يتم استئناف قانون النسب الثابتة التي كتبها بانتاليوني في **مبادئ الاقتصاد المحض**[٨٨]: «تتحد الأجسام كيميائيًا فقط بنسب ثابتة، وأي كمية من عنصر تزيد على الكمية المطلوبة للاتحاد مع عناصر أخرى موجودة بنفسها في الكميات كما هي محددة، تبقى حرة؛ وإذا كانت كمية العنصر غير كافية فيما يتعلق بكميات العناصر الأخرى الموجودة، لا يمكن الاتحاد إلاّ في المدى الذي تكفي فيه كمية العنصر الموجود بكمية أقل من العناصر الأخرى». قد يستفيد المرء من هذا القانون بشكل مجازي لفهم كيفية تحول «حركة أو تيار رأي إلى حزب ـ أي إلى قوة سياسية فعالة من وجهة نظر الجيش والسلطة الحكومية. وتحديدًا إلى المدى الذي تمتلكه هذه القوة وتنتج من داخلها كوادر على مختلف المستويات، وإلى المدى الذي اكتسبت فيه هذه الكوادر قدرات معينة. إن «الآلية» التاريخية لبعض المقدمات (وجود شروط موضوعية معينة) هي كامنة سياسيا في الأحزاب والرجال ذوي الاقتدارات: غياب أو عدم ملاءمة هؤلاء (كميا ونوعيا) يبطل مفعول «الآلية» نفسها (التي، بالتالي، لن تكون آلية): المقدمات موجودة بشكل تجريدي، لكن النتائج لن تتحقق لأن العامل البشري مفقود. ومن ثم قد يقال إن الأحزاب لديها مهمة تطوير قادة أكفاء؛ هي مؤشر تعرف به الجماهير التي تقوم باختيار وتطوير ومضاعفة القادة الضروريين من أجل أن تعي فئة اجتماعية معينة (التي تعتبر كمية «ثابتة»، لأنه من الممكن تحديد عدد الأعضاء التابعين لأي فئة اجتماعية) نفسها وأن ترتفع بنفسها من الفوضى المضطربة وتصبح جيشًا سياسيًا عصريا. فعندما تتأرجح مجموع الأصوات الانتخابية لصالح حزب معين بين الحدود القصوى والعشوائية الظاهرة والحد الأدنى في الانتخابات المتتالية، سواء على المستوى نفسه أو على مستويات مختلفة (على سبيل المثال، في ألمانيا ما قبل

---

(٨٨) مافيو بانتليوني، مبادئ الاقتصاد المحض، ميلانو، ١٩٣١.

هتلر، انتخابات رئيس الجمهورية، وانتخابات البرلمان الرايختاغ، وانتخابات المجالس البلدية، وهلم جرا وصولاً إلى لجان المصانع، ويمكن أن نستنتج أن كوادر هذا الحزب غير كافية سواء من حيث الكم أو الجودة، أو غير ذلك من حيث الكم وليس من حيث الجودة (نسبيًا)، أو من حيث النوعية ولكن ليس من حيث الكمية. إن الحزب الذي يفوز بالكثير من الأصوات في الانتخابات المحلية وأقل منها في الانتخابات ذات الأهمية السياسية الأكبر، يشكو من نقص نوعي في قيادته المركزية: فهو يمتلك على الأقل عددًا كافيًا من الكوادر الثانوية، لكنه يفتقر إلى قيادة عليا تجاري مستوى البلد ومكانته في العالم، إلخ. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤: الإصدار الأول ١٩٣٢]

الكمّ والنّوع في الأنظمة الحكومية التمثيلية

إحدى أكثر الملاحظات ابتذالاً والتي تتكرر ضد النظام الانتخابي في تشكيل أجهزة الدولة هي أن الكمّ يقرر كل شيء[٨٩]، وأن لرأي أي أحمق يعرف القراءة (أو في بعض البلدان حتى من الأميين) فعالية في تقرير المسار السياسي للدولة هي الفعالية نفسها التي لرأي شخص يكرس أفضل طاقاته لخدمة الدولة والأمة، إلخ.[*] إلاّ أن الحقيقة هي أن القول بأن العدد هو القانون الأرقى خاطئ كليًا كما هو الحال في القول بأن أثر أي ناخب هو بالضبط مساو لأثر أي ناخب آخر. في هذه الحالة أيضًا، ليس للعدد قيمة إلاّ قيمة آلية إجرائية تقدم قياسًا وعلاقة ولا شيء أكثر. وماذا الذي يقاس؟ إن ما يتم قياسه هو بالضبط الفعالية، والقدرة الموسعة والمقنعة، لآراء بعض الأفراد، والأقليات النشطة، والنخبة، والطليعية، وما إلى ذلك ـ أي عقلانيتهم أو تاريخهم أو وظيفتهم الملموسة. ويعني هذا أن الآراء الفردية غير «متساوية» تمامًا. فالأفكار والآراء لا «تولد» بشكل تلقائي في دماغ كل فرد: بل لها مركز تكوين، أو إشعاع، أو نشر، أو إقناع ـ والمركز هو فئة من الأشخاص أو حتى الفرد الواحد الذي قام بتطوير هذه الأفكار وقدمها في شكلها السياسي الحقيقي. إن عد «الأصوات» هو

(٨٩) انظر على سبيل المثال موسليني «كانت الحرب 'ثورية' بمعنى أنها تخلصت ـ في أنهار من الدماء ـ من قرن من الديمقراطية، قرنا من الكمّ، من الأغلبية، من النوع»، ورد في إلى أين يتجه العالم؟. ١٩٩٢؛ أو مرة أخرى «الفاشية هي ضد الديمقراطية التي تقيم مساواة بين الناس حد الكمّ الأقصى. لتجعل منهم أغلبية»، ورد في مذهب الفاشية، ١٩٣٢.

(*) توجد صياغات عديدة لذلك، والبعض منها أكثر توافقا من الشاهد المذكور، وذلك يعود إلى ماريو دي سيلفا في نقد الفاشية، ١٥ أغسطس/آب ١٩٣٢. ولكن المضمون هو نفسُه دائما.

المظهر النهائي لعملية طويلة، يكون فيها الأثر الأكبر بالتحديد لأولئك الذين يكرسون أفضل طاقاتهم للدولة والأمة. إذا كانت هذه المجموعة الافتراضية من الرجال الجديرين، بغض النظر عن القوة المادية اللامحدودة التي يمتلكونها، لا تحظى بموافقة الأغلبية، فيجب اعتبارهم إما غير أكفّاء، أو لا يمثلون المصالح «الوطنية» ـ التي لا يمكن أن تساعد في جعل الإرادة الوطنية في اتجاه واحد أكثر منها في اتجاه آخر. «لسوء الحظ» يميل الجميع إلى الخلط بين «مصالحهم الخاصة»[٩٠] ومصالح الأمة، وبالتالي إلى اعتبار قانون الأعداد هو الذي يقرر أمرًا مروعًا، والواضح أنه كان من الأفضل لو أن التحول إلى نخبة يتم بمرسوم. وبالتالي، فالمسألة ليست مسألة الأشخاص الذين «يمتلكون الأدمغة» ويشعرون أنهم ينحدرون إلى مستوى الأميين، بل هي مسألة الأشخاص الذين يدعون أنهم هم أصحاب العقول الراغبين في سلب الرجل العادي حتى الجزء الضئيل جدًا مما يمتلكه من سلطة القرار في الحياة الوطنية.

وقد تم توسيع هذه الأقوال المبتذلة من نقد (ناشئ عن حكم الأقلية بدلاً من الأصل النخبوي)[٩١] إلى نظام الحكم البرلماني (من الغريب ألا تكون موضع انتقاد بسبب كون المعقولية التاريخية للإجماع العددي مزوّرا بشكل نسقي جرّاء تأثير الثروة) لتشمل جميع النظم التمثيلية، حتى تلك التي ليست برلمانية وغير مصممة وفقًا لقوانين الديمقراطية الرسمية[٩٢]. حتى أن هذه الأقوال أقل دقة. ففي أنظمة الحكم الأخرى هذه، لا يبلغ الإجماع مرحلته النهائية في الوقت نفسه الذي يقوم فيه التصويت، بل على العكس تمامًا. إذ يفترض أن يكون هذا الإجماع فعلاً دائمًا؛ لدرجة أن الذين يمنحونه يمكن اعتبارهم «موظفين» للدولة، والانتخابات وسيلة للتسجيل الاختياري لموظفي الدولة من نوع معين ـ وهي وسيلة قد تكون مرتبطة بشكل ما بفكرة الحكم الذاتي (وإن كان ذلك على مستوى مختلف). وبما أن الانتخابات لا تجري على أساس برامج عامة غامضة، بل على أساس برامج عمل

---

(٩٠) الكلمة الإيطالية هنا هي *particulare*، وهو مفردة استعملها غوتشيارديني الذي بيّن أن الملجأ الأفضل للهروب من تجارب الحياة العامة هو المصلحة الخاصة أو الاهتمام الخاص. وقد انتقد دي سنكتيس هذه 'الأنانية.'

(٩١) نعني ذات الأصل المحافظ (المعنية بحصر السلطة السياسية في صفوف الشريحة التقليدية الحاكمة ـ موسكا، «الطبقة السياسية») أكثر من كونها نخبوية بالمعنى الحصري للكلمة (النخبة = المختارون) ـ أي استحقاقية .meritocratic باريتو، الأيديولوجيا الفاشية، إلخ).

(٩٢) نعني السوفييت.

مباشرة وملموسة، فإن أي شخص يقدم موافقته يلزم نفسه أن يفعل شيئًا يفوق ما يقوم به المواطن العادي في سبيل تحقيق هذه البرامج، أي أن يكون من طليعة العمل النشط والمسؤول. ولا يمكن تحفيز العنصر «الإرادي» لدى الجماهير الواسعة بطريقة أخرى؛ عندما لا تتكون هذه الجماهير من مجرد مواطنين غير منظمين، بل عناصر منتجة ماهرة، يمكن للمرء أن يفهم الأهمية التي قد ينطوي عليها التعبير الانتخابي.(*) [١٩٣٣ - ١٩٣٤].

افتراض أنّ المجتمع لا يطرح على نفسه مسائل يقوم الحلّ فيها على الشروط المسبقة المادية، أمر غير قائم(٩٣). يثير هذا الاقتراح على الفور مشكلة تكوين إرادة جماعية. من أجل تحليل ما يعنيه الافتراض بشكل نقدي، من الضروري أن ندرس بدقة كيف يتم تشكيل الإرادة الجماعية الدائمة، وكيف أن مثل هذه الإرادة تضع لنفسها نهايات ملموسة على المدى القصير والطويل - أي خطًا محددًا للعمل الجمعي. إنها مسألة عمليات تطوير طويلة نوعًا ما، ونادرًا ما تحدث انفجارات «تركيبية» مفاجئة. وصحيح أن «الانفجارات» التركيبية تحدث، لكن إذا تم النظر إليها عن كثب فإننا نرى أنها أكثر تدميرًا من إعادة البناء؛ إنها تُزيل العقبات الميكانيكية والخارجية في طريق التنمية المحلية والعفوية. وهكذا يمكن اعتبار صلاة الغروب الصقلية نموذجية(٩٤).

سيكون من الممكن دراسة تكوين حركة تاريخية جمعية، وتحليلها في جميع مراحلها الجزيئية - وهو أمر نادر الحدوث، لأنه سيرهق كل علاج. وبدلاً من ذلك، تُؤخذ تيارات الرأي عادةً على أنها متشكلة بالفعل حول فئة أو شخصية مهيمنة ما. وهذه هي المشكلة التي يتم التعبير عنها في العصر الحديث بالحديث عن حزب ما أو تكتل أحزاب متحالفة: كيف يتم تأسيس الحزب لأول مرة، وكيف يتم تطوير قوته التنظيمية وتأثيره الاجتماعي، إلخ. إنها تتطلب عملية دقيقة للغاية، وهي عملية تحليل شاملة في كل التفاصيل، والتي تتكون الوثائق الخاصة بها من كمية لا نهائية من الكتب، والكتيبات والمقالات الصحفية والمحادثات والمناقشات الشفوية تكرر مرات

(*) يمكن تطوير هذه الملاحظات بشكل أعمق وأكثر عضوية، عبر التأكيد على الاختلافات الأخرى بين الأنماط المختلفة من الأنظمة الانتخابية، طبقا للتغييرات على مستوى العلاقات العامة والاجتماعية والسياسية: العلاقة بين الموظفين المنتخبين والعاملين، إلخ.

(٩٣) انظر الهامش ٩٨، ص ٢٠٣.

(٩٤) انظر الهامش ١٠٢، ص٢٩٧.

لا حصر لها، والتي تمثل في كليتها الضخمة الجهد الطويل الذي ولدت عنه إرادة جمعية مع درجة معينة من التجانس إلى الدرجة اللازمة والكافية لتحديد فعل منسق ومتزامن في الوقت والمكان الجغرافي الذي يحدث فيه الحدث التاريخي.

أهمية الطوباويات والأيديولوجيات المرتبكة والعقلانية في المرحلة الأولية من العمليات التاريخية التي يتم تشكيل الإرادات الجماعية بها. للطوباوية، أو العقلانية المجردة، نفس أهمية المفاهيم القديمة للعالم التي تطورت تاريخيًا عبر تراكم التجربة المتعاقبة. ما يهم هو النقد الذي يتعرض له هذا المركب الأيديولوجي من قبل الممثلين الأوائل للمرحلة التاريخية الجديدة. وخلال عملية النقد تبرز عملية التمايز والتغيير في الأثر النسبي الذي كانت تتمتع به عناصر الأيديولوجيات القديمة. فما كان في السابق ثانويًا وتابعًا، أو حتى عرضيًا، يصبح أساسيًا ويصبح نواة المركب الأيديولوجي والعقائدي الجديد. بذلك تتفتت الإرادة الجمعية القديمة إلى عناصرها المتناقضة لأنه من تلك العناصر تتطور العناصر التابعة اجتماعيًا، إلخ.

عقب تشكل نظام الأحزاب ـ وهي مرحلة تاريخية ترتبط بتوحيد القطاعات العريضة من الجماهير (الاتصالات، والصحف، والمدن الكبرى، وما إلى ذلك) ـ تتم العمليات الجزئية بسرعة أكبر مما كانت عليه في الماضي. [١٩٣١ ـ ١٩٣٢].

الاستمرار والتقليد

إحدى أوجه السؤال الخاص بـ «الدهاء والانضباط»[٩٥]، من وجهة نظر المركز التنظيمي لجماعة ما، هو «الاستمرارية» التي ترمي إلى خلق «تقليد» ـ مفهوما بالطبع بالمعنى الفاعل لا المنفعل: أي استمرارية النمو المتواصل، ولكنّه «نموّ عضوي». ويحتوي هذا المشكل في صلبه على «مشكل قانوني» برمّته، نعني مشكل إخضاع الجماعة لشقها الأكثر تطوّرا. إنه مشكل تربية الجماهير و«تعويدهم» بما يتناسب مع الشروط التي تسمح بتحقيق الهدف. تلك هي بالتحديد وظيفة القانون داخل الدولة والمجتمع. فعبر القانون، تجعل الدولة من الفئة الحاكمة «متناغمة» وترمي إلى تشكيل تجانس اجتماعي صالح لمسار نموّ الجماعة. فالنشاط العام للقانون (الذي هو أوسع من مجرد نشاط الدولة والحكومة، ويضمّ كذلك النشاط المنخرط في توجيه المجتمع المدني، في تلك المناطق التي يسميها المختصون في القانون محايدة قانونيا ـ أي في

(٩٥) انظر المثقفون وتنظيم الثقافة، صص ٢٣٧ ـ ٢٣٩.

الأخلاق والعُرف بعامّة) يرمي إلى فهم المشكل الإتيقي على نحو أفضل، بالمعنى العينيّ. وعلى مستوى الممارسة، يمثّل هذا المشكل تطابقا «مقبولا عفويا بشكل حر» بين الأفعال وقبول كل فرد، بين سلوك كل فرد والغايات الذي يضعها المجتمع لنفسه بصفتها ضرورية ـ تطابقا تسلّطيّا في حقل القانون الوضعي بالمعنى التقني للكلمة، وهو عفوي وحر (إتيقي بشكل حصري) في تلك المناطق التي لا يكون فيها «التسلّط» شأنًا خاصّا بالدولة ولكنّه يحدث بواسطة الرأي العام والمناخ الأخلاقي، إلخ. فالاستمرارية القانونية للمركز المنظّم ينبغي ألا تكون من النمط البيزنطي/النابليوني، نعني طبقا لشفرة مُدركة على أنها خالدة، وإنما من النمط الروماني/الأنغلوسكسوني ـ أي نمطا تتمثّل صفته الرئيسية في منهجه، ويكون واقعيا ويحافظ دائمًا على علاقة قرب من الحياة العينيّة في مسار نمو دائم. وهذه الاستمرارية العضوية تفترض أرشيفا جيدا، مرتّبا بشكل جيد وسهل الاستعمال، ويمكن أن تُراجع فيه كل العمليات القديمة وتوضع «موضع نقد». والتجليات الأكثر أهمية لهذا النشاط ليس على الأكثر «قرارات عضوية» بل مناشير تفسيرية وعقلية (تربوية).

يوجد خطر في التحوّل إلى نظام «بيروقراطي»، كما يحق القول. لكنّ كلّ استمرارية عضوية تعرض هذا الخطر الذي ينبغي مراقبته. وخطر الانقطاع والارتجال ما يزال قائما. **أورغن**، «النشرية» التي تقوم على ثلاث أقسام أساسية: ١. مقالات توجيهية؛ ٢. قرارات ومناشير؛ ٣. نقد الماضي، أي العودة المستمرة إلى الوراء انطلاقًا من الحاضر، بغاية الكشف عن الفروقات والخصوصيات، وتبريرها نقديا. [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢]

القيادة الواعية والعفوية

يمكن تعريف مصطلح «العفوية» بعبارات مختلفة، لأن الظاهرة التي تشير إليها متعددة الجوانب. لا بد من التأكيد على أن العفوية «البحتة» لا وجود لها في التاريخ: إنها ستصل إلى نفس الآلية «الصرفة». في «الحركة الأكثر عفوية» لا يمكن التحقق من عناصر «القيادة الواعية»، ولم تترك أي وثيقة موثوقة. يمكن القول إن العفوية سمة «تاريخ الطبقات التابعة»، وسمة أهم عناصرها الهامشية. فهي لم تحقق أي وعي للطبقة «بنفسها»، وبالتالي لم يكن لها أي أهمية ممكنة، ولم تكن أية قيمة في ترك أدلة الوثائقية فيها.

وعليه، توجد في مثل هذه الحركات عناصر متعددة من «القيادة الواعية»، لكن لا

أحد منها هو المسيطر أو يتجاوز مستوى «العلوم الشعبية» في شريحة اجتماعية معينة ـ أي «الحس السليم المشترك» أو المفهوم التقليدي للعالم[(٩٦)]. هذا بالضبط ما يقابله دي مان[(٩٧)] تجريبيًا للماركسية. لكنه لا يدرك (على ما يبدو) أنه يقع في موقف شخص ما يتبع وصف الفلكلور والسحر وما إلى ذلك، ويظهر أن هذه المفاهيم لها جذور تاريخية قوية ومتداخلة بعمق في علم النفس في شريحة شعبية معينة، ويعتقد أنه «تجاوز» العلم الحديث ـ مع اعتبار كل مقال صغير في المجلات العلمية والدوريات الشعبية «علمًا حديثًا». إنها حالة المسخ الفكري، إذ هناك أمثلة أخرى عنها وهم المعجبون بالفولكلور الذين يدعون الحفاظ عليها؛ وهناك «السحرة» المرتبطون بمايترلينك، ويعتقدون أنه من الضروري استعادة خيط الخيمياء والسحر الذي قطعه العنف، بحيث يمكن إعادة العلم إلى مسار أكثر خصوبة في الاكتشافات، إلخ. ومع ذلك، لدى De Man ميزة عرضية واحدة: فهو يوضح الحاجة إلى دراسة وتطوير عناصر علم النفس الشعبي، تاريخيا واجتماعيا، بشكل فعال (أي من أجل تحويلها، من خلال تثقيفها، إلى عقلية حديثة). لكن هذه الحاجة كانت ضمنية على الأقل (وربما تم ذكرها بوضوح) في عقيدة إيليتش [لينين] ـ وهو أمر يفتقده دي مان تمامًا. إن الحقيقة ا لتي تقول إن كل حركة «عفوية» تحتوي على عناصر بدائية من القيادة الواعية والانضباط، تظهر بشكل غير مباشر من خلال وجود اتجاهات ومجموعات ممن يمجدون العفوية منهجا. وهنا يجب التمييز بين عالم «الإيديولوجيا» الخالصة وبين «العمل العملي»، بين العلماء الذين يقولون إن العفوية هي «الطريقة» الجوهرية والموضوعية للعملية التاريخية، والمغامرين السياسيين الذين يجادلون بها كطريقة «سياسية».. بالنسبة إلى الحالة الأولى، إنها مسألة مفهوم خاطئ، بينما في ما يتعلق بالأخيرة، هناك تناقض فوري ومبتذل يخون أصله العملي الواضح ـ أي الرغبة الفورية في استبدال قيادة معينة بزعامة أخرى. حتى في حالة العلماء، الخطأ له أصل عملي، ولكنه ليس فوريًا كما في الحالة الأخيرة. احتوت سياسة النقاد الفرنسيين قبل الحرب على هذين العنصرين: كان هناك خطأ نظري وتناقض (كان هناك عنصر «سوريلياني»، وعناصر التنافس بين النزعة السياسية للنقابيين الفوضويين والتوجه السياسي عينه للاشتراكيين). ما يزال هذا الرفض للسياسة نتيجة أحداث ١٨٧١ الرهيبة

---

(٩٦) انظر مقدمة في «دراسة الفلسفة»، صص ٤١٩ ـ ٤٢٠ أدناه. وكذلك مقالات في القسم «عن التربية»، صص ١٢١ ـ ١٣٨.

(٩٧) انظر الهامش ٥٦، ص ٢٥٩.

في باريس: الاستمرار، مع أساليب جديدة ونظرية رائعة، من ثلاثين عامًا من السلبية (١٨٧٠ ـ ١٩٠٠) للطبقة العاملة الفرنسية. لم يكن النضال «الاقتصادي» البحت هو نكران الطبقة الحاكمة ـ بل على العكس. ويمكن قول الشيء نفسه عن الحركة الكاتالونية[٩٨]، التي على الرغم من أنها «لم ترض» الطبقة الحاكمة الإسبانية فقد فعلت ذلك لأنها عززت بشكل موضوعي الانفصال الجمهوري الكاتالوني، منتجة كتلة صناعية جماعية حقيقية ضد المالكين الأغنياء (لاتيفونديوس)، البورجوازية الصغيرة والجيش الملكي. واتُهمت حركة تورينو بأنها «عفوية» و«طوعية» أو برغسونية[٩٩]. وإذا تم تحليل هذا الاتهام المتناقض فإنه لا يشهد إلاّ على حقيقة أن القيادة الممنوحة للحركة كانت خلاقة وصحيحة. وأن هذه القيادة لم تكن «مجردة»؛ إذ أنها لم تكن تتألف من تكرار الصيغ العلمية أو النظرية ميكانيكيًا، كما أنها لم تخلط بين السياسة والعمل الحقيقي والافتراض النظري. وقد طبقت نفسها على رجال حقيقيين، تم تشكيلهم في علاقات تاريخية محددة، مع مشاعر محددة، وتوقعات، ومفاهيم متشظية للعالم، وما إلى ذلك، والتي كانت نتيجة لمجموعات «عفوية» لحالة معينة من إنتاج المواد مع التكتل «العرضي» داخلها من عناصر اجتماعية متباينة. لم يكن هذا العنصر من «العفوية» مهملاً بل أقل احتقارًا. تم تعليمه وتوجيهه وتطهيره من الملوثات الخارجية؛ كان الهدف هو جعله يتماشى مع النظرية الحديثة[١٠٠] ـ ولكن بطريقة حية وفعالة تاريخيًا. تحدث القادة أنفسهم عن «تلقائية» الحركة، وهذا صحيح. كان هذا التأكيد حافزًا، منشطًا، وأحد عناصر التوحيد في العمق. قبل كل شيء، نفت أن تكون الحركة تعسفية ومغامرة، وأكدت على ضرورتها التاريخية. لقد أعطى الجماهير وعيًا «نظريًا» بأن يكونوا مبدعين للقيم التاريخية والمؤسسية، ولأنهم مؤسسون لدولة ما. هذه الوحدة بين «العفوية» و«القيادة الواعية» أو «الانضباط» هي بالتحديد العمل السياسي الحقيقي لطبقات التابعين، بقدر ما هي سياسة جماهيرية وليست مجرد مغامرة من قبل جماعات تدعي أنها تمثل الجماهير.

عند هذه النقطة، يطرح سؤال نظري أساسي: هل يمكن للنظرية الحديثة أن تكون معارضة للمشاعر «العفوية» للجماهير؟ («عفوية» بمعنى أنها ليست نتيجة لأي نشاط

(٩٨) نعني الصراع النقابي في برشلونة بين عام ١٩١٦ وعام ١٩٢٣.

(٩٩) بالنسبة إلى تهمة تروتزي التي تكررت باستمرار، في كون غرامشي وأوردينه نووفو «برغسونين»، انظر الهامش ٢٨ من الصفحة ٤٣٩.

(١٠٠) نعني الماركسية.

تعليمي منظم من جانب مجموعة قيادية واعية، ولكنها تكونت من خلال تجربة يومية مضاءة بـ «الحس السليم المشترك»، أي المفهوم الشعبي التقليدي للعالم أي ما يسمى بشكل ضعيف «غريزة»، على الرغم من أنه أيضًا في الواقع عملية استحواذ تاريخية أولية بدائية). لا يمكن أن تكون معارضة لهم. هناك اختلاف «كمي» بين الاثنين، وليس اختلافا في الجودة. «تقليص» متبادل إذا جاز التعبير، وهو متقطع من واحد إلى الآخر والعكس بالعكس، يجب أن يكون ممكنًا. (أذكر أن عمانوئيل كنْط اعتقد أنه من المهم لنظرياته الفلسفية أن تتفق مع الحس السليم المشترك؛ نفس الموقف يمكن العثور عليه عند كروتشة. أذكر أيضًا تأكيد ماركس في **العائلة المقدسة** على أن الصيغ السياسية للثورة الفرنسية يمكن أن تنحرف إلى مبادئ الفلسفة الألمانية الكلاسيكية)[١٠١]. إن إهمال ما يسمى بالحركات «العفوية»، أي عدم منحها قيادة واعية أو رفعها إلى مستوى أعلى عن طريق إدخالها في السياسة، قد يكون له في الغالب عواقب وخيمة للغاية. يكاد يكون الحال دائمًا هو أن حركة «عفوية» من الطبقات الفرعية تصاحبها حركة رجعية من الجناح اليميني للطبقة المهيمنة، لأسباب متلازمة. فالأزمة الاقتصادية، على سبيل المثال، تولد استياءً من جهة الطبقات الفرعية وحركات الجماهير العفوية، وعلى المؤامرات الأخرى بين الجماعات الرجعية التي تستغل ضعف الهدف من الحكومة لمحاولة الانقلابات العسكرية. ومن بين الأسباب الفعّالة للانقلابات التي يجب شملها فشل المجموعات المسؤولة في إعطاء أي قيادة واعية للثورات العفوية أو جعلها عاملاً سياسيًا إيجابيًا. مثال ذلك صلاة الغروب الصقلية[١٠٢] والحجج بين المؤرخين حول ما إذا كانت هذه حركة عفوية أو مخططة مسبقا. من وجهة نظري، تم الجمع بين العنصرين في حالة الفاسبرز. من ناحية، الصعود العفوي للشعب الصقلي ضد حكامهم البروفنسيين الذي انتشر بسرعة كبيرة بحيث أعطى انطباعا بالتزامن وبالتالي من التركيز؛ وكان هذا الارتفاع نتيجة الاضطهاد الذي أصبح لا يطاق في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. من ناحية أخرى، كان هناك عنصر واع، من حيث الأهمية والفعالية، ونجاح مؤامرة جيوفاني دا بروسيدا مع

---

(١٠١) انظر الفصل الرابع.

(١٠٢) في ٣١ مارس/أذار عام ١٢٨٢، انتفض سكان باليرمو ضد حكومة تشارلز الأنجفيني. والاستيلاء على السلطة الذي صار صلاة غروب صقلية، ظهر سريعا عبر الجزيرة، وطُرد الفرنسيون في أقل من شهر. وأعطيت السلطة من بعد ذلك إلى فريديريك الأراغوني. كان التمرّد نتيجة مزيج بين عدم الرضا الشعبي وخطط العناصر ما بعد الأراغونية في صفوف النبلاء، من مثل جيوفاني بروتشيدا (١٢١٠ تقريبا ـ ١٢٨٢) الذي صار مستشار المملكة عقب نجاح الانتفاضة.

أراغون. هناك أمثلة أخرى يمكن استخلاصها من جميع الثورات السابقة التي كانت توجد فيها عدة فئات تابعة، مع ترتيب هرمي يحدده الوضع الاقتصادي والتجانس الداخلي. إن الحركات «العفوية» للطبقات الشعبية الأوسع تجعل من الممكن الوصول إلى السلطة من الطبقة الفرعية الأكثر تقدمية نتيجة للضعف الموضوعي للدولة. هذا لا يزال مثالاً «تقدميًا». لكن في العالم الحديث، الأمثلة المتراجعة أكثر تكرارًا.

توجد وجهة نظر تاريخية سياسية أكاديمية ترى أنها حقيقية وجديرة بالاهتمام فقط مثل حركات التمرد هذه وهي كذلك واعية بالكامل، أي الحركات التي تحكمها خطط لأحدث التفاصيل أو تماشيًا مع نظرية مجردة (التي تصل إلى الشيء نفسه). لكن الواقع ينتج ثروة من أكثر الأخلاط غرابة. والأمر متروك للمنظّر لكشف هذه الحقائق من أجل اكتشاف دليل جديد على نظريته، «لترجمة» عناصر الحياة التاريخية إلى اللغة النظرية. إنها ليست حقيقة يجب توقّع توافقها مع المخطط المجرد. هذا لن يحدث أبدًا، وبالتالي فإن هذا المفهوم ليس سوى تعبير عن السلبية. (كان ليوناردو قادرًا على تمييز العدد في جميع مظاهر الحياة الكونية، حتى عندما كانت العيون الدنيوية ترى المكفوفين فقط فرصة والفوضى عمياء.) [١٩٣٠]

ضد البيزنطية

يمكن تسمية «النزعة البيزنطية» أو «السكولاستية» المنحى الرجعي لمعالجة ما يسمى الأسئلة النظرية كما لو كانت لديها قيمة في حد ذاتها، بغض النظر عن أي ممارسة محددة. مثال نموذجي على البيزنطية كان ما يطلق عليه «أطروحات روما»(١٠٣)، حيث تم تطبيق نوع من المنهج الرياضي على كل قضية، كما في الاقتصاد البحت. تكمن المشكلة فيما إذا كانت الحقيقة النظرية، التي يتفق اكتشافها

---

(١٠٣) «أطروحات روما كانت الوثيقة السياسية الأساسية خلال السنوات الأولى للحزب الشيوعي الإيطالي. ومرت عبر كونغرس روما في ٢٠ مارس/أذار ١٩٢٢ (المجلس التأسيسي في يناير/كانون الثاني ١٩٢١، مباشرة عقب الانفصال عن الحزب الاشتراكي الإيطالي، كان ببساطة برهنة وتعاطيا مع المشاكل التنظيمية)، واحتوت على أطروحات تتعلّق بالتكتيك الذي رتبه بورديغا وتيراسيني ـ ولهذا يُحال عليها على أنها «أطروحات روما» ـ بشأن المسألة الزراعية من طرف سانّا وغراتسيادي، وحول النقابات العمالية من طرف غرامشي وتاسكا. وبحسب منظور أطروحات التكتيك لبورديغا، فإن الخطر الأكبر نُظر إليه على أنه حلّ اجتماعي ديمقراطي لأزمة الدولة الإيطالية. وظاهرة الفاشية (الاستيلاء على روما هو ما ينبغي أن يحدث خلال ستة أشهر، وكانت الفرق الفاشية نشطة طيلة ما يقارب العامين) نُظر إليها على أنها نمو عضوي للنظام البرلماني البورجوازي. وكان ينبغي محاربتها، ولكنْ بواسطة أقلّ ما يمكن من الوسائل الضرورية لتطويقها ـ فلم يتعلّق الأمر بتحويلها إلى عدوّ=

مع ممارسة محددة، يمكن تعميمها واعتبارها عالمية بالنسبة إلى الحقبة التاريخية. يتكون الدليل على عالميتها بدقة. ١. في تحولها إلى معرفة أفضل للواقع الملموس لحالة مختلفة عن تلك التي اكتشفت فيها (وهذا هو المقياس الرئيسي لخصائصها)؛ ٢. عندما حفز وساعد هذا على فهم أفضل لواقع ملموس، في قدرته على دمج نفسه في هذا الواقع نفسه كما لو كان في الأصل تعبيرًا عن ذلك. وفي هذا التأسيس، تكمن عالميتها الحقيقية، وليس ببساطة في تماسكها المنطقي أو الرسمي، أو في كونها أداة جدلية مفيدة لإرباك العدو. باختصار، المبدأ الذي يجب أن يسيطر هو أن الأفكار لا تولد من أفكار أخرى، ولا الفلسفات من فلسفات الأخرى؛ إنها تعبير متجدد باستمرار عن التطور التاريخي الحقيقي. وحدة التاريخ (ما يسميه المثاليون وحدة الروح) ليس افتراضًا مسبقًا، ولكن عملية متطورة باستمرار. تحدد الهوية في الواقع الملموس هوية الفكر وليس العكس. ويمكن أيضًا استنتاج أن كل حقيقة، حتى لو كانت عالمية، وحتى إذا كان يمكن التعبير عنها من خلال صيغة مجردة من نوع رياضي (من أجل المنظرين)، تدين بفعاليتها في التعبير عنها باللغة المناسبة لمواقف محددة. إذا لم يكن بالإمكان التعبير عنها بمثل هذه الشروط المحددة، فهي تجريد بيزنطي ومدرسي جيد فقط لممارسي العبارة تلاعبا بها. [١٩٣٢]

العامل الجمعي

في تقرير نقدي لأحداث ما بعد الحرب، والمحاولات الدستورية (العضوية)

=رئيسي. وحينما أخذ الكومنترن في الاعتبار هذه الأطروحات، اقترح تروتسكي ورادك أنّه يتعيّن رفضها ببساطة ـ كان ذلك قبيل الكونغرس في حد ذاته. وكانت قد عرضت على الكونغرس في نهاية المطاف على أنها مساهمة في الإعداد للمؤتمر العالمي الرابع للكومنترن الذي تحدد لشهر ديسمبر/ كانون الأول، وعلى هذا النحو كان المقصود هو اجتناب كسر نظام الكومنترن. وخلال المؤتمر، هوجمت هذه الأطروحات من طرف ممثلي الكومنترن، وبخاصة كالاروف الذي انتقد بشدّة رفضها لشعار الجبهة الموحدة. ووقع الدفاع عنها لا من طرف بورديغا وتيراسيني وحسب، ولكن كذلك من طرف غرامشي الذي تحدث عن خاصية «المزارع» في الحزب الاشتراكي الإيطالي وعبّر عن خوفه من أن تقود الجبهة الموحدة إلى نقل الحزب الثوري إلى سياق زراعي. وكان لخطاب كولاروف أثراملحوظ على المؤتمرين، واستثار ظهور معارضة الأقلية، تحت قيادة تاسكا على وجه التحديد. وبدا أنّ واحدا من الأسباب الأساسية لدعم غرامشي المستمر لقيادة بورديغا في تلك الفترة، كان نتيجة تخوفه من أن يؤدي عزل بورديغا إلى تعويضه من طرف تاسكا واليمين. وحول هذا انظر المقدمة العامة. ولم يكن تعويض أطروحات روما إلاّ في مؤتمر ليون بواسطة صياغة شبيهة ـ أطروحات ليون.

للهروب من حالة الفوضى السائدة وتشتيت القوات، يظهر كيف أن حركة تثمين المصنع على النقيض من (أو بالأحرى بشكل مستقل عن) التنظيم الحرفي[١٠٤] تتطابق تمامًا مع تحليل كيفية تطوير نظام المصانع في المجلد الأول من **نقد الاقتصاد السياسي**[١٠٥]. إن التقسيم المتزايد للعمل يحد بشكل موضوعي من موقف عامل المصانع إلى حركات تفاصيل «تحليلية» بشكل متزايد، حتى أن تعقيد العمل الجماعي يمر عبر فهم العامل الفردي؛ في وعي الأخير، يتم تخفيض مساهمته الخاصة إلى النقطة حيث تبدو قابلة للاستبدال بسهولة في أي لحظة. وفي الوقت نفسه، يعطي العمل المنسق والمنظم بشكل جيد إنتاجية «اجتماعية» أفضل، بحيث يجب أن ترى قوة العمل الكاملة لمصنع ما نفسها على أنها «عامل جمعي». كانت هذه هي مباني حركة المصانع، والتي تهدف إلى تقديم «ذاتية» يتم تقديمها «بشكل موضوعي». ماذا يعني الموضوعي في هذه الحالة؟ بالنسبة إلى العامل الفردي، يعتبر التقاطع بين متطلبات التطوير التقني ومصالح الطبقة الحاكمة «موضوعيا». لكن هذا التقاطع، وهذه الوحدة بين التطور التقني ومصالح الطبقة الحاكمة ليست سوى مرحلة تاريخية من التطور الصناعي، ويجب أن ينظر إليها على أنها مؤقتة. ويمكن حل الرابطة؛ ويمكن تصور المتطلبات الفنية بشكل ملموس، وليس فقط بشكل منفصل عن مصالح الطبقة الحاكمة، ولكن فيما يتعلق بمصالح الطبقة التي لا تزال تابعة. والدليل القاطع على أن مثل هذا «التقسيم» والتوليفة الجديدة ناضجة من الناحية التاريخية يتشكل من حقيقة أن هذه العملية مفهومة من قبل الطبقة التابعة ـ والتي لم تعد لهذا السبب على وجه التحديد، أو على الأقل في طريقها إلى الظهور من موقعها الثانوي. يدرك «العامل الجمعي» أن هذا هو ما هو عليه، وليس فقط في كل مصنع على حدة ولكن في المجالات الأوسع للتقسيم الوطني والدولي للعمل. إنه بالضبط موجود في الكائنات الحية التي تمثل المصنع كمنتج للأشياء الحقيقية وليس للربح أنه يعطي مظهرا سياسيا خارجيا للوعي الذي اكتسبه. [١٩٣٢]

---

(١٠٤) نعني حركة مجلس المصانع التي نشطتها أوردينه نووفو.

(١٠٥) رأس المال (المجلد الأول، الفصلان XIV وXV)

في سلسلة كاملة من القضايا ـ أي القضايا الناشئة في كل من إعادة بناء التاريخ الماضي والتحليل التاريخي ـ السياسي للحاضر ـ لا يؤخذ في الحسبان العامل التالي: أنه يجب التمييز بين الأعمال ومنظمات «المتطوعين»[106] عن جملة الإجراءات والمؤسسات الخاصة بالكتل الاجتماعية المتجانسة، والحكم عليها من خلال معايير مختلفة. (من الواضح أنه لا ينبغي اعتبار «المتطوعين» نخبة عندما يكون هذا تعبيرًا عضويًا عن الكتلة الاجتماعية، بل بالأحرى أولئك الذين فصلوا أنفسهم عن الجماهير بمبادرة فردية تعسفية، والذين غالبًا ما يعارضون هذه الكتلة أو أنهم محايدون فيما يتعلق بها.

هذا العامل مهم بشكل خاص في حالة إيطاليا: ١. بسبب التسييس التقليدي وسلبية الجماهير الشعبية الكبيرة؛ فالسهولة النسبية التي يتم بها «تجنيد المتطوعين» هي رد فعل طبيعي لهذه الظواهر؛ ٢. بسبب التركيبة الاجتماعية لإيطاليا، وإحدى سماتها الكمية غير الصحية من البرجوازية المتوسطة والريفية الصغيرة التي تنتج عددًا

---

(١٠٦) الفكرة القائلة إن التاريخ الإيطالي الحديث كان خلقا للـ«متطوعين»، هو غرض فاشي بامتياز. في الماضي والحاضر، ص ٢٦٣، يستشهد غرامشي بالمندوب الفاشي بالبو: «التشكيلات الأصلية للتاريخ والحضارة الإيطاليين، من اليوم الذي استفاقت فيه الدولة من جديد من سباتها اللائكي إلى اليوم، تعود إلى العمل التطوعي في صفوف الشباب. الرعاع المقدس لغاريبالدي، والعملية البطولية لعام ١٩١٥، والأزياء السوداء للثورة الفاشية كانت قد منحت لإيطاليا وحدة وقوّة، وجمعت الشعب المشتت في أمة واحدة». ويُعلّق غرامشي: «الإقرار بكون إيطاليا الحديثة كانت تتسم بالعمل التطوعي هو أمر صحيح (أمكن للكومندوس أثناء الحرب أن يُضاف إلى القائمة)، لكن ينبغي التأكيد على أن هذا العمل التطوّعي، على الرغم من استحقاقه التاريخي الذي لا يمكن إنكاره، كان بديلا عن التدخل الشعبي، وبهذا المعنى فهو حل للقيام بتنازل مع الجماهير السلبية للأمة. العمل التطوعي والسلبية يتحركان معا أكثر مما وقع التفكير فيه. فالحل الذي يُدمج العمل التطوعي هو حل نفوذ، من أقصاه إلى أدناه، وصار شرعيا بشكل رسمي بواسطة الإجماع، حيث كان بفضل العناصر 'الأفضل.' لكن في بناء تاريخ دائم، لا تكون العناصر الأفضل وحدها كافية». وفي تعليق مواز آخر حول الفاشية، في سياق ملاحظة تتعلق بتأويلات متنوعة للنهضة الإيطالية (عصر النهضة، ص ٦٠)، يحيل غرامشي على كون «الاندماج العضوي للجماهير الوطنية الشعبية في صلب الدولة هو ما وقع تعويضه بعدد منتقى من 'المتطوعين' من داخل الأمة وقد وقع تصوّره على نحو مجرد. لا أحد كان قد استنتج أن المشكل تحديدا الذي طرحه ماكيافلّي حينما أعلن عن ضرورة استبدال المرتزقة غير المستحقين بميليشيا وطنية لا يمكن حلّه إلاّ حينما عقبه 'العمل التطوعي' من طرف العمل الجماهيري 'الوطني ـ الشعبي'، بما أن التطوع هو حل وسط ومناسب كما هو كذلك خطير خطورة ظاهرة الارتزاق».

كبيرًا من المثقفين المستائين ـ وبالتالي «المتطوعين» الجاهزين لأي مؤسسة (حتى الأكثر غرابة) والتي تكون مدمرة بشكل غامض (إلى اليمين أو إلى اليسار)؛ ٣ ـ بسبب كتلة العمال المأجورين في الأرياف واللومبنبروليتاريا أي ما تعرف بـ(دون، أو تحت البروليتاريا) ـ التي يطلق عليها في إيطاليا اسمًا بديعًا وهو «التجويع حتى الموت»[١٠٧]. عندما يحلل المرء الأحزاب السياسية الإيطالية، يمكن أن يرى أنها كانت دائمًا أحزاب «المتطوعين»، وبمعنى محدد من طبقات أقل قيمة وغير مصنّفة déclassés؛ لم يسبق لها أبدًا أو لم تمثّل أبدًا الكتل الاجتماعية المتجانسة. كان أحد الاستثناءات هو اليمين التاريخي الكافوري، وهذا ما شكل تفوقه العضوي والدائم على ما يسمى بحزب العمل لماتسيني وغاريبالدي[١٠٨]. وكان هذا الأخير نموذجًا للأحزاب «الجماهيرية» اللاحقة في إيطاليا ـ التي لم تكن أحزابًا جماهيرية على الإطلاق (بمعنى أنها لم تنظم فئات اجتماعية متجانسة)، ولكن المعادل السياسي لفرق الغجر أو البدو الرحل. هناك تحليل فقط (وهذا غير دقيق وهلامي، مكتوب فقط من وجهة نظر «إحصائية ـ اجتماعية»)؛ إنه موجود في مقالة روبرتو ميشيل «البروليتاريا والبرجوازية في الحركة الاشتراكية الإيطالية، تورين، بوكا ١٩٠٨.

كان موقف غوتليب[١٠٩] مشابهًا تمامًا لموقف حزب العمل، أي من نوع الغجر أو البدو. كان اهتمامه في النقابات سطحيا للغاية، وجدليا في الأصل لا منهجيا، وليس عضويا ومتماسكا، وليس موجها نحو التجانس الاجتماعي ولكنه أبوي وشكلي.

يجب التمييز بين نوعين من النزعة التطوعية أو نزعة غاريبالدي. من ناحية، هناك ما يرتبط نظريًا بتاريخ النشاط السياسي، ويفاخر بنفسه بعبارة هي بكل بساطة ووضوح تحويل لغة الفرد الخارق إلى مجموعة من «السوبرمانات ـ رجالا خارقين» (الاحتفال بالنشاط الأقليات على هذا النحو، وما إلى ذلك). من ناحية أخرى، هناك طواعية أو غاريبالدي تعتبر بمثابة اللحظة الأولية لفترة عضوية يجب إعدادها وتطويرها؛ فترة

(١٠٧) عن مفهوم «التجويع حتى الموت» انظر الهامش المعنون «المنقلب»، ص ٣٧٣ ـ أسفله.

(١٠٨) بشأن اليمين الكافوري أو حزب العمل، انظر «مشكل القيادة السياسية في تكوين الأمة ونموها والدولة الإيطالية الحديثة»، صص ١٥١ ـ ١٨٦ أدناه.

(١٠٩) يُترجم حرفيا بغوتليب= أمادو [بورديغا]. حول تحليل غرامشي لبورديغا، انظر المقدمة العامة. التعيين الغريب لبورديغا بكونها «غجريا» يُمكن أن يؤخذ بمعنى كون غرامشي نظر إلى تصوّر بورديغا للحزب على أنه لا يحتوي على علاقة عضوية مع البروليتاريا، وإنما جعله ضربا من التنظيم «التطوعي»، لا صلة له بأية طبقة.

ستشارك فيها الجماعة العضوية، ككتلة اجتماعية، مشاركة كاملة. «الطلائع» من دون جيوش لدعمهم، «الكوماندوس» من دون مشاة أو مدفعية، هذه هي أيضًا عمليات تبديل من لغة البطولة الخطابية ـ على الرغم من أن الطلائع والكوماندوس كأشياء خاصة داخل الكائنات المعقدة والعادية هي شيء آخر تمامًا. والتمييز نفسه بين مفهوم النخب الفكرية المفصولين عن الجماهير، وبين المفكرين الذين يدركون ارتباطهم بجماعة شعبية وطنية. في الواقع، يمكن للمرء أن يناضل ضد الانحطاطات المذكورة أعلاه، والبطولات الخاطئة والارستقراطية الزائفة، ويحفز على تكوين الكتل الاجتماعية المتجانسة، التي ستولد مفكريها، وطليعتها الخاصة. والذين بدورهم سوف يتفاعلون مع تلك الكتل من أجل تطويرها، وليس فقط من أجل إدامة هيمنتها الغجرية. أيضًا كانت بوهيمية باريس الرومانسية من الناحية الفكرية منبع العديد من أنماط الفكر المعاصرة التي تبدو وكأنها تستخف ببوهيمية هؤلاء. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤]

٢

الدولة والمجتمع المدني

مقدمة

يتضمن هذا القسم بعض الملاحظات الأساسية في فهم الفكر السياسي لغرامشي. إنها ملاحظات تعالج نظرية الفاشية، الاستراتيجية الثورية المناسبة للغرب (أو في الحقبة التي كان يكتب فيها غرامشي ـ انظر أسفله)، ونظرية الدولة. وقد يكون أفضل سبيل لتناول هذه القضايا، من خلال ثلاثة مفاهيم مترابطة هي: القيصرية، وحرب المواقع، والمجتمع المدني. إن مفهوم «القيصرية» عند غرامشي لا يشير إلى الفاشية، ولكن يمكن أن يكون له تطبيق أوسع ـ على سبيل المثال يشير إلى الحكومة القومية البريطانية عام ١٩٣١، وما إلى ذلك؛ وبالتالي فهو لا يتطابق مع مفهوم ماركس عن «البونابرتية»، على الرغم من أنه مرتبط بشكل واضح به.

تمثل «القيصرية» حلاً وسطًا بين قوتين اجتماعيتين «أساسيتين»، ولكن ١ ـ «المشكلة هي معرفة أيهما له الغلبة في دياليكتيك 'الثورة/استعادة النظام القديم...'، الثورة أم استعادة النظام القديم» و٢. «سوف نرتكب خطأ منهجيا إذا اعتقدنا أن القيصرية... كظاهرة تاريخية جديدة ترجع برمتها إلى التوازن بين القوى «الأساسية». فلا بد أيضًا أن ندرس التفاعل في العلاقات بين الجماعات الرئيسية... بين الطبقات الأساسية، والقوى الاحتياطية التي تقودها وتخضع لنفوذها المهيمن». وهكذا، في حالة النظام الفاشي في إيطاليا بالتحديد، فإن المشكلة، في نظر غرامشي، هي ١. تحليل «الثورة السلبية» التي ربما تمثلها الفاشية، و٢. تحليل خصوصية القوى الاجتماعية التي أنتجت ذلك. أي رفضا مطلقا للمعادلة الساذجة: الفاشية = الرأسمالية.

لقد حاول غرامشي أن يربط في ملاحظته المعنوية «مفهوم الثورة السلبية» (صص

٢٠٣ ـ ٢١١)، بين مفهوم «الثورة السلبية» ومفهوم «حرب المواقع». وترجع صعوبة هذا المفهوم الأخير، إلى أن غرامشي كان يستخدمه بمعنيين متضاربين إلى حد ما: فأحيانًا تكون «حرب المواقع» الشكل الوحيد الممكن للنضال السياسي في فترات الاستقرار النسبي للتوازن بين الطبقات، أي عندما يكون الهجوم المباشر أو حرب المناورة مستحيلا. وعن هذه الفترات يطرح غرامشي السؤال الآتي: هل هناك تطابق مطلق بين مفهوم حرب المواقع ومفهوم الثورة السلبية؟ أو على الأقل هل توجد أو يتصور أن توجد مرحلة تاريخية كاملة، ينبغي أن يعتبرا فيها مفهومًا واحدًا ـ عندما نصل إلى النقطة التي تتحول فيها حرب المواقع الثابتة مرة أخرى إلى حرب مناورة؟» والآن، من الواضح أنه في لحظة معينة من التطور التاريخي، سوف تحل حرب المناورة محل حرب المواقع، وعندئذ يمكن مرة أخرى، شن «هجمات مباشرة» على الدولة. ومع ذلك، نجده في «النضال السياسي والحرب العسكرية» (صص ٣٢٧ ـ ٣٣٦) يربط حرب المواقع بالغرب، حيث يوجد توازن سليم بين الدولة والمجتمع المدني، على خلاف الشرق (روسيا)، حيث تكون المناورة هي الملائمة. ولا نجد توافقا بين هذين المفهومين لـ«حرب المواقع» إلاّ في فقرة وحيدة، ومع كثير من التحفظات، وهي الفقرة التي يرى فيها غرامشي أن في الغرب مجتمعا مدنيا يقاوم، أي لا بد من التغلب على مقاومته، قبل شن الهجوم المباشر على الدولة. ويمكن بالطبع، أن ننسب هذه الفكرة إلى أطروحته الواردة في «قضايا القيادة السياسية...». سالفة الذكر حيث يقول: «يمكن لجماعة سياسية أن تمارس «القيادة» (أي أن تصبح مهيمنة) بل ينبغي أن تكون قد مارستها بالفعل قبل أن تظفر بسلطة الحكم (وهذا في الحقيقة هو أحد الشروط الرئيسية لكسب مثل هذه السلطة)».

من الواضح أن هذه الأطروحة تحتمل تأويلات إصلاحية، تنطوي على التقليل من شأن الدولة في استراتيجية الثورة. غير أنه ليس هناك ما يبرر نسبة مثل هذا الوهم إلى غرامشي بالذات. فاهتمامه أكثر من أي مفكر ماركسي ثوري عظيم آخر بمجال «المجتمع المدني» و«الهيمنة أو القيادة»، لا يمكن أن يكون دليلا على إهمال لحظة المجتمع السياسي أي لحظة القوة. بل بالعكس، فسجله كله يدل على أن هذا غير صحيح، وأن شغله الشاغل هو تجنب الفصل غير الجدلي بين الجانب الأخلاقي ـ السياسي في علم السياسة أو في نظرية الهيمنة/القيادة، أي جانب القبول/الرضا، و«جانب القوة والاقتصاد». غير أن غرامشي لم ينجح في الحقيقة في التوصل إلى مفهوم واحد مرض لـ«المجتمع المدني» أو لـ«الدولة». وليس هذا المكان المناسب لمحاولة مناقشة نظريته في الدولة (ويمكن للمهتمين بالموضوع أن يطلعوا على

الأخص على الحوار الهام بين نوربرتو وجاك تكسييه في: **غرامشي والثقافة المعاصرة** (*Gramsci e la cultura contemporena* Ed.Riuniti,1969). ومع ذلك لا بد من إشارة موجزة إلى محاولاته المختلفة لصياغة وجهة نظره.

في المقطع المشار إليه أعلاه، المجتمع المدني يقاوم **قبل** وقوع الهجوم المباشر على الدولة. ومع ذلك، نجد غرامشي يصف الدولة في الغرب، في إحدى مذكراته المجمعة تحت عنوان «النضال السياسي والحرب العسكرية»، بأنها أشبه بـ«خندق» تنتصب وراءه شبكة قوية من الحصون والمتاريس، وهو بالتحديد عكس الوصف السابق. وفي موضع آخر، يعرف الدولة بأنها توازن بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. وهو في موضع آخر، يعرف الدولة بأنها «المجتمع السياسي + المجتمع المدني»، ثم يعود مرة أخرى فيعرفها بأنها توازن بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. غير أننا نجده يؤكد في فقرة أخرى، على «أن المجتمع المدني والدولة هما في الواقع الملموس شيء واحد».

يوافقُ هذا التباين في مفهوم غرامشي للدولة تباينا مماثلا في مفهومه عن المجتمع المدني (أنظر الهامش: ٤، ص١٤٨ والهامش ٥، ص١٥٠ والهامش ٤٩ ص١٧٥ في الموضع عينه، والهامش ٧١، ص ٢٦٨). في **الماضي والحاضر**، ص ٢٦٢، كتب غرامشي: «ينبغي التمييز بين المجتمع المدني كما تصوره هيغل وكما نستخدمه في هذه الهوامش (أي بمعنى الهيمنة السياسية والثقافية لفئة اجتماعية على المجتمع كله، باعتبارها المضمون الأخلاقي للدولة) من جهة، وبين المجتمع المدني كما يتصوره الكاثوليك، فهو عندهم المجتمع السياسي للدولة، الذي يقابله مجتمع الأسرة ومجتمع الكنيسة». وعند استخدام مفهوم المجتمع المدني بالمعنى «الهيغلي»، توضع الدولة/المجتمع السياسي في مقابل المجتمع المدني باعتبارهما لحظتين في البنية الفوقية، بل يشمل المجتمع المدني في فلسفة الحق لهيغل العلاقات الاقتصادية. وهذا هو المعنى الذي استخدم به ماركس هذا المصطلح في **المسألة اليهودية** مثلا. وغرامشي أيضا، يستخدمه أحيانًا بهذا المعنى، وعلى سبيل المثال في ملاحظة حول كتاب **المادية التاريخية وفلسفة بنيدتو كروتشه** صص ٢٦٦ ـ ٢٧٦ التي يقول فيها: «إن لكل تشكيل اجتماعي إنسانه الاقتصادي، أي نشاطه الاقتصادي الخاص به. والقول إن فكرة الإنسان الاقتصادي ليس لها قيمة علمية، إنما يعني القول بأن البنية الاقتصادية والسلوك الملائم لها قد تغيرا تغيّرًا جذريا، أي أنها تغيرت لدرجة أنه يتعين أيضا، أن يتغير السلوك الاقتصادي ليلائم البنية الاقتصادية الجديدة. وهنا بالتحديد، يكمن الخلاف، وهو ليس خلافا موضوعيا وعلميا، بقدر ما هو خلاف

سياسي. فماذا يعني ـ على أي حال ـ التسليم علميا بأن البنية الاقتصادية قد تغيرت، وأن السلوك الاقتصادي لا بد أن يتغير ليتلاءم مع البنية الجديدة؟ إنه سيكون حافزًا سياسيًا، لا أكثر. وبين البنية الاقتصادية والدولة بتشريعاتها وقهرها، ينتصب المجتمع المدني الذي لا بد أن يتغير في الواقع الملموس لا في التقنيات والكتب العلمية. والدولة هي أداة تكييف المجتمع المدني ليلائم البنية الاقتصادية. ولكن، لا بد أن تكون الدولة «راغبة ومستعدة» أن تفعل ذلك، أي لا بد أن يكون ممثلو التغيير الذي حدث في البنية الاقتصادية مسيطرين على الدولة. أما أن نتوقع أن المجتمع المدني سوف يتكيف مع البنية الجديدة نتيجة للدعاية والإقناع، أو أن **الإنسان الاقتصادي** القديم سوف يختفي قبل أن يدفن مع كل ما يستحقه من التكريم، فليس إلاّ نوعا من الخطابة التي تستخدم لغة الاقتصاد، وشكلاً جديدًا من الوعظ الأخلاقي الاقتصادي الفارغ الذي لا طائل من ورائه. المجتمع المدني هنا، مرادف لـ «أسلوب السلوك الاقتصادي».

ملاحظات حول جوانب معينة من بنية الأحزاب السياسية في فترات الأزمة العضوية

في لحظة بعينها من حياتها التاريخية، تصبح الطبقات الاجتماعية منفصلة عن أحزابها التقليدية. وبعبارة أخرى، فإن الأحزاب التقليدية في هذا الشكل التنظيمي المعين، مع البشر الذين يشكلونها على وجه الخصوص، ويمثلونها، ويقودونها، لم يعودوا معترفا بهم من طرف طبقتهم (أو شق من الطبقة)، على أنّهم من يعبرون عنها. عندما تحدث مثل هذه الأزمات، فإن الوضع يصبح حرجا، لأن المجال مفتوح للحلول العنيفة، لأنشطة قوات غير معروفة، ويمثلها «رجال المصير» الذين يتمتعون بشخصيات كاريزمية مؤثرة.

ينتقل صدى حالات النزاع هذه بين «الممثَلين والممثِلين»، من ساحة الأحزاب (التنظيمات الحزبية بمعناها الدقيق، وميدان الانتخابات البرلمانية، والتنظيم الصحفي) إلى جهاز الدولة كله، معززة القوة النسبية للبيروقراطية (المدنية والعسكرية)، ودوائر المال العليا، والكنيسة، وبصفة عامة، كل الهيئات المستقلة نسبيا عن تقلبات الرأي العام. ولكن كيف نشأت أولا هذه الأوضاع؟ تختلف العملية من بلد إلى آخر، وإن كان مضمونها واحدا. وهو أزمة هيمنة الطبقة الحاكمة التي تحدث إما بسبب فشلها في مشروع سياسي كبير (الحرب مثلا)، أو لأن جماهير غفيرة (وخاصة من الفلاحين ومثقفي البرجوازية الصغيرة) قد انتقلت فجأة من حالة السلبية السياسية إلى نوع من النشاط، طارحة مطالبها، وهي على الرغم من كونها غير محكمة الصياغة، إلاّ أنها

في مجموعها تغذي الثورة. عندئذ نكون بصدد «أزمة نفوذ»[1]: إنها بالتحديد أزمة هيمنة أو أزمة عامة للدولة.

وتخلق هذه الأزمة، في الأجل القصير، أوضاعًا خطيرة، لعدم قدرة شرائح السكان المختلفة على تحديد توجهها، وإعادة تنظيم صفوفها بنفس السرعة. أما الطبقة الحاكمة التقليدية التي تمتلك كوادر كثيرة مدربة، تغير الرجال والبرامج بسرعة أكبر مما تنجزه الطبقات التابعة المحكومة، وتستعيد زمام الأمور التي كانت تفلت من قبضتها. وربما تقدم تنازلات، وتعرض نفسها لمستقبل غير مضمون بتقديم الوعود المضللة، ولكنها تحتفظ بالسلطة وتعزز أركانها إلى حين، وتستخدمها في سحق عدوها، وتشتيت كوادره الرئيسية التي لا يمكن أن تكون كبيرة العدد أو عالية التدريب. إن انتقال جيوش أحزاب كثيرة متباينة بأعداد كبيرة تحت لواء حزب واحد يمثّل على نحو أفضل حاجيات الطبقة برمتها، والتفاهم تحت رايته، هي ظاهرة أساسية وطبيعية حتى وإن كان إيقاعها سريعا جدًّا، خاطفا كالبرق، إذا تمت مقارنته بفترات الهدوء. إنها تمثل اندماج طبقة بكاملها تحت قيادة واحدة قادرة على حل مشكلة من مشاكل وجودها، وإنقاذها من خطر كبير. وحينما لا تجد الأزمة هذا الحل العضوي، ويكون الزعيم الكاريزمي هو الحل، فإن هذا يعني وجود توازن جامد (ربما تتباين عوامله، ولكن العامل الحاسم من بينها يكون عدم نضج القوى التقدمية، وهو ما يعني أنه ليست هناك فئة سواء كانت محافظة أو تقدمية قادرة على تحقيق النصر، وحتى الفئة المحافظة بحاجة إلى سيد [١٩٣٢ ـ ١٩٣٤، الإصدار الأول. ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢] انظر **برومير لويس بونابرت الثامن عشر**. ويتصل هذا النوع من الظواهر بواحدة من أهم قضايا الحزب السياسي، أي قدرة الحزب على مقاومة قوة العادة والميل إلى أن يتحول إلى مومياء وأن يصبح شيئًا باليا. فالأحزاب تنشأ وتتشكل كتنظيمات لكي تؤثر في الوضع القائم في لحظات تاريخية حاسمة بالنسبة إلى طبقتها. ولكنها ليست قادرة دائمًا على التكيف مع المهام الجديدة، والعهود الجديدة أو مسار تطور مجمل علاقات القوى (وبالتالي المركز النسبي لطبقتها) في البلد موضوع البحث، وفي الميدان الدولي. ولا بد من التمييز في تحليل تطور الأحزاب بين فئتها الاجتماعية وجماهير أعضائها وبيروقراطيتها وأركانها العامة. وتصبح بيروقراطيتها أكثر القوى محافظة وغباء إذا ما تحولت إلى كيان يعتمد على نفسه ويشعر باستقلاله عن الأغلبية الساحقة، فإن الحزب يصبح شيئًا باليا وفي لحظات الأزمات الحادة، يفرغ

(١) انظر «موجة المادية» و«أزمة النفوذ»، ص ٣٧٢.

من مضمونه الاجتماعي ويتخلف، ويُترك معلقا في الهواء. ويعرف المرء ماذا حدث لعدد من الأحزاب الألمانية نتيجة لتوسع الهتلرية. وتمثل الأحزاب الفرنسية حقلا خصبا لمثل هذا البحث: لقد تحولت جميعها إلى مومياوات، عفا عليها الزمن. قد تصبح أزمتها أشد مأساوية حتى من أزمة الأحزاب الألمانية، فهي لا تزال تردد المصطلحات البالية التي تحفل بها الوثائق السياسية التاريخية لمختلف مراحل التاريخ الفرنسي. [١٩٣٢ ـ ١٩٣٤، الإصدار الأول ١٩٣٠ ـ ١٩٣١]

وعند تحليل مثل هذه الظاهرة، يهمل الناس عادة إعطاء دور لعنصر البيروقراطية المدنية والعسكرية، فضلاً عن أنهم ينسون أن مثل هذا التحليل ينبغي ألا يقتصر على العناصر العسكرية والمدنية الحالية، بل ينبغي أن يتضمن أيضًا تلك الشريحة الاجتماعية من البنية القومية التي تجند هذه العناصر في صفوفها. فيمكن أن يكون لحركة سياسية طبيعة عسكرية حتى حينما لا يشارك فيها الجيش ذاته على نحو صريح. وقد يكون من الأفضل في أوضاع بعينها ألا يظهر ولا يتجاوز حدود الدستور، وألا تدخل السياسة في صفوفه كما يقول المثل، حتى يمكن المحافظة على الانسجام بين ضباطه وجنوده ومراتبه الأخرى، استنادًا إلى حياده الظاهري وإلى أنه يعلو على الأحزاب. غير أن الجيش، أي هيمنة الأركان العامة والضباط، هو الذي يقرر الوضع الجديد، ويسيطر عليه، فليس صحيحا، أن الدستور يمنع الجيش من الاشتغال بالسياسة. فواجب الجيش هو بالتحديد الدفاع عن الدستور. وبعبارة أخرى، الدفاع عن التشكل القانوني للدولة ومؤسساتها. فما يسمى حياديا لا يعني سوى تأييد الجانب الرجعي؛ ومع ذلك ينبغي في مثل هذه الأوضاع أن تطرح المسألة طرحا يحول دون انتقال القلاقل والاضطرابات التي تشهدها البلاد إلى داخل الجيش، فتتبخر السلطة الحاسمة لهيئة الأركان بانهيار أداتها العسكرية. ومن الواضح أن أيا من هذه الملاحظات ليس مطلقًا، فمغزاها يختلف من لحظة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر اختلافًا كبيرًا.

والقضية الأولى التي تحتاج إلى دراسة هي: هل توجد في البلد المعين، شريحة اجتماعية واسعة، تمثل الوظيفة البيروقراطية، سواء كانت مدنية أو عسكرية، تكون بالنسبة إليها الحياة الاقتصادية وتأكيد ذاتها سياسيا (المشاركة الفعالة في السلطة، ولو بطريقة مباشرة، عن طريق «الابتزاز») والمسار البيروقراطي، سواء كان مدنيا أم عسكريا، عنصرا أساسيا؟ وفي أوربا الحديثة، تتمثل هذه الشريحة في البرجوازية الريفية المتوسطة والصغيرة الكبيرة العدد نسبيًا، والتي تتفاوت عددًا من بلد إلى آخر، تبعا لدرجة تطورها الصناعي من جهة والإصلاح الزراعي من جهة أخرى. وليست

المهنة البيروقراطية (المدنية والعسكرية) خطرا على هذه الشريحة الاجتماعية، وإن كانت هذه المهنة بالذات أكثر ملاءمة للوظيفة الاجتماعية التي تؤديها هذه الشريحة، وتتفق مع الميول النفسية التي تولدها أو تشجعها. ويضفي هذان العنصران على أهداف هذه الشريحة ككل نوعا من التجانس والقوة، ومن ثم قيمة سياسية ودورا غالبا ما يكون حاسمًا في النظام الاجتماعي. لقد اعتاد أعضاء هذه الشريحة أن يوجهوا الأوامر إلى نواة من البشر حتى وإن كانت صغيرة العدد، وأن يقودوا «سياسيا» وليس «اقتصاديا». أي أنّ فن القيادة عندهم لا يتطلب أية مقدرة على تنظيم «الأشياء»، أو تنظيم «الأشياء والبشر» في كلّ عضوي، كما هو الحال في الإنتاج الصناعي، طالما أنه ليست لها وظائف اقتصادية بالمعنى الحديث. ولديها دخل لأنها تملك بشكل قانوني جزءًا من أرض الوطن، ويتمثل دورها في المعارضة «السياسية» لمحاولات الفلاح المستأجر تحسين حالته، لأن تحسن الوضع النسبي للفلاح يكون كارثة تحيق بمكانتها الاجتماعية، ففقر الفلاح المزمن وعمله المديد، بما يجلبانه من انحطاط وهوان، هو بالنسبة إليها ضرورة أساسية. وهذا يفسر النشاط الضخم الذي تبديه هذه الشريحة لمقاومة أدنى محاولة للتنظيم المستقل للعمال الزراعيين، أو لأية خريطة ثقافية فلاحية تتجاوز حدود الدين الرسمي. وتجد هذه الشريحة الاجتماعية حدودها وأسباب ضعفها الأساسي في تشتتها إقليميا وفي «عدم تجانسها» الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بهذا التشتت. وهذا يفسر أيضًا بعض خصائصها الأخرى: الفهلوة، وكثرة المذاهب الإيديولوجية التي تتبعها، وحتى الإيديولوجيات الغريبة التي تعتنقها أحيانًا. وتتجه إرادتها إلى تحقيق غاية محددة، ولكنها متخلفة، وتحتاج عادة إلى عملية طويلة، لكي تتبلور سياسيا وتنظيميا. وتتسارع هذه العملية عندما تتطابق «الإرادة» المتميزة لهذه الشريحة مع إرادة الطبقة الحاكمة ومصالحها المباشرة. عندئذ تظهر فجأة «قوتها العسكرية»، فهي إذا ما انتظمت أمكنها أن تملي إرادتها على الطبقة الحاكمة، على الأقل فيما يتعلق «بشكل» الحل، إن لم يكن مضمونه أيضا. يمكن أن نرى نفس القوانين تعمل هنا، هي ذات القوانين التي لاحظنا أنها تعمل في مجالات العلاقات بين المدينة والريف في حالة الطبقات التابعة[٢]. تصبح السلطة في المدن تلقائيا سلطة في الريف. غير أن غياب الهوامش الاقتصادية في الريف، والقمع الذي يكون عادة أشد وطأة، والذي يمارس من القمة إلى القاعدة، قد جعل المنازعات تتخذ فورًا طابعًا حادًا و«شخصيًا»، ولهذا كان لابد أن تكون الهجمات المضادة أسرع وأكثر

(٢) انظر «العلاقة بين المدينة والريف»، صص ١٨٦ ـ ١٩٨ أعلاه.

تعميما. وترى الشريحة موضوع البحث في المدن، في السلطة الحضرية، مصدر المتاعب التي تعاني منها. إنها تدرك أن «عليها» أن تملي الحل على الطبقات الحاكمة الحضرية حتى يمكن إطفاء بؤرة النيران الرئيسية، حتى وإن كان ذلك الحل لا يروق في حينه للطبقات الحاكمة ذاتها، إما لأنه باهظ الثمن أو لخطورته في الأجل الطويل (تدرك هذه الطبقات أنه يمكنها في دورات التطور أن تناور بدلا من مجرد الجري وراء مصالحها «المادية»). هكذا ينبغي أن يكون فهمنا لوظيفة هذه الشريحة، باعتبارها قيادية[٣] بهذا المعنى، وليس بالمعنى المطلق، ومع ذلك، ليست المسألة بهذه البساطة[*][٤]. وعلينا أن نلاحظ كيف أصبح هذا الطابع العسكري للجماعة موضوع البحث، وهو في العادة رد فعل تلقائي لظروف خاصة تتعلق بحياتها، أصبح يلقي التشجيع بوعي، تحسبا للمستقبل. وتدخل في هذه العملية الواعية الجهود المنظمة لخلق ودعم روابط ضباط الاحتياط والمحاربين القدامى وخاصة الضباط. ويتم ربط كل منها بهيئة أركانه بحيث يمكن تعبئتها، إذا اقتضى الأمر، من دون الحاجة إلى تعبئة الجيش الذي يعتمد على التجنيد. وبهذا يمكن للجيش أن يحافظ على طابعه كقوة احتياطية، تعززه هذه «القوات الخاصة»، تنتبه إلى المخاطر، وتحصنه ضد الغنغرينة السياسية، وهي لابد وأن تؤثر في معنوياته فترفعها وتقويها. ويمكن القول إن هذا سيؤدي إلى قيام حركة على «نمط» القوقاز. غير أن تشكيلاتها لا تمتد كتشكيلات قوقاز القيصر على طول الحدود القومية، بل تمتد على طول «حدود» الطبقة الاجتماعية.

---

(٣) انظر الهامش ٥، ص ١٥٠. حجة غرامشي هنا أن رأسماليي شمال إيطاليا قد يفضلون الاستمرار باستراتيجية جيوليتي الخاصة بالتحالف مع قادة الطبقة العاملة الإصلاحية بعد عام ١٩٢٠، لكن تمت قيادتهم من قبل حلفاء المالك إلى التحول إلى سياسة القمع الكامل لطبقة العمال المنظمة. (صحيح أن «الفاشية الزراعية» سبقت القمع الريفي) بيد أن الهيمنة «المطلقة» في صفوف الطبقة الحاكمة، ظلّ بطبيعة الحال مع البرجوازية الريفية.

(*) يمكن رؤية انعكاس لهذه الشريحة في النشاط الإيديولوجي للمثقفين المحافظين في اليمين. ويعتبر كتاب غايتانو موسكا **نظرية الحكومات والحكومة البرلمانية** (الطبعة الثانية عام ١٩٢٥) نموذجيًا في هذا الصدد. حتى في عام ١٨٨٣ كان موسكا مرعوبًا من إمكانية الاتصال بين المدن والريف. وبسبب موقفه الدفاعي، تفهم موسكا التقنية السياسية للطبقات المحكومة بشكل أفضل في عام ١٩٩٣ من ممثلي الطبقات نفسها، حتى في المدن، تفهموها بعد مضي عدة عقود.

(٤) كان موسكا (١٨٥٨ ـ ١٩٤١) مع باريتو وميشيلز من ابتدعوا نظرية «النخبة» الاجتماعية. ويتمثل مفهومه الرئيس في «الطبقة السياسية» وهدف هجومه الرئيس هو النظرية الماركسية عن الصراع الطبقي ومفهوم «الطبقة الحاكمة». (انظر **ملاحظات حول مكيافيلّي، في السياسة والدولة الحديثة**، ص ٢٣٨ وما يعقبها).

ليس المقصود إذا بالنفوذ العسكري في الحياة القومية لمجموعة بأكملها من البلدان، نفوذ العسكريين بالمعنى الفني، ووزنهم فيها فحسب، بل أيضًا نفوذ ووزن الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها معظمهم بأصوله الاجتماعية (وبخاصة صغار الضباط). لا غنى عن هذه الملاحظات في أي تحليل عميق لذلك الشكل السياسي الذي يطلق عليه عادة اصطلاح القيصرية، أو البونابرتية، تمييزًا له عن الأشكال السياسية الأخرى، حيث يكون العنصر العسكري، بالمعنى الفني، هو العنصر الغالب في المواجهات، والأكثر وضوحا وتفردا.

وتقدم لنا إسبانيا واليونان نموذجين متشابهين ومتباينين في خصائصهما. في إسبانيا، لابد أن نأخذ في الاعتبار بعض الخصوصيات: حجم الإقليم القومي، والكثافة المنخفضة للفلاحين كجزء من السكان. ولا يوجد بين المالك الكبير والارستقراطي الفلاح، برجوازية ريفية كبيرة العدد. ومن هنا كانت ضآلة أهمية صغار الضباط كقوة في ذاتها (ومن ناحية أخرى، يتمتع ضباط الأسلحة الفنية: سلاح المدفعية وسلاح المهندسين وهم من أصل برجوازي حضري ببعض الأهمية كقوة معارضة للجنرالات، ويحاولون أن تكون لهم سياستهم الخاصة). ولهذا كانت الحكومات العسكرية في إسبانيا، حكومات الجنرالات «الكبار»، ومن هنا كانت سلبية جماهير الفلاحين كمواطنين وكجنود. وحينما ينهار الجيش سياسيا، فإن الانهيار يحدث عموديا وليس أفقيا، نتيجة لتنافس بين التكتلات في القمة، وينقسم الجنود تبعا لقياداتهم المختلفة المتنافسة. والحكومة العسكرية أشبه بجملة اعتراضية بين حكومتين دستوريتين. والعسكريون هم الاحتياطي الدائم للنظام وللقوى المحافظة، فهم يشكلون القوة السياسية التي تتحرك «علنا» عندما تصبح «الشرعية» في خطر. يعتبر مسار الأحداث مماثلا في اليونان، مع فارق هو أن إقليمًا مجزئًا ومبعثرًا إلى مجموعة من الجزر، وأن جزءًا من سكانها الأكثر فعالية وكفاءة هم في عرض البحر، الأمر الذي يجعل المكائد والمؤامرات العسكرية أسهل. والفلاحون سلبيون في اليونان كما في اسبانيا، ولكن في سياق إجمالي السكان ومعظم اليونانيين المتمتعين بالحيوية والنشاط هم بحارة، وغالبا ما يكونون بعيدين عن مركز حياتهم السياسية - لذلك يجب أن تحلل ظاهرة السلبية العامة بشكل مختلف في كل حالة، ولا يمكن أن يكون الحل هو نفسه في كلا البلدين. يمكن تفسير إطلاق النار على أعضاء الحكومة المقالة في اليونان منذ بضع سنوات[٥]، بأنه ثورة الغضب العام على جزء

---

(٥) في عام ١٩٢٠، كانت اليونان ممزقة بين فصيلين من الطبقة الحاكمة. من جهة أنصار الملك المخلوع قسطنطينوس الذي مال صوب ألمانيا. من ناحية أخرى نجد «الليبراليين» برئاسة فينيزيلوس، بدعم من=

نشط من العناصر الفعالة والمشار إليه أعلاه بقصد إضفاء درس دموي. إن أهم ملاحظة يتم إبداؤها في هذا الخصوص، هي أن اليونان واسبانيا لم تعرفا حكومة عسكرية خلقت إيديولوجيا سياسية واجتماعية دائمة ومتسقة شكليا كتلك التي عرفتها البلدان المرشحة لأن تصبح بونابارتية. إن الظروف التاريخية العامة في كلا النمطين متشابهة: توازن بين الطبقات الحضرية المتصارعة يعوق الآلية «الطبيعية» للديموقراطية، أي «النظام البرلماني». إلاّ أن تأثير الريف في هذا التوازن يختلف في الحالتين. ففي بلد مثل اسبانيا، تمكن السلبية المطلقة للريف جنرالات الأرستقراطية المالكة للأرض من استخدام الجيش سياسيًا، لاستعادة التوازن المهدد، أي استعادة سيادة الطبقات الحاكمة. وفي بلدان أخرى، الريف ليس سلبيا، ولكن لا يوجد تنسيق سياسي بين حركة الفلاحين وحركة الحضر: وهنا يتعين على الجيش أن يبقى على الحياد (إلى حد معين بالطبع)، وإلا فإنه قد ينقسم أفقيا، وبدلا من ذلك، تتدخل الطبقة البيروقراطية العسكرية لتخنق الحركة (الأخطر حاليا) في الريف بالوسائل العسكرية. في هذا الصراع، تجد نوعا من التوحيد السياسي والإيديولوجي، وتجد حلفاء في الطبقات الوسطى الحضرية (وسطى بالمعنى الإيطالي للكلمة)[6]، وتلقى

=البريطانيين. بعد عدة اختلافات في السلطة، جرت محاولة لاغتيال فينيزيلوس الذي كان رئيس الوزراء في ذلك الوقت في أغسطس عام ١٩٢٠، وعقبت فشلها أعمال انتقامية وحشية. من بين الذين ذبحوا كان الملك أو الوزير دراغوميس.

(٦) في ملاحظات حول مكيافيلّي، في السياسة والدولة الحديثة يكتب غرامشي: «معنى التعبير تغيرات الطبقة الوسطى من بلد إلى بلد...جاء المصطلح من التنمية الاجتماعية الانكليزية. يبدو أنه في انكلترا لم تكن البرجوازية تُصوّر كجزء لا يتجزأ من الشعب، وإنّما دائمًا ككيان منفصل عن الأخير: لقد حدث ذلك في التاريخ الانكليزي، أنه بدلا من القيادة البرجوازية للشعب وكسب دعمه لإلغاء الامتيازات الإقطاعية، قامت طبقة النبلاء (أو جزء منها) بتشكيل الكتلة الوطنية الشعبية، وهي في البداية كانت ضد السلطة الملكية وفيما بعد البرجوازية الصناعية. التقاليد الانكليزية لـ«مبادئ المحافظين» الشعبية (ديسرائيلي، إلخ). بعد الإصلاحات الليبرالية العظيمة، التي جعلت الدولة متفقة مع مصالح واحتياجات الطبقة الوسطى، وقد تم التمييز بين الحزبين الأساسيين للحياة السياسية الإيطالية بشأن أسئلة داخلية تتعلق بالفئة نفسها؛ إلخ... واكتسب النبلاء بشكل متزايد طابعًا خاصًا لـ«الطبقة الأرستقراطية البرجوازية» المرتبط بوظائف معينة من المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة)، فيما يتعلق بالتقاليد، وتعليم الطبقة الحاكمة، والحفاظ على عقلية معينة تحمي النظام من الاضطرابات المفاجئة، وما إلى ذلك، توطيد الهيكل الإمبراطوري، إلخ. في إيطاليا، حيث دمرت الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية من قبل بدايات العصور الوسطى (دمرت فعليا في الحروب الأهلية، ما عدا في جنوب إيطاليا وصقلية)، لأن الطبقة «العليا» التقليدية مفقودة، فإن مصطلح «الوسط» قد تراجع. «بشكل سلبي»، والطبقة الوسطى تعني غير الشعبية، أي غير العمال أو الفلاحين؛ وبشكل إيجابي، هذا يعني الطبقات الفكرية، الطبقات المهنية، الموظفين العموميين».

الدعم من الطلاب ذوي الأصل الريفي الذين يعيشون الآن في المدن، وتفرض أساليبها السياسية على الطبقات العليا التي تضطر إلى تقديم التنازلات الكثيرة لها، والسماح ببعض التشريعات التي تستجيب لمصالحها. وهي باختصار، باستمرار بقائها مسلحة وسط نزع عام للسلاح، وتلويحها بخطر نشوب الحرب الأهلية بين قواتها، والجيش النظامي الذي يعتمد على التجنيد الإجباري، إذْ تُبدي الطبقة الحاكمة رغبة شديدة في المقاومة، تنجح إلى حدّ ما في اختراق الدولة لتحقيق مصالحها، وتحل محل قسم من كوادرها الرئيسية. لا ينبغي النظر إلى هذه الملاحظات على أنّها تخطيط جامد، بل هي قاعدة للتفسير التاريخي السياسي. ففي التحليلات العينية للأحداث الحقيقية، تُفرد الأشكال التاريخية ويمكن القول إنها «نسيج وحدة». فقيصر يمثل توليفة من الظروف التاريخية الحقيقية التي تختلف اختلافا بينا عن تلك التي يجسدها نابليون الأول، كذلك يختلف ما يمثله بريمو دي ريفيرا عما يمثله جيفكوفيتش..إلخ[٧]. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ : الطبعة الأولى ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢].

قد يكون من المفيد في تحليل المستوى الثالث، أو اللحظة الثالثة في نسق علاقات القوة القائم في وضع معين[٨]، الاستعانة بمفهوم يطلق عليه في العلم العسكري «الوضع الاستراتيجي»، أو بتعبير أدق مستوى الإعداد الاستراتيجي لمسرح الصراع. وأحد العناصر الرئيسية في «الوضع الاستراتيجي» مستوى نوعية الكوادر القيادية، وما يسمى «الخط الأمامي» و(الهجوم). ويمكن أن يسمح مستوى إعداد الوضع الاستراتيجي بانتصار قوات «تبدو» (أي بشكل كمي) دون مستوى قوات العدو. ويمكن القول إن الإعداد الاستراتيجي يهدف إلى إلغاء تأثير ما يسمى «العوامل التي يصعب تقديرها بدقة» أي ردود الفعل الفورية العضوية لتلك القوى التي تكون عادة خاملة وسلبية في لحظة معينة. ومن العوامل التي يقتضيها إعداد وضع استراتيجي موات، والتي ينبغي أن يتضمنها هذا الإعداد، العوامل التي درسناها في ملاحظات سابقة حول وجود شريحة اجتماعية عسكرية وتنظيمها، إلى جانب الجيش الوطني بمعناه الفني[*].

---

(٧) بريمو دي ريفيرا (١٨٧٠ ـ ١٩٣٠) دكتاتور اسبانيا (١٩٢٣ ـ ١٩٣٢)، وأداة حكم الملك اسكندر الدكتاتوري خلال تلك الفترة. وبيتر زيكوفيتش (١٨٧٩ ـ ١٩٤٧) هو الوزير الأول اليوغسلافي ما بين ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ وسند الملك الإسكندر في حكمه الدكتاتوري خلال تلك السنوات.

(٨) انظر «تحليل الوضعيات»، أعلاه، صص ٢٧٤ ـ ٢٨٣.

(*) ما كتبه ت. تيتوني عن «الشريحة العسكرية» في **ذكريات شخصية من السياسة الداخلية (مختارات جديدة ١ ـ ١٦ أبريل عام ١٩٢٩)** مثير للاهتمام. وفيه يتساءل تيتوني كيف أن حشد قوى النظام اللازمة لمواجهة القلاقل التي تثور في إحدى المناطق، كان يعني تعرض مناطق أخرى للنهب والسلب. فلقمع الاضطرابات في=

ويمكن استخلاص بعض النقاط الرئيسية الأخرى من الفقرة التالية، التي اقتبسناها من خطاب الجنرال غازيرا وزير الحرب الذي ألقاه في مجلس الشيوخ في ١٩ مايو ١٩٣٢ (انظر: **كوريري ديلاسيرا**، ٢٠ مايو) التي يقول فيها: «إن نظام الانضباط السائد في جيشنا بفضل الفاشية، يرسي اليوم قاعدة للسلوك تصلح للأمة بأسرها. لقد كان للجيوش الأخرى، انضباط شكلي وصارم، وما زالت تحافظ عليه. إننا نضع نصب أعيننا دائمًا المبدأ القائل بأن الجيش أنشئ للحرب، وأن عليه أن يستعد لها. وأن الانضباط وقت السلم ينبغي أن يكون كالانضباط وقت الحرب. وينبغي أن تتوفر لهذا الأخير أسسه الروحية في أوقات السلم. إن انضباطنا يستند إلى روح التماسك بين القادة والمقودين، الذي ينبع تلقائيا من النظام المتبع. لقد صمد هذا النظام صمودًا رائعًا في حرب ضروس وطويلة حتى النصر النهائي. وإلى الفاشية يرجع الفضل في امتداد تقاليد هذا الانضباط المتميز إلى الشعب الإيطالي كله. وتتوقف النتائج المترتبة على المفاهيم الاستراتيجية والعمليات التكتيكية على الانضباط الفردي. لقد علمتنا الحرب أشياء كثيرة، منها، أن هناك هوة عميقة تفصل ما بين الاستعداد وقت السلم، وواقع الحرب. ومهما تكن الاستعدادات، فمن المؤكد أن العمليات الأولى للحملة العسكرية سوف تضع المتحاربين أمام مشاكل جديدة، تحمل المفاجآت للطرفين المتقاتلين. غير أن هذا لا يعني عدم جدوى أية «تصورات مسبقة». فيمكننا في الحقيقة أن نستخلص منها نظرية في الحرب. وينبغي أن يكون فهمنا لهذه النظرية من خلال الانضباط الفكري باعتباره وسيلة لتشجيع طرائق مختلفة للتفكير، ولكنها ليست متنافرة، ولغة واحدة يفهمها الجميع، ويفهمها الآخرون. وإذا كانت وحدة النظرية قد تعرضت أحيانًا لخطر التحلل والتحول إلى رؤية تخطيطية، فقد كان رد الفعل الفوري فرض تجديدًا سريعًا للتكتيكات، وهو ما يمليه أيضًا التقدم التكتيكي. ينبغي أن ننظر إلى التقليد باعتباره قوة معنوية فحسب. أما القواعد فهي موضع مراجعة دائمة لا لمجرد التغيير، وإنما لكي تلائم الواقع». (ونجد نموذجًا

=أنكونا إبان الأسبوع الأحمر من شهر يونيو عام ١٩١٤، كان لابد من قمع رافينا بنفس النحو، واضطر عمدتها الذي حرم من قواته النظامية، إلى أن يحبس نفسه في مقر العمل تاركا المدينة للثوار: «لقد تساءلت كثيرا، ماذا كان في وسع الحكومة أن تفعل، لو أن حركة التمرد اندلعت في كل شبه الجزيرة في وقت واحد؟». واقترح تيتوني على الحكومة تجنيد المحاربين القدامى كمتطوعين تحت قيادة ضباط متقاعدين للدفاع عن النظام العام. وبدا أن مشروعه يستحق الاهتمام، غير أنه لم ير النور.

لـ«إعداد الوضع الاستراتيجي» في «مذكرات» تشرشل التي يتحدث فيها عن معركة جوتلاند [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ : الطبعة الأولى ١٩٣٢]

القيصرية(٩)

قيصر ونابليون الأول ونابليون الثالث وكرومويل... وغيرهم، يمثلون سجلاً للأحداث التاريخية التي كانت ذروتها شخصية بطولية عظيمة. ويمكن القول إن القيصرية تمثل تعبيرًا عن وضع التوازن المأساوي بين القوتين المتصارعتين. بمعنى أنهما تتوازنان بحيث لا بد أن يؤدي استمرار الصراع بينهما إلى تدمير كل منهما للأخرى. فعندما تتصارع القوة التقدمية أ، والقوة الرجعية ب، فقد تَهزمُ أ ب أو تهزم ب أ. ولكن قد يحدث أيضا، ألا تهزم إحداهما الأخرى وتدمرها تمامًا، وعندئذ تتدخل القوة ج من الخارج، وتخضع ما تبقى منهما. وهذا هو بالتحديد ما حدث في إيطاليا بعد وفاة لورنزو إلمانيفيكو(١٠).

لكن القيصرية ـ وعلى الرغم من أنها دائمًا تمثل تعبيرًا عن حل خاص، يعهد فيه إلى شخصية عظيمة بمهمة «التحكيم» في وضع تاريخي سياسي، يتميز بتوازن بين قوى متصارعة تسير نحو الكارثة، إلاّ أن دلالتها التاريخية ليست واحدة تمامًا. ويمكن أن تكون للقيصرية أشكال تقدمية، كما يمكن أن تكون لها أشكال رجعية. والتاريخ العيني وحده، وليس أية قاعدة سوسيولوجية أولية، هو الذي يحدد في النهاية المغزى الحقيقي لكل منهما. والقيصرية تكون تقدمية عندما يساعد تدخلها القوة التقدمية على تحقيق النصر، وأن يكون نصرا تقلل منه القيود والحلول الوسط. وتكون رجعية عندما يعين تدخلها القوة الرجعية على الانتصار المقترن أيضًا ببعض القيود والتنازلات، وإن اختلفت قيمتها ومداها ومغزاها. وكان قيصر ونابليون الأول نموذجين للقيصرية التقدمية، وكان نابليون الثالث وبسمارك نموذجين للقيصرية الرجعية.

وتكمن المشكلة في معرفة أيهما له الغلبة في ديالكتيك «الثورة/ استعادة النظام القديم»، الثورة أم استعادة النظام القديم؟ لأن التاريخ لا يعرف الردة الكاملة وعودة

---

(٩) كما هو بيّن في هامش آخر (الماضي والحاضر، ص ٢٨٧)، استوحى غرامشي تعبير «القيصرية» من المماثلة الشائعة في إيطاليا الفاشية بين قيصر وموسوليني. وكان غرامشي يسخر من «نظرية القيصرية» القائلة إن قيصر حول روما من مدينة ـ دولة إلى عاصمة للإمبراطورية، ويتضمن هذا التعبير السخرية من الفكرة التي تقول إن موسوليني أحدث تحولا مماثلا في مكانة إيطاليا الحديثة.

(١٠) كان موت لورنزو في عام ١٤٩٢ علامة على انتهاء توازن القوى بين الدويلات البريطانية، وبدأ عصر السيطرة الأجنبية الذي استمر إلى أن تحققت الوحدة الإيطالية.

الوضع إلى ما كان عليه تمامًا، فضلاً عن أن القيصرية صيغة سجالية ـ إيديولوجية، وليست مبدأ لتفسير التاريخ. وقد يوجد الحل القيصري حتى وإن لم يوجد قيصر أي الشخصية العظيمة «البطولية» النموذجية التي تجسدها. وقد هيأ النظام البرلماني أيضا، آلية لمثل هذه الحلول الوسط. وتمثل حكومات ماكدونالد «العمالية» ـ إلى حد ما ـ حلولا من هذا النوع، وتشتد نزعتها القيصرية عندما تكون مشكلة برئاسته، ويكون حزب المحافظين حزب الأغلبية[١١]. كذلك الحال في إيطاليا التي شهدت ـ ابتداء من أكتوبر ١٩٢٢ حتى ارتداد الحزب الشعبي، ثم بعد ذلك، وعلى مراحل حتى ٣ يناير ١٩٢٥، وبعد ذلك في ٨ نوفمبر عام ١٩٢٦[١٢]، كانت هناك حركة سياسية تاريخية بلغت ذروتها في أكثر أشكالها نقاء واستمرارية. وحتى هذا الشكل، لم يكن ثابتا أو جامدا. وأي حكومة ائتلافية هي المرحلة الأولى من مراحل القيصرية، قد تتطور إلى مراحل أكثر أهمية (وبالطبع، الرأي الشائع هو أن الحكومات الائتلافية هي بالعكس «الحصن المتين» ضد القيصرية). وتختلف آلية الظاهرة القيصرية في العالم الحديث بتحالفاته النقابية ـ الاقتصادية والحزبية ـ السياسية الكبرى اختلافا بينا عما كان عليه الحال حتى عهد نابليون الثالث، حيث كانت القوات العسكرية النظامية أو الجنود العنصر الحاسم في مجيء القيصرية عن طريق «الانقلاب» أي عن طريق العمل العسكري.إلخ. أما في العالم الحديث، فوجود النقابات والقوى السياسية بما لديها من إمكانيات مالية غير محدودة، قد توضع تحت تصرف مجموعات صغيرة من المواطنين، قد يعقد المشكلة. فيمكن إفساد العاملين في الأحزاب والنقابات الاقتصادية أو إرهابهم، بغير حاجة إلى عمل عسكري، على طريقة قيصر أو ١٨ برومير. ويحدث نفس الوضع في ذات المجال، الذي سبق ودرسناه بصدد الصيغة اليعقوبية/ صيغة ٤٨ لما يسمى بـ«الثورة الدائمة»[١٣]. لقد تغير التكنيك السياسي الحديث بالكامل بعد ١٨٤٨، بعد انتشار

---

(١١) أي تشكيل الحكومة القومية بعد استقالة ماكدونالد من حزب العمال في عام ١٩٣١.

(١٢) أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٢٢، هو تاريخ الزحف على روما. أيد الحزب الشعبي في البداية الفاشيين في البرلمان، وانضم إلى الحكومة. إلاّ أنه انقسم في صيف عام ١٩٢٣ حول قضية الموقف السياسي من الفاشيين وفي انتخابات يناير عام ١٩٢٤ تقدم بقائمة بمرشحيه. ورفض الانضمام إلى جبهة مشتركة لأحزاب المعارضة. وفي يناير ١٩٢٥ ألغت الحكومة الفاشية حرية الصحافة. وفي ٨ نوفمبر عام ١٩٢٦ تم حل أحزاب المعارضة رسميا، وأسقطت العضوية عن الأعضاء غير الفاشيين في البرلمان، ومن بينهم غرامشي (الذي اعتقل في ذات اليوم).

(١٣) انظر الهامش ٤٩، ص ١٧٥.

النظام البرلماني وأنظمة الجمعيات من اتحادات وأحزاب، وتكون ونمو بيروقراطيات الدولة، والبيروقراطيات «الخاصة» الواسعة (أي البيروقراطيات السياسية ـ الخاصة، أي بيروقراطيات الأحزاب والنقابات)، وبعد التغيرات التي طرأت على تنظيم قوى النظام بمعناه الواسع، وليس فقط مرفق الأمن العام المصمم لقمع الجريمة، بل كل القوى التي تنظمها الدولة، والأفراد الخاصين، لضمان السيطرة السياسية والاقتصادية للطبقة الحاكمة. بهذا المعنى، يجب اعتبار كل الأحزاب «السياسية»، المنظمات الأخرى، الاقتصادية وغير الاقتصادية، أدوات للنظام السياسي، ذات طابع استقصائي ووقائي. فهذا التصور العام المبسط لصراع القوتين أ وب بآفاقه المأساوية، أي الصراع الذي لن يكتب فيه النصر لا لـ أ ولا لـ ب، من أجل تكوين (أو إعادة تكوين) وزن عضوي قد يولد ظاهرة القيصرية. هذا التصور بالتحديد، هو فرض عام، أي تصور سوسيولوجي مبسط (يناسب فن السياسة). ويمكننا أن نجعل هذا الفرض أكثر عينية بأن نجعله أقرب قدر الإمكان من الواقع التاريخي، وذلك بتحديد بعض العناصر الأساسية.

وهكذا، في الحديث عن القوة أ والقوة ب، قد تم التأكيد بشكل عام على أن الأولى تقدمية والثانية رجعية. لكن ربما يحدد المرء نوع القوة التقدمية، ونوع القوة الرجعية موضع البحث، وبهذا يصل إلى تصورات أكثر اقترابا من الواقع. وفي حالة قيصر ونابليون الأول، يمكن القول إنه على الرغم من تميز القوتين أ وب وتصارعهما، لم تعجزا «تمامًا» عن الوصول ـ بعد عملية التحليل ـ إلى حالة الاندماج والاستيعاب المتبادل. وهذا هو ما يحدث في الواقع، إلى حد ما على الأقل (كاف مع ذلك، لتحقيق الأهداف التاريخية ـ السياسية التي نحن بصددها، أي لوضع حد للصراع الأساسي العضوي ومن ثم تجاوز الطور المأساوي). هذا هو أحد عناصر اللازمة للاقتراب من الواقع. وهناك عنصر آخر هو: أن يكون الطور المأساوي ناشئًا عن عجز سياسي «مؤقت» للقوة التقليدية المسيطرة، وليس بالضرورة نتيجة عجز عضوي لا علاج له. وهذا يصدق على نابليون الثالث. خلال الفترة من ١٨١٥ حتى ١٨٤٨ انقسمت القوة المسيطرة في فرنسا سياسيا (حزبيا) إلى أربع معسكرات: أنصار عودة البوربون والمطالبين بالعرش للأورليان والبونابرتيين والجمهوريين اليعاقبة. لقد مكن الصراع الداخلي الحزبي القوة ب (التقدمية) المناوئة من التقدم، الذي اتخذ شكلا سابقًا لزمانه، على الرغم من أن الشكل الاجتماعي القائم لم يكن قد استنفد بعد إمكانات تطوره، وهو ما أثبتته شواهد التاريخ اللاحق الكثيرة. كان نابليون الثالث يمثل (بطريقته الخاصة، التي تليق بقامته ومكانته التي لم تكن عظيمة) هذه الإمكانات

الكامنة الأصيلة. ولهذا كان لقيصريته طابعها المتميز. أما قيصرية قيصر أو نابليون الأول، فكانت ذات طبيعة كمية/ كيفية/ إذا جاز التعبير. وبعبارة أخرى، كانت تمثل طور الانتقال التاريخي من نمط من أنماط الدولة إلى نمط آخر، طور انتقال يمثل بالنظر إلى طبيعة وكثرة التجديدات التي شهدها ثورة كاملة. بينما كانت قيصرية نابليون الثالث تعبيرًا عن تغيرات كمية محدودة. ولم يكن هناك انتقال من نمط إلى آخر من أنماط الدولة بل «تطور» لذات النمط في مسار لم ينقطع. ويختلف نمط الظواهر القيصرية في العالم الحديث اختلافا واضحا، سواء عن النمط التقدمي الذي يمثله قيصر/ نابليون الأول، أو عن النمط الذي يمثله نابليون الثالث، وإن كانت أقرب إلى هذا النمط الأخير.

في العالم الحديث، لا يحدث التوازن الذي ينطوي على احتمالات مأساوية بين قوى يمكن أن تندمج وتتحد في النهاية، ولو بعد عملية شاقة ودموية، بل يحدث بين قوى لا يوجد حل تاريخي لتناقضها الذي يحتدم مع مقدم الأشكال القيصرية. ومع ذلك، فللقيصرية أيضا، في العالم الحديث، هامش معين، كبر أو صغر حسب البلد ووزنه النسبي في السياق العالمي. فلأي شكل اجتماعي «دائمًا» هامش لإمكانات تحقيق تطوره وتحسين تنظيمه، ويمكنه بصفة خاصة أن يعول على الضعف النسبي للقوة التقدمية المناوئة له، الناجم عن طبيعتها الخاصة وأسلوب حياتها. والإبقاء على هذا الضعف، أمر ضروري بالنسبة إلى الشكل الاجتماعي السائد: من هنا كان القول إن القيصرية الحديثة، هي أقرب إلى النظام البوليسي منه إلى النظام العسكري.
[١٩٣٣ ـ ١٩٣٤: الطبعة الأولى ١٩٣٢].

إنه لخطأ منهجي (مظهر للنزعة السوسيولوجية الميكانيكية) الاعتقاد أن ظاهرة القيصرية برمتها ـ سواء كانت تقدمية أم رجعية، أو كانت ذات طابع آلي وعرضي ـ ترجع إلى التوازن بين القوى «الأساسية». فلا بد من بحث تفاعل العلاقات بين الجماعات الرئيسية (على اختلاف أنواعها، اجتماعية ـ اقتصادية وتقنية ـ اقتصادية) للطبقات الأساسية، والقوى الاحتياطية، التي تخضع لنفوذها المهيمن وتوجيهها. لهذا يستحيل فهم انقلاب ٢ ديسمبر الأول[١٤] من دون دراسة وظيفة الجماعات العسكرية الفرنسية والفلاحين.

وهناك حادثة تاريخية لها، من هذه الزاوية، أهمية بالغة، هي ما يسمى في فرنسا

(١٤) أي الانقلاب الذي جاء على إثره لويس نابليون إلى السلطة.

بقضية دريفوس، وهي تدخل أيضًا في إطار مجموعة الملاحظات الراهنة، لا لأنها أدت إلى «القيصرية»، وإنما على خلاف هذا السبب بالتحديد: لأنها حالت دون ميلاد قيصرية ذات طابع رجعي صريح. إلاّ أن حركة دريفوس حركة ذات طابع خاص، لأنها حالة أحبطت فيها عناصر من الكتلة الاجتماعية المسيطرة ذاتها، نزعة القيصرية لدى أكثر أقسامها رجعية، مستندة لا إلى تأييد الفلاحين بل إلى تأييد الطبقات التابعة في المدن بقيادة الاشتراكيين الإصلاحيين (وإن كانوا في الحقيقة قد كسبوا أيضًا تأييد القسم الأكثر تقدما من الفلاحين). وهناك حركات تاريخية ـ سياسية حديثة أخرى من نوع حركة دريفوس، لم تكن ثورة قطعا، ولكنها لم تكن أيضًا رجعية تمامًا، لأنها على الأقل قوضت هياكل الدولة الخانقة والمتحجرة في المعسكر المسيطر أيضا، وقدمت إلى الحياة الوطنية والنشاط الاجتماعي، كوادر مختلفة وأكثر عددا[١٥]. وهي حركات يمكن أن يكون لها مضمون «تقدمي» نسبيا، بقدر ما تدل على وجود قوى فعالة كامنة في المجتمع القديم، لم يعرف القادة القدامى كيف يستغلونها ـ حتى وإن كانت «قوى هامشية». إلاّ أن هذه القوى لا يمكن أن تكون تقدمية بصورة مطلقة، بمعنى أنها ليست «صانعة لعصر جديد». يعتبر عجز الخصم عن البناء هو ما جعل لهم فاعلية تاريخية، وليس قوتهم الذاتية الكامنة. ومن هنا كان ارتباطهم بوضع معين يتسم بالتوازن بين قوتين متصارعتين، كلاهما عاجز عن التعبير المستقل، داخل معسكره، عن إرادة إعادة البناء. [١٩٣٣]

حكاية القندس

القندس الذي قطع خصيتيه لينقذ حياته من الصيادين الذين يطاردونه لأنهم يريدون خصيتيه كي يستخرجون منها الأدوية الطبية،) لماذا لا تدافع الأحزاب عن نفسها؟ لأن الأحزاب لديها إحساس ضعيف بكرامتها الإنسانية والسياسية. ولكن مثل هذه العوامل ليست ظواهر طبيعية، ليست عيوبا متأصلة في الناس باعتبارها خصائص دائمة. إنها «حقائق تاريخية» تجد تفسيرها في التاريخ السابق، وفي ظروف الحاضر

---

(١٥) يبدو أن هذا المقطع يشير إلى الفاشية مرة أخرى ـ خاصة إذا كان له علاقة بالمقطع حول «النقد الذاتي ونفاق النقد الذاتي»، صص ٣٥١ ـ ٣٥٥، حيث يشير غرامشي إلى نقاط شبيهة حول الطابع الغير «تأريخي» للنظام الحاكم، وعن طابعه التقدمي «نسبيا» في مقابل النظام البرجوازي السابق. في هذا المقطع، يحرص غرامشي على التأكيد على أنه من المهم اتخاذ أي حكم من هذا القبيل «لاستبعاد أدنى مظهر من الدعم للاتجاه «المطلق»، والذي يمكن تحقيقه من خلال الإصرار على الطابع «العابر» لهذه الظاهرة...»

الاجتماعية. تناقضات ظاهرة: هناك، سادت رؤية قدرية وميكانيكية للتاريخ (فلورنسا، ١٩١٧، اتهام بالنزعة البرغسونية[١٦]، مع ذلك، اتسمت المواقف التي اتخذت بنزعة إرادوية شكلية فجة وسطحية. ومثال ذلك، مشروع ١٩٢٠ لإقامة مجلس مدينة في بولونيا يقتصر على العناصر المنظمة[١٧]. وهذا يعني خلق صورة أخرى طبق الأصل لا فائدة منها، فتستبدل بهيئة لها جذور تاريخية بين الجماهير مثل مجلس العمل، نظامًا نظريًا بحتًا مستمدًا من الكتب، لا من الخبرة العملية. هل لهذا المشروع ـ على الأقل ـ هدف سياسي، هل نقل القيادة إلى العنصر الحضري [البروليتاريا]؟ (كان يمكن أن يكون لهذه الأخيرة مركز خاص إذا ما أنشئ هذا المجلس. إذا افترضنا أن مجلس العمل نُظم على أساس أن يكون مجلسا محليا. إلاّ أنه لم تكن هناك أية نية في هذا الاتجاه. وعلى أي حال، لم ير هذا المشروع النور.

خطاب «التكفير عن الذنب» لتريفس[١٨]: لهذا الخطاب أهمية جوهرية لفهم الارتباك السياسي للقادة وولعهم بالسجال. ولقد أخفت مثل هذه المناوشات خوف القادة من تحمل مسؤوليات محددة، وأخفى هذا بدوره غياب أية وحدة مع الطبقة التي يمثلونها، وأي إدراك لحاجاتها الأساسية، ولطموحاتها وطاقاتها الكامنة. إنهم حزب أبوي، من البرجوازيين الصغار الذين يتضخم لديهم الإحساس بأهميتهم[١٩]. لماذا لا يكون هناك دفاع؟ إنها فكرة جنون الحرب والإيمان بأن المجتمع المتحضر

---

(١٦) انظر الهامش ٢٨، ص ٤٣٩. يحلل هذا المقطع الموقف السلبي الانتحاري للأقصويين والإصلاحيين الإيطاليين.

(١٧) كان هناك سجال طويل في ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ بين أوردينه نوفو التي تعتبر مجالس المصانع أجهزة لكل الطبقة العاملة (بما في ذلك العمال غير المنظمين في الحزب الاشتراكي أو في النقابات) والرأي الغالب في الحزب الاشتراكي الذي أفزعته هذه الفكرة. مجموعة أوردينه نوفو قد طبقت معايير مماثلة لبناء أشكال أخرى من المجلس، مثل «السوفييت» الإقليمي المذكور هنا.

(١٨) كان كل من كلوديو تريفس وتوراتي القائدين الرئيسيين للجناح الإصلاحي، بعد طردهما من الحزب الاشتراكي الإيطالي، ثم للحزب الاشتراكي الإيطالي الموحد الإصلاحي، بعد طردهما من الحزب الاشتراكي حتى نفيهما في ١٩٢٦. وفي ٣٠ مارس ١٩٢٠ ألقى كلوديو خطابه الذي عرف بـ«خطاب التكفير عن الذنوب»، وصف فيه الوضع المأساوي للطبقات الحاكمة، حيث كانت البرجوازية عاجزة عن الاستمرار في الحكم في الوقت الذي لم تكن فيه البروليتاريا مستعدة بعد لتولي السلطة. انظر كذلك الهامش ٢٠، ص ٣٢٣.

(١٩) في الإيطالية، che fanno le mosche cocchiere [ما الذي يفعله الذباب القائد] إشارة إلى حكاية لافونتان القرادة والذبابة التي تتحدث عن قصة ذبابة تظن أنه بسبب بعض الجهود نجح قائد ستة جياد في تسلق مرتفع حاد. تنتهي القصيدة كما يلي: «هكذا حال بعض الناس، الشغوفين، يقدّمون بعضهم البعض في مجال بعض الشؤون: فهم يفعلون كل ما هو لازم، وهم في كل مكان مطرودون».

لا يمكن أن «يسمح» بوقوع بعض أعمال العنف. لقد كانت هذه العموميات أقنعة لدوافع أخرى أكثر عمقا، جوهرها هو مرة أخرى، واقع الانفصال عن الطبقة، أي وجود «طبقتين» (فضلا عن تناقضهما مع ما يرددانه كلما وقعت مذبحة: لقد قلنا ـ من جهتنا ـ إن الطبقة الحاكمة رجعية!). كانوا عاجزين عن تصور ما يمكن أن يحدث إذا انتصرت الرجعية، لأنهم لم يعيشوا الصراع الحقيقي، ولم يعرفوا الصراع إلاّ كمبدأ مذهبي. وثمة تناقض آخر، يتعلق بـ«النزعة الإرادوية ـ الطوعية»: حينما يكون الواحد ضد الإرادوية الطوعية، عليه أن يدافع عن «التلقائية». ولكن ما يحدث في الواقع هو العكس. فكل «تلقائي» متدن، ليس جديرا بالاعتبار، ولا يستحق حتى التحليل. إن التلقائية في الواقع، هي الدليل الدامغ عن عجز الحزب، لأنها تثبت الهوة بين البرامج الرنانة، والأفعال الدنيئة. وفي هذه الأثناء وقعت أحداث (١٩١٩ ـ ١٩٢٠) «التلقائية»، التي دمرت مصالح، وزعزعت مراكز مستقرة، وأثارت مشاعر الحقد بين أفراد شعب مسالم، وأخرجت شرائح اجتماعية من سلبيتها، وهي التي كانت في حالة ركود وفساد[٢٠]. لقد أشاعت «تلقائيتها» على وجه التحديد، وتنصلها من المسؤولية عن الحركة، «الخوف» العام والخوف الكبير الذي كان لا بد وأن يوحد قوى القمع لتسحقها بلا رحمة.

إن ما يسمى بميثاق التحالف بين الاتحاد والحزب[٢١]، والذي يمكن أن يقارن

---

(٢٠) وبعبارة أخرى، فإن النشاط «العفوي» للطبقة العاملة الإيطالية والفلاحين في ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ أثار رد فعل عنيف بين الطبقات البرجوازية الصغيرة «الغير سياسية» بشكل تقليدي. يحلل غرامشي هذه السياسة في موضع آخر (الماضي والحاضر، صص ١٠٥ ـ ١٠٦). انظر كذلك الماضي والحاضر، ص١٤٨ حيث يكتب: «إن خطاب تريفيس حول التكفير عن الذنب والهوس بالتدخل يرتبطان ارتباطًا وثيقًا: ما ينطوي عليه الأمر هو سياسة تجنب المشكلة الأساسية، ومشكلة القوة، وتحويل الانتباه ومشاعر الجماهير إلى أهداف ثانوية؛ إخفاء المسؤولية التاريخية والسياسية للطبقة الحاكمة بشكل منافق، وتوجيه الغضب الشعبي ضد الأدوات المادية واللاوعي في كثير من الأحيان لسياسات الطبقة الحاكمة. في جوهرها، كانت هذه السياسة استمرارا لجيوليتي...كان من الواضح أن الحرب، مع الاقتصاد الهائل والاضطراب النفسي الذي أحدثته ـ خاصة بين المثقفين الصغار والبرجوازيين الصغار ـ كانت ستجعل من هذه الطبقات راديكالية. وحولها الحزب إلى عدو من دون مبرر.، بدلا من جعلها حليفا له، أي أنه ألقى بها مرة أخرى نحو الطبقة الحاكمة». (الطرف الملح هو، بالطبع، الحزب الشيوعي الإيطالي حتى عام ١٩٢١ ـ والهاجس بالتدخل الذي يشير إليه غرامشي كان اتجاه الاشتراكيين في فترة ما بعد الحرب لاستخدامه كمعيار أساسي لجميع الأحكام السياسية التي اتخذها والموقف المتخذ في عامي ١٩١٤ ـ ١٩١٥ بشأن مسألة التدخل الإيطالي في الحرب.

(٢١) أي اتفاقية ٢٩ سبتمبر/أيلول عام ١٩١٨، حيث حدد الحزب الاشتراكي الإيطالي والاتحاد العام للعمال الإيطاليين مجالات نشاط كل منهما: على سبيل المثال، سيقوم الحزب بتوجيه الإضرابات=

بميثاق الدولة والكنيسة، وثيقة نادرة تثبت الهوة القائمة بين الممثِّلين والممثَّلين. والحزب هو جنين هيكل الدولة، لا يمكن أن يسمح بأي تقسيم لسلطته السياسية، فلا يمكن أن يسمح لقسم من أعضائه بادعاء حقوق مساوية لحقوقه، والظهور بمظهر الحلفاء لـ«الكل»، شأنه في ذلك شأن الدولة التي لا يمكن أن تسمح لقسم من رعاياها بإبرام اتفاق خاص (عن طريق دولة أجنبية) يضاف إلى القوانين العامة ليحكم علاقاتهم بها، أي علاقاتهم بذات الدولة التي ينتمون إليها. إن قبول مثل هذا الوضع، يعني خضوع الدولة **واقعا وقانونا**، لمن يسمون بأغلبية الممثلين، أي خضوعها في الواقع لجماعة تطرح نفسها كنقيض للدولة، وكنقيض للحزب، وتمارس في النهاية السلطة بطريقة غير مباشرة. وفي حالة ميثاق التحالف، كان بيّنا أن السلطة لم تكن تحت سيطرة الحزب.

كذلك تماثل العلاقات الغريبة القائمة بين الحزب والمجموعة البرلمانية ميثاق التحالف، فهي أيضًا تتخذ شكل التحالف القائم على المساواة في الحقوق. هذا النسق من العلاقات، يعني أن الحزب ليس له وجود ملموس كجهاز مستقل، وأنه ليس إلاّ أحد مكونات جهاز أكثر تعقيدا، له خصائص حزب عمالي، بلا مركز وبلا قيادة موحدة ـ من دون مركز، ومن دون إرادة موحّدة...إلخ. هل يجب أن تخضع النقابات للحزب؟ ليست هذه هي الطريقة الصحيحة لطرح السؤال: وإنما ينبغي أن تطرح المشكلة على الشكل التالي: إن أي عضو في الحزب أيا كان موقعه أو مسؤولياته هو في النهاية عضو في الحزب، يخضع لقيادته. فلا ينبغي أن تخضع النقابة للحزب: فإذا اختارت النقابة من تلقاء نفسها أحد أعضاء الحزب ليكون رئيسا لها، فهذا يعني قبولها طواعية لتوجيهاته، ومن ثم قبولها (بل رغبتها في الحقيقة) إشرافه على موظفيها. لم تطرح هذه المشكلة طرحا صحيحا في ١٩١٩، على الرغم من وجود سابقة عظيمة غنية بالدروس، تلك التي شهدها شهر يونيو ١٩١٤[٢٢]. لأنه لم يكن للأجنحة سياسة، وبالتالي لم يكن للحزب كذلك [١٩٣٠].

=السياسية، الاتحاد العام للعمال الإيطاليين سيوجه كل الإضرابات الاقتصادية «دون عرقلة بعضهما البعض».

(٢٢) في يوينو ١٩١٤، بعد مذبحة العمال في أنكونا، الإضراب العام الذي دعا الحزب الاشتراكي الإيطالي إليه كان لفترة قصيرة مدعوما وعلى مضض، وبعد ذلك خرّبه الاتحاد العام للعمال الإيطاليين. يشير غرامشي إلى أنه على الرغم من ذلك، لم يتعلم الحزب الاشتراكي درسه بالإشارة إلى الاتحاد العام للعمال الإيطاليين. وفي أغسطس عام ١٩٢٠، عشية احتلال المصانع، كتب غرامشي في أوردينه نوفو: «اليوم... في اللحظة التي تدفع الفترة الثورية فيها الحزب إلى العمل من لحظة إلى أخرى،=

يتمثل ضعف الأحزاب السياسية الإيطالية (باستثناء الحزب القومي إلى حد ما) طوال فترة نشاطها منذ حركة الوحدة فيما يمكن أن يسمى اختلال التوازن بين الإثارة والدعاية، أو ما يمكن أن نطلق عليه الافتقار إلى المبدأ، الانتهازية، وغياب الاستمرارية العضوية، واختلال التوازن بين التكتيك والاستراتيجية. إلخ. يجب البحث عن السبب الرئيسي لضعف الأحزاب في ميوعة الطبقات الاقتصادية، وهلامية البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. إلاّ أن هذا تفسير قدري. والحق أنه إذا كان صحيحا أن الأحزاب ليست إلاّ أسماء لطبقات، فهي أيضًا ليست مجرد تعبير ميكانيكي وسلبي عنها، إنها تعود لتؤثر فيها بقوة من أجل تطويرها وترسيخها وتعميمها. وهذا هو بالتحديد ما لم يحدث في إيطاليا. وكانت نتيجة هذا «النقص» اختلال التوازن بين الإثارة والدعاية ـ أو ليسمّه المرء أي اسم يشاء.

وتتحمل الدولة/ الحكومة بعض المسؤولية عن هذا الوضع: يمكن أن يسميها المرء مسؤولية، لأنها منعت دعم وتقوية الدولة ذاتها، أي أنها أثبتت أن الدولة/ الحكومة لم تكن عاملا قوميا. لقد كانت الحكومة تعمل في الحقيقة كـ«حزب»، ووضعت نفسها فوق الأحزاب، والانسجام بين مصالحها، ونشاطاتها، ضمن الإطار الدائم لمصالح الأمة والدولة، بل لكي تفككها وتفصلها عن الجماهير العريضة، لتحصل على «قوة من الرجال غير الحزبيين الذين يرتبطون بالحكومة بروابط ذات طابع أبوي من الطراز البونابرتي ـ القيصري». بهذه الطريقة يكون تحليل ما يسمى بدكتاتوريات ديبريتس وكريسبي وجيوليتي، وظاهرة التحولية البرلمانية[٢٣]. تخلق الطبقات الأحزاب، وتكون الأحزاب كوادر الدولة والحكومة، أي قادة المجتمع المدني والمجتمع السياسي. ويجب أن تكون هناك علاقة مفيدة ومثمرة بين هذه

=والحركة الإيطالية هي في الحالة التي لا تكون فيها قد حلت عمليا مشكلة العلاقات بين الاتحاد والتجارة، لكنها لم تطرح المسألة. الحركة الإيطالية تمثل مجال نشاط حزبين سياسيين: الحزب الرسمي والحزب الموجود بحكم الواقع الذي يشكله قادة النقابات العمالية».

(٢٣) عن «التحوّلية»، انظر الهامش ٨، ص ١٥٣؛ وعن كريسبي انظر الهامش ٢٤، ص١٦١. عن جيوليتي انظر الهامش ٦٨، ص١٩٠. كان أغوستينو ديبرتيس (١٨١٣ ـ ١٨٨٧) في البداية ماتسينيا؛ لكن فيما بعد، في صقلية كان مع غاريبالدي، يعمل في الحقيقة لأجل كافور. في عام ١٨٧٦ أصبح أول رئيس وزراء «يساري»، وهيمن على الحياة البرلمانية حتى وفاته. لقد اختار وزراؤه من جانبي البرلمان، في العملية التي أصبحت تعرف باسم التحول. ووصف كريسبي هذه الوسيلة لتأمين قونه الشخصية «ديكتاتورية برلمانية». لكنه فعل الشيء نفسه عندما كان في السلطة.

الظواهر والوظائف. فلا يمكن تكوين القادة من دون النشاط النظري والمذهبي للأحزاب، ومن دون السعي المنظم لاكتشاف ودراسة الأسباب التي تحكم طبيعة الطبقة التي تمثلها وكيفية تطورها. ومن هنا كانت ندرة الكوادر اللازمة للدولة والحكومة، وفساد الحياة البرلمانية، وسهولة تفكك الأحزاب وتحللها نتيجة الفساد، واستيعاب الأفراد القليلين الذين لا غنى عنهم. ونجد أيضًا فساد الحياة الثقافية والنقص الرهيب في الثقافة الرفيعة. فبدلا من التاريخ السياسي نجد قصصًا دمويّة، وبدلا من الدين، نجد الخرافة، وبدلا من الكتب والمجلات العظيمة، نجد الصحف اليومية، وبدلا من السياسة الجادة، نجد المشاجرات العابرة والمعارك الشخصية. ولأن الجامعات، وكل المؤسسات التي تنمي المهارات الفكرية والتكتيكية بمنأى عن تأثير الحياة الحزبية والواقع الحي للحياة الوطنية، فإنها تنتج كوادر وطنية عير مسيسة ذات تكوين عقلي خطابي لا وطني. ومن هنا كان اغتراب البيروقراطية عن الوطن، وصارت من خلال مواقعها الإدارية حزبا سياسيا حقيقيا، وهو أسوأ الأحزاب جميعا. وحل التسلسل الهرمي البيروقراطي محل التسلسل الهرمي الفكري والسياسي، وأصبحت البيروقراطية حزب الدولة البونابرتي(*) [١٩٣٠].

«فلسفة العصر»

لقد أظهر النقاش حول القوة والإجماع، التقدم النسبي الذي حققه علم السياسة في إيطاليا، وأنه يعامَل بقدر من الصراحة، حتى من قِبل أفراد يحتلون مواقع المسؤولية في الدولة. ويدور النقاش حول الموضوع الرئيسي في حياة مختلف الدول في فترة ما بعد الحرب. كيف يعاد بناء جهاز هيمنة الطبقة الحاكمة الذي انهار نتيجة الحرب في كل دولة من دول العالم؟ ولماذا تفكك هذا الجهاز؟ ربما لنمو إرادة سياسية جماعية قوية معادية(٢٤)؟ لو كان الأمر كذلك، لكانت المشكلة قد حلت لصالح هذه القوة المعادية. لقد تفكك في الواقع تحت ضغط أساليب ميكانيكية بحتة متنوعة: ١ ـ لأن جماهير غفيرة، كانت سلبية في السابق، دخلت إلى مجال الحركة،

(*) انظر أيضًا الكتب الصادرة بعد عام ١٩٢٩، التي انتقدت أوضاعا «مماثلة» في ألمانيا القيصرية (وإن كانت أكثر ثراء فيما يتعلق بحياة «المجتمع المدني»). على سبيل المثال، كتاب ماكس فيبر، البرلمان والحكومة في ظل النظام الألماني الجديد: نقد سياسي للبيروقراطية والحياة الحزبية. ترجمة وتقديم أنريكو روتا، صص xvi، ٢٠٠ ـ وهي ترجمة أبعد ما تكون عن الكمال والدقة.

(٢٤) أي المعارضة للنظام الرأسمالي والبورجوازي القائم.

ولكنها كانت حركة فوضوية غير منظمة وبلا قيادة، أي بلا إرادة سياسية جماعية موحدة. ٢ ـ لأن الطبقات الوسطى التي كانت تحتل مواقع القيادة والمسؤولية أثناء الحرب قد حرمت منها عندما حل السلام وتركت في حالة بطالة، وذلك بالتحديد بعد أن تعلمت كيف تأمر وتقود... ٣ ـ لأن القوى المعادية أثبتت عجزها عن استغلال حالة الفوضى لمصلحتها. كانت المشكلة، هي إعادة بناء جهاز للهيمنة، لتلك العناصر التي كانت سلبية وغير مسيسة. كان ذلك مستحيلا من دون استخدام القوة، التي لم يكن ممكنا أن تكون قوة «مشروعة»...إلخ. ولأن تركيب العلاقات الاجتماعية يختلف من دولة إلى أخرى، فقد اختلفت أيضًا أساليب استخدام القوة، وكيفية الجمع بين القوة المشروعة والقوة غير المشروعة. وكلما تعاظمت الكتلة غير المسيسة كلما تعاظم الدور الذي تلعبه القوى غير المشروعة. وكلما تعاظمت القوى المنظمة والمثقفة سياسيا، كلما زادت الحاجة إلى «حماية» دولة القانون...إلخ [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢]

الصراع السياسي والحرب العسكرية

في الحرب العسكرية، يأتي السلام عندما يتحقق الهدف الاستراتيجي للحرب، وهو تدمير جيش العدو واحتلال أرضه. وما هو جدير بالملاحظة، أنه يكفي لإنهاء الحرب، مجرد أن يصبح تحقيق الهدف الاستراتيجي ممكنا. وبعبارة أخرى، يكفي ألا يكون هناك شك في أن الجيش لم يعد قادرا على القتال، وأن يكون الجيش المنتصر «قادرا» على احتلال أرض العدو. أما الصراع السياسي فهو أكثر تعقيدًا من ذلك: ويمكن إلى حد ما مقارنته بالحروب الاستعمارية أو بحروب الفتح القديمة، التي يحتل فيها الجيش المنتصر، أو يعتزم احتلال كل إقليم الدولة التي فتحها أو جزء منها بصفة دائمة، ثم يجرد الجيش المهزوم من سلاحه ويشتته، إلاّ أن الصراع مستمر في ميدان السياسة و«الاستعداد العسكري».

هكذا عرف نضال الهند السياسي ضد الإنكليز (وإلى حد ما نضال ألمانيا ضد فرنسا والمجر ضد الاتفاق الصغير (بين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغسلافيا) ثلاثة أشكال للحرب: حرب المناورة، وحرب المواقع الثابتة، والحرب السرية ومقاومة غاندي السلبية، هي حرب مواقع ثابتة، تتحول في لحظة معينة إلى حرب مناورة، وفي لحظة أخرى تصبح حربا سرية. والمقاطعة هي شكل من أشكال حرب المواقع، والإضرابات حرب مناورة. والإعداد السري للقوات وتسليحها ينتميان إلى الحرب

السرية. ولابد أيضًا من التوصل إلى نوع من تكتيكات الكومندوس[٢٥]، مع مراعاة الحذر الشديد في استخدامها. وإذا ظن الانكليز أنه يتم الإعداد لحركة عصيان مسلح ضخمة بهدف تدمير تفوقهم الاستراتيجي الحالي (الذي يتمثل ـ إلى حد ما في قدرتهم على المناورة، بحكم سيطرتهم على خطوط المواصلات الداخلية وتركيز قواتهم «المشتتة» عند أخطر النقاط) ـ أي بخنقهم بالجملة، وإجبارهم على نشر قواتهم على مسرح حرب أصبحت حربا عامة ـ عندئذ سيكون من مصلحتهم استفزاز القوات الهندية المقاتلة، للقتال قبل الأوان، حتى يمكنهم تحديد مواقعها وقطع رأس الحركة بعامة. ومن مصلحة فرنسا أن تورط اليمين القومي الألماني في انقلاب مغامر، وبهذا تجبر التنظيم العسكري غير الشرعي المشبوه على أن يكشف عن نفسه قبل الأوان، مما يسمح لها بالتدخل في الوقت المناسب. فمن الواضح أن هذا النضال بأشكاله المختلفة هو أساسًا نضال ذو طابع عسكري، وإن كان يجري بالدرجة الأولى في الساحة السياسية (وإن كان لكل نضال سياسي دائمًا أساس عسكري ـ يتطلب استخدام فرق الكوماندوس تطويرا أصيلا لتكتيك، ولن تكون خبرة الحرب سوى حافز له، وليست نموذجا يحتذى به.

تحتاج مسألة **جماعات** البلقان[٢٦] المسلحة إلى معالجة مستقلة. وترتبط هذه

---

(٢٥) «أرديتسمو» خلال الحرب العالمية الأولى. كانت «أرديتي» فرق كوماندوس متطوعة في الجيش الإيطالي. تم اعتماد المصطلح من قبل دانونسيو لـ«جحافل» متطوعة قومية، وكان يستخدم أيضًا من قبل «arditi del popolo الناس الشجعان»، تشكلت لمحاربة الجماعات الفاشية في صيف عام ١٩٢١. ظهرت هذه المنظمة الأخيرة خارج الأحزاب اليسارية، ولكن كتلة قادتها وأعضائها المحليين كانت شيوعية أو اشتراكية. أدان الحزب الاشتراكي الإيطالي (الذي وقّع على «ميثاق تسوية» مع الفاشيين في هذا الوقت) المنظمة. دافعوا عن سياسة عدم المقاومة. كما أدان الحزب الشيوعي الإيطالي المنظمة، لأسباب طائفية، مفضلا التركيز على فرقها الدفاعية، الشيوعية المحضة. كان غرامشي قد كتب ونشر مقالات الترحيب بالمنظمة قبل الإدانة الرسمية، وحتى بعد ذلك بشكل غير مباشر، من خلال انتقاد موقف الحزب الاشتراكي الإيطالي. ومع ذلك، وكما تشير تعليقاته في وقت لاحق في هذه المذكرة، فإنه لم يشعر بأن الطبقة العاملة «أرديتي arditi» يمكن أن تأمل في الواقع في الوقوف في وجه الفصائل الفاشية، التي تتمتع بتواطئ الدولة. كان فقط كتلة بدلا من العمل التطوعي التي يمكن أن يوفر استجابة حيّة.

(٢٦) كانت تركيا في نهاية القرن التاسع عشر لا تزال تحتل أجزاء كبيرة من البلقان، ما يعرف الآن ألبانيا وشمال اليونان وجنوب يوغسلافيا وجنوب بلغاريا، بما في ذلك المنطقة ككل المعروفة تقليديا باسم مقدونيا (مقسمة الآن بين يوغسلافيا واليونان وبدرجة أقل بلغاريا). وفي عام ١٨٨٣ تم تأسيس لجنة مقدونية ثورية في صوفيا من قبل القوميين المقدونيين Delcev and Gruev، وبدأت هذه اللجنة في إرسال الكتائب المسلحة إلى الأراضي التركية عبر الحدود، من أجل تحقيق ما يمكن من استقلال=

الجماعات المسلحة بظروف البيئة الجيوفيزيائية الخاصة، وبالتكوين الخاص للطبقات الريفية، وبفاعلية الحكومات الحقيقية هناك. وهذا يصدق أيضًا على الجماعات المسلحة الأيرلندية(٢٧)، التي يرتبط شكلها التنظيمي، وشكل حربها، ببنية المجتمع الأيرلندي. ويجب التفريق بين جماعات البلقان المسلحة والجماعات المسلحة الأيرلندية، وغيرهما من أشكال حرب الأنصار من ناحية، وقضية الكوماندوس من ناحية أخرى، وإن ظهر أن بينهما نقاط التقاء. فهذه الأشكال من النضال خاصة بأقليات ضعيفة، ولكنها تعيش حالة من التململ والقلق، وتواجه أغلبية منظمة جيدا، وذلك على عكس فرق الكوماندوس الحديثة التي تفترض وجود قوة احتياطية كبيرة تساندها وتوفر لها سبل الدعم على شكل تبرعات فردية.

إن الارتباط الذي كان قائما في ١٩١٧ ـ ١٩١٨ بين وحدات الكوماندوس، والجيش ككل، يمكن أن يؤدي، وقد أدى فعلا، إلى أن يضع القادة السياسيون خططا خاطئة للحملة. فقد نسوا: ١ ـ أن وحدات الكوماندوس مجرد وحدات تكتيكية وأنها لا تفترض وجود جيش له فاعلية كبيرة فيكفي ألا يكون عاجزًا تمامًا عن الحركة. فعلى الرغم من تراخي الانضباط، وهبوط الروح القتالية إلى الحد الذي يجعل الانتشار التكتيكي للقوات أمرا صائبا، فإنهم توفّروا مع ذلك بالقدر اللازم على التشكيل التكتيكي الجديد، ومن دونه فلن تكون هناك سوى الهزيمة المنكرة والقرار السريع. ٢ ـ إنه لا يجب اعتبار ظاهرة الكوماندوس علامة على الاستعداد القتالي العام لدى غالبية القوات، بل هي بالعكس دليل على سلبيتها، والتدهور النسبي لمعنوياتها. ومع ذلك، يجب تذكر المبدأ العام، وهو النظر إلى المقارنات بين الفن العسكري والسياسة كحافز للتفكير. ففي الواقع الفعلي، لا وجود في الميليشيا السياسية للجزاءات الجنائية الصارمة التي توقع على من يخطئ أو لا يلتزم بدقة بالأوامر، ولا وجود للمحاكم العسكرية ـ بصرف النظر عن الاختلاف الواضح بين حشد القوى السياسية وحشد القوات العسكرية.

وهناك أيضًا في الصراع السياسي أشكال أخرى للحرب غير حرب المناورة،

=مقدونيا. وشكلت جميع البلدان المجاورة_بلغاريا وصربيا واليونان_ كتائبها المسلحة الخاصة بها (cete) في السنوات التي تلت ذلك (كم افعل Vlachs)، لحماية مصالحهم الخاصة في المنطقة. وحاربت هذه الكتائب بعضها البعض في نفس الوقت الذي حاربت فيه الأتراك.

(٢٧) على الأرجح إشارة إلى كتائب فنيان Fenian، الذين ثاروا ضد الحكم البريطاني من دون نجاح في عام ١٨٦٧ واستمر نشاط متقطع خلال السنوات الأخيرة من القرن.

وحرب الحصار، وحرب المواقع. هذا صحيح، فحرب الكوماندوس تنتمي إلى حرب المواقع كما عرفتها الفترة ١٩١٤ ـ ١٩١٨. كذلك عرفت حرب المناورة وحرب الحصار في الفترات السابقة نوعا من حرب الكوماندوس. وكذلك فرق الفرسان الخفيفة والثقيلة، وفرق المدفعية السريعة الطلقات[٢٨]...إلخ ـ والقوات المحركة العامة ـ عملت جزئيا كوحدات كوماندوس. كما نجد في فن تنظيم الدوريات نواة فكرة الكوماندوس الحديثة التي نجدها أيضًا في حرب الحصار، أكثر مما نجدها في حرب الحركة حيث الاستخدام السريع لنظام الدوريات، ولفن تنظيم الطلعات المباغتة والهجمات الفجائية التي يقوم بها رجال مختارون.

وهناك نقطة أخرى، يجب تذكرها، وهي أنه لا يجب تقليد أساليب الطبقات الحاكمة في الصراع السياسي، لأجل عدم الوقوع فريسة سهلة في الشراك المنصوبة. وهو ما يحدث كثيرًا في المعارك الراهنة. إن بنية الدولة المنهكة أشبه بجيش منهك، حيث يدخل الكوماندوس أي التنظيمات المسلحة الخاصة ميدان القتال، مهمتان: استخدام الوسائل غير المشروعة، بينما تبقى الدولة في الظاهر ملتزمة بإطار الشرعية، وبهذا يعيدون تنظيم الدولة ذاتها. ومن الغباء الاعتقاد أنه يمكن مواجهة النشاط غير المشروع بنشاط من نفس النوع، أي محاربة تكتيك الكوماندوس بتكتيك مماثل. وهذا يعني الاعتقاد بأن الدولة ستظل عاجزة عن الحركة، وهذا لا يحدث أبدا، بصرف النظر عن الظروف الأخرى التي قد تختلف. ويترتب على العامل الطبقي اختلاف جوهري: فالطبقة التي عليها أن تعمل ساعات محددة كل يوم، لا يمكن أن يكون لها تنظيمات هجومية دائمة ومتخصصة، وأعضاؤها غير مقيدين بعمل محدد. فتستطيع هذه التنظيمات التي أصبحت الآن محترفة، أن توجه ضربات قاضية ومباغتة للعدو. لا يمكن بالتالي، أن يكون لتكيتيكات الكومندوس عند بعض الطبقات ذات الأهمية التي لها عند طبقات أخرى. فحرب المناورة والحركة ضرورية بالنسبة إلى بعض الطبقات، لأنها شكل الحرب الذي يناسبها. وهي قد تقتضي في حالة الصراع السياسي، الاستفادة من تكتيك الكوماندوس القيّم الذي لا غنى عنه في الوقت الحالي، غير أن إصلاح النموذج العسكري في اعتقاد البعض، هو علامة الغباء وضيق الأفق: فالسياسة أيضًا هنا، ينبغي أن يكون لها الأولوية على جانبها العسكري. والسياسة وحدها هي التي تخلق إمكانية الحركة والمناورة.

---

(٢٨) «القناصة» سلاح نخبوي من الجيش الإيطالي، أسسه لامارمورا في عام ١٨٣٦.

يتضح من كل ما قيل، ضرورة التمييز في ظاهرة الكوماندوس العسكرية، بين وظيفة الكوماندوس الفنية، كقوة خاصة ترتبط بحرب المواقع الثابتة الحديثة، ووظيفتها السياسية ـ العسكرية. لقد استخدمت كل جيوش العالم الكوماندوس كقوة خاصة في الحرب العالمية. إلاّ أنه لم يكن لها غير وظيفة سياسية ـ عسكرية في البدان التي تميزت بعدم التجانس والضعف السياسي، والتي لا يتمتع جيشها الوطني بقدرة قتالية، وهيئة أركانها بيروقراطية بالية [١٩٢٩ ـ ١٩٣٠].

وبخصوص موضوع المقارنات بين مفاهيم حرب المناورة وحرب المواقع من جهة، والمفاهيم المقابلة لها في علم السياسة من جهة أخرى، لا بد من ذكر كتيب روزا لوكسمبورغ الذي ترجمه س. أليسّاندري في عام ١٩١٩ (عن الفرنسية) إلى الإيطالية(٢٩).

في هذا الكتيب نظرت روزا بسرعة، وبشيء من السطحية إلى خبرات ١٩٠٥ التاريخية. فقد أهملت في الواقع عنصريْ «الإدارة» والتنظيم، اللذين كانا أكثر شيوعا وأكثر أهمية في تلك الأحداث، مما كانت تظن بحكم تحيزها إلى حد ما إلى «الاقتصادوية» والتلقائية. ومع ذلك، فهذا الكتيب (كغيره من مقالات نفس المؤلف) هو من أهم الوثائق التي تنظّر إلى حرب المناورة من وجهة نظر علم السياسة، حيث ينظر إلى العامل الاقتصادي المباشر (الأزمات، إلخ) باعتباره مدفعية الميدان التي تفتح ثغرة في دفاعات العدو، تكفي لاقتحام القوات وإحراز نصر حاسم (استراتيجي) أو على الأقل تحقيق نصر كبير في إطار الخط الاستراتيجي. ومن الطبيعي أن يعتبر علم التاريخ العوامل الاقتصادية المباشرة، أكثر تعقيدًا من تأثير المدفعية الثقيلة في حرب الحركة لأن لها تأثيرًا مزدوجًا: ١ ـ إنها تفتح ثغرة في دفاعات العدو، بعد أن شاعت الفوضى في صفوفه، وتجعله يفقد الثقة في نفسه وفي قواته وفي مستقبله. ٢ ـ تنظم القوات في لمح البصر، وتخلق الكوادر اللازمة، أو تضع الكوادر المتاحة على الأقل (التي تكون حتى تلك اللحظة بفعل العملية التاريخية العامة) في المواقع التي تمكنها من الإحاطة بكوادره المبعثرة. ٣ ـ وتحقق التعبئة الإيديولوجية اللازمة لتحقيق الهدف المشترك بلمح البصر. كانت هذه النظرة شكلا من أشكال الحتمية الاقتصادية الصلبة، يزيد من خطورتها تصور أنها تفعل فعلها بسرعة البرق في الزمان والمكان. إنها نوع من النزعة الصوفية التاريخية الصريحة، انتظار استنارة خارقة.

---

(٢٩) روزا لوكسمبورغ: الإضراب العام ـ الحزب والنقابات. الطبعة الإيطالية نُشرت من طرف «*Societá Editirice Avantil*» ميلانو، ١٩١٩.

زعم الجنرال كراسنوف (في روايته)[٣٠] أن التحالف لم يكن يريد لروسيا الإمبراطورية أن تنتصر (خوفا من أن تحل القضية الشرقية حلا نهائيا لصالح النظام القيصري)، ولذلك أجبر هيئة الأركان الروسية على انتهاج أسلوب حرب الخنادق (وهذا هراء، بسبب الامتداد الزائد لجبهة القتال التي تمتد من بحر البلطيق والبحر الأسود، بمستنقعاتها وغاباتها الشاسعة، في حين أن حرب المناورة هي الاستراتيجيا الوحيدة الممكنة، وهو زعم سخيف، فقد خبر الجيش الروسي حرب المناورة والتوغل المفاجئ وخاصة في القطاع النمساوي (وأيضًا في بروسيا الشرقية)، وحقق نجاحات كبيرة وإن كانت عابرة. والحقيقة هي أنه لا يمكن لطرف أن يختار شكل الحرب الذي يريده، ما دام لا يتمتع بتفوق ساحق على العدو. ومعروف حجم الخسائر التي ترتبت عن رفض هيئة الأركان الفنية العنيد، الاعتراف بأن حربا قد «أملتها» مجمل علاقات القوى المتصارعة. فحرب المواقع في الحقيقة لا تتمثل فقط في الخنادق الحالية، بل في كل النسق التنظيمي والصناعي القائم على مقربة من مؤخرة الجيش المتواجد في ميدان القتال. إن ما أملاها هو على الأخص، سرعة قوة نيران المدافع، والمدافع الرشاشة والبنادق، أي حجم القوة المسلحة التي يمكن تركيزها على نقطة محددة، ووفرة الإمدادات التي تضمن التعويض السريع للخسائر المادية عقب أي انسحاب أو اختراق من جانب العدو. وهناك عامل آخر، هو ضخامة عدد الرجال المسلحين الذين تتفاوت قدراتهم القتالية تفاوتًا كبيرًا، والذين لا يمكنهم الحركة إلاّ كقوة جماعية. ويمكن رؤية كيف أن شن غارة على القطاع النمساوي من الجبهة الشرقية يختلف تمامًا عن شن غارة على القطاع الألماني، وكيف أن تكتيكات الإغارة قد أدت إلى كارثة، حتى في القطاع النمساوي المعزز بفرق ألمانية مختارة وبقيادة الألمان. وحدث نفس الشيء في الحملة البولندية ١٩٢٠، فقد أوقف الجنرال ويجاند القوات التي كان يقودها ضباط فرنسيون[٣١]،والتي بدا أنها لا تقاوم، وذلك قبل أن تصل إلى وارسو. وحتى أولئك الخبراء العسكريين الذين تتسلط على عقولهم

---

(٣٠) ن. كراسنوف، من النسر برأسين إلى العلم الأحمر، برلين، ١٩٢١. الطبعة الإيطالية، فلورنسا، ١٩٢٨.

(٣١) تم إيقاف الجيش الأحمر تحت قيادة ميخائيل توخاتشيفسكي على أبواب فارسوف في أغسطس عام ١٩٢٠، في هجوم مضاد في أعقاب غزو بيلسودسكي للاتحاد السوفييتي. وأعقب الهزيمة جدل سواء فيما يتعلق بقدرة جميع السكان على البقاء، وفيما يتعلق بالمسؤولية المحددة عن الهزيمة (بوديني وإيغوروف، بدعم من ستالين، ولم يتبع أوامر س. كامينيف، القائد العام، وتبع لفوف بدلا من التنسيق مع توخاتشيفسكي قبل فارسوف).

فكرة حرب المواقع، مثلما تسلطت عليها من قبل فكرة حرب المناورة، لا يزعمون بالطبع أن هذه الأخيرة لم يعادلها مكان في العلم العسكري. وإنما يرون أنه ينبغي أن يكون دور حرب المناورة في الحروب بين الدول الأكثر تقدما من الناحيتين الصناعية والاجتماعية، دورًا تكتيكيا أكثر منه دورًا استراتيجيا، وأن تحتل المكانة التي كانت لحرب الحصار بالنسبة إليها.

ومثل هذا الرد يجب أن يحصل في فن وعلم السياسة، على الأقل في الدول الأكثر تقدما، حيث أصبح «المجتمع المدني» بنية بالغة التعقيد، قدرة على المقاومة، ومقاومة «غارات» العامل الاقتصادي المباشر بنتائجها المأساوية (الأزمات والكساد..إلخ). فأبنية المجتمع المدني الفوقية أشبه بمنظومات الخنادق في الحرب الحديثة. وفي الحرب يبدو أحيانًا، أن هجوما ضاريا بالمدفعية قد دمر كل النظام الدفاعي للعدو، في حين أنه لم يدمر في الواقع سوى المحيط الخارجي، وعند التقدم والهجوم، قد يجد المهاجمون أنفسهم أمام خط دفاعي لا يزال فعالا. نفس الشيء يحدث في السياسة خلال الأزمات الاقتصادية الكبرى. فلا يمكن أن تتيح الأزمة الفرصة لقوى المهاجمة لتنظيم صفوفها بسرعة زمانا ومكانا. هذا عدا تقوية روح القتال لديها. وهي بالمثل لم تؤدّ إلى انهيار معنويات المدافعين، وتخليهم عن مواقعهم، وفقدان ثقتهم في قوتهم أو في مستقبلهم، وبالطبع، لا تبقى الأشياء كما كانت تمامًا. ولكن من المؤكد أن الزمن لن تتسارع عجلته، ولن نرى الزحف الكبير الذي تنبأ به استراتيجيو الكادورنية السياسية[٣٢].

وآخر حادثة من هذا النوع في تاريخ السياسة، تعود إلى عام ١٩١٧، الأحداث التي كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ فن وعلم السياسة. فالمطلوب هو دراسة «متعمقة» لمعرفة أيّ من عناصر المجتمع المدني يناظر الأنظمة الدفاعية في حرب المواقع الثابتة. وقد تم استخدام مفردة «متعمقة» عن قصد لأن أحداث عام ١٩١٧ لم تدرس إلاّ من وجهة نظر سطحية ومبتذلة، مثلما يدرس بعض مؤرخي المجتمع تقلبات الموضة في أزياء السيدات. أو من وجهة نظر «عقلانية»، معتقدين أنه يمكن القضاء على بعض الظواهر بمجرد تفسيرها تفسيرا «عقلانيا» كما لو كانت خرافات شعبية (وهي أيضًا لم يقض عليها، على أي حال، لمجرد أنها فسرت).

وتتعلق مسألة النجاح الهزيل الذي أحرزته الاتجاهات الحديثة في الحركة النقابية

---

(٣٢) انظر الهامش ٢٩، ص ٢٤٣.

بهذه الطائفة من القضايا[٣٣]، وربما تكون أول محاولة للبدء في مراجعة الأساليب التكتيكية الحالية هي تلك التي أوجزها L. Dav. Br [تروتسكي] في الاجتماع الرابع لمؤتمر الكومنترن عندما قارن بين الجبهة الشرقية والجبهة الغربية[٣٤]. فالجبهة الأولى سقطت حالا، ولكن تلتها صراعات لم يسبق لها مثيل، أما في الجبهة الثانية فكان لابد من أن تقع هذه الصراعات «أولا». فالمشكلة، هي معرفة ما إذا كان المجتمع المدني سيقاوم قبل أم بعد الاستيلاء على السلطة؟ وأين ستقع هذه المحاولة، إلخ. لقد لُخص المشكلة بأسلوب أدبي رائع، ولكنه خلا من التوجيهات العملية. [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤: الطبعة الاولى ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢].

يجب معرفة ما إذا كانت نظرية برونشتين الشهيرة عن الطبيعة الدائمة للحركة[٣٥] هي انعكاس سياسي لنظرية حرب المناورة (تذكر ملاحظة كراسنوف الجنرال القوقازي)، أي ما إذا كانت في النهاية انعكاسا للظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الثقافية العامة، في بلد كانت هياكل الحياة الوطنية فيه رخوة وجنينية، ويستحيل أن تصبح بمثابة «الخندق أو القلعة». ويمكن القول ـ في هذه الحالة ـ إن برونشتين

---

(٣٣) المفروض الإشارة هنا إلى فشل الشيوعيين في إيطاليا في تحقيق ما هو أكثر من وضع الأقلية داخل الحركة النقابية، على الرغم من خيانة زعماء نقابات العمال الإصلاحيين.

(٣٤) «الاجتماع الرابع» هو المؤتمر العالمي الرابع للكومنترن، وفيه كان غرامشي حاضرا. أعطى تروتسكي التقرير حول السياسة الاقتصادية الجديدة، في أثنائه قال: «...سيكون من الصعب القبض على البرجوازية الأوربية بعنصر المفاجأة كما فعلنا مع البرجوازية الروسية. فالبرجوازية الأوربية أكثر ذكاء وأكثر بعدا، إنها لا تضيع الوقت. كل شيء يمكن القيام به ضدنا يتم تعبئته الآن. وبالتالي سوف تواجه البروليتاريا الثورية على طريقها لتقوي لا فقط الطلائع القتالية لمكافحة الثورة بل أيضًا أثقل احتياطاتها. فقط من خلال تحطيم قوات العدو هذه وتفكيكها وإضعاف معنوياتها ستكون قادرة على الاستيلاء على سلطة الدولة. على سبيل التعويض، بعد الانقلاب البروليتاري، لن تتخلص البرجوازية المهزومة من الاحتياطيات القوية التي يمكن أن تستمد منها قوتها لإطالة أمد الحرب الأهلية. بعبارة أخرى، بعد البروز في السلطة، ستتمكن البروليتاريا الأوربية من خلق عمل أكثر إبداعا في الثقافة والاقتصاد مما فعلنا في روسيا في اليوم التالي للانقلاب.

(٣٥) أي نظرية الثورة الدائمة لتروتسكي. ومن المفارقات أن يكون تروتسكي، في ضوء تشبيه غرامشي هنا، في الجدال العسكري في ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥، المعارض الرئيسي لحرب المناورة، أو تكتيك الهجوم الثوري الذي اقترحه جنرالات الحرب الأهلية، الذين كانوا يؤيدون فكرة «العلم العسكري البروليتاري» ـ فرونزي، وبوديني، وتوخاتشيفسكي أيضا. كما وجه هجومه الرئيسي في مؤتمر الكومنترن الثالث حول «نظرية الهجوم» في الميدان السياسي التي كان الحزب الشيوعي الإيطالي (انظر المقدّمة العامّة) واليسار في الحزب الألماني وبلاّ كون مؤيديه الرئيسيين. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الإشارة إلى أمر فوتش الموحد كونه معادلاً سياسيًا محتملاً لـ«الجبهة الموحدة» في السياسة كان بالكاد تشبيها سعيدا، لأن فوتش في الواقع لديه ميول تجاه تكتيكات نابليون الهجومية.

الذي يبدو «غربي» التفكير، هو في الحقيقة كوسموبوليتي، أي قومي سطحي، وغربي أو أوربي سطحي بعكس إليتش [لينين] الذي كان قوميا وأوربيا بشكل عميق.

يذكر برونشتين في مذكراته بما قيل له من أن نظريته أثبتت صحتها... بعد مضي خمسة عشر عاما. وهو بهذا يرد على السخرية اللاذعة بسخرية مماثلة(٣٦). وفي الحقيقة، نظريته لم تكن صحيحة، لا قبل ولا بعد خمسة عشر عاما. مثله في ذلك مثل الرجل العنيد الذي حدثنا عنه جويتشيارديني(٣٧)، والذي كان تخمينه صحيحا إلى حد ما أي من الناحية العملية العامة. كمن يتنبأ بأن طفلة في الرابعة من عمرها ستصبح زوجة في يوم من الأيام. فإذا تزوجت في العشرين، قال: «ألم أتنبأ بأنها ستصبح زوجة؟» متجاهلاً أن شخصًا حاول اغتصابها عندما كانت في الرابعة معتقدًا عندئذ أنها ستصبح أما. يبدو لي أن لينين أدرك ضرورة التحول من حرب المناورة التي طبقت بنجاح في الشرق في عام ١٩١٨، إلى حرب المواقع التي كانت الشكل الوحيد الممكن في الغرب، حيث يمكن للجيوش ـ كما لاحظ كراسنوف ـ أن تجمع كميات لا حد لها من الذخيرة، وحيث لا تزال الهياكل الاجتماعية قادرة على التحول إلى حصون مدججة بالسلاح. هذا في رأيي ما تعنيه صيغة «الجبهة المتحدة»(٣٨)

---

(٣٦) **في حياتي**، صص ١٥٧ ـ ١٥٨، كتب تروتسكي: «وهو يكتب لاحقًا بأسلوب غير مناسب وقذر يناسبه، وصف لوناشارشكي مفهومِي الثوري كالآتي: «الرفيق تروتسكي بيّن عام ١٩٠٥ أنّ الثورتين (البرجوازية والاشتراكية)، على الرغم من أنهما لا تتطابقان، فإنهما ترتبطان ببعضهما البعض على نحو تشكلان فيه ثورة دائمة. وعقب دخول الروس في الفترة الثورية عبر ثورة سياسية برجوازية، فإنّ الجانب الروسي من العالم، بمعية البقية، لن يصير بإمكانه الإفلات من هذه الفترة إلاّ حينما تكتمل الثورة الاشتراكية. ولا يمكن أن ننكر كون الرفيق تروتسكي، وهو يصوغ هذا المنظور، أظهر تصورا ورؤية عميقين، على الرغم من أنه أخطأ طيلة خمسة عشر عاما». والملاحظة التي تتعلّق بخطئي طيلة خمسة عشر عاما، لا يمكن أن تصير عميقة انطلاقًا من استعادتها من طرف رادك. فكل توقعاتنا وشعاراتنا لعام ١٩٠٥ كانت قائمة على ادعاء ثورة نصر، وليس على هزيمة. ونحن لم نحقق لا جمهورية ولا تحويل أرض، ولا حتى ثلث يوم. هل يعني ذلك أننا أخطأنا بتقديم هذه المطالب؟ فإفشال الثورة شوّش كل المنظورات ـ وليس على الأرجح تلك التي كنت بصدد نشرها. فلم يكن السؤال عن تواريخ الثورة وإنما عن تحليل قواها الداخلية وتوقع تطورها بالكامل».

(٣٧) انظر *Ricordi*، السلسلة الثانية، العدد ١ : «من يمتلك بالتالي إيمانا يصير متمسكا بما يؤمن، ويسلك طريقه بجرأة وحزم، وهو يسخر من العوائق والمخاطر... وحينما يحدث ذلك، بما أن الشؤون العالمية خاضعة لآلاف الصدف والأعراض، فإنه على امتداد الزمن، ثمة طرق عدة قد يأتي فيها من لم ينتظر العون إلى أي شخص حافظ على عناده...»

(٣٨) عن سياسة الجبهة المتحدة، التي أطلقها الكومنترن التنفيذي في ديسمبر عام ١٩٢١، انظر المقدمة العامة.

التي تضع مفهوم الجبهة الواحدة في مقابل مفهوم التحالف تحت قيادة فوتش الانفرادية.

إلا أنه لم يكن لدى لينين الوقت لتفصيل صيغته. ومع ذلك، يجب تذكر أن كل ما كان يمكنه فعله هو أن يفصلها نظريا، أما المهمة الأساسية فكانت مهمة قومية، أي أنها كانت تتطلب استكشاف الأرضية، وتحديد العناصر التي تمثل الخندق والقلعة في المجتمع المدني، إلخ. كانت الدولة في روسيا تُمثّل كل شيء، وكان المجتمع المدني بدائيا وهلاميا، أما في الغرب فكان هناك تناسب سليم بين الدولة والمجتمع المدني. فعندما تتزعزع أركان الدولة، تظهر على الفور البنية القوية للمجتمع المدني. فالدولة خندق خارجي تقف وراءه منظومة جبارة من القلاع والمتاريس التي يتفاوت عددها من بلد إلى آخر. وهذا بالتحديد، يقتضي استكشافا دقيقا لكل بلد على حدة. ويمكننا المقارنة بين نظرية برونشتين ونظرية بعض النقابيين الفرنسيين حول الإضراب العام، ونظرية روزا لوكسمبورغ في العمل الذي ترجمته اليساندري، ولقد أثر كتاب ونظريات روزا لوكسمبورغ على أي حال في النقابيين الفرنسيين، كما يتضح من بعض مقالات روزمر[٣٩] عن ألمانيا في صحيفة **الحياة العمالية** (ظهرت المجموعة الأولى في شكل كتب). وهي تعتمد جزئيا على نظرية التلقائية أو العفوية [١٩٣٠ - ١٩٣٢].

الانتقال من حرب المناورة (الهجوم المباشر) إلى حرب المواقع - في الميدان السياسي أيضا

يبدو لي أن هذه أهم المسائل السياسية التي طرحتها فترة ما بعد الحرب، والأصعب في حلها حلا صحيحا. وهي تتصل بالمشكلات التي أثارها برونشتين [تروتسكي] الذي يُعد المنظر السياسي للهجوم الجبهوي في فترة كان لا بد أن يؤدي فيها هذا الهجوم إلى الهزائم. وصلة هذا التحول في علم السياسة بالتحول الذي حدث في الميدان العسكري ليست سوى صلة غير مباشرة، وهي مع ذلك، صلة قائمة وجوهرية. وتتطلب حرب المواقع تضحيات كبيرة من جماهير غفيرة. ومن هنا

---

(٣٩) كان الفريد روزمر مناضلا نقابيا ثوريا إبان الحرب العالمية الأولى. كان قد حرّر مع بيير مونات صحيفة الحياة العمالية، وهما من القادة الأوائل للحزب الشيوعي الفرنسي. كان روزمر رئيسا لتحرير مجلة *Humanité* من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٢٤. وفي عام ١٩٢٦ طرد من الحزب لتأييده للمعارضة المشتركة في الحزب الروسي.

كانت ضرورة تركز القيادة بصورة لم يسبق لها مثيل، وبالتالي ضرورة وجود حكومة أكثر «تدخلا»، تتخذ موقف الهجوم السافر ضد المعارضين، وتهيئ باستمرار الشروط اللازمة التي تضمن «استحالة» الانهيار الداخلي، مستخدمة الضوابط على اختلاف أنواعها، السياسية والإدارية...إلخ، ومعززة «مواقع» هيمنة الجماعة المسيطرة...إلخ. ويشير هذا كله إلى أننا دخلنا طور الذروة في الوضع السياسي التاريخي، لأن كسب حرب «المواقع الثابتة» يعني كسبها نهائيا. وبعبارة أخرى، تبقى حرب المناورة في السياسة مستمرة، طالما أن القضية تتمثل في كسب مواقع غير حاسمة، وبالتالي لا تعبئ الدولة كل موارد هيمنتها. ولكن إذا فقدت هذه المواقع أهميتها لسبب أو لآخر، وأصبحت المواقع الحاسمة هي وحدها المعرضة للخطر، عندئذ يتعين الانتقال إلى حرب الحصار، وهي حرب مركزة وشاقة، وتتطلب التحلي بالصبر، والقدرة على الإبداع. وفي السياسة، وعلى الرغم من كل المظاهر، يكون الحصار متبادلا، وعلى الحاكم أن يحشد كل موارده. هذه الحقيقة وحدها كافية لإثبات أنه يأخذ خصومه مأخذ الجد [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢].

«إن المقاومة الطويلة للغاية في معسكر محاصر هي في حد ذاتها محبطة للمعنويات. إنها تعني المعاناة والإرهاق، والحرمان من الراحة، والمرض، والخطر الشديد المستمر المدمر وليس الخطر المزمن الذي يزيد صلابة الإنسان» كارل ماركس: القضية الشرقية. ١٤ سبتمبر ١٨٥٥.

السياسة والعلم العسكري

يندرج تكتيك الجماهير الكبيرة وتكتيك الفئات الصغيرة المباشر في إطار النقاش حول حرب المواقع وحرب المناورة لما لهما من انعكاس على سيكولوجية القادة العظام (الاستراتيجيين) ومرؤوسيهم على حد السواء. إنهما (إذا جاز التعبير) يمثلان همزة الوصل بين الاستراتيجية والتكتيك في علم السياسة وفي العلم العسكري. ويميل الأفراد (حتى باعتبارهم العناصر المكونة للجماهير العريضة) بغريزتهم إلى تصور الحرب على أنها «حرب أنصار» أو على غرار «حرب غاريبالدي» و(هي شكل أرقى لـ«حرب الأنصار»). يكون الخطأ في السياسة نتيجة لعدم الفهم الدقيق لحقيقة ماهية الدولة (بمعناها المتكامل: دكتاتورية+ قيادة). ويحدث في الحرب خطأ مماثل ينتقل إلى معسكر العدو (الفشل ليس في فهم دولته فقط بل في فهم العدو أيضا). والخطأ في الحالتين يرجع إلى الخصوصية الفردية للمدينة أو الإقليم، مما يؤدي إلى الاستخفاف بقوة العدو وبتنظيمه القتالي. [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢].

كتاب جوزيف فيساريا نوفتش [ستالين] (في صورة أسئلة وأجوبة) يرجع تاريخه إلى سبتمبر ١٩٢٧: يعالج القضايا الرئيسية في علم وفن السياسة(٤٠). والقضية التي يبدو لي أنها تحتاج إلى المزيد من التفصيل هي: كيف ندرس الوضع الدولي في جانبه القومي، في ضوء فلسفة الممارسة (كما تتجلى سياسيا)، سواء كما صاغها مؤسسها [ماركس]، أو كما أعاد صياغتها أحدث وأعظم منظريها [لينين]. إن العلاقات الداخلية لأي أمة هي في الحقيقة نتاج لتركيبة «أصيلة» وفريدة (بمعنى ما): ينبغي أن نفهم هذه العلاقات وأن نتصورها في أصالتها وتفردها، إذا أردنا أن نسيطر عليها وأن نوجهها. إن خط التطور يتجه بالتأكيد نحو الأممية، ولكنْ، ينبغي أن يكون المنطلق «قوميا»، إلاّ أن المنظور أممي، ولا يمكن إلاّ أن يكون كذلك. لا بد أن ندرس بدقة ائتلاف القوى الوطنية التي سيكون على الطبقة الأممية أن تقود تطوره وفقا للمنظور والتوجيهات الأممية [أي منظور وتوجيهات الكومنترن]. ولكي تكون الطبقة قائدة لا بد أن تعبر بدقة عن هذا الائتلاف، التي تُعد أحد مكوناته، والتي تكون لهذا السبب بالتحديد، قادرة على توجيه الحركة في اتجاه معين وفي إطار منظورات محددة. هذه النقطة هي في رأيي محور الخلاف الأساسي بين ليود دافيدوفيتش [تروتكسي] وفيسريانوفيش [ستالين] باعتباره المعبر عن أغلبية الحركة [البلشفية]. ولا محل للاتهام بالنزعة القومية إذا كان المقصود هو لب القضية، ولو درسنا نضال الأغلبية [البلاشفة Bolsheviks] في الفترة من ١٩٠٢ حتى ١٩١٧ لوجدنا أن أصالته تتمثل في تنقية مفهوم الأممية من أي عنصر غامض أو إيديولوجي محض

---

(٤٠) كان ذلك يشير دائمًا إلى الحوار الذي أجراه ستالين في سبتمبر ١٩٢٧ مع أوّل بعثة عمالية أمريكية. لكنّ هذا الحوار لا يحتوي على شيء يبدو قد سمح لغرامشي بصياغة ملاحظته في هذا الهامش. علاوة على ذلك، من الصعب الاعتقاد أنّه أُعطي الفرصة لقراءة نص ستالين الذي ظهر عقب إيقافه. ومن ناحية أخرى، كانت له من بين كتبه ترجمة إيطالية، في شكل كُتيب لنص ستالين لشهر يونيو ١٩٢٥ عنوانه «أسئلة وأجوبة» (خطاب ألقاه بجامعة سفردلوف) والذي يُرجّح أنّه تُرجم إلى الإيطالية في شهر سبتمبر/أيلول. ومن المؤكد أنّ ذلك هو النص الذي يُحيل إليه غرامشي. وفيه تحدّث ستالين بشكل ملحوظ عن شكلين من خطر «التصفية» في الحزب الروسي: ١. أولئك الذين شعروا أنّه لم تكن ثمة فرصة لبناء نظام اشتراكي في دولة متخلّفة مثل روسيا؛ ٢. أولئك الذين شعروا أن قدر الثورة الروسية كان بالكامل متوقفا على الثورة العالمية. وذهب ستالين للحديث عن خطر «قوميّ» سبّبه ضغط البرجوازية في حقل السياسة الأجنبية وغياب الثقة في الثورة البروليتارية العالمية من جهة «الذين يتصرفون في سياستنا الخارجية».

(بالمعنى الفصيح للكلمة)، وإعطاء هذا النضال مضمونا سياسيا واقعيا. ومفهوم الهيمنة هو المفهوم الذي تأتلف فيه هذه المقتضيات ذات الطابع القومي. ويمكن للمرء أن يفهم لماذا لا تذكر بعض الاتجاهات هذا المفهوم، أو تمر عليه مرور الكرام. وعلى الطبقة الأممية بطبيعتها أن «تؤمم» نفسها بمعنى ما، طالما أنها تقود فئات اجتماعية ذات نزعة قومية ضيقة الأفق (المثقفين)، بل كثيرًا ما تكون رؤيتها أقل من المستوى القومي: إقليمية ومحلية النزعة (الفلاحين) فضلاً عن أنه ليس تأميما بمعناه الضيق للغاية، فلا بد من المرور بمراحل كثيرة قد تتباين فيها أنواع الاتحادات الإقليمية، (بين مجموعات من الأمم)، وذلك قبل خلق الشروط اللازمة لقيام اقتصاد يسير وفقا لخطة عالمية. كذلك لا ينبغي أن ننسى أبدا، أن التطور يسير وفقا لقوانين الضرورة، إلى أن ينتقل زمام المبادرة نهائيا إلى أيدي القوى التي تتجه إلى البناء وفقا لخطة تقسيم للعمل، تقوم على السلام والتضامن [أي تنتقل إلى أيدي القوى الاشتراكية]. تلك المفاهيم اللاقومية (أي التي لا يمكن الإشارة إليها في كل دولة على حدة) فخطأها ومجافاتها الحس السليم المشترك واضح: فهي أدت إلى السلبية والعجز في مرحلتين متميزتين: ١ ـ في المرحلة الأولى لم يكن أحد يعتقد أن عليه أن يبدأ ـ أي أنهم كانوا يعتقدون أنهم لو بدؤوا لوجدوا أنفسهم معزولين، فانتظروا حتى يتحرك الجميع. إلاّ أنه لا أحد تحرك، أو تصدى لتنظيم الحركة. ٢ ـ المرحلة الثانية أسوأ من الأولى لأن ما كانوا ينتظرونه كان شكلا باليا من «النابليونية» مناف للطبيعة (لأن الأطوار التاريخية لا تتكرر كلها بنفس الشكل)[٤١]. وتتخفى جوانب الضعف النظرية لهذا الشكل الحديث للنظرة الميكانيكية القديمة وراء قناع النظرية العامة للثورة الدائمة، وهي ليست إلاّ تنبؤا عاما، يقدم على أنه عقيدة، ويتقوض لأنه لا يتحقق في الواقع. [١٩٣٣].

مشكلة «الإنسان الجمعي» أو «الاشتراكية الاجتماعية»[٤٢]

إن دور الدولة التربوي والتكويني، وهدفها، هو دائمًا خلق أنماط جديدة وأرقى

---

(٤١) المرحلة الأولى التي يشير إليها غرامشي هي بوضوح مرحلة الأممية ما قبل الحرب. والثانية يفترض أنها إشارة إلى الأممية التي استند إليها تروتسكي بعد عام ١٩٢٤، وضد مفهوم الاشتراكية في بلد واحد. يزعم غرامشي أن هذا ينطوي على توقع أن تنتشر الثورة من روسيا بالطريقة التي نقلت بها جيوش نابليون بعض الأفكار والإنجازات التي حققتها الثورة الفرنسية خارج حدود فرنسا وفي جميع أنحاء أوربا.

(٤٢) انظر كذلك ملاحظات حول مكيافيلّي، في السياسة والدولة الحديثة، صص ٢٤٨ ـ ٢٤٩: «التوجه=

من الحضارة، وهو تكييف «حضارة» وأخلاق الجماهير الشعبية العريضة لتلائم ضرورات التطور المطرد للجهاز الاقتصادي للإنتاج، وبالتالي تنمية أنماط جديدة من البشر حتى من الناحية البدنية. ولكن كيف يمكن لكل فرد على حدة، أن يتوحد مع الكيان الجمعي. وكيف يستخدم الضغط التربوي على كل فرد من الأفراد على حدة، لكسب رضاهم وتعاونهم، فتتحول الضرورة والقسر إلى «حرية»؟ قضية «القانون»: ينبغي توسيع هذا المفهوم ليشمل تلك الأنشطة التي تصنف حاليا باعتبارها «محايدة قانونا»، والتي تنتمي إلى مجال المجتمع المدني الذي يعمل بغير حاجة إلى جزاءات أو «التزامات» إجبارية تتمثل في تطور العادات، وطرائق التفكير، والسلوك، والأخلاق...إلخ.

نشأ المفهوم السياسي لما يسمى «الثورة الدائمة» قبل ١٨٤٨ كتعبير علمي متطور عن التجربة اليعقوبية ابتداء من ١٧٨٩ حتى ترميدو[٤٣]. وينتمي هذا التعبير إلى فترة تاريخية لم تكن قد وجدت فيها بعد الأحزاب السياسية الجماهيرية الضخمة،

=نحو التطابق في العالم المعاصر، أكثر انتشارا وعمقًا مما كان عليه في الماضي: يفترض توحيد الفكر والعمل أبعادًا وطنية أو حتى قارّية. الأساس الاقتصادي «للإنسان الجمعي الجماعي»: المصانع الكبيرة، التيلرة، الترشيد، إلخ. في «التطابق» الاجتماعي، ينبغي التأكيد على أن المشكلة ليست جديدة، وأن الإنذار الذي يعبر عنه بعض المثقفين هو مجرد كوميديا. كانت المطابقة قائدة دائما: ما ينطوي عليه اليوم هو صراع بين توجّهين في «تطابقيّين»، أي صراع من أجل الهيمنة، أزمة المجتمع المدني. يشعر القادة الفكريون والأخلاقيون في المجتمع بأن الأرض تنزلق من تحت أقدامهم. فهم يرون أن «خطبهم» أصبحت على وجه التحديد مجرد خطب، بمعنى أنها خارجة عن الحقيقة، شكل نقي من دون أي محتوى، وظلال من دون روح. هذا هو السبب في ميولهم الرجعية والمحافظة. بالنسبة إلى الشكل الخاص للحضارة والثقافة والأخلاق التي يمثلونها متحللة، وهم يعلنون بصوت عال موت جميع الحضارات، وكل الثقافة وكل الأخلاق؛ إنهم يدعون إلى اتخاذ تدابير قمعية من قبل الدولة، ويشكلون جماعات مقاومة معزولة عن العملية التاريخية الحقيقية، وبالتالي إطالة أمد الأزمة، حيث لا يمكن أن يحدث كسوف لطريقة العيش والتفكير من دون أزمة. من ناحية أخرى، استلهم ممثلو النظام الجديد في طور النشوء، من الكراهية «العقلانية» للنماذج الطوباوية القديمة والخيالية. ماهي النقطة المرجعية للعالم الجديد في طور النشوء؟ عالم الإنتاج؛ والعمل. يجب أ ن تذهب أعظم النفعية لإيجاد أي تحليل للمؤسسات الأخلاقية والفكرية المراد إنشاؤها والمبادئ التي سيتم نشرها. يجب تنظيم الحياة الجماعية والفردية بهدف تحقيق أقصى إنتاج من الجهاز الإنتاجي. إن تطوير القوى الاقتصادية على أسس جديدة والتركيب التدريجي للهيكل الجديد سوف يشفي التناقضات التي لا يمكن أن تفشل في الوجود، وعندما يولد «توافق» جديد من الأسفل، سيسمح بإمكانات جديدة للانضباط الذاتي، أي من أجل الحرية، بما في ذلك الفردية».

(٤٣) انظر الهامش ٤٩، ص ١٧٥.

والنقابات الاقتصادية الكبرى. وكان المجتمع لا يزال في حالة سيولة من عدة نواحي: ريف أكثر تخلفا واحتكار بضعة مدن أو حتى مدينة واحدة (باريس في حالة فرنسا) للسلطة السياسية ولسلطة الدولة احتكارا يكاد يكون كاملا، وجهاز دولة بدائي نسبيا، واستقلالية أكبر للمجتمع المدني عن نشاط الدولة ومنظومة خاصة للقوات المسلحة، وللهيئات القومية المسلحة، واستقلالية أكبر للاقتصاديات القومية عن العلاقات الاقتصادية للسوق العالمية..إلخ. ولقد تغيرت كل هذه العناصر في الفترة التي تلت ١٨٧٠، مع توسيع أوربا الاستعماري: أصبحت علاقات الدولة التنظيمية الداخلية والدولية أكثر تعقيدًا وشمولاً. ووسعت صيغة الهيمنة المدنية صيغة «الثورة الدائمة» في علم السياسة وتجاوزتها. وما حدث في فن السياسة، حدث في فن الحرب: فأصبحت حرب المناورة بصورة متزايدة حرب مواقع ويمكن القول إن الدولة ستكسب الحرب إذا أعدت في فترة السلم إعدادًا دقيقًا. والهياكل الصلبة للديمقراطيات الحديثة، سواء كانت منظمات الدولة، أو تجمعا من الجمعيات في المجتمع المدني، تمثل بالنسبة إلى فن السياسة، ما تمثله «الخنادق» والتحصينات الدائمة على الجبهة في حرب المواقع: لقد جعلت من عنصر الحركة مجرد «جزء» من الحرب بعد أن كانت تمثّل الحرب كلها...إلخ.

إن هذه المسألة مطروحة على الدول الحديثة لا على الدول المتخلفة أو المستعمرات، حيث لا تزال الأشكال البالية التي تم تجاوزها فعالة. ولابد أيضا، من دراسة مسألة أهمية الإيديولوجيات في أي بحث في علم السياسة [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤]

علم الاجتماع وعلم السياسة

ترتبط نشأة علم الاجتماع بانحطاط مفهوم علم وفن السياسة في القرن التاسع عشر (أو بدقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع النجاح الذي حققته النظريات التطورية والوضعية). فكل ما له أهمية حقيقية في علم الاجتماع ليس شيئًا آخر غير علم السياسة. وأصبحت «السياسة» مرادفا للسياسة البرلمانية، أو سياسة التكتلات. واعتقاد أن الدساتير والبرلمانات هو فاتحة عصر التطور «الطبيعي»، وأن المجتمع قد اكتشف أسسه المحددة لأنها أسس عقلانية...إلخ. وهو أمر يثير العجب، فقد أصبح في إمكاننا الآن دراسة المجتمع باستخدام مناهج الطبيعة! إن مثل هذه الآراء تؤدي إلى إفقار مفهوم الدولة. وإذا كان علم السياسة يعني علم الدولة، وكانت الدولة هي كل ذلك المركب من الأنشطة العملية والنظرية التي تبرر بها الطبقة الحاكمة سيطرتها

وتحافظ عليها، بل وتمكنها من كسب رضا من تحكمهم، فمن البديهي أن تكون كل قضايا علم الاجتماع الجوهرية، هي ذاتها قضايا علم السياسة. ولن تبقى بعد ذلك غير القضايا الزائفة والتافهة. ولهذا كانت المشكلة التي واجهت بوخارين عندما أنجز **منواله الشعبي**(٤٤) هو تحديد المكانة التي يمكن أن يحتلها علم السياسة بالنسبة إلى فلسفة الممارسة: أي معرفة ما إذا كانا شيئًا واحدًا (وهو رأي لا يمكن الدفاع عنه إلاّ من وجهة نظر وضعية فجة للغاية)، أم أن علم السياسة هو مجموعة المبادئ العملية أو العلمية المستنبطة من رؤية أوسع للعالم، أو فلسفة بالمعنى الصحيح، أم أن هذه الفلسفة ليست إلاّ علم المفاهيم والمقولات العامة التي أنشأها علم السياسة، إلخ.

إذا صح أنه لا يمكن تصور الإنسان إلاّ باعتباره إنسانًا محددًا تاريخيًا، أي إنسانًا عاش وتطور في ظروف محددة، في ظل تركيبة، أو وحدة متكاملة من العلاقات الاجتماعية، ألا يمكن عندئذ، النظر إلى علم الاجتماع، باعتباره ببساطة، دراسة تلك الظروف والقوانين التي تحكم تطوره؟ طالما أنه لا يمكن إسقاط إرادة البشر ومبادراتهم من الحساب، فلا بد أن تكون هذه الفكرة خاطئة. ومسألة «العلم» ذاته لابد أن تطرح. أليس العلم ذاته «نشاطا» سياسيا، وفكرا سياسيا، طالما أنه يغير البشر، ويجعلهم مختلفين عما كانوا عليه من قبل؟ وإذا كان كل شيء «سياسة»، فلا بد إذا، لكي نتجنب الانزلاق إلى الملاحظات التافهة المملة، أن نميز بين السياسة بمعنى علم «الفلسفة» من جهة، والسياسة بمعنى علم السياسة بمعناه الضيق من جهة أخرى. وإذا كان العلم هو «اكتشاف» حقيقة لم تكن معروفة من قبل، أفلا ينظر إلى هذه الحقيقة باعتبارها متعالية بمعنى ما؟ ألا يعتقد أن هناك شيئًا لا يزال «مجهولاً»، ومن ثم «متعاليًا»؟ ألا يعني إذا تصور العالم من حيث هو «إبداع» أنه هو أيضًا «سياسة»؟ الأمر يتوقف على معرفة إذا كان هذا الإبداع «اعتباطيًا» أم «عقلانيًا»، أي مفيدًا للبشر، إذ يوسع رؤيتهم للحياة، ويرتقي بالحياة ذاتها إلى مستويات أعلى (يطورها)(*)(٤٥).

---

(٤٤) انظر الهامش ٦٣، ص ٥١٢.

(*) ينبغي الرجوع بما يتعلق بالكتيب الشعبي وملحقه، إلى العرض الفلسفي الذي قدمه أرماندو كارليني في (مجلة مقتطفات جديدة، ١٦ مارس ١٩٣٣). ومن ثمّة يتضح أن الذي صاغ المعادلة: «النظرية: الممارسة= الرياضيات البحتة: الرياضة التطبيقية» هو الانكليزي ويتاكر.

(٤٥) السيّد إدموند ويتّاكر (١٨٧٣ ـ ١٩٥٦) هو فيزيائي ورياضي.

إن مبدأ الفصل بين السلطات[٤٦] (وكل ما أثار تطبيقه من نقاش وما نتج عنه من مذاهب قانونية، هو نتاج للصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في فترة تاريخية محددة. وتتميز هذه الفترة بنوع من التوازن غير المستقر بين الطبقات هو نتاج لواقع يتمثّل في كون بعض فئات المثقفين (الذين هم في خدمة الدولة مباشرة، وخاصة البيروقراطية المدنية والعسكرية) ما يزالون يرتبطون ارتباطا وثيقا بالطبقات المسيطرة القديمة. وبعبارة أخرى، يدور داخل المجتمع المدني ما أسماه كروتشه «الصراع» الدائم بين الكنيسة والدولة على اعتبار أن الكنيسة تمثل المجتمع المدني ككل (في حين أنها ليست إلاّ عنصرا، تتناقض أهميته داخله). والدولة تمثل كل محاولة لبلورة مرحلة معينة من مراحل التطور، أي بلورة وضع معين وتثبيته. في هذا السياق، تصبح الكنيسة ذاتها دولة. وقد ينشب الصراع بين المجتمع المدني العلماني (أو المعلمن) من جهة، والدولة/الكنيسة من جهة أخرى (عندما تصبح الكنيسة جزءًا لا يتجزأ من الدولة، أي من المجتمع السياسي الذي تحتكره جماعة متميزة، تستحوذ على الكنيسة لتحافظ على احتكارها، استنادًا إلى تأييد القطاع من المجتمع الذي تمثله الكنيسة).

للفصل بين السلطات أهمية جوهرية بالنسبة إلى الليبرالية السياسية والاقتصادية. ويمكن اختزال كل الإيديولوجيا الليبرالية بما فيها من مواطن القوة والضعف في مبدأ الفصل بين السلطات: عندئذ يظهر موطن الضعف في الليبرالية وهو: البيروقراطية، أي تبلور الكوادر العليا التي تمارس سلطة القهر، والتي تتحول في لحظة معينة إلى طبقة مغلقة. ومن هنا كان المطلب الشعبي، أن تكون كل المناصب بالانتخابات، وهو مطلب ليبرالي متطرف. وهو يعني في نفس الوقت تصفية الليبرالية (مبدأ الجمعية التأسيسية الدائمة، إلخ. وفي الجمهوريات، يوهم انتخاب رئيس الدولة لفترات محددة، بتلبية هذا المطلب الشعبي).

وحدة الدولة من خلال السلطات: برلمان أوثق ارتباطا بالمجتمع المدني، وسلطة قضائية تقوم بين الحكومة والبرلمان، وتمثل استمرارية القانون (حتى ضد الحكومة).

---

(٤٦) المذهب الذي شرحه مونتسيكو في كتابه: روح القوانين الذي استند فيه إلى النظام السياسي البرجوازي في انكلترا كما رآه، حيث تستقل الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض. وقد ألهم هذا المبدأ الدستور الأمريكي والدساتير التي وضعت على غراره.

والسلطات الثلاث هي أيضا، أجهزة الهيمنة السياسية، بطبيعة الحال، وإن يكن بدرجات متفاوتة: ١ ـ السلطة التشريعية. ٢ ـ السلطة القضائية. ٣ ـ السلطة التنفيذية. وتجدر الإشارة إلى التأثير المدمر للانحرافات في إدارة العدالة بالذات وانعكاسه على الجمهور: فهذا هو أكثر قطاعات جهاز الهيمنة حساسية، الجهاز الذي قد تحال إليه أيضًا الأعمال التعسفية للشرطة والإدارة السياسية. [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢]

مفهوم القانون

لا نجد مفهومًا متكاملاً ومجددًا في جوهره في أي مذهب من المذاهب السابقة (ولا حتى فيما يسمى بالمدرسة الوضعية، وعلى الأخص مذهب فيري[٤٧]. وإذا أرادت أي دولة أن تخلق حضارة من طراز جديد ومواطنا من نوع جديد (وبالتالي نمطًا جديدًا من الحياة الجماعية والعلاقات بين الأفراد) وأن تتخلص من بعض العادات والميول، وأن تنشر عادات وميولا جديدة. عندئذ يصبح القانون أداة تحقيق هذه الغاية، إلى جانب نظام التعليم، والمؤسسات والأنشطة الأخرى)، ولا بد من تطويره ليلائم تحقيق هذه الغاية، ولكي يكون فعالا إلى أقصى درجة، ويحقق نتائج إيجابية.

وينبغي تنقية مفهوم القانون من كل مخلفات الفلسفة المتعالية ومن كل التصورات المطلقة، وتخليصه في الممارسة من كل نزعات التزمت الخلقي. ومع ذلك، يبدو أنه ينبغي ألا ننطلق من وجهة النظر القائلة إن الدولة لا «تعاقب» (مع اختزال هذا التعبير في معناه الإنساني)، بل تكافح فقط ما «يمثل خطرا» على المجتمع. فينبغي في الواقع، أن ننظر إلى الدولة على أنها «مربي ـ معلم» طالما أنها تتجه إلى خلق نمط أو مستوى جديد من الحضارة. لأن التأثير أساسًا في القوى الاقتصادية، وإعادة تنظيم جهاز الإنتاج الاقتصادي وتطويره، أي خلق بنية جديدة، لا يعني أن تترك العوامل الفوقية وشأنها اعتباطا وتتطور تلقائيا. فالدولة في هذا الميدان أيضا، أداة لـ«الترشيد» وللتعجيل والتيلرة[٤٨]، فهي تعمل وفقا لخطة، إنها تستحث وتحرض «وتعاقب».

---

(٤٧) أنريكو فيري (١٨٥٦ ـ ١٩٢٩) متخصص في علم إدارة السجون ومعاملة السجناء. كان اشتراكيا في بداية حياته السياسية (محرر صحيفة أفانتي) (١٩٠٠ ـ ١٩٠٥). إلاّ أنه أيد الفاشية في ١٩٢٢ ـ وكان من أبرز أعضاء ما يسمى بجمعية علم العقوبات الوضعية (فرع من علم الجريمة)، ومؤسس علم الإجرام الإيطالي. وتقوم نظرياته الجنائية على رفض فكرة الجزاء المعنوي كعقوبة جنائية، وتفضيل فكرة الردع في العقاب.

(٤٨) انظر «الأمركة والفوردية»، صص ٣٩٩ ـ ٤٠٥.

وإذا خلقت الظروف التي تجعل أسلوبا معينا للحياة «ممكنا»، يجب أن يكون لكل فعل إجرامي أو امتناع جزاء عقابي له نتائجه الأدبية. فلا يكفي الحكم عليه حكمًا عامًا بأنه «خطر». القانون هو الوجه القمعي والسلبي لكل نشاط الدولة الإيجابي والتمديني. ويجب أن يشمل أيضًا مفهوم القانون، جهود الأفراد والجماعات في «منح الجوائز»[٤٩]، إلخ. فيكافئ على الأعمال التي تستحق الثناء، مثلما يعاقب على الأعمال الإجرامية (ويكون العقاب بأساليب جديدة، حيث يستخدم «الرأي العام» كنوع من العقاب). [١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ : الطبعة الأولى ١٩٣١ ـ ١٩٣٢].

علم السياسة والقانون الدستوري

نشرت مجلة **نوفا أنطولوجيا** في ١٦ ديسمبر ١٩٢٩ ملاحظة موجزة لـ م. أتزاليني بعنوان: **السياسة علم وفن الدولة** وقد يكون لهذه الملاحظة أهمية، باعتبارها عرضا للمبادئ التي تتخبط بينها نزعة التبسيط العلمي المخل.

يستهل أتزاليني ملاحظته مؤكدًا أن من مآثر مكيافلّي المبهرة أنه «حصر مفهوم السياسة داخل حدود الدولة». أما ما يعنيه أتزاليني بهذا القول، فليس من السهل معرفته، فهو يستشهد بفقرة من الفصل الثالث من **الأمير** تقول: «عندما قال لي كاردينال روين إن الإيطاليين لا يفهمون شيئًا في الحرب، كان ردي أن الفرنسيين لا يعرفون شيئًا عن الدولة»، واستند في ذلك إلى الاقتباس الوحيد، ليؤكد أنه «ينبغي» النظر إلى السياسة (عند مكيافلّي) باعتبارها علما، هو علم الدولة، وهنا تكمن عظمته، إلخ». إن الوحيد الذي استخدم حديثا مصطلح «علم الدولة» بمعنى علم السياسة قبل مكيافلّي هو مارسيللو بادوا[٥٠] Marsilio of Padua. وكان أتزاليني ضحلا سطحي التفكير. وحكاية الكاردينال روين المنتزعة من سياقها، لا معنى لها. والمعنى الذي تحمل في سياقها لا يسمح باستنتاجات علمية: فمن الواضح أنها كانت مجرد سخرية بارعة، وردًا تلقائيًا مفحمًا. فعندما زعم الكاردينال روين أن الإيطاليين لا يفهمون شيئًا في الحرب، كان رد مكيافلّي الفوري أن الفرنسيين لا يعرفون شيئًا عن الدولة. وإلا لما سمحوا للبابا ببسط سيطرته على إيطاليا، وهو ما يتعارض مع مصالح

---

(٤٩) «*premiatrici*»، أو المتوجون.

(٥٠) مارسيلو بادوا (١٣٧٥ ـ ١٤٣٢) مؤلف المدافع عن السلام *Defensor Pacis*، ونسب الحروب المستمرة في شمال إيطاليا إلى دعاوي البابا الزمنية. وقال إنه ينبغي إخضاع الكنيسة للدولة. ودافع عن وضع قيود عامة على سلطات الكنيسة. وأثر في مفكري حركة الإصلاح الديني، أمثال لوثر.

الدولة الفرنسية. لقد كان مكيافلّي في الحقيقة أبعد ما يكون عن الاعتقاد بأن الفرنسيين لا يعرفون شيئًا عن الدولة، بل بالعكس، كان معجبا بالطريقة التي لمت بها الملكية (لويس الحادي عشر) شمل فرنسا في دولة موحدة. وجعل من تصرفات الدولة الفرنسية مقياسا للأوضاع في إيطاليا. ومناقشته هذه مع الكاردينال روين «عمل سياسي»، لا «علما سياسيا». وبالنسبة إليّ، إذا كان تزايد قوة البابا يضرب «السياسة الخارجية» الفرنسية، فهو أشد إضرارا بشؤون إيطاليا الداخلية.

والشيء الغريب، أن أتزاليني الذي اختار هذه الفقرة المتناقضة لتكون مدخلا لحديثه، يستطرد قائلاً «إنه على الرغم من الزعم بأن هذا العلم يدرس الدولة، وهو تعريف(؟!) غير دقيق بالمرة (!)، فلا توجد أية إشارة إلى المعيار الذي يستخدم في فحص موضوع البحث. وعدم الدقة هنا مطلقة، نظرا إلى أن كل العلوم القانونية بصفة عامة، والقانون الدستوري بصفة خاصة، تشير بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الدولة».

ماذا يعني هذا كله، إذا ما طبقناه على مكيافلّي؟ ليس أقل من البلبلة الفكرية: لقد ألف مكيافلّي كتبا في «العمل السياسي المباشر»، لا في الطوباويات التي تعبر عن التوق إلى دولة جاهزة، بكل وظائفها، وعناصرها أيضا. وعبر في معالجته للحاضر ونقده له عن مفاهيم عامة، وإن كان يعرضها في شكل أقرب إلى الحكم والأمثال المأثورة منه إلى الشكل المنهجي. كما عبر عن رؤية فريدة للعالم يمكن أن نسميها هي أيضًا «فلسفة الممارسة» أو «النزعة الإنسانية الجديدة»، طالما أنها لا تعترف بالعوامل المتعالية أو الباطنية (بالمعنى الميتافيزيقي)، بل تعتمد كليا على فعل الإنسان الملموس، الذي تجبره الضرورة التاريخية، على العمل وتغيير الواقع. إنه ليس صحيحا أن مكيافلّي لم يأخذ القانون الدستوري في الاعتبار، كما يعتقد أتزاليني على ما يبدو، لأننا نجد المبادئ العامة للقانون الدستوري متناثرة في كل عمل مكيافلّي. والحق أنه قد أكد بوضوح ضرورة أن تحكم الدولة بالقانون، أي بمبادئ ثابتة يمكن أن يتيحها المواطنون الفاضلون وهم واثقون من أن ضربات القدر الأعمى لن تقوضها. إلاّ أن ما فعله مكيافلّي في الحقيقة هو رد كل شيء إلى السياسة، أي إلى فن حكم البشر، وضمان استمرار رضاهم، ومن فهم فن تأسيس «دول عظمى». (يجب تذكر أنه في رأي مكيافلّي، لم تكن الكومونة Commune، ولا الجمهورية، ولا مجلس الأعيان[٥١] دولة، ليس بسبب افتقارها إلى إقليم كبير فحسب، بل وإلى

---

(٥١) أصبح «Signoria» أو مجلس الأعيان السلطة الفعلية في ولاية المدينة في القرن الرابع عشر، فحل=

سكان قادرين على دعم القوة العسكرية التي تتطلبها سياسة دولية مستقلة. فهو يرى أن وضع اللادولة كان ولا يزال قائما في إيطاليا في ظل الحكم البابوي. وأن هذا الوضع سوف يستمر إلى أن يصبح الدين أيضًا «سياسة» للدولة، بعد أن كان سياسة للبابا لمنع تكوين دويلات قوية في إيطاليا ـ سياسة تنطوي على التدخل في الشؤون الداخلية لشعوب لا تخضع لسلطته الزمنية، تحقيقا لمصالح أخرى، غير مصالح الدول المعنية، وبالتالي الفوضى والتمرد).

يمكن للمرء أن يجد في كتابات مكيافلّي ما يثبت ما سبق ولاحظناه في مكان آخر: من أن برجوازية العصور الوسطى الإيطالية لم يمكنها الانتقال من الطور الطائفي إلى الطور السياسي، لأنها لم تكن قادرة على التحرر تمامًا من رؤية العصور الوسطى الكوسموبوليتية، التي يمثلها البابا، ورجال الدين، وأيضًا المثقفون العلمانيون (الإنسانويون) وبعبارة أخرى، كانت عاجزة عن خلق دولة مستقلة، بل بقيت في إطار العصور الوسطى الإقطاعي، الكوسموبوليتي.

كتب أتزاليني أن تعريف أولبيان[٥٢] Ulpian في ذاته، أو على الأصح، الأمثلة التي ضربها في موجز كافي لبيان عدم تطابق موضوع العلمين من حيث الجوهر، (وماذا إذًا؟) «*Ius publicum as statum rei (publicae) romanae spectat. - Publicum ius, in sacris, in sacerdotibus, in magistratibus consistit*»[٥٣]. يعني القانون العام بدولة الجمهورية الرومانية. القانون العام عبارة عن طقوس، وكهنة، وقضاة!». بالتالي هناك تطابق من حيث الموضوع بين القانون الدستوري وعلم السياسة، ولكنه ليس تطابقا جوهريا. لأن القواعد التي يستخدمها العلمان لمعالجة ذات الموضوع، مختلفة كل الاختلاف. ويختلف مجال النظام القانوني في الحقيقة عن مجال التنظيم السياسي. فبينما ينظر الأول إلى النظام العام من منظور سكوني باعتباره نتاجا طبيعيا لتطور تاريخي معين، ينظر إليه الثاني من منظور ديناميكي باعتباره نتاجا يمكن تقييم مزاياه وعيوبه، وبالتالي ينبغي تغييره في ضوء المتطلبات الجديدة والتطورات الحديثة. يمكننا إذا أن نقول إن «النظام القانوني وجودي وتحليلي، لأنه يدرس ويحلل

=محل ديموقراطية الكومونات في المراحل الأولى من تطورها ويمثل طورا انتقاديا، قبل ظهور أسرة مالكة واحدة مسيطرة وقد اعترف البابا أو الإمبراطور بشرعيته في القرن الخامس عشر باعتباره إمارة.

(٥٢) Ulpian أولبيان رجل قانون روماني توفي عام ٢٢٨.

(٥٣) «يتعلّق القانون العام بالدولة في الجمهورية الرومانية. ويتمثل القانون العام في الطقوس والكهنة والقضاة».

المؤسسات العامة المختلفة من حيث جوهرها الحقيقي» في حين أن «النظام السياسي لا وجودي ونقدي، لأنه لا يدرس المؤسسات المختلفة كما هي، بل كما ينبغي أن تكون عليه، أي استنادًا إلى معايير تقويمية وإلى اعتبارات الملاءمة التي لا يمكن أن تكون اعتبارات قانونية».

هذا المغرور، يعتبر نفسه واحدًا من المعجبين بمكيافلّي وتلميذا له، بل يعتقد أنه حسّن فكر مكيافلّي وأكمله!

«ويترتب على ذلك منطقيا، على الرغم من الوحدة الشكلية لموضوع هذين العلمين، التي سبق ووصفت، وجود اختلاف جوهري وعميق بينهما، قد يثبت فساد رأي واحد من أعظم رجال القانون العام المعاصرين الذي يقول إنه يصعب بل يستحيل خلق علم سياسة يختلف كل الاختلاف عن علم القانون الدستوري. ويبدو هنا الرأي صحيحا، إذا اقتصر التحليل على الجوانب السياسية والقانونية، ولم يتجاوزها إلى ما هو أبعد. أي إلى تلك المنطقة التي يختص بها علم السياسة وحده. ولا يقتصر هذا الأخير على دراسة تنظيم الدولة استنادًا إلى معيار لا وجودي ونقدي، وبالتالي يختلف عن المعيار الذي يستمده علم القانون الدستوري في تناول ذات الموضوع، بل يوسع مجاله ليشمل ميدان اختصاصه، فيحلل القوانين التي تنظم نشأة أنماط الدول وتطورها وانحطاطها. كما لا يمكن القول بأن مثل هذه الدراسة تنتمي إلى علم التاريخ (!) بمعناه العام (!). لأننا لو سلمنا بأن البحث عن الأساليب والنتائج وروابط الاعتماد المتبادل بين القوانين الطبيعية، التي تحكم طبيعة، وتطور الدول، هو بحث تاريخي، فإن البحث عن الوسائل الملائمة للتحقق عمليا من صحة الاستراتيجيا السياسية، سيبقى دائمًا من اختصاص علم السياسة وحده، وليس من اختصاص علم التاريخ، ولا من اختصاص علم القانون. ولخّص مكيافلّي المهمة التي وعد مرة ثانية القيام بها بقوله «سوف أناقش كيف ينبغي أن تحكم هذه الإمارات، وكيف تصان». هذه المشكلة الجوهرية، هذه المهمة بالتحديد، هي التي تبرر استقلالية علم السياسة، بل وتسمح ـ على الأقل من وجهة النظر التي أوجزناها بالتمييز الشكلي على الأقل ـ بينه وبين علم القانون الدستوري. وهذا هو معنى **استقلالية** علم السياسة!

ولكن هناك ـ كما يقول أتزاليني ـ فن السياسة، كما أن هناك علم السياسة. «هناك رجال يستمدون من حدسهم الذاتي رؤيتهم لاحتياجات ومصالح البلاد التي يحكمونها، ويجسدون هذه الرؤية في العالم الخارجي من خلال نشاطهم كحكام. ولكن هذا لا يعني بالتأكيد أن النشاط الملهم، ومن ثم النشاط الفني هو النشاط الوحيد أو الغالب لرجل الدولة. وكل ما نعنيه، أن على رجل الدولة أن يحرص على

ممارسة هذا النشاط النظري (سواء اتخذ شكل الحدس الذاتي أو الموضوعي. إلى جانب الأنشطة العملية والاقتصادية والأخلاقية. وحينما لم تتوفر هذه الشروط الأولية، لن يكون هناك رجل سياسة، ومن باب أولي لن يكون هناك رجل دولة بارز، يتميز بهذه المقدرة التي لا يمكن أن تكتسب بالتعلم(؟). وهكذا يبقي في الحقل السياسي، أيضا، إلى جانب رجل العلم الذي يغلب على نشاطه الطابع النظري المعرفي، الفنان الذي يغلب على نشاطه الطابع النظري الحدسي. إلاّ أن هذا لا يستنفد كل المجال الذي يؤثر فيه فن السياسة، والذي يتجسد في ممارسة رجل الدولة لوظائف الحكم، والتي تعبر عن رؤيته الحدسية، بل وفي أعمال الكاتب الذي يجسد فيها العالم الخارجي(!) أي الحقيقة السياسية التي يحدسها. ومثال ذلك: كاماندا كا الهندي (القرن الثالث قبل الميلاد) وبترارك في *Trattarello* pei *Carraresi* وبوتيرو في *Ragion di Stato*، وإلى حد ما مكيافلّي ومتزيني».

هذا الخليط الرائع من الآراء لا يليق في الحقيقة بمكيافلّي بقدر ما يليق بتيتوني رئيس تحرير *Nuova Antologia*. لقد ضل أتزاليني طريقه سواء في الفلسفة أو في علم السياسة. والقصد من كل هذه الملاحظات هو محاولة فهمه، ومحاولة التوصل إلى تصورات واضحة.

فمن الضروري مثلا، إيضاح المقصود بـ«الحدس» في السياسة، وبتعبير «فن» السياسة، إلخ، وهنا، ينبغي أن نستدعي بعض آراء برغسون: «لا يعطينا العقل إلاّ صورة جامدة للحياة (الواقع في حركته). فهو يدور حول الموضوع، ويلتقط له أكبر عدد ممكن من الصور من الخارج. وبدلا من التغلغل فيه يرتد إلى ذاته. أما الحدس فيقودنا إلى قلب الحياة ذاتها، وأعني بذلك: الغريزة التي أصبحت محايدة». «ترى أعيننا قسمات الكائن الحي، ولكنها تراها بعضها إلى جوار بعض، بدلا من رؤيتها في ترابطها العضوي. أما غاية الحياة، تلك الحركة البسيطة التي تسري في القسمات فتربطها بعضها ببعض، وتجعل لها معنى، فتفلت من العقل. هذه الغاية هي التي يسعى الفنان إلى الإمساك بها، واضعا نفسه في قلب الموضوع بالتعاطف معه، محطما بجد حدسي حاجز المسافة بينه وبين نموذجه وإن كان الحدس الجمالي لا يمسك في الحقيقة إلاّ بما هو متفرد». يتميز العقل بعجزه عن فهم الحياة، لأنه لا يتمثل بوضوح إلاّ ما هو غير مستمر، وما هو ثابت»[٥٤].

إن اختلاف الحدس السياسي اختلافا واضحًا عن الحدس الجمالي والشعري

(٥٤) هنري برغسون، التطوّر الخلاّق، لندن، ١٩٥٤.

والفني، يجعل الحديث عن فن السياسة من قبيل المجاز. و«القائد» وليس الفنان هو الذي يجسد الحدس السياسي. وليس معنى «الحدس» معرفة الطبيعة البشرية، بل سرعة الربط بين الحقائق التي تبدو غير مترابطة، وتصور الوسائل الملائمة لتحقيق غايات محددة، ومن ثم اكتشاف المصالح التي تنطوي عليها، وإثارة عواطف الناس وتوجيهها للقيام بعمل محدد. و«التعبير» عن القائد يتجسد في «فعله» (الإيجابي أو السلبي، أي القيام بعمل معين أو الامتناع عن القيام به، سواء كان يتفق أو لا يتفق مع الغاية المنشودة).

إلا أن «القائد» في السياسة قد يكون فردًا وقد يكون جماعة سياسية تتألف من عدد كبير نسبيا من الأفراد: وفي هذه الحالة الأخيرة يحقق فرد وحده الهدف (أو فرد داخل مجموعة ضيقة)، وقد يتغير هذا الفرد، ومع ذلك تبقى الجماعة متحدة، ثابتة على مبادئها في نشاطها المستمر.

وإذا كان على المرء أن يترجم فكرة «الأمير» كما استخدمها مكيافلّي إلى اللغة السياسية الحديثة، فلا بد من التمييز بين عدة معان: فقد يكون «الأمير» رئيس دولة أو رئيس حكومة، إلاّ أنه قد يكون أيضًا، قائدًا سياسيًا، هدفه إخضاع دولة، أو تأسيس دولة من طراز جديد. و«الأمير» بهذا المعنى، يمكن أن يترجم في اللغة الحديثة إلى «الحزب السياسي»، وفي بعض الدول يكون «رئيس دولة»، أي ذلك العنصر الذي يوازن المصالح المختلفة التي تناضل ضد المصلحة المسيطرة (وهي ليست بالسيطرة المنفردة المطلقة). وهو بالتحديد «الحزب السياسي»، ولكن مع فارق هو أنه لا يسود ولا يحكم. وإنما له «سلطة فعلية» ويمارس وظيفة الهيمنة/ القيادة ومن ثم، فوظيفته هي تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة في «المجتمع المدني» المتداخل مع «المجتمع السياسي» إلى درجة أن كل المواطنين يشعرون بالعكس، أن الحزب يسود ويحكم أيضا. ويستحيل ابتداع قانون دستوري من النوع التقليدي استنادًا إلى هذا الواقع الدائم الحركة، بل ينبغي خلق نسق من المبادئ التي تؤكد أن هدف الدولة هو انتهاؤها أي اختفاؤها، أي ذوبان المجتمع السياسي مرة أخرى في المجتمع المدني.
[١٩٣٠]

البرلمان والدولة(٥٥)

كتب البروفيسور يوليوس ميسكولتشي مدير الأكاديمية الهنغارية في روما، في

---

(٥٥) هذا ما أُضيف من طرف المحررين ـ كانت مذكرة غرامشي في الأصل من دون عنوان.

مجلة Magyar Szemle أن «البرلمان (في إيطاليا) الذي كان فيما مضى خارج الدولة إذا جاز التعبير ـ قد يصبح الآن، على الرغم من المساهمة القيمة التي لا يزال يقدمها، في صلب الدولة، يحدث تغييرا أساسيا في تركيبته...»

إن الفكرة القائلة إن البرلمان أصبح يندرج في إطار الدولة، اكتشاف في علم وفن السياسة يليق بأمثال كرستوفر كولومبوس من الرجعيين المعاصرين. ومع ذلك، فلهذا الزعيم أهميته كشاهد على كيفية تصور سياسيين كثيرين للدولة في الواقع العملي. ولا بد أن نتساءل: هل تُشكل البرلمانات ـ حتى في البلدان التي يبدو أن لها فيها سلطة قوية ـ جزءًا من هيكل الدولة؟ وبكلمات أخرى، ما هي وظيفتها الحقيقية؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فماذا يعني أنها تشكل جزءًا من الدولة؟ وكيف تمارس وظيفتها الخاصة؟ ومن ناحية أخرى، هل يكون لوجودها أهمية بالنسبة إلى الدولة حتى وإن لم تكن تشكل جزءًا عضويًا منها؟ وما هي مبررات الاتهامات الموجهة إلى النظام البرلماني والنظام الحزبي الذي يرتبط به ارتباطا لا ينفصم؟ (مبررات موضوعية طبعا، ترتبط بحقيقة أن وجود البرلمان في ذاته يعوق الأنشطة التقنية للحكومة ويؤخرها). أما أن يكون النظام النيابي «مزعجا» ـ من الناحية السياسية ـ للبيروقراطية المحترفة، فأمر مفهوم. إلاّ أن هذا ليس هو المشكل. فالمشكل هو معرفة ما إذا كان النظام النيابي والحزبي، بدلا من أن يكون آلية مناسبة لاختيار موظفين بالانتخاب، ولإدماج الموظفين المدنيين وموازنة نفوذهم والحيلولة دون تحجرهم، قد أصبح عائقا وآلية تعمل في الاتجاه المعاكس. فإذا كان كذلك، فما هي الأسباب؟ إلاّ أنه حتى ولو كانت الإجابة على هذه الأسئلة بالإيجاب، فهي لا تستنفد المشكلة، لأننا حتى لو سلمنا (وهو ما يجب أن نفعله) بأن النظام النيابي قد أصبح غير فعال، بل وضارا، فإن هذا لا يعني بالضرورة رد الاعتبار للنظام البيروقراطي، والإشادة به. ويجب علينا أن نعرف ما إذا كان النظام البرلماني والنظام النيابي مترادفين، وما إذا كان يمكن إيجاد حل آخر، لكل من النظامين البرلماني والبيروقراطي، يتمثل في نظام نيابي من نوع جديد. [١٩٣٣]

النقد الذاتي والنقد الذاتي المنافق

يظهر أن تعبير النقد الذاتي قد أصبح مفردة مبتكرة[٥٦]. فهناك ادعاء أنه قد وجد

(٥٦) لم نتمكن من تعقب أي استخدام لهذه الكلمة في إيطاليا الفاشية، لكن يبدو واضحا أنه يجب أن=

البديل للنقد المتمثل في الصراع السياسي «الحر» في النظام النيابي، بدليل أنّه في الحقيقة أكثر فاعلية وثراء، إذا ما طبق بجدية. إلاّ أن جوهر الأمر هو: أنه يجب أن يطبق هذا البديل بجدية، أي ينبغي أن يكون فعالا، لا «يرحم». وتكمن فاعليته بالتحديد في أنه لا يرحم. والواقع أن النقد الذاتي قد أثبت في النهاية، أنه يتسع للخطب الرنانة والبيانات الفارغة. ولسبب غير مفهوم اصطبغ النقد الذاتي «بالصبغة البرلمانية» لأنه «يبدو ألا أحد لاحظ أنه ليس من السهل تقويض النظام البرلماني. والبرلمانية «غير الصحيحة» و«الضمنية» أخطر من البرلمانية الصريحة، لأن فيها كل عيوبها من دون أن تحمل قيمتها الإيجابية. وكثيرًا ما يوجد نظام حزبي» ضمني»، أي نظام برلماني «غير صريح و» ضمني» حيث لا يخطر على بال أحد.

ويستحيل إلغاء «النظام البرلماني كشكل «مجرد»، من دون إلغاء مضمونه من أساسه، أي من دون إلغاء النزعة الفردية بمعناها الدقيق، أي «الاستحواذ الفردي على الربح، والمبادرة الاقتصادية من أجل الربح الرأسمالي والفردي. والنقد الذاتي المنافق هو أحد مظاهر هذا الوضع. فضلاً عن أن الإحصاءات تعطينا مؤشرا للوضع الحقيقي. إلاّ إذا كان هناك من يزعم أن الجرائم قد اختفت ـ وهو على أي أمر تثبت الإحصاءات عدم صحته (وكيف!).

إن الموضوع برمته يحتاج إلى إعادة بحث ودراسة، وخاصة فيما يتعلق بالنظام

=يكون قد تم استخدامها، في الحجج الموجهة للتصدي للاتهام بأن أحزاب المعارضة ضرورية لضمان الانتقاد ـ وبالتالي الكفاءة. هذا النوع من الحجة بالتحديد نجده في أحد خطابات موسوليني في ٢٦ مايو ١٩٢٧: «هنا تبرز المشكلة: لكن كيف تستطيع أن تفعل دون معارضة؟... المعارضة ليست ضرورية لعمل نظام سياسي سليم. المعارضة غبية، لا داعي لها في نظام شمولي مثل النظام الفاشي. المعارضة مفيدة في الأوقات السهلة والأزمنة الأكاديمية، كما كان الحال قبل الحرب، عندما كانت هناك مناقشات في الجمعية حول ما إذا كان سيتم تحقيق الاشتراكية وكيف، ومتى ستحدث، وبالفعل سيكون هناك جدل كامل حول هذا الموضوع ـ على الرغم من أن هذا لم يكن واضحا بشكل جاد، على الرغم من أن الرجال الذين شاركوا في ذلك. ولكن لدينا المعارضة داخل أنفسنا. يا سادة، نحن لسنا من الطراز القديم الذي يحتاج إلى لمسة محفّزة. نحن نحافظ على فحص صارم لأنفسنا..».

وبطبيعة الحال، فإن مصطلح «النقد الذاتي» كان بالفعل في الحركة الشيوعية، وخاصة في الاتحاد السوفياتي، في أواخر العشرينات. تم طرد تاسكا من الحزب الشيوعي الإيطالي لرفضه انتقاد نفسه لمواقفه في ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨؛ اضطر المندوبون الإيطاليون في الجلسة العامة العاشرة في يوليو ١٩٢٩ إلى انتقاد سياسات حزبهم لعامي ١٩٢٧ و١٩٢٨، وكذلك «الليونة» التي أبدتها قيادة الحزب ضد تاسكا. بدأ «الثلاثة» معارضتهم خلال العام نفسه من خلال الدعوة إلى «نقد ذاتي جدي» (لاسيما من قبل توغلياتي وغريكو) لخط ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨. ومع ذلك، يبدو من الصعب تفسير مذكرة غرامشي هذه كإشارة إلى الاستخدام الشيوعي للمصطلح، وفي جميع الأحوال من الواضح أن ما يلي يشير إلى الفاشية في إيطاليا.

الحزبي والبرلماني «غير الصريح»، ذلك النظام الذي يعمل كـ«سوق سوداء» و«اليانصيب غير المشروع». عندما لا تكون هناك سوق رسمية، ويانصيب تنظمه الدولة. وما يهم من الناحية النظرية، هو أن يظهر أن هناك فارقا جوهريا بين النظم الدستورية الاستبدادية القديمة المهزومة، والنظم الاستبدادية الجديدة. وهذا يعني أنه لا محل للحديث عن ردة أو انتكاسة، بل وأن نبين أيضا، أن هذه البرلمانية السوداء هي نتاج للضرورات التاريخية الراهنة وأنها تمثل «تقدما»، وأن العودة إلى «البرلمانية» التقليدية سيكون ردة مضادة للتاريخ، لأنه حتى عندما يعمل هذا النظام علانية، سوف تكون البرلمانية «السوداء» هي النظام الفعلي. ويمكن تفسير هذه الظاهرة نظريًا استنادًا إلى مفهوم «الهيمنة»، أي بالرجوع إلى «الطائفية»، ليس بمعناها القائم في النظام القديم بل بالمعنى الحديث لهذه الكلمة، حيث لا يمكن أن يكون لـ«الطائفية» حدود مطلقة ومانعة كما كانت في الماضي (فهي اليوم طائفية «الوظيفة الاجتماعية، غير المقيدة بشرط الوراثة أو أي شرط آخر ـ وهو على أي حال، ما لم يكن في الماضي أيضا، سوى قيد نسبي عندما كان «الامتياز القانوني» أبرز صفات النظام الطائفي). ولابد من الحرص عند مناقشة هذا الموضوع، على تجنب أية شبهة للظهور بمظهر المؤيدين «للاستبداد»، وذلك من خلال التأكيد على الطابع «الانتقالي» للظاهرة (بمعنى أنها لا تمثل عصرا، ليس لأنها ظاهرة (قصيرة الأمد)[٥٧]. فيلاحظ في هذا الصدد، أنه كثيرًا ما يقع الخلط بين واقع أنها لا تمثل عصرا، وبين أقصر «أمدها». فقد تبقى الظاهرة زمنا طويلا نسبيا، ومع ذلك لا «تمثل عصرًا»: القوى الرخوة في بعض الأنظمة لا تثير عادة الشبهات، لا سيما إذا كانت تستمد «قوتها» من ضعف القوى الأخرى (بما في ذلك المكان الذي حدث فيه ذلك). ينبغي أن نتذكر في هذا الصدد، آراء سيزار روسي[٥٨]، فهي وإن كانت «في النهاية» آراء خاطئة، إلاّ أنها

---

(٥٧) انظر الهامش ١٥، ص ٣٢١. لا نجد للعبارة الإيطالية *far epoca* مرادفا انغليزيا دقيقا (على الرغم من أن العبارة الانغليزية *epoch-making* لا توجد، مع كونها تشير إلى معنى مختلف.

(٥٨) سيزار روسي، ولد في ١٨٨٧. كان في بداية الحركة الفاشية من أعوان موسوليني المقربين، والمسؤول عن مكتبه الصحفي حتى اغتيال ماتيوتي في ١٩٢٤، فجعلوا منه كبش الفداء في هذا الحادث. فقطع علاقته بموسوليني وبالفاشية. وكتب «مذكرة» شهيرة عن تورط موسوليني في عدد من أشهر الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الفاشية خلال الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤، وسلم هذه المذكرة إلى أحزاب المعارضة، ونشرها أمندولا الليبرالي في صحيفة لو مندو في ١٩٢٥. ويصعب تحديد «الآراء» التي يقصدها غرامشي هنا، ربما كان يقصد ما قاله روسي في مذكراته: «إن ضعف النظام الفاشي هو الذي خلق المناخ العام لانعدام الشرعية والجبن».

تنطوي على واقعية حقيقية. يبدو أن البرلمانية «السوداء» موضوع يجب الإفاضة في تفاصيله، وذلك متى يتسنى لنا تحديد المفاهيم السياسية التي تشكل مفهوم «البرلمانية» [النظام البرلماني]. (والمقارنات مع البلدان الأخرى أهميتها في هذا الخصوص: أليست تصفية ليون دافيدوفي (تروتسكي) حدثا عابرا من أحداث تصفية البرلمانية «السوداء» «أيضا»، والتي كانت قائمة قبل إلغاء البرلمان «الشرعي»؟ الحقيقة الفعلية والحقيقة القانونية، نسق غير مستقر لتوازن القوى يجد في الساحة البرلمانية الأرضية «القانونية» لتحقيق توازن «اقتصادي أفضل»، والقضاء على هذه الأرضية القانونية، لأنها أصبحت تتيح تنظيم وإيقاظ القوى الاجتماعية من سباتها مرة أخرى. ومن هنا كان هذا الإلغاء شاهدًا (ونذيرًا) على احتدام الصراعات، وليس العكس. عندما يكون حل صراع ما حلا قانونيا، فإنه لا يكون بالتأكيد صراعا خطرا، ولكنه يصبح كذلك بالتحديد عندما يصبح تحقيق التوازن القانوني أمرا مستحيلا (وهذا لا يعني أنه يمكننا القضاء على الطقس السيء إذا ألغينا البارومتر). [١٩٣٣]

الدولة

يجب الإشارة إلى الخلط بين مفهوم الدولة ـ الطبقة ومفهوم المجتمع المنضبط/ المنظم[٥٩] باعتبارها نقطة البدء في نقد الاتجاهات القانونية الجديدة التي تمثلها مجلة *Nuovi Studi*، التي يصدرها فولبتشيللي وسبرتيو. وهذا الخلط جدير بالملاحظة بوجه خاص في الورقة التي قدمها سبريتو حول «الحرية الاقتصادية» إلى المؤتمر التاسع عشر لجمعية التقدم العلمي الذي انعقد في بولزانو في سبتمبر ١٩٣٠، والمنشورة في *Nuovi Studi* عدد سبتمبر /أكتوبر ١٩٣٠.

طالما أن الدولة الطبقية قائمة، فلا يمكن أن يوجد المجتمع المنظم إلاّ مجازا،

---

(٥٩) كان سبريتو وفولبتشيللي المنظرين الرئيسيين لـ«الاقتصاد الاندماجي» في إيطاليا الفاشية، زاعمين أن النظام الاندماجي يمثل اقتصاد ما بعد الرأسمالية، وأنه قضى على فوضى الرأسمالية الليبرالية. ويشير غرامشي هنا إلى البلبلة التي تثيرها فكرة إمكانية تعايش المجتمع المنضبط/ المنظم والنظام الرأسمالي ـ الدولة الطبقية. ويستخدم غرامشي تعبير المجتمع المنظم بمعنى الشيوعية. ويحتمل أن يكون قد قصد الإشارة إلى الفقرة الختامية في كتاب الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية، التي ناقش فيها انجلز فكرة تلاشي الدولة، والتي يقول فيها إنه باستيلاء المجتمع على وسائل الإنتاج، يتم في آن واحد القضاء على الإنتاج السلعي، وعلى سيادة المنتج. ويحل التنظيم المنهجي المحدد محل فوضى الإنتاج الاجتماعي. ويزعم سبريتو وفوليتشيللي أن الاقتصاد الاندماجي قد حقق الاندماج والانسجام وعلق غرامشي على هذا، بأن ذلك لن يكون ممكنا إلاّ في ظل الشيوعية. وإلى أن يتحقق هذا، سوف يستمر وجود الدولة ـ الطبقة ومن ثم لن يكون هناك مجتمع منظم.

أي إلاّ إذا اعتبرنا الدولة الطبقية هي أيضًا مجتمع منظم. لقد كان الطوباويون يدركون جيدا، كنقاد للمجتمع القائم في عصرهم، أن الدولة الطبقية لا يمكن أن تكون المجتمع المنظم. هذا صحيح، لدرجة أنهم اعتبروا المساواة الاقتصادية في نماذج المجتمعات التي تصوروها، هي الأساس الذي لا غنى عنه للإصلاح المنشود. هذا يدل على أنهم لم يكونوا طوباويين، بل كانوا علماء سياسة واقعيين ونقادًا راسخين. ويرجع الطابع الطوباوي لبعضهم إلى اعتقاده إمكان تحقيق المساواة الاقتصادية بقوانين تحكيمية، أي بعمل إرادي. غير أن الفكرة القائلة إنه لا يمكن تحقيق الحرية السياسية الكاملة والمثالية من دون المساواة الاقتصادية تبقى مع ذلك صحيحة (وهذا هو أيضا، رأي كتاب سياسيين آخرين، حتى اليمينيين منهم، أي من بين نقاد الديمقراطية الذين يستغلون النموذج السويسري أو الدنماركي لادعاء صلاحيته لكل البلدان). ونجد هذه الفكرة أيضا، عند كتاب القرن التاسع عشر، عند لودوفيكو زوكولو مثلاً، في كتابه *Il Belluzzi*، وعند مكيافلّي أيضًا على ما أعتقد. ويعتقد موراس أن ما جعل هذا الشكل المتميز من الديمقراطية ممكنا في سويسرا، هو توفر قدر من المساواة في الحظوظ الاقتصادية، إلخ.

والخلط بين الدولة الطبقية والمجتمع المنظم، سمة مميزة للطبقات الوسطى وصغار المثقفين الذين يفرحون بأي إجراء تنظيمي يمنع الصراعات الحادة والاضطرابات. إنه نموذج للرؤية الرجعية والماضوية [١٩١٣٠ ـ ١٩٣٢].

في رأيي، إن أكثر ما يمكن أن يقال بمعقولية وواقعية عن الدولة الإتيقية[٦٠]، والدولة الثقافية، هو: أن كل دولة هي دولة إتيقية طالما أن من أهم وظائفها رفع مستوى غالبية السكان الساحقة إلى مستوى ثقافي وإتيقي معين، مستوى (أو نمطا) يلائم احتياجات تطور القوى الإنتاجية، ويتفق بالتالي مع مصالح الطبقات الحاكمة. الوظيفة التربوية الإيجابية للمدرسة، والوظيفة التربوية القمعية والسلبية للمحاكم هي أهم نشاطات الدولة في هذا الخصوص: إلاّ أن هناك في الواقع الكثير مما يسمى

(٦٠) ارتبطت فكرة الدولة «الإتيقية» بكروتشه، الذي يرى أن هناك لحظتين في حياة الدولة: اللحظة «الإتيقية» و» اللحظة السياسية» (أو «المعنوية» و«المفيدة») وينظر إليهما، باعتبارهما في حالة تناقض جدلي دائم. والصراع بين الكنيسة والدولة هو، في تصوره، رمز لهذا الصراع. ولقد تبنت الفاشية أيضًا هذا التعبير. انظر مثلا موسوليني الذي يقول في كتابه مذهب الفاشية، ١٩٣٢: «أن للدولة الفاشية وعيها الخاص، وإرادتها الخاصة، ولهذا تسمى دولة «إتيقية» وفي ١٩٢٩... قلت إن الدولة بالنسبة إلى الفاشية ليست حارسا ليليا...إنها حقيقة روحية وأخلاقية...وإنها تربي المواطنين على الفضيلة المدنية...إلخ.

بالمبادرات والأنشطة الأخرى، الخاصة، التي تتجه إلى تحقيق ذات الغاية، وتشكل هذه المبادرات وتلك الأنشطة جهاز الهيمنة السياسية والثقافية للطبقات الحاكمة. وتنتمي رؤية هيغل إلى عصر بدا فيه أن نمو البرجوازية بلا حدود، مما سمح لها بادعاء الإتيقية والعالمية: أي أن كل البشرية سوف تصبح برجوازية. إلاّ أن الفئة الاجتماعية التي تطرح هدف الدولة وهدفها هي، باعتباره الهدف الذي ينبغي تحقيقه، هي وحدها التي يمكنها في الواقع خلق دولة إتيقية، دولة تتجه إلى وضع حد للانقسامات في صفوف المحكومين...إلخ، وتخلق نظاما اجتماعيا متكاملا تقنيا وإتيقيا [١٩٣١ ـ ١٩٣٢].

استمد هيغل مذهبه في الأحزاب والجمعيات، باعتبارها نسيج الدولة «الخاص» ولحمتها، تاريخيا من التجارب التاريخية للثورة الفرنسية. وأفاده هذا المذهب في إضفاء طابع أكثر تحديدًا على مبادئ الحكم الدستوري أي الحكم استنادًا إلى رضا المحكومين وقبولهم. إلاّ أنه قبول منظم، وليس قبولا عامًا وغامضًا، وكذلك الذي تعبر عنه لحظة الانتخاب. وتحظى الدولة بهذا القبول وتنشده، وهي أيضًا «تنميه»، من خلال الجمعيات السياسية والنقابية، التي تعتبر مع ذلك منظمات خاصة، متروكة للمبادرة الخاصة للطبقة الحاكمة. ويكون بذلك هيغل قد تجاوز إلى حد ما المبادئ الدستورية المجردة، ونظر الدولة البرلمانية بنظامها الحزبي. إلاّ أن هذا المفهوم للجمعية كان لابد وأن يجيء غامضًا وبدائيًا، وأن يكون وسطا بين التنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي، ومتفقا مع التجربة التاريخية للعصر التي كانت محدودة للغاية، ولا تقدم سوى نموذج واحد كامل للتنظيم هو التنظيم الطائفي (الاقتصاد المطعم بالسياسة). لم يكن ممكنا أن يكون لماركس خبرات تاريخية أرقى من خبرات هيغل (أو على الأقل أرقى منها كثيرًا)، إلاّ أنه كان يملك حسما جماهيريا بحكم نشاطه التحفيزي والصحفي. ويبقى مفهوم ماركس عن التنظيم يتخبط بين العناصر الآتية: التنظيم الحزبي، ونوادي اليعاقبة، والجماعات السرية التآمرية الصغيرة، والتنظيم الصحفي.

قدمت الثورة الفرنسية نمطين شائعين للتنظيم، هما «النوادي»، وهي تنظيمات فضفاضة على نمط «الجمعيات الشعبية»، وتتمحور كل منها حول شخصية سياسية، ولكل منها صحيفة يحافظ بها على حيوية وعي واهتمام جمهور تابع، والذي يدافع عن أطروحات الصحيفة في اجتماعات النادي. ولا بد أنه كان هناك من بين المترددين على تلك النوادي، مجموعات مختارة من الناس الذين يعرف بعضهم بعضا، والذين

يلتقون على انفراد لتهيئة مناخ الاجتماعات وتأييد هذا الاتجاه أو ذاك حسب الظروف والمصالح الملموسة المتصارعة.

ويجب أن تكون المؤامرات السرية التي انتشرت انتشارًا كبيرًا في إيطاليا قبل عام ١٨٤٨، قد نمت أيضًا في فرنسا بعد ترميدور بين الصف الثاني من أتباع اليعاقبة: بمشقة كبيرة في الحقبة النابليونية، بسبب الرقابة البوليسية اليقظة، وبسهولة أكبر ابتداء من ١٨١٥ حتى ١٨٣٠ في ظل عودة الملكية: التي كانت ليبرالية بالأساس، ومتحررة من بعض المشاغل. شهدت هذه الفترة عملية الفرز في المعسكر السياسي الشعبي، وتجلى هذا الفرز بوضوح إبان «الأيام المجيدة» عام ١٨٣٠[٦١]، عندما طفت على السطح التشكيلات التي تبلورت خلال الخمسة عشر عامًا السابقة. وبعد ١٨٣٠ وحتى ١٨٤٨ اكتملت عملية الفرز، وخلقت بعض النماذج البالغة التطور، أمثال بلانكي وبوناروتي. ويستبعد أن يكون هيغل قد تعرف بنفسه على هذه الخبرات التاريخية، التي تنبض حياة في أعمال ماركس[*].

وتتمثل الثورة التي أحدثتها الطبقة البرجوازية في مفهوم القانون، ومن ثم في مفهوم وظيفة الدولة، تتمثل بصفة خاصة في الرغبة في الامتثال (ومن هنا كانت أخلاقية القانون وأخلاقية الدولة). لقد كانت الطبقات السابقة محافظة في جوهرها، فلم تتجه إلى تنظيم الانتقال العضوي للطبقات الأخرى إلى مواقعها، أي أنها لم تكن معنية بتوسيع مجالها الطبقي «تقنيا» وإيديولوجيا: فكانت رؤية طائفة مغلقة. أما الطبقة البرجوازية فقد قدمت نفسها باعتبارها الكائن الدائب للحركة، القادر على استيعاب المجتمع كله والارتقاء به إلى مستواها الثقافي والاقتصادي. لقد تغيرت وظيفة الدولة بأكملها، أصبحت الدولة «مربيا»، إلخ.

لماذا توقفت هذه العملية، وعاد مفهوم الدولة كقوة مجردة...إلخ؟ لقد «تشعبت» الطبقة البرجوازية: أي أنها لم تعد تتوسع، بل أخذت أيضًا في التفكك والتحلل. لم تعد تستوعب عناصر جديدة بل فقدت أيضًا جزءًا من ذاتها. (إن ما تفقده على الأقل أكثر بكثير مما تستوعبه) فالطبقة التي تدعي القدرة على استيعاب المجتمع كله والقادرة فعلًا على أن تجسد في نفس الوقت هذه العملية سوف تحسن هذا المفهوم

---

(٦١) الأيام الثلاثة التي ثار فيها أهالي باريس وطردوا شارل العاشر.

(*) لأجل هذه المجموعة من الوقائع انظر منشورات Paul Louis والقاموس السياسي ل Maurice Block. وعن الثورة الفرنسية انظر بشكل خاص Aulard؛ وأيضًا ملاحظات أندلر للبيان وفيما يتعلق بإيطاليا انظر: كتاب لوزيو عن الماسونية والوحدة الإيطالية، وهو كتاب متحيز للغاية.

للدولة وللقانون، بحيث يمكن تصور نهاية الدولة والقانون، اللذين سيصبحان بلا فائدة بعد أن يكونا قد فقدا وظيفتهما واستوعبهما المجتمع المدني. [١٩٣١ ـ ١٩٣٢]

إن المفهوم الدارج للدولة هو مفهوم أحادي الجانب، ويؤدي إلى الوقوع في أخطاء مضحكة، والدليل على ذلك، كتاب هالفي الجديد **انحطاط الحرية**، الذي قرأت عرضا له في مجلة **الأدباء الجدد**. إن «الدولة» عند هالفي هي الجهاز النيابي. فقد اكتشف أن أهم أحداث التاريخ الفرنسي منذ ١٨٧٠ حتى الآن، لم تكن نتيجة لمبادرات الهيئات السياسية التي تكونت بالاقتراع العام، بل نتيجة لمبادرات الهيئات الخاصة (الشركات الرأسمالية، هيئات الأركان العامة، إلخ)، أو كبار الموظفين المدنيين غير المعروفين في البلاد عامة، إلخ. ولكن أليس معنى ذلك أنه يجب النظر إلى «الدولة» لا باعتبارها جهازًا للحكم فقط، بل باعتبارها أيضا، جهاز «الهيمنة» «الخاص»، أو المجتمع المدني؟ ويجب ألا ننسى كيف ولد من هذا النقد للدولة التي لا تتدخل، والتي تلهث وراء الأحداث، التيار الإيديولوجي الدكتاتوري اليميني، بما ينطوي عليه من دعم للسلطة التنفيذية، إلخ. ومع ذلك، يجب أن نقرأ كتاب هالفي، لكي نعلم إذا كان هو أيضًا قد سار في هذا الاتجاه: وهذا ليس مستبعدًا من حيث المبدأ، إذا أخذنا في الاعتبار سوابقه (تعاطفه مع سوريل، وموراس...إلخ). [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢]

يبدو أن كورزيو مالابارت يؤكد في مقدمة كتيبه: «تقنية الانقلاب» أن الصيغة القائلة إن «كل شيء موجود داخل الدولة، ولا يوجد شيء خارجها» هي مرادف للصيغة القائلة إنه «حيث توجد الحرية لا توجد الدولة». ولا ينبغي أن تحمل كلمة «الحرية» في هذه الصيغة الأخيرة على معناها الدارج، أي الحرية السياسية، بل كنقيض لـ«الضرورة». فهي تتصل بمقولة انغلز عن الانتقال من حكم الضرورة إلى حكم الحرية[٦٢]، التي لم يفهم مالابارت شيئًا منها. [١٩٣١ ـ ١٩٣٢]

في السجال (السطحي على أي حال) الدائر حول وظائف الدولة (والتي تعني هنا، الدولة بما هي تنظيم سياسي ـ قانوني بالمعنى الضيق)، يقابل تعبير «الدولة الحارس الليلي»، التعبير الإيطالي «دولة البوليس»[٦٣]، ويعني الدولة التي تقتصر وظائفها على المحافظة على النظام العام، واحترام القانون. ويخفي هذا التعبير، حقيقة أن القوى المهيمنة على التطور التاريخي لنظام من هذا النوع (وهو نظام لم يوجد أبدًا إلاّ على

(٦٢) في نهاية كتابه: الاشتراكية: الطوباوية والعلمية.

(٦٣) حارس الليل، انظر أسفله. العبارة الإيطالية تحيل على دولة البوليس.

الورق، كفرض حدي) هي القوى الخاصة، أي المجتمع المدني، الذي هو أيضًا «دولة»، وهو في الحقيقة الدولة ذاتها.

ويبدو أن عبارة **الحارس الليلي** التي تعتبر أشد تهكما من عبارة «دولة البوليس»، ويقابلها «الدولة الإتيقية»، أو «الدولة التدخلية» عامة، تعود إلى لاسّال. إلاّ أن هناك فروقا بين هاتين العبارتين، فمفهوم الدولة الإتيقية مفهوم أصله فلسفي وثقافي (خاصة بالمثقفين: هيغل) ويمكن في الحقيقة، الربط بينه وبين مفهوم دولة «الحارس الليلي»، لأنه يشير، على الأخص، إلى النشاط التربوي الإتيقي المستقل للدولة العلمانية، وهو نقيض الكوسموبوليتية، وتدخل التنظيم الديني الكنسي باعتباره من مخلفات العصور الوسطى. ومفهوم الدولة التدخلية هو أصلا مفهوم اقتصادي، يرتبط بالاتجاهات المؤيدة للحماية، والنزعة الوطنية الاقتصادية من جهة، وبمحاولة فرض فئة معينة من موظفي الدولة ينتمون بأصولهم إلى كبار مالكي الأرض والإقطاع، لتتولى «حماية» الطبقات العاملة من تجاوزات الرأسمالية من جهة أخرى (سياسة بسمارك ودسرائيلي)(٦٤).

قد تأتلف هذه النزاعات المتباينة بصور مختلفة، وقد ائتلفت بالفعل. ومن الطبيعي أن يؤيد الليبراليون (الاقتصادويون) «الدولة كحارس ليلي»، ويؤيدون ترك المبادرة التاريخية للمجتمع المدني، ولمختلف القوى التي تنشأ داخله، على أن تقوم الدولة بدور الحارس لـ«الأمانة في اللعب» ومراعاة قواعد اللعبة. ويفرق المثقفون تفرقة بالغة الأهمية: متى يكونون ليبراليين، متى يكونون دعاة لتدخل الدولة (فيمكن أن يكونوا ليبراليين في الميدان الاقتصادي، ودعاة تدخل في الميدان الثقافي، إلخ). والكاثوليك يودون أن يكون تدخل الدولة لصالحهم مائة في المائة، فإذا لم يحدث ذلك، أو كانوا من الأقلية، طالبوا بدولة «محايدة»، حتى لا تساند خصومهم. [١٩٣٥: الطبعة الأولى ١٩٣٠].

والحجة الآتية جديرة بالتأمل: أليس مفهوم دولة البوليس ـ الحارس الليلي (بصرف النظر عن الجدل حول التسمية: شرطي، حارس ليلي، ..إلخ) في الحقيقة، المفهوم الوحيد للدولة الذي يتجاوز المراحل «الاقتصادوية ـ الطائفية» البحتة؟

---

(٦٤) أصدر بسمارك قانونا يقرر للعامل معاشا في حالة المرض والشيخوخة. ولقد فضح دسرائيلي في رواياته أسوأ تجاوزات رأسمالية منتصف العصر الفكتوري. وحددت وزاراته (١٨٧٤ ـ ١٨٨٠) يوم العمل بالنسبة إل النساء والأطفال، وفي ١٨٧٥ أصدر قانون الجمعيات، الذي يعترف بشرعية محدودة للنقابات، وقانون الصحة العامة، وقانون إسكان الحرفيين في نفس العام...إلخ.

لا زلنا في مجال تعريف الدولة والحكومة، وهو تعريف يعبر تحديدًا عن الشكل الاقتصادوي ـ الطائفي، أي أنه بعبارة أخرى، تعبير عن الخلط بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. ومما هو جدير بالملاحظة، أن المفهوم العام للدولة يتضمن عناصر ينبغي إدراجها ضمن مفهوم المجتمع المدني (فيمكننا أن نقول إن الدولة = المجتمع المدني + المجتمع السياسي، أي الهيمنة التي يحميها درع القهر والإكراه.) ولهذا الرأي أهمية جوهرية في نظرية للدولة تتصور إمكانية ذبول الدولة وتلاشيها، وأن يستوعبها المجتمع المدني. ويمكن تصور تلاشي عنصر الإكراه في الدولة تدريجيا، مع ظهور عناصر المجتمع المنظم (أو الدولة الإتيقية أو المجتمع المدني) بوضوح أكثر وأكثر.

إن تعبير «الدولة الإتيقية»، أو «المجتمع المدني» يعني أن هذه «الصورة» صورة دولة بلا دولة، كانت في أذهان أعظم المفكرين السياسيين والقانونيين، طالما أنهم يقفون على أرضية العلم المحض (أي محض طوباوية، لأنها تقوم على أرضية افتراض أن كل البشر متساوون في الحقيقة، في العقل والأخلاق، أي يمكن أن يقبلوا الإذعان للقانون تلقائيا وطواعية، لا بالقسر والإكراه، باعتباره مفروضًا عليهم من طبقة أخرى، أي كشيء خارجي بالنسبة إلى وعيهم.

ويجب ألا ننسى أن لاسّال هو الذي جاء بتعبير «الحارس الليلي» ليصف الدولة الليبرالية، أي أنه تعبير صادر من عقائدي وغير ديالكتيكي (أمعن النظر في تعاليم لاسّال في هذه المسألة، وفي قضية الدولة عامة، بالمقارنة بالماركسية). في المذهب الذي يرى أن الدولة هي المجتمع المنظم، لابد من الانتقال من طور تكون فيه «الدولة» مرادفًا لـ«الحكومة»، وتتطابق فيه «الدولة» مع «المجتمع المدني»، إلى طور تكون فيه الدولة الحارس الليلي أي تنظيميا قهريا يؤمن عناصر المجتمع المنظم التي تتوالد وتتكاثر باستمرار، ومن ثم يقلل تدريجيا من تدخلاتها السلطوية والقسرية. ولا يتصوّر أن يستدعي هذا المذهب، فكرة «ليبرالية» جديدة، حتى مع البداية الوشيكة لعصر الحرية العضوية. [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢].

لو صحّ أنه لا يمكن لأي نمط من أنماط الدولة أن يتجنب المرور بالطور الاقتصادي ـ الطائفي البدائي، لاستطعنا أن نستنتج أنه لابد من أن يغلب الطابع الاقتصادي على محتوى الهيمنة السياسية للفئة الاجتماعية الجديدة، التي أسست نمط الدولة الجديد: فالمطلوب هو إعادة تنظيم البنية والعلاقات الحقيقية بين البشر من جهة، وعالم الاقتصاد والإنتاج من جهة أخرى. سوف تكون عناصر البنية الفوقية

بالتأكيد قليلة العدد، تتميز ببعد النظر والكفاح، إلاّ أن العناصر «المنظمة» لا تزال قليلة العدد.

ستكون السياسة الثقافية سلبية بالدرجة الأولى، أي نقدًا للماضي، هدفها التدمير ومحو الذاكرة. وستكون خطط البناء مجرد «خطوط عريضة»، أي تخطيطيات قد تتغير (بل ينبغي أن تتغير) في أي وقت، لتتسق مع البنية الجديدة التي تتشكل. وهذا هو بالتحديد ما لم يحدث في عهد كومونات العصور الوسطى، لأن الثقافة التي كانت إحدى وظائف الكنيسة، اتسمت بطابع معاد للاقتصاد (أي معاد للاقتصاد الرأسمالي الوليد) فلم يكن هدفها هيمنة الطبقة الجديدة، بل الحيلولة دون هيمنتها. ومن هنا كانت رجعية الإنسانية والنهضة، لأنهما كانتا إيذانا بهزيمة الطبقة الجديدة، ونفيا للعالم الاقتصادي الملائم لها، إلخ. [١٩٣١ ـ ١٩٣٢].

ثمة عنصر آخر جدير بالفحص، وهو العلاقة بين سياسة الدولة الداخلية وسياستها الخارجية. هل السياسة الداخلية هي التي تحدد السياسة الخارجية أم العكس؟ وفي هذه الحالة أيضًا لابد من التمييز: بين القوى العظمى التي تتمتع باستقلالية دولية نسبية، والقوى الأخرى. ولا بد أيضًا من التمييز بين أشكال الحكم المختلفة (لحكومة نابليون الثالث، فيما يبدو، سياستان، سياسة رجعية في الداخل، وسياسة ليبرالية في الخارج).

الظروف في الدولة قبل الحرب وبعدها. الشيء المهم في أي تحالف هو بداهة الظروف التي تجد الدولة نفسها فيها وقت السلم. ولذلك قد تفقد الدولة، التي كانت لها الغلبة أثناء الحرب، هيمنتها في النهاية، نتيجة لضعف قواها التي أنهكها الصراع. وتنتصر صاغرة إلى من كان «خاضعا» لها، وقد أصبح المهيمن، لأنه كان «أبرع منها» و«أوفر حظا». هذا هو ما يحدث في «الحروب العالمية»، عندما يفرض الوضع الجغرافي على دولة من الدول أن تلقي بكل مواردها في بوتقة الحرب. إنها تكسب بفضل تحالفاتها، ولكنها تجد نفسها عندما تنتصر، مقهورة منهكة،... إلخ. ولذلك يجب أن يأخذ مفهوم «القوة العظمى» عدة عوامل في الاعتبار، وخاصة العوامل «الدائمة»، أي «القدرات الاقتصادية والمالية» والسكان. [١٩٣٢].

تنظيم الجمعيات الوطنية

سبق وأشرت في مكان آخر إلى أنه لا يوجد أحد في أي مجتمع، بلا تنظيم وبلا حزب، إذا أخذنا التنظيم والحزب بالمعنى الواسع، وليس بالمعنى الشكلي. ومن بين

هذه الجمعيات الخاصة الكثيرة (وهي نوعان: طبيعي وتعاقدي أو طوعي) جمعية واحدة أو أكثر هي التي لها الغلبة المطلقة أو النسبية وتشكل جهاز هيمنة فئة اجتماعية واحدة على باقي الأهالي (أو المجتمع المدني): قاعدة الدولة بمعناها الضيق، كجهاز حكومي ـ قهري.

يحدث دائمًا أن ينتمي الأفراد إلى أكثر من جمعية خاصة، وغالبا ما تكون متناقضة موضوعيا في أهدافها. وتهدف إلى سياسة شمولية[٦٥] بالتحديد إلى: ١ ـ ضمان أن يجد أعضاء حزب معين، في هذا الحزب كل ما يشبع رغباتهم في منظمات أخرى كثيرة. أي ضمان قطع كل الخيوط التي كانت تربطهم بتنظيمات ثقافية خارج الحزب. ٢ ـ تحطيم المنظمات الأخرى، أو إدماجها في نسق يكون الحزب فيه هو الضابط الوحيد. ولقد عرض لويجي إنودي في مجلة **الإصلاح الاجتماعي**، أيار /يونيو ١٩٣١ كتابا فرنسيا بعنوان: **مجتمعات الأمة، دراسة حول العناصر المكونة للأمة الفرنسية** لإتييت مارتان سان ليون (وهو مجلد من ٤١٥ صفحة، طبعة خاصة، باريس، ١٩٣٠) وفيه دراسة لبعض هذه المنظمات (مثلا، هل يعد قراء إحدى الصحف تنظيما أم لا؟، إلخ). على أي حال، راجع الكتاب وعرض إنودي له، طالما أنهما يعالجان هذا الموضوع. [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢].

من هو المشرّع؟

لابد أن يتوحد مفهوم «المشرع» ومفهوم «السياسي». طالما أن كل الناس «كائنات سياسية»، فكلهم أيضًا مشرّعون. ومع ذلك، لابد من أن نفرق بين المفهومين. فلكلمة «مشرع» معنى قانوني ورسمي محدد. فهي تعني أولئك الأشخاص الذين يخول لهم القانون سلطة سنّ القوانين. وقد يكون للكلمة مع ذلك معان أخرى.

كل إنسان فاعل، أي حي، يساهم في تغيير البيئة التي يتطور فيها (في تغيير بعض سماتها، وفي المحافظة على سمات أخرى). إنه بعبارة أخرى، ينزع إلى وضع «معايير»، أي قواعد للعيش والسلوك. وقد تتسع دائرة نشاط المرء أو تضيق، ويتفاوت وعيه بأفعاله وأهدافه. وقد يتمتع أيضًا بسلطة تمثيلية، صغرت أم كبرت، تتمثل في القواعد التي يطبقها «الممثلون» أو بأخرى. فالأب يشرع لأولاده، وإن تفاوت الوعي بالسلطة الأبوية، وتفاوتت طاعتها، وهكذا.

---

(٦٥) انظر الهامش ٣٣، ص ٢٤٥.

ربما يقال بشكل عام، إن الفرق بين الناس العاديين والمتخصصين في التشريع، يتمثل في أن المجموعة الثانية تصوغ التوجيهات التي ستصبح قاعدة لسلوك الآخرين، بل وسوف تخلق أيضا، في نفس الوقت، الأدوات اللازمة لـ«فرض» هذه التوجيهات، والتحقق من تنفيذها. وداخل هذه المجموعة الثانية، سيكون معظم السلطة التشريعية من نصيب موظفي الدولة (المنتخبين والموظفين المحترفين)، الذين يملكون سلطات الدولة القانونية القهرية. إلاّ أن هذا لا يعني أن قادة المنظمات الخاصة لا يملكون هم أيضًا سلطة توقيع جزاءات قهرية تصل إلى الإعدام. وتبلغ قوة التشريع أوجها، إذا اقترنت الصياغة السليمة للتوجيهات، بالتنظيم السليم للهيئات القائمة على التنفيذ والرقابة، وبالإعداد السليم لقبول الجمهور التلقائي لها، والتي يجب أن «تطبقها» تغير عاداتها ورغباتها ومعتقداتها، بما يتفق معها، ومع الغايات التي تريدها. وإذا كان الشخص مشرعا بأوسع المعاني التي لهذا المفهوم، فإنه يبقى كذلك، حتى وإن قبل توجيهات الآخرين، طالما أنه يتأكد وهو ينفذها أن الآخرين أيضًا ينفذونها، وطالما أنه يفهم روحها وينشرها كما لو أنها أصبحت قواعد قابلة للتطبيق في الحياة في مجالات محددة. [١٩٣٣]

الدين، الدولة، الحزب

كتب هتلر في **كفاحي**: «إن تأسيس دين أو تقويضه، عمل تفوق أهميته كثيرًا تأسيس دولة، حتى لا نتحدث عن الحزب». وهو قول سطحي ولا نقدي. فالعناصر الثلاثة مترابطة ترابطا لا ينفصم، ويفضي كل منها بالضرورة إلى الآخر في العملية التاريخية ـ السياسية الحقيقية.

ونلاحظ في فكر مكيافلّي، وفي أساليب ولغة عصره إدراكا لهذا التجانس والترابط الضروريين بين هذه العناصر الثلاث. إن تضحية الإنسان بروحه في سبيل إنقاذ وطنه ودولته، هو أحد العناصر المكونة للعلمانية المطلقة، للرؤية الإيجابية والسلبية للعالم (ضد التدين، أو ضد الرؤية السائدة). وفي العالم الحديث، يكون الحزب حزبا ـ ككل متكامل، لا كجزء من حزب أكبر، كما يحدث أحيانًا ـ عندما يُعد ويُنظم ويُقاد بالأساليب والأشكال التي سوف تجعله يتحول ككل إلى دولة (دولة متكاملة، لا إلى حكومة بالمعنى الفني)، وإلى رؤية للعالم. وينعكس تحول الحزب إلى دولة على الحزب ذاته، ويتطلب منه ذلك أن يعيد تنظيم نفسه، وأن يتطور باستمرار، مثلما ينعكس تحول الحزب والدولة إلى رؤية للعالم ـ أي التحول الكلي والجزئي (الفردي) في طرق التفكير والسلوك ـ على الدولة والحزب، فيفرض عليهما ضرورة إعادة

التنظيم باستمرار، ويواجههما بمشاكل جديدة وفريدة لحلها. ويعوق التطور العملي لمثل هذه الرؤية للعالم، بداهة، التعصب «الحزبي» الأعمى (وهو في هذه الحالة تعصب لطائفة، أو جناح في حزب أكبر هو الذي يدور فيه الصراع)، أي يعقوبية إما غياب مفهوم الدولة، أو غياب رؤية للعالم قابلة للتطور لأنها أضحت ضرورة تاريخية. والحياة السياسية المعاصرة مليئة بالشواهد على وجود هذه النواقص والعيوب الفكرية، التي من شأنها أن تثير أيضًا صراعات درامية، لأنها هي ذاتها، الوسائل التي يتحقق بها التطور التاريخي في الواقع الملموس. إلاّ أن الماضي، والماضي الإيطالي خاصة، وهو ما يهمنا، ابتداء من مكيافلّي حتى اليوم، ليس أقل ثراء بالخبرات، فالتاريخ خير شاهد على الحاضر. [١٩٣٣]

الدولة والأحزاب

تقاس وظيفة الهيمنة، أو القيادة السياسية، التي تمارسها الأحزاب بتطور الحياة الداخلية للأحزاب ذاتها... وإذا كانت الدولة تمثل قوة القهر والعقاب اللازمة للانضباط القانوني في البلاد، فعلى الأحزاب، وهي تمثل خضوع نخبة لهذا الانضباط من تلقاء نفسها، باعتباره نمطا من الحياة الاجتماعية التي يجب تثقيف كل الجماهير بروحها، أن تبرهن في حياتها الداخلية على أنها قد تمثلت تلك القواعد باعتبارها قواعد للسلوك الأخلاقي، تعد بالنسبة للدولة التزامات قانونية. وفي الأحزاب، باتت الضرورة حرية، ومن هنا كانت القيمة السياسية الكبيرة للانضباط الداخلي للحزب (أي قيمته بالنسبة إلى القيادة السياسية)، ومن ثم قيمته كمقياس لإمكانات نمو الأحزاب المختلفة. وتعتبر الأحزاب، من هذه الناحية، مدرسة لتعلم فن إدارة الدولة ومبادئ الحياة الحزبية هي: الخلق (مقاومة ضغوط الثقافات البالية)، والشرف (التصميم المصر على المحافظة على النمط الجديد للثقافة والحياة)، والكرامة (الوعي بالحاجة إلى العمل من أجل غاية أسمى)، إلخ. [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢].

توثين الدولة

لن يكون تحليلنا لموقف أية فئة اجتماعية من دولتها دقيقا، إلاّ حينما نأخذ في الاعتبار الشكلين اللذين تتجلى فيهما الدولة، في لغة وثقافة عصر معين، وهما: المجتمع المدني، والمجتمع السياسي. وينطبق تعبير «توثين الدولة» على موقف معين من «الحكم بواسطة الموظفين»، أو المجتمع السياسي. أي ذلك الشكل من أشكال حياة الدولة الذي يعبر عنه لفظ الدولة في اللغة الدارجة، والذي يقصد به عادة الدولة

بأكملها. إن القول إن الدولة يمكن أن تتوحد مع أفراد (أفراد فئة اجتماعية) باعتبارها عنصرا من عناصر ثقافة نشطة (أي باعتبارها حركة من أجل خلق حضارة جديدة، وإنسان ومواطن من نوع جديد)، يجب أن يحكم إرادة بناء مجتمع مدني مركب ومتماسك في قلب المجتمع السياسي، يمكن فيه أن يحكم الفرد نفسه بنفسه، من دون الدخول في نزاع مع المجتمع السياسي، فالأفضل أن يصبح امتدادًا طبيعيًا له ويكمله عضويا. ومرحلة توثين الدولة مرحلة ضرورية وملائمة في الواقع لتلك الفئات الاجتماعية التي لم تمر بمرحلة طويلة من التطور الثقافي والأخلاقي المستقل (مثل تلك التي أتاحها الوجود القانوني للطبقات والمراتب المميزة في مجتمع العصر الوسيط، وفي ظل نظم الحكم المطلق)[٦٦] قبل أن ترقى إلى مستوى حياة الدولة المستقلة. إن «توثين الدولة» ليس سوى الشكل الطبيعي لـ«حياة الدولة»، أو على الأقل الشكل الذي يهيؤها لحياة مستقلة، ولخلق مجتمع مدني، لم يكن ممكنا تاريخيا أن يخلق قبل الارتقاء إلى مستوى حياة الدولة المستقلة. ومع ذلك، لا يجب أن يترك هذا النوع من «توثين الدولة» وشأنه، ولا يجب على الأخص التعصب النظري لهذا التوثين، أو ينظر إليه باعتباره شيئًا دائمًا، بل ينبغي نقده، بالتحديد من أجل خلق وتنمية أشكال جديدة لحياة الدولة، تكتسي فيها مبادرات الأفراد والجماعات طابع «الدولة»، وإن لم تكن ترجع إلى مبادرات «حكومة الموظفين») أي أن تصبح حياة الدولة «تلقائية»). [١٩٣١ ـ ١٩٣٢]

«مزايا» الطبقات الحاكمة

بسبب صعوبة فهم فكرة وحدة الدولة/ الطبقة، تبدو بعض الغرابة في الطريقة التي تنعكس بها أعمال الحكومة (الدولة) على الطبقة التي تمثلها. فتجعل الحكومة (الدولة) من الأعمال التي قامت بها أخيرا، وكان يجب عليها القيام بها منذ أكثر من خمسين عامًا أو أكثر، تبدو كما لو كانت فضلاً وميزة من مزايا هذه الطبقة، ومصدرا لهيبتها ونفوذها، بدلا من أن تكون نقيصة ومدعاة للخزي والعار[٦٧]. كمن يترك

---

(٦٦) تُعطي طبعة أينودي كلمة *esigenza*، أي الحاجة، بدلا من الكلمة الأصلية لغرامشي *existenza* أي الوجود.

(٦٧) إحالة واضحة على البروباغندا الفاشية تُمجّد إنجازات النظام في حقل الأشغال العمومية، إلخ. في انغلترا، خلال الثلاثينات، كان قبول إيطاليا الفاشية غالبا في شكل «على الأقل موسوليني ركب القطار في الوقت المناسب»، إلخ.

إنسانا جائعا، خمسين عاما، ثم يكتشف أنه جائع. لو أن هذا حدث في الحياة الخاصة لاستحق ركلة قوية. أما في حالة الدولة فإنه يبدو «فضيلة». بل أن من «يغتسل» لأول مرة في سن الخمسين، يبدو أرقى ممن في سنه، و«يغتسلون» دائمًا. هذا ما نسمعه عند الحديث عن مشاريع الصرف الصحي، والأشغال العامة، والطرق، ...إلخ، أي تجهيز مرافق البلاد الاجتماعية الأساسية. ويقابل توفير هذه المرافق التي وفرها الآخرون لأنفسهم في الوقت المناسب، بالتهليل والتطبيل. ويقال للآخرين، افعلوا مثل ما فعلنا إن كنتم قادرين. ولن يفعلوا لأنهم قاموا بتوفيرها في الوقت المناسب. وهذا ما يصورونه على أنه دليل على «العجز».

وهيبة الدولة/الحكومة باعتبارها قوة مستقلة لابد أن تنعكس على الطبقة التي تستند إليها. هذه الحقيقة لها أهمية عملية ونظرية كبيرة، وتستحق تحليلا مستفيضا، إذا أردنا التوصل إلى تصور أكثر واقعية للدولة ذاتها. فضلاً عن أنها ليست ظاهرة استثنائية، أو سمة خاصة بنمط واحد فقط من أنماط الدولة، فيمكن إدراجها ضمن وظيفة النخب أو الطلائع، أي وظيفة الأحزاب بالنسبة إلى الطبقة التي تمثلها. وقد لا تتمتع هذه الطبقة التي تعتبر عادة حقيقة اقتصادية (كل طبقة هي كذلك في جوهرها)، بأي نفوذ فكري أو أدبي، أي أنها قد تعجز عن تحقيق هيمنتها، ومن ثم تعجز عن تأسيس دولة.

ومن هنا كانت وظيفة النظم الملكية في العصر الحديث، ومن هنا أيضا، كانت تلك الظاهرة الفريدة (وخاصة في انكلترا أو ألمانيا)، ظاهرة تكوين الكوادر القيادية للطبقة البرجوازية المنظمة في دولة، من عناصر من الطبقات الإقطاعية القديمة، والتي جردت من سطوتها الاقتصادية التقليدية (اليونكرز واللوردات)، والتي وجدت في الصناعة والبنوك أشكالا جديدة للقوة الاقتصادية، ولم تندمج في البرجوازية، وظلت مرتبطة بفئتها الاجتماعية التقليدية[٦٨]. [١٩٣٢]

الآداب التاريخية

إن الموقف العملي الذي اتخذه كروتشه عنصر جوهري في تحليل ونقد موقفه الفلسفي. وهو في الحقيقة العنصر الأساسي. لقد أصبحت الفلسفة و«الإيديولوجيا» عنده في النهاية شيئًا واحدا. وظهر أن الفلسفة ليست إلاّ «أداة عملية» للتنظيم والفعل،

(٦٨) انظر الهامش ٦، ص ٣١٤.

أي أداة لتنظيم الحزب، وهي في الحقيقة أداة لتنظيم ولتحديد مسار الفعل في ميدان الممارسة. وكان خطاب كروتشه أمام مؤتمر أوكسفورد للفلسفة(٦٩) بمثابة بيان عن وحدة عالمية للمثقفين الكبار من كل أمّة ـ وبخاصة أولئك الذين هم في أوربا. علاوة على ذلك، يمكن أن تصير هذه القوّة المهيمنة حزبا هاما له دور معتبر.

وفي عالم اليوم، يمكننا أن نتبين، بشكل عام، ظاهرة مشابهة لظاهرة «الانفصام» بين «الروحي» و«الزمني»، التي عرفتها العصور الوسطى، وإن كانت أكثر منها تعقيدا، بقدر تعقد الحياة الحديثة ذاتها. فقد أخذت الفئات الاجتماعية الرجعية والمحافظة ترتد أكثر فأكثر إلى أول أطوارها، إلى طورها الاقتصادي ـ الطائفي، بينما لا تزال الجماعات التقدمية والمجددة في أول أطوارها، في طورها الاقتصادي ـ النقابي. وأخذ المثقفون التقليديون ينسلخون عن الفئة الاجتماعية التي كانوا ولا زالوا يصوغون وعيها في أرقى وأشمل صورة. ولذا أصبح وعي الدولة الحديثة هو الأكمل والأشمل. وهم بهذا الانسلاخ ينجزون عملا تاريخيا بالغ الأهمية، وهو إبراز وتكريس أزمة الدولة في أحد صورها. إلاّ أن هؤلاء المثقفين لا يملكون لا التنظيم الذي كانت تملكه الكنيسة، ولا شيئًا آخر يضاهيه. والأزمة الراهنة هي من هذه الناحية أكثر حدة من أزمة العصور الوسطى التي دامت عدة قرون، إلى أن قامت الثورة الفرنسية، عندما أصبح في إمكان الجماعة الاقتصادية التي كانت طوال ألف عام القوة الاقتصادية المحركة في أوربا أن تقدم نفسها كـ«دولة» متكاملة، تملك كل القوى الفكرية والمعنوية اللازمة لتنظيم مجتمع سليم ومتكامل. أما «الروحي» الذي ينفصل اليوم عن «الزمني»، ويتميز عنه، باعتباره شيئًا مستقلا، فهو شيء غير عضوي، بلا مركز، ويتمثل في كبار المثقفين الذين يعيشون حالة من التشتت وعدم الاستقرار، «من دون البابا، من دون الأرض». إلاّ أن عملية تفكك الدولة الحديثة هذه، تفوق كثيرًا من حيث طابعها المأساوي، العملية التاريخية التي شهدتها العصور الوسطى والتي كانت عملية تفكك وتوحد في آن واحد، إذا أخذنا بعين الاعتبار الفئة المتميزة، التي كانت محركا للعملية التاريخية ذاتها، ونمط الدولة الذي كان قائما من بداية الألفية في أوربا. وهي دولة لم تعرف المركزية الراهنة، ويمكن أن نسميها دولة «اتحاد الطبقات المسيطرة»، لا دولة الطبقة الواحدة المسيطرة.

---

(٦٩) خاطب كروتشه المؤتمير العالمي السابع للفلسفة بأكفسورد في سبتمبر ١٩٣٠ عن «ضد ـ التاريخ»، انظر الهامش ١٩، ص ٢٣٥.

لابد أن نعرف إلى أي درجة تتفق فلسفة جنتيلي «الراهنيّة»[٧٠] مع الطور الإيجابي في حياة الدولة. بينما يقدم لنا كروتشه رأيا مناقضا. ويسمح مفهوم «الوحدة التي تتحقق من خلال الفعل» لجنتيلي بأن يعتبر تاريخيا ما يعتبره كروتشه ضد التاريخ[٧١]، فالتاريخ عند جنتيلي ليس إلاّ تاريخ الدولة، بينما هو عند كروتشه تاريخ «سياسي ـ أخلاقي». وبعبارة أخرى، حرض كروتشه على التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بين الهيمنة والدكتاتورية. ويمارس كبار المثقفين الهيمنة التي تفرض قدرا من التعاون، أي قبولا إيجابيا وطوعيا (حرا)، أي أنها تفرض وجود نظام ليبرالي ديموقراطي. وينظر جنتيلي إلى الطور الاقتصادي ـ الطائفي على أنه طور أخلاقي في إطار الفعل التاريخي: حيث يستحيل التمييز بين الهيمنة والدكتاتورية، وبين القوة والقبول، فهما مترادفان، فلا يمكن التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، حيث لا وجود إلاّ للدولة، وبالطبع الدولة كحكومة،...إلخ،

لقد عاد نفس الصراع الذي نشأ بين مواقف كروتشه وجنتيلي في ميدان الفلسفة ليظهر من جديد في حقل الاقتصاد السياسي، بين إينودي وأتباع جنتيلي[*]. فمفهوم سبريتو[٧٢] للمواطن كموظف للدولة، يرجع مباشرة إلى عدم الفصل بين مفهوم المجتمع السياسي، ومفهوم المجتمع المدني، بين الهيمنة السياسية وحكومة الدولة السياسية. أي أنها ترجع إلى التصور المناهض للتأريخية، أو إلى لا تاريخية مفهوم الدولة المتضمن في موقف اسبريتو، على الرغم من تأكيداته القاطعة ومساجلاته الصاخبة. ويرفض اسبريتو التسليم بأن الدولة تتدخل في كل لحظة في الحياة الاقتصادية، التي هي شبكة متصلة من التصرفات القانونية الناقلة للملكية، طالما أن كل أشكال الملكية ترتبط بالدولة حتى في رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين. ويمثل موقف اسبريتو عمليا عودة إلى الاقتصادوية البحتة التي يتهم خصومه بها. ويجب ألا ننسى أن هذا الموقف يتضمن جوهر «الأمركة»[٧٣]، طالما أن أمريكا لم تخرج بعد من التطور الاقتصادي ـ الطائفي الذي مرت به أوروبا في العصور الوسطى. أي أنها لم تكن قد خلقت بعد رؤية للعالم أو مجموعة من كبار المثقفين لتقود الناس في

---

(٧٠) انظر الهامش ٧٠، ص ٥١٧.
(٧١) انظر الهامش ٦، ص ٢٢٦.
(*) انظر السجال بين إنودي وبنيني في مجلة دراسات جديدة، ١٩٣١.
(٧٢) انظر الهامشين ٥٩، ص ٣٤٥؛ ١٢٠، ص ٥٦٠.
(٧٣) انظر «الأمركة والفوردية»، صص ٣٧٥ ـ ٤١٥.

إطار مجتمع مدني. والحق أن أمريكا تخضع، من هذه الناحية، لتأثير أوربا وتأثير التاريخ الأوربي (هذه المسألة، مسألة الشكل السياسي للدولة في الولايات المتحدة الأمريكية)، مسألة معقدة جدًا، ويبدو لي أن هذا بالتحديد هو جوهرها. [١٩٣٠ ـ ١٩٣٢]

«التخريب»

يمكن شرح المفهوم الإيطالي لـ«التخريب»[٧٤] بالشكل التالي: إنه أقرب إلى الموقف الطبقي السلبي منه إلى الموقف الإيجابي ـ «الشعب» يدرك أن له أعداء، هم كما يحددهم من واقع تجربته على أنهم «السادة[٧٥] *signori*.» ويوجد في هذا المفهوم الكثير من كراهية أهل الريف القديمة للمدينة. وهناك عنصر أساسي للتمييز، وهناك أيضًا كراهية طبقة الموظفين، الشكل الوحيد للدولة كما يتصورونها. والفلاح، وحتى المزارع الصغير يكره الموظف، ولا يكره الدولة لأنه لا يراها. وينظر إلى الموظف على أنّه «سيد»، وإن كان أحسن منه حالا من الناحية الاقتصادية. ومن هنا كانت المفارقة الواضحة، فغالبا ما يكون «السيد» أيضا، من الجائعين جدا[٧٦]، إذا ما قورن بالفلاح. ويغلب على هذه الكراهية «العامة» الطابع شبه الإقطاعي لا الطابع الحديث، ولا يمكن اعتبارها دليلا على الوعي الطبقي، وإنما هي بداية تفتحه، وتعبير عن الموقف السلبي البدائي الأساسي. فليس لدى الشعب وعي صحيح بهويته التاريخية، ولا حتى بهوية عدوه التاريخية، وحدوده الطبقية. فلا يمكن للطبقات الدنيا أن تحقق وعيها الذاتي إلاّ بصورة سلبية، من وعيها بهوية عدوها، وبحدوده الطبقية، إلاّ أن هذه العملية بالتحديد، لم تبرز إلى السطح على المستوى القومي.

وهناك عنصر آخر، يساعد على فهم المقصود بلفظة «التخريب»، هو تلك

---

(٧٤) كان كل من الاشتراكيين والفاشيين يستخدمون تعبير التخريب sovversivo لوصف أنفسهم كما استخدمه الآخرون ليصفوهم وهذا يعطي فكرة عن الفرق بينه وبين المرادف الانكليزي subversive. انظر على سبيل المثال مقال غرامشي في أوردينه في ٢٢ يونيو ١٩٢١، *Suvversimo Razionario* والذي يُعلّق ساخرا من دوافع موسوليني «الانقلابية» في خطاب في غرفة الممثلين ويبين أن موسوليني لم يكن البتة انقلابيا في الواقع.

(٧٥) «Gentleman» هو أقرب مرادف في اللغة الإنكليزية لـ*signore*، لكنْ بما أن هذه المذكرة هي موجهة نحو المفهوم ذاته، فإن الكلمة تُركت بالإيطالية.

(٧٦) حرفيًا «الهزيل»، وتحيل المفردة في آن على الشفقة والازدراء.

الشريحة التي تعد نموذجا للمتضورين جوعا، وقد يترتب على تعريفها مجردًا أخطاء كبيرة. وهي شريحة غير متجانسة. ويشكل هؤلاء في القرية وفي المدن الحضرية الصغيرة شريحتين متميزتين هما: العمال اليوميون، وصغار المثقفين. وليس الوضع الاقتصادي هو السمة الجوهرية المميزة للعمال اليوميين، بل حالتهم الفكرية والأخلاقية. ونموذج الفلاح في تلك المناطق، هو الحائز الصغير، أو الفلاح في نظام المشاركة وهو أكثر من بدائي (يتخذ الكراء الذي يدفعه للمالك صورة حصة من محصله، الثلث أو النصف أو الثلثين، حسب خصوبة وموقع حيازته)، ويملك أدوات قليلة، وزوجين من الثيران وكوخا بناه في الغالب بنفسه في الأيام التي لا يعمل فيها، وحصل على المال اللازم، إما بالهجرة للعمل بضع سنوات، أو بالعمل بضع سنوات «في المناجم» أو بالخدمة في الدرك[٧٧]، ...إلخ. أو كخادم لدى مالك كبير، أي أنه حصل عليه «بتدبر أموره» وبالادخار. أما العامل اليومي، فغير قادر أو غير راغب في «تدبير أموره»، ولا يملك شيئا. وهو يتضور جوعا، لأن العمل اليومي نادر وغير منتظم.

أما البرجوازي الصغير الذي يتضور جوعا فقد جاء في الأصل من البرجوازية الريفية. فالملكية تتفتت بالتوزيع على أفراد الأسر الكبيرة العدد إلى أن تختفي تمامًا. وأعضاء هذه الطبقة ليسوا مستعدين مع ذلك للعمل اليدوي. وهكذا تكونت شريحة من الجياع الذين يتطلعون إلى التعيين في الوظائف المحلية الصغيرة ككتبة وسعاة، إلخ. وتمثل هذه الشريحة عنصرا من عناصر إشاعة الفوضى في حياة الريف، المتعطشة دائمًا إلى التغيير (الانتخابات...إلخ)، وتقدم العنصر «التخريبي» المحلي، ولهذه الشريحة بعض الأهمية لأنها كبيرة العدد نسبيا. وتنظم الجياع لتحقيق مصالحها. وهذه الشريحة موجودة في كل المناطق، ولها أيضًا امتدادات في المدن، حيث تندمج في عالم الجريمة السفلي أو في البيئة المحيطة به. وترجع الأصول الاجتماعية لكثير من صغار الموظفين إلى هذه الشرائح، ولا تزال عقليتهم هي عقلية النبيل أو مالك الأرض المتعجرف الذي افتقر وأصبح مضطرا للعمل. ولـ«النزعة التخريبية» لدى هذه الشرائح وجهان، وجه يتجه إلى اليسار، والآخر يتجه إلى اليمين. غير أن الوجه اليساري ليس إلاّ وسيلة للابتزاز. وهم في اللحظات الحاسمة، ينتقلون دائمًا إلى

(٧٧) تأسست الشرطة (الدرك) في بيدمونت عام ١٨١٤ كقوة عسكرية لحفظ الأمن الداخلي بعد أن أصبحت حركة الوحدة الإيطالية تملك قوة شرطية وطنية منظمة على أسس عسكرية ومستقلة عن الشرطة العادية. ولا زالت كذلك حتى اليوم.

صف اليمين. وهم على الرغم من «شجاعتهم» التي تتسم بالتهور يفضلون دائمًا أن تكون الشرطة إلى جانبهم.

وثمة عنصر آخر يستحق الفحص والتحليل، وهو ما يسمى بـ«أممية» الشعب الإيطالي يرتبط بمفهوم «النزعة التخريبية». هذه الأممية هي في الحقيقة ضرب من «الكوسموبوليتية»، ترجع إلى ظاهرة تاريخية يمكن تحديها بسهولة: هي ظاهرة كوسموبوليتية وعالمية العصور الوسطى الكاثوليكية، التي اتخذت من إيطاليا مركزًا لها، وصمدت عبر الزمن نتيجة لافتقار إيطاليا إلى أي «تاريخ سياسي أو قومي»، أي لضعف الوعي القومي والحكومي بالمعنى الحديث. وكما أشرت في السابق في موضع آخر[٧٨]، كان ولايزال هناك شكل متميز من الشوفينية الإيطالية، أكثر انتشارا مما قد يبدو لأول وهلة. وليس هناك تناقض بين هاتين الملاحظتين. فترات الوحدة السياسية والإقليمية والقومية، تراث هزيل (وقد لا يكون لها أي تراث على الإطلاق. فإيطاليا لم تكن موحدة في أي وقت من الأوقات قبل ١٨٧٠. وحتى اسم إيطاليا الذي كان يطلق في العصر الروماني على جنوب ووسط إيطاليا حتى ماجرا وروبيكون شمالا، تغير في العصور الوسطى وأصبح اسمها لونجوبارديا: انظر دراسة س. تشبولا حول اسم إيطاليا المنشورة في *Atti dell'Accademia di Torino*. ومع ذلك كان لإيطاليا تراثها الثقافي الذي حافظت عليه، والذي يرجع إلى الفترة ١٣٠٠ ـ ١٧٠٠، وإن كان لا يرجع إلى العصر الكلاسيكي القديم، على الرغم من ادعاء الإنسانية والنهضوية أنهما امتداد له. كانت هذه الوحدة الثقافية أساس حركة النهضة والوحدة القومية الإيطالية، وإن كان أساسًا واهيا. ومع ذلك، فقد أفاد في تجميع أنشطة شرائح السكان وأذكاها حول البرجوازية، وهو لا يزال أساس النزعة القومية الشعبية. ونتيجة لافتقار هذا الادعاء العاطفي للعناصر السياسية ـ العسكرية أو السياسية ـ الاقتصادية، أي للعناصر التي تشكل أساس السيكولوجيا القومية الفرنسية والألمانية والأمريكية، كان الكثيرون ممن يسمون «تخريبيين» و«أمميين»، و«شوفينيين» بهذا المعنى، من دون أن يكونوا واعين بأي تناقض في موقفهم. وحينما نريد أن نفهم سبب الشراسة التي تتسم بها أحيانًا هذه الشوفينية الثقافية، لا بد أن نشير إلى أن الازدهار العلمي والفني والأدبي الذي شهدته إيطاليا، كان في فترة الانحطاط السياسي والعسكري، وانحطاط الدولة (ويفسر هذه الظاهرة ثقافة النبلاء والبلاط في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبعد أن تحللت برجوازية الكومونات، وصارت الثروة ربوية، بدلا من إنتاجية، ومظاهر «الترف والإسراف» الذي كان المدخل إلى الانحطاط الاقتصادي

---

(٧٨) في ملاحظة حول أنوتزيو، الماضي والحاضر، ص ١٠٧.

الشامل). ويرتبط مفهوم الثوري والأممي بالمعنى الحديث، بالمفهوم الدقيق للدولة والطبقة: فعدم الفهم الكافي لطبيعة الدولة يعني ضعف الوعي الطبقي (وفهم طبيعة الدولة لا يكون عند الدفاع عنها فحسب، بل وعند الهجوم عليها للإطاحة بها)، ومن هنا كان انخفاض مستوى فاعلية الأحزاب...إلخ، فعصابات الغجر أو البداوة السياسية ليست ظواهر خطيرة[٧٩]. كذلك لم تكن النزاعات التخريبية والأممية الإيطالية بالظواهر الخطرة. وترتبط «النزعة التخريبية» الشعبية بـ«النزعة التخريبية» في القمة، أي بواقع أنه لم يكن لـ«حكم القانون» وجود في أي وقت من الأوقات، وإنما كانت هناك فقط سياسة تتسم بالسلطة المطلقة، وبوجود التكتلات التي تلتف حول أفراد أو جماعات.

ولا يمكن بطبيعة الحال، اعتبار كل هذه الملاحظات قاطعة أو مطلقة: وإنما هي محاولة لوصف بعض جوانب الوضع، وذلك أولا، من أجل تقييم أفضل للنشاط المبذول لتغييره (أو اللانشاط أي فشل المرء في فهم مهمته). ثانيا إبراز تلك المجموعات التي ارتفعت إلى المستوى الأعلى، نتيجة لفهم الوضع وتعديله داخل صفوفها الخاصة. [١٩٣٠]

«موجة المادية» و«أزمة النفوذ»

يتصل ما يسمى بـ«الموجة المادية»، وهو مظهر من مظاهر الأزمة الحديثة الذي ينوحون عليه، بما يسمى «أزمة السلطة». فإذا فقدت الطبقة الحاكمة الإجماع الذي تستند إليه، أي لم تعد «تقود»[٨٠] بل «تسيطر» فقط، مستخدمة القوة الجبرية وحدها، فهذا يعني بالتحديد، أن غالبية الجماهير، قد تحررت من إيديولوجياتها التقليدية، وأنها لم تعد تؤمن بما كانت تؤمن به من قبل،...إلخ. وتتمثل الأزمة بالتحديد في أن القديم يحتضر، والجديد لم يولد بعد. وفي ظل هذا الفراغ تظهر أعراض مرضية غاية في التنوع. والأمر الملحوظ هو أنه ينبغي أن أستكمل هذه الفقرة ببعض الملاحظات، التي أبديتها حول ما يسمى: «مشكلة الجيل الأصغر»[٨١]، وهي مشكلة ناجمة عن «أزمة سلطة» الأجيال القديمة الحاكمة، وعن القيود الحاكمة، وعن

(٧٩) عن مفردة الغجر، انظر «التطوعية والجماهير الشعبية»، صص ٣٠١ ـ ٣٠٣؛ والهامش ١٠٩، ص ٢٠٤.

(٨٠) انظر الهامش ٥، ص ١٥٠.

(٨١) الماضي والحاضر، صص ٢٠١ ـ ٢٠٤.

القيود المادية التي فرضت على أولئك الذين كان يمكنهم أن يمارسوا القيادة، والتي منعتهم من أداء رسالتهم.

المشكلة هي التالية: هل يمكن رأب «صدع» خطير أصاب ارتباط الجماهير الشعبية بالإيديولوجيات السائدة بعد الحرب باستخدام القوة وحدها، لمنع الإيديولوجيات الجديدة من أن تفرض نفسها؟ هل سيُملأ هذا الفراغ، وتحل الأزمة - التي سد السبيل الطبيعي لحلها على هذا النحو - بالضرورة لصالح إعادة القديم؟ هذا مستبعد إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الإيديولوجيات. وفي الأثناء سوف يؤدي الإنهاك المادي، في المدى الطويل، إلى ذيوع نزعة الشك، وسوف يتم التوصل إلى «ترتيب» جديد تتحول بمقتضاه الكاثوليكية مثلا، أكثر فأكثر لتصبح نزعة يسوعية Jesuitism . . . إلخ.

ويمكننا أن نستنتج أيضا، أن ظروفا مواتية للغاية قد تشكلت، لانتشار المادية التاريخية انتشارا لم يسبق له مثيل. والفقر الذي كان لابد وأن تتسم به المادية التاريخية، في البداية، كنظرية واسعة الانتشار بين الجماهير، هو بالتحديد ما ساعدها على الانتشار. فقد اتخذ موت الإيديولوجيات القديمة صورة الشك في كل النظريات، والصيغ العامة، واستخدام الحقائق الاقتصادية المجردة (المداخيل، وغيرها...) وفي السياسة غير الواقعية (وهذا هو ما يحدث دائمًا)، التي لا تؤمن بطيبة الدوافع البشرية. (تذكر قصة كتاب مدخل **إلى مكيافيلي**[٨٢] الذي ربما يكون قد تأثر بالبروفيسور رنسي، الذي أشاد في وقت من الأوقات (في ١٩٢٠ أو ١٩٢٢) بنظام الرق باعتباره أحد الوسائل الحديثة في الاقتصاد السياسي).

إلا أن اختزال الإيديولوجيات إلى الاقتصاد والسياسة على هذا الشكل، يعني بالتحديد، اختزال أعلى الأبنية الفوقية إلى أكثرها التصاقا بالبنية ذاتها. إنه يعني بعبارة أخرى، إمكانية وضرورة خلق حضارة جديدة. [١٩٣٠]

---

(٨٢) من طرف موسوليني.

٣
الأمْركة والفوردية

مقدمة

إن كتابة غرامشي عن **الأمركة والفوردية** هي كتابة فريدة من بين كتاباته في السجن. والمسائل التي شرع بتحليلها، هي مسائل معاصرة، أبرزت الأحداث التي وقعت بعد سجنه أهميتها: تطور الاقتصاد الاندماجي (الفاشي) والكساد والخطة السوفييتية الخماسية الأولى. وعلى الرغم من عزلته، نجح في وضع الأساس لتحليل مقنع لاتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي، التي لم ينتبه إليها أغلب معاصريه النشطين، وهي اتجاهات لم تتضح أهميتها إلاّ الآن.

والسؤال الأساسي الذي طرحه غرامشي على نفسه في دراسته: **الأمركة والفوردية** هو: هل التغيرات الحاصلة في عالم الإنتاج ـ في الوقت الذي كتب فيه هذه الدراسة ـ هي مهمة لدرجة أنها تمثل بدايات حقبة تاريخية جديدة، أم أنها مجرد مجموعة من الأحداث المتزامنة التي ليست لها أهمية باقية؟ إنه لا يقدم لنا إجابة قاطعة على السؤال، ولا يمكننا أن نطالبه بذلك. ولكن من الواضح، من خلال تناوله المشكلة، حيث يربط ما بين بعض سمات الأبنية الفوقية كتحريم الكحول، وضبط النشاط الجنسي، والتغيرات التي طرأت على القاعدة الاجتماعية الاقتصادية، وتصوره لكل اتجاه من هذه الاتجاهات في المستقبل، واستقصاء جذوره في الماضي، أنه كان ينظر إلى «الأمركة» باعتبارها أحد مظاهر تطور تاريخي في علاقات الإنتاج، وهو تطور مهم جدًا ولا رجعة فيه. وتعتبر نقطة البداية في الأمركة والفوردية، هي تأثير أمريكا وأساليب الإنتاج الأمريكية على أوربا بعد الحرب العالمية الأولى. إن حقيقة أن أمريكا لم تعرف أبدًا الطور الإقطاعي وبالتالي خلت من المخلفات الطفيلية لأساليب الإنتاج

السابقة، أثارت دائمًا اهتمام الماركسيين الأوربيين منذ زمن ماركس نفسه. لقد كان هناك اهتمام كبير، منذ الأيام الأولى في حياة الاتحاد السوفياتي بالظاهرة الأمريكية، وبكفاءة تقنية الإنتاج الأمريكي، بل وبالمظهر الديمقراطي للمشروع الأمريكي. كما كان هناك اهتمام عام بإمكانية تطبيق الأفكار الأمريكية، وخاصة أفكار فريدريك تيلور في «الإدارة العلمية» في ظل علاقات الإنتاج الاشتراكية. بالنسبة إلى غرامشي، كان لإدخال مبادئ الأمركة على نطاق واسع في إيطاليا مغزى مختلف. وسوف يمثل مستوى مرتفعا من التطور الرأسمالي، أي القضاء على آخر بقايا النظام الإقطاعي. وأن معارضة الأخذ بمبادئ الأمركة، سوف تأتي بالدرجة الأولى من فئات اقتصادية متخلفة، كـ«البرجوازية الريفية»، من صغار الملاك وما يصاحبها من طفيليات، بل ومن مثقفين رجعيين، تملأ عقلها الأساطير عن تراثها الثقافي، ولا يمكنها أن تعترف بعدم جدواها وعقمها، وأن القوى الأكثر حيوية توشك أن تتجاوزها. بعكس الطبقة العالمية التي لا تعارض ـ في رأيه ـ مبادئ الأمركة في ذاتها، ولا حتى ما يلازم لأخذ ما بها من تأثيرات في الحياة الاجتماعية، بل تعارض الشكل الخاص الذي يمكن أن تتخذه في ظل ظروف الاستغلال الاقتصادي المكثف، والقمع الثقافي السلطوي. كذلك، قد يكون لانتصار مبادئ الأمركة تأثير في الأبنية الفوقية السياسية للفاشية، التي تتداخل الآن، أكثر فأكثر مع الكنيسة الكاثوليكية (منذ إبرام المعاهدة معها)، والتي تزداد تمزقا بين تصورات لنظام جديد، وارتباطها بالعناصر الأكثر رجعية في الثقافة والمجتمع.

وأحد الفرضيات الأساسية في: مبادئ الأمركة والفوردية، وإن لم يصرح بها، هي أن حركة الطبقة العاملة الثورية كانت في طور تخندق وهزيمة في كل العالم الرأسمالي، وأن أية تغييرات ثورية في أسلوب الإنتاج في ظل غياب قوة ثورية معادية، سوف تتمثل في أحسن الأحوال فيما يسميه غرامشي هنا، وفي مواضع أخرى من **دفاتر السجن**، «الثورة السلبية». قد تقع تغييرات تؤدي إلى القضاء على بعض التناقضات، ولكن سوف تحل محلها تناقضات جديدة. ولعل أقل ميزات مقال «الأمركة والفوردية» أهمية، اعترافه بسيولة الوضع، وتعقد التناقضات التي يولدها. وعلى الرغم من أنها تنبأت بصفة عامة، بتطور ظهرت علاماته في إيطاليا الفاشية في اتجاه ظهور شكل أكثر اكتمالاً لرأسمالية الدولة الاحتكارية، رفضت رفضا قاطعا أي تشاؤم غير جدلي، وتركت من دون إجابة عن السؤال عن كيفية التصدي للتناقضات التي سوف يولدها التطور الجديد للرأسمالية.

الأمركة والفوردية

هناك سلسلة من المشاكل التي تتطلب البحث، تندرج تحت العنوان العام المألوف «الأمركة والفوردية». ولكن ينبغي علينا أولا، أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أساسية، هي أنه لا بد من طرح حلول لهذه المشاكل في إطار الظروف المتناقضة للمجتمع الحديث، والتي تخلق تعقيدات، ومواقف غير معقولة، وأزمات أخلاقية واقتصادية غالبا ما تؤدي إلى كارثة.

يمكن للمرء أن يقول، بصفة عامة، إن النزعة الأمريكية والفوردية تنبع من ضرورة فريدة، ضرورة إنجاز تنظيم اقتصاد مخطط. ويجب الربط بين مختلف المشاكل التي نبحث فيها هنا، على اعتبار أنها حلقات في سلسلة من المشاكل التي يتميز بها الانتقال من الفردية الاقتصادية القديمة إلى الاقتصاد المخطط. وتنشأ المشاكل من مختلف أشكال المقاومة التي تواجهها عملية التنمية، وتنبع هذه المشاكل من صعوبات متجذرة في كل من مجتمع الأشياء ومجتمع البشر *societas rerum and the societas hominum*[1].

إن حقيقة تصدي قوة اجتماعية معينة لمبادرة تقدمية حقيقية لا تخلو من عواقب جوهرية: فمن الطبيعي أن تبدي القوى التابعة، التي يجب «التأثير فيها» وترشيدها تحقيقا لغايات معينة مقاومة، بل لا بد أن تقاومها أيضًا قطاعات معينة من القوى المسيطرة، أو على الأقل بعض القوى المتحالفة معها. إن الحظر، الذي كان شرطا ضروريا لتطوير نوع جديد من العمال يناسب الصناعة «الفوردية»، قد فشل نتيجة معارضة قوى هامشية ومتخلفة وليس نتيجة معارضة الصناعيين أو العمال، إلخ.

وهناك قائمة بعدد من أهم المشاكل الأساسية أو المثيرة للاهتمام، وإن بدا لأول وهلة أنها لا تحتل مكان الصدارة:

١ ـ استبدال الطبقة البلوتوقراطية الحالية بآلية جديدة لتراكم وتوزيع رأس المال النقدي مباشرة على الإنتاج الصناعي.

٢ ـ مسألة الجنس

٣ ـ مسألة ما إذا كانت مبادئ الأمركة يمكن أن تشكل «حقبة تاريخية»، أي ما إذا كان بإمكانها تحديد تطور تدريجي من نمط «الثورة السلبية» التي تمت دراستها في

---

(١) «مجتمع الأشياء، ومجتمع البشر»، أي عالمي الطبيعة والبشر.

أماكن أخرى ونموذجية في القرن الماضي[٢]، أو فيما إذا كانت من ناحية أخرى لا تمثل ببساطة التراكم الجزيئي للعناصر الموجهة لإنتاج «انفجار»، أي ثورة على النمط الفرنسي.

٤ ـ مسألة. «ترشيد» التركيبة الديموغرافية لأوروبا.

٥ ـ مسألة ما إذا كان هذا التطور يجب أن ينطلق من داخل العالم الصناعي والإنتاجي، أو من خارجه، من خلال البناء الحذر ولكن الهائل للذراع القانونية الرسمية التي يمكن أن توجه من الخارج التطور الضروري للجهاز الإنتاجي.

٦ ـ مسألة ما يسمى بـ«الأجور المرتفعة» التي تدفعها الصناعة القائمة على المبادئ الفوردية وترشيدها.

٧ ـ الفوردية باعتبارها المرحلة الأخيرة في المحاولات المتوالية التي تبذلها الصناعة للتغلب على قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض[٣].

٨ ـ التحليل النفسي، وانتشاره الهائل منذ الحرب، باعتباره تعبيرًا عن القهر المعنوي المتزايد الذي يمارسه جهاز الدولة والمجتمع على الفرد، والأزمة المرضية الباثولوجية التي فرضها هذا القهر.

٩ ـ نوادي الروتاري والماسونيين الأحرار.

ترشيد التركيب الديموغرافي لأوربا

يرجع الفضل في مختلف المحاولات التي بذلت للأخذ ببعض مظاهر المبادئ الأمريكية والفوردية في أوربا، إلى الفئة البلوتوقراطية القديمة، التي كانت تود أن توفق بين أمرين لا يمكن التوفيق بينهما، على الأقل إلى أن يثبت العكس، وهما:

---

(٢) «الثورة السلبية». لأجل تطوير غرامشي لهذا المفهوم أنظر، الماضي والحاضر، صص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٣) «قانون الميل»، إلخ. انظر ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الفصول١٣ ـ ١٥. في التحليل الاقتصادي الماركسي، يتم تحديد معدل الربح من خلال معدل الاستغلال (نسبة غير مدفوعة الأجر، العمالة الفائضة المدفوعة الأجر، العمل الضروري) ومن خلال التكوين العضوي لرأس المال (نسبة رأس المال المنفق على المواد، واستخدام الآلات، وما إلى ذلك، إلى رأس المال المنفق على الأجور). عندما يرتفع معدل الاستغلال يميل معدل الربح إلى الارتفاع، ولكن عندما يرتفع التركيب العضوي لرأس المال يميل الربح إلى الانخفاض. في رأس المال، المجلد الثالث، يناقش ماركس بأن التوجه طويل المدى لتراكم رأس المال آخذ في الازدياد. لذلك تتطلب محاولات التغلب على توجه الزيادة كبيرة في معدل الاستغلال، والتي يعتبرها غرامشي أنها تحدث من خلال وسائل تكثيف وترشيد العمل «الفوردية».

التركيب الديموغرافي الاجتماعي القديم الذي لم يعد يتناسب مع العصر، وأحدث أشكال الإنتاج وأساليب العمل التي توفرها الصناعة الأمريكية في أكثر صورها تقدما، أي صناعة هنري فورد.

ولهذا السبب، واجه تطبيق المبادئ الفوردية مقاومة «فكرية» و«معنوية» شديدة، واتخذ أشكالاً وحشية وخبيثة، مستخدما أقصى درجات القسر والقهر. وبكل وضوح، كانت أوربا تود أن يكون لكل رجل برميل مليئ بالخمر وزوجة سكيرة، وأن تحصل على كل المزايا التي توفرها الفوردية لقدراتها التنافسية، مع الاحتفاظ بجيش، من الطفيليين الذين يستهلكون قدرا مهولا من فائض القيمة، يزيد من نفقاتها الأولية، ويضعف من قدرتها على المنافسة في السوق العالمية. ولهذا كانت مقاومة أوربا للفوردية ظاهرة جديرة بالدراسة الدقيقة، والتي تمكننا من استخلاص الكثير من العناصر اللازمة لفهم الوضع الراهن في عدد من دول العالم القديم، والأحداث السياسية في فترة ما بعد الحرب.

يحتاج الأخذ بمبادئ الأمركة في أكثر أشكالها تطورا توفر شرط أولي، لم يجذب انتباه الكتاب الأمريكيين الذين عالجوا المشاكل الناشئة عن تطبيقها. لأن وجود هذه المبادئ في أمريكا كان أمرا «طبيعيا» تمامًا. هذا الشرط هو ما يمكن أن نسميه «التركيب الديموغرافي الرشيد» الذي يتمثل في عدم وجود طبقات كثيرة ليس لها وظيفة أساسية في عالم الإنتاج، أي أنها مجرد طبقات طفيلية. ويتميز «التراث» الأوربي و«الحضارة» الأوربية بالتحديد بوجود مثل هذه الطبقات الناشئة عن «ثراء» و«تعقد» التاريخ السابق الذي خلف وراءه ركاما من الرواسب الناجمة عن تضخم وتحجر الموظفين المدنيين، والمثقفين، ورجال الدين، ومالكي الأراضي، والتجار القراصنة، والجيش المحترف (الذي أصبح فيما بعد يعتمد على التجنيد الإجباري بالنسبة إلى الجنود، أما الضباط فكانوا دائمًا محترفين). بل يمكن القول، إنه كلما كانت الأمة ذات تاريخ عريق، كلما كثرت هذه الرواسب، واشتدت وطأتها، وتتألف من الجماهير الخاملة التي لا عمل لها، ولا فائدة منها، والتي تعيش على «تراث الأجداد»، أولئك الذين أحالهم التاريخ الاقتصادي إلى التقاعد. ويصعب إجراء إحصاء لهذه العناصر غير النشطة اقتصاديا (بالمعنى الاجتماعي)، لأنه يصعب إدراجها تحت «مسمى» معين حتى يمكن تحديدها لأغراض البحث المباشر. غير أنه يمكننا أن نستخلص بطريقة غير مباشرة بعض المؤشرات المفيدة من وجود أشكال معينة للحياة القومية مثلا. ومن أهم هذه المؤشرات وجود عدد كبير من التجمعات الحضرية الكبيرة والمتوسطة (بل والصغيرة) الخالية من الصناعة (فلا وجود فيها لمصنع واحد).

وعما يسمى «سر» نابولي: يجدر بنا أن نتذكر ملاحظات غوته عن نابولي، و«الاستنتاجات الأخلاقية التي تدعو للرثاء» التي استخلصها غوستينو فورتوناتو منها[٤]. لقد كان غوته على حق عندما حطم خرافة التشرد lazzaronismo[*][٥] المتأصل في أهالي نابولي، وأثبت أنهم شعب نشيط وكادح. ولكن المسألة هي دراسة النتيجة الفعلية لكدهم وكدحهم. إن عملهم ليس في ذاته منتجا، ولا هو موجه لإشباع احتياجات ومطالب الطبقات المنتجة. فنابولي هي المدينة التي ينفق فيها معظم مالكي الأراضي من أهل الجنوب، سواء أكانوا من النبلاء أم لم يكونوا، الدخل الذي يحصلون عليه من ممتلكاتهم. وحول عشرات الآلاف من عائلات هؤلاء المالكين، التي تتفاوت مكانتها، وبطانتهم من الخدم والحشد، تنتظم الحياة العملية في الجانب الأكبر من المدينة، بصناعاتها الحرفية، وباعتها المتجولين، والطريقة العجيبة التي يقتسم بها هذا العدد الكبير من البلطجية، الذين يتسكعون في شوارع المدينة، ما يصل إلى أيديهم من السلع والخدمات. أما الجانب الآخر من حياة المدينة، وهو صغير نسبيا، فينتظم حول أنشطة النقل وتجارة الجملة والصناعة «المنتجة» لسلع جديدة، وتخزينها. وذلك على الرغم مما تقوله الإحصاءات الرسمية التي تصنف نابولي باعتبارها رابع مدينة صناعية في إيطاليا بعد ميلانو وتورينو وجنوة.

وتفسر لنا هذه البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية لنابولي (والتي يمكن الحصول على معلومات دقيقة نسبيا عنها بفضل نشاطات المجالس المحلية، والاقتصاد الاندماجي)[٦] الكثير من تاريخ هذه المدينة المليئة بالتناقضات والمشاكل السياسية

---

(٤) يوهان فولفغانغ غوته، النهضة الإيطالية. «الاستنتاجات» التي توصل إليها جوستين فورتوناتو (١٨٤٨ ـ ١٩٣٢)، وهو مفكر وسياسي «ميريدونالي» مشهور، يمكن العثور عليه في ترجمة فورتوناتو للقسم النابوليتي (رسائل من نابولي، بقلم فولغانغو غوته، ترجمت من قبل GF، نابولي، عام ١٩١٧).

(*) قد تم إعادة نشر عمل فورتوناتو القصير عن غوته وحكمه حول النابوليتانيين في مجموعة «دفاتر النقد» من إخراج دومينيكو بتريني. حول عمل فورتوناتو القصير، ما هو جدير بالملاحظة هو مراجعة Luigi Einaudi في مجلة La Riforma Sociate ربما في عام ١٩١٢.

(٥) في الواقع عام ١٩١٨، أعيد طبعه لاحقًا في Le Lotte del Lavoro، تورينو، ١٩٢٤، صص ٢٦٧ ـ ٢٧٦.

(٦) اندماجي Corporate: تستخدم هذه المفردة هنا كمرادف لفاشي .fascist وقد نظم الاقتصاد الإيطالي منذ عام ١٩٢٦ «مندمجات» بما في ذلك النقابات، التي حلت محلها مندمجات العمل. في أماكن أخرى في هذا النص عندما يتحدث غرامشي عن «التيار الاندماجي» فإنه أحيانًا لا يشير إلى الفاشية بهذا الصفة، بل إلى الإيديولوجيا المنظمة للهيمنة التي كانت من قبل تمثل قوة رئيسية في مرحلة ما قبل إيطاليا الفاشية. وكان لها أنصار بين الكاثوليك التقليديين والاشتراكيين الإصلاحيين، وأيضًا في=

الشائكة. وتتكرر ظاهرة نابولي على نطاق أوسع في باليرمو وروما، وفي عدد من المدن الأخرى (المائة مدينة الشهيرة)[٧] ليس فقط في الجنوب والجزر بل وفي وسط إيطاليا وشمالها أيضًا (بولونيا، وإلى حد ما في بارما وفيرارا، وغيرهما). ويذكرنا حال الكثيرين من أهالي هذا الطراز من المدن بالمثل الذي يقول: «على روث حصان واحد يعيش مائة غراب».

وثمة حقيقة لم تدرس بعد حتى الآن الدراسة السليمة وهي: أن الملكية المتوسطة والصغيرة للأرض في المناطق الريفية ليست للفلاحين الذين يزرعونها، بل لبرجوازية المدن الصغيرة. وتزرع الأرض وفقا لنظام المزارعة البدائي، أي أنها تُستأجر مقابل سلع وخدمات طبيعية. أو تؤجر مقابل ثمن. وهذا يعني وجود كتلة هائلة من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة تتناسب مع الدخل الإجمالي للأرض، وتعيش على «المعاش» و«الإيجارات». فظهر في الأدب الاقتصادي نوع من البشر جديد بأن يوصف بالأحمق Candide، تلك الشخصية الوحشية التي تجسد من يسمون «خالقي المدخرات»، وهي شريحة غير منتجة اقتصاديا، تعيش على ما تقتطعه من العمل البدائي لعدد محدد من الفلاحين، بل ويمكنها أيضًا أن تدخر منه. وهذه هي أشنع طريقة لتراكم رأس المال، وأفدحها ضررا، لأنها تقوم على الاستغلال الجائر لفلاحين يعانون من سوء التغذية، ولأنها باهظة التكلفة. فرأس المال الصغير المدخر يقابله إنفاق مهول، للمحافظة على مستوى المعيشة المرتفع الذي يتمتع به عدد ضخم من الطفيليين. (الظاهرة التاريخية التي أدت إلى تفاقم ذلك الوضع الشاذ، الذي صنع الركود الذي توالت موجاته في شبه الجزيرة الإيطالية، منذ انهيار كومونات العصور الوسطى، وانحطاط روح المبادرة الرأسمالية لدى البرجوازية الحضرية، وهي الظاهرة التي وصفها المؤرخ نيكولو رودوليكو بأنها ظاهرة «العودة إلى الأرض» بل واعتبرها مؤشرا للتقدم القومي السليم، وهنا تظهر قدرة الشعارات على إلغاء حاسة النقد).

وكانت إدارة الدولة مصدرا آخرا للطفيلية المطلقة. وقدر ريناتو سبافنتا عدد الذين يعتمدون في معيشتهم على ميزانية الدولة بعشر سكان إيطاليا (أربعة ملايين نسمة). وحتى اليوم، نجد رجالا في ريعان الشباب، لم يتجاوزوا كثيرًا الأربعين، وفي أوج

=صفوف دعاة ترشيد الرأسمالية، وأيضًا في صفوف دعاة ترشيد الرأسمالية الإيطالية، ولقد اتخذ الاقتصاد الاندماجي في ظل حكم موسوليني، ولاسيما بعد ١٩٣٠، شكلاً يختلف كل الاختلاف عما كان يقصده الدعاة الأصليون غير الفاشيين للحركة الاندماجية.

(٧) عن «المائة مدينة»، انظر الهامش ٦١، ص ١٩٧.

قدرتهم البدنية والذهنية، نجدهم بعد قضاء العشرين عامًا في خدمة الدولة، قد كفوا عن القيام بأي عمل منتج مكتفين بما يتقاضونه من معاشات كبيرة نسبيا، في حين أن العامل لا يتمتع بحقه في المعاش إلاّ بعد بلوغ الخامسة والستين. أما الفلاح فلا يوجد حد زمني لاستمراره في العمل. (ولهذا يصاب الإيطالي العادي بالدهشة عندما يسمع أن مليونيرا أمريكيا يعمل إلى آخر يوم في حياته). وإذا أصبح القس كاهنا رسميا في أية أسرة إيطالية، فإن العمل اليدوي يصبح على الفور «عارا» في نظر عشيرته كلها: وأكثر ما يجب فعله هو الانخراط في التجارة.

وقد اختل التركيب السكاني نتيجة الهجرة الطويلة الأمد، وانخفاض معدل توظيف النساء في العمل المنتج لسلع جديدة. وكانت العلاقة بين نسبة السكان النشطين القادرين على العمل والخامدين، هي من أسوأ النسب في أوربا(*). بل أسوأها إذا أخذنا بعين الاعتبار الأمور الآتية:

١ ـ الأمراض الوبائية (الملاريا، وغيرها) التي تخفض متوسط القدرة على العمل.

٢ ـ حالة سوء التغذية المزمنة لكثير من الشرائح الدنيا من الفلاحين (وهو ما تثبته أبحاث الأستاذ ماريو كاميس المنشورة في مجلة *La Riforma Sociale* **الإصلاح الاجتماعي** في عام ١٩٢٨(٨). وينبغي أن تقسم المتوسطات القومية لمستوى المعيشة إلى متوسطات طبقية، فإذا كان المتوسط القومي لا يكاد يبلغ المستوى الذي يعتبر عالميا المستوى الضروري، فهذا يعني أن شريحة لا يستهان بها من السكان تعيش حالة من سوء التغذية المزمن. وأثناء مناقشة مجلس الشيوخ لميزانية ١٩٢٩/١٩٣٠ أكد السناتور موسوليني أن الناس يعيشون في بعض المناطق على النباتات البرية والخضراوات طوال فصول كاملة من السنة(**).

٣ ـ البطالة المتوطنة في بعض المناطق والتي لا تظهر في التقارير الرسمية.

٤ ـ تلك الشريحة الملفتة للنظر، لما تتسم به من طفيلية مطلقة، والتي تحتاج خدمتها إلى عمل كتلة طفيلية ضخمة أخرى. وإن تكن طفيلية بصورة غير مباشرة لأنها

(*) راجع البحث في هذا الموضوع من قبل الأستاذ مورتارا، على سبيل المثال، في المنظورات الاقتصادية لعام ١٩٢٢.

(٨) م. كاميس، حول الظروف الاقتصادية للشعب الإيطالي. «الإصلاح الاجتماعي». حزيران يونيو عام ١٩٢٦.

(**) راجع القوانين البرلمانية، وخطاب السيناتور أوغو أنكونا، الذي تم القضاء على أوهامه الرجعية من قبل رئيس الحكومة [موسوليني].

تضاعف بدرجة غير عادية وغير صحية الأنشطة الاقتصادية الثانوية كالتجارة وأعمال الوساطة العامة.

ولا تنفرد إيطاليا بهذا الوضع، فهو موجود بدرجات متفاوتة في بلدان أوربا القديمة. وموجود أيضا، وبصورة أسوأ في الهند والصين، وهو ما يفسر ركودهما التاريخي وعجزهما السياسي ـ العسكري (إن ما يعنينا مباشرة من بحث هذه المسألة، ليس شكل التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي، بل التناسب الرشيد بين مختلف قطاعات السكان في النظام الاجتماعي. فلكل نظام قانونه الخاص بالنسب الثابتة[٩] لتركيبه الديموغرافي، أي توازنه «الأمثل»، وأشكال اختلاله الذي قد يؤدي في ذاته إلى كارثة، ما لم يعالج بالتشريع المناسب، وذلك بصرف النظر عن أي عامل من عوامل التفكك والتفسخ التي تؤدي إلى ضرب ينابيع الحياة الاقتصادية).

ليس لأمريكا «تراث» تاريخي وثقافي عظيم. ولكن، ليس لديها أيضا، العبء الذي عليها أن تتحمله. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية (وهو قطعا أهم من الثروة الطبيعية) للتراكم المهول لرأس المال، الذي شهدته. وذلك على الرغم من تمتع الطبقات الشعبية فيها بمستوى معيشي مرتفع بالنسبة إلى أوربا. لقد أتاح عدم وجود رواسب طفيلية هلامية، في أطوار تاريخها السابقة، للصناعة وللتجارة بوجه خاص فرصة النمو والتطور على أساس سليم. وأتاح أيضا، تحول الوظيفة الاقتصادية للنقل والتجارة ليصبحا في الواقع نشاطا تابعا للإنتاج. لقد أدى بالفعل إلى محاولة استيعاب هذه الأنشطة ضمن النشاط الإنتاجي ذاته. ولنتذكر هنا التجارب التي أجراها فورد، والوفرات التي حققتها شركته بتوليها الإدارة المباشرة لنقل وتوزيع المنتج. ولقد أثرت هذه الوفرات في تكاليف الإنتاج، وسمحت بزيادة الأجور وتخفيض أسعار البيع. ونظرا لتوفر هذه الشروط الأولية، وترشيدها بفعل التطور التاريخي، أصبح ترشيد العمل سهلا نسبيا، وذلك بالجمع بمهارة بين استخدام القوة (تحطيم الحركة العمالية النقابية على المستوى المحلي)، والإقناع (الأجور المرتفعة، ومختلف المزايا الاجتماعية، والدعاية السياسية والإيديولوجية الحاذقة للغاية)، وبهذا نجحت في أن تجعل الإنتاج محور حياة الأمة. والهيمنة هنا، تولد في المصنع، ولا تتطلب سوى عدد قليل من الوسطاء السياسيين والإيديولوجيين المحترفين. وليست ظاهرة

---

(٩) «الممتلكات الثابتة». انظر الصفحة ٢٨٨.

«الجماهير» التي أذهلت روميير[١٠] إلى هذا الحد إلاّ الشكل الذي اتخذه هذا المجتمع «بعد ترشيده»، المجتمع الذي تسيطر فيه البنية على «البنى الفوقية» بصورة مباشرة أكثر من أي وقت مضى، والذي «تُرشد» فيه أيضًا هذه الأخيرة (بتبسيطها وتخفيض عددها).

نوادي الروتاري والماسونيين الأحرار: حركة الروتاري هي الماسونية الحرة لكن من دون البرجوازية الصغيرة ومن دون عقلية البرجوازية الصغيرة. عرفت أمريكا نوادي الروتاري، وجمعية الشبان المسيحيين YMCA؛ وعرفت أوربا الماسونية الحرة واليسوعيين Jesuits. وقد بذلت محاولات لجلب جمعية الشبان المسيحيين إلى إيطاليا، وساندت الصناعة الإيطالية هذه المحاولات (المساعدة المالية التي قدمها أنيللي، وردود الفعل العنيفة من جانب الكاثوليك)، ومحاولة أنيللي احتواء جماعة **أوردينه نوفو**[١١]، التي دافعت عن نمطها الخاص لـ«مبادئ الأمركة» والذي صاغته في صورة يقبلها العمال.

لقد فرض الترشيد في أمريكا الحاجة إلى صياغة إنسان من نوع جديد، يناسب نمط العمل والعملية الإنتاجية الجديدين. ولا تزال هذه الصياغة في أطوارها الأولى، ولهذا تبدو كما لو كانت حلما ورديا. فهي ما تزال في طور تكييف العامل نفسيا وبدنيا مع البنية الصناعية الجديدة المستهدفة، وذلك عن طريق الأجور المرتفعة. وحتى الآن، (حتى أزمة عام ١٩٢٩) لم يتحقق أي ازدهار لـ«البنية الفوقية»، وربما باستثناء بعض الحالات المتفرقة. وبعبارة أخرى، لم تكن مسألة الهيمنة قد طرحت بعد، واستخدمت في الصراع أسلحة مستعارة من الترسانة الأوربية القديمة، ولهذا كانت مبتذلة وبالية بالنسبة إلى ما تطورت إليه الأمور. وما زال النضال الذي تشهده أمريكا، كما وصفه فيليب[١٢]، نضالا من أجل الدفاع عن حقوق الحرفة، عن «حرية

---

(١٠) لوسيان رومير، من يكون السيد أوربا أو أمريكا؟ باريس، ١٩٢٧.

(١١) قام جيوفاني أنيللي رئيس شركة فيات «التقدمي»، بمحاولات مختلفة لكسب العمال الذين ارتفع نضالهم، وارتفعت روحهم القتالية، ونال تأييدهم لترشيد الإنتاج وتكثيفه في مصانع فيات في تورينو. وبعد احتلال العمال لمصانع الشركة في أكتوبر عام ١٩٢٠، عرض عليهم أنيللي الاشتراك في الإدارة فرفض العمال بقيادة الشيوعيين هذا العرض رفضا حاسما. وكان العمال الشيوعيون الملتفون حول «أوردينه نوفو» في طليعة النضال من أجل إقامة «مجالس المصانع» لإدارة المصانع التي استولوا عليها. وكان أنيللي يأمل بإقامة هذه المجالس على أساس التعاون الطبقي بين العمال والإدارة الرأسمالية.

(١٢) أندريه فيليب. مشكلة العمال في الولايات المتحدة، باريس، ١٩٢٩.

الصناعة». وبعبارة أخرى، كان مشابها للنضال الذي شهدته أوربا في القرن الثامن عشر مع اختلاف الظروف. ليست النقابات العمالية الأمريكية سوى تعبير طائفي عن حقوق الحرف التي تحتاج إلى مؤهلات ولهذا كان لمحاولات رجال الصناعة لكبحها طابع «تقدمي» إلى حد ما. لقد ترك غياب هذا التطور التاريخي الأوربي، الذي طبعته الثورة الفرنسية بطابعها حتى في المجال الاقتصادي، جماهير الشعب الأمريكي في حالة من التخلف، فضلاً عن افتقار أمريكا إلى التجانس القومي، واختلاط الثقافات العرقية، وقضية الزنوج.

وشهدت إيطاليا بداية الفوردية الصاخبة: الإشادة بالمدن الكبيرة، والتخطيط الشامل لميلانو...إلخ، وتأكيد أن الرأسمالية ليست إلاّ في بدايتها، وأنه لابد من إعداد نماذج فخمة لتطورها (عن هذا الموضوع، انظر، بعض المقالات التي كتبها شيافي في الإصلاح الاجتماعي *La Riforma Sociale*) غير أنه حدث بعدئذ تحول إلى نزعة التريبف[١٣]، والحط من شأن المدن التي تميز بهما عصر التنوير، وتمجيد للصناعة الحرفية، والنزعة الأبوية الرومانسية، والإشارة إلى حقوق الحرف والنضال ضد حرية الصناعة. وعلى الرغم من أن التطور كان بطيئًا، شديد الحذر، وهو أمر مفهوم، فإنه لا يمكن القول مع ذلك إن الجانب المحافظ الذي يمثل الحضارة الأوربية القديمة بكل ما فيه من طفيلية لم يلق معارضة (ومما له أهمية، من هذه الناحية، الاتجاه الذي تمثله الدراسات الجديدة وانتقادات فاشية والمركز الثقافي للدراسات النقابية، الذي أنشئ في جامعة بيزا). ويعبر كتاب دي مان[١٤] بطريقته الخاصة عن هذه المشاكل التي تزعزع هيكل البنيان الأوربي القديم، وإن كان تعبيرًا يفتقر إلى العظمة، ولا يرتبط بأية قوة من القوى التاريخية الكبرى التي تناضل من أجل السيطرة على العالم.

---

(١٣) «النزعة الريفية ـ التريبف». الفكرة التي أصبحت دارجة بعد دعوة موسوليني في عام ١٩٢٧ إلى تريبف إيطاليا.

(١٤) هنري دي مان. ما وراء الماركسية، باريس، ١٩٢٤. العنوان «ما وراء الماركسية خادع». كما يشير غرامشي، كتاب دي مان هو عودة إلى الإنسانية ما قبل الماركسية مع تراكمات إيجابية ودعمها بالرجوع إلى «القيم النفسية والأخلاقية» لحركة الطبقة العاملة. (المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، صص ٢٠٧ ـ ٢١٢؛ انظر كذلك، ص ٥٢٢ من هذا المجلد والهامش ٧٤، ص٥٢٠ و٥٦، ص٢٥٩).

المدن العظمى والأرياف العظمى[١٥]

مقتطفات مما كتبه جيوفاني بابيني[١٦] في مجلة المعرض الأدبي *La Fiera Letteraria* في ١٥ يناير ١٩٢٨: «لا تنتج المدينة بل تستهلك، إنها السوق الضخمة التي تتكدس فيها السلع المستولى عليها من الأرياف، والمناجم، وتتدفق عليها من الأقاليم أنظار العقول، وأفكار العظماء المتفردين، والمدينة أشبه بالمحرقة التي تضيء لأنها تحرق ما أنتجه الآخرون بعيدًا عنها، وضدها في أغلب الأحيان. كل المدن عقيمة، فالأطفال الذين يولدون في المدن قليلون نسبيا، ولا تكاد تولد فيها عبقرية. في المدينة توجد المتعة، ولكنها خالية من الإبداع، ويوجد فيها الحب، ولكن لا يوجد فيها الانبعاث الروحي، ويوجد الاستهلاك لا الإنتاج».

وبصرف النظر عما نجده هنا من حماقات «مطلقة»، لابد من أن نلفت النظر إلى أن بيني كان يقصد النموذج «النسبي» لمدينة ليست بمدينة، كمدينة كوبلنز[١٧] الألمانية التي كانت مركزًا لاستهلاك الدخل الطفيلي لمالكي الأرض، والدعارة الغير مشروعة. ويمكن القراءة في ذات العدد من مجلة *La Fiera Letteraria* المعرض الأدبي الفقرة التالية: «للأرياف العظمى التي ننشدها الخصائص الآتية: كراهية شديدة لكل أشكال الحضارة التي لا تتفق مع حضارتنا، والتي تدمر المواهب الأصلية للإيطاليين لأنهم لا يفهمونها. ثم الحفاظ على الحس القومي العام، الذي يعبر عن تلك العلاقة الطبيعية الحميمية التي تربط الفرد ببلده. وأخيرا، تمجيد خصائصنا الوطنية في كل ميدان من ميادين الحياة والنشاط. ونعني: الأساس الكاثوليكي، والرؤية الدينية للعالم والبساطة الأصلية والاعتدال، والارتباط الوثيق بالواقع، والسيطرة على الخيال الجامح، والتوازن بين الروح والمادة».

(ملاحظة: كيف كان يمكن أن توجد إيطاليا المعاصرة، أي الأمة الإيطالية، من دون أن تنشأ المدن وتنمو، ومن دون تأثيرها التوحيدي. كان «الإيمان بالسوبر ريف» في الماضي، يعني إخضاع كل شيء للمحليات، مثلما يعني إشاعة الفوضى في

---

(١٥) المدن العظمى والأرياف العظمى: إشارة إلى السجال الذي اتخذ طابعا أدبيا في العشرينات بين مسّيمو بونتمبيللي وكورادو الفارو المدافعين عن «التحضر» والكوسموبوليتية من جهة ومالبارتي أونجارتي وبابيني المدافعين عن القومية و«التريف» وهذان الاتجاهان المتنازعان هما في الحقيقة وجهان لعملة واحدة هي الامبريالية الفاشية.

(١٦) جيوفاني بابيني، عالم مستقبلي سابق، تحول إلى الكاثوليكية والتزهد والقيم البسيطة.

(١٧) كوبلنز، وهي مدينة في ولاية راينلاند، تستخدم هنا كمركز للاستهلاك الطفيلي والبغاء القانوني.

صفوف الشعب، والحكم الأجنبي. أكان يمكن للمسيحية ذاتها أن تنمو، لو أن البابا اختار قرية سكاريكازمو الصغيرة بدلا من روما مقرا له؟)[١٨]

أو خذ مثلا: حكم فرانشيسكو مريانو (من *L'Assalto, Bologna*): «في مجلة الفلسفة، يمكنني أن أدعي أنني اكتشفت التناقض الحقيقي: بين النزعات الإرادية والبراغماتية والفاعلية العملية المتمثلة في المدينة العظمى من جهة، والاستنارة والعقلانية، والنزعة التاريخية التاريخانية المتمثلة في الريف العظيم، من جهة أخرى، وهو تناقض عمره أكثر من مائة عام، ولكنه يعاود دائمًا الظهور في ثوب جديد بين التطوّعية والبراغماتية والحركية التي نحدّدها في المدينة العظمى، والتنوير والعقلانية والتاريخانية التي نحددها في الريف العظيم».

(وبعبارة أخرى، وجدت المبادئ الخالدة في الريف العظيم ملاذا لها). على أي حال، ينبغي ملاحظة أن المناظرة «الأدبية» بين الريف العظيم والمدينة العظيمة ليست إلاّ الزبد الذي يطفو على سطح السجال بين النزعة المحافظة الطفيلية، والاتجاهات المجددة في المجتمع الإيطالي. كتب مينو مشاري في ٤ مايو ١٩٢٩ في *La Stampa*:

«عندما يعارض الريف العظيم الاتجاهات التحديثية المستوردة، فذلك لكي يحتفظ بحقه في الانتقاء منها، للحيلولة دون إفساد الاحتكاكات الضارة ـ التي تختلط أحيانًا باحتكاكات مفيدة ـ تكامل طبيعة الحضارة الإيطالية وشخصيتها المتميزة، التي ازداد جوهرها نقاء على مر العصور، والتي تتوق الآن إلى مركب يوحدها».

(أصبح «جوهريًا» ولكن ليس «توليفيًا» و«موحدًا»!!!)

الاكتفاء الذاتي[١٩] المالي للصناعة

حلل كارلو ياني كتاب ماسيمو فوفيل: **علم الاقتصاد والاندماجية** وأشار إلى كتاب آخر بعنوان: **الدخل غير المكتسب والأجر والدولة النقابية** (روما ١٩٢٨)، وذلك في مقال شهير بعنوان: محاولة لوضع نظرية بحتة للاندماجية (في مجلة **الإصلاح الاجتماعي**) سبتمبر/ أكتوبر عام ١٩٢٩). غير أن كارلو باغني لم يتبين، أو لم يشر صراحة في كتاباته إلى أن فوفيل كان ينظر إلى «النظام الاندماجي» باعتباره مقدمة لتطبيق أكثر نظم الإنتاج والعمل الأمريكية تقدما في إيطاليا. ويهمنا أن نعرف، ما إذا كان فوفيل يعبر عن نفسه، أم أن وراءه قوى اجتماعية معينة تسانده وتحرضه. لم يكن

(١٨) Scaricalasino، حرفيا «تفريغ الحمار»، بمعنى قرية صغيرة في الجزء الخلفي من الجانب الآخر.

(١٩) Autarky: أي الاكتفاء الذاتي، لاسيما من حيث التمويل الذاتي.

فوفيل أبدًا «مجرد عالم» طالما أن كل المثقفين، مهما كان «تجردهم» يعبرون دائمًا عن اتجاهات محددة. فهو ينتمي لأسباب كثيرة إلى تشيكوتي ونالدي وباتزي وبريزيوري، إلخ. وإن كانت شخصيته أكثر تعقيدا، لما يتمتع به من قدرات فكرية رفيعة، معترف بها. لقد كان فوفيل يتطلع دائمًا إلى أن يصبح زعيما سياسيا عظيما[٢٠]، ولكنه لم ينجح لافتقاره إلى بعض المواهب الأساسية: قوة الإرادة التي تتجه إلى تحقيق هدف واحد، ولباقة المثقفين من طراز ميسيرولي، فضلاً عن صلاته ببعض أصحاب المصالح الحقيقية المشبوهة.

بدأ نشاطه قبل الحرب كـ«ليبرالي ناشئ»[٢١]، وأراد أن يجدد الحركة الديمقراطية التقليدية من خلال إعطائها مضمونا أكثر حداثة وتحديدا. وكان أحيانًا يغازل الجمهوريين، وخاصة الاتجاهات الفيدرالية والمحلية (مجلة اليفييرو زادتشاريني: النقد السياسي). وكان أثناء الحرب من أنصار جيوليتي الداعين إلى الحياد: وفي عام ١٩١٩ انضم إلى الحزب الاشتراكي في بولونيا، ولكنه لم يكتب أبدًا في صحيفة أفانتي!. قام قبل الهدنة بعدة رحلات إلى تورينو. وكان رجال الصناعة فيها قد تملكوا صحيفة تورينو *Gazzetta di Torino* العريقة والشهيرة، لتصلح الصحيفة الناطق باسمهم. وكان فوفيل يتطلع إلى أن يصبح رئيسا لتحرير المجموعة الصحفية الجديدة. ومن المؤكد أنه كان على صلة بالدوائر الصناعية. غير أن تومازو بوريللي، وهو «ليبرالي ناشئ» اختير بدلا منه، وسرعان ما خلفه إتالو مينوني، الذي كان يعمل في صحيفة الفكرة القومية. إلاّ أن صحيفة تورينو *Gazzetta di Torino* لم تلق رواجا، حتى بعد أن غيرت اسمها، وأصبح اسمها «البلاد». وعلى الرغم من المبالغ الطائلة التي انفقت على تطويرها، أغلقها أصحابها.

وفي عام ١٩١٩ وصلت رسالة غريبة من فوفيل، يقول فيها إنه «يشعر بواجب» المشاركة في الكتابة في **أوردينه نوفو** الأسبوعية، فحددنا في ردنا عليه شروط أي إسهام محتمل من جانبه، وبعد هذا الرد سكت «صوت الواجب». انضم فوفيل إلى حشد باسيجلي ومونتيلي وجارديني، الذي جعل من صحيفة *Lavoratore in Trieste*

---

(٢٠) وردت *Leader*، في اللغة الانكليزية في النص.

(٢١) مذكرة سيرة ذاتية غريبة، حول شخصية ماسيمو فول، تبدو غير مهمة على ما يبدو، مثيرة للاهتمام بسبب الضوء الذي تلقيه على هامش فكري للحركة العمالية الإيطالية في الفترة التي عقبت مباشرة الحرب العالمية الأولى وعلى النشأة التي انتقل بها بعض الديمقراطيين الاشتراكيين إلى المشاركة الفعلية بالمظاهر الاجتماعية والاقتصادية للفاشية.

مشروعًا مربحًا، كانت له قطعا صلات بدنيا الصناعة في تورينو. وقد أسس تجارة مربحة (ويمكن التحقق من تاريخ هذه الواقعة بالرجوع إلى تاريخ اكتتاب باسيجلي بمائة ليرة، وحضوره إلى تورينو لإجراء مباحثات مباشرة)[٢٢]. وهنا يبرز السؤال، أيمكن لرجل شريف أن يكتب لصحيفة Lavoratore؟ في عام ١٩٢١ وجدت في مكاتب صحيفة Lavoratore بعض الأوراق الخاصة بفوفيل وجارديني، تدل على أن الزميلين كانا يضاربان في بورصة الأوراق المالية على أسهم القطن، أثناء الإضراب الذي كان يقوده النقابي نقولا فيتشي، وأنهما كانا يسخران الصحيفة لخدمة مصالحهما في المضاربة. وبعد مؤتمر ليفورنو[٢٣] لم يسمع أحد شيئًا لفترة عن فوفيل. وفي عام ١٩٢٥ عادة مرة أخرى إلى الظهور ككاتب في صحيفة أفانتي! مع نيني[٢٤] وجارديني، وشن حملة يؤيد فيها تبعية الصناعة الإيطالية للرأس المال النقدي الأمريكي، وهي حملة استغلتها على الفور مجلة الشعب *Gazzetta del Popolo* (ولا بد أنه كان هناك اتفاق مسبق) مرتبط ببونتي. وفي عامي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ كان فوفيل يكتب من آن لآخر في صحيفة صوت الجماهير. واليوم (١٩٢٩) يؤيد النظام الاندماجي باعتباره الشرط الأولي للأمركة على الطريقة الإيطالية. ويكتب في صحيفة (Ferrara Corriere Padano)[٢٥] وصحيفة دراسات جديدة ومشاكل جديدة ومشاكل في العمل، ويدرس (على ما يبدو) في جامعة فرارا.

وأهم ما في أطروحة فوفيل، كما لخصها باني، هو مفهومه عن الشراكة، باعتبارها اتحادًا صناعيًا إنتاجيًا مستقلاً، عليه أن يحل بأسلوب حديث، مشكلة تحقيق المزيد من التنمية والتطوير الرأسمالي لجهاز الإنتاج الاقتصادي الإيطالي وهو ما تعارضه العناصر الإقطاعية والطفيلية في المجتمع، التي تستحوذ على نسبة مفرطة من فائض القيمة، ومن يسمون بـ«خالقي المدخرات». يجب أن يصبح خلق المدخرات إحدى الوظائف الداخلية للاتحاد الإنتاجي ذاته وبشكل أوفر، بفضل زيادة الإنتاج مع تخفيض التكاليف، مما يسمح بزيادة فائض القيمة، فضلاً عن زيادة الأجور. ومن ثم توسيع السوق الداخلية، وتحقيق مستوى معين من مدخرات الطبقة العاملة، وأرباح أعلى. وبهذه الطريقة، يمكن تحقيق معدل أسرع للتراكم الرأسمالي داخل المشروع،

(٢٢) تم تسجيل اشتراك باسيجلي في أوردينه نوفو، في ٢٧ مارس ١٩٢٠.

(٢٣) مؤتمر لفورنو المنعقد في يناير ١٩٢٠، شهد انشقاق الجناح الشيوعي عن الحزب الاشتراكي، وتكوين الحزب الشيوعي الإيطالي.

(٢٤) بيترو نيني، أصبح فيما بعد زعيم الحزب الاشتراكي.

(٢٥) كورييز بادانو. ورقة Italo Balbo، وهو أحد قادة زحف موسوليني على روما في أكتوبر عام ١٩٢٢.

بدلا من تحقيق هذا التراكم عن طريق «خالقي المدخرات» وهم في الحقيقة ليسوا إلاّ مفترسين لفائض القيمة. وينبغي أن يكون للعنصر الفني، للإدارة والعمال دور في الاتحاد الصناعي ـ الإنتاجي من دور العنصر «الرأسمالي» بالمعنى القبيح للكلمة. وأن يحل أيضا، محل تحالف قادة الصناعة والمدخرين من البرجوازية الصغيرة، تحالف كل العناصر المشتغلة مباشرة بالإنتاج، فهي وحدها القادرة على التجمع في اتحاد، مشكّلة بذلك المندمجة الإنتاجية. (ومن هنا كان الاستنتاج المتطرف الذي استخلصه سبريتو، وهو أن المندمجة هي شكل من أشكال الملكية)[٢٦].

وكان اعتراض باني على فوفيل، متمثلا في أن معالجته للمسألة ليست اقتصادًا سياسيًا جديدًا، بل سياسة اقتصادية جديدة. وهو اعتراض شكلي محض، قد تكون له أهمية في سياق آخر. ولكنه لا يمس جوهر رأي فوفيل. أما أوجه الاعتراض الأخرى، فلا تخرج عما لاحظه من تخلف الوضع في إيطاليا بمختلف جوانبه بالنسبة إلى الثورة «التنظيمية» في الجهاز الاقتصادي. ونقطة الضعف الرئيسية في رأي فوفيل، وهي إهماله للوظيفة الاقتصادية التي كانت للدولة دائمًا، والتي نشأت عن موقف صغار المدخرين من الصناعيين الذي اتسم بعدم الثقة. وإغفاله أن الاتجاه الاندماجي لم ينشأ من الحاجة إلى إجراء تغييرات في الشروط التكتيكية للصناعة، أو حتى من الحاجة إلى سياسة اقتصادوية جديدة، بل من الحاجة الأساسية إلى الضبط الاقتصادي، والتي أصبحت أكثر إلحاحا نتيجة لأزمة عام ١٩٢٩ والتي ما زالت قائمة حتى الآن.مكتبة سُر مَن قرأ

وفي الواقع، إن العمال المهرة في إيطاليا لم يعارضوا في أي وقت من الأوقات، سواء كأفراد أو من خلال تنظيماتهم النقابية، معارضة إيجابية أو سلبية التجديدات التي تؤدي إلى خفض التكاليف، وترشيد العمل، أو الأخذ بأشكال أفضل للأتمتة والتنظيم التكتيكي لمجمع المشروع الصناعي، بل العكس. وإن كان هذا قد حدث في أمريكا وأدى إلى ما يشبه تصفية النقابات الحرة ليحل محلها نسق من التنظيمات العمالية المنعزلة بعضها عن بعض، والتي تتخذ من المصنع قاعدة لنشاطها. أما في إيطاليا، وحتى المحاولات وأشدها حذرا، لجعل المصنع مركزًا للتنظيم النقابي، فقد واجهت حربا مريرة، وسحقت بلا هوادة (تذكر مسألة وجود «ممثلين للنقابة في المصنع ـ مديري المتاجر»[٢٧]. والتحليل الدقيق للتاريخ الإيطالي قبل ١٩٢٢، أو

---

(٢٦) انظر الهامش ١٢٠، ص ٥٦٠.

(٢٧) «أمناء الشركة» *Fidiuciari d'azienda*.

حتى ١٩٢٦ الذي لا تخدعه المظاهر الخارجية، والقادر على الإمساك باللحظات الجوهرية في نضال الطبقة العاملة، لابد من أن يتوصل، موضوعيا، إلى استنتاج أن العمال بالذات، هم الذين طرحوا أكثر متطلبات الصناعة جدة وحداثة، وأيدوها بحماس بطريقتهم الخاصة. ويمكننا أيضًا القول، إن بعض الصناعيين قد أدركوا مغزى هذه الحركة، وحاولوا أن يسخروها لصالحهم. وهذا يفسر محاولة أنيللي احتواء **أوردينه نوفو** ومدرستها، بإدماجها في مجمع **فيات** الصناعي لإنشاء مدرسة للعمال والفنيين المؤهلين، لمواجهة التحول الصناعي، والتعامل مع الأنظمة «المعقلنة». وحاولت جمعية الشبان المسيحيين فتح فصول لتدريس «مبادئ الأمركة» من الناحية النظرية، إلاّ أنها فشلت، على الرغم من الأموال الطائلة التي أنفقت عليها.

وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات، هناك مجموعة أخرى، من المسائل التي تطرح نفسها. الحركة الاندماجية موجودة، هذا صحيح، وصحيح أيضا، أن التغييرات القانونية التي حدثت بالفعل، قد خلصت الشروط الرئيسة لإجراء التغيير التكتيكي ـ الاقتصادي الكبير على نطاق واسع، لأن العمال ليسوا في وضع يسمح لهم بمعارضة حركة التغيير، أو النضال ليصبحوا هم أنفسهم الحاملين للوائها. قد يصبح التنظيم الاندماجي هو الشكل الجديد للتغيير، ولكننا نتساءل: هل سنتعرض لخدعة من «خدع القدر»[٢٨]، حيث يجد الناس أنفسهم مجبرين على إطاعة أوامر التاريخ وصيرورته، بصرف النظر عما يريدون ويدبرون؟ أنا حاليا أميل إلى الشك والارتياب. لا زال للعنصر السلبي، عنصر «الضبط الاقتصادي» حتى الآن الغلبة على العنصر الإيجابي، المتمثل في متطلبات سياسة اقتصادية جديدة، قادرة على تجديد البيان الاجتماعي ـ الاقتصادي للأمة، وتحديثه في إطار نمط التصنيع القديم.

والشكل القانوني المتاح هو أحد الشروط للأمركة، ولكنه ليس الشرط الوحيد. أو حتى الأهم. فالأمركة تتطلب بيئة من نوع خاص، تتطلب بنية اجتماعية معينة (أو على الأقل أن يكون هناك تصميم ونية على خلقها)، ودولة من طراز معين، الدولة الليبرالية. والليبرالية هنا، لا تعني حرية التجارة أو الحرية السياسية الحقيقية، بل تعني حرية المبادرة، والفردية الاقتصادية التي توصلت بوسائلها الخاصة ـ على مستوى

(٢٨) «حيل العناية الإلهية». في العلم الجديد لفيكو، والعناية الإلهية التي صورت باعتبارها جوهرية وليس قوة متعالية وتُعرف بالعقل أو التاريخ في صفوف الكتاب المثاليين في وقت لاحق، وينظر إليها على أنها قادرة على تجاوز تقلبات الإرادة البشرية الطارئة وإعادة توجيه مسار التاريخ بوسائل سرية. انظر كذلك الهامش ١٠٣، ص ٢٠٥.

«المجتمع المدني»، وعبر التطور التاريخي، إلى نظام يقوم على التركز الصناعي والاحتكار. إن اختفاء نمط المالك شبه الإقطاعي الذي «يعيش على كراء الأرض» في إيطاليا، هو أحد الشروط الرئيسية للثورة الصناعية (وهو إلى حد ما الثروة ذاتها)، وليس أحد نتائجها. والسياسة الاقتصادوية والمالية للدولة من شأنها أن تؤدي إلى اختفائه، وذلك عن طريق استهلاك الدين القومي، والتسجيل الإجباري للأسهم، وإعطاء الضرائب المباشرة وزنا أكبر من وزن الضرائب غير المباشرة في ميزانية الدولة. غير أن هذا، لم يكن ولن يكون، فيما يبدو، اتجاه السياسة المالية. فالدولة تخلق في الواقع «أصحاب دخل» جدد، أي أنها تشجع الأشكال القديمة للتراكم الطفيلي للمدخرات، وتميل إلى خلق تكوينات اجتماعية مغلقة. لقد عمل التيار الاندماجي في الواقع على إنقاذ مواقع الطبقات الوسطى المتداعية، لا على القضاء عليها، وأخذ يتحول، بحكم المصالح الثابتة القائمة على الأسس القديمة، إلى آلية للمحافظة على النظام القائم، بدلا من أن يصبح قوة دافعة ومحركة. لماذا؟ لأن الاتجاه الاندماجي يعتمد أيضًا على وجود البطالة، ويدافع عن حد أدنى من مستوى معيشة العاملين، كان سينهار هو أيضا، لو أن هناك منافسة حرة، مما يؤدي إلى اضطرابات خطيرة. ويخلق الاتجاه الاندماجي أشكالا جديدة للتوظيف، أشكالا تنظيمية وليس إنتاجية، للعاطلين من أبناء الطبقة الوسطى. ومع ذلك، لا يزال هناك مخرج: فالاتجاه الاندماجي وقد ولد معتمدًا اعتمادًا شديدًا على وجود وضع حرج، لابد من المحافظة على توازنه الأساسي، إذا أريد تجنب كارثة مروعة، يمكنه مع ذلك، المضي في تغيير البنية الاجتماعية على مراحل، وببطء شديد لا يكاد يلحظه أحد، أي بلا صدامات عنيفة. فحتى الطفل الذي أحكم وثاقه يمكنه أن ينمو ويكبر. لهذا سيكون أمرًا شيقًا ومثيرًا أن نعرف ما إذا كان فوفيل لا يعبر إلاّ عن نفسه، أم أنه يمثل قوى اقتصادية تبحث عن طريقٍ للتقدم بأي ثمن. على أي حال، سوف تحتاج العملية إلى وقت طويل جدًا، وسوف تواجه صعوبات كبيرة، وفي هذه الأثناء، قد تنمو مصالح جديدة، وتعارض مرة أخرى، تطورها بعناد، حتى تسحقها تمامًا.

بعض جوانب المسألة الجنسية

هوس المسألة الجنسية ومخاطر ذلك. يضع كل مروجي «المشاريع» المجتمعية[(٢٩)] المسألة الجنسية في مكان الصدارة ويقدمون حلا صريحا لها.

---

(٢٩) «*progettisti*»، «المصممون».

ومما هو جدير بالملاحظة هو أن المسألة الجنسية تلعب دورًا كبيرًا في الطوباويات ومسيطرًا في أغلب الأحوال. (ملاحظة كروتشه، أنه لا يمكن تفسير الحلول التي قدمها كمبانيلا في **مدينة الشمس**(٣٠) بالحاجات الجنسية لفلاحي كلابريا ملاحظة لا محل لها). ويبدو أن «ضبط الغرائز الجنسية بالذات «أمر غير طبيعي» لما يولده من تناقضات، وما يناسبه من شذوذ. من هناك كان الاحتكام إلى «الفطرة» في هذا المجال. وأدبيات «التحليل النفسي» هي أيضًا نوع من نقد ضبط الغرائز الجنسية، تذكرنا بعصر التنوير الذي خلق أسطورة جديدة «للإنسان المتوحش» على أساس جنسي (يتضمن العلاقات بين الآباء والأبناء).

هناك انفصام بين المدينة والريف في هذا المجال. ولكن هذا لا يعني انحيازًا عاطفيًا للريف الذي يشهد شيوع أكثر الجرائم وينتشر في ربوعه الشذوذ الجنسي. ويقرر التحقيق البرلماني الذي أجري في الجنوب في ١٩١١ انتشار الزنا بنسبة ٣٠٪ من الأسر في أبروتزو وبازيليكاتا، وهما من أكثر المناطق المتدينة تعصبا وبطركية، وأقلها تأثرا بالأفكار الحضرية (لدرجة أنهما لم تشهدا حسب سربييري أية انتفاضة فلاحية في عامي ١٩١٩ ـ ١٩٢٠). ويبدو أن الوضع لم يتغير منذ ذلك الحين.

الجنسانية كوظيفة تناسلية وكرياضة: يتراوح التصور «الجمالي» المثالي للمرأة بين صورة «المهرة» وصورة «الدمية». لم تصبح الممارسة الجنسية «رياضة» تقتصر على المدن. فالمثل الشعبي يقول: «الرجل صياد والمرأة شيطان»، و«من لا ينام إلاّ مع زوجته هو من لا حيلة له». هذه الأمثال الشعبية تبين لنا إلى أي حد كان مفهوم الجنس بما هو رياضة منتشرا في الريف، وفي العلاقة بين أفراد الطبقة الواحدة.

الوظيفة الاقتصادية للتناسل: هذه ليست مجرد حقيقة عامة تهم المجتمع ككل، فالمجتمع في حاجة إلى قدر من التناسب بين الفئات العمرية لأغراض الإنتاج، ولإعالة جزء سلبي من السكان لأسباب عادية (السن والمرض...إلخ). وهي أيضًا حقيقة جزئية تفعل فعلها في أصغر وحدة اقتصادية كالأسرة مثلا. ويدل تعبير «العكاز الذي توكأ عليه المسنون» على وعي فطري بالحاجة الاقتصادية إلى وجود قدر من التناسب بين الصغار والكبار على نطاق المجتمع كله. إن ما نشاهده في الريف من سوء معاملة المسنين الذين يعيشون بلا إِسرة، يستحث رغبة الزوجين في الإنجاب

(٣٠) توماسو كامبانيلا (١٥٦٨ ـ ١٦٣٩)، راهب دومينيكي هرطوق، مؤلف اليوتوبيا الشهيرة مدينة الشمس التي قدم فيها تنظيما ثيوقراطيا شيوعيا مثاليا للمجتمع يتضمن شكلا من شيوعية الجنس.

(وثمة مثل يقول: قد تربي أم واحدة مائة طفل، ولكنها قد لا تجد في النهاية من يعولها. وهو ما يلقي الضوء على وجه آخر للمسألة). ومن الناس من يعامل كبار السن الذين لا ولد لهم معاملة الأوغاد. لقد أدى تقدم الطب، الذي رفع متوسط عمر الإنسان، إلى تزايد أهمية المسألة الجنسية، باعتبارها أحد الجوانب الأساسية والمتميزة للاقتصاد. ويثير هذا الجانب الجنسي بدوره، مشاكل معقدة ذات طابع «بنيوي فوقي». فارتفاع متوسط العمر المتوقع في فرنسا، مع انخفاض معدل المواليد، ووجود جهاز إنتاجي غني ومعقد، قد أدى بالفعل إلى عدد من المشاكل التي تتصل بالمسألة القومية. وتجد الأجيال القديمة نفسها في علاقة غير عادية بشكل متزايد في علاقة بالأجيال الجديدة، على الرغم من انتمائهم إلى ذات الثقافة الوطنية. ويتضخم عدد الجماهير العاملة بالعناصر المهاجرة الوافدة إليها من الخارج مما يغير طابع القاعدة الجماهيرية. وتحدث هناك نفس الظاهرة التي تشهدها أمريكا، وهي وجود نوع من تقسيم العمل، يشغل فيه السّكان الأصليون المهن التي تحتاج إلى مؤهل، وبالطبع وظائف الإدارة والتنظيم، ويقوم المهاجرون بالعمل غير الماهر.

وتوجد في عدد من البلدان علاقة مشابهة بين مدن صناعية ينخفض فيها معدل المواليد، وريف غزير الإنتاج خصب، بما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية سلبية هامة. تطلب الحياة في الصناعة تدريبا عاما، وعملية تكيف نفسي ـ بدني مع ظروف عمل محددة، وتغذية وإسكان وعادات، إلخ. وهي ليست أمورا «طبيعية» أو فطرية، بل خصائص لا بد من اكتسابها. ولا تنتقل الخصائص الحضرية التي تكتسب على هذا النحو إلاّ بالوراثة أو بالأحرى، يتمثلها الطفل في مرحلة نموه، وفي سن المراهقة. ونتيجة ذلك، يفرض انخفاض معدل المواليد في المدن، الحاجة إلى إنفاق ضخم مستمر على تدريب ذلك السيل المتدفق الذي لا ينقطع من الوافدين الجدد إلى المدينة، محدثا تغييرا مستمرا في التركيب الاجتماعي ـ السياسي للمدينة، مما يغير باستمرار الأرضية التي ينبغي أن تطرح عليها قضية الهيمنة.

إن مسألة تكوين شخصية جديدة للمرأة، هي أهم القضايا في نظام أخلاقي ومدني مرتبط بالقضية الجنسية. وإلى أن تحقق النساء استقلالهن الحقيقي عن الرجال، ويصبح لديهن أيضًا تصور جديد لأنفسهن، ولأدوارهن في العلاقة الجنسية، سوف تبقى المسألة الجنسية بكل خصائصها غير الصحية. ونبغي توخيا لحذر في اقتراح تشريعات جديدة بشأنها. وسوف تطلق الأزمة الناجمة عن ممارسة الإكراه من جانب واحد في العلاقات الجنسية، رد فعل «رومانسي»، قد يزيد إلغاء الدعارة المشروعة المنظمة من خطورته. كل هذه العوامل تجعل تناسب أساليب الإنتاج والعمل

الجديدة، أمرا بالغ التعقيد والصعوبة. ومع ذلك، لا تزال هذه المحاولة ضرورة لا غنى عنها. وتجدر الإشارة إلى اهتمام رجال الصناعة (وفورد بصفة خاصة) بالأحوال الجنسية للعاملين لديهم، وترتيب أمور أسرهم عامة. ولا ينبغي أن يخدعنا المظهر «الطهري» لهذا الاهتمام، كما خدعنا «الحظر». والحق أنه لا يمكن إعداد الإنسان الجديد الذي يتطلبه ترشيد الإنتاج والعمل، ما لم يتم ضبط الغريزة الجنسية وترشيدها على النحو الملائم.

النسوية والذكورة

هذه فقرة من العرض الذي قدمه أ. دي بييتري تونيللي في مجلة **السياسة الاقتصادية** في فبراير عام ١٩٣٠ لكتاب أنطوني م. لودو فيتشي، «دفاعا عن المرأة» (الطبعة الثانية لندن ١٩٢١)، يدعي لودوفيتشي أنه: «عندما يسوء حال البنيان الاجتماعي للأمة لانحطاط القدرات الأساسية لرجالها، فثمة اتجاهان متميزان يبدو أنهما يفرضان نفسيهما دائمًا: الأول، اعتبار بعض التغيرات مظاهر للتقدم، في حين أنها ليست إلاّ علامة انحطاط وإفلاس مؤسسات قديمة وسليمة. والثاني، ويرجع إلى فقدان في الطبقة الحاكمة، يجعل أي شخص على ثقة في أنه اختير ليضع الأمور في نصابها، بصرف النظر عن الصفات المطلوبة». (ومن الواضح أن الترجمة غير دقيقة ولا يعتمد عليها)[٣١].

ينظر المؤلف إلى الحركة النسوية من حيث هي تعبير عن الاتجاه الثاني، ويطالب بانبعاث «النزعة الرجولية». وبصرف النظر عن صعوبة إبداء أية ملاحظات أخرى، حول هذا الموضوع، لالتباس النص الذي طبعه دي بيتري تونيللي، فإن هذه «الرجولية» المعادية للمرأة تستحق التنويه. ينبغي دراسة أصول التشريعات التي صدرت في البلدان الانغلوسكسونية[٣٢] لصالح النساء، في شأن طائفة كبيرة من

(٣١) أنطوني ماريو، لودوفيسي، امرأة، في التبرئة، لندن، عام ١٩٢٣. لم نتمكن من تتبع أي مقطع مقابل في النص الأصلي، وببساطة أعيد ترجمة «من الواضح أنها إيطالية غير مؤكدة وغير دقيقة». إن النغمة المناهضة للنسوية والمناهضة للديمقراطية في هذا المقطع خاصة للغاية بالمؤلف، وهو متخصص في علم الجنس ومترجم لنيتشه.

(٣٢) بالضبط التشريع الذي كان في ذهن غرامشي غير مؤكد، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه تم السماح في كل من إنجلترا وأمريكا بالتشريعات التي تم السماح بها فيما يتعلق بالطلاق وحضانة الأطفال من الوالدين المنفصلين كانت قبل ذلك بكثير في إيطاليا. تبدو «الانحرافات الأنثوية الغير صحية» المشار إليها أدناه أنها مرتبطة بظاهرة الطبقة العليا الأمريكية والمتمثلة في التحرر الجنسي المرتكز على أسس الاستقلال الاقتصادي الذي تم الحصول عليه من خلال تسوية طلاق مواتية.

القضايا المتصلة بالصراعات «العاطفية» الحقيقية أو الزائفة. وهي تمثل محاولة لضبط المسألة الجنسية، ومعالجتها معالجة جادة. غير أنها لم تحقق، فيما يبدو، الغاية المنشودة. فقد فتحت الباب لنزعات «نسوية» منحرفة وضارة، بأسوأ معاني الكلمة، ووضعت النساء (نساء الطبقات العليا) في وضع اجتماعي متناقض.

النزعة «الحيوانية» والنزعة الصناعية

لقد كان تاريخ التنظيم الصناعي صراعا ضد العنصر الحيواني في الإنسان (يتخذ اليوم شكلاً أكثر بروزًا وقوة). وكانت عملية التصنيع، عملية مستمرة لا تنقطع، مؤلمة ودموية في أغلب الأحيان، لإخضاع الغرائز (أي الحيوانية والبدائية) لقواعد وعادات جديدة، أكثر تعقيدًا وجمودًا، عادات النظام والدقة اللازمة لأشكال الحياة الجماعية، التي سوف تزداد تعقيدا، والتي تعتبر النتيجة الحتمية للتطور الصناعي. إن هذا الصراع مفروض من الخارج. وإذا كان للنتائج التي تحققت حتى الآن فائدة عملية مباشرة وعظيمة، إلاّ أنها تتسم إلى حد كبير بطابع آلي محض: أي أن العادات الجديدة لم تصبح بعد «طبيعة ثانية» للإنسان. ولكن، ألم تكن أية طريقة جديدة في ا لحياة، دائمًا ولبعض الوقت، نتيجة قمع آلي عندما تكون مضطرة إلى الصراع مع القديم؟ وحتى الغرائز التي لابد من قمعها الآن، لأنها غرائز أكثر «حيوانية» مما ينبغي، تمثل في الحقيقة، تقدمًا كبيرًا بالنسبة إلى الغرائز السابقة، بل والأكثر بدائية. من ذا الذي يمكنه أن يقدر «الخسارة» في أرواح البشر، والآلام الناشئة عن إخضاع غرائزهم التي اقتضاها الانتقال من البداوة إلى الحياة الزراعية المستقرة؟ وتشمل هذه العملية الأشكال البدائية للقنانة في الريف وتجارة الرقيق، إلخ. لقد تحققت كل التغيرات التي طرأت حتى الآن على أساليب الحياة عن طريق الإكراه الوحشي، أي عن طريق سيطرة فئة اجتماعية على كل قوى المجتمع المنتجة. فجرى انتقاء و«تربية» البشر ليلائموا أشكال الحضارة الجديدة، وأشكال الإنتاج والعمل الجديد، باستخدام وسائل وحشية لا يصدقها عقل، تستعبد الضعفاء وغير الملائمين، وتقذف بهم إلى مهاوي الطبقات الرثة، أو تقضي عليهم قضاء تاما.

كانت هناك دائمًا أزمات تصاحب ظهور الحضارات الجديدة أو تظهر خلال تطورها. ولكن من هم أولئك الذين تشملهم هذه الأزمات؟ لم تتعرض الجماهير العاملة لهذه الأزمات بقدر ما تعرضت لها الطبقات الوسطى، بل والطبقات الحاكمة ذاتها، التي قاست من عملية القهر الذي كان يمارس على المجتمع برمته. أزمات الإباحية والفسق كثيرة، ولكل عصر تاريخي أزمته الخاصة.

عندما يمارس القهر ضغوطه على المجتمع ككل مركب (وهو ما حصل خاصة منذ انهيار نظام الرق ومجيء المسيحية) تظهر الإيديولوجيات الطُّهرية البروتستانتية، التي تضفي مظهرا سطحيا من الإقناع والقبول على الاستخدام الفعلي للقوة. ولكن ما أن تتحقق الغاية المنشودة، ولو جزئيا، حتى ينهار القهر، ويتخذ هذا الانهيار أشكالا تاريخية متباينة. وهو أمر متوقع لأن هذا القهر ذاته كان يتخذ دائمًا أشكالا فريدة وشخصية في أغلب الأحيان ـ فقد توحد مع حركة دينية، وخلق جهازه الخاص الذي يتجسد في شرائح أو في طبقة مغلقة محددة، ويحمل اسم كرمويل أو لويس الخامس عشر حسب الأحوال. عندئذ تنشأ أزمة الإباحية. ولا يمكن أن تقارن الأزمة الفرنسية التي أعقبت وفاة لويس الخامس عشر مثلا، بالأزمة التي شهدتها أمريكا بعد ظهور روزفيلت، ولا كان لتحريم الكحول وما ترتب عليه من ظهور العصابات الإجرامية، إلخ، نظير في العصور السابقة. إلاّ أن هذه الأزمة لم تؤثر في الجماهير العاملة إلاّ بصورة سطحية أو غير مباشرة، تتمثل في إفساد نسائها. فهذه الجماهير إما أن تكون قد اكتسبت عادات الأزمة لتنظيم الحياة والعمل، أو أن تظل خاضعة للقهر المتمثل في ضرورات حياتها الأولية. لم يكن العمال راغبين في معارضة تحريم الخمور، وكان الفساد الناشئ عن الاتجار غير المشروع في الخمور ونشاط العصابات الإجرامية شائعا في صفوف الطبقات العليا.

شهدت فترة ما بعد الحرب أزمة أخلاقية، اتخذت أبعادًا فريدة، غير أنها لم تحدث في مواجهة نوع من القهر أملته الحاجة إلى خلق عادات ملائمة لأشكال العمل، بل أملته ضرورات الحياة في زمن الحرب، الحياة في الخنادق. ومن المسلم به أنها كانت ضرورات مؤقتة. لقد انطوت هذه الضغوط على نوع من القمع، حتى للغرائز الجنسية السوية، لدى الغالبية الساحقة من جماهير الشباب. وزاد من عنف الأزمة التي انفجرت مع العودة إلى الحياة الطبيعية، اختفاء عدد كبير من الشباب، والاختلال الدائم للتناسب العددي بين أفراد الجنسين. وتزعزعت دعائم المؤسسات المرتبطة بالحياة الجنسية. وظهرت أشكال جديدة من الطوباويات المستنيرة حول المسألة الجنسية. وزاد من قسوة الأزمة، أنها أصابت كل فئات السكان، وتناقضت مع أساليب العمل الجديدة التي كانت قد بدأت تفرض نفسها (التيلرة والترشيد العقلاني بصفة عامة). وتتطلب هذه الأساليب الجديدة انضباطا صارما للغرائز الجنسية (على مستوى الجهاز العصبي)، مع تدعيم «الأسرة» بمعناها الواسع (وليس شكلا معينا لنظام الأسرة)، وضبط واستقرار العلاقات الجنسية.

وهناك حقيقة تستحق التأكيد عليها، وهي أن أشد العوامل الإيديولوجية إفسادًا

«ورجعية» في مجال الجنس هو الرؤية المستنيرة والتحررية المميزة للطبقات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمل الإنتاجي، والتي تنشرها في صفوف الطبقات العاملة. وتظهر خطورة هذا العامل على الأخص في الحالة التي لا تكون فيها الجماهير العاملة خاضعة لضغوط القسر والإكراه من جانب طبقة عليا، وعندما يكون اكتساب أساليب الإنتاج والعمل الجديدة بالإقناع المتبادل، وبناء على قناعات واقتراحات كل فرد. عندئذ قد ينشأ وضع له وجهان متعارضان تعارضا أصيلا، بين الإيديولوجيا «اللفظية» التي تعترف بالضرورات الجديدة، والممارسة «الحيوانية» الفعلية التي تحول دون اكتساب الميولات الجديدة. في هذه الحالة ينشأ ما يمكن أن نسميه النفاق الاجتماعي الشمولي. لماذا الشمولية؟ في أوضاع مغايرة تضطر الطبقات الشعبية إلى ممارسة «الفضيلة»، ولا يمارسها الداعون إليها، وإن تظاهروا باحترامها(٣٣). النفاق إذن مسألة طبقية: أي ليس شاملا. هذا الوضع لا يمكن أن يدوم، ولابد أن يؤدي إلى أزمة الإباحية، وذلك حينما تكون الجماهير قد تمثلت «الفضيلة»، في صورة عادات ثابتة إلى حد ما، أي أقل تعرضا للتقاليد. أما في الحالة التي لا تمارس فيها الطبقة العليا القسر والإكراه فيكون إلحاحها على «الفضيلة» نظريا، ولكنها لا تمارس لا بالإقناع ولا بالإكراه. والنتيجة، هي عدم اكتساب الميول النفسية ـ البدنية التي تطلبها أساليب العمل الجديدة. هذه الأزمة يمكن أن تصبح أزمة «دائمة»، أي أنها يمكن أن تتحول إلى كارثة، طالما أنها لا يمكن أن تحل إلاّ بالإكراه. وهو إكراه من نوع جديد، إذ تمارسه نخبة طبقة على باقي أفراد هذه الطبقة. وهو أيضا، لا يمكن إلاّ أن يكون إكراها ذاتيا، ومن ثم انضباطا ذاتيا (مثل ألفييري الذي ربط نفسه بالكرسي ليكتب أشعاره)(٣٤). إن العقلية المستنيرة المتحررة هي التي يمكنها أن تعارض هذا الدور الذي تلعبه النخبة في مجال العلاقات الجنسية. إن النضال ضد الرؤية التحررية يعني إذا، بالتحديد، خلق النخب اللازمة لإنجاز المهمة التاريخية، أو على الأقل تطويرها لتشمل وظيفتها كل مجالات النشاط البشري.

---

(٣٣) راجع المسلّمة الشهيرة في La Rochefoucauld، عدد CCXVIII: «النفاق تبجيل تعطيه الرذيلة إلى الفضيلة».

(٣٤) فيتوريو ألفيري(١٧٤٩ ـ ١٨٠٣)، الشاعر والكاتب المسرحي الإيطالي، يروي في سيرته الذاتية ((V. الفيري، الحياة، الفترة الثالثة، الفصل الخامس عشر) كيف أنه في عزمه على التوقف عن إهدار حياته وتكريس نفسه بإخلاص للشعر اعتاد أن يطلب من خادمه إيليا أن يربطه إلى الكرسي في مكتبه، وهكذا لا يمنحه أي خيار سوى الاستمرار في العمل.

يتصل الاتجاه الذي يمثله ليو دافيدوفيتش [تروتسكي] اتصالا وثيقا بهذه الطائفة من القضايا، ويبدو أن هذه الحقيقة لم تُبرز بشكل كاف. ويمثل جوهر مضمون هذا الاتجاه ـ من وجهة النظر هذه ـ في «الغلو» في التصميم (وبالتالي غير المبرر) على أن يكون للصناعة وللأساليب الصناعية الغالبة في الحياة الوطنية، وعلى التعجيل بتنمية الانضباط والنظام في الإنتاج، وتكييف العادات لتلائم ضرورات العمل، وذلك عن طريق الإكراه المفروض من الخارج. هذا الاتجاه، لابد أن يؤدي في النهاية، بحكم نظرته إلى القضايا المتصلة به، إلى شكل من أشكال البونابرتية، ومن هنا كان سحقه ضرورة ملحة. لقد كانت المشاغل حقيقية، ولكن الحلول كانت خاطئة من أساسها، وهذا الاختلاف في التوازن بين النظرية والتطبيق ينطوي على خطر، هو بالمناسبة، ذات الخطر الذي لاح في بداية عام ١٩٢١. مبدأ استخدام الإكراه المباشر أو غير المباشر في تنظيم الإنتاج والعمل مبدأ سليم: ولكن الشكل الذي اتخذه لم يكن سليما. لقد أصبح التحيز للنموذج العسكري ضارا، وفشلت عسكرة العمل(٣٥).

اهتمام ليو دافيدوفيتش بالأمركة: كتب مقالات، وأبحاث في «طريقة الحياة»، وفي الأدب. إن هذه الأنشطة أكثر ترابطا مما يبدو، لأن أساليب العمل الجديدة لا تنفصل عن طريقة خاصة في الحياة، وفي التفكير فيها والشعور بها. ويستحيل النجاح في مجال دون تحقيق نتائج ملموسة في المجال الآخر. فترشيد العمل في أمريكا، يرتبط بلا شك بتحريم الكحول. والاستقصاءات التي أجراها رجال الصناعة في حياة العمال الخاصة، وإدارات التفتيش التي أنشأتها بعض الشركات لمراقبة «سلوكيات»

---

(٣٥) عسكرة العمل: وهي السياسة التي أقرها المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي السوفييتي، واستمرت لفترة قصيرة في مرحلة شيوعية الحرب. وقد واجهت سياسة عسكرة العمل معارضة متزايدة من جانب النقابات العمالية، وخاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية. وقد ارتبطت هذه السياسة بشخص تروتسكي الذي، وفي المؤتمر التاسع، وضع السياسة في هذه البنود:

«لا يمكن تصور العسكرة من دون عسكرة النقابات التجارية في حد ذاتها، من دون إقامة نظام يشعر فيه كل عامل أنه جندي عامل، ولا يستطيع التخلص من نفسه بحرية؛ وإذا صدر الأمر بنقله، يجب عليه تنفيذ ذلك، إذا لم ينفذ، فسيكون هاربا وسيعاقب. من يهتم بذلك؟ اتحاد النقابات. إنه يخلق النظام الجديد. هذه هي عسكرة الطبقة العاملة».

وقد هُزمت هذه السياسة، مع رفض تروتسكي ـ بوخارين حول نقابات العمال. في المؤتمر العاشر في عام ١٩٢٧. تبني السياسة الاقتصادية الجديدة حوّل أساليب الحرب الشيوعية أكثر من اللازم. ومع ذلك، فقد قيل إنه يمكن العثور عليها بين «عسكرة العمل» وسياسة العمل في فترة الخطط الخماسية.

عمالها، ضرورات أملتها أساليب العمل الجديدة. والناس الذين يسخرون من هذه المبادرات (التي قد تكون فاشلة) ولا يرون فيها إلاّ مظهرا من مظاهر «الطّهريّة» المنافقة، يحرمون أنفسهم من إمكانية إدراك أهمية الظاهرة الأمريكية ومغزاها ومحتواها الموضوعي، والتي تعد أيضًا أضخم جهد جماعي بذل حتى الآن لخلق عامل، وإنسان من نوع جدي، بسرعة غير مسبوقة، وبوعي بالهدف لا نظير له في التاريخ. قد يبدو تعبير «الوعي بالهدف» دعابة، على الأقل في نظر من يتذكر عبارة تيلور «الغوريلا المدربة»(٣٦)، التي تعبر عن سخريته القاسية من هدف المجتمع الأمريكي، وهو أن ينمي الأمل إلى أقصى حد، ميولا تلقائية وآلية، وفصل الارتباط القديم بين النفس والجسد في العمل المهني المؤهل، الذي يتطلب من العامل قدرا من المشاركة الإيجابية، بذكائه وخياله ومبادراته، ويختزل العمليات الإنتاجية إلى جانبها الآلي الجسماني. إلاّ أن هذه الأشياء، في الحقيقة، ليست فريدة أو جديدة فهي تمثل ببساطة أحدث الأطوار في عملية طويلة بدأت مع نشأة التنظيم الصناعي ذاته، وهو أشد وطأة من الأفكار السابقة، ويتخذ أشكالا أشد قسوة. ولكنه سوف يتم تجاوزه بخلق رابطة من نوع جديد بين النفس والجسد تختلف عما سبقها، وهي بلا شك أرقى. سوف يجري حتما انتقاء إجباري فيستبعد جزء من الطبقة القديمة بلا رحمة من عالم العمل، وربما من العالم ذاته.

هذه هي وجهة النظر التي ينبغي الانطلاق منها في دراسة المبادرة «الطهرية» لرجال الصناعة الأمريكيين أمثال فورد. إن الجوانب «الإنسانية» و«الروحية» في العامل التي سحقت على الفور لا يمكن أن تعنيهم. ولا يمكن أن تتحقق إلاّ في عالم الإنتاج والعمل، في «الإبداع» الإنتاجي. وهما جانبان موجودان بصورة أكثر وضوحا في الحرفي، في الصانع(٣٧)، عندما كانت شخصية العامل ككل تنعكس في الشيء الذي يبدعه، وعندما كان الارتباط بين الفن والعمل لا يزال قويا للغاية. غير أن هذه

---

(٣٦) هذه العبارة، التي كشفت «اللامبالاة» جذبت على الفور انتباه المعلقين، وهذا في الصفحة ٤٠ من مبادئ زمن فريدريك تايلور للإدارة العامة (١٩١١)، حيث يكتب المؤلف: «هذا العمل [معالجة الحديد] خام وبدائي في طبيعته أن الكاتب يحاول أن يصبح معالجا خبيرا أكثر كفاءة من أي شخص يمكن أن يكون». كان فريديك تايلور (١٨٥٦ ـ ١٩١٥) مهندسا أمريكيا ورائدا في الإدارة العلمية. لتحليل غرامشي حول أهمية «التيلرة»، انظر كذلك صص ٤٠٥ ـ ٤٠٧ أدناه ومقدمة هذا القسم أيضا، صص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٣٧) Demiurge، عن الأصل اليوناني، وتعني الصانع، ولكن بمعنى واسع في فلسفة أفلاطون، تحيل على «صانع العالم».

«الإنسانية» هي بالتحديد ما يحاربها التنظيم الصناعي. والغرض من المبادرات «المتزمتة» ببساطة هو المحافظة على قدر من التوازن النفسي ـ البدني للعامل خارج العمل، حتى لا ينهار فيزيولوجيا، وقد أنهكته أساليب الإنتاج الجديدة. لا يمكن إلاّ أن يكون هذا التوازن خارجيا وميكانيكيا محضا. غير أنه يمكن أن يصبح توازنا داخليا إذا كانت المحافظة عليه بناء على اقتراح العامل نفسه ولم يفرض عليه من الخارج، أي إذا اقترحه مجتمع من نوع جديد له أساليبه الفريدة الملائمة. ما يعني رجال الصناعة الأمريكية هو المحافظة على اللياقة البدنية، والعضلية ـ النفسية للعامل. فمن مصلحتهم أن تكون لديهم قوة عمل ماهرة مستقلة، أي مجتمع بشري دائم التكيف. لأن المجتمع البشري (العامل الجماعي) في المشروع، هو أيضًا آلة، لا يمكن تجديدها بقطع غيار منفردة كلما تعرضت للانهيار، من دون تحمل خسائر جسيمة.

ويعتمد ما يسمى بعنصر الأجور المرتفعة على هذه الضرورة. وهو الأداة المستخدمة لانتقاء قوة العامل الماهر الملائمة لنظام الإنتاج والعمل، والمحافظة على استقرارها. غير أن الأجور المرتفعة سلاح ذو حدين. فعلى العامل أن ينفق الزيادة التي يحصل عليها إنفاقا «رشيدا»، ليحافظ على كفاءته العضلية ـ العصبية ويجددها، ويرفعها إن أمكن. ولهذا أصبحت مكافحة إدمان الكحول، وهو أخطر العوامل المدمرة لقوة العمل من وظائف الدولة. كما قد يصبح من وظائفها أيضًا خوض المعارك «الطهرية» الأخرى، إذا ثبت أن المبادرة الخاصة لرجال الصناعة غير كافية، أو تفجرت أزمة أخلاقية واسعة في صفوف الجماهير العاملة نتيجة لازمة بطالة ممتدة وواسعة.

وتتصل المسألة الجنسية أيضًا بمسألة الكحول. إن إساءة استخدام الوظائف الجنسية، وعدم انتظامها، هو بعد إدمان الكحول، أخطر عدو يهدد الطاقات العصبية، ويلاحظ أن الاستحواذ المرضي للعمل على الإنسان» يدفع إلى إدمان الكحول والانحراف الجنسي. ومحاولات فورد، بمساعدة هيئة من المفتشين، التدخل في الحياة الخاصة لعماله، ومراقبة كيفية إنفاقهم لأجورهم، وأسلوب حياتهم هو دليل على وجود هذه الاتجاهات. وهي إن كانت لا تزال مجرد اتجاهات «خاصة» وغير ظاهرة، فإنه يمكن أن تصبح عند حد معين إيديولوجيا للدولة، تدخل ضمن النزعة الطهرية التقليدية، وتقدم نفسها باعتبارها إحياء لأخلاق الرواد الأوائل، أي باعتبارها أمريكا «الحقيقية»...إلخ. والحقيقة الجديرة بالتنويه في الظاهرة الأمريكية، هي الهوة التي يحتمل أن تزيد اتساعا بين أخلاق العمال وطريقة حياتهم، وبين أخلاق فئات السكان الأخرى وطريقة حياتها.

وتحريم الكحول، مثلا، دليل على وجود هذه الهوة. من الذي يتعاطى الكحول الذي يجلبه مهربو الكحول إلى الولايات المتحدة؟ لقد أصبح الكحول منتجا ترفيا، وحتى الأجور المرتفعة لا تسمح لفئات واسعة من الجماهير العاملة باستهلاكه. فالعامل الأجير الذي يعمل في ساعات محددة، ليس لديه الوقت للسكر أو اللهو أو التحايل على القانون. وتصدق هذه الملاحظة أيضًا على ممارسة الجنس، «فمعاشرة النساء» تحتاج إلى وقت فراغ طويل.

سيكون نمط العامل الجديد تكرارا لنمط الفلاح في القرية، وإن اختلفت الصورة، حيث يرتبط استقرار الحياة الجنسية للفلاحين بنظام العمل في الريف. فالفلاح الذي يعود إلى بيته في المساء بعد يوم عمل طويل شاق في حاجة إلى «المتعة الجنسية الرخيصة»[٣٨] كما يقول هوراس. ليس هذا أسلوب العامل الجديد، الذي يجب أن تكون زوجته مضمونة، لا تصده، ولا تعرف التصنع وألاعيب الإغراء. وليس في حاجة إلى غوايتها أو اغتصابها ليستحوذ عليها. قد يبدو أن النشاط الجنسي بهذه الصورة، قد يتحول إلى نشاط آلي، ولكن في الحقيقة، بصدد نمو نمط جديد من الجماع، مجردًا من بهرجة العنف الجنسي بألوانه الرومانسية المبهرة، المميز للبرجوازي الصغير والبوهيمي. يتطلب التنظيم الصناعي الحديث نظام الزواج الأحادي. إنه يحتاج الرجل كعامل، لا يبدد طاقته العصبية في مطاردة النساء لإشباع نزواته الجنسية. فالعامل الذي يذهب إلى عمله بعد ليلة «حمراء» لا يصلح للعمل. وإطلاق العنان للعواطف المشبوهة لا يتفق مع الإيقاع المحسوب لحركة الإنتاج الأتوماتيكي في أكمل صوره. سوف تحقق ممارسة هذا من القمع والإكراه المركب، المباشر وغير المباشر للجماهير بعض النتائج. وسوف ينشأ شكل جديد من الجماع سمته الأساسية، الزواج الأحادي والاستقرار النسبي.

قد يكون من المفيد الاطلاع على إحصاء لحالات الانحراف عن نمط السلوك الجنسي، الذي تروج له الدعاية الرسمية في الولايات المتحدة، موزعة حسب الفئة الاجتماعية. فسوف يتبين لنا بصفة عامة، أن الطلاق أكثر شيوعا في الطبقات العليا بصفة خاصة. وهذا يدل على وجود فجوة أخلاقية في الولايات المتحدة، بين الجماهير العاملة، وأعداد متزايدة من عناصر الطبقات الحاكمة. ويبدو لي أن هذه

---

(٣٨) الحب السهل والمتاح. انظر هوراس، *Satires*, I, ii, 119: namque parabilem amo venerem facilemque «أحبّ عشيقًا سهلًا ومتاحًا».

الفجوة الأخلاقية هي واحدة من أهم الظواهر، وأكثرها ثراء من حيث النتائج المترتبة عليها. كان الشعب الأمريكي حتى وقت قريب، شعبا عاملا، ولم يكن «التفاني في العمل» سمة أصلية في الطبقة العاملة وحدها، بل كان أيضًا أحد الصفات المميزة للطبقة الحاكمة. فاستمرار المليونير في العمل إلى أن يضطره تقدم السن أو المرض إلى التقاعد، واستحواذ العمل على الجانب الأكبر من يومه، ظاهرة أمريكية نموذجية، هي في نظر الأوربي العادي، أعجب صور التطرق الأمريكي. وقد لاحظنا بما سبق أن هذا الاختلاف بين الأمريكيين والأوربيين يحدده غياب «التراث» في الولايات المتحدة، بقدر ما يعني «التراث» أيضًا مخلفات كل الأشكال الاجتماعية التي طمستها أحداث التاريخ السابق. ومن ناحية أخرى، يوجد في الولايات المتحدة «تراث» حديث للرواد، تراث شخصيات منفردة قوية، لا تعرف حدودًا للتفاني في العمل. ورجالا صارعوا قوى الطبيعة، بلا جيش من العبيد والخدم، من أجل السيطرة عليها وتسخيرها. أما في أوربا، فالرواسب السلبية، هي التي تقف في وجه الأخذ بالمبادئ الأمريكية (وهي تمثل «الأصالة» إلخ)، لأنها تشعر بغريزتها بأن أشكال الإنتاج والعمل الجديد سوف تسحقها بلا رحمة. وإذا صح أنه قد حان في أوربا وقت التدمير التام للرواسب القديمة التي لم تدفن بعد، فماذا يحدث إذن في الولايات المتحدة ذاتها؟ تدل الفجوة الأخلاقية التي تحدثنا عنها على تزايد اتساع دائرة السلبية الاجتماعية. ويبدو أن المرأة تلعب هنا دورًا مخصوصًا. فبينما يستمر رجال الصناعة في العمل، حتى وإن كانوا من أصحاب الملايين، تتحول زوجاتهم وبناتهم إلى «ثدييات مترفة». إن مسابقات الجمال، ومسابقات اختيار ممثلات للأفلام الجديدة وللمسرح.. إلخ (تذكر الثلاثين ألف فتاة إيطالية اللاتي أرسلن صورهن بلباس البحر إلى شركة فوكس في عام ١٩٢٦)، وكلها أساليب لانتقاء أجمل نساء الأرض، ليعرضن في المزاد، وتشجيع الميول الذهبية للدعارة. وتمارس تجارة الرقيق الأبيض داخل الطبقات العليا ذاتا. وتكثر النساء اللاتي لا يجدن ما يفعلنه، من السفر عبر المحيط إلى أوربا، هربا من تحريم الكحول في بلدهن، وللزواج لـ«موسم» واحد (ومما هو جدير بالذكر، أنه حرم على قباطنة السفن، لأن الكثيرين منهم يتزوجون عند مغادرتهم أوربا، ويطلقون زوجاتهم قبل أن يرسوا السفينة في الولايات المتحدة). وتنتشر الدعارة بمعناها الحقيقي، في صورة لا تكاد تخفيها الصيغ القانونية الهزيلة. وسوف تجعل هذه الظواهر المميزة للطبقات العليا ممارسة أي إكراه على الجماهير العاملة، حتى تنصاع لمتطلبات الصناعة الجديدة، أمرا أكثر صعوبة وعسرا. وهي على

أي حال تحتم انفصاما نفسيا للفئات الاجتماعية المختلفة، وتعجل بتبلورها وتضخمها، وبهذا تكشف عن كيفية تحولها إلى طبقات مغلقة مثلما في أوربا.

تيلور والنزعة الأمريكية

كتب يوجينيو جيوفانتيي في أيار ١٩٢٩ مقالا في مجلة *Pegasos* عن فريديريك تيلور يقول فيه: «لم تعد الطاقة الأدبية التي تعتمد على التجريد والتعميم، في موقع يسمح لها بفهم القوة التقنية، التي تزداد دقة وتفردا، ذلك النسيج الفريد من الإرادة الفردية والتعليم المتخصص. ولا يزال الأدب الذي يتناول قدرات الإنسان في مرحلة «بروميثوس طليقا ـ وتلك صورة سطحية للغاية. فبطل الحضارة التقنية ليس إنسانا تحرر من قيوده: إنه إنسان الصمت، ولا تمنعه قيوده من الانطلاق إلى عنان السماء. وهو ليس أحمقا أو جاهلا، ليبدد وقته عبثا، بل هو إنسان متعلّم جاد بأتم معنى الكلمة، قوي العزيمة، مفعم بالحماس[٣٩]. وبينما تصوغ الحضارة التقنية، أيا كان ما تفضله، نمط بطلها الجديد، ثاقبا مفعما بقوة العزيمة، لم ينجح أدب عبادة القدرة البشرية إلاّ في خلق إنسان خيالي لا قيمة له، إنسانا أحمقا ينشد المستحيل».

وتجدر الإشارة إلى أنه لا أحد حاول أن يطبق على النزعة الأمريكية عبارة جنتيلي الموجزة التي يتحدث فيها عن «فلسفة لا تتجسد في صياغات لفظية»، بل في الفعل الذي يثبت صحتها». هذه الحقيقة مضيئة، وذات مغزى، لأنه إذا كان لهذه العبارة أي قيمة، فذلك لأنها وجدت في المبادئ الأمريكية ما يبررها. وبالعكس، نجد في أية مناقشة للأمركة من يدعي أنها «آلية» وفجة ووحشية ـ إنها «فعل محض»، ينظر إليها كنقيض «التراث»، إلخ. ولكن لماذا لا يُتخذ هذا التراث أساسًا لفلسفة تلك الحركات التي ترى العكس، أن «الفلسفة فعل ثبتت صحته»؟ يفسر هذا التناقض أمورا كثيرة: فهو يفسر مثلا، الفرق بين الفعل الحقيقي الذي يغير الإنسان والواقع الخارجي معًا تعبيرًا أساسيًا (أي الحضارة الحقيقية) ويتمثل في الأمركة من جهة، والصراع المأساوي غير المجدي، الفعل الذي يعلن عن نفسه، ويغير الكلمات لا الأشياء، يغير الإيماءات، من دون أن يغير الإنسان من الداخل من جهة أخرى. الفعل الأول يخلق مستقبلا لصيقا بنشاطه الموضوعي، ويفضل عدم الحديث عنه، والثاني، لا

---

(٣٩) *punta viva*. تعبير غامض. ما يعني على الأرجح التركيز والحماس، وهو المعنى الأصلي لـstadium.

يخلق إلاّ نوعا أرقى من الدمى، صنعت على أساس العبارات الخطابية، تختفي بمجرد قطع الخيوط التي تحركها وتبعث فيها الحياة.

الكمية والنوعية

هاتان الكلمتان تعنيان في عالم الإنتاج «الرخيص» و«الغالي». أي إشباع الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية، أو الفشل في إشباعها، الاتجاه إلى رفع مستوى معيشتها أو خفضه. وما عدا ذلك، ليس إلاّ مسلسلا إيديولوجيا، كتب أولى حلقاته جوجليمو فيريرو. في مشروع قومي يمتلك قوة عمل كبيرة، والقليل من المواد الخام (هو افتراض مشكوك في صحته، لأنه يمكن لأي مشروع قومي أن «يخلق» خاماته الخاصة). يعني لفظ «النوعية» ببساطة أن هذا المشروع يهدف إلى استخدام قدر كبير من العمل، والقليل من المواد الخام، وأن يحسن المنتوج إلى أقصى حد. أي أنه يعني التخصص في الإنتاج لسوق السلع الكمالية. ولكن، هل هذا ممكن بالنسبة إلى بلد بأسره، مكتظ بالسكان؟ الخياران الكمي والنوعي ممكنان، حيثما تتوفر المواد الخام. إلاّ أن هذا القول، لا يصدق على ما يسمى بالبلدان الفقيرة. والإنتاج الكمي يمكن أن يكون أيضًا عالي الجودة، بمعنى أنه يمكنه أن ينافس الصناعة المتخصصة في إنتاج السلع العالية الجودة، على الأقل في القطاع غير التقليدي، الحديث النشأة، من طبقة مستهلكي السلع «المتميزة». هذه الملاحظات صحيحة، إذا سلمنا بمعيار «الجودة» المعترف به، والذي لا يعتبر مع ذلك معيارا رشيدا. والحق إن الأعمال الفنية هي وحدها التي يمكن أن توصف بـ«النوعية الرفيعة» لتفردها، ولأنها لا تتكرر. فكل ما يمكن إعادة إنتاجه ينتمي إلى مجال الكم، ويمكن إنتاجه على نطاق واسع. ويلاحظ أيضا، أنه إذا تخصصت أمة من الأمم في إنتاج السلع «العالية الجودة»، فأي صناعة تلك التي ستوفر السلع الاستهلاكية للطبقات الفقيرة؟ هل يعني هذا تشجيع نظام معين لتقسيم العمل بشكل دولي؟ أم المسألة برمتها ليست إلاّ صيغة لا تصلح إلاّ لأدباء عاجزين، وساسة ديماغوجيين يروجون لأحلام مستحيلة. النوعية صفة، أن يوصف بها البشر لا الأشياء ويمكن الارتقاء بنوعية البشر وصقلها، ليصبح الإنسان قادرا على إشباع عدد أكبر من الحاجات، وبهذا يتحرر من سطوتها. فارتفاع ثمن الخبز نتيجة للرغبة في الإبقاء على ارتباط أكبر عدد ممكن من الناس بنشاط معين، يؤدي إلى سوء التغذية. إن السياسة التي تنشد الكيف وحده، غالبا ما تحتم نقيضه: كمّ يفتقر إلى الجودة.

التيلرة ومكننة العامل

من المفترض أن التيلرة تُنتج هوة بين العمل اليدوي و«المحتوى الإنساني» للعمل. ويمكن إبداء بعض الملاحظات المفيدة حول هذا الموضوع، استنادًا إلى التاريخ السابق، لاسيما تاريخ تلك المهن، التي يغلب عليها الطابع الفكري. ونعني المهن المتصلة بنسخ النصوص لنشرها ونقلها: النسّاخون في عصر ما قبل اختراع الطباعة/ مصففوا الحروف في المطابع اليدوية، العاملون على (ماكنة اللاينوتايب ـ الطابعة)، المشتغلون بالاختزال، العاملون على الآلة الكاتبة. ولو تعمقنا بالنظر في الموضوع لاتضح لنا أن التكيف مع المكننة في هذه الحروف أصعب من غيرها. لماذا؟ لأنه يصعب على العامل كثيرًا بلوغ أعلى مستويات الكفاءة المهنية، إذا كان هذا يتطلب منه أن «ينسى»، أو ألا يفكر في المضمون الفكري للنص الذي ينسخه: حتى يمكنه ـ إذا كان نساخا أن يركز انتباهه على شكل خط كل حرف من الحروف، وأن يقسم الجمل إلى كلمات «مجردة»، ثم يقسم الكلمات إلى حروف، وأن ينتقي بسرعة قطع الرصاص، ويصففها في صناديق الحروف، أو أن يفكك ـ ليس الكلمات المفردة ـ بل مجموعات من الكلمات في سياق المقال، وأن يجمعها آليا، على هيئة رموز للاختزال، وأن يكتسب القدرة على النسخ السريع على الآلة الكاتبة...إلخ. ويمكن قياس اهتمام العامل بالمحتوى الفكري للنص الذي ينسخه بعدد الأخطاء في النسخ. إنه بعبارة أخرى، عيب مهني، وفي المقابل يتناسب مستوى كفاءته مع مدى افتقاره إلى الاهتمامّات الفكرية، أي إلى أي حد أصبح «ممكننا». فناسخ العصور الوسطى، الذي كان يهمه النص الذي ينسخه، كان يغير فيه الهجاء، والصرف وبناء الجملة، وكان يسقط منه فقرات بأكملها، لأن ثقافته الهزيلة لا تسمح بفهمها. وكان تيار الأفكار التي يثيرها شغفه بالنص يدفعه إلى استكماله بالحواشي والملاحظات. وإذا كانت لغته أو لهجته تختلف عن لغة النص أو لهجته كان يضفي عليه ظلالا بكلمات من عنده: لقد كان نساخا رديئًا، لأنه كان في الحقيقة «يعيد صياغة» النص. ويفسر بطء السرعة في الكتابة في العصور الوسطى الكثير من جوانب الضعف هذه: لقد كان هناك متسع من الوقت للتفكير والتأمل، ولهذا كانت المكننة أكثر صعوبة. كان على مصفف الحروف أن يكون أسرع كثيرًا، وأن تبقى عيناه ويداه في حركة دائمة، وهذا يجعل ميكانيكية عمله أسهل وأيسر. ولو أمعنا النظر، لوجدنا أن الجهد الذي ينبغي على هؤلاء العمال أن يبذلوه لكي يعزلوا المحتوى الفكري للنص ـ الذي غالبا ما

يكون أخاذا وساحرا (وكلما كان أقل جاذبية وسحرا كلما قل الجهد المبذول، وقلت جودة العمل) عن رموزه المكتوبة، لوجدنا أن هذا الجهد هو أعظم جهد تتطلبه مهنة من المهن. غير أن ما حدث لا يعني الموت الروحي للإنسان. فإنجاز عملية التكيف لا يعني تحنيط عقل العامل، بل تحرره الكامل. والشيء الوحيد الذي تمت مكننته تمامًا هو حركات الجسم. واختزلت الذاكرة إلى مجرد حركات بدنية، تتكرر بإيقاع بالغ السرعة و«تكمن» في المراكز العصبية، فيتحرر العقل، وينطلق إلى اهتمامّات أخرى. يمشي الإنسان دون حاجة إلى التفكير في كل الحركات اللازمة ليحرك كل أجزاء جسمه في توافق زمني كامل، بالصورة التي يتطلبها المشي. وهذا هو ما يحدث، ما سوف يحدث دائمًا في الصناعة لحركات الجسم الأساسية التي تطلبها الصنعة. والإنسان يمشي تلقائيا، ويفكر في نفس الوقت فيما يشاء. لقد أدرك رجال الصناعة الأمريكيون هذه الديالكتيك المتجذر في أساليب الصناعة الجديدة، أدركوا أن تعبير «الغوريلا المدربة» تعبير أجوف، وأن العامل يظل لـ«سوء الحظ» إنسانا، وأنه حتى أثناء العمل، يكون أكثر قدرة على التفكير، أو على الأقل تكون لديه فرصة أكبر للتفكير بعد أن تغلب على أزمة التكيف من دون أن يطرد: فالعامل لا يفكر فحسب، بل يدفعه واقع عدم رضاه عن عمله، وإدراكه أنهم يريدون تحويله إلى غوريلا مدربة، إلى تفكير أبعد ما يكون عن الاتباع والانصياع. وتثير هذه الأمور قلق رجال الصناعة، الذي يتجلى في سلسلة من الإجراءات الاحترازية والمبادرات «التربوية» التي شرحتها مؤلفات فورد وأعمال فيليب شرحا جيدا[٤٠].

الأجور المرتفعة

بيّن أنّ ما يسمى بالأجور المرتفعة هو شكل مؤقت من الأجور. فلا يمكن أن يحدث التكيف مع أساليب الإنتاج والعمل الجديد بالقهر الاجتماعي وحده. هذه «الفكرة المتحيزة» الشائعة في أوربا، والأكثر شيوعا في اليابان، لا بد أن تكون لها نتائج خطيرة في الأجل القريب، بالنسبة إلى صحة العمال، بدنيا ونفسيا. فضلاً عن

(٤٠) هنري فورد (مع صموئيل كروثر)، حياتي والعمل، جاردن سيتي، لندن، ١٩٢٢: واليوم والغد، جاردن سيتي. أندريه فيليب، المسألة العمّاليّة، م.م.
تعني «المبادرات التعليمية» المشار إليها هنا، مؤسسات مشابهة لمدرسة هنري فورد، التي تم إنشاها لتوفير المزيد من التعليم للعمال.

أنها نابعة من البطالة المتفشية التي كانت إحدى سمات فترة ما بعد الحرب. ولو أن الوضع كان «طبيعيا» لاحتاج جهاز القهر لما هو أكثر من مجرد رفع الأجور لتحقيق النتيجة المطلوبة. فلا بد من الجمع ببراعة بين الإكراه، والإقناع والقبول. ويمكن تحقيق هذه النتيجة، بالصورة التي تلائم المجتمع المدني، بدفع مقابل أعلى، يتيح مستوى المعيشة اللازم للمحافظة على قوة العمل التي أنهكها الشكل الجديد للكدح، وتجديدها. ولكن ما أن تعمم أساليب العمل والإنتاج الجديد وتنتشر، ويصبح نمط العامل الجديد النمط العام، ويتحقق المزيد من تحسين جهاز الإنتاج المادي، حتى يتعين الحد تلقائيا من الإفراط في «إحلال العمالة»، نتيجة لانتشار البطالة، وتختفي ظاهرة الأجور المرتفعة. والواقع أن الصناعة الأمريكية ذات الأجور المرتفعة، لا تزال تستغل احتكارها الناشئ عن مبادرتها لاستخدامها الأساليب الجديدة. فالأجور الاحتكارية تقابلها أرباح احتكارية. غير أن هذا الاحتكار سيكون في البداية محدودًا بالضرورة، ثم يتحطم نتيجة لانتشار الأساليب الجديدة في الولايات المتحدة وفي خارجها معًا (قارن ظاهرة رخص السلع اليابانية) وسوف تختفي الأجور المرتفعة ومعها الأرباح الهائلة. وترتبط الأجور المرتفعة بالضرورة ـ كما هو معروف ـ بوجود أرستقراطية عمالية، فهي لا تمنح لكل العمال الأمريكيين.

تعتبر إيديولوجية الأجور المرتفعة الفوردية ظاهرة نابعة من حاجة موضوعية للصناعة الحديثة، وقد بلغت مرحلة جديدة من مراحل تطورها. وهي ليست ظاهرة أساسية، غير أن هذا لا يمنع من دراسة أهميتها، وانعكاساتها كإيديولوجيا. ولكن، ما المقصود بـ«الأجور المرتفعة»؟ هل تعتبر الأجور التي يدفعها فورد مرتفعة كثمن لقوة العمل التي ينفقها عمال فورد في الإنتاج، باستخدام تلك الأساليب في العمل؟ يبدو أنه لم تجر دراسة منهجية لهذا الموضوع، وهذا وحده كاف لتقديم إجابة حاسمة. إنه بحث صعب، إلاّ أن أسباب صعوبته تحمل في ذاتها إجابة غير مباشرة عن السؤال. وترجع صعوبة الإجابة إلى أن قوة العمل الماهرة لدى فورد غير مستقرة للغاية. ومن ثم لا يمكن تحديد متوسط الأجر «المعقول»، حتى يمكن مقارنته بمتوسط الأجر في الصناعات الأخرى. ولكن ما السبب في عدم استقرارها؟ ما الذي يجعل العامل يقبل أجرا أقل من الأجر الذي يدفعه فورد؟ ألا يعني هذا أن ما يسمى «أجورا مرتفعة» أقل قدرة على تجديد قوة العمل المبذول من الأجور الأقل التي تدفعها الشركات الأخرى؟ إن عدم استقرار قوة العمل يثبت ـ فيما يتعلق بفورد ـ أنه ليس للظروف العادية لتنافس العمال على الوظائف (فروق التأجير) سوى فاعلية محدودة. فليس لتباين متوسط الأجور، ولا لضغط جيش العاطلين الاحتياطي أية فاعلية. وهذا يعني

أنه ينبغي البحث عن عامل جديد عند معالجتنا لظاهرة فورد. هذا العامل الجديد سيكون سبب كل من ارتفاع الأجور، والظواهر الأخرى التي أشرنا إليها (عدم الاستقرار، وغيره..). ينبغي البحث عن العامل الجديد في هذه الحقيقة وحدها: أن صناعة فورد، تتطلب تمييزًا في المعاملة، تتطلب في عمالها تأهيلا من نوع جديد لا تتطلبه الصناعات الأخرى حتى الآن، وشكلا من استهلاك قوة العمل، ومقدارا من الطاقة المستهلكة في متوسط ساعات العمل، وهي واحدة من حيث العدد، ولكنها أكثر إنهاكا وأشد إرهاقا للعامل منها في أي مكان آخر، ولا تكفي الأجور المدفوعة في ظل ظروف المجتمع المعطاة لمكافأتها وتعويضها.

أما وقد تحددت الأسباب، فإن السؤال يطرح حول ما إذا كان نمط الصناعة وتنظيم العمل والإنتاج الفوردي نمطا رشيدا، فإذا كان كذلك، هل يمكن تعميمه، أو يجب تعميمه، أم أننا أمام ظاهرة خبيثة يجب محاربتها من خلال العمل النقابي والتشريعي. وبعبارة أخرى، هل يمكن أن يؤدي الضغط المادي والأدبي للمجتمع والدولة إلى تحول العمال ككل، نفسيا وجسمانيا، فيصبح النمط العادي للعامل الذي يعمل لدى فورد، النمط العام للعامل العادي؟ أم أن هذا مستحيل، لأنه سوف يؤدي إلى انحطاط القوى البدنية، وتدهور النوع البشري، وبالتالي تدمير قوة العمل؟ وقد يكون الرد، أن طريقة فورد عقلانية، وهذا يعني أنه يجب تعميمها. إلاّ أن هذا يحتاج إلى عملية طويلة الأمد، لا بد أن يحدث خلالها تغيير في الظروف الاجتماعية، وفي طريقة الحياة، وفي عادات الأفراد. وهذا لن يأتي بالإكراه وحده. فلابد من المزج بين الإكراه (الانضباط الذاتي) والإغراء. ويجب أن يكون الإغراء في صورة أجور مرتفعة تتيح مستوى أفضل للحياة، أو بعبارة أدق تتيح مستوى معيشة يتناسب مع أساليب الإنتاج والعمل الجديدة، التي تتطلب استهلاك قدر معين من الطاقة العضلية والعصبية.

لقد حدث ولا يزال يحدث في بعض فروع الصناعة، وفي بعض المؤسسات الصناعية التي لم «تتحول إلى فوردية»، ظواهر مماثلة لتلك التي ولدتها الفوردية على نطاق واسع، وإن كان بدرجة أقل، ومع ذلك، لها أهميتها. لم يكن من السهل تكوين قوة عمل ماهرة ومترابطة ترابطًا عضويًا جيدًا في المصنع، أو إنشاء فريق من العمال المتخصصين. وما أن تتكون قوة العمل أو الفريق حتى تتمتع كل العناصر المكونة لها أو بعضها بأجور احتكارية، بل ولا تتعرض للفصل في حالة التوقف المؤقت للإنتاج. فتسريح العناصر المكونة لهذا الكل العضوي، الذي بني بمشقة لن يكون اقتصاديا، لأن إعادة تجميعها تكاد تكون مستحيلة. كما أن إعادة بنائها بالاعتماد

على عناصر جديدة يتم اختيارها عشوائيًا، تتطلب جهدًا كبيرًا ونفقات باهظة. وهذا يمثل قيدًا على قانون المنافسة التي يحتمها وجود جيش العمل الاحتياطي والبطالة. وكان هذا القيد دائمًا السبب في نشأة أرستقراطية عمالية متميزة. وطالما أنه لا يوجد ولن يوجد قانون للتماثل الكامل لنظم وأساليب الإنتاج والعمل، يصلح لكل الشركات العاملة في فرع معين من فروع الصناعة، فإن أية شركة تعد من هذه الناحية «فريدة» إلى حد ما، وسوف تكون قوة العمل بالمواصفات التي تناسب احتياجاتها الخاصة. تكتسب «أسرار الصنعة» الصغيرة التي تستخدمها قوة العمل، والتي تبدو تافهة، أهمية اقتصادية كبيرة إذا تواتر استخدامها. ومثال ذلك، ما نلاحظه في تنظيم العمل على أرصفة الموانئ، لاسيما تلك التي يختل فيها التوازن بين شحن وتفريغ البضائع، أو حيث تناوب مواسم تكدس البضائع، أو حيث تناوب مواسم تكدس البضائع والمواسم الميتة. فلا بد أن تتوفر دائمًا قوة العمل الماهرة (التي لا تتغيب عن مكان العمل) لمواجهة الحد الأدنى من العمل الموسمي، أو أي عمل آخر. وهذا يؤدي إلى نشأة نوع من الورشة المغلقة، يتمتع العاملون فيها بأجور مرتفعة، وبامتيازات أخرى، في مقابل كتلة هائلة من العمال «العرضيين». وهذا ما يحدث أيضًا في الزراعة، في العلاقة بين الفلاحين المستأجرين وعمال الزراعة[٤١]، ما يحدث في كثير من الصناعات التي فيها مواسم «ميتة»، إما لأسباب لصيقة بالصناعة ذاتها (كصناعة الملابس)، أو لعدم كفاءة تنظيم تجارة الجملة، التي تتبع في مشترياتها نمطا خاصة لا يساير النمط الزمني للإنتاج.

الأسهم والسندات الحكومية

ما هو التغيير الجذري الذي سوف يحدث في مجال المدخرات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للكساد الاقتصادي الحالي، إذا استمر لبعض الوقت، وهو على ما يبدو أمر محتمل؟ يمكن ملاحظة أن الانهيار المفاجئ في بورصة الأوراق المالية، قد أحدث نقلة هائلة في الثورة، وولد ظاهرة تجريد جماهير واسعة من السكان من مدخراتها «دفعةً»، وفي كل مكان تقريبًا، وفي أمريكا أكثر من أي بلد آخر. وهكذا انطلق المسار الخبيث الذي ولده التضخم في عدد من البلدان في أعقاب الحرب

(٤١) «braccianti»: عمال زراعيون بلا أراضي، ليس لديهم أجور ثابتة بل يتم توظيفهم باليوم وفقا للعمل الذي ينجزونه. كانت مشاكل تنظيم حركة واحدة «للعمال braccianti» والمزارعين المستأجرين الصغار، مع مصالح متضاربة مباشرة، حادة بشكل خاص في رومانيا ووادي بو. انظر كذلك ص١٧١.

مباشرة، وأخذ يفعل فعلها في بلدان لم تعرف التضخم في الحقبة السابقة. وبدا النظام الذي توسعت الحكومة الإيطالية في تطبيعه في السنوات القليلة الماضية (وهو امتداد لتراث قائم وإن كان على نطاق واسع) أكثر النظم حيوية وعقلانية، على الأقل في نظر بعض البلدان. ولكن ماهي النتائج المحتملة لتطبيقه؟

الفرق بين الأسهم العادية، والأسهم (الممتازة)، وبين هذه الأخيرة والسندات، والفرق بين الأسهم والسندات المتداولة في البورصة، والسندات الحكومية.

يحاول بعض المدخرين أن يتخلصوا من الأسهم على اختلاف أنواعها، وهي التي انخفضت قيمتها بدرجة لم يسبق لها مثيل. وهم يفضلون السندات على الأسهم، وإن كانوا يفضلون السندات الحكومية على أي شكل آخر من أشكال الاستثمار. ويمكن القول، إن معظم المدخرين يريدون قطع أية صلة مباشرة لهم بالرأسمالية الخاصة ككل. إنهم يريدون أن يشاركوا في النشاط الاقتصادي من خلال الدولة، التي يمكن أن تضمن لهم عائدًا متواضعًا للاستثمار، ولكنه عائد أكيد. وهكذا، تجد الدولة نفسها مكلفة بالقيام بوظيفة أساسية في النظام الرأسمالي سواء بصفتها شركة (حافظة الأوراق المالية المملوكة للدولة) تجمع المدخرات لتضعها تحت تصرف الصناعة والنشاط الخاص، أو بما هي وسيط ومستثمر لاستثمارات طويلة الأجل (إنشاء بيوت الرهن المتنوعة في إيطاليا، وإعادة بناء الصناعة، إلخ. تغيير طبيعة البنك التجاري[٤٢]، ودعم بنوك الادخار، وخلق أنواع جديدة من صناديق التوفير...إلخ). ولكن هل يمكن للدولة إذا ما تولت هذه الوظيفة التي أملتها الضرورة الاقتصادية، أن تكف عن الاهتمام بتنظيم الإنتاج والتبادل؟ هل ستتركها للمنافسة والمبادرة الخاصة كما كانت تفعل من قبل؟ إذا قدر لهذا أن يحدث، فإن أزمة الثقة التي ألمت بالصناعة الخاصة والتجارة سوف تجتاح الدولة أيضا. إن نشأة وضع تضطر فيه الدولة إلى تخفيض قيمة سنداتها إما عن طريق التضخم، أو عن طريق آخر بنفس الطريقة التي خفضت بها قيمة الأسهم الخاصة، سيكون كارثة على النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي ككل. هكذا تجد الدولة نفسها منقادة بحكم الضرورة إلى التدخل، للتأكد من سلامة

(٤٢) بيوت الرهن العقاري. كان أهمها Istituto Mobiliare Italiano، الذي تم تشكيله في نوفمبر عام ١٩٣٥، خلال فترة الكساد الكبير، والتي صدرت سندات حكومية مضمونة وقدمت قروضا استثمارية للمؤسسات التجارية والصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحصل تحويل البنك التجاري في نفس الوقت، وتلقي البنك لمساعدة الحكومة عندما كان في خطر الانهيار. في هذا المقطع جميع هذه الكلمات "holding", "deficit" and "dumping" موجودة باللغة الإنكليزية في النص.

إدارة الاستثمارات التي نفذتها بوسائلها الخاصة. على الأقل، هذا يفسر أحد الجوانب النظرية في المناقشة الدائرة حول النظام الاندماجي ولكن الرقابة في ذاتها لا تكفي. فالمسألة ليست مجرد الحفاظ على الجهاز الإنتاجي كما هو في لحظة معينة، بل إعادة تنظيمه لتنميته ليواكب الزيادة في السكان، وفي الحاجات الاجتماعية.

يتم التأكيد على هذه العوامل باعتبارها أهم العوامل العضوية والجوهرية. إلاّ أن هناك أيضًا عوامل أخرى، تؤدي إلى تدخل الدولة، أو تقدم المبرر النظري لهذا التدخل ـ الحماية الجمركية المتزايدة، والميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والجوائز التي تمنح لتشجيع الاستثمار، والإغراق، وإنقاذ المشروعات الكبيرة المهددة بالإفلاس. وبعبارة أخرى، «تأميم الخسائر والعجز المالي للمشروعات الصناعية»، إلخ.

وحينما تنوي الدولة فرض توجه اقتصادي من شأنه أن يكفّ عن «وظيفة» خلق المدخرات في صفوف طبقة طفيلية، بل يصبح «وظيفة» الجهاز الإنتاجي ذاته، فسوف يكون هذا التطور الافتراضي تطورا تقدميا. ويمكن أن يصبح جزءًا من مخطط واسع للترشيد الشامل. إلاّ أن هذا يقتضي تشجيع إجراء إصلاح زراعي وإصلاح صناعي في نفس الوقت (إصلاح زراعي يعني إلغاء الدخل الناشئ عن ملكية الأرض الذي تحصل عليه طبقة لا تعمل، ليدخل الجهاز الإنتاجي في صورة مدخرات جماعية، تخصص لإعادة بنائه والارتقاء به). وبهذا يمكن إخضاع كل المداخيل للاحتياجات التقنية ـ الصناعية العلمية، فلا تعود هذه المداخيل مجرد نتيجة قانونية لحقوق الملكية.

إن هذه المجموعة من المطالب التي لا يعترف بها عادة، هي أصل التبرير التاريخي لما يسمى بالاتجاهات الاندماجية، التي تتجلى عادة في تمجيد الدولة عامة، باعتبارها شيئًا مطلقا، وفي عدم الثقة بالنفس، وكراهية الأشكال التقليدية للرأسمالية. ونتيجة لهذه الظواهر، يبدو نظريا، أن الناس العاديين والمثقفين هم القاعدة الاجتماعية ـ السياسية للدولة، في حين أن بنيتها هي في الواقع بنية بلوتوقراطية، ولا يمكنها أن تفصل صلاتها برأس المال النقدي. فضلاً عن أن الدولة ذاتها قد أصبحت أكبر جهاز بلوتوقراطي، الجهاز القابض لمعظم مدخرات صغار الرأسماليين (ويمكننا أن نذكر دولة باراغواي اليسوعية كنموذج مفيد، لعدد من الاتجاهات المعاصرة). وأن يُقال إن الدولة تعتمد في وجودها على البلوتوقراطية وعلى «الناس البسطاء» معًا ليس قولاً متناقضا من جميع الجوانب. وهذا ما يثبته مثال

فرنسا، حيث لا يمكن تفسير سيطرة رأس المال النقدي من دون القاعدة السياسية لديمقراطية البرجوازية الصغيرة، والفلاحين الريعيين. ومع ذلك لا تزال فرنسا، لأسباب معقدة، تتمتع إلى حد ما بتركيب اجتماعي سليم، حيث توجد قاعدة عريضة من الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. ومن ناحية أخرى، توجد بلدان لا صلة للمدخرين فيها بعالم الإنتاج والعمل. والتكلفة الاجتماعية للادخار فيها باهظة، تتمثل في مستوى بالغ الانخفاض لمعيشة عمال الصناعة وعمال الزراعة بصفة خاصة. وإن كان من شأن الهيكل الجديد للائتمان أن يرسخ هذا الوضع، فسيكون هذا في الحقيقة عودة إلى الأسوأ. وحينما المدخرات الطفيلية في مأمن من مخاطر السوق العادية بفضل الضمانات التي تقدمها الدولة، فسوف يتم دعم الملكية الطفيلية للأرض عندئذ، ومن ناحية أخرى، سوف تفرض سندات الشركات الصناعية ذات الأرباح المحددة عبئًا لا يحتمل على العمال.

الحضارة الأمريكية والحضارة الأوربية

أعلن لويجي بيرانديللو في حديث أجراه معه كورادو الفارو في مجلة إيطاليا الأدبية (L'Italia Letteraria في ١٤ أبريل عام ١٩٢٩): «إن الأمركة تجتاحنا. وأعتقد أن منارة جديدة للحضارة قد أضيئت هناك»، «إن الأموال المتداولة في العالم كله أموال أمريكية (؟!). ووراء الأموال تجري طريقة الحياة والثقافة». (هذا لا يصدُق فقط على حثالة المجتمع. هذه الحثالة الكوسموبوليتية هي ما ظن بيرانديللو وكثيرون غيره، أنها العالم كلّه) «هل لأمريكا ثقافة؟» و«الأدق أن يقال: هل لها ثقافة واحدة ومركزية، وبعبارة أخرى، هل أمريكا أمة على النمط الفرنسي، أو الألماني، أو الانكليزي؟» «لديها كتب وعادات (؟) وعاداتها هي أدبها الجديد الذي طرق الأبواب التي أحكم إغلاقها وشُددت الحراسة عليها. إنك في برلين لا تشعر بوجود هوة بين أوربا القديمة وأوربا الجديدة، لأن بنية المدينة ذاتها لا تبدي أية مقاومة». (واليوم لم يعد في وسع بيرانديللو أن يقول نفس الشيء. ولذا يجب أن تدرك أنه يقصد برلين النوادي الليلية). في باريس، حيث يوجد صرح تاريخي وفني، حيث الشواهد تؤكد على وجود حضارة قومية، تبدو أساليب الحياة الأمريكية نشازا. إنها أشبه بالمكياج على وجه عجوز شمطاء من «**سيدات الصالونات**».

ليست القضية، وجود أو عدم وجود حضارة جديدة، أو ثقافة جديدة في أمريكا، ولو كـ«منارة»، أو ما إذا كانت هذه الحضارة تغزو أوربا، أو أنها قد غزتها بالفعل. لو

أن القضية طرحت على هذا النحو لكان الرد بسيطا: لا توجد حضارة أمريكية، وأن كل ما يفعلونه هو اجترار الثقافة الأوربية. وإنما القضية هي ما إذا كانت أمريكا، بما لإنتاجها من ثقل اقتصادي رهيب (أي بطريقة غير مباشرة) قادرة على إجبار أوربا، أو أنها تجبرها فعلاً على قلب قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية العتيقة رأسا على عقب. هذا ما سوف يحدث على أي حال، وإن يكن بشكل بطيء. وهو ما يصور على أنه انعكاس للقوة العظمى الأمريكية. أي أن السؤال هو: هل نمر بمرحلة تحول في الأسس المادية للحضارة الأوربية، سوف يفضي في الأمد الطويل (وهو ليس طويلا إلى هذا الحد، فكل شيء يحدث في العصر الراهن بأسرع مما كان في العصور السابقة) إلى الإطاحة بأشكال الحضارة القائمة، وضرورة ميلاد حضارة جديدة؟

لا تزال عناصر «الثقافة الجديدة» و«طريقة الحياة» الجديدة، التي تنتشر هنا وهناك تحت لافتة أمريكية، مجرد محاولات تتلمس طريقها. وهي لا تنبع من «نظام جديد» قائم على أساس جديد، لأن هذا الأساس لم يتشكل بعد، وإنما ترجع إلى المبادرة إلى التقليد الأعمى الذي تمارسه العناصر التي بدأت تشعر بأنها قد أزيحت من مواقعها الاجتماعية نتيجة لعملية تشكل الأساس الجديد (التي لا تزال مدمرة). إن ما يسمى «الأمركة»، هو إلى حد كبير صادر عن الطبقات القديمة التي سيسحقها أي نظام جديد محتمل، والتي أضحت فريسة للذعر الاجتماعي، والانحلال واليأس. إن هذا النقد هو محاولة لاشعورية للمقاومة من جانب أولئك العاجزين عن إعادة البناء، الذي يؤكدون على الجوانب السلبية للثورة. ولا ينتظر من الفئات الاجتماعية التي «أدانها» النظام الجديد القيام بإعادة البناء، بل من تلك التي فرضت عليها المعاناة من أجل خلق الأسس المادية للنظام الجديد. وهؤلاء هم الذين «يجب» عليهم أن يكشفوا بأنفسهم نظاما أصيلا للحياة، لا نظاما مؤمركا. وأن يحولوا ما يعتبر اليوم «ضرورة» إلى «حرية».

المعيار إذًا هو أن كلا من رد الفعل الثقافي والأخلاقي المضاد لأساليب الإنتاج الجديدة، والإشادة الفارغة بالنزعة الأمريكية قد جاءا من بقايا الطبقات القديمة المتداعية، لا من الفئات التي يرتبط مصيرها بتحقيق المزيد من التطوير للأسلوب الجديد. ولهذا المعيار أهمية كبيرة، إنه يفسر لنا لماذا لا تريد بعض العناصر التي تحتل مواقع المسؤولية في ساحة السياسة الحديثة، والتي تراهن على تنظيم الفئات الوسطى من السكان ككل، اتخاذ موقف، بل وتبقي «نظريا» على الحياد، وتحل المشاكل العملية بالأساليب التجريبية والانتهازية التقليدية. (قارن مختلف التفسيرات

التي قدمها يوجو سبيريتو لـ«نزعة الترييف»، والذي كان يريد أن «يتمدن» الريف، وتفسيرات غيره من الكتاب، وكل منهم يغني على ليلاه).

في حالة النزعة الأمريكية، إنها لا تُفهم على أنها شكل من أشكال حياة المقاهي فقط، بل باعتبارها إيديولوجيا من نوع إيديولوجيا نوادي الروتاري ـ نحن أمام نوع جديد من الحضارة. وهذا ما يثبته واقع عدم حدوث أي تغيير في العلاقات بين الفئات الاجتماعية الأساسية. ما نعالجه هو الانتشار العضوي للحضارة الأوربية التي تزداد قوة. كل ما هناك أنها ارتدت ثوبًا جديدًا يناسب المناخ الأمريكي. إن ملاحظة بيرانديللو حول المعارضة التي واجهتها النزعة الأمريكية في باريس والترحيب الفوردي الذي يفترض أنه حظي به في برلين، يثبت أن اختلافها عن «النزعة الأوربية» ليس اختلافا في الطبيعة بل في الدرجة. في برلين دمرت الحرب والتضخم الطبقات الوسطى، وكانت صناعتها تتميز بخصائص تختلف تمامًا عن خصائص الصناعة الباريسية. ولم تعاني الطبقات الوسطى الفرنسية من الأزمات التي تحدث من وقت لآخر، كالتضخم في ألمانيا، ولم تعاني من أزمة عام ١٩٢٩ العضوية مثلما عانت الطبقة الوسطى في ألمانيا. لهذا بدت النزعة الأمريكية الباريسية كنوع من المكياج، كموضة أجنبية سطحية.

III

فلسفة البراكسيس

١
دراسة الفلسفة

مقدمة

يتكون هذا القسم من دفاتر غرامشي الفلسفية من جزئين. الجزء الأول: **بعض المفاهيم المرجعية الأساسية**، ويبدأ باقتراح شروط المنهج التأريخي الماركسي للنشاط الفلسفي، واعتباره تفكيرًا نقديًا منظمًا في أشكال الفكر القائمة وعلاقاتها بالعالم الواقعي الذي أنتجها. والفرضية التي تكمن وراء هذا المنهج هي أن الفلسفة ليست فقط المعرفة المجردة لفئة قليلة من المثقفين المحترفين، بل ينبغي النظر إليها أيضًا باعتبارها نشاطًا اجتماعيًا محددًا، يشارك فيه كل الناس بشكل ضمني. إذا كان هذا هو المنطلق الذي ينطلق منه الفيلسوف الماركسي لتحديد نقده الخاص للفلسفة، فينبغي النظر إلى الفلسفة الماركسية ذاتها باعتبارها نشاطًا اجتماعيًا، لا ينطوي فقط على نشر الأفكار من الأعلى بل وتوسيع النشاط الفكري النقدي المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالممارسة السياسية للحركة، ليشمل قطاعات من السكان تزداد اتساعًا. بهذه الطريقة تصحح الأفكار، وتصبح أكثر ملاءمة للوضع، بل وتتحول إلى «قوة مادية» كما يقول ماركس الذي كثيرًا ما اقتبسه غرامشي.

والجزء الثاني هو **قضايا الفلسفة والتاريخ**، ويتكون من عدد من الملاحظات من **دفاتر السجن**، تتناول تطبيق نظرية غرامشي في الفلسفة، باعتبارها «نشاطا نقديًا عمليًا»، على القضايا التي تطرحها فلسفة العصر الذي كان يكتب فيه غرامشي. والإشكالية التي ينقدها غرامشي هي بالدرجة الأولى إشكالية مثالية: ويبدو للوهلة الأولى أن كل ما فعله هو اختيار هذه الإشكالية وتغيير أو قلب مصطلحاتها بما يتفق مع الماركسية. ولو كان هذا صحيحًا، لكانت هناك وجهة نظر قائلة إن فلسفة غرامشي فشلت في الهروب من القالب المثالي الذي صاغته فلسفة عصره. ويعزز هذا

الانطباع، الطابع التجزيئي والإيجاز الذي اتسمت به العديد من ملاحظاته، والتي غالبًا ما أخفقت في الكشف عن الصلة الحقيقية بين الموضوع الذي يعالجه «وفلسفة البراكسيس». إلاّ أن نهج غرامشي في الحقيقة أكثر راديكالية مما يبدو. فهو لا يتلاعب بشكل تجريدي بالأفكار التي ينتقدها، بل يضعها دائمًا في منظور تاريخي في صيغة صريحة أو ضمنية. ومن الأمور الجوهرية في نهج غرامشي هي الفكرة التي تقول إنه لا يكفي لتحقيق الثورة الفكرية مواجهة فلسفة لفلسفة أخرى. إذ ليست الأفكار وحدها ما تحتاج إلى مواجهة، بل ينبغي مواجهة القوى الاجتماعية التي تقف وراءها، والتي أصبحت جزءًا مما يسميه غرامشي «الحس العام». ويستخدم غرامشي هذا المصطلح ليعني الطريقة الغير نقدية واللاواعية إلى حد كبير في إدراك وفهم العالم، والتي أصبحت «عامة» في عصر معين. (ويستخدم في مقابلها تعبير «الحس السليم المشترك» ليقصد الموقف العملي وهو ليس بالضرورة موقفًا عقلانيًا أو عمليًا، وهو ما يسمى عادة في اللغة الانكليزية الحس العام). إن نقد «الحس العام» و«فلسفة الفلاسفة» هما إذن وجهان متكاملان لنضال إيديولوجي واحد. ويجب خوض هذا النضال، مثلما خاضه غرامشي بأقصى قوة، لكن حله النهائي يكمن في مجال آخر، على أرضية أخرى، هي أرضية «ثورة البراكسيس»، وهذا ما يقرر وحده أشكال التفكير الملائمة للعصر الجديد.

بعض المفاهيم المرجعية الأساسية

من الضروري القضاء على التحيز الشائع والقائل إن الفلسفة شيء غريب وصعب، لمجرد أنها النشاط الفكري المميز لفئة معينة من المتخصصين والفلاسفة المحترفين والمنهجيين. ويجب إثبات أن كل الناس «فلاسفة»، من خلال تحديد حدود وخصائص «الفلسفة العفوية» لأي إنسان. وتكون هذه الفلسفة متضمنة في: ١ ـ اللغة ذاتها، وهي مجموعة من الأفكار والمفاهيم، وليست مجرد كلمات بلا مضمون من الناحية النحوية؛ ٢ ـ «الحس العام» و«الحس السليم»[١]؛ ٣ ـ الدين الشعبي ومن ثم فهي متضمنة أيضًا في منظومة المعتقدات والخرافات والآراء. وكيفية النظر إلى الأمور، وطرائق السلوك التي تندرج بشكل جماعي تحت مسمى «الفولكلور».

بعد أن تم إثبات أن كل إنسان فيلسوف، وإن كان بطريقته الخاصة، ومن دون أن

---

(١) المعنى الذي يُعطيه غرامشي لهاتين المفردتين يجد شرحه في الفقرة الموالية. وبشكل عام، «الحس المشترك» يعني مجموعة الإقرارات والمعتقدات المشتركة بعامة بين أفراد المجتمع، بينما «الحس السليم» يعني الحس المشترك العملي الأمبيريقي بالمعنى الانغليزي للكلمة. انظر كذلك مقدمة القسم.

يشعر، طالما أن النشاط الفكري حتى في أبسط صورة، في «اللغة»، يتضمن رؤية خاصة للعالم، يمكن الانتقال إلى المستوى الثاني، وهو ما يتعلق بالوعي والنقد. أي يمكن الشروع في التساؤل: هل الأفضل أن «نفكر»، من دون أن نمتلك وعيًا نقديًا، أي أن نفكر بطريقة مفككة واعتباطية؟ وبعبارة أخرى، هل من الأفضل المشاركة في رؤية للعالم فرضتها علينا آلية البيئة الخارجية، أي إحدى الفئات الاجتماعية الكثيرة التي ينخرط فيها أي إنسان تلقائيًا منذ دخوله إلى عالم الوعي (وهذه قد تكون قريته أو مقاطعته، وقد ترجع أصولها إلى أبرشيته وإلى النشاط الفكري للقس المحلي أو البطريرك الكبير في السن، أو العجوز الضامرة التي ورثت عن الساحرات معارفهن التقليدية، أم أن الأفضل أن يصوغ الإنسان رؤيته الخاصة للعالم صياغة واعية نقدية، فيعمل عقله في اختيار مجال نشاطه، ويشارك إيجابيًا في صنع تاريخ العالم، ويكون لنفسه المرشد والموجه، فلا يقبل على نحو سلبي، أن تصوغ العوامل الخارجية شخصية المرء؟

الملاحظة الأولى: ينتمي المرء دائمًا إلى جماعة معينة بحكم رؤيته للعالم، هي رؤية كل العناصر التي تشاركه ذات الطريقة في التفكير والسلوك. جميعنا ملتزمون بصورة أو بأخرى، إننا دائمًا نمثل ذلك الإنسان الجماهيري أو الإنسان الجمعي. ويكون السؤال هو: إلى أي نمط تاريخي من المطابقة، أو الإنسانية بمعناها الشامل ينتمي المرء؟ عندما تكون رؤية المرء غير نقدية وغير متسقة، بل ومفككة، فإنه ينتمي في آن واحد إلى أكثر من جماعة بشرية جماهيرية. وتكون الشخصية غريبة التركيب: فهي تحتوي عناصر من العصر الحجري ومبادئ علم أكثر تقدمًا وتحيزات تنتمي إلى كل أطوار التاريخ السابقة على المستوى المحلي، والحدس بفلسفة مستقبلية سوف تكون فلسفة جنس بشري موحد على مستوى العالم كله. إن نقد المرء الخاص لتصوّره للعالم، يعني إذن، أنه يجعله موحدًا متسقًا، ويرتقي به إلى المستوى الذي بلغه الفكر الأكثر تقدمًا في العالم. ويعني أيضًا، نقد كل الفلسفة السابقة، وذلك بقدر ما خلفته من رواسب متراكمة في الفلسفة الشعبية. وتكون نقطة البداية في هذا العمل النقدي هي أن يعي المرء حقيقته و«يعرف نفسه»[٢] باعتبارها نتاجًا لعملية تاريخية رسبت فيه آثارًا لا حصر لها.

الملاحظة الثانية: هي أنه لا يمكن فصل الفلسفة عن تاريخ الفلسفة، ولا فصل

---

(٢) «اعرف نفسك»، وهي عبارة كانت منقوشة فوق بوابة المعبد في دلفي، وأصبحت مبدأ الفلسفة السقراطية.

الثقافة عن تاريخ الثقافة. فلا يمكن للمرء أن يكون فيلسوفًا بالمعنى الذي أعنيه هنا، أي أن تكون له رؤية نقدية متسقة للعالم، من دون الوعي بتاريخيتها، وبمرحلة التطور التي تمثلها بتناقضها من الرؤى الأخرى أو مع بعض عناصرها. ورؤية المرء للعالم هي انعكاس لمشاكل معينة يطرحها الواقع، وهي مشاكل خاصة جدًا و«متفردة»، من حيث دلالتها المباشرة. كيف يمكن التفكير في الحاضر، وهو حاضر متميز بطريقة تفكير أنشئت لماض بعيد تم تجاوزه؟ من يفكر بهذه الطريقة إنسان متحجر قديم، لا ينتمي إلى العصر الحديث وأقل ما يوصف به أنه خليط غريب. هذا هو في الحقيقة، حال الفئات الاجتماعية التي تجسد الحداثة في أرقى صورها من ناحية والتخلف من ناحية أخرى، بصرف النظر عن موقعها الاجتماعي. ولهذا فهي عاجزة عن تحقيق استقلاليتها التاريخية الكاملة.

الملاحظة الثالثة: لو صح القول إن كل لغة تتضمن العناصر اللازمة لوضع تصور للعالم وللثقافة، لكان صحيحًا أيضًا أنه بالإمكان تقدير درجة تعقد رؤية أي شخص للعالم من واقع لغته. فالشخص الذي لا يتحدث إلاّ باللهجة المحلية، أو لا يفهم اللغة الفصحى فهمًا كاملاً، يكون حدسه للعالم قاصرًا بالضرورة، ومحليًا ومتحجرًا وقديمًا، فيما يتعلق بتيارات الفكر الكبرى السائدة في التاريخ العالمي. وسوف تكون مصالحه ضيقة وطائفية نوعًا ما واقتصادوية[٣] وليست مصالح عامة. وإذا لم يكن بمقدور المرء تعلم عدد من اللغات الأجنبية ليكون على تواصل مع الثقافات الأخرى، فلا بد أن يعرف على الأقل لغته القومية معرفة صحيحة. والثقافة العظيمة يمكن أن تترجم إلى لغة ثقافة أخرى عظيمة، أي إلى لغة قومية عظيمة بكل تراثها التاريخي وتعقدها، ويمكن أن تترجم أية ثقافة أخرى عظيمة، وأن تصبح أداة عالمية للتعبير وهو ما لا يمكن للغة المحلية أن تقوم به.

الملاحظة الرابعة: إن خلق ثقافة جديدة لا يعني فقط أن يكون لدينا اكتشافاتنا الخاصة «الأصيلة»، وإنما يعني وبالتحديد نشر الحقائق المكتشفة في صورة نقدية، أي جعلها «ملكًا للمجتمع كله»، بل أساسًا للعمل الحيوي[٤]، أن تصبح عنصر تنسيق ونظامًا ثقافيًا وأخلاقيًا.

(٣) انظر الهامش حول معجمية غرامشي، صص ١٢ ـ ١٣.

(٤) مفهوم «الفعل الحيوي» مأخوذ هنا عن برغسون، الذي تسربت بعض أفكاره إلى غرامشي عن طريق سوريل، وحصنته هذه الأفكار نفسيًا ضد النزعة القدرية للماركسية النمساوية. ولا شك أن برغسون كان له تأثير نظامي في «فلسفة البراكسيس» عند غرامشي.

إن إرشاد جمهور كبير من الناس إلى التفكير بطريقة متسقة في العالم الحقيقي الراهن، يعتبر حدثًا «فلسفيا» أهم كثيرًا وأكثر «أصالة» من اكتشاف فيلسوف «عبقري» لحقيقة تبقى ملكًا لمجموعات صغيرة من المثقفين.

العلاقة بين «الحس العام المشترك» والدين والفلسفة

إن الفلسفة نظام فكري، أما الدين والحس العام فلا يمكن أن يكونا كذلك. ويُلاحظ أن الدين والحس العام لا يتطابقان، بل إن الدين هو أحد عوامل تجزء الحس العام. وإضافة إلى ذلك، فإن الحس العام كالدين اسم جمعي: إذ لا يوجد حس عام واحد، بل هو نتاج للتاريخ وجزء من المسار التاريخي(٥). والفلسفة نقد وتحل محل الدين و«الحس العام». وهي من هذه الناحية تتطابق مع «الحس السليم» مقابل «الحس العام».

العلاقة بين العلم والدين والحس المشترك

لا يمكن أن يشكل الدين والحس المشترك نظامًا فكريًا، لأنه لا يمكن إخضاعهما إلى وحدة وتماسك حتى داخل الوعي الفردي، ناهيك عن الوعي الجمعي. أو بالأحرى، لا يمكن إخضاعهما لهما «بحرية» ـ لهذا يمكن القيام به بوسائل «سلطوية»، وضمن حدود معينة وهو ما كان يحدث في الماضي.

لاحظ مسألة الدين لا بمعنى الاعتراف الطقسي، بل بالمعنى العلماني لوحدة الإيمان بين طريقة تصور العالم وقاعدة السلوك الملائمة. ولكن، لماذا تسمى وحدة الإيمان هذه «دينًا» وليست «إيديولوجيا»، أو حتى «سياسة»(٦)؟

---

(٥) «جزء من المسار التاريخي». في النص الأصلي *un divenire storico* ـ الصيرورة التاريخية. وعن هذا الوجه من الحس المشترك، انظر المثقفون وتنظيم الثقافة، ص ٢٤٢: «لكل شريحة اجتماعية «حسها المشترك» الخاص بها و«حسها السليم» كذلك، ونعني بالأساس أكثر تصور عن الحياة والإنسان انتشارا. وكل تيار فلسفي يترك خلفه بذورا من الحس المشترك: تلك هي وثيقة جدواه التاريخية. فالحس المشترك ليس شأنا صلبا وثابتا، وإنما يبدّل نفسه باستمرار، ويثري نفسه بالأفكار العلمية والآراء الفلسفية التي دخلت مجال الحياة العادية. الحس المشترك هو فولكلور الفلسفة والعلم والاقتصاد الخاص في صفوف المختصين. ويُنتج الحس المشترك فولكلور المستقبل، وتلك مرحلة صعبة نسبيا بخصوص المعرفة الشعبية في عصر ومصر».

(٦) عن استعمال غرامشي للأيديولوجيا في معانيها المختلفة، انظر الصفحات ٤٦٩ ـ ٤٧١. وعن «السياسة» يعني غرامشي تعني الفعل الواعي (البراكسيس) الذي يرمي إلى تحقيق هدف اجتماعي مشترك.

لا وجود للفلسفة بعامّة في الواقع. وإنما فلسفات أو مفاهيم مختلفة، ويختار المرء دائمًا واحدة من بينها. كيف يتم هذا الاختيار؟ هل هو مجرد حدث فكري، أم أنه شيء أكثر تعقيدًا؟ ألا يحدث كثيرًا، أن يتناقض اختيار المرء الفكري مع طريقة سلوكه؟ أيهما إذن، يمثل المفهوم الحقيقي للعالم: المفهوم الذي ثبتت صحته منطقيًا كاختيار فكري؟ أم ذلك الذي ينبثق من النشاط الحقيقي لكل إنسان، والمتضمن في طريقة سلوكه وتصرفه؟ وإذا كان كل فعل هو فعل سياسي، ألا يمكن القول إن الفلسفة الحقيقية لكل إنسان متضمنة بأكملها في سلوكه السياسي؟

إن هذا التباين بين الفكر والعمل، أي تعايش مفهومين للعالم، أحدهما تؤكده الكلمات والأقوال، والآخر يظهر في النشاط الفعلي، ليس ببساطة نتاجا لخداع الذات [*malafede*]. يمكن أن يكون خداع الذات كافيًا لتفسير هذا التباين بالنسبة إلى بضعة أفراد، ولكنه لا يكفي لتفسيره بالنسبة إلى الجماهير العريضة. في هذه الحالة، لا يمكن أن يكون تباين الفكر والعمل إلاّ تعبيرًا عن تباينات ذات طبيعة اجتماعية تاريخية أعمق. إنه يعني أنه للفئة الاجتماعية المعينة مفهومها الخاص للعالم، حتى حينما يكون جنينيا، مفهوما يتجلى في الفعل ويظهر بين الحين والآخر في ومضات خاطفة ـ أي عندما تتصرف الجماعة كوحدة عضوية ـ إلاّ أن هذه الجماعة ذاتها تتبنى، نتيجة لخضوعها وتبعيتها الفكرية، تصورًا لا يكون تصورها الخاص، بل تصورا استعارته من جماعة أخرى، معتقدة أنه تصورها وتؤكد ذلك بالأقوال، لأنه تصورها في «الأوقات العادية»[٧] ـ أي عندما لا يكون سلوكها مستقلاً ومتميزًا، بل خاضعًا وتابعًا. ولذلك لا يمكن فصل الفلسفة عن السياسي. ويمكن للمرء أن يثبت أيضًا أن اختيار رؤية للعالم أو تصوّرها، مسألة سياسية كذلك.

وما يجب تفسيره، بعد ذلك، هو كيف تعايشت في جميع العصور مذاهب الفكر الفلسفي وتياراته الكثيرة، وكيف نشأت هذه التيارات، وكيف انتشرت، ولماذا تمزقت خلال عملية انتشارها إلى اتجاهات محددة. تبين حقيقة هذه العملية، ضرورة تحديد حدس المرء بطريقة منهجية ومتسقة ونقدية، وتحديد المقصود بلفظ «منهجي» بشكل دقيق، حتى لا يحمل على معناه الأكاديمي المتحذلق. إلاّ أنه لا يمكن القيام بهذا العمل إلاّ في إطار تاريخ الفلسفة، لأن هذا هو التاريخ الذي يظهر كيف جرت صياغة الفكر عبر القرون، وما بذل من جهد جماعي لخلق منهج تفكيرنا الحالي

---

(٧) «الأوقات العادية»: تقابل اللحظات الاستثنائية في التاريخ (التي يمكن أن تصبح لحظات ثورية)، والتي تكشف فيها طبقة أو جماعة، وحدتها الموضوعية والذاتية من خلال الفعل.

الذي لا يخلو من الحماقات والأخطاء. كما لا ينبغي إهمال هذه الأخطاء، فعلى الرغم من أنها من صنع الماضي وصححت حينئذ، إلاّ أنه ليس هناك ما يضمن أنها لن تتكرر في الحاضر وتحتاج إلى تصحيحها مرة أخرى.

ما هو التصور الشعبي للفلسفة؟ يمكن إعادة بناء هذا التصور من خلال دراسة التعبيرات الأكثر شيوعًا. إذا تمعنا في تعبير «إنك تتفلسف» لا يمكننا أن نرفضه تمامًا. صحيح أنه ينطوي على دعوة إلى الاستسلام والصبر. ولكن الأهم في رأيي أنه دعوة للناس إلى التفكير، وأن يدركوا أنه مهما حدث، فهو منطقي في جوهره وأنه يجب أن يواجهوه على هذا الأساس، مستخدمين قدرتهم على التفكير المنطقي، وألا يستسلموا للدوافع الغريزية والعنيفة. ولهذه التعبيرات الشعبية ما يناظرها لدى الكتاب الشعبيين ـ حيث تؤخذ أمثلة من معجم كبير تتضمن كلمة «فلسفة» أو «فلسفي». ومن هذه الأمثلة، يتضح للمرء أن لهاتين الكلمتين معنى محددًا تمامًا: هو التغلب على هذه الدوافع الغريزية العتيقة، بمفهوم للضرورة يوجه نشاط الإنسان توجيهًا واعيًا. هذه هي النواة السليمة للحس العام. وهي ما يمكن أن نسميه «الحس السليم»، والجديرة بأن تكون أكثر توحدًا واتساقًا. لذلك يبدو هنا أيضًا، أنه لا يمكن فصل ما يعتبر فلسفة «علمية» عن الفلسفة الشعبية الشائعة، وهي ليست سوى مجموعة متناثرة من الأفكار والآراء.

بيد أننا نصل في هذه النقطة إلى المشكلة الأساسية التي تواجه أي تصور للعالم، أية فلسفة عندما تصبح حركة ثقافية، أي عندما تصبح «دينًا» و«عقيدة»، أيا كانت فتخلق نوعًا من النشاط العملي، أو الإرادة، تتضمن الفلسفة باعتبارها «فرضية» نظرية. ويمكن أن يسميها المرء هنا «إيديولوجيا»، بشرط أن تستخدم هذه الكلمة بأرقى معانيها، وفي النشاط الاقتصادي، وفي كل مظاهر الحياة الفردية والجماعية. هذه المشكلة هي التي تتعلّق بالمحافظة على الوحدة الإيديولوجية للكتلة الاجتماعية التي تستخدم تلك الإيديولوجيا في تحقيق تماسكها ووحدتها. لقد كانت قوة الأديان، وقوة الكنيسة الكاثوليكية على وجه الخصوص، ولا تزال تكمن في إحساسها القوي بالحاجة إلى الوحدة المذهبية لكل المؤمنين، وتكافح لضمان عدم انفصال الشريحة العليا من المثقفين عن الشريحة الدنيا. لقد كانت الكنيسة الرومانية هي الأنشط والأقوى في النضال للحيلولة دون نشأة دينين «رسميين»، أحدهما «للمثقفين» والآخر «لأصحاب النفوس البسيطة». لقد سبب هذا النضال أضرارًا جسيمة للكنيسة ذاتها، وإن كانت هذه الأضرار ترتبط بالمسار التاريخي الذي يغير المجتمع المدني برمته، والذي ينطوي على نقد هدام شامل لكل الأديان، ويعمل على التأكيد على القدرة

التنظيمية لرجال الدين في المجال الثقافي وتوطد العلاقة العقلية والعادلة على نحو تجريدي، التي كانت الكنيسة قادرة على إنشائها، في مجالها الخاص، بين المثقفين والبسطاء. لقد كان اليسوعيون بلا شك المهندسين الرئيسيين لهذا التوازن، وبالتحديد للحفاظ عليه، فقدموا للكنيسة حركة تقدمية تميل إلى الاستجابة إلى بعض مطالب العلم والفلسفة. إلاّ أن إيقاع الحركة كان بطيئًا ومنهجيًا لدرجة أن التغييرات التي أحدثتها مرت من دون أن يلحظها جمهور البسطاء، وإن بدت «ثورية» و«ديماغوجية» في نظر «الأصوليين»[٨].

إن أهم نقاط الضعف في مذهب فلاسفة المحايثة بعامة[٩]، هو بالتحديد عجزهم عن خلق وحدة إيديولوجية بين القاع والقمة، بين «البسطاء» والمثقفين. ما يجسد هذه الحقيقة في تاريخ الحضارة الأوروبية، وعلى النطاق الأوربي هو الانهيار السريع لعصر النهضة وإلى حد ما لحركة الإصلاح التي واجهتها الكنيسة الرومانية. لقد أثبتا ضعفهما في المجال التربوي، وبأن فلاسفة المحايثة لم يحاولوا خلق تصور يمكن أن يكون بديلاً عن الدين في تربية الأولاد. ومن هنا كانت السفسطائية التاريخانية الزائفة التي لجأ إليها التربويون غير المتدينين، الملحدين في الواقع، لتبرير السماح بتدريس الدين على أساس أن الدين هو فلسفة طفولة الجنس البشري المجدد في كل طفولة غير مجازية. وقد أثبتت الفلسفة المثالية أيضًا معارضتها للحركات الثقافية التي «خرجت إلى الناس»، مثلما حدث مع ما يسمى بـ«الجامعات الشعبية»[١٠]، والمؤسسات المماثلة لها. ولم يكن الاعتراض على الجوانب الأسوأ فقط في هذه المؤسسات، لأنه في هذه الحالة يمكنهم محاولة تحسينها. ومع ذلك، كانت هذه الحركات جديرة بالاهتمام والدراسة. لقد حققت بعض النجاح، لأنها أثبتت أن لدى «البسطاء» حماسًا حقيقيًا، وتصميمًا قويًا على بلوغ مستوى ثقافي أعلى، وتصور أرقى للعالم. إلاّ أنها افتقرت إلى أي فكر فلسفي ذي طبيعة عضوية أو إلى الاستقرار

---

(٨) «الأصوليون»، انظر الهامش ١٣، ص ٤٢٩.

(٩) يقصد غرامشي بـ«فلسفة المحايثة» الفلسفة المثالية الإيطالية في بداية القرن (كروتشه وجنتيلي، إلخ..)، ومن سماتها رفض الفلسفة المتعالية الكاثوليكية. إلاّ أنه استخدم هذا التعبير، هنا أيضًا، ليصف معظم الفكر الفلسفي في عصر النهضة مثلاً، الذي كان هو أيضًا فكرًا محليًا وعاجزًا عن بسط نفوذه خارج دوائر النخبة. ولا بد من الإشارة إلى أن غرامشي يعتبر أيضًا فلسفة البراكسيس فلسفة «محايثة»، وإن كان بمعنى مختلف، يتمثل في رفضها المبدئي لأي شكل من أشكال الفلسفة المتعالية.

(١٠) «الجامعات الشعبية» هي معاهد مستقلة لتدريس الكهول، المساوية إلى حد ما في المجال وليس في الاتساع لـW.E.A الانغليزية.

التنظيمي والتوجيه الثقافي المركزي، مما خلق الانطباع بأن المسألة كلها تشبه الاتصالات الأولى للتجار الانكليز بزنوج أفريقيا: إذ يسلم التجار حثالة البشر مقابل سبائك الذهب، ولا يمكن على أي حال تحقيق الاستقرار الثقافي وخلق فكر عضوي إذا لم يتواجد بين المثقفين والبسطاء ذات الوحدة، التي يجب أن تكون بين النظرية والممارسة. أي ما لم يصبح هؤلاء المثقفين العضويين لتلك الجماهير، وما لم يصوغوا المبادئ والقضايا التي تثيرها الجماهير في نشاطها العملي صياغة محكمة، وبهذا يشكلون كتلة ثقافية واجتماعية. والسؤال المطروح هنا هو نفس السؤال الذي سبق وأشرنا إليه: هل تعتبر حركة فلسفية بالمعنى الصحيح تلك التي تكرس نفسها لخلق ثقافة متخصصة لجماعة ضيقة من المثقفين، أم تلك التي لا تنسى أبدًا، وهي تصوغ فكرًا أرقى من «الحس المشترك» يستند إلى العلم، المحافظة على صلتها بـ«البسطاء»، التي تجد فيها مصدر القضايا التي تشرع في دراستها وحلها؟ فبهذا الاتصال وحده تصبح الفلسفة «تاريخية» وتتطهر من العناصر الثقافية ذات الطابع الفردي وتتحول إلى «حياة»(*).

ينبغي لأية فلسفة براكسيس[١١] أن تتخذ في البداية، صورة الجدال والنقد، باعتبارها تجاوزًا لطريقة التفكير القائمة، وللفكر الملموس الحالي (العالم الثقافي الراهن). لذا ينبغي أن تكون في المقام الأول، نقدًا بـ«الحس العام»، وإن استندت عليه في البداية، لتثبت أن كل «إنسان» فيلسوف، وأن المسألة ليست خلق شكل من أشكال التفكير العلمي من العدم وإدخاله إلى حياة كل فرد. بل تجديد نشاط قائم بالفعل وتحويله إلى نشاط «نقدي». ولذلك يجب أن يكون نقدًا لفلسفة المثقفين، وهو النقد الذي انبثق منه تاريخ الفلسفة. وبقدر ما يكون ظاهرة فردية (ويتطور أساسًا في نشاط أفراد متفردين يتمتعون بمواهب فذة) بقدر ما يكون علامة تحدد «النقاط

(*) ربما يكون من المفيد إجراء تمييز «عملي» بين الفلسفة والحس المشترك، لكي تبين بوضوح أكثر الانتقال من إحدى هاتين اللحظتين إلى الأخرى. ففي الفلسفة تكون الصياغة المتفردة للفكر هي السمة البارزة. أما الحس المشترك فأبرز ملامحه هو الانتشار وعدم الانتشار وعدم الاتساق والعمومية، باعتباره الشكل الشائع للفكر في مرحلة محددة، وهي بيئة شعبية بعينها. لكنْ، لدى أي فلسفة ميل لأن تصبح الحس المشترك لوسط محدد نسبيًا (وسط المثقفين). المطلوب إذن هو البدء بفلسفة تتمتع فعلاً أو يمكنها أن تتمتع بقدر من الانتشار، لأنها تتصل بالحياة العملية، ولأنها مضمرة فيها، وتطويرها لتصبح حشدًا مشتركًا جديدًا، يتمتع بتماسك وقوة الفلسفات المنفردة، إلاّ أن هذا لن يأتي إلاّ إذا كان هناك شعور دائم بالحاجة إلى الاتصال ب «البسطاء».

(١١) «فلسفة البراكسيس»، انظر المقدمة، ص ١٩.

البارزة» للتقدم المحرز عن طريق الحس العام، أو على الأقل الحس العام لأكثر شرائح المجتمع تعليمًا، ومن خلالهم يتقدم الحس العام للناس أيضًا.

ولذلك يجب أن يقدم أي مدخل لدراسة الفلسفة، شرحًا تركيبيًا للمشكلات التي أنتجتها عملية تطور الثقافة ككل والتي لا تنعكس إلاّ بصورة جزئية في تاريخ الفلسفة. (ومع ذلك، يجب أن يكون تاريخ الفلسفة المرجع الرئيسي، نظرا لعدم وجود تاريخ للحس العام، واستحالة إعادة بناء صورته بسبب عدم توفر المادة الوثائقية).

ويجب أن يكون الغرض من هذا التركيب هو انتقاد المشاكل، لإثبات قيمتها الحقيقية، إذا كانت لها أهمية أصلاً، باعتبارها إحدى الحلقات التي تم تجاوزها في سلسلة فكرية، وتحديد المشاكل المعاصرة الجديدة، وكيف ينبغي أن تحلل الآن المشكلات القديمة.

«فالسياسة» هي التي تؤمّن الرابط بين الحس العام والمستوى الأعلى للفلسفة، مثلما تؤمن الرابط بين كاثوليكية المثقفين وكاثوليكية البسطاء، وإن كانت هناك فروق جوهرية بين الحالتين. وإذا كان «البسطاء» يمثلون مشكلة على الكنيسة أن تواجهها، فإن هذا يعني بالتحديد أن هناك انقسامًا في جماعة المؤمنين. ولا يمكن رأب الصدع من خلال رفع مستوى البسطاء للارتقاء إلى مستوى المثقفين (والكنيسة لا تتصور حتى القيام بهذه المهمة التي تفوق قدراتها الإيديولوجية والاقتصادية الحالية)، بل بفرض انضباط صارم على المثقفين لكي لا يتجاوزوا حدودًا معينة من التمايز عن البسطاء، فيتحول الانقسام إلى كارثة لا يمكن تداركها. وفي الماضي كانت هذه الانقسامات في جماعة المؤمنين تلتئم بفضل حركات جماهيرية قوية أدت إلى نشوء ملل دينية جديدة تتمحور حول شخصيات قوية (سان دومينيك، وسان فرانسيس)[*] أو تستوعب.

إلا أن الإصلاح المضاد أحبط هذا النهوض للقوى الشعبية. وكانت جماعة يسوع آخر التنظيمات الدينية الكبرى. وكانت أصولها رجعية وسلطوية وذات طابع قمعي

(*) كانت الحركات الهرطوقية في العصور الوسطى في آن معًا رد فعل مضاد لتسييس الكنيسة، وللفلسفة المدرسية التي تعبر عنها. وكانت تستند إلى الصراعات الاجتماعية التي حتمتها نشأة الكومونات، وهي تعبر عن انشقاق داخل الكنيسة بين الجماهير والمثقفين. وقد تم رأب هذا الصدع بميلاد الحركات الدينية الشعبية، التي احتوتها الكنيسة فيما بعد، من خلال النظام التقشفي الذي يعيش على الصدقات.

(١٢) «دبلوماسي»، بمعنى ينطوي على التحقير، وهو المعنى الدارج في اللغة الإيطالية، والمستخدم في وصف المكائد التافهة في السياسة الإيطالية البرجوازية، ابتداء من كافور حتى جيوليتي.

و«دبلوماسي»[١٢]. وكان ميلادها علامة جمود الكائن العضوي الكاثوليكي وتشدده. والتنظيم الجديد الذي نشأ منذ ذلك الحين له أهمية قليلة، وإن كانت له أهمية كبيرة في «انضباط» جمهور المؤمنين. وتحول إلى فروع لجماعة يسوع، ومخالب لها، وأدوات لـ«المقاومة»، للحفاظ على المواقع السياسية التي ظفر بها، ولم يكن قوى تجديد وتطور. وقد أصبحت الكاثوليكية «يسوعية». ولم تُنتج الحداثة[١٣] هيئات دينية جديدة بل أنشأت حزبًا سياسيًا ـ الديمقراطية المسيحية[*][١٤].

إن موقف فلسفة البراكسيس هو نقيض موقف الكاثوليكية. إذ لا تريد فلسفة البراكسيس أن يبقى «البسطاء» تحت رحمة فلسفتهم البدائية، فلسفة الحس العام، بل ترشدهم إلى تصور أرقى للحياة. وإذا أكدت على ضرورة التواصل بين المثقفين والبسطاء فإنه ليس لأجل تقييد النشاط العلمي والحفاظ على الوحدة على المستوى المتدني للجماهير، بل لتنشئة كتلة فكرية ثقافية تفتح الباب أمام التقدم السياسي للجماهير العريضة، وليس فقط لجماعة صغيرة من المثقفين.

---

(١٣) «التحديث»، هو نتاج التحدي الذي تمثله الاشتراكية وسط الجماهير. ويهدف إلى إعادة الحياة إلى الكنيسة من حيث هي قوة اجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر، ولتلافي الآثار الناجمة عن رفضها السماح للكاثوليك بالمشاركة في شؤون الدولة الإيطالية. لقد كانت علاقة الكنيسة بالدولة والمجتمع، هي الشغل الشاغل لحركة التحديث، وليست القضايا اللاهوتية في حد ذاتها. وكانت نظرية «الديمقراطية المسيحية» هي إسهامها الإيديولوجي الرئيسي. ويجب أن يحمل تعبير الديمقراطية المسيحية في تلك الفترة على معناه الحرفي. وقد قمعت حركة التحديث المسيحية الديمقراطية في ظل ولاية بيوس العاشر (١٩٠٣ ـ ١٩١٤). ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى بفضل ستوزرو والحزب الشعبي في عام ١٩١٨. وقد كان الهجوم على حركة التحديث الذي ارتبط ببيوس العاشر باسم الأصولية، التي كانت حركة لاهوتية تستهدف توطيد دعائم سلطة الكنيسة في مواجهة العلمنة. وكان للأصولية في الواقع نتائج اجتماعية رجعية، وإن بدا أنها ذات طابع مذهبي بحت. وكانت الديمقراطية المسيحية تمثل لفترة طويلة تيارًا تقدميًا داخل الكنيسة. لقد اتخذ الحزب الشعبي في البداية موقفًا غامضا من الفاشية. ولكن النظام حظر نشاطه في النهاية مع غيره من الأحزاب. إلاّ أنه عاد إلى الظهور مرة أخرى، باسم الديمقراطية المسحية. ويرجع الدور الي تلعبه حاليًا الديمقراطية المسيحية، كحزب سياسي جماهيري يسيطر على رأس المال الكبير وهرمية الكنيسة، في الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧.

(*) تذكر الحكاية التي رواها ستيد في مذكرات، عن الكاردينال الذي أوضح أن معجزات سان جانوريوس هي أحد بنود العقيدة عند البسطاء من أهالي نابولي، ولكنها ليست كذلك في نظر المثقفين. وأن الأناجيل ذاتها، فيها «مبالغات». والذي يجيب على السؤال «ولكن، ألسنا مسيحيين؟» قائلاً إننا «أساقفة» كنيسة روما، أي «ساستها».

(١٤) «مذكرات ستيد»، عبر ثلاثين دمعة، لندن، ١٩٢٤، لهنري ويكهام ستيد، رئيس تحرير سابق لـ*The times*.

إن الإنسان النشط بين الجماهير هو من يقوم بنشاط عملي، وإن لم يكن له وعي نظري واضح بهذا النشاط، وإن كان ينطوي على فهم للعالم بقدر ما يغيره[١٥]. وقد يتعارض وعيه النظري تاريخيًا مع نشاطه. ويمكن القول إن له وعيين نظريين (أو وعيًا واحدًا متناقضًا): أحدهما مضمر في نشاطه وهو في الحقيقة ما يوحده، مع كل زملائه من العمال في عملية التغيير العملي للعالم الحقيقي، والآخر صريح في الظاهر، أو لفظي، ورثه من الماضي، وتصوّره من دون أن ينتقده. ولكن لهذا التصور اللفظي عواقبه، فهو يحقق تماسك فئة اجتماعية محددة، ويؤثر في سلوكها الأخلاقي، وفي توجيه إرادتها بدرجات متفاوتة. ولكنها غالبًا ما تكون من القوة بحيث تُنتج تناقضًا في الوعي لا يسمح بأي فعل أو قرار أو اختيار، ويولد حالة من السلبية الأخلاقية والسياسية. ويتحقق الوعي النقدي بالذات من خلال الصراع من أجل «الهيمنة» السياسية، بين الاتجاهات المتعارضة، في مجال الأخلاق في مرحلة أولى، ثم في مجال السياسة بمعناها الحقيقي، لكي يتوصل إلى صياغة أرقى لتصوره الخاص للواقع. إن وعي الإنسان بأنه جزء من قوة قيادية معينة (أي الوعي السياسي)، هو المرحلة الأولى نحو المزيد من الوعي الذاتي النقدي، حيث تتوحد في النهاية النظرية والممارسة. لذلك وحدة النظرية والممارسة ليست مجرد حقيقة آنية، فهي جزء من عملية تاريخية يتمثل أولى أطوارها في إحساس المرء بأنه «مختلف»، و«متميز»، وبشعور غريزي بالاستقلال يرتقي إلى مستوى امتلاك تصور واحد ومتسق للعالم. هذا هو سبب التأكيد على أن التطور السياسي لمفهوم الهيمنة يمثل تقدمًا فلسفيًا عظيمًا، مثلما يمثل تقدمًا سياسيًا عمليًا كبيرًا[١٦]. لأنه يفترض بالضرورة وحدة فكرية، وأخلاقا تتفق مع رؤية للواقع تتجاوز الحس المشترك لتصبح رؤية نقدية وإن كان ضمن حدود ضيقة.

بيد أنّه من ناحية ثانية، في فلسفة البراكسيس حتى في أحدث تطوراتها، لا يزال مفهوم وحدة النظرية والتطبيق في مرحلة مبكرة. فلا تزال هناك بقايا النزعة الميكانيكية، طالما أن الناس ما يزالون يتحدثون عن النظرية باعتبارها «مكملة» أو

---

(١٥) إشارة إلى الأطروحة الحادية عشر من أطروحات فيورباخ لماركس، التي تعني، كما يؤولها غرامشي، أن الفلسفة (وخاصة فلسفة البراكسيس) هي نشاط اجتماعي عملي يحدد فيه كل من الفكر والفعل أحدهما الآخر.

(١٦) ليست الإحالة هنا على حجة ماركس عن «الأفكار التي تصير قوة مادية» وحسب، ولكن كذلك على لينين وتحقيق الهيمنة البروليتارية عبر الثورة السوفييتية (انظر أسفله، صص ٣٨١ ـ ٣٨٢).

«ملحقا» للممارسة[١٧]، أو خادمة لها. ومن الصواب النظر إلى هذه القضية أيضًا نظرة تاريخية، باعتبارها أحد جوانب قضية المثقفين السياسية. يعني الوعي الذاتي النقدي، تاريخيًا وسياسيا، خلق نخبة من المثقفين[١٨]. فلا «تتميز» أية كتلة بشرية، ولا تصبح كيانًا بلا مثقفين، أي بلا منظمين وقادة[١٩]. وبعبارة أخرى ما لم يتميز الجانب النظري في العلاقة بين النظرية والممارسة كونها تتميز بوجود مجموعة من الناس «متخصصة» في الصياغة الفلسفية والمفهومية للأفكار. لكن عملية خلق المثقفين عملية طويلة وشاقة، ومليئة بالتناقضات، وبالتقدم والتقهقر. وهي في أغلب الأحوال امتحان مرير لولاء الجماهير (ويجب على المرء ألا ينسى أن ولاء الجماهير وانضباطها هما السبيل إلى مشاركتها وتعاونها في تطور الحركة الثقافية ككل).

ويرتبط مسار النمو ارتباطًا وثيقًا بجدلية العلاقة بين المثقفين والجماهير. وتنمو فئة المثقفين نموًا كميًا وكيفيًا معًا، إلاّ أن أية قفزة إلى الأمام نحو المزيد من التوسع والتعقد، ترتبط بحركة مماثلة لجماهير «البسطاء»، الذين يرتقون إلى مستويات أعلى من الثقافة، وتتسع دائرة تأثيرهم، الذي يمتد إلى فئة المثقفين المتخصصين، وبذلك يخلقون أفرادًا بارزين، ومجموعات يتفاوت ثقلها وأهميتها. ومن ناحية ثانية، توجد في هذه العملية لحظات تزداد فيها الهوة بين الجماهير والمثقفين اتساعًا (أو بينها وبين بعضهم أو جماعة منهم)، ويفتقد الاتصال بينها. ومن هنا كان الانطباع بأن النظرية شيء «ملحق» و«مكمل» للممارسة وتابع لها. والإصرار على العنصر العملي، في علاقة النظرية ـ الممارسة، بعد التمييز والفصل بين العنصرين (وهي عملية ميكانيكية مألوفة)، يعني الارتداد إلى طور تاريخي بدائي، طورا ما زال اقتصاديًا ـ طائفيًا، تغير فيه الإطار «الهيكلي» تغيرًا كليًا، بينما لا تزال البنية الفوقية النوعية في طور النشوء، ولكنها لم تتشكل عضويًا بعد. وينبغي التأكيد على أهمية الأحزاب السياسية في العالم الحديث، وأهميتها في صياغة مفاهيم للعالم ونشرها، لأن أساس ما تفعله هو صياغة

---

(١٧) فكرة خضوع النظرية إلى الممارسة، هي التي نجدها ملخصة تقريبا في المثال الوسيط الفلسفة هي خادمة للثيولوجيا، وهي التي انتشرت عبر الحركة الماركسية، في أشكال متنوعة من مثل التصور الستاليني بأنه «على النظرية أن تخدم الممارسة» (الأعمال الكاملة، المجلد السادس، ص ٨٨) وحجة روزا لكسمبورغ في *Stillstand und fortschritt im Marxismus* من أن النظرية لا تتطور إلى الحد الأقصى الذي تكون فيها الحاجة إليها إلاّ حينما يحدث تطبيق للحركة.

(١٨) يستخدم غرامشي تعبير «نخبة» بمعنى يختلف كل الاختلاف عن معناه عند منظري «النخب السياسية»، الذين جاؤوا بعد بريتو. فالنخبة عند غرامشي، هي الطليعة الثورية لطبقة اجتماعية، متصلة بقاعدتها السياسية والفكرية اتصالاً لا ينقطع. (انظر كذلك الهامش ٧٩، ص ٥٢٣).

(١٩) «dirigenti»، انظر ملاحظات حول معجمية غرامشي، ص ١٢.

الأخلاق والسياسة التي تتفق مع هذه المفاهيم، والتصرف باعتبارها «مختبرا» تاريخيًا لها. وتجند الأحزاب أفرادًا من الجماهير العاملة استنادًا إلى معيار عملي ونظري معًا. وتصبح العلاقة بين النظرية والممارسة أكثر توثقًا كلما كانت الرؤية أكثر جذرية من حيث طابعها التجديدي ومعارضتها لأساليب التفكير القديمة. لذلك يمكن القول إن الأحزاب هي المختبر المصنع للنخبة المثقفة المتكاملة والشمولية الجديدة[٢٠] وهي البوتقة التي تتوحد فيها النظرية والممارسة باعتبارها عملية تاريخية حقيقية. من الواضح أنه يجب على الأحزاب أن تعتمد في تشكيلها على العضوية الفردية، وليس على العضوية الجمعية على نمط حزب العمال البريطاني، لأنه إذا كان المطلوب هو توفير قيادة عضوية لكتلة الجماهير النشطة اقتصاديًا بأكملها، فيجب على هذه القيادة أن تتخلى عن التخطيطات القديمة، وأن تتجدد. لكن التجديد لن يأتي من الجماهير في البداية على الأقل إلاّ من خلال النخبة، وقد تحولت لديها الرؤية المضمرة في النشاط الإنساني إلى وعي متسق ومنهجي، حاضر دائمًا، وصارت إرادة محددة وحاسمة.

ويمكن دراسة أحد هذه المراحل من خلال التمعن في المناقشات الأخيرة التي تكشف عن أحداث التطورات في فلسفة الممارسة والتي لخصها مقال د.س ميرسكي[٢١]، وهو أحد كتاب مجلة **الثقافة** *La Cultura*[٢٢]. ومنه يتضح التغير الذي حدث من التصور الميكانيكي السطحي المحض إلى التصور العملي الفاعل. وهو تصور أقرب إلى الفهم الصحيح لوحدة النظرية والممارسة، على الرغم من أنه لم يصل بعد إلى المعنى التركيبي الكامل للتصور. وينبغي ملاحظة كيف كان العنصر الحتمي والقدري والميكانيكي، «العطر» المنبعث من فلسفة الممارسة، أشبه بالدين والمخدرات (من حيث تأثيرها المخدر). لقد كان ذلك ضرورة مبررة تاريخيًا، فرضتها الطبيعة «التابعة»[٢٣] لفئات اجتماعية معينة.

عندما لا يكون لديك زمام المبادرة في الكفاح والنضال، وعندما ينظر إلى النضال

---

(٢٠) «intellectualità totalitarie»، من المؤكد أن intellectualità هنا هي اسم عيني ويعني «الانتليجنسيا» بدلا من المعنى المجرد «التصور العقلاني». لا يجب أن تفهم كلمة «شمولي» هنا، بمعناها الحديث، وإنما بمعناها «الموحد» و«الشامل» في نفس الوقت.

(٢١) ربما يحيل غرامشي هنا إلى أحد هذين المقالين من طرف د. س. ميرسكي المنشور في مجلة العمل الشهرية والتي وصلته باستمرار وهو في السجن.

(٢٢) مقال آخر لميرسكي في مجلة الثقافة عام ١٩٣١، وربما يحيل غرامشي إلى هذه المجلة بغاية تهدئة الشكوك عن المراقبة والتي أثارها الاسم الروسي.

(٢٣) عن «التبعية»، انظر الملاحظات حول معجمية ماركس، ص ١٢.

ذاته على أنه في النهاية، سلسلة من الهزائم، تصبح الحتمية الميكانيكية قوة هائلة للمقاومة المعنوية، والتماسك والمثابرة العنيدة. «لقد هُزمت حاليا، ولكن حركة التاريخ تعمل لصالحي في المدى البعيد». وترتدي الإرادة الحقيقية ثوب الإيمان بنوع من العقلانية التاريخية، والغائية التجريبية البدائية المفعمة بالحماس المتقد[٢٤] الذي يظهر كبديل عن القدر والعناية الإلهية في الديانات التي تأخذ بنظام الاعتراف للكاهن. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن فعل الإرادة القوي مائل، حتى في هذه الحالة، ويتدخل تدخلاً مباشرًا في «قوة الظروف» وإن يكن ضمنيًا، وخفيا وعلى استحياء. فالوعي هنا إذن، وعي متناقض، ويفتقر إلى الوحدة النقدية، إلخ. ولكن عندما تصبح «الطبقة التابعة» طبقة حاكمة ومسؤولة عن النشاط الاقتصادي للجماهير، تصبح النزعة الميكانيكية، عند حد معين، خطرًا ويتعين عندئذ تغيير طريقة التفكير لتغيير أسلوب الحياة الاجتماعية[٢٥] وتتقلص حدود ومجال تأثيره «قوة الظروف». ولكن لماذا؟ لأنه إذا كان العنصر «المحكوم» بالأمس شيئًا، فقد أصبح اليوم شخصًا تاريخيًا، أي صار بطلًا. وإذا لم يكن بالأمس مسؤولاً، لأن «المقاومة» إرادة مغتربة عن ذاتها، والآن يشعر أنه مسؤول لأنه لم يعد يقاوم بل أصبح بالضرورة فاعلاً يمسك بزمام المبادرة.

ولكنْ، حتى بالأمس، هل كان مجرد «مقاومة»، مجرد «شيء». مجرد «لامسؤولية»؟ بالتأكيد لا. في الواقع، ينبغي على المرء التأكيد كيف أن القدرية ليست سوى ثوب ترتديه الإرادة الحقيقية الفاعلة عندما تكون في موقف ضعيف. فهذا هو السبب في ثبات عدم جدوى الحتمية الميكانيكية: لأنه، وعلى الرغم من أنها قابلة للتفسير كفلسفة ساذجة للجماهير، لكنها يمكن أن تكون عنصرًا جوهريًا للقوة. إلاَّ أنها تصبح سببًا للسلبية والإحساس الكاذب الأحمق بالاكتفاء الذاتي حينما يتبناها المثقفون كفلسفة مدروسة ومتسقة. ويحدث هذا، حتى عندما لا يتوقع المثقفون أن يصبح المحكومون حاكمين ومسؤولين. ومع ذلك، هناك في الواقع قسم من جماهير

(٢٤) الغائية: فكرة كون التاريخ يعمل دائمًا على تحقيق غاية حتمية. والفكرة التي يهاجمها غرامشي هنا، هي فكرة الحتمية التاريخية، وخاصة فكرة الانهيار التلقائي «الحتمي» للرأسمالية، ليحل محلها النظام الاشتراكي.

(٢٥) هذا رجع صدى لمقولة ماركس (استهلال مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) من أن الوعي ليس هو ما يحدد الكينونة، وإنما الكينونة الاجتماعية للفرد التي تحدد وعيه. وهذا التصور على غاية من الأهمية بالنسبة إلى غرامشي ويحيل باستمرار على كتابات السجن كما تفعل أفكار أخرى من الاستهلال عينه.

المحكومين يحكم ويتحمل المسؤولية، ودائمًا ما تسبق فلسفة الجزء فلسفة الكل باعتبارها تعبيرًا نظريًا مبكرًا عنها. وباعتبارها أيضًا ضرورة من ضروريات الحياة الحقيقية.

وقد كان التصور الميكانيكي دينًا للمحكومين، وهذا ما أثبته تحليل وتطور الديانة المسيحية. لقد كان الدين طوال مرحلة تاريخية معينة ولا يزال «ضرورة»، شكلاً لابد أن تتخذه إرادة الجماهير الشعبية، وطريقة خاصة لعقلنة العالم والحياة الحقيقية، يوفر الإطار العام للنشاط العملي الحقيقي. وتبدو هذه الفقرة المقتبسة من مقال **(الفردية الوثنية والفردية المسيحية)** المنشورة في مجلة **الحضارة الكاثوليكية**، الصادرة في ٥ مايو ١٩٣٢ تعبر تعبيرًا صادقًا عن وظيفة المسيحية:

» كان الإيمان بمستقبل مضمون، وبخلود النفس التي كتبت لها البهجة الغامرة والفرح الأبدي، القوة الدافعة للعمل من أجل بلوغ الكمال الداخلي والسمو الروحي. لقد وجدت النزعة الفردية المسيحية الحقيقية في هذا الإيمان الحافز اللازم لتحقيق النصر، واستقطبت هذه الغاية النبيلة كل طاقات المسيحي. ويشعر الإنسان بتجدد الأمل، بعد تحرره من التأمل الذي يضعف الروح بما يتضمنه من شكوك، وبعد أن استنار بالمبادئ الخالدة. ولأنه واثق أن قوة عليا تقف إلى جانبه في نضاله ضد الشر، يضحي بنفسه ويكسب الدنيا».

لكن المسيحية المقصودة هنا مسيحية ساذجة: ليست المسيحية اليسوعية التي أصبحت مجرد مخدر للجماهير الشعبية.

وموقف المذهب الكالفيني، بمفهومه الجامد للانتقاء والنعمة الإلهية الذي أدى إلى الانتشار الواسع لروح المبادرة (أو أصبح الشكل الذي اتخذته هذه الحركة) أكثر دلالة وأهمية(*).

ماهي العوامل المؤثرة في عملية الانتشار (والتي هي أيضًا عملية استبدال التصور القديم، والذي غالبًا ما يجمع بين القديم والحديث). وكيف تؤثر هذه العوامل، وإلى أي مدى؟ هل هو الشكل العقلاني للتصور الجديد عندما يُشرح ويُعرض؟ أم سلطة

(*) في هذه القضية، انظر ماكس فيبر، الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية، الذي نُشر في الدراسات الجديدة، مجلد ١٩٣١ وما لحق ذلك. نُشر هذا الكتاب أولا في أرشيف الدراسات الاجتماعية والسياسية، المجلد XX وXXI، ١٩٠٤ و١٩٠٥. والترجمة الانغليزية (عن طريق تالكوت بارسون)، لندن، [آلن وآنوين، ١٩٣٠]. انظر كذلك كتاب غروثيسن عن الأصول الدينية للبرجوازية في فرنسا. [أصل الفكر البورجوازي في فرنسا، المجلد ١، الكنيسة البورجوازية، باريس، ١٩٢٧].

الشارح ومن يستدعيهم من المثقفين والخبراء ليؤيدوه (وذلك بقدر ما تحظى به هذه السلطة من اعتراف وتقدير ولو كان نظريًا). أم هو واقع انتماء إلى ذات التنظيم باعتباره الشخص الذي يعتنق التصور الجديد (بافتراض أنه دخل لأسباب أخرى غير اشتراكه في تبني التصور الجديد؟).

في الواقع، تختلف هذه العوامل باختلاف الفئات الاجتماعية، وباختلاف المستوى الثقافي للجماعات موضوع البحث. إلاّ أن البحث سوف يهتم اهتمامًا خاصًا بالجماهير الشعبية، التي تغير تصوراتها ببطء أو لا تغيرها بمعنى أنها لا تتقبل هذه التصورات في صورتها «النقية»، وإنما تتقبلها دائمًا في صورة مزيج غريب غير متجانس. وللشكل العقلاني والمنطقي المتماسك للتفكير الشامل الذي لا يهمل أية حجة إيجابية أو سلبية أيا كانت أهميتها، لهذا الشكل بعض الأهمية، ولكنها ليست حاسمة. ومع ذلك، قد تكون له أهمية حاسمة ولكنها ثانوية عندما يكون الشخص المعني في حالة أزمة فكرية، يتأرجح بين القديم والجديد. أي عندما يكون قد فقد إيمانه بالقديم ولم يصبح بعد مؤيدًا للتجديد، إلخ.

يمكن القول إن سلطة المثقفين والمتخصصين لها أهمية كبيرة عند الناس، ولكن، تبقى الحقيقة القائلة: إن أيّ رؤية لها مثقفوها وأخصائيوها، وليست المرجعية ملكًا لطرف واحد دون الآخر. بالإضافة إلى أنه يمكننا إيجاد تباين في آراء أي مثقف، وتشكيك فيما ينسب إليه من أقوال، إلخ.

يمكن الاستنتاج من هذا أن عملية انتشار المفاهيم الجديدة تحدث لأسباب سياسية (أي اجتماعية، في النهاية)؛ أما العنصر الشكلي، عنصر التماسك المنطقي، وعنصر السلطة، والعنصر التنظيمي، فيصبح لها دور بالغ الأهمية بمجرد التوصل إلى التوجه العام، سواء كان ذلك عن طريق فرد واحد أو جماعات محدودة. ومع ذلك، يمكن الاستنتاج أن الجماهير **من مثل هؤلاء**، لا يمكنهم أن يتمثلوا الفلسفة إلاّ من حيث هي إيمان.

تخيل الموقف الفكري لشخص من عامة الناس: شخصًا شكّل آراءه الخاصة، ومعتقداته ومعاييره في التمييز وفي السلوك. إن أي شخص يفوقه من حيث التكوين الفكري يمكنه أن يطرح الحجج بشكل أفضل منه إذا ما اختلفت وجهات النظر. ولكن، هل يكفي هذا ليغير هذا الإنسان البسيط آراءه. لمجرد أنه لم يستطع أن يثبت وجوده في جدال ما؟ قد يجد نفسه في هذه الحالة مضطرًا إلى تغيير موقفه كل يوم، كلما واجه خصمًا إيديولوجيًا يفوقه من حيث التكوين الفكري، على أي المبادئ إذن

يمكنه أن يؤسس فلسفته الخاصة؟ وعلى الأخص، في شكلها الأهم، المتعلق بمقاييسه السلوكية؟

وأهم هذه المبادئ بلا شك هو المبدأ الذي يحدده الإيمان وليس العقل. ولكن إيمان بمن وبماذا؟ إيمان بالفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها بصفة عامة، لأنها تفكر كما يفكر هو. ويعتقد الإنسان العادي أن كثيرًا من المفكرين لا يمكن أن يكونوا على خطأ. ولكنه لا يذهب في هذا الاعتقاد إلى الحد الذي يريده من يجادله. وهو يسلم بأنه وإن كان لا يستطيع أن يدافع عنه بقوة الحجة وأن يبرزها مثلما يفعل خصمه، فإن في جماعته من يستطيع، وسوف يكون بالتأكيد أقدر منه على الجدال. ويذكر أنه سمعه وهو يشرح حججه باستفاضة واتساق فاقتنع بها. إن ومضة المعرفة التي أضاءت عقله، وأقنعته هي السبب الباقي لإصراره على التمسك بآرائه حتى وإن لم تسعفه الحجة.

تؤدي هذه الاعتبارات إلى استنتاج أن وضع المفاهيم الجديدة لدى الجماهير الشعبية، وضع مزعزع للغاية، خاصة إذا تعارضت مع المعتقدات المألوفة (والتي يمكن أن تكون هي بذاتها معتقدات جديدة) تتطابق اجتماعيًا مع المصالح العامة للطبقات الحاكمة. ويتضح هذا إذا أمعنّا النظر في مصائر الأديان والكنائس. يحافظ الدين أو الكنيسة على جماعة المؤمنين التابعين (طالما أنها [الكنيسة] تغذي الإيمان بعقيدتها، وترعاه باستمرار وبانتظام، وتدافع بلا كلل عن العقيدة المسيحية، وتجاهد في سبيلها في كل العصور، إذ تستخدم دائمًا الحجج، وتحافظ على التسلسل الهرمي للمثقفين الذين يضفون على الإيمان هيبة الفكر أو على الأقل مظهره. وكلما انقطعت استمرارية العلاقات بشكل عنيف بين الكنيسة والمؤمنين لأسباب سياسية، أصبحت الخسائر التي تمنى بها الكنيسة نهائية. وإذا استمر هذا الحال لفترة طويلة وأصبح من المتعذر إقامة الشعائر الدينية. وقد يظهر عندئذ دين جديد، وهو ما حدث فعلًا في فرنسا، حيث ظهر دين جديد يمتزج بالكاثوليكية القديمة. ويمكن استنتاج الاحتياجات الخاصة لأي حركة ثقافية تهدف إلى استبدال الحس العام والرؤى القديمة للعالم عامة، وهي:

١ ـ لا تكلّ من تكرار حججها (على الرغم من تنويع أشكال التعبير): فالتكرار هو أفضل طريقة تعليمية للتأثير في العقلية البشرية.

٢ ـ العمل بلا انقطاع لرفع المستوى الفكري لشرائح متنامية من الجماهير، أي أن يجعل لكتلة الجماهير الهلامية شخصية متميزة. وهذا يعني العمل على خلق **نخب** من

المثقفين من نوع جديد، تنبع مباشرة من الجماهير، وتبقى مرتبطة بها، وتشدد من أزرها[٢٦].

إن توفر هذه الضرورة الثانية هو في الحقيقة ما يغير «البانوراما الإيديولوجية» للعصر. ولكنْ، لا يمكن أن تتكون هذه النخب وأن تنمو إذا لم يتطور تسلسل هرمي للسلطة والكفاءة الفكرية داخلها. وربما تتوج هذه العملية ببروز فيلسوف عظيم. ولكن، ينبغي أن يكون قادرًا على تخيل الاحتياجات الملموسة للجماعة الإيديولوجية الضخمة، ويدرك أنها لا تتمتع بالمرونة التي يتميز بها العقل الفردي، وأن يقدم أفضل صياغة شكلية للمذهب الجماعي، أي الصياغة المناسبة لطريقة تفكير المفكر الجمعي.

من البيّن أنّ هذا النوع من الإبداع الجماهيري لا يمكن أن يحدث بشكل اعتباطي، حول أية أيديولوجيا، ويعود ذلك ببساطة إلى الإرادة البناءة لدى شخص أو جماعة، تعتمد في طرحها على معتقداتها الفلسفية والدينية المتعصبة وحدها. إذ أن اعتناق الجماهير لأية إيديولوجيا هو الاختيار الحاسم لعقلانية وتاريخية طرائق التفكير. وسرعان ما تقضي المنافسة التاريخية بين التصورات على أية تصورات تعسفية، وحتى وإن حظيت بشعبية نتيجة لظروف مواتية عابرة. أما التصورات التي تستجيب لمتطلبات مرحلة تاريخية عضوية مركبة فتفرض نفسها وتسود في النهاية، حتى وإن مرت بعدة مراحل وسيطة، تؤكد فيها ذاتها، في صورة تركيبات غريبة غير متجانسة.

تطرح هذه التطورات قضايا كثيرة، أهمها قضية شكل ونوعية العلاقة بين فئات أصحاب المؤهلات الفكرية المختلفة، أي قضية أهمية دور المساهمة الخلاقة للجماعات الأعظم نفوذًا وتأثيرًا فيما يتعلق بالقدرة العضوية للفئات التابعة على مناقشة وشرح رؤى نقدية جديدة. إنها بعبارة أخرى، قضية تحديد حدود حرية المناقشة والدعاية. ولا ينبغي النظر إلى هذه الحدود نظرة إدارية أو نظرة الشرطي، بل باعتبارها قيودًا يفرضها القادة على أنفسهم، وعلى نشاطهم، وبتعبير أدق تحديد اتجاه السياسة الثقافية. وبعبارة أخرى، من الذي يحدد «حقوق المعرفة»، وحدود السعي إليها؟ وهل يمكن فعلاً تحديد هذه الحقوق وتلك القيود؟ يبدو أنه من الضروري ترك حرية البحث عن حقائق جديدة، وصيغ أفضل وأكثر اتساقًا ووضوحًا لذات الحقائق، للمبادرة الفردية للمتخصصين، حتى وإن كانوا يشككون دائمًا فيما يبدو أنه المبادئ

(٢٦) حول نظرية غرامشي عن المثقفين «العضويين»، انظر محاولة «تكوين المثقفين»، صص ٩٩ ـ ١١٢.

الأساسية نفسها. ولن يكون على أي حال من الصعب كشف الدوافع الحقيقية لاقتراح مثل هذه المناقشات، وإذا صدرت عن مصلحة أو دوافعها ليست علمية. كما لا يتصور إخضاع المبادرات الفردية للانضباط، والإجراءات النظامية، فتمر بغربال الأكاديميات أو المؤسسات الثقافية باختلاف أنواعها، ولا تعلن إلاّ بعد إخضاعها لعملية انتقادية.

قد يكون من المهم الدراسة العينية لأشكال التنظيمات الثقافية التي تحافظ على استمرار حركة العالم الإيديولوجي داخل بلد معين، ودراسة عمله في الواقع العملي. ومن المفيد دراسة التناسب العددي بين قطاع العاملين بالعمل الثقافي كمهنة، وإجمالي عدد السكان في بلد محدد، مع تقدير تقريبي لعدد غير العاملين. والمدرسة على اختلاف مستوياتها والكنيسة هما أكبر المنظمات الثقافية في أي بلد من حيث عدد العاملين. وبعد ذلك تأتي الصحف والمجلات وتجارة الكتب، ومؤسسات التعليم الخاص، سواء كان منها مكملاً لنظام الدولة، أو المؤسسات المتخصصة على قدر معتبر من النشاط الثقافي، مثل الأطباء وضباط الجيش والعاملين بالقانون. لكن ينبغي ملاحظة أنه توجد في كل البلدان، وإن بدرجات متفاوتة، فجوة كبيرة بين الجماهير الشعبية وجماعات المثقفين، حتى أكبرها وأقربها إلى تخوم الحياة الوطنية، كالكهنة ومعلمي المدارس. والسبب في ذلك، وعلى الرغم من أن الطبقة تؤكد العكس دائمًا، هو أنه ليس للدولة رؤية واحدة متسقة ومتجانسة، مما أدى إلى تشتت جماعات المثقفين بين هذه الطبقة وتلك، أو حتى داخل الطبقة الواحدة. وباستثناء عدد قليل من البلدان، لا تمارس الجامعات تأثيرًا موحدًا. وكثيرًا ما يفوق مفكر مستقل واحد تأثير كل المؤسسات الجامعية، إلخ.

أما الدور التاريخي الذي لعبه المفهوم القدري لفلسفة البراكسيس، فقد يكون قد أعد خطاب تأبينه، الذي يؤكد أنه كان يلعب دورًا مفيدًا في مرحلة تاريخية معينة. وهذا هو بالتحديد ما يؤكد على ضرورة دفنه مع إحاطته بكل ما يستحق من تكريم. ويمكن مقارنة هذا الدور مع الدور الذي لعبته نظرية الانتقاء، والنعمة الإلهية في أوائل العصر الحديث، والتي توجت ذروتها في الفلسفة الألمانية، وفي مفهوم الحرية باعتبارها الوعي بالضرورة[٢٧]. لقد كان هذا المفهوم القدري في الوعي الشعبي بديلا عن التعبير «إنها مشيئة الله» وإن كان حتى على هذا المستوى البدائي البسيط، يمثل

---

(٢٧) «الوعي بالضرورة»، هذه الفكرة التي تعود إلى سبينوزا، تلعب دور أساسيا على وجه الخصوص في الفلسفة الهيغلية.

إرهاصات رؤية أكثر عصرية وخصوبة، ومن تلك التي تتضمنها نظرية العناية الإلهية. هل يمكن لرؤية جديدة «من حيث الشكل» أن تقدم نفسها في ثوب آخر غير الصيغة الشعبية الفجة؟ ومع ذلك، يستطيع المؤرخ، بما يتمتع به من بصيرة، أن يثبت وأن يفهم الحقيقة القائلة إن بدايات عالم جديد، مهما كانت قاسية ومؤلمة، أفضل من عالم يحتضر وهو يغني أحلى أغانيه قبل أن يموت(*)(٢٨).

قضايا الفلسفة والتاريخ ـ المناقشة العلمية

عند صياغة القضايا التاريخية النقدية، من الخطأ النظر إلى المناقشة العلمية كما لو كانت محاكمة، فيها متهم، ومدع عام، وواجبه المهني إثبات أن المتهم مذنب ويجب أن يُعزل عن المجتمع. وقد كان الهدف من المناقشة العلمية هو الوصول إلى الحقيقة

(*) تلاشي «القدرية» و«الميكانيكية» يُعلن عن نقطة تحول تاريخية كبرى: ذلك هو الانطباع الأعظم عن ملخّص ميرسكي. وهي مذكرات أعلنت عن: أذكر في فلورنس في نوفمبر ١٩١٧، نقاشا مع ماريو تروتزي، وأوّل ذكر للبرغسونية، والتطوّعية، إلخ. (الهامش اللاحق). ويمكن للواحد أن يقوم بشبه سلسلة من التمثيليات لكيفية تشكل هذا التصور في الواقع. وأذكر كذلك نقاشا مع البروفسور بريزوتّي في روما في يونيو ١٩٢٤. ومقارنة مع كابتن جيوليتي قام بها ج. م. سيراتي، وهي بالنسبة إليه حاسمة ومستوجبة لعقوبة الموت. بالنسبة إلى سيراتي، فإن جيوليتي كان مثل الكونفوشوسي في نظر التاوي، مثل الصيني الجنوبي، التاجر النشط والمشغول جدًا في نظر الباحثين المندارين في الشمال، والذين ينظرون باحتقار نظرة الحكم السامي لحكيم مستنير لا تخفي الحياة بالنسبة إليه أيّ سرّ آخر إزاء المانيكيين الجنوبيين الذي يرجون بحركاتهم المنشغلة اقتناص «سبيل» للحديث بواسطة كلاديو تريفس لمحو الذنوب. كان لهذا الخطاب شيء من روح نبي العهد القديم. فالذين كانوا يرغبون في الحرب وخاضوها، والذين قلبوا العالم رأسا على عقب وكانوا بالتالي مسؤولين عن فوضى ما بعد الحرب، كان عليهم محو ذنوبهم وتحمل مسؤوليتهم عن الفوضى. كانوا مذنبين جراء «تطوعيتهم» وكان ينبغي معاقبتهم عن خطيئتهم، إلخ. كان ثمة ترفّع كهنوتي بشأن خطابهم، تصاعد للعناتهم، والتي كان يتعيّن عليها أن ترهبنا، لكنها كانت في المقابل عزاء شديدا، لأنهم أثبتوا أنّ المتعهّد لم يكن جاهزا وأنه بإمكان قيامة لعازر من بين الأموات.

(٢٨) جرى اللقاء المذكور بين عدد من القادة والتابعين للتيار «المتشدد» في صلب الحزب الاشتراكي وليلة ١٨ نوفمبر ١٩١٧. وكان مهتما بالأساس بإعداد وثيقة تنتقد الجناح الإصلاحي للحزب جراء موقفه من الحرب. وعلى امتداد النقاش، يبدو أن تروتزي اعتمد على غرامشي لدعم التطوّعية البرغسونية. وأن تكون وجهات نظر غرامشي غير أرثوذكسية بشكل حاسم، طبقا لمقاييس الأممية الثانية، فذلك ما بيّنه مقاله الشهير تقديرا للثورة السوفييتية، الثورة ضد الرأسمالية، المنشور بأفانتي بعد أسبوع من اللقاء الذي جمعه بتروتزي وآخرين، والذي كان عقب ذلك موضع نقد واسع بسبب إقامة تعارض بين الثوروية اللينينية والسلبيّة والحتمية «الماركسيتين». في الواقع، لم يعرف ماركس، كما بيّن ذلك في دفاتر السجن، كتابات برغسون في ذلك الوقت. بيد أن برغسون أثّر في سوريل الذي أثّر هو بدوره في غرامشي في مرحلة مبكرة. وكانت نتيجة الحكم على تروتزي هي التي قادت غرامشي إلى إعادة فحص ونقد التأثيرات البرغسونية المثالية على أعمال سوريل.

وتقدم العلم، فإن الشخص الذي «يتفوق» فيها هو الذي يتبنى وجهة نظر خصمه، طالما أنها تعبر عن حاجة حقيقية، ويجعلها جزءًا من بنائه الفكري، ولو كأحد جوانبه الثانوية. إن فهم موقف الخصم وتقييمه بشكل واقعي (وأحيانًا يكون الخصم هو التاريخ السابق كله)، يعني بدقة، التحرر من أسر الإيديولوجيات، بالمعنى السيء لهذه الكلمة ـ أي التعصب الإيديولوجي الأعمى. فهو يعني تبني وجهة نظر «نقدية» هي من حيث غرض البحث العلمي وجهة النظر الخصبة الوحيدة.

الفلسفة والتاريخ

سؤال ما الذي يُفهم بالفلسفة، أو بالفلسفة في حقبة معينة، وما هو مغزى وأهمية فلسفة الفلاسفة في كل عصر من هذه العصور التاريخية؟

حينما نقبل بتعريف كروتشه للدين من حيث هو رؤية للعالم تصير قاعدة للحياة[٢٩] (ليس بمعناها في الكتب، البعيد عن الواقع، بل باعتبارها قاعدة تطبيق في الحياة العملية)، فإنّ معنى هذا أن أغلب الناس فلاسفة، وذلك بقدر انخراطهم في النشاط العملي، وطالما أن هذا النشاط (أو المبادئ الموجهة للسلوك) يتضمن رؤية للعالم، أي فلسفة. إن تاريخ الفلسفة بمعناها العام، أي باعتباره تاريخ فلسفات الفلاسفة، هو تاريخ محاولات ومبادرات طبقة معينة من الناس لتغيير وتصحيح وتحسين الرؤى الموجودة في العالم في عصر معين، وبالتالي تغيير قواعد السلوك بما لا يلائمها، أي تغيير النشاط العملي برمته.

من وجهة نظرنا، فإن دراسة تاريخ ومنطق فلسفات الفلاسفة ليس كافيًا. فينبغي على الأقل ـ وكخط منهجي ـ العناية بالأقسام الأخرى لتاريخ الفلسفة، أي برؤى العالم التي تعتنقها الجماهير العريضة، وتلك التي تعتنقها أضيق الجماعات الحاكمة (أو المثقفين)، وأخيرًا، العناية بدراسة الروابط التي تربط ما بين هذه المركبات الثقافية وفلسفة الفلاسفة. إن فلسفة عصر من العصور ليست فلسفة هذا الفيلسوف أو ذاك أو فلسفة هذه الجماعة من المثقفين، أو تلك، أو فلسفة هذا القطاع العريض أو ذاك من الجماهير الشعبية. وإنما هي عملية توليف كل هذه العناصر التي تتمثل ذروتها في اتجاه عام يصبح قاعدة للسلوك الاجتماعي، و«تاريخيًا» ملموسًا وكاملاً (متكاملاً).

---

(٢٩) norma di vita. وكان اللفظ الذي استخدمه كروتشه هو «الإتيقا»، واستخدمه غرامشي لإبراز الصلة بين المعايير الأخلاقية والحياة العملية، والتي ينكرها ضمنًا نسق كروتشه.

لذلك فإن فلسفة عصر تاريخي معين ليست سوى «تاريخ» ذلك العصر ذاته. ليست سوى ذلك الكم الضخم من التنويعات التي نجحت المجموعة القائدة في فرضه على الواقع السابق. إن التاريخ والفلسفة بهذا المعنى شيء واحد، لا ينفصلان: إنهما يشكلان كتلة واحدة، لكن العناصر الفلسفية بالمعنى الصحيح على اختلاف مستوياتها تكون «متميزة»: باعتبارها فلسفة، ورؤى لجماعات قائدة (الثقافة الفلسفية)، وباعتبارها عقائد الجماهير الواسعة. ويتضح أننا نتعامل في كل مستوى من هذه المستويات مع شكل مختلف من أشكال «التوليف» الإيديولوجية.

الفلسفة الخلاقة

ماهي الفلسفة؟ هل هي تلقّ محض أو على الأكثر «ترتيب وتنظيم» أم هي نشاط خلاق بكل ما في هذه الكلمة من معنى؟

ينبغي على المرء أن يحدد أولاً المقصود بـ«التلقي» و«ترتيب أو تنظيم»، و«خلاق». الـ«تلقي» يفترض الوجود اليقيني لعالم خارجي لا يتغير أبدًا، عالمًا موجودًا «بعامة»، أي «موضوعيًا» بالمعنى الدارج للكلمة. ولفظ «ترتيب أو تنظيم» مماثل للفظ «تلقّ»، وهو وإن كان يفترض نشاط الفكر، إلاّ أنه نشاط محدود وضيق. ولكن ما الذي يعني لفظ «خلاق»؟ هل يعني أن الفكر هو الذي خلق العالم؟ ولكن، أي فكر، وفكر من؟ هناك خطر الوقوع في نزعة الإنّيّة[٣٠]، والحقيقة أن أي شكل من أشكال المثالية لابد أن يقع في نزعة الإنّيّة. وللهروب في آن واحد، من النزعة الإنّيّة ومن المفاهيم الميكانيكية الكامنة في مفهوم الفكر باعتباره تلقيا وترتيبا، من الضروري طرح القضية طرحًا «تأريخيا»، وفي نفس الوقت اعتبار «الإرادة» أساس الفلسفة. ولكن ينبغي أن تكون إرادة عقلانية وليست تعسفية، إرادة، يمكن أن تتحقق طالما أنها تتفق مع الضرورات التاريخية الموضوعية، أي بقدر ما تكون التاريخ العالمي ذاته في لحظة تحققه. وإذا كان لفرد واحد أن يمثل هذه الإرادة في البداية، فإنها سوف تجد في النهاية ما يبررها في قبول الغالبية لها واستمرار هذا القبول: أي بأن تصبح ثقافية، أي شكلاً من أشكال «الحس السليم»، رؤية للعالم تحمل قيمًا أخلاقية تتفق مع بنيتها. إلى حدود نشأة الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، كان يُنظر إلى الفلسفة على أنها متلقي، أو في أحسن الأحوال كنشاط مرتب أو منظم، أي معرفة الآلية التي تعمل بشكل

(٣٠) الإنّيّة solipsism هي شكل المثالية الذاتية التي تقرّ أنّ الذات هي الموضوع الوحيد للمعرفة.

موضوعي خارج الإنسان. وجاءت الفلسفة الألمانية الكلاسيكية بمفهوم «إبداعية» الفكر، ولكن بالمعنى المثالي التأملي.

يبدو أن فلسفة البراكسيس وحدها التي استطاعت أن تخطو بالفلسفة خطوة إلى الأمام، مستندة إلى الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، متجنبة أي ميل إلى النزعة الأنانية، وناظرة إلى الفكر نظرة تاريخية باعتباره رؤية للعالم، لـ«الحس السليم» المنتشر بين الكثرة (انتشارا غير متصور من دون عقلانية أو تأريخية) لدرجة أنه تحول إلى قاعدة فعالة للسلوك. ينبغي أن يُفهم لفظ خلاق بالمعنى «النسبي» باعتباره ذلك الفكر الذي يغير طريقة وعي الغالبية، وبالتالي يغير الواقع، الذي لا يمكن تصوره من دون هذه الغالبية[٣١]. وهو خلاق أيضًا، بمعنى أنه يعلمنا أن الواقع لا يوجد من تلقاء نفسه أو في ذاته، بل في ارتباطه التاريخي بالبشر الذين يغيرونه، إلخ.

الأهمية التاريخية للفلسفة

يعتبر جانب كبير من البحث ودراسة الأهمية التاريخية للفلسفات المختلفة عقيمًا بكل معنى الكلمة وخياليا، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار أن كثيرًا من المذاهب الفلسفية ليست إلاّ تعبيرًا عن أفراد، وأن ما يمكن أن يوصف بأنه تاريخي قليل، وغارق في التجريدات المعقدة التي أصولها استنباطية تجريدية بحتة. يمكن القول إن القيمة التاريخية للفلسفة تقدر بما اكتسبته من فاعلية «عملية» بأوسع معنى للكلمة. وإذا كان صحيحًا أن كل فلسفة هي تعبير عن مجتمع ما، فلا بد أن تعود لتؤثر في هذا المجتمع تأثيرًا إيجابيًا وسلبيًا معًا. ومدى تأثيرها هو بالتحديد مقياس أهميتها التاريخية، والدليل على أنها ليست مجرد «جهد فردي لا طائل منه»، بل «حقيقة تاريخية».

الفيلسوف

يجب أولاً إثبات المبدأ الذي يقول إن كل الناس «فلاسفة»، بمعنى أن الفارق بين الفلاسفة المحترفين أو «المتخصصين» وسائر البشر، ليس فارقًا «نوعيًا» بل مجرد فارق «كمّي». (ونستخدم هنا لفظ «كمي» بمعنى خاص، لا ينبغي الخلط بينه وبين معناه في الحساب، لأن ما يشير إليه هو تفاوت درجات التجانس والاتساق

---

(٣١) أي أنّ قدرتنا على التفكير والفعل في العالم هي ما تتوقف على بقية البشر الذين هم أنفسهم يمثلون في آن ذوات وموضوعات تاريخية.

و«المنطقية»، إلخ. إنه بعبارة أخرى كم العناصر النوعية). ولكن بعد إثبات هذا، بقي أن نرى بالضبط، فيم يتمثل هذا الاختلاف. إذن لا يصح أن نطلق اسم «الفلسفة» على أي اتجاه فكري، أو توجه عام...إلخ، أو حتى على أية «رؤية للحياة». ربما يسمى الفيلسوف «عاملا متخصصا» بالمقارنة مع العامل غير الماهر. إلاّ أن هذا أيضًا، قول يفتقر إلى الدقة، لأنه يوجد أيضًا في الصناعة إلى جانب العامل غير الماهر والعامل المتخصص، المهندس الذي يعرف المهنة، لا من الناحية العملية فقط، بل ومن الناحيتين النظرية والتاريخية. فلا «يفكر» الفيلسوف أو الفيلسوف المحترف بدقة منطقية وتناغم أكبر وبحس منهجي أعمق على خلاف غيره من الناس فقط، بل ويعرف أيضًا تاريخ الفكر بأكمله. إنه بعبارة أخرى، قادر على تفسير تطور الفكر حتى العصر الذي يعيش فيه، وهو في وضع يسمح له بتناول أي قضية، انطلاقًا من الحلول التي توصلت إليها المحاولات السابقة، أن له في مجال الفكر، نفس الوظيفة التي للمتخصصين في مختلف المجالات العلمية.

من ناحية ثانية، يوجد فارق بين الفيلسوف المتخصص وغيره من المتخصصين، وهو أنه أكثر منهم شبهًا ببقية البشر. كان يصوّر الفيلسوف المتخصص في صورة مماثلة لصورة العالم المتخصص في فروع العلم الأخرى. وهذا التصور هو المسؤول عن صورته الكاريكاتورية. يمكن أن يكون هناك أخصائيون في علم الحشرات وحساب المثلثات، من دون أن يكون كل الناس مشتغلين بعلم الحشرات أو حساب المثلثات. هناك علوم عالية الدقة والتخصص، وهي علوم ضرورية، ولكن هذا لا يعني أنها عامة. ولكن يستحيل أن نتصور إنسانًا لا يكون فيلسوفًا أيضًا، أي إنسانا لا يفكر، لأن التفكير سمة مميزة للإنسان من حيث هو إنسان، طالما أنه ليس متخلفًا عقليًا.

«اللغة» والألسنة والحس المشترك

ماهي بالضبط حقيقة ميزة ما يسمى عادة بـ«الحس المشترك» أو «الحس السليم»؟ إنها لا تتمثل فقط في أن الحس العام يطبق مبدأ النسبية، وإن كان مضمرًا، بل يتمثل أيضًا في هو أدنى من ذلك أهمية، في أنه يحدد ببساطة السبب الصحيح لطائفة واسعة من الأحكام. ولا ينخدع بسحر العبارات الميتافيزيقية والعلمية الزائفة التي تبدو عميقة. كان من الطبيعي الإعلاء من شأن «الحس المشترك» في القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما كان يقاوم مبدأ السلطة المتمثلة في أرسطو والإنجيل. فقد اكتشف الناس في الحقيقة أنه في «الحس المشترك» نوع من «التجريبية» والملاحظة المباشرة للواقع،

وإن كانت ذات طابع استقرائي ومحدود. وحتى اليوم، إذا نشأ وضع مماثل، بجدية ذات الحكم الإيجابي على الحس العام، وإن كان الوضع قد اختلف بالفعل، وغدت ميزة الحس المشترك الحقيقية محدودة للغاية.

لقد أثبتنا أن الفلسفة هي رؤية للعالم، وأنه لا ينبغي أن ننظر إلى العمل الفلسفي باعتباره صياغة «فرد» لتصورات متسقة من الناحية المنهجية، بل باعتباره أيضًا وبالدرجة الأولى، معركة ثقافية لتغيير «عقلية» الشعب، ونشر التجديدات الفلسفية، التي ستثبت أنها «صحيحة تاريخيًا» بقدر ما تصبح في الواقع - أي تاريخيًا واجتماعيًا - عالمية. وبالنظر إلى كل هذا، ينبغي وضع قضية اللغة عامة واللغة بالمعنى التقني[٣٢] للكلمة في مقدمة بحثنا. وما كتبه البراغماتيون[٣٣] حول هذه القضية يستحق إعادة البحث[*].

وفي حالة البراغماتيين، كما هو الحال عامة في أية محاولة لتنسيق الفلسفة بصورة عضوية، ليس واضحًا سواء كانت الإشارة إلى النظام بأكمله أو إلى نواته الأساسية وحسب. يبدو أنه من الآمن القول إن مفهوم اللغة الذي يعتنقه فيلاتي وغيره من البراغماتيين ليس مقبولاً. وإن بدا أنهم لمسوا احتياجات حقيقية و«وصفوها» بدقة، وإن لم ينجحوا في طرح القضايا طرحًا وافيًا، أو في تقديم الحل. ويمكن القول إن «اللغة»[٣٤] مفردة جامعة، لا تفترض وجود شيء واحد في الزمان والمكان. وتعني اللغة أيضًا الثقافة والفلسفة (على الأقل على مستوى الحس العام)، ولذلك فإن اللغة في الحقيقة تعتبر كثرة من الحقائق المتسقة والمتماسكة عضويًا إلى حد ما، لدرجة أنه

---

(٣٢) الكلمة الانغليزية language تقوم مقام كلمتين إيطاليتين هنا: lingua («اللسان بالمعنى التقني»)، وتعني نظاما مخصوصا من العلامات المنطوقة في الانغليزية أو في الإيطالية مثلا. وlinguaggio («اللغة بعامة») بالمعنى النوعي بما يفيد ملكة نقل خطابات، منطوقة أو غير منطوقة، بواسطة شفرة موحدة. وفي اللسانيات الحديثة (وقد درس غرامشي اللسانيات في مطلع المرحلة الحديثة) تعني lingua (La langue) دائمًا الشفرة، وتعني linguaggio (Le langage)، إلى جانب معناها النوعي، ما يحيل على مجموعة الخطابات المنقولة. نعني تجسيد القواعد المجردة للسان .lingua

(٣٣) «البراغماتيون» هم أتباع النظرية الفلسفية للبراغماتية التي يعود أصلها إلى أمريكا وارتبطت بويليام جيمس وسي. آس. بيرس. البراغماتية انتشرت بشكل كبير في إيطاليا من حيث هي فرع وردة فعل جزئية ضد الحركة الوضعية. وأهم المدافعين عنها هو جيوفاني فايلاتي (١٨٦٣ - ١٩٠٩)، وهو رياضي ومنطقي متميز. وعالم الاجتماع باريتو كان متأثرا بالبراغماتية.

(*) انظر سكريتي [الأعمال الكاملة] لـ ج. فايلاتي (فلورنس، ١٩١١)، والتي نجد في صلبها Il linguaggio come ostacolo all eliminazione di contrasti illusori اللغة عائقا أمام التخلص من الصراعات الوهمية.

(٣٤) Linguaggio، انظر الهامش ٣٢ أعلاه.

يمكن القول إن لكل متكلم لغته الخاصة، أي طريقته الخاصة في التفكير والشعور. فالثقافة، وعلى مختلف مستوياتها، توحد عددًا من الأفراد في مجموعات من الشرائح، وذلك بقدر اتصال بعضهم ببعض، وفهم كل منهم لطريقة الآخر في التعبير، إلخ. إن هذه الفروق والاختلافات التاريخية والاجتماعية، التي تنعكس في اللغة المشتركة، هي التي تخلق «العقبات» و«مصادر الخطأ» التي تحدث عنها البراغماتيون.

من هنا كانت أهمية «الجانب الثقافي» حتى في النشاط العملي (الجمعي). فالعمل التاريخي لا يقدر أحد على القيام به إلاّ «الإنسان الجمعي»، وهذا يفترض وحدة «ثقافية ـ اجتماعية» حيث تتلاحم الإرادات الكثيرة المشتتة، والمتباينة الأهداف حول هدف واحد، على أساس رؤية واحدة متجانسة للعالم، رؤية عامة وخاصة معًا، تفعل فعلها، سواء في أوقات الانفجارات الطارئة (بطريقة انفعالية) أو بصورة دائمة (عندما تكون القاعدة الفكرية راسخة الجذور، تمثلها الناس وأحسوا بها لدرجة أنها أصبحت عاطفة متقدة[٣٥]. ومن هنا كانت الأهمية البالغة لقضية اللغة العامة، وهي قضية توصل الجماعة إلى خلق مناخ ثقافي فريد.

ويمكن بل ينبغي إعادة هذه المشكلة إلى الأسلوب الحديث في التفكير في النظرية والممارسة التعليمية، والتي تكون بموجبها العلاقة بين المعلم والتلميذ علاقة إيجابية وتبادلية، ولذلك يكون كل معلم تلميذًا دائمًا، ويكون كل تلميذ معلما[٣٦]. إلاّ أن العلاقة التعليمية لا تقتصر على مجال العلاقات «المدرسية» بمعناها الضيق، حيث يتصل الجيل الجديد بالجيل القديم، ويستوعب خبراته وقيمته اللازمة تاريخيًا، وينضج ويطور شخصيته الخاصة، الأرقى تاريخيًا وثقافيًا. فهذا النوع من العلاقة موجود في كل مجالات المجتمع، وبين أي فرد والآخرين، وهي قائمة بين القطاعات المثقفة والقطاعات غير المثقفة من السكان، وبين الحاكمين والمحكومين،

---

(٣٥) «passion»، مفردة كروتشية، تشير إلى ضرب من الانفعال الذاتي الفاعل والمنفعل في آن. ويعتمد كروتشه بعامة هذه المفردة باستخفاف، مبيّنا على سبيل المثال أن السياسة هي محض «عاطفة»، وليست كما بيّن غرامشي ما يسمح بالمحافظة على مركز الحياة البشرية. يرمي غرامشي إلى تعقب الاستعمال الكروتشي ويكرّس مجالا واسعا للبرهنة (انظر مثلا الصفحات ٢٣٦ ـ ٢٣٨) على أن السياسة ليست على وجه التحديد عاطفة بالمعنى الكروتشي. لكنْ، تكتسب الكلمة هنا دلالة توكيدية لالتزام باطني عميق وقوي إزاء هدف موضوعي.

(٣٦) أكد غرامشي على هذه النقطة في موضع آخر، واستعيدت لبيان العلاقة الكاملة بين الإنسان ومحيطه بالمعنى الماركسي الذي نجده في أطروحته حول فيورباخ («لا بد للمعلّم أن يتعلّم»).

وبين **النخب** وأتباعها، وبين القادة والمقودين، وبين الطليعة والجماعة المنظمة. فأي علاقة تقوم على «الهيمنة» هي بالضرورة علاقة تربوية ولا تتواجد فقط بين مختلف القوى التي تتكون منها الأمة بل وفي المجال الدولي والعالمي، بين مركبات الحضارات القومية والقارية.

يمكن القول إذن إن الشخصية التاريخية للفيلسوف المتفرد تتكون من خلال علاقته الإيجابية بالبيئة الثقافية التي يقترح تغييرها. وتؤثر هذه البيئة مرة أخرى في الفيلسوف، وتفرض عليه عملية نقد ذاتي متواصلة. إنها «معلمته» ولذلك كان ما يسمى «حرية الفكر وحرية التعبير عنده» («حرية الصحافة»، «حرية التجمع») من أهم مطالب الطبقة المثقفة في المجال السياسي، لأن العلاقة بين الأستاذ والتلميذ بمعناها العام، والتي تمت الإشارة إليها، لا يمكن أن تتحقق إذا لم يتوفر هذا الشرط السياسي. وعندها، يمكن أن يوجد «تاريخيًا» فيلسوف من نوع جديد، يمكننا أن نسميه «فيلسوفا ديمقراطيًا»، أي فيلسوفًا يؤمن بأن شخصيته ليست محددة بذاته كفرد طبيعي، وإنما هي علاقة اجتماعية إيجابية لتغيير البيئة الثقافية. وعندما يكون المفكر مكتفيًا بأفكاره الخاصة، أي يتحرر «ذاتيًا» أي نظريًا، يكون موضع سخرية. إن وحدة العلم والحياة بالتحديد، وحدة إيجابية، وفيها وحدها يمكن تحقيق حرية الفكر. إنها علاقة الأستاذ بالتلميذ، علاقة الفيلسوف بالبيئة الثقافية التي عليه أن يعمل فيها، والتي يمكنه أن يستنبط منها القضايا الملحة لصياغتها وحلها. وبعبارة أخرى، إنها العلاقة بين الفلسفة والتاريخ.

ما الإنسان؟

هذا هو السؤال الأول والرئيسي الذي تطرحه الفلسفة. كيف نجيب على هذا السؤال؟ قد نجد تعريفًا للإنسان في الإنسان ذاته، أي في أي إنسان فرد. ولكن هل يعتبر هذا صحيحا؟ يمكننا أن نكتشف حقيقة أي «إنسان متفرد» في أية لحظة. ولكن هذا لا يهم. ولو أمعنا النظر في السؤال «ما الإنسان» لتبين لنا أن المقصود هو، ماذا يمكن أن يصبح الإنسان؟ أي، هل يمكن أن يسيطر الإنسان على مصيره، هل يمكنه أن «يصنع نفسه»، وأن يبدع نمط حياته؟ يمكننا إذن القول إن الإنسان هو سيرورة، وبتعبير أدق، سيرورة أفعاله. ولو فكرت بالسؤال نفسه «ما الإنسان»؟ لوجدت أن السؤال ذاته ليس سؤالاً مجردًا أو «موضوعيًا»، إنه وليد تأملنا في أنفسنا وفي الآخرين. ونريد أن نعرف ـ بالنسبة إلى ما كنا نعتقده ونراه ـ من نكون، وماذا يمكن أن نصبح، وإذا كنا موجودين حقيقة، فإلى أي درجة نكون «صناعًا لأنفسنا» ولحياتنا

ولمصيرنا. ونريد أن نعرف هذا، «اليوم»، وفي ظل الظروف المعطاة اليوم، وظروف حياتنا اليومية، لا ظروف أي حياة أو أي إنسان.

والسؤال وليد نظرات محددة إلى الحياة والإنسان، يستمد منها مضمونه ومحتواه، وأهمها الدين، دين بعينه، هو الكاثوليكية. في الواقع، إننا عندما نتساءل، «ما الإنسان»؟ وما أهمية إرادته ونشاطه العملي في خلق ذاته وإبداع الحياة التي يعيشها؟ فإن ما نقصده هو: هل الكاثوليكية رؤية صحيحة للعالم وللحياة؟ إننا باعتبارنا كاثوليكيين نجعل الكاثوليكية قاعدة للحياة والسلوك وهل هذا خطأ أم صواب؟ الكل لديه شعور حدسي غامض بأنه يخطئ إذ يجعل من الكاثوليكية قاعدة للسلوك، فلا يوجد من يلتزم بها، حتى وإن قال إنه كاثوليكي. والكاثوليكي الأصولي الذي يطبق كل المبادئ الكاثوليكية في حياته وفي كل سلوكه، قد يبدو شاذًا. وهو، إذا أمعنّا النظر، يجسد نقدًا حاسمًا للكاثوليكية، بل هو يمثّل أقسى نقد لها.

ربما يقول الكاثوليك إنه لا توجد رؤية أخرى تتبع وتراعي بدقة، وقد يكونون على حق. إلاّ أن هذا يدل على أنه لا توجد تاريخيًا طريقة واحدة في النظر إلى الأمور وفي السلوك لا أكثر ولا أقل. ليست هذه الحجة في صالح الكاثوليكية، على الرغم من أن الطريقة الكاثوليكية في النظر إلى الأمور وإلى السلوك ظلت لقرون تستهدف هذه الغاية بالتحديد. ولم يكن هذا شأن أي دين آخر يملك نفس الوسائل، ونفس الروح المنهجية، ونفس الاستمرارية والتمركز.

والعيب في الكاثوليكية من وجهة نظر «فلسفية» هو إلحاحها على أن سبب الشر كامن في الإنسان الفرد ذاته. وبعبارة أخرى، الإنسان في تصورها هو فرد محدد ومحدود. قد يقال إن موقف كل الفلسفات القائمة حتى الآن هو ترديد لموقف الكاثوليكية. إنها تتصور الإنسان كفرد محدود بحدود فرديته، وتنظر إلى الروح باعتبارها فردية. وهذه هي النقطة التي يجب أن يتناولها الإصلاح في رؤية الإنسان. أعني أنه يجب النظر إلى الإنسان باعتباره مجموعة من العلاقات الإيجابية (عملية)، والفردية وإن كانت أهم عناصرها، إلاّ أنّها ليست العنصر الوحيد الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. فالإنسانية التي تتجلى في أية شخصية، تتألف من عناصر متباينة: ١ ـ الفرد، ٢ ـ الآخرون، ٣ ـ العالم الطبيعي. إلاّ أن العنصرين الأخيرين ليسا بالبساطة كما يبدو. فعلاقة الفرد بغيره من البشر ليست علاقة تجاور، بل علاقة عضوية، وذلك بقدر انتمائه إلى كيانات عضوية، ابتداء من أبسط الكيانات حتى أكثرها تعقيدًا. يرتبط الإنسان إذن بالعالم الطبيعي ليس لمجرد أنه جزء منه، بل يرتبط

ارتباطًا إيجابيًا من خلال العمل والتكتيك. غير أنها ليست علاقات ميكانيكية، فهي علاقات إيجابية وواعية، تتناسب مع مدى فهم كل إنسان لها. ولذلك يمكن القول إن كل واحد منا يغير نفسه بقدر ما يغير العلاقات المركبة التي يعتبر محورها. وفي هذا السياق، يكون الفيلسوف الحقيقي هو السياسي، الإنسان الفاعل، الذي يغير البيئة ونعني بالبيئة **مجمل** هذه العلاقات(٣٧) التي ينخرط فيها كل منا ليشارك فيها، وإذا كانت شخصية الإنسان هي جمع هذه العلاقات، فإن خلقها يعني اكتساب الوعي بهذه العلاقات، وتغييرها يعني تغيير **مجمل** هذه العلاقات.

إلا أن هذه العلاقات ليست علاقات بسيطة، فمنها ما هو ضروري ومنها ما هو تطوعي. فضلاً عن أن الوعي بهذه العلاقات، أيا كان مدى عمقها (أي أن نعرف كيف نغيرها وهي معرفة تتفاوت درجتها) يغيرها فعلاً. وحتى العلاقات الضرورية تختلف أهميتها بقدر إدراك ضرورتها. والمعرفة بهذا المعنى سلطة. إلاّ أن المشكلة معقدة أيضًا إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى. فلا يكفي أن نعرف مجمل العلاقات كما هي قائمة في لحظة معينة وكنسق محدد. فكل فرد مركب من العلاقات القديمة، بل ومن تاريخ هذه العلاقات أيضًا. إنه خلاصة الماضي كله. ربما يقال إن كل ما يمكن أن يغيره كل فرد على حدة ضئيل للغاية بالنظر إلى قوته، وهذا صحيح إلى حد ما. ومع ذلك يمكنه أن يضاعف قوته أضعافًا مضاعفة، وأن يحقق تغييرات أعمق كثيرًا مما يتصور إذا اتحد مع كل الأفراد الذين ينشدون تحقيق ذات التغيير متى كان معقولاً.

و«الجمعيات» التي يمكن للفرد أن يشارك فيها أكثر مما نتصور ومن خلالها يكون انتماؤه إلى الجنس البشري. إن الطرق التي ينخرط فيها الفرد الواحد في علاقات مع الطبيعة إذن، كثيرة ومعقدة، طالما أن معنى التقنية لا ينبغي أن يقتصر على كل الأفكار العلمية المطبقة في الصناعة، بل يشمل أيضًا الأدوات «الفكرية»، أي المعرفة الفلسفية.

أن نقول إنّ الإنسان لا يعيش إلاّ في مجتمع، فهو قول شائع ومألوف(٣٨). ولكن لا تستخلص منه كل النتائج التي تترتب عليه بالضرورة حتى على مستوى الفرد. وأن مجتمعًا بشريًا معينًا يفترض وجودًا معينًا، «مجتمع الأشياء»، وأن المجتمع البشري لا

---

(٣٧) انظر أطروحة ماركس السادسة في أطروحات حول فيورباخ: «ماهية الإنسان ليس تجريدا قائما في صلب كل إنسان. فالإنسان في واقعه هو جمّاع علاقات اجتماعية...».

(٣٨) تعود الفكرة إلى أرسطو «الإنسان حيوان سياسي»، واستعيدت في الفلسفة السكولائية ومع عصر النهضة مرة أخرى، وربما بشكل أكثر عمقا في الثقافة الفلسفية الإيطالية منها في الدول الأخرى.

يمكن أن يوجد ما لم يوجد مجتمع الأشياء، هو أيضًا قول مألوف. صحيح أن الدولة التي أضيفت إلى هذه المنظمات التي تعلو على الأفراد (**مجتمع البشر ومجتمع الأشياء**)[٣٩] لا تزال حتى الآن دلالة ميكانيكية وجبرية: ومن هنا كانت معارضتها. ومن الضروري صياغة نظرية تنظر إلى هذه العلاقات باعتبارها علاقات نشطة ومتحركة، وأن نثبت بوضوح كامل أن مصدر هذا النشاط هو وعي الإنسان الفرد، الذي يعرف ويرغب ويعشق ويبدع (بقدر ما يعرف فعلاً ويرغب ويعشق ويبدع، إلخ). والذي يدرك أنه ليس فردًا منعزلاً، بل هو غنيّ بالإمكانات التي يتيحها له غيره من البشر ومجتمع الأشياء الذي لا بد أن تكون لديه فكرة عنه. وكما أن كل إنسان فيلسوف، كذلك كل إنسان عالم (إلخ).

يمكن تفسير عبارة فيورباخ القائلة إن «الإنسان هو ما يأكله»[٤٠] تفسيرات متباينة، إذا ما تم النظر إليها في ذاتها. وهنا تفسير وقح وغبي يقول إن الإنسان في أي وقت هو ما يتناوله من طعام أي أن الطعام له تأثير مباشر على طريقة التفكير. تذكر ملاحظة أمايدو (بورديغا)، والتي تقول إنك إذا عرفت نوع الطعام الذي تناوله الخطيب قبل أن يلقي خطابه مثلاً، يمكنك أن تفهم خطابه بشكل أفضل. وهي ملاحظة صبيانية تتعارض حتى مع المعلومات العلمية الوضعية. فالمخ لا يستمد غذاءه من الفول والأعشاب مباشرة، فلا بد أن يتحول الطعام إلى مواد متجانسة قابلة للتمثل، لها ذات «طبيعة» جزيئات المخ حتى يمكن إعادة تكوينها. ولو أن هذا الزعم كان صحيحًا، لكان المطبخ هو الذي يصنع التاريخ أو ارتبطت الثورات بالتغيرات الجذرية في غذاء الجماهير. والعكس هو الصحيح تاريخيًا. فالثورات والتطور المعقد للتاريخ هو الذي غير الطعام، وخلق «الأذواق» المتتالية في اختيار الطعام. حيث لم يكن زرع بذور القمح بانتظام هو الذي قضى على البداوة، بل العكس هو الصحيح. فقد خلقت الظروف غير المواتية للبداوة الدافع إلى الانتظام في الزرع[*][٤١].

---

(٣٩) مجتمع البشر ومجتمع الأشياء، نعني عالم البشر والعالم الطبيعي.

(٤٠) الأصل الألماني هو على شاكلة تلاعب بالكلمات، «der mensch ist (is) was er isst (eats)». وكره غرامشي للمادية الفلسفية من مثل الفلسفة اللاجدلية لفيورباخ يضعه هنا أيضًا في التنافس السطحي مع بورديغا.

(*) قارن بين تأكيد فيوزرباخ والحملة التي شنها مارينتي ضد السباغتّي ودفاع بونتنبيللي السجالي عنها في عام ١٩٣٠، عندما كانت الأزمة العمالية في ذروتها.

(٤١) مارينتي شاعر مستقبلاني وصانع بروبغندا، وهو صاحب عمل طموح عن علم الأغذية عنوانه المطبخ المستقبلاني، ونسب تهاوي إيطاليا إلى الاستيراد الألماني للمعكرونة خلال القرون الوسطى.

وصحيح أيضًا، من جهة أخرى، أن «الإنسان هو ما يأكله»، طالما أن النظام الغذائي هو تعبير عن العلاقات الاجتماعية ككل. وكل فئة اجتماعية لها نمط غذائها الأساسي الخاص. ويمكن القول إن «الإنسان هو ما يرتديه»، و«الإنسان هو ما يسكنه» أو أن «الإنسان هو طريقته الخاصة في إعادة خلق ذاته، أي أسرته». فالغذاء والمسكن والملبس والإنجاب جميعًا من عناصر الحياة الاجتماعية، التي تتجلى فيها العلاقات الاجتماعية في أوضح صوره الموضة وأكثرها انتشارا (أي الجمهور).

لذلك كانت قضية ماهية الإنسان دائمًا هي ما تسمى قضية «الإنسان بعامة»، أو قضية «الطبيعة البشرية». إنها إذن محاولة لخلق علم الإنسان (فلسفة) الذي ينطلق من مفهوم «متكامل» للإنسان[٤٢]، أي من تجريد يتسع ليشمل كل ما هو «إنساني». ولكن هل يكون «الإنساني» كمفهوم وكحقيقة متكاملة نقطة البداية أم النهاية في البحث. ألا يحتمل أن تكون المحاولة كلها من مخلفات النظرة «اللاهوتية» أو «الميتافيزيقية»، طالما أنها تفترض أن الإنسان هو نقطة البداية؟ لا يجوز اختزال الفلسفة إلى «أنثربولوجيا» طبيعية: فطبيعة الجنس البشري لا تعود إلى الطبيعة «البيولوجية» للإنسان.

إن الاختلافات المهمّة بين البشر عبر التاريخ ليست الاختلافات البيولوجية أي العرق وشكل الجمجمة ولون البشرة.. إلخ. ويمكن (اختزال القول: إن «الإنسان هو ما يأكله» في أنّ الإنسان يأكل القمح في أوربا والأرز في آسيا وما إلى ذلك. بل يمكن اختزاله مرة أخرى فنقول «الإنسان هو البلد الذي يعيش فيه»، طالما أن معظم غذائه يرتبط بصفة عامة بالبلد الذي يعيش فيه). ولم يكن لـ«الوحدة البيولوجية» وزن كبير في التاريخ في أي وقت من الأوقات: فالإنسان هو الحيوان الوحيد الذي يأكل لحم بني جنسه، عندما كان أقرب إلى «الحالة الطبيعية»، وعندما كان غير قادر على زيادة ما ينتجه من السلع الطبيعية بشكل صناعي. ولم تكن قد خلقت بعد «ملكة التفكير» أو «العقل» وحدة البشر. ولا يمكن اعتبارهما حقيقة «موحّدة» للبشر لأنهما يمثلان مفهومين قطعيّين، لا تاريخيين ولا جدليين[٤٣]. ليس الفكر، هو ما يوحد البشر ويفرقهم، بل ما يعتقده الناس فعلاً.

إن أفضل إجابة هي: أن «الطبيعة البشرية» هي «مركب من العلاقات

---

(٤٢) «وحدوي» بمعنى أنه ينشئ مبدأ محددًا للوحدة.

(٤٣) «قطعي»، أي أنه لا تاريخي ولا جدلي.

الاجتماعية»[٤٤]، لأنها تتضمن فكرة الصيرورة (الإنسان «يصير»، إنه يتغير باستمرار بتغير العلاقات الاجتماعية)، ولأنها ترفض مقولة «الإنسان بعامة». تتجسد العلاقات الاجتماعية في مجموعات مختلفة من البشر يفترض وجود كل منها وجود الأخرى، ووحدتها وحدة جدلية وليست شكلية. فالإنسان أرستقراطي بقدر ما هو عبد..إلخ[٤٥]. ويمكن أيضًا القول إن الطبيعة البشرية هي «التاريخ»، والطبيعة البشرية بهذا المعنى هي الروح، إذا سلم المرء أن التاريخ مرادف للروح، وأضفينا على التاريخ معنى «الصيرورة» التي تحدث في إطار من الاتفاق على عدم الاتفاق، صيرورة لا تنطلق من الوحدة ولكنها تنطوي على إمكانية تحققها. لذلك لا يمكن أن تنحصر الطبيعة البشرية في شخص بعينه، فهي تتجسد في تاريخ النوع البشري كله (في الحقيقة نستخدم كلمة «أنواع»، وهي من مفردات المذهب الطبيعوي، له دلالة في ذاته)[٤٦] وعلى الرغم من أن لكل شخص سماته الخاصة التي تبرز عندما تتناقض مع سمات الآخرين. وينبغي أن ننظر إلى تصور «الروح» في الفلسفة التقليدية، وتصور «الطبيعة البشرية» في علم الحياة، باعتبارهما من بين «الطوباويات العلمية» حلا محل الطوباوية الكبرى للطبيعة البشرية التي علينا أن نبحث عنها في الله (وفي البشر باعتبارهم أبناء الله)، وهما تدلان على المعاناة التاريخية التي لا تنتهي وعلى طموح عقلاني عاطفي، إلخ. وصحيح أيضًا أن الأديان التي تؤكد المساواة بين البشر باعتبارهم أبناء الله، والفلسفات التي تؤكد على المساواة بينهم، باعتبارهم يشتركون في ملكة التفكير، بمثابة تعبير عن الحركات الثورية المعقدة (تغيير العالم القديم وتغيير العالم الوسيط على التوالي)، الفكرة التي صنعت أقوى الحلقات في سلسلة التطور التاريخي.

إن الفكرة القائلة إنّ الجدلية الهيغلية كانت آخر تعبير عن هذه الروابط التاريخية الكبرى، وأن الجدلية ينبغي أن تتحول من تعبير عن التناقضات الاجتماعية إلى جدلية

(٤٤) انظر الهامش ٣٧، ص ٤٤٨.

(٤٥) Sero della gleba. المفهوم هنا هو ما يتعلّق بوحدة الأضداد. فالأرستقراطية من حيث التعريف تفترض وجود طبقة أخرى، الأقنان، والتي تحصل انطلاقًا من العلاقة التي تربطها بها ملامح تعريفها المخصوصة.

(٤٦) طبيعوي، بمعنى ما ينبثق من التاريخ الطبيعي. ويستعمل غرامشي في الواقع عبارة الجنس البشري «genere umano»، ولكننا فضلنا ترجمتها بالأنواع تناسبا مع الاستعمال الانغليزي، وكذلك مع فيروباخ الذي نترجم في العادة تصوره عن die gattung بـ«الأنواع»، وهو هنا موضع نقد.

تصورية محض بعد اختفاء هذه التناقضات، يبدو أن هذه الفكرة هي أصل كل الفلسفات الحديثة، من مثل فلسفة كروتشه التي تقوم على أساس طوباوي.

وفي التاريخ تتمثل «المساواة» الحقيقية، أي مدى الارتقاء «الروحي» لـ«الطبيعة البشرية»، باعتبارها عملية تاريخية، في نسق الجمعيات «الخاصة والعامة»، «العلنية والسرية»، بما يشكل جزءًا من نسيج «الدولة» أو النظام السياسي العالمي. ما نتعامل معه هنا، هو أشكال «المساواة» بين أعضاء الجمعية الواحدة كما خبروها، و«اللامساواة» بين جمعية وأخرى. وهي مساواة أو لا مساواة حقيقية، بقدر وعي الناس بها، أفرادًا أو جماعات. وبهذه الطريقة، نصل أيضًا إلى المساواة أو التسوية بين «الفلسفة والسياسة»، بين الفكر والعمل، أي نصل إلى فلسفة البراكسيس. فكل شيء سياسي، حتى الفلسفة أو الفلسفات (انظر الملاحظات حول طبيعة الإيديولوجيات)[٤٧]. و«الفلسفة» الوحيدة هي التاريخ في حركته، أي الحياة ذاتها. وفي هذا السياق، يمكننا فهم أطروحة البروليتاريا الألمانية التي تقول إنها هي الوارثة للفلسفة الألمانية الكلاسيكية ـ ويمكن القول إن مفهوم الهيمنة الذي نظّر إليه وحققه إليتش(لينين) هو أيضًا حدث «ميتافيزيقي» عظيم.

التقدم والصيرورة

هل هما شيئان مختلفان، أم أنهما وجهان لمفهوم واحد؟ التقدم هو إيديولوجيا: والصيرورة مفهوم فلسفي. يعتمد «التقدم» على وجود عقلية محددة، ساهمت في تكوينها بعض العوامل الثقافية المحددة تاريخيًا. «الصيرورة» مفهوم فلسفي قد يخلو من فكرة «التقدم». تتضمن فكرة التقدم إمكانية القياس الكمي والكيفي لـ«الأكثر» و«الأفضل». وهذا يفترض بالضرورة وجود مقياس «محدد» أو قابل للتحديد. إلاّ أن الماضي، أو طورًا معينًا من أطواره، أو جانبًا من جوانبه القابلة للقياس، إلخ، هو الذي يعطينا هذا المقياس (وهذا لا يعني أن هناك نظامًا متريًا لقياس التقدم).

كيف ولدت فكرة التقدم؟ هل يمثل ميلادها حدثًا ثقافيًا جوهريًا، يؤذن ببداية عصر جديد؟ يبدو أنه كذلك. ارتبط مولد فكرة التقدم وتطورها بانتشار الوعي بتوصل البشرية إلى علاقة معينة بين المجتمع والطبيعة (ويتضمن مفهوم الطبيعة مفهومي الصدفة و«اللامعقولية» والذي من شأنه أن يجعل البشرية ككل أكثر ثقة بمستقبلها،

---

(٤٧) انظر «مفهوم الأيديولوجيا»، صص ٤٦٩ ـ ٤٧١.

وأنه يمكنها أن تفكر بصورة «عقلانية» في الخطط التي تحكم كل جوانب حياتها. وليحارب هذه الفكرة، لجأ ليوباردي[٤٨] إلى ضرب المثل بثورة البراكين، أي تلك الظواهر الطبيعية التي لا سبيل حتى الآن لمقاومتها وعلاجها. إلاّ أن هناك قوى لم يكن هناك سبيل إلى مقاومتها، كالمجاعات والأوبئة وأمكن الآن التغلب عليها.

لم يكن هناك شك في أن إيديولوجيا التقدم كانت ديمقراطية. ولا شك أيضًا أنها لعبت دورًا سياسيًا في تكوين الدول الدستورية الحديثة، إلخ. ومن المؤكد أيضًا أنها لم تعد في أوجها. هذا هو وضعها، ولكن بأي معنى في هذه الحالة؟ لا بمعنى فقدان الإيمان بإمكانية السيطرة العقلانية على الطبيعة، وإنما بمعنى أنها إيديولوجيا «ديمقراطية». وبعبارة أخرى، أصبح «حاملو لواء» التقدم الرسميون عاجزين عن تحقيق هذه السيطرة، لأنهم قد خلقوا قوى مدمرة، كالأزمات والبطالة، إلخ، لا تقل خطرًا وترويعًا عن قوى الماضي المدمرة. (والآن ينسى «المجتمع» قوى الماضي، وإن لم تنسها كل عناصره. فلا يزال الفلاحون لا يفهمون معنى «التقدم»، فهم يعتقدون أنهم مازالوا تحت رحمة قوى الطبيعة، والمصادفة، لا تزال عقليتهم هي عقلية العصور الوسطى «السحرية» و«الدينية»). فليست أزمة التقدم إذن أزمة فكرة التقدم ذاتها بل أزمة حاملي لوائها، الذين أصبحوا بدورهم جزءًا من قوى الطبيعة التي يراد السيطرة عليها. في ظل هذا الوضع تكون الهجمات التي تشن على فكرة التقدم شديدة التحيز، وتحركها دوافع المصلحة.

هل يمكن أن تنفصل فكرة التقدم عن فكرة الصيرورة؟ يبدو أن هذا غير ممكن. لقد ولدت الفكرتان في عصر واحد، كسياسة (في فرنسا)، وكفلسفة (في ألمانيا: ثم تطورت فيما بعد في إيطاليا). لقد انطوت فكرة «الصيرورة» على محاولة لإنقاذ أكثر جوانب فكرة «التقدم» تحددًا ـ أي الحركة، والحركة الجدلية بالتحديد. وهذا يمثل تطورًا عميقًا، لأن هناك ميلاً للربط بين فكرة التقدم والمفهوم المبتذل للتطور.

من مقال لألدو كاباسو منشور في مجلة **إيطاليا الأدبية** *L'Italia letteraria* في ٤ ديسمبر عام ١٩٣٢، استشهد بفقرتين تظهر فيهما الشكوك الشائعة في هاتين القضيتين:

«حتى هنا يشاع موقف السخرية من تفاؤل النزعة الإنسانوية والديمقراطية التي

---

(٤٨) جياكومو ليوباردي (١٧٩٨ ـ ١٨٣٧). والإحالة هنا تتعلق بقصيدته الشهيرة La Ginestra التي كُتبت عام ١٨٣٦، والتي يسخر فيها من تفاؤلية التقدم («le manifische sorti e progressive») ويقيم تقابلا بين تقدم الحضارة وخطر ثوران فاسوفيوس.

عرفها القرن التاسع عشر. وليس ليوباردي الوحيد الذي يتحدث عن «التقدم الكثيف[٤٩]». وهناك تمويه ذكي صمم لفكرة «التقدم»، يتمثل في فكرة «الصيرورة» المثالية، التي ستظل تاريخيًا، في رأينا، فكرة إيطالية أكثر منها ألمانية. ولكن ما قيمة النضال إلى ما لا نهاية له في سبيل صيرورة لا يمكن أن تقارن بالنفع المادي؟ وفي غياب معيار لما يعتبر خطوة «نهائية»، لا رجوع فيها، لا يكون لدينا وحدة قياس لهذا «التقدم». علاوة على ذلك، أنه لا ينبغي لنا كبشر حقيقيين الإسراف في الاعتقاد بأننا أفضل من الرومان أو المسيحيين الأوائل مثلاً. لأننا لو حملنا التقدم على معناه المثالي البحت لاعتبرنا جميعًا «فاسدين»، واعتبر كل الذين كانوا يعيشون في تلك العصور «كاملين» بل قديسين. إذن تبقى فكر التقدم اللانهائي المضمرة في مفهوم الصيرورة، فكرة غير مبررة إلى حد ما من وجهة النظر الأخلاقية، متى اعترفنا بأن «الرقي» الخلقي حقيقة فردية. ويمكن استنتاج أن العصر الأخير برمته أسوأ على المستوى الفردي...عندئذ نتبين أن فكرة الصيرورة فكرة وهمية سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الواقع. كان كروتشه ـ كما هو معروف ـ ينكر قيمة ليوباردي كمفكر، زاعمًا أن التشاؤم والتفاؤل موقفان عاطفيان، وليسا موقفين فلسفيين. قد يقول المتشائم إن المفهوم المثالي للصيرورة مفهوم تفاؤلي وعاطفي، طالما أن المتشائم والمتفائل (إذا لم يكن يحركهما الإيمان بالمتسامي) ينظران إلى التاريخ بنفس الطريقة: ينظران إلى نهر متدفق ليس له مصب، بل هناك استمرارية وموجات متلاحقة، كما في أي نهر ينساب في انسجام وتناغم، استمرارية الماضي في الحاضر. ويقول الآخر: هناك استمرارية ولكن ليس للنهر مصب. وباختصار ينبغي ألا ننسى أن التفاؤل كالتشاؤم عاطفة. وتبقى الحقيقة، أن أية فلسفة لابد أن تصوغ موقفها عاطفيًا إما في صورة تشاؤم أو في صورة تفاؤل، إلخ».

ليس فكر كاباستو فكرًا متسقًا تمامًا، وتعبر طريقته في التفكير عن حالة ذهنية شائعة: التعالي الشديد وعدم الثقة بالنفس، والفكر المفكك، والسطحية البالغة. وكثيرًا ما يفتقر إلى الإخلاص والأمانة الفكرية والاتساق المنطقي الشكلي الذي لا غنى عنه.

لا يزال السؤال قائمًا: ما هو الإنسان؟ ما الطبيعة البشرية؟ حينما نعرّف الإنسان كفرد تعريفًا سيكولوجيًا وتأمليًا، فسوف تبقى قضايا التقدم والصيرورة بلا حل، أو

---

(٤٩) انظر الهامش السابق.

ستبقى مجرد قضايا لفظية. أما حينما ننظر إلى الإنسان باعتباره مجمل العلاقات الاجتماعية، فسوف تبدو عندئذ أية مقارنة بين الناس عبر الزمن مستحيلة، لأننا إزاء موضوعات مختلفة إن لم تكن متجانسة. ولما كان الإنسان هو جماع ظروفه المعيشية، فإنه يمكننا وضع مقياس كمي للفروق بين الماضي والحاضر، طالما أنه يمكننا قياس سيطرة الإنسان على الطبيعة والصدفة. ليس الممكن حقيقة، وإن كان حقيقة في ذاته. ومعرفة ما إذا كان يمكن للإنسان أن يفعل شيئًا له أهميته في تقييم ما أنجزه فعلاً. الممكن يعني «الحرية». ومقياس الحرية يدخل في مفهوم الإنسان. أن يكون لدى الناس الإمكانيات الموضوعية لتجنب الموت جوعًا، وأن يموتوا فعلاً أمر له أهميته على ما نظن. إلاّ أن توفر الظروف الموضوعية، والإمكانيات، أي الحرية، لا يكفي وحده: فلا بد أن «نعرفها»، وأن نعرف كيف نستخدمها، وأن نريد استخدامها. الإنسان بهذا المعنى إرادة ملموسة، أي التطبيق الفعال للإرادة المجردة أو الدافع الحيوي[٥٠] إلى وسائل ملموسة تحقق هذه الإرادة. فالناس هم الذين يصنعون شخصيتهم، ١ ـ بتوجيه إرادتهم في اتجاه محدد وعملي («عقلاني») ٢ ـ بتحديد الوسائل الكفيلة بجعل هذه الإرادة عملية ومحددة وليست تحكمية. ٣ ـ بالمساهمة في تغيير مجمل الظروف الملموسة لتحقيق هذه الإرادة بقدر استطاعتهم، وبالشكل الذي يحقق أفضل النتائج. يجب النظر إلى الإنسان باعتباره كتلة تاريخية تتألف من عناصر فردية وذاتية خاصة، ومن عناصر جمعية وموضوعية، أو مادية، يرتبط بها الفرد ارتباطًا إيجابيًا فاعلاً. إن تغيير الإنسان للعالم الخارجي، أي للنسق العام للعلاقات يعني أنه قد أصبح قوة وأنه يطورها. إن الاعتقاد بأن «الرقي» الخلقي هو رقي فردي محض، اعتقاد خاطئ وواهم: فمركب العناصر المكونة للشخصية «متفرد» ولكن، لا يمكن لهذه الشخصية الفردية أن تحقق ذاتها وأن تتطور ما لم يكن لها نشاط موجه إلى الخارج. يغير العلاقات الخارجية مع كل من الطبيعة والبشر الآخرين، بدرجات متفاوتة، في مختلف المجالات الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان، حتى أعظم هذه العلاقات جميعا، التي تجمع كل النوع البشري. ولذلك نقول إن الإنسان «سياسي»

---

(٥٠) استعار غرامشي بعض المفردات التي استخدمها هنا من برغسون، لسد فجوة شعر بوجودها في النظريات الماركسية التقليدية، وفي الممارسة الاجتماعية والفردية، وكان ذلك مبررًا لاتهام الماركسيين «الأرثوذكسيين» له بالمثالية. لكنْ، علينا أن نلاحظ أنّه في مقطع مبكّر، يعرّف غرامشي «الإرادة» بمعنى غير برغسوني، في التحليل الأخير، النشاط العملي أو السياسي، وهو بعامة لا يتردد عن وعي في استعمال الكلمات انطلاقًا من تقليد فلسفي باكر واهبا إياها سياقا جديدا يحدده سياقها الخاص في صلب حديث ماركس. (انظر أسفله، «أسئلة حول التسمية والمضمون»، صص ٥٤٣ وما يعقبها.

في جوهره، لأنه يحقق «إنسانيته» أي «طبيعته البشرية» من خلال نشاطه لتغيير غيره من البشر، وتوجيهه الواعي لهم.

الفردانية

حول ما يسمى بقضية «الفردانية»، أي الموقف الذي اتخذته كل مرحلة تاريخية من وضع الفرد في العالم وفي الحياة التاريخية: تعود أصول ما يسمى اليوم «فردانية» إلى الثورة الثقافية التي جاءت بعد العصور الوسطى (النهضة والإصلاح الديني)، وهي تدل على موقف محدد من قضية الألوهية، وبالتالي من الكنيسة. إنها تعني الانتقال من الفكر المتعالي إلى المحايثة[٥١]. إن التحامل على الفردانية الذي يدعو للرثاء، بدلاً من نقد الفكر الكاثوليكي والرجعي، ذلك الشكل من «الفردانية»، الذي أصبح اليوم معادلا للنظرة التاريخية، ويتجلى في التملك الفردي للثروة، في الوقت الذي يتزايد فيه الطابع الجماعي لإنتاج الثروة. الكاثوليك هم آخر من يحق لهم التباكي على الفردانية. لأنهم كانوا دائمًا لا يعترفون بالشخصية السياسية إلاّ لمن كان مالكًا. وهذا يعني أن الإنسان ليست له قيمة في ذاته كإنسان، إلاّ بقدر ما يملك من الماديات. ماذا يعني أن يصبح الإنسان ناخبًا إذا دفع ضريبة التعداد، وأنه يمكنه أن ينتمي إلى أي عدد من الجماعات السياسية ـ الإدارية بقدر ما يملك؟ ألا يعني ذلك تدني قيمة «الروح» في مقابل «المادة»؟ إذا كان الإنسان المالك هو وحده الذي يعد «إنسانًا»، وإذا كان من المستحيل أن يصبح كل إنسان مالكًا، فلماذا يعتبر البحث عن شكل للملكية هو ما يتيح للقوى المادية الإسهام في تكوين وتحسين الشخصية الإنسانية معاديا لكل ما هو روحي؟ وفي الواقع إنهم يسلمون مع ذلك ضمنًا بأن «الطبيعة» البشرية لا تتمثل في الفرد وحده، بل تتمثل في وحدة الإنسان والقوى المادية. ومن هنا كان إخضاع القوى المادية السبيل الوحيدة، بل هو أهم السبل في الحقيقة لانتصار الشخصية[*].

---

(٥١) أي إلى شكل من أشكال الفكر، يرى أن المبادئ التي تحكم العالم التاريخي، موجودة في هذا العالم ذاته. فلا حاجة إلى اللجوء إلى مبدأ فلسفي أو قوة محركة خارجية. وفي حدود هذا التعريف، يرى غرامشي أن المحايثة هي مسار تقدمي، بينما نجده يؤكد على أنها في شكلها المثالي ليست مقبولة وأنها لا تمتلك قيمة إلاّ حينما تكون ذات بعد تاريخي وتقوم على تقدم عيني ومادي للتاريخ.

(*) تم أخيرا تقريظ كتاب العالم بلا نفس لدانييل روبس وهو كاتب فرنسي كاثوليكي شاب. وقد ترجم الكتاب أيضًا إلى الإيطالية. ومن المهم في هذا الخصوص، دراسة مجموعة كاملة من المفاهيم، التي استخدمها المؤلف بطريقة مغالطية، لإحياء مواقف تنتمي إلى الماضي، كما لو كان لها أهمية في الوقت الحاضر.

أصول الشعور بـ«المساواة»: الدين بتصوره لله على أنه آب والبشر على أنّهم أبناء، ومن ثم فهم متساوون: الفلسفة، وفقًا للحكمة القائلة إن «الفلسفة ديمقراطية في ذاتها، طالما أنها تشير إلى اشتراك البشر في ملكة التفكير. لهذا لم تخطئ الارستقراطية عندما اعتبرتها ضارة بمصالحها». علم الحياة: الذي أثبت المساواة «الطبيعية» (النفسية ـ البدنية) بينما كل أفراد النوع البشري، وكل إنسان ولد بنفس الطريقة، إلخ. الإنسان فان: جون إنسان إذن جون فان. جون مساو لكل البشر. ومن هنا كان الأصل العلمي التجريبي (العلم التجريبي الفولكلوري) للصيغة القائلة: «كلنا ولدنا عراة».

تذكر الحكاية التي رواها تشيسترتون في قصته **براءة الأب براون**[٥٢]، حول ساعي البريد والقزم الذي بنى آلات مذهلة. في الحكاية ملاحظة من هذا القبيل: «عجوز تعيش في قلعة ومعها عشرون خادمًا، تقول لزائرتها: أنا وحدي دائمًا»، وهنا أخبرها الطبيب أن الطاعون ينتشر، ونبهها إلى خطر العدوى، فهتفت «إن عددنا هنا كبير» (يوظف تشيسترتون هذه الحكاية في خدمة الحبكة الروائية).

الفلسفة والديمقراطية

يمكننا ملاحظة تزامن تطور الديمقراطية الحديثة وتطور أشكال معينة من المادية الميتافيزيقية والمثالية. كان الماديون الفرنسيون يلتمسون المساواة في اختزال الإنسان إلى إحدى مقولات التاريخ الطبيعي، أي إلى أحد أفراد النوع البيولوجي، لا يتميز بصفات اجتماعية وتاريخية، بلا مواهب طبيعية، تساوى فيها أساسًا بنو جنسه. وانتقل هذا التصور إلى الحس المشترك الاتفاقي. فالمثل الشعبي يقول «ولدنا جميعًا عراة» (إلا أنّ ما يؤكده الحس المشترك لم يسبق مناقشات المثقفين الإيديولوجيين).

---

(٥٢) في القصة «الرجل اللامرئي»، حيث يقدم الأب براون بخصوص ساعي البريد هذه الملاحظة: «هل لاحظت هذا الأمر ـ أن البشر لا يجيبون عن سؤال ما ذا تقول؟ وإنما يجيبون عن سؤال ماذا تعني؟ ـ أو ما يفهمون ما تعنيه. افترض مثلا امرأة تحُدّث أخرى، في منزل ريفي 'هل يوجد شخص يقيم معك؟' فلا تجيب تلك المرأة: 'نعم' إنه الحارس والرجال الثلاثة والخادمة وغير ذلك' على الرغم من أن الخادمة قد تكون داخل الغرفة والحارس خلف الكرسي. فهي تقول: 'لا أحد يقيم معي' وتعني أنه لا أحد ممن تقصدينهم. ولكن افترض أن طبيبا يعد تقريرا عن الوباء يسأل: 'من يقيم في المنزل؟' حينئذ ستتذكر تلك المرأة الحارس والخادمة والبقية».

في المثالية، نجد التأكيد القائل إن الفلسفة هي العلم الديمقراطي بامتياز، طالما أنها تشير إلى أن كل البشر يشتركون في ملكة التفكير. وتفسر هذه الحقيقة كراهية الأرستقراطية للفلسفة، والحظر القانوني الذي فرضته طبقات النظام القديم على التعليم والثقافة.

الكم والكيف

طالما أنه لا يوجد كم بلا كيف، أو كيف بلا كم (اقتصاد بلا ثقافة، نشاط عملي بلا فكر، والعكس بالعكس)، فإن أية مقابلة بين هذين الحدين لغو من الناحية المنطقية. وإذا تأملنا مقولة التضاد بين الكم والكيف بكل تنويعاتها التافهة عند جوجليمو فريرو وشركائه، فإن ما نجده ليس إلاّ تضادًا بين صورة وأخرى من صور الكم والكيف. إنها بعبارة أخرى، مقولة سياسية، وليست قضية فلسفية. ولما كان الارتباط بين الكم والكيف ارتباطًا لا ينفصم، فإن السؤال الذي يطرح هو: أيهما أفضل، أن يستخدم الإنسان قوة إرادته في تنمية الكم أم في تطوير الكيف؟ أي الجانبين يمكن السيطرة عليه بسهولة أكبر؟ أيهما يمكن قياسه بسهولة أكبر؟ أيهما يمكن الاعتماد عليه لإجراء تنبؤات أو رسم خطط للعمل؟ الجواب هو، الكم بلا شك. إلاّ أننا كنا نريد التأثير في الكم، أي تطوير الجانب «المادي» في الحقيقة، فهذا لا يعني إهمال «الكيف»، وإنما نريد طرح قضية الكم أكثر تحديدًا وواقعية. أي أن نطور الكيف بالطريقة الوحيدة التي تجعله قابلًا للتحكم والقياس.

وترتبط هذه القضية بقضية أخرى، يعبر عنها المثل الذي يقول: «عش أولاً، ثم تفلسف بعد ذلك كما تشاء». إلاّ أنه من المستحيل الفصل بين العيش والتفلسف. ومع ذلك، للمثل معنى عملي، فالعيش يعني الانخراط في النشاط الاقتصادي على وجه الخصوص والتفلسف يعني الاهتمام بالنشاطات الفكرية في وقت الفراغ المخصص للتثقيف. إلاّ أن هناك أناسا «يعيشون» فقط، وهم مضطرون إلى العمل الشاق المهين الذي لولاه لما أتيحت للآخرين فرصة التحرر من النشاط الاقتصادي لكي يتفلسفوا. إن تغليب «الكيف» على «الكم» يعني ببساطة: عدم المساس بشروط محددة للحياة الاجتماعية تجعل من بعض الناس مجرد كم ومن الآخرين كيفا. كم هو لطيف أن يعتقد المرء أنه أحد أولئك الذين لهم الحق في تمثيل الذوق الرفيع والجمال والفكر وما شابه ذلك. فلا تكاد توجد امرأة في عالم الأناقة والمودة، لا تتصور أن مهمتها هي المحافظة على الذوق الرفيع والجمال على وجه الأرض!.

النظرية والممارسة

لقد قدم مفهوم وحدة النظرية والممارسة في تاريخ الأفكار بأشكال مختلفة، وهي جديرة بالبحث عنها وتحليلها، طالما أنه لابد لأية رؤية للعالم، ولأية فلسفة أن تعنى بهذه القضية. يؤكد الإكويني والفلسفة المدرسية أن «مفهوم النظرية يتسع ليشمل الممارسة»، أي أنهما يؤكدان الصلة الضرورية بين نوع الأفكار ونوع الفعل. وقول ليبنتز الذي كثيرًا ما ردده المثاليون الإيطاليون: «كلما كان الإنسان أكثر تأملاً كلما كان عمليًا». وقول ج.ب فيكو «الحقيقة هي ما تحقق»[٥٣] الذي كان موضع جدل كبير وتأويلات متباينة (انظر كتاب كروتشه عن فيكو، وكتاباته الجدلية الأخرى)، وطوره كروتشه في اتجاه مثالي، وأصبح معناه، أن المعرفة هي صورة من صور الفعل، وأن الإنسان يعرف ما يفعله (ولفظ «يفعل» هنا، له معنى خاص، فهو يعني في النهاية «يعرف»، وهو تحصيل حاصل. ومع ذلك، ينبغي النظر إلى هذا المفهوم من حيث صلته بالمفهوم الذي تعتنقه فلسفة البراكسيس).

لما كان كل فعل هو محصلة لإرادات متباينة، تتفاوت قوة ووعيًا، وتجانسًا مع الإرادة الجماعية باعتبارها كلاً مركبًا، فإن النظرية التي تناسب هذا الفعل والمتضمنة فيه سوف تكون بالتأكيد تركيبة من معتقدات ووجهات نظر هي أيضًا غير مرتبة وغير متجانسة. ومع ذلك، يوجد في هذه الحدود تلاحم بين النظرية والممارسة. يمكن طرح قضية وحدة النظرية والممارسة على النحو الآتي: يمكن بناء نظرية استنادًا إلى واقع محدد، نظرية يمكنها إذا ما توحدت مع العناصر الحاسمة في الواقع ذاته أن تجعل العملية التاريخية الجارية، وأن تجعل الممارسة بكافة عناصرها أكثر تجانسًا واتساقًا وفاعلية، أي أنها تزيد من إمكانياتها إلى أقصى حد: وبالمقابل، إذا افترضنا وجود موقف نظري محدد فإنه يمكن عندئذ تنظيم العنصر العملي اللازم لكي تتحول النظرية إلى واقع. وحدة النظرية والممارسة عمل نقدي، تثبت الممارسة من خلاله عقلانيتها وضرورتها، وتثبت النظرية واقعيتها وعقلانيتها. هذا هو الداعي لإثارة قضية وحدة النظرية والممارسة، لاسيما في اللحظات الانتقالية في التاريخ، أي تلك اللحظات التي تبلغ فيها سرعة حركة التحول أقصاها، لأن القوى التي انطلقت من

---

(٥٣) مبدأ الواقع الحقيقي هو أحد أركان نظرية المعرفة عند فيكو. وربّما يكون من الأفضل عدم فهمه على نحو أكبر في التأويل الذي ينسبه غرامشي هنا إلى كروتشه من أن المعرفة هي ضرب من الفعل بقدر ما هو على خلاف ذلك، من أن الفعل هو أداة للمعرفة. وخلافا للديكارتية الثابتة، يبين فيكو أن موضوع الفعل البشري (factum) يمكن أن يُعرف على نحو حق في هذا الموضع على أنه هوية الذات والموضوع التي غابت عن تعاطينا مع عالم العلم الطبيعي.

كنفها تكون عندئذ في حاجة إلى مبرر لكي تصبح أكثر فاعلية وانتشارًا. عندئذ تتكاثر البرامج النظرية التي تحتاج بدورها إلى مبرر واقعي، حتى يمكن للحركات العملية أن تستوعبها، فتصبح أكثر عملية وواقعية.

البنية والبنية الفوقية

يجب أن ننظر إلى العبارة التي تضمنها «استهلال **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي**»[(٥٤)] ومفادها، أن الناس يكتسبون الوعي بصراعاتهم البنيوية على صعيد الإيديولوجيات، باعتبارها تأكيدًا له قيمة معرفية، لا مجرد قيمة سيكولوجية أو أخلاقية. ومن هنا كان لمبدأ القيادة النظرية ـ العملية أيضًا دلالة معرفية، وهنا نجد أعظم إسهامات إليتش (لينين) النظرية في فلسفة البراكسيس. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن إليتش قد ارتقى بالفلسفة من حيث هي فلسفة، بقدر ارتقائه بالنظرية والممارسة السياسية. إن إنشاء جهاز قيادي يحتم إصلاح الوعي وطرائق المعرفة، طالما أنه يخلق أرضية أيديولوجية جديدة: إنه حقيقة معرفية، أي حقيقة فلسفية. وبلغة كروتشه نقول: إنه إذا نجح المرء في تقديم أخلاق جديدة تتفق مع رؤية جديدة للعالم، فهذا يعني في النهاية أنه يقدم أيضًا هذه الرؤية، إنه بعبارة أخرى يحتم إصلاح الفلسفة برمتها.

تشكل الأبنية والأبنية الفوقية «كتلة تاريخية». أي أن مجمل الأبنية الفوقية المعقدة والمتناقضة والمتنافرة، هي انعكاس لمجمل علاقات الإنتاج. يمكننا أن نستنتج من هذا أن أنظمة الإيديولوجيات الكليانية[(٥٥)] هي وحدها التي يمكن أن تعكس بصورة عقلانية تناقض البنية، ووجود الشروط الموضوعية لتثوير البراكسيس[(٥٦)]. وإذا تكونت فئة اجتماعية متجانسة إيديولوجيًا تمامًا، فهذا يعني توفر كل الشروط اللازمة لهذا التثوير، أي أن «العقلاني» واقعي[(٥٧)]. ويستند هذا التفكير إلى العلاقة المتبادلة

---

(٥٤) انظر ماركس، استهلال مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي: «في اعتبار مثل هذه التحولات [الثورية]، لا بد من إجراء تمييز بين التحول المادي والظروف الاقتصادية للإنتاج، والتي يمكن تحديدها بدقة العلم الطبيعي، والعنصر القانوني والسياسي والديني والجمالي والفلسفي ـ باختصار الأشكال الأيديولوجية التي يصير الإنسان واعيا فيها بهذا الصراع وأن يخوضه».

(٥٥) «الكلياني»، بالمعنى نفسه الذي نجده في الصفحة ٤٣٢ (انظر الهامش ٢٠) للشمولي والاحتوائي.

(٥٦) Revescimaneto della prassi من حيث الدلالة، هذه الجملة غامضة، بما أنها يمكن أن تعني إمّا «تثوير البراكسيس» أو «الثورة التي تحدث عبر البراكسيس». ويبدو من الأفضل أن نأخذها على أنها استعادة إيطالية لجملة ماركس «البراكسيس التثويري» في الأطروحة الثالثة حول فيورباخ.

(٥٧) الفكرة القائلة أن كل ما هو عقلاني واقعي وكل ما هو واقعي عقلاني فكرة مأخوذة من كتاب فلسفة=

الضرورية بين البنية والبنية الفوقية، وهذه العلاقة المتبادلة ليست سوى الجدلية الحقيقية.

مصطلح التطهير النفسي

يمكن استخدام مصطلح «التطهير النفسي» بمعنى الانتقال من اللحظة الاقتصادية المحض (أو الأنانية ـ الشهوانية) إلى اللحظة الإتيقية ـ السياسية[٥٨]، أي إلى أرقى صورة لتحول البنية في وعي الناس إلى بنية فوقية. وهذا يعني كذلك الانتقال من «الموضوعي» إلى «الذاتي»، من «الضرورة» إلى «الحرية»[٥٩]. عندئذ، لا تعود البنية قوة خارجية تسحق الإنسان، وتشكله على صورتها وتجعله سلبيًا، بل تتحول إلى أداة للحرية، لخلق نموذج إتيقي ـ سياسي جديد ومنبع لمبادرات جديدة. إن تحديد لحظة «التطهير النفسي» هي نقطة البداية في فلسفة البراكسيس كلها. وتتطابق عملية التطهير النفسي مع سلسلة المركبات الناشئة عن تطور الديالكتيك[*][٦٠].

=الحق لهيغل. ويستخدمها غرامشي باعتبارها مبدأ عامًا، ليصف لحظة وحدة البنية والبنية الفوقية، لحظة وحدة الفكر والفعل.

(٥٨) معجمية تعود إلى نسق كروتشه، والذي تكون بموجبه مقولات المنطق والإتيقا تعاطيا كونيا مع المقولات الخاصة بالاستطيقا والاقتصاد. ويعتمد غرامشي في بعض المناسبات على هذا التصنيف، وبخاصة في علاقة بالانتقال من المخصوص («الاقتصادي» أو «التجاري») إلى الكوني («المهيمن»). ولكنْ، ينبغي ملاحظة كون السياسة عنده تلعب دورًا أكثر أهمية مما لعبته لدى كروتشه وما يقلب بنجاح المقولات الكروتشية التي تكون فيها السياسة إما متدنية إلى مستوى العاطفة الفردية أو هي خاضعة للإتيقا.

الاستعمال الأصلي الرفيع لكلمة كاثارسيس (التطهير) هنا يشير (إجمالا) إلى تحصيل الوعي الثوري والذي قد يكون حضر لدى غرامشي بفضل عادته الفكرية المتمثلة في انتقاء المعجمية لإيقاظ الريبة في الرقيب.

(٥٩) المعالجة الغرامشية لفكرة الانتقال من عالم الضرورة إلى عالم الحرية تختلف قليلاً عما نجده لدى ماركس. بينما يطوّر غرامشي الفكرة بمعنى الحركة الحرة للفكر المنعتق إما من الأيديولوجيا الهادفة أو من حاجة الفكر إلى أن يأخذ من التناقضات المتولدة داخل عالم الإنتاج المادي قاعدة له، مع نتيجة تتمثل في كون فلسفة المجتمع الشيوعي المستقبلي يمكن أن تجعله شكلا جيدا لما قد نسميه اليوم مثالية. وماركس أكثر قلقا مؤكدا (رأس المال، المجلد ٣، الفصل ٤٨) على أن «عالم الحرية الحقيقي... لا يمكن أن يورق إلاّ مع عالم الضرورة هذه [امتلاك الإنسان لما يريده من الطبيعة) بما هو قاعدة له».

(*) علينا أن نضع في الحسبان النقطتين اللتين يتحرك بينهما هذا المسار: أنه لا يوجد مجتمع يضع لنفسه مشاكل لا يوجد بعدُ حل أو سيوجد في المستقبل لشروطه الضرورية والكافية. وأنه لا يوجد مجتمع يبلغ نهايته قبل أن يعبّر عن كل مضمونه».

(٦٠) إحالة على استهلال ماركس لمساهمة في نقد الاقتصاد السياسي: «لا يمكن لنظام اجتماعي أن يندثر=

النومان الكنطي:

السؤال عن «موضوعية الواقع الخارجية»(٦١) من حيث صلته بمفهوم «الشيء في ذاته» ومفهوم «النومان» الكنطي. حيث يصعب فيما يبدو، استبعاد الافتراض القائل إن «مفهوم الشيء في ذاته» مشتق من مفهوم «الموضوعية الخارجية للواقع»، ومما يسمى بالواقعية الإغريقية المسيحية (أرسطو، والإكويني). ويتجلى أيضًا هذا الاشتقاق في نشأة الكنطية والنقدية الجديدتين كنتاج لتيار المادية المبتذلة والفلسفة الوضعية.

إذا كان الواقع هو في ما نعرفه، وكانت معرفتنا متبدلة باستمرار ـ أي لا توجد فلسفة نهائية لأنها محددة تاريخيًا ـ فإنه يصعب أن نتصور أن الحقيقة تتغير نتيجة لما يحدث فينا من تغيرات. هذا أمر يصعب على الحس المشترك وعلى الفكر العلمي أن يقبله. يقال في كتاب **العائلة المقدسة**(٦٢)، إن الواقع برمّته يتمثل في الظواهر، وأنه لا يوجد شيء وراءها. وهذا صحيح، ولكن ليس من السهل إثباته. ما هي الظواهر؟ هل هي شيء موضوعي له وجود في ذاته، ولذاته، أم هي صفات جردها الإنسان بحكم

=البتة قبل أن تنمو كل القوى الإنتاجية التي يوجد لها موضع داخله. وأن العلاقات الجديدة والرفيعة للإنتاج لا يمكن أن تظهر قبل الشروط المادية لوجودها ويمكن أن تبلغ نضجها في رحم المجتمع القديم نفسه. وهكذا، لا يضع البشر دائمًا لأنفسهم مثل هذه المهام إلاّ لحلها، مدققين في المشكل عن كثب، سيجدون أن المهمة نفسها تنشأ حينما توجد الشروط المادية لوجودها أو على الأقل في مسار تشكلها».

(٦١) السؤال عن الموضوعية الخارجية للواقع نوقش على نحو أكثر خصوصية في علاقة بالتمييز بين المادية الميكانيكية والمادية الجدلية، في كتاب غرامشي ملاحظات نقدية حول منوال بوخارين الشعبي (انظر أسفله، صص ٥٣٢ ـ ٥٤٠). وهنا يهتم غرامشي بموضوع مختلف قليلا، ألا وهو النومان الكنطي، أو ding an sich (نعني واقعية الأشياء على خلاف الفينومان الذي لنا معرفة به). وعلى الرغم من الاختلافات البينة بين فلسفة المسيحيين اليونانيين (التقليد الأرسطي والسكولاستيكي) والكنطية، فإن غرامشي يميز في صلبهما تشابها مذهبيا ـ اعتقادهما بأن كل الواقع ليس مستوعبا في العالم الظاهري وحده. وبشكل ملحوظ، في محاولته تأسيس الفرق بين «فلسفة البراكسيس» والفلسفات الأخرى، فإنّه يُخضع الكثير من الفكر الوضعي إلى المعيار عينه.

(٦٢) كارل ماركس وفريدريتش أنغلز، العائلة المقدسة. لم يكن بإمكاننا وضع هذه الجملة في النص. فسيظهر في كل الحالات أنّه يوجد تشويه طفيف في الموقف الراهن لماركس وانغلز. وفي رأس المال، يميز ماركس بوضوح بين واقعية المضمون والصورة الظاهرة [Ersceinungsform] للأشياء، في الوقت الذي يبين فيه أن هذا الواقع لا يمكن أن يُشتق إلاّ من الظواهر ولا يمكن أن يكون له وجود معزول عنها. بيد أنّه علينا أن نلاحظ كون غرامشي يرمي بعامة إلى التقليل من شأن عنصر «التجريد» المرتبط بمنهج ماركس، ليلحقه ببساطة بالضرورات البيداغوجية.

اهتمامّاته العملية (الحاجة إلى اكتشاف نظام في العالم، وإلى وصف الأشياء وتصنيفها، وهي حاجة تتصل بالمصالح العملية غير المباشرة والمستقبلية).

وإذا سلمنا أن معرفتنا بالأشياء ليست إلاّ معرفتنا بأنفسنا، ولحاجاتنا ولمصالحنا، أي أن معرفتنا هي بنية فوقية (أو فلسفية ليست نهائية (أمكننا تصور وجود شيء حقيقي يتجاوز هذه المعرفة ـ ليس بالمعنى الميتافيزيقي لـ«الشيء في ذاته»، أو «إله غير معروف» أو «لا يمكن التوصل إلى معرفته» ـ وإنما بالمعنى المحدد للجهل «النسبي» بالواقع. أي أن هناك شيئًا لا يزال مجهولاً، ولكننا سوف نعرفه في يوم من الأيام، عندما تصبح الأدوات المادية والفكرية التي تملكها البشرية أكمل، أي عندما تتغير ظروفها التقنية والاجتماعية في اتجاه تقدمي. إن ما نفعله إذن هو تنبؤ تاريخي، إنه مجرد تفكير يسقط على المستقبل عملية تطور مماثلة لتلك التي حدثت، والتي لا تزال تحدث حتى اليوم. وعلى أي حال، يجب أن ندرس كنط، وأن نعيد دراسة تصوراته ومفاهيمه بدقة.

التاريخ ومناهضة التاريخ

ما هو جدير بالملاحظة، أن الجدل الراهن الدائر حول «التاريخ والتاريخ المضاد»، ليس سوى تكرار بلغة الثقافة الفلسفية الحديثة للجدل الذي جرى في نهاية القرن الماضي بلغة الفلسفة الطبيعية والفلسفة الوضعية حول ما إذا كان التقدم في الطبيعة والمجتمع يتحقق «بقفزات» أم بالتطور التدريجي المطرد. وهو بالذات الجدل الذي انخرطت فيه أجيال سابقة، سواء في حقل العلم الطبيعي (مذاهب كوفيير)، أو في حقل الفلسفة حيث يمكن أن نجده في فلسفة هيغل)». يجب معالجة تاريخ هذه القضية بكل تجلياتها الملموسة والهامة. وسوف نجد أنها كانت دائمًا قضية معاصرة، طالما أن هناك محافظين ويعاقبة، أي تقدميين ورجعيين في كافة العصور. وتتمثل هذه الأهمية لهذا الجدل في أنه يحدد نقطة تحول أية رؤية للعالم «منطقيا» إلى الإتيقا التي تلائمها، حيث يتحول التأمل إلى فعل، وتتحول الفلسفة إلى العمل السياسي الذي يستند إليها. أي تحول رؤية العالم، والتأمل والفلسفة إلى «حقيقة واقعة»، طالما أنها تهدف إلى تغيير العالم وتثوير الواقع. يمكن إذن القول إن هذه هي الرابطة الأساسية في فلسفة البراكسيس، نقطة تحولها إلى واقع راهن تاريخيًا أي اجتماعيًا، (وليس فقط في عقول الأفراد)، أي عندما لا تعود فلسفة تحكيمية، وتصبح ضرورية ـ عقلانية ـ حقيقية.

إنها بالتحديد قضية الرؤية التاريخية للأمور، وإذا كان كل هؤلاء الدجالون

النيتشويون يثورون قولا وليس فعلاً على كل ما هو موجود وضد ما هو متعارف عليه، وقد قبلوا هذه الرؤية في النهاية، فبدت بعض المواقف غير جادة، فهذا لا يعني أن نسترشد بالدجالين في حكمنا على الأمور. وفي مواجهة التمرد، وحب التمني والتجريد، لابد من لفت الانتباه إلى الحاجة إلى «رصانة» الكلمات و«اتزان» المواقف. إلاّ أن هذه المسألة تتعلق بالأسلوب وليست مسألة «نظرية».

ويبدو لي أن النموذج الكلاسيكي لتحول رؤية للعالم إلى قاعدة عملية للسلوك، هو مذهب الانتقاء الكالفيني الذي ولد أعظم الدوافع للمبادرة العملية عرفها العالم. كذلك تحولت كل أشكال الحتمية الأخرى في مرحلة معينة إلى روح المبادرة وإلى إرادة مجموعة جبارة.

الفلسفة التأملية

إنه من غير الصواب إخفاء الصعوبات التي أبرزتها مناقشة ونقد الطابع «التأملي» لبعض المذاهب الفلسفية، و«الرفض» النظري للشكل التأملي للمفاهيم الفلسفية.

وهنا تبرز الأسئلة التالية: ١ ـ هل أنّ عنصر «التأمل» عنصر تتميز به أية فلسفة، وهل هو الشكل الوحيد الذي لابد أن يتخذه أي بناء نظري، بمعنى، هل «التأمل» مرادف للفلسفة وللنظرية؟ ٢ ـ أم أن السؤال الذي يجب أن يطرح هو سؤال «تاريخي»؟ هل هي قضية تاريخية، وليست قضية نظرية، بمعنى أن أية رؤية للعالم تتخذ في طور معين من تاريخها شكلاً «تأمليا» يمثل ذروة تطورها وبداية تدهورها؟

مقارنة وصلة ذلك بتطور الدولة التي تنتقل من الطور «الاقتصادي ـ التجاري» إلى طور «الهيمنة»، (أي طور القبول الإيجابي). ويمكن القول إن كل ثقافة لها لحظتها التأملية، ولحظتها الدينية التي تتطابق مع عصر الهيمنة الكاملة للفئة الاجتماعية التي تعبر عنها. وربما تطابقت تمامًا مع لحظة انهيار هيمنتها الحقيقية وتحللها على مستوى القاعدة، إلاّ أن هذا الانهيار والرغبة في مقاومته هو بالتحديد ما يدفع المذهب الفكري إلى أن يحسن نفسه كعقيدة، ويتحول إلى «إيمان» متعال. ولهذا نجد أن ما يسمونه عصر الانحطاط (الذي يشهد انهيار العالم القديم) يتميز بشكل رفيع وراق من الفكر «التأملي».

لكنْ، على النقد أن يردّ التأمل الفلسفي إلى عناصره الحقيقية باعتباره أيديولوجيا سياسية وأداة للنشاط العملي وسوف يكون لهذا النقد ذاته، مع ذلك، طوره التأملي الخاص الذي يمثل ذروته. والسؤال المطروح هو: هل يمكن أن تكون هذه الذروة

بداية طور تاريخي من نمط جديد، تتداخل فيه عضويًا الحرية والضرورة، ويخلو من التناقضات الاجتماعية، فيصبح الجدل الوحيد هو جدل الفكرة، جدل التصورات، ولا يعود جدل القوى التاريخية؟ تصف الفقرة الواردة في كتاب **العائلة المقدسة**(٦٣) عن المادية الفرنسية نشأة فلسفة البراكسيس وصفًا جيدًا وواضحًا. إنها «المادية» التي اكتملت ـ بفضل جهود الفلسفة التأملية ذاتها ـ وإن اندمجت في النزعة الإنسانية. ولم يبق بعد اكتمال الفلسفة المادية القديمة غير الفلسفة الواقعية.

وهناك نقطة أخرى جديرة بالنظر وهي: معرفة ما إذا كان مفهوم «الروح» في الفلسفة التأملية هو نسخة من مفهوم «الطبيعة البشرية» القديم، الذي تميزت به فلسفات التعالي، والمادية المبتذلة، أي معرفة ما إذا كان مفهوم «الروح» هو مفهوم «الروح القدس» القديم ليس إلاّ بعد تحويله إلى مفهوم نظري. لو صح ذلك لأمكن القول إن الفلسفة المثالية لاهوتية في جوهرها.

ألم يقدم «التأمل» (بمعناه المثالي) لإصلاح الفلسفة نمطًا جديدًا من فلسفة التعالي يتميز بمفاهيم قوامها المحايثة؟ تبدو فلسفة البراكسيس كما لو كانت الرؤية «المحايثة» المتسقة الوحيدة. إن كل الفلسفات التاريخية ذات الطابع التأملي بوجه خاص، تستحق أن يعاد دراستها ونقدها. ويمكن تأليف كتاب جديد بعنوان» ضد كروتشه» على غرار «ضد ديهرينغ(٦٤)، يجمع بين الهجوم على الفلسفة التأملية والهجوم على الفلسفة الوضعية والميكانيكية والأشكال المنحطة لفلسفة البراكسيس ذاتها.

«موضوعية» المعرفة

يرى الكاثوليك أن «... نظرية المثالية برمتها تقوم على إنكار موضوعية كل معرفتنا، وعلى الواحدية المثالية لـ«الروح» (وهي مرادف للواحدية الوضعية لـ«المادة». والله هو أساس الدين، ليس له في هذا التصور وجود موضوعي خارجي، وإنما هو من صنع العقل. لا تقل المثالية إذن عن المادية من حيث تعارضها الجوهري مع الدين»(*).

---

(٦٣) العائلة المقدسة، م.م.، ٥، ٣ (د).

(٦٤) ضد ديهرنغ [Herrn Eugen Dühtings Umwälzung der Wissenschaft]: جدل خاصه انغلز يقدّم كذلك أكثر عرض نسقي للفلسفة الماركسية. وحول أفكار غرامشي بخصوص الحاجة إلى رفض فلسفة كروتشه على النحو نفسه، انظر المقدمة العامة.

(*) انظر مقال الأب ماريو باربارا في سيفيلتا كاثوليكا، ١ يونيو ١٩٢٩.

ويمكن معالجة مسألة «موضوعية المعرفة» وفقًا لفلسفة البراكسيس، انطلاقًا من الفقرة المذكورة في استهلال **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي** التي تقول: إن «البشر يصبحون واعين (بالصراع بين قوى الإنتاج المادية وعلاقات الإنتاج) على الصعيد الإيديولوجي»، على صعيد الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية[٦٥]. ولكن، هل يقتصر هذا الوعي على الصراع بين قوى الإنتاج المادية وعلاقات الإنتاج وفقًا للمعنى الحرفي للنص، أم أنه يشمل أيضًا كل أشكال المعرفة الواعية؟ هذه هي النقطة التي يجب التفكير فيها، والتي يمكن معالجتها مع مجمل النظرية الفلسفية في أهمية الأبنية الفوقية. فما هو المقصود في هذه الحالة بمصطلح «واحدية»؟ إنه لا يعني بالتأكيد واحدية مثالية أو مادية، بل يعني وحدة الأضداد في الفعل التاريخي الملموس، أي في النشاط البشري (التاريخ ـ الروح)، الذي يرتبط ارتباطًا لا ينفصم بطراز من «المادة» المنظمة التي تحولت إلى مادة تاريخية، بتغير طبيعة الإنسان. إنها فلسفة الفعل (البراكسيس، التطور)، ولكنها ليست فلسفة العمل «الصرف»[٦٦]، بل فلسفة الفعل الحقيقي «غير الصرف»، الفعل الأرضي، الدنيوي بكل معنى الكلمة.

البراغماتية والسياسة

يبدو أنه لا يمكن نقد «البراغماتية» (كما نجدها عند جيمس، وغيره)، من دون أن نأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي الانجلو سكسوني الذي ولدت فيه وتطورت. ولو صحّ القول إنّ أية فلسفة هي «سياسية»، وأن أي فيلسوف هو سياسي في جوهره، فإن هذا يصدق أولاً على البراغماتي الذي يؤسس الفلسفة على «المنفعة» المباشرة. ومثل هذه الفلسفة (بما هي حركة) غير متصورة في البلدان الكاثوليكية، حيث انفصل الدين عن الحياة الثقافية منذ عصر النهضة، والإصلاح الديني المضاد، ولكنها متصورة في البلدان الأنجلوسكسونية، حيث يرتبط الدين بالحياة الثقافية اليومية، ولم يتمركز بيروقراطيًا، ولم يتحول فكريًا إلى عقيدة. على أي حال، لقد هربت البراغماتية من المجال الديني الوضعي، واتجهت نحو خلق أخلاق دنيوية (وإن لم

---

(٦٥) انظر أعلاه، الهامش ٥٤، ص ٤٦٠.

(٦٦) إشارة إلى جنتيلي وإلى كتابه: نظرية الروح باعتباره فعلاً محضًا (١٩١٦)، يمجد «الفعل» بما هو، الذي لا يقارن بأي وعي موضوعي أو تأمل ذاتي.

يكن على النمط الفرنسي)، أي خلق «فلسفة شعبية» أرقى من الحس المشترك. وهي أقرب الآن إلى «الحزب الإيديولوجي»(٦٧) منها إلى المذهب الفلسفي.

خذ مثلاً المبدأ البراغماتي كما شرحه جيمس: «إن أفضل طريقة لمناقشة النقاط المختلفة في أي نظرية، هي أن تبدأ بتحديد الفروق العملية التي تترتب عن ثبوت صحة هذا الخيار أو ذاك»(٦٨). وهذا يبين لنا الطابع السياسي المباشر لفلسفة البراغماتيين. أما الفيلسوف «المنفرد» الإيطالي أو الألماني فارتباطه بـ«الممارسة» ارتباطا غير مباشر، عبر سلسلة طويلة من الحلقات الوسيطة. بينما يريد البراغماتي أن يكون ارتباطه بالممارسة ارتباطًا مباشرًا. ومع ذلك، قد يبدو الفيلسوف الإيطالي أو الألماني «عمليا» أكثر من البراغماتي الذي يحكم على الأمور استنادًا إلى الواقع الراهن بالمعنى الدارج. ذلك أنه يتطلع إلى غاية أسمى، ويميل (إذا كان لديه ميل أصلًا) إلى الارتقاء بالمستوى الثقافي الحالي. ويمكن اعتبار هيغل المبشر النظري بالثورات الليبرالية في القرن التاسع عشر. أما البراغماتيون فأقصى ما فعلوه هو الإسهام في حركة إنشاء نوادي الروتاري، وتبرير الحركات المحافظة والرجعية ـ تبريرها بالمعنى الحقيقي للكلمة، وليس فقط مثلما فعل هيغل في تبريره للدولة البروسية، الذي شوهته الجدالات(٦٩).

الإتيقا

مسلّمة كنْط: «افعل كما لو كان فعلك سيصبح قاعدة لسلوك كل الناس في الظروف المماثلة»(٧٠)، ليس بالبساطة والوضوح كما يبدو للوهلة الأولى. فما هو

---

(٦٧) «حزب إيديولوجي»: أي تجمع أو تحالف إيديولوجي يشبه الحزب في المجال السياسي من حيث التنظيم والوظيفة.

(٦٨) عن هذا المبدأ يحيل غرامشي على الترجمة الإيطالية أنواع التجربة الدينية، المترجم من طرف ج. س. فيراري وم. كالدروني، ١٩٠٤، ص ٣٨٢). وقد يكون خلاصة عرض جيمس لبيرس (لندن ونيويورك، ١٩٠٢، صص ٤٤٤ ـ ٤٤٥).

(٦٩) هذا التشويه هو حالي في انغلترا، حيث وقع تطهيره عبر سلطة برتراند رسّل في صفوف الآخرين. كان ماركس نفسه أكثر عدلا وهو يصف فلسفة الحق لدى هيغل على أنها «...التحليل النقدي للدولة الحديثة والواقع المرتبط بها، والسلب النهائي لكل الأشكال الماضية من الوعي في فقه القضاء والسياسة الألمانيين، دُفعة». (مساهمة في نقد فلسفة الحق لدى هيغل، الكتابات المبكرة، طبعة بوتومور، ص ٥١).

(٧٠) وقع التعبير عن مسلّمة كنط من دون البحث في «الظروف الشبيهة» في الأمر الشرطي: «افعل فقط=

المقصود بـ«الظروف الشبيهة»؟ هل هي الظروف العامة الأساسية المعقدة، التي تتطلب معرفتها بحثًا نقديًا طويلاً ومفصلاً؟ (قاعدة الإتيقا السقراطية، حيث العقل والحكمة أساس السلوك «الأخلاقي». فالإثم يرجع إلى الجهل، والسعي إلى المعرفة النقدية هو الأساس الذي تقوم عليه أخلاق أرقى أو هو الأخلاقية ذاتها).

يمكن اعتبار قاعدة كنْط بديهية، لأنه يصعب أن تجد شخصًا لا يعتقد أنه يتصرف كما يتصرف غيره، لو أنه كان في نفس الظروف. فمن يسرق بسبب الجوع يقول إنّ من حق الجائع أن يسرق. ومن يقتل زوجته لأنها خانته، يقول إنه من حق الزوج أن يقتل زوجته التي خانته، و«المجانين» بالمعنى السريري هم وحدهم الذين يعتقدون أنهم ليسوا على حق في تصرفاتهم. وترتبط هذه القضية بقضايا أخرى: ١ ـ كل الناس يتساهلون مع أنفسهم لأنهم عندما يتصرفون «على خلاف ما هو متبع» يعرفون الأسباب التي تحرك أحاسيسهم وأحكامهم والتي تجعلهم يتصرفون على نحو معين. ولكنهم يكونون أشد قسوة في حكمهم على الغير لأنهم لا يعرفون دخائلهم. ٢ ـ يتصرف أي شخص وفقًا لثقافته، أي ثقافة بيئته، وبيئته هي «كل الناس» الذين يفكرون مثله. وتفترض قاعدة كنْط السلوكية وحدة الدين ووحدة الثقافة، أي تفترض توافقية «عالمية».

والاعتراض الذي قد لا يبدو صحيحًا هو أنه لا توجد «ظروف مماثلة»، لأن هذه الظروف تتضمن الفاعل وشخصيته الفردية، إلخ. كل ما يمكن أن يقال هو أن قاعدة كنْط ترتبط بعصره، أي بحركة التنوير الكوسموبوليتية، وبرؤية المؤلف النقدية. إنها باختصار ترتبط بفلسفة المثقفين باعتبارهم فئة كوسموبوليتية. الفاعل إذن، هو حامل «الظروف المماثلة»، هو في الحقيقة صانعها. ومن ثم عليه بين كل البشر، أي وفقًا لنمط الحضارة التي يعمل على إرسائها أو المحافظة عليها، بـ«مقاومة» القوى التي تهددها بالانهيار.

الريبية

إن الاعتراض البديهي الذي يمكن أن يرد على مذهب الريبية هو: على المشكك ألا يفعل شيئًا، عليه أن يبقى خاملاً إذا أراد أن يكون متسقًا مع نفسه. فلا يتدخل في أي شأن من شؤون الحياة العادية. فإذا شارك في نقاش فلأنه يظن أنه يمكنه إقناع

=طبقًا للمبدأ الذاتي الذي يجعل منه قانونا كونيا» (أسس ميتافيزيقا الأخلاق، standard eidtion، ص٤٧).

الناس، أي أنه لم يعد شاكًا، بل يمثل رأيًا إيجابيًا، غالبًا ما يكون سيئًا. ولا يمكن أن ينتصر إلاّ إذا أقنع الناس بأن الآراء الأخرى أسوأ لأنها غير مجدية. ويرتبط مذهب الشك بالمادية المبتذلة وبالوضعية. وهناك مقطع شيق بهذا الخصوص تم اقتباسه من روبيرتو أرديجو[٧١] يقول فيه إن نزعة برغسون تدعو إلى الإعجاب وذلك لنزعته التطوعية. ولكن ما معنى هذا؟ ألا يعتبر هذا اعترافًا من المرء بعجز فلسفته عن تقديم تفسير للعالم. إذا اضطر إلى الاتجاه إلى فلسفة مضادة بحثًا عن العناصر الضرورية اللازمة للحياة العملية؟ وجهة نظر أرديجو (جُمّعت في *Scritti Vari* ونُظمت من طرف ج. مارشستيني، فلونس، لومونيي، ١٩٢٢) لا بد وأن تُجابَه بأطروحات ماركس عن فيورباخ[٧٢]، التي تبين على وجه التحديد إلى أي حد تجاوز ماركس الموقف الفلسفي للمادية المبتذلة.

مفهوم «الإيديولوجيا»

كانت «الإيديولوجيا»، ومعناها الأصلي علم الأفكار، أحد مظاهر المذهب الحسي أي المادية الفرنسية في القرن الثامن عشر. ولما كان التحليل هو المنهج الوحيد الذي يعترف به العلم ويستخدمه فإن «الإيديولوجيا» تعني «تحليل الأفكار»، أي «البحث عن أصل الأفكار». فلا بد من تحليل الأفكار إلى عناصرها الأولى، وهي ليست سوى «الإحساسات»، فمنها تُستمد الأفكار. إلاّ أنه يمكن الجمع دون صعوبة كبيرة بين المذهب الحسي والإيمان الديني، وأشد المعتقدات إيمانًا بـ«قوة الروح» و«خلودها»، لدرجة أن مانزوي[٧٣] ظل متمسكًا ـ من حيث المبدأ ـ بنظرية المذهب الحسي، حتى بعد تحوله إلى الكاثوليكية وعودته إليها، بل وحتى عندما كتب التراتيل المقدسة إلى أن تعرف على فلسفة روسميني[*].

---

(٧١) روبيرتو أرديجو (١٨٢٨ ـ ١٩٢٠) فيلسوف إيطالي وضعي قيادي.

(٧٢) انظر على وجه الخصوص الأطروحات الخمس الأولى والتي ينقد فيها ماركس فيورباخ بسبب الفصل ابستمولوجيا بين النظرية والممارسة، وبين التأمل والفعل، إلخ.

(٧٣) اليساندرو مانزوي (١٧٨٥ ـ ١٨٣٦)، روائي وشاعر إيطالي، تأثر بأفكار حركة التنوير الفرنسية والإيطالية إلاّ أنه تحول إلى الكاثوليكية في ١٨١٠. وعمله الرئيس هو الرواية التاريخية I promessi sposi (١٨٢٧ : وقعت مراجعتها وإعادة كتابة جزء منها عام ١٨٤٠) والتي تتعايش فيها أفكار التنوير بشكل صعب مع الهدوء الكاثوليكي. وInni sacri (الأناشيد المقدسة) ما بين ١٨١٢ ـ ١٨٢٢).

(*) كان دستوت دي تراسي (١٧٥٤ ـ ١٨٣٦) أكثر الأدباء فاعلية في نشر الإيديولوجيا. لسهولة أسلوبه وطريقته الشعبية في شرح أفكاره. وهناك أيضًا الدكتور كابانيس في تقرير حول الفيزيائي والأخلاقي (كوندياك،=

أما كيف تحول مفهوم الإيديولوجيا من «علم الأفكار» و«تحليل الأفكار» إلى «نسق» مجرد «من الأفكار»، فيحتاج إلى بحث تاريخي، وهي عملية يسهل فهمها من الناحية المنطقية.

ويمكن القول إن فرويد كان آخر الإيديولوجيين، وأن دي مان أيضًا كان «إيديولوجيًا». وهذا ما يجعل «تحمس» كروتشه والكورتشيين لدي مان أكثر غرابة، لا سيما أنه لم يكن لهذا الحماس «مبرر عملي»(٧٤). ويجب البحث لماذا ظل مؤلف **المنوال الشعبي** (بوخارين)(٧٥) أسير الإيديولوجيا، في الوقت نفسه كانت فيه فلسفة البراكسيس تمثل تقدمًا واضحًا بالنسبة إليها، وتتناقض معها تدريجيًا. والحقيقة أن معنى «الإيديولوجيا» في الفلسفة الماركسية يتضمن حكمًا قيميًا سلبيًا. ويستبعد أن تكون الإحساسات، أي الفيزيولوجيا، عند مؤسسيه، هي أصل الأفكار. و«الإيديولوجيا» ذاتها يجب أن تحلل تحليلاً تاريخيًا يستند إلى فلسفة البراكسيس.

ويبدو أن عنصر الخطأ المحتمل في تقدير أهمية الإيديولوجيات، يعود إلى (وهذا ليس مصادفة على الإطلاق)، أن تعبير إيديولوجيا يطلق على البنية الفوقية اللازمة لبنية محددة كما يطلق على هلوسات البعض وأوهامهم.

لقد أصبح المعنى القبيح للكلمة هو المعنى الشائع، وترتب على ذلك تغير وتشوه التحليل النظري لمفهوم الإيديولوجيا. ويمكن تصور العملية بسهولة التي أدت إلى هذا الخطأ على الشكل التالي:

١ ـ تحديد ماهية الإيديولوجية كشيء متميز عن البنية، وتأكيد أنها هي التي تغيرها وليس العكس.

=وهيفيتيوس إلخ...فلاسفة بالمعنى الضيق للكلمة). الصلة بين الكاثوليكية والإيديولوجيا: مانزوني، كابانيس بورجيه، تاين (كان تاين يعد زعيم المدرسة إذا تمت مقارنته بموراس وغيره ممن ينتمون إلى التيار الكاثوليكي). وأيضًا «القصة السيكولوجية» (كان ستاندال تلميذ دي تراسي، إلخ). ومبادئ الإيديولوجيا (باريس ١٨١٧ ـ ١٨١٨) هي العمل الرئيسي لدستوت دي تراسي، وترجمه ج. كومبانيوري، ميلانو، ستامباريا دي جيامباتيستا سونزونيو، ١٨١٩). وفي النص الفرنسي، حُذف كامل المقطع، أعتقد أنه الذي يتعلق بالحب، والذي عرف فيه ستاندال الترجمة الإيطالية واستعملها.

(٧٤) هنري دي مان، اشتراكي ديمقراطي بلجيكي، مؤلف كتاب ما بعد الماركسية. واستُعيد باستمرار وانتُقد في كوادارني (انظر على وجه الخصوص المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، صص ٢٠٨ ـ ٢١١). والحجة العملية الكروتشية بشأن الحماس لدي مان، تقوم على المعارضة المشتركة للماركسية الثورية، على الرغم من أن فلسفة كروتشه، على نحو دقيق، تُنكر الدور النظري للفكر الأيديولوجي والأداتي كما هو حال دي مان.

(٧٥) عن نقد غرامشي لكتاب بوخارين منوال شعبي، انظر أسفله صص ٥١٢ ـ ٥٦٢.

٢ ـ أن يوصف حل سياسي معين بأنه حل «إيديولوجي»، يعني أنه غير كاف لتغيير البنية، على الرغم من اعتقاد أصحابه أنه يمكنه أن يغيرها، أي أنه يوصف بالعقم والحماقة، إلخ.

٣ ـ نقول بالتالي إن أي إيديولوجيا هي «مجرد» مظهر لا قيمة ولا معنى له.

يجب إذن، التمييز بين ما يعتبر تاريخيًا إيديولوجيات عضوية، أي لازمة لبنية معينة، والإيديولوجيات التحكمية أو العقلانية أو الرغبوية. وتكون الإيديولوجيا ضرورة تاريخية بقدر ما تكون لها قيمة «سيكولوجية»، فهي تنظم جماهير البشر، وتخلق الأرضية اللازمة لحركة الناس ونضالهم والوعي بموقفهم. إلخ. أما إذا كانت تحكيمية، فلا تخلق سوى «حركات» فردية وجدالات وهكذا (وحتى هذه كالخطأ الذي يثبت الصواب إذا ما قورن به).

ويجب أن نتذكر ما أكده ماركس مرارًا من أن «رسوخ المعتقدات الشعبية» عنصر جوهري في أي وضع محدد: قال ماركس ما معناه «عندما تصبح لهذه الطريقة في النظر إلى الأشياء قوة المعتقدات الشعبية»، ..إلخ. ومن فرضياته الأخرى، أنه غالبًا ما يكون للمعتقدات الشعبية طاقة أشبه بطاقة القوى المادية، أو شيئًا من هذا القبيل، وهو قول بالغ الأهمية. وأعتقد أن تحليل هذه الفرضيات من شأنه أن يؤيد مفهوم «الكتلة التاريخية» حيث تكون القوى المادية بالتحديد المضمون، وتمثل الإيديولوجيات الشكل، وإن كانت أهمية هذا التمييز بين المضمون والشكل تعليمية بحتة. لأنه لا يتصور تاريخيًا أن تكون المادية بلا شكل، وتصبح الإيديولوجيات من دون القوى المادية مجرد أوهام فردية.

٢

قضايا الماركسية

مقدمة:

قمنا في هذا القسم بتضمين بعض النصوص الأساسية من **دفاتر السجن** التي تعالج قضايا الماركسية نفسها، فقد حمل الجزء الأول **بعض القضايا في دراسة فلسفة البراكسيس** التي لها الطابع المجزأ نفسه ل**قضايا الفلسفة والتاريخ**، ومثل ذلك النص هو نتيجة إعادة ترتيب ملاحظات غرامشي من قبل محررين إيطاليين أصليين، ويستند إلى اثنين من المواضيع الأساسية من **دفاتر السجن**: الأول: هو الحاجة إلى إعادة بناء أصول الماركسية، والبدء بأعمال ماركس وانغلز. الثاني: يتعلق بتحرير التقليد الماركسي من تراكمات الوضعية المتنوعة و/الكنْطية الجديدة التي تسم كثيرًا الماركسية الأرثوذكسية منذ موت انغلز. يؤكد غرامشي في **دفاتر السجن** على ديون ماركس المستحقة للاقتصاد السياسي الإنكليزي، والتقاليد المثالية الموجودة في الفلسفة الألمانية التي بلغت ذروتها في هيغل؛ إذ اعتبرت الماركسية بمنزلة محاولة دمج هذين الاتجاهين مع التراث السياسي للثورة الفرنسية. يكمن أصل الماركسية ـ من هذا المنظور ـ في رفضها القاطع أيَّ شكل من أشكال النزعة التعالوية (وهي فلسفة تقول إن معرفة الحقيقة تتم من مصادر روحية تتجاوز حدود التجربة الموضوعية وتعلو عليها وإن للإنسان إلى جانب جسده المادي جسدًا روحيًا)، وليس في مذهبها المادي، الأمر الذي يقود غرامشي إلى إعادة صياغة نقد المثالية، مع أنه يناقش الحاجة إلى محاربة نظريات كروتشه وتكريس أقسام كبيرة من **دفاتر السجن** لهذه المهمة على وجه التحديد، ويبيّن أن العدو الرئيس لفلسفة البراكسيس لا يكمن في المثالية، بل في التعالي والميتافيزيقيا؛ إذ يركز انتباهه على انحرافات الكنْطيّة

الجديدة عن الفلسفة النمساوية لأدلر وهيلفردينج، وعلى العقيدة «المادية» لبليخانوف وبوخارين.

يتضمن الجزء الثاني من القسم ملاحظات نقدية لغرامشي حول **محاولة في علم الاجتماع الشعبي** ويقدم نقدًا مستمرًا لجانب «المادية المبتذلة» من العقيدة الماركسية، وقد نشرت **نظرية المادية التاريخية** لنيكولاي بوخارين، **دليل علم الاجتماع الشعبي** لأول مرة في موسكو عام ١٩٢١؛ إذ مرت بعدة طبعات، ونشرت الترجمة الإنكليزية التي ارتكزت على الطبعة الروسية من قبل ألين وأونوين عام ١٩٢٦، تحت عنوان **المادية التاريخية، نظام علم الاجتماع**، وكانت هناك طبعة فرنسية في العام التالي ربما كان يعرفها غرامشي. (لقد فضلنا في ترجمتنا نص غرامشي ـ للأسباب التي ستظهر ـ أن نلتزم بالعنوان الأصلي الذي استخدمه غرامشي)، فصدرت انتقادات عن الكتاب على أساس الوضعية والمادية المبتذلة بدايةً من قبل لوكاتش (انظر **المراجعة اليسارية** الجديدة، عدد ٣٩) وفلاسفة الاتحاد السوفياتي. لقد لاحظ لينين في كتابه **العهد**، أن بوخارين كان منظرًا بارعًا، لكنه «جاهل بالديالكتيك»، وهو نقد كان من شأنه أن يكتسب القوة بإحياء الاهتمام بالديالكتيك بعد نشر **الدفاتر الفلسفية** للينين في الاتحاد السوفياتي، وقام بوخارين في مواجهة النقد بمحاولات لتعديل وجهة نظره؛ إذ يشير غرامشي في هذا الصدد إلى ورقة مقدمة من بوخارين في مؤتمر لندن حول تاريخ العلم في يونيو ويوليو عام ١٩٣١[*]. ومع ذلك ليس هناك شك في أن النص الذي كتبه لأكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عام ١٩٣٣ ـ الذي نشر في الفكر الحديث والماركسي، من قبل ن. بوخارين وآخرين، وحرره رالف فركس، لندن ١٩٣٥ ـ يمثل محاولة أخيرة للتوفيق بين مواقف دليل عام ١٩٢١ والانتقادات الموجهة ضدها ـ وليس فقط من وجهة نظر «مثالية» ديبورين ولوكاتش. كانت أيام بوخارين معدودة سياسيًا وفلسفيًا آنذاك، فقد تعرض للنقد، بسبب معارضته الخطة الخماسية الأولى والتجميع الزراعي، وتم تقديمه للمحاكمة؛ بسبب مشاركته في «مؤامرة» مفترضة، وأُعدم عام ١٩٣٨.

هناك وجهان لأهمية نقد غرامشي والاهتمام به، ففي المقام الأول مثّل بوخارين تيارًا مؤثرًا داخل الماركسية الأرثوذكسية، فكان ـ من نواحٍ عديدة ـ وريث التقاليد المادية التي ازدهرت في الدوائر الاجتماعية الديمقراطية مثل الحركة الشيوعية، واستمر نفوذها حتى يومنا هذا. من وجهة نظر ماركسية بديلة، يعتبر كشف غرامشي

(*) ن. إ. بوخارين، العلم في مفترق، لندن، ١٩٧٩.

عن تفاهة أسلوب التفكير الذي يعتبر **المنوال** ممثلاً رئيسيًا له ذا أهمية تاريخية وأكاديمية. والأكثر أهمية هو أنه أثناء هدمه للموقف المادي المبتذل لـ **الدليل في ملاحظاته النقدية**، كان غرامشي أقرب إلى عرض منهجي للمبادئ الكامنة وراء نهجه الخاص المتعلق بقضايا النظرية الماركسية. فماركسية غرامشي مهمة جدا؛ ولهذا السبب لم يكن بمقدوره الاقتناع بأية عقيدة تحاول التقليل من الماركسية وتحولها إلى حالة من العلم الإيجابي - في حالة بوخارين، «علم الاجتماع» - يتم ذلك من خلال فصل الشيء المعروف عن العملية التي يتم اكتساب المعرفة بها. وبموجب هذا المنهج عينه، يكون عبر تحليله لأخطاء **المنوال** - السوسيولوجوية، المادية المتعجرفة، التطفل المعرفي philistinism، الجهل بالديالكتيك - الذي يعبّر عليه هو نفسه بوضوح بالتاريخانية الديالكتيكية التي تكوّن علامة عبقريته.

بعض المسائل في دراسة فلسفة البراكسيس:

عرض المشكل:

في موضوع إنتاج **رؤى جديدة للعالم** لتنمية ثقافة الحقبة التاريخية وتغذيتها، والإنتاج الموجه فلسفيًا وفقًا للرؤى الأصلية. يكون ماركس هو مبدع رؤى العالم. لكن ما موقف إيليتش [لينين]؟ هل هو موقف تابع وثانوي؟ يجب أن يكون الشرح موجودًا في الماركسية نفسها باعتبارها علما وعملا.

إن الانتقال من الطوباوية إلى العلم ومن العلم إلى العمل، وتأسيس الطبقة القائدة (أي الدولة) يعادل خلق رؤى جديدة للعالم، فكيف يمكن أن يُفهم البيان الذي يقول: إن البروليتاريا الألمانية وريثة الفلسفة الألمانية الكلاسيكية؟ بالتأكيد ما أراد ماركس[1] الإشارة إليه هو الوظيفة التاريخية لفلسفته عندما أصبحت نظرية الطبقة التي أصبحت بدورها دولة؟ مع إليتش، نشأت هذه الوظيفة في منطقة بعينها. وقد أشرت في موضع آخر[2] إلى الأهمية الفلسفية للمفهوم وحقيقة الهيمنة التي يتحمل إيليتش

---

(١) العبارة التي تقول إن البروليتاريا الألمانية هي وريث الفلسفة ليست موجودة لدى ماركس بل هي الجملة الأخيرة لإنجلز في لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية.

(٢) انظر الصفحات ٤٣٠، ٤٥٢ و٤٦٠ أعلاه. «حقيقة الهيمنة» المشار إليها هي بالطبع الثورة السوفياتية. من الصعب إسناد «مفهوم الهيمنة» إلى لينين، لأن كلمة «الهيمنة» على هذا النحو ليست واضحة في عمل لينين. يبدو أن ما يدور في خلد غرامشي هو جوانب نظرية لينين العامة للثورة البروليتارية عندما تطورت إلى نضال ضد الاقتصاد وكما يعبر عنها في شكلا تكتيك الديمقراطية الاجتماعية (١٩٥٠).

مسؤوليتها. تعني الهيمنة التي تحققت النقد الحقيقي للفلسفة وجدليتها الحقيقية ـ قارن هنا ما يكتبه غرازيادي(*)[3]، في مقدمة إلى **السعر وفائض السعر**[4]: فهو يقدم ماركس على أنه واحد من سلسلة رجال العلم العظماء. الخطأ الأساسي أنه لم يقم أيّ من الآخرين بإنتاج مفهوم أصلي متكامل عن العالم. يبدأ ماركس فكريًا حقبة تاريخية ستدوم لقرون متعددة، حتى اختفاء المجتمع السياسي، وبلورة مجتمع منظم[5]. عندئذ ـ فقط ـ سيتم استبدال مفهومه حول العالم، عندما يتم استبدال مفهوم الضرورة بمفهوم الحرية.

إجراء مقارنة بين ماركس وإيليتش من أجل إنشاء تسلسل هرمي شيء أحمق وغير مجدٍ، فهما يعبران عن مرحلتين: العلم والعمل، وهما متجانسان وغير متجانسين في الوقت نفسه.

وبشكل تاريخي، إن أية مقارنة بين المسيح والقديس بولس ستكون ضربًا من السخف، فكل من المسيح الذي **يمثل الرؤية إلى العالم**، والقديس بولس المنظم لعملية توسع رؤية العالم لهما المكانة التاريخية ذاتها، ويمكن أن تسمى المسيحية «مسيحية بولس». ويمكن تسمية ذلك تاريخيا بـ«المسيحية البولسية»، وقد يكون ذلك بالفعل اللقب الأكثر تناسبا. (وحده الاعتقاد في ألوهية المسيح هو ما كان قد منع حدوث ذلك، ولكن المعتقد هو في حد ذاته عنصر تاريخي وليس عنصرًا نظريًا).

(*) غرازيادي متخلف بالمقارنة مع المونسنيور أولغياتي (الهامش اللاحق)، الذي في كتابه عن ماركس، لا يجد أي مقارنة ممكنة إلاّ مع يسوع ـ ولا تكون هذه المقارنة التي تأتي من الأسقف المطران، في الواقع سوى التسليم الأكثر تطرفًا، نظرًا لأنه يؤمن بالطبيعة الإلهية للمسيح.

(٣) ف. أولغياتي، كارل ماركس، ميلانو، ١٩١٨.

(٤) السعر وفائض السعر في الاقتصاد الرأسمالي، بعنوان فرعي هو «نقد نظرية ماركس للقيمة» والتي نشرت لأول مرة من قبل إديزيوني أفانتي، ميلانو، ١٩٢٣. انضم الكونت أنطونيو غرازيادي (١٨٧٣ ـ ١٩٥٣) إلى الحزب الشيوعي الإيطالي في ليفورنو، كتب أطروحات حول القضية الزراعية لمؤتمر روما عام ١٩٢٢، وأصبح أحد القادة الرئيسيين لليمين بعد المؤتمر. في المؤتمر العالمي الرابع، كان المتحدث الرسمي باسم الأقلية في الحزب الإيطالي، ويدافع عن القبول الكامل لسياسة الجبهة المتحدة. وشارك في اللجنة المركزية بعد موجة الاعتقالات في صفوف القادة الشيوعيين في أوائل عام ١٩٢٣، وهاجمه زينوفييف بعنف في المؤتمر العالمي الخامس بسبب مراجعته للماركسية في الكتاب الذي تمت الإشارة إليه من قبل غرامشي. بعد دمج تسكا في قيادة الحزب الشيوعي الإيطالي، توقف اليمين عن الوجود بأي شكل منظم؛ بقي غرازيدي شخصية معزولة في أقصى يمين الحزب حتى تم طرده في عام ١٩٢٨.

(٥) الشيوعية. انظر الهامش ٥٩، ص ٣٥٤. عن المفهوم الذي يقول إنه مع قدوم الشيوعية و«حكم الحرية» سيتم تجاوز الماركسية نفسها، انظر ص ٤٩٧، والهامش ٥٩، ص ٤٦١.

مسائل المنهج:

ينبغي على المرء أن ينجز بعض الأعمال اللغوية الأولية لدراسة ولادة مفهوم العالم الذي لم يشرحه مؤسسه بشكل منهجي (يجب البحث عن تماسكه الجوهري لا في كل كتابة فردية أو سلسلة كتابات وحسب، بل في التطور الكامل للعمل الفكري المتعدد الأشكال الذي تكون عناصر المفهوم فيه ضمنية). ويجب أن يتم تنفيذها بدقة كبيرة، وصدق علمي، وولاء فكري ومن دون أية تصورات مسبقة، أو عقيدة بديهية. من الضروري أولاً وقبل كل شيء إعادة بناء عملية التنمية الفكرية للمفكر في القضية من أجل تحديد تلك العناصر التي ستصبح مستقرة و«دائمة» ـ وبعبارة أخرى تلك العناصر التي تم تناولها باعتبارها فكر المفكر الخاص، متميزة ومتفوقة على «المادة» التي قد درسها في وقت سابق وكانت بمنزلة حافز له، إنها العناصر التي تعتبر جوانب أساسية في مسار النموّ. ويمكن أن يتم هذا الاختيار لفترات متفاوتة الطول تحددها العوامل الداخلية وليست الأدلة الخارجية ويؤدي إلى سلسلة من «المرتجعات»، هذا يعني المذاهب والنظريات الجزئية التي ربما يتعاطف معها المفكر في أوقات معينة حتى إلى حد قبولها مؤقتًا، والاستفادة منها بعمله حول النقد والخلق التاريخي والعلمي.

إنها مسألة ملاحظة مشتركة بين العلماء جميعهم، فمن تجربة شخصية نرى أن أية نظرية جديدة درست بـ «غضب بطولي»[٦] (أي أنها لا تدرس لمجرد الفضول الخارجي، بل لأسباب تتعلق باهتمام عميق) لفترة معينة، وخاصة إذا كان الشاب صغيرًا فإنه يجذب الطالب من تلقاء نفسه، ويحوز على شخصيته كلها، لتكون محدودة من قبل دراسة النظرية المقبلة حتى يتم إنشاء توازن مهم، ويتعلم المرء أن يدرس بعمق، لكن من دون الاستسلام لسحر النظام والمؤلف قيد الدراسة. بقدر ما تكون كل هذه الملاحظات أكثر وضوحًا بقدر ما يزود المفكر بدافع عنيف، له طابع جدلي، ويفتقر إلى **فكر النظام**، أو عندما يتعامل المرء مع شخصية لا ينفصم فيها النشاط النظري والعملي ومع مفكر هو في عملية خلق مستمر وحركة دائمة، وبشعور قوي من النقد الذاتي.

بالنظر إلى هذه الأمور، يجب أن يتم العمل وفق الخطوط الآتية:

---

(٦) الإشارة إلى الغضب البطولي (١٥٨٥) ل جيوردانو برونو (١٥٤٨ ـ ١٦٠٠)، وفيه يتم التمييز بين المعرفة من حيث هو تأمل ومن حيث هي سعي نشط أو «غضب بطولي».

١ ـ إعادة بناء سيرة المؤلف، ليس فقط فيما يتعلق بنشاطه العملي، بل أيضًا وقبل أي شي فيما يتعلق بنشاطه الفكري.

٢ ـ قائمة في جميع أعماله، في ترتيب زمني مقسم وفق معايير جوهرية، أي التكوين الفكري والنضج والملكة والتطبيق لطريقة تفكير جديدة وتصور للحياة والعالم. فالبحث عن نموذج موجِّه(٧)، وعن إيقاع الأفكار في تطوّرها، يجب أن يكون أكثر أهمية من البحث عن التأكيدات المفردة والأمثال المعزولة.

يُطلب هذا العمل الأولي لإجراء أي بحث إضافي ممكن، وينبغي التمييز ضمن أعمال المفكر الجاري دراسته بين الأعمال التي قام بها حتى النهاية ونشرها، أو التي لم يتم نشرها؛ لأنها غير مكتملة، وتلك التي نشرها صديق أو تلميذ، لكن ليس من دون مراجعات، أو إعادة كتابة، أو قطع... أو في كلمات أخرى لا تخلو من التدخل النشط للناشر أو المحرر، فمن الواضح أنه يجب التعامل مع محتويات أعماله بعد وفاته بحذر وتقدير كبيرين؛ لأنه لا يمكن اعتبارها نهائية بل تمثل ـ فقط ـ مادة لا تزال مؤقتة وقيد الإعداد.

في حالة مؤسس فلسفة البراكسيس (ماركس)، يمكن تمييز فئتَيْ العمل الأدبي:

١ ـ الأعمال المنشورة تحت مسؤولية المؤلف المباشرة: إذ لا يجب اعتماد الأعمال التي يتم تسليمها ماديًا للطباعة فقط، بل الأعمال «المنشورة» جميعها، أو الموضوعة في التداول بأي شكل من الأشكال من قبل المؤلف، وأشياء مثل الرسائل، والمنشورات... إلخ (مثال نموذجي: **ملاحظات حول برنامج جوتا** والمراسلات).

٢ ـ الأعمال التي لم تطبع تحت مسؤولية المؤلف المباشرة، بعد وفاته من قبل الآخرين: لهذه الأعمال طبعة دبلوماسية(٨)، إذا كانت حقًا تجسد ما تم إنجازه، أو إذا كانت وصفًا دقيقًا للنص الأصلي ـ على الأقل ـ وفق معايير علمية وظيفية.

---

(٧) نموذج توجيه (أو قيادة). يستخدم هذا المصطلح بشكل أكثر شيوعًا فيما يتعلق بالموسيقى، ولاسيما مع فاغنر.

(٨) الطبعة الدبلوماسية هي نسخة تستنسخ النص الحرفي لما كتبه المؤلف، بدلا من طبعة نقدية تحاول إنتاج أفضل نص فتعدل أو تصحح المخطوطة عند الضرورة. إن أهمية إصدار الطبعة الدبلوماسية من عمل ماركس تكمن في حقيقة أن العديد من كتاباته المهمة بما في ذلك المجلدان الثاني والثالث لرأس المال، تم تركهما في صورة مجزأة أو غير منتهية زمن وفاته. وعلى الرغم من أن أنغلز عل الأقل كان ناشرا دقيقا، فالواقع هو كما يشير إلى ذلك غرامشي لاحقًا أنه لم يكن ماركس وحتى بعض النشرات لمخطوطاته لم تكن بديلا عن الأصل ذاته.

يجب إعادة بناء كلا القسمين وفقًا لفترات التسلسل الزمني الدقيقة؛ للتمكن من إنشاء مقارنات صحيحة لا تكون ميكانيكية ولا تعسفية بحتة. وينبغي أن نكرّس دراسة وتحليلا دقيقا لعمل المؤلف نفسه، فعلى أقل تقدير ستوفر هذه الدراسة مؤشرات ومعايير، لتمكين المرء من تقديم تقييم نقدي لموثوقية إصدارات معدلة من الأعمال بعد وفاة المؤلف تُراجع من طرفه، وكلما زادت المادة التحضيرية للأعمال التي نشرها المؤلف من النص النهائي بصيغة منقحة من قبله، كلما كانت مراجعة المواد المماثلة من قبل آخرين أقل موثوقية، ولا يمكن أن يحدد العمل بالمواد الخام المجمعة لإعداده؛ لأنه الخيار النهائي، والطريقة التي يتم فيها التخلص من العناصر المكونة، المجمّعة في المرحلة التحضيرية التي تشكل العمل الفعال تمامًا.

حتى دراسة المراسلات يجب أن تتم بتدابير معينة: فطرح ادعاء أو مقولة مؤكدة في رسالة ربما لا يعاد في كتاب. وحيوية الأسلوبية في الرسائل ـ على الرغم من أنه في كثير من الأحيان يكون فنيًا أكثر فعالية مما يقاس ويدرس من أسلوب الكتاب ـ يمكن أحيانًا أن تقود إلى ضعف في الحجة. وتحدث أخطاء منطقية في الرسائل ـ كما في الخطابات أو المحادثات ـ على نحو أكثر تواترًا؛ ففي كثير من الأحيان تُنجر سرعة الفكر على حساب صلابته.

ينبغي على المرء في المرحلة الثانوية فقط ـ وأثناء دراسة الشكل المبتكر والأصلي للفكر ـ أن ينظر إلى مساهمة الآخرين في وثائقه بهذه الطريقة كمبدأ عام وكأسلوب على الأقل، ويجب طرح مسألة علاقة التجانس بين مؤسسي فلسفة البراكسيس (ماركس وإنغلز) عندما يقدم أحدهما أو غيرهما تأكيدًا على الاتفاق المتبادل، فيكون هذا التأكيد صالحًا للموضوع المعني فقط، حتى لو كَتَب أحدهم بعض فصول كتاب كُتِبَ من قبل آخر فإنه ليس سببًا مطلقًا لكي يعتبر الكتاب نتيجة اتفاق تام. لا توجد هناك حاجة إلى التقليل من مساهمة (انغلز) الثانية، لكن ليس هناك أية حاجة لتعريف الثاني بالأول (إنغلز مع ماركس)، ولا ينبغي أن يعتقد المرء أن ما نسبه (إنغلز) إلى (ماركس) حقيقي بشكل مطلق وخال من التسرب، فمن المؤكد أن (إنغلز) يظهر عدم اهتمام، وافتقار الغرور الشخصي الذي يعتبر فريدًا في تاريخ الأدب، ولكن ليس هذا هو المقصد، ولا هو مسألة تشكيك في صدق انغلز العلمي المطلق، إنما المقصد أنّ (إنغلز) ليس (ماركس)، وأنه إذا أراد أحد ما معرفة (ماركس) يجب عليه أن ينظر إليه في أعماله الأصلية قبل كل شيء، تلك الأعمال المنشورة تحت مسؤوليته المباشرة، ويستمد من هذه الملاحظات عدد التحذيرات حول الأسلوب وبعض المؤشرات

المتعلقة بالبحث، ومنها: ماذا ستكون قيمة كتاب رودولفو موندلفو[٩] حول المادية التاريخية لـ (إنغلز)، والمنشور عام ١٩١٢ من قبل فورماجيني. يعبر سوريل في رسالة إلى كروتشه عن شكوكه نظرًا لقدرات إنغلز كمفكر أصلي أم غير ذلك، وكثيرًا ما يكرر أنه لا ينبغي لأحد الخلط بين المؤلفين. بصرف النظر عن السؤال الذي أثاره سوريل سيظهر ذلك للسبب نفسه الذي يؤكد أنّ لثاني الصديقين قدرات ضئيلة كمنظر (أو على الأقل يحتل موقعًا تابعًا بالنسبة إلى الأول)، لا غنى عنه في دراسة من هو المسؤول عن الفكر الأصلي، وبصرف النظر عن موندلفو، لا يوجد بحث منهجي من هذا النوع يُضطلع به في عالم الثقافة؛ حيث كانت عروض (إنغلز) والتي كان البعض منها نسقيا، مصدرًا حقيقيًا، والمصدر الوحيد الأصيل حقًا، ولهذا السبب يبدو مجلد موندلفو مفيدًا جدًا، على الأقل بالنسبة إلى الخط الذي تتبعه.

أنطونيو لابريولا[١٠]

قد يكون الشيء المهم جدًا هو دراسة سيرة ذاتية موضوعية ومنهجية (حتى من نوع دراسة تحليلية) لمنشورات أنطونيو لابريولا كلها حول فلسفة البراكسيس لتحل محل مجلدات لم تعد متاحة. فعمل من هذا النوع يعتبر تمهيدًا ضروريًا لأي مبادرة تهدف إلى إعادة موقف لابريولا الفلسفي المعروف قليلاً خارج دائرة ضيقة. ومن المدهش أن يتحدث ليو برونشتاين (تروتسكي) في مذكراته[١١] عن كتاب «حب الفن» للابريولا. لا يكون هذا الحكم مفهومًا (حتى يكون إشارة إلى الفجوة بين النظرية والممارسة لدى لابريولا باعتباره شخصا) باستثناء انعكاس لاواع للمفهوم العلمي الزائف للمجموعة المثقفة الألمانية التي كانت مؤثرة جدًا في روسيا. وفي الواقع، لابريولا الذي يؤكد أن فلسفة البراكسيس مستقلة عن أي تيار فلسفي آخر هو مكتفٍ ذاتيًا والوحيد الذي حاول بناء فلسفة البراكسيس بشكل علمي.

---

(٩) روبرتو موندولفو، المادية التاريخية عند فيدريكو إنغلز، جنوة، ١٩١٢. وعن إمكان تأثير نظرية موندولفو الهيغلية الماركسية بشأن البراكسيس على «فلسفة البراكسيس» لدى غرامشي، انظر المقدمة العامة.

(١٠) لمناقشة أنطونيو لابريولا (١٨٤٣ ـ ١٩٠٤)، أهم الماركسيين الإيطاليين الأوائل وصاحب التأثير الحيوي على فكر غرامشي الفلسفي.، راجع المقدمة العامة.

(١١) الإشارة إلى لابريولا تأتي من كتاب حياتي (١٩٣٠)، وهو كتاب استطاع غرامشي قراءته في السجن لأنه كُتب بعد طرد تروتسكي من الاتحاد السوفييتي، وعلى ما يبدو لم يكن من الفئة الممنوعة «للتحريض السياسي».

يتجلى الاتجاه السائد في اثنين من التيارات الرئيسة:

١ ـ ما يسمى الاتجاه الأرثوذكسي الذي يمثله بليخانوف[١٢] ينتكس إلى المادية المبتذلة واقعيًا، على الرغم من تأكيداته النقيض؛ إذ لم يتم النظر في قضية «أصول» فكر ماركس بشكل صحيح، فالدراسة المفصلة للثقافة الفلسفية (والبيئة الفلسفية العامة التي تشكل فيها بشكل مباشر وغير مباشر) أمر ضروري بالتأكيد، وتتجلى كمقدمة لدراسة مهمة، ففلسفته «الأصلية» التي لا يمكن أن تُستنفد من خلال دراسة عدد قليل من «المصادر» أو «ثقافته» الشخصية، ومن الضروري ـ أولاً وقبل كل شيء ـ أخذ أسلوبه الإبداعي والنشاط البناء بعين الاعتبار؛ إذ تعتبر الطريقة التي يطرح بها بليخانوف القضية نموذجًا من الأسلوب الوضعي، ما يدل على قدرته التأملية والتاريخية الهزيلة.مكتبة سُر مَن قرأ

٢ ـ لقد حدد الاتجاه الأرثوذكسي نمو نقيضه: الميل لربط فلسفة البراكسيس بفلسفة كنْط والاتجاهات الفلسفية الأخرى غير الوضعية وغير المادية. وصل ذلك إلى «الإلحادية» مع أوتو باور[١٣]، الذي يكتب في كتابه عن الدين أنه بالإمكان دعم الماركسية، ودمجها من قبل أية فلسفة حتى التوماوية[١٤]. هذا الاتجاه الثاني ليس نزعة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هو مجموعة من الاتجاهات جميعها ـ بما في ذلك فرويدية دي مان ـ التي لا تقبل ما يسمى بـ«عقيدة» ادعاء المعرفة الجرماني.

لِمَ تمتع لابريولا وطريقته في طرح القضية الفلسفية بحظ محدود؟

يمكن للمرء أن يكرر ما قالته روزا (لوكسمبورج) حول الاقتصاد النقدي (الرأسمالي) ومشاكله المكررة[١٥] في فترة النضال الرومانسية، فترة العاصفة

---

(١٢) جورجي فانتينوفيتش بليخانوف (١٨٥٧ ـ ١٩٢٨)، الفيلسوف الماركسي، نشط في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، ثم بعد عام ١٩٠٣ أخذ صفّ فصيل المناشفة. في الوقت الذي ظل فيه الفيلسوف بليخانوف يحظى بالتقدير من قبل البلاشفة، قبل الثورة وبعدها على حد سواء، وكان يمثل حلقة أساسية في سلسلة الفكر المادي الأرثوذكسي الذي كان غرامشي يحاربه. إن القضايا الأساسية الماركسية، التي سماها لينين أرقى عرض للماركسية، نُشرت لأول مرة في عام ١٩٠٨.

(١٣) كان أوتو باور (١٨٨٢ ـ ١٩٣٨) ديمقراطيًا اشتراكيًا نمساويًا وأحد رواد الاتجاه المعروف بالماركسية النمساوية. يمكن العثور على وجهات نظره حول توافق الاقتصاد الماركسي مع الابستمولوجيا التوماوية في الديمقراطية الاشتراكية، الدين والكنيسة، ونُشر عام ١٩٠٨.

(١٤) التوماوية: الفلسفة المدرسية للقديس توما الإكويني (١٢٢٤ ـ ١٢٧٤).

(١٥) في المقال الذي عنوانه الركود والتقدم في الماركسية، راجع الهامش ٢٥، ص ٤٨٦.

والزوبعة[١٦]، ويتركز الاهتمام كله على أكثر الأسلحة فورية، وعلى قضية تكتيكية في المجال السياسي وقضايا ثقافية طفيفة في المجال الفلسفي. لكن من اللحظة التي تصبح فيها مجموعة تابعة مستقلة ومهيمنة حقًا، وبالتالي تخلق شكلًا جديدًا من الدولة، نشهد ولادة الحاجة لبناء نظام أخلاقي وثقافي جديد يمثل نوعًا جديدًا من المجتمع، ومنه الحاجة إلى تطوير مفاهيم عالمية أكثر، وأسلحة أيديولوجية أشد حسمًا ودقة؛ لذلك من الضروري إعادة لابريولا مرة أخرى إلى التداول، وجعل طريقته في طرح القضية الفلسفية هي السائدة. وهكذا يمكن للمرء أن يبدأ النضال لأجل ثقافة مستقلة ومتفوقة، تشكل الجزء الإيجابي من النضال الذي تحمل مظاهره السلبية والجذرية أسماء مثل «الإلحاد، وضد الإكليروسية...إلخ. وهو ما يعطي المرء الشكل الحديث والمعاصر للحركة الإنسانية العلمانية التقليدية التي يجب أن تكون الأساس الأخلاقي لنوع جديد من الدولة[*].

فلسفة البراكسيس والثقافة الجديدة:

كانت فلسفة البراكسيس «لحظة»[١٧] الثقافة الحديثة؛ إذ حددت أو أثرت إلى درجة معينة بعض التيارات الثقافية، فتم تجاهل دراسة هذه الحقيقة المهمة المليئة بالمغزى من قبل ما يسمى الأرثوذكسية؛ للسبب ذاته، فالرابط الفلسفي الأكثر أهمية الذي حصل كان بين فلسفة البراكسيس ومختلف الاتجاهات المثالية، وهي حقيقة، بالنسبة إلى ما يسمى الأرثوذكسية، مرتبطة بشكل أساسي بتيار ثقافي معين من الربع الأخير من القرن الماضي (أي تيار الوضعية، العلوم)، وبدت سخيفة إن لم تكن في الواقع جزءًا من المغالطة. (في مقال بليخانوف حول الأساسيات، يشار إلى الحقيقة، ولكن من الصعب التطرق إليها من دون محاولة تفسير نقدي)؛ لذا يبدو من الضروري إعادة تقييم دراسة القضية كما درسها أنطونيو لابريولا.

ما حدث هو الأمر التالي: لقد خضعت فلسفة البراكسيس في الواقع إلى مراجعة

---

(١٦) Sturm und Drang (حرفيًا «العاصفة والضغط»): حركة أدبية ألمانية قبل الرومانسية.

(*) دراسة تحليلية ومنهجية لمفهوم أنطونيو لابريولا الفلسفي يمكن أن تصبح الجزء الفلسفي لمجلة عادية (Voce, Leonardo, Ordine Nuovo). وينبغي كذلك إضافة الببليوغرافيا العالمية حو لابريولا (New Zeit، إلخ).

(١٧) في كثير من الأحيان لدى غرامشي، كلمة «لحظة» تستخدم هنا بمعنى بمعنى أن تجمع «لحظة الزمن» الراهنة مع مُثل «الوجه» أو «الشكل» و«القوة المحركة». انظر كذلك الملاحظات حول معجمية غرامشي، ص ١٢.

مزدوجة؛ إذ تم إدراجها في المزيج الفلسفي المزدوج. من ناحية تم استيعاب بعض عناصرها صراحةً أو ضمنًا، ودمجها من خلال عدد من التيارات المثالية (يحتاج المرء إلى ذكر كروتشه وجنتيلوس وريلو وبرغسون وحتى البراغماتية)[١٨] ومن ناحية أخرى اهتمت ما تسمى بالأرثوذكسية بإيجاد فلسفة وفقًا لوجهة نظر أصحابها المحدودة للغاية، فكانت أكثر شمولية من مجرد تفسير «بسيط» للتاريخ؛ إذ صدقوا أنفسهم في الأرثوذكسية في تحديد هذه الفلسفة بشكل أساسي في علاقة بالمادية التقليدية. وهناك تيار آخر عاد إلى مذهب كنْط (بصرف النظر عن البروفيسور ماكس أدلر[١٩] في فيينا ـ يمكن ذكر الأساتذة الإيطاليين ألفريدو بوجي وأدلشي باراتونو)[٢٠]. ويمكن ملاحظة أن التيارات التي حاولت دمج فلسفة البراكسيس مع الاتجاهات المثالية في معظمها هي من «محض» المثقفين عمومًا، بينما التيار الذي شكل الأرثوذكسية فيتألف من شخصيات فكرية مكرسة بشكل أكبر للنشاط العملي، ومرتبطة بشكل أوثق مع الجماهير الشعبية الكبيرة (وهي لم تمنع أغلبية هؤلاء من القيام ببعض الشقلبات بلا أية نتائج تاريخية سياسية محدودة).

---

(١٨) حول تأثير الماركسية على كروتشه الذي كان تأثيرا كبيرًا في البدء، ثم اختُزل في «قانون بسيط من البحث التاريخي»، راجع كروتشه، المادية التاريخية والاقتصاد الماركسي (ونشر لأول مرة عام ١٩٠٠. بالنسبة إلى جنتيلي، راجع فلسفة ماركس، الدراسات النقدية، بيزا، ١٨٩٩، والتي يظهر فيها جنتيلي نفسه المحب لماركس الشاب، مؤوّلا بطريقة مثالية جدًا. أما بالنسبة إلى سوريل، فإن البقايا الماركسية، الضمنية والصريحة في نظريته النقابية الأخيرة فهي شفافة إلى حد ما، حتى عندما يكون مثيرًا للجدل. بيد أنّ ذلك لا يمكن أن يوجد لدى برغسون أو البراغماتية، حيث تظهر الماركسية جزءًا من تراث عام أو أفكار راهنة.

(١٩) ماكس أدلر (١٨٧٣ ـ ١٩٣٧)، عالم اجتماع نمساوي ومنظر ديمقراطي اجتماعي، جنبًا إلى جنب مع أوتو لاور ورولف هيلفردينج، أبرز دعاة الماركسية النمساويين (من عام ١٩٠٤). إن الماركسيين النمساويين الذين مثلوا التفكير «الأرثوذكسي» في الأممية الثانية، في معارضة كل من لينين وتحريفية برنشتاين التي شددت على الجوانب العلمية لعمل ماركس، على حساب عنصر التكامل الثوري. بعد أن وجد ماركس فقط القوانين الموضوعية لتطور المجتمع، بالمعنى الحرفي الذي لا قيمة له، فإنهم يميلون إلى البحث عن قيمهم ولأسباب تعود إلى الخيارات السياسة، وليس في القوانين الجوهرية للديالكتيك نفسه، وإنما في الأخلاق الترنسدنتالية لكنْط.

(٢٠) المنظرون الاشتراكيون ـ الديمقراطيون. باراتونو (١٨٧٥ ـ ١٩٤٧)، الأهم من بين الاثنين وعرفه ذات مرة توراتي قائد الإصلاح الاشتراكي بـ«فيلسوف قيادة حزبنا»، وكتب غرامشي في أوردينه نوفو، في ١٧ يناير ١٩٢٢: لا يوجد مواز لأديلشي باراتونو إلاّ في اللفظية الفلسفية للبروفيسور أديلشي باراتونو التربوي.... إن حياة باراتونو الداخلية، وقدرته على الفهم ونشاط خياله، تظهره على أنه ليس سوى الدودة الشريطية للثقافة الفلسفية والسياسية التي استوعبها كقارئ للكتب والصحف.

للتمييز أهمية كبيرة، فـ«محض» المثقفين»، الذين يعملون كواضعي الإيديولوجيات الأكثر انتشارًا للطبقات المسيطرة وكقادة[٢١] المجموعات المثقفة في بلدانهم، لا يمكن أن يفشلوا في الاستفادة على الأقل من بعض عناصر فلسفة البراكسيس، لتعضيد مفاهيمهم، والتخفيف من فائض الفلسفة التأملية مع الواقعية التاريخية للنظرية الجديدة، وتوفير أسلحة جديدة لترسانة الفئة الاجتماعية التي يرتبطون بها. وجد التيار الأرثوذكسي نفسه متورطًا في صراع ضد الإيديولوجيا الأكثر انتشارًا بين الجماهير الشعبية من ناحية أخرى، نعني التعالي الديني؛ إذ اعتقدت أنها تتغلب عليها فقط من خلال النزعة المادية الأكثر فظاظة وابتذالاً. لكن هذه المادية كانت في حد ذاتها بعيدة عن طبقة حس عام غير مبالية، بقيت على قيد الحياة، إلى درجة أكبر بكثير مما كان يَعتقد أو يُعتقد اليوم من خلال الدين نفسه الذي لديه تعبيره بين الناس في شكل متدنٍ وتافه مليء بالخرافات والسحر، لا تلعب فيه المادة أي دور صغير. ويميز لابريولا نفسه عن كل التيارات من خلال تأكيده في الغالب اعترافًا لا لبس فيه بأن فلسفة البراكسيس هي الفلسفة المستقلة والأصلية التي تحتوي في ذاتها عناصر التطور، فتصبح فلسفة عامة. هذا هو الاتجاه الذي يجب أن يعمل المرء ـ من خلاله ـ على تطوير موقف أنطونيو لابريولا الذي لا تطوره كتب رودولفو موندلفو بشكل متماسك[*][٢٢].

لماذا كان قدر فلسفة البراكسيس أن تعمل على تشكيل مجموعات مترابطة بين عناصرها الأساسية وبين المثالية أو المادية الفلسفية؟ إن البحث في هذا لا يمكن أن يكون إلاّ معقدًا وحساسًا؛ إذ يتطلب كثيرًا من الدقة في التحليل والاعتدال الفكري؛ لأنه من السهل جدًا أن تخدعنا التشابهات الخارجية فلا نرى أوجهًا للتشابهات الخفية والضرورية، بل تُرى الروابط المموهة؛ إذ أن تحديد المفاهيم التي «قدمتها» فلسفة البراكسيس إلى الفلسفات التقليدية ـ وبفضل هذه الأخيرة ـ تمتعت بلحظة وجيزة من التجديد الذي يجب أن يتم بحذر شديد، ولا يعني ذلك أكثر أو أقل من كتابة تاريخ ثقافة جديدة منذ نشاط مؤسسيها [ماركس وانغلز].

---

(٢١) وردت بالانغليزية داخل النص (leaders).

(*) يبدو أن موندولفو لم يتخلّ أبدًا بشكل أساسي عن وجهة نظر إيجابية للتلميذ روبرتو أرديغو. إن كتاب تلميذ موندولفو، ديامبريني بالازى (مع مقدمة موندولفو) عن فلسفة أنطونيو لابريولا هو دليل على فقر المفاهيم والمبادئ التوجيهية للتدريس الجامع لموندولفو.

(٢٢) س. ديامبريني بالازي، الفكر الفلسفي لأنطونيو لابريولا، بولونيا [١٩٢٣].

من الواضح، أنه ليس من الصعب تعقب الاستيعاب الصريح على الرغم من وجوب تحليله بشكل نقدي. ويعتبر اختزال كروتشة لفلسفة البراكسيس إلى قانون تجريبي للبحث التاريخي مثلاً كلاسيكيًا، هذا المفهوم الذي توغل حتى بين الكاثوليك (راجع كتاب المونسنيور أولجياتي) أسهم في إنشاء المدرسة الاقتصادية ـ القانونية في التأريخ الإيطالي[٢٣] التي امتدت خارج حدود إيطاليا، ولكن يكمن البحث الأكثر صعوبة وحساسية في الاستيعاب الضمني وغير المعترف به الذي حدث تحديدًا لأن فلسفة البراكسيس كانت لحظة الثقافة الحديثة التي عدلت طرق التفكير القديمة من خلال الإجراءات وردود الفعل غير الواضحة وغير الفورية. وتعتبر دراسة سوريل مثيرة للاهتمام بشكل خاص من وجهة النظر هذه؛ لأنه يمكن الحصول على العديد من المؤشرات ذات الصلة من خلال سوريل وحظوظه، ويمكن قول الشيء نفسه عن كروتشه، لكن الدراسة الأكثر أهمية ـ كما يبدو لي ـ يجب أن تكون فلسفة برغسون والبراغماتية؛ لمعرفة إلى أي مدى يمكن تصور مواقف معينة من دون الارتباط التاريخي لفلسفة البراكسيس.

يعتبر الدرس العملي في علم السياسة جانبا آخر من القضية قدمته فلسفة البراكسيس حتى لخصومها الذين ينافسونها بشدة من حيث المبدأ تمامًا، كما تنازع اليسوعيون مع مكيافيلي نظريًا لكنه يبقى في الممارسة أفضل تلاميذه. وفي «الرأي» المنشور في صحيفة **لا ستامبا** في الوقت الذي كان فيه مراسلها في روما (حوالي عام ١٩٢٥) كتب ماريو ميسرولي[٢٤] أنه سيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان رجال الصناعة الأكثر ذكاء غير مقتنعين من أعماق قلوبهم بأن «الاقتصاد النقدي» [**رأس المال**] يحتوي على رؤى جيدة للغاية في شؤونهم، وما إذا كانوا لا يستفيدون من الدروس المكتسبة، وهذا لن يكون مفاجئًا بأي حال؛ لأنه إذا حلل ماركس الواقع تمامًا فإنه لن يفعل شيئًا سوى تنظيم ما شعر به الوكلاء التاريخيون إزاء هذه الحقيقة بشكل عقلاني ومتماسك، وما زالوا يشعرون بطريقة مشوشة وغريزية، وبعضهم يملكون وعيًا أكثر وضوحًا نتيجة للنقد العدائي.

---

(٢٣) ضمت هذه المدرسة غايتانو سالفيميني ودجواكينو فولبي ونيكولاس رودوليكو وروmولوس كاغيسي. مع انتصار الفاشية تفرقت المدرسة، وذهب سالفيميني الاشتراكي إلى المنفى وأصبح مؤرخًا للنظام.

(٢٤) شخصية ماريو ميسيرولي (١٨٨٦)، مؤرخ، وصحفي ومحرر، يبدو أنه مارس سحرًا غريبًا على غرامشي. بمعنى من المعاني فإن غرامشي ينظر إليه على أنه نوع من المثقف الإيطالي البرجوازي، منعته نشأته الطبيعية والسطحية والظروف العامة للحياة الفكرية الإيطالية من أي تطبيق متسق لموهبته الكبيرة، ليصبح ضحية على الرغم من تألقه، لموضة فكرية وسياسية (راجع نص قصير بعنوان: تراجع مارية ميسيرولي، الماضي والحاضر، صص ٢٠٧ ـ ٢٠٩).

جانب آخر من القضية أكثر إثارة للاهتمام: لماذا دمج حتى ما يسمى بالأرثوذكسية بين فلسفة البراكسيس وغيرها من الفلسفات؟ وبشكل سائد مع فلسفة بعينها دون الفلسفات الأخرى؟ ومن المفيد حول هذه القضية إلقاء نظرة على مقالة روزا لوكسمبورج حول التقدم والركود في تطوير فلسفة البراكسيس(٢٥)؛ إذ تلاحظ كيف تطورت الأجزاء المكونة لهذه الفلسفة بدرجات متفاوتة، ولكن مع اتباع ضرورات النشاط العملي. ما يعني أن مؤسسي الفلسفة الجديدة كانوا مستبقين بكثير لفترتهم لوقت طويل، وحتى خلال الفترة التي تلت ذلك، وأنّهم شكّلوا ترسانة مخزنة من الأسلحة التي كانت ما تزال غير جاهزة للاستخدام؛ لأنها كانت تفوق الضرورة، فصارت جاهزة للخدمة فقط في وقت لاحق. إن التفسير تعسفي إلى حد ما من حيث أن كل ما يفعله ـ إلى درجة كبيرة ـ هو تقديم صياغة مجردة للحقيقة؛ لتفسيرها تفسيرَ الحقيقة نفسها، ولا شيء يحتوي على كتلة صلبة تستحق الاستكشاف بعمق؛ إذ يبدو لي أن أحد الأسباب التاريخية هو أن فلسفة البراكسيس أجبرت على التحالف مع الاتجاهات الخارجية لمحاربة بقايا عالم ما قبل الرأسمالية الذي ما زال قائمًا بين الجماهير الشعبية، وخصوصًا في حقل الدين.

كانت لفلسفة البراكسيس مهمتان يجب القيام بهما: محاربة الإيديولوجيات الحديثة في شكلها الأكثر تطورًا؛ لتكون قادرة على تشكيل مجموعتها الخاصة من المثقفين المستقلين، وتثقيف الجماهير الشعبية التي كانت ثقافتها تعود إلى القرون الوسطى. وهذه المهمة الثانية الأساسية ـ بالنظر إلى طبيعة الفلسفة الجديدة ـ استوعبت قوتها كلها، ليس من حيث الكم وحسب، بل كذلك من حيث النوعية، لأسباب «تعليمية»، وتم دمج الفلسفة الجديدة في شكل من أشكال الثقافة التي كانت أعلى قليلاً من المعدل الشعبي، لكنها كانت غير كافية على الإطلاق لمحاربة إيديولوجيات الطبقات المثقفة، ومع ذلك ولدت الفلسفة الجديدة على وجه التحديد؛ لتحل محل أعلى مظاهر ثقافة العصر، وهي الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، وتم إنشاء مجموعة من المثقفين خاصة بالفئة الاجتماعية الجديدة التي كانت تمثل تصورها للعالم، ولم تنجح الثقافة الجديدة على الجانب الآخر ـ لاسيما تلك التي تميزت بالمثالية ـ في بلورة ثقافة شعبية أو إعطاء محتوى معنوي وعلمي لبرامجها المدرسية الخاصة التي لا

---

(٢٥) روزا لوكسمبورغ، Stillstand und Fortschritt im Marxismus، نشر لأول مرة في فورواتس في ١٤ مارس ١٩٠٣، بمناسبة الذكرى العشرين لوفاة ماركس.

تزال مخططات مجردة ونظرية[٢٦]؛ إذ تبقى ثقافة أرستقراطية فكرية مقيدة قلما تمارس السيطرة على الشباب حتى أنها تصبح مباشرة (وأحيانًا[٢٧]) سياسة.

ويبقى أن نرى ما إذا كان هذا النوع من التنسيق الثقافي للقوى ضرورة تاريخية، وإذا لم يجد المرء تحالفات مماثلة في التاريخ الماضي، مما يسمح بظروف معينة في الزمان والمكان. إن المثال الكلاسيكي ـ ما قبل الفترة الحديثة ـ هو بلا ريب عصر النهضة الإيطالية والإصلاح في البلدان البروتستانتية، وقد كتب كروتشه في الصفحة الثانية من كتابه **تاريخ العصر الباروكي في إيطاليا**[٢٨]:

«ظلت حركة النهضة الإيطالية حركة أرستقراطية وواحدة من دوائر النخبة حتى في إيطاليا التي كانت أُمَّ وممرِّضة الحركة، إلاّ أنها لم تفلت من دوائر البلاط، ولم تنفذ إلى الشعب أو تصبح تقليدًا و«تحيزا»، وبعبارة أخرى إقناعًا جماعيًا وإيمانا. ولم يكن الإصلاح ـ من ناحية أخرى ـ يمتلك هذه الفعالية للتغلغل الشعبي، لكن تم دفع ثمنه بتأخير تطوره الجوهري، والنضج البطيء والمتقطع في كثير من الأحيان لجينته الحيوية».

ومرة أخرى في الصفحة ٨:

«لوثر، مثل هؤلاء الإنسانيين، يستنكر الحزن ويحتفل ابتهاجًا، إنه يدين الكسل، ويأمر بالعمل: لكنه يقود ـ من الناحية الأخرى ـ إلى موقف عدائي تجاه الرسائل والدراسة، بحيث يمكن لإراسموس أن يقول: «تموت الحروف حيثما تسود اللوثرية»، ولم يكن هذا تأثير النفور الذي تبناه مؤسسها؛ إذ كانت البروتستانتية الألمانية عقيمة في مجال الدراسة والنقد والفلسفة، وتمكن الإصلاحيون الإيطاليون ـ لاسيما أولئك الذين كانوا من دائرة خوان دي فالديس وأصدقائهم ـ من الجمع دون

---

(٢٦) قد يبدو غرامشي هنا على وعي خاص بإصلاح النظام المدرسي الإيطالي تحت إشراف الفيلسوف المثالي ووزير التربية الفاشي، جيوفاني جنتيلي، في عام ١٩٢٣. كانت السمة الرئيسية لإصلاح جنتيلي كما أثرت في التعليم الإنساني في المدارس الثانوية محاولتها لتوفير توليفة سريعة لكل «الثقافة العليا» الإيطالية، ينظر إليها في ضوء تطور المثل الأعلى الوطني. (راجع أيضًا المقدمة عن «التعليم»، ص١١٩).

(٢٧) من حين لآخر: بمعنى، كما في غالب الأحيان لدى غرامشي، «في بعض الأحيان» وليس بالمعنى الزمني بل بالمعنى «العضوي» أو «الهامشي».

(٢٨) كروتشه، تاريخ العصر الباروكي في إيطاليا (نشر لأول مرة عام ١٩٢٩: المجلد الثالث، من الأعمال المجمعة). وفي الأعمال المجمّعة كان السؤال الذي طرحه غرامشي في الصفحة ١٠٥ هو في الواقع ما نجده في الصفحة ١٠٦.

إجهام الإنسانية والتصوف، وعبادة الدراسة والتقشف الأخلاقي، ولم تحبذ الكالفينية - بمفهومها القاسي للنعمة الإلهية وانضباطها الشديد - البحث الحر عن المعرفة وعبادة الجمال، بل حصلت على الدور من خلال تفسير مفهوم النعمة في تلك المهنة وتطويره وتطويعه؛ لتعزيز الحياة الاقتصادية والإنتاج وزيادة الثروة».

شكّل الإصلاح اللوثري والكالفينية حركة شعبية واسعة من خلال انتشارهما المؤثر، ولم يشكّلا ثقافة أعلى في فترة لاحقة فقط؛ إذ كان الإصلاحيون الإيطاليون عقيمين في أي نجاح تاريخي كبير(٢٩). صحيح أن الإصلاح اعتمد في مرحلته العليا أسلوب النهضة الإيطالية بالضرورة، وانتشر ذلك في البلدان غير الاحتجاجية؛ إذ لم يكن للحركة احتضان شعبي. لكن مرحلة من مراحل التطور الشعبي مكنت الدول البروتستانتية من مقاومة الحملة الصليبية للجيوش الكاثوليكية بإصرار ونصر، وهكذا كانت ولادة الأمة الألمانية باعتبارها واحدة من أكثر الأمم قوة في أوربا الحديثة. كانت فرنسا ممزقة؛ بسبب الحروب الدينية التي أدت إلى انتصار واضح للكاثوليكية، لكنها شهدت إصلاحًا شعبيًا عظيمًا في القرن الثامن عشر مع عصر التنوير والفولتيرية والموسوعية، وسبق هذا الإصلاح، ورافق ثورة عام ١٧٨٩، فلقد كانت مسألة إصلاح أخلاقي وفكري عظيم للشعب الفرنسي حقًا، وأكثر اكتمالاً من إصلاح الألمانية اللوثرية؛ لأنها احتضنت أيضًا جماهير الفلاحين الكبيرة في الريف، وكان لها أساس علماني، فحاولت أن تحل محل الدين بإيديولوجية علمانية بشكل كامل تمثلها الرابطة الوطنية والقومية، ولم يكن لهذا الإصلاح تطور فوري للثقافات العالية، ما عدا العلوم السياسية في شكل علم إيجابي(*)(٣٠).

---

(٢٩) لهذه الأطروحة قارن ما يكتبه غرامشي في مكان آخر حول موضوع الإصلاح في إيطاليا: «يجب الإشارة إلى أنه في إيطاليا، على عكس دول أخرى، ليس الدين وحده هو ما يعمل كعنصر تماسك بين الشعب والمثقفين، وذلك لهذا السبب بالذات فإن الأزمة الفلسفية للمثقفين لا تمتد إلى الشعب، لأنها لم تنشأ من الشعب ولم تكن موجودة «كتلة وطنية شعبية» في المجال الديني».

(*) تظهر هنا المقارنة التي أجراها هيغل للأشكال القومية المعنية التي افترضتها نفس الثقافة في فرنسا وألمانيا في فترة الثورة الفرنسية: هذ المفهوم الهيغلي، في نهاية سلسلة طويلة نوعًا ما، أدى إلى أبيات لكاردوشي: «...مع الأديان المتعارضة/ قطع كنْط رأس الله/ وقطع ماكسيمليان روبيسبير، رأس الملك»

(٣٠) في القصيدة Versaglia، الأبيات ٥٠ - ٥٢ (ج. كاروتشي، Giambi ed Epodi) انظر كذلك المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، ص ١٦٠، حيث يدعي غرامشي أن كاردوتشي أخذ الفكرة من هاين، ولكنها نشأت في وقت سابق، مع هيغل: والرسالة إلى Tatiana Schucht، حيث يكتب: «وهكذا، في محاضراته حول تاريخ الفلسفة، يكتشف هيغل حلقة وصل بين الثورة الفرنسية وفلسفة كنْط، وفيشت وشيلينج».

ربما لمّح جورج سوريل إلى مفهوم فلسفة البراكسيس باعتبارها إصلاحًا شعبيًا حديثًا (لأن هؤلاء الناس الذين يتوقعون الإصلاح الديني في إيطاليا ـ الطبعة الجديدة من الكالفينية، مثل مسيرولي ـ يعيشون في أرض الوقواق السحرية)، لكن رؤيته كانت مجزأة وفكرية؛ بسبب نوع غضبه الجنسيني ضد فساد النظام البرلماني والأحزاب السياسية، وقد أخذ سوريل من رينان مفهوم ضرورة وجود إصلاح ثقافي وأخلاقي؛ إذ أكد (في رسالة إلى ميسيرولي) أن الحركات التاريخية العظيمة غالبًا ما تمثلها ثقافة حديثة...إلخ، ويبدو لي أنه على الرغم من أن مفهومًا من هذا النوع ضمني في سوريل عندما استخدم المسيحية البدائية كمعيار، وهو بطريقة أدبية صحيح، لكن مع شيء من الحقيقة، ومع إشارات ميكانيكية ومفتعلة في كثير من الأحيان، وومضات عرضية من «الحدس» العميق

تفترض فلسفة البراكسيس كل هذا الماضي الثقافي: عصر النهضة والإصلاح، والفلسفة الألمانية والثورة الفرنسية، والكالفينية والاقتصاد الكلاسيكي الانكليزي، والليبرالية العلمانية، وهذه النزعة التاريخية الكامنة في جذور المفهوم الحديث للحياة. ففلسفة البراكسيس نقطة التتويج لحركة الإصلاح الثقافي والأخلاقي هذه كلها، وأصبحت الديالكتيكية في تباين بين الثقافة الشعبية والثقافة العالية، إنها تتوافق مع الإصلاح البروتستانتي والثورة الفرنسية، فهي الفلسفة التي تشكل سياسة، والسياسة التي هي أيضًا فلسفة. لا تزال تمر بمرحلة الشعبوية[٣١]، فخلق مجموعة من المثقفين المستقلين ليس بالأمر السهل؛ إذ يتطلب مسارا طويلا، مترافقا مع أفعال وردود أفعال، تتجمع وتنفصل وتنمو من جديد، وتترافق مع نمو العديد من التكوينات الجديدة والمعقدة، ويُعد مفهوم فئة اجتماعية تابعة محرومة من مبادرة تاريخية في توسع مستمر، لكنه غير مألوف، وغير قادر على تجاوز مستوى معين نوعي لا يزال دون مستوى امتلاك الدولة، وممارسة حقيقية للهيمنة على المجتمع بأكمله باعتباره الوحيد الذي يحقق توازنًا عضويًا محددًا في تنمية المجموعة الفكرية. لقد أصبحت فلسفة البراكسيس «تعصبًا» و«خرافات» إنها ـ كما هي عليه ـ تمثل الجانب الشعبي من النزعة التاريخية الحديثة، لكنها تتضمن في حد ذاتها المبدأَ الذي يمكن من خلاله استبدال هذه النزعة التاريخية في تاريخ الثقافة، والتي هي أوسع بكثير من تاريخ الفلسفة، ففي كل مرة هناك ازدهار للثقافة الشعبية؛ لأنه تم تمرير المرحلة الثورية،

---

(٣١) الكلمة الإيطالية هنا شائعة، وهي مشتقة من شعبية، ولا تتوافق تمامًا مع «الشعبوي»، على سبيل مثال، كما ينطبق على الشعبيين، والكلمة الإيطالية هي الشعبوية.

ولأن معدن الطبقة الجديدة نشأ من صفوف الناس الشعبين، فكان هناك ازدهار «للمادية»، وعلى العكس ـ وفي الوقت نفسه ـ تشبثت الطبقات التقليدية بفلسفة الروح، وأعطى هيغل ـ منتصف الطريق بين الثورة الفرنسية واستعادة النظام القديم ـ شكلاً ديالكتيكيًا للحظتي حياة الفكر والمادية والروحانية، لكن توليفته كانت «رجلاً يمشي على رأسه»[٣٢]. ودمر خلفاء هيغل هذه الوحدة، وكانت هناك عودة إلى الأنظمة المادية من جهة والروحانية من جهة أخرى. أعادت فلسفة البراكسيس ـ من خلال مؤسسها ـ تجربة الهيغلية كلها، والفيورباخية والمادية الفرنسية؛ لإعادة بناء توليفة الوحدة الديالكتيكية، أي «الرجل الذي يمشي على قدميه». وتم تكرار التمزق الذي حدث مع الهيغلية مع فلسفة البراكسيس، فهذا يعني وجود تراجع إلى المادية الفلسفية من الوحدة الديالكتيكية من ناحية، ومن ناحية أخرى حاولت ثقافة عالية مثالية حديثة أن تدمج ذلك الجزء من فلسفة البراكسيس الذي كان مطلوبًا من أجل إيجاد إكسير جديد.

سياسيًا، يعتبر المفهوم المادي قريبا من الناس ومن «الحس المشترك»، إنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعديد من المعتقدات والأفكار المسبقة، وبمعظم الخرافات الشعبية (السحر، عالم الأرواح...إلخ)، ويمكن رؤية هذا في الكاثوليكية الشعبية، وفي الأرثوذكسية البيزنطية. فالدين الشعبي هو المادية التامة ومع ذلك يحاول الدين الرسمي للمثقفين عرقلة تشكيل ديانتين متميزتين وشريحتين منفصلتين، لئلا تصبحا إيديولوجيا الطبقات المقيدة بشكل رسمي وواقعي. لكن انطلاقًا من وجهة النظر هذه من المهم عدم الخلط بين موقف فلسفة البراكسيس وموقف الكاثوليكية. في الوقت الذي يحتفظ الأول بعلاقة ديناميكية مع الناس، ويميل باستمرار إلى الارتقاء بشرائح جديدة من الشعب نحو حياة ثقافية أعلى درجة، فإن الأخير يميل إلى الحفاظ على علاقة ميكانيكية بحتة، وهي وحدة خارجية مرتكزة بشكل خاص على الطقوس وعبادات تفرض بشكل بصري على الجماهير. لقد كانت العديد من الحركات الهرطقية مظاهر للقوى الشعبية التي تهدف إلى إصلاح الكنيسة، وجعلها أقرب إلى الناس من خلال تمجيدهم، وكان رد فعل الكنيسة في كثير من الأحيان عنيفًا جدًا، فأنشأت جمعية يسوع؛ وألقت على نفسها رداء الدروع الواقية لمجلس ترنت، على

(٣٢) صورة الديالكتيك الهيغيلية كرجل «يقف على رأسه» متكررة لدى ماركس وانجلز (ماركس، بعد الطبعة الألمانية الثانية لرأس المال، المجلد ١، وفي وقت سابق، العائلة المقدسة VIII، ٤ : انجلز، لودفيغ فيورباخ، ٤) وفي الواقع تحول ضد هيغل نفسه بعبارة استخدمها هيغل في مقدمة فلسفة التاريخ.

الرغم من أنها نظمت آلية رائعة للاختيار «الديمقراطي» لمثقفيها، وتم اختيارهم كأفراد منفردين وليس كتعبير تمثيلي للفئات الشعبية.

من المهم ـ في تاريخ التطورات الثقافية ـ إبداء اهتمام خاص بتنظيم الثقافة وال (الموظفين والكوادر) الذين من خلالهم يأخذ هذا التنظيم شكلاً، ويبرز كتاب ج، دي رجييرو حول عصر النهضة والإصلاح[٣٣] موقف كثير من المثقفين على رأسهم إيراسموس[٣٤]، فقد أفسحوا الطريق أمام الاضطهاد والمصالح، فكان الشعب الألماني حاملا للإصلاح في مجمله، باعتباره كتلة متجانسة، وليس المثقفين، هذا هو ـ بالضبط ـ هروب المثقفين من مواجهة العدو، وهو ما يفسر «عقم» الإصلاح في المجال الآني للثقافة العالية، وحتى من خلال عملية الاختيار، فأنتج الناس ـ الذين بقوا أوفياء للقضية ـ فئة جديدة من المثقفين تُوجت بالفلسفة الكلاسيكية.

حدث شيء مشابه حتى الآن مع فلسفة البراكسيس، فقد تشكل العظماء من المفكرين على حيز هذه الفلسفة إلى جانب قلة عددهم، فلم يكونوا مرتبطين مع الناس، ولم ينبثقوا من الناس، لكنهم كانوا تعبيرًا عن الطبقات الوسطية التقليدية التي عادوا إليها عند «نقاط التحول» العظيمة في التاريخ؛ إذ بقي البعض لإخضاع مفهوم جديد لمراجعة نظامية من أجل النهوض بالتنمية المستقلة ذاتيًا. إن التأكيد على أن الفلسفة هي مفهوم جديد ومستقل وأصيل ـ على الرغم من أنه هو أيضًا لحظة من التطور التاريخي للعالم ـ ، هو تأكيد استقلال وأصالة ثقافة جديدة لا تزال في الحضانة، وأنها ستعمل على تطوير العلاقات الاجتماعية وتنميتها، فما هو موجود في أي وقت من الأوقات مزيج متغير من القديم والحديث، وتوازن لحظي للعلاقات الثقافية المقابلة لتوازن العلاقات الاجتماعية. وتفرض القضية الثقافية نفسها بكل تعقيداتها بعد خلق الدولة الجديدة، وتميل نحو حل متماسك، لكن يجب أن يكون الموقف الذي يجب اتخاذه قبل أن يصبح تشكيل الدولة الجديدة مجرد جدلية نقدية وليس عقائديًا ـ على أي حال ـ موقفًا رومانسيًا رومانسيةً تطمح بوعي إلى تحقيق توليفتها الكلاسيكية.

---

(٣٣) غيدو دي روجيرو، النهضة والإصلاح، باري، ١٩٣٠.

(٣٤) ايراسموس روتردام (١٤٦٥ ـ ١٥٣٦)، إنسانوي هولندي ومصلح، تقاسم مع اللوثريين النقد الأخلاقي واللاهوتي للمؤسسات الكاثوليكية، ولكن لم يكن مستعدًا لأسباب تتعلق بالمبدأ أو السلامة الشخصية، أن يلتزم بالمعسكر الإصلاحي.

ملاحظة١ : يجب على المرء أن يدرس فترة استعادة النظام القديم[٣٥] كمرحلة صياغة العقائد التاريخية الحديثة كلها، بما في ذلك فلسفة البراكسيس التي تعتبر نقطة التتويج لديهم، والتي وضعت عشية عام ١٨٤٨، عندما كانت عملية استعادة النظام القديم تنهار من كل جانب، وكان التحالف المقدس يتساقط إلى أجزاء. ومن المعروف أن استعادة النظام القديم مجرد تعبير مجازي، ففي الواقع لم تكن هناك استعادة فعالة للنظام القديم، بل مجرد محاذاة جديدة للقوى كانت من خلالها الفتوحات الثورية للطبقات الوسطى محدودة ومُقننة. وأصبح الملك في فرنسا والبابا في روما رئيسين لحزبيهما، ولم يعودا ممثلين نزيهين لفرنسا أو للمسيحية، فكان موقف البابا مهتزًا بشكل خاص. في هذه الفترة بدأ تكوين الكائنات الدائمة «للكاثوليكية المتشددة». وبعد المراحل الوسيطة المتنوعة ـ ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩، ١٨٦١ (سنة التفكك الأول للدولة البابوية مع ضم المبعوثين الإميليين) عام ١٨٧٠ ـ ، وفترة ما بعد الحرب، أصبحت منظمة قوية للعمل الكاثوليكي، قوية ولكن في موقع دفاعي. عارضت النظريات التاريخية لاستعادة النظام القديم إيديولوجيات القرن الثامن عشر المجردة والطوباوية التي لا تزال حية سياسةً وأخلاقًا وفلسفةً بروليتارية، ولاسيما على نطاق واسع في فرنسا حتى عام ١٨٧٠ كانت فلسفة البراكسيس معارضة لهذه المفاهيم الشعبية في القرن الثامن عشر؛ باعتبارها فلسفة جماهيرية بأشكالها كلها، من الأكثر طفولية إلى برودون (خضع تصور برودون لبعض التطعيمات التاريخية المحافظة، وربما كان يطلق عليه جيوبيرتي الفرنسي[٣٦] لكن من الطبقات الشعبية، فالتاريخ الإيطالي متخلف فيما يتعلق بالتاريخ الفرنسي، ويمكن رؤيته ابتداء من فترة عام ١٨٤٨). إذا كان المؤرخون المحافظون، أصحاب النظريات القديمة،

---

(٣٥) أي بمعنى فترة التاريخ الأوربي الذي ينتقل من سقوط نابليون وكونغرس فيينا في ١٨١٥ حتى وقت الثورات ١٨٤٨.

(٣٦) كان فينتشنزو جيوبيرتي (١٨٠١ ـ ١٨٥٢) رائدًا معتدلاً خلال فترة النهضة الإيطالية، وبالتوازي مع برودون، للوهلة الاولى مفاجئًا. كما هو واضح في مكان آخر فإن التوازي يرتبط بمواقفها داخل حركة الطبقة العاملة الفرنسية والحركة الليبرالية القومية الإيطالية الأكثر «رجعية». في هذا السياق، يظهر جيوبيرتي بطريقة غريبة كشخصية أكثر راديكالية. في حين لدى برودون، يأتي العنصر المحافظ بشكل تدريجي ليحصل على الأسبقية على اليعاقبة (نستخدم مصطلح غرامشي)، ومع جيوبيرتي تنعكس العملية. في كتابه تجديد المدنية في إيطاليا (١٨٥١)، المكتوب عند نهاية حياته وبعد ثورات ١٨٤٨ الفاشلة وما يترتب على ذلك من حمام دم القمع، يأتي جيوبيرتي ليأخذ موقفًا مؤيدًا لتجديد ضخم للقوى الشعبية بالتحالف مع المثقفين البرجوازيين الليبراليين، وهو موقف أكثر تقدمًا فيما يتعلق بزمنه ومكانه من تذبذبات برودون الديالكتيكية بين الاشتراكية الطوباوية للنظام البرجوازي.

في وضع جيد لانتقاد الطابع الطوباوي لإيديولوجيات اليعاقبة المحنطة، فإن فلاسفة البراكسيس في وضع أفضل؛ لتقدير القيمة الحقيقية وغير المجردة لليعقوبية باعتبارها عنصرًا في خلق الأمة الفرنسية الجديدة (وهذا يعني حقيقة وجود نشاط محدود في ظروف محددة وليس كشيء إيديولوجي) ويتم وضعهم بشكل أفضل ـ أيضًا ـ لتقدير الدور التاريخي للمحافظين أنفسهم الذين كانوا في واقع الأمر أطفال اليعاقبة الخجولين. لم تدّع فلسفة البراكسيس شرح الماضي وتبريره فقط، بل شرح وتبرير نفسها تاريخيًا أيضًا، أي إنها كانت أعظم شكل من أشكال «الحركة التاريخية»، فهي التحرر الكامل من أي شكل من أشكال «النزعة الإيديولوجية» المجردة، إنها الفتح الحقيقي للعالم التاريخي، وبدايات حضارة جديدة.

المحايثة النظرية والمحايثة الواقعية أو التاريخية:

ولدت فلسفة البراكسيس على أرض التطور الثقافي الأرفع في النصف الأول من القرن التاسع عشر، هذه الثقافة التي تمثلها الفلسفة الألمانية الكلاسيكية والاقتصاد الكلاسيكي الإنكليزي والأدب السياسي الفرنسي والممارسة، فهذه الحركات الثقافية الثلاث أصل فلسفة البراكسيس[٣٧]. لكن بأي معنى يمكن أن يُفهم هذا التأكيد؟ وهل أسهمت كل من هذه الحركات على التوالي في إرساء سياسة فلسفة البراكسيس واقتصادها؟ أو أن فلسفة البراكسيس قد جمعت الحركات الثلاث، ومثّلت ثقافة العصر بأكملها، ففي التركيب الجديد ـ أيًا كانت اللحظة التي يدرسها المرء سواء كانت اللحظة النظرية أم الاقتصادية أم السياسية ـ هل سيجد أن واحدة من هذه الحركات الثلاث «لحظة» تمهيدية؟ هذا ما يبدو لي، ويتراءى لي أن «لحظة» التوليف الموحدة هي التي سيتم تحديدها في المفهوم الجديد للاستتباب الذي تمت ترجمته من الشكل النظري وقد طرح من قبل الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، إلى شكل تاريخي بمساعدة السياسة الفرنسية وعلم الاقتصاد الكلاسيكي الإنكليزي.

فيما يتعلق بالهوية الحقيقية بين اللغة الفلسفية الألمانية واللغة السياسية الفرنسية، انظر الملاحظات أعلاه[٣٨]. لكن يبدو لي أن أحد المواضيع الأكثر إثارة للاهتمام،

---

(٣٧) راجع لينين، المصادر الثلاثة والأجزاء الثلاثة (١٩١٣): «المذهب الماركسي... هو الوريث الشرعي لأفضل ما تم إنشاؤه من قبل الإنسانية في القرن التاسع عشر في شكل الفلسفة الألمانية والاقتصاد السياسي الانكليزي والاشتراكية الفرنسية».

(٣٨) انظر قسم قابلية الترجمة للغات العلمية والفلسفية، المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، صص ١٥٨ ـ ١٦٦.

والأكثر خصوبة للبحث الذي لم يجر بعد ما يتعلق بالعلاقة بين الفلسفة الألمانية والسياسة الفرنسية وعلم الاقتصاد الكلاسيكي الإنكليزي. ويمكن للمرء أن يقول إن فلسفة البراكسيس تعادل هيغل إضافة إلى ديفيد ريكاردو[٣٩]. وبالتالي يجب عرض المشكل في البداية: هل القوانين الجديدة المنهجية التي أدخلها ريكاردو في علم الاقتصاد تعتبر مجرد قيم مفيدة أو هل لها أهمية من حيث هي إبداع فلسفي؟ يؤدي اكتشاف المبدأ المنطقي الرسمي لـ» قانون النزوع»[٤٠] إلى التعريف العلمي للمفاهيم الاقتصادية الأساسية لمصطلح «الإنسان الاقتصادي» ولـ«السوق المحددة»، أوَ لم يكن

---

(٣٩) دافيد ريكاردو (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣)، السياسي الاقتصادي الانكليزي الذي يحظى بالكثير من الإعجاب، لكنه انتقد من قبل ماركس بشدة، خاصة في رأس المال. في النظريات حول فائض القيمة، يلخص ماركس أهمية اكتشافات ريكاردو تحت عنوانين رئيسيين، النظرية القائلة إن القيمة تحدد من خلال العمل وتوضيح الجذور الاقتصادية للنضال الطبقي. لكن ما يهم غرامشي، هنا وفي الأسفل (ص ٤١٢) «الانتظام والضرورة») هو على الأقل استنتاجات ريكاردو بدلا من ابتكاراته المنهجية. لكنْ، كما يتبنى ذلك في الرسالة إلى تاتيانا بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٣٢ (مذكورة أعلاه؛ رسائل من السجن، ص ٦٢٩)، فإنه يتعقب هنا الحدس أكثر من اليقين، وهو في الواقع يشك في ما إذا كان «قانون النزوع» (انظر الهامش اللاحق) أو مفهوما الإنسان الاقتصادي و«السوق المحددة» ما ينبغي إسناده إلى ريكاردو. طالما أن المفهومين الأخيرين هما موضع الاهتمام، يبدو من الأفضل تعيينهما، كما يفعل غرامشي ضمنيا في مناسبات أخرى (في Noterelle di economia، المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، صص ٣٥٦ ـ ٣٨١)، في سياق مناظرة بين الاقتصاد «النقدي» (أي الماركسي) والاقتصاد «المحض» في منعطف القرن. في المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، ص ٢٦٦، يحدد غرامشي الإنسان الاقتصادي على أنّه «تجريد للنشاط الاقتصادي في مجتمع مخصوص، أي البنية الاقتصادية المخصوصة»، ويواصل قوله (المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، ص٣٦٥): «يمكن القول إن مثل هذا التجريد ليس هو بالضرورة فوق تاريخي ولي هو ذا الطبيعة عينها التي للتجريدات الاقتصادية. الإنسان الاقتصادي هو تجريد للحاجيات والعمليات الاقتصادية في شكل مجتمعي مخصوص، تمامًا مثلما أن جمّاع الفرضيات التي قدمها الاقتصاديون في أعمالهم العلمية، هي لا شيء سوى جمّاع المقدّمات التي تمثّل قاعدة لمجتمع مخصوص». وحول «السوق المحددة» (المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، ص ٣٦٧) «السوق المحددة في الاقتصاد المحض هي تجريد اعتباطي، يمتلك قيمة اتفاقية من أجل تحليلات متحذلقة وسكولاستيكية. ذلك أنه ينبغي على الاقتصاد النقدي من جهة أخرى أن يكون جمّاع الأنشطة الاقتصادية العينية في شكل مجتمعي محدود، أنشطة خاضعة لقوانين التناغم التي هي قوانين مجردة، ولكن ليس إلى الحد الذي تكفّ فيه التجريدات على أن تكون محددة تاريخيا.

(٤٠) عن تحليل غرامشي لقانون النزوع بأنه «تاريخي» حقيقي وليس مجرد شخصية منهجية، انظر ملاحظته حول نزوع معدل الريح إلى الهبوط. ينتقد غرامشي هنا أيضًا كروتشه بسبب إعطاء قيمة «مطلقة» بدلاً من قيمة تاريخية ديالكتيكية للقانون_ أي نقد يوازي نقد ماركس لريكاردو في رأس المال (المجلد ٣، ١٥). انظر الهامش ٣، ص ٣٧٨.

اكتشاف القيمة المعرفية كذلك؟ ألا يعني ذلك ضمنيًا «محايثة» جديدة، ومفهومًا جديدًا لـ «الضرورة» والحرية، وما إلى ذلك؟ وتعني لي ترجمة هذه المصطلحات تحقيق فلسفة البراكسيس بالضبط، والتي أضفت طابعًا عالميًا على اكتشافات ريكاردو، ومددتها بطريقة تناسب كامل التاريخ، فاستمدت منها في شكل أصيل مفهومًا جديدًا للعالم.

ينبغي دراسة مجموعة كاملة من القضايا:

١ ـ لتلخيص المبادئ العلمية الرسمية لريكاردو في شكل شرائع تجريبية.

٢ ـ البحث عن الأصل التاريخي لهذه المبادئ الريكاردية التي ترتبط بصعود العلم الاقتصادي نفسه، إلى تطور البرجوازية «كطبقة عالمية فعلية»، وتشكيل سوق عالمية كانت بالفعل» كثيفة» بما فيه الكفاية في الحركات المعقدة من أجل أن تكون ممكنة؛ لعزل قوانين الانتظام اللازمة ودراستها. (ينبغي أن يقال: إن هذه هي قوانين بالمعنى الطبيعي، أو الحتمية النظرية، لكنها صحيحة بالمعنى «التاريخي»، أي إلى درجة وجود «السوق المحددة» أو بعبارة أخرى بيئة حية عضويًا ومترابطة بتركاتها التنموية، ويدرس علم الاقتصاد قوانين النزوع هذه بقدر ما هي تعبيرات كمية عن الظاهرة، ففي الانتقال من الاقتصاد إلى التاريخ العام تم دمج مفهوم الكمية مع مفهوم الجودة ومفهوم جدلية الكمية التي تصبح جودة)[*].

٣ ـ إقامة الصلة بين ريكاردو وهيغل وروبسبيير.

٤ ـ النظر في كيفية وصول فلسفة البراكسيس من توليف التيارات الحية الثلاثة إلى المفهوم الجديد للمحايثة، وتنقيته من أي أثر للتعالي واللاهوت.

كيف لنا أن نفهم اقتراح انغلز حول ميراث الفلسفة الألمانية الكلاسيكية[٤١] وهل يمكن فهمه كدائرة تاريخية مكتملة بالفعل؛ إذ تم فيها استيعاب الجزء الحيوي من الهيغلية بشكل نهائي مرة واحدة إلى الأبد، أو ينبغي أن يُفهم على أنه مسار تاريخي لا يزال يتحرك مجددًا فيه ضرورة توليفة ثقافية فلسفية؟ وتبدو الإجابة الثانية صحيحة بالنسبة إلي، ويتكرر الموقف المنفرد المتبادل بين المادية والمثالية في الواقع، إنه الموقف الذي تم انتقاده في الأطروحة الأولى حول فيورباخ[٤٢]، ونحن اليوم في

(*) الكمية ـ الضرورة: الجودة_الحرية. ديالكتيك النوعية (الرابط الديالكتيكي)_ تتطابق النوعية مع ديالكتيك الضرورة_الحرية.

(٤١) في كتابه لودفيغ فيورباخ، انظر الهامش ١، ص ٤٧٥.

(٤٢) كارل ماركس، أطروحات حول فيورباخ: «الخلل الرئيسي للمادية الموجودة حتى الآن ـ بما في ذلك=

لحظة تاريخية أكثر تقدمًا لا تزال التوليفة ضرورية على مستوى أعلى من تطور فلسفة البراكسيس.

الوحدة في العناصر التأسيسية للماركسية:

تُعطى الوحدة من خلال التطور الديالكتيكي للتناقضات بين الإنسان والمادة (طبيعة القوى المادية للإنتاج)، وتعتبر القيمة هي المحور الموحد. في علم الاقتصاد، تعرف العلاقة بين العامل والقوى الإنتاجية الصناعية (يقع أولئك الذين يرفضون هذه النظرية في مادية فظة مبتذلة من خلال طرح آلات في حد ذاتها ـ كرأس مال ثابت وتقني ـ كمنتجي القيمة مستقلين عن الإنسان الذي يديرها). في الفلسفة، إنها علاقة بين الإرادة البشرية (البنية الفوقية) والبنية الاقتصادية. في السياسة، تكون العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، أي: تدخل الدولة (الإرادة المركزية) لتثقف المعلم المربي، والبيئة الاجتماعية بشكل عام (سيتم طرح الأسئلة أكثر عمقا وأكثر دقة).

الفلسفة ـ السياسة ـ الاقتصاد:

إذا كانت هذه الأنشطة الثلاثة هي العناصر المكونة الضرورية للمفهوم نفسه حول العالم، فيجب أن يكون هناك بالضرورة تحويل من واحد إلى الآخرين ـ في مبادئها النظرية ـ وترجمة متبادلة إلى لغة محددة مناسبة لكل عنصر مكون، فأي عنصر يكون كامنًا في الآخرين، ويشكل الثلاثة معًا دائرة متجانسة.(*)

انطلاقا من هذه القضايا (التي ما تزال في حاجة إلى المعالجة)، يُشتقّ عند مؤرخ الثقافة وانطلاقًا من الأفكار عدد من معايير البحث والقواعد النقدية ذات الأهمية الكبرى. ويمكن أن تكون شخصية عظيمة تعبر عن الجوانب الأكثر خصوصية في

=فيورباخ ـ هو أن الشيء والواقع والحسّانيّة، يتم إدراكها فقط على شكل شيء أو تأمّل؛ وليس بوصفها نشاطًا بشريًا حسيًا مثل البراكسيس وليس ذاتيا. ذلك أن الوجه النشيط، بدلا من المادية، قد تشكّل بواسطة المثالية ـ لكنْ على نحو مجرّد وحسب، بما أن المثالية بالطبع لا تعرف النشاط الواقعي والحسّيّ. ويريد فيورباخ أن تكون الموضوعات الحسية متميّزة في الواقع عن موضوعات الفكر، لكنه لا يدرك النشاط البشري ذاته على أنه نشاط موضوعي. وبالتالي، في ماهية المسيحية، ينظر إلى الموقف النظري على أنه النشاط البشري الحق، بينما يُتصوّر البراكسيس ويُعيّن في التجلي القانوني ـ الوسخ وحسب. وهكذا فهو لا يُدرك معن النشاط «الثوري»، «العملي ـ النقدي».

(*) قارن الملاحظات أعلاه حول الترجمة المتبادلة للغات العلمية. [المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، صص ١٥٨ ـ ١٦١].

فكره، وليس في القسم الذي ـ أو هكذا يظهر من وجهة نظر التصنيف الخارجي ـ يجب أن يكون الأكثر منطقية، لكن في موضع آخر وفي جزء يمكن اعتباره دخيلاً. يكتب رجل السياسة عن الفلسفة، ومن الممكن أن تكون فلسفته «حقيقية» يجب البحث عنها في كتاباته حول السياسة. ففي كل شخصية هناك نشاط واحد مهيمن وغالب، إنه وجوب البحث عن فكره في شكل يمكن أن يكون في أكثر الأحيان ضمنيًا، وأحيانًا في تناقض مع ما يعبر بشكل ظاهري. ومن المعترف به احتواء مثل هذا المعيار للحكم التاريخي على العديد من الأخطار التي تنطوي على التحريض، ومن الضروري توخي الحذر الشديد في تطبيقه، وهذا لا يعني حرمانه من قدرته على توليد الحقيقة.

لا يمكن للفيلسوف العرضي في الواقع، أن ينجح إلاّ بصعوبة في خلق تجريدات من التيارات المهيمنة في عصره، وتفسيرات مفهوم معين للعالم الذي أصبح دغمائيا (إلخ). وباعتباره عالمًا في السياسة يشعر بنفسه بعيدًا عن هؤلاء الأصنام في عصره ومجموعته، ويعالج المفهوم نفسه بمزيد من السرعة وبأصالة كاملة، إنه يدرك كنهه ويطوره بطريقة حيوية، ويبقى الفكر مجددًا الذي عبرت عنه (روزا لوكسمبورغ) معالجة مفيدة وموحية عندما تكتب عن استحالة معالجة بعض القضايا المتعلقة بفلسفة البراكسيس، طالما أنها لم تصبح فعلية لمسار التاريخ بشكل عام أو لفئة اجتماعية معينة، وفي مرحلة الشراكة الاقتصادية، ومرحلة النضال من أجل هيمنة المجتمع المدني، ومرحلة سلطة الدولة؛ إذ هناك نشاطات فكرية معينة لا يمكن ارتجالها أو توقعها بشكل تعسفي. ويتم تطوير علم السياسة في مرحلة النضال من أجل الهيمنة، ويجب تطوير البنى الفوقية جميعها شرط ألا يخاطر المرء بحل الدولة في مرحلة بعينها.

تاريخية فلسفة البراكسيس:

تفكر فلسفة البراكسيس بنفسها بطريقة تأريخية، أي بصفتها مرحلة انتقالية من الفكر الفلسفي، وهي ليست متضمنة في نظامها الكامل بل تظهر بوضوح في أطروحة معروفة بقولها: إن التطور التاريخي سيكون في نقطة معينة تتميز بالمرور من عهد الضرورة إلى عهد الحرية[٤٣]. كانت كل الفلسفات القائمة حتى الآن (الأنظمة

---

(٤٣) انظر الهامش ٥٩، ص ٤٦١.

الفلسفية) مظاهر للتناقضات العميقة التي تمزق المجتمع، لكن كل نظام فلسفي أخذ منفصلاً، ولم يكن تعبيرًا واعيًا عن هذه التناقضات؛ لأنه لا يمكن تحقيق هذا التعبير إلاّ من خلال مجموعة أنظمة متعارضة مع بعضها البعض، فكل فيلسوف ـ ولا يمكنه إلاّ أن يكون كذلك ـ مقتنع بأنه يعبر عن وحدة الروح الإنسانية، أي وحدة التاريخ والطبيعة، وفي الواقع حينما لا تكون مثل هذه القناعة موجودة فلن يتصرف البشر، ولن يخلقوا تاريخًا جديدًا، ولن تصبح الفلسفات إيديولوجيات، ولن تفترض من الناحية العملية احتكاكًا متعصبًا في «المعتقدات الشعبية» التي تفترض الطاقة نفسها بما هي «قوى مادية»[٤٤].

يمثل هيغل فصلاً منفردًا في تاريخ الفكر الفلسفي؛ لأنه يمكن للمرء في نظامه ـ بطريقة أو بأخرى حتى في شكل «الرومانسية الفلسفية» ـ أن يفهم ما الواقع، بمعنى أن المرء يجد في نظام واحد وفي فيلسوف واحد وعي التناقضات الذي اكتسبه مسبقًا من خلال مجموعة الأنظمة والفلاسفة في الجدال والتناقض مع بعضهم بعضًا.

علاوة على ذلك، إن فلسفة البراكسيس إصلاح وتطوير للهيغلية، إنها فلسفة محررة (أو تحاول أن تحرر نفسها) من أية عناصر إيديولوجية أحادية الجانب ومتعصبة، وهي وعي مليء بالتناقضات؛ إذ يفهمها الفيلسوف بشكل منفرد وعلى أنّها فئة اجتماعية بأكملها، ولا يقتصر فقط على فهم التناقضات فحسب، بل يفترض نفسه كعنصر من التناقض رافعًا هذا العنصر إلى مبدأ المعرفة والعمل. ويتم رفض «الإنسان بشكل عام» أيًا كان الشكل الذي يقدمه هو نفسه، ويتم رفض المفاهيم جميعها «الوحدوية» الدوغمائية، وتدمر باعتبارها تعبيرًا عن مفهوم «الإنسان بشكل عام» أو «الطبيعة البشرية» في كل إنسان.

يتجسد في فلسفة البراكسيس تعبير عن التناقضات التاريخية، بل وأكثرها احتمالاً؛ لأنها تعبير واعٍ؛ ما يعني أنها أيضًا مرتبطة بـ«الضرورة» وليس بـ«الحرية» التي لا وجود لها ولا يمكن أن تكون موجودة في الماضي. فإذا تبين أن التناقضات ستختفي لا يعود من الممكن توليد الأفكار والفكر على أرض التناقضات وضرورة النضال، ويتبين ضمنيًا اختفاء فلسفة البراكسيس أيضًا أو إلغاؤها. وفي عهد الحرية حاليًا لا يمكن للفيلسوف ـ فيلسوف البراكسيس ـ إلاّ أن يخلق هذا التأكيد العام فقط، ولا يمكن أن يذهب أبعد من ذلك، فلا يستطيع الهروب من مجال التناقضات الحالية، ولا يستطيع أن يؤكد ـ بشكل غير عام ـ عالمًا بلا تناقضات من دون أن يُنتج على الفور طوباوية.

---

(٤٤) ماركس، نقد فلسفة الحق لدى هيغل ـ المقدمة.

ما تقدم لا يعني أن الطوباوية لا يمكن أن تكون لها قيمة فلسفية؛ لأنها ذات قيمة سياسية، وكل سياسة فلسفة ضمنيًا، حتى لو كانت منفصلة ورسمت بشكل فج بهذا المعنى، والدين طوباوية عظيمة، أي «الميتافيزيقيا» العظيمة التي لم يعرفها التاريخ؛ لأنها تمثل المحاولة الأكثر عظمة لإصلاح التناقضات الحقيقية للحياة التاريخية وبشكل أسطوري. وفي الحقيقة إنها تؤكد أن للبشرية نفس «الطبيعة»، وأن الإنسان موجود بشكل عام بقدر ما خلق الله، وابن الله، أي شقيق البشر الآخرين ـ مساو للبشر الآخرين ـ وحر بين البشر ومثلهم؛ وبإمكانه أن يتصور نفسه على هذا النحو يتجلى في الله، أي «الوعي الذاتي» للبشرية، بكنه يؤكد أن هذا كله ليس من هذا العالم أيضًا، بل من عالم آخر (الطوباوية). وهكذا تفعل أفكار المساواة والأخوة والحرية بين البشر، بين شرائح البشرية تلك التي لا ترى نفسها متساوية ولا إخوة للبشر الآخرين، ولا حرة بالنسبة إليهم. وهكذا يتم الأمر حول ذلك في كل تحريك راديكالي للجماهير ـ بطريقة أو بأخرى ـ بأشكال معينة وأيديولوجيات معينة، وقد تم دائمًا طرح هذه المطالب.

يمكن للمرء عند هذه النقطة أن يضيف عنصرًا اقترحه فيليتش [لينين]. برنامج أبريل عام ١٩١٧(٤٥)، في القسم المخصص للمدرسة العامة المشتركة(٤٦)، وبشكل أكثر دقة في المذكرة التفسيرية لهذا القسم (انظر طبعة جنيف لعام ١٩١٨) يشير إلى الكيميائي والتربوي لافوازيه(٤٧) الذي طرح مفهوم المدرسة العامة المشتركة، وقد فعل ذلك بما يتفق مع المشاعر الشعبية في عصره التي شهدت في الحركة الديمقراطية لعام ١٧٨٩ حقيقة متطورة، وليست مجرد أيديولوجيا تستخدم كأداة للحكومة التي استفادت من هذه النتائج الملموسة لدى لافوازيه، فكان هذا عنصرًا طوباويًا (وهو عنصر يظهر أكثر أو أقل في التيارات الثقافية جميعها المفترضة بالضرورة وحدانية

---

(٤٥) راجع مسودة برنامج الحزب المنقح الذي أعده لينين في أبريل مايو ١٩١٧، الفقرة ١٤: «التعليم العام المجاني والإلزامي والفنون التطبيقية...لجميع الأطفال من الجنسين حتى سن السادسة عشرة: تدريب الأطفال على أن يكونوا متكاملين بشكل وثيق مع العمل الإنتاجي الجماعي». وتوجد ملاحظات تفسيرية للمسودة أعدها ن. كروبسكايا ويفترض أنها نُشرت، لكننا لم نتمكن من الحصول على نسخة منها.

(٤٦) مدرسة وحدوية.

(٤٧) أنطوان لوران لافوازييه (١٧٤٣ ـ ١٧٩٤)، الكيميائي الفرنسي، كما وصفه إنجلز» أول من وضع الكيمياء برمتها، والتي في شكلها التصويري قد وقفت على رأسها، بشكل مباشر على قدميها «. وتم إعدام لافوازيه، لا بسبب أفكاره، بل لأنه حصل من أجل تمويل تجاربه على المنصب المكروه للضرائب العامة.

«الطبيعة» البشرية)، وبالنسبة إلى فيليتش فقد كانت له الأهمية النظرية التوضيحية لمبدأ سياسي.

إذا كانت فلسفة البراكسيس تؤكد نظريًا أن كل «حقيقة» اعتُقد أنها أبدية ومطلقة لها أصول عملية ومثّلت قيمة «مؤقتة» (تاريخ كل مفهوم للعالم والحياة)، فإنه ما يزال من الصعب جدًا جعل الناس يفهمون «عمليًا» أن مثل هذا التفسير يكون صالحًا أيضًا بالنسبة إلى فلسفة البراكسيس نفسها، من دون أن يهز قناعاتهم الضرورية للعمل. أضف إلى ذلك، عدّ هذا صعوبة تتكرر مع كل فلسفة تاريخية، وقد استفاد من ذلك المجادلون الرخيصون (لاسيما الكاثوليك) من أجل التباين داخل نفس الفرد بين «العالم» و«الديماغوجي» والفيلسوف ورجل العمل، والاستدلال على أن التاريخية تؤدي بالضرورة إلى الشك الأخلاقي والفساد، وتنشأ العديد من الأعمال الدرامية في صفوف الرجال الصغار من هذه الصعوبة، وفي صفوف الرجال العظماء للموقف «الأولمبي» لغوته، وهذا هو السبب الذي من أجله يجب تحليل وتفصيل الاقتراح المتعلق بالانتقال من عهد الضرورة إلى عهد الحرية بدقة وأناقة.

ونتيجة لذلك، تميل فلسفة البراكسيس إلى أن تصبح أيديولوجيا في أسوأ معاني الكلمة، أي إلى النظام العقائدي للحقائق الأبدية والمطلقة، هذا صحيح بشكل خاص عندما يتم دمجه مع المادية المبتذلة ومع «ميتافيزيقا» «المادة» التي هي بالضرورة أبدية ومطلقة، كما يحصل في المنوال الشعبي»[(٤٨)].

ومن الجدير بالذكر أن الانتقال من الضرورة إلى الحرية يتم من خلال مجتمع البشر، وليس من خلال الطبيعة (على الرغم من أنه قد يكون له آثار على حدسنا، وعلى الآراء العلمية... إلخ) ويمكن للمرء أن يذهب بعيدًا لتأكيد أنّ ـ على الرغم من زوال نظام فلسفة البراكسيس برمته في عالم موحد ـ العديد من التصورات المثالية، أو على الأقل بعض الجوانب المحددة التي هي طوباوية خلال عهد الضرورة يمكن أن تصبح «حقيقة» بعد الانتقال، ولا يمكن للمرء أن يتحدث عن «الروح» عندما ينقسم المجتمع إلى مجموعات من دون أن يستنتج بالضرورة أن هذا «الروح» مجرد روح العمل الجماعي؟!

(هذه الحقيقة معترف بها ضمنيًا عندما تُقال كما فعل جنتيلي في كتابه حول

(٤٨) ن. بوخارين، نظرية المادية التاريخية. منوال شعبي لعلم الاجتماع الماركسي. انظر مقدمة هذا القسم، ص ٤٧٣.

الحداثة،(*) بعد شوبنهاور، أن الدين فلسفة الجمهور، في حين أن الفلسفة دين النخبة، أي: المثقفين العظماء، لكن سيكون من الممكن التحدث عن هذه المصطلحات بعد حدوث الوحدة (إلخ).

الاقتصاد والإيديولوجيا:

يجب الاعتراض على الادعاء المقدم بصفته مسلمة أساسية للمادية التاريخية، الذي يقول: إن تقلبات السياسة والإيديولوجيا كلها يمكن أن تعرض وتشرح كتعبير فوري عن البنية النظرية باعتباره طفولة بدائية، ومكافحته على مستوى الممارسة مع شهادة أصلية من ماركس، مؤلف الأعمال التاريخية والسياسية العينية. ويعتبر **برومير الثامن عشر** والكتابات حول القضية الشرقية ذا أهمية خاصة من وجهة النظر هذه، وهناك أيضًا كتابات أخرى (**الثورة والثورة المضادة في ألمانيا**، **والحرب الأهلية في فرنسا** والأعمال الأقل قيمة)، ويسمح تحليل هذه الأعمال للمرء بإنشاء المنهجية التاريخية الماركسية بشكل أفضل، ودمجها، وإلقاء الضوء، وتفسير التأكيدات النظرية المنتشرة في أنحاء أعماله جميعها.

سيكون المرء قادرًا على أن يرى من التحفظات الحقيقية التي قدمها ماركس في أبحاثه العينية، وهي تحفظات لا يمكن أن يكون لها مكان في أعماله العامة(*)(٤٩). من بين هذه التحفظات نحصي هذه الأمثلة الآتية:

١ ـ صعوبة تحديد البنية (مثل صورة فوتوغرافية فورية) في أي وقت وبشكل ثابت؛ إذ تعتبر السياسة في أي وقت انعكاسًا لنزعات التنمية في صلب البنية، ولكن ليس من الضروري أن تتحقق هذه النزعات، ولا يمكن دراسة المرحلة البنيوية بشكل ملموس وتحليلها إلاّ بعد أن تجتاز مرحلة تطورها بأكملها، وليس خلال العملية ذاتها، إلاّ نظريًا وبشرط صريح يجسد تعامل المرء مع الفرضيات.

٢ ـ يمكن انطلاقًا من هذا، استنتاج كون أي عمل سياسي معين خطأً في التقدير

(*) ج. جنتيلي، الحداثة والعلاقة بين الدين والفلسفة، باري، لاتيرزا، ١٩٠٩.

(*) يمكن أن يكون لها مكان في عرض نظامي ومنهجي كما هو عرض بيرنهايم، وكتاب بيرنهايم يمكن أن يعتبر «نموذجا» للمنوال المدرسي أو «المنوال الشعبي» للمادية التاريخية، والذي فيه يتعين على التصور الماركسي للتاريخ، بصرف النظر عن المنهج الفيلولوجي والمدرسي (الذي يتمسك به برنهايم على أنه مسألة مبدأ، على الرغم من أن معالجته هي ضمنيا تصور للعالم) أن يُعالج بشكل علني.

(٤٩) إ. برنهايم، Lehrbuch der historischen Methode، والذي بحث فيه غرامشي بشكل أكثر تفصيلا في الصفحة ٥٠٨.

من جانب قادة (زعماء) الطبقات المهيمنة، وهو خطأ التطور التاريخي، من خلال «الأزمات» البرلمانية والحكومية للطبقات الموجهة، ثم يُصوّب ويُتجاوز. ولا تسمح المادية التاريخية باحتمال الخطأ، لكنها تفترض أن كل فعل سياسي يتم تحديده بشكل فوري بواسطة البنية كتعديل حقيقي ودائم لها. فمبدأ «الخطأ» مبدأ معقد: قد يتعامل المرء مع دافع فردي مبني على حسابات خاطئة، أو ربما تكون تعبيرًا عن محاولات مجموعات أو طوائف معينة للهيمنة داخل المجموعة الموجهة، وهي محاولات قد لا تكون ناجحة.

٣ ـ لا يؤخذ بعين الاعتبار أن العديد من الأفعال السياسية سببها ضرورات داخلية ذات طابع تنظيمي، وأنها مرتبطة بضرورة إعطاء تماسك لحزب أو جماعة أو مجتمع، هذا واضح كما في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، فحينما يروم المرء إيجاد تفسير أولي فوري في بنية كل نضال إيديولوجي داخل الكنيسة فسيغفل حقًا، وقد كتبت الروايات الاقتصادية السياسية لأجل هذا السبب. على خلاف ذلك، من الواضح أن أغلبية هذه المناقشات مرتبطة بالضروريات الطائفية والتنظيمية. وفي إطار الجدل بين روما وبيزنطة بشأن انبثاق الروح القدس[٥٠]، وسيكون من السخف أن ننظر إلى بنية الشرق الأوربي، بشأن انبثاق الروح القدس، وسيكون من السخف النظر في بنية الشرق الأوربي في القول إنه ينبثق من الآب والابن. إذ يعتمد وجود الكنيستين ونزاعهما على البنية والتاريخ بأكمله، فقد قامتا بطرح أسئلة تعتبر مبادئ التمييز والتماسك الداخلي لكل جانب، لكن كان بالإمكان أن تقول كل من الكنيستين ما قالته الأخرى في الواقع.

الملاحظة الثانية:

يتحدث مؤلف قصص السلسة الإيديولوجية في **مشكل العمل** (والذي ليس هو إلاّ فرانتز وايز سيء السمعة)، خلال قصته الخيالية الهزلية «الإغراق الروسي وأهميته التاريخية» عن هذه الخلافات على وجه التحديد في العصور المسيحية الأولى، مؤكدًا ارتباطها بالظروف المادية المباشرة للعصر، وأنه إذا فشلنا في تحديد هذا الرابط المباشر، فلأن الحقائق بعيدة جدًا عنا، أو بسبب بعض الضعف الفكري. الموقف

---

(٥٠) هذا الجدل الذي استمر حتى القرن الخامس عشر، والذي تمحور حول ما يُسمّى ببند الانبثاق عن الابن filoque الذي تضمّنه بيان الإيمان، وبعبارة أخرى كان الجدل حول ما إذا كان الروح القدس منبثقا من «الآب والابن» patre filoque كما تمسّكت به الكنيسة الغربية، أو منبثقا من الآب فقط كما يعتقد البيزنطيون.

مريح لكنه تافه من الناحية العلمية، ففي الواقع تترك كل مرحلة تاريخية حقيقية آثارًا في نجاح المراحل التي تصبح عندئذ أفضل وثيقة لوجودها. إن عملية التطور التاريخي الوحيدة التي يكون فيها الحاضر «ضروريا» ـ في الزمن الحاضر من دون أية بقايا من أي «مجهول» يمثل «الجوهر الصحيح»، فكان الجزء المفقود الذي لا ينتقل بشكل ديالكتيكي في العملية التاريخية بلا أهمية في حد ذاته ـ «لغوا»، إنه عابر وعرضي، يؤرخ وليس تاريخًا، فهو واقعة سطحية لا تذكر في آخر التحليل.

العلوم الأخلاقية والمادية التاريخية:

من الضروري البحث عن القاعدة العلمية لأخلاق المادية التاريخية من خلال التأكيد الذي يقول: إن «المجتمع لا يضع لنفسه مهامًا لا توجد بعدُ ظروف حلها وتنفيذها»[٥١]. وحيثما وجدت هذه الظروف «يصبح حل هذه المهام 'واجبًا'، وتصبح «الإرادة» «حرة»[٥٢]، ثم تصبح الأخلاق بحثًا عن الشروط الضرورية لحرية الإرادة بمعنى ما، وتهدف إلى غاية معينة؛ إذ يجب أن تكون قضية بلا تسلسل هرمي للغايات، بل تدرج الغايات المراد تحقيقها، فما منحه هذا للمرء مما يريد من «أخلاق» لا يأخذه فرد بمفرده فقط بل مجتمع بأكمله بما فيه من أفراد.

الانتظام والضرورة:

كيف وصل مؤسس فلسفة البراكسيس إلى مفهوم الانتظام والضرورة في التطور التاريخي؟ لا أظن أنه من الممكن اعتباره اشتقاقا من العلوم الطبيعية، بل عدّه صياغة مفاهيم ولدت في حقل الاقتصاد السياسي، وبخاصة في شكل ومنهجية اكتسبتهما العلوم الاقتصادية من ديفيد ريكاردو، إنه مفهوم السوق المحددة وحقيقتها، أي: الاكتشاف العلمي بأن قوى دائمة وحاسمة محددة برزت تاريخيًا، وأن مسار هذه القوى يطرح نفسه بـ«عفوية» محددة تسمح بقياس «القدرة على التوقع» واليقين بمستقبل تلك المبادرات الفردية التي تقبل هذه القوى بعد أن تميزت، وأسست طبيعتها بشكل علمي. فـ«السوق المحددة» معادلة «لعلاقة محددة للقوى الاجتماعية في بنية محددة من الجهاز الإنتاجي»، وتحقق هذه العلاقة من خلال البنية الفوقية السياسية والأخلاقية والقضائية بعد تثبيت طبيعة هذه القوى الحاسمة والدائمة،

---

(٥١) كارل ماركس، مقدمة لمساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، انظر الهامش ٦٠، ص ٤٦١.

(٥٢) قد تكون هذه العبارة، غامضة بعض الشيء، أفضل ما يمكن اعتبارها بمثابة اقتباس من المقدمة لأجل مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي.

وتلقائيتها العفوية (أي استقلالها النسبي عن الخيارات الفردية والتدخلات الحكومية التعسفية). لقد قام العالم ـ من خلال الفرضية ـ بجعل التلقائية مطلقة؛ إذ عزل الحقائق الاقتصادية بشكل مجرد عن تركيبات متفاوتة الأهمية تقدّم نفسها من خلالها في واقع الأمر. وقد أقام علاقات السبب والنتيجة، وعلاقات الأسس والاستنتاجات، منتجًا خطة تجريدية لمجتمع اقتصادي محدد. (تم فرض تجريد جديد أكثر عمومية عن «الإنسان» في هذا البناء العلمي الواقعي والملموس، وهو «تاريخي» وعضوي، إنه التجريد الذي يعتبر علمًا اقتصاديًا «حقيقيًا»[٥٣].

نظرًا لهذه الظروف التي ولد فيها الاقتصاد الكلاسيكي، ولكي تكون قادرًا على الحديث عن علم جديد أو مفهوم جديد للعلم الاقتصادي (الذي يمثل الشيء نفسه)، سيكون من الضروري إثبات أن علاقات قوى جديدة وظروفا جديدة وأماكن جديدة قد أسست نفسها، وبعبارة أخرى أن سوقًا جديدة قد «حُددت» مع «تلقائية» جديدة، وظاهرة تقدمها باعتبارها شيئًا «موضوعيًا»، قابلاً للمقارنة مع تلقائية الظواهر الطبيعية. لقد أدى الاقتصاد الكلاسيكي إلى «نقد الاقتصاد السياسي» لكن لا يبدو لي أن علمًا جديدًا أو تصورًا جديدًا للقضية العلمية لم يعودا ممكنين؛ إذ يبدأ «نقد» الاقتصاد السياسي[٥٤] من مفهوم الطابع التاريخي «للسوق المحددة» و«تلقائيتها»، في حين يتصور علماء الاقتصاد المحض هذه العناصر على أنها «أبدية» و«طبيعية». فيحلل النقد ـ وبطريقة واقعية ـ علاقات القوى التي تحدد السوق، إنه يحلل في العمق تناقضاتها، ويقيم إمكانيات التعديل مع ظهور العناصر التي يتم تقديمها إلى الطبيعة «المؤقتة» و«القابلة للاستبدال» للعلوم التي يتم انتقاؤها وتعزيزها؛ إنه يدرسها على أنها الحياة، وكأنها الموت أيضًا، فيجد في جوهرها العناصر التي سوف يحلها ويبطلها من دون أن يفشل، ويطرح «الوريث» المفترض الذي يجب أن يقدم دليلاً على حيويته...(إلخ).

---

(٥٣) يشار إلى هذا التجريد من قبل غرامشي كمفهوم الرجل الاقتصادي. انظر الهامش ٣٩، ص ٤٩٤.

(٥٤) كان نقد الاقتصاد السياسي، كما هو معروف جدًا، العنوان أو العنوان الفرعي الذي قدمه ماركس لجميع كتاباته الاقتصادية الرئيسية، ويستخدم غرامشي أيضًا عبارة «الاقتصاد النقدي» بمثابة تعبير ملطف لرأس المال. بيد أنّ التقابل بين اقتصاد «محض» واقتصاد «نقدي»، يظهر لنا في دفاتر السجن في علاقة بجدل لاحق بين الاقتصاديين الماركسيين والبرجوازيين المحدثين. وما ليس بيّنا في هذا المقطع هو ما إذا كان غرامشي يحيل مباشرة على ماركس وعلى رأس المال، أو على الاقتصاديين الماركسيين بعامة. وسيشتدّ المشكل لاحقًا حينما يطبق غرامشي مجموعة من المفاهيم والمعايير الخاصة به (والتي وجدها جزئيا لدى كروتشه) والتي على الرغم من أهميتها لا تحترم النظام التاريخي لتطور الفكر الاقتصادي وهي قائمة بالأحرى على معرفة موجزة لكتابات ماركس الاقتصادية في رأس المال ذاته.

صحيح أن لاكتساب العنصر «التعسفي» في الحياة الاقتصادية الحديثة أهمية لم يكتسبها من قبل ـ سواء على مستوى الدولة أو الاتحاد أو المستوى الفردي ـ قد أقلق التلقائية التقليدية. لكن هذه الحقيقة ليست كافية في حد ذاتها لتبرير مفهوم القضايا العلمية الجديدة في حد ذاتها تحديدًا؛ لأن هذه التدخلات تعسّفيّة، وتتفاوت في نطاقها، فلا يمكن التنبؤ بها، ويمكن تأكيد أن الحياة الاقتصادية قد تم تعديلها، وأن هناك أزمة، وهذا واضح. أضف إلى ذلك عدم تمام الادعاء أن «التلقائية» القديمة قد اختفت، فهي تؤكد نفسها على نطاق أكبر من ذي قبل على مستوى الظاهرة الاقتصادية الكبرى، في حين غدت الحقائق الفردية «متوحشة».

ينبغي على المرء ـ انطلاقًا من هذه الاعتبارات ـ أن يبدأ بتوضيح ما المقصود من «الانتظام»، «القانون»، «التلقائية» في الحقائق التاريخية، فهي ليست قضية «اكتشاف» قانون ميتافيزيقي لـ«الحتمية»، أو حتى تأسيس قانون «عام» للسببية، بل قضية اكتشاف كيفية تشكل القوى الدائمة بشكل نسبي في التطور التاريخي، إنه الأمر الذي يتم بانتظام وتلقائية معينة، ولا يمكن اعتبار قانون الأعداد الكبيرة قانونًا للأحداث التاريخية(٥٥) مع كونه مفيدًا جدًا كنموذج للمقارنة. من أجل تأسيس أصل تاريخي لفلسفة البراكسيس ـ تجسد عنصرًا ليس أقل من طريقة خاصة لتصور «المحايثة» ـ سيكون هذا الأمر ضروريًا لدراسة مفهوم القوانين الاقتصادية التي طرحها ديفيد ريكاردو. إنها مسألة إدراك أن ريكاردو كان مهمًا في تأسيس فلسفة البراكسيس، ليس فقط تأسيسه مفهوم «القيمة» في الاقتصاد، بل أهميته «فلسفيًا»، فاقترح طريقة تفكير ومعرفة التاريخ والحياة. وطريقة «افترض أن...»، فرضية تعطي نتيجة معينة، وينبغي أن تبدو لي واحدة من نقاط الانطلاق (واحدة من المحفزات الفكرية) للتجربة الفلسفية لمؤسسي فلسفة البراكسيس، فيجدر معرفة ما إذا كان ريكاردو قد درس وجهة النظر هذه أم لا(*)(٥٦).

---

(٥٥) قانون الأعداد الكبيرة يعتبر نظرية إحصائية على نطاق واسع لدرجة أنه بقدر ما تكون العينات كبيرة بقدر ما يكون معدل «السكان» الذين ينتمون إليها متوسطا. في علم الاقتصاد هذا يعني أن التغيرات العشوائية للحالات الفردية ستميل «كمعدل» للتعبير عن القانون الأساسي.

(*) على المرء أن يدرس في ضوء هذا المفهوم الفلسفي لـ«الصدفة» و«القانون»: مفهوم «العقلانية» أو العناية الإلهية» الذي ينتهي إليه المرء على نحو ترنسندنتالي، إن لم يكن متعاليا، غائيًا؛ وذلك بضرب من «الصدفة»، كما هو الحال في المادية الميتافيزيقية التي «تنسب العالم إلى الصدفة».

(٥٦) تأتي العبارة من وصف دانتي (Inferno IV, 136) للفيلسوف المادي اليوناني ديموقريطس. ما يحدثه العالم اعتباطا.

يبدو أن مفهوم «الضرورة» في التاريخ مرتبط بشكل وثيق بمفهوم «الانتظام» و«العقلانية»، «الضرورة» في «التأمل التجريدي» وفي المعنى «التاريخي الملموس»، وهناك ضرورة لوجود فرضية فعالة ونشطة، أصبح وعيها في عقول الناس فعالاً، يقترح أهدافًا ملموسة للوعي الجماعي مشكلاً مجموعة من القناعات والمعتقدات التي تعمل بقوة في شكل «المعتقدات الشعبية» ويجب أن تحتوي على الظروف المادية الكافية والضرورية لتحقيق دفعة من الإرادة الجماعية في الفرضية التي وضعت مسبقًا، أو في عملية التطوير. لكن من الواضح أيضًا أنه لا يمكن فصل المرء عن هذه الفرضية «المادية» التي يمكن قياسها كميًا كمستوى معين من الثقافة، ونعني بها مجمع الأعمال الفكرية، وكمنتج ونتيجة لهذه، إنه مجمع معين من المشاعر والعواطف الطاغية، متجاوزين بهذا المعنى أن لديهم القدرة على قيادة البشر إلى العمل «بأي ثمن».

وكما كنا قد قلنا، هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الوصول إلى مفهوم تاريخي، وليس تجريديًا «تأمليًا» لـ«العقلانية» (ولتلك اللاعقلانية) في التاريخ.

تكونت مفاهيم «العناية الإلهية» و«الصدفة» بالمعنى الذي تم توظيفه فيه (بشكل نظري) من قبل الفلاسفة المثاليين الإيطاليين وكروتشه على وجه الخصوص؛ إذ يجب أن ينظر المرء إلى كتاب كروتشه حول جيامباتيستا فيكو[٥٧]، وتمت ترجمة مفهوم العناية الإلهية إلى مصطلحات نظرية فيه، والعثور على بدايات التفسير المثالي لفلسفة فيكو، فيجب على المرء دراسة كتابات لويجي روسو، للوصول إلى معنى «الصدفة» لدى مكيافلّي[٥٨] بالنسبة إلى روسو. فـ«للصدفة» معنى مزدوج عند مكيافيلي، معنى موضوعي ومعنى ذاتي. فـ«الصدفة» هي القوى الطبيعية للظروف (أي العلاقة السببية) فرصة تزامن الأحداث، وتعني العناية الإلهية في أعمال فيكو، فهي تلك القوى المتعالية (أي الله) الصيغة الأسطورية في عقيدة العصور الوسطى القديمة، لكنها بالنسبة إلى مكيافلّي ليست سوى «فضيلة» فردية[٥٩]، نفسها وقوتها متجذرتان في

---

(٥٧) فلسفة جيامباتيستا فيكو، نشر لأول مرة في عام ١٩١١، المجلد الثاني من الأعمال المجمعة.

(٥٨) يشير غرامشي في هامش إلى ملاحظة في الصفحة ٢٣ عن طبعة روسو لكتاب الأمير (فلورنسا، ١٩٣١). معظم الفقرة التي تليها في الواقع إعادة صياغة أو اقتباس من ملاحظة روسو. وكتابات روسو الأخرى عن ماكيافلّي، بما في ذلك مقدمة طبعته (لكنْ، لا يتعلق الأمر بالشرح الذي استمدّ منه هذا الشاهد) كانت قد نُشرت في مجلد (فلورنسا، ١٩٤٥).

(٥٩) حرفيًا «الفضيلة». في الأمير يضع مكيافلّي معارضة بين fortuna البخت «الظروف» وvirtu الفضيلة ـ مقدرة الفرد على العمل والتغلب على عالم معين من الظروف. تعني virtus في اللاتينية جودة=

إرادة الإنسان. فـ«فضيلة» مكيافلّي ـ كما يقول روسّو ـ لم تعد فضيلة الدارسين التي لها طابع أخلاقي مستمدة قوتها من السماء لا من الحياة على الأرض، ما يعني بشكل عام البسالة العسكرية، فهي فضيلة عصر النهضة، أي القدرة والمقدرة والاجتهاد والقوة الفردية والحساسية والحدس للفرص وقياس إمكانيات الفرد الخاصة.

بعد هذا يتأرجح روسّو في تحليله. بالنسبة إليه مفهوم **البخت**، بما هو قوة الظروف، والذي لا يزال لدى مكيافلّي كما لدى فلاسفة الإنسانوية في عصر النهضة يحتفظ بطابع طبيعي وميكانيكي، سوف يصبح حقيقة ومفهومًا تاريخيًا عميقًا فقط في العناية الإلهية المنطقية لفيكو وهيغل. ولكن من المهم أن نشير إلى أن مثل هذه المفاهيم لم تمتلك أبدًا طابعًا ميتافيزيقيًا لدى مكيافلّي، كما لدى فلاسفة الإنسانوية، لكنها بديهيات بسيطة وعميقة (وكذلك فلسفية) للحياة، ويجب أن تُفهم وتُشرح باعتبارها رموزًا للمشاعر(*).

مرجع فلسفة البراكسيس:

الشيء الذي يمكن أن يكون مفيدًا للغاية هو إجراء جرد حاسم لجميع القضايا التي أثيرت وتمت مناقشتها فيما يتعلق بفلسفة البراكسيس، جنبًا إلى جنب مع البيلوغرافيات المهمة الكاملة، والمادة اللازمة لمثل هكذا عمل موسوعي ومتخصص واسع جدًا ومتنوع، ويختلف في الجودة، ومن لغة أخرى؛ إذ تكون لجنة تحريرية ـ فقط ـ قادرة على التحضير لها خلال فترة زمنية معقولة. لكن الفائدة أن يكون تجميع من هذا النوع ذا أهمية كبيرة في المجالين العلمي والتعليمي وبين العلماء المستقلين، وسيصبح أداة ذات أهمية قصوى لنشر دراسة فلسفة البراكسيس وتعزيزها في تخصص علمي يشير إلى انقسام واضح بين عهدين هما: العصر الحديث والفترة السابقة من المتعثرات الأولية والتكرار الذي يشبه الببغاء والهواية الصحفية.

لابد من أجل إعداد المشروع أن يدرس المرء المواد جميعها من النوع نفسه، تلك

=متأصلة مثل البسالة العسكرية. يميل مكيافلّي إلى جعلها أفضل من نوعية الإرادة. تطور المعنى الأخلاقي للكلمة الانكليزية «virtue» من خلال مرحلة الفكر المسيحي المبكر الناضج حيث كانت تعني «القوة الداخلية» وبالتالي القدرة على حسن الفعل.

(*) في التكوين الميتافيزيقي التدريجي لهذه المفاهيم، للفترة ما قبل المكيافيلية، يشير روسّو إلى جنتيلي، وجيوردانو برونو وفكر عصر النهضة (الفصل حول مفهوم الإنسان في عصر النهضة والتذييل)، فلورنسا، فالليشي. وحول هذه المفاهيم لدى ماكيافلّي، انظر ف. إكروليه، سياسة ماكيافلّي [روما، ١٩٢٠].

المواد التي نشرتها الكاثوليكية في مختلف البلدان، وفيما يتعلق بالكتاب المقدس والإنجيل والآباء المبكرين والطقوس الدينية وعلم الدفاعيات، والموسوعات المتخصصة الكبيرة ذات القيمة المتفاوتة التي يتم نشرها باستمرار والمحافظة على الوحدة الأيديولوجية لمئات الآلاف من الكهنة والكوادر الأخرى الموفرة إطار الكنيسة الكاثوليكية وقوتها. (للاطلاع على مراجع فلسفة البراكسيس في ألمانيا، ويجب على المرء أن يدرس مجموعات إرنست دراهن التي ذكرها دراهن نفسه في مقدمته للأرقام ٦٠٦٨ ـ ٦٠٦٩ من مكتبة ريكلام العالمية).

ما يمكن أن يفعله المرء عن فلسفة البراكسيس مماثل لما قام به بيرنهايم عن المنهج التاريخي(*)، فكتاب بيرنهايم ليس مقالاً عن الفلسفة التاريخانية، لكنه مرتبط ضمنيًا بذلك، ويجب أن يكون لما يسمى «علم اجتماع فلسفة البراكسيس» العلاقة نفسها مع الفلسفة ذاتها كعلاقة كتاب بيرنهايم مع التاريخانية بشكل عام، وبمعنى آخر، يجب أن يكون عرضًا منهجيًا للقوانين العملية ـ للبحث وتفسير التاريخ والسياسة ـ مجموعة من المعايير الفورية والاحتياطات المهمة، مرورًا بفقه اللغة في التاريخ والسياسة، وهي متصورة من قبل فلسفة البراكسيس. ومن شأنه أيضًا ـ في بعض الطرق ـ أن يكون مفيدًا لإعداد نقد عدد من الاتجاهات ضمن فلسفة البراكسيس، والنزعات التي من المحتمل أن تكون من بين الأكثر انتشارًا؛ بسبب فظاظتها الهائلة، وهذا من شأنه أن يأخذ شكل نقد التاريخانية الحديثة نفسه للمنهج التاريخي القديم وفقه اللغة القديم أيضًا، ما أدى إلى نمو أشكال ساذجة من الدغمائية، واستبدال التفسيرات والبناء التاريخي، مع وصف خارجي، وفهرسة المصادر غير المقررة التي توضع مع بعضها غالبًا بطريقة غير مرتبة وغير متماسكة، وتألفت قوة هذه المنشورات بمعظمها من نوع من التصوف العقائدي الذي نما وأصبح شعبيًا وعبر عن نفسه في الادعاء غير المبرر بأنه من المنهج التاريخي والعلم(*)(٦٠).

(*) إ. برنهايم، Lehrbuch der Historischen, Methode، الطبعة السادسة، ١٩٠٨. لايبزيغ، دانكر وهامبلوت، ترجمه إلى الإيطالية ونشره سندرون، باليرمو [ترجمة جزئية وحسب].

(*) حول هذه المسألة، انظر بعض الملاحظات التي قام بها في وضع آخر في سلسلة ريفيزيتا تيبو وتلك المتعلقة بـ«القاموس النقدي».

(٦٠) انظر المثقفون وتنظيم الثقافة، صص ٢٣٥ ـ ٢٤١.

مؤسسو فلسفة البراكسيس وإيطاليا:

مجموعة منظمة تشمل كتابات (من بينها الرسائل) [ماركس وانغلز] تهم إيطاليا، أو تعالج القضايا الإيطالية، لكنها مجموعة تقتصر على خيار من هذا النوع، مجموعة غير عضوية، وهي كاملة. فهناك كتابات لهؤلاء المؤلفين، مع عدم اهتمامهم بإيطاليا إلاّ أن لها أهمية بالنسبة إليهم (ليست فقط أهمية عامة؛ لأنه يمكن للمرء في هذه الحالة أن يدعي أن كتاباتهم كلها كانت ذات صلة بإيطاليا)، ويمكن تصحيح خطة المجموعة وفقًا للمعايير الآتية:

١ ـ كتابات مع إحالات مخصوصة على إيطاليا:

٢ ـ كتابات حول نقاشات» محددة» من النقد التاريخي والسياسي على الرغم من عدم الإشارة إلى القضايا الإيطالية، من مثل: مقالة حول الدستور الإسباني عام ١٨١٢ لها صلة بإيطاليا؛ لأن لهذه المؤسسة وظيفة سياسية داخل الحركات السياسية الإيطالية حتى عام ١٨٤٨. وبالمثل كان نقد **بؤس الفلسفة** ضد تحريف الديالكتيك الهيغلي من قبل برودون ذا انعكاس في الحركات الفكرية الإيطالية المقابلة (جيوبيرتي، هيغلية المعتدلين، مفهوم الثورة السلبية، ديالكتيك الثورة/ الاستعادة). والشيء نفسه يمكن أن يقال عن كتابات انغلز عن الحركات التحررية الإسبانية عام ١٨٧٣ مرة أخرى ذات صلة بإيطاليا (بعد تخلي أماديوس سافوي)... إلخ، وبالنسبة إلى هذه السلسلة الثانية من الكتابات لا حاجة لتشكيل مجموعة، لكن فقط لتقديم عرض تحليلي نقدي، وربما كانت الخطة الأكثر عضوية واحدة من ثلاثة أجزاء:

١ ـ مقدمة نقدية تاريخية.

٢ ـ كتابات حول إيطاليا.

٣ ـ تحليل كتابات غير مباشرة ذات صلة بإيطاليا، أي تلك التي تهدف إلى حل القضايا الأساسية والخاصة الإيطالية كذلك.

هيمنة الثقافة الغربية على ثقافة العالم بأكمله:

١ ـ تمتلك الثقافات الأخرى أهمية ودلالة في عملية التوحيد «الهرمية» للحضارة العالمية، حتى لو اعترف المرء بذلك ـ ويجب الاعتراف بذلك من دون شك ـ فإنّ لديها قيمة عالمية فقط إذ هي ما أصبحت عناصر مكونة للثقافة الأوربية، فهي الوحيدة التي تمثل الثقافة العالمية تاريخيًا وبشكل ملموس؛ لأنها أسهمت في مسار الفكر الأوربي، وتم استيعابها من خلالها.

٢ ـ ومع ذلك مرت الثقافة الأوربية بعملية توحيد في الفترة التاريخية التي تهمنا، فتوج هذا في هيغل ونقد الهيغلية.

٣ ـ ما ينتج عن هاتين النقطتين هو أننا نتعاطى مع المسار الثقافي الذي شُخّص في المثقفين، ولا ينبغي لأحد أن يتحدث عن الثقافات الشعبية في هذا الصدد؛ لأنه لا ينبغي الحديث عن المعالجة البالغة الأهمية وعملية التطوير فيما يخصها.

٤ ـ ولا يتحدث أحد ـ هنا ـ عن تلك المسارات الثقافية التي بلغت ذروتها في النشاط الحقيقي، كما حدث في فرنسا في القرن الثامن عشر، أو يجدر على المرء أن يتحدث فقط فيما يتعلق بالمسار الذي بلغ ذروته في هيغل والفلسفة الألمانية الكلاسيكية، واستخدامه كتأكيد «عملي»[٦١] لقابلية الترجمة المتبادلة لكلا المسارين: إحداهما: الفرنسية السياسية القضائية، والأخرى هي الألمانية النظرية التأملية.

٥ ـ تستمد بداية مسار ثقافي جديد من تفكك الهيغلية، فيختلف في طابعه عن سابقيه، إنه مسار تتحد فيه الحركة العملية والفكر النظري (أو تحاول الاتحاد من خلال الصراع سواء كان نظريًا أم عمليًا).

٦ ـ ليس مهمًا أن تكون لهذه الحركة أصولها في أعمال فلسفية ضعيفة، في أعمال لم تكن روائع فلسفية بأحسن أحوالها، بل أنها طريقة جديدة لتصور العالم والإنسان، لم يعد هذا المفهوم محصورًا بالمثقفين العظماء والفلاسفة المهنيين المحترفين، بل يميل ليصبح ظاهرة شعبية جماهيرية ذات طابع ملموس في أنحاء العالم جميعها، قادرة على تعديل الفكر الشعبي والثقافة الشعبية المحنطة (حتى لو كانت النتيجة تتضمن توليفات هجينة).

٧ ـ لاينبغي على المرء أن يفاجأ إذا نشأت هذه البداية من التقارب بين عناصر مختلفة غير متجانسة ـ في فيورباخ ناقدًا لهيغل، جسّدت مدرسة توبنغن تأكيدًا للنقد التاريخي والفلسفي للدين، إلخ.

٨ ـ فلسفة البراكسيس نتيجة ونقطة تتويج التاريخ السابق كله؛ إذ نشأت الحداثة وفلسفة البراكسيس من نقد الهيغلية، وأصبحت النزعة الهيغلية تاريخية، لكنها تاريخية مطلقة ـ فقط ـ مع فلسفة البراكسيس أي: التاريخانية المطلقة أو الإنسانية المطلقة.

---

(٦١) انظر المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، صص ١٥٨ ـ ١٦٦، إلخ. انظر كذلك الصفحة ٤٩٣ أعلاه.

(غموض الإلحاد والربوبية لدى كثير من الفلاسفة المثاليين المحدثين: فمن الواضح أن الإلحاد شكل سلبي وعقيم بحت إذا لم يتم اعتباره فترة من الجدل الأدبي الشعبي البحت).

الانتقال من المعرفة إلى الفهم والعاطفة، وبالمقابل الانتقال من العاطفة إلى الفهم والمعرفة:

إن العنصر الشعبي «يشعر» ولا يعرف دائمًا أو يفهم، والعنصر الفكري «يعرف» لا يفهم دائمًا وبالأخص لا يشعر دائمًا؛ إذ أن كلّاً من الطرفين متحذلق وصلف من ناحية، ويملك عاطفة عمياء وطائفية من الناحية الأخرى، ولا يمكن للمتحذلق أن يكون مشبوبًا بالعاطفة، بل بعيدًا عنها، فالدافع العاطفي سخيف وخطير مثل الطائفية والديماغوجية الأعنف، ويتمثل خطأ المثقفين في الاعتقاد بأن المرء يمكن أن يعرف من دون أن يفهم أو حتى من دون أن يشعر، ويكون متقدًا (ليس فقط بالمعرفة بحد ذاتها بل أيضًا بالهدف من المعرفة)، وبعبارة أخرى لا يمكن للمثقف أن يكون مثقفًا إذا انفصل عن الأمة (ولا حتى ملحدًا صرفًا)، أي من دون الشعور بأبسط مشاعر الشعب، وفهمها وشرحها وتبريرها في سياق الوضع التاريخي، وربطها ديالكتيكيًا بقوانين التاريخ ومفهوم تفوق العالم، فيكون معدًا بشكل متماسك وعلمي - أي مجسدًا المعرفة. لا يستطيع المرء أن يصنع التاريخ والسياسة من دون هذه العاطفة، وهذا الترابط بين المثقفين والأمة، يصبح البحث في غياب مثل هذه العلاقة بين المثقف والشعب، أو العلاقات مع النظام البيروقراطي والرسمي عاكسًا المثقفين كطبقة أو كهنوت (ما يسمى المركزية العضوية)(٦٢).

إذا تم توفير العلاقة - بين المثقفين والأمة، والقادة والتابعين، وبين الحكام والمحكومين - عن طريق تماسك عضوي يصبح فيه الشعور والعاطفة مفهومًا، فيصبح معرفة (ليس مكيانيكيًا بل بطريقة حية)، عندها - فقط - تكون العلاقة مسألة تمثيل، ويمكن أن يكون هناك تبادل العناصر الفردية بين الحكام والمحكومين والقادة والتابعين، وأن تتحقق الحياة المشتركة قوةً اجتماعية مع إنشاء «الكتلة التاريخية».

«يدرس» دي مان المشاعر الشعبية، فلا يشعر بالشعب؛ ليرشده ويقوده إلى تطهير الحضارة الحديثة، بل ليبين موقفه بأن الطالب الأكاديمي للفولكلور وهو يخشى دائمًا

---

(٦٢) انظر الهامش ٨٣، ص ٢٨٥.

من أن تدمّر الحداثة هدف دراسته ـ ما يجده المرء في كتابه هو الانعكاس المتحرك لما هو حاجة حقيقية؛ لأن المشاعر الشعبية يجب أن تُعرف وتُدرس بالطريقة التي يقدمون أنفسهم فيها بشكل موضوعي؛ لكي لا يُعتبروا شيئًا لا يكاد يُذكر، خاملا ـ داخل حركة التاريخ.

ملاحظات نقدية حول محاولة في علم الاجتماع الشعبي:

ينبغي اعتبار عمل من مثل **المنوال الشعبي**(٦٣) الموجه أساسًا لمجتمع القراء غير المثقفين المحترفين من نقطة انطلاقه تحليلاً نقديًا لفلسفة الحس المشترك، وهي» فلسفة اللا فلاسفة»، أو بعبارة أخرى مفهوم العالم الذي تتشربه مختلف البيئات الاجتماعية والثقافية التي تتطور فيها الفردية الأخلاقية للرجل العادي بشكل غير مقصود، فالحس المشترك ليس مفهومًا فريدًا متطابقًا في الزمان والمكان، إنه «فولكلور» الفلسفة، ومثل الفولكلور يأخذ أشكالاً مختلفة لا حصر لها؛ إذ تتمثل خصائصه الأساسية في كونه المفهوم ـ حتى في دماغ الفرد الواحد ـ مجزأً وغير متماسك ولا منطقي، وفقًا للموقف الاجتماعي والثقافي للجماهير الذي يجسد فلسفتها، فعندما يتم إنشاء فئة اجتماعية متجانسة في تلك الأزمنة التاريخية يأتي إلى الوجود أيضًا؛ إذ في معارضة الحس العام فلسفة متجانسة أي: فلسفة متماسكة ومنهجية(٦٤).

الخطأ الأول **للمنوال الشعبي** أنه يبدأ، على الأقل ضمنيًا، من افتراض أن وضع فلسفة أصلية للجماهير الشعبية يجب أن يكون معارضًا للأنظمة الكبيرة للفلسفة التقليدية ودين قادة رجال الدين أي: مفهوم عالم المثقفين والثقافة الرفيعة. في الواقع، هذه الأنظمة غير معروفة لدى الجماهير، وليس لها تأثير مباشر على طريقة تفكيرها وعملها، وهذا لا يعني بالطبع أن تكون دائمًا من دون تأثير، وإنما هو تأثير من نوع مختلف؛ إذ تؤثر هذه الأنظمة الشعبية كقوة سياسية خارجية مجسدة عنصرًا

---

(٦٣) نعني بوخارين، نظرية المادية التاريخية: منوال شعبي لعلم الاجتماع الماركسي. (انظر مقدمة هذا القسم). بشأن دواعي الرقابة يشير غرامشي إلى بوخارين ببساطة باسم «المؤلف» ويشير إلى كتابه باسم «منوال شعبي» أو فقط «المنوال».

(٦٤) للحصول على عرض منهجي لأفكار غرامشي الخاصة حول الحس المشترك، وبالتالي حول نقطة الانطلاق الصحيحة للعمل الشعبي حول الماركسية، راجع الصفحات الافتتاحية «بعض النقاط المرجعية الأولية»، ص ٤٢٠ وما يعقبها.

من عناصر قوة متماسكة تمارسه الطبقات الحاكمة، إنه عنصر خضوع للهيمنة الخارجية. يحد الأمر السابق من الفكر الأصلي للجماهير الشعبية في اتجاه سلبي، من دون أن يكون له تأثير إيجابي من الفورة الحيوية للتحول الداخلي لما تعتقد الجماهير في شكل جنيني وفوضوي حول العالم والحياة. فالعناصر الأساسية للحس العام يوفرها الدين، ومنه فالعلاقة بين الحس المشترك والدين أكثر حميمية من العلاقة بين الحس المشترك والنظم الفلسفية للمثقفين، لكن يجب تواجد بعض الاختلافات المهمة حتى في داخل الدين، أي دين، حتى الكاثوليكية (الكاثوليكية أكثر من أي شيء آخر حقيقة ؛ بسبب جهودها للحفاظ على وحدة «سطحية»، وتجنب الانشقاق في الكنائس الوطنية والتصنيفات الاجتماعية)، إنها ـ حقيقةً ـ تعدد أديان متباينة ومتناقضة في كثير من الأحيان، فهناك كاثوليكية للفلاحين، وكاثوليكية للعمال البرجوازيين وعمال المدينة، وكاثوليكية للنساء، وكاثوليكية للمثقفين التي تعتبر هي ذاتها متعددة ومنفصلة. لكن لا يتأثر الحس المشترك ـ فقط ـ بأغلظ أشكال هذه الكاثوليكية بلورة وأقلها كما هي موجودة اليوم. وللأديان السابقة والمكونات المتبقية من الحس المشترك تأثير حتى هذا اليوم، وينطبق الشيء نفسه على أشكال سابقة للكاثوليكية الحالية، وهي حركات هرطوقية شعبية، وخرافات علمية مرتبطة بالطقوس الماضية،... إلخ، إنها ـ في الحس المشترك ـ العناصر «الواقعية» المادية التي تكون غالبة، والمنتج الفوري للحس المشترك، وهذا في تناقض مع العنصر الديني بأي حال من الأحوال، لكن تكون ـ هنا ـ هذه العناصر «خرافية» ومجهولة المآل، مما يشكل خطرًا على **المنوال الشعبي** الذي يعزز في كثير من الأحيان هذه العناصر المهمة التي سببت بقاء الحس المشترك بطلميًا وإحيائيًا ومتمركزًا حول الإنسان، بدلاً من الانتقاد العلمي.

ينبغي أن تكون الملاحظات أعلاه ـ حول الطريقة التي ينتقد فيها **المنوال الشعبي** الفلسفات المنهجية بدلاً من البدء من نقد الحس المشترك ـ مفهومةً على أنها نقطة منهجية ضمن حدود معينة، ولا تعني إهمال نقد الفلسفات المنهجية للمثقفين بالتأكيد. فعندما ينجح فرد من الجماهير في نقد الحس المشترك وتجاوزه يقبل بذلك فلسفة جديدة، ومن هنا كانت ضرورة الجدل مع الفلسفات التقليدية في أثناء شرح فلسفة البراكسيس؛ وبسبب طبيعتها فإنها تميل إلى أن تكون فلسفة جماهيرية، فعلاً، ولا يمكن تصور فلسفة البراكسيس إلاّ في شكل ديالكتيكي على شكل صراع دائم.

وجد «الحس المشترك» في الأدب الفرنسي الفلسفي أكثر من أي أدب قومي؛ بسبب الطبع «الشعبي ـ الوطني»[٦٥] الصارم للثقافة الفرنسية، وبعبارة أخرى بسبب حقيقة أن المثقفين الأيديولوجيين، ـ جراء ظروف معينة تقليدية ـ يميلون أكثر من أي مكان آخر للاقتراب من الناس من أجل توجيههم وإبقائهم، مرتبطين بشكل أيديولوجي مع المجموعة الحاكمة، ويمكن للمرء أن يجد في الأدب الفرنسي كثيرًا من الحس المشترك الذي يمكن استخدامه وتفصيله. يمكن أن يقدم موقف الثقافة الفلسفية الفرنسية من «الحس المشترك» بالفعل نموذجًا للبناء الفكري المهيمن، ويمكن للثقافة الأمريكية والإنكليزية ـ أيضًا ـ أن تقدم بعض الاقتراحات، لكن ليس بطريقة عضوية وكاملة كالفرنسية؛ إذ تم التعامل مع «الحس المشترك» بطرق مختلفة. ففي بعض الأحيان تم اعتباره كأساس للفلسفة نفسها. وبالمقابل تم انتقاده من وجهة نظر فلسفية أخرى، وكانت النتيجة لتجاوز شكل خاص من الحس المشترك وخلق آخر يكون أقرب إلى مفهوم العالم للمجموعة الحاكمة. في مقالة عن ليون برونشفيك[٦٦] في جريدة الأخبار الأدبية في ١٧ أكتوبر عام ١٩٣١، كتب هنري غوييه حول موضوع فلسفة برونشفيك في كلتا الحالتين أنّ: «هناك حركة وحيدة للروحانية سواء كانت في الرياضيات أم الفيزياء أم علم الأحياء أم الفلسفة أم الأخلاق، وهو المسعى الذي تحرر به الروح نفسها من الحس المشترك والميتافيزيقيا العفوية التي تتصور عالمًا من الإنسان والأشياء الحساسة الحقيقية في منتصف هذا العالم من خلاله»[*].

يبدو موقف كروتشه من «الحس المشترك» غير واضح، وبالنسبة إلى كروتشه إن الافتراض بأن البشر جميعهم فلاسفة له تأثير مفرط على حكمه المتعلق بالحس المشترك، فيبدو أن كروتشه غالبًا ما يحب أن يعي بأن بعض الافتراضات الفلسفية

---

(٦٥) فكرة «الشعبية ـ القومية» (أو في كثير من الأحيان «القومية الشعبية») واحدة من أكثر الأفكار المثيرة للاهتمام والأكثر انتقادًا على نطاق واسع في فكر غرامشي. يفترض في أصل السياسة الثقافية للحزب الشيوعي الإيطالي منذ الحرب، ربما يكون أفضل ما يمكن اعتباره نوعا من «الكتلة التاريخية» بين التطلعات الوطنية والشعبية في تكوين المثقفين، على نطاق واسع، يلعب الاستخدام الغرامشي للمصطلح دورًا وسطيًا أساسيًا. من المهم التأكيد، على أنه مفهوم ثقافي، يرتبط بموقف الجماهير داخل ثقافة الأمة، وغريب بشكل راديكالي عن أي شكل من أشكال الشعبوية أو «الاشتراكية القومية».

(٦٦) ليون برونشفيك (١٨٦٩ ـ ١٩٤٤): الفيلسوف الفرنسي، الأكثر شهرة، وبصرف النظر عن عمله حول باسكال، نجد تطبيقه إشكالية الكنطية الجديدة على فلسفة الرياضيات والعلوم.

(*) أعمال برونشفيك: مراحل الفلسفة الرياضية، التجربة الإنسانية والسببية الفيزيائية، تقدم الوعي في الفلسفة الغربية، معرفة الذات.

مشتركة مع الحس المشترك، لكن ماذا يعني هذا بشكل ملموس؟ إن الحس المشترك تجميع عشوائي للمفاهيم المتباينة، ويمكن للمرء العثور على أي شيء يحبه، أضف إلى ذلك إن هذا الموقف لكروتشه تجاه مفهوم الحس السليم المشترك لم يؤدِّ إلى مفهوم للثقافة ينتج من وجهة النظر الوطنية الشعبية هذه، بل إلى مفهوم تاريخاني أكثر دقة للفلسفة ـ وهذا لا يمكن أن يحدث إلاّ مع فلسفة البراكسيس.

لابد من النظر إلى مقالة **المفهوم الإنساني للعالم** في (مختارات جديدة ١ يونيو عام ١٩٣١) طالما أن الأمر يتعلّق بجنتيلي؛ إذ يكتب جنتيلي: «يمكن تعريف الفلسفة على أنها جهد كبير يرافقه فكر تأملي؛ للحصول على اليقين النقدي لحقائق الحس المشترك والوعي الساذج، تلك الحقائق التي من الممكن القول: إن كل إنسان يشعر بها بشكل طبيعي، تشكل البنية الصلبة للعقلية التي يحتاجها للحياة اليومية.» يبدو هذا مثالا آخر عن الفوضى المضطربة لفكر جنتيلي، ويظهر أن تأكيد جنتيلي «وبشكل ساذج» مستمد من تأكيدات كروتشه على طرق التفكير الشعبية، وهو تأكيد لحقيقة بعض الافتراضات الفلسفية، فبشأن جنتيلي يكتب: «يؤمن الإنسان الصحي في الله وفي حرية روحه».

ونجد فقط في مقترحي جنتيلي:

١ ـ «طبيعة بشرية» فوق تاريخية لا يمكن للمرء أن يرى تمامًا ما هي.

٢ ـ الطبيعة البشرية للإنسان الصحي.

٣ ـ الحس السليم المشترك للإنسان الصحي ومنه الحس السليم المشترك للإنسان غير الصحي.

ولكن ما المقصود بالإنسان الصحي؟ هل هو صحي جسديًا أو ليس مجنونًا «[٦٧] أو هو شخص ما يفكر بطريقة صحية تفكيرًا صحيحًا وفلسفيًا، إلخ». وماذا تعني «حقيقة الحس المشترك»؟ فلسفة جنتيلي، على سبيل المثال، تتناقض تمامًا مع الحس المشترك، سواء كان المرء يفهم الفلسفة الساذجة للشعب التي تثور ضد أي شكل من أشكال المثالية الذاتية، أم كان المرء يفهمها على أنها يجب أن تكون الحس العام

---

(٦٧) يعتمد معنى هذا المقطع على الغموض في الكلمة الإيطالية، سانو، التي تعني «صحي» بالمعنى الجسدي والعقلاني.

وموقفًا متقدمًا من عبثية بعض أشكال العرض العلمي والفلسفي وإبداعها وغموضها، حقًا إن هذه المغازلة من قبل جنتيلي للحس السليم المشترك كوميدية جدًا.

لا يعني ما تقدم عدم وجود حقائق في الحس المشترك، بل يعني أن الحس المشترك مفهوم غامض ومتناقض ومتعدد الأشكال، وهذا يشير إلى أن اعتبار الحس المشترك تأكيدًا للحقيقة ليس سوى هراء، ومن الممكن القول ـ بشكل صحيح ـ إن بعض الحقيقة أصبح جزءًا من الحس المشترك؛ ليشير إلى انتشاره إلى ما وراء حدود المجموعات المثقفة، لكن كل ما يفعله المرء في هذه الحالة هو القيام بملاحظة تاريخية، وتأكيد عقلانية التاريخ، وفي هذا المعنى للحجة صلاحية معينة محددة؛ لأن الحس المشترك خوف ومحافظة بصورة فجة؛ إذ نجح في فرض إدخال حقيقة جديدة، وهي دليل على أن للقضية أدلة استثنائية وقدرة على التوسع.

تذكر قصيدة جيوستي:

«الحس السليم المشترك الذي حكم ذات مرة بلاد قصية ودانية

الآن ممدد في المدرسة ليرتاح

العلم الذي كان ذات مرة طفلاً محبوبًا

قتله ليرى كيف صنعه»[٦٨].

يمكن استخدام هذا الاقتباس للإشارة إلى الطريقة التي تستخدم فيها مصطلحات الحس السليم، والحس المشترك بشكل غامض كأنها «فلسفة» طريقة محددة للفكر مع محتوى معين من المعتقدات والآراء، وموقف من الانغماس اللطيف، وإن كان ينظر ـ في الوقت نفسه ـ بازدراء تجاه أي شيء مبهم وعبقري؛ لذا كان من الضروري أن تقتل العلوم شكلاً محددًا من الحس التقليدي، من أجل خلق حس سليم «جديد».

تتكرر إِشارات إلى الحس المشترك وصلابة معتقداته لدى ماركس[٦٩]، لكن لا

(٦٨) «الحس السليم المشترك يومًا ما كان قائدًا أو في مدارسنا مات على الإطلاق.
العلم وابنته،
لقد قتلها ليرى كيف تم ذلك.» (غويستي، إبيغرامي)
غويستي، إبيغرامي (١٨٠٨ ـ ١٨٥٠) كان شاعرًا راديكاليًا وهجائيًا، جمع بين الكراهية الشديدة لردة الفعل واستعادة النظام القديم وبين العقلانية التنويرية القديمة. يرجع تاريخ هذه الخلاصة إلى عام ١٨٤٩. وتختلف نسختها الصحيحة قليلاً عن النص المقتبس، على الأرجح من الذاكرة، بواسطة غرامشي.

(٦٩) انظر الهامش ٤٤، ص ٤٩٨.

يشير ماركس إلى صحة مضمون هذه المعتقدات، بل يشير إلى صلابتها الشكلية وطابعها الحتمي عندما تنتج قواعد سلوك، فهناك ـ علاوة على ذلك في هذه الإشارات ـ تأكيد ضرورة وجود معتقدات شعبية جديدة، ما يعني حسًا سليمًا مشتركًا جديدًا، ومعه ثقافة جديدة، وفلسفة جديدة ستتجذر في الوعي الشعبي بالصلابة نفسها، وبحتمية المعتقدات التقليدية.

الملاحظة الأولى: على المرء أن يضيف في موضوع مقترحات جنتيلي حول الحس المشترك، أن لغته ملتبسة بشكل متعمد، لأسباب أيديولوجية نفعية سيئة السمعة. فعندما يكتب على إحدى تلك الحقائق من الحس المشترك التي وضع نقدها الفكر المتعمق أن «الإنسان الصحي يؤمن بالله وفي حرية روحه»، يُريد أن يُعتقد أن فلسفته هي استيلاء على اليقين النقدي لحقائق الكاثوليكية، لكن الكاثوليك لا يأكلون الطعم، ويستمرون في الحفاظ على نقاء مثالية جنتيلي وثنيًا...، إلخ، ويصر جنتيلي، ويديم الغموض الذي لا يخلو من عواقب في خلق مناخ ثقافة نصف دنيوية، تكون فيها القطط رمادية جميعها، ويعتنق الدينُ الإلحاد، وتغازل المحايثة التعالي، ويملك أنطونيو بروكر يومًا حافلًا؛ لأنه بقدر ما يزداد ترابط الخيوط، ويصبح الفكر غامضًا بقدر ما يبرر «توليفته التوفيقية»، إذا كانت كلمات جنتيلي تعني ما يقولوه حرفيًا فإن المثالية الراهنة[٧٠] ستصبح في الواقع «خادمًا للاهوت».

الملاحظة الثانية: في تعليم الفلسفة التي لا تهدف إلى إعطاء الطالب معلومات تاريخية عن تطور الفلسفة الماضية، بل تهدف إلى إعطائه تكوينًا ثقافيًا، ومساعدته على بناء فكره بشكل نقدي حتى يتمكن من المشاركة في مجتمع ثقافي وأيديولوجي، من الضروري أخْذ ما يعرفه الطالب وخبرته الفلسفية كنقطة بداية، بعد أن تثبت له أن لديه مثل هذه التجربة، وأنه «فيلسوف» من دون أن يعرف ذلك؛ إذ يفترض المرء متوسط مستوى ثقافي وفكري معين بين الطلاب الذين اكتسبوا حتى الآن أجزاء متفرقة ومجزأة من المعلومات في الاحتمالات جميعها، وليس لهذه الأجزاء إعداد منهجي ونقدي، فلا يمكن للمرء إلاّ أن يبدأ في المقام الأول من الحس العام، ثم من الدين، وفي مرحلة ثالثة ينتقل إلى النظم الفلسفية التي وضعتها الجماعات الفكرية التقليدية.

---

(٧٠) «المثالية الراهنة/ الواقعية»؛ أي فلسفة جنتيلي، وسبيريتو وغيرهما، لأنه رأى الروح موجودا بشكل ملموس في «الفعل» بدلا من الوعي الانعكاس الذاتي. (انظر ج. حنتيلي، نظرية الروح بما هو فعل محض، ١٩١٦). وعن أنطونيو برورز، والذي وصفه غرامشي على أنه «ثرثار حرون سيء السمعة»، انظر الأدب والحياة القومية، ص ٢٨٨.

المادية التاريخية وعلم الاجتماع

أولى الملاحظات: عدم توافق العنوان مع عنوان الكتاب(٧١). «نظرية فلسفة البراكسيس» يجب أن تعني معالجة منهجية منطقية ومتماسكة للمفاهيم الفلسفية المعروفة تحت عنوان المادية التاريخية، وكثير منها تكون واهية وتأتي من مصادر أخرى، فتتطلب انتقادها والقضاء عليها. ويجب أن تتعامل الفصول الأولى مع الأسئلة الآتية: ما الفلسفة؟ بأي معنى يمكن أن يسمى مفهوم العالم فلسفة؟ كيف تم تصور الفلسفة حتى الآن؟ هل تقوم فلسفة البراكسيس بتجديد هذه المفهوم؟ ما المقصود بفلسفة «التأمل»؟ هل ستكون فلسفة البراكسيس قادرة على امتلاك شكل نظري؟ ما العلاقات بين الإيديولوجيات، ومفاهيم العالم والفلسفات؟ كيف ينبغي أن تكون العلاقة بين النظرية والممارسة؟ كيف يتصور الفلاسفة التقليديون هذه العلاقة؟ إلخ. وتشكل الأجوبة على هذه الأسئلة وغيرها «نظرية» فلسفة البراكسيس(٧٢).

في **المنوال الشعبي**، لا يوجد مبرر متماسك يقدمه الافتراض الضمني في العرض ويشار إليه صراحة في موضع آخر ـ بشكل عرضي ـ في كون الفلسفة الحقيقية هي المادية الفلسفية، وفلسفة البراكسيس هي «علم اجتماع» بحت. ماذا يعني هذا الزعم حقا؟ لو صحّ ذلك، ستكون نظرية البراكسيس مادية فلسفية، لكن ماذا يعني أن تقول إن فلسفة البراكسيس هي علم اجتماع في هذه الحالة؟ وما نوع علم الاجتماع هذا؟ هل هو علوم سياسية وعلم تأريخ؟ أو أنه مجموعة منهجية، منظمة في شكل معين من ملاحظات تجريبية بحتة حول فن السياسة والقوانين الخارجية للبحث التاريخي؟ لا يمكن العثور على إجابات لهذه الأسئلة في الكتاب، لكن يمكن أن توجد في النظرية، وهكذا فإن العلاقة بين العنوان العام «نظرية [المادية التاريخية]» والعنوان

---

(٧١) العنوان هو «نظرية المادية التاريخية»، والعنوان الفرعي هو «المنوال الشعبي لعلم الاجتماع الماركسي». يمضي غرامشي ليناقش أدناه أن العنوان الفرعي فقط هو بأي حال من الأحوال وصف دقيق لمحتوى عمل بوخارين، وحتى أنه فقط «بشرط أن يعطي المرء معنى مقيدًا للغاية لمصطلح «علم الاجتماع»». تجدر الإشارة إلى أن غرامشي نفسه يتأرجح قليلاً في مفهومه حول ماهية عالم الاجتماع. ويبدو أن أهدافه الرئيسية هي التجريبية والوضعية المطبقة على علم المجتمع، وانعكاس هذه النظريات، تحت ستار «المادية»، في منوال بوخارين.

(٧٢) هذه الأسئلة هي بالفعل تلك التي يحاول غرامشي نفسه طرحها ليعطي إجابة في كتاباته الفلسفية الخاصة. راجع الماضي والحاضر، صص ٤٣٩ ـ ٤٧١.

الفرعي «الدليل الشعبي [علم الاجتماع الماركسي]» تعتبر مبررة. سيكون العنوان الفرعي أكثر دقة حين يعطي المرء معنى مقيدًا للغاية لمصطلح «علم الاجتماع»، والسؤال الذي يطرح نفسه في الواقع ما هو «علم الاجتماع»؟ أليس علم الاجتماع محاولة لإنتاج ما يسمى العلم الدقيق (أي الوضعي) للحقائق الاجتماعية السياسية والتاريخ، وبعبارة أخرى فلسفة في المرحلة الجنينية؟ ألم يحاول علم الاجتماع أن يفعل شيئًا مشابهًا لفلسفة البراكسيس؟[٧٣] ينبغي على المرء أن يكون واضحًا بشأن ولادة فلسفة البراكسيس على شكل أمثال ومعايير عملية للعقل العرضي المحض كرس مؤسسها قواه الفكرية لمشكلات أخرى، ولاسيما الاقتصادية التي عالجها بشكل منهجي، لكن يكمن في هذه المعايير العملية والأمثال مفهوم كامل للعالم، أي فلسفة.

لقد كان علم الاجتماع محاولة لإيجاد طريقة للعلم التاريخي والسياسي على شكل يعتمد على نظام فلسفي وضع من قبل، وهو نظام الوضعية التطورية الذي كان رد علم الاجتماع عليه، ولكن بشكل جزئي فقط؛ ولذلك أصبح اتجاهًا بحد ذاته، وأصبح فلسفة غير الفلاسفة، ومحاولة لتقديم وصف تخطيطي، وتصنيف الحقائق التاريخية والسياسية، وفقًا لمعايير مبنية على نموذج العلوم الطبيعية؛ ولذلك فهو محاولة لاستخلاص «بشكل تجريبي» قوانين تطور المجتمع البشري بطريقة «التوقع»؛ إذ تتوقع أن شجرة البلوط سوف تنمو من بذرة، فالتطور المبتذل هو أصل علم الاجتماع، ولا يمكن لعلم الاجتماع أن يعرف المبدأ الديالكتيكي بمروره من الكم إلى النوع، لكن هذا المرور يفسد أي شكل من أشكال التطور، وأي قانون للتجانس يُفهم بالمعنى التطوري المبتذل. يفترض علم اجتماع فلسفة، تصورًا لعالم يكون جزءًا منه على أي حال، ولا ينبغي الخلط بين «المنطق» الداخلي الخاص بالأشكال المختلفة لعلم الاجتماع، وهو ما يمنحها تماسكًا ميكانيكيا مع النظرية العامة: أي الفلسفة. ولا يعني أن البحث عن «قوانين» التجانس ليس سعيًا مفيدًا وغاية ممتعة بطبيعة الحال، أو أن أطروحة الملاحظات الفورية حول فن السياسة ليس لها هدفها، لكن يجب على المرء أن يسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية، ويقدم أطروحات من هذا النوع على حقيقتها.

---

(٧٣) أقلّ ما يدور في ذهن غرامشي في هذه المرحلة هو التجريبية التي تعتبر الهدف الأكثر شيوعًا من المحاولات، ولاسيما من قبل ماكس فيبر ولكن أيضًا من قبل باريتو وميشيلز، لبناء نظرية عامة وشاملة للإنسان والمجتمع، تحت العنوان العام (أول من صاغها هو أوغست كونت) لـ«علم الاجتماع».

هذه القضايا «النظرية» كلها نظامها واحد، في حين أن تلك التي يعتبرها كاتب الدليل على هذا النحو ليست كذلك، فالقضايا التي يطرحها جميعها نظام سياسي وإيديولوجي فوري (فهم الإيديولوجيا على أنها مرحلة وسيطة بين الفلسفة والممارسة اليومية)، هي انعكاسات حقائق تاريخية وسياسية فردية غير مترابطة. عندما يشير المؤلف إلى اتجاه ينكر إمكانية بناء علم اجتماع لفلسفة البراكسيس ويؤكد أنه لا يمكن التعبير عن هذه الفلسفة إلاّ من خلال أعمال تاريخية محددة، يتكون سؤال نظري يطرح نفسه: لم كان الاعتراض المهم للغاية مصمما من قبل المؤلف على مستوى عبارات لافتة للنظر؟ تتحقق فلسفة البراكسيس من خلال الدراسة المحددة للتاريخ الماضي ومن خلال النشاط الحالي لخلق تاريخ جديد بالتأكيد، لكن تؤلف نظرية التاريخ والسياسة حتى لو كانت الوقائع دائمًا فريدة ومتغيرة في تدفق حركة التاريخ؛ إذ يمكن تفسير المفاهيم نظريًا، وإلا لن يتمكن المرء من معرفة ما الحركة، أو الديالكتيك، وسيعود مرة أخرى إلى شكل جديد من الفلسفة الاسمانية.(*)

مثّل اختزال فلسفة البراكسيس إلى شكل من علم الاجتماع تبلور نزعة التدهور التي انتقدها انغلز (في رسالتين إلى اثنين من الطلاب نُشرتا في *Sozial, Akademiker*)(٧٤)، وتتمثل في اختزال مفهوم العالم إلى صيغة ميكانيكية تعطي الانطباع بأنه يحمل التاريخ كله في كف يده، وقد وفر ذلك أقوى حافز لـ «عباقرة الجيب» مع ارتجالاتهم الصحفية السهلة. لا يمكن رسم التجربة التي تستند إليها فلسفة البراكسيس؛ إنها تاريخ في تنوعها اللامتناهي والمتعدد، إذ تؤدي دراستها إلى «الفيلولوجيا»(٧٥) بما هي وسيلة بحث؛ للتحقق من حقائق معينة، وإلى الفلسفة التي

(*) يعود ذلك إلى أنه لم يطرح بأي شكل من الأشكال مسألة ماهي «النظرية» وتم منع المؤلف من طرح السؤال الإضافي ما هو الدين ومن عرض الحكم التاريخي الواقعي لفلسفات الماضي، إذ يقدمها جميعها على أنها هذيان بحث وحماقة.

(٧٤) إنجلز. رسالتان إلى جوزيف بلوخ وإلى هاينز ستاركينبرغ، ٢١ سبتمبر ١٨٩٠ و٢٥ يناير ١٨٩٤. في الرسالة إلى بلوخ، يكتب إنجلز: «وفقًا للمفهوم المادي للتاريخ، فإن اللحظة الحاسمة في التاريخ هي في النهاية إنتاج وإعادة إنتاج الحياة الحقيقية. لا ماركس ولا أنا أكدنا أكثر من ذلك. وبالتالي، فإنّه حينما يقلب أحدهم ذلك إلى القول إن اللحظة الاقتصادية هي العنصر المحدد الوحيد، فإنه يقلبه إلى ضرب من اللغو الخالي من المعنى والمجرد والعبثي». والهدف من الرسالتين هو في الواقع نقد الاختزالية شبه الماركسية التي يروم غرامشي ذاته مهاجمتها (انظر كذلك الهامش ٥٦٢ أدناه).

(٧٥) «الفيلولوجيا»: يستخدم غرامشي الكلمة هنا جزئيًا بالمعنى التقليدي لدراسة الوثائق اللغوية والتاريخية (على سبيل المثال المصادر الرئيسية لتاريخ التأريخ والتاريخ الأدبي) ولكن جزئيًا بمعنى الانعاش من قبل كروتشه من كتابات فيكو، التي تقسم المعرفة إلى الفلسفة بما هي علم الصواب والفلسفة بما هي السعي وراء اليقين. انظر كذلك الهامش ١١، ص ١٣٠).

تُفهم على أنها منهجية عامة للتاريخ، وربما هذا هو المقصود من هؤلاء الكتاب الذين ينكرون أنه بإمكان المرء خلق علم اجتماع من فلسفة البراكسيس، والحفاظ بدلاً من ذلك على هذه الفلسفة التي تعيش فقط في مقالات تاريخية محددة، وهذا الزعم بشكله غير المشوق، وغير المتقن، خاطئ بالتأكيد ويبدو مثل شكل جديد وغريب من الشكوكية الفلسفية والاسمانية.

إنكار إمكانية المرء بناء علم اجتماع (علم المجتمع) أي علم تاريخ وسياسة، له شيء مشترك مع فلسفة البراكسيس نفسها، لا يعني عدم إمكانيته تشكيل مجموعة تجريبية من الملاحظات العملية التي توسع مجال الفيلولوجيا كما هو مفهوم تقليديًا. حينما تكون الفيلولوجيا تعبيرًا منهجيا عن أهمية التحقق من تحديد فرديته غير المتكررة، لا يمكن للمرء استبعاد فائدة عزل قوانين النزوع الأكثر عمومية في الحقل السياسي إلى قوانين إحصاءات أو قوانين الأعداد الكبيرة التي ربما ساعدت على تعزيز مختلف العلوم الطبيعية[٧٦]، لكن لم يتم تأكيد الحقيقة؛ لأن القوانين الإحصائية يمكن استخدامها في العلم وفن السياسة ما دامت الجماهير العظمى من السكان سلبية بشكل أساسي فيما يتعلق بالقضية التي تهم المؤرخين والسياسيين. أضف إلى ذلك أن تطبيق الإحصائيات على العلم وفن السياسة له عواقب خطيرة للغاية إذ يعتمد في التوصل على برامج عمل ومنظورات مستقبلية في العلوم الطبيعية. وفي العلوم الطبيعية أسوأ ما تفعله العلوم الإحصائية هو إنتاج الأخطاء والتفاهات التي يمكن تصحيحها بسهولة بإجراء مزيد من البحوث التي تجعل العالم الفرد الذي يستخدم التقنية يبدو سخيفًا بعض الشيء، لكن يمكن أن يكون لها نتائج كارثية في علم السياسة وفنها بالمعنى الحرفي؛ إذ تسبب ضررًا لا يمكن إصلاحه. إن افتراض قانون إحصاء في السياسة باعتباره قانونًا أساسيًا للضرورة ليس فقط خطأً علميًا في الواقع، بل إنه خطأ عملي في الفعل، أضف إلى ذلك تشجيعه على الكسل العقلي والسطحية في البرامج السياسية. ويجب ملاحظة توجه العمل السياسي بشكل محدد إلى إيقاظ الجماهير من السلبية، أي: نزوعه إلى تدمير قانون الأعداد الكبيرة، فكيف يمكن اعتبار هذا القانون قانونًا في علم الاجتماع؟ إن تفكير المرء في الإقبال على اقتصاد بنّاء ومخطط مقدر له أن يخترق قانون الإحصاء بمعناه الميكانيكي، وهذا هو الإحصاء الذي ينتجه تجميع عرضي لعدد لانهائي من الأعمال الفردية التعسفية. يجب

---

(٧٦) عن قانون الأعداد الكبيرة واستخدام غرامشي لمفهوم قانون النزوع راجع الهامشين ٥٥ و٤٠، صص ٤٩٤ و٥٠٥.

أن يستند التخطيط لهذا النوع على علم الإحصاء، لكن ليس هذا الشيء نفسه، فالوعي الإنساني يستبدل «العفوية» الطبيعية بعنصر آخر موجود في فن السياسة، ويقود إلى الإطاحة بالنظام الطبيعي القديم، وهو إحلال الكائنات السياسية (الأحزاب) لأشخاص بمفردهم وقادة بارزين (أو كاريزماتيين[٧٧] كما يسميهم ميشيلز)، مع ارتباط الأحزاب الجماهيرية والتحامها العضوي بالحياة الشخصية للجماهير أنفسها، إنها العملية التي يتوقف بموجبها الشعور الشعبي عن كونه ميكانيكيًا وعاديًا ناتجًا عن تكييف العوامل البيئية وما شابه ذلك، فيصبح واعيًا وناقدًا. لم يعد حكم ومعرفة أهمية هذا الشعور من جانب القادة نتاج حدس يدعمه تحديد القوانين الإحصائية التي يترجمها القادة بعد ذلك إلى أفكار ومنطق قوة، إنها الطريقة العقلانية الفكرية، وهي في كثير من الأحيان وهمية، يتم اكتسابها من قبل الكائن الجمعي من خلال «المشاركة النشطة والفعالة»، و«الرحمة»، ومن خلال تجربة التفاصيل المباشرة، ومن خلال نظام يمكن أن نسميه «الفيلولوجيا المعيشية»، وبهذه الطريقة، يتم تشكيل رابط وثيق بين جمهور كبير وحزب ومجموعة قائدة، والمجموع كله، فيمكن أن يتحرك ك«إنسان جمعي».

إن كان لكتاب هنري دي مان[٧٨]، أية قيمة، في هذا السياق بالتحديد، فهذا لأنه يدعونا إلى «إبلاغ» أنفسنا بمزيد من التفاصيل حول المشاعر الحقيقية للمجموعات والأفراد، وليس أولئك المفترضين على أساس القوانين السوسيولوجية. لكن دي مان لم يقم باكتشافات مبتكرة، ولم يجد أي مبدأ أصلي يتجاوز فلسفة البراكسيس أو يثبت علميًا أنها عقيمة أو مخطئة، فقد رفع إلى مرتبة المبدأ العلمي معيارًا تجريبيًا لفن السياسة كان معروفًا فيما سبق، وطبقه على الرغم من تطويره إياه وتعريفه بشكل كاف. لكن دي مان لم يكن قادرًا على وضع حدود دقيقة لمعيار، لأنه قد أنهى ـ بمجرد خلق قانون إحصائي جديد من دون وعي وتحت اسم آخر ـ طريقة جديدة للرياضيات الاجتماعية، وتصنيفًا خارجيًا: أي علم الاجتماع التجريدي.

ملاحظة أولى: ما يسمى بقوانين علم الاجتماع التي يُفترض أنها قوانين السببية، ليس لها أية قيمة، إنها على الأغلب حشو في الكلام ومغالطة، وعادة هي ليست أكثر

(٧٧) مفهوم: الكاريزما» ميزة تجعل للقادة تابعين على الرغم من افتقارهم للسلطة الشرعية أو المؤسساتية، فإنها لا تستمد في الواقع من ميشيلز بل من ماكس فيبر، الذي أخذها بدوره عن الفقيه ومؤرخ الكنيسة رودولف سوهم.

(٧٨) في ما أبعد من الماركسية، انظر الهامش ٧٤، ص ٥٢٠.

من نسخة من الحقيقة المرصودة نفسها؛ إذ توصف الحقيقة أو سلسلة الحقائق بأنها عملية ميكانيكية لتعميم مجرد، وتشتق علاقة التشابه من ذلك، وتُعطى عنوان القانون، ومن ثم يُفترض أن يكون للقانون قيمة سببية، لكن ما الجديد في ذلك؟ الجديد الوحيد هو الاسم الجمعي الذي يُعطى لسلسة من الحقائق البسيطة، لكن الأسماء ليست ابتكارًا، ففي أطروحات مايكل[٧٩]، يمكن للمرء العثور على أنموذج كامل من التعميمات الحشوية المماثلة، وما لم يتحقق، أنه بهذه الطريقة يصبح المرء شكلاً باروكيًا من المثالية الأفلاطونية؛ لأن هذه القوانين المجردة تحوي تشابهًا غريبًا مع أفكار أفلاطون الممثلة جوهر الحقائق الأرضية الحقيقية.

الأجزاء التأسيسية لفلسفة البراكسيس:

لا يمكن أن تهمل المعالجة المنهجية لفلسفة البراكسيس أيًا من الأجزاء المكونة لعقائد مؤسسها [ماركس]، لكن كيف ينبغي أن يفهم ذلك؟ يجب أن تتعامل مع الجزء الفلسفي العام كله، ومن ثم ينبغي تطوير المفاهيم العامة لمنهجية التاريخ والسياسة كلها بطريقة متماسكة، أضف إلى ذلك الفن والاقتصاد والأخلاق، وإيجاد مكان لنظرية العلوم الطبيعية في البناء الكلي. مفهوم فلسفة البراكسيس الواسع الانتشار فلسفة بحتة، إنه علوم الديالكتيك، والأجزاء الأخرى منه الاقتصاد والسياسة. لذلك حافظ على أن العقيدة تتشكل من ثلاثة أجزاء تأسيسية، هي في الوقت نفسه إتمام وتجاوز المستوى الأعلى المنجز في عام ١٨٤٨ من قبل العلم في بلدان أوربا الأكثر تقدمًا: الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، والاقتصاد الكلاسيكي الإنكليزي، والعلوم والنشاط السياسيين الفرنسيين، فهذا المفهوم يعكس بحثًا عامًا عن مصادر تاريخية أكثر من تصنيف مستمد من جوهر العقيدة نفسها، ولا يمكن أن يوضع في شكل معارض على أنه مشروع نهائي لتعريف آخر للعقيدة التي هي أقرب إلى الواقع.

---

(٧٩) راجع على وجه الخصوص «الأحزاب السياسية» (Zur soziologie des patreiwesens، ١٩١١، الترجمة الانغليزية عن الإيطالية عام ١٩١٥). كان روبرت ميشيلز عالم اجتماع ألماني ذا ميول اجتماعية ديمقراطية هاجر أولا إلى سويسرا ثم إلى إيطاليا، حيث أصبح مواطنًا متجنسًا تحت نظام موسوليني. يشتهر ميشيلز بـ«القانون الحديدي لحكم الأقلية» ومع موسكو وباريتو يعتبر مؤسس نظرية النخب السياسية. على الرغم من ازدراء غرامشي الواضح بطريقة ميشيلز واستيائه من سياسته، فإنه يقال إنه هناك تأثير غير مباشر لميشيلز والنظرية النخبوية على نظريته الخاصة حول البنى السياسية والاجتماعية في الفترات غير الثورية. (انظر ج. غالي، «غرامشي ونظرية النخبة» في غرامشي والثقافة المعاصرة، المجلد الثاني، صص ٢٠١ ـ ٢١٧).

سيُسأل عما إذا كانت فلسفة البراكسيس ليست بالضبط نظرية تاريخ، وينبغي أن يكون الجواب أن هذا صحيح في الواقع، لكن لا يمكن للمرء أن يفصل السياسة والاقتصاد عن التاريخ، وحتى الجوانب المتخصصة للعلوم السياسية والفنية ليس بالإمكان فصلها عنه. وهذا يعني أنه بعد إنجاز المهمة الرئيسة في الجزء الفلسفي العام المتعاملة مع فلسفة البراكسيس ـ أي علم الديالكتيك أو نظرية المعرفة التي تتشابك فيها المفاهيم العامة للتاريخ والسياسة والاقتصاد في وحدة عضوية ـ سيكون من المفيد وضع الخطوط العريضة لكل لحظة أو جزء تأسيسي في **المنوال الشعبي**، إلى حد التعامل معها بوصفها علوما مستقلة ومتميزة عند الفحص الدقيق، فمن الواضح أن النقاط جميعها الموجودة في **المنوال الشعبي** يشار إليها على الأقل، لكن بشكل عرضي غير متماسك، وبطريقة فوضوية جدًا وغير واضحة؛ لأنه لا يوجد مفهوم واضح ودقيق لفلسفة البراكسيس نفسها في الواقع.

الهيكلية والحركة التاريخية:

لم يتم التعامل مع النقطة الأساسية المتمثلة في السؤال الآتي: كيف تنشأ الحركة التاريخية على قاعدة هيكلية؟ يُشار إلى المسألة في **أساسيات** بليخانوف[(٨٠)] ـ من ناحية ثانية ـ ويمكن تطويرها، وهذا جوهر الأسئلة كلها الناشئة حول فلسفة البراكسيس. ومن دون حل هذه المسألة لا يتمكن المرء من حل المشكلة المقابلة المتعلقة بالعلاقة بين المجتمع و«الطبيعة» التي يخصص لها **المنوال** فصلاً خاصًا. وقد كان من الضروري تحليل المعنى الكامل، والعواقب المترتبة عن الافتراضين في مقدمة **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي** للأثر الآتي: ١ ـ تفرض البشرية على نفسها المهام التي يمكنها حلها فقط...، وتنشأ المهمة نفسها عندما تكون الظروف المادية لحلها موجودة بالفعل، أو على الأقل في طور التشكيل. ٢ ـ لا يهلك نظام اجتماعي حتى تكون كل القوى المنتجة التي لا يزال ينطوي عليها قد تطورت وأخذت مكانها، وحتى تكون الظروف المادية للعلاقات الجديدة قد نمت كلها داخل رحم المجتمع القديم، وعلى هذا الأساس يمكن إلغاء كل ما هو آلي، وكل أثر لـ«معجزة» خرافية، ومنه يجب طرح مسألة تشكيل الجماعات السياسية النشطة في التحليل الأخير حتى مسألة الوظيفة التاريخية للشخصيات العظيمة.

---

(٨٠) ج. بليخانوف، قضايا الماركسية الأساسية،١٩٠٨.

المثقفون:

سيكون من المفيد تجميع كتالوج «منطقي» لرجال العلم الذين نُقلت آراؤهم على نطاق واسع، أو مطعون فيها في الكتاب، فكل اسم يكون مصحوبًا بملاحظات حول أهميته ودلالته العلمية (وينبغي القيام بهذا لأجل أنصار فلسفة البراكسيس الذين لا يذكرون؛ بسبب أهميتهم وأصالتهم، ففي الواقع لا توجد سوى إشارات عابرة إلى المثقفين الكبار، ويبرز السؤال: أليس من الأفضل أن يشار إلى المثقفين الكبار ـ فقط ـ على جانب العدو، وترك رجال الصف الثاني محترفي العبارات المستعملة؟ يتولد لدى المرء الانطباع بأن المؤلف يريد مكافحة أضعف خصومه وأضعف مواقفهم؛ للحصول على انتصارات لفظية سهلة؛ لأنه بالكاد يمكن للمرء الحديث عن انتصارات حقيقية، ويخلق وهمًا يتمثل في أن هناك نوعا من التشابه الرسمي والمجازي بين الجبهة الأيديولوجية والعسكرية ـ السياسية. ففي الصراع السياسي والعسكري يمكن أن يكون صحيحًا في نهاية المطاف، ويمكن أن تخترق تكتيكات صحيحة نقاط أقل مقاومة؛ كي تكون قادرة على مهاجمة أقوى نقطة بأقصى قوة يوفرها القضاء على عناصر المساعدة الأضعف. وهزيمة المساعدين والمتطفلين أمر لا يكاد يذكر لدى الانتصارات السياسية والعسكرية، وضمن حدود معينة قيمة دائمة وشاملة، ونهاية استراتيجية يمكن تحقيقها بشكل حاسم مع تأثير عام للجميع على الجبهة الأيديولوجية، ومن الضروري الانخراط في معركة مع أبرز خصوم المرء، وبخلاف ذلك، فإن المرء يخلط بين الصحف والكتب، والجدل اليومي البسيط والعمل العلمي؛ لذا يجب أن تتخلى الشخصيات الأقل أهمية عن كتيب الجدل الصحفي الذي لا نهاية له.

يبرهن العلم الجديد فعاليته وحيويته عندما يثبت أنه قادر على مواجهة أبطال الاتجاهات المعارضة إياه، وعندما يقرر بطريقته الخاصة القضايا الحيوية التي طرحوها أو تم إيضاحها بشكل قطعي، وهذه القضايا قضايا كاذبة.

صحيح أن الحقبة التاريخية والمجتمع المعين يتميزان بمتوسط المثقفين فيها، لكن يجب تمييز الأيديولوجيا الجماهيرية الواسعة الانتشار عن الأعمال العلمية والتراكيب الفلسفية العظيمة التي تمثل حجر الزاوية الحقيقي، ولابد من التغلب على الأخيرة، إما سلبًا من خلال إظهار أنها بلا أساس، أو إيجابيًا من خلال معارضتها بتوليفات فلسفية ذات أهمية ومغزى أكبر، فيتولد عند قراءة **المنوال** انطباع شخص لا يستطيع

النوم؛ بسبب ضوء القمر، ويناضل كي يقتل اليراعات ظنًا منه أنه بذلك سوف يجعل السطوع يقل أو يختفي.

العلم والنظام:

هل يمكن تأليف كتاب أولي (كتيب) «**منوال شعبي**»، حول عقيدة لا زالت في مرحلة النقاش، جدالاً وصياغة؟ لا يمكن تصور **المنوال الشعبي** عرضًا عقائديًا ومتناسقًا من حيث الأسلوب، ومتوازنًا علميًا لموضوع معين، ويمكن أن يكون ـ فقط ـ مقدمة لدراسة علمية، وليس عرضًا للبحث العلمي الأصلي؛ إذ أنّه كتاب للشباب أو للعامة، من وجهة نظر الاختصاص العلمية، في حالة تشبه حالة الشباب، ومنه فهي تملك حاجة ملحة لـ «الثوابت»، وللآراء التي تكون ـ على الأقل ـ على المستوى الرسمي، وتظهر كصيغة موثوقة لا جدال فيها، فحينما لا تصل العقيدة المذكورة بعد إلى هذه المرحلة «الكلاسيكية» من تطورها، فأية محاولة «توضع على شكل منوال» محتم عليها الفشل، وسيكون ترتيبها المنطقي وهميًا بحتًا، وسيحصل المرء كما في «**المنوال الشعبي**» على مجرد تقاطع ميكانيكي للعناصر التي لا تزال منفصلة ومفككة على الرغم من الطلاء الموحد الذي يقدمه العرض الأدبي. لماذا لا تطرح المسألة في مصطلحاتها التاريخية والنظرية الصحيحة وبقية المحتوى في كتاب ثالث حيث تُدرس القضايا الأساسية للمذهب دراسة منفردة منفصلة؟ سيكون هذا أكثر «جدية» و«علمية»، لكن الخلاف المبتذل هو أن العلم يجب أن يعني بشكل مطلق «النظام»، ومنه الأنظمة كلها يتم بناؤها، ويكون لها مظهر خارجي ميكانيكي للنظام، وليس التماسك المتأصل اللازم.

الديالكتيك:

لا يحتوي **المنوال** على أي علاج لأي نوع من الديالكتيك؛ إذ يُفترض الديالكتيك بطريقة سطحية جدًا، لكنها لا تُشرح، وهذا يعتبر سخيفًا في **منوال** ينبغي أن يحتوي على العناصر الأساسية للمذهب قيد المناقشة. ينبغي أن تهدف مراجعه البيبلوغرافية إلى تحفيز الدراسة؛ من أجل توسيع وتعميق فهم الموضوع، وليس استبدال **المنوال** نفسه، فربما يكون لغياب أية معالجة للديالكتيك أصلان اثنان: أولهما: تصور حقيقة أن فلسفة البراكسيس مقسمة إلى عنصرين: من ناحية نظرية التاريخ والسياسة يتم تصورها على أنها علم اجتماع، أي: يمكن بناؤها وفقًا لطرق العلوم الطبيعية، فهي

تجريبية بالمعنى الوضعي الخام. ومن ناحية أخرى فلسفة سليمة؛ إذ تعرف فلسفيًا باسم المادية الميتافيزيقية أو الميكانيكية (المبتذلة).

لا يبدو أن كاتب **المنوال** قد غير طريقته كثيرًا في طرح القضية الفلسفية حتى بعد الجدل الكبير الذي دار ضد النظرية الميكانيكية، ويبدو من المساهمة المقدمة في مؤتمر لندن حول تاريخ العلوم[٨١] أنه ما يزال يحافظ على فكرة أن فلسفة البراكسيس مقسومة إلى قسمين: مذهب التاريخ والسياسة، والفلسفة، مع أنه يسمي الأخيرة المادية الديالكتيكية، لكن لا يمكن للمرء أن يفهم أهمية ومغزى الديالكتيكية إذا تم تأطير المسألة بهذه الطريقة التي هبطت ـ من مكانتها كمذهب للمعرفة وكجوهر التأريخية وعلم السياسة ـ إلى مستوى الأنواع الفرعية للمنطق الرسمي للمدارس الأولية. ولا يمكن فهم الوظيفة الأساسية الحقيقية ذات المغزى للديالكتيك إلاّ إذا صورت فلسفة البراكسيس على أنها فلسفة متكاملة وأصلية تؤذن ببدء مرحلة جديدة من التاريخ، ومرحلة جديدة في تطور فكر العالم، فهي تفعل ذلك لدرجة أنها تتجاوز كلًا من المثالية التقليدية والمادية التقليدية، والفلسفات المشكلة تعبيرات عن المجتمعات الماضية، مع الاحتفاظ بعناصرها الحيوية، فإذا لم يكن النظر في فلسفة البراكسيس ممكنًا إلاّ في التبعية لفلسفة أخرى لا يمكن إدراك الديالكتيك الجديد الذي يتم من خلاله تجاوز الفلسفات القديمة والتعبير عنها.

الأصل الثاني سيبدو نفسيًا، فمن المعتقد أن الديالكتيك أمر صعب وشاق، بقدر ما يتعارض الفكر بشكل ديالكتيكي مع الحس المشترك، وأنه عقائدي ويتوق إلى الثوابت القطعية، وتبلغ ذروته في ممارسة المنطق رسميًا. ولفهم ذلك بشكل أفضل يمكن للمرء أن يفكر بما سيحدث حينما يتم تعليم العلوم الطبيعية والفيزيائية في المدارس الابتدائية والإعدادية على أساس نسبية أينشتاين، ويرافق المفهوم التقليدي «لقانون الطبيعة» بمفهوم القانون الإحصائي، أو مفهوم قانون الأعداد الكبيرة. قد لا يفهم الأطفال شيئًا على الإطلاق، وستصبح الهوة بين التعليم المدرسي والحياة الأسرية والشعبية كبيرة لدرجة تجعل المدرسة مادة للسخرية والكاريكاتور.

يبدو لي أن هذا الدافع بمنزلة فرامل نفسية تعيق مؤلف **المنوال**، فهو يستسلم حقًا أمام الحس المشترك والفكر المبتذل؛ لأنه لم يضع القضية على أساس نظري دقيق، بل وضعه في ممارسة عقيمة ومعطلة. لقد هيمنت البيئة غير المتعلمة والخام على

---

(٨١) انظر مقدمة هذا القسم.

المثقف، وفرض الحس المشترك المبتذل نفسه على العلم بدلاً من العكس، فحينما تكون البيئة هي المثقف يجب أن تكون مثقفة بشدة[٨٢]، ولكن **المنوال** لا يفهم هذا الديالكتيك الثوري. مصدر أخطاء **المنوال** كلها، ومؤلفها الذي لا يبدو مغيرًا لموقفه حتى بعد الجدل الكبير الذي سيظهر من النص الوارد في مؤتمر لندن أسفر عنه تبرؤه من الكتاب، ويتراءى بشكل محدد في هذا الادعاء بتقسيم فلسفة البراكسيس إلى قسمين: «علم اجتماع» وفلسفة منهجية. لا يمكن أن يكون الانفصال عن نظرية التاريخ وفلسفة السياسة إلاّ ميتافيزيقيًا، بينما الفتح العظيم في تاريخ الفكر الحديث، ممثلا بفلسفة البراكسيس، يكون على وجه التحديد أرخنة ملموسة للفلسفة وتماهيها مع التاريخ.

حول الميتافيزيقيا:

هل يمكن للمرء أن يستخرج من **المنوال** نقدًا للميتافيزيقيا والفلسفة النظرية؟ لابد من القول: يفشل المؤلف في فهم مفهوم الميتافيزيقيا نفسه، تمامًا مثلما يفشل في فهم مفاهيم الحركة التاريخية، ثم يفشل في فهم مفهوم الديالكتيك نفسه؛ للتفكير في الإثبات الفلسفي باعتباره حقيقيًا في فترة تاريخية معينة (أي، كتعبير ضروري لا يتجزأ من عمل تاريخي خاص، من فلسفة البراكسيس)، لكن كما تم استبدالها وجعلها «من دون جدوى» في فترة تالية، ومن دون الوقوع في الشك والنسبية الأخلاقية والأيديولوجية، وبعبارة أخرى لرؤية الفلسفة باعتبارها تاريخية عملية عقلية صعبة وشاقة. ومع ذلك يسقط المؤلف بتهور في الدغمائية، ويسقط في شكل من أشكال الميتافيزيقيا، وهذا واضح من البداية التي تقع فيها المسألة، ومن الرغبة في بناء «علم اجتماع» منهجي لفلسفة البراكسيس. ويعني علم الاجتماع - في هذه الحالة - الميتافيزيقيا الساذجة على وجه التحديد. المؤلف غير قادر على الرد - في الجزء الأخير من المقدمة - على هؤلاء النقاد الذين يصرون على أن فلسفة البراكسيس يمكن أن تعيش فقط في الأعمال الواقعية من التاريخ، وهو لا ينجح في بلورة فلسفة البراكسيس باعتبارها «منهجية تاريخية»، وهذا بدوره «فلسفة»، كالفلسفة العملية الوحيدة، ما يعني أنه لم ينجح في الطرح والحل، ومن وجهة نظر ديالكتيكية حقيقية تبدو القضية التي طرحها كروتشه وحاول حلها من الوجهة النظرية؛ إذ أنه يبني دفتر ملاحظات للقضايا الخاصة التي يتصورها ويحلها بطريقة دغمائية بدلاً من المنهجية

(٨٢) انظر الأطروحة الثالثة لماركس في أطروحات حول فيورباخ.

التاريخية، والفلسفة، وأحيانًا بطريقة لفظية بحتة، مع مغالطات طنانة ساذجة. يمكن أن يكون دفتر الملاحظات هذا مفيدًا وهاما حينما يتم تقديمه على هذا النحو، مع عدم وجود ادعاء يتجاوز تقديم مخططات تقريبية ذات طابع تجريبي، ومفيدة للممارسة الفورية، لكن يمكن للمرء أن يرى لماذا من المحتم حدوث هذا، ففي **المنوال الشعبي** لا تكون فلسفة البراكسيس مستقلة وذاتية، بل تكون «علم اجتماع» المادية الميتافيزيقية، وبالنسبة إلى الكتاب، تعني الميتافيزيقا فقط صيغة فلسفية محددة، إنها المثالية النظرية بدلاً من الصيغة المنهجية التي تطرح باعتبارها حقيقة خارج التاريخ، وباعتبارها عالمًا مجردًا خارج الزمان والمكان.

يمكن أن تسمى الفلسفة الكامنة في **المنوال الشعبي** الأرسطية الوضعية، فهي تعكس تكيف المنطق الرسمي مع أساليب العلوم الفيزيائية والطبيعية، ويتم استبدال الديالكتيك التاريخي بقانون السببية والبحث عن الانتظام والطبيعوية والتوحيد، ولكن كيف يمكن للمرء أن يستمد من هذه الطريقة التغلب على البراكسيس و«الإطاحة» به في رؤية الأشياء؟[٨٣] من الناحية الميكانيكية، لا يمكن أن يتجاوز التأثير السبب أو نظام الأسباب، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية أخرى غير التطوير المبتذل لنظرية التطور.

وإذا كانت «المثالية النظرية» علم الفئات والتوليف الأولي للروح، أي شكلاً من أشكال التجريد المناهض للتاريخ، والفلسفة الكامنة في **المنوال الشعبي** هي المثالية رأسًا على عقب، بمعنى أن يتم استبدال المقولات التأملية بالمفاهيم والتصنيفات التجريبية التي لا تقل تجريدية وتضادًا للتاريخ.

أحد أكثر الآثار وضوحًا للميتافيزيقيا القديمة في **المنوال الشعبي** هو محاولة الحد من كل شيء إلى سبب نهائي أو نهائي وحيد، ويمكن للمرء أن يعيد بناء تاريخ قضية السبب النهائي الوحيد، ويثبت أنه أحد مظاهر «البحث عن الله»، وفي معارضة هذه الدغمائية نذكر مرة أخرة رسالتين لانغلز تم نشرهما في **الأكاديمية الاشتراكية**[٨٤].

مفهوم «العلم»:

يرتبط وضع المسألة ـ باعتبارها بحثًا عن القوانين والخطوط الثابتة والمنتظمة والموحدة ـ بالحاجة، ويصور بطريقة صبيانية وبسيطة نوعا ما؛ ليحل بطريقة قطعية

(٨٣) «سقوط» الممارسة. انظر الهامش ٥٦، ص ٤٦٠.
(٨٤) انظر الهامش ٧٤، ص ٥٢٠.

مسألة القدرة على التوقع بالأحداث التاريخية. بما أنه «يبدو» من خلال انعكاس غريب لوجهات النظر أن العلوم الطبيعية توفر لنا القدرة على التوقع بتطور العمليات الطبيعية، تصور المنهجية التاريخية «بشكل علمي» فقط بمقدار ما تسمح للمرء أن يتوقع «بشكل مجرد» مستقبل المجتمع، والبحث عن الأسباب الأساسية، بل عن «السبب الأول»، عن «سبب الأسباب». لكن قد انتقدت **الأطروحات حول فيورباخ** مسبقًا هذا المفهوم المبسط، ولا يستطيع المرء «علميًا» أن يتوقع إلاّ بالنضال، لكن ليست لحظات النضال العينية التي لا يمكن إلاّ أن تكون نتائج القوى المعارضة في الحركة المستمرة غير الممكن اختزالها أبدًا إلى كميات ثابتة، وفي الواقع يمكن للمرء أن «يتوقع» إلى الحد الذي يتصرف فيه المرء وأن يطبق جهدًا تطوعيًا، فيسهم بشكل ملموس في خلق نتيجة «متوقعة»؛ إذ يكشف التوقع عن نفسه لا على أنه عمل علمي للمعرفة، بل تعبير تجريدي للجهد المبذول، والطريقة العملية لخلق إرادة جماعية.

كيف يمكن أن يكون التوقع فعل معرفة؟ يعرف المرء ما جرى وما هو، وليس ما سيكون، ويعرف الذي هو شيء «غير موجود» مجهول بحكم التعريف، ومنه فالتوقع فعل عملي لا يمكن أن يكون له خطر في أن يكون مضيعة للوقت غير المجدي، أي تفسيرا غير المذكور أعلاه. فمن الضروري أن تطرح في شكل دقيق مسألة القدرة على توقع الأحداث التاريخية من أجل القدرة على انتقاد شامل لمفهوم السببية الميكانيكية؛ لتخليصها من أية مكانة علمية، وتقليصها إلى أسطورة بحتة ربما كانت مفيدة في الماضي في الفترة السابقة لتطور بعض الفئات الاجتماعية التابعة.

لكنْ، يتطلب مفهوم العلم ـ عندما ينبثق من **المنوال الشعبي** ـ أن يكون مدمرًا بصورة حاسمة، إنه يتجذر ويتفرع من العلوم الطبيعية، كما لو أنها كانت فقط هي العلوم، أو كانت علمًا بلا منازع كما رسم من قبل الوضعية، لكن يستخدم مصطلح العلم في عدة معان في **المنوال الشعبي**، بعضها صريح، والآخر ضمني أو بالكاد يذكر. المعنى الصريح هو المعنى الذي يملكه «العلم» في البحث المادي في أوقات أخرى، ويبدو مشيرًا إلى المنهج، ولكن هل يوجد منهج بشكل عام؟ وإذا كان موجودًا فعليًا فإنه يعني فقط الفلسفة، وفي أوقات أخرى قد لا يعني أكثر من المنطق الرسمي، لكن هل يمكن للمرء أن يسمي ذلك منهجًا وعلمًا؟ لابد من إثبات أن لكل بحث منهجه الخاص، وينشئ علمه الخاص، وأن هذا المنهج قد تطور، وتم إعداده جنبًا إلى جنب مع تطوير هذا العلم وإعداده، والبحث المحدد يشكل معها كيانًا واحدًا. ويجب أن نفكر أنه بإمكان المرء إحراز تقدم في عمل البحث العلمي من خلال تطبيق طريقة معيارية تم اختيارها؛ لأنها قدمت نتائج في مجال آخر من

البحث، كانت فيه مناسبة بشكل طبيعي، يعتبر وهمًا غريبًا لا علاقة له بالعلم. ومع ذلك، توجد معايير عامة معينة يمكن اعتبارها مشكلة للوعي النقدي لكل رجل علم أيًا كان «تخصصه»، وهي معايير ينبغي أن تكون موقظة بشكل تلقائي في عمله، وهكذا يمكن للمرء أن يقول: إن شخصًا ما ليس عالمًا إذا افتقر لليقين في معاييره الخاصة، إن لم يكن لديه فهم كامل للمفاهيم التي يستخدمها، وإذا كانت لديه معلومات قليلة، وفهم شحيح للحالة السابقة للقضايا التي يتعامل معها، وإذا لم يكن حذرًا جدًا في تأكيداته، إن لم يشرع في أمر ضروري، ولكن بطريقة عشوائية ومنفصلة، وإذا كان لا يستطيع أن يأخذ في الحسبان الفجوات الموجودة في المعرفة المكتسبة، لكنه يطمسها، ويملك حلولاً واتصالات بحتة بدلاً من ذكر أن المرء يتعامل مع مواقف مؤقتة قد يكون من الضروري أن تُكرر وتطور...، إلخ.

إحدى الملاحظات التي يمكن إجراؤها على العديد من المراجع الديالكتيكية في **المنوال** هي فشلها المنهجي في إدراك إمكانية الخطأ من جانب المؤلفين الفرديين المذكورين. ونتيجة لذلك إن فئة اجتماعية ـ يفترض أن يكون منها رجال العلم الممثلين ـ تعزى إليها أكثر الآراء تبيانًا وأكثر النوايا تناقضًا، ويرتبط ذلك تحديدًا بمعيار أكثر عمومية للمنهج، وهو: إنه ليس «علميًا»، أو ببساطة ليس «جديًا» للغاية؛ كي يختار أن يحارب معارضي المرء الأكثر غباءً وعمومية، أو حتى أن يختار الأقل أهمية، والأكثر عرضية من آرائهم، ومن ثم يفترضون بذلك أنهم قد «دمروا» «كل» الأعداء؛ لأن أحدهم قد دمر رأيًا ثانويًا وعرضياً من آرائه، أو لأنه قد دمر إيديولوجيا أو عقيدة؛ لأن المرء قد أثبت عدم الكفاءة النظرية لأبطاله من الدرجة الثالثة أو الرابعة. أضف إلى ذلك: أنه «يجب أن يكون المرء عادلاً مع الأعداء»، بمعنى أنه يجب على المرء أن يبذل جهدًا لفهم ما يقصدونه حقًا بقولهم، وألا يتوقفوا بشكل خبيث عند المعنى المباشر السطحي لتعبيراتهم، وهذا يعني أنه إذا كانت النهاية المقترحة هي رفع النغمة والمستوى الفكري لأتباع المرء، وليس فقط الهدف المباشر المتمثل في خلق صحراء حول الذات بالوسائل الممكنة كلها. وتتمثل وجهة النظر التي ينبغي اعتمادها في هذا: أنه يجب أن يناقش أحد المؤيدين وجهة نظره الخاصة في نقاش مع خصوم أذكياء وقادرين، وليس فقط مع أشخاص غير مدربين وغير مقتنعين «بالسلطة» أو «بالعاطفة». يجب التأكيد على إمكانية الخطأ وتبريره، لكن من دون أن يكون ذلك غير مخلص لمفهوم المرء؛ لأن ما يهم ليس رأي توم، وديم وهنري، بل مجموعة الآراء التي أصبحت جماعية، وعنصرًا اجتماعيًا وقوة اجتماعية. هذه هي الآراء التي لا بد من دحضها، يمثلها الممثلون النظريون الذين هم الأكثر

تمثيلاً وجديرين بالاحترام؛ بسبب جودة فكرهم العالية ونزاهتهم وتجردهم في المدى القريب، ولا ينبغي أن يتم ذلك مع فكرة أن المرء قد دمر العنصر الاجتماعي والقوة الاجتماعية المقابلة التي ستكون عقلانية تنويرية خالصة، ولكن فقط بفكرة المساهمة في: ١ ـ الحفاظ وتقوية روح التفريق والانقسام. ٢ ـ إعداد الأرضية للمرء لاستيعاب ومنح الحياة لعقيدة أصلية من تلقاء نفسها، موافقة لشروطه الخاصة في الحياة.

من الجدير ملاحظة أن العديد من أوجه القصور في **المنوال الشعبي** مرتبطة ب» فن الخطابة»، ويشير المؤلف في المقدمة بفخر إلى الأصل «المنطوق ـ المحكي» لعمله، لكن كما لاحظ ماكولي منذ فترة طويلة فيما يتعلق بالمناقشات الشفهية في اليونان، إنها «المظاهرات الشفهية» بالتحديد وعقلية الخطباء التي تميل إلى أن تكون مرتبطة بالجدال والمنطق الأكثر سطحية. على أي حال لا يقلل هذا من مسؤولية المؤلفين الذين لا يقومون بمراجعة قبل طباعة نصوص المحاضرات التي يتم تسلميها شفهيًا في كثير من الأحيان عن طريق الارتجال الذي تحل فيه في كثير من الأحيان مجموع الأفكار الميكانيكية والعرضية مكان عصب الجدال، وأسوأ ما في الأمر أنه نتيجة هذه الممارسة الخطابية يتم توحيد الموقف العقلاني السطحي، وتوقف القيود المهمة عن العمل، ويمكن للمرء أن يضع قائمة من «جهل» و«تغير» و«تجاهل المطلوب»[(٨٥)] للمنوال الشعبي، ناجمة في الاحتمالات جميعها عن «الحماس» الخطابي، والأمثلة النموذجية ـ في رأيي ـ القسم الخاص للبروفيسور ستملر، وهو سفسطائي وسطحي بشكل استثنائي تمامًا.

ما يسمى «واقع العالم الخارجي»:

تم تأطير الجدل برمته ضد المفهوم الذاتي للواقع مع السؤال «المخيف» عن «الواقع الموضوعي للعالم الخارجي»، وبشكل سيء تمت إدارته وإلى درجة كبيرة هو غير مجد وغير ضروري. وأشير، هنا، إلى الورقة المقدمة في مؤتمر تاريخ العلوم الذي أقيم في لندن في يوينو ويوليو عام ١٩٣١). ومن وجهة نظر **المنوال الشعبي**، إن كل المعالجة هي استجابة أكثر لحكة فكرية متحذلقة أكثر منها استجابة لأية ضرورة منطقية. لا يعتقد الجمهور الشعبي أنه يمكن أن تُطرح إشكالية ما إذا كان العالم الخارجي موجودًا بشكل موضوعي، ويجب على المرء ـ فقط ـ أن يعلن عن الإشكالية في هذه المصطلحات بهذا المعنى؛ لإثارة موجة من الضحك لا تقاوم.

---

(٨٥) أشكال الخطأ والبرهنة بما هي قطعية في المنطق السكولائي.

ويعتقد «العامة» أن العالم الخارجي حقيقي بشكل موضوعي، لكن يبرز السؤال هنا: ما أصل «الاعتقاد»؟ وما القيمة المهمة التي يحملها «الموضوعي»؟ يأتي الاعتقاد ـ في الواقع ـ من أصل ديني، حتى إذا كان الإنسان الذي يشاركه غير مبال بالدين، بما أن الأديان جميعها قد علّمت وتُعلم أن العالم والطبيعة والكون قد خلقها الله قبل أن يخلق الإنسان، فوجد الإنسان العالم جاهزًا ومفهرسًا ومعرفًا مرة واحدة وإلى الأبد، وأصبح هذا الاعتقاد حقيقة صلبة لـ«الحس المشترك» ويعيش بالصلابة نفسها حتى لو كان الشعور الديني ميتًا أو نائمًا. ويترتب على ذلك أن على المرء الارتكاز على تجربته من الحس المشترك؛ لكي يقضي على المفهوم الذاتي من خلال «السخرية» ذات الأهمية «الرجعية»، الممثلة عودة ضمنية إلى الشعور الديني، ففي الواقع يلجأ الكتاب والخطباء الكاثوليك إلى الشيء نفسه للحصول على التأثير ذاته للسخرية الهدامة(*).

يشير مؤلف **المنوال الشعبي** ضمنيًا في الورقة المقدمة في مؤتمر لندن إلى هذه الملاحظة التي لها طابع خارجي على الرغم من أن لديها أهميتها، مشيرًا إلى بيركلي الذي ندين له بأول عمل حول مفهوم الذاتية. كان رئيس الأساقفة(٨٦) ومنه يمكن للمرء أن يستنسخ الأصل الديني للنظرية)، ثم يقول إن «آدم» وحده الذي وجد نفسه في العالم لأول مرة، يمكنه أن يعتقد أن العالم موجود فقط؛ لأنه يفكر (وهنا مرة أخرى يتم التلميح إلى الأصل الديني للنظرية، على الرغم من عدم وجود كثير من أدلة قوية للقناعة).

يبدو لي أن المشكلة من الناحية الأخرى هي: كيف يمكن للمرء أن يفسر فعالية المفهوم غير العبثي المحض، حتى بالنسبة إلى فلسفة البراكسيس، يجب اليوم أن يثير هذا المفهوم الضحك والسخرية فقط، عندما يعرض على الجمهور؟ ويبدو لي أنه السبب النمطي للمسافة التي برزت بين العلم والحياة، وبين مجموعات معينة من المثقفين ذوي المواقف «المركزية» القيادية في الثقافة العليا الراقية ـ من ناحية،

(*) لقد حاولت الكنيسة (من خلال اليسوعيين وبالأخص المؤسسات السكولائية الجديدة: جامعات لوفان والقلب المقدس في ميلانو) أن تستوعب الوضعية وتستفيد من هذا الاستدلال للسخرية من المثاليين في نظر الحشد: «المثاليون هم الأشخاص الذين يعتقدون أن هذا البرج أو ذاك موجود فقط لأنك تتخيله، وإذا لم تتخيله فلن يكون له وجود أبدًا».

(٨٦) جورج بيركلي الذي أصبح فيما بعد أسقف كولوين، في إيرلندا، لكنه كان فقط رجل دين ثانوي في ذلك الوقت عندما نشر فلسفته الذاتية.

والجماهير العظيمة من الجهة الأخرى؛ والسبب أيضًا في الطريقة التي أصبحت فيها لغة الفلسفة مصطلحات لها تأثير المهرج نفسه، ولكن إذا وجدها الحس المشترك مضحكة، فيجب على فيلسوف البراكسيس أن يبحث عن شرح المعنى الحقيقي للمفهوم، والسبب لماذا وُلد وأصبح منتشرًا بين المثقفين، والسبب ـ أيضًا ـ وُجد مثيرًا مُضحكًا الحس المشترك. وبلا شك فإن مفهوم الذاتية مناسب للفلسفة الحديثة في شكلها الأكثر تطورًا وإنجازًا، وفيه تمنح الولادة لفلسفة حلت محلها، وهي المادية التاريخية التي تطرح في نظريتها للبنى الفوقية من خلال مصطلحات واقعية وتاريخية ما عبرت عنه الفلسفة التقليدية في شكل تأملي، وسيكون لعرض هذه النقطة ـ التي أُشير إليها في الكتاب بغيض ـ أهمية ثقافية كبيرة؛ لأنها ستضع حدًا لسلسلة من مناقشات عقيمة وغير ذات صلة، وتسمح بتطور عضوي لفلسفة البراكسيس إلى أن يصبح الأس المهيمن للثقافة العليا. ومن المدهش أنه ليس هناك تأكيد صحيح مناسب، وتطور للعلاقة بين التأكيد المثالي لواقع العالم كخلق لروح الإنسان، والتأكيد الذي أفرزته فلسفة البراكسيس عن تاريخية الإيديولوجيات وزوالها على أساس أنها تعبير عن البنية ويتم تعديلها بواسطة التعديلات البنيوية.

ترتبط المسألة بشكل وثيق ـ ولأسباب واضحة ـ بقضية ما يسمى بالعلوم الدقيقة أو الفيزيائية. والموقف الذي وصلت إليه للاستحواذ عليه في فلسفة البراكسيس، وهو موقف (شبه قريب) من الشهوة الجنسية والتقديس الأعمى؛ إذ يصنفون فيها كالمعرفة أو الفلسفة الحقيقية الوحيدة للعالم.

لكن ما الذي سنفهمه من مفهوم الذاتية للواقع؟ هل يمكن أن نتناول أيًا من النظريات الذاتية التي لا حصر لها والتي فكرت بها سلسة شاملة من الفلاسفة والأساتذة الذين يصلون إلى حد الأنانة؟ من الواضح أنه لا يمكن مقارنة فلسفة البراكسيس إلاّ مع الهيغلية التي تمثل الشكل الأذكى والأكثر إنجازًا لهذا المفهوم، وأنه يجب أن يأخذ المرء بعين الاعتبار من النظريات اللاحقة بعض الجوانب الجزئية والقيم الأساسية، ويجدر النظر في أشكال أكثر غرابة يتخذها المفهوم، إذا كان ذلك بين معتنقيه أم بين منتقديه ذا ذكاء أقل أو أكبر؛ لذا تجدر الإشارة إلى ما يكتبه تولستوي في مذكرات طفولته، وصباه وشبابه، ويكتب هناك أنه أصبح متحمسًا جدًا للمفهوم الذاتي للحقيقة فاعتاد أن يجعل نفسه مصابًا بالدوار المفاجئ، مقتنعًا أنه قادر على التقاط اللحظة التي لن يرى فيها شيئًا؛ لأن روحه لن يكون لديها الوقت لـ«خلق»

الواقع أو شيء من هذا القبيل: مقطع تولستوي يعتبر سمة مميزة وذات أهمية أدبية كبيرة)(*).

ويكتب برناردينو في كتابه **خطوط الفلسفة النقدية**(٨٧) (ص ١٥٩): «أفتح الجريدة لأجل معلومات عن الأخبار؛ كيف يمكنك المحافظة على قيامي بنشر الأخبار عن طريق فتح الصحيفة؟». كان تولستوي يجد أن هذه الأهمية الفورية والميكانيكية لاقتراح الذاتية غير مفهوم، ولكن ليس من المدهش أن يكتب «فاريسكان» بهذه الطريقة، لكنه في الوقت الحاضر موجه نحو الدين والثنائية المتسامية، ومع ذلك فهو باحث جاد ويجب أن يعرف موضوعه؟ نقد فارسينكو هو نقد الحس المشترك. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تجاهل مثل هذا النقد من قبل فلاسفة المثالية على الرغم من أهميته البالغة من أجل إعاقة انتشار هذا النمط من الفكر والثقافات. ويمكن للمرء أن يتذكر مقالة كتبها ماريو ميسيرولي في **إيطاليا الأدبية**، حيث يكتب أنه سيشعر بالحرج الشديد حينما يجد نفسه مضطرًا ـ أمام جمهور عادي، وفي نقاش مع الدارسين الجدد ـ أن يدافع، على سبيل المثال، عن وجهة النظر الذاتية، ويلاحظ كيف تميل الكاثوليكية في تنافسها مع الفلسفة المثالية إلى أن تعتمد على جانب العلم الطبيعي والفيزيائي. كتب ميسيرولي في موضع آخر أنه يتوقع فترة تراجع الفلسفة النظرية، وانتشارًا متزايدًا للعلوم التجريبية و«الواقعية». (لكنْ، في نص آخر، يتوقع أيضًا موجة من العداء لرجال الدين، وبعبارة أخرى يبدو أنه لم يعد يؤمن باستيلاء الكاثوليكية على العلم). وما تجدر الإشارة إليه هو «الجدل حول اليقطينة»(٨٨) والذي

(*) ل. تولستوي، الطفولة والصبا والشباب، الفصل xix من «الصبا». «ولكن من خلال عدم وجود أي من الاتجاهات الفلسفية» ذهبت بعيدًا بالتشكيك الذي قادني في وقت ما إلى حافة الجنون. تخيلت أنه لا يوجد أحد بجانبي في الكون وأن الأشياء لم تكن أشياء على الإطلاق، لكن الصور ظهرت فقط عندما انتبهت إليها، وما إن توقفت عن التفكير حتى اختفت الصور. في كلمة واحدة، توافقت مع شيلينغ في الاقتناع بأنه لا وجود لأشياء إلاّ في علاقتي بها. كانت هناك لحظات عندما وصلت، وتحت تأثير هذه الفكرة، إلى حالة من الجنون بأنني في بعض الأحيان كنت أتخذ أحد الجوانب على أمل أن أمسك بالخلاء على حين غرة حيث لم أكن».

بصرف النظر عن مثال تولستوي، نذكر الأسلوب الطريف الذي وصف به صحفي الفيلسوف «المحترف أو التقليدي» (ممثلا في كووتشه في الفصل المعنون «الفيلسوف») الذي كان قد جلس أمام مكتبه طيلة سنوات محدّقا في المحبرة وهو يسأل نفسه «هل أن المحبرة في داخلي أم خارجي؟».

(٨٧) ب. فارسيكو، خطوط الفلسفة النقدية، عام ١٩٢٥. برناردينو فاريسكو (١٨٥٠ ـ ١٩٣٣) تم تدريبه كعالم وأصبح فيلسوفًا وضعيًا، ولكنه انتقل بشكل تدريجي نحو المثالية ومن ثم لتشكيل الفلسفة الدينية التي رأت في الله «المطلق» الذي يثبت حقيقة العالم.

(٨٨) ما يُسمّى بالجدل حول اليقطينة.

نجده في مجلد كتابات روبارتو أدريغو (*Scritti vari* جمعه ورتّبه ج. مارشيسيني، لومونييه، ١٩٢٢). وفي مكتوب أسقفي صغير أسمى بعض الكتاب (خادم الكنيسة الأسقفية) أدريغو، على مرأى العامة، «أحد الفلاسفة الذين يعتقدون أن الكاتدرائية (في مانتوا أو في أي مكان كانت) لا توجد إلى لكونهم يعتقدون في وجودها، وحينما يتوقفون عن التفكير فيها تندثر» (إلخ)، وهو حكم رفضه أدريغو بشدة إذ كان وضعويا ووافق الكاثوليك شكلا من أشكال تصور الواقع الخارجي.

لابد من إثبات أن مفهوم «التصور الذاتوي» له فائدته باعتباره نقدًا لفلسفة التعالي من جهة وللميتافيزيقا الساذجة للحس المشترك والمادية الفلسفية من جهة أخرى. ويمكن أن تجد حقيقتها وتفسيرها التأريخي فقط في مفهوم البنية الفوقية، أما بالنسبة إلى الشكل التأملي، فهو ليس أكثر من مجرد رومانسية فلسفية(*)(٨٩).

النقطة التي يجب اتخاذها ضد **المنوال الشعبي** أنه مثّل مفهوم الذاتوية تمامًا كما يظهر من وجهة نظر نقد الحس السليم، واعتمد على مفهوم الواقع الموضوعي للعالم الخارجي في أكثر معانيه تفاهة، ومن دون أدنى شك أنه يمكن أن يتعرض إلى اعتراضات على أساس التصوف(**)(٩٠).

مع ذلك، حينما يحلّل المرء هذه الفكرة، فليس من السهل تبرير وجهة نظر الموضوعية الخارجية التي تفهم على الطريقة الميكانيكية. قد يبدو أنه يمكن وجود موضوعية خارج التاريخ وخارج الإنسان، لكن من القاضي في هذه الموضوعية؟ من يستطيع وضع نفسه في هذا النوع من «وجهة نظر للكون في حد ذاته»؟ وماذا سيمكن أن يعني مثل هذا الموقف، من الممكن في الواقع الاستمرار في التعامل مع شبح مفهوم الله، وتحديدًا في شكله الصوفي لمفهوم الله المجهول؛ إذ أن صياغة انغلز، «وحدة العالم تتكون في أهميتها النسبية التي أظهرها التمديد الطويل والمضني

(*) إحالة على ضرب من التأويل الواقعي للذاتوية في الفلسفة الألمانية الكلاسيكية، يمكن أن نعثر عليها في مراجعة قام بها ج. دي رودجييرو بشأن بعض الكتابات المنشورة بعد الوفاة (الرسائل، في ما أعتقد) لـ ب. كونستون المنشورة في كريتيكا بعض سنوات لاحقة.

(٨٩) الكتاب الذي أُحيل عليه هو المذكرات الحميمية والرسائل الموجهة إلى العائلة لبنيامين كونستون (١٧٦٧ ـ ١٨٣٠)، والتي نجد مراجعة لها في كريتيكا، يناير، ١٩٢٩.

(**) في النص المقدّم أمام كنغرس لندن، يحيل كاتب المنوال على تهمة التصوّف، وينسبها إلى سومبارت ويتركها بازدراء، ومن المؤكد أن سومبارت أخذها عن كروتشه.

(٩٠) فرنر سومبارت (١٨٦٣ ـ ١٩٤١): عالم اقتصاد ألماني وعالم اجتماع صار منظّرا لأفكار اليمين المحافظ في فترة فايمار.

للفلسفة والعلوم الطبيعية»[٩١] تحتوي على نواة المفهوم الصحيح، فهي تلجأ إلى التاريخ والإنسان؛ لكي تظهر الواقع الموضوعي. الموضوعي يعني «موضوعيًا إنسانيًا» الذي يمكن اعتباره متوافقا تمامًا مع «الذاتي تاريخيًا»، وبعبارة أخرى: سيعني الموضوعي «الذاتية الكونية»[٩٢]. يعرف الإنسان بشكل موضوعي بقدر ما تكون المعرفة حقيقية للجنس البشري كله، والموحد تاريخيًا في نظام ثقافي موحد، لكن عملية التوحيد التاريخي تتم من خلال اختفاء التناقضات الداخلية التي تمزق المجتمع البشري، في حين أن هذه التناقضات نفسها هي شرط لتشكيل مجموعات ولولادة إيديولوجيات ليست عالمية بشكل ملموس، بل يتم تقديمها بشكل عابر عن طريق الأصل العملي لمضمونها؛ لذلك هناك نضال من أجل الموضوعية لتحرير الذات من الإيديولوجيات الجزئية والخاطئة، وهذا النضال هو نفسه النضال من أجل التوحيد الثقافي للجنس البشري. ما يسميه المثاليون «الروح» ليس نقطة المغادرة، بل نقطة الوصول، إنها مجموعة من البنى الفوقية تتحرك صوب توحيد الكون بشكل موضوعي وملموس وهي ليست مسلمة موحدة.

لقد قدم العلم التجريبي حتى الآن الأرضية التي وصلت فيها الوحدة الثقافية من هذا النوع إلى أبعد امتداد لها، وكان هذا هو عنصر المعرفة الذي أسهم في توحيد «الروح» وجعلها أكثر عمومية، إنها الذاتية الأكثر موضوعية والمعممة بشكل ملموس.

فكرة «الموضوعي» في المادية الميتافيزيقية ستظهر لتعني موضوعية توجد بغض النظر عن الإنسان، ولكن عندما يؤكد المرء أن الواقع موجود حتى إذا لم يتواجد الإنسان، فإن المرء إما يتكلم مجازًا أم كشخص يقع في شكل من أشكال التصوف، فنحن نعرف الحقيقة فقط فيما يتعلق بالإنسان، وبما أن الإنسان صيرورة تاريخية، فإن المعرفة والحقيقة صيرورة موضوعية، إلخ.

يجب أن يحلل تعبير انغلز، ألا هو أن «جوهرية العالم تتجلى في التطور الطويل

---

(٩١) أنغلز، ضد دوهرنغ (حل أوجان دوهرنغ العلمي، ترجمه إميل بورنز، لندن، ص ٥٤). الوحدة الحق للعالم تتمثل في ماديته، وهذا ما لم يتأكد في بعض الجمل الطنانة وحسب، وإنما بواسطة تطور طويل وشاق للفلسفة والعلم الطبيعي».

(٩٢) الجملة الأصلية universale soggesttivo والتي هي غامضة قليلا، إذ يمكن أن تعني كذلك «الذاتي الكوني». بيد أن المعنى الأساسي هو نفسه: هذا يعني أن وحدة المعرفة والكينونة التي يبحث عنها الذاتويون لا يمكن إلاّ أن تتجنب مأزق النسبية الواقعية حينما تكون ذات عارفة ما وجنس بشري بلا انقسام بشكل تصير فيه المعرفة الشيء نفسه للجميع.

والشاق للفلسفة والعلوم الطبيعية»، ويُجعل أكثر دقة، هل يعني العلم النشاط النظري أم النشاط العملي التجريبي للعلماء، أم توليفة الاثنين؟ ربما يقول المرء: إن المسار الموحد النموذجي للواقع يوجد في النشاط التجريبي للعالم، وهو النموذج الأول للوساطة الديالكتيكية بين الإنسان والطبيعة، والخلية التاريخية الأولية التي من خلالها يضع الإنسان نفسه في علاقة مع الطبيعة من خلال وسائل التكنولوجيا، ويعرفها ويسيطر عليها، وما من شك في أن ظهور المنهج التجريبي يفصل علمين تاريخيين وحقبتين، ويبدأ مسار حل اللاهوت والميتافيزيقيا وعملية تطوير الفكر الحديث الذي يتمثل اكتماله في فلسفة البراكسيس. التجربة العلمية هي الخلية الأولى لمنهج الإنتاج الجديد، للشكل الجديد للاتحاد النشط بين الإنسان والطبيعة، ويعتبر العالم المجرب أيضًا عاملاً، وليس مفكرًا محضًا، ويسيطر فكره باستمرار من خلال الممارسة والعكس بالعكس، حتى تكون هناك وحدة كاملة من النظرية والممارسة.

يكتب السكولائي الجديد كاسوتي:(*)

«تفترض أبحاث علماء الطبيعة وعلماء الأحياء الحياة والكائنات الحية الموجودة بالفعل»، وهو تعبير يتعلق بانغلز في كتابه *Anti-Dühring*.

اتفقت الكاثوليكية والأرسطية حول قضية موضوعية الحقيقة.

فلنفهم بالضبط معنى قضية واقع العالم الخارجي، قد يكون من المفيد تناول مثال عن مفهومي «الشرق» و«الغرب»، والذي لا يتوقف عن كونه «حقيقة موضوعية» على الرغم من أن التحليل يظهره أكثر من تقليدي، وهذا هو البناء «التاريخي ـ الثقافي». (يشار إلى المصطلحين «المصطنع» و«التقليدي» عادة بالوقائع «التاريخية» التي هي نتاج تطور الحضارة وليست فقط منشآت تعسفية أو تعسفية بشكل فردي)، يمكن للمرء أيضًا أن يتذكر المثال الوارد في كتاب صغير كتبه برتراند راسل(٩٣). يقول راسل: «لا نستطيع، من دون وجود إنسان على الأرض، أن نفكر بوجود لندن أو أدنبرغ، لكن يمكننا التفكير في وجود نقطتين في الفضاء، واحدة في الشمال وواحدة في الجنوب، حيث توجد لندن وأدنبرغ الآن». ويمكن الاعتراض على أنه من دون وجود الإنسان على الأرض لا يمكن للمرء أن يفكر «بالتفكير»، ولا يمكن للمرء أن

(*) ماريو كاسوتي، المعلم والسكولائي [ميلانو، ١٩٣٠]، ص ٤٩.

(٩٣) برتراند رسّل، مشاكل الفلسفة، ١٩١٢. «قسم سطح الأرض حيث نجد أدنبرغ هو شمال القسم الذي توجد فيه لندن، حتى حينما لا يكون ثمة بشر يعرفون الشمال والجنوب، وحتى حينما لا توجد عقول في الكون البتّة» (طبعة ١٩٦٧، ص ٥٦)

يفكر في أية حقيقة أو علاقة موجودة طالما الإنسان موجود. ماذا سيعني ما بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب من دون الإنسان؟ إنها علاقات حقيقية ولن توجد من دون الإنسان ومن دون تطور الحضارة. ومن الواضح أن الشرق والغرب تعسفي وتقليدي، وتراكيب تاريخية؛ لأنه خارج التاريخ الحقيقي كل نقطة على الأرض هي الشرق والغرب في الوقت نفسه، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح أكثر من حقيقة أن هذه المصطلحات قد تبلورت ليس من وجهة نظر إنسان سوداوي افتراضي بشكل عام، بل من وجهة نظر طبقات مثقفة أوربية، نتيجة لهيمنتها على كل العالم، قد سببت لها أن تكون مقبولة في كل مكان. اليابان هي الشرق البعيد، ليس فقط بالنسبة إلى أوربا بل بالنسبة إلى الأمريكي هي أبعد أيضًا من كاليفورنيا. وحتى للياباني نفسه الذي من خلال الثقافة السياسية الإنكليزية نفسها، قد يسمي مصر الشرق القريب. لذلك بسبب المحتوى التاريخي الذي أصبح يرتبط بالمصطلحات الجغرافية، انتهت علاقات الشرق والغرب إلى الإشارة إلى العلاقات الخاصة بين المجتمعات الثقافية المختلفة، وهكذا غالبًا ما يطلق الإيطاليون على المغرب، عند الحديث عنه، اسم البلد «الشرقي»، للإشارة إلى حضارته الإسلامية والعربية، ومع ذلك تكون هذه المراجع حقيقية مع الحقائق الحقيقية، وتسمح للمرء أن يسافر برًا وبحرًا، ليصل إلى حيث قرر أن يصل؛ لكي «يتنبأ» بالمستقبل، للاعتراض على الواقع، ليفهم موضوعية العالم الخارجي، ويصبح العقلاني والحقيقي واحدًا.

يبدو أن المرء من دون فهم هذه العلاقة لا يستطيع فهم فلسفة البراكسيس، ووضعها في مقارنة مع المثالية والمادية الميكانيكية، وأهمية ودلالة مذهب البنى الفوقية، ليس دقيقًا، كما يؤكد كروتشه، القول في فلسفة البراكسيس: إن «فكرة» الهيغيلية قد تم استبدالها بـ «مفهوم» البنية، لقد تم حل «الفكرة» الهيغيلية في كل من البنية والبنية الفوقية، وتمت «أرخنة» طريقة تصور الفلسفة بأكملها، أي: بدأت طريقة جديدة للفلسفة أكثر واقعية وتاريخية مما ذهبت إليه من قبل.

ملاحظة: يجب على المرء أن يدرس موقف البروفيسور لوكاتش تجاه فلسفة البراكسيس، ويبدو أن لوكاتش يؤكد أن المرء يمكنه أن يتحدث عن الديالكتيك فقط بالنسبة إلى تاريخ الإنسان، وليس تاريخ الطبيعة. قد يكون على حق وقد يكون على خطأ. إذا كان تأكيده يفترض وجود ثنائية بين الطبيعة والإنسان، فهو على خطأ؛ لأنه انحدر إلى مفهوم الطبيعة خاص بالدين والفلسفة الإغريقية المسيحية، وأيضًا بالمثالية التي لم تنجح في الواقع في توحيد وربط الإنسان والطبيعة ببعضهما إلاّ لفظيًا. ولكن

إذا كان ينبغي تصور تاريخ البشرية أيضًا كتاريخ للطبيعة (أيضًا عن طريق تاريخ العلم) كيف يمكن فصل الديالكتيك عن الطبيعة؟ ربما لوكاتش، في رد فعل على نظريات الباروك للمنوال الشعبي، قد وقع في الخطأ المعاكس، أي في شكل من أشكال المثالية(٩٤).

الحكم على الفلسفات السابقة:

إن النقد السطحي للذاتية في **المنوال الشعبي** جزء من قضية عامة، ومن موقف متخذ تجاه الفلسفات والفلاسفة السابقة. فالحكم على كل الفلسفة السابقة باعتبارها هذيانًا وحماقة ليس فقط خطأ مضادًا للتاريخ من حيث أنه يجعل المطالبة التي عفا عليها الزمن ينبغي أن يكون لها فكر كما اليوم، إنه أيضًا أكثر واقعية من الميتافيزيقيا من حيث أنها تفترض وجود شكل عقائدي للفكر، صالح في الأوقات جميعها وفي البلدان كلها. في ضوء ذلك يمكن الحكم على الماضي؛ إذ أن مناهضة اللاهوتية المنهجية هي الميتافيزيقيا المحض. الحقيقة التي تقول إن الأنظمة الفلسفية قد تم استبدالها لا تستثني وجودها الذي كان صالحا تاريخيًا وأدت وظيفة ضرورية. وحقيقة انهم يقعون على جانبي الطريق، يجب أن تؤخذ من وجهة نظر التطور الكامل للتاريخ ومن الديالكتيك الحقيقي. وأنهم يستحقون السقوط ليس حكمًا أخلاقيًا ولا يتعلق بالسلامة العقلية من وجهة نظر موضوعية، بل حكم تاريخي ديالكتيكي. وعلى المرء أن يقارن عرض انغلز لاقتراح هيغل القائل بأن «كل ما هو عقلاني واقعي وكل ما هو واقعي عقلاني»(٩٥) هو اقتراح يجب أن يكون ساري المفعول بالنسبة إلى الماضي.

يُنظر إلى الماضي في **المنوال** على أنه «غير عقلاني» و«وحشي»، ويصبح تاريخ

---

(٩٤) ليس بيّنا بالكامل انطلاقًا من البداهة التي يؤكدها غرامشي بشأن هذا النقد الموجه. ففي محاولته الخاصة حول منوال بوخارين (انظر مقدمة هذا القسم) يلاحظ لوكاتش: «...[عالم الديالكتيك] هو ما يتعلّق بالمسار التاريخي إجمالا، حيث تكشف اللحظات الفردية العينية اللامتكررة ماهيته الديالكتيكية تحديدا في الفروق النوعية بينها والتحول المستمر لبنيتها الموضوعية». وحتى في ما يُفترض أن يكون عمله «المثالي» الأكبر، التاريخ والوعي الطبقي، لا يبدو لوكاتش أنه يتمسك بثنائية بين التاريخ البشري والتاريخ الطبيعي. ولا تؤكد الإحالة في أعمال مختارة لأنطونيو غرامشي (ص ١٥٣) على طريقي إلى ماركس (١٩٣٣) ملاحظة غرامشي، والتي يُحتمل أن تكون قد تأسست على تقارير لنقود لوكاتش قام بها ديبورين وآخرون في ذلك الوقت.

(٩٥) في لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية. تأتي مصادرة هيغل من فلسفة الحق، انظر الهامش ٥٧، ص ٤٦٠.

الفلسفة أطروحة تاريخية حول علم التشوهات teratology؛ لأن نقطة البداية ميتافيزيقية (على النقيض من ذلك، يحتوي **البيان [الشيوعي]** على أعلى تمجيد للعالم الذي يحتضر). إذا كانت طريقة الحكم هذه خطأ نظريًا هل يمكن أن يكون للانحراف عن فلسفة البراكسيس أي قيمة تعليمية أو أن تلهم نشاطًا حيويًا؟ لا يبدو ذلك، لأن الأمر يقلل إلى افتراض أن يكون شخص ما بحكم الواقع البسيط قد ولد في الوقت الحاضر وليس في القرن الماضي. ولكن في كل عصر يوجد ماض وحاضر، ويعود العنوان «المعاصر» بحدة إلى عالم الحكايات الهزلية(*).

المحايثة وفلسفة البراكسيس:

إن النقطة التي أثيرت في الدليل الشعبي مفادها أن كلمتي «المحايثة» و«المحايث» تستخدمان بالفعل في فلسفة البراكسيس، بيد أنّه من «الواضح» أن هذا الاستخدام مجازي محض. لكن هل يفسر ما يقصد به بالمحايثة والمحايث «بشكل مجازي»؟ لماذا استمر استخدام هذه المصطلحات ولم تستبدل؟ هل هو فقط من خلال النفور من خلق كلمات جديدة؟ عادة، عندما يحل المفهوم الجديد محل المفهوم السابق، يستمر استخدام اللغة السابقة، ولكن يتم استخدامها بشكل مجازي. اللغة كلها عملية استعارة مستمرة، وتاريخ علم الدلالة هو جانب من تاريخ الثقافة. ففي اللغة نفسها كائن حي، ومتحف أحفوريات fossils الحياة والحضارات. عندما أستخدم كلمة «كارثة» لا يمكن لأحد أن يتهمني بالإيمان بعلم التنجيم، وعندما أقول «يا إلهي»! لا يمكن لأحد أن يفترض أنني أعبد الآلهة الوثنية. فهذه العبارات هي دليل على أن الحضارة الحديثة أيضًا تطور للوثنية وعلم التنجيم. إن لمصطلح «المحايثة» معنى دقيقا جدًا في فلسفة البراكسيس، وهو معنى مخبأ تحت الاستعارة ويجب تعريف هذا المعنى وجعله دقيقًا. مثل هذا التعريف من شأنه أن يكون حقًا «نظرية». إن فلسفة البراكسيس تكمل فلسفة المحايثة لكن تنقيها من كافة أجهزتها الميتافيزيقية وتأخذها إلى المنطقة الملموسة للتاريخ. الاستخدام فقط في المعنى المجازي حيث تم تجاوز المحايثة ـ تم استبدالها لكنها ما تزال تُعدّ رابطا في عملية تفكير خرج منها الاستخدام الجديد. وإلى جانب ذلك، هل مفهوم المحايثة جديد تمامًا؟ يبدو أنه لدى جيوردانو

(*) تُروى قصّة عن بورجوازي فرنسي صغير طُبعت على بطاقته كلمة «معاصر». كان يظن أنه لم يكن أحدا من الناس. وفي يوم من الأيام، اكتشف أنه شخص ما بعد كل شيء ـ كان معاصرًا.

برونو[٩٦]، على سبيل المثال، هناك العديد من الآثار لمفهوم جديد من هذا النوع. وارتبط اسم مؤسسي فلسفة البراكسيس ببرونو، وهم عرفوا كتاباته ومذكراته الشفهية حول نسخ من أعماله لا تزال موجودة حية. علاوة على ذلك، لم يكن برونو من دون تأثير على الفلسفة الألمانية الكلاسيكية (إلخ). فيما يأتي عدد من القضايا في تاريخ الفلسفة التي يمكن دراستها بشكل مفيد.

قضية العلاقة بين اللغة والمجاز هي أبعد ما تكون عن البساطة، فاللغة دائمًا مجازية، وإذا كان من الممكن القول: إن كل الخطاب مجازي فيما يتعلق بالأشياء أو الأشياء المادية والحساسة المشار إليها (أو المفهوم التجريدي) حتى لا يتم توسيع مفهوم الاستعارة بشكل مفرط، لأمكن القول، مع ذلك، إن اللغة مجازية فيما يتعلق بالمعنى والمحتوى الأيديولوجي الذي كان للكلمات المستخدمة في الفترات السابقة للحضارة. يمكن لدراسة علم الدلالة (ميشال بريال[٩٧] على سبيل المثال) أن تقدم كتالوجًا تاريخيًا ونقديًا أعيد بناؤه للطفرات الدلالية لمجموعات معينة من الكلمات، الفشل في مراعاة هذه الحقيقة، وهو القول: إن غياب المفهوم النقدي والتاريخي لظاهرة اللغة، يمكن أن يؤدي إلى العديد من الأخطاء في المجالات العلمية والعملية:

١ ـ خطأ في الطبيعة الجمالية يتم تصحيحه اليوم بشكل متزايد، لكنه كان مذهبًا سائدًا في الماضي، وتقول فكرته: إن بعض العبارات بالمقارنة مع أخرى «جميلة» بحد ذاتها لأنها استعارات متبلورة: يسيل لعاب البلغاء والنحويين إلى بعض العبارات الصغيرة التي يكتشف بها أن الله يعرف ما الضرورة الملحة والفضائل الفنية التجريدية، ويتم خلط «فرح» المولع بالكتب لنشوة عالم اللغة على نتيجة بعض أبحاثه الاشتقاقية أو الدلالية مع المتعة الفنية الجيدة. وأحد الأمثلة الحديثة على ذلك هو حالة جيوليو بيرتوني في اللغة والشعر.

٢ ـ خطأ عملي له العديد من الأتباع وهو يوتوبيا اللغة الثابتة والعالمية.

٣ ـ نزعة تعسفية نحو اللفظ الجديد تنشأ من القضية التي طرحها باريتو

---

(٩٦) فكرة أن فكر برونو، بمعية فلاسفة القرن السادس عشر غير الأرثوذكسيين، من مثل تيليسيوس وكومبانالا، احتوى على بذور شكل تفكير «حديث» مضاد للتعالوية، هو أمر كان قد عُرض بشكل متكرر من طرف الشراح المثاليين منذ كروتشه، وقد ووجه بدعم متحفظ حتى من طرف الماركسيين.

(٩٧) ميشال بريال، محاولة في علم الدلالة، باريس، ١٨٩٧؛ الترجمة الانغليزية، السيمنطيقا، دراسات في علم الدلالة، لندن، ١٩٠٠.

والبراغماتيون حول «اللغة بما هي مصدر الخطأ»(٩٨). يدعي كل من باريتو والبراغماتيين أنهم قد ابتكروا مفهومًا جديدًا للعالم، أو على الأقل جددوا علمًا محددًا، فأعطوا معنى جديدًا أو على الأقل فارقًا بسيطا للكلمات أو قد ابتكروا مفاهيم جديدة، ثم وجدوا أنفسهم في مواجهة حقيقية مع حقيقة أن الكلمات التقليدية، ولاسيما كما تستخدم عادة، وفي استخدام الطبقات المثقفة وحتى في استخدام المتخصصين في العلم نفسه، يستمرون في الحفاظ على معناها القديم على الرغم من تغير المحتوى، ويتفاعلون ضدها. ينتج باريتو «قاموسه» الخاص، ما يدل على ميله لخلق لغته «الصرفة» أو «الرياضية» الخاصة. وينظر البراغماتيون إلى اللغة بشكل مجرد باعتبارها مصدرًا للخطأ (انظر كتاب برازولني الصغير)، لكن هل من الممكن تجريد اللغة من معانيها المجازية الواسعة؟ وهذا غير ممكن فاللغة تتحول مع تحول حضارة بأكملها، من خلال اكتساب الثقافة من قبل الطبقات الجديدة والهيمنة التي تمارسها لغة قومية واحدة على الآخرين، وما إلى ذلك، وما تفعله هو بالضبط استيعاب كلمات الثقافات والحضارات السابقة في شكل مجازي.

لا أحد يعتقد اليوم أن كلمة «مأساة» مرتبطة بعلم التنجيم أو يمكن أن يدعي أنها مضللة بشأن آراء شخص ما يستخدم الكلمة. وبالمثل، يمكن للملحد أن يتحدث عن «النكران» دون أن يعتقد أنه مؤمن بالانتقاء (إلخ)(٩٩). وينتشر المعنى «المجازي» مع انتشار الثقافة الجديدة التي تقوم أيضًا بتصنيف الكلمات الجديدة أو تستوعبها من اللغات الأخرى على أنها كلمات مستعارة ما يعطيها معنى دقيقًا، فتحرمها من الهالة الكاملة التي تمتلكها في اللغة الأصلية. فمن المحتمل أن مصطلح «المحايثة» معروف، ومفهوم ومستخدم لأول مرة فقط في المعنى «المجازي» الجديد الذي يعطى له من خلال فلسفة البراكسيس.

---

(٩٨) انظر الصفحة ٥٤٣.

(٩٩) حرفيا، كلمة «dis-grace» أو الخزي، تعني الخروج عن النعمة الإلهية، وهذا يؤدي منطقيا إلى فكرة الانتقاء predestination. وكذلك كلمة كارثة dis-aster تحيل على اقتران غير سعيد للنجوم. لكن الكلمتين قد فقدتا دلالتهما الأصلية في صلب اللغة الحديثة. من ناحية أخرى، وكما يشير إلى ذلك غرامشي في ملاحظة أخرى (المادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، ٢٥٧)، فحالة التجديد النظامي بما هي وسيلة لاجتناب أي خلط ممكن في تطبيق المفردات لها تاريخ طويل وهام. وفي هذه الملاحظة يشير غرامشي إلى حوار مع نابليون عام ١٨٠٥، استحضره بييترو جيورداني بضع سنوات لاحقة، وفيه قيل ما قاله نابليون: «... أعتقد أنه في العلم، حينما يكون ثمة أمر ما جديدا بالفعل، فلا بد من منحه كلمة جديدة بالكامل، وذلك بغاية أن تظل الفكرة دقيقة ومتميزة. وحينما تمنح معنى=

قضايا المصطلحات والمضمون:

إحدى خصائص المثقفين باعتبارهم فئة اجتماعية متبلورة (ترى نفسها مستمرة دون انقطاع عبر التاريخ ومستقلة عن نضال المجموعات[١٠٠] بدلاً من التعبير عن عملية جدلية تقدم من خلالها كل جماعة فئتها الخاصة من المثقفين) هي بالضبط تربط نفسها، في المجال الأيديولوجي، مع فئة فكرية سابقة عن طريق مصطلحات مفاهيمية سابقة. يخلق كل كائن اجتماعي جديد (نوعًا من المجتمع) بنية فوقية جديدة يمكن فيها فقط أن يتصور ممثليها المتخصصين وحاملي الراية (المثقفين) أنفسهم مثقفين «جددا» قد خرجوا من الوضع الجديد، وهم ليسوا استمرارية للوسط الثقافي السابق. إذا وضع المثقفون «الجدد» أنفسهم كاستمرار مباشر لـ«المثقفين» السابقين، فهم ليسوا جددًا على الإطلاق (أي ليسوا مرتبطين بالفئة الاجتماعية الجديدة التي تمثل بشكل عضوي الوضع التاريخي الجديد) لكنهم محافظون ومتحجرون من الفئة الاجتماعية التي تم استبدالها تاريخيًا. (هذه طريقة أخرى للقول: إن الحالة التاريخية الجديدة لم تصل إلى مستوى التنمية اللازمة؛ لأن تكون لديها القدرة على إنشاء الهياكل الجديدة، بل تستمر بالعيش في قشرة عالم قديم أكلها الدود.

يجب ألا يغيب عن الأذهان عدم وجود حالة تاريخية جديدة، ومع ذلك سببت جذرية التغيير تحول اللغة بشكل كامل، على الأقل في الجانب الرسمي الخارجي، لكن مضمون اللغة يجب أن يغيّر، حتى لو كان من الصعب أن يكون هناك وعي دقيق بالتغيير من الناحية الفورية. وهذه الظاهرة، علاوة على ذلك، مجمعة بشكل تاريخي ومعقد؛ بسبب وجود ثقافات متميزة بين مختلف شرائح الفئة الاجتماعية الجديدة. وبعضها في المجال الإيديولوجي، لا تزال مغمورة في ثقافة الحالات التاريخية السابقة، بما في ذلك ما تم استبداله مؤخرًا. فئة من تلك الشرائح لا يزال لديها تصور بطليمي للعالم لا يمكن أن يكون ممثلاً لموقف تاريخي متقدم جدًا، وبالعودة إلى الوراء (أو على الأقل في جوانب معينة من مفهومها للعالم، الذي

=جديدا لكلمة قديمة، فإنك مهما كنت قويا في إقرارك، فإن الفكرة الجديدة تظل مرتبطة بتلك الكلمة ولا صلة لها في شيء بالفكرة الجديدة التي مُنحت إليها، فالعقل البشري لا يمكن أن يتوقف عن تخيل بعض التشابه والوصل بين الفكرة القديمة والفكرة الجديدة».

(١٠٠) الكناية (بسبب الرقابة) تتعلق بصراع الطبقات. وعن المفهوم الموجود أسفله بشأن هيمنة فئة اجتماعية مؤكدا طبقة مثقفيه الخاصة، انظر محاولة «تكوين المثقفين»، صص ٩٩ ـ ١٠٨.

لايزال غير متصل وبسيط)، فإن هذه الشرائح متقدمة جدًا على الصعيد العملي، من حيث الوظيفة الاقتصادية والسياسية، إذا كانت مهمة المثقفين هي تحديد وتنظيم وإصلاح الحياة الإتيقية والفكرية، وبكلمات تناسب الثقافة مع مجال الممارسة. فمن الواضح أن المثقفين «المنمّطين» هم محافظون ورجعيون. فبينما تشعر الفئة الاجتماعية الجديدة أنها منفصلة ومتميزة عن سابقتها، فإن هؤلاء المثقفين ليسوا حتى واعين بهذا التميز، بل يعتقدون أنه بإمكانهم إعادة ربط أنفسهم بالماضي.

لا يعني ما سبق أنه يجب رفض تراث الماضي بأكمله، فهناك «قيم استعمالية» لا يمكن استيعابها في مجملها من أجل مواصلة تطويرها وصقلها. ولكن كيف يمكن التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة الفلسفية المؤقتة التي يجب رفضها صراحة؟ غالبًا ما يحدث ذلك لأن المرء قد قبل قيمة فلسفية عابرة تعود إلى اتجاه سابق، ثم يرفض المرء القيمة الاستعمالية من اتجاه آخر لأنها تتعارض مع الأولى، على الرغم من أن هذه القيمة الاستعمالية قد تكون مفيدة للتعبير عن المحتوى الثقافي التاريخي الجديد.

بهذا قد رأينا مصطلح «المادية» المقبول بمحتواه السابق، بينما تم رفض مصطلح «المحايثة»؛ لأنه في الماضي كان لديه محتوى ثقافي تاريخي خاص، وصعوبة تلاؤم التعبير الأدبي مع المحتوى المفاهيمي. إن عملية الخلط بين قضايا المصطلحات مع قضايا الموضوعية، والعكس بالعكس، تعتبر نموذجية من حيث العمل الفلسفي والافتقار للحس التاريخي في استيعاب لحظات مختلفة من عملية التنمية الثقافية. نموذجية، بعبارة أخرى، من ناحية المفهوم الدغمائي وغير الديالكتيكي، والمسجون داخل مخططات مجردة للمنطق الصوري.

يجب أن يُفهم مصطلح «المادية» في العقد الأول من القرن التاسع عشر ليس فقط بالمعنى الفلسفي الفني المقيد، بل بالمعنى الموسع الذي يحصل عليه بشكل جدلي في المناقشات التي نشأت في أوربا مع التطور الصاعد والمنتصر للثقافة الجديدة. وأُعطي اسم المادية لأي مذهب فلسفي تم استبعاده من عالم الفكر، وأُعطي ليس فقط إلى مذهب وحدة الوجود ومذهب المحايثة، بل إلى أي موقف مستوحى من قبل الواقعية السياسية ـ أي إلى موقف يعارض بعض أسوأ التيارات الرومانسية السياسية مثل شعبوية مذاهب ماتسيني[١٠١] التي افترضت «أعمالاً» و«مثلاً» وتجريدات

(١٠١) لم تكن شعبوية مذاهب ماتسيني الأصلية في حد ذاتها وحسب غامضة من الناحية الواقعية وخالية=

غامضة ووجدانية، حتى اليوم. في الجدالات الكاثوليكية غالبًا ما يستخدم مصطلح المادية في هذا المعنى، فالمادية هي عكس الروحانية بالمعنى الدقيق للكلمة، أي الروحانية الدينية. ومنه يمكن للمرء أن يشمل تحت عنوان المادية كل الهيغلية والفلسفة الألمانية الكلاسيكية بشكل عام، وكذلك الإثارة وفلسفة التنوير الفرنسية. وبالمثل، في مصطلح الحس المشترك، تشمل المادية كل ما يميل إلى تحديد الغاية من الحياة على هذه الأرض، وليس في الفردوس. أيّ شكل من أشكال النشاط الاقتصادي الذي يتجاوز حدود إنتاج العصور الوسطى كان «ماديا»، لأنه بدا وكأنه «نهاية بحد ذاته»، والاقتصاد من أجل الاقتصاد، والنشاط من أجل النشاط، تمامًا كما هو الحال اليوم بالنسبة إلى متوسط أمريكا الأوربي، فهو «مادي» بسبب استخدام الآلات ونطاق الشركات والأعمال بما يتجاوز الحد الذي يعتبره المتوسط الأوربي «عادلاً» حيث لا تكون المطالب «الروحية» مكبوحة. إن الرد الجدلي الذي تقوم به الثقافات الإقطاعية ضد البرجوازية النامية قد قامت به الثقافة البرجوازية الأوروبية، ومن جهة أخرى ضد شكل رأسمالي أكثر تطورًا من النمط الأوروبي، ومن الناحية الأخرى ضد النشاط العملي للفئات الاجتماعية التابعة (لهذه المجموعات في البداية ولحقبة تاريخية كاملة، حتى تكون قادرة على بناء اقتصاد وبنية اجتماعية خاصة بها، لا يمكن أن يسود النشاط بشكل اقتصادي أو على الأقل التعبير عنه من الناحية الاقتصادية والهيكلية)، ولا تزال آثار هذا المفهوم المادي باقية في اللغة، فكلمة *geistlich* (الروحية) في الألمانية تعني «رجال الدين»، أيضًا مناسبة لرجال الدين، وكذلك كلمة *dukhoviez* الروسية. ما يهمين على نظر عديد كتاب فلسفة البراكسيس، وهو بالتحديد الدين والربوبية، إلخ، إنما هي النقاط المرجعية للاعتراف بـ«الماديين».

أحد الأسباب، وربما الأكثر أهمية، في اختزال المادية التاريخية إلى المادية الميتافيزيقية التقليدية في الحقيقة هو: إن المادية التاريخية لا يمكن أن تكون إلاّ مرحلة جدلية وهامة بشكل رئيس للفلسفة، في حين هناك حاجة لنظام يتحقق

=من المضمون. على الرغم من مشاركته الفعالة في جمهورية روما عام ١٨٤٩، لم ينجح ماتسيني قطّ في السنوات الرئيسية ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠ على وجه الخصوص، في تشكيل سياسة واضحة المعالم بشأن وضعية الكنيسة والبابوية، وإن شعاره (الله والشعب) قد قدّم غطاء سياسيا وأيديولوجيا لكل أشكال الحساسية الليبرالية والكاثوليكية. وعلى المستوى الأيديولوجي (وتأثير ماتسيني عقب ١٨٥٠ كان بالأساس أيديولوجيا بدلا من أن يكون سياسيا مباشرا) فإن الماتسينية شكّلت تهاويا للدافع الرومانسي الوطني للإصلاح، بما يتناسب مع صعود الوضعية «المادية».

ويُكتمل. لكن الأنظمة المنجزة والمكتملة هي دائمًا عمل الفلاسفة بمفردهم وجنبًا إلى جنب مع الجزء الصائب تاريخيًا، الجزء الذي يتطابق مع ظروف الحياة المعاصرة. هناك دائمًا جزء مجرد، وهو «غير تاريخي» بمعنى أنه يرتبط بفلسفات سابقة ويتوافق مع ضرورات خارجية لبنية النظام أو مع خواص شخصية؛ لذلك فلسفة العصر لا يمكن أن تكون اتجاها منهجيا أو نظاما فرديا، إنها مجموعة من الفلسفات الفردية والميول الفلسفية، بالإضافة إلى الآراء العلمية، والحس المشترك والديني. هل يمكن إنشاء نظام مثل هذا بطريقة اصطناعية؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل هو من قبل الأفراد أو المجموعات؟ النشاط النقدي هو السبيل الوحيد الممكن، لاسيما من ناحية طرح وحل القضايا التي تطرح نفسها كتعبير عن التطور التاريخي. لكن القضية الأولى التي يجب وضعها وفهمها هي: أن الفلسفة الجديدة لا يمكن أن تتوافق مع أي نظام قديم تحت أي مسمى. تحديد المصطلحات لا يعني تحديد المفاهيم.

تجدر بنا العودة إلى كتاب لانجي، **تاريخ المادية**[١٠٢]. ربما وقع تجاوز هذا الكتاب بشكل أو بآخر من خلال دراسات لاحقة لفلاسفة ماديين فرديين، لكن من وجهة نظرنا فإن أهميته الثقافية لا تزال سليمة. ويُشار إلى سلسلة كاملة من أتباع المادية التاريخية في العودة إليه للحصول على معلومات عن سابقيهم ومفاهيم المادية الأساسية. ويمكن القول من الناحية التنظيمية، إن ما حدث هو أن المرء يبدأ من الافتراض العقائدي في كون المادية التاريخية هي مادية تقليدية مباشرة تمت مراجعتها قليلاً، وتصحيحها (تم تصحيحها من خلال «الديالكتيك»، لكي تصبح جزءًا من المنطق الصوري، وليس كمنطق خاص بها، وهذه هي نظرية المعرفة)؛ ومن ثم يدرس المرء عند لانجي ماهية المادية التقليدية، ومفاهيم هذه المادية تمثل مفاهيم المادية التاريخية؛ لذا يمكن القول: إن الجزء الرئيس من مجموعة المفاهيم التي تندرج تحت تسمية المادية التاريخية يكون مؤسسها وواضع حجر أساسها لا لأحد سوى لانجي. ولهذا السبب فإن دراسة هذا العمل ذات أهمية ثقافية واهتمام نقدي، كل هذا لأن لانجي مؤرخ حاد ذو ضمير ولديه تصور محدد عن المادية. بما يدعو للمفاجأة وحتى السخط من أشخاص معينين (مثل بليخانوف) هو أنهم لا يعتبرونها مادية سواء كان مادية تاريخية أو حتى فلسفة فيورباخ هنا[١٠٣]. يمكن للمرء أن يرى

---

(١٠٢) فريدريش ألبرت لانج، Geschichte der materialismus und kritik seiner Bedeutung in der Gegenwart، الطبعة الثانية المنقحة، ١٨٧٣ ـ ١٨٧٥.

(١٠٣) مادية فيورباخ، كما تحددت وهوجمت في الأيديولوجيا الألمانية، وفي أطروحات حول فيورباخ،=

كيف أن المصطلحات غير تقليدية لكنها لا تخلو من أهمية في ارتكاب أخطاء وانحرافات بمجرد أن ينسى المرء أنه من الضروري دائمًا العودة إلى المصادر الثقافية من أجل تحديد القيمة الدقيقة للمفاهيم. ومن المعروف، علاوة على ذلك، أن مؤسس فلسفة البراكسيس [ماركس] لم يسمّ مفهومه أبدًا بالمادية، وأنه عندما يكتب عن المادية الفرنسية فإنه ينتقدها، ويؤكد أن النقد ينبغي أن يكون مستفيضًا جدًا[١٠٤]. وهكذا لا يستخدم أبدًا صيغة «الديالكتيك المادي»، بل يصفه بأنه «عقلاني» في مقابل «باطني»، وهو ما يعطي مصطلح «عقلاني» معنى دقيقًا للغاية[*][١٠٥][١٠٦].

العلم وأدوات العلم:

من المؤكد، في **المنوال الشعبي**، أن تقدم العلم يعتمد ـ باعتباره نتيجة لسبب ـ على تطور أدوات العلم، وهذه نتيجة طبيعية للمبدأ العام الذي اعتمده **المنوال**، ونشأ مع لوريا، حول الوظيفة التاريخية لـ«أداة الإنتاج والعمل» التي يتم استبدالها بمجموعة العلاقات الاجتماعية للإنتاج. ولكن لا يتم استخدام أية أدوات في علم الجيولوجيا باستثناء مطرقة، ولا يمكن مقارنة التقدم التقني في المطارق بالتقدم في الجيولوجيا، إذا كان من الممكن تقليل تاريخ العلوم، كما يدعي الدليل، إلى تاريخ من أدواته الخاصة، فكيف يمكن للمرء أن ينتج تاريخًا للجيولوجيا؟ ليس من الجيد القول: إن الجيولوجيا مبنية على تقدم معقد للعلوم الأخرى؛ لذلك يساعد تاريخ أدوات هذه العلوم في وصف تاريخ الجيولوجيا؛ لأنه ينتهي المرء مع هذا السماح بتعميم فارغ،

=ليست حصرا مادية لأنها تأسست على الثانية الرئيسة بين الواقع الموضوعي وعام الذاتية الإنسانية المنعزل.

(١٠٤) قد تظهر الإحالة في القسم الخاص بالمادية الفرنسية في كتاب العائلة المقدسة (٥، ٣ (د)، ما عدا ذلك، يبدو ماركس في هذا القسم أقل نقدا لمادية فيورباخ في شكلها الكلاسيكي، مما يبيّنه غرامشي.

(*) حول المسألة، تجدر بنا العودة مرة أخرى في محاولات أنطونيو لابريولا.

(١٠٥) انظر خاتمة ماركس للطبعة الألمانية الثانية لرأس المال، حيث يبيّن أنه مع هيغل، وقف الديالكتيك على رأسه، وأنه بغاية جعله يقف بشكل سليم على رجليه، من الضروري استخراج النواة العقلية من القشرة الصوفية. وهكذا، يتحدد الديالكتيك العقلي في تقابل مخصوص مع الطريقة التي تطوّر بها لدى هيغل، ولكنّ ذلك لا يعني بالمثل القول إنه ينبغي أي يصير «المادي» انطلاقًا من «المثالي»، فذلك تصوّر فيورباخي بدلا من كونه ماركسيا.

(١٠٦) عن لوريا انظر الهامش ١٠٨، ص ٥٥٠.

ولجوء إلى حركات متزايدة وصولاً إلى علاقات الإنتاج، ومن المناسب جدًا أن يكون شعار الجيولوجيا [مع العقل والمطرقة].

يمكن القول بشكل عام: إن تقدم العلم لا يمكن توثيقه بشكل مادي، ويمكن أن يبقى تاريخ العلوم حيًا في الذاكرة، وليس في الحالات كلها، من خلال وصف إتقان متعاقب للأدوات التي كانت وسيلة للتقدم، ووصف الآلات التي كانت تطبيقات للعلوم نفسها، الأدوات الرئيسة للتقدم العلمي، إنها نظام فكري وسياسي ومنهجي. وقد كتب انغلز[١٠٧] أن «الأدوات الفكرية» لا تولد فقط من اللاشيء، وليست فطرية في الإنسان، بل يتم اكتسابها، فقد تطورت ويتم تطويرها تاريخيًا. كم كان عظيما طرد سلطة أرسطو والإنجيل من الحقول العلمية في مسار تطور العلم، أليس هذا الطرد بسبب التطور العام للمجتمع الحديث؟ تذكر النظريات حول أصول الينابيع، وأول صياغة للطريقة التي تنتج فيها الينابيع توجد في **موسوعة** ديدرو، إلخ. بينما أمكن إظهار أن الناس العاديين كانت لديهم آراء صحيحة حول القضية قبل ذلك، فإنه في العالم العلمي كانت هناك سلسلة من النظريات الأكثر تعسفًا وغرابة والتي تهدف إلى التوفيق بين الإنجيل وأرسطو وبين الملاحظات التجريبية للحس السليم.

قضية أخرى تتمثّل في أنه إذا كان التأكيد في الدليل الشعبي صحيحًا، فما الذي يميز تاريخ العلوم عن تاريخ التكنولوجيا؟ مع تطور الأدوات «المادية» للعلوم التي تبدأ تاريخيًا مع بروز النهج التجريبي تطور علم معين، علم الأدوات الذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطور العام للإنتاج والتكنولوجيا[*].

مدى سطحية التأكيد في **المنوال الشعبي** هو ما يُمكن أن يُرى في مثال العلوم الرياضية التي ليست بحاجة إلى أية أدوات مادية (تطوير العداد الحسابي ليس هو بحسب رأيي مثالاً مضادًا صالحًا)، إنها بحد ذاتها «أداة» للعلوم الطبيعية كلها.

«الأداة التقنية»:

مفهوم «الأداة التقنية» في **المنوال الشعبي** خاطئ تمامًا. فمن مقالة كروتشه حول

---

(١٠٧) انظر انغلز، ضد دوهرنغ، ذكر في المقدمة، «... فن العمل مع المفاهيم ليس أمرا فطريا وليس معطى مع الوعي اليومي المعتاد، فالتاريخ ليس أكثر ولا أقلّ من العلم الأمبيريقي الطبيعي».
انظر كذلك الرسالة إلى ستاركنبرغ (مذكورة أعلاه في الهامش ٧٤، ص٥٢٠)

(*) عن هذا السؤال، انظر ج. بوفّيتو، وسائل العلم وعلم الوسائل، المكتبة العالمية سيبر، فيرنزا، ١٩٢٠.

أشيل لوريا[١٠٨] في **المادية التاريخية والاقتصاد الماركسي**، يبدو أن لوريا كان أول شخص يقوم بشكل تعسفي وبرغبة صبيانية في الاكتشاف بوضع تعبير «أداة تقنية» مكان «القوى المادية للإنتاج» أو «علاقات اجتماعية معقدة».

استهلال

مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي:

«يدخل البشر مع بعضهم البعض في علاقات يتم تحديدها في الإنتاج الاجتماعي لحياتهم، وتكون ضرورية ومستقلة عن إرادتهم، أي في علاقات الإنتاج المتوافقة مع مستوى معين من تطور قوى الإنتاج المادية. وتشكل مجموعة هذه العلاقات البنية الاقتصادية للمجتمع، وبعبارة أخرى القاعدة الحقيقية التي ترتفع عليها البنية الفوقية السياسية والقضائية التي تتوافق مع الأشكال الاجتماعية المحددة للوعي... وفي مرحلة من تطورها، تدخل القوى الإنتاجية المادية في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة أي: علاقات الملكية، وهي المعادل القانوني لذلك التعبير؛ إذ تحركت ضمنه هذه القوات في وقت سابق، ويتم تحويل علاقات الإنتاج هذه من شكل من أشكال تطوير القوى المنتجة إلى عقبة أمامها، فيصل عصر الثورة الاجتماعية. وأحدثت البنية الفوقية البارزة الهائلة ثورة مع التغيير في الأساس الاقتصادي وانهارت بسرعة أكبر أو أقل... فالتكوين الاجتماعي لا يموت حتى تتطور كل القوى المنتجة التي لها حيز فيها، ولا تأخذ علاقات إنتاج جديدة مكانها حتى تنضج الظروف المادية لتواجدها في رحم المجتمع القائم».

---

(١٠٨) تعود محاولة كروتشه حول لوريا إلى عام ١٨٩٦، حينما كان كروتشه ماركسيا، وإن كان على نحو غير أرثوذكسي، وكانت قد طُبعت من جديدة في المجلد الذي عنوانه تاريخ المادية الماركسية والاقتصاد الماركسي (١٩٠٠، الأعمال المجمّعة، المجلد ٢، ٤، صص ٢٣ ـ ٥٦). وهي بالأساس تعضيد للهجوم على ابتذال لوريا وانتحال ماركس من طرف انغلز في استهلال رأس المال، المجلد الثاني. أشيل لوريا (١٨٥٧ ـ ١٩٤٣) كان عالم اقتصاد أكاديمي قدّم نفسه على أنه مفكر أصيل وتلقّى إعجابا ما، ليس في إيطاليا وحسب، خلال تسعينات ثمانينات القرن التاسع عشر والتسعينات. ونظرية لوريا التي منحها اسم «الاقتصادوية التاريخية»، كانت خليطا من الاقتصاد الشعبي والماركسية المبتذلة، بلا تمييز داخلي، ولكنه هام، في نظر غرامشي، بصفته مثالا عن «بعض الانحطاط والأوجه الغريبة لعقلية جماعة من المثقفين الإيطاليين ومن ثمة الثقافة القومية...» (المثقفون وتنظيم الثقافة، ص ٢٦٧) والتي أعطاها اسم اللوريانية.

(ترجمة أنطونيو لابريولا في مقالته، في **مذكرات** [في ذكرى البيان الشيوعي])[109].

وهنا، إعادة صياغة لوريا (مأخوذة من **الأرض والنظام الاجتماعي**، ص١٩، فيرونا، دراكر، ١٨٩٢). يحافظ كروتشه على تلك العبارات المشابهة التي يمكن العثور عليها في كتابات أخرى لـ لوريا):

«يُوافق مرحلة معينة من أداة الإنتاج، نظام معين من الإنتاج تأسس عليه، ومن العلاقات الاقتصادية، فيشكل نمط المجتمع. لكن يشكّل التطور المستمر لأساليب الإنتاج عاجلاً أم آجلاً تحولاً جذريًا في الأداة التقنية التي تجعل نظام الإنتاج غير مقبول والاقتصاد الذي تأسست عليه المرحلة السابقة للتقنية، ثم يتم تدمير الشكل الاقتصادي الذي عفا عليه الزمن من خلال ثورة اجتماعية، واستبداله بنموذج اقتصادي متفوق، يتوافق مع المرحلة الجديدة من الأداة الإنتاجية».

ويضيف كروتشه أنه في **رأس المال** (المجلد الأول، الفصل الثالث،) وفي أماكن أخرى، تتأكّد أهمية الاختراعات التقنية، واستحضار التاريخ من الأساليب التقنية، لكن لا يوجد نص تحولت فيه «الأداة التقنية» إلى سبب فريد ورفيع للتنمية الاقتصادية. يحتوي مقطع النقد على عبارات «مستوى تطور القوى المادية للإنتاج»،» طريقة إنتاج الحياة المادية»، «ظروف الإنتاج الاقتصادية» التي تؤكد أن التنمية الاقتصادية تحددها الظروف المادية وما شابهها، ولكنها لا تردّها إلى مجرد «انقلابها إلى أداة تقنية». ثم يضيف كروتشه أن مؤسس فلسفة البراكسيس لم يؤطر استفساره عن الدافع النهائي للحياة الاقتصادية»، فلم تكن فلسفته رخيصة»، ولم يكن «يغازل» عبثًا الديالكتيك الهيغلي ليذهب بحثًا عن الأسباب الرئيسة»[110].

تجدر الإشارة إلى أن **المنوال الشعبي** لا يقتبس مقطعًا من استهلال **النقد**، ولا حتى يشير إليه، وهذا أمر غريب نظرًا لأنه المصدر الأكثر أهمية لإعادة بناء فلسفة البراكسيس[111] أضف إلى ذلك أنه في هذا الصدد لا تختلف طريقة التفكير

---

(١٠٩) ذكره كروتشه في المادية (م.م)، صص ١٣٦ ـ ١٤٧، والذي هو كذلك مصدر لشاهد لوريا وبعض الملاحظات اللاحقة في الأسفل. بما أن غرامشي تمكن من الحصول على بعض النصوص الماركسية في السجن، فإن هذا الشاهد مترجم هنا عن النسخة الإيطالية، وكان ذا أهمية عنده.

(١١٠) كروتشه، م.م.، ص ١٤٨. عن «مغازلة» ماركس أو «غنجه» (koketieren) مع هيغل، انظر خاتمة رأس المال، ١.

(١١١) انظر «مسائل المنهج»، صص ٤٧٦ ـ ٤٨٠ أعلاه. تمثل موقف غرامشي في كون ماركس انخرط خلال السنوات الأخيرة من حياته في دراسة عينية للاقتصاد، وترك خلفه كتابات قليلة عن الفلسفة=

المشروحة في **المنوال** عن طريقة تفكير لوريا، إذا لم يكن في الواقع أكثر سطيحة وعرضة للانتقاد. ومن الصعب معرفة ما يعنيه **المنوال** بالبنية، أو البنية الفوقية أو الأداة الفنية، فمفاهيمها غامضة ومبهمة جميعها. يتم تصور الأداة التقنية بطريقة عامة قد تعني أي شكل من أشكال الأدوات أو الأواني، بما في ذلك الأدوات المستخدمة من قبل العلماء في تجاربهم و...الأدوات الموسيقية. وهذه الطريقة في دراسة القضية تجعل الأمور معقدة من دون جدوى.

إذا بدأ المرء من هذه الطريقة في التفكير فإن سلسلة كاملة من قضايا الباروك سوف تُثار.، ومنها على سبيل المثال: هل هي بنية المكتبات أم البنية الفوقية؟ أو المختبرات المتخصصة للعلماء؟ إذا أمكن القول: إن الفن أو العلم يتم تطويرهما من خلال تطورات الأدوات التقنية، فلماذا لا يمكن للمرء الإبقاء على العكس تمامًا، أو إبقاء الجدال بأن بعض الأشكال المفيدة هي بنيوية وبنية فوقية في الوقت نفسه؟ ومنه يمكن القول: إن بعض البنى الفوقية لديها بنية خاصة لكنها تبقى بنى فوقية، ففن الطباعة سيكون البنية المادية لسلسلة كاملة من الإيديولوجيات، بل للإيديولوجيات كلها، ووجود صناعة الطباعة سيكون كافيًا لتوفير مبرر مادي للتاريخ بأكمله، وستكون هناك حالة من الرياضيات المحض، وستوجد حالة من الجبر التي لا تملك أدوات خاصة بها، ولا يمكن أن تتطور. من الواضح أن النظرية الكاملة للأداة التقنية في **المنوال** هي **تعويذة** ومماثِلة لنظرية الذاكرة التي كتبها كروتشه؛ ليشرح لماذا لا يكتفي الفنانون بتصور أعمالهم في شكل مثالي، بل يكتبونها أو ينحتونها. وما إلى ذلك، مع اعتراض «تيلجير» الهائل على أنه في حالة الهندسة المعمارية سيكون مبالغًا في التفكير في مهندس يبني بناء فقط ليحافظ على ذكرى عمله. وما من شك في أن هذا كله مجرد انحراف بدائي عن فلسفة البراكسيس، وناتج عن قناعة الباروك التي مفادها أنه كلما عاد المرء إلى الأهداف «المادية» كان هذا المرء أرثوذكسيًا.

في الاعتراض على التجريبية:

يفترض التحقيق في سلسلة من الوقائع لاكتشاف العلاقات بينها مسبقًا وجود «مفهوم» يسمح للمرء أن يميز بين سلسلة ما، وسلسلة حقائق أخرى ممكنة، فكيف

=الطبيعية، ونتج عن ذلك أنّ الهوّة في فلسفة ماركس قد دُرئت من طرف انغلز. وفي هذه الحدود التي عضدتها حقيقة كون غرامشي أنه لم يتمكن من معرفة بعض أعمال ماركس والتي تزايدت أهميتها لاحقا، فإن تركيزه على الأهمية الفريدة للاستهلال ذات أهمية كبرى، سواء من حيث هو مصدر لماركسية غرامشي أو كدليل لماركسيين آخرين.

يمكن أن يتم اختيار الحقائق التي سيتم تقديمها كدليل على صحة افتراض المرء إذا لم يكن لديه معيار موجود مسبقًا للاختيار؟ وما معيار هذا الاختيار إن لم يكن شيئًا متفوقًا على كل حقيقة تحت التحقيق؟ الحدس والمفهوم اللذين يجب اعتبارهما تاريخًا معقدًا عملية ترتبط بالعملية الكاملة لتطوير الثقافة....(إلخ). وقد تكون هذه الملاحظة متعلقة بالملاحظة حول «القانون الاجتماعي» الذي يكرر فيه ببساطة الحقيقة نفسها مرتين: الأولى كحقيقة، والثانية كقانون، إنها سفسطة الحقيقة المزدوجة، وليست قانونًا على الإطلاق.

مفهوم «الأرثوذكسية»:

يظهر من نقاط قليلة وضعت بالأعلى أن مفهوم «الأرثوذكسية» بحاجة إلى التجديد والعودة إلى أصوله الأولى. ولا يجب البحث عن الأرثوذكسية في الالتزام بفلسفة البراكسيس، أو في الاتجاه المتصل مع التيارات الدخيلة على المذهب الأصلي، بل في المفهوم الأساسي الذي يقول: إن فلسفة البراكسيس «كفيّة في حد ذاتها»، وتحتوي بذاتها على العناصر الأساسية اللازمة لبناء مفهوم كامل ومتكامل للعالم، وفلسفة كلية ونظرية علوم طبيعية، وليس ذلك فقط، بل كل شيء ضروري لإعطاء الحياة لهيئة تنظيمية متكاملة في المجتمع: أي تصبح حضارة متكاملة.

يساعد هذا المفهوم عن الأرثوذكسية في إعطاء تعريف أفضل للخاصية الثورية التي يتم تطبيقها على وجهات نظر مختلفة عن العالم، أو نظريات أو فلسفات. كانت المسيحية ثورية فيما يتعلق بالوثنية لأنها كانت عنصر انقسام كامل بين مؤيدي العلمين القديم والجديد. فالنظرية «ثورية» من حيث كونها تمثل عنصر فصل وتمييز واع بين معسكرين، وهي الذروة التي يتعذر على معسكر العدو الوصول إليها. يعتبر التمسك بفكرة تقول إن فلسفة البراكسيس ليست بنية فكر مستقل تمامًا وقائم بذاته في العداء لجميع الفلسفات والأديان التقليدية، يعني في الواقع أن المرء لم يقطع روابطه مع العالم القديم، إذا لم يستسلم المرء بالفعل. إن فلسفة البراكسيس لا تحتاج إلى دعم من المصادر الغريبة. كما أنها قوية وغنية في الحقائق الجديدة لأجل العالم القديم ليأتي إليها ويزود نفسه بترسانة أسلحة أكثر حداثة وفعالية. هذا يعني أن فلسفة البراكسيس بدأت تمارس هيمنتها الخاصة على الثقافة التقليدية. لكن الثقافة التقليدية التي لا تزال قوية وقبل كل شيء لاتزال مصقولة، تحاول أن يكون لها رد فعل مثل اليونان في الهزيمة التي انتهت بزوال الغازي الروماني.

يمكن القول إن جزءًا كبيرًا من فلسفة كروتشه يمثل هذه المحاولة لإعادة

استيعاب فلسفة البراكسيس ودمجها كخادمة للثقافة التقليدية. ولكن، كما يوضح **المنوال**، فإنه حتى بعض أتباع «الأرثوذكسية» يقعون في الفخ ويتصورون فلسفتهم كفلسفة خاضعة لفلسفة مادية عامة كما يتصور آخرون فلسفتهم خاضعة للمثالية. (هذا لا يعني أنه لا توجد نقاط وصل بين فلسفة البراكسيس والفلسفات القديمة، ولكنه أقل من تلك العلاقات القائمة بين المسيحية والفلسفة اليونانية). في كتاب صغير لأوتو باور حول الدين[١١٢] يمكن للمرء العثور على عدد من الإحالات على التركيبات التي أظهرتها هذه الفكرة الخاطئة التي تقول إن فلسفة البراكسيس ليست قائمة بذاتها ومستقلة بل تحتاج الدعم، كما تحتاج النهوض، من بعض الفلسفة المادية أو المثالية الأخرى. تبقي أطروحة باور، بوصفها أطروحة سياسية، على اللا ـ أدرية للأحزاب ومنح الإذن لأعضاء الحزب لتجميع أنفسهم كمثاليين وماديين وملحدين وكاثوليك، إلخ.

ملاحظة: يميل الناس إلى البحث عن فلسفة عامة تقوم عليها فلسفة البراكسيس وضمنًا لتنكر أي أصالة للمحتوى والأسلوب. يبدو أن حالة واحدة من هذا الخطأ هي: أنه يتم الخلط بين الثقافة الشخصية لمؤسس فلسفة البراكسيس من ناحية، أي التيارات الفلسفية والفلاسفة العظماء الذين كان يهتم بهم في شبابه وأعاد إنتاج لغتهم (دائمًا مع فصيلة وغالبًا مع ملاحظات أنه يستخدمها لجعل مفهومه أسهل للفهم) ومن ناحية ثانية أصول أو الأجزاء المكونة لفلسفة البراكسيس. لهذا الخطأ تاريخ طويل، لاسيما في مجال النقد الأدبي. من المعروف أن العمل على تقليص الأعمال الشعرية الرائعة إلى مصادره، أصبح في فترة واحدة المهمة الرئيسية لكثير من العلماء البارزين. تظهر هذه المشكلة في شكلها الخارجي في ما يسمى المدعين، لكنْ، صحيح أيضًا أنه حتى في حالة عدد من «الانتحالات» أو إعادة الانتاج[١١٣] فإنه ليس من المستحيل المطالبة بأصالة الانتحال أو إعادة الإنتاج. هناك مثالان بارزان يمكن الاستشهاد بهما: ١ ـ جرس تانسيلو المستنسخة من قبل جيوردانو برونو في **الغضب البطولي** (أو في **عشاء الرماد**) «كما شرحت في أجنحة رغبة جميلة»، الذي كان لدى تانسيلو قصيدة حب لمارشيستا ديل فاستو؛[١١٤] ٢ ـ أبيات شعر عن موت دوغالي التي وضعها دي

(١١٢) أوتو باور، الديمقراطية الاجتماعية، الدين والكنيسة، انظر الهامش ١٣، ص ٤٨١.

(١١٣) يقول غرامشي ªper l'opera plagiata o riprodottoª والتي هي زلّة قلم.

(١١٤) لوجي تانسيلو (١٥١٠ ـ ١٥٦٨) كان شاعر النهضة الصغرى، والذي يظهر كأنه من المحاورين الخياليين لجيوردانو في حوار جيوردانو برونو في الغضب البطولي. وفي الحوار يلعب تانسيلو دور=

أنونزيو كأنها له، بعد أن قام بنسخها في الواقع كلمة كلمة من مجموعة توماسيو للأغاني الصربية[١١٥]. لدى برونو ودي أنونزيو تكتسب هذه النسخ نكهة جديدة ومبتكرة تجعل المرء ينسى أصولها.

إن دراسة الثقافة الفلسفية لإنسان مثل ماركس ليست مثيرة للاهتمام فحسب بل ضرورية. لكن يجب ألا ينسى المرء أنها تنتمي بشكل حصري إلى مجال إعادة الإنتاج وإلى السيرة الذاتية الفكرية. عناصر سبينوزا وهيغل والمادية الفرنسية، وما إلى ذلك، هي ليست بأي حال أجزاء أساسية من فلسفة البراكسيس، ولا يمكن تقليص تلك الفلسفة إلى تلك العناصر. ما هو مثير للاهتمام هو تجاوز الفلسفات القديمة والتوليفة الجديدة أو عناصر التوليفة الجديدة وطريقة تصور الفلسفة. يجب على المرء أيضًا أن يضع في اعتباره أن عناصر هذا النمط الجديد من تصور الفلسفة واردة في الأمثال أو في بعض الطرق المتناثرة في أنحاء كتابات مؤسس فلسفة البراكسيس، وأنه من الضروري تمييز هذه العناصر وتطويرها بشكل متماسك. على صعيد النظرية لا يمكن الخلط بين فلسفة البراكسيس ـ أو تقليلها إلى ـ وأي فلسفة أخرى. لا تكمن أصالتها فقط في تجاوز الفلسفات الأخرى بل أيضًا وقبل كل شيء أنها تفتح طريقًا جديدة تمامًا، يُجدد من الرأس إلى أخمص القدمين كل طريقة تصور الفلسفة ذاتها. على مستوى البحث التاريخي للسيرة الذاتية، يمكن للمرء دراسة هذه الاهتمامات التي أتاحت الفرصة للنشاط الفلسفي لمؤسس فلسفة البراكسيس. هنا ينبغي على المرء أن يضع في اعتباره نفسية الباحث الشاب الذي غالبا ما يسمح لنفسه بأن ينجذب فكريًا بأي تيار جديد يدرسه ويفحصه ويكون شخصيته كنتيجة لهذه العملية ـ أي يتم خلق روح نقدية وقوة فكر أصلي كنتيجة لتجريبها ومقارنتها للكثير من الأفكار المتناقضة مع بعضها البعض. لذلك يجب على المرء تحديد أيّ العناصر التي قام بتضمينها وجعلها متجانسة مع فكره وخاصة ما ابتكره من جديد. ليس هناك شك في أن الهيغلية (نسبيًا) هي أهم الدوافع الفلسفية لمؤلفنا، خاصة لأنها حاولت تجاوز المفاهيم التقليدية للمثالية والمادية في توليفة جديدة كانت بلا شك ذات أهمية

=لسان حال فلسفة برونو، وكما هو في هذا المثال في الحوار ٣، فإنه صُمّم للاستشهاد ببعض قصائد حبه كما لو كان مضمونها رغبة لا في امرأة وإنما في المعرفة. والمعنى الاستطيقي لهذا نوقش من طرف كوتشه في محاولة حول جدل الاستطيقا (١٩١٠) والتي هي كذلك مصدر لدى غرامشي.

(١١٥) معركة دوغالي (١٨٨٧) تضمنت القضاء على حراس إيطاليين في المقدمة بالكامل وذلك خلال الحملة الإمبراطورية على إيريتريا.

استثنائية للغاية وتمثل لحظة تاريخية عالمية للتحقيق الفلسفي. لذلك عندما يقول **المنوال** إن مصطلح «المحايثة» يستخدم بمعنى مجازي، فإنه لا يقول شيئًا. في الواقع، إن مصطلح المحايثة هنا قد اكتسب معنى خاصًا وهو ليس معنى «الممنون» ولا أي معنى آخر ميتافيزيقي بل معنى جديد ويحتاج إلى تعريف. لقد نُسي أنه في حالة التعبير الشائع جدًا [المادية التاريخية] ينبغي للمرء أن يركز على المصطلح الأول - «التاريخية» - وليس على المصطلح الثاني الذي له أصل ميتافيزيقي. إن فلسفة البراكسيس تعتبر «تاريخية» مطلقة، والعلمانية والدنيوية المطلقة للفكر، والإنسانوية المطلقة للتاريخ. وفي ضوء هذا التفكير يجب على المرء أن يتتبع خيط المفهوم الجديد للعالم.

«المادة»

ماذا يقصد **المنوال الشعبي** بالمادة؟ إنه كتيب شائع، حتى أنه أكثر من كتاب للمتخصصين، ولاسيما كتابا كهذا يدعي أنه الأول من نوعه، يجب أن يحدد بالضبط ليس فقط مفاهيمه الأساسية، بل كذلك مصطلحاته بالكامل، من أجل تجنب مصادر الخطأ المستمدة من الاستخدامات الشعبية والمبتذلة للكلمات العلمية. من الواضح أنه بالنسبة إلى فلسفة البراكسيس، لا ينبغي فهم «المادة» بالمعنى الذي اكتسبته في العلوم الطبيعية (الفيزياء والكيمياء والميكانيكا، وما إلى ذلك). - المعاني التي يجب ملاحظتها ودراستها من حيث تطورها «التاريخي»)، ولا بأي من المعاني التي يجدها المرء في الميتافيزيقيا المادية المختلفة. إن الخصائص الفيزيائية المختلفة (الكيميائية والميكانيكية، إلخ) للمادة والتي تشكل معًا المادة نفسها (إلا إذا ما تراجع أحدهم إلى تصور كنطي للنومان)[١١٦]، ينبغي دراستها، ولكن فقط إلى الحد الذي تصبح فيه «عنصرًا اقتصاديًا») منتجًا. المادة على هذا النحو ليست موضوعنا بل كيف نظمت للإنتاج اجتماعيًا وتاريخيًا، ويجب النظر إلى العلوم الطبيعية في الأساس على أنها فئة تاريخية وعلاقة إنسانية. هل كانت **مجموعة** خصائص كل أشكال المادة هي نفسها دائمًا؟ يظهر تاريخ العلوم التقنية أنها لم تكن كذلك. إلى متى كانت قوة البخار الميكانيكية مهملة؟ هل يمكن الادعاء بأن هذه القوة الميكانيكية تواجدت قبل أن تمّ تسخيرها بواسطة آلات من صنع الإنسان؟ قد لا يقال بمعنى ما، وحتى نقطة معينة، أن ما توفره الطبيعة من فرصة ليست اكتشافات واختراعات لقوى موجودة من قبل -

---

(١١٦) انظر الهامش ٦١، ص ٤٦٢.

ميزات المادة موجودة من قبل - بل «الإبداعات»، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمصالح المجتمع وبالتطوير وبضرورات تطوير قوى الإنتاج؟ وربما لا يمكن التقليل من المفهوم المثالي[١١٧] الذي بموجبه لا تكون الطبيعة فيه إلاّ المقولة الاقتصادية، بمجرد تطهيرها من بُناها الفوقية التأملية، إلى مصطلحات فلسفة البراكسيس والتي أثبتت ارتباطها تاريخيًا بتلك الفلسفة وتطورها؟ في الواقع، لا تدرس فلسفة البراكسيس آلة من أجل معرفة وإنشاء بنية ذرية لموادها أو المواد الفيزيائية والكيميائية والميكانيكية. إن خصائص مكوناتها الطبيعية (وهي عمل العلوم الدقيقة والتكنولوجيا) وبقدر ما هي لحظة القوى المادية للإنتاج، تعتبر كائنا ذا خصائص لقوى اجتماعية معينة، وتعبر عن علاقة اجتماعية تقابل بدورها فترة تاريخية معينة. إن مجموعة القوى المادية للإنتاج هي أقل العناصر المتغيرة في التطور التاريخي. إنها ما يمكن في أي وقت التحقق منه وقياسه بدقة رياضية، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى ملاحظات ومعايير ذات طابع تجريبي، وبالتالي إلى إعادة بناء هيكل عظمي صلب للعملية التاريخية. ويمكن أيضًا قياس تقلب مجموعة القوى المادية للإنتاج، ويمكن للمرء أن يُنشئ بدرجة معقولة من الدقة النقطة التي يتوقف عندها تطورها لتكون مجرد كمية وتصبح نوعية. إن مجموعة القوى المادية للإنتاج هي في نفس الوقت تبلور لكل التاريخ الماضي والأساس للتاريخ الحاضر والمستقبلي: إنها وثيقة وقوة دافعة فعلية. لكن مفهوم النشاط المطبق على قوى من هذا النوع يجب ألا يخلط أو حتى يقارن مع النشاط سواء بالمعنى المادي أو الميتافيزيقي. الكهرباء نشطة تاريخيًا، ليس فقط كقوة طبيعية، (على سبيل المثال الشحنة الكهربائية تسبب حريقا) بل كعنصر إنتاجي يهيمن عليه الإنسان ويدخل في مجموعة القوى المادية للإنتاج، وهو كائن ذو ملكية خاصة. من حيث هي قوة طبيعية مجردة، كانت الكهرباء موجودة حتى قبل تخفيضها إلى قوة منتجة، لكنها لم تكن فعالة من الناحية التاريخية وكانت مجرد موضوع خطاب افتراضي في التاريخ الطبيعي (في وقت سابق كان لا يزال «اللاشيء» تاريخيًا، حيث لم يكن أحد مهتمًا به أو يعرف أي شيء عنه).

تساعد هذه الملاحظات على تفسير كيف أن عنصر السببية الذي تستخدمه العلوم الطبيعية لتفسير التاريخ البشري هو في الواقع افتراض مطلق، إن لم يكن في الواقع عودة إلى تفسيرات أيديولوجية قديمة. على سبيل المثال يؤكد **المنوال** على أن النظرية

---

(١١٧) في ميتافيزيقا كروتشه، «الاقتصاد» هو «مقولة» بيّنة، بمعية المنطق، الاستطيقيا والإتيقا. انظر المقدمة العامة وكذلك الهامش ٥٨، ص ٤٦١.

الذرية الحديثة تدمر الفردية (روبنسوناد = البطل الفرد)[١١٨]. لكن ماذا يعني ذلك؟ ما الذي ينطوي عليه هذا التجاوز للسياسة والنظريات العلمية، إن لم يكن ذلك التاريخ يتحرك بواسطة هذه النظريات العلمية. وبعبارة أخرى بواسطة الإيديولوجيات؟ بحيث يقع المرء أثناء محاولته أن يكون مبدئيًا للغاية في شكل باروكي من المثالية المجردة. ولا يمكن الحفاظ على فكرة أنها ليست نظرية ذرية بل هي الحقيقة الطبيعية التي تلاحظها النظرية وتصف أنها دمرت الفردية، ولكن من دون الوقوع في المزيد من التناقضات المعقدة من مثل افتراض كون هذا الواقع الطبيعي سابقًا للنظرية، ومن ثم يكون بعدُ فاعلا حتى عندما تكون الفردية في أوجها. كيف يمكن أن يكون الواقع «ذريًا»، إذا كان قانونًا طبيعيًا، ولم يكن دائمًا قيد التشغيل، ولكنه يحتاج إلى بناء نظرية من جانب البشرية ليتم تشغيلها؟ هل يطيع البشر فقط القوانين التي يعرفونها. وكأن هذه القوانين هي قوانين البرلمان؟ ومن كان يمكن أن يفترض على البشر مراقبة القوانين التي لم يكونوا على دراية بها، على أساس التشريع الحديث الذي لا يعتبر الجهل بالقانون عذرًا؟ ولا يمكن القول، مرة أخرى، إن قوانين أي علم طبيعي متطابقة مع قوانين التاريخ، أو لأن مجموعة الأفكار العلمية الكاملة هي وحدة متجانسة، يمكن للمرء أن يخفض أحد العلوم إلى آخر أو أحد القوانين إلى آخر. في هذه الحالة، وبدلاً من أي عنصر آخر، بأي حق يصبح هذا العنصر المعين من الفيزياء العنصر الذي يمكن أن يتحول إلى وحدة مفهوم للعالم؟

في الواقع يمثل هذا أحد العناصر العديدة في **المنوال الشعبي** الذي يشير إلى الطريقة السطحية التي فرضت بها قضية فلسفة البراكسيس وفشلها في تقديم هذا التصور للعالم استقلاله العلمي السليم والموقف المستحق له فيما يتعلق بالعلوم الطبيعية أو حتى ما هو أسوأ من ذلك، فيما يتعلق بهذا المفهوم الغامض للعلم بشكل عام والذي يعتبر نموذجيًا في المفهوم الشعبي المبتذل الذي يعتبر حتى حيل الشعوذة علمًا. هل النظرية الذرية الحديثة نظرية «نهائية»، أنشئت مرة واحدة وإلى الأبد؟ من العالم الذي يجرؤ على اتخاذ مثل هذا التأكيد؟ ألا يكون مجرد فرضية علمية قد تحل محلها، أي أن تكون قد تم استيعابها في نظرية أعمق وأكثر شمولية؟ لماذا إذا يجب أن تكون الإِشارة إلى هذه النظرية حاسمة للغاية وتضع حدًا لمسألة الفردية

---

(١١٨) روبنسواد، هو الاسم المعطى (من طرف ماركس) للبرهان التأملي الذي يبرهن على أن أشكال الحياة الاجتماعية تنحدر عن الحاجات التي نجدها في شخص خيالي معزول، على غرار نموذج روبنسون كريزوي لديفو.

وروبينسوناد؟ (بصرف النظر عن حقيقة أن روبينسوناد يمكن أن تكون نماذج علمية تم وضعها للإشارة إلى اتجاه أو إعلان برهان النقيض: حتى مؤلف الاقتصاد النقدي [ماركس] كان يلجأ إلى روبنسوناد. لكن هناك المزيد من الأسئلة. إذا كانت النظرية الذرية هي ما يفعله العالم، فهي مسألة كيف أن تاريخ المجتمع هو سلسلة من الاضطرابات وأن هناك العديد من أشكال المجتمع في حين ستبدو النظرية الذرية انعكاسا لواقع طبيعي مستمر، ثم كيف لمجتمع ألا يطيع دائمًا هذا القانون؟ أو أنه يزعم أن التغيير من نظام الشركات في العصور الوسطى إلى الفردية الاقتصادية كان عديم الأهمية، أي خطأ في التاريخ والطبيعة؟ وفقًا لنظرية البراكسيس، من الواضح أنه ليست النظرية الذرية التي تفسر التاريخ البشري بل بطريقة أخرى: بكلمات أخرى فإن النظرية الذرية وكل الآراء والفرضيات العلمية تعتبر بنى فوقية.(*)

الكمية والجودة

يقال في **المنوال الشعبي** إن كل مجتمع هو أكثر من مجرد مجموع مكوناته الفردية. هذا صحيح من الناحية النظرية، ولكن ماذا يعني بشكل ملموس عملي؟ التفسير المعطى - تجريبيًا - غالبًا ما يكون باروكيًا. يقال إن المائة بقرة التي أُخذت واحدة تلو الأخرى تختلف تمامًا عن المائة بقرة معًا والتي تُشكّل القطيع - وبالتالي تختزل المسألة في أحد المصطلحات. وبالمثل يقال إنه في الأرقام عندما نصل إلى اثني عشر يكون لدينا دزينة، كأنه ليس هناك أزواج وثلاثيات، ورباعيات، إلخ. أي ببساطة أشكالاً مختلفة من الحساب. بيد أن التفسير النظري العملي الأهم هو ما يمكن العثور عليه في المجلد الأول من كتاب **رأس المال**، حيث يتبين أنه في نظام المصانع هناك حصة من الإنتاج لا يمكن أن تنسب إلى أي عامل فردي بل إلى كل القوى العاملة، إلى الإنسان الجمعي. تحدث عملية مماثلة للمجتمع كله، تقوم على أساس تقسيم العمل والوظائف ولهذا السبب تستحق أكثر من مجموع أجزائه. يعتبر «تجسيد» فلسفة البراكسيس للقانون الهيغلي حول الكمية التي تصبح نوعية شكلا آخر من تلك القضايا النظرية المعقدة التي لا يخوض فيها **المنوال الشعبي** بل يعتبرها معروفة مسبقًا، مكتفيا بالتلاعب بالألفاظ حول تغيير الماء لحالته (جليد، سائل، غاز) بتغيرات درجة

(*) يُمكن لنظرية ذرية أن تُعتمد لتفسير الإنسان البيولوجي على أنه مجموع أجساد مختلفة وهكذا تفسر أيضًا مجتمع البشر. فلنتحدث عن نظرية شاملة!

الحرارة، وهي حقيقة ميكانيكية محضة تحددها العوامل الخارجية (النار، والشمس وتبخر حمض الكربون، إلخ).

في حالة الإنسان، من هو هذا الوكيل الخارجي؟ في المصنع هو تقسيم العمل، إلخ، الشروط التي أوجدها الإنسان نفسه. في المجتمع إنها مجموع القوى المنتجة. لكن كاتب **المنوال** لن يعتبر ذلك، إذا كان كل مجتمع شيئًا أكثر (ومختلفا) من مجموع مكوناته، هذا يجب أن يعني أن القانون أو المبدأ الذي يفسر تطور المجتمع لا يمكن أن يكون قانونًا فيزيائيًا، لأنه في الفيزياء لا يخرج المرء من المجال الكمي إلاّ مجازيًا. ومع ذلك، في فلسفة البراكسيس ربما ترتبط الجودة بالكمية وربما يكون هذا الارتباط هو أكثر مساهماتها خصوبة. من ناحية ثانية، تقلل المثالية من هذا الشيء الغامض، فهي تجعله كيانًا خاصًا به، أي «روحا»، تمامًا كما فعل الدين مع فكرة الألوهية. لكن إذا كان مفهوم الجودة أقنومًا (ركودًا) في الفكر الديني وفي المثالية، فإن هذا يعني تجريدًا تعسفيًا بدلاً من عملية تمييز تحليلية لازمة لأغراض توضيحية، ثم إن الأمر نفسه ينطبق على حالة المادية المبتذلة، التي «تحد من» أقنوم المادة.

هذه الطريقة في النظر إلى مفهوم المجتمع يجب أن تقارن بمفهوم الدولة النموذجي عند المثاليين الواقعيين[١١٩]. بالنسبة إلى الواقعيين، لم تعد الدولة تمثل ذلك النوع من الكيان المتفوق على الأفراد (على الرغم من أنه في ضوء النتائج التي اشتقها سبيريتو من التحديد المثالي للدولة والفرد في علاقة بالملكية، كان جنتيلي في **التعليم الفاشي**، في أغسطس عام ١٩٣٢ حذرا في وضع بعض المؤهلات[١٢٠]. وقد تحولت أفكار بعض الواقعيين المبتذلين إلى خطاب يشبه ببغاء يقول إن الناقد الوحيد الممكن كان أشبه بالكاريكاتور الفكاهي. وهكذا يمكن للمرء أن يتخيل مجندًا يشرح للضباط المسؤولين عن التجنيد نظرية الدولة باعتبارها متفوقة على الأفراد ويطالبهم أن يتركوه بحرية جسديًا ونفسيًا ويلتحق بذلك الشيء الغامض الذي يساهم في بناء ذلك الشيء القومي المعروف

---

(١١٩) انظر الهامش اللاحق وكذلك الهامش ٧٠، ص ٥١٧.

(١٢٠) كان سبيريتو منظر أفكار دولة الشراكة وفيلسوفا مثاليا. وهو في الأصل تلميذ تابع لجنتيلي، وتخلى عن واقعية جنتيلي خلال الثلاثينات، وحوالي عام ١٩٣٠، تحالف مع جنتيلي ضد كروتشه وأينودي بخصوص دور الدولة، لكنّ موقفه بشأن تبعية مواطن الدولة، عبر وساطة «الشراكة» كان أكثر تطرفا من موقف جنتيلي وتضمن تداعيات مضادة للرأسمالية («الشراكة من حيث هي ملكية»، انظر ص ٣٨٩ من هذا المجلد) والتي كانت بلا شك السبب وراء تأهيل جنتيلي. وبشأن تصور غرامشي للجدل الكامل انظر صص ٣٦٨ ـ ٣٦٩ وكذلك الماضي والحاضر، صص ١٢٦ ـ ١٢٧، والمادية التاريخية الثانية وفلسفة بنديتو كروتشه، صص ٣٧٣ ـ ٣٧٥.

باسم الدولة. أو اذكر قصة في **نوفلّينو**(١٢١) والتي يبتّ فيها الحكيم صلاح الدين بشأن المشكل بين صاحب الفندق الذي يطالب بمقابل استهلاك الرائحة المنبعثة من الشواء، والشحاذ الذي لا يريد دفع المبلغ: المبلغ الذي دفعه صلاح الدين هو رنين عملة معدنية وقال لصاحب الفندق بأن يضع الصوت في جيبه مثلما أكل الشحاذ رائحة الشواء شمّا.

«الغائية»

تبرز معالجة مسألة الغائية بشكل أكثر وضوحًا ضعف الدليل في عرض المذاهب الفلسفية في الماضي بأنها تافهة ومبتذلة، لذلك يتولد لدى القارئ الانطباع بأن كل ثقافة الماضي كانت تسلسلاً وهميا. تستحق هذه الطريقة الشجب من وجهة نظر مختلفة. يعتقد القارئ الجاد، الذي يهدف إلى توسيع معرفته وتعميق فهمه، أنه ينخدع ويوسع شكوكه إزاء النظام بأكمله. من السهل التفكير أن المرء تجاوز الموقف من خلال النيل منه، لكن هذا وهم لفظي بحت. لتقديم علاج هزلي لمسائل، أمر يمكن أن تكون صالحة لفولتير، ولكن ليس بمقدور أي شخص أن يكون فولتير، أي فنانا عظيما.

هكذا يعرض **المنوال** مسألة الغائية في أكثر مظاهرها طفولية، بينما يتجاهل الحل للمشكلة التي يقدمها كنْط. ربما يمكن إثبات أنه يوجد في الدليل الكثير من الغائية اللاواعية التي تستنسخ عن غير علم وجهة نظر كنْط. انظر على سبيل المثال الفصل المتعلق بـ«توازن الطبيعة والمجتمع»(*)(١٢٢).

---

(١٢١) نوفلّينو أو المعروفة كذلك بمائة قصة قديمة، هي المجمّع الشامل المبكر للروايات الإيطالية القصيرة والتي تعود إلى القرن الثالث عشر. والرواية التي هي موضع السؤال، المذكورة من طرف غرامشي هي التاسعة.

(*) من غوته، Xenien: «الثيولوجي» ـ «نحن نعشق بتواضع خالق العالم الجميل الذي/ حينما صنع شجرة الفلين الأولى، صنع كذلك الفلّين». ويضيف كروتشه في كتابه حول غوته (الأعمال الكاملة، ٣، ١٢)، ص ٢٧٩) الملاحظة التالية: «في مقابل الغائية البرّانية، والتي وقع تبنيها خلال القرن الثامن عشر، وانتقدت مؤخرا من طرف كنط، الذي استبدلها بتصوّر أعمق للغائية»، وفي موضع آخر وفي شكل آخر، يعيد غوته النمط نفسه ويقول إنه مشتق من كنط: «كنط هو أبرز فيلسوف حديث، الرجل الذي أثر مذهبه في تكويني أكثر من غيره. فالتمييز بين الذات والموضوع، والمبدأ العلمي الذي يقول إن كل شيء يوجد ويتطور من أجل أسباب خاصة به (أن شجرة الفلين، استعمالا لمثال شعبي، لا توجد من أجل مغاليق قواريرنا)، كان شيئًا أشترك فيه مع كنط، وخصصت له لاحقًا الكثير لدراسة فلسفته». ألا يمكن للواحد أن يرصد أصلا غائيا لعبارة «المهمة التاريخية»؟ في العديد من الحالات بالفعل، كانت هذه العبارة قد اكتسبت معنى مشتركا وصوفيا. ولكنها في بعض الحالات الأخرى، تمتلك معنى، والذي هو على ضوء التصور الكنطي للغائية، يمكن أن يقوم ويُبرّر بحسب فلسفة البراكسيس.

(١٢٢) الـXenien، هي مجموعة قصائد كتبها غوته وشيلّر في الرثائيات. والترجمة هنا هي من النسخة الإيطالية التي قدمها كروتشه، بما أنه لم يكن بإمكاننا الحصول على الأصل.

في الفصل المخصص للفن، تم التأكيد على أن أحدث الأعمال حول الاستطيقا تحافظ على وحدة الشكل والمحتوى. يمكن اعتبار ذلك أحد الأمثلة الأكثر وضوحًا على عدم قدرة الكاتب على تحديد تاريخ المفاهيم وتحديد المعنى الحقيقي للمفاهيم في نظريات مختلفة. في الواقع، يتم التأكيد على تحديد المحتوى والشكل من خلال الاستطيقا المثالية (كروتشه)، ولكن في أماكن مثالية وبمصطلحات مثالية. «المحتوى» و«الشكل» لا يفيدان المعنى الذي يفترضه **المنوال**. فالشكل والمحتوى المحددان يعنيان أنه في الفن لا يكون المحتوى «موضوعا تجريديًا»، هذه هي الحبكة الروائية وكتلة من المشاعر النوعية، ولكن الفن ذاته، مقولة فلسفية، لحظة «مميزة» من الروح، إلخ. ولا يعني الشكل «التقني» كما يقول **المنوال**.

يجب جمع كل النقاط والإشارات إلى علم الجمال وإلى النقد الفني في **المنوال** وتحليلها. في الوقت نفسه، يمكن للمرء أن يأخذ القسم المكرس لبروميثيوس غوته مثالا. الحكم سطحي وعام للغاية. المؤلف، بحسب ما يمكن تجميعه، لا يعرف التاريخ الحقيقي لقصيدة غوته الملحمية ولا تاريخ أسطورة بروميثيوس في الأدب العالمي قبل غوته ولاسيما في الفترة قبل وأثناء نشاط غوته الأدبي. ولكن هل من الممكن إعطاء حكم، عن نوع معين من **المنوال**، من دون معرفة هذه العناصر بدقة؟ كيف يمكن للمرء، في غيابها، أن يميز ما هو شخصي للغاية عما هو ممثل لعصر ولفئة اجتماعية؟ يتم تبرير الأحكام من هذا النوع بأنها ليست عموميات فارغة تحتوي في حد ذاتها على الأشياء الأكثر تباينًا، بل هي دقيقة ومثبتة وحاسمة. وإذا تعذر ذلك أمكن العمل على تقويض النظرية وتشجيع طريقة سطحية للنظر في القضايا. (ومن الجدير بنا مرة أخرى ذكر عبارة انغلز الواردة في الرسالة إلى أحد الطلاب والتي نشرت في **الأكاديمية الاجتماعية**[١٢٣].

---

(١٢٣) انظر أنغلز، رسالة إلى بلوخ، ٢١ سبتمبر/أيلول ١٨٩٠ (مذكورة أعلاه في الهامش ٧٤): «لكنه، وللأسف، يحدث أحيانًا كثيرة أن يفكر البشر في أنهم كانوا قد فهموا نظرية أو كان بإمكانهم تطبيقها من دون علم انطلاقًا من التحكم في مبادئها، وحتى هؤلاء لا يكونون على حق دائما. ولا يمكنني أن أستثني الكثير من «الماركسيين» في المرحلة الأخيرة من هذا اللوم، لأن الكثير من الزبالة وقع إنتاجها في هذه المرحلة أيضا».

كشاف الأسماء

الإحالات على الكنايات، من مثل «مؤسس فلسفة البراكسيس» بشأن ماركس، أو إليتش عن لينين، موجودة تحت اسم الشخص نفسه. ويحيل حرف ن n عقب رقم الصفحة على هوامش غرامشي نفسه، أما حرف ف f، فيتعلق بهوامش الطبعة (المرقمة).

كشاف المواد

يُعدّ هذا الكشاف بمثابة الدليل عن المواضيع والمفاهيم الواردة في نص غرامشي. وفي أغلب الحالات تكون الإحالات على الكلمات التي اعتمدها غرامشي، لكن عددًا من الجمل «أُزيلت شفرتها» وأُدرجت بعض الإحالات على المسائل. وحرف n ن هو خاص بالصفحة التي تحيل على هوامش غرامشي، أما حرف f ف فيخص هوامش المحرر.

الفهرست

هذا الكتاب

إن مسألة ما يسمى علاقات القوى هي جانب من جوانب المشكلة نفسها. «غالباً ما يقرأ المرء في الكتابات التاريخية» التعبير العام: «علاقات مواتية للقوى، أو غير مواتية لهذا الاتجاه أو ذاك». وهكذا، وبشكل نظري، فإن هذه الصيغة لا تفسر شيئاً، أو لا شيء تقريباً ـ لأنها ببساطة تكرر مرتين الحقيقة التي تحتاج إلى تفسير، تارة من حيث هي حقيقة وتارة من حيث هي قانون مجرد وتفسير. لذلك يتشكّل الخطأ النظري من تحويل ما هو مبدأ بحث وتفسير إلى «علة تاريخية».

الغلاف: سكينة صلوّن



